

حواشي

تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء العاشر ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً لا يبينها بجدول وجعلت التعقيبات تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْبَعُ مِنَ الْمَكْتَبَةِ التِّجَارِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَارِعِ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ بِمَكَّةَ

لصاحبها مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمكة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ كتاب الايمان ﴾

(قوله بالفتح) إلى قوله بما يأتي في المعنى لا قوله بالنظر لوجوب تكفيره أو ما سانه عليه وإلى المتن في النهاية لا قوله وإن نوزع إلى نخرج وقوله وأبدل إلى وشروط الحالف (قوله لأنهم كانوا الخ) تعليل لمحذوف أي وإن سمى الحلف يمينا لأنهم الخ عبارة المعنى وأصلها في اللغة اليد اليمنى وأطقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا يأخذ كل واحد منهم يمين صاحبه وسمى العضو باليمين لوفور قوته قال تعالى لاخذنا منه باليمين أي بالقوة اه (قوله فتلة قوية الحلف) من إضافة المصدر إلى فاعله وقوله الحث مفعوله اه سم (قوله ويرادفه الخ) عبارة المعنى والنهاية والأسنى واليمين والقسم والابلاء والحلف الفاظ مترادفة اه أي في الحلف رشدي (قوله بالنظر لوجوب تكفيرها) أي وإلا فالطلاق يمين أيضا وحاصل المراد أنه إنما قيد هنا بقوله بما يأتي المراد به اسم الله وصفته لأن الكلام في هذا الباب في اليمين التي يجب تكفيرها لا في مطلق اليمين حتى يرد نحو الطلاق اه رشدي (قوله تحقيق امر الخ) وتكون أيضا للتأكيد والاصل في الباب قبل الإجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية وقوله أن الذين يشتركون بعد الله وأيمانهم ثمنا قليلا وأخبارهم أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب رواه البخاري وقوله لا غزون قریشا ثلاث مرات ثم قال في الثالثة إن شاء الله تعالى رواه أبو داود وأسنى ومعنى ونهاية وفي البجيرمي عن سم ما نصه ولا يخفى أنه ليس المراد بتحقيقه جعله محققا حاصل لا ذلك غير لازم لليمين فعمل المراد بتحقيقه التزامه وإيجابه على نفسه والتصميم على تحقيقه وإثبات أنه لا بد منه فليتأمل اه (قوله محتمل الخ) عبارة الروض مع شرحه والمعنى تحقيق امر غير ثابت ماضيا كان أو مستقبلا نفيا أو اثباتا يمكننا كحلفه ليدخل الدار أو نمتعا كطرفة ليقطن

(كتاب الايمان)
بالفتح جمع يمين لأنهم كانوا
يضمنون ايمانهم بعضها
ببعض عند الحلف راصل
اليمين القوة فتلقوية الحلف
الحث على الوجود أو العدم
سمى يمينا ويرادفه الابلاء
والقسم وهي شرعا بالنظر
لوجوب تكفيرها تحقيق
امر محتمل

﴿ كتاب الايمان ﴾

(قوله الحالف) قال المصنف في شرح مسلم ويقال الحالف بكسر اللام واسكنها ومن ذكر الاسكان ابن
السكن في اول اصطلاح المنطق اه ذكر ذلك في شرح قوله عليه الصلاة والسلام المنفق سلعتة بالحلف

تصريحهم بمراعاة الايلاء
للمين مع تصريحهم بان
الايلاء لا يختص بالحلف
بالله نعم مرقولهم الطلاق
لا يحلف به اى لا يطلب وان
كان فيه التحقيق المذكور
فلذا سمي يمينا بهذا الاعتبار
وحينئذ فذكر النظر
لوجوب التفكير انما هو
ليان اليمين الحقيقية لا لمنع
الحاق ما لا تفكير فيه بها في
التحقيق المذكور فخرج
بالتحقيق لغو اليمين الآتى
وبالمحتمل نحو لا موتن أو
لا اصعد السماء لعدم تصور
الحنث فيه بذاته فلا اخلال
فيه بتعظيم اسمه تعالى
بخلاف لا موت ولا صعدن
السماء ولا قتل الميت فانه
يمين يجب تكفيرها حالا ما لم
يقيد بوقت كغدا فيكفر غدا
وذلك لهتك حرمة الاسم
ولا تردده على التعريف
لفهمانه بالاولى اذ المحتمل
له فيه شائبة عذر باحتمال
الوقوع وعدمه بخلاف هذا
فانه عند الحلف هاتك حرمة
الاسم لعله باستحالة البر فيه
وابدل محتمل بغير ثابت
ليدخل فيه الممكن والممتنع
وأجمعوا على انعقادها
ووجوب الكفارة بالحنث
فيها وشرط الحالف يعلم بما
مر في الطلاق وغيره بل
ومما يأتى من التفصيل

الميت صادقة كانت اليمين او كاذبة مع العلم بالحال او الجهل به اه (قوله بما يأتى) أى فى المتن (قوله بنحو
الطلاق) اى كالتعلق اه ع ش (قوله غير بعيد) اى لتضمنه المنع من المحلوف عليه كتضمن الحلف بالله
كذلك اه ع ش (قوله ويؤيده) اى ما اقتضاه كلام الرافعى (قوله اى لا يطلب) او لا يكون الطلاق مدخولا
لحروف القسم اى لم تجر العادة به اه سيد عمر (قوله اى لا يطلب) كلامهم كالصريح فى ان المراد لا يصح
ان يحلف به اى على صورة الحلف بالله بنحو الطلاق لا افعل كذا اه سم (قوله وان كان فيه) اى فى الحلف
بالطلاق (قوله وحينئذ) اى حين ان يسمى الحلف بنحو الطلاق يمينا (قوله انما هو لبيان اليمين الخ) فيه
ان ما نقله عن اقتضاء كلام الرافعى وايداه مقتضاه ان الحلف بالطلاق يمين حقيقية ايضا اى شرعا اذ الكلام
فى اليمين شرعا اه سم (قوله بها الخ) اى باليمين الحقيقية والجوار ان متعلقان باللاحاق (قوله فى التحقيق
الخ) ليس الكلام فى ذلك بل لا ينبغي ان يكون محل نزاع فتامله اه سم (قوله فخرج) الى المتن فى المعنى لا
قوله لا موت وقوله حالا الى وشرط الحالف وقوله يعلم الى مكلف (قوله نحو لا موتن الخ) اى كقوله والله لا موتن
الخ اه معنى (قوله لعدم تصور الحنث فيه الخ) عبارة المعنى والاسنى لتحققه فى نفسه فلا معنى لتحقيقه ولانه
لا يتصور فيه الحنث اه (قوله بذاته) اى بالنظر لذاته وان كان يمكن الحنث فيه بالصعود دخرا للعادة فلو صعد
بالفعل هل بحث ويلزمه الكفارة ام لا والظاهر انه بحث وتلزمه الكفارة كما قرره شيخنا العزبى اه
بجبرى (قوله بخلاف لا موت) هذا المثال لا يظهر الا اذا كان الماضى بمعنى المضارع كما عبر به النهاية قال
ع ش قوله بخلاف لا اموت الخ اى ويبحث به فى الطلاق حالا اه (قوله ولا صعدن السماء) اى ما لم تحرق
العادة له فيصعد اه ع ش (قوله ما لم يقيد بوقت كغدا الخ) هذا لا يظهر بالنسبة الى المثال الاول ولو كان
بمعنى المضارع (قوله ولا تردده) اى صيغ لا موت الخ (قوله لفهمانه بالاولى الخ) فيه شىء لان الاولوية
لا تعتبر فى التعاريف قطعا كما صرح به الفهرى كغيره فى الكلام على عبارة المطول فى تعريف فصاحة الكلام
اه سم عبارة السيد عمر قوله لفهمها الخ قد يقال ففهمها منه بالاولى بالنظر للحكم مسلم وعدم ورودها على
التعريف محل نظر فالاولى ان يقال فى التعريف محتمل للحنث بقينا او على تقدير وهذا وان كان هو المراد
لكنه لا يدفع الايراد اه (قوله له فيه) اى للحالف فى المحتمل (قوله بخلاف هذا) اى نحو لا صعدن السماء
الخ بما يمنع فيه البر (قوله فانه) اى الحالف (قوله وابدل الخ) ببناء المفعول ومن ابدل الروض والمعنى كما مر
(قوله بغير ثابت) الباء داخلة على الماخوذ (قوله ليدخل فيه) اى فى تعريف اليمين (قوله والممتنع) هذا
هو المنصود ادخاله والا فاما يمكن داخل فى التعريف الاول ايضا (قوله على انعقادها) اى اليمين على الممتنع
(قوله وشرط الحالف الخ) عبارة المعنى (تنبيه) اهمل المصنف ضابط الحالف استغناء بما سبق منه فى
الطلاق والايلاء وهو غير كاف والا ضبط ان يقال مكلف مختار الخ اه (قوله وهو) اى ضابط الحالف
(قوله مكلف الخ) شمل الاخرس وسياق ما يصرح به اه سم ومكره ظاهره ولو بحق ولعلمهم لم يذكروه لبعده
او عدم تصوره اه ع ش (قوله اى اسم) الى قوله وهى فى النهاية (قوله اى اسم دال الخ) ولو شرك فى حلفه
بين ما يصح الحلف به وغيره كوا الله والكعبة فالوجه انعقاد اليمين وهو واضح ان قصد الحلف بكل او اطلاق

الفاجر (قوله الحلف) فاعله وقوله الحنث مفعوله (قوله نعم مرقولهم الطلاق لا يحلف به اى لا يطلب)
كلامهم كالصريح فى ان المراد لا يصح ان يحلف به اى على صورة الحلف بالله بنحو الطلاق لا افعل كذا (قوله
انما هو لبيان اليمين الحقيقية) فيه انها تعلم من اقتضاء كلام الرافعى فى اليمين شرعا (قوله فى التحقيق المذكور)
ليس الكلام فى ذلك بل لا ينبغي ان يكون محل نزاع فتامله (قوله لفهمانه بالاولى) فيه شىء لان الاولوية
لا تعتبر فى التعاريف قطعا كما صرح به الفهرى كغيره فى الكلام على عبارة المطول فى تعريف فصاحة
الكلام (قوله والممتنع) ما تحقيقه (قوله وهو مكلف الخ) شمل الاخرس ويصرح به ما سياتى فى هامش قول
المصنف او لا يكلمه فسلم عليه حنث ولو كان به اور اسله او اشار اليه بيد او غيرها فلا فتامله (قوله لا تتعقد
الابذات الله الخ) (فرع) ذكر بعضهم انها لا تتعقد فيما اذا قال له القاضى قل بالله فقال تالله اذا قلنا انه

أي اسم دال عليها وأن دل على صفة معها وهي في اصطلاح المتكلمين الحقيقة والانكار عليهم بانها لا تعرف إلا بمعنى صاحبة مردود تبصر بح
الزجاج وغيره بالاول بل صرح بذلك حبيب رضى الله عنه عند قتله بقوله وذلك في ذات الاله (أو صفة له) وستأتى فالاول بقسميه (كقوله
والله ورب العالمين) أي مالك المخلوقات (٤) لان كل مخلوق علامة على وجود خالقه (والحي الذي لا يموت ومن نفسى بيده) أي قدرته

يصر فيها كيف شاء ومن
فلق الحبة (وكل اسم مختص
به) الله (سبحانه وتعالى)
غير ما ذكرولو مشتقا ومن
اسمائهم الحسنى كالاله ومالك
يوم الدين والذي اعبدوه أو
أسجد له ومقلب القلوب
فلا تنعقد بمخلوق كني
وملك للنهى الصحيح عن
الحلف بالآباء وللأمر
بالحلف بالله وروى الحاكم
خبر من حلف بغير الله فقد
كفروا في رواية فقد أشرك
وحملوه على ما إذا قصد
تعظيمه كتعظيم الله تعالى
فان لم يقصد ذلك اثم عند
أكثر أصحابنا أي تبعنا
لنص الشافعي الصريح فيه
كذا قاله شارح والذي في
شرح مسلم عن أكثر
الأصحاب الكراهة وهو
المعتمد وان كان الدليل
ظاهر في الاثم قال بعضهم
وهو الذي ينبغي العمل به في
غالب الاعصار لقصد
غالبهم به اعظام المخلوق
ومضاهاته لله تعالى الله عن
ذلك علوا كبيرا وقال ابن
الصلاح يكره بماله حرمة
شرعا كالنبي ويحرم بمالا
حرمة له كالطلاق وذكر
الماوردي ان للحنسب

فان قصد الحلف بالمجموع ففيه تأمل والوجه الانعقاد لان جزء هذا المجموع يصح الحلف به والمجموع الذي
جزؤه كذلك يصح الحلف به اه سم ويأتى عن ع ش ما يوافقه (قوله أي اسم دال عليها) شمل نحو والذي
نفسى بيده فهو اسم كما اقتضاه كلامه وصرح بعضهم وان اقتضى كلام غيره انه قسم الاسم فلعلمها
اصطلاحان اه رشيدى (قوله وهى) أي الذات (قوله وستأتى) أي في المتن (قوله فالاول بقسميه الخ) عبارة
المعنى فالذات كقوله والله يجر او نصب اورفع سواء اتعمد ذلك ام لا والصفة كقوله ورب العالمين (قوله
أي مالك) إلى قوله فان لم يقصد في النهاية والمعنى لا قوله الله بعد قول المتن به وقوله غير ما ذكر إلى كاله (قوله
لان كل مخلوق الخ) أي ولما سمي المخلوقات بالعالمين لان الخوعلى هذا فالعالمين ليس مخصوصا بالعقلاء وهو
ما عليه البر ماوى ككثيرين وذهب ابن مالك إلى اختصاصه بالعقلاء (فائدة) وقع السؤال في الدرس عما
يقع من قول العوام والاسم الاعظم هل هو ميم ام لا ونقل بالدرس عن مر انعقاد الميم بما ذكر اه
ع ش (قوله ومن فلق الحبة) يؤخذ منه صحة إطلاق الاسماء المبهمة عليه تعالى وبه صرح بعضهم اه ع ش
(قوله الله) هذا يقتضى جعل الهاء في به لاسم كياتى ما يصرح به والظاهر خلافه اه سم (قوله ومن غير
اسمائهم الحسنى) كخالق الخلق اه بجيرى (قوله فلا تنعقد الخ) عبارة المعنى والنهاية لان الايمان معقودة
بمن عظمت حرمة ولزمت طاعته وإطلاق هذا مختص بالله تعالى فلا تنعقد بالمخلوقات كوحق النبي وجبريل
والكعبة وفي الصحيحين ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت والحلف
بذلك مكروه اه (قوله بمخلوق كني الخ) أي بحيث تكون مينا شرعية موجبة للكفارة وإلا فهي ميم لغة
وينبغي للحالف ان لا يتساهل في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة سيما إذا حلف
على نية ان لا يفعل فان ذلك قد يجر إلى الكفر لعدم تعظيمه الرسول والاستخفاف به صلى الله عليه وسلم اه
ع ش (قوله الكراهة) وفاقا للنهاية والمعنى كاسر (قوله وهو المعتمد) أي القول بالكراهة (قوله وهو الذي
الخ) أي القول بالحرمة والاثم (قوله لقصد غالبهم به) أي بالحلف بغير الله (قوله اعظام المخلوق به) أي
بالحلف ويحتمل ان المحلوف بماء مبهمة ثم بالقاء وحينئذ الجارو المجرور نائب الفاعل والضمير لال (قوله
وإدخاله) إلى المتن في النهاية لا قوله بناء إلى لا نافية وقوله في قوله يختص بالله وقوله مر إلى واوردوا لانها
عكست ما عر اه الشارح إلى المتن والروضة (قوله في حله) أي المتن حيث قدر لفظة الجلالة (قوله وبه يندفع)
أي بجواز الأمرين (قوله تصويب من حصر) من إضافة المصدر إلى فاعله وقوله البت بان معناه الخ الجاران
متعلقان بالتصويب وقوله وإفساد الخ معطوف عليه (قوله بان معناه يسمى الله به الخ) أي لان هذا ليس
معناه كما هو ظاهر بل معناه ينفر بالله به فلا يشاركه فيه غيره مع ان ماسلكه ذلك الشارح في حل المتن تكلف

ناكل وفيه نظر بل الوجه انعقادها وإن قلنا بنسكوله فليراجع (قوله مختص به الله) هذا يقتضى جعل
الهاء في به لاسم والظاهر خلافه اللهم إلا ان يكون لفظ الله بدلا من الهاء فلا ينافى انها لله فليتامل ثم رايت ما
بأتى وفي هامشه (قوله فلا تنعقد بمخلوق كني وملك الخ) (فرع) شرك في حلفه بين ما يصح الحلف به وغيره
كوالله والكعبة فالوجه انعقاد الميم وهو واضح ان قصد الحلف بكل او اطلق فان قصد الحلف بالمجموع
ففيه تأمل والوجه الانعقاد لان جزء هذا المجموع يصح الحلف به والمجموع الذي جزؤه كذلك يصح الحلف
به (قوله بان معناه يسمى الله به ولا يسمى بغيره) أي لان هذا ليس معناه كما هو ظاهر بل معناه ينفر بالله به فلا
يشاركه فيه غيره مع ان ماسلكه ذلك الشارح في حل المتن تكلف لا داعى اليه إذا المتبادر ليس إلا رجوع

التحليف بالطلاق دون القاضى بل يعزله الامام ان فعله وفي خبر ضعيف ما حلف بالطلاق مؤمن ولا استعطف به الامانق لا
وإدخاله الباء على المقصور بناء على ما تقرر في حله الذي سلكه شارح لا ينافيه إدخاله لها في الروضة على المقصور عليه في قوله يختص بالله
لما رانها تدخل على المقصور والمقصور عليه وبه يندفع تصويب من حصر دخولها على المقصور فقط البت لان معناه لا يسمى به غير
الله وهو المراد وافساد ما في الروضة بأن معناه يسمى الله به ولا يسمى بغيره وليس مرادا ومراد اول القسم والنشوز ما يوضح ما ذكرته

لاداعي اليه اذا المتبادر ليس الارجوع الهاء من به على الله تعالى فالباء داخله فيه على المقصور عليه كما في الروضة اه سم (قوله واورد على المتن) اي على قوله لا تنعقد الا بذات الله تعالى الخ اليمين الغموس اي فانها بذات الله الخ ولم تنعقد اه سم (قوله وهي ان يحلف الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغني فان حلف كاذبا عالما بالحال على ماض فهي اليمين الغموس سميت بذلك لانها تعمس صاحبها في الاثم او في النار وهي من العكباتر كما ورد في البخاري وفيها الكفارة لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان الاية وتعلق الاثم لا يمنع وجوبها كفي الظاهر ويجب التعزير ايضا اه (قوله الاخير) هو قوله بذات الله وقوله الاول هو الانعقاد اه ع ش (قوله على ان جمعا متقدمين الخ) او اشار الشهاب الرملي الى تصحيح هذا في حواشي شرح الروض وذكر صور اظهر فيها فائدة الخلاف ثم نقل عن البلقيني انه لا خلاف في المذهب في انعقادها وان قال من الاصحاب انها غير منعقدة لم يرد ما قاله ابو حنيفة انها لا كفارة فيها وانما اراد انها ليست منعقدة انعقادا يمكن معه البر والحنث لان انعقادها مستعينة لليمين من غير امكان البر او اطال في ذلك فليراجع اه رشيدى (قوله قالوا بانعقادها) اي اليمين الغموس وهو اي انعقادها والمعمد وتظهر فائدة ذلك في التعليل اه ع ش ومرد انفاعن المغني والروض وشرحه والشهاب الرملي اعتماده ايضا (قوله ظاهرا) الى قوله واستشكل في المغني الا قوله والمصور وقوله غالباً الى قول المتن وحروف القسم في النهاية الا قوله ثم رايت الى ويقع وقوله ولو سلم الى المتن وقوله والافرض الى المتن وقوله وما في معناها مأمور وقوله ثم رايت الى وبالقرآن وقوله وان نازع فيها لاسنوى وقوله كما قاله الخطابي وغيره (قوله يعني) اشار به الى بعد التفسير عبارة المنهج مع شرحه الا ان يريد به غير اليمين فليس يبين فيقبل منه ذلك كما في الروضة كاصها ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعناق والايلاء ظاهر ابتعاق حق غيره به يشمل المستثنى منه ما لو اراد بها اي بالاسماء المختصة تعالى غيره تعالى فلا يقبل منه ارادته ذلك لا ظاهر ولا باطنا لان اليمين بذلك لا يحتمل غيره فقول الاصل ولا يقبل قوله لم ارد به اليين مؤول بذلك او سبق قلم اه وقوله مؤول بذلك اي بارادة غير الله بها او سبق قلم اي ان ابقيناه على ظاهره (قوله لم ارد بما سبق الخ) ويمكن جعل المتن على حذف مضاف اي لم ارد به متعلق اليمين وهو المحلوف به اه سم (قوله في نحو بالله الخ) اي من كل حالف بما يدل على ذاته تعالى فقط او مع صفته وليس المراد بنحوه الحالف بما يدل على الذات فقط واحترز بذلك عن قوله بعد دون طلاق الخ اه ع ش (قوله اردت بها) اي بالصيغة المذكورة (قوله ثم ابتدأت الخ) راجع لكل من قوله كبا لله او والله الخ وقوله او وثقت الخ (قوله فانه يقبل ظاهرا) اي حيث لا قرينة فان كان ثم قرينة يدل على قصده اليمين لم يصدق ظاهرا مغني وروض مع شرحه (قوله لكن بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق) عبارة المغني والروض مع شرحه وانما قبل منه هنا اي في الحالف بما يختص به تعالى ارادة غير اليمين بخلاف الطلاق والعناق والايلاء لتعلق حق الغير به ولو ان العادة جرت باجراء الفاظ اليمين بلا قصد بخلاف هذه الثلاثة فدعوا فيها بخالف الظاهر فلا يصدق اه (قوله دون طلاق وايلاء الخ) صورته ان يحلف بالطلاق ثم يقول لم ارد به الطلاق (قوله بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق الخ) يعني ان ما ذكرهنا لا ياتي نظيره في الطلاق وما بعده كما في ابوابها فلو قال مثلاً انت طالق وقال اردت ان تدخل الدار لا يقبل ظاهرا رشيدى بل اردت به حل الوثاق مثلاً وان يقول لعبيده انت حر ثم يقول لم ارد به العتق بل اردت به انت كالححر

الهاء من به على الله تعالى فالباء داخله فيه على المقصور عليه كما في الروضة (قوله واورد على المتن) اي قوله لا تنعقد الا بذات الله (قوله اليمين الغموس) اي فانها بذات الله الخ ولم تنعقد (قوله وهي ان يحلف على ماض كاذبا بالخ) عبارة الروض فان حلف كاذبا عالما على ماض فهي الغموس وفيها الكفارة قال في شرحه لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان ثم قال ويجب فيها التعزير ايضا انتهى (قوله يعني لم ارد بما سبق) يمكن جعل المتن على حذف مضاف اي لم ارد به متعلق اليمين وهو المحلوف به (قوله فانه يقبل ظاهرا كما في الروضة واصلها لكن بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق وايلاء الخ) عبارة الروض ويصدق

واورد على المتن اليمين الغموس وهي ان يحلف على ماض كاذبا عالما فانها يمين بالله ولا تنعقد لان الحنث اقترن بها ظاهرا وكذا باطنا على الاصح ويرد بانه اشتباه نشامن توهم ان المحصور الاخير والمحصور فيه الاول وليس كذلك بل المقرر ان المحصور فيه هو الجزء الاخير فانعقادها هو المحصور واسم الذات او الصفة والمحصور فيه فعنا كل يمين منعقدة لا تكون الا باسم ذات او صفة وهذا حصر صحيح لان كل ما هو باسم الله او صفته يكون منعقد افتامله على ان جمعا متقدمين قالوا بانعقادها (ولا يقبل) ظاهرا ولا باطنا (قوله لم ارد به اليمين) يعني لم ارد بما سبق من الاسماء وصفات الله تعالى لانها نص في معناها لا تحتمل غيره اما لو قال في نحو بالله او والله لافعلن اردت بها غير اليمين كبا لله او والله المستعان او وثقت او استعنت بالله ثم ابتدأت بقولي لافعلن فانه يقبل ظاهرا كما في الروضة واصلها لكن بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق وايلاء وعق

فلا يقبل ظاهر التعلق حق الغير به (وما) (٦) انصرف اليه سبحانه عند الاطلاق) غالباً وإلى غيره بالتقييد (كالرحيم والخالق والرازق)

والمصور والجبار والمتكبر
والحق والقاهر والقادر
(والرب تنعقده اليين)
لانصراف الاطلاق اليه
تعالى وال فيها للكمال (لا)
أن يريد بها (غيره) تعالى
بأن أرادته تعالى أو أطلق
بمخلاف ما لو أراد بها غيره
لأنه قد يستعمل في ذلك
كرحيم القلب وخالق الكذب
واستشكل الرب بال بانه
لا يستعمل في غير الله تعالى
فينبغي الحاقه بالاول ويرد
بان اصل معناه يستعمل في
غيره تعالى فصح قصده به
وال قرينة ضعيفة لاقوة
لها على الغناء ذلك القصد
(وما استعمل فيه وفي غيره
تعالى) سواء كالشيء والموجود
والعالم بكسر اللام (والحي)
والسميع والبصير والعليم
والحليم والغني (ليس يمين
الابنية) بان أرادته تعالى بها
بمخلاف ما إذا أرادها غيره
أو أطلق لانها لما أطلقت
عليهما سواء اشبهت
الكنيات بالاشتراك إنما
يمنع الحرمة والتعظيم عند
عدم النية ثم رايت ابن ابي
عصرون اجاب به ويقع
من العوام الخلف بالجناب
الرفيع ويريدون به الله
تعالى مع استحالة عليه إذ
جناب الانسان فناء داره
فلا يعقدون نوى به ذلك
كما قاله ابو زرعة لان النية

في الخصال الحميدة مثلاً وأن يولى من زوجته ثم يقول لم أرد به الايلاء اه بحيرى عن العشاوى والاولى أن
يصور بنحو على طلاق زوجتي لافعلته او لا فاعل كذا (قوله فلا يقبل ظاهراً) مفهومه كشرحى المنهج
والروض انه يقبل منه باطنا اه عش (قوله غالباً) محترز قول المصنف الاقنى سواء (قوله وإلى غيره
بالتقييد) ليس مقابلاً لقوله غالباً لان ذلك مفروض عند الاطلاق وما هنا ليس مطلقاً فيانظر ما الذى احتترز
عنه بقوله غالباً ولعله ما ذكره بعد قوله وما استعمل فيه وفي غيره الخ ومع ذلك فيه شيء اه عش اى لان المصنف
ذكر أن اليين تنعقده فلا يصح أن يكون محترزاً واجباً بانه لما قيده بقوله الابنية وكان الاول شاملاً
للاطلاق صح ان يكون محترزاً اه بحيرى (قوله وال فيها للكمال) اى للالعموم ولا للعهد قال سيويه
يكون لام التعريف للكمال تقول زيد الرجل تريد الكامل فى الرجولية وكذا هي فى اسماء الله تعالى فاذا قلت
الرحمن اى الكامل فى معنى الرحمة والعالم اى الكامل فى معنى العلم وكذا بقية الاسماء اه معنى (قوله بها) اى
بالاسماء المذكورة ولكن الانسب لقول المتن به ولقوله الاقنى لانه قد يستعمل الخ التذكير (قوله بان اراده
تعالى الخ) هذا بيان لمنطوق الاستثناء وقوله بمخلاف الخ بيان لمفهومه (قوله لانه قد يستعمل الخ) اى
فيقبل ولا يكون يمينا لانه الخ اه معنى (قوله فى ذلك) اى فى حق غيره تعالى مقيداً اه معنى (قوله بالاول)
اى بما اخص به تعالى (قوله يستعمل فى غيره) يعنى يصدق على غيره تعالى (قوله قصده) اى الغير اه
عش (قوله بكسر اللام) اى لقوله وال اشتراك فى المعنى (قوله بان اراده تعالى الخ) اى ولو مع غيره كان
اراد بالعالم البارى تعالى وشخصاً اخر كالنبي او غيره اه عش وتقدم عن سم ما يوافق (قوله اشبهت
الكنيات) اى فاحتاجت الى النية (قوله وال اشتراك) اى بينه تعالى وبين الغير (قوله ويريدون به الله)
وينبغى ان مثله فى الحرمة ما لو قصد بذلك النبي ﷺ اه عش وفيه وقفة لظهور الفرق (قوله إذ
جناب الانسان الخ) اى ويحرم اطلاقه عليه تعالى سواء قصده او أطلق وإن كان عامياً لكنه إذ اصدر عنه
يعرف فان عاد اليها يعزز ومثله فى امتناع الاطلاق عليه ما يقع كثير من قول العوام اتكلت على جانب الله
تعالى او الحلة على الله كما تقدم فى الحقيقة اه عش (قوله فلا تنعقدون نوى الخ) سند كره عن قريب خلافة
اه سم (قوله ولو سلطنا الخ) غاية (قوله والثاني) عطف على قوله فالاول بقسميه (قوله الذاتية) اى لقوله
وإن نازع فى المعنى لا قوله فان اريد اى وعلم وقوله ما لم يرد اى وبالقرآن (قوله الذاتية) اخرج الفعلية
كالخلق والرزق فلا تنعقد بها كما صرح به الرافعى واخرج السلية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض

حيث لا قرينة إن قال لم أقصد ولا يصدق فى الطلاق والعناق والايلاء اه (قوله فلا ينعقدون نوى) سياق
فى هامش الاتية خلافة (قوله والصفة كوعظمة الله وعزته الخ) قال الزركشى المراد ان يكون ميئاً على
جواز اطلاقه الاشعري قال بالمنع وفصل القاضى ابو بكر وغيره بين ما يوهى نقصاً فيمتنع وما لا يوهى فيجوز
ثم قال من الصفات الذاتية ككونه تعالى ازلياً وانه واجب الوجود وهى كالزائد على الذات ومنها السلية
ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا فى جهة ولم ار فيها شيئاً والظاهر انعقاد اليين بها لانها قديمة
متعلقة بالله اه ثم قال وانه اى وفى كتب الحنفية أنه لو قال بسم الله لافعلن فهو يمين ولو وصفه الله فلا لان
الاول من ايمان الناس ولهذا يقولون بسم الله انزلت من عنده السور قال الرافعى وذلك ان تقول إن قلنا
الاسم هو المسمى فالخلف بالله تعالى وكذا إن جعلنا الاسم صلة وان اراد بالاسم التسمية لم يكن يمينا الا ان
يريد الوصف اه وعبارة الرافعى فى اخر الباب وان بعضهم اى الحنفية قال لو قال بسم الله لافعلن كذا فهو
يمين ولو قال بصفة الله تعالى فلا لان الاول من ايمان الناس الا ترى القائل يقول بسم الله الذى انزلت من عنده
السور ولك أن تقول إذ قلنا الاسم هو المسمى فالخلف بالله تعالى وكذا ان جعل الاسم صلة وإن اراد
بالاسم التسمية لم يكن يمينا وقوله بصفة الله يشبه ان يكون يمينا إلا ان يريد الوصف اه وانه اراد بالتسمية اللفظ
وبالوصف قول الواسف ولعل قول الزركشى السابق ولو وصفه الله محرف عن ولو قال وصفه الله (قوله)

لا تؤثر مع الاستحالة ولو سلطنا أن الرفيع من أسمائه تعالى
بناء على اخذها من نحو رفيع الدرجات ومرافيه فى الردة (و) الثانى ويختص من الصفات بما لا شركة فيه وهو (الصفة) الذاتية
لكن

لكن بحث الزركشي الانعقاد بها لانها قديمة متعلقة به تعالى اه رشيدى (قوله كو عظمة الله الخ) قال الزركشي من الصفات الذاتية كونه تعالى ازليا وانه واجب الوجود منها السلية ككونه ليس بحسم ولا جوهر ولا عرض ولا فى جهة ولم ار فيها شيئا والظاهر انعقاد اليمن بها لانها قديمة متعلقة بالله تعالى اه وقال الرافعى وان بعضهم اى الحنفية قال لو قال بسم الله لا فعلن كذا فهو يمين ولو قال بصفة الله فلا ولك ان تقول لاذ قلنا الاسم هو المسمى فالحلف بالله وكذا ان جعل الاسم صلة وان اراد بالاسم التسمية لم يكن يميناً وقوله بصفة الله يشبه ان يكون يميناً الا ان يريد به الوصف اه وكأنه اراد بالتسمية اللفظ وبالوصف قول الواصف وقال ابن الصباغ فى فتاويه لو قال وقدر الله يكون يميناً لقوله تعالى وما قدره الله حق قدره اى عظمته وحكى ابن المنذر عن الشافعى فيمن حلف بالقهر انه ليس يمين الا ان ينويه فيكون قال وبه اقول قال الزركشي فانظر القهر صفة فعل او ذات اه سم بحذف (قوله فى الكل) عبارة المغنى فى الستة (قول المتن يمين) خبر عن قول الشارح والثانى وما بينهما اعتراض ومع ذلك فقول المصنف يمين لا حاجة اليه من أصله لاستفادته من قوله أو لا لا تتعقد الا بذات الله تعالى او صفة له بل فيه قلاقة اه ع ش (قوله منع قول الناس) نائب فاعل اخذ (قوله ورد الخ) عبارة المغنى ومنع القرأى ذلك وقال الصحيح ان عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمعبود بمجموعهما اه (قوله هو المجموع الخ) فيه شيء اه سم عبارة ع ش هذا قد يخالف ما تقدم من جعل الصفة فى مقابلة الذات مع تفسير الذات بانها مادل على الذات ولو مع الصفة اه عبارة القليوبى وفيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كذلك لم تصح اضافته اى لفظ عظمة الى الله تعالى لان الكل لا يضاف لجزءه وايضا المعبود الذات المنتصفة بالصفات لا الذات مع الصفات اه (قوله او مجرد الصفة فمتنع) ولقائل ان يقول ينبغى عدم المنع وان اريد مجرد الصفة ما يرد باللام التعدية للتواضع له لاحتمالها معنى العلة اى تواضع له لاجل عظمته فان قيل الذات تستحق التواضع لذاته قلنا ولصفاً تامله اه سم عبارة السيد عمر قديقال يحتمل ان يكون لام عظمته للغاية لا صلة للتواضع فمعمول التواضع محذوف للعلم به تقديره له فحينئذ فلا محذور وان كان خلاف الاولى من جعل الذات هى المنشأ فليتامل على ان حمل التواضع على العبادة ليس بمتعين اه (قوله حكم الاطلاق) اى فى قولهم سبحان من تواضع كل شيء لعظمته ع ش (قوله مما فسر الخ) اى فى قول المصنف والصفة كو عظمة الله الخ (قوله ان المراد بالاسم) اى فى قول المصنف وكل اسم الخ (قوله من صفة ذاته الخ) والفرق بين صفى الذات والفعل ان الاولى ما استحقه فى الازل والثانية ما استحقه فيما لا يزال يقال عالم فى الازل ولا يقال رازق فى الازل الا توسعاً باعتبار ما يؤول اليه الامر اسنى ومعنى (قول المتن الا ان ينوى الخ) قال الزركشي علم من استثنائه ان الصفات الفعلية كخلق الله ورزق الله ورحمة الله لا تتعقد بها اليمن وبه جزم الرافعى قال وبمثله اجاب الامام فى واحياء الله واطلق الجمهور عدم الانعقاد بصفات الفعل لكن جزم الخفاف فى الخصال بانها تكون يميناً اذ انواها اه ثم قال فى كتب الحنفية ولو قال وسلطان الله فهو يمين ان اراد به القدرة وان اراد المقدور فلا قاله الرافعى أو اخر الباب وبه نقول وانه لو قال ورحمة الله وغضبه لم يكن يميناً قال الرافعى يشبه ان يقال ان اراد النعمة و اراد العقوبة فهو يمين وان اراد الفعل فلا قلت

وهى (كو عظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلوه وقدرته ومشيئته) و ارادته والفرض أنه أتى بالظاهر بدل الضمير فى الكل (يمين) وإن أطلق لأنه تعالى لما لم يزل موصوفاً بها أشبهت أسماء المختصة به وأخذ من كون العظمة صفة منع قول الناس سبحان من تواضع كل شيء لعظمته لان التواضع للصفة عبادة لها ولا يعبد إلا الذات ورد بان العظمة هى المجموع من الذات والصفات فان اريد بذلك هذا فصحيح أو مجرد الصفة فمتنع ولم يبينوا حكم الاطلاق ويظهر انه لا منع فيه وعلم بما فسر به الصفة أن المراد بالاسم جميع الاسماء الحسنى التسعة والتسعين وما فى معناها مما مر سواء اشتق من صفة ذاته كالسميع أو فعله كخالق) إلا ان ينوى بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور

وبالعظمة وما بعدهما ظهور آثارها كان يزيد بالكلام الحروف الدالة عليه وإطلاق كلام الله تعالى عليها حقيقة شائعة في الكتاب والسنة فلا يكون يمينا لان اللفظ محتمل لك (٨) وتنعقد بكتاب الله ونحو التوراة المبرد الالفاظ كما هو ظاهر ثم رأيت الزركشي قال لو حاف المسلم

الشارح كالنهاية والمعنى قول المصنف والصفة بالذاتية (قوله وبالعظمة وما بعدهما ظهور آثارها) لانه يقال عاينت عظمة الله وكبرياءه ويشار إلى أفعاله سبحانه وتعالى وقديره بالجلال والعزة والكبرياء ظهور أثرها على المخلوقات اه معنى (قوله كان يريد الخ) عبارة النهاية والمعنى وكان الخ بالهطف (قوله فلا يكون الخ) تفرغ على المتن (قوله ونحو التوراة) كالا نجعل اه نهاية (قوله تخريج) اي الزركشي (قوله هنا) اي في اليمين وقوله ثم اي في حرمة المس وبطلان الصلاة (قوله وبالقرا ن الخ) عطف على قوله بكتاب الله الخ (قوله ما لم يرد به نحو الخطبة) أي او الالفاظ والحروف أخذنا مما تقدم في قوله وكان يريد الكلام الخ اه عش (قوله نحو الخطبة) أي كاصلاة اه معنى (قوله لا ينصرف عرفا ما فيه الخ) وقد يستعمل في المعنى القديم القائم بذاته تعالى وفي الحروف الدالة عليه وقضية التخصيص ما لم يرد به ورقة الخ الخ حيث عند الاطلاق وكذا عند إرادة الحروف وهو محاف ما ندمه وكلام الله تعالى ما ذكره هنا مجرد تمثيل اه عش (قوله ومنه) وخذ الخ يتامل وجه الاخذ من اين اه عش (قوله انه لا فرق الخ) وله له اي الفرق إن حق المصحف ينصرف عرفا إلى ثمة الذي يصرف فيه ولا كذلك المصحف فانه إنما ينصرف لما فيه من القرآن اه عش (قوله) كذا في اصل اشرح رحمه الله تعالى اه سيد عمر اي وكان ينبغي ووحق المصحف (قوله وإن أطلق) إلى قوله وإن اعترض في المعنى لإلا قوله ويفرق إلى المتن (قوله وإن أطلق الخ) عبارة المعنى إن نوى الدين طعا وكذا إن أطلق في الاصح لغلبة استعماله في الدين فنزل الاطلاق عليه اه (قوله) ولان معناه وحقيقته الالهية لان الحق ما لا يمكن وجوده فهو في الحقيقة اسم من أسماء الله تعالى اه معنى (قوله) ولان معناه وحقيقته الالهية) عبارة الجلال لغلبة استعماله فيها بمعنى استحقاق الله تعالى الالهية اه رشيدى (قوله وحقيقة الالهية) خبر ان (قوله قال جمع الخ) معتداه عش (قوله لا بد مع الاطلاق الخ) قضيته انه مع النية لا يتعين الجر اه سم (قوله ولا كان كناية) عبارة المعنى فان رفع الحق او نصب فكناية لتردده بين استحقاق الطاعة والالهية فليس يمين الالبية اه (قوله وبين ما يأتي) أي في شرح كبا لله والله وتالله (قوله بان تلك صرائح الخ) قد يناقش فيه من وجهين احدهما انه اشهر ان الصريح يقبل الصرف في تفرغ فلم يؤثر الخ بحث والثاني ان ما هنا لم يكن صريحا احتاج للنية وليس كذلك ففي قوله بخلاف الخ بحث ايضا وقد يجاب عن الثاني بأن المراد بالصرائح النصوص لا مقابل الكنايات فليتأمل (قاعدة) في فتاوى السيوطي مسئلة رجل حلف يشهد الله او يشهد الله او اضاف قوله وحق هل تنعقد يمينه وتلزمه الكفارة إذا حنت ام لا وما إذا حلف بالجنب الرفيع واراد به الله تعالى الجواب لا نقل عندي في ذلك والذي يظهر في شهد الله ويشهد الله أنه ليس يمين وفي الاذكار للنووي ما يشهد لذلك فانه ذكر ما معناه ان من الناس من يتورع عن اليمين فيعدل إلى قوله شهد الله فيقع في اشد من ذلك من حيث انه نسب إلى الله انه شهد الشيء وعلمه على خلاف ما هو عليه وكذا الوضوء اليه قوله وحق شهد الله إلا ان اراد بشهد المصدر فيكون معناه وحق شهادة الله أي علمه فيكون والحالة هذه يمينا لانه حلف بالعلم والاطلاق الفعل وإرادة المصدر شائع كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين اي يوم نفعهم وإذا حلف بالجنب الرفيع واراد به الله تعالى فهو يمين بلا شك اه وتقدم انفاعن ابى زرعة خلاف ما قاله في الجنب الرفيع اه سم بخذف (قوله صرائح)

وقلام ابن سراقه يخالفه لكن ينطبق عليه كلام الخفاف السابق اه فليتأمل ما المراد بالنعمة والعقوبة وما المراد بالفعل (قوله نعم قال جمع لا بد مع الاطلاق من جرح الخ) قال في الروض وإن قال وحق الله بالرفع او النصب فكناية اه (قوله ايضا قال جمع لا بد مع الاطلاق) قضيته اي مع النية لا يتعين الخبر (قوله) بان تلك صرائح الخ) قد يناقش فيه بوجهين احدهما انه اشهر ان الصريح يقبل الصرف في تفرغ فلم قال (إلا أن يريد) بالحق (العبادات) فلا يكون يمينا طعا لانه يطلق عليها وقضية كلامهم الاتي في دعاوى ان الطالب أي الغالب المدرك للمهلك صرائح في اليمين واعتراض بان أسماء الله تعالى توقيفية على الاصح ولم يرد شيء منها فلا يجوز إطلاقها عليه كما قاله الخطابي وغيره وإن اعتذر عنهم بأنهم إنما استحسنوها لما فيها من الجلال والردح اه انه من اليمين انهم جرو في ذلك على مقابل

أى فى اليمين (قوله المشهورة) الى قوله بل هو الاصل فى النهاية لا قوله وزيد الى وبدأ (قوله المشهورة) وغير المشهورة كالألف الممدودة وهاء التذنية اه شو برى (قوله واحدة) الى قوله ويظهر فى المغنى لا قوله اى الى وبدأ (قول المتن كباية ووالله الخ) ولو قال له القاضى قل والله فقال تالله بالمشناة او الرحمن لم يحسب يمينا لخالفته التحليف وقضية التعليل انه لا يحسب يمينا لو قال له قل تالله بالمشناة فقال بالله بالموحدة او قل بالله فقال والله وهو الظاهر اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن بعضهم مانص وفيه نظر بل الوجه انعقادها وان قلنا بنكوله فليراجع اه (قوله فيه) اى القسم (قوله جرح الخ) لفظ الجلالة (قوله وزيد الخ) عبارة المغنى وزاد المحاملى والشيخ ابو حامد على الثلاثة الألف بدل الهمزة وسبأى انه كناية اه (قوله وهو الله) كان فى أصله الف قبل الجلالة فكشطت فليتامل فان الظاهر انه غير سيد ممر رايته الراعى شارح الألفية نقل عن بعض مشايخه ان حروف الجر خمسة اقسام قسم على حرف كالباء واللام وقسم على اقل من حرف واحد وذلك قطع همزة الوصل فى القسم باللفظة المعظمة نحو قالت الله لا فعلن كان الف وصل فلما اقسام به قطع وصار يثبت وصلا بعد ما كان لا يثبت وصلا فزادت فيه صفة وهى اقل من حرف اه سيد عمر (قوله المحذوف) الاولى التنكير (قوله انما بدلة منها) اى كفى تراث فان أصله وارث اه بغير مى (قول المتن وتختص التاء بالله) لان الباء لما كانت الاصل فى القسم والو بدل منها والتاء بدل من الواو ضاق تصرفها عن البديل والمبدل منه فلما يدخل على شئ مما يدخلان عليه سوى اسم الله قال تعالى تالله فتدرك يوسف قال ابن الحشاش ان التاء ان ضاق تصرفها ولم تدخل الاعلى اسم واحدة قد بورك لها فى اختصاصها بأشرف الاسماء واجاها اه معنى (قوله وتالرحمن) وتحياء الله اه نهاية (قوله الابنية الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى عبارته فلا تدخل على غير لفظ الله اى لغة ولا يقال تربك وقال ابن مالك حكى الاخفش ترب السكبة وهو شاذ واما من جهة الشرع فانه لو قال تالرحمن او الرحمن انعقدت يمينه كما قاله البلقينى وغايته انه استعمل شاذ اذ افاد غير اليمين قبل منه وكذا لو قال بالله بالموحدة او والله لا فعلى كذا ونوى غير اليمين كوثقت بالله او اعتصمت او والله المستعان لم يكن يمينا اه وهى صريحة فى ان الاطلاق كالكناية وفى انه لا فرق بين المسموع وشذوذ او غيره فى الانعقاد (قوله بهما) اى ترب السكبة وتالرحمن اى ونحوهما وان لم يسمع كما مر انفاعن المغنى (قوله

الاصح للمصلحة المذكورة
(وحروف القسم) المشهورة
(باء) واحدة (وواو تاء)
فوقية (كباية ووالله وتالله)
فهى صريحة فيه جراً وانصب
أورفع أو سكن لان اللحن
لا يمنع الانعقاد وزيد رابع
وهو الله اى بناء على أن
الألف هى الجارة اما على
الاصح ان الجار المحذوف
وتلك عوض عنه فلا زيادة
وبدا بالباء لانها الاصل فى
للقسم لغو الاعم لدخولها
على المظهر والمضمر ثم
بالواو لقربها منها خراجا بل
قبل لانها مبدلة منها ولانها
اعم من التاء لانها وان
اختصت بالمظهر تعم الجلالة
وغيرها ولا نه قيل ان التاء
بدل منها (وتختص التاء)
الفوقية (بالله) اى بلفظ
الجلالة وشذرب السكبة
وتالرحمن ويظهر انها لا
تنعقد بهما الابنية فمن اطلق
الانعقاد

يؤثر فيه الخ بحث والثانى ان ما هنا لم يكن صريحا احتاج للنية وليس كذلك فى قوله بخلاف الخ بحث
ايضا لا يقال المراد بنى صراحته عند عدم الجر لانا نقول لما رايت التفاوت بينهما فى الجر وغيره على الصراحة
وعدهما وجب ارادة صراحتهما وعدمهما باعتبار انفسهما مع قطع النظر عن الجر وغيره والام بتات ذلك
الترتيب وقد يجاب بان واحدا من الوجهين انما يراد لواريد الصراحة فى اليمين وليس كذلك بل المراد صراحة
اللفظ المقسم به فى معناه وفيه نظر لانه لو كان كذلك لزم توقف اليمين على انه ينوى به معناه وكلام المصنف
صريح فى خلافه لانه لم يستثن ارادة العبادات فدخل الاطلاق نعم قد يجاب بان المراد بالصراحة المنصوص
لامقابل الكنايات فليتامل (فائدة) فى فتاوى السيوطى مسئلة رجل حلف يشهد الله او يشهد الله او
اضاف قوله وحق هل ينعقد يمينه وتلزمه الكفارة اذا حث ام لا وما اذا حلف بالجناب الرفيع و اراد به الله
الجواب لا نقل عندى فى ذلك والذى يظهر فى شهد الله ويشهد الله انه ليس بيمين وفى الاذكار للنوى ما يشهد
لذلك فانه ذكر ما معناه ان من الناس من يتورع عن اليمين فيعدل الى قوله شهد الله فيقع فى اشد من ذلك من
حيث انه ينسب الى الله انه شهد الشئ وعلمه على خلاف ما هو عليه وكذا الوضع اليه قوله وحق شهد الله الا ان
اراد يشهد المصدر فيكون معناه وحق شهادة الله اى علمه فيكون والحالة هذه يمينا لانه حلف بالعلم واطلاق
الفعل و ارادة المصدر شائع كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين اى يوم نفعهم ولذا حلف بالجناب الرفيع
واراد به الله فهو يمين بلا شك وتقدم فى الصفحة السابقة عن اى زرة خلاف ما قال فى الجناب الرفيع بالله
بالتحية قال فى شرح الروض وجه كونه يمينا بحذف المناهى وكانه قال يا قوم اوبارجل ثم استأنف اليمين
اه اذ حكمها واحدا قد يقتضى انه كناية مع المدفخالفه ظاهر قوله السابق وزيد رابع الخ من انه صريح

بها وجعله واردا على كلامهم فقد ابعديو يكفي في احتياجه للنية شذوذ ومثلها بالله بالتحية وفاته بالفاء والله بالاستفهام قيل صوابه يختص
الله بالتاء لان الباء مع فعل الاختصاص انما تدخل على المقصور فيقتضى أن الجلالة لا تدخل عليها الواو والباء وهو مناقض لما قدمناه وليس
في محله لما مر انما تدخل على المقصور (١٠) عليه أيضا بل هو الاصل السالم من المجاز والتضمن كما مر (ولو قال الله) مثلا لافعلن كذا ويجوز

مد الالف وعدمه اذ حكمها
واحد (ورفع او نصب او
جر) او سكن او قال اشهد
بالله او لعمر الله او على عهد
الله وميثاقه وذمته وامانته
وكفالاته لافعلن كذا
(فليس يمين الانية)
للقسم لاحتماله لغيره احتمالا
ظاهر او لا ينافيه في الاولى
صحة ذلك نحو اذا الجر بحذف
الجار وابقاء عمله والنصب
بنزع الخافض والرفع
بحذف الخبر أى الله احلف
به والسكون باجراء
الوصل مجرى الوقف على
ان هذه كلها لا تخلو من شذوذ
بل قيل الرفع لحن لكنه غير
صحيح كما تقرر وقيل يفرق
بين نحوى وغيره ويرد بانه
حيث لم ينو اليمين ساوى
غيره في احتمال لفظه وبه
يتشدد باللام وحذف الالف
لغو وان نوى بها اليمين لان
هذه كلمة غير الجلالة اذ هي
الرطوبة ذكره في الروضة
وهو متجه وان اعترض معنى
ونقلا لانا وان سلمنا انها امة
هي غريبة جدا في الاستعمال
العرفي فلا يعول عليها وزعم
انها شائعة والمراد منه
شيوها في السنة العوام
كما صرح به غير واحد

وجعله) أى الانعقاد وكذا ضمير في احتياجه (قوله شذوذ) المناسب للنية (قوله ومثلها) إلى قوله اه في
المغنى لا قوله والله إلى صوابه والا انه ابدل صوابه وكان الاولى (قوله بالله بالتحية) وجدكونه يميناً بحذف
المنادى وكأنه قال يا قوم اوبارجل ثم استأنف اليمين اسنى ومغنى (قوله وآله بالاستفهام) يغنى عنه قول
المصنف الا ترى ما يأتى عن الرشيدى فلا يغناه (قوله فيقتضى) أى تعبير المصنف (قول المتن ولو قال
الخ) عبارة المغنى ولو حذف الخالف حرف القسم وقال آله همزة الاستفهام وبدون اه (قوله مثلا) إلى قوله
وبله في النهاية لا قوله على ان إلى وقيل (قوله مثلا) عبارة المغنى والروض مع شرحه وقول الخالف لاها الله
بالمندو والقصر كناية ان نوى اليمين فيمين ولا فلا وإن كان مستعملا في اللغة لعدم اشتهاه وقوله وايم الله
بضم الميم اشهر من كسرها وصل الهمزة فيجوز قطعها وايم الله كذلك وإنما لم يكن كل منها يميناً إذا اطلق
لانه وإن اشتهر في اللغة وورد في الخبر لا يعرفه إلا الخواص اه (قوله ويجوز مد الالف) أى التى هي جزء من
الجلالة بدليل قوله بعد ولا ينافيه الخ فهذا غير كونها الف الاستفهام الذى مرو غير كون الالف جارة الذى
نقله ثم صحح خلافه وإن توقف الشهاب ابن قاسم في هذا اه رشيدى (قوله ولعمر الله الخ) عبارة المغنى
والروض مع شرحه وقول الخالف ولعمر الله والمراد منه البقاء والحياة كذلك أى كناية وإن لم يكن صريحا
لانه يطلق مع ذلك على العبادات وقوله على عهد الله وميثاقه وامانته وذمته وكفالاته كل منها كذلك سواء
اضاف المعطوفات إلى الضمير كما مثل ام إلى الاسم الظاهر والمراد بعهد الله اذ نوى به اليمين استحقاقه لايجاب
ما اوجبه علينا وتعبدنا به واذ نوى به غيرها المبادات التى امرنا بها فان نوى اليمين بالكل انعقدت يمين
واحدة والجمع بين الالفاظ تأكيده فلا يتعلق بالحنث فيها الا كفارة واحدة ولو نوى بكل لفظ يميناً كان يميناً
ولم يلزمه الا كفارة واحدة كالحلف على الفعل الواحد مراراه (قوله ولا ينافيه) أى الاحتياج الى النية
وكان الاولى التفرع (قوله في الاولى) أى ما فى المتن وقوله صحة ذلك الخ فاعل ينافى وقوله اذا الجر الخ علة للصحة
عبارة النهاية ولا يضر اللحن فيما ذكر على انه قيل بمنعه فالجر بحذف الجار الخ وعبارة المغنى وشيخ الاسلام
واللحن لا يمنع انعقاد اليمين على ان غير الرفع لحن فيه فالتنصب بنزع الخافض والجر بحذف الخ واما الرفع
فيصح ايضا ان يكون ابتداء بكلام اه وبذلك علم ما فى صنيع الشارح (قوله بحذف الجار الخ) قال سيويه
ولا يجوز حذف الجر وابقاء عمله الا فى القسم اه مغنى (قوله بين نحوى) أى فتعتقد منه (قوله لغو الخ)
خلافا للنهاية والمغنى عبارتهما يمين انه نواها على الراجح خلافا لجمع ذهبوا الى انها لغو اه (قوله
لان هذه) أى البلية اه مغنى (قوله أو آليت) الى قوله وبه فارق فى المغنى والى قول المتن ولو قال ان فعلت فى
النهاية (قوله لانه لم يشتهر الخ) الاولى فانه الخ (قوله امامع حذف بالله) أى من كل ما تقدم فى المتن والشرح

لأن يريد بالمد أن الالف للاستفهام كما تقدم آنفا فلي تأمل (قوله أو على عهد الله وميثاقه الخ) قال فى شرح
الروض والمراد بعهد اذ نوى به اليمين استحقاقه لايجابه ما اوجبه علينا وتعبدنا به واذ نوى به غيرها العبادات
التي امرنا بها اه (قوله نعم هو فى اللعان صريح الخ) عبارة الروض هنا ولو قال الملا عن اشهد بالله كاذباً بزمته
الكفارة قال فى شرحه وان نوى غير اليمين اذ لا اثر للتورية فى مجلس الحكم اه فلو حلف القاضى بنحو اشهد
بما يتوقف على النية ولم ينو فالوجه انه لا كفارة عليه لان هذا لا يكون يميناً الا بالنية وان قلنا يميناً فى مجلس
الحكم فى التنبيه وان حلف رجل بالله تعالى فقال آخر يمينى فى يمينك اويلزمك اويلزمنى مثل ما يلزمك لم
يلزمه شئ وان قال ذلك فى الطلاق والعناق ونوى لزمه ما يلزم الخالف وان قال ايمان البيعة لازمة لم يلزمه شئ

ولا عبرة بالشيوخ فى استنهم) ولو قال أقسمت أو أقسم أو حلفت أو احلف) أو آليت أو أولى (بالله لافعلن) (قوله
كذا (فيمين ان نواها) لا طراد العرف باستعمالها يميناً وايدى بنيتها (واطلق) للعرف المذكور وبه فارق شهدت او اشهد بالله فانه محتاج لنية
اليمين به لانه لم يشتهر فى اليمين نعم هو فى اللعان صريح كما مر امامع حذف بالله فلغو وان نوى اليمين (ولو قال قصدت) بما ذكرت (خبر اما ضيا)
فى نحو أقسمت (او مستقبل) فى نحو أقسم (صدق باطناً) فلا تلزمه كفارة (وكذا ظاهراً) قبل قول المحشى فى التنبيه ياض بالاصل كما ترى اه

ولو في نحو أقسمت بالله لا وطئتك (على المذهب) لا احتمال ما يدعيه بل ظهوره ولو عرفت له يمين سابقة قبل في نحو أقسمت جزما (ولو) قال لغيره أقسمت عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن (كذا) وأراد يمين نفسه فيمين (لصلاحية اللفظ لها مع اشتهاؤه على السنة حملة الشرع وكأنه في الأخيرة ابتدأ الحلف بقوله بالله ويندب للمخاطب إقراره في غير معصية ويظهر إلحاق المكروه بها ثم رأيت مصرحا به فإن أنى كفر الحالف وقال أحمد بل المخاطب (والا) يقصد يمين نفسه بل الشفاعة أو يمين المخاطب أو أطلق (فلا) تنعقد اليمين لأنه لم يحلف هو ولا المخاطب وظاهر صنيعه حيث سوى بين حلفت وغيرها فيها مر لا هنا أن حلفت عليك ليست كأقسمت وآليت عليك ويوجه بان هذين قد يستعملان لطلب الشفاعة بخلاف حلفت ويكره رد السائل بالله أو بوجهه في غير المكروه والسؤال بذلك كأمرو (ولو) قال ان فعلت كذا فانا

(قوله في نحو أقسمت) أي بما بصيغة الماضي (قوله في الأخيرة الخ) أي أسألك بالله الخ مفهومه أنه لو قال والله تفعل كذا أو لا تفعل كذا أو اطلق كان يمينا وهو ظاهر لأن هذه الصيغة لا تستعمل لطلب الشفاعة بخلاف أسألك بالله الخ أمرو (قوله ويندب) أي قوله وظاهر صنيعه في المعنى الا قوله وقال إلى المتن (قوله وقال أحمد الخ) لعلمه رواية عنه ولا فالقته به عندهم ان الكفارة على الحالف أمرو (قوله أو يمين المخاطب) كان قصد جمعك حالفاً بالله أمرو (قوله ان حلفت عليك ليست الخ) أي في هذا التفصيل أي هو يمين وان لم يمين نفسه بقرينة التوجيه فليحور أمرو رشدي عبارة عمو قوله ان حلفت عليك ليست الخ أي فانها تكون يمينا وان لم يقصد بها يمين نفسه بل اطلق أمرو (قوله وآليت) أي وان لم يذكره فيما مر أمرو رشدي وكان الأولى للشارح أن يقول أو آليت كما في النهاية (قوله ويكره) أي قوله كما مر في المعنى الا قوله في غير المكروه (قوله ويكره رد السائل) ظاهره وان كان غير محتاج إليه ويوجه بان الغرض من اعطائه تعظيم ما سأل به أمرو (قوله أو بوجهه) كما سالك بوجه الله أمرو (قول المتن ولو قال ان فعلت الخ) (فروع) لو حلف شخص بالله فقال آخر يميني في يمينك أو يلزم مني ما يلزمك لم يلزمه شيء وان نوى به اليمين لخلو ذلك عن اسم الله تعالى وصفة من صفاته وان قال اليمين لازمة لي لم يلزمه شيء وان نوى لما مر وان قال إيمان البيعة لازمة لي وهو بيعة الحجاج فان البيعة كانت على عهد رسول الله ﷺ فمن بعده بالمصاحفة فلها ولي الحجاج رتبها إيماننا تشمل على اسم الله تعالى وعلى الطلاق والعقاق والحج والصدقة لم يلزمه شيء لان الصريح لم يوجد والكنية تتعلق بما يتضمن إيقاعا فاما في الالتزام فلا الا ان ينوي الطلاق والقصاص فيلزم انه لان الكنية تدخل فمما لو قال ان فعلت كذا فإيمان البيعة لازمة لي بطلاقها وعقاقها وحجها وصدقها ففي التهمة ان الطلاق لا حكم له لانه لا يصح التزامه والباقي يتعلق به الحكم الا انه في الحج والصدقة كذا اللجاج والغضب أمرو معنى عبارة قسم وفي التنبيه وان حلف رجل بالله تعالى فقال آخر يميني في يمينك أو يلزم مني مثل ما يلزمك لم يلزمه شيء وان قال ذلك في الطلاق والعقاق ونوى لزمه ما لزم الحالف ان قال إيمان البيعة لازمة لي لم يلزمه شيء وان قال الطلاق والعقاق لازم لي ونوى لزمه انتهى قال ابن النقيب في شرحه واعلم ان معنى يميني في يمينك على ما حكاه ابن الصباغ انه يلزم مني من اليمين ما يلزمك فان كان الشيخ قصد ذلك كان ذكره لك ليعرفك انه لا فرق بين ان يأتي بهذا اللفظ أو بمعناه وأن قصده انه يلزمه عن الكفارة أو الطلاق أو العقاق فمما صور تان متباينتان لكن في كلام المتولي ما يقتضي وقوع الطلاق في الصورة الثانية دون الأولى فان قال يميني في يمين فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق والعقاق لا يتعلق به حكم لان التعليق وجد من غيره فلا يحمل كناية عنه وعلى هذا القول لا مرأته اشركتك مع امرأة فلان وكان فلان قد علق الطلاق وأراد المشاركة في الطلاق بمعنى ان وقع الطلاق على تلك فأنت شريكها فيه صح أمرو وفي التهذيب ما يوافقه في الصورة الثانية فانه قال لو طلق رجل زوجته بالطلاق وحث فقال يميني في يمينك وأراد ان امرأته تطلق كما مرأة الاخر طلقت وكذا ان أراد متى طلق الاخر امرأته طلقت امرأته فان الخاطر متى طلق طلقت هذه واما الصورة الثانية فلم يتعرض الرافعي لها اكلام ابن النقيب ثم قال فرع لو قال لمن يحلف يميني في يمينك وأراد ان حلفت صرت حالفاً مثلك لم يصح حالفاً إذا حلف ذلك سرا كان بالله أو بالطلاق والعقاق فيلزمه أي لانه حينئذ بمنزلة قوله الطلاق لازم وهذا يقع به الطلاق وظاهر وقوله والعقاق ان قوله العتق لازم لي كذلك لكن سياتي أو ائله النذر قول الشارح مانصه ومنه أي نذر اللجاج ما يعتاد على السنة الناس العتق يلزم مني أو يلزم مني عتق عبدي فلان أو والعق لا افعل أو لا فعلن كذا فان لم ينو التعليق فلغو وإن نواه تخير ثم بين ما حاصله ان العتق لا يحلف به الا على وجه التعليق أو الالتزام فيحمل كلام التنبيه على ذلك وكقوله فايها البيعة قوله فايها المسلمين كما قاله في شرح الروض (قوله

يهودى) أو نصرانى (أو برى من الاسلام) أو من الله أو من النبي أو مستحل الخ (فليس يمين) لا تنفاه الاسم والصفة ولا كفارة وان
حنت نعم يحرم ذلك كافي الاذكار غيره (١٢) ولا يكفر به ان قصد تبعيد نفسه عن المحلوف عليه أو أطلق فان عاق أو أراد الرضا بذلك

إذا فعل كفر حالاً ولومات

مثلاً ولم يعرف قصده حكم
بكفره حيث لا قرينة
تحمله على غيره على ما اعتمد
الاسنوى لان اللفظ
بوضعه يقتضيه وقضية
كلام الاذكار خلافه وهو
الصواب واذالم يكفر سن
له ان يستغفر الله ويقول
لا اله الا الله محمد رسول
الله ووجب صاحب
الاستقصاء ذلك لخبر
الصحيحين من حلف باللات
والعزى فليقل لا اله الا الله
وخذ فهم أشهدنا لا يدل
على عدم وجوبه في الاسلام
الحق بل لانه يغتفر فيما
هو للاحتياط مالا يغتفر
في غيره على انه لو قيل الاولى
ان يأتى هنا بلفظ أشهد
فيهما لم يبعد لانه اسلام
اجماعاً بخلافه مع حذفه
(ومن سبق لسانه الى
المظها) اى اليمين (بلا قصد)
كبرى والله ولا والله في نحو
غضب او صلة كلام (لم
تعتقد) لقوله تعالى لا
يؤخذكم الله باللغو في
ايمانكم الآية وعقدتم
فيها قصدتم الآية ولكن
يؤخذكم بما كسبت
قلوبكم وصح انه صلى الله
عليه وسلم فسر لغوها بقول
الرجل لا والله وبلى والله
وفسره ابن الصلاح بان

ليعرفك انه لا فرق بين ان يأتى بهذا اللفظ أو بمعناه وان قصد انه يلزمه من الكفارة أو بالطلاق والعناق فهما
صورتان متباينتان لكن في كلام المتولى ما يقتضى وقوع الطلاق في الصورة الثانية دون الاولى فانه قل
إذا قال يميني في يمين فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق والعناق لا يتعاق به حكم لان التعاق وجد من غيره
فلا يجعل كناية عنه وعلى هذا لو قال لامرأته ائشري كنتك مع امرأة فلان وكان فلان قد علق الطلاق واراد
المشاركة في التعاق بذلك الصفة لم يكن له حكم وان اراد المشاركة في الطلاق بمعنى ان وقع الطلاق على تلك
فانت شريكته فيه صح اه وفي التهذيب ما يوافقه في الصورة الثانية فانه قال لو طاق رجل زوجته بالطلاق
وحنت فقال رجل يميني في يمينك واراد ان امرأته تطلق كأمراة الآخر طاعت وكذا ان اراد متى طاق
الآخر امرأته طاعت امرأته فان المخاطب متى طاق طاعت هذه واما الصورة الثانية فلم يتعرض الرافعى لها
اه كلام ابن النقيب ثم قال (فرع) لو قال لمن يحلف يميني في يمينك واراد إذا حلفت صرت حالفاً مثلك لم يصر
حالفاً إذا حلف ذاك سواء كان بالله أو بالطلاق والعناق اه وقوله ونوى لزمه ما لزم الحالف اى لانه حينئذ
بمنزلة قوله الطلاق لازم لي وهذا يقع به الطلاق وظاهر قوله والعناق ان قوله العناق لازم لي كذلك لكن
سماوى او ائى النذر قول الشارح ما ضمه منه اى نذر اللجاج ما يتبادر على ألسنة الناس العناق يلزمنى او يلزمنى
عناق عبدى فلان او والعناق لا اقل ولا فعات كذا فان لم ينو التعاق فلغو وان نواه تخيير ثم بين ما حاصله ان
العناق لا ينافى به الاعلى وجه التعاق او الالتزام فيحمل كلام التنبية على ذلك وكقوله فاما ان البيعة قوله
فاما ان المسلمين كما قاله في شرح الروض اه (قوله او نصرانى) الى قوله ووجب في المغنى الى قوله وفسره
في النهاية لا قوله أو مات الى ولا ذالم يكفر وقوله وأوجب الى وحذفهم وقوله على انه الى المتن (قوله أو من
النبي) اى أو من السكبة ونحو ذلك اه معنى (قوله او مستحل) الانسب تقدم به على اوبرى الخ (قوله وان
حنت) اى فعل ما منع نفسه منه اه عيش (قوله ذلك) اى التلغظ بما ذكر (قوله فان علق) اى الكفر
على حصول ذلك الفعل وقوله بذلك اى الكفر اه نهاية (قوله مثلاً) اى كان غاب وتعدرت مراجعته اه
معنى (قوله الصواب) عبارة المغنى والوجه ما فى الاذكار اه (قوله ان يستغفر الله) اى كان يقول استغفر
الله العظيم الذى لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه وهى أكمل من غيرها اه عيش (قوله وأوجب الخ)
عبارة المغنى ولا يخالف ما فى الصحيحين من حلف باللات الخ لانه محمول على الذنب وان قال صاحب
الاستقصاء بوجوب ذلك وتجب التوبة من كل معصية ويسن الاستغفار من كل تكلم بكلام قبيح اه وعبارة
سم لا تخفى ان عدم ايجاب ذلك على الاول لا ينافى وجوب التوبة لانها لا تتوقف على ذلك اه (قوله لانه يغتفر)
او هو اى ما هنا محمول على الاتيان بالشاهد كفى رواية امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله اه نهاية
(قوله فيهما) اى كلبتى الشهادة (قول المتن بلا قصد) اى لمعناها اه معنى (قوله كبرى) الى المتن في المغنى الا
قوله وهو ظاهر الى ولو قصد وقوله واقره الى ولا يقبل (قوله وعقدتم) مبتدأ وقوله فيها اى الآية صفته
وقوله قصدتم خبره على حذف اى التفسيرية (قوله وفسره) اى تفسيره ^{صلى الله عليه وسلم} لغو اليمين بلا والله وبلى
والله عبارة المغنى قال ابن الصلاح والمراد تفسير لغو اليمين بلا والله وبلى والله على البدل لا على الجمع اما لو قال
لا والله وبلى والله في وقت واحد قال الماوردى كانت الاولى لغوا والثانية منعقدة لانها الخ (قوله حتى لا ينافى
قول الماوردى) عبارة النهاية ولا فرق في ذلك بين جمعه لا والله وبلى والله مرة واخره اى هو كذلك
خلافاً للماوردى لان الفرض عدم قصد اه قال الرشيدى فوله مرة وقوله اخرى الاولى حذفهما اه (قوله
ولو قصد) الى المتن في النهاية الا قوله واقره الى وليس (قوله وليس منه) اى من لغو اليمين (واقره شارح)
واوجب صاحب الاستقصاء ذلك) لا يخفى ان عدم ايجاب ذلك على الاول لا ينافى وجوب القرينة لانها لا تتوقف

كما
المرا دهم البديل لا الجمع حتى لا ينافى قول الماوردى لوجع انعقدت الثانية لانها استدراك فكانت مقصودة وهو
ظاهر ان علم انه قصد هاو كذا ان شك لان الظاهر انه قصد هاو اما اذا علم انه لم يقصد هاو فواضح انه لغو ولو قصد الحالف على شىء فسبق لسانه لغيره
فهو من لغو هاو وجعل منه صاحب الكفاي ما اذا دخل على صاحبها فاراد ان يقول له فقال والله لا أقدم على ما فعلت قال انه ماتم به البلوى اه

وليس باوشرح لانه ان قصد اليمين فواضح اولم يقصد ما فعل في قوله لم اراد به اليمين ولا تقبل ظاهرا دعى اللغو في طلاق او عتق او ايلام كما
 مر (وتصحح) اليمين (على ماض) كما فعلت كذا او فعلته اجماعا (و) على (مستقبل) (١٣) كلا فعلم كذا او لا افعله للخبر الصحيح والله

لا غزون قريشا (وهي)
 اى اليمين (مكروهة) لقوله
 تعالى ولا تجعلوا الله عرضة
 لايمانكم اى لا تكثروا من
 الحلف به وروى ابن ماجه
 اما الحلف حنث او ندم
 وهذا هو الاصل فيها كما افاده
 قوله (الا في طاعة) من فعل
 واجب او مندوب وترك
 حرام او مكروه فطاعة
 اتباعا للخبر السابق والله
 لا غزون قريشا والاحاجة
 كتوكيد كلام كقوله صلى
 الله عليه وسلم فوالله لا امل
 الله حتى تموا او تعظيم امر
 كقوله والله لو تعلمون ما اعلم
 لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا
 والا في دعوى عند حاكم
 فلا يكره بل قال بعضهم
 يسن وانما يتجه النذب في
 الاولين ان كانوا يدين كافي
 الحديثين وفي الاخير ان
 قصد صون المستحلف له
 عن الحرام لورد عليه ومع
 ذلك فتعففه عن اليمين
 وتحليله اكل كما هو ظاهر
 (فان حلف على ترك واجب
 او فعل حرام عصى) بالحلف
 نعم لا يعصى من حلف على
 ترك واجب على الكفاية لم
 يتعين عليه او يمكن سقوطه
 كالقود يسقط بالعفو كما
 يحشمها بالبقينى واستدل
 لثانيهما بقول انس بن
 النضر والله لا تكسر ثنية
 الربيع (ولزمه الحنث) لان

كذا اقره المغنى كما س (قوله وليس بالواضح الخ) عبارة النهاية وما ذكر صاحب الكافي من ان من ذلك ما لو
 دخل الخ غير ظاهر لانه ان قصد اليمين الخ (قوله فعلى ما مر الخ) اى فنتعقد ما لم يرد غيره اه ع ش (قوله ولا
 تقبل ظاهرا الخ) مفهومه انه يقبل منه باطنا اه ع ش (قوله كما س) اى على ما مر في شرح ولا يقبل قوله الخ
 من انه ان وجدت قرينة قبل والا فاه ع ش (قوله اليمين) الى قول المتن او ترك مندوب في المغنى الا قوله
 وروى الى المتن وقوله بل قال الى المتن وقوله واستدل الى المتن (قوله كما فعلت) الى قول المتن او ترك
 مندوب في النهاية الا قوله اى لا تكثروا الى المتن وقوله وانما يتجه الى المتن قوله لكن الى ولو كان (قوله
 لقوله تعالى الخ) ولانه ربما يعجز عن الوفاء به قال الشافعى ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا نهاية ومعنى اى لا
 قبل البلوغ ولا بعده ع ش (قوله وهذا هو الاصل الخ) عبارة المغنى (تنبيه) كان الاولى للمصنف ان يقول
 في الجملة كافي المحرر اذ منها معصية كما سيأتى في كلامه ومنها ما هو مباح ومنها ما هو مستحب وقد يجب اه (قوله
 والا لحاجة) اى فلا تسكره اه سيد عمر (قوله والا في دعوى الخ) بوضوح المراد منه قوله وفي الاخير الخ اه
 سم (قوله فلا تكره) اى ان كانت الدعوى صدقا اه معنى (قوله في الاولين) اى التوكيد والتعظيم
 (قوله وتحليله الخ) قد يقال التحليل في العين اما بالبراء كما هو المتبادر منه ولا سبيل اليه الا بعد التصرف
 فيقع المستحلف في المعصية بالتصرف واما بالتملك بايجاب وقبول وقد لا يوافق عليه لزمه انه محق واما
 بالا باحة وهي لا تفيد التصرف التام فليتنا مل نعم يتصور تملكه ملكا تاما بذره به واما الدين فحكمه واضح
 سيد عمر (قول المتن فان حلف على ترك راجب) ولو حلف على فعل واجب او ترك حرام اطاع باليمين وعصى
 بالحنث وعليه به الكفارة اه معنى (قوله او يمكن سقوطه الخ) عطف على الكفاية لا على لم يتعين عبارة
 المغنى واستثنى البلقينى من الصورة الاولى مستثنين الاولى الواجب الذي يمكن سقوطه كالفصاص بعد
 الحكم به فانه يمكن سقوطه بالعفو الثانية الواجب على الكفاية كما لو حلف لا يصلى على فلان
 الميت حيث لم يتعين عليه فانه لا يعصى بهذا الحلف (قوله ثنية الربيع) الربيع اسم امرأة وجب عليها ذلك بحناية
 منها اه ع ش (قول المتن ولزمه الحنث) انظر متى يتحقق حنثه في فعل الحرام هل هو بالموت او بعزمه
 على ان لا يفعل فيه نظرا واقر بالاول ولكن يجب عليه العزم على عدم الفعل والندم على الحلف ليخلص
 بذلك من الاثم وانما تجب الكفارة بعد الموت وينبغي أن يعجلها بعد الحلف مسارعة للخير ما امكن
 اه ع ش (قوله لا احتمال موته قبله) اى فيبتين يحزه عنه فلا حنث اه سم (قوله من صداقها الخ) الظاهر ان النفقة
 مع ذلك باقية في ذمته وتصح فائدة هذا الطريق فيها اذا حلف على عدم الاتفاق مدة معينة فيرتكب هذا
 الطريق الى انقضائها حتى لا يحنث بقى اذا طال به بخصوص النفقة وامتنعت من قبول القرض وقبول
 الصداق او طال به ايضا وكان قادرا فينبغي ان يلزمه الدفع وان حنث فليتنا مل اه سم عبارة السيد عمر
 وليتنا مل في هذه المسئلة لان ما ذكر ليس فيه سقوط للواجب فمع ما ذكر اثم بترك الواجب نعم لو زيد في
 النصوير ابراه من نفقة كل يوم بعد استقرارها وفيه شئ لا يرفع اثم التأخير نعم ان نذرت له بنفقة
 سقط الاثم ان لم يكن في كلامهم ما يمنع منه فان النذر يصح بالمعدوم ويقبل الجهالة ثم رأيت في تعليقه منسوبة

على ذلك (قوله والا في دعوى الخ) بوضوح المراد منه قوله وفي الاخير الخ (قوله او يمكن سقوطه) كالقود وظاهر
 انه يعصى ان قصد بالحلف الامتناع منه وان امتنع مستحقه من العفو (قوله فيلزمه الحنث) هذا يدل على
 تناول الصوم في الالبات للصوم الفاسدا اذا ضيف الى ما لا يقبله (قوله لا احتمال موته قبله) اى فيبتين يحزه عنه
 فلا حنث اذ يمكنه اعطاؤها (قوله من صداقها الخ) الظاهر ان النفقة مع ذلك باقية في ذمته ويتصح فائدة
 هذا الطريق فيها اذا حلف على عدم الاتفاق مدة عينها فيرتكب هذا الطريق الى انقضائها حتى لا يحنث بقى
 اذا طال به بخصوص النفقة وامتنعت من قبول القرض وقبول الصداق او طال به ايضا وكان قادرا فينبغي

الاقامة على هذه الحالة معصية (وكفارة) ومثله لو حلف بالطلاق ليصر من العيد فيلزمه الحنث ويقع عليه الطلاق لكن مع غرو به لاحتمال
 موته قبله ولو كان له طريق غير الحنث كلا ينفق على زوجته لم يلزمه اذ يمكنه اعطاؤها من صداقها

وقرضها ثم ابرأوها (او) على (ترك مندوب) كغنا فلة (او فعل مكروه) كاستعمال متشمس (سن حشوه عليه كفارة) لانه صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا (١٤) منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه رواه الشيخان وانما اقر صلى الله عليه وسلم

لا اعرابي على قوله والله لا ازيد على هذا ولا انقص لان يمينه تضمنت طاعة وهو امثال الامر (او) على فعل مندوب او ترك مكروه كره حشوه او على (ترك مباح او فعله) كدخول دار واكل طعام كلاتا كله انت وكلا آكله انا وقول البغوى يسن الاكل في الثانية ضعيف وذكر لا تا كله أنت هو ما وقع لشارح وهو غفلة عما مر انه يندب ابرار الحالف بشرطه (فالا فضل ترك الحنث) ابقاء لتعظيم الاسم نعم ان كان من شأنه تعلق غرض ديني بفعله أو تركه كلاتا كل طيبا أولا يلبس اعمافان قصد التاسى بالسلف او الفراغ للعبادة فهي طاعة فيكره الحنث فيها والا فهي مكروهة فيندب فيها الحنث (وقيل) الافضل (الحنث) لينتفع المساكين بالكفارة وبحث الاذرى انه لو كان في عدم الحنث اذى للغير كان حلف لا يدخل او لا ياكل أولا يلبس كذا ونحو صديقه يكرهه كان الافضل الحنث قطعاً (تنبيه) قال الامام لا تجب اليمين مطلقاً واعترضه الشيخ عز الدين بوجوبها لا يباح بالا باحة كالنفس والبضع اذا تعينت للدافع عنه قال بل الذي اراه وجوبها لدفع يمين خصمه الغموس على مال وان أتيح بالا باحة مندوب والاوجه في الاخير عدم الوجوب (وله) أى الحالف بعد اليمين (تقديم كفارة بغير صوم على حنث جائز) أى غير حرام

لصاحب المغنى صورتها اقول في هذا نظر لانه لو اعطاها من صداقها او اقرضها الا يسقط وجوب النفقة والانتفاء فالاولى ان يمثل لذلك بنفقة القريب فانه اذا اقرضه استغنى فسقط وجوب النفقة عليه وقد يقال في مسئلة الزوجة مندوحة بان يوكل في ذلك اللهم الا ان يقول لا بنفسى ولا بوكيلى فليس له مندوحة انتهت اه (قوله او قرضها ثم ابرأوها) عطف على اعطاها عبارة النهاية والمغنى او يقرضها ثم يبرئها اه (قوله كغنا فلة) أى كسنة الظهر (قوله لانه صلى الله) الى الفصل في النهاية الا قوله كلاتا كلة الى المتن وقوله والاوجه الى المتن وقوله ووقع الى لان القاعدة (قوله واما اقر) الى قوله كلاتا كلة في المغنى (قوله على هذا) أى الصلوات الخمس اه ع (قوله لان يمينه الخ) ويحتمل انه سبق لسانه الى قوله لا زيد فكان من لغو اليمين اه معنى عبارة سم ويحتمل انه اراد لا ازيد بما لا يشرع او على انه واجب اه (قوله كدخول دار الخ) مثال لفعل مباح وقوله كلاتا كلة الخ مثل تركه فكان الاولى العطف (قوله في الثانية) أى لا آكله انا (قوله وهو غفلة عما مر الخ) قد يصدق حيث ان ترك الحنث افضل فلا غفلة اه سم (قوله ابقاء) الى قول المتن قيل في المغنى الا قوله أى غير حرام الى الخبر وقوله ومر الى اما الصوم (قوله وبحث الاذرى انه الخ) عبارة النهاية والا قرب كما يحتمل الاذرى الخ (قوله كان حلف لا يدخل دار احدا بويه او اقاربه او صديق يكره ذلك) فالافضل الحنث قطعاً وعقد اليمين على ذلك مكروه بلا شك وكذا حكم الاكل واللبس (تنبيه) قد علم بما تقرر ان اليمين لا تغير حال المحلوف عليه عما كان وجوباً وتحريمياً وندباً وكرهية وابطاحاً لكن قول المتن في المباح الافضل ترك الحنث فيه تغيير للمحلوف عليه ولذلك رجح بعضهم ان فيه التخيير بين الحنث وعدمه فيكون جارياً على القاعدة اه (قوله مطلقاً) عبارة المغنى اصلاً لا على المدعى ولا على المدعى عليه اه (قوله واعترضه الشيخ الخ) عبارة المغنى وانكره الشيخ عز الدين وقال اذا كان المدعى كاذباً في دعواه وكان المدعى به بما لا يباح بالا باحة كالدماغ والابضاع فان علم المدعى عليه ان خصمه لا يحلف اذا انكل فيخير ان شاء حلف وان شاء نكل وان علم او غلب على ظنه انه يحلف وجب عليه الحلف فان كان يباح بالا باحة وعلم او ظن انه لا يحلف فيتخير ايضا والا فالدعى أداه وجوب الحلف دفعاً لمفسدة كذب الخصم اه وينبغي ان لا يجب عليه في هذه الحالة اه (قوله للدفع عنه) بان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل حلف خصمه فان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل لا يحلف تخير هو بين الحلف وتركه سم (قوله والاوجه الخ) عبارة النهاية وهو أى ما قام الشيخ عز الدين ظاهر لانه اعانته على معصية وهو متمكن من ترك الحلف والتحليف ورفع المطالبة وان زعم بعضهم ان الاوجه في الاخير عدم الوجوب إلا ان يحمل على عدم وجوب تعينه اه وليتأمل حاصل ما فيها ثم الذى يظهر التفصيل بين طبقات الناس فمن يستشعر من نفسه طيبتها بالا باحة والاسقاط باطناً لم تجب عليه والاوجب تخليصاً للغير عن المعصية اذا لا يحل باطناً الامع طيبة النفس كالمذفوع لفقر لنحو حياه اه سيد عمر (قوله بعد اليمين) فلا يجوز التقديم عليها لانه تقديم على السببين ومنه ما لو قال ان دخلت الدار فوالله لا اكلمك فلا يجوز التكفير قبل دخولها لان اليمين لم تنعقد بعد صرح به البغوى وغيره شرح الروض اه سم (قول المتن بغير صوم) من عتق او اطعم او كسوة اه معنى (قول المتن على حيث) احتراز به عن تقديمها على اليمين فانه يمتنع بلا خلاف وكذا مقارنتها لليمين كالوكل من يعق عنهما مع شروعه في اليمين معنى واسنى (قوله أى غير حرام الخ) عبارة المغنى واجب او ان يلزمه الدفع وإن حنث فليتأمل (قوله وانا اقر صلى الله) الاعرابى على قوله والله لا ازيد (عما لا يشرع او على انه واجب) (قوله وهو غفلة عما مر انه يندب الخ) قد يصدق حيث ان ترك الحنث افضل فلا غفلة (قوله اذا تعينت للدفع عنه) بان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل حلف خصمه فان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل لا يحلف تخير هو بين الحلف وتركه على حث جائز وخرج بالحنث اليمين فلا يجوز التقديم عليها

والبضع اذا تعينت للدافع عنه قال بل الذى اراه وجوبها لدفع يمين خصمه الغموس على مال وان أتيح بالا باحة مندوب والاوجه في الاخير عدم الوجوب (وله) أى الحالف بعد اليمين (تقديم كفارة بغير صوم على حنث جائز) أى غير حرام

ليشمل الاقسام الخمسة الباقية للخبر الصحيح فكفر عن يمينك ثم ائت الذي هو خير لان (١٥) سبب وجوبها اليمين والحنث جميعا والتقديم

على أحد السببين جائز كما مر
آخر الزكاة نعم الاولى
تأخيرها عنهما خروجها
من الخلاف ومراراً من
حلف على تمتع البر يكفر
حالا بخلافه على ممكنه فان
وقت الكفارة فيه يدخل
بالحنث أما الصوم فيمتنع
تقديمه على الحنث لانه عبادة
بدنية (قيل و) على حنث
(حرام قلت هذا أصح
والله أعلم) فلو حلف لا يزني
فكفر ثم زنى لم تلزمه
كفارة أخرى لان الخطر
في الفعل ليس من حيث اليمين
لحرمة المحلوف عليه قبلها
وبعدها فالتكفير لا يتعلق
به استباحة وشرط اجزاء
العق الميعل كفارة بقاء
العبد حيا مسلما إلى الحنث
بخلاف نظيره في تعجيل
الزكاة لا يشترط بقاء
الميعل إلى الحول قبل
فيحتاج للفرق اه وقد
يفرق بان المستحقين ثم
شركاء للمالك وقد قبضوا
حقهم وبه يزول تعلقهم
بالمال ناجز أو ان تلف قبل
الحول لانهم عنده لم يبق لهم
تعلق واماهنا فالواجب في
الذمة وهي لا تبرأ عنه إلا
بنحو قبض صحيح فاذا مات
العتيق أو ارتد بان بالحنث
الموجب للكفارة بقاء
الحق في الذمة وانها لم تبرأ
عنه بما سبق لان الحق لم
يتصل بمستحقه وقت

مندوب أو مباح اه (قوله الاقسام الخمسة) وهي الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى
عش وسم (قوله على أحد السببين) هما هنا الحلف والحنث اه عش (قوله من الخلاف) اي خلاف
اي حنيفة اه معنى (قوله وسم) اي في اول الباب (قوله لانه عبادة بدنية) فلم يميز تقديمها على وقت وجوبها
يغير حاجة كصوم رمضان واحترز بغير حاجة عن الجمع بين الصلاتين اه معنى (قوله وعلى حنث
حرام) اي وله تقديمها على حنث حرام كالحنث بترك واجب او فعل حرام اه معنى (قوله وشرط) إلى
قول اي لانه في المعنى الا قوله بخلاف إلى فاذا مات وقوله وانها إلى ولو قدمها وقوله اي ان شرط إلى قال وقوله
مثلا (قوله وشرط اجزاء العتق) وهل يشترط ان يكون المدفوع اليه الطعام او الكسوة بصفة الاستحقاق
وقت الوجوب كما في نظيره من الزكاة اه سم اقول الظاهر نعم كما هو قضية الفرق الا في الاولى (قوله حيا
مسلم) قضيته انه لا يشترط سلامته إلى الحنث حتى لو عمى بعد الاعتاق وقبل الحنث لم يضروا ليس مراد انما
يظهر لانه وقت الحنث ليس يميز ثافي الكفارة اه عش اقول ويصرح بالاشتراط قول الروض مع
شرحه ولو ارتد المعتق بفتح التاء عن الكفارة أو مات أو تعيب بعد اليمين قبل الحنث لم يجره عنها اه (قوله
ويفرق الخ) نظار فيه سم راجعه (قوله ناجزا) اي زوال الاجزاء (قوله فالواجب في الذمة الخ) هذا يقتضي
التسوية بين العتق والاطعام والكسوة مع ان تقييده بالعتق يخرج غيره فليتأمل اه سم ولك ان تقول ان
التقييد بالعتق إنما هو لعدم تصور بقاء الحياة والاسلام في الكسوة والاطعام (قوله فاذا مات العتق الخ)
اي أو تعيب اه اسنى (قوله أو ارتد) ظاهره وان اسلم قبل الحنث وليس مراد انما يظهر لانه يعود
بالاسلام تبين أنه مما يجرى في الكفارة اه عش (قوله ولو قدمها) أي الكفارة وكانت غير عتق لما يأتي
من ان العتق يقع تطوعا اه عش عبارة سم قال شيخنا البرلسي انظر هل ياتي ذلك في العتق عن الكفارة
انتهى قلت قضية قول الشارح اي مثلا وتوجيه كلام البغوي الاتيين عدم الاثبات وان انتفاء الحنث مع
الحياة كالموت فيما ذكره البغوي اه (قوله قال البغوي الخ) (فروع) لو قال اعتقت عبدي عن كفارتي ان
حنثت فحنث اجزاء ذلك عن الكفارة وان قال اعتقه عنها ان حلفت لم يجره ولو قال ان حنثت غدا فعبدي

لانه تقديم على السببين ومنه لو قال ان دخلت الدار فوالله لا اكلمك ثم نجز التكفير قبل دخولها لان اليمين لم
تعتقد بعد صرح به البغوي وغيره وكما لا يجوز تقديمها على السببين لا يجوز مقارنتها لليمين حتى لو وكل من
يعتقه عنها مع شروعه في اليمين لم يميز بالاتفاق قاله الامام شرح الروض (قوله ليشمل الاقسام الخمسة)
كانه اراد بالخمسة الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى ومعنى الباقية اي بعد الحرام
(قوله وشرط اجزاء العتق الميعل الخ) هل يشترط ان يكون المدفوع اليه الطعام او الكسوة بصفة
الاستحقاق وقت الوجوب كما في نظيره من الزكاة الميعلة (قوله اجزاء العتق الميعل) أخرج الكسوة
والاطعام (قوله بخلاف نظيره في تعجيل الزكاة) قال في الروض وشرحه ولو ارتد المعتق بفتح التاء عن
الكفارة أو مات أو تعيب بعد اليمين قبل الحنث لم يجره عنها كما لو عجل عن الزكاة فارتد لاخذها أو مات
أو استغنى قبل تمام الحول اه فليتأمل ما ذكره الشارح مع ذلك لئلا يلتبس به فان كلام الشارح في نفس
الميعل وهذا الكلام في الاخذ (قوله وقد يفرق الخ) ينبغي تأمل هذا الفرق فان حق المستحقين إنما يثبت
بعد تمام الحول وقبل تمامه لاحق ولا شركة فكيف يقال انهم قبل تمامه قبضوا حقهم وزال تعلقهم بآخر
او انهم عنده لم يبق لهم تعلق (قوله فالواجب في الذمة الخ) هذا يقتضي التسوية بين العتق والاطعام
والكسوة مع ان تقييده بالعتق يخرج غيره فليتأمل وقوله إلا بنحو قبض صحيح قد يقال القبض صحيح
ولما لم يميز وان بقي المقبوض بحاله لان ما لم يصح لا ينقلب صحيحا (قوله استرجع كالزكاة الخ) قال
شيخنا الشهاب البرلسي انظر هل ياتي ذلك في العتق عن كفارة اليمين اه قلت فان اتى فيه اشكال بما ياتي
عن البغوي واحتيج للفرق بينهما ويمكن قضية قول الشارح اي مثلا وتوجيه كلامه الاثبات عدم الاثبات
وان انتفاء الحنث مع الحياة كالموت فيما ذكره البغوي

وجوب الكفارة ولو قدمها ولم يحنث استرجع كالزكاة أي إن شرط أو علم القابض التعجيل ولا فلا قال البغوي ولو اعتق ثم مات

أى مثلاً قبل حنثه وقع العتق تطوعاً لتعذر الاسترجاع فيه أى لأنه لم يقع هنا حنث بان أن العتق تطوع من غير سبب (و) يجوز تقديم (كفارة ظاهر على العود إذا كفر بغير صوم كان (١٦) ظاهر من رجعية ثم كفر ثم راجعها وكان طلق رجعية عقب ظاهراً ثم كفر ثم راجعاً ما عتقه

عقب ظاهراً فهو تكفير مع العود لأن اشتغاله بالعتق عود وذلك لوجود أحد السببين ومن ثم امتنع تقديمهما على الظهار (و) يجوز تقديم كفارة (قتل على الموت) وبعد وجود سببه من جرح أو نحوه (و) يجوز تقديم (مذنب مالي) على ثاني سببيه كما إذا نذر تصدقاً وعتقاً نشف مريضه أو عقب شفائه بيوم فاعتق أو تصدق قبل الشفاء ووقع لهما في الزكاة خلاف هذا واعتد بالقبلي وغيره هذا لأن القاعدة في ذى السببين يجوز تقديمه على أحدهما لا عليهما صريحة فيه (فصل) في بيان كفارة اليمين (بتخير) الرشيد الحر ولو كافراً (في كفارة اليمين بين عتق كالظهار) أى كعتق يجرأ فيه بان تكون رقبة كاملة مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل أو الكسب ولو نحو غائب علمت حياته أو بانتهى كاسر وهو أفضلها ولو في زمن الغلاء خلافاً لما بحثه ابن عبد السلام أن الأ طعام فيه أفضل (أو أطعام عشرة مساكين كل مسكين مد حب) أو غيره مما يجزىء في الفطرة (من غالب قوت

حر عن كفارتى فإن حنث غدا عتق وأجزأ عنها والافلا ولو قال أعتقه عن كفارتى إن حنثت فبان حانثاً عتق وأجزأه عنها والافلا نعم إن حنث بعد ذلك أجزأه عنها ولو قال إن حلفت وحنثت فبان حالماً لم يجزه قاله البغوي للشك في الحلف مغنى وروض مع شرحه (قوله أى مثلاً) أى أو برقى يمينه بفعل المحلوف عليه أو عدمه أه عش (قوله إذا كفر) إلى الفصل في المغنى (قوله كان ظاهراً) عبارة المغنى وصوروا التقديم على العود بما إذا ظاهراً (قوله ويجوز تقديم كفارة قتل الخ) أى وتقديم جزاء الصيد أه مغنى (قوله) وبعد الخ) الصواب إسقاط الواو كفى المغنى (قوله وبعد وجود السبب الخ) ولا يجوز تقديمها عليه أه مغنى (قوله في الزكاة) أى في مبحث تعجيلها أه مغنى (قوله خلاف الخ) أى عدم الجواز (قوله لأن القاعدة) أى قاعدة الشافعى أه مغنى (قوله صريحة فيه) أى في الجواز (تمت) لا يجوز تقديم كفارة الجماع في رمضان والحج والعمرة عليه وكذا تقديم فدية الحلف واللبس والطيب عليها نعم إن جوزت هذه الثلاثة لعذر كمرض جاز تقديمها لوجود السبب أه مغنى

(فصل) في بيان كفارة اليمين (قوله في بيان) إلى قوله أى بلد المكفر في النهاية الاقوله كاملة (قول المتن يتخير الخ) في مختصر الكفاية لابن النقيب فرع هل يجب إخراج الكفارة على الفور قال في التتمه إن كان الحنث معصية فنعم والافلا وقال الفقهاء كل كفارة وجبت بغير عدوان فهى على التراخي لا محالة وإن وجبت بعد وإن ففى الفور وجهان وتبعه الغزالي أه سم وما فى التتمه ذكر الشارح ما يوافقه في كفارة القتل وسيد كره قبيل قول المصنف ولا يكفر عبد بمال (قوله الرشيد) لم يذكروا المصنف ما يؤخذ من هذا القيد لكن ذكر الشارح في شرح ولا يكفر عبد الخ أن المحجور عليه بسفه أو فلس في حكم العبد وقوله الحر أخذ هذا القيد من قول المصنف ولا يكفر عبد بمال أه عش (قول المتن بين عتق الخ) فإذا أتى بجميع الخصال أثبت على أعلاها ثواب الواجب وإن تركها كلها عوقب على أدناها وإن أتى بجميعها مع اعتقاد وجوبها أجزأ أو أحدها على المعتمد وإن كان يحرم عليه اعتقاده عش وبجبري (قوله أى كعتق الخ) عبارة شيخ الإسلام والنهية أى كاعتق عن كفارة ته وهو اعتاق رقبة الخ (قوله بان تكون الخ) الأولى التذكير بارجاع الضمير إلى المعتق (قوله أو الكسب) هو في النهاية والمغنى بالو (قوله أو بانتهى) أى بان اعتقه على ظن موته فبان حياً فيجزىء اعتباراً بما في نفس الأمر وقياسه أنه لو دفع في الكفارة ما يظنه ملك غيره فبان ملكه أو دفع لطائفة يظنها غير مستحقة للكفارة فبان خلافه أجزأه ذلك أه عش (قوله كما مر) أى في الظاهر عبارته هناك وأبقى ومغضوب وغائب علمت حياته أو بانتهى وان جهلت حالة العتق أه (قوله أفضلها) أى خصلها (قوله فيه) أى زمن الغلاء (قول المتن وأطعام عشرة مساكين الخ) ولو كان عليه كفارات جاز إعطاء ما وجب فيها العشرة مساكين في دفع لكل واحد ما دأد بعددها أه عش (قول المتن كل مسكين) بالجر بدل من عشرة الخ وقوله موجب مفعول لأطعام الخ أه بجبري (قوله أى بلد المكفر) إلى قوله نعم عقبه النهاية بما نصه كذا قيل والأوجه اعتبار بلد الأذن كالفطرة أه وفي المغنى ما يوافقه (قوله أى بلد المكفر) أى المخرج للكفارة وإن كان غير الخائف أخذاً بما أتى أه عش (قوله فلو أذن) أى الخائف (قوله اعتبر بلده) أى الماذون (قوله في كثير من النسخ الخ) أى للنهجا (قوله وقضيتها اعتبار بلد الخائف) اختارها النهاية والمغنى كما مر (قوله اعتبار بلد الخائف الخ) أى محل الحنث لأن العبرة ببند المؤدى عنه ولا يتعين صرفها لفقره تلك البلد أه بجبري عن الحلبي (قوله ما تقرر) أى من اعتبار بلد

(فصل) يتخير في كفارة اليمين بين عتق كالظهار الخ (قوله بين عتق كالظهار وأطعام عشرة مساكين كل مسكين مد حب الخ) في مختصر الكفاية لابن النقيب فرع هل يجب إخراج الكفارة على الفور قال

البلد) في غالب السنة أى بلد المكفر فلو أذن لا يجزىء أن يكفر عنه اعتبر بلده لا بلد الأذن فيما يظهر فإن قلت قياس ما مر في الفطرة اعتبار بلد المكفر عنه قلت يفرق بان تلك طهرة للبدن فاعتبر بلده بخلاف هذه نعم في كثير من النسخ بلده وقضيتها اعتبار بلد الخائف وإن كان المكفر غيره في غير بلده وهو محتمل لما ذكر من مسألة الفطرة ولا ينافي ما تقرر جواز نقل الكفارة لأنه للملاحظ آخر

وأفهم كلامه أنه لا يجوز صرف أقل من مداس كل واحد من عشرة ولو في عشرة أيام (أو كسوتهم بما يسمى كسوة) ويعتاد لبسه بأن يعطيه
ذلك على جهة التذكير إن فاوت بينهم في الكسوة (كفيمص) ولو بلا كم (أو عمامة) وإن قلت أخذنا من أجزاء منديل اليد (أو أزار) أو
مقنعة أو رداء أو منديل يحمل في اليد أو الكم لقوله تعالى فكفارته إطعام عشرة مساكين الآية (لا) ما لا يسمى كسوة ولا ما لا يعتاد كالجلود
فإن اعتيدت أجزاء في الأول نحو (خمر وقمازين) ودرع من نحو حديد و مداس (١٧) ونعل وجورب وقلنسوة وقبع وطاقيّة

(ومنطقة) وتسكة وفصاوية
وخاتم وتبان لا يصل للركبة
وبساط وهيمان وثوب
طويل اعطاه للعشرة قبل
تقطيعه بينهم لانه ثوب
واحد وبه فارق ما لو وضع
لهم عشرة امداد وقال
ملكشكم هذا بالسوية أو
اطلق لانها امداد مجتمعة
ووقع لشيخنا في شرح المنهج
اجزاء العرقية وهو مشكل
بنحو الفلنسوة واجيب
بانها في عرف اهل مصر
تطلق على ثوب يجعل تحت
البردعة ويرشد اليه قرنه
أباها بالمنديل وأفهم التخيير
امتناع التبعيض كان يطعم
خمس ويكسو خمسة (ولا
يشترط) كونه مخيطا ولا
سائر اللعورة ولا (صلاحية
للمدفع اليه فيجوز
سراويل) ونحو قميص
(صغير) أي دفعه (الكبير
لا يصلح له) وإن نازع فيه
جمع (وقطن وكتان وحريز)
وصوف ونحوها (لامرأة
ورجل) لوقوع اسم
الكسوة على الكل ولو
متنجسا لكن عليه ان
يعرفهم به لئلا يصلوا فيه
وقضيته ان كل من اعطى

الحالب كالنظرة (قوله وأفهم كلامه) إلى قول المتن ولا يجب في النهاية إلا لقوله وإن نازع فيه جمع وقوله
كالحلب العتيق وقوله لبلى (قوله ولالدون عشرة) لا يخفى ما في عطفه والمراد ولا يجوز صرف عشرة امداد
لدون عشرة مساكين ثم رايت قال الرشيدى وقوله ولالدون عشرة صوابه وعدم جواز صرفها لدون عشرة
اه (قوله ذينك) أي المد والكسوة اه رشيدى أي احدهما (قوله وإن قلت) أي كذراع مثلا اه
عش (قوله منديل اليد) بكسر الميم (قوله او مقنعة) بكسر الميم ما تنقع به المرأة رأسها اه قاموس
وفسرها عش بطرحة فليراجع (قوله او الكم) انظر ما المراد من المنديل المحمول في الكم عبارة الحلبي
قوله او منديل أي منديل الفقيه وهو شاله يوضع على كتفه أو ما يجعل في اليد كالمنشفة الكبيرة اه (قوله
فإن اعتيدت) أي الجلود أي لبسها (قوله اجزأت) ويجزئ فرو ولبد اعتيد في البلد لبسهما اه معنى
(قوله فمن الاول) أي ما لا يسمى كسوة اه عش (قوله من نحو حديد) أي بخلاف درع من صوف
ونحوه رهرقيص لا كم له فيكفي اه معنى (قوله و مداس) وهو المكعب اه معنى (قوله وتبان لا يصل
الخ) عبارة المختار والتبان بالضم والتشديد سروال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة وقد يكون للباحين
انتهى اه عش (قوله وهيمان) اسم لكيس الدراهم اه عش (قوله اعطاه للعشرة قبل تقطيعه
الخ) بخلاف ما لو قطعه قطعاً ثم دفعه اليهم قاله الماوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة اه معنى
(قوله ووقع لشيخنا) عبارة النهاية وعرقية وقول الشيخ في شرح منهجه باجزائها محمول على شيء آخر يجعل
فرق رأس النساء يقال له عرقية أو على ما يجعل الدابة تحت السرج ونحوه اه (قوله واجيب الخ) عبارة
المعنى وحمله شيخنا على التي تجعل تحت البردعة وهو وإن كان بعيداً أولى من مخالفتها للاصحاب اه (قوله اطلق
على ثوب) قد يقال الواجب كسوة المساكين كما يدل عليه قوله تعالى أو كسوتهم لا كسوة دراهم تأمل اه
يجزئى (قوله ويرشد اليه قرنه الخ) انظر ما وجه الارشاد (قوله وافهم) إلى قوله وقضيته في المعنى
الا قوله كونه مخيطا إلى لمتن وقوله وإن نازع فيه جمع (قوله كونه) أي ما يسمى كسوة (قوله
أن يعرفهم به) أي بكونه متنجسا (قوله وقضيته ان كل من الخ) معتمد اه عش (قوله غير معفو عنه)
قضيته أنه لا يجب عليه اعلامه وقد يتوقف فيه لانه ربما ضمنه بما يسلب العفو اه رشيدى (قوله أى
عنده) أي المصلى (قوله ولا يعد لسراويل الخ) انظره مع قوله المار ولا سائر اللعورة اه رشيدى (قوله
لستر عورة صغير) بالاضافة (قوله أي ملبوس) إلى قوله وصح في المعنى الا قوله وموقع لبلى وقوله أي وإن
اعتيد كما هو ظاهر (قوله بخلاف ما إذا ذهبت قوته) أي بحيث صار منسجماً لم يجز ولا بد مع بقائه من
كونه غير متخرق اه معنى (قوله كالمهل) الكاف فيه للتنظير اه رشيدى (قوله لا يقوى الخ)
عبارة المعنى لا يدوم الا بقدر ما يدوم لبس الثوب البالي اه (قوله وموقع) معطوف على ما من قوله ما ذهبت
اه رشيدى (قوله ومنسوج الخ) عبارة المعنى ولا يجزئ نجس العين من الثياب ويندب ان يكون الثوب
جديداً خالوا المقصور الآية ان تناووا البر حتى تنفقوا مما تحبون اه (قوله بالطريق السابق) أي بان لم

في النعمة إن كان الحث بمعصية فنعيم والا فلا وقال الفغال كل كمارة رجت بغير عدوان فهي على التراخي
لا محالة وإن رجت بعدوان ففي الفور وجهان وتبعه الغزالي وقال الرافي في الوصية ان الموصى بعقبي على

(٣ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

لا اعتقاد الاخذ عليه لعلامه به حذر ان أن يوقه في صلاة فاسدة ويزيده قولهم من رأى مصلياً به نجس غير معفو عنه أي عنده لزمه اعلامه
به وفارق التبان السراويل الصغير بأن التبان لا يصلح ولا يمد له ترعورة صغيرة فضلاً عن غيره فإن فرض أنه يمد لستر عورة صغير فهو السراويل
الصغير (وليس) أي ملبوس كثير أن (لم تذهب) عرقاً (قوته) باللبس كالحلب العتيق بخلاف ما ذهبت قوته كالمهل النسج الذي لا يقوى
على الاستعمال ولو جديداً وموقع لبلى ومنسوج من جلد ميتة أي وإن اعتيد كما هو ظاهر (فإن عجز) بالطريق السابق في كفارة الظاهر

(عن) كل من (الثلاثة) المذكورة لزومه عدم ثلاثة أيام) الآية اذهى بخيرة ابتداء سرية انتهاء (ولا يجب متابعتها في الاظهر) لاطلاق الآية
وصح عن عائشة رضي الله عنها كان فيما نزل ثلاثة أيام متتابعات فسقطت متتابعات وهو ظاهر في النسخ خلافا لمن جعله ظاهرا في وجوب
التتابع الذي اختاره كثيرون واطالوا في (١٨) الاستدلال له بما اطال الاولون في رده وان غاب ماله انتظره ولا يصح لانه واجد وفارق

يملك زيادة على كفاية العمر الغالب ما يخرج في الكفارة اه ع ش قوله اذهى بخيرة ابتداء الخ بمعنى
انه ان قدر على الثلاثة تخيير بينها او على اثنين تخيير بينهما او على خصلة منها تعينت فان عجز عن جميعها صام
اه ع ش (قوله وهو ظاهر في النسخ) اي حكاك تلاوة نهاية ومعنى (قوله بما اطال الاولون الخ) اي القائلون
بعدم وجوب التتابع (قوله لانه واجد) الى قوله بانه انما عدى المغنى ولى الفرع في النهاية الا قوله
او حيث الى المتن (قوله فلم يفرقوا الخ) تفسير لمطلقا (قوله تقييده) اي وجوب الانتظار بدونهاى مسافة
القصر (قوله لانه) اي من على مسافة القصر (قوله والا) اي كان حلف ان لا يصلى الظهر مثلا (قوله والا
لزومه الخ) هل ينتظر ماله الغائب هنا ايضا يغتفر عدم الفور حيث ذاه سم (قوله محجور عليه)
الى قوله وبحت الاذرعى في المغنى الا قوله فان شرع الى اما اذا وقوله وبه فارق الى وخرج (قوله امتنع) اي
مع اليسار اه مغنى (قوله ولا يكفر عن ميت بازيد الخ) وظاهر ان الكلام فيما اذا كان في الورثة محجور
عليه او ثم دين والا فلا يمتنع على الوارث الرشيد ان يكفر بالا على اه ع ش (قول المتن طعاما او كسوة)
خرج به ما اذا ملكه رقيقا ليعتقه عن كفارة تفعل فانه لا يقع عنها لا متاع الولاء للعبد وحكم المدبر والملق
عتقه بصفة وام الولد حكم العبد اه مغنى (قوله او مطلقا) اي او ملكه مطلقا اه مغنى (قوله وقلنا بالضعف)
راجع لقوله او غيره اي السيد ايضا اذ قيل بانه يملك بتملكك غير سيده ايضا سم ومعنى (قوله نعم
لسيده الخ) انظر غير سيده كقريبه اه سم ويظهر الجواز اخذا من التعليل الثاني الاتي (قوله بغير
العتق) هلا جاز به ايضا والرق بالموت اه سم (قوله من اطعام او كسوة) خرج الصوم وفي الروض وقد
سبق اي في كتاب الصوم ذكر الصوم عن الميت قال في شرحه فيصوم عن قريبه لا غيره والاشارة الى هذا
في العبد من زيادته انتهى اه سم (قوله بذلك) اي بالا طعام او الكسوة (قوله وللمكاتب الخ) ظاهر
التعبير بله انه لا يجب اه سم (قوله بذلك ايضا) ولو اذن السيد للمكاتب في التكفير بالا عتاق فاعتق لم يجزه
على المذهب كما قالاه في باب الكتابة اه مغنى (قوله وفارق العتق الخ) راجع لسلك من مسئلة المتن
ومسائل الشرح (قول المتن باذن سيده) اي في كل منهما (قوله فلا نظر الخ) عبارة المغنى وان كان الكفارة
على التراخي اه (قول المتن لم يصم الا باذن) اي منه قطعاً سواء كان الحلف واجبا ام جائزا ام بمنوعا فان صام
بلا اذن اجزأه كالمولى الجمعة بلا اذن فانها تجزئه او حج فانه ينعقد اه مغنى (قوله جاز له تحليله اي ولو اخبر
معصوم بموته بعد مدة قريبة لان حق السيد فوري ولا اثم على الرقيق في عدم الصوم لعجزه عنه اه ع ش

متمتعاه مال يبلده بان
القدرة فيه اعثرت بمكة
لانه يحل نسكه الموجب
للدن فلم ينظر والغير هاهنا
اعتبرت مطلقا فلم يفرقوا
هنا بين غيبة ماله لمسافة
القصر و اقل وبحت البقيني
تقييده بدونها بخلاف من
عليها لانه عد معسرا في
الزكاة وفسخ الزوجة
والبائع مردود بانه انما عد
كذلك ثم للضرورة ولا
ضرورة بل ولا حاجة هنا
الى التعجيل لانها واجبة على
التراخي اي اصاله وحيث
لم ياتم بالحلف والالزومه الخ
والكفارة فورا كما هو
ظاهر (ولا يكفر) محجور
عليه بسفه او فلس بالمسال
بالصوم لانه ممنوع من
البرع لو زال حجره قبل
الصوم ام يقع لان العبرة
بوقت الاداء لا الوجوب ولا
ايكفر عن ميت بازيد الخ
قيمة بل يتعين اقلها او
حداها ان استوت قيمها
ولا (عبد بمال) لعدم ملكه
(الا اذا ملكه سيده) او
غيره (طعاما او كسوة)
ليكفر بهما او مطلقا (وقلنا)
بالضعف (انه يملك) ثم
اذن له في التكفير فانه
يكفر نعم لسيده بعد موته
ان يكفر عنه على المعتمد بغير

العتق من اطعام او كسوة لانه حيث لا يستدعي دخوله في ملكه بخلافه في الحياة ولزوال الرق بالموت ولسيد المكاتب (قوله)
ان يكفر عنه بذلك باذنه وللمكاتب باذن سيده التكفير بذلك ايضا وفارق العتق بان القن ليس من اهل الولاء (بل يكفر) حتى في المرتبة
كالظهار (بصوم) لعجزه عن غيره (فان ضره) الصوم في الخدمة (وكان حلف وحنث باذن سيده صام بلا اذن) وليس له منعه لاذنه في سببه فلا نظر
لكونها على التراخي (او وجد) اي الحلف والحنث (بلا اذن لم يصم الا باذن) لانه لم ياذن في سببه والفرص انه يضره فان شرع فيه جاز له تحليله

فلا يجوز له منعه منه مطلقا
(وان اذن في احدهما
فالاصح اعتبار الحلف) لان
اذنه فيه اذن فيما يترتب
عليه والاصح في الروضة
وغيرها اعتبار الحنث بل قيل
الاول سبق قلم لان اليمين
مانعة منه فليس اذنه فيها
اذنا في التزام الكفارة وبه
فارق ما مر ان الاذن في
الضمان دون الاداء يقتضي
الرجوع بخلاف عكسه
وخرج بالعبد الامة التي
تحل له فلا يجوز لها بغير اذنه
صوم مطلقا تفديما لاستمئاعه
لانه ناجز امامامة لا تحل له
فكالعبد فيما مر وبحت
الاذرع ان الحنث الواجب
كالحنث الماذون فيه فيما
ذكر لوجوب التكفير فيه
على الفور والذي يتجه ما
اطلقوه لان السيد لم يبطل
حقه باذنه وتعدي العبد
لا يبطله نعم لو قيل ان اذنه
في الحلف المحرم كاذنه في
الحنث لم يبعد لانه حينئذ
الزام للكفارة لوجوب
الحنث المستلزم لها فورا
(ومن بعضه حر وله مال
يكفر بطعام او كسوة) لا
صوم لانه واجد ولا يعتق
لنقصه عن اهلية الولاء نعم
ان علق سيده عتقه بتكفيره
بالعتق كان اعتقت عن
كفار ترك فقصبي منك حر
قبله او معه صح لزوال
المانع به اما اذا لم يكن له
مال فيكفر بالصوم اى في

(قوله مطلقا) اى سواء وجد الحلف والحنث باذن او بدونه وقول ع ش اى سواء احتاجه للخدمة ام لا
اه ليس بظاهر (قول المتن فلا يصح اعتبار الحلف) ضعيف وقول الشارح والاصح في الروضة الخ معتمد
اه ع ش (قوله الاول) اى ما في المحرر والمنهاج سبق قلم اى من الحنث الى الحلف اه معنى (قوله مانعة منه)
اى من الحنث (قوله الامة التي تحل الخ) ظاهره وان لم تكن معدة للتمتع بل للخدمة وإن بعد في العادة
تمتعه بها اه ع ش (قوله فلا يجوز لها بغير اذنه صوم الخ) ظاهره وإن حلفت وحشت باذنه اه سم عبارة
ع ش اى سواء اضرها الصوم ام لا ولم يتعرض هنا للزوجة الحرة هل للزوج منعها وعبارته في باب النفقات
وكذا يمنعها من صوم الكفارة ان لم تعص بسببه اى كان حلفت على امر ماض ان لم يكن كاذبه اه (قوله
مطلقا) اى وان لم تضره به اه معنى اى وان اذن في سببه (قوله لا استمئاعه) اى لحق استمئاعه اه ع ش
(قوله كالحنث الماذون فيه الخ) اما الحنث اللازم لليمين فلا ينبغي التوقف في ان الاذن في الحلف اذن
فيه اه سم اى كما ياتي في قول الشارح نعم لو قيل الخ (قوله فيما ذكر) اى من جواز التكفير بلا اذن من
السيد في الحنث وان لم ياذن له في الحلف اه ع ش (قوله لان السيد الخ) هذا ظاهر ان كان مراد
الاذرع ان السيد لم ياذن في الحلف فان كان مراده انه اذن في حلف يجب الحنث فيه لم يثبت هذا
التوجيه فليتامل اه سم (قوله حقه) مفعول لم يبطل (قوله في الحلف المحرم) كالحلف على ترك صلاة
الظهر او على شرب الخمر (قوله لوجوب الحنث الخ) قال بعضهم ولو انتقل من ملك زيد الى عمرو وكان
حلف وحنث في ملك زيد فهل لعمر والمنع من الصوم ولو كان زيد اذن فيها او في احدهما ولو كان
السيد غائبا فهل على العبد ان يمتنع من صوم لو كان السيد حاضر الكان له منعه منه اولا والظاهر هنا اى في
مسئلة الغيبة نعم ولو اجر السيد عين عبده وكان الضريحى بالمنفعة المستاجر لها فقط فهل له الصوم باذن
المستاجر دون اذن السيد فيه نظرا لاقرب انه ليس لسيد منعه هنا اى بل يكون الحق للمستاجر ولم
يفرقوا في المسئلة بين كون الحنث واجبا وغيره ولا بين ان تكون الكفارة على الفور او التراخي انتهى
والراجع في المسئلة الاولى اى مسئلة الانتقال بعد الحلف والحنث وفيما لو حلف في ملك شخص وحنث في
ملك آخر ان الاول ان اذن له فيها او في الحنث لم يكن للثاني منعه من الصوم وان ضره والا فله منعه ان ضره اه
نهاية (قوله لا صوم) الى قوله لزوال المانع في المعنى (قوله سيده) اى مالك بعضه (قوله قبله الخ) اى
قبيل اعتاقله عن الكفارة اه معنى (قوله لزوال المانع به) اى باعتاقله (قوله باذن فيما يظهر)
اى حيث لم ياذن له في الحنث كما في غير المبعوض اه ع ش اى وحيث اضره الصوم في الخدمة على التفصيل
المتقدم في العبد (قوله بتكرار ايمان القسمات الخ) وبتعدد ايمان اللعان وهى الاربعة اه ع ش (قوله

(قوله فلا يجوز لها بغير اذنه صوم مطلقا) ظاهره وإن حلفت وحشت باذنه (قوله كالحنث الماذون فيه الخ)
اما الحنث اللازم لليمين فلا ينبغي التوقف في ان الاذن في الحلف اذن فيه (قوله لان السيد الخ) هذا ظاهر ان
كان مراد الاذرع ان السيد لم ياذن في الحلف فان كان مراده انه اذن في حلف يجب الحنث فيه لم يثبت هذا
التوجيه فليتامل (قوله فرع تتكرر الكفارة الخ) في مختصر الكفاية فرع اذا تعددت اليمين واتحد
المحلف عليه ان قصد التا كيد اتحدت الكفارة وان قصد الاستئناف وجهان اصحهما عند النوى الاتحاد
وإن اطلق فملى ايم يحمل وجهان ولو اتحدت اليمين وتعدد المحلف عليه كقوله لجمع والله لا كلمت كل واحد
منكم وكلم واحد فهل تبقى اليمين منعقدة في حق من بقي حتى اذا كلمه يحنث ام لا فيه الخلاف المتقدم مثله في
الايلاء والاصح عدم انحلالها (فرع) اذا حلف لا ياكل الخبز وحلف لا ياكل لزيد طعاما فاكل خبزه ففي
تعدد الكفارة وجهان اه ما في مختصر الكفاية وقوله في الفرع الاول والاصح عدم انحلالها بخلاف لما في
الحاشية العليا عن شرح الروض عن البلقيني والرويانى وذكر ابن النقيب في مختصر الكفاية في باب الايلاء
ما يوافقه فانه قال والله لا اصبت كل واحدة منكن ثم وطى واحدة انه ينحل الايلاء في الباقيات وقوله في الفرع
الثاني وجهان يؤيد التعدد ما قالوه فيمن قال ان رايت رجلا فانت طالق وإن رايت زيدا فانت طالق فترات

كلامها مقصود في نفسه بخلاف تكريرها في نحو لا ادخل وإن تفاصلت مالم يتخللها تكفير وتعدد الترك في نحو لاسلن عليك كلما مررت عملا بقضية كذا ولا عطيتك كذا اكل يوم وفي الجمع بين النفي والاثبات كوالله لا تكن ذا ولا ادخل الدار اليوم لانه لا يترك الميثب وفعل المنفي معا وباتي حكم لا فعلت ذا واذم نظائره

(فصل في الحلف على السكني والمسكنة وغيرهما) ما ياتي والاصل في هذا وما بعده أن الالفاظ تحمل على حقائقها الا ان يتعارف المجاز او يريد دخوله فيدخل أيضا فلا يحنث أمير حلف لا يبن داره واطلق الا بفعله بخلاف مالم أراد مع نفسه وغيره فيحنث بفعل غيره ايضا لانه بنيت ذلك صير اللفظ مستعملا في حقيقة مجازه بناء على الاصح عندنا من جواز ذلك او في عموم المجاز كما هو رأى المحققين وكذا من حلف لا يحلق راسه واطلق فلا يحنث بحلق غيره له بأمره على ما رجحه ابن المقوى وقيل يحنث للعرف وصححه الرافي واعتمده الاسنوي وغيره وفي أصل الروضة هنا الاصل في البر والحنث اتباع مقتضى اللفظ وقد يتطرق اليه التقييد والتخصيص بنية

كسكر اليمين الغموس) هي الحلف كاذبا عالما على ما مضى سم عبارة ع ش وهو ما اذا حلف أن له على فلان كذا مثلا وكرر الايمان كاذبا به **(قوله)** مالم يتخللها تكفير هل المراد تكفير قبل الحنث وان تخلل الحنث وحده كتخلل التكفير او المراد اعم الذي ينبغي الاول ويوافقه ما ياتي في شرح فاستدام هذه الاحوال من قوله ولا اذا حنث الخ اه سم **(قوله)** كوالله لا تكن ذا ولا ادخل الدار الخ سياقي في قول المصنف او لا يلبس هذا ولا هذا حنث باحدهما قول الشارح لانها يمينان حتى لو لبس واحدا ثم واحد الزمه كفارتان اه وفي الايلاء من شرح الروض فيما لو قال لا ربع والله لا اجمع كل واحدة منكن إذا وطى واحدة انحلت اليمين وان الشيخين بحثا عدم الانحلال إذا اريد تخصيص كل منهن بالايلاء وان الباقي منه بان الحلف الواحد على متعدد يوجب تعلق الحنث باي واحد وقع لا تعدد الكفارة وان الروياني ذكره وفرع عليه انه لو قال والله لا ادخل كل واحدة من هذين الدارين فدخل واحدة منهما حنث وسقطت اليمين اه باختصار وفي مختصر الكفاية لابن النقيب خلافة اه سم

(فصل في الحلف على السكني) **(قوله في الحلف)** إلى قوله على ما رجحه في النهاية لا قوله بخلاف ما إلى وكذا ما انبه عليه **(قوله في هذا)** اي فيما ذكر في هذا الفصل **(قوله)** تحمل على حقائقها) شمل الحقائق العرفية والشرعية كاللغوية فهي مقدمة على مجازاتها وأما اذا تعارضت تلك الحقائق فيأتي حكمه فتنبه اه رشيدى **(قوله)** لا ان يتعارف المجاز) قد يقال يشكل عليه مسألة الامير المذكورة فان المجاز متعارف فيها وكذا مسألة الحلق المذكورة اه سم **(قوله)** او يريد الخ) عبارة النهاية ويريد الخ بالرو **(قوله)** فيدخل ايضا) اي مع الحقيقة ومفهومه انه لو اراد باللفظ غير معناه الحقيقي وحده مجاز لا تقبل ارادته ذلك ظاهر او لا باطنا لكن سياقي عند قول المصنف وان كاتبه او راسله ما يقتضى خلافة ع ش ورشيدى وهذا لما ردد على النهاية فانه اقتصر على ما هنا ولما زاد الشارح ما ياتي عن اصل الروضة فاذا قبول ارادة المعنى المجازي وحده بقرينة فلا مخالفة **(قوله)** فلا يحنث امير الخ) اي مثلا فالمراد به كل من لا ياتي منه ذلك وإن كان غير امير كقطوع اليد مثلا اه ع ش **(قوله)** او في عموم المجاز) من إضافة الصفة إلى موصوفها اي في معنى مجازي شامل للحقيقي وغيره **(قوله)** وأطلق الخ) أي أمالو أراد أنه لا يحلقه لا بنفسه ولا بغيره حنث بكل منهما وكذا لو أراد أنه لا يحلقه بغيره خاصة يحنث بكل منهما على ما افهمه قوله قبل ويريد دخوله الخ وينبغي تخصيصه بالغير عملا بنيت اه ع ش **(قوله)** فلا يحنث بحلق غيره له الخ) اعتمده النهاية **(قوله)** وفي أصل الروضة هنا الخ) هذا مع ما ذكره الشارح في أول الفصل فيدان اللفظ تارة يحمل على مقتضاه وذلك عند الاطلاق لانه الاصل وتارة على ما هو اعم منه وذلك اذا تعارف المجاز او اريد دخوله فيه وتارة على ما هو اخص منه وذلك اذا قيد او خصص بقرينة او نية او عرف اه ع ش **(قوله)** التقييد) في أصله بخطه القيد اه سيد عمر **(قوله)** مثل ذلك) اي امثلة القيد والتخصيص بما ذكر **(قوله)** وهذا) اي ما ذكره عن أصل الروضة وقوله عكس الاول

زيد او وقع طلقتان فراجع **(قوله)** كسكر اليمين الغموس) هي الحلف كاذبا عالما على ما مضى **(قوله)** مالم يتخللها تكفير) هل المراد تكفير قبل الحنث وان تخلل الحنث وحده كتخلل التكفير او المراد اعم الذي ينبغي الاول ويوافقه ما ياتي في شرح فاستدام هذه الاحوال حنث من قوله ولا اذا حنث الخ **(قوله)** كوالله لا تكن ذا ولا ادخل الدار اليوم الخ) سياقي في قول المصنف او لا يلبس هذا ولا هذا حنث باحدهما قول الشارح لانها يمينان حتى لو لبس واحدا ثم واحد الزمه كفارتان اه وفي الايلاء من شرح الروض فيما لو قال لا ربع والله لا اجمع كل واحدة منكن أنه إذا وطى واحدة انحلت اليمين وأن الشيخين بحثا عدم الانحلال إذا اراد تخصيص كل منهن بالايلاء وان الباقي منه بان الحلف الواحد على متعدد يوجب تعلق الحنث باي واحد وقع لا تعدد الكفارة وان الروياني ذكره وفرع عليه انه لو قال والله لا ادخل كل واحدة من هذين الدارين فدخل واحد منهما حنث وسقطت اليمين اه باختصار وفي مختصر الكفاية لابن النقيب خلافة **(فصل في الحلف على السكني)** **(قوله)** لا ان يتعارف المجاز) هو متعارف فيهما وكذا مسألة الحلف المذكورة **(قوله)**

لان فيه تغليظا بالتعميم بالنية (تنبيه) ما تقرر ان ابن المقرئ رجح ذلك هو ما ذكره شيخنا حيث جعله من زيادته لكنه مشكل فان عبارة اصل الروضة تشمل عدم الحث في هذا ايضا وهي في الحق قيل بحث للعرف وقيل فيه الخلاف كالبيع وذكر قبل هذا فيما اذا كان الفعل المحلوف عليه لا يعتاد الحلف فعلة ولا يجي منه انه لا حث فيه بالامر قطعاً وهذا صريح فيما ذكره ابن المقرئ فليس من زيادته وقد يجاب عن شيخنا بانه فهم من افراد مسألة الحلق بالذكر وعدم ترجيح شئ فيها انها مستثناة من قوله ولا يجي (٢١) منه وهو محتمل فان قلت هل

لا استثناها وجه قلت يمكن توجيهه بأنه مع كونه يمكن بجيئه منه لا يتعاطى بالنفس لانها لا تقن احسانه المقصود فكان المقصود ابتداء منع حلق الغير له فاذا أمره به تناولته البين بمقتضى العرف حث به فتأمل اذا (حلف لا يسكنها) أى هذه الدار أو دارا (أولا يقيم فيها) وهو فيها عند الحلف (فليخرج) ان أراد السلامة من الحث بنية التحول في كل من مسألة الإقامة والسكنى فيما يظهر من كلامهم قال الاذرى ان كان متوطنا فيه قبل حلفه فلو دخله لنحو تخرج خلف لا يسكنه لم يحتج لنية التحول قطعاً (في الحال) بيده فقط لانه المحلوف عليه ولا يكلف المهرولة ولا الخروج من أقرب البابين نعم قال الماوردي ان عدل لباب من السطح مع القدرة على غيره حث لانه بالصعود في حكم المقيم أى ولا نظير لتساوى المسافتين ولا لأقرب طريق السطح

أى عكس ما رآه أول الفصل (قوله لأن فيه) أى فى الأول (قوله رجح ذلك) أى عدم الحث فى مسألة الحلق (قوله حيث جعله) أى شيخنا عدم الحث من زيادته أى ابن المقرئ على الروضة لكنه أى ذلك الجعل (قوله) فان عبارة اصل الروضة (الخ) فى تطبيقه نظر (قوله وهذا صريح) أى ما ذكره اصل الروضة قبل قوله قيل بحث للعرف أى فيما ذكره الخ أى فى عدم حثه بحلق الغير بامر (قوله ولا يجي منه) الأولى لا يعتاد الحلف فعلة (قوله أى هذه الدار) إلى قوله أى ولا نظير فى المعنى إلا قوله أو دارا إلى قوله وعلى هذا التفصيل فى النهاية إلا قوله ويتردد إلى وكذا وقوله أى ولم يدركه إلى ولو خرج (قوله وهو فيها الخ) راجع لكل من المعطوفين (قوله قال الاذرى ان الخ) عبارة النهاية والمعنى ومحل ذلك كما قاله الاذرى الخ أى على الاحتياج إلى نية التحول (قوله فيه الخ) الضمير هنا وفيما بعده راجع إلى الدار فكان المناسب التناوب كما فى المعنى (قول لا يسكنه) أى أولاً يقيمها (قوله لم يحتج لنية التحول) أى فيكون فى السلامة من الحث الخروج حالاً اه ع ش قال الرشيدى قوله إلا ان يكون المجاز متعارفاً ويريد قضيته ان مجرد تعارفه لا تكفى ولعل محله ان لم تخرج الحقيقة أخذاً مما ساقى فى آخر الفصل فيما لو حلف لا يأكل من هذه الشجرة وقضيته أيضاً ان المجاز الغير المتعارف لا يحل على عليه وإن اراده وياتى ما يخالفه فى الفصل الاخير قبيل قول المصنف أو لا ينكح حث بعبارة كونه له حيث قال لان المجاز المرجوح يصير قوياً بالنية اه رشيدى وكلام الشارح حيث عبر باوسالم عن هذين الاشكالين (قوله لم يحتج لنية التحول الخ) قال الاذرى وفى تحنيته بالمكث اليسير نظر إذا الظاهر ان قوله لا اسكنه المراد به لا اتخذها مسكناً اه انتهى رشيدى (قوله فقط) أى وان بقى أهله ومناعه معنى ونهاية (قوله لانه المحلوف عليه) هذا ظاهر عند الإطلاق أمالو أراد أنه بأخذ أهله وامتنعته لم يبرأ إلا بأخذهما فوراً ايضاً اه ع ش (قوله ولا الخروج من أقرب البابين) أى بان يقصده من محل امالو مر عليه وعدل عنه إلى غيره فينبغى الحث أخذاً مما علل به العدول إلى السطح من انه بالعدول عنه إلى الصعود غير اخذ الخ اه ع ش (قوله لباب من السطح) أى أو إلى حائط ليخرج منه بخلاف ما إذا كان قبالة فتخطاه من غير عدول فلا حث اه ع ش وظاهر ان هذا يجرى فى باب السطح ايضاً فاذا كان عند الحلف فى السطح يتعين الخروج من بابه فلو عدل منه مع القدرة عليه إلى غيره حث (قوله مع القدرة على غيره) ظاهره ولو كان غيره ابعده منه اه ع ش (قول المان فان مكث بلا عذر حث) قال عميرة أى ولو متردد فى المكان واقتضى كلامهم ان المكث ولو قل يضرب الرافعى هو ظاهر ان اراد لا مكث فان اراد لا اتخذها مسكناً فينبغى عدم الحث بمكث نحو الساعة انتهى أقول لعل التقييد بنحو الساعة جرى على الغالب ولا فينبغى انه لو حلف لا اتخذها مسكناً مدة يبحث فيها عن محل يسكن فيه مع عدم ارادة الاستمرار على اتخاذها مسكناً لم يبحث وإن زادت المدة على يوم أو يومين اه ع ش عبارة المعنى وإن تردد فيها بلا غرض حث وينبغى ان لا يبحث كما قال الرافعى إن اراد بلا أسكنها لا اتخذها مسكناً لانها لا تصير بذلك مسكناً اه (قوله ولو لحظة) إلى قوله ولو ليلة فى المعنى إلا قوله وقول الغزى إلى المتن (قوله وقول الغزى) مبتدأ وقوله يتعين الخ خبره (قوله يسمى ساكناً الخ) إذا السكنى تطابق على الدوام كالأبتداء بنهاية ومعنى أى وكذا الإقامة (قوله أو طرأ عليه الخ) وكذا لو كان مرضاً حال حلفه على الرجوع عليه فالفرق بين كون الحلف حال العذر وبين طرق العذر على الحلف لعلمه من حيث القطع والخلاف ولا فم يظهر بينهما فرق إذا الحلف حالة المرض

على ما أطلقه لانه يشبه إلى الباب أخذ فى سبب الخروج وبالعدول عنه إلى الصعود غير أخذ فى ذلك عرفاً اما بغير نية التحول فيبحث على المنقول لانه مع ذلك ساكن أو مقيم عرفاً (فان مكث) ولو لحظة وهو مراد الروضة بساعة وقول الغزى كما لو وقف ليشرب مثلاً يتعين تقييد مثاله بما إذا لم يكن شربه لعطش لا يحتمل مثله عادة كما فهمه قولهم (بلا عذر حث وان بعث متاعه) وأهله لانه مع ذلك يسمى ساكناً ومقيماً أما إذا مكث له ذكر كان أذاق عليه الباب أو طرأ عليه عقب الحلف نحو مرض منعه من الخروج ولم يجد من يخرج له

أو خاف على نحو ماله ولو خرج فكس ولو ليلة (٢٣) أو أكثر فلا حنث ويظهر ضبط المرض هنا بما مر في العجز عن القيام في فرض الصلاة

مانع من الحنث وكذا لو طرأ فالحالان مستويان أه عش (قوله أو خاف الخ) ظاهره ولو كان الخوف موجودا حال الخوف أه عش (قوله على نحو ماله) عبارة المغني على نفسه أو ماله أه (قوله لو خرج) أي سواء كان خوفه عليه بسبب تركه له حيث لم يتيسر له حمله معه أو كان الخوف حاصل له سواء أخذه معه أو تركه وينبغي أن يلحق بذلك ما لو خاف أنه إذا خرج لأقاه أو أن الظلمة مثلاً فيأخذون منه ذلك بسبب خروجه في ذلك الوقت وينبغي أن المراد بالخوف غلبة الظن فلا يكفي مجرد التوهم أه عش (قوله بما مر في العجز الخ) عبارة النهاية بما يشق معه الخروج مشقة لا تحتل غالباً أه (قوله بما يأتي الخ) أي أنفاً في شرح وأن اشتغل بأسباب الخروج الخ (قوله وجدها) أي فاضلة عما يعتبر في الفطرة ويحتل فضلاً عما بقي للمفاس كما يأتي في كلام الشارح والأقرب الأول أه عش وفيه أن قول الشارح والنهاية نعم يفهم بما يأتي الخ كالصريح في الثاني فكيف يسوغ له مخالفتهم من غير نقل (قوله وقيل المال الخ) أي إذا كان متولاً لأنه الذي يعد في العرف ما لا أه عش (قوله والقياس أنه عذر أيضاً الخ) سكت عليه سم وأقره عش (قوله أي ولم يدركه كاملاً الخ) أي بأن خرج شيء منه عن وقته ولو لم يسم قضاء (قوله لأن الأكره الخ) راجع لقوله وكذا الوضاق الخ (قوله مادام يسمى عرفاً) أي ليس من ذلك ما يقع كثيراً من أن الإنسان يحلف ثم يأتي بقصد الزيارة مع نية أن يقيم زمن النبل أو رمضان لأن هذا لا يسمى زيارة عرفاً في حنث أه عش (قوله وعلى هذا التفصيل الخ) لم يزد في الروض وشرحه على قوله ولا يضر عوده إلى الدار بعد خروجه منها نقل متاع قال الشاشي ولم يقدر على الانابة وعبادة مريض وزيارة وغيرهما نعم أن مكث ضرراً لا أذرعى وغيره نقلاً عن تعليق البغوي وأخذاً من مسألة عيادة المريض الآتية وقد يفرق بأنه هنا خرج ثم عاد وشم لم يخرج انتهى وأراد بمسألة عيادة المريض قول الروض الآتية فلو عاد قبل خروجه وقعد عنده حنث انتهى أه سم وفي المغني بعد ذكره مثل قول الروض وشرحه مانعاً ولكن الوجه الأول أه أي عدم الفرق (قوله وخرج) إلى قول المتن أو لا تزوج في المغني الأقوله أي يحصل إلى المتن وقوله ويظهر إلى المتن وقوله وفارق إلى هذا وقوله على أحد وجهين إلى وإن لم ينو وقوله ولو لم يكن لكل باب وقوله ولا نهما لا يتقدرا نية (قوله فينبغي حنثه الخ) عبارة المغني والأسنى ثم دخل لم يحنث مالم يمكث فإن مكث حنث إلا أن يشتغل بجمع متاع كافٍ لا ابتداء أه (قوله مع أقامته الخ) بخلاف ما لو اجتازها كان دخل من باب وخرج من آخر لم يحنث أه مغني (قوله نوى التحول) إلى قول المتن أو لا تزوج في النهاية الأقوله ويراعى إلى وقيد وقوله وفارق إلى هذا وقوله كان نوى إلى وإن لم ينو (قوله يليق بالخروج) قضيته أنه لو اشتغل بلبس ثياب تريد على حاجة التجمل الذي يلبس للخروج أنه يحنث وهو كما قاله ابن شعبة ظاهر أه مغني (قوله ويراعى الخ) عبارة المغني قال الماوردي ويراعى في لبسه لنقل المتاع والأهل ماجرى به العرف من غير إرهاب ولا استعجال ولو احتاج إلى مبيت ليلة لحفظ متاع لم يحنث على الأصح أه (قوله وقيد المصنف الخ) ذكر الأسنى هذا القيد فيما إذا عاد بعد الخروج لنقل المتاع عن الشاشي وأقره كما مر وصرح المغني هنا باعتدال الإطلاق وظاهر صنيعة اعتمادها هناك أيضاً عبارته لم يحنث بمكثه ذلك سواء أقدر في ذلك على الاستنابة أم لا كما هو قضية إطلاق المصنف وإن كان قضية كلامه في المجموع أنه أن قدر على الاستنابة أنه يحنث ولو عاد إليها بعد الخروج منها حال لنقل متاع لم يحنث قال الشاشي إذا لم يقدر على الانابة وهذاوافق قضية كلام المجموع أه (قوله وقيد المصنف ذلك) أي قولهم وأن اشتغل بأسباب الخروج الخ (قوله بما إذا لم تمكنه الاستنابة الخ) ويظهر أنه لا اعتبار بإمكان

وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق الشيخين (الخ) لم يزد في الروض وشرحه على قوله ولا يضر عوده إلى الدار بعد خروجه منها لنقل متاع قال الشاشي ولم يقدر على الانابة وعبادة مريض وزيارة وغيرهما نعم أن مكث ضرراً لا أذرعى وغيره نقلاً عن تعليق البغوي وأخذاً من مسألة عيادة المريض الآتية وقد يفرق بأنه هنا خرج ثم عاد وشم لم يخرج أه وأراد بمسألة عيادة المريض الآتية قول الروض فلو عاد قبل خروجه وقعد عنده حنث أه (قوله وقيد المصنف ذلك بما إذا لم تمكنه الاستنابة والاحتث) ويظهر أنه لا اعتبار بإمكان

نعم يفهم بما يأتي عن المصنف أنه متى أمكنه استئجار من يحمله باجرة مثل وجدها فترك حنث وقليل المال ككثيره كما اقتضاه إطلاقهم ويتردد النظر في الخوف على الاختصاص والقياس أنه عذر أيضاً أن كان له وقع عرفاً وكذا الوضاق وقت فرض بحيث لو خرج قبل أن يصله فاتة أي لم يدركه كاملاً في الوقت كما هو ظاهر لأن الأكره الشرعي كالحسي كما مر ولو خرج ثم عاد إليها لنحو زيارة أو عيادة لم يحنث مادام يسمى عرفاً نثر أو عائد أو الاحتث وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق الشيخين وغيرهما أنه لا حنث المكث بالعذر وقول البغوي ومن تبعه ن طال المكث حنث وخرج أبقوا وهو فيها عند الحلف ماله وحلف كذلك وهو خارجها فينبغي حنثه بدخولها مع أقامته لحظة أي يحصل بها الاعتكاف فيما يظهر فيها بغير عذر (وإن نوى التحول لكنه اشتغل بأسباب الخروج كجمع متاع وأخرج أهل ولبس ثوب) يليق بالخروج لا غير (لم يحنث) لأنه لا يعد مع ذلك سأكناً وإن طال مقامه لاجله ويراعى في لبسه لذلك ما اعتيد من غير إرهاب وقيد المصنف ذلك بما إذا لم تمكنه الاستنابة والاحتث

من طين أو غيره. (ولكل جانب مدخل في الاصح) للاشتغال برفع المساكنة الاصح في الروضة وغيرها ونهلا عن الجمهور الخنث لحصول المساكنة الى تمام

تطلق على ذلك وإن لم ينو
معينا حث به في أي موضع
كان وليس منه تجاوزهما
بينتین من خان وإن
صغر واتحد مرقاه ولو
لم يكن لكل باب

الاستنابة في نقل أمتعة يجب إخفاؤه ما عن غيره هو يشق عليه اطلاعه عليها (قوله) وفي المكث هنا العذر واشتغال
بأسباب الخروج مأمرا) وينبغي فيها لو مكث أحدهما العذر والآخر لغیر عذر حث الثاني دون الأول فيها
إذا حلف كل لا يساكن الآخر (قوله) كان نوى أنه لا يساكنه في بلد كذا على أحد وجهين يظهر ترجيحه
في الروض فان حلف لا يساكنه ونوى أن لا يساكنه ولو في البلد حث بمساكنته فيها وإن لم ينو فسكننا
في بيتين يجمعهما حصن واحد حث لا من خان وإن اتحد المرقى ولا من دار كبيرة ويشترط في الدار أن
يكون لكل بيت غلق ومرق الخ (قوله) حثها في أي موضع كان) أي كما هو ظاهر ولا بحث

الدار والممر (ولو حلف
و مالهما فاستدام ملكهما

(فلا حث بهذا) لان حقيقة الدخول الانتفال من خارج له داخل والخروج عكسه ولم يوجد في الاستدامة ولا نهيا لا يتقدرا ان بمدة نعم لوني
بعدم الدخول الاجتناب فاقام اوبعدم (٢٤) الخروج لا ينقل امله مثلا فتقام حث (أو) حاف (لا يتزوج) أو لا يتسرى كما يحثه

أبوزرعة ورد ما يتوهم من
الفرق ان الزوج ايجاب
وقبول وهو منقض لا دوام
له والتسرى فعل وهو
التحصين عن العيون والوطء
والانزال وهذا مستمر بان
هذا انما باقى ان حمل التسرى
على مدلوله للغوى لا العرفي
اذا هله لا يطلة ون التسرى
الا على ابتداءه دون دوامه
اه وفيه نظرو الاولى على
راى الرافعى منع ان الزوج
هو ما ذكر لا غير بل يطابق
المتوهم على الصفة الحاصلة
بعد الصيغة فساوى التسرى
(أو لا يطهر أو لا يلبس أو
لا يركب أو لا يقوم أو لا
يقعد) أو لا يشارك فلانا
أو لا يستقبل القبلة (فاستدام
هذه الاحوال حث) لانها
تقدر بزمان كلبست يوما
وركبت ليلة وشاركت شهر
وكذا البقية واذا حث
باستدامة شئ ثم حلف ان
لا يفعله فاستدامة لزمه
كفارة اخرى لا انحلال البين
الاولى بالاستدامة الاولى
وقضيته انه لو قال كلما لبست
فانت طالق تكرار الطلاق
بتكرار الاستدامة فتطلق
ثلاثا بمضى ثلاث لحظات
وهي لابسة وما قبل ذكر
كلما قرينة صارفة للابتداء
مردود بمنع ذلك ويتردد
النظر في لابس مثلا حلف
لا يلبس الى وقت كذا اهل

الشورى القول بالحث فيها والاقرب عدم الحث فيها لم يوافق البائع على الفسخ فيها لو قال لا أشترى
واراد رد ما على ما لكها اه عش اقول وكذا الاقرب عدم الحث فيها لو اراد بعدم استدامة الملك البيع
بشمن المثل حالا مثلا ولم يتسرى ذلك البيع (قول المتن فلا حث الخ) اى ولا تنحل البين فلو خرج منها ثم عاد
حث بالدخول اه عش (قوله) ولا نهيا لا يتقدرا ان بمدة) ولان ملك الشئ عبارة عن تمامه بعد ان لم يكن
وعليه فالو لم تكن في ملكه ثم اشتراه او نحو ذلك من كل ما يملك باختياره حث اماما ملكه بغير اختياره كان
مات مورثه فدخلت في ملكه بوته فالظاهر انه لا يحث لانه لما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه عش
(قوله) اوبعدم الخروج ان لا ينقل الخ) اى او اراد بعدم الملك ان لا تبقى في ملكه فاستدام حث او اراد انها
ليست في ملكه حث وان اراد الهان ملكه حالا اه عش (قوله) ورد ما يتوهم الخ) في صلاحية هذا الفرق
بالنسبة للحكم الذى ذكره الرافعى حتى يحتاج المرد نظر اه سم (قوله) فساوى التسرى الخ) اما لو استدام
التسرى من حلف لا يتسرى فانه يحث كما افتي به الوالد رحمه الله لانه حجب الامة عن اعين الناس وانزاله فيها
وذلك حاصل مع الاستدامة شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله اما لو استدام الخ كان الاولى تأخير هذا
عن استدراك الزوج لآتى في كلام المصنف اه وقال عش قوله كما افتي به الوالد خلافا لابن حنبل
(قوله) أو لا يشارك الى ان ينزل في المني وإلى قوله فلذا جرى في النهاية (قوله) أو لا يشارك فلانا الخ) ينبغي أولا
يقارضه مر وفي فتاوى السيوطى مسألة رجل حلف لا يشارك اخاه في هذه الدار وهى ملك ابيه
فمات الوالد وانتقل الارث لهما وصار اشرى يمين فحل الحلف بذلك ام لا وهل استدامة الملك شركة تؤثر
أم لا الجواب اما مجرد دخوله في ملكه بالارث فلا يحث به واما الاستدامة فمقتضى قواعد الاصحاب أنه يحث
بها انتهى سم على حج اى وطريق البر ان يقتضياها حالا ولو تعذرت الفورية فيه لعدم وجود
قاسم مثلا عذر مادام الحال كذلك وكذا الدار فيما ذكره المصنف على عدم اشارك في بيعة مثلا وهى شركة
بينها فلا تخاص إلا بازالة الشركة فورا إما ببيع حصته او بهبتها لثالث او لشريكه اه عش وقوله ولو
تعذرت الفورية الخ فيه توفى اذا زالة الشركة بنحو النذر اشرى او غير متيسرة على كل حال فلا يرجع
(قول المتن فاستدام هذه الاحوال) أى المتصف هو بهان من الزوج الى آخرها اه معنى (قول المتن حث)
محله عند الاطلاق فان نوى شيئا عمل به اه اسنى عبارة سم ومحله في الشركة ما لم يرد العقد اه وبعبارة المعنى
لوني باللبس شيئا مبتداه على ما نواه قاله ابن الصلاح ولو حلف لا يشارك زيدا فاستدام أفى ابن الصلاح
بالحث الا ان يريد شركة مبتداه ولو حلف لا يستقبل القبلة وهو مستقبل فاستدام حث قطعا اه (قوله)
بمضى ثلاث لحظات الخ) والمراد باللمحة اقل زمن يمكن فيه النزاع اه عش (قوله) في حث باستدامة اللبس)
أى لانها بمنزلة الايجاد اه عش (قوله) كل محتمل لكن قضية الخ) عبارة النهاية الاوجه الاول كما يدل له

باجتماعها في بلد واحد كما يصرح به مسألة التجاور بينين من خان (قوله) ورد ما يتوهم من الفرق الخ)
في صلاحية هذا الفرق بالنسبة للحكم الذى ذكره الرافعى حتى يحتاج المرد نظر (قوله) اذا هله لا يطلة ون
التسرى الا على ابتداءه دون دوامه) اما لو استدام التسرى من حلف لا يتسرى فانه يحث كما افتي به شيخنا
الشهاب الرملى لانه حجب الامة عن اعين الناس وانزال فيها وذلك حاصل مع الاستدامة ش مر (قوله)
أو لا يشارك فلانا الخ) في فتاوى السيوطى مسألة رجل حلف لا يشارك اخاه في هذه الدار وهى ملك ابيه
فمات الوالد وانتقل الارث لهما وصار اشرى يمين فحل الحلف بذلك أم لا وهل استدامة الملك شركة تؤثر
أم لا الجواب اما مجرد دخوله في ملكه بالارث فلا يحث به واما الاستدامة فمقتضى قواعد الاصحاب أنه
يحث بها اه (قوله) أو لا يشارك فلانا) ينبغي أولا يقارض مر (قوله) فاستدام هذه الاحوال حث)
محله في الشركة ما لم يرد العقد مر (قوله) كل محتمل) والاوجه الاول كما يدل له قولهم الفعل المنفى الخ

تحمل يمينه على أن لا يوجد لبسا قبل ذلك الوقت في حث باستدامة اللبس ولو لحظة أو على الاستدامة إلى ذلك الوقت قولهم
فلا يحث إلا إن استمر لا بسا إليه كل محتمل لكن قضية قولهم الفعل المنفى: بنزلة النكرة المنفية في إفادة العموم ترجيح الاول فلذا جرى عليه

بهذه وفي الانوار حاف لا يتختم وهو لا يابس الخاتم فاستداه لم يحنث وهو مشكل على ما تقرر في الالبس الا ان يفرق بان صيغة الفعل تنفي
 لم يجده عناء للفعل والاستداه ليس فيها ذلك فلم يكن التقدير هنا بعدة بخلاف صيغة اصل الفعل كاللبس وعليه فدل يتخص هذا بالنحوى اولا
 لان المعنى يدرك الفرق بين الصيغتين وان لم يحسن التعبير عنه كل محتمل والثاني اقرب وبذلك يعلم انه لو حاف لا يابس هذا الخاتم وهو لا يسه
 حنث بالاستداه (قلت تحنيته باستداه التزوج والتطهر) على ما في اكثر نسخ المحرر (٢٥) (غلط لذهول) عما في شرحه فان الذي

جزم به فيه ما عدم الحنث
 كما والمقول المنه وصاذا
 لا يقدر ان يمدد كالدخول
 والخروج فلا يقال تزوجت
 ولا تسريت ولا تطهرت
 شهرا فلا بل يندر شهر وزعم
 البلقيني انه يقال ذلك
 مردود ذلك ان تقول ان
 البلقيني انه يقال ذلك عرفا تجبه
 الرد لا زكلاهم صريح في
 انه لا يقال عرفا وهم احق
 بمعرفة العرف من غيرهم
 او نحو التبع ما قاله اذا نحو
 لا يمنع لكونه الواضح
 ان المراد هو الاول وعمل
 عدم الحنث فيهما ان لم
 ينو استداهما او الاحث
 بهما جزما (واستداه طيب
 ليست تطيبا في الاصح) اذ
 لا يقدر عادة بمدة ومن ثم لم
 يلزمه بها فدية فيما لو تطيب
 ثم احرم واستدام (وكذا
 وطء) وغصب (وصوم
 وصلاة) فلا يحنث باستدامتها
 في الاصح (والله اعلم) ونازع
 في هذه الاربعة البلقيني
 وغيره لانها تقدر بزمان
 وليس كذلك فان المراد في
 نحو تكح او وطئ فلائنة
 وغصب كذا وصام شهرا

قوله الفاعل المنفى الخ (قوله) فدل يتخص هذا اي عدم الحنث في مسألة التختيم (قوله) وبهذا اي الفرق
 المذكور (قوله) حنث بالاستداه اي عند الاطلاق (قوله) المتن تحنيته اي الحرراه معنى واتضية قول
 الشارح على ما في اكثر الخ ان الضمير الحالف بخلاف ما لو نوى ابتداء الالبس كما مر (قوله) المتن باستداه
 التزوج الخ اي وباستداه الالبس والركوب والقيام واقامة وصحيح لانه يقال لهبت يوما وركبت يوما وهكذا
 الباقي اه (قوله) على ما في اكثر الخ الى قول قل الماوردي في النهاية الا قوله ولا تسريت وقوله وزعم
 الى وعمل وقوله ونازع الى فان المراد قوله اذ حقه به الى والصلاة (قوله) المتن لذهول (بذل) صيغة وهو
 نسيان الشيء والغلة عنه (قوله) عما في شرحه الى قوله وزعم البلقيني في المتن الا قوله ولا تسريت
 (قوله) في شرحه اي الرافعي (قوله) ولا تسريت (قوله) خلافا للنهاية كما مر (قوله) اتجه الرد اي على الباقي
 (قوله) وهم اي الاصحاب (قوله) ما قاله اي الباقى (قوله) هو الاول اي العرف (قوله) وتدل عدم
 الحنث الى قوله ونازع في المتن (قوله) فيهما اي الحنف على عدم التزوج والحالف على عدم التطهر (قوله)
 بها اي استداهتهما (قوله) لم يلزمه اي المحرم وقوله بها اي الاستداه لاحاجة اليه (قوله) المتن وصلاة بان
 يحلف في الصلاة ناسيا انه فيها او كان اخرس وحالف بالاشارة معنى واسى (قوله) نحو تكح استعار ادى ثم
 رايت قال الرشيدى الظاهر ان انظ تكح اذا شارح مع مسألة الغصب فسط من الكتابة بدليل قوله فان
 المراد في نحو تكح وقوله في الثلاثة الاول فانراجع نسخة صحيحة اه (قوله) في الثلاثة الاول اي التكاح
 والوطء والغصب (قوله) وبعض يوم الخ) حطفي على بانقضاء الخ (قوله) اذ حقيقته اي الصوم شرعا (قوله)
 الامساك الخ) المذكور في ناب الصوم (قوله) والصلاة الخ) بالنصب دطف فاعل المراد عبارة المغنى قال بعضهم
 ولا تخلو ذلك عن بعض اشكال اذ يقال صحت شهر او صليت ليلة وقد يجاب بان الصلاة انعقاد للنية والصوم
 كذلك كما لو قالوا في التزوج انه قبول النكاح وقد صرحوا بان لو حاف انه لا يحل فاحرم بالصلاة احراما صحيحا
 حنث لانه يصدق عليه انه يصل بالتحريم اه (قوله) لان ذلك اي جعلهم المذكور (قوله) قال الا قوله
 وفيما اطلقه في المغنى (قوله) وفيما اطلقه في العقد نظر الخ) هذا يدل على احتياج الشركة للنية الا ان يكون
 قوله يحتاج لنية اجماعا لما قبله فقط اه (قوله) الا ان يحل الخ) اقول او يجاب بان الحنث في مسألة
 الشركة ليس لاستداه الاختلاط الحاصل معه فانه يسمى شركة ايضا كالعقد فليتامل العقد بل لاستداه
 وهذا هو الموافق لما مر عن فتاوى السبوطى اه سم عبارة عرش واما الشركة التي تحصل بعقد كان
 خلطا المال واذن كل الآخر في التصرف فهل يكفي في عدم الحنث اذ حاف انه لا يشاركه الفسخ وحده
 ولا يدمعه من قسمة الماين فيه نظر والاقرب الاول اذ قلنا انه يحنث باستدامتها على الراجح اما اذا قلنا بعدم
 الحنث على ما اقتضاه كلام الماوردي لم يحتج للفسخ ولا للقسمة ما لم يرد بقدم المشاركة عدم بقائها اه (قوله)

قوله وفيما اطلقه في العقد نظر لما مر في الشركة) هذا يدل على احتياج الشركة للنية الا ان يكون قوله يحتاج
 لنية اجماعا قبله فقط (قوله) الا ان يحل الخ) اقول او يجاب بان الحنث في مسألة الشركة ليس بالاستداه
 العقد بل لاستداه الاختلاط الحاصل معه فانه يسمى شركة ايضا كالعقد فليتامل وهذا هو الموافق لما في على

(٤ - شرواني وابن قاسم - عاشر)
 استمرار احكام تلك لاحقيتها لانقضائها بانقضاء ادنى
 زمن في الثلاثة الاول وبعضى يوم لا بعضه في الصوم اذ حقيقته الامساك من الفجر الى الغروب وهذه الحقيقة لا يمكن تقديرها بزمان
 الاحكام كما تقرر والصلاة لم يبعد عرفا ولا شرعا تقديرها بزمان بل به عدد الركعات فان قلت يتناهى ما ذكر في الوطء جعلهم استداه الصائم الوطء
 بعد الفجر مع عليه وطئا مفسدا قلت لا بنا فيه لان ذلك المعنى آخر اشارة الىه بقولهم تنزى لا يمنع الانعقاد منزلة الا بطلان قال الماوردي وكل عقد
 او فعل يحتاج لنية لا تكون استداهته كابتدائه وفيما اطلقه في العقد نظر لما مر في الشركة الا ان يحمل ذلك على الشركة بغير عقد كالارث

أو لا يغصب فاستدام إلا كما قالاه واعترضه الاسنوي بصفة تقديره مدة كغصبته شهر أو بتصریحهم بأنه في دوام الغصب غاصب ويرد بمنع
تقديره مدة عرفا على أن المراد أقام عندي شهر أو معنى قولهم المذكور أنه غاصب حكوا وليس الكلام فيه ثم رأيت شارحا الجواب بنحو ذلك
واستدامة السفر سفر ولو بالعود منه نعم إن حالف على الامتناع منه لم يحنث بالعود وعلم بما تقرّر أن كل ما يقدر عرفا مدة من غير تأويل يكون
دوامه كما بتدائه فيحنث باستدامته وما لا فلا ولو (٣٦) حالف لا يقيم بحال ثلاثة أيام واطاق فاقام به يومين ثم سافر ثم عاد فاقام به يوم واحد

كما أفتى به بعضهم أخذا من كلامهم في نذر اعتكاف شهر أو سنة مثلا قالوا لصدق الاسم بالمتفرق والمتوالي بخلاف ما لو حالف لا يكاهه شهرا لأن مقصود اليقين المحرر ولا يتحقق به غير تنابع واعتراض بقول الروضة لو حالف لا تمسك زوجته في الضيافة أكثر من ثلاثة أيام أخرجت منها الثلاث فاقبل ثم رجعت إليها فلا حنث وافرّق بان المعاق عليه وجد هبالا ثم لأنه الماكث أكثر من ثلاثة أيام للضيافة والرجوع ولو بقصد الضيافة لا يسمى ضيافة لأنها مختصة بالأسافر بعد قدومه وهو واضح إن تم له هذا التعليل كيف والعرف قاض بأنهم لا يختص بذلك (ومن حالف لا يدخل دارا) عيناها ومثلها فيما ذكر كما يحتمل الأذرعى نحو المدرسة والرباط أي والمسجد (حنث بدخول دهلين) بكسر الدال وإن طال كما اقتضاه إطلاقهم وبحث الزركشي في مفرط الطول عدم الحنث بدخوله لأنه بمنزلة الرحبة قدام الباب برد بمنع كونه

أو لا يغصب الخ) لعلمه ما عطف على قول المصنف لا يدخلها الخ والاولى أن يقول واستدامة الغصب ليست بغصب وفيه ممانعة قوله أو لا يغصب الخ تقدم التصريح بهذه المسئلة فكأنه أعادها ليبين ما فيها اه
وعبارة المعنى ولو حالف لا يغصب شيئا لم يحنث باستدامة المنصوب في يده كما جزم به في الروضة فان قيل يقال غصبته شهرا أو سنة ونحو ذلك كما قاله في المهمات اجيب بأن يغصب يقتضي فلا مستقبلا فهو في معنى قوله لا أنشا غصبا أو ما قولهم غصبه شهر افغناه غصبه وأقام عنده شهر اكا اول قوله تعالى فاماته الله مائة عام أي أماته وألبته مائة عام وأوجرت عليه أحكام الغصب شهر أو أماته اسمية غاصبا باعتبار الماضي فجاز لاحقة اه
(قوله) ومعنى قولهم المذكور وهو أنه في دوام الغصب غاصب (قوله) واستدامة السفر (قوله) إلى قوله وعلم في المعنى وإلى قوله وهو واضح في النهاية لا قوله نعم إلى وعلم (قوله) ولو حالف لا يقيم بحال ثلاثة أيام) قياس ذلك أنه لو حالف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة أيام فسكن فيها ثلاثة متفرقة حنث اه ثم أي عند الإطلاق (قوله) ثم سافر ثم عاد الخ) تقدم في الإطلاق أنه لو حالف على أنه لا يقيم بكثرة مدة كذا لم يحنث الا باقامة ذلك متواليا قال الشارح لأنه المتبادر من ذلك عرفا فاجمع واجزأه رشيدى (قوله) ثم عاد) أي ولو بعد زمن طويل اه ع شر (قوله) كما أفتى به بعضهم) عبارة النهاية كما هو الوجه اه (قوله) بخلاف ما لو حالف لا يكاهه شهر الخ) أي فانه يحل على الشهر المتتابع ولو لم يكاهه عشرة أيام ثم كاهه مدة ثم ترك كلامه وكذا حتى مضت مدة قدر الشهر لم يحنث لعدم التوالى اه ع شر (قوله) واعترض الخ) أي الافتاء المذكور عبارة النهاية ولا يتنافيه في الروضة الخ لأن المعاق الخ (قوله) وفرق) أي بين مسئلة البصر ومسئلة الروضة (قوله) هنا) أي في مسئلة الروضة لا ثم أي في مسئلة البصر (قوله) لأنها مختصة بالأسافر الخ) يؤخذ منه أنها لو سافرت ثم عادت فكسحت مدة زائدة على ثلاثة أيام حنث وأن ما جرت به العادة من مجيء البصر أهل البلد لبصر لو حالف فيه أنها لا تقدر في الضيافة مدة كذا أو حالف أنه لا يضيف زيدا لم يحنث بكاهه مدة ولو طالت ولا يذهبها به لو يد ولو بطاب من زيد له اطعام صنعه لأن ذلك لا يسمى ضيافة وهذا كله عند الإطلاق فان اراد شيئا عمل به (فرع) لو حالف لا يرافقه في طريق فجمعتهما المعدية لا حنث فيما يظهر لأنها تجمع قوما وتفرق آخرين ونقل عن شيخنا الزيادى ما وافقه اه ع شر (قوله) عيناها) إلى التفرق في النهاية (قوله) عيناها) الظاهر أنه لا ينافيه لاجل قول المصنف الاتى ولو أنه دعت الخ كما يعلم مما يأتى فيه اه رشيدى (قوله) ومثلها) أي الدار وقوله فيما ذكر أي من الحنث بدخول دهايز الخ (قوله) أي والمسجد) تفهيرا لنحو المدرسة الخ (قوله) مطلقا) أي سواء كان الدهايز مفرط الطول أم لا (قوله) التين داخل الباب) أي الذى لا تانى بعده فهو بين الباب والدار اه معنى وبذلك يتدفع اعتراض ع شر بممانعة قوله أو بين باين لو دبر بقوله ولو بين باين كان أو ضح لان التعبير بما ذكر يقتضى أن التقدير أو لم يكن داخل الباب لكن كان بين باين وهو مالموم ان هذا غير مراد اه (قوله) أو لا ينسب الخ) هذا الاحتمال قضية ما يأتى عن شرح الروض في الدرب الغير المختص اه سيد عمر (قوله) ما يأتى) أي اتفاق المتولى (قوله) المسقف) نعمت ثان للدرب (قوله) حكمه الاتى) أي من الحنث وما يأتى ما فيه (قوله) معقود) إلى قوله ونقله في النهاية (قوله) لذهو الخ) أي الطاق

الهامش عن فتاوى السيوطى (قوله) أو لا يغصب) تقدم التصريح في هذه المسئلة فكانه أعادها ليبين ما فيها (قوله) ولو حالف لا يقيم بحال ثلاثة أيام واطاق فاقام به يومين ثم سافر ثم عاد فاقام به يوم واحد ذلك أنه

بمنزلة مطلقا لا طباق أهل العرف على أن الجالس فيه يسمى جالسا بدار فلان بخلاف الجالس في تلك الرحبة (داخل الباب أو بين باين) لأنه حينئذ من الدار ومحلّه ان لم يكن فيه باب دار اخرى والا فهل ينسب اليهما معا لان المالكين لما جعل عليه بابا صار منسوباعر فالكل منهما أو لا ينسب لو احدهما محل نظر ثم رأيت ما يأتى في الدرب أمام الباب المسقف الذى عليه باب وهو يشمل هذا فيعطى حكمه الاتى (لا بدخول طاق) معقود (قدام الباب) لأنه ليس منها عرفا وإن كان مبنيا على تربيعها ويدخل في بيعها إذ هو نخانة

الحائط المعة ودله تدام ابواب دور الا كبر نعم ان جعل عليه باب حنث بدخوله ولو غير مسقف كما شله قول المتن اوبين ما بين ونقله عن المتولى واقراءه وعبارتهم جعل المتولى الدرب المختص بالدار امام الباب اذا كان داخل في حد الدار ولم يكن في اوله باب كما اطاق قال فان كان في اوله باب فهو من الدار مسقفا كان أو غير انتهت واستبعده الاذرع في غير المسقف (٢٧) واستشكه الزركشي بان العرف لا يعده

منها مطلقا ويرد بمنع ذلك مع وجود الباب لانه يصيره منها وان لم يدخل في حدودها بل ولا اختص بها بناء على ان ضمير قوله فان كان في اوله باب مطلق الدرب لا يقيد المختص وما بعده وهو محتمل لان المداير على قرينة تجعله منسوباً لذلك الدار والباب كذلك بالنسبة لكل دار تاخرت عنه ولا يحث بدخول اصطبل خارج عن حدودها وكذا ان دخل فيها وليس فيه باب اليها (ولا) بدخول بستان بلصقتها ان لم يعد من مراقبتها ولا (بصعود سطح غير محوط) من خارجها لانه ليس من داخلها لغة ولا عرفاً وبه يعلم انه لو حلف لا يخرج منها فصعده حنث او ليخرج من فصعده (وكذا محوط) من الجوانب الاربعة بحجر أو غيره (في الاصح) لما ذكر نعم ان كان مسقفاً كله أو بعضه ودخل تحت السقف كما اخذه البلقيني من كلام الماوردي حنث ان كان يصعد اليه منها لانه كبيت منها ولا يشك على ما تقرر

المعقود اه عش عبارة المغني وفسر الرافعي الطاق بالمعقود خارج الباب وهو ما يعمل لبعض ابواب الا كبراه (قوله المعقود له) اي على الحائط فاللام بمعنى على (قوله نعم) الى قوله وعبارتهما في المغني لا قوله شمله الى نقله (قوله عليه) اي الطاق (قوله كاطاق) اي في عدم الحنث بدخوله (قوله انتهت) اي عبارة الشيخين (قوله واستبعده) اي قول المتولى فان كان الخ وكذا ضمير واستشكه (قوله واستشكه) الى قوله وان لم يدخل في المغني والى المتن في النهاية لا قوله بناء الى ولا يحث (قول مطلقاً) اي مسقفاً كان ام لا جعل عليه باب ام لا اه عش (قوله ويرد) اي للزركشي (قوله يمنع ذلك الخ) اي ان العرف لا يعده الخ (قوله لانه) اي الباب (قوله وان لم يدخل في حدودها) في شرح الروض التصریح بخلافه وهو قضية كلام المتولى المحكي في اصل الروضة وقوله بل ولا اختص الخ في شرح الروض ايضا التصریح بخلافه اخذنا ما شير اليه وقوله وهو محتمل لكونه احتمال بعيد فلا معنى لقياسه سيد عمر (قوله خارج عن حدودها) ظاهره وان كان فيها وكذا قوله بستان الخ اه سم وفي دوى الظهور نظر ظاهر (قوله ان دخل فيها) اي في حدودها اه عش (قوله باب اليها) اي الى الدار (قول المتن ولا يصعد سطح الخ) يفيد مع قوله السابق اي والمسجد عدم الحنث بصعود سطح المسجد اذا حلف لا يدخل المسجد وان صح الاعتكاف عليه اه سم (قوله من خارجها) متعلق بصعود فكان الاولى تقديمه على غير محوط كافي النهاية والمغني (قوله ليس من داخلها لغة الخ) لانه حاجز بين الدار والحرو والبرده فهو كحيطانها اه مغني (قوله من الجوانب) الى قوله ولا يشك في المغني لا قوله ودخل الى حنث والى قول المتن ولو ادخل في النهاية لا قوله المذكور (قوله من الجوانب الاربعة) فان كان من جانب لم يؤثر قطعاً اه نهاية (قوله لما ذكر) هو قوله لانه ليس من داخلها لغة ولا عرفاً اه عش (قوله ودخل تحت السقف) لم يقيد به مر اه سم اي والمغني عبارته محل الخلاف اذ لم يكن السطح مسقفاً كله او بعضه ولا حنث قطعاً اذا كان يصعد اليه من الدار لانه من ابنتها كما ذكره في الروضة ونازع البلقيني فيها اذا كان المسقف بعضه ودخل في المكشوف وقال ان مقتضى كلام الماوردي عدم الحنث ويرد ذلك التعليل المذكور اه وعبرة عش (قوله حنث سواء دخل تحت السقف او لا على المعتمد شيخنا الزيدي خلافاً لابن حجر اه (قوله ان كان يصعد اليه) ولو حلف لا يخرج منها فصعد سطحه لم يحث ان كان مسقفاً كله او بعضه ونسب اليه بان كان يصعد اليه منها ولا حنث ومثل ذلك في التفصيل المذكور ما لو قال لا اسكنها او لا انام فيها ونحو ذلك ومكث بسطحها وصورة المسئلة ان يكون بالسطح وقت الحلف او في غير هو لم يتمكن من الخروج والاحتياط لما مر انه لو عدل لباب السطح حنث اه عش (قوله على ما تقرر) اي من التفصيل (قوله مطلقاً) اي سقف اولاه عش (قوله وهو) اي قوله شرعاً اه عش (قوله اورجلا) الى قوله وكما ساحة في النهاية الا العزو في محايين وكذا في المغني الا قوله ويقاس بذلك الخروح (قوله وباقي بدنه الخ) راجع الى المتن والشرح معاً (قوله ولو ادخل) الى المتن عبارة المغني ولو تعاقب جبل او جذع في هاتهما واحاط به بانيها حنث وان لم يعتد على رجليه ولا احدهما

لو حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة ايام فسكن فيها ثلاثة متفرقة حنث وقوله كما أفتى به بعضهم هو الاوجه مر (قوله خارج عن حدودها) ظاهره وان كان فيها وكذا قوله بستان الخ (قوله ولا يصعد سطح الخ) يقيد مع قوله السابق اي والمسجد عدم الحنث بصعود سطح المسجد اذا حلف لا يدخل المسجد وان صح الاعتكاف عليه (قوله ودخل تحت السقف) لم يقيد به مر

صححة الاعتكاف على سطح المسجد مطلقاً لانه منه شرعاً حكماً لا تسمية وهو المناط ثم لا هنا (ولو ادخل يده أو رأسه أو رجله) أو رجله غير غير معتمد (لم يحث) لانه لا يسمى داخل (فان وضع رجليه فيها معتمداً عليهما) اورجلا واحدة واعتمد عليها وحدها بان كان لو رفع الاخرى لم يقع وباقي بدنه خارج (حنث) لانه يسمى داخل بخلاف ما اذا لم يعتمد كذلك كان اعتمد على الداخلة والخارجة معاً ولو ادخل جميع بدنه لكان لم يعتد على شيء منها لانه متعلق بنحو حنث ايضاً وفيه اسر بذلك الخروح ولو تعاقب بغيره شجرة في الدار فان احاط

به بناءها بان علا عليه حنث (٢٨) ولا فلا (ولو اتهمت الدار) المحلوف عايبا بان قال هذه الدار (فدخل وقد بقي أساس الحيطان حنث)

لأنها منها فكانه دخلها وقضية عبارة الروضة ان المراد بالاساس شيء بارز منه وإن قل وفي مسودة شرح المذهب عن الاصحاح انها متى صارت ساحة فلا حنث بخلاف ما اذا بقي منها ما تسمى معه دار او كالساحة ما اذا صارت تسمى طريقا وان بقي بعض حيطانها كما دل عليه نص الامام واعتمده البلقيني وغيره اما لو قال دارا فكذلك كما اقتضاه سياق المتن لكن قضية عبارة الروضة انه لا يحث في هذه بقضاء ما كان دارا وان بقي رسومها ورده البلقيني بان الخلاف والتفصيل السابق انما هو في هذه الدار اما دارا فيحث فيها مطلقا ولو قال هذه حنث مطلقا (وان صارت) عطف على جملة وقد بقي (فضاء) بالذ وهو الساحة الخالية من البناء (او جعلت مسجدا او حماما او بستانا فلا) حنث لزوال مسمى الدار بحدوث اسم اخر لها ومن ثم انحلت اليمين فلو أعيدت لم يعد الحنث الا ان أعيدت بانها الاولى اى أعيد منها ولو الاساس فقط فيما يظهر (ولو حلف لا) يا كل طعام زيد واطلق فاضافه لم يحث بناء على الاصح السابق

لانه بعد داخلها فان ارتفع بعض بدنه عن بنائها لم يحث اه (قوله به) أى بالشخص اه ع (قوله بان علا عليه) اى او ساواه كما يشمله تعبير الروض وشرحه بقولهما وأحاط به البنيان بحيث لا يرتفع بهضه عن البنيان حنث لان ارتفع بعضه عنه فلا يحث انتهى اه سم وتقدم عن المغنى مثل ذلك التعمير ويوافقه أيضا تعبير النهاية بما نصه فان لم يعمل عليه حنث ولا فلا اه اى ان لم يعمل الشخص على البناء بأن كان مساويا له او دونه حنث وان كان الشخص اعلى من البناء فلا حنث ع (قول المتن ولو اتهمت الدار) ولفظ الدار بالاسود في النهاية وليس بموجود في المحل والمغنى وكذا قضية قول الشارح الاقنى كما اقتضاه سياق المتن انه ليس من المتن كما هو ظاهر فكتابته بالاحمر فيما يابدين من النسخ من الكتبة (قوله لانها) أى أساس الحيطان والناثب باعتبار المضاف اليه منها اى الدار (قوله وقضية عبارة الروضة) الى قوله وكالساحة الخ عبارة المغنى كذا قاله البغوى في التهذيب وتبعه في المحرر وجرى عليه المصنف وعبارة الشرح والروضة ان بقيت أصول الحيطان والرسوم حنث والتميز الى الفهم من هذه العبارة بقاء شاخص بخلاف عبارة الكتاب فان الاساس هو البناء المدفون في الارض تحت الجدار البارز قال الدهيرى وكان الرافعى والمصنف لم يعنا النظر في المسئلة انتهى والحاصل ان الحكم دائر مع بقاء اسم الدار وعدمه وبذلك صرح المصنف في تعليقه على المذهب فقال نقلا عن الاصحاح انما الخ وقوله والحاصل الى قوله وبذلك في النهاية مثله (قوله أن المراد بالاساس شيء بارز الخ) قيدل عليه او يعينه ماسبقا انه لا حنث بالقضاء مع وضوح انه لو لم يبق شيء بارز كانت فضاء فليتأمل اه سم (قوله وكالساحة الخ) هذا عن الشارح وليس بما في المسودة (قوله اما لو قال دارا فكذلك الخ) عبارة الروض اى والمغنى حلف لا يدخل هذه يشير الى دار فانه دمت حنث بالعروة او هذه الدار فلا الا ان بقيت الرسوم أو أعيدت بآثارها ولا دخل دارا فدخل عرصة دار لم يحث انتهى اه سم (قوله كما اقتضاه سياق المتن) فانه صور المسئلة في اصلها بقوله دار الكن مراده هذه الدار ولهذا قدرت في كلامه معينة اه وقوله في اصلها وقول المصنف المارو من حلف لا يدخل دارا حنث بدخول دهايز الخ (قوله لكن قضية عبارة الروضة انه الخ) حزم بها الروض والنهاية والمغنى (قوله في هذه) اى صورة ما لو قال دارا (قوله اما دارا فيحث فيها الخ) خلافا للروض والنهاية والمغنى كما مر (قوله مطلقا) اى بقى رسومها أولا (قوله ولو قال هذه) اى من غير لفظ دار اه ع (قوله حنث مطلقا) وقفا للمغنى والروض والنهاية (قوله عطف) الى قوله اى أعيد في النهاية الا قوله لزال الى الا أن (قوله عطف على جملة الخ) اى باعتبار المغنى (قوله بالمد) الى قوله اى أعيد في المغنى (قوله ومن ثم الخ) عبارة المغنى تنبيه مقتضى كلامه التحليل اليمين بذلك حتى لو أعيدت لم يحث بدخولها وهو كذلك ان أعيدت بآلة أخرى فان أعيدت بآلتها الاولى فالاصح في زوائد الروضة الحنث اه (قوله اى أعيد منها الخ) في حواشى الجلال البلقيني على الروضة مانصه لم يتعرض المصنف لما اذا أعيدت الآلة وغيرها او الراجح انه لا حنث انتهى اه سيد عمر ويمكن حمل كلام البلقيني على ما لا يمتزج المبنى باحدى الاليتين عن المبنى بالآخرى وكلام الشارح والنهاية والمغنى على ما اذا تمزج كان يبنى الاساس بالاولى فقط والباقي بغيرها (قوله منها) من فيها اسم بمعنى البعض ونائب فاعل لقوله أعيد (قوله ولو الاساس الخ) اى بالمراد السابق (قوله فاضافه) اى زيد الحالف والاولى واضافه بالواو (قوله بناء على الاصح الخ) وقد يقال ان مبنى الايمان على العرف والعرف هنا شامل للكل بالضيافة وغيرها (قوله بان علا عليه) او ساواه كما يشمله تعبير الروض وشرحه بقولهما ولو تعلق بغصن شجرة في الدار واحاط به البنيان يحث لا يرتفع بعضه عن البنيان حيث لان ارتفع بعضه عنه فلا يحث اه (قوله شيء بارز منه) قيدل عليه او يعينه انه لو لم يبق شيء بارز كانت فضاء وسيبقى انه لا حنث بالقضاء فليتأمل اما لو قال دارا فكذلك كما اقتضاه سياق المتن (قوله لكن قضية عبارة الروضة انه لا يحث في هذه بفضاء الخ) وعبارة الروض حلف لا يدخل هذه يشير الى دار فانه دمت حنث بالعروة او هذه الدار فلا الا ان بقيت الرسوم أو أعيدت بآثارها ولا دخل دارا فدخل عرصة دار لم يحث اه

أن الضيف يتبين بازدراده

انه ملكه أولا (يدخل دار زيد) أو حانوته (حنت بدخول ما يسكنها) يملك لا باعارة واجارة (غصب) وايضا بمنعها له ووقف عليه لان الاضافة الى من يملك تقتضي ثبوت الملك حقيقة ومن ثم لو قال هذه لزيد لم يقبل تفسيره بانه يسكنها واعتمد في المطالب قول جمع الفتوى على الحنت بكل ما ذكر لانه العرف الآن قال المعتبر عرف اللفظ لا عرف اللفظ كما هو مذهب الاثمة الثلاثة (إلا ان يريد مسكنه) فيحنت بكل ذلك لانه مجاز قريب نعم ذكر جمع متقدمون انه لا تقبل ارادته هذه في حلف بطلاق وعناق ظاهرا واعتراضا بانه حينئذ مغلط على نفسه فكيف لا يقبل وأجيب بانه مخفف عليها من وجه آخر وهو عدم الحنت بما يملكه ولا يسكنه فليقبل ظاهرا فيما فيه تغليظ عليه دون ما فيه تخفيف له (ويحنت بما يملكه) جميعه وأن طرأ له بعد الحلف (ولا يسكنه) إلا ان يريد مسكنه فلا يحنت به عملا بقصده ولو اشتهرت الاضافة للتعريف في نحو دار أو سوق حنت بدخولها

(قوله أن الضيف يتبين الخ) قضيته أنه لو كان رقيقا حنت لانه لا يملك وهو القياس وفاقا لم نعم بحث انه لو كان باذن السيد لم يحنت لانه ينقل ملك السيد فلم ياكل الحالف إلا ملك سيده اه وفيه نظر فليتأمل اه سم (قوله او حانوته) خلافا للروض ووفقا لشرح عبارة الاول وان حلف لا يدخل حانوت فلان حنت بدخول ما يدخل فيه ولو مستاجر أو عبارة الثاني ونقل الروياني مع قوله ان الفتوى على الحنت في المستاجر ان الشافعي نص على انه لا يحنت فيه قال الزركشي وما نقله عن الشافعي نص عليه في الام والخمر وجرى عليه الجمهور لكن المختار ما قاله الروياني اه والقياس انه لا يحنت اه ومثل الحانوت الدكان لم رادتها للحانوت كافي المصباح اه سم (قول المن حنت بدخول ما يسكنها) اي الدار ومثلها في ذلك الحانوت على ما افهمه كلام الشارح وقوله يملك اي جميعها فلا حنت بالمشاركة بينه وبين غيره اه عش (قول المتن لا باعارة الخ) ظاهره وان يملك نارا اه سم (قوله وايضا الخ) الى قوله واعتمد في المعنى الى قول المن ولو حلف لا يدخلها في النهاية لا لقوله وبحث الى ولو اشترى وقوله او خلفة (قوله واعتمد في المطالب قول الخ) ضعيف اه عش (قوله بكل ذلك) أي بالمعار وغيره اه معنى (قوله نعم ذكر جمع الخ) عبارة النهاية نعم لا يقبل الخ من غير عزو (قوله انه لا تقبل الخ) وهو المعتمد من سلطان وزياي اه بجري (قوله ارادته) اي المسكن وقوله هذه صفة الارادة (قوله واعتراضا الخ) عبارة النهاية ولا يعترض ذلك بانه الخ لانه مخفف (قوله فكيف لا يقبل) الاولى التانيث (قوله بانه مخفف عليها الخ) اي على نفسه اه عش (قوله فيما فيه تغليظا الخ) اي فيما اذا دخل ما يسكنه ولم يملكه مؤاخذه له بقوله اه عش (قوله جميعه) الظاهر انه أحترزه عن المشترك ويؤيده قوله الآتي أو عن بعضهم ما وان قل اه عش عبارة سم فيه دلالة على عدم الحنت بالمشارك بينه وبين غيره وادل منه على ذلك قول شرح الروض بعد قول الروض او حلف لا ياكل طعامه فاكل مشترك اي بينه وبين غيره حنت بخلافه في اللبس والركوب اه مانصه وفي معنى اللبس والركوب السكنى ونحوها اه وعبارة المعنى هذا اذا كان ملك الجميع فان كان ملك بعض الدار فظاهر نص الام انه لا يحنت وان كثر نصيه واطبق عليه الاصحاب كما قاله الاذرعى اه (قوله وان طرأ له الخ) ظاهره ولو بغير اختياره كان مات مورثه أو ورد عليه بعيب اه عش (قوله فلا يحنت) الى قوله وبحث البليغ في المعنى (قوله فلا يحنت) اي ان كان الحلف بانه كما قيد فيما مر اه عش (قوله ولو اشتهرت الاضافة الخ) عبارة المعنى تنبيه كان ينبغي ان يقول بما يملكه او لا يملكه ولكن لا تعرف إلا به ليشمل ما لو كان بالبلد دار أو سوق أو حمام يضاف الى رجل كسوق أمير الجيش وخان الخليلي بمصر وسوق يحيى بيغداد وخان يعلى بقزوين ودار الارقم بمكة

(قوله أن الضيف يتبين بازدراده انه ملكه به) قضيته انه لو كان رقيقا حنت لانه لا يملك وهو القياس وفاقا لم نعم بحث انه لو كان باذن السيد لم يحنت لانه ينقل ملك السيد فلم ياكل الحالف إلا ملك سيده اه وفيه نظر فليتأمل (او حانوت) في الروض وشرحه مانصه وان حلف لا يدخل حانوت فلان حنت بما يدخله الحانوت الذي يعمل فيه ولو مستاجر للعرف ونقل الروياني مع قوله ان الفتوى على الحنت في المستاجر ان الشافعي نص على انه لا يحنت فيه قال الزركشي وما نقله عن الشافعي نص عليه في المختصر والام وجرى عليه الجمهور ولكن المختار ما قاله الروياني اه والقياس انه يحنت اه وفي الروض وشرحه ايضا او حلف لا يركب سرج هذه الدابة فركبه ولو على دابة اخرى وكذا لو كان حلف لا يدخله وهو ينسب الى زيد بلام ملك وإنما ينسب اليه نسبة تعريف حنت ومثل ذلك كل ما لا يتصور منه الملك فتكون الاضافة اليه لتعريفه لا للملك كدار العدل ودار الولاية وسوق أمير الجيوش وخان الخليلي بمصر وسوق يحيى بيغداد وخان يعلى بقزوين ودار الارقم بمكة ودار بدمشق فاذا حلف لا يدخل شيئا منها حنت بدخول وان كان من يضاف اليه ميتا لتعذر حمل الاضافة على الملك اه (قوله لا باعارة) ظاهره وان لم يملك دارا (قوله وأجيب بانه مخفف) كتب عليه مر (قوله جميعه) فيه دلالة على عدم الحنت بالمشارك بينه وبين غيره وادل منه على ذلك ما في شرح الروض فانه لما قال في الروض او حلف لا ياكل طعامه فاكل مشترك اي بينه وبين غيره حنت بخلافه في اللبس

مطلقا كدار الارقم بمكة وسوق يحيى ببغداد لتعذر حمل الاضافة على الملك وفارق المتجدد هنا لا اكلم ولد فلان فانه يحمل على الموجود دون المتجدد لان اليين تنزل على مال الحالف قدرة (٣٠) على تحصيله واستشكل بقول الكافي لو حلف لا يمس شعر فلان خلقه ثم مس ما نبت منه

حنت وقد يجاب بان اخلاف
الشعر لما عهد مطردا في
اقرب وقت نزل منزلة
المقدور عليه (ولو حلف لا
يدخل دار زيد او لا يكلم
عبده او) لا يكلم (زوجته
فباعهما) اى الدار والعبد
يعا بتا او بشرط الخيار
للمشتري وكذا لهما ان اجبر
البيع وهو مثال والمراد
فازال ملكه عنهما او عن
بعضهما وان قل (او طلقها)
بائنا اذ الرجعية زوجة
(فدخل) الدار (وكلمه) اى
العبدا والزوجة (لم يحث)
تغليبا للحقيقة لزوال الملك
بالبيع والزوجة بالطلاق
وبحث الزركشى فى دار
عرفت بالشؤم وعبد عرف
بالشر الحنت مطلقا لان
اضافتهما لمجرد التعريف
وفيه نظر اذ ما علل به قابل
للمنع ولو اشترى بعد بيعهما
غيرهما فان اطلق او اراد
اى دار او عبد ملكه حنت
بالتانى او التقييد بالاول فلا
(لا لان يقول داره هذه او
زوجته هذه او عبده هذا)
او يريد اى دار او عبد
جرى عليه ملكه او اى
امراة جرى عليها نكاحه
(فيحنت) تغليبا للاشارة
على الاضافة وغلبت التسمية
عليها فيما مر آنفا لانها
اقوى لان الفهم يسبق اليها

ودار العقيقى بدمشق قال ابن شعبة فيحنت بدخول هذه الامكنة وان كان من تضاف اليه ميتا لتعذر حمل
الاضافة على الملك فنعين ان تكون للتعريف اه وفى سم عن الروض وشرحه ما يوافقهما (قوله مطلقا)
اى سواء كان المضاف اليه مما يتصور منه الملك ام لا اه اسنى (قوله فانه يحمل) اى قوله ولد فلان (قوله
على مال الحالف) يتأمل فان الظاهر مال المضاف اليه كزبد هنا اه ع ش عبارة المغنى على مال المحلوف عليه
اه (قوله بان اخلاف الشعر الخ) عبارة المغنى بان هذا اصل الشعر المحلوف عليه فليس هو غيره اه (قوله
اى الدار والعبد) اى او بعضهما اه معنى (قوله وكذا لهما الخ) ولو لم يزل الملك بالبيع لاجل خيار مجلس
او شرط لهما اول للبايع حنت ان قلنا الملك للبايع او موقوف وفسخ البايع فانه يقين ان الملك للبايع
فيتعين حنت الحالف اه معنى (نوله ان اجبر البيع) ولو فسخ فهل يحث لتبين بقاء الملك او لا للشك فى
بقاء الملك باحتمال الاجازة فيه نظر اه سم وقد مر آنفا عن المغنى الجزم بالاول (قوله هو مثال الخ) فلو
قال المصنف فزال ملكه عن بعضهما بدل فباعهما لكان اولى واعم لتدخل الهبة وغيرها اه معنى (قوله
بائنا) اى او رجعيما وانقضت عدتها اه معنى (قوله اذ الرجعية الخ) يؤخذ منه انه لو حلف لا يبيع زوجته
على عصمته او على ذمته فطلقها طلاقا رجعيما لم يبر فيحنت بابقائها مع الطلاق الرجعى اه ع ش (قوله
مطلقا) اى ازال ملكه عنهما ام لا (قوله ولو اشترى) اى قوله وغلبت فى المغنى (قوله ولو اشترى الخ) ومثله
مالو طلقها وتزوج غيرهما (قوله ولو اشترى بعد بيعهما الخ) بقى مالو اشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد
طلاقها ثم كلمهما وينبغى الحنت اه سم (قوله فان اطلق) اى قوله حنت ينبغى جريان ذلك فيما اذا
اشترى بعد بيعهما وجريان نظير ذلك فى الزوجة اذا تزوج بعد طلاقها اخرى اه سم (قوله
عليها) اى الاشارة (قوله فيما مر آنفا) اى فى قوله ولو حلف لا يدخل هذه الدار فصارت فضاء الخ اه ع ش
(قوله وعملا الخ) عطف على قوله تغليبا الخ فالاول لتعليل للبن والمعطوف لتعليل لما زاده بقوله او يرد الخ اه
رشيدى (قوله بتلك النية) اى ارادة اى دار او عبد جرى عليه ملكه (قوله نيتها) اى الاشارة (قوله ولا يابطل
البيع الخ) مر قريبا ان التسمية اقوى من الاشارة وهذا منه فلا حاجة به الى جواب فتأمل اه رشيدى
(قوله ولا يابطل البيع فى بيعتك هذه الشاة الخ) ولو كان ذكر الشاة لسبق اللسان فينبغى عدم البطلان اه
سم (قوله وفارقت) اى مسئلة لحم هذه السخلة (قوله بان الاضافة فيها) اى فى مسئلة دار زيد هذه (قوله
الصادقة بالابتداء والدوام) اى ابتداء ودوام فيما نحن فيه وكأنه اراد حال ملكه وبعد زواله اه سم (قوله
وفى تلك) اى فى مسئلة لحم هذه السخلة (قوله للزوم الاسم الخ) اى اسم السخلة واللام فيه للتعليل وقوله

والركوب اه قال فى شرحه وفى معنى اللبس والركوب السكنى ونحوها اه (قوله وقد يجاب بان اخلاف
الشعر) كتب عليه مر (قوله وكذا لهما ان اجيز البيع الخ) لو دخل الدار زمن خيارهما ثم اجيز فينبغى
عدم الحنت لتبين زوال الملك من حين البيع بل ولا نه فى معنى الجاهل بالمحلوف عليه المشك فى بقاء الملك
باحتمال الاجازة او ثم فسخ فهل يحث لتبين بقاء الملك او لا للشك المذكور فيه نظر اقول ما ذكر فى اول هذه
الحاشية مذكور فى كلام الشارح (قوله فاذا زال ملكه عنهما او عن بعضهما وان قل او طلقها فدخل وكلمه
الخ) بقى مالو اشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلمهما وينبغى الحنت (قوله فان اطلق الى
قوله حنت) ينبغى جريان ذلك فيما اذا اشترى بعد بيعهما وجريان نظير ذلك فى الزوجة اذا تزوج بعد
طلاقها اخرى (قوله او التقييد بالاول فلا) انظر لو اراد التقييد بالاول فاشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة
بعد طلاقها ثم كلمهما وينبغى الحنت (قوله ولا يابطل البيع فى بيعتك هذه الشاة فاذا هى بقرة) لو كان ذكر
الشاة بسبق اللسان فينبغى عدم البطلان (قوله الصادقة بالابتداء والدوام الخ) اى ابتداء او دواما فيما

او اكثر وعملا بتلك النية وألحق بالتلفظ بالاشارة نيتها وانما يابطل البيع فى بيعتك هذه الشاة فاذا هى بقرة
لان العقود راعى فيها اللفظ ما أمكن ولو حلف لا يأكل لحم هذه السخلة فكبرت وأكله لم يحث وفارقت نحو دار زيد هذه بان الاضافة فيها
عارضة فلم ينظر اليها بل لمجرد الاشارة الصادقة بالابتداء والدوام وفى تلك لازمة للزوم الاسم او الصفة ولان زوالها يتوقف على تغيير بعلاج

أو خاتمة فاعتبرت مع الإشارة وتعدلت اليدين بجموعه ما فاذ زال أحدهما ككونها مسخلة في ذلك المأثران الخوف عليه وهذا يعلم انه لو زال اسم العبد بعتقه واسم الدار بجعلها مسجدا لم يحنث وإن أشار فالمراد بقولهم السابق تغليبا للإشارة أي مع بقاء الاسم (إلا إن يريد) الحالف بقوله هذه أو هذا (مادام ملكه) بالرفع والنصب فلا يحنث بدخول أو تكليم بعد زواله بذلك (٣١) أو طلاق لاه المارادة قريبة ويأتي في قبول

هذا في الحلف بطلاق أو عتق مأمرا نقول لو قال مادام في إجارته واطلق فالمبتدأ منه عرفا كما قاله أبو زرعة انه مادام مستحقا لمنفعته فتتحل الديومة بإيجاره لغيره ثم استجاره منه وافتى فيمن حلف لا يدخل هذا مادام فلان فيه فخرج فلان ثم دخل الحالف ثم فلان بانه لا يحنث باستدامة مكثه لأن استدامة الدخول ليست بدخول ويحنث بعوده اليه وفلان فيه لبقاء اليمين ان اراد بمدة دوامه فيه ذلك الدوام وما بعده أو أطلق اخذاعا قالوه في لارابت منكرا إلا رفعت للقاضي فلان واراد مادام قاضيا من انه اذا رآه بعد عزله لا يحنث ولا تحل اليمين لانه قد يتولى القضاء فيرفعه اليه ويبر فان اراد مادام فيه هذه المرة انحلت بخروجه اه وفيه نظر والفرق بين ما هنا ومسئلة القاضي ظاهر لان الديومة ثم مر بوطه بوصف مناسب للجلوف عليه يطرأ ويحول فانيط به وهنا محل وهو لا يتصور فيه ذلك فانه دمت بخروجه منه وان عاد اليه فالذي يتجه في حالة الاطلاق عدم الحنث

أو الصفة أو فيه الاضراب والمراد بالصفة كونه مسخلة (قوله أو خاتمة) هو الذي يظهر فيما نحن فيه اه رشيدى (قوله فاعتبرت) أي الاضافة (قوله الحالف) الى قوله ويأتي في المغنى (قوله بالرفع) أي على انه اسم دام والنصب أي على انه خبرها والخبر أو الاسم محذوف اه معنى (قوله بعد زواله ملكك أو طلاق) عبارة المغنى بعد زوال الملك والزوجية بالطلاق البائن ومثل زوال ملكه عن العبد ما لو اعتق بعضه كما لو حلف لا يكلم عبادكم ببعضا فانه لا يحنث وكذا لو حلف لا يكلم حرا أو لا يكلم حرا ولا عبدا كما لو حلف لا ياكل بسرة ولا رطب فاكل منصفه اه (قوله مأمرا نقا) أي في شرح (لا أن يريد مسكنه ولا ياتي هنا الاعتراض السابق فان قضية ما ادعاه عدم الحنث فليس فيه تغليظ بل تخفيف اه سم عبارة ع ش أي من عدم القبول ظاهرا اه (قوله واطلق) أي أو اراد مادام مستحقا لمنفعته كما هو ظاهر بخلاف ما اذا نوى مادام عقدا إجارته باقيا لم تنقض مدته فانه يحنث لان إجارته باقية لم تفرغ ولم تنقض قال ذلك أبو زرعة ايضا اه رشيدى (قوله انه مادام النخ) الأسبك اسقاطا (قوله وافتى) أي أبو زرعة (قوله أو اطلق) ضعيف اه ع ش (قوله أخذاعا قالوه في لارابت منكرا) الارفعت للقاضي (سيأتي في شرح مسألة القاضي الاتية في المتن ان هذا كلام الروضة وليس فيها ذكر الديومة اه رشيدى (قوله من انه) بيان لما قالوه (قوله من انه) اذا رآه بعد عزله الخ) يراجع بما ياتي وغيره اه سم (قوله ولا تحل اليمين) في مطابقة هذا لما حققه الشرح فيما ياتي نظر فتأمل معه (قوله ويبر) بفتح الباء (قوله فان اراد الخ) عطف على قوله ان اراد بمدة النخ (قوله بخروجه) أي الفلان اه سم (قوله بوصف مناسب للجلوف عليه الخ) أي لان الرفع اليه مناسب لاتصافه بالقضاء اذا ليرفع الالقاضي أو نحوه وذلك الوصف الذي هو القضاء يطرأ ويحول فكان ربط الرفع بهذا الوصف قريبة على إرادة حيثما وجد هذا الوصف فهو من دلالة الايمان المقررة في الاصول هذا والذي سيأتي في مسألة القاضي انه حيث نوى الديومة انقطعت بالعزل وإن عاد الى القضاء أي إن لم يرد ذلك الدوام وما بعده كما هو ظاهر مما هنا وحينئذ فلا فرق بين مسألة دخول البيت ومسئلة الرفع للقاضي اه رشيدى (قوله في حالة الاطلاق) أي في مسألة الحلف على عدم الدخول وقول ع ش أي في مسألة القاضي سبق قلم (قوله كالحالة الاخيرة) هي قوله فان اراد مادام فيه هذه المرة الخ ع ش وسم (قوله بابها) الى قوله أما لو لم بشر في النهاية الا قوله وقره الى ولو اراد الى قوله والطعام في المغنى الا قوله ذلك (ولو اراد الخشب) عبارة المغنى ومحل الخلاف عند الاطلاق فان نوى شيئا من ذلك حمل عليه قطعاً (فرع) لو حلف لا يركب على سرج هذه الدابة فركب عليه ولو على دابة أخرى حنث اه وقوله فرع الخ في الروض مثله (قوله ايضا) أي كالأول (قول المتن ولا يدخل بيتا) أي واطلق اه نهاية (قول المتن حنث بكل بيت الخ) محل ذلك عند الاطلاق فان نوى نوعا منها انصرف اليه اه معنى (قوله محكم) قيد في القصب اه ع ش (قوله نحن فيه) وكأنه اراد حال ملكه وبعد زواله (قوله مأمرا نقا) في شرح (لا أن يريد مسكنه) (قوله أيضا) مأمرا انما فيه انه لا يتاني هنا الاعتراض السابق فان قضية ما ادعاه عدم الحنث فليس فيه تغليظ بل تخفيف (قوله من انه اذا رآه بعد عزله لا يحنث) يراجع بما ياتي وغيره (قوله ولا تحل اليمين الخ) في مطابقة هذا لما حققه الشارح فيما ياتي نظر فتأمل معه (قوله فانه دمت بخروجه) الظاهر ان هذه الهاء لملان وقوله فالذي يتجه كذا شرح مر (قوله كالحاقه الاخيرة) كان المراد بها فان اراد مادام فيه هذه المرة الخ (قوله لا يسمى دابة اصلا) فيه نظر

كالحالة الاخيرة (ولو حلف لا يدخل من ذا الباب فنزع) بابها الخشب مثلا (ونصب في موضع آخر منها لم يحنث بالثاني) وان سد الاول (ويحنث بالاول في الاصح) لان الباب اذا اطلق انصرف للنفذ لانه المحتاج اليه في الدخول دون الخشب وقوله ونصب الخ قيد للخلاف اذ لو طرح أو أتلف ودخل من الثاني لم يحنث قطعاً ولو اراد الخشب قبل قطعاً ما لم بشر فقال من بابها فانه يحنث بالثاني أيضا لانه يسمى بابها (أو) حلف (لا يدخل بيتا) حنث بكل بيت من طين أو حجر أو آجر أو خشب (أو قصب محكم) كما قاله الماوردي (أو خيمة) أو بيت شعر أو جلد وان كان

الحالف حضر بالان البيت يطلق على جميع ذلك حقيقة لغة كما بحث بجميع أنواع الخبز أو الطعام وأن اختص بعض النواحي بنوع أو أكثر منه
إذ العادة لا تخصص عند جمهور الأصوليين وإنما اختص لفظ الرأس أو البيض أو نحوهما بما يأتى للقرينة اللفظية وهى تعلق الاكل به واهل
العرف لا يطلقونه على ما عدا ما بآنى (٣٢) فيها و فرق بين تخصيص العرف للفظ بنقله عن مدلوله اللغوى إلى ما هو أخص منه وبين

انتفاء استعمالهم له فى بعض
افراد مسماء فى بعض
النواحي كغلبة استعمال
اهل طبرستان للخبز فى
خبز الارز لا غير فهذا لا
يوجب تخصيصا ولا نقلا
عرفيا للفظ بل هو معه باق
على عموم له لضعف المعارض
للعوم فى هذا دون ما قبله
ويفرق بين ما ذكر ومن
حالف بنحو بغداد لا يركب
دابة لم يبحث بالبحر كفى
العزير بان الحار عنده هؤلاء
لا يسمى دابة اصلا بخلاف
نحو الخيمة تسمى عند الحضر
يتا لكن مع الاضافة
كبيت شعرو لا ينافيه عدم
اعتبارهم لنظيرها فى قولهم
فى نحو المسجد بيت الله لان
هذا حدث له اسم خاص فلم
يعول معه على تلك الاضافة
بخلاف نحو بيت الشعر
وانما اعطى فى الوصية الحار
لان المدار فيها على ما يصدق
عليه اللفظ وان لم يشتر على
ما مر وقيد الزركشى اخذا
من كلامهم الخيمة بما اذا
اتخذت مسكنا بخلافها
لدفع اذى نحو مسافر ولو
ذكر البيت بالفارسية لم
يبحث بنحو الخيمة لانهم
لا يطلقونه الا على المبنى
ويظهر فى غير الفارسية

كما بحث بجميع أنواع الخبز) أى فيما لو حلف لا يأكل خبزا أو طعاما (قوله) إذ العادة لا تخصص الخ (قضيته
انه لو حلف لا يدخل بيت زيد وكان العادة فى محله إطلاق البيت على الدار بما عداها عدم الحنث بدخول الدار
حيث لم يدخل بيتا من بيوتها أه ع ش ويأتى عن الرشيدى ما يوافق (قوله) وهى تعلق الاكل به (قضيته) انه لو
علق به غير الاكل كان حلف لا يحمل رؤسا او يضاف بحث غير اجمع أه رشيدى (قوله) به) وقوله لا يطلقونه
أى لفظ الرأس الخ (قوله) فيها) أى فى الاماظ المذكورة (قوله) و فرق بين تخصيص العرف الخ (جواب
سؤال منشؤه قوله) إذ العادة لا تخصص الخ وما ذكره من الفرق فيه وقفة ظاهرة (قوله) فهذا) أى انتفاء ذلك
الاستعمال (قوله) لضعف المعارض للعموم فى هذا الخ) فيه تأمل والجار متعلق بقوله و فرق الخ فالأولى الباء
بدل اللام (قوله) دون ما قبله) وهو تخصيص العرف الخ (قوله) بين ما ذكر) أى من الحنث بدخول نحو الخيمة
ولأن كان الحالف حضريا (قوله) لا يسمى دابة اصلا) فيه نظر أه سم (قوله) لكن مع الاضافة الخ) انظر
ما الاضافة فى الخيمة (قوله) ولا ينافيه) أى الفرق المذكور (قوله) لنظيرها) أى الاضافة فى نحو بيت الشعر
(قوله) وقيد الزركشى) إلى قوله وهو يؤيد فى المعنى لا لقوله يظهر إلى المتن وقوله مع حدوث أسماء خاصة
له وقوله أه إلى بحث (قوله) بخلافها لدفع اذى الخ) أى فلا تسمى بيتا أه معنى (قوله) ولو ذكر البيت
بالفارسية) أى كان قال والله لا ادخل بخانه لم يبحث بنحو الخيمة أى بغير البيت المبنى لان العجم لا يطلقونه
على غير المبنى نقله الرافعى عن الفخار وغيره وصححه فى الشرح الصغير أه معنى (قول المتن بمسجد) أى وكعبة
أه معنى (قوله) بيت الرحا) أى المعروفة بالطاحون الآن ومثله الفهورة أه ع ش وقوله وبيت الرحا إلى
الفصل فى النهاية لا قوله كذا قال إلى وخرج وقوله قال بعضهم إلى المتن (قوله) انه بيت) جزم به النهاية والمعنى
وقيد الاول بمن اعتاده سكناءه عبارته اما من اتخذ مسكنا به بيتا لا سكن فيه بحث به من اعتاده سكناءه أه قال الرشيدى
قوله من اعتاده سكناءه لا يبحث غير المعتاد لما مر ويأتى ان العادة اذا ثبتت بمحل عمت جميع المحال أه وقوله أه لا
يبحث غير المعتاد أيضا كما هو قضية إطلاق الخفة والمعنى (قوله) والاذرعى الخ) الذى فى كلام الاذرعى جزم
لا بحث أه رشيدى (قوله) بخلة فى المسجد) أى لا تعد منه أه نهاية أى بان لا تدخل فى وقته ع ش (قوله)
ثم رأيه) أى الاذرعى (قوله) وأبوابها) أى المدرسة والرباط ونحوهما (قوله) يعلم بما تقر أن البيت غير
الدار) أى ولا نظر إلى ان عرف كثير من الناس إطلاق البيت على الدار ووجهه ان العرف العام مقدم على
العرف الخاص وبصرح بهذا كلام الاذرعى فانه لما ذكر مثل الإطلاق الذى فى الشارح هنا وقال انه الاصح
عقبه بقوله وعن القاضى ابى الطيب الميل إلى الحنث أى فيما لو حلف لا يخال البيت فدخل دهلز الدار أو
صحنها أو صفتها لان جميع الدار بيت بمعنى الابواب ثم قال اعنى الاذرعى قلت وهو عرف كثير من الناس
يقولون بيت فلان ويريدون داره أه فعلم من كلامه أن الاصح لا ينظر إلى ذلك وهذا علم رد بحث ابن قاسم
ان محل قولهم البيت غير الدار الخ غير نحو مصرفانهم يطلقون البيت على الدار بل لا يكادون يذكر
الدار الا بلفظ البيت فينبغى الحنث أه رشيدى (قوله) ان البيت غير الدار ينبغى ان يتأمل دعوى الغيرية بمعنى
المباينة وان اربد بالغيرية المخالفة فلا نزاع فان الدار اسم لجميع المنزل المشتمل على دهلز وصحن وصفة
(قوله) ان البيت غير الدار الخ) لو اطر في بلد تسمى الدار بيتا لادار كافى القاهرة فانهم لا يستعملون
اسم الدار كما هو معلوم فهل يبحث من حلف لا يدخل بيت فلان بدخول داره فيه نظر وينبغى الحنث
(قوله) لا يدخل بيت فلان فدخل داره) كان دخل صحن الدار أو مقعدا فيها لان ذلك ليس بيتا مر

والعريته أنه يتبع عرفهم أيضا (ولا يبحث بمسجد وحمام وكنيسة وغار جبل)
وبيت الرحا لأنها لا تسمى بيوتا عرفا مع حدوث أسماء خاصة لها وبحث البلقينى فى غار اتخذ للسكنى انه بيت والاذرعى ان
المراد بالسكنية محل تعبدهم أما لو دخل بيتا فيها فانه يبحث أه وقياسه الحنث بخلة فى المسجد ثم رأيه بحث عدم الحنث بساحة
نحو المدرسة والرباط وأبوابها بخلاف بيت فيها وهو يؤيد ما ذكرته (تنبه) يعلم بما تقر ان البيت غير الدار

ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحث أو لا يدخل داره فدخل بيته فيها حث (أو) حلف (لا يدخل على زيد فدخل بيتا فيه زيد وغيره حث) إن علم به وذكر الحلف واختار الدخول كذا قاله شارح هنا (٣٣) وهو موم لأن ذلك شرط لكل حث

لكن عذر هذا كذا المتن بعض محترزات ذلك وخرج بيتا دخوله عليه في نحو مسجد وحمام مما لا يختص به عزفا قال بعضهم ومنه الحش ورد بانه مختص به (وفي قول انان نوى الدخول على غيره دون لم يحث) كما يأتي في السلام عليه وقرق الاول بان الاقوال تقبل الاستثناء بخلاف الافعال ومن ثم صح سلم عليهم الا زيدا ودخل عليهم الا زيدا (ولو جهل حضوره بخلاف حث الناس) والجامل والاصح عدم حثهما كالمكره كما قدمه في الطلاق نعم لو قال لا ادخل عليه عالما ولا جاهلا حث مطلقا وكذا في سائر الصور (قلت ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم) وكان بحيث يسمعه وإن لم يسمعه أو كان به نحو جنون بشرط ان يكون بحيث يعلم بالكلام (واستثناء) ولو قبله (لم يحث) لما مر (وان أطلق حث) ان علم به (في الاظهر والله اعلم) لان العام يجري على عومه مالم يخص وظاهر كلام الرافعي حثه بالسلام عليه من الصلاة وان لم يقصده واعتمده ابن الصلاح وجزم به المثولي لكن نازع فيه البلقيني وتبعه الزركشي وغيره قال لا سيما اذا بعد

وبيوت والبيت اسم لمسكن واحد جزء الدار او غير جزء اه سيد عمر (قوله) ومن ثم قالوا لو حلف (خ) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحث خلافا لما بلغني ان بعضهم افتي بالحث سم على حج اه عش (قوله ان علم) الى قوله كذا قاله في المغني (قوله ان علم به وذكر الحلف الخ) اما لو دخل ناسيا او جاهلا فلا حث وان استدام لكن لا تنحل العين بذلك اه عش (قوله ذكر المتن بعض الخ) اي بقوله وجهل حضوره الخ (قوله في نحو مسجد الخ) ومنه القهوة وبيت الرحا وينبغي ان مثل ذلك مالو حلف لا يدخل على زيد وجمعتهم ما وليمة فلا حث لان موضع الوليمة لا يختص باحد عرفا فاشبهه نحو الحمام وصورة المسئلة في المسجد ونحوه عند الاطلاق فلو قصد انه لا يدخل مكانا فيه زيد اصلا حث لتغليظه على نفسه ووقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق انه لا يجتمع مع فلان في محل ثم انه دخل في محل وجاء المحلوف عليه بعده ودخل عليه واجتمع في المحل هل يحث لانه صدق عليه انه اجتمع معه في المحل ام لا والجواب ان الظاهر عدم الحث لانه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه عش وظاهر ان هذا عند الاطلاق فلو قصد انه لا يجتمع مع محل اصلا في حث بذلك (قوله في نحو مسجد الخ) ولو دخل عليه دارا فان كانت كبيرة يفرق المتبايعان فيها لم يحث والاحث اه معنى (قوله) ورد بانه مختص به (لم لا يحتمل على بيوت الاحشاش العامة نحو الميضة فانها غير مختصة وان اختص كل واحد بمحل مخصوص فان الظاهر انه اذا دخل عليه وهو في الصفة المشتركة انه لا حث كالحمام اه سيد عمر (قوله كما يأتي) الى الفصل في المغني الا قوله وان لم يسمعه الى المتن وقوله وان لم يقصده (قوله لما مر) اي من ان الاقوال تقبل الاستثناء (قوله ان علم به) اي وذكر الحلف كما مر آنفا (قوله وان لم يقصده) وظاهر انه لو قصد صرفه عنه لم يحث اه سم (قوله) وجزم به المثولي معتمد اه عش (قوله) لكن نازع فيه البلقيني الخ عبارة المغني وقال البلقيني انه لا يحث بالسلام من الصلاة لان المحلوف عليه انما هو السلام الخاص الذي يحصل به الانس وزوال الهجران وهذا انما يكون في السلام في غير الصلاة وما ذكره الرافعي اخذه من الشامل وهو بحث له اه ويمكن حل كلام الرافعي على ما اذا قصد به السلام وكلام البلقيني على ما اذا قصد التجمل او اطلق وقال الزركشي ما قاله الرافعي خارج عن العرف ثم قال ويحتمل التفصيل بين ان يقصده ما لا يكفي قراءة الآية المفهمة اه وهذا قريب من الحمل المذكور اه (قوله) قال لا سيما اذا بعد الخ اخذ ما ذكر غاية يقتضي ان ما له يقتضي الحث وان لم يسمعه وقد تقدم انه لا بد ان يسلم عليه بحيث يسمعه وان لم يسمعه اه عش عبارة الرشيدى قوله لا سيما اذا بعد الخ فيه ان شرط الحث كونه بحيث يسمعه كما مر اه وعبارة سم قوله بحيث لا يسمع سلامه يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه بل اولى اه

(فصل) في الحلف على الاكل والشرب (قوله في الحلف) الى قوله وانما اتبع في المغني الا قوله ان كان الخالف وقوله اي قول المتن تباع وفي النهايه الا قوله او بعضه الى المتن (قوله) مع ذكر ما يتناول الخ اي وفيما يتبع ذلك كما لو حلف لا يكلم ذا الصبي الخ اه عش (قوله) اختص بالغنم اي ضانا او معزا او هلي يشترط في الحث بها كونها مشوبة او لا ويكون المعنى رؤوس ما يشوى رؤوسه او الرؤوس التي من شأنها ان تشوى فيه نظروا الظاهر الثاني اه عش (قوله) او لا ياكل الرؤوس اي او الراس اه معنى (قوله) اي (قوله) ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحث او لا يدخل داره فدخل بيته فيها حث) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحث خلافا لما بلغني ان بعضهم افتي بالحث (قوله) وان لم يقصده) وظاهر انه لو قصد صرفه عنه لم يحث (قوله) بحيث لا يسمع سلامه) يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه بل اولى

(فصل) حلف لا ياكل الرؤوس الخ (قوله او بعضه) قد يمنع ان جنس الرأس يوجد في بعض الراس (قوله)

اولا يشترها مثلا) اي بخلاف نحو لا يحملها ولا يمسه اخذا عما رآه القليل اجمع اه رشيدى (قوله او بعضه) وفاقا للمغنى وخلافا للنسابة عيارته لا ببعضه على الاصح اذ المراد بلفظ اجمع هنا الجنس بخلاف ما لو قال رؤسا فلا بحث الا بثلاثة اه اى كاملة وفي اثناء عبارة شيخنا الزياى فان حلف بالله فرق بين اجمع والجنس وان حلف بالطلاق فلا فرق بينهما فلا بحث الا بثلاث فيهما ع ش عبارة سم اعلم ان الذى افق به شيخنا الشهاب الرملى انه ان عبر بالرؤس بال حمل على الجنس وحث براس لا ببعض راس او برؤسا بالتكثير لم يبحث الا بثلاث كما لو حلف لا يتزوج النساء او نساء فانه بحث بواحدة في الاول وبثلاث في الثانى بخلاف ما لو حلف بالطلاق انه لا يتزوج نساء او النساء فهو للجمع فيهما ولا بحث الا بالثلاث لان العصمة محقة فلا تزال بالشك اه بادنى تصرف وفي الزياى ما يوافق اقتناء الشهاب الرملى (قوله خلافا لما فهمه الخ) عبارة المغنى تنبيه قول المصنف حث رؤس يقتضى انه لا بد من اكل جمع من الرؤس وصرح به ابن القطان في فروعه وقال لا بد من اكل ثلاثة منها لكن قال الاذرى ان ظاهر كلامهم الخ حتى لو اكل راسا او بعضه حث اه وهذا هو الظاهر اه (قوله فقد قال الاذرى الخ) قد يمنع ان جنس الراس يوجد في بعض الراس اه سم (قوله وهى رؤس الغنم) اى قطعها وكذا الابل والبقر اى على الصحيح اه معنى (قوله ان كان الحالف ببلد آخر) وفي سم بعد ذكره عن الشهاب المحقق البرلسى بهامش المنهج كلاما طويلا برده بكلام المنهج مانعه وحاصله على الاول الذى هو الاقوى فى الروضة واصلها هو الحث مطلقا سواء كان الحالف من اهل ذلك البلد او لا حلف فيه او خارجه اكل فيه او خارجه فى اى محل او بلد وان الوجهين فى ان الاعتبار بالبلد او كون الحالف من اهلها مفرعان على الضعيف المقابل للاقوى المذكور خلافا لما وقع فيه الشارح تبعا لما فى المنهج وغيره اه وفي المغنى وكذا فى ع ش عن سم على المنهج عن ممر ما يوافق ذلك الحاصل من الحث مطلقا عبارة الرشيدى قوله اى من اهل بلد الخ هذا واجب الاصلاح كانه عليه الشهاب عميرة فيما كتبه على شرح المنهج ونقله عن ابن قاسم على التحفة محصلة انه مبنى الضعيف وهو ان الرؤس اذا بيعت فى بلد حث باكلها الحالف من اهل تلك البلدة خاصة والصحيح عدم الاختصاص لان العرف اذا ثبت فى موضع اه اه وعبارة الحلبي قوله الا ان كان الحالف من بلد الخ المعتمد انه لا يتعمد بذلك بل لو كان من غيرها كان كذلك ففى بيعت مفردة فى محل حث الحالف مطلقا كرؤس النعم اه (قوله لا فى غير الخ) عبارة النهاية وظاهر

ايضا او بعضه) قد يؤيد هذا حث من حالف لا ياكل الرطب باكل ما رطب من المنصفة الا ان يفرق بين اجمع والجنس وان كان جمعا وفيه ان اجمع هنا حمل على الجنس بواسطة ال وقد يفرق بان الرطبة مركبة من اجزاء متفقة فصدق الجنس على بعضها بخلاف الراس (قوله خلافا لما فهمه كلامه وان صرح به ابن القطان الخ) اعلم ان الذى افق به شيخنا الشهاب الرملى انه ان عبر بالرؤس بال حمل على الجنس وحث براس لا ببعض او برؤسا بالتكثير لم يبحث الا بثلاث كما لو حلف لا يتزوج النساء او نساء فانه بحث بواحدة فى الاول وبثلاث فى الثانى وسئل عن قول الشيخين فى او اخر باب الطلاق انه لو حلف لا يتزوج النساء او نساء لم يبحث فيهما الا بتزوج ثلاث مع ما فى الايمان من انه بحث بواحدة فى النساء وبثلاث فى نساء فاجاب بان المعتمد فى كل باب ما ذكر فيه لان التصوير مختلف اه فليحرر اختلاف التصوير المقتضى لهذا التفويت او يفرق بين البابين او يسوى بينهما ويمكن ان يفرق بين البابين بان الصلاق يحتاط له لان معناه قطع العصمة وهى محقة فلا تزال مع الشك فلهذا اعتبر الثلاث فى المعرف ايضا بخلاف الايمان ولا يردان الاصل برادة الذمة من الكفارة فينبغى الاحتياط فيها ايضا لان لزوم الكفارة حكم خارج عن معنى التمين مرتب على الحث بخلاف قطع العصمة فانه نفس معنى الطلاق وقضية ذلك انه لا فرق فى الطلاق فى مسئلة الرؤس بين الرؤس ورؤسا ايضا فى اعتبار الثلاث م (قوله اى من اهل بلد) تبع فى ذلك من المنهج وقد كتب شيخنا الشهاب المحقق البرلسى بهامش شرحه مانعه اعلم ان رؤس الطير ونحوها اذا لم تبع فى بلد من البلدان مفردة لا حث بها على المشهور وان تبع فى بلد من البلدان حث باكلها فيه وهل بحث باكلها خارجهما وجهان الاقوى فى الروضة واصلها

(الرؤس) او لا يشترها مثلا
(ولا نية له حث برؤس)
بل اورأس او بعضه خلافا
لما فهمه كلامه وان صرح
به ابن القطان فقد قال
الاذرى ان ظاهر كلامهم
او صريحه ان المراد الجنس
(تباع وحدها) اى من
شأنها ذلك وفاق عرف بلد
الحالف او لا وهى رؤس
الغنم وكذا الابل والبقر
لان ذلك هو المتعارف
(لا طير) وخيل (وحوت
وصيد) برى أو بحرى كالظبا
لانها لا تفرد بالبيع فلا تفهم
من اللفظ عند الاطلاق
(الا) ان كان الحالف (ببلد)
اى من اهل بلد علم انها (تباع
فيه مفردة) عن ابدانها وان
حلف خارجه كما رجحه
البلغة عى لانه يسبق الى فهمه
عرف بلده فيبحث باكلها
فيه قطعاً لانها حينئذ كرؤس
الا نعام لا فى غيره كما صححه
فى تصحيح التنبيه

واعتمده البلقيني وصرح به جمع متقدمون لكن الاقوى في الروضة كالشرح حين الحنث وخرج بلانية له ما لوى شيئا من ذلك فانه يعمل به وإنما اتبع هنا العرف وفي البيت اللغة كما مر عملا بالقاعدة ان اللغة متى شملت واشتهرت ولم يعارضها عرف اشهر منها اتبعت وهو الاصل فان اختلف احد الاولين اتبع العرف ان اشتهر واطردوا لافقضية كلام ابن عبد السلام وغيره انه يرجع الى اللغة ومحل حيث لا قرينة ترشد للغة قصود كما يعلم من كلامهم هنا وفي الطلاق (والبيض) اذا حلف لا ياكله ولا ينيه له (يحمل على (٣٥) مزابل بائنه في الحياة) بان يكون من شأنه انه

يفارقه فيها ويؤكل منفردا
(كدجاج ونعام وحمام)
واوز وبط وعصافير لانه
المفهوم عند الاطلاق ولا
فرق بين ما كول اللحم وغيره
لحل اكله مطلقا اتفاقا على
ما في المجموع وان اعترض
فعلم انه يحنث بمصطب خرج
بعد الموت كالموت كاله مع
غيره وظهر فيه صورته
بخلاف الناطف ولو حلف
ليا كلن بما في كره وحلف
لا ياكل البيض فكان ما في
كرهه بيضا يجعل في ناطف وهو
حلاوة تعقد ببياضه وأكله
بر ولو قال ليا كلن هذا
البيض لم يبر بجعله في ناطف
(لا) بيض (سمك) لانه إنما
يزايله بعد الموت بشق
البطن وقيل لانه لا يؤكل
منفردا واخذ منه الحنث
به في بلد يؤكل فيه منفردا
كالرؤس وردة الزركشي
بانه استجد اسما اخر وهو
البطارخ اه وفيه نظر لان
تجدد اسم اخر مع بقاء
الاول لا اثر له كما يعلم بما ياتي
في الفاكه فالوجه ردّه بمنع
تسميته بيضا عرفا ولو في بلد

كلامه عدم حنثه باكلها في غير ذلك البلد وصححه في تصحيح التنبيه لكن اقوى الوجهين في الشرحين والروضة الحنث وقال انه الاقرب الى ظاهر النص وهو المعتمد اه وفي المغني ما يوافقها زيادة (قوله) لكن الاقوى في الروضة كالشرح حين الحنث) وهو الظاهر اه معنى (قوله) بلانية له اي بقوله ولا ينيه له اه نهاية (قوله) ما لوى نوى الخ) لو نوى مسمى الراس حنث بكل راس وان لم يبيع وحده معنى ونهاية (قوله) فان اختلف الخ) فيه ان الفرض انه لم يعارضها عرف فتأمل اه سم (قوله) احد الاولين اي شمول اللغة واشتارها (قوله) ومحل (اي الرجوع الى اللغة) قول المتن (والبيض) جمع بيضة اه معنى وفي الاوقيانوس انه اسم جنس لبيضة اه وهو الظاهر (قوله) اذا حلف الى التنبيه في المغني والنهاية لا لقوله ولو قال الى المتن وقوله وقيل الى ولو في بلد (قول المتن مزابل) اي مفارق اه معنى (قوله) انه) الاول اسقاط الضمير (قول المتن كدجاج الخ) تمثيل لبائنه او لمزابل على حذف مضاف اي كبيض دجاج اه سم (قوله) وغيره) كبيض الحداة ونحوها وقوله مطلقا من ما كول اللحم وغيره اه عش (قوله) فعمل الخ) اي من قوله بان يكون من شأنه الخ (قوله) خرج بعد الموت) افاد كلامه ان الموت لا ينجس به البيض المتصلب وهو الظاهر اه عش (قوله) كالموت كاله مع غيره) عبارة المغني ثم لا فرق في الحنث بين اكله وحده او مع غيره اذا ظهر فيه بخلاف ما اذا اكله في شيء لا تظهر صورته فيه كالناطف فانه لا يتخلو عن بياض البيض فلا يحنث به قاله في التتمة اه (قوله) وهو حلاوة الخ) وهو المسمى الان بالمنفوش اه عش (قوله) بر) اي ولم يحنث اه سم (قوله) هذا البيض الخ) والظاهر ان مثله ما لو قال ليا كلن بيضا العدم وجردا لا سم كما ياتي فيما لو قال آكل حنطة حيث لا يحنث بديقتها ونحوه اه عش (قوله) لا يبيض سمك) وان يبيع ببلد يؤكل فيه منفردا نهايه ومعنى (قوله) اما اذا نوى شيئا فيعمل به) ظاهره انه يقبل منه ذلك ظاهرا اه عش عبارة المغني هذا كله عند الاطلاق فان نوى شيئا حل عليه اه (قوله) انه الخ) خبر ظاهر الخ وقوله يحمل اي لفظ السمك (قوله) مما مر انفا) اي في شرح تباع فيه مفردة (اذا حلف) الى قول المتن ولحم بقر في النهاية وكذا في المغني الا قوله اي في اعتقاد الخالف

نعم والمرجع في تصحيح التنبيه الثاني قال الزنكوني وجه الاول ان العرف اذا ثبت في موضع عم كخبز الارز ثم اذا قلنا بالثاني وقصرنا الحكم على البلد فهل المعتبر البلد نفسه او ان يكون الشخص الخالف من اهلها ووجهان رجح البلقيني الثاني هذا ما فهمته في الروضة واصلاها وغيرهما في هذا المقام وبه يعلم ان صنيع الشارح في هذا المقام واجب الاصلاح فتدبر والله الموفق ثم رايت الجورجى في شرح الارشاد صرح بعين ما قلته وقولي ثم اذا قلنا بالثاني الخ) كذلك ياتي على الاول بالنظر الى القطع والخلاف اه ما كتبه شيخنا بحر وفه وحاصله على الاول الذي هو الاقوى في الروضة واصلاها هو الحنث مطلقا سواء كان الخالف من اهل ذلك البلد او لا حلف فيه او خارجه اكل فيه او خارجه في اي محل او بلدا وان الوجهين في ان المعتبر البلد او كون الخالف من اهل مفرعان على الضعيف المقابل للاقوى المذكور خلافا لما وقع فيه الشارح تبعا لما في المنهج وغيره فتأمل اه (قوله) واعتمده البلقيني) عبارة شرح البهجة ومال اليه البلقيني قال والاول يعني الاقوى في الروضة كالشرح حين تعيد بما اذا انتشر العرف بحيث بلغ الحالف وغيره والا فلا حنث اه ثم رايت في شرح الارشاد عبر اليه بقوله ومال اليه البلقيني ثم رجحه في تصحيحه وقيد الاول بما اذا انتشر العرف الخ (قوله) فان اختلف احد الاولين اتبع العرف) فيه ان الفرض انه لم يعارضها عرف فتأمل اه (قوله) كدجاج الخ) تمثيل

يؤكل فيه منفردا (وجراد) لانه لا يؤكل منفردا اما اذا نوى شيئا فيعمل به (تنبيه) ظاهر افتاء بعضهم بان السمك يدخل فيه الدنيس السابق في الاطعمة انه يحمل هنا على جميع ما في البحر وان لم يسم سمكا عرفا وفيه وقفة ظاهرة لان العرف اطرده بان نحو الدنيس لا يسمى سمكا اصلا فان قيل انه يسماه لغة قلنا هذا ان فرض تسليمه لم يشتهر وقد اشتهر العرف واطرده بخلافه فلم يعول عليه كما علم مما مر انفا (واللحم) اذا حلف لا ياكله يحمل عند الاطلاق ونظير ما قبله (على) مذكى (نعم) وهي الابل والبقر والغنم (وخيل

ووحش وطير) لو قوع اسم اللحم عليها حقيقة دون ما يحرم لى في اعتقاد الخالف فيما يظهر (لا سمك) وجراد لانه لا يسمى للحمار فالى من غير قيد وان سمي لغة كافي القرآن كالا بحث بالجلوس في الشمس المسماة سراجا وعلى الأرض المسماة بساطا في القرآن من حلف لا يجلس في سراج او على بساط (و) لا (شحم بطن) وعين (٣٣) لمخالفتها اللحم اسما وصفة (وكذا كرش وطحال وكبد وقلب) واما ما ورد في قوله (في

الاصح) لانها ليست لحما حقيقة ولا بحث بقاصة الدجاجة قطعاً ولا بجلد الا ان رق بحيث يؤكل غالباً على الوجه (والاصح تناوله) اى اللحم (لحم رأس ولسان) اى ولحم لسان والاضافة بيانية اى ولحما هو لسان وحيث فلا اعتراض عليه وخدوا كارع لصدق اسمه على ذلك كله (وشحم ظهر وجنب) وهو الابيض الذى لا يخالطه الاحمر لانه لحم سمين ولهذا يحمر عند الهزال (و) الاصح (ان شحم الظهر لا يتناول والشحم) لما تقرر انه لحم بخلاف شحم العين والبطن يتناول والشحم (وان الالية والسنام) يفتح اولهما (لهما) اى كل منهما (شحم ولا لحما) لمخالفتها كلا منهما اسما وصفة (والالية) مبتدأ اذلا خلاف في هذا لا تتناول سناما ولا يتناولها لا اختلافهما كذلك (والدسم) وهو الودك اذا حلف لا ياكلها واطلق (يتناولهما) يتناول (شحم ظهر) وجنب (وبطن) وعين (وكل دهن) حيوانى اى ما كول فيما يظهر اخذا مما مر انه لا بحث بغير المذكور لصدق اسمه

فما يظهر وقوله الا ان رقى الى المتن وقوله وظهر كلام الى لادهن (قول المتن ووحش وطير) اى ما كولين اى معنى (قوله لو قوع اسم اللحم الخ) لمبحث بالاكل من مذكاهما سواء كله نيا أم لا معنى عبارة النهاية ولا فرق في اللحم بين المشوى والمطبوخ والنوى والقديد اه قال ع ش وهل بحث بذلك وان اضطر الى ذلك بان لم يجد غيره اه لا لانه مكره شرعا على تناول ما ينقذ من الهلاك فيه نظر والا قرب الثانى اه (قوله دون ما يحرم) عبارة النهاية والمعنى وعلم بما تقرر عدم حشته بميتة وخنزير وذئب هذا كله عند الاطلاق فان نوى شيئا حمل عليه اه قال ع ش وقوله عدم حشته بميتة اى وان اضطر اه (قوله اى في اعتقاد الخالف الخ) وفاقالنهاية وخلافا للمعنى عبارته ولا بحث بلحم ما لا يؤكل كالميتة والحمار لان قصده الامتناع عما يعتاد اكله ولان اسم اللحم انما يقع على المأكول شرعا وان قال الا ذرعى يظهر ان يفصل بين كون الخالف من يعتقد حل ذلك لمبحث والا فلا اه (قوله المتن وكذا كرش) بكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح الكاف وكسرهما كالمعدة للانسان وكبد بفتح الكاف وكسر الباء الموحدة ويجوز اسكانها مع فتح الكاف وكسرهما وطحال بكسر الطاء اه معنى (قوله واما معاء الخ) وكذا الثدي والخصية في الاقرب اه معنى (قوله بقاصة الدجاجة) وهى بمنزلة المصارين لغير الطير اه قاموس (قوله الا ان رقى الخ) اى كان رقيقا في الاصل كجلد الفراخ اه ع ش (قوله وخدوا كارع) وينبغى ان يكون الاذان كذلك اه معنى (قوله والاصح ان شحم الظهر) اى والجنب اخذا من العلة اه سم (قوله لمخالفتها كلا منهما) فاذا حلف لا ياكل اللحم او الشحم لا بحث بهما اه معنى (قوله اذلا خلاف في هذا) اى فلا يصح ان يكون معطوفا على ما قبله من مسائل اختلف اه معنى (قوله كذلك) اى اسما وصفة (قوله وهو الودك) اى الدهن وتفسير الدسم بالودك لا يناسب ما جرى عليه في قوله الا ان امادهن نحو سمسسم الخ من شمول الدسم لدهن السمسم والوزن كلا منهما لا يسمى ودكا ذ هو كافي المختار سم اللحم فلعل تفسيره بذلك بالنظر لاصل اللغة اه ع ش (قول المتن يتناولها) اى الالية والسنام اه معنى (قوله وكل دهن حيوانى) اى ما حلف لا ياكل دهنه فانهل هو كالدسم او كالشحم فيه نظر والا قرب لثانى (فرع) لو اكل مرققة مشتملة على دهن فقياس ما سياتى في السمن انه ان كان الدهن متممزا في المرققة حنت به من حلف لا ياكل دسما اى اودنها والا فلا اه ع ش (قوله لما مر الخ) الاولى بما مر كافي النهاية (قوله ويرد الخ) عبارة المعنى واجب بانها لمصار سمينا صار يطلق عايه اسم الدسم وان لم يطلق الدسم على كل لحم اه (قوله هذه السككية) اى واللحم لا يدخل في الدسم (قوله اما دهن الخ) محترز حيوانى اه سم (قوله فلا يتناولها) الاولى افراد (قوله على ما قاله البغوى) اعتمده شيخنا الزياى وعميرة اه ع ش وكذا اعتمده المعنى عبارته وخرج بالدهن اصوله كالسمسم والجزو واللوز ثم قال ولا بحث بدهن السمسم من حلف لا ياكل دهنه كما قاله البغوى وفي معناه دهن جوز ولوز ونحوهما اه (قوله وظاهر كلام غيره الخ) عبارة النهاية لكن الا قرب خلافا كما هو كلام غيره الخ (قوله وظاهر كلام غيره الخ) معتمداه ع ش (قوله لا نخود دهن خروج) اى كدهن ميتة اه معنى (قوله والذى يتجه الخ) عبارة المعنى اجيب بانه لم يقل انه دسم فان قيل قد اكل فيه الدسم اجيب بانه مستهلك اه (قوله

لبائضه اولمزايل على حذف مضاف اى كبيض دجاج (قوله والاصح ان شحم الظهر) اى والجنب اخذا من العلة (قوله فبما لم ينافى وهو حلاوة تعقيد بياضها كلب) اى ولم بحث (قوله ويرد) كذا شرح م (قوله امادهن نحو سمسسم) محترز حيوانى (قوله على ما قاله البغوى) لكن الا قرب خلافا م (قوله

بشكل ذلك واستشكل ذكر شحم الظهر هنا لما مر انه لحم واللحم لا يدخل في الدسم ويرد بمنع هذه السككية بل اللحم الذى فيه انه دسم يدخل فيه امادهن نحو سمسسم ولوز فلا يتناولها على ما قاله البغوى وظاهر كلام غيره انه يتناول كل دهن ما كول لانخود دهن خروج به صريح البلغة فى اللبن تردد لانه صلى الله عليه وسلم قال ان له دسما

والذي يتجه انه لا يتناول له لانه لا يسمى ذسماعرفا (ولحم البقر يتناول) البقر العراب والبقر الوحشي و(جاموسا) لصدق اسم البقر على الكحل وان نازع فيه البقيني ويفرق بين تناول الانسي للوحشي هنالافي الربالان المدار هناعلى مطلق التناول من غير نظر لاختلاف اصل او اسم بخلافه ثم كايعلم من كلامهم في البابين وبهذا يتجه ان الضان لا يتناول المعز هناءوعكسه وان اتحداجنسائهم لان اسم احدهما لا يطلق على الاخر لغة ولا عرفاوان شملهما اسم الغنم المقتضى لاتحادجنسهما ثم (فرع) الزفر في عرف العامة يشمل كل لحم ودهن حيواني ويضربون من سمك فينبغي حمله على ذلك ولا تتناول ميتة سمك وجردا ولا دم كبد او طحالا (ولو قال مشيرا (٣٧) الى حنطة لا اكل هذه) ولا نية له (حنث

باكلها على هيئتها وبطحنها وخبزها) تغليباً للاشارة واستشكاه الاذرعى في الطحن والخبز بان كلامهم هنا وفي غير مصرح بانه انما يحنث باكل الجميع وقالوا في لا اكل هذا الرغيف لا يحنث حتى ابقى منه ما يمكن التقاطه وهو يفهم الحنث اذا ابقى ما لا يمكن التقاطه ولا شك ان الحنطة اذا طحنت بقي منها شيء في الرحا وجدوها ومن عجيبها انار في الاناء واليد وهذا كله مما يجب التوقف في الحنث باكل خبزها عند من ينظر الى حقيقة اللفظ ويطرح العرف ثم حكى عن الشاشي صاحب الحلبة انه كان يفتي من حاف لا يلبس هذا القوب بسل خيط منه مقدار نحو اصبع اه والذي يتجه ان ما اطلقوه هنا يجوز على ما فصلوه في نحو هذا الرغيف وقوله مقدار نحو اصبع غير قيد بل المدار على خيط يحس ويدرك لكن الغالب ان ما كان طول اصبع يكون كذلك (ولو قال لا اكل هذه

انه لا يتناول له) أى الدسم اللين اه عش (قوله البقر) الى قوله وان نازع في المغنى والى قوله واستشكاه في النهاية (قوله والبقر الوحشي) بخلاف ما لو حلف لا يركب حمارا فركب حمارا وحشيا لا يحنث لان المعهود ركوب الخمار الا هلى بخلاف الاكل مغنى وسلطان (قوله وجاموسا) اى لا عكسه اه عش (قوله ويفرق بين تناول الانسي للوحشي هنا) الانسي لا يتناول الوحشي لاهناولا في غيره كما هو ظاهر وحق التعبير ان يقول بين تناول اسم البقر مثلاً للانسي والوحشي جميعاً فتامله سم على صحيح وجه ذلك ان الانسي مسمى بالعراب او الجاموس بخلاف البقر فانه شامل للانسي والوحشي (فائدة) لو حلف لا ياكل طيبخافلا يحنث إلا بما فيه ودك اوزيت او سمن اه متن روض اه عش (قوله ان الضان لا يتناول الخ) كذا في المغنى (قوله هنا) حقه ان يؤخر عن قوله وعكسه كافي النهاية (قوله وان اتحداجنسائهم) اى في شملهما الغنم وينبغي ان الغنم لا تشمل الظباء لانها انما يطلق عليها شاة البراه ع (قوله المقتضى) اى اسم الغنم يعنى شمولها (قوله واما الزفر في عرف العامة) اى ولو كان الحالف غير عامى اذ ليس له عرف خاص اه عش (قوله ولا تتناول) الى قوله وقوله مقدار في المغنى (قوله وجرادا) اى ومن ذكاه اه مغنى (قول المتن لا اكل هذه) ومثل ذلك ما لو قال لا اكل الحنطة هذه مر اه سم (قوله تغليباً للاشارة) ولا يمنع الحنث فئات في الرحي وانا المعجن يدق مدركه اخذ انما مر في اكل نحو هذا الرغيف اه نهاية قال الرشيدى قوله فئات في الرحي الخ اى بخلاف ما يخرج من النخالة كما بحثه ابن قاسم اه عبارة عش وخرج بقوله فئات في الرحي ما بقي من الدقيق حول الرحي اه (قوله بسل خيط الخ) اى لمنع الحنث (قوله والذي يتجه ان ما اطلقوه الخ) عبارة المغنى وعلى هذا اذا تحقق ذهاب ما ذكر لا يحنث اه (قول المتن لا اكل هذه الحنطة) بخلاف الحنطة هذه فيحنث بالجميع مر اه سم عبارة المغنى تنبيه لو اخر اسم الاشارة كان قال لا اكل الحنطة هذه فهو كالواقتصر على الاشارة اه (قوله فصرح) الى قوله على ما قاله في النهاية (قوله اذا هرست) او عصدت اه نهاية (قوله على ما قاله البقيني) اعتمدته المغنى والنهاية (قوله وليس) اى التوجيه المذكور (قوله لان زال قشرها فقط) يتوقف في الحنث اذا زال قشرها فقط لانه حينئذ لم ياكل جميعها اه سم (قول المتن وسويقها) هو دقيقها بعد قلبها اه سم عبارة عش عطفه على ما قبله يقتضى ان السويق غير الدقيق لان الطحين معنى المطحون اه (قول المتن وخبزها) بضم الخاء اه مغنى (قوله ولو ال الاسم) الى قوله ومر في النهاية والمغنى (قول المتن رطب)

والذي يتجه انه لا يتناول له كتب عليه مر (قوله ولحم البقر يتناول جاموسا) ولو وكله في لحم بقر شمل الجواميس حيث لا قرينة مر (قوله بين تناول الانسي للوحشي) الانسي لا يتناول الوحشي لاهناولا في غيره كما هو ظاهر وحق التعبير ان يقول بين تناول اسم البقر مثلاً للانسي والوحشي جميعاً فتامله (قوله لا اكل هذه) ومثل ذلك ما لو قال لا اكل الحنطة هذه مر (قوله هذه الحنطة) بخلاف الحنطة هذه (قوله لان زال قشرها فقط) قد يتوقف في الحنث اذا زال قشرها فقط لانه حينئذ لم ياكل جميعها (قوله لا بطحنها الخ) قال ابن النقيب في مختصر الكفاية وقال ابن سريج يحنث كالحلف لا ياكل هذا الجبل فذبحه واكله وفرق الاصحاب بان الجبل لا يؤكل اه (قوله وسويقها) هو دقيقها بعد قلبها

الحنطة) لصرح بالاسم مع الاشارة (حنثها مطبوخة) ان بقيت حباتها (ونيتة ومقلية) لوجود الاسم كلاكل هذا اللحم لجعله شواء (لا اذا هرست على ما قاله البقيني ثم يحتمل ان مراده لا اذا جعلت هريسة ويؤيده انه جعله في مساق المطبوخة التي تبقى حباتها وان مراده هرستها هو دقها العنيف ويوجه بانه يلزم من دقها العنيف زوال صورتها المستلزم لزوال اسمها وليس بيعيد ان تفتت لان زال قشرها فقط ولا (بطحنها وسويقها وعجينها وخبزها) لزوال الاسم والصورة (ولا يتناول رطب تمر او لاسرا) ولا باحوا ولا خلا ولا طامعا (ولا عنب زبيباً) ولا حصرماً (وكذا العكوس) لاختلافها اسمها وصفة (فائدة) اول التمر طلع ثم خلال بفتح الميم حمة ثم يابح ثم يبر ثم رطب ثم تمر ولو حلف

وقوله ولا بسرا بضم أولها اه معنى (قوله حث بالمنصف) بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المهملة المشددة لاشتتاله على كل منهما فان حلف لا يا كل رطبا فاكل غير الرطب منه فقط او لا يا كل بسرا فاكل الرطب منه فقط لم يحث اه معنى عبارة عث قد يشكل بما مر من انه لو حلف لا يا كل رؤسا واكل بعض راس لم يحث قال سم ما حاصله الا ان يقال ان اجزاء الرطبة متساوية فحصل الجنس في ضمن البعض ولا كذلك الراس اه وقوله لما مر الخ اى فى النهاية خلافا للشارح والمعنى (قوله لم يحث بمنصفه) بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة وهى ما بلغ الارطاب فيها نصفها اه شرح الررض واقول فيه امران الاول ان الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الارطاب اقل من نصفها او اكثر والثاني انه لا يبعد جواز فتح الصاد على المفعول فليتأمل اه سم عبارة المعنى واذا بلغ الارطاب نصف البصرة قيل منصفه فان بدامن ذنبها ولم يبلغ النصف قيل مذنبه بكسر النون اه (قوله ولا نية له) اما اذا قصد الامتناع من هذه الثمرة وكلام الشخص فانه يحث وان تبدلت الصفة اه معنى (قوله هذه السخلة) اى او الخروف اه معنى (قوله او هذا لبسرا) اى او العنب فصار زبيبا والعصير فصار خمر او هذا الخمر فصار خلا اه معنى (قول المتن) يتناول كل خبز) اى وان لم يفتت اختيارا فيما يظهر اه غش ويتناول السكنافة والسنبوسك الخبز والبقلاوة لانها تخبز ولا مر بخلاف ما اذا قيلت او لا فالاضابط ان الخبز يتناول كل ما خبز وان قلى وحدث له اسم يخصه دون ما قلى او لا فلا يتناول المقلى كالزلاية والقطايف سلطان وقلوبى اه بجرى عبارة الرشيدى وكذا السكنافة والقطايف المعروفة خبز واما السنبوسك فان خبز فهو خبز وان قلى فلا وان كان رقا فانه مخبوزا لانه جدد له اسم اخر وكذا الرغيف الاسيوطى لانه مقلى وان كان رقا فانه مخبوزا او لا لانه لا يسمى رغيفا من غير تقييد مر اه سم على حج ومنه يؤخذ ان ما استمر على اسمه عند الخبز يحث به وان تجدد له اسم غير الموجود عند الخبز لا يحث به كالسنبوسك المخبوز رقا فانه كان عند الخبز يسمى رقا فلهذا قلى صار يسمى سنبوسكا بخلاف السنبوسك المخبوز على حياته كذا فهمته من تعاليلهم وامثالهم فليراجع اه (قول المتن كخطة) وخبز الملة وهى بفتح الميم وتشديد اللام الرماذ الحار كغيره معنى وروض مع شرحه (قوله بتشديد اللام) الى قوله وكان سبب الخ فى المعنى الى قول المتن ويدخل فى النهاية الا قوله وهو ان يلت الى نعم وقوله ويؤيده الى المتن وقوله وقضيته الى المتن وقوله الا ان خثر الى المتن وقوله بغيرها (قوله على الاشهر) اى وبتخفيف اللام مع المد على مقابلة اه عث (قول المتن وذرة) هى الدخن وتكون سوداء ويضاء اه معنى (قوله عوض عن واو الخ) اى ان اصلها اما ذروا وذرى فابدل الواو او الياء هاء اه عث (قوله

لا يا كل رطبا ولا بسرا حث بالمنصف او رطبة او بسرة لم يحث بمنصفه لانها لا تسمى رطبة ولا بسرة (ولو قال) ولا نية له (لا اكل هذا الرطب فتتمر فاكله او لا اكل ذا الصبي فكله) بالغاشا او (شيخا فلا حث فى الاصح) لزوال الاسم كفى الخطة وكذا لا اكل هذا العبد فعتق او لا اكل لحم هذه السخلة فصارت كبشا او هذا البسر فصار رطبا ومر فى شرح قوله داره هذه ايضا ذلك وما يشك عليه فراجع (والخبز يتناول كل خبز كخطة وشعير وارض وبقلا) بتشديد اللام مع القصر على الاشهر (وذرة) بمعجمة وهاؤه عوض عن واو او ياء (وحص) بكسر ففتح او كسر وسائر المتخذ من الحبوب

(قوله لم يحث بمنصفه) عبارة الروض فان حلف لا يا كل الرطب فاكل المنصفه من غير الرطب لم يحث او الرطب حث وكذا لو اكلها جميعا اه قال فى شرحه قال فى الاصل ولو حلف لا يا كل البسر فاكل المنصف فيه هذا التفصيل والحكم بالعكس وقضيته انه لا يحث باكل الجميع وليس بظاهره فالوجه انه يحث لانه اكل بسرا ونظيره فيما اقتصر عليه المنصف اه ثم قال فى الروض وكذا لو حلف لا يا كل بسرة ولا رطبة فاكل منصفه لم يحث اه وقوله او لا فاكل من المنصفه قال فى شرحه بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة وهى ما بلغ الارطاب فيها نصفها اه واقول فيه امران الاول ان الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الارطاب اقل من نصفها او اكثر والثاني ان لا يبعد جواز فتح الصاد على اسم المفعول فليتأمل (والخبز يتناول كل خبز) ينبغى ان السنبوسك خبز ان كان مخبوزا الا اذا كان مقليا مر (قوله والخبز يتناول كل خبز) كلامهم كالصريح فى الحث بكل خبز وان لم يسم الما كقول خبز اى عرف الخائف ولم يبلغه عرف غيره لكن قضية ما تقدم فى هاهنا مسألة الرأس عن البلقينى انه لا بد من انتشار العرف بحيث يبلغ الخائف وغيره اعتبار ذلك ايضا هاهنا فى نظائره الا أن يفرق بين ما عول فيه على العرف كالمقدم أو على اللغة كهذا وقد يدل على ذلك قوله وان لم يعده بيلده الخ واعلم ان المصنف لما قال فى باب الطلاق رلوعلى بفعله بفعله ناسيا للتعليق او مكرها لم تطلق فى الاظهر زاد الشارح عقب قوله او مكرها ما نصه او جاهلا بانه المعلق عليه ومنه ان تخبر من حلف زوجها انها لا تخرج الا

وان لم يعمد ببلده) بحث سم عدم الحنث اذا اكل شيئا من ذلك على ظن ان الخبز لا يتناوله اخذا مما مر في
الطلاق امر شيدى (قوله انه لم يطرد الخ) برده عليه رؤس نحو طير تباع ببلد مفردة على ما جرى عليه المصنف
خلافه الاقوى في الروضة والشرحين (قوله دون البسيس) وهو المسمى الان بالمجمية وكذا ما جفف
بالشمس ولم يخبز اه ع ش (نعم ان خبز ثم بس حنث به) انظر الفرق بينه وبين ما لودق الخبز وسفه الاقوى
عن ابن الرفعة اه رشيدى (قوله بالمثلثة) اى مخففا اه معنى (قوله نعم) الى قول المتن وبطيخ في المغنى الا
قوله او لا يتناول الى المتن وقوله او لا يشرب الى المتن وقوله كما قاله الى بخلاف الخ وقوله خلافا للباردى وقوله
و يدخل فيها الى وظاهر قولهم (قوله نعم لو صار الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى لان جعله في مفرقة
حسوا بفتح الحاء وتشديد الواو بوزن فعول اى ما ثما يشرب شيئا بعد شئ لحسا اى شربه فلا يحنث به لانه
حينئذ لا يسمى خبزا قال في الاصل ولا يحنث باكل الجوز نيق على الاصح وهو القطائف المحشوة
بالجوز ومثله اللوز نيق وهى القطائف المحشوة باللوز اه (قوله كالخسوخ) المراد منه انه اختلطت
اجزؤه بعضها ببعض بحيث صار كالمسمى بالعصيدة او نحوها مما يتناول بالاصبع او الملعقة بخلاف ما اذا
بقى صورة الفتية لهما يميز بعضها عن بعض في التناول اه ع ش (قوله كالودق الخبز اليابس) لعله حتى
صار كالذيق وكذا الفتية الاقوى عن الصيمرى والا اشكل الفرق بينهما وبين البسيس الممار اه
سيد عمر (قوله) كما لودق الخبز اليابس الخ لعله حتى صار كالذيق وكذا الفتية الاقوى عن الصيمرى
والا اشكل الفرق بينهما وبين البسيس الممار اه سيد عمر (قول المتن ولو حلف الخ) عبارة المغنى
والنهاية والافعال المختلفة الاجناس كالاعيان لا يتناول بعضها بعضا والشرب ليس اكلا ولا عكسه فعلى هذا
لو حلف الخ (قول المتن باصبع) اى مبلولة نهاية ومعنى (قوله وقضيته ان الابتلاع الخ) المعتمدان البلع
اكل في الايمان لافي الطلاق مر اه سم (قوله ومرافيه) عبارة المغنى فعد ذلك تناقضا واجاب شيخى
عن ذلك بان الطلاق مبنى على اللغة فالبلع فيها لا يسمى اكلا والايمان مبناه على العرف والبلع فيه يسمى
اكلا والجمع اولى من تضعيف احد الموضعين اه (قوله الا ان خثر الخ) عبارة المغنى ان جعله اى السويق
في ماء اى مائع غيره حتى انما عفش به فلا يحنث الاكل فان كان خائرا بحيث يؤخذ منه باليد حنث اه (قوله
بقبدها) وهو ان لا يكون خائرا (قوله ولو حلف لا يدوق الخ) عبارة المغنى فروع لو حلف لا ياكل سويقا

بأذنه بانه اذن لها وان كان كذبها ومنها ايضا ما اتى به بعضهم فيمن خرجت ناسية فظنت انحلال اليمين وانها
لا تتناول الا المرة الاولى فخرجت ثانيا نعم لا بد من قرينة على ظنها لما بانى فالخاضل انه متى استندظنها الى امر
تعذر معه لم يحنث والى مجرد ظن الحكم حنث لا يحكمه اذا لا اثر له فقد قال غير واحد انص الاثمة لا اثر للجهل
بالحكم قال جمع محققون وعليه يدل كلام الشيخين في السكتات وغيرها اه المقصود نقله باختصار فانظر
لواكل الخائف على اكل الخبز خبز الارز مثلا لظنه ان اليمين لا تتناوله من غير استناده الى امر يعذر معه هل
يحنث لان ظنه هذا من قبيل مجرد ظن الحكم وكذا يقال في نظائره فليتأمل جدا وليراجع وليحرر وقد يقال
فيمن ظن ان اليمين لا تتناول خبز الارز انه مستند الى ما يعذر به وهو عدم تعارف ذلك عنده (والبقساط
والرفاق خبز) وكذا السكنافة والقطايف المعروفة واما السنوسك فان خبز فهو خبز وان قلى فلا وان كان
رقاقه مخبوزا لانه حدث له اسم اخر وكذا الرغيف الاسوطى لانه مقل وان كان رفاقه مخبوزا او لانه لا يسمى
رغيفا من غير ٧ (وقضيته ان الابتلاع في نحو خبز وسكر بلامضغ اكلا وبه صرح حافى مواضع الخ) المعتمدان
البلع اكل في الايمان لافي الطلاق مر (قوله ولو حلف لا يدوق الخ) قال في التبية وان حلف لا يدوق شيئا
فوضعه ولفظه فقد قيل يحنث وقيل لا يحنث اه قال ابن النقيب في شرحه بعد ان بين ان الاصح الحنث
ولو اكله او شربه حنث وفيه وجهه ولو اوجره لم يحنث لان معناه لاجلته على طعاما وقد جعله اه فايراجع
مسئلة الاجار فان قوله او جره ان كان مبينا للفعول اشكل الحنث في الاطعمة لانه مكره ولا حنث مع
الاكراه او للفاعل فيكون المراد انه او جره نفسه اى صبه في حاق نفسه اشكل عدم الحنث في الحلف على انه

او لا يتناول او لا يطعم حنث
حتى بالشرب (او) حلف
(لا ياكل لبنا) حنث بكل
انواعه من ما كول ولو صيدا
حتى نحو الزبدان ظهر فيه
لا نحو جبن واقط ومصل
(او مائعا اخر) فاكله بخبز
حنث) لانه كذلك يؤكل
(او شربه فلا) لعدم الاكل
(او) حلف (لا يشربه
للبالعكس) فيحنث في الثانية
دون الاولى لو حلف لا ياكل
نحو غنث لم يحنث بشرب
عصيره ولا بمصه ورمى قفله
او لا يشرب خمر لم يحنث
بالنيذ وعكسه (او) حلف
(لا ياكل سمنا) فاكله بخبز
جامدا) كان (او ذائبا حنث)
لانه اني بالمحلوف عليه
وزيادة وبه فارق عدم
الحنث في لا اكل مما اشتراه
زيد فاكل مما اشتراه زيد
وعمر ولا نه لم ياكل مما اشتراه
المحلوف عليه خاصة (وان
شربه ذائبا فلا) يحنث لانه
لم ياكله (وان اكله في
عصيدة حنث ان كانت
عينه ظاهرة) اي مرئية
متميزة في الحس كما قاله الامام
لوجود اسمه حينئذ بخلاف
ما اذا لم تكن متميزة كذلك
(ويدخل في فاكهة) حلف
لا ياكلها ولا نية له (رطب
وعنب ورماني وارج) بضم
اوله وثالثه مع تشديد الجيم
ويقال اترنج وترنج وتين
ومشمش (رطب وبابس)
من كل ما يتناوله سواء

ولا يشربه فذاق لم يحنث لانه لم ياكل ولم يشرب وان حلف لا يذوق شيئا فمضغه ولفظه حنث لان الذوق معرفة
الطعم وقد حصل لو حلف لا ياكل ولا يشرب ولا يذوق فاجر في حلقه وبلغ جوفه لم يحنث لانه لم ياكل ولم يشرب
ولم يذوق ولا يطعم حنث بالايجار من نفسه او من غيره باختياره لان معناه لا جعلته ليطعم او قد جعله طعاما
اه (قوله او لا يتناول الخ) ومثله ما لو قال لا اتناول طعاما بخلاف لا اكل طعاما فانه لا يحنث بالشرب اذ
لا يسمى الاكل بما في ثم ما ذكر قضيته انه لا يشترط في الطعام ان يسماه في عرف الخالف فيحنث بنحو الخبر
والجبن مما لا يسمى في عرف طعاما وقياس جعل الايمان مبنية على العرف عدم الحنث بما ذكر لان الطعام
عندهم مخصوص بالمطبوخ (فائدة) وقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق انه لا ياكل لبنا ثم قال اردت
باللبن ما يشمل السمن والجبن ونحوهما هل يحنث بكل ذلك ام لا يحنث بغير اللبن لعدم شموله لنحو السمن
والجواب عنه بان الظاهر الحنث لان السمن والجبن ونحوهما تتخذ من اللبن فهو اصل لها فلا يبعد اطلاق
اسم اللبن على ذلك كله مجازا حيث اراده حنث به اه ع ش (قوله حنث بكل انواعه) هذا الصنيع يوهم
ان قول المصنف الا في فاكهة بخبز حنث الخ لا يجري في اللبن الذي هو صريح المتن وظاهره انه ليس كذلك
فكان الاولى خلاف هذا الصنيع اه رشيدى (قوله حنث بكل انواعه الخ) عبارة المغني ولو حلف لا ياكل
لبنا فاكل شيراز او هو بكسر الشين المعجمة يغلي فيشخن جد او يصير فيه حوضه او دوعا وهو بضم الدال
واسكان الواو وبالعين المعجمة لبن تخين نزع زبدته وذهبت مائته او ناشتا وهو بشين معجمة وناه مثناة فوقية
ابن ضنان مخلوط بلبن معز حنث لصدق اسم اللبن على ذلك وسواء كان من نعم او من صيد قاله الروياني واودى
او خيل بخلاف ما لو اكل لوز او هو بضم اللام واسكان الواو وبالزاي شىء بين الجبن واللبن الجامد ونحو الذي
يسمونه في بلاد مصر قريشة او مصلا وهو بفتح الميم شىء يتخذ من ماء اللبن لانهم اذا اردوا اقطا وغيره جعلوا
اللبن في وعاء من صوف او خوص او كرباس ونحوه فينزل ماؤه فهو المصل او جينا وتقدم ضبطه في باب السلم
او كسطا وهو بفتح الكاف معروف واوقطا او سمنا اذ يصدق على ذلك اسم اللبن واما الزبد فان ظهر فيه لبن
فله حكمه والا فلا وكذا القشطة كما بحثه شيخنا والسمن والزبد والدهن متغايرة فالخالف على شىء منها لا يحنث
بالباقى للاختلاف في الاسم والصفة ولو حلف على الزبد والسمن لا يحنث باللبن ولو حلف لا ياكل اللب او هو
اول لبن يحدث بالولادة لم يحنث بما يحلب قبلها اه (قوله من ما كول) اي لبن ما كول فيشمل لبن
الادميات ويحتمل من حيوان ما كول فيخرج لبن الادميات والاقرب الاول اه ع ش وبعبارة الروض
مع شرحه هو اللبن يتناول ما يؤخذ من النعم والصيد قال الروياني والادمي والحيل اه (قول المتن او مائعا
اخر) كالزيت اه معنى (قوله ولو حلف الخ) اي واطاق اه ع ش (قوله نحو غنث) كالرمان والقصب
معنى وع ش (قوله بالنيذ) وهو الماخوذ من غير العنب والخمر مما اتخذ من العنب خاصة اه ع ش (قول
المتن في عصيدة) وهي كما قال ابن مالك دقيق يلت بسمن ويطبخ قال ابن قتيبة سميت بذلك لانها تعصدا لاله
اي تلوى اه معنى (قوله ولا نية له) الى قوله وتقوية الاذرع في النهاية الا قوله خلافا للباوردي (قول
المتن رطب الخ) وفي شمول الفاكهة للزيتون وجهان اوجههما عدم الشمول اه معنى وفي سمن عن
مر مثله (قوله وتين الخ) وتفاح وسفرجل وكشرى وخوخ اه معنى (قوله من كل ما يتناوله) الضمير
المستتر لاسم الفاكهة والبارز للوصول (قوله ام لا كتين) ومغلق خوخ ومشمش اه معنى (قوله

لا يذوق شيئا الا انه يفرض في ايجار لم يحصل فيه ادر الك الطعم فليتأمل (قوله ويدخل في فاكهة رطب الخ) قال
في شرح الروض وفي شمولها الزيتون وجهان في البحر اه واصحهما عدم الشمول مر (قوله رطب) قال في
الروض والرطب غير البسر والبلع قال في شرحه وهل يتناول الرطب المشدخ وهو ما لم يترطب بنفسه بل عولج
حتى ترطب قال الزركشي فيه نظرو قد ذكر وافي السلم انه لو اسلم اليه في رطب فاحضر اليه مشدخا لا يلزمه قبوله
لانه لا يتناوله اسم الرطب اه ما في شرح الروض فانظر اذا قلنا بعدم تناول للدشخ فهل يتناوله الفاكهة
ولا يبعد تناول

لوقوع اسمها على هذه كلها لانها ما يتفك اى يتنعم باكله مما ليس بقوت وعطف الرمان والعنب عليهما في الالة لا يقتضى خروجهما عنها لانه من عطف الخاص على العام وزعم انه يقتضيه قال الازهرى والواحدى خلاف اجماع اهل اللغو يدخل فيها وزرط لا يابس على الوجة وظاهر قولهم رطب وعنب انه لا حنث بالمضج ويطب وهو ما صرح به (٤١) الزبيرى ويوافقه قول التتمة لا يدخل فيها

بلح وحصرم وقيد البلقينى
في البلح بغير ما حلا من نحو
بسرو وترطب بعضه (قلت
وليمون ونبق) بفتح فسكون
او كسر ونارنج وقيده
كالليمون الفارق بالطرى
نخرج المملح واليابس
واعتمده البلقينى بل نازع
في عددهما واطال وما قيل من
أن صوابه ليمونون قال
الزركشى غلط (وبطيخ)
اصفر او هندى (ولب
فستق) بضم ثالثه وفتح
(وبندق وغيرهما) كجوز
ولوز (في الاصح) وتقوية
الاذرعى لمقابله بانها لا تعد
فاكهة عرفانموعة (لا قناء)
بكسر اوله أشهر من فتحه
وبمثلثة مع المد (وخيار
وباذنجان) بكسر المعجمة
(وجزر) بفتح اوله وكسره
لانهما تعد من الخضروات
لا الفواكه وتوجب بعضهم
من اسقاط الخيار مع انه
يجعل في اطباق الفاكهة
وعذب نحو البندق وبجواب
بان الخيار دخل في نوع
آخر اختص به وهو كونه من
الخضراوات وذلك اللب
يعد من يابسها من غير
مخرج له عنها (ولا يدخل
في الثمار) بالمثلثة (يابس

لوقوع اسمها الخ) تعليل للبتن وقوله لانها الخ أى الفاكهة علة للعلة (قوله) مما ليس بقوت (انظر نحو
التمر والزبيب اه سم عبارة عش اى مالا يسمى قوتاً في العرف للاينافى جعلهم التمر ونحوه في زكاة
الفطر من المقتات اه (قوله) وعطف الرمان) ليس في الالة ذكر العنب عبارة لاسنى والمغنى وانما ذكر
المصنف الرطب والعنب والرمان لاجل خلاف اى حنيمة فانه قال لا يحنث بها لقوله تعالى فيها ما فاكهة ونخل
ورمان وميز العنب عن الفاكهة في سورة عبس والعطف يقتضى المغايرة قالوا الواحدى والازهرى وهو
خلاف اجماع اهل اللغة فان من عادة العرب عطف الخاص على العام كقوله تعالى وملائكته ورسله
وجبريل وميكال فن قال ايسا من الملائكة فهو كافر اه (قوله عليها) اى الفاكهة اه عش وكذا ضمير
عنها (قوله) وهو ما صرح الخ) وجزم بهذا شيخنا في الروض ولم يعزه لاحد وهو ظاهر اه معنى (قوله) وقيد
البلقينى الخ) عبارة النهاية نعم هو مقيد بغير ما حلى الخ قاله البلقينى اه وعبارة المغنى وعمله كما قاله البلقينى في
البلح في غير الذى احمر او اصفر وحلا و صار بسراً او ترطب بعضه ولم يصير رطباً فاما ما وصل الى هذه الحالة فلا
توقف في انه من الفاكهة اه قال السيد عمر قديقال لا حاجة لتقييد البلقينى لان البلح لا حلاوة فيه وما حدثت
فيه الحلاوة فبسراً لا بلح نعم يقال ثم ما وجد فيه حلاوة قبل تغير اللون الى الصفرة او الحرة فهل يقال له
حينئذ بلح لبقاء الخضرة او بسراً لوجود الحلاوة محل تأمل وعلى الاول يتجه التقييد للبلح اه (قوله) بغير ما حلا
اى ولو اذن حلاوة اه حلى (قوله) من نحو بسراً الخ) بيان لما حلا (قول المتن وليمون) بفتح اللام واثنان
النون في اخره والواحدة ليمونة اه معنى (قول المتن ونبق) طرية وبابس هو ثمرة شجر السدر اه معنى (قوله)
وقيده) اى النارنج (قوله) واعتمده البلقينى الخ) عبارة المغنى بل قال بعضهم ان الطرى منها اى النارنج
والليمون ليس بفاكهة عرفا وانما يصح به بعض الاطعمة كالخل اه (قول المتن وبطيخ) عبارة النهاية والمغنى
والحلى وكذا بطيخ بزيادة كذا في المتن وزاد الثاني في شرحه بكسر الباء الموحدة وفتحها اه ثم ذكر ما يصرح
قول المصنف في الاصح راجع لما بعد كذا من البطيخ ولب فستق الخ (قوله) او هندى) اى الخضراة عش
(قوله) بضم ثالثه وفتح (زاد المغنى اسم جنس واحدة فستقة اه (قول المتن وبندق) بموحدة ودال مضمومتين
كاعبره المصنف وغيره وبالفاء كاعبره الازهرى وغيره اه معنى (قوله) وتقوية الاذرعى الخ) عبارة المغنى
اما البطيخ فلان له نصيحا وادراكا كالقواكه واما اللب فانها تعد من يابس الفاكهة والثاني المنع لان ذلك
لا يعد في العرف فاكهة واختاره الاذرعى اه وكذا في النهاية لا قوله واختاره الخ (قوله) بانها) اى البطيخ
ولب فستق ولب بندق ولب غيرهما (قول المتن لا قناء وخيار) (تنبيه) ظاهر كلامهم ان القناء غير
الخيار وهو الشائع عرفا ويؤيده ما في زيادة الروضة في باب الربان القناء مع الخيار جنسا ولكنه نقل
في تهذيبه عن الجوهرى ان القناء الخيار ولم يسكره اه معنى (قوله) وتوجب بعضهم الخ) عبارة المغنى قال
الفزارى ومن العجب ان الخيار لا يكون من الفاكهة مع ان لب الفستق من الفاكهة والعادة جارية يجعل
الخيار في اطباق الفاكهة دون الفستق والبندق اه (قوله) وعذب البندق) عطف على اسقاط الخيار
(قوله) وذلك اللب الخ) اى وإن ذلك الخ (قوله) من يابسها) اى الفاكهة وكذا ضمير عنها (قوله) من كل
بالتنوين (قوله) ماذكر) اى الرطب في الثمر واليابس والرطب في الفاكهة (قوله) مالا يلى الخ) يعنى
طرفها ومنتهاها المقابل لطرفها المتصل بالقمع (قوله) وهو قاض الخ) محل تأمل (قوله) من هذا) اى التمر
(قوله) مما ليس بقوت) انظر نحد التمر والزبيب (قوله) لا يدخل فيها بلح الخ) ينبغى في الحلف على البلح

(٦ - شروانى وابن قاسم - عاشر) والله أعلم) لان الثمر اسم الرطب واستشكل خروج اليابس من هذه ودخوله
في الفاكهة وبجواب بان المتبادر من كل ماذكر (فائدة) قضية قول القاموس القمع بالكسر الفتح وكعب ما التزق باسفل الثمرة
واليسرة ونحوهما أن رأس الثمرة مالا يلى قعرها ووجه بعضهم بانه يخرج أولا كما يخرج رأس الحيوان عند ولادته اولاً وفيه
نظر ظاهر والذي يتجه ان العبرة هنا بالعرف وهو قاض بان راسها ماتحت قعرها (ولو اطلق) في الحلف (بطيخ وتمر) بالمشناة (وجوز

لم يدخل هندي) في الجميع
للمخالفة في الصورة والطعم
والهندي من البطيخ هو
الاخضر ونازع جمع فيه
بأنه الآن لا ينصرف البطيخ
إلا إليه وقد يجاب بأنه لا
عبارة بالعرف الطاريء
كالعرف الخاص في تجديد
اسم لم يكن وبه فارق مامر
فيمر حلف بنحو بغداد
لا يركب دابة ولا يتناول
الخيار خيار الشنبور والطعام
يتناول قوتا وفاكهة وادما
وحلوى) لوقوعه على الجميع
وان أطال البلقيني في النزاع
فيه لا الدواء لانه لا يتناوله
عرفا (فرع) الحلولا
يتناول ما يجنسه حامض
كغضب واجاص ورماني
والحلوى تختص بالمعمولة
من حلوى بالمعنى المذكور
فيما يظهر (ولو قال لا آكل
من هذه البقرة تناول لحمها)
لانه المفهوم من ذلك (دون
ولد ولبن) ويؤخذ منه أن
المراد باللحم هنا غير مامر
وهو ما عدا هذين في تناول
نحو شحم وكرش وسائر
مامر معهما كما صرح به
البلقيني وسبقه الى بعضه
جمع متقدمون ويوجه بأن
الاكل منها يشمل جميع ما هو
من أجزائها الأصلية التي
تؤكل

(قول المتن لم يدخل هندي الخ) أي فلا بحث بأكله اه مغنى (قوله هو الاخضر) أي بسائر أنواعه جبليا
كان أو غيره أحر كان أو غيره حاليا كان أو غيره اه عش (قوله بأنه الآن لا ينصرف البطيخ إلا إليه) أي
الاخضر وحيث قال وجه البحث به ودعوى أنه لا عبارة بالعرف الطاريء كالعرف الخاص بمنوعة أهلية
قال الرشدي قوله وحيث قال وجه البحث به أي وعدم البحث بغيره كما نقله ابن قاسم عن افتاء والد الشارح
ثم قال وعليه فهل يعم البحث غير الديار المصرية والشامية على قياس ما قيل في خبز الارز وفي الروس فيه نظر
اه وقضية القاعدة ان العرف اذا وجد مع العموم هنا هو قضية اطلاق الشارح اه رشدي عبارة المغنى
في معنى البحث به كما جرى عليه البلقيني والاذرعي وغيرهما اه (قوله وقد يجاب الخ) وقفا للشيخ الاسلام
وخلافا لانه لا ينصرف البطيخ كاسرافنا (قوله وبه فارق الخ) أي بقوله في تجديد اسم الخ (قوله ولا يتناول) الى قوله
كما صرح في المغنى الا قوله أي بالمعنى الى المتن وكذا في النهاية الا قوله وان اطال الى لا الدواء (قول المتن قوتا)
وهل يدخل التمر والزبيب واللحم في القوت لمن يعتاد كلاً منها أو لا وجهان أو جهها كما قال شيخنا عدم
دخولها اذا لم يعتد اقتياتها ببلد الخالف بخلاف ما لو اعتيد ذلك او كان الخالف يقتاتها اه مغنى وفي سم
بعد ذكر كلام شيخ الاسلام المذكور مانصه وقال شيخنا الشهاب الرمي الاصح الدخول اه اي مطلقا
(قول المتن وادما) ومن الادم الفجل والثمار والبصل والملح والخل والشيرج والتمر مغنى وروض مع شرحه
(قوله وان اطال البلقيني في النزاع فيه) أي في كون الطعام يتناول ما ذكره وقال عرف الديار المصرية ان
الطعام هو المطبوخ فلا بحث إلا به اه مغنى (قوله لا الدواء الخ) قياسه ان الطعام لا يشمل الماء ايضا لعدم
دخوله فيه عرفا اه عش (قوله ما يجنسه حامض) أي ما في جنسه حموضة متميزة بالحلاوة بان يكون طعمه
فيه حموضة وحلاوة وان قلت الحموضة اه عش (قوله والحلوى تختص بالمعمول من حلوى) أي على الوجه
الذي يسمى بسببه حلوى بان عقدت على النار اما النشاء المطبوخ بالعلس فلا يسمى عرفا حلوى فينبغي ان لا
يبحث به من حلف لا ياكلها بل ولا بالعلس وحده اذا طبخ على النار لانه لا بد في الحلوى من تركيبها من
جنسين فاكثر اه عش عبارة المغنى والحلوى كل ما اتخذ من نحو عسل وسكر من كل حلوى ليس في جنسه
حامض كدبس وقندو فانيد لا غلب الخ واما السكر والعسل ونحوهما فليس بحلوى بدليل خبر الصحيحين انه
الحلوى بغير المعمول بخلاف الحلوى قال في الروضة وفي اللوز نيج والجوز نيج وجهان والاشبه كما قال الاذرعي
البحث لان الناس بعدونها حلوى قال الاذرعي ومثله ما يقال له المسكن والخشكنا والقطايف واذا
قصرت الحلوى كتبت بالياء والالاف اه (قوله أي بالمعنى المذكور الخ) وفي اصل الروضة التصريح
بان منها المعمولة من الدبس والتبادر منه دبس الغلب لاسيما بدمشق وطن الامام النووي رحمه الله تعالى
فليحذر اه سيد عمر اقول وجنس الدبس ليس فيه حامض كما هو معروف وان كان في جنس ما يتخذ منه
الدبس حامض كالغلب (قول المتن من هذه البقرة) التاء فيها للوحدة فتشمل الثور اه عش (قول المتن
دون ولدا الخ) قياس ذلك انه لو حلف لا ياكل من هذه الدجاجة مثلاً لم يثبت ببعضها ولا بما تفرخ منه وبق
هل يشمل الدجاجة الديك فيبحث بأكله فيما لو حلف لا ياكل دجاجة لان التاء فيها للوحدة ام لا فيه نظر
والا قرب الاول وقوله ولبن أي وما يتولد منه اه عش (قوله وهو) أي غير مامر (قوله فيتناول نحو شحم

ان لا يبحث الا بالبسر مر (قوله ونازع جمع فيه بأنه الآن لا ينصرف البطيخ إلا إليه) وحيث قال وجه
البحث به ودعوى أنه لا عبارة بالعرف الطاريء كالعرف الخاص بمنوعة مر (قوله والطعام يتناول الخ)
قال في الروض وهل يدخل التمر والزبيب واللحم في القوت لمن لا يقتات وجهان قال في شرحه أو جهها
عدم دخولها ان لم يعتد اقتياتها ببلد الخالف بخلاف ما لو اعتيد ذلك او كان الخالف يقتاتها اه وقال شيخنا
الشهاب الرمي الاصح الدخول اه في الروض ومن الادم الفجل والثمار والبصل والملح والتمر قال في شرحه
والخل والشيرج ثم قال في الروض ولو حلف لا يشرب ماء حنث بماء البحر وشرب ماء الثلج والجد لا ياكلها

(او) لا ياكل (من هذه الشجرة) قال في القاموس الشجر من النبات ما قام غلى ساق او ماسما بنفسه دق او جل قاوم الشتاء او عجز عنه اه
(قشر) لها ما كول فيما يظهر هو الذي يحنث به (دون ورق وطرف غصن) حلا على (٤٣) الحجاز المتعارف لتعذر الحقيقة عرفا والحق

البليقي الجار بالشر قال
وكذا ورق اعتيد اكله
كبعض ورق شجر الهند
اي المسمى بالنبل ونحوه
اه وعليه يحتمل انها
كروى تباع مفردة فيحنث
وافق عرف بلده اولا وانها
كرأس نحو حوت فيعتبر
عرف بلد الخالف ولعل
هذا اقرب ويفرق بان
من شان رؤس الانعام
ما لم يعمل فيها على بلد
بخلاف غيرها والورق
ليس من شأنه ذلك فالحق
ما اعتيد اكله منه بالثانية
اما اذا لم تتعذر الحقيقة
فيحمل عليها مع الحجاز
الراجح كالو حلف لا يشرب
من ماء النهر الحقيقة السكرع
بالقم وكثير يفعلونه
والحجاز المشهور الاخذ
باليد او الاناء فيحنث بالكل
لانها لما تكافأ اذ في كل
قوة ليست في الاخر استويا
فوجب العمل بهما اذ لا مرجح
نعم نقلا عن جامع المزني
انه لا حنث بلبس الخاتم في
غير الخنصر لانه خلاف
العادة واستدل به البغوي بما
لو حلف لا يلبس القلنسوة
فلبسها في رجله ورده ابن
الرفعة بان الذي فيه حنث
المرأة لا الرجل لانه العادة
فيها وانتصر له هو وغيره بانه
الموافق لما امر في الوديمة

(الخ) راما الجلد فان جرت العادة بأكله مسموطا حنث به والا فلا اه (قوله) او ماسما بنفسه (الخ) انظر ما
الفرق بين التعريفين ويظهر انهما متساويان واو للتوزيع في التعبير (قوله) قشر لها ما كول (الخ) بقى
مالولم يكن لها ما كول من ثمر وغيره هل تحمل اليمين على غير الماكول بقريئة عدم الماكول اه سم
(قوله) لها ما كول (الخ) الى قوله قال في النهاية (قوله) حلا الى قوله اي المسمى بالنبل في المغنى (قوله) قال
اي البليقي (قوله) كبعض ورق (الخ) الاولى كورق بعض الخ كافي المغنى (قوله) اي المسمى اي الورق
ويحتمل شجر الهند (قوله) كبعض ورق شجر الهند (الخ) وكورق العنب فيحنث باكله كافي الزيادة اه
بجبري (قوله) اي الاوراق المعتادا كلها (قوله) كروى تباع (الخ) اي كروى الانعام (قوله) وانها
كرأس نحو حوت (الخ) هذا التردد مبنى على كلامه السابق في اوائل الفصل وقد بينا هناك اختلاله اه سم
(قوله) بالثانية (وهي رأس نحو حوت) (قوله) اما اذا لم تتعذر الى قوله نعم في المغنى والنهاية (قوله) لا يشرب
من ماء النهر (الخ) ولو حلف لا يشرب ماء هذا النهر او الغدير لم يحنث بشربه بعضه اه نهاية عبارة
المغنى فروع لو حلف لا يشرب من هذا الكوز فجعل ماء في غيره وشربه لم يحنث لان اليمين تعلقت
بالشرب من الكوز ولم يوجد وان حلف لا يشرب من ماء هذا النهر ولا شرب منه فحلف من مائه في كوز
حنث في الاولى وبقى الثانية وان قل ما شربه او حلف لا اشرب او لا شرب ماء هذا الكوز او الاداة ونحو
ذلك بما يمكن استيفائه شربا في زمان وان طال لم يحنث في الاولى ولم يبر في الثانية بشرب بعضه بل بشرب
الجميع لان الماء معروف بالاضافة فيتناول الجميع قال الدميري ولو قال لا اشرب ماء النيل او ماء هذا النهر
او الغدير لم يحنث بشربه بعضه اه ولو حلف ليصعدن السماء غدا حنث في الغد فان لم يقل غدا حنث
في الحال او لا شرب ماء هذا الكوز وكان فارغا وهو عالم بفراغه او لا قتل زيد او هو عالم بموته حنث في الحال
وان كان فيه ماء فانصب منه قبل امكان شربه فكالمسكرة او لا شرب منه فصبة في ماء وشرب منه بران علم
وصوله اليه ولو حلف لا يشرب منه من الكوز فصبة في ماء وشربه او شرب منه لم يبر وان علم وصوله اليه لانه
لم يشربه من الكوز فيها ولم يشرب جميعه في الثانية ولو حلف انه لا يشرب ماء هذا النهر او نحو ما ولا ياكل
خبز الكوفة ونحوها او لا يصعد السهام لم تنعقد يمينه لان الحنث في ذلك غير متصور ولو حلف لا يشرب ماء
فراثا او من ماء فراث حنث بالماء العذب من اي موضع كان لا بالماء الخ او من ماء الفرات حمل على النهر المعروف
ولو حلف لا يشرب الماء حنث بكل ماء حتى بماء البحر وشرب ماء الناج والجد لا اكلها فشر بها غيرا اكلها
واكلها غير شرهما والثلج غير اجد اه (قوله) واستدل له اي لما في الجامع (قوله) ورده اي النقل وقوله
بان الذي فيه اي في الجامع (قوله) ورده ابن الرفعة (الخ) اعتمده المغنى (قوله) لانه اي لبس الخاتم في غير الخنصر
العادة فيها اي في حق المرأة دون الرجل (قوله) لانه اي الذي في الجامع من حنث المرأة لا الرجل وقوله هو اي
ابن الرفعة (قوله) يحنث اي باللبس في غير الخنصر مطلقا اي رجلا كان او امرأة (قوله) ثم بحث اي الاذرعى
(قوله) وغيرها اي من الوسطى والسفلى (قوله) وهذا هو الاقرب اي ما قاله الاذرعى نقلا وبحثا (قوله)
وليس اي الامر كما ذكره البغوي اي من قياس الخاتم على القلنسوة (قوله) لان ذاك اي لبس القلنسوة
في الرجل وقوله وهذا اي لبس الخاتم في غير الخنصر (قوله) من كراهته اي لبس الخاتم في غير الخنصر

وأكلها غير شرهما اه وفي العباب أولا ياكل ادا فو ما يؤتدم به كخل ودبس وشيرجوزيت
وسمن او لا كلعهم وجبن وبقول وثلج وبصل وتمر وملح اه (قوله) او من هذه الشجرة بقى مالولم
يكن لها ما كول من ثمر وغيره هل تحمل اليمين على غير الماكول بقريئة عدم الماكول (قوله) وعليه
يحتمل انها كروى تباع مفردة (الخ) هذا التردد مبنى على كلامه السابق وقد بينا في سبق اختلاله

ورجح الاذرعى قول الروياني عن الاصحاب يحنث مطلقا لوجود حقيقة اللبس وصدق الاسم ثم بحث أنه لا فرق بين لبسه في الانملة
البارغرها اه رهاه الاقرب اعادة لباب وليس كما ذكره البغوي لان ذاك لم يعتد اصلا وهذا معتاد في عرف اقوام وبلدان مشهورة
وما يؤيد انه بغير الخنصر ليس من خصوصيات النساء ما من كراهته للرجل خلافا لمن زعم حرمة محتجا بانه من خصوصياتهن

(فصل في صور منشورة ليقاس بها غير هاهو (حلف) لا يتعدى اولا يتعمى فقد مر حكمه في فصل الاعمار بالنفقة او (لا يا كل هذه التمرة فاختلفت بتمر فاكلة لا تمره) او بعضها (٤٤) وشك هل هي المحلوف عليها او غيرها (لم يحنث) لان الاصل برائة ذمته من الكفارة

والورع ان يكفر فان اكل الكل حنث لكن من اخر جزا كله فتعدى حلف بطلاق من حينئذ لانه المتيقن (او) حلف (ليا كلنا) فاختلفت بتمر وانهممت (لم يبر الا بالجميع) اى اكله لاحتمال ان المتروكة هي المحلوف عليها فاشتراط يقين اكلها ومن ثم لو اختلفت بجانب من الصبرة او بما هو بلونها وغيره لم يحتج الا الى اكل ما في جانب الاختلاط وما هو بلونها فقط (او) ليا كل هذه الرمانة فانما يبر بجمع حبة) اى اكله لتعلق اليمين بالكل ولهذا لو قال لا اكلها فترك حبة لم يحنث ومرفى فئات خبيدق مدركة انه لا عبرة به فيحتمل ان مثله حبة رمانة يدق مدركا ويحتمل ان يفرق بان من شان الحبة انه لا يدق ادراكها بخلاف فئات الخبز ومن ثم كان الاوجه في بعض الحبة التفصيل كفتات الخبز (او لا يلبس) هذا او الثوب الفلاني او قيل له البسه فقال والله لا البسه فسل منه خيط لم يحنث كما مر عن الشاشي بقيدته وفارق لا اسا كنك في هذه الدار فانهمم بعضها وسا كنك في الباقي بان المدار هنا على

(فصل في صور منشورة) (قوله لو حلف لا يتعدى الخ) ولو حلف لا يشم بفتح الشين المعجمة وحكى ضمها الرحان بفتح الراء حنث بضم الضيمزان وهو بفتح الضاد المعجمة واسكان الياء التحتية الريحان الفارسي لا نطلاق الاسم عليه حقيقة وان شم الورد او الياسمين لم يحنث لانه مشموم لا ربحان ومثله البنفسج والترجس والزعفران ولو حلف انه يترك المشموم حنث بذلك دون المسك والكافور والعنبر لانها طيب لا مشموم ولو حلف على الورد والبنفسج لم يحنث بهنهما اه معنى (قوله او بعضها) الى قوله ومرفى المغنى والى قوله ولا ينافى ما تقرر في النهاية الا قوله كما مر الى وفارق (قوله لان الاصل برائة ذمته الخ) اى وعدم نحو الطلاق اه رشيدى (قوله) والورع انه يكفر) اى في صورتين اه عش (قوله لم يحتج الا الى اكل ما في جانب الاختلاط الخ) اى ويبر بذلك فيما لو حلف ليا كلنا كما هو ظاهر اه رشيدى (قول المتن) فانما يبر بجمع حبة) اى وان ترك القشرو ما فيه مما يتصل بالحلب المسمى بالشحم وقياس ذلك انه لو حلف ليا كل هذه البطيخة بربا كل ما يعتادا كله من لحفا فلا يضر ترك القشرو واللبن يبق النظر في انه هل يشترط اكل جميع ما يمكن عادة من لجمها او يختلف باختلاف احوال الناس والاقرب الثاني اه عش (قوله فترك حبة) اى او بعضها كما ياتي عش (قوله) ومرفى فئات الخبز) اى مرفى الطلاق اه رشيدى اى وعن قريب في شرح ولو قال مشيرا الى حنطة الخ (بدق مدركه) اى ادراكه بحيث لا يسهل التقاطه عادة باليد وان ادركه البصر اه عش (قوله او لا يلبس هذا الخ) ومثل هذا الثوب هذا الشاش او الرداء مثلا فيما يظهر حيث قال لا البسه واما لو قال لا ارتدى بهذا الثوب او لا اتعمم بهذه العمامة او لا الف هذا الشاش فهل هو مثل اللبس فيبر بسل خيط منه او مثل ركوب الدابة فلا يبر بذلك فيه نظر والاقرب الاول اه عش (قوله فسل منه خيط) اى قدر اصبع مثلا طولا لا عرضا ولا يسع ما خيط به بل من اصل منسوجه اه عش وقوله لا عرضا فيه نظر ظاهر وقوله وليس الخ فيه تردد (قوله كما مر) اى في شرح ولو قال مشيرا الى حنطة (قوله بقيدته) اى بان يكون نحو مقدار اصبع مما يحس ويدرك (قوله او لا اركب) اى هذا الحمار او السفينة اه نهاية اى او على هذه البرذعة فيما يظهر ومثل ما ذكر في عدم البر بقطع جزء منه ما لو حلف لا يرقد على هؤلاء الطراريج او الطراحة او الحصير او الاحرام فيحنث بالرقاد على ذلك وان قطع بعضه لوجوده سماه بعد القطع وكذلك الفرس على ذلك ملاء لان العرف يعدد قدها على ابل هذا هو المعتاد في النوم على الطراحة فتذبه له ولا تغتر بما نقل من خلافه عن بعض اهل العصر اه عش (قوله او لا اركب او لا اكل الخ) عطى على قوله لا اسا كنك الخ وقوله بان القصد الخ على قوله بان المدار الخ (قوله بان القصد هنا النفس) اى روى موجوده ما بقى المسمى ولا كذلك اللبس لان المدار فيه على ملامسة البدن لجميع اجزائه اه نهاية قال عش قوله ولا كذلك اللبس قضية التعبير باللبس جريان هذا في غير الثوب من نحو زرموزة وقباقب وسراويل فيزى الكل بقطع جزء من المحلوف عليه حيث كان من غير ما خيط به اه (قوله اذا سل خيطا منه)

(فصل) حلف لا يا كل هذه التمرة (قوله لو حلف لا يا كل هذه التمرة الخ) قال في الروض او حلف لا شرين منه اى من ماء هذا الكوز فصبه في ماء وشرب منه بران علم وصوله اليه لانه شرب من ماء الكوز وهذا من زيادته والذي في الاصل ولو حلف لا يشرب منه فصبه في ماء وشرب منه حنث قال وكذا لو حلف لا يشرب من لبن هذه البقرة فخطاه بلين غير هاهو بخلاف ما لو حلف لا يا كل هذه التمرة فخطاه بصبرة لا يحنث الا باليا كل جميع الصبرة والفرق ظاهر اه ما في شرحه ولا يخفى ان ما ذكره الروض او لا يؤخذ من قول اصله ولو حلف لا يشرب منه فصبه في ماء وشرب منه حنث لانه انا حنث لصدق الشرب منه واذا صدق الشرب منه لم يلزم البر بالشرب منه بعد الصب في حلقه لا شرين منه غاية الامر ان تقييد الروض بقوله ان علم الخ مسكوت عنه في مفهوم الاصل

صدق المساكنة ولو في جزء من الدار وثم على لبس الجميع ولم يوجد او لا اركب او لا اكل هذا فاقطع أكثر بدنه بان اى القصد هنا النفس وفي اللبس جميع الاجزاء ولا ينافى ما تقرر في سل الخيط تعبير شيخا بقوله ان ازال منه القنطرة او نحوها ما هو انه لا يكفي سل الخيط وان طال لان مراده مجرد التمثيل بدليل قوله في فتاويه لا يحنث اذا سل خيطا منه او لا يلبس او لا ياكل لم يدخل الا (هذين لم يحنثا)

باحدهما) لانه حلف عليهما فان نوى لا لبس منهما شيئا حثت باحدهما (فان لبسهما معا او مرتبا حثت) لوجود لبسهما المحلوف عليه (او لا يلبس هذا ولا هذا حثت باحدهما) لانهما يمتنان حتى لو لبس واحدا ثم واحدا لزمه كفارتان (٥٤) لان العطف مع تكرار لا يقتضي ذلك

اي وان قل حيث كان يحس ويدرك اه عش (قوله لانه حلف) الى قوله ثم ما تقرر في المعنى الا قوله او لا كلن الى فيتعلق وقوله في الاولى الى هما (قول المتن معا) اي في مدة واحدة وقوله او مرتبا اي بان يلبس احدهما ثم نزع ثم لبس الآخرة (تنبيه) قد استعمل المصنف مع الاتحاد في الزمان وفاقا للعلب وغيره لكن الزاجع عند ان مالك خلاه اه معنى (قوله لانهما) الى قوله وقد بالغ في النهاية الا قوله كان كهدن وقوله وان فرقهما الى ثم ما تقرر (قوله ثم واحدا) وظهر ان ما يفيد ثم من الترتيب ليس بقيد (قوله او لا كلن الخ) عطف على لا آكل هذا وهذا (قوله في الاولى) اي لا آكل هذا وهذا وقوله في الثانية اي لا كلن هذا وهذا الخ (قوله لتردده بينه) اي بين هذين وبين احدهما عبارة المعنى لتردده بين جعلهما كالشيء الواحد او الشئيين اه (قوله لكن رجح الخ) انظر في الثانية اه سم وقد يقال ان قول الشارح لتردده الخ راجع للاولى فقط كان قوله ثم ما تقرر الخ راجع للثانية فقط فلا اشكال (قوله وبدونها لنفي المجموع الخ) وفي سم بعد سرد كلام المعنى والدمايني والشمى مانصه فانت ترى كلام الثلاثة يفيد احتمال المعنيين عند النحاة وكلام المعنى والشمى يفيد انه ظاهر في نفي كل منهما فانظر مع ذلك جزمه عن النحاة بقوله وبدونها لنفي المجموع والله اعلم اه (قوله حتى تعدد اليمين) وفائدة تعددها في الاثبات تعدد الكفارة اذا انتفى البر اه سم عبارة الرشيدى لعل مراد المتولى بتعدد اليمين انه لو تركها لزمه كفارتان لانه اذا فعل احدهما برادلا وجهه فليراجع اه (قوله توقفا فيه الخ) والمعتمد الاول من انه يمين واحدة بناء على الصحيح عند النحويين ان العامل في الثاني هو العامل في الاول بتقوية حرف العطف وكلام المتولى مبنى على المرجوح عندهم ان العامل في الثاني فعل مقدر اه نهاية قال الرشيدى قوله وكلام المتولى مبنى على المرجوح الخ قد يقال لو بنى المتولى كلامه على المرجوح لقال بالتعدد في جانب النفي ايضا مع انه غير قائل به كما يعلم من الزام الروضة له به كما مر اه (قوله من تصرفه) اي من فهمه بلا نقل (قوله لا يحثت الا بلبسهما الخ) قد يتوقف فيه ويقال ينبغي الحث لان معناه لا لبس احدهما ولبس واحد صدق عليه نه لبس الاحدا ع ش عبارة سم اعلم ان الذى قرره الرضى وغيره ان اللفظ باو بعد النفي لاحد المذكورين او المذكورات بحسب اصل وضع اللفظ ولكل واحد بحسب استعمال اللغة فمراجعه نظر فيه الى الاول ان سلما مقررده هو لا ما اه (قوله يمنع الخ) متعلق بقوله وردا (قوله وما في الاية) اي من نفى كل منهما (قوله ولو عطف) الى التنبيه في النهاية الا قوله لكن قضيته الى المتن وقوله ونسى وقوله ومثله الى المتن (فروع) لو

فليتأمل (قوله لكن رجح الخ) انظر في الثانية (قوله وبدونها لنفي المجموع) قال في المعنى في الكلام على اقسام العطف تنبيه لانا كل سمكاو تشرب لبنا ان جزمنا فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما اه قال الدمايني كذا قاله غيره ايضا ولى فيه نظر اذ لا وجوب لتعين ان يكون النهى عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جامنى زيدو عمرو واحتمل ان المراد نفى كل منهما على كل حال وان براد نفى اجتماعهما في وقت المجى فاذا جى بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول ولا يرتاب في انك اذا قلت لا تضرب زيدو عمرو احتمل تعلق النهى بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل اه قال الشمى بر تفع هذا النظر بان معنى قولهم والنهى عن كل واحد منهما اي ظاهر افلا ينافي ذلك احتمال النهى عن الجمع بينهما اه فانت ترى كلام الثلاثة يفيد احتمال المعنيين عند النحاة وكلام المعنى والشمى يفيد انه ظاهر في نفي كل منهما فانظر مع ذلك جزمه عن النحاة بقوله وبدونها لنفي المجموع والله اعلم (قوله حتى تعدد اليمين) وفائدة تعددها في الاثبات تعدد الكفارة اذا انتفى البر (قوله لان او اذا دخلت بين نفيين اقتضت الخ) اعلم ان الذى قرره الرضى وغيره ان العطف

ولا تطع منهم آثمها او كفورا يمنع ما علل به اى وما في الاية انما استفيد من خارج لان او اذا دخلت بين نفيين كفى للبر ان لا يلبس واحدا منهما ولا يضر لبسه لاحدهما كما انها اذا دخلت بين اثباتين كفى للبر ان يلبس احدهما ولا يضر ان لا يلبس الآخر وانتصار البقيني للمقابل مزدود ولو عطف بالفاء او ثم عمل بقضية كل من ترتب

حلف لا يلبس شيئاً فلبس درعا وخفاه ونعلا وخاتما وقلنسوة ونحوها من سائر ما يلبس حنث لصديق الاسم بذلك ان حلف لا يلبس ثوبا بحث بقميص ورداء وسراويل وجبة وقباء ونحوها مخيطا كان او غيره من قطن وكتان وصوف وابريسم سواء البسه بالهيئة المعتادة ام لا بان ارتدى او اتزر بالقميص او تعمم بالسراويل لتحقق اسم اللبس والثوب لا بالجلود والقلنسوة والحلى وعدم اسم الثوب نعم ان كان من ناحية يعتادون لبس الجلود ثيابا فيشبه كما قال الاذرعى ان يحنث بها ولا يحنث بوضع الثوب على رأسه ولا باقتراشه تحته ولا بتدثره لان ذلك لا يسمى لباسا وان حلف على رداء انه لا يلبسه ولم يذ كر الرداء في يمينه بل قال لا لبس هذا الثوب فقطعه قميصا ولبسه حنث لان اليمين على لبسه ثوبا فحمل على العموم كما لو حلف لا يلبس قميصا مبكرا او معرقا كهذا القميص فارتنى او اتزر به بعد فتنه لئوال اسم القميص فلو اعاده على هيئته الاولى فكالدار المعادة بنقضها وقدم حكمها ولو قال لا لبس هذا الثوب وكان قميصا ورداء ففعله نوعا آخر كسراويل حنث بلبسه لتعلق اليمين بعين ذلك الثوب الا ان ينوي مادام بتلك الهيئة او لا البس هذا القميص او الثوب قميصا فارتنى او اتزر او تعمم لم يحنث لعدم صدق الاسم بخلاف ما لو قال لا البسه وهو قميص وان حلف لا يلبس حليا فلبس خاتما او مخنقة لثاؤه وبكسر الميم وتخفيف النون مأخوذة من الخثاق بضم الخاء وتخفيف النون موضع المخنقة من العنق وتحتل بالحق المتخذ من الذهب والفضة والجواهر ولو من منطقة محلاة وسوار او خنخال او دملجاسواء اكان الحالف رجلا او امرأة حنث لان ذلك يسمى حليا ولا يحنث بسيف محلى لانه ليس حليا ويحنث بالخرز والسبيج بفتح المهملة والموحدة والجيم وهو الخرز الاسود وبالحديد والنحاس ان كان من قوم يعتادون التحلي بهما كاهل السودان واهل البرادى والافلاكا يؤخذ من كلام الروباني معنى وروض مع شرحه (قوله بمهله) اى عرفاه عشا (قوله فضلا عن قيده) وهو التراخي اه عشا اى او عدمه (قول المتن اوليا كلن ذا الطعام الخ) اى وان كان اكله محرما عليه اه عشا (قوله اونسى) اى واستمر نسيانه حتى مضى الغد اه سم (قوله الاقنى) اى آفنا (قوله حيث لا ضرر) وينبغى ان المراد ضرر لا يحنث عادة وان لم يبيع التيمم كما يفهمه قوله كما علم الخ اى فان اضره لم يحنث بترك الاكل لكن لو تعاطى ما حصل به الشبع المفرط في زمن يعلم عادة انه لا ينضم الطعام فيه قبل مجيء الغد هل يحنث لتفويته البر باختياره كما لو تلفه او لافيه نظروا الاقرب الاول لما ذكر وينبغى ان ياتى مثل هذا التفصيل فيما لو حلف ليا كلن ذى الرمانة مثلا فوجدها عافاة تعافاها الا بنفسه ويتولد الضرر من تناولها فلا حنث عليه ويكون كما لو اكره على عدم الاكل اه عشا (قوله على ما ذكرته) اى من شبع بضر الاكل معه (قوله لتفويته) الى قول المتن باكل فى المعنى (قوله ومن ثم الحق قتله لنفسه الخ)

باو بعد النفى لاحد المذكورين او المذكورات بحسب اصل وضع اللفظ ولكل واحد بحسب استعمال اللغة فارجعوا نظرا فيه الى الاول ان سلما ما قرره هو لا (قوله ولو غير نحوى) كتب عليه م (قوله فمات قبله) اى الغداى واستمر نسيانه حتى مضى الغد (قوله ومن ثم الحق قتله لنفسه قبل الغد) لهذا القائل ان يقول لا معنى لاحاقه به الا حنثه اذا جاء الغد ومضى قبل التمكن اذا لحنث انها يكون حينئذ كاسياتى لكن يرد حينئذ بحث وهو انه يلزم تحنيث الميت وهو غير سائغ ولهذا لما قالوا انه لو حلف انه لا يهبل لم يحنث بالصيغة له علوه بانها تمليك بعد الموت والميت لا يحنث اه فتأمل وكقتله لنفسه قتل غير له قبل الغدا اذا تمكن من دفعه فلم يدفعه كما فى الناشئ فانه صرح بالحنث فيما اذا حصل عليه قبل الغد مع تمكنه من دفعه فلم يدفعه حتى قتله ونقله عن البلقيني وانه قال انه لم يرد ذلك اه وفيه ما علمت من قتله لنفسه فليتأمل ثم رأيت قول الشارح الاقنى فلو مات قبل ذلك لم يحنث وهو يناق قوله ومن ثم الحق الخ فتأمل وفي شرح الروض فى الصوم فى الكلام على تأخير قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر عن الزركشى فى مسئلتنا عدم الحنث فراجع (قوله ايضا ومن ثم الحق قتله لنفسه قبل الغد بهذا) وقد يقال قياس ذلك الحنث فى مسئلة ابن الرفعة اذا وقع الخلع قبل التمكن من السفر لكنه مشكل اذ الحنث انها يكون بعذر من التمكن فان حنث بعده لزم الحنث بعد الخلع

بمهلة او عدمها ولو غير نحوى كما أطلقوه لكن قضية ما مر له فى ان دخلت بالفتح خلافة وعليه فينتج فى عاى لانية لانه لا يعتبر ترتيب فضلا عن قيده (اوليا كلن ذا الطعام) اولية قضيه حقه اوليسافرن (غدا فمات) بغير قتله لنفسه او نسي (قبله) اى الغد ومثله كما يعلم من كلامه الاقنى موته اونسيانه بعد مجيء الغد وقبل تمكنه (فلاشى عليه) لانه لم يبلغ زمن البر والحنث (وان مات) اونسى (او تلف الطعام) او بعضه (فى الغد بعد تمكنه) من قضائه او السفر او (من اكله) بان امكنه اساغته وان كان شبعان اى حيث لا ضرر كما علم مما مر فى مبحث الاكراه واما ما اقتضاه اطلاق بعضهم من ان الشبع عذر فيعتين حمله على ما ذكرته (حنث) لتفويته البر حينئذ باختياره ومن ثم الحق قتله لنفسه قبل الغد بهذا

لأنه به مفوت لذلك أيضا وكذا لو تلف الطعام قبله بتقصيره كان أمكنه دفع آكله فلم يدفعه (و) في موته أو نسيانه (قبله) أي التمكن من ذلك جرى في حثه (قولان ككره) والظاهر عدمه لعذره وحيث أطلقوا قولي المكره أرادوا إلا كراهه الحث فقط أما إذا كره على الحلف فلا خلاف في عدم الحث (وان اتلفه) عامدا عالما مختارا (باكل أو غيره) كادائه الدين في الصورة التي ذكرتها مالم ينو أنه لا يؤخر أدائه عن الغد (قبل الغد) أو بعده وقبل تمكنه منه (حث) لتفويته البر باختياره وصره ان تقصيره في تلفه كاتلافه له ثم الاصح أنه انما يحث بعد عجي الغد ومضى وقت التمكن فلومات قبل ذلك لم يحث وقبل بغروبه وقيل حالا فعليه لمعسرنة صوم الغد عن كفارتها (وان تلفه) الطعام بنفسه (أو اتلفه اجنبى) قبل الغد أو التمكن ولم يقصر فيهما كما مر (فكمكره) فلا يحث لعدم تفويته البر وما ذكرته من الحاق ليقضينه حقه أو ليسافر بمسئلة الطعام فيما ذكر فيها هو القياس كالأول حلف بالطلاق الثلاث ليسافرن في هذا الشهر ثم خالع بعد تمكنه من الفعل

لقائل ان يقول لا معنى لاحاقه به الا حثه اذا جاء الغد ومضى وقت التمكن اذ الحث انما يكون حينئذ كما سياتي لكن ير دحيث بحث وهو ان يلزم تحنيث الميت وهو غير شائع وكفله لنفسه قتل غيره له قبل الغد اذا تمكن من دفعه له فلم يدفعه كما في الناشري ونقله عن البلقيني وفيه ما علمت في قتله لنفسه ثم راي قول الشارح الا في فلومات قبل ذلك لم يحث وهو يناق قوله ومن ثم الحق الخ فتامله وفي شرح الروض في الصوم في الكلام على تاخير قضاء رمضان عن الزكشي في مسئلة ان عدم الحث فراجعوا وايضا قد يقال قياس ذلك الاحاق الحث في مسئلة ابن الرفعة الاتية اذا وقع الخلع قبل التمكن من السفر لكنه مشكل اذا الحث انما يكون بعد من التمكن فان حث بعده لزم الحث بعد الخلع فان كان مع نفوذ الخلع لم يمكن اذ لا حث مع البيوتة او مع بطلانه فكيف يبطل بطلاق بعده واما الحث بعد الموت فمكن اه سم (قوله) لانه به مفوت لذلك) وليس منه فيما يظهر ما لو قتل عمدا عدوا وانا وقتل فيه ولو بتسليمه نفسه لجواز العفو عنه من الورثة اه ع ش (قوله دفع آكله) أي من الهرة أو الصغير مثلا اه مضي (قوله) أرادوا إلا كراهه (الخ) عبارة المغنى أرادوا به ما اذا حلف باختياره ثم اكره على الحث اما الخ (قوله) كادائه الدين الخ الكاف فيه للتنظير لا للتمثيل لان اداء الدين ليس انلافا ولكنه تفويت للبر اه ع ش (قوله) في الصورة التي ذكرتها) أي من قوله او ليقضينه حقه الخ اه ع ش (قوله) او بعده الخ هذا بالنظر لقوله كادائه الدين الخ يقتضي تصور اداء الدين بعد الغد وقبل التمكن ولا يخفى استحالة اه سم (قوله) ثم الاصح الى المتن في المغنى (قوله) فلومات قبل ذلك) أي والفرض انه اتلفه عامدا عالما مختارا قبل الغد كما هو صريح العبارة وحينئذ فعدم الحث هنا مشكل على قوله السابق ومن ثم الحق الخ اذ هو في كل منهما مفوت للبر باختياره فتامل سم على حج وقد يفرق اه رشيدى (قوله) فعليه الخ أي على كل من هذين الوجهين (قوله) كاهم أي انفا قيل قول المصنف وقوله قولان الخ (قوله) بعد تمكنه من الفعل) أي ولم يسافر وكان وجه هذا التقييد ان الحث انما هو بعد مضي زمن التمكن اخذ من قوله السابق ثم الاصح أنه يحث الخ فاذا خالع قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق بعد من التمكن لتأخره عن زمن الخلع لم ي حينئذ بائن لا يلحقها طلاق وهذا التقييد موافق لما تقدم في الطلاق في مسئلة ابن الرفعة لكن قياس قوله السابق ومن ثم الحق الخ خلافه اه سم (قوله) فانه يقع

فان كان مع نفوذ الخلع لم يمكن اذ لا حث مع البيوتة او مع بطلانه فكيف يبطل بطلاق بعده واما الحث بعد الموت فمكن (قوله) ايضا الحق قتله لنفسه قبل الغد) هذا الحث في مسئلة ابن الرفعة اذا خالع قبل التمكن من السفر اذ خاله كقتله نفسه خلاف تقييد الشارح ببعده التمكن لكنه مشكل (قوله) كان أمكنه دفع آكله فلم يدفعه) وكذا لوصال صائل على الحالف فلم يدفعه مع تمكنه من دفعه حتى قتله كما قاله البلقيني (قوله) او بعده) هذا بالنظر لقوله كادائه الذي يقتضي تصور اداء الدين بعد الغد وقبل التمكن ولا يخفى استحالة فتامده (فلومات قبل ذلك لم يحث) أي والفرض انه اتلفه عامدا عالما مختارا قبل الغد كما هو صريح العبارة وحينئذ فعدم الحث هنا مشكل على قوله السابق ومن ثم الحق قتله لنفسه الخ اذ هو في كل منهما مفوت للبر باختياره فتامل (قوله) بعد تمكنه) انظر هل وجه هذا التقييد انه لو خالع قبل التمكن لم يمكن وقوع الثلاث اسبق الخلع حينئذ اذ وقوع الثلاث انما يكون بعد مضي التمكن وسبق الخلع مانع من الوقوع ولا يقال بل يقع الثلاث ويتبين بوقوعها بطلان الخلع لانه غير ظاهر اذ يكفي بكون الطلاق الثلاث المتأخر عن زمن الخلع رافعا له أو التقييد احكامه اخرى ولا فرق بين ما بعد التمكن وما قبله فليحرج (قوله) ايضا بعد تمكنه) كان وجه هذا التقييد ان الحث انما هو بعد مضي زمن التمكن اخذ من قوله السابق ثم الاصح أنه انما يحث الخ فاذا خالع قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق بل بعد مضي زمن التمكن لتأخره عن زمن الخلع فمى حينئذ بائن لا يلحقهم اطلاق لكن قياس قوله السابق ومن ثم الحق الخ خلافه (قوله) ايضا بعد تمكنه) هذا القيد موافق لما تقدم في الطلاق في مسئلة ابن الرفعة (قوله) بعد تمكنه من الفعل) أي ولم يسافر

عليه الثلاث قبل الخلع لتفويته البر باختياره ومر في ذلك بسط في الطلاق فراجعه (تنبية) لم أر لهم ضابطا للتمكن هنا وفي نظائره من كل ما علقوا فيه الحنث بالتمكن وقد اختلف كلامهم في ضبط التمكن في ابواب فالتمكن من الماء في التيمم يتوهم بعد الغوث أو تيقنه بعد القرب وامن مامرو ظاهره انه يلزمه مشي لذلك اطاقه لاذهاب لما فوق ذلك ولو زكبا وفي الجمعة بالقدرة على الذهاب إليها ولو قبل الوقت إذا بعدت داره ولو ما شيا ولو بنحو مركوب وقائد قدر على اجرتها وفي الحج بما روي في مبحث الاستطاعة ومنه انه يلزمه مشي قدر عليه إذا كان دون مرحلتين وفي الرد بالعيب والاخذ بالشفعة بما روي فيهما وحيث فاهنا يلحق بآي تلك المواضع حتى يجري فيه جميع ما ذكره وفي ذلك من التمكن واعذاره وقد علمت اختلافها باختلاف تلك المواضع وللنظر في ذلك مجال أي مجال وواضح انه حيث خشي من فعل المحلوف عليه مبيح تيمم لم يكن متمكنا منه فان لم يخش ذلك فالذي يتجه انه لا يكتفي توهم وجود المحلوف عليه بخلاف الماء لان له بدلا بل لا بد من ظن وجوده بلا مانع عامر في التيمم وان المشي والركوب هنا كالحج وان الوكيل (٤٨) ان لم يفعل بنفسه كافي الرد بالعيب في عدم متمكنا اذا قدر عليه ولو باجرة مثل طلبها الوكيل

عليه الثلاث قبل الخلع) أي مرتبين بطلانه اه نهاية (قوله وأمن مامر) أي في التيمم (قوله لذلك) أي لحد الغوث أو حد القرب (قوله ومنه) أي مما مر في الحج (قوله وحيث) أي حين اختلف كلامهم في ضبط التمكن الخ (قوله فاهنا) أي ما علق فيه الحنث بالتمكن (قوله في ذلك من التمكن) لعل حق المقام في التمكن من ذلك فتأمل (قوله اختلفا فيهما) أي التمكن والاعذار (قوله في ذلك) أي اللاحق (قوله بخلافه) أي وجود واحد اعذار الجمعة الخ (قوله لا يكتفي) أي في التمكن (قوله لان له بدلا) أي بخلاف المحلوف عليه (قوله وان المشي الخ) عطف على قوله انه حيث خشي الخ (قوله كافي الراد الخ) خبر وان الخ (قوله لانحو اكل كريبه الخ) استثناء من قوله وان اعذار الجمعة الخ (قوله عما لا اثر الخ) بيان للنحو (قوله وهنا) الاولى وما هنا (قوله على ما يأتي) أي في قوله وحيث ذمتي وجدنا الخ (قوله اعذارا الخ) مفعول عند نحو الخ وقوله ما يبين الخ مفعول وقد ذكرنا (قوله بما مر) أي من اعذار الجمعة ونحو الرد بالعيب ومنه الاعسار في الخلف على الوفاء (قوله كشي الخ) مثال للعدر (قوله لم يحنث بتلف المحلوف عليه الخ) فيه وقفة ظاهرة ثم رأيت في هامش نسخة مصححة على اصل الشرح مرارا كتب مصححها ما نصه قوله لم يحنث بتلف المحلوف عليه والاحنث كذا في اصل الشرح بخطه وصوابه في الاول حنث وفي الثاني لم يحنث وكانه سبق فلم يدل له انه كان في اصل الشرح بخطه ايضا ما نصه حيث وجد بان لم يكن له عذر عامر فتلف المحلوف عليه بعد مضي زمن يمكن الوصول اليه فيه حنث وإلا فلا اه ثم ضرب عليه الشرح وابدله بما ذكره فجل من لا يسهو اه كاتبه مصطفى (قوله ساعة يبعي) إلى قوله نعم يتجه في النهاية إلا قوله أو يعتد او مع إلى قوله لتفويته البر الخ محل ذلك ما لم يرد انه لا يؤخره بعد البيع زمنا يعده مقتصرا عرفا اه ع ش (قوله للبيع) الاولى بالبيع كافي في النهاية (قوله وان لم يعلم بغيبته) او كان ظن حضوره اه سم (قوله بعد) أي بعد حين اه نهاية (قوله ثلاثا) أي فيحنث قبيل موته إذا تمكن من قضائه بعد ثلاثة اه ع ش ولعل صوابه قبل مضي ثلاثة (قوله او مع رأس الهلال) لو حذف رأس بر بفعله قبل مضي ثلاثة ليال من الشهر الجديد اه ع ش وهو مخالف لقول الروض او مع الهلال او عند رأس الشهر حل على اول جزء من اول ليله اه (قوله او اول الشهر) او عند رأس الشهر او مع رأسه او مع الاستهلال او عنده مغنى وروى مع شرحه (قول المتن فليقضه) ويكتفي (قوله وان لم يعلم بغيبته) لو كان ظن حضوره (قوله عند رأس الهلال فليقض الخ) لو قال في رجب عند رأس

فاضلة عما يعتبر في الحج وان قائد الاعشى ونحو محرم المرأة والامرد كما في الحج فيجب ولو باجرة وان عذرا الجمعة ونحو الرد بالعيب اعذار هنا فوجود أحدهما يمنع التمكن إلا في نحو اكل كريبه بما لا اثر له هنا بخلافه في نحو الشهادة على الشهادة كما يأتي ومر قبيل العدد في اعذار تاخير النفي الواجب فورا ماله تعلق بما هنا ويفرق بين ما هنا وكل من تلك النظائر على حدته بان كلاما من تلك الغلب فيه اما حق الله او حق الآدمي فتكلموا فيه بما يناسبه وهنالك الغلب فيه واحدا من هذين وإنما المدار على ما يأتي وقد ذكرنا في عدنحو الاكراه

والنسيان والاعسار فيما لو حلف ليوفيه يوم كذا اعذار هنا ما يبين ان المراد التمكن في عرف حملة الشرع فعل ويؤيده ما مرانه حيث تعذرت اللغة رجع للعرف وان العرف الشرعي مقدم على العرف العام فلذا اخذت ضابط التمكن هنا من مجموع كلامهم في تلك الابواب وحيث متى وجد التمكن من المحلوف عليه بان لم يكن له عذر بما يمنع عنه كشي فوق مرحلتين وان اطاقه لم يحنث بتلف المحلوف عليه والاحنث فتأمل ذلك كله فانه مهم محتاج اليه مع انهم لم يتعرضوا لشيء منه هنا مع تخالف تلك النظائر وعدم إدراك مطرد يوجب الحاق ما هنا به فلذلك اشكل الامر لولا ما ظهر مما قضى به المدرك الصحيح كما لا يخفى على متأمل (او لا قضين حقا) ساعة يبعي لكذا فباعه مع غيبة الدائن حنث وان ارسله اليه حال التفويته البر باختياره للبيع مع غيبة الدائن وان لم يعلم بغيبته كما هو ظاهر او الى زمن فمات لكن بعد تمكنه من قضائه حنث قبيل موته لان لفظ الزمن لا يعين وقتا فكان جميع العمر مهلته وانما وقع الطلاق بعد لحظة في انت طالق بعد اوالي زمن لانه تعليق فتعلق باول ما يسمى زمنا وما هنا وعده ولا يختص باول ما يقع عليه الاسم ونصيته انه لا يرق هنا بين الحالف بالله والطلاق او الى ايام فثلاثة او (عند) او مع (رأس الهلال) او أول الشهر (فليقضه)

فعل وكيه اخذا من قوله في الفصل الاتي وانما جعلوا اعطاء وكيهها الخ اه ع ش (قول المتن عند غروب الشمس) اي عقب الغروب (فرع) رجل له على آخر دين فقال ان لم اخذه منك اليوم فامر اتي طالق وقال صاحبه ان اعطيتك اليوم فامر اتي طالق فالطريق ان ياخذ منه صاحب الحق جبرافلا يحثان قاله صاحب السكافي اه بجيرى عن الشوبرى عن مر (قول المتن آخر الشهر) ولو وجد الغريم مسافرا آخر الشهر هل يكلف السفر اليه ام لافيه نظر والاقرب الاول حيث قدر على ذلك بلا مشقة ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما يوافقه اه ع ش (قوله لفساد المعنى المراد) اي الذي هو الجزء الاول من الشهر الجديد عبارة الرشيدى لعل وجه الفساد ان الاخر جزء من الشهر الماضي وعند الغروب لا آخر فلا يتحقق آخر عند الغروب فتأمل اه (قوله كونه بدلا) اي من عند غروب الخ (قوله اذاخر) اي آخر الشهر الذي الخ قد يقال هذا التعليل لو سلم يقتضى الابهام عند تعلقه بالغروب ايضا ولعل المناسب لتعليل عدم الصحة بفساد المعنى ثم رايت قال الرشيدى قوله اذاخر الذي هو المقصد الخ قد يقال هذا يلزم ايضا على جعل آخر ظرفا لغروب بل يلزم عليه الفساد المار ايضا فتأمل اه (قوله يطلق على نصفه الاخر) قضيته انه لو حلف ليقضي حقه آخر الشهر لم يكن الحكم كذلك فلا يحث بتقدمه على الجزء الاخير منه بل يتقيد بكون الاداء في النصف الاخير كله والظاهر انه غير مراد فيحث بتقدمه على غروب شمس آخر يوم منه اه ع ش (قوله الذي وقع) الى قول المتن ولا يتكلم في المعنى الا قوله او بعد اومع الى قول المتن او مضى بعد الغروب قدر امكانه الخ وكذا يحث لو مضى من الشروع ولم يشرع مع الامكان ولا يتوقف على مضى من القضاء كما صرح به الماوردى فيبغى ان يعد المال ويترصد ذلك الوقت فيقضيه فيه اه معنى وقوله فيبغى الخ قال ع ش بعد ذكر مثله عن المنهج مانصه وقضيته انه لو تمكن من اعداد المال قبل الوقت المحلوف عليه ولم يفعل حنث وقياسه انه اذا علم انه لا يصل لصاحب الحق الا بالذهاب من اول اليوم مثلا ولم يفعل الحنث بفوات الوقت المحلوف على الاداء فيه وإن شرع في الذهاب لصاحب الحق عند وجود الوقت المذكور اه وقوله وقياسه الخ خلاف صريح قول الشارح كالتبائية والمعنى لا يحمل حقه الخ وايضا ان الذهاب المذكور كالكيل من مقدمات القضاء والواجب عليه انما هو الاخذ فيها في ميقاته (قوله او الذي قبل المعين) كما لو قال في رجب عند راس رمضان او اوله اه سم (قول المتن حنث) وانما يحث في التقديم بعد غروب الشمس ومضى من يمكنه فيه القضاء عادة اخذا مما تقدم في قوله ثم الاصح انما يحث الخ اه ع ش (قوله او بعد اومع الى) اي او نوى بلفظ عند اومع معنى الى (قوله لم يحث بالتقديم) ظاهره القبول ظاهرا اه سم (قوله ويحث الاذرعى اعتبار تواصل الخ) جزم به المعنى وعبارة النهاية والوجه كما بحثه الاذرعى اعتبار الخ (قوله لا يحمل حقه الخ) ظاهر صنيعه انه من بحث الادعى وليس بمراد عبارة النهاية نعم لو حمل حقه اليه من الغروب ولم يصل منزله الا بعد ليلة لم يحث كما لا يحث بالتأخير لشك في الهلال اه (قوله ولا بالتأخير الخ) فلو شك في الهلال فاخر القضاء عن الليلة الاولى وبان كونها من الشهر لم يحث كما لمكره وانحلت اليمين كما قاله ابن المقرئ ولوراي الهلال بالنهار بعد الزوال فهو الليلة المستقبلة كما مر في باب الصيام فلو اخر القضاء الى الغروب لم يحث كما قاله الصيدلاني اه معنى (قوله او هلل) الى قوله اي ان اسمع في المعنى الا قوله محرما وقوله ورسوله (قوله هلل) اي بان قال لاله الا الله اه ع ش (قوله اودعا) او كبر اه معنى (قوله بما لا يبطل) اي الدعاء بذلك (قوله

ظرف لغروب لا يقضى لفساد المعنى المراد ولا يصح كونه بدلا لابهامه اذ آخر الذي هو المقصود بالحكم اصله يطلق على نصفه الاخر واليوم الاخر و آخر لحظة منه (الشهر) الذي وقع الحلف فيه او الذي قبل المعين لا قضاء عند ومع المقارنة فاعتبر ذلك ليقع القضاء مع اول جزء من الشهر والمراد الاولية الممكنة عادة لاستحالة المقارنة الحقيقية (فان قدم) القضاء على ذلك (او مضى بعد الغروب قدر امكانه) العادى ولم يقض فيه (حنث) لنفويته البر باختياره هذا ان لم تكن نية والا كان نوى ان لا ياتي راس الهلال الا وقد خرج من حقه او بعد اومع الى لم يحث بالتقديم (ولو شرع في) العداء والدرع او (الكيل) او الوزن او غير ذلك من المقدمات (حينئذ) اي حين اذ غربت الشمس (ولم يفرغ لكثرته) الا بعد مدة لم يحث (لانه اخذ في القضاء عند ميقاته ويحث الاذرعى اعتبار تواصل نحو الكيل فيحنث بتخلل فترات تمنع تواصله بلا عذر لا يحمل حقه اليه من الغروب وإن لم يصل منزله الا بعد ليلة ولا بالتأخير للشك في الهلال (او لا يتكلم فسيح) او هلل او حاد اودعا بما لا يبطل الصلاة كان لا يكون محرما

ولا مشتملا على خطاب غير الله ورسوله (٥٠) (أو قرأ) ولو خارج الصلاة (قرأنا) ولو جنبا (فلا حث) بخلاف ما عد ذلك فإنه يحث به

ولو جنبا) قضيته عدم الحث وإن لم يقصد القرآن بان قصد الذكر أو اطلق ويمكن توجيهه بأنه وإن انتفى عنه كونه قرآنا لم ينتف كونه ذكر أو هو لا يحث به أه ع ش (قوله بخلاف ما عد ذلك) عبارة غيره كالعباب حث بكل لفظ مبطل للصلاة وقضيته الحث بما للورد على المصلي وقصد الردة فقط أو اطلق وفي شرح الروض وعلم بذلك تخصيص عدم الحث بما لا يبطل الصلاة وبه صرح القاضي أبو الطيب فلو حلف لا يسمع كلام زيد لم يحث بسماع قراءة القرآن قاله الجليل أه وظاهره عدم الحث بسماع قراءة القرآن وإن انصرف عن القرآنية بقرينة كان قصد القاري به التفهيم فقط أو كان جنبا أو اطلق وقد يوجه بأنه قرآن بذاته والقرينة أنما تصرفه عن حكم القرآن وقد يجاب بان انصرفه عن حكم القرآن يقتضي الحث لأنه لم يبق له حكم القرآن بل حكم كلام الادميين فليتامل أه سم (قوله لا انصرف الكلام الخ) لا يظهر هذا التعليل بالنسبة إلى قوله ورسوله (قوله عرفا) أي عرف في الشرع اخذا من قوله الاتي ويرد الخ ويحتمل العرف العام اخذا من قوله الاتي على أن العادة الخ (قوله ومن ثم الخ) في سبكه ما لا يخفى وحقه أن يقول وما ذكر ليس من كلامهم كما صرح به خبر مسلم ومن ثم الخ (قوله خبر مسلم) وهو أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أسنى ورشيدى (قوله لكن نازع فيه) أي في كلام المصنف (قوله وقد علم الخ) فيه بحث أه سم (قوله من الخبر) أي خبر مسلم قال للبعد الذي كرى أه رشيدى (قوله وكذا) إلى قوله بل لو قيل في المعنى (قوله وكذا نحو التوراة الخ) أي فلا يحث به أي إذا لم يتحقق تبدله أو لا في حث بذلك أه ع ش (قوله أن قرأها الخ) أي التوراة أو الانجيل ونحوهما (قوله مثلاً) انظر ما قلناه مع قوله الاتي بل لو قيل الخ (قوله ولو من الصلاة) إلى قوله أوليئين في النهاية الا قوله نعم إلى قوله ولو عرض (قوله ولو من الصلاة) أي لأن السلام عليه نوع من الكلام ويؤخذ من ذلك أنه لا بد من قصده بالسلام فلو قصد التحلل فقط أو اطلق لم يحث كما بحثه بعض المتأخرين وهو الظاهر أه مغنى (قوله أو قال له قم الخ) عبارة الاسنى مع شرحه وإن قال والله لا أكذلك فتتح عني أو قم أو أخرج أو غيرها ولو متصل باليمين حث لأنه كلبه أه (قوله أو دق الخ) ببناء المفعول عليه أي الحلف ويجوز كونه ببناء الفاعل وخبره المستتر للحواف عليه (قوله من) بفتح الميم مقول فقال (قول المتن حث) ولو سبق لسانه بذلك لم يحث كما قاله ابن الصلاح وبحث ابن الاستاذ عدم قبول ذلك منه في الحكم وهو ظاهر حيث لا قرينة هناك تصدقه أه مغنى (قوله وقضية اشتراطهم الخ) فيه نظر حكوا اخذا أه سم وسياق عن المغنى ما يؤيده (قوله ويظهر أنه الخ) يتأمل الجمع بينه وبين ترجيح اعتبار الفهم في المسموع أه سيد عمر (قوله وإنما يتجه في صم الخ) وقضيته أنه لا فرق في ذلك بين طرو الصمم عليه بعد الحلف وكونه كذلك وقته وإن علم به أه ع ش (قوله ولو عرض الخ) عبارة المغنى واعتبر الماوردى والنفال المراجعة ايضا فلو تكلف بكلام فيه تعريض له ولم يواجهه كإحاطة الم اقل لك كذا لم يحث والمراد بالكلم الذي يحث به اللفظ المركب ولو بالقوة كما بحثه الزركشى (تنبيه) لو كلبه وهو مجنون أو مغمى عليه وكان لا يعلم بالكلام لم يحث والاحتشاش أن لم يفهمه كما نقله الاذرعى عن الماوردى ونقل عنه ايضا أنه لو كلبه وهو نائم بكلام يوقف مثله حث والافلا وأنه لو كلبه وهو بعيد منه فإن كان بحيث يسمع كلامه حث والافلا يسمع كلامه لا أه وقوله لو كلبه وهو مجنون الخ في الاسنى مثله (قوله كذا اطلقه الخ) يظهر أنه راجع إلى قوله ولو عرض الخ ايضا (قوله فليحمل الخ) أي في حث إذا أفهمه بذلك الكلام مقصوده كما يأتي في الآية أما لو لم يفهمه ذلك فهذا لا يتعلق له به فلا وجه للحث به إلا أن قصد غشيطه به أه سم (قوله

أى أن أسمع نفسه أو كان بحيث يسمع لولا العارض كما هو قياس نظائره لا انصرف الكلام عرفا إلى كلام الادميين في محاوراتهم ومن ثم لم تبطل الصلاة بذلك لأنه ليس من كلامهم كما صرح به خبر مسلم لكن نازع فيه جمع بان نحو التسبيح يصدق عليه كلام لغة وعرفا وهو لم يخلف أنه لا يكلم الناس بل أن لا يتكلم ويرد بان عرف الشرع مقدم وقد علم من الخبر أن هذا لا يسمى كلاما عند الاطلاق على أن العادة المطردة أن الحالفين كذلك إنما يريدون غير ما ذكر وكفى بذلك مرجحا وكذا نحو التوراه أو الانجيل نعم يتجه أنه أن قرأها مثلاً كلها حث لتحقق أن فيها مبدا لا كثير أبدا لو قبل أن أكثرها ككلها لم يبعد (أو لا يكلمه فسلم عليه) ولو من صلاة كما مر أو قال له قم مثلاً أو دق عليه الباب فقال وقد علمه من (حث) أن سمعه وهل يشترط حينئذ فهمه لما سمعه ولو بوجه أو لا كل محتمل وقضية اشتراطهم سمعه الاول ويظهر أنه لو كان بحيث يسمعه لكن منع منه عارض كلفظ كان كما لو سمعه نعم في

الذخائر كالحالية أنه لا يحث بتكليمه الا صم وانما يتجه في صم يمنع السماع من اصله ولو عرض له كان خاطب جدارا فليحمل بحضرته كلام ليفهمه به لم يحث وكذا لو ذكر كلاما من غير خطاب أحده كذا أطلقه شارح ويرده ما يأتي من التفصيل في قراءة الآية

فليحمل هذا على ذلك (التفصيل الخ) يرجع إلى مسألة الجدار أيضا عبارة النهاية ولو عرض له كان خاطب جدار يحضرته بكلام يفهمه به أو ذكر كلاما من غير أن يخاطب أحدا به اتجه جريان ما ذكر من التفصيل في قراءة آية في ذلك اه (قول المتن أو غيرها) كدين ورأس اه معنى (قوله) فلا حنث عليه (إلى قوله) بما يرد في المعنى (قوله) إن كان الخ) أي الحالف اه معنى (قوله) ربها) أي يكونها كلاما على حذف المضاف كما يفيد صنيع النهاية والمعنى (قوله) حنث به) أي قطعا اه معنى (قوله) لأن المجاز تقبل إرادته الخ) قضيته أنه لا يحنث بالكلام بالقسم وقضية ما تقدم في أول فصل الحلف على السكنى من أن اللفظ يحمل على حقيقة به وبجازه المتعارف معا إذا أراد دخول خلافه يؤيد الحنث ما فهمه من أنه لو حلف لا يدخل دار زيد وقال أردت مسكنه من الحنث بما يسكنه وليس ما كاله وبما يملكه ولم يسكنه حيث حلف بالطلاق اه ع ش أقول بكلام المعنى كالعربح في بارجمه من الحنث بالكلام اللساني بل ما ادعاه من أن قضية ذلك القول عدم الحنث بذلك غير مسلم (قوله) وجعل الخ) جواب سؤال منشؤه قوله وإن كان آخرس الخ (قوله) وجعلت نحو إشارة الآخرس في غير هذا الخ) كذا ذكره الرافعي وتعقب بما في فتاوى القاضي من أن الآخرس لو حلف لا يقرأ القرآن فقرأه بالإشارة حنث وبما في الطلاق من أنه لو حلف بمشيئة ناطق نفرس وأشار بالمشيئة طلقت واجب عن الأول بان الآخرس موجود فيه قبل الحلف بخلافه في مسئلتنا وعن الثاني بان الكلام مدلوله اللفظ فاعتبر بخلاف المشيئة وإن كانت تؤدي باللفظ اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وقضية جوابه عن الأول أنه لو حلف الآخرس لا يتكلم وتكلم بالإشارة حنث لأنه إذا عدت الإشارة تكليما عدت كلاما أيضا كما هو ظاهر ثم هذا كله مما يصرح بان عقاد يمين الآخرس وأنه لا يشترط في الحالت النطق اه (قول المتن وإن قرأ آية أفهمه الخ) أي المحلوف على عدم كلامه نحو ادخلوها بسلام عند طرق المحلوف عليه الباب ومثل هذا ما لو فتح على إمامه أو سبج لسهوه فيأتي فيه التفصيل المذكور وإن فرق بعضهم بأن ذلك من مصالح الصلاة بخلاف قراءة الآية (فروع) لو حلف لا يقرأ حنث بما قرأ ولو بعض آية أو ليركن الصوم أو الحج أو الاعتكاف أو الصلاة حنث بالشروع الصحيح في كل منها وإن فسد بعده لأنه يسمى صائما وحاجا ومعتكفا ومصليا بالشروع لا بالشروع الفاسد لأنه لم يأت بالمحلوف عليه لعدم انعقاده إلا في الحج فيحنث به بصورة انعقاد الحج فاسدا إن فسد عمرته ثم يدخل الحج عليها فإنه ينعقد فاسدا أو لا أصلي صلاة حنث بالفرغ منها لا بالشروع فيها ولو من صلاة فاقد الطهورين ومن يومى إلا أن أراد صلاة مجزية فلا يحنث بصلاة فاقد الطهورين ونحوها مما يجب قضاءها عملا بنيتها ولا يحنث بسجود تلاوة وشكر وطواف لأنها لا تسمى صلاة قال الماوردي والقفال ولا يحنث بصلاة جنازة لأنها غير متبادرة عرفا وقضية كلام ابن المقرئ أنه يحنث بصلاة ركعة واحدة وكلام الروياني يقتضى أنه لما يحنث بصلاة ركعتين فأكثر وهو أوجه كما لو نذر أن يصلي صلاة أو لا أصلي خلف زيد فحضر الجمعة فوجده إماما ولم يتمكن من صلاة جمعة غير هذه وجب عليه أن يصلي خلفه لأنه ملجأ إلى الصلاة بالأكراه الشرعى وهل يحنث أو لا والظاهر الأول كما بحثه

(قوله) فليحمل الخ) أي فيحنث إذا فهمه بذلك الكلام مقصوده كما يأتي في الآية أما لو لم يفهمه ذلك فهذا لا يتعلق به بوجه فلا وجه لاحتث به إلا أن قصد مخاطبته به وهل معنى الإطلاق هنا عدم قصد الأفهام بعدة عند مخاطبته وهل يقيد الإطلاق في الآية بما إذا قصد مخاطبته بها وقد يجاب عن الشارح المذكور بأنه إذا فهمه مقصوده فقد خطأ به فلا يصدق قوله بلا خطاب أحد حينئذ فليتنامل (قوله) وجعلت نحو إشارة الآخرس في غير هذا كالعبرة للضرورة) قال في شرح الروض كذا ذكره الأصل وتعقب بما في فتاوى القاضي من أنه لو حلف الآخرس لا يقرأ القرآن فقرأه بالإشارة حنث وبما في الطلاق من أنه لو حلف بمشيئة ناطق نفرس وأشار بالمشيئة طلقت ويجاب عن الأول بان الآخرس موجود فيه قبل الحلف وفي مسئلتنا بعده وعن الثاني بان الكلام مدلوله اللفظ فاعتبر بخلاف المشيئة وإن كانت تؤدي باللفظ انتهى وقضية جوابه عن الأول أنه لو حلف الآخرس لا يتكلم فتكلم بالإشارة حنث لأنه إذا عدت الإشارة تكليما عدت كلاما أيضا

فليحمل هذا على ذلك
التفصيل كما هو واضح (ولو
كانه أو راسله أو أشار إليه
بيد أو غيرها فلا حنث)
عليه وإن كان أصم أو
آخرس (في الجديد) لأن
هذه ليست بكلام عرفا
وإن كانت كلاما لغة
وبها جاء القرآن نعم إن
نوى شيئا منها حنث به لأن
المجاز تقبل إرادته بالنية
وجعلت نحو إشارة
الآخرس في غير هذا
كالعبرة للضرورة (وإن
قرأ آية أفهمه بها مقصوده
وقصد قراءة) ولو مع
الافهام (لم يحنث) لأنه
لم يكلمه (ولاً) بان قصد
الافهام وحده أو أطلقه
(حنث) لأنه كلمه

ونازع البلقيني في حالة الاطلاق بما يرد به إما حجة القراءة حينئذ لا تجنب الدالة على أن ما تلتظ بكلام لا قرآن أو ليشين على الله أنهل الشاء لم يرد إلا بالحمد لله حمدًا يوفي نعمه ويكافي مزيده لا ترفيه ولو قيل برب ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك لكان أقرب بل ينبغي أن يتعين لأنه أبلغ معنى وصح به الخبر أو (٥٣) ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة بر صلاة التشهد فقط واعترض بان وعلى

آل محمد مستأنف كما قاله الشافعي لئلا يلزم تفضيل ابراهيم على نبيينا صلى الله عليه وسلم عملا بقضية التشبيه وحيفه فلم يبق منها الا اللهم صل على محمد فكيف فضل الكيفية التي ذكرها الرافي مع ان فيها التكرير الابدى بكما ذكرك الى آخره وجوابه ان هذا الاستئناف غير متعين في دفع ذلك الا لزم لكثرة الاجوبة عنه غير ذلك كما بسطته في كتاب الدر المنصود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود ووجه افضليتها انه صلى الله عليه وسلم عليها لهم وهو لا يختار لنفسه الا الافضل ولئن سلمنا ذلك الاستئناف فوجا ما مر ان افضليتها لا توقف على ذلك التشبيه بل وقوع الصلاة بعدها على الآل على وجه التشبيه فيه اعل شرف له صلى الله عليه وسلم وان الخلق يعجزون عن تشبيه صلاته بصلاة مخلوق وان تعين الصلاة عليه موكل في كفيته وكيته الى ربه تعالى يختار له ما يشاء وانه ارشده الى تعليم امته صلاة لا تشابه صلاة احد وان الصلاة على آله

بعض المتأخرين كما لو حلف لا يصوم فاذكره صان فانه يجب عليه الصوم ويحتمل ألا يؤم زيدا فصلى زيد خلفه ولم يشعر به لم يحتمل فان اشعر به وهو في فريضة وجب عليه كما لو حلف لا يصوم فامر اه معنى وقوله فروع الى قوله وهو اوجه في الروض مع شرحه مثله وقوله فيه ما مر محل توقف إذ مضي قوا عدم الحث لانه حلف على فعل نفسه ولم يوجد فليراجع (قوله) ونازع البلقيني في حالة الاطلاق واعتمد عدم الحث اه معنى (قوله) الدالة على ان ما تلتظ به (الح) فيه ان مجرد كونه كلاما لا يرد لان الحلف على التكليم لا الكلام اه سم ولعل لذلك أقر المغني ما اعتمدته البلقيني من عدم الحث (قوله) أوليشين (الح) عبارة النهاية ولو حلف ليشين على الله باجل الشاء واعظمه فطريق البر ان يقول سبحانك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فلو قال احمده بمجامع الحمد او باجلها فانه يقول الحمد لله حمدًا يوفي نعمه ويكافي مزيده اه (قوله) اوليشين الى قوله فقط في النهاية (قوله) اوليشين (الح) ولو قيل له كلم زيد اليوم فقال والله لا كلمته انعدت على ابد ما لم ينو اليوم فان كان في طلاق وقال اردت اليوم قبل في الحكم ايضا للقرينة اه وفي الروض مثله إلا أنه أبطل لا كلمته بلا يكلمه وقوله للقرينة عبارة شرح الروض لان ذكر اليوم في السؤال قرينة على ذلك اه (قوله) بان وعلى آل محمد) اد الى آخره (قوله) عملا (الح) علة للزوم التفضيل (قوله) بقصة التشبيه) اي من إلحاق الناقص بالكمال (قوله) فكيف فضل) اي لفظ اللهم صل على محمد الكيفية اي على الكيفية ولعل على سقطت من قلم الناسخ (قوله) اللازم) الاولى للزوم (قوله) ووجه افضليتها) اي صلاة التشهد (قوله) لهم) اي لا يحجب به رضوان الله تعالى عليهم اجمعين (قوله) فوجه ما مر) اي من البر بصلاة التشهد فقط (قوله) على ذلك التشبيه) أي تشبيه صلاته صلى الله عليه وسلم بصلاة ابراهيم (قوله) اعل شرف (الح) خبر بل وقوع الصلاة (الح) (قوله) وان الخلق (الح) عطف على ان افضليتها (الح) (قوله) عن تشبيه صلاته) اي الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بصلاة مخلوق اي على مخلوق (قوله) وانه) اي ربه تعالى (قوله) فيها) اي صلاة التشهد (قوله) لا مر خارج هو الافراد) الانسب بما بعده ان يقول في الاقتصار عليها لاني ذاتها (قوله) واطلق) فان نوى نوعا من المال اختص به اه معنى (قوله) او عمم) اي في نيته ولا فالصيغة صيغة عموم بكل حال اه سم (قول) اثن حث بكل نوع (الح) وينبغي أن مثل ذلك ما لو حلف أنه ليس له دين في حث كل ما ذكر وانه لو حلف أنه ليس عنده او ليس بيده مال لا يحث بدنه على غيره وإن كان حالًا وسهل استيفاؤه من المدين ولا بما له لغائب وإن لم ينقطع خبره لانه ليس بيده الآن ولا عنده اه ع ش وقوله في حث بكل

كما هو ظاهر ثم هذا كله مما يصرح بان عقاديين الاخرس وانه لا يشترط في الحالف النطق (قوله) الدالة على ان ما تلتظ به كلام) فيه ان مجرد كونه كلاما لا يرد لان الحلف على التكليم لا الكلام (قوله) ايضا الدالة على انه ما تلتظ به كلام (الح) قضية ذلك الحث في مسئلة لا يتكلم السابقة بقراءة القرآن بلا قصد وهو محتمل وقد يفرق بان الجنانية قرينة صارفة عن القرآنية لعدم مناسبتها لها ويحاج بان ما هنا ايضا قرينة صارفة وهي وجود مخاطب له مقصود تمكن الاشارة اليه بالآية (قوله) او لا مال له حث بكل نوع وان قل حتى ثوب بدنه ومدبر ومعلق عتقه) قال في التنبيه وان حلف ماله رقيق او ماله عبدوله مكاتب لم يحث في أظهر القولين ويحتمل في الآخر اه عبارة الروض او لا عبد له لم يحث بمكاتب اه (قوله) واطلق او عمم) اي في نفيه والا فالصيغة صيغة عموم بكل حال

لماذا اشبهت الصلاة على ابراهيم وأبنائه الانبياء فكيف حال صلاته التي رضيها تعالى له وذلك يستلزم خروجها عن الحصر فان قلت ظاهر كلامهم منابره بها وإن لم تقترن بالسلام فينا في ما مر انه يكره افرادها عنه وإنما تجتجج للسلام فيها لانه سبق في التشهد قلت نعم ظاهر كلامهم هذا ذلك ولا منافاة لانهما من حيث ذاتها أفضل من غيرها والكرامة إنما هي لا مر خارج هو الافراد نظير كرامة التوراة المردا انه يكره الاقتصار عليها لاذاتها (او لا مال له) واطلق او عمم (حث بكل نوع) من انواع المال له (ولان قل)

ما ذكر فيه وقفة ظاهرة فليراجع قوله (ولولم يتمول) المعتمد انه لا بد في الحنث من كونه متمول مراه سم (قوله خلافاً للبقيني الخ) حيث قيده بالمتمول واستظهره الاذرعى وهو الظاهر معنى ونهاية (قول المتن حتى ثوب الخ) ثوب مجرور بحتى عطفاً على المجرور قبله وشرط جمع من التحويين في عطفاً على المجرور اعادة عامل الجرو عليه فينبغي ان يقول حتى ثوب اه معنى (قوله لصدق اسم المال) الى قوله وفيه نظري في المعنى وإلى قوله بل ومغصوب في النهاية الا ما سانه عليه (قوله لا يحنث بملكه لمنفعة) اى بوصية او اجارة ولا بموقوف عليه ولا باستحقاق قصاص فلو كان قد عني عن القصاص بمال حنث معنى وروى وعبرة عش اى وان جرت عادته باستغلاها بايجار او نحوه حيث لم يكن له منها مال متحصل بالفعل وقت الحلف ومثل المنفعة الوظائف والجامكية فلا يحنث بها من حلف لا مال له وان كان اهلا لها لا تنفاه تسميتها مالا اه (قوله لا لمورثة) كذا في اكثر نسخ النهاية وكتب عليه عش مانصه كذا في حج وفي نسخة او لمورثة اذا تاخر عتقه خلافاً لبعضهم اه وما في الاصل اظهر لانه اذا كان التدبير من مورثه يصدق على الوارث انه لا مال له اه وعبرة المعنى امامد بر مورثه الذى تاخر عتقه المتعلق بصفة كدخول دارو الذى اوصى مورثه باعتاقه فلا يحنث به لعدم ملكه اه (قوله اذا تاخر عتقه) بان علق على شيء آخر بعد الموت وفيه بحث لانه يملك له الى العتق وان منع من التصرف فيه بما يزيل الملك فالقياس الحنث به فان كان هذا منقولا ولا فينبغي منعه فليراجع ثم رايت ان شيخنا الشهاب الرملى كتب بخطه اعتماد الحنث كما في الموصى بعته فان الوارث يحنث به قبل عتقه اه سم وقوله لانه يملك له الخ تقدم عن عش خلافاً وعن المعنى الجزم بخلاف مانقله عن شيخه الشهاب في المقيس والمقيس عليه معا وبخالفه ايضا في المقيس عليه مفهوم قول المصنف الآتى وما وصى به (قوله ولو على معسر) ولولم يستقر كالاجرة قبل انقضاء مدة الاجارة اه معنى (قوله قال البقيني لا ان مات الخ) اقره اى البقيني الاسنى والمعنى وقال سم اعتمد شيخنا الشهاب الرملى خلاف ما قاله البقيني هنا وفيما يأتى في دينه على المكاتب اه (قوله الا ان مات) اى المعسر اه معنى (قوله فالمتجه اطلاقهم) وهو الحنث بالدين ولو على ميت معسر اه عش (قوله وكونه) اى الدين على ميت معسر (قوله الآن) اى حين الحلف ويحتمل ان المعنى وكون الدين على معسر لا يسمى مالا حين الموت (قوله واخذ منه) اى من التعليل (قوله انه لا حنث الخ) اقره المعنى خلافاً للنهاية عبارة اه واخذ البقيني من ذلك عدم حنثه الخ وجزم به الشيخ في شرح منهجه مردوداً لم يخرج عن كونه مالا ولا أثر هنا لتعرضه للسقوط ولا لعدم وجوب زكاته وعدم الاعراض هنا لانه لما منع آخر لا لا تنفاه كون ذلك مالا اه (قوله من هاتين العلتين) اى الثبوت في الذمة وجوب الزكاة (قوله اذ ليس ثابتاً في الذمة) وفي عدم ثبوته في الذمة نظر اذ ليس متعلقاً

(قوله ولولم يتمول) المعتمد انه لا بد في الحنث من كونه متمولاً مراه (قوله خلافاً للبقيني) المتجه ما قاله البقيني شرح مر (قوله لا لمورثة اذا تاخر عتقه) فيه بحث لانه يملك له الى العتق وان منع من التصرف فيه بما يزيل الملك فالقياس الحنث به فان كان هذا منقولا والا فينبغي منعه فليراجع ثم رايت ان شيخنا الشهاب الرملى كتب بخطه اعتماد الحنث كما في الموصى بعته فان الوارث يحنث به قبل عتقه (قوله اذا تاخر عتقه) كان علق على شيء آخر بعد الموت (قوله قال البقيني الا ان مات الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى خلاف ما قاله البقيني هنا وفيما يأتى في دينه على المكاتب (قوله واخذ منه البقيني انه لا حنث بدينه على مكاتبه) اعتمد خلافاً لشيخنا الشهاب الرملى وهو شامل لنجوم الكتابة وحينئذ يشكل قولهم لا حنث بمكاتبه بانه لا كبير فائدة لنفي الحنث بالمكاتب مع ان من لازمه وجود نجوم الكتابة عليه وهى توجه الحنث على هذا التقدير فلا فائدة مع ذلك معتداً بالقولهم لا حنث بالمكاتب لان حاصل الامر حينئذ تحقق الحنث ولا بد لكنه من حيث نجوم الكتابة لا من حيث نفس المكاتب الا ان يجاب بتصوير المسئلة بما اذا كانت النجوم دينار او منفعة مثلاً وقع الحلف بعد توفيته الدينار فلا حنث حينئذ لان المنفعة لا حنث بها كما تقدم وكذا المكاتب كما تقرر فليتامل (اذ ليس ثابتاً في الذمة) في نفي ثبوته في الذمة نظر اذ ليس متعلقاً بالرقبة ولا

ولولم يتمول كما اقتضاه كلامهم هنا وفي الاقرار خلافاً للبقيني كالاذرعى (حتى ثوب بدنه) لصدق اسم المال به نعم لا يحنث بملكه لمنفعة لانها لا تسمى مالا عند الاطلاق (ومدبر) له لا لمورثة اذا تاخر عتقه (ومعلق عتقه بصفة) وأم ولد (وما وصى به) لغیره لان الكل ملكه (ودين حال) ولو على معسر جاحد بلاينة قال البقيني لا ان مات لانه صار في حكم العدم اه وفيه نظر لاحتمال ان له مالا باطناً او يظهره بعد بنحو فسح بيع وبفرض عدمه هو باق له من حيث أخذه لبدله من حسنات المدين فالمتجه اطلاقهم وكونه لا يسمى مالا الآن ممنوع (وكذا مؤجل في الاصح) لثبوته في الذمة وصحة الاعتراض والابراء عنه ولو وجوب الزكاة فيه وأخذ منه البقيني أنه لا حنث بدينه على مكاتبه أى لأنه لم يوجد فيه شيء من هاتين العلتين إذ ليس ثابتاً في الذمة

له دم صحة الاعتياض عنه واقدرة المكاتب على اسقاطه متى شاء ولا زكاة فيه (لا مكاتبه) كتابه صحيحة (في الاصح) لانه لادم ملكه لمنافعه وارش
جنايته كالاجني عرفا فلا ينافي عدده الا في النصب ونحوه وبهذا يعلم انه لا اثر له في جزيه بعد البين وكذا زوجة واختصاص بل ومغضوب لم
يقدر على نزعه ولا على بيعه من قادر على نزعه (٥٤) وغائب انقطع خبره على الاوجه خلافا للانوار ويفرق بين المغضوب المذكور وما في

ذمة المعسر بأن هذا لا
يتصور سقوطه بخلاف
المغضوب يتصور بان برده
غاصبه لقاض فيتلف عنده
من غير تقصير (اوليضر به
قالبه) انما يحصل (بما
يسمى ضربا) فلا يكفي
مجرد وضع اليد عليه (ولا
يشترط ايلام) لصدق
الاسم بدونه ووقع في
الروضة في الطلاق اشترطه
لكنه اشار هنا الى ضعفه
(الا ان يقول) او ينوي
(ضربا شديدا) او موجعا
مثلا فيشترط حينئذ الايلام
عرفا وواضح انه يختلف
بالزمن وحال المضروب
(وليس وضع سوط عليه
وعض) وقرص (وختق)
بكسر النون (وتنف شعر
ضربا) لانه لا يسمى بذلك
عرفا (قل ولا لطم) لوجه
يباطن الراحة مثلا
(ووكز) وهو الضرب
باليد مطبقة او الدفع ولو
بغير اليد كدال عليه كلام
اللغويين ورفس ولكم
وصفغ لانه لا يسمى ضربا
عادة والاصح ان جميعها
ضرب وانها تساه عادة
ومثلها الرمي بنحو حجر
أصابه كما بحثته وأفتيت به
ثم رأيت الخوارزمي جزم

بالرقبة ولا باعيان مال ولا يتصور دين خال عن هذه الامور إلا ان يراد بشبوتها في الذمة المنفي لزومه اه بسم
عبارة الرشدي يعني ليس مستقر الثبوت اذ هو معرض للسقوط والآفه وثابت كالا يخفى اه (قوله لادم
صحة الاعتياض عنه) قضيته ان الكلام في نجوم الكتابة وانه يحنث بغيرها مما له على مكاتبه من الدين قطعا اه
عش (قوله كتابة صحيحة) واما المكاتب كتابة فاسدة فيحنث به ولو حلف لملك له حنث بمغضوب منه وآبق
ومر هو ن لا بزوجة إن لم يكن له نية والا فعمل بنية ولا بزيت تجسس او نحوه لان الملك زال عنه بالتجسس
او حلف ان لا يعبد له لم يحنث بمكاتبه كتابة صحيحة تنزيلا للكتابة منزلة البيع اه مغنى (قوله انه لا اثر
لنعجزه) اي فلا حنث به لانه لم يكن ماله حال الحلف اه عش (قوله بل ومغضوب) عبارة للمغنى ولو كان له
مال غائب أو ضال أو مغضوب أو مسروق وانقطع خبره هل يحنث به أو لا وجهان أحدهما يحنث لان الاصل
بقاء الملك فها والثاني لا يحنث لان بقاءها غير معلوم ولا يحنث بالشك قال شيخنا وهذا الوجه ويحنث
بمسئولته لانه يملك منافعتها وارش جنايته عليها اه واعتمدت النهاية الوجه الاول وفاقا للانوار (قوله فلا
يكفي) الى قوله ومثلها في المغنى اللفظة الثالثة وقوله ووقع الى المتن وقوله الى الدفع الى ورفس ولى قوله
ونقله الامام في النهاية لا ذلك وقوله كما بحثت الى المتن (قول المتن ولا يشترط ايلام) بخلاف الحدو التعزير
لان المقصود منهما الرجز شيخ الاسلام ومغنى (قوله لصدق الاسم) اذ يقال ضربه فلم يؤلمه شيخ الاسلام
ومغنى (قوله اشترطه) اي الايلام (قوله لكنه اشار هنا الى ضعفه) عبارة النهائية ولا ينافيه ما في الطلاق من
اشترطه لانه محمول على كونه بالقوة وما هنا من نفيه محمول على حصوله بالفعل اه قال الرشدي قوله بالقوة
الظاهر ان المراد بها ان يكون شديدا في نفسه لكن منع من الايلام مانع اذ الضرب الخفيف لا يقال انه مؤلم
لا بالفعل ولا بالقوة اه (قوله فيشترط حينئذ الايلام) ولو حلف ليضربه علة قبل العبارة بحال الحالف
او المحلوف عليه او العرف فيه نظر والظاهر الثالث لان الايمان مبناه على العرف اه عش (قوله الايلام
عرفا) اي شدة ايلامه كما يدل عليه عبارة القوت وهو الذي يظهر فيه النظر للعرف والا فلا يلام انما يظهر
النظر فيه للواقع لا للعرف كالا يخفى اه رشدي عبارة المغنى ولا يكفي الايلام وحده كوضع حجر ثقيل عليه قال
الامام ولا حد يقف عنده في تحصيل البر ولكن الرجوع الى ما يسمى شديدا وهذا يختلف لا محالة باختلاف
حال المضروب (تنبيه) يبر الحالف بضرب السكران والمغنى عليه والمجنون لانهم محل للضرب لا بضرب
الميت لانه ليس محل له (قوله مثلا) راجع لوجه دون باطن الراحة فكان الاولى عدم الفصل بينهما وفي القاموس
لطمه اذ اضرب خده او صفحة جسده بالكف مفتوحة اه (قول المتن ووكز) عبارة المختار ووكزه ضربه
ودفعه وقل ضربه بجمع يده على ذقنه وبابه وعدا اخ اه عش (قوله ورفس ولكم وصفغ) الاول الضرب
بالرجل والثاني الضرب باليد بمجموعة والثالث ضرب القفا بجمع كفه كذا في القاموس (قوله ومثلها الرمي)
اي فيحنث به من حلف لا يضرب اه عش (قول المتن أو خشبة) ومن الخشب الاقلام ونحوها من أعواد
الخطب والجريدو اطلاق الخشب عليها اولى من اطلاقه على الشماريخ اه عش (قوله من السياط) الى
المتن في المغنى (قول المتن بعشكال) بكسر العين وبالمثلثة اي عرجون وقوله شمر اخ بكسر او له بخطه وقوله ان

باعيان ماله ولا يتصور دين خال عن هذه الامور إلا ان يراد بشبوتها في الذمة المنفي لزومه (خلافا للانوار)
كتب عليه مر (قوله لكنه اشار هنا الى ضعفه) إلا ان يحمل على ما بالقوة مر (قوله ورفس ولكم وصفغ)
لو ادعى الحالف بالطلاق انه اراد نوعا من هذه الانواع كالضرب بالعصا دون الرفس والصفغ (قوله

به واعتمده الاذرعى وقد صرح عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمي الرجم في قصة ما عز به بعده ربه وادراكهم
له ضربا مع تسمية جابر له رجما (اوليضر به مائة سوط او خشبة فشد مائة) من السياط في الاولى ومن الخشب في الثانية ولا يقوم احدهما
مقام الآخر (وضربه بها ضربة او) ضربه (بعشكال) وهو الضغث في الاية (عليه مائة شمر اخ بزان علم اصابة الكل او) علم (تراكم
بعض) منها (علي بعض فوصله) بسبب هذا التراكم (ألم الكل) عبارة الروضة أقل الكل قيل وهي أحسن لما مر أنه لا يشترط الايلام

ورد بان ذكر العدد قرينة ظاهرة على الايلام فهو كونه ضرر باشد او صريح كلامه اجزاء الى شكل في قوله مائة سوط وهو ما قاله كثيرون
وصوبه الاسنوى لكن المعتمد ما صحه في الروضة واصلا انه لا يكتفي لانه اخشاب (٥٥) لاسياط ولا من جنسها ونقله الامام عن قطع

الجاهير وقولهم لانه اخشاب
يرد على من نازع في اجزائه
عن مائة خشبة بانه لا يسمى
خشبا (قلت ولو شك) اى
تردد باستواء او مع ترجيح
الاصابة لامع ترجيح عدمها
كما بحثه الاسنوى اخذ ان
كلامهم (في اصابة الجميع
بر على النص والله اعلم) اذ
الظاهر الاصابة وفارق مالم
مات المغنق بمشيئته وشك في
صدورها منه فانه كتحقق
العدم على ما مر فيه في
الطلاق بان الضرب سبب
ظاهر في الانكسار
والاصابة ولا اماراة ثم على
وجود المشيئة قالا عن
البغوى ولو قال ان ضربتك
فانت طالق فقصده ضرب
غيرها فاصابها طلقت ولا
يقبل قوله ويحتمل قبوله
اه وقول الانوار هو ضرب
لها لكن لا يحنث للخطا
كالمره والناسى يحتمل
على انه لا يحنث باطنا عند
قصده غيرهما فلا ينافى كلام
البغوى لانه بالنسبة للظاهر
وعليه محتمل قول غيره
لا يقبل قوله لم اقصد الا
بيئة لان الضرب محقق
والدفع مشكوك فيه وقوله
الابينة لا يلائم ما قبله
فليحمل على ان المراد الا
بيئة بقرينة على انه لم يقصد
(او ليضربنه مائة مرة) او
ضربة (لم يبر بهذا) اى

علم اصابة الكل بان عين اصابة كل من الثمار يخ بان بسطها واحدا بعدوا احد كالحصير وقوله فوصله ألم
الكل اى نقله ايضا فانه يبر ايضا وان حال ثوب او غيره مما لا يمنع أثر البثرة بالضرب اه معنى (قوله بان ذكر
العدد) اى بقوله مائة اه سم (قوله على الايلام) هل يشترط الايلام بكل واحدة او يكتفى حصوله
بالجموع وينبغي الثانى اه سم (قوله فهو كونه ضررا بالخ) والوجه الاخذ باطلاقهم في عدم اشتراط
الايلام بالفعل وان ذكر العدد نهاية (قوله) وصريح كلامه (الخ) واقتضى كلامه ايضا ان تراكم بعضها على
بعض مع الشد كيف كان يحصل به المثل والكن صوره الشيخ ابو حامد والموردى وغيرهما بان تكون
مشدودة الاسفل محمولة الاعلى واستحسن اه معنى (قوله) لكن المتداخل (كذا في المغنى) (قوله) انه
لا يكتفى (الخ) وانما يبر بسياط بمجموعة بشرط علمه اصابته بانه على ما مر اه معنى (قوله) لانه (اى
العشكال) (قوله) ولا من جنسها) اى السياط فانها سيور متخذة من الجلد اه عش (قوله) في اجزائه
اى العشكال (قوله) اى تردد الى قوله قالا في المغنى وكذا في النهاية الا قوله لامع ترجيح الى المتن (قوله) لامع
ترجيح عدمها (الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارته فلو ترجح عدم اصابة الكل برياض اخلافا للاسنى
في المهمات احالة على السبب الظاهر مع اعتضاد بان الاصل برائة الذمة من الكفارة اه اى حيث كان
الحاف بالله وبان الاصل عدم الطلاق فيم لو كان الحاف به عش (قول المتن في اصابة الجميع) اى اصابة
ثقل الجميع والافاترا كم كاف وحيلولة بعضها بين البدن والبعض الاخر لا يقدح اه سم (قول المتن بر
على النص) لكن الورع ان يكفر عن يمينه لاحتمال تخلف بعضها معنى وروض (قوله) وفارق مالم مات (الخ)
عبارة الاسنى والمغنى وفرقوا بين مالم وحلف ليدخلن اليوم الا ان يشاء زيد فلم يدخل ومات زيد ولم تعلم
مشيئته حيث يحنث بان الضرب (الخ) (قوله) فانه كتحقق الغدوم) اى فيحتمل من قال انت طالق الا ان يشاء
زيد ولا يحنث من قال انت طالق ان شاء اه عش (قوله) ولا اماراة (الخ) عبارة النهاية والمغنى والمشيشة
لا اماراة عليها ثم الاصل عدمها اه (قوله) ولا يقبل قوله (اى لم اقصد بها بالنسبة للظاهر) (قوله) محتمل (الخ)
خبر وقول الانوار (قوله) عند قصده) اى غيرها (قوله) فلا ينافى (اى قول الانوار) (قوله) وعلى) اى الظاهر
(قوله) وقوله) اى غير الانوار (قوله) لا يلائم (الخ) كان وجهه ان البيئة لا تطلع على عدم القصد اه سم
(قوله) او ضربه) الى قول المتن ولا افارقك في المغنى الى قول الشارح ولو تعوض في النهاية الا قوله مطلقا
(قوله) والوجه انه لا يشترط هنا تواليا) اى فيكتفى فيما لو قال اضربه مائة خشبة او مائة مرة ان يضربه
بشمار اخ لصدق اسم الخشبة عليه اه عش (قوله) واشترط ذلك (اى التوالى) (قوله) في الحد (الخ) متعلق
باشترط ذلك وقوله لان الخ خبره (قوله) بان يعلم (الخ) هذا تفسير لنفس التخلية اى والتخلية ان يعلم به
ويقدر على منعه اى ولم يمنعه اه رشيدى (قوله) ويقدر على منعه) اى ولو بالتوجه اليه حيث بلغه انه

ورد بان ذكر العدد) اى لقوله مائة (قوله) على الايلام) هل يشترط الايلام لكل واحدة او يكتفى حصوله
بالجموع وينبغي الثانى (قوله) كما بحثه الاسنوى (الخ) منع ما بحثه الاسنوى احالة على السبب الظاهر مع
اعتضاده بان الاصل برائة الذمة من الكفارة (قوله) اى المصنف في اصابة الجميع) اى اصابة ثقل الجميع
والافاترا كم كاف وحيلولة بعضها بين البدن والبعض الاخر لا يقدح (قوله) اذ الظاهر) فيه شىء مع باستواء
ثم رايت المشطوب (قوله) على ما مر فيه الطلاق) قال هناك قبل فصل شك في طلاق استدلالا على شىء فهو
كانت طالق الا ان يشاء زيد فمات ولم تعلم مشيئته اى فانه يقع الطلاق اه ويتبينها مشه تصريح المتون بذلك
ونقلناه فيه عن الروض وشرحه ما حاصله عدم الحنث بذلك في الطلاق والحنث في الايمان مع الفرق فرأجعه
فاظهر مع ذكر هذه الحوالة الا ان يكون ذكر ذلك في محل آخر (قوله) الابينة لا يلائم (الخ) كان وجهه ان

المشدودة او العشكال لانه جعل العدد مقصودا والوجه انه لا يشترط هنا تواليا واشترط ذلك كالا يلام في الحدود التعزير لان القصد بهما
الزجر والتسكير (اولا) اخليك تفعل كذا حمل على نفي تمكينه منه بان يعلم به ويقدر على منعه منه ولا (افارقك حتى استوفى حقي)

منك (فهرب) يعني ففارقة المحلوف عليه ولو بغير هرب كما يعلم بما يأتي (ولم يمكنه اتباعه لم يحث) بخلاف ما إذا أمكنه اتباعه فإنه يحث (قلت الصحيح لا يحث إذا أمكنه اتباعه والله اعلم) لأنه إنما حلف على فعل نفسه فلم يحث بفعل الغير سواء أمكنه اتباعه أم لا وفارق مفارقة أحد البائعين الآخر في المجلس وأمكنه اتباعه (٥٦) فإنه ينقطع خيارهما بان التفرق يتعلق بهما ثم لا هنا ومن ثم لو فارقة هنا باذنه لم يحث

أيضا ولو أراد بالمفارقة ما يعمها حث ولو حلف لا يطلق غريمه فهل هو كلا فارقته أو كلا أخلى سبيله حتى يحث باذنه في المفارقة وعدم اتباعه المقدور عليه إذا هرب جزم بعضهم بالثاني وفيه نظر في مسألة الحرب لأن المتبادر لا يباشر إطلاقه وبالأذن بآشرة بخلاف عدم اتباعه إذا هرب (وإن فارقته) الحالف بما يقطع خيار المجلس ولو بمشيه بعد وقوف الغير مختارا إذا كرا (أو وقت) الحالف (حتى ذهب المحلوف عليه وكانا ماشين) حث لأن المفارقة حينئذ منسوبة للحالف حتى في الثانية لأنه الذي أحدثها بوقوفه أما إذا كانا ساكنين فابتدأ الغير بالمشي فلا حث مطلقا كما مر (أو أراه) حث لأنه فوت البر باختياره (أو احتال) به (على غريمه) لغريمه أو أحال به على غريمه (ثم فارقته) أو حلف ليعطينه دينه يوم كذا ثم أحاله به أو عوضه عنه حث لأن الحوالة ليست استيفاء ولا إعطاء حقيقة وإن أشبهته نعم أن نوى أنه لا يفارقه وذمته مشغولة بحقه لم يحث كما لو نوى بالإعطاء أو الإيفاء

يريد الفعل ولو بعدت المسافة أه ع ش عبارة الرشيدى أى بخلاف ما إذا لم يقدر وانظر هل الحكم كذلك وإن كان عند الحلف عالما بأنه لا يقدر على منعه كالسلطان أو هو من التعليق بالمستحيل عادة أه (قوله منك) انظر هل للتقييد بفائدة فيما يأتي أه رشيدى أقول يأتي عن المغنى والروض مع شرحه فائدة فهو محترزه (قوله حتى استوفى حتى) ولو قال لا أفارقك حتى تقضيني حتى دفع له دراهم مقاصيص هل يبرذلك أم لا فيه نظر والظاهر الثاني لأن هادون حقه لنقص قيمتها ووزنها عن قيمة الجيدة ووزنها وإن راجت أه ع ش (قوله بما يأتي) أى فى قوله ما إذا كانا ساكنين الخ (قول المتن ولم يمكنه اتباعه) لمرض أو غيره أه معنى (قوله بخلاف ما إذا أمكنه اتباعه) أى ولم يتبعه وإن أذن له أه (قوله لا هنا) أى فإنه يتعلق بفعل الحالف فقط (قوله لم يحث أيضا) كذا فى المغنى (قوله ما يعمها) أى فعل نفسه وفعل غريمه (قوله حث) أى بمفارقة المحلوف عليه إذا أمكن الحالف اتباعه ولم يتبعه (قوله فهل هو كلا فارقته) أى حتى لا يحث باذن الحالف لمدينه في المفارقة وعدم اتباعه المقدور عليه إذا هرب (قوله وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية والأوجه فيما سوى مسألة الحرب الثاني وفيها عدم الحث لأن المتبادر الخ (قوله بالثاني) أى الحث في المسئتين (قوله الحالف) إلى قوله ويقبل فى المغنى لا قوله أو عوضه عنه وقوله مطلقا كما مر (قوله ذا كرا) أى اليمين (قوله ساكنين) أى واقفين أه ع ش (قوله مطلقا) أى سواء أذنه فى المشي أم لا (قوله كما مر) أى فى شرح قلت الخ (قوله به) أى بحقه (قول المتن ثم فارقته) قضيته أنه لا حث بمجرد الإبراء والحوالة وصرح فى شرح الروض بخلافه فى الأول ولعل الثاني كذلك أه سم أقول صنيع المنهج حيث أسقطه قول المنهاج ثم فارقة كالصريح فى ذلك (قوله أو حلف ليعطينه) أو ليوفيه كما يفيد قوله الاتى أو الإيذاء (قوله نعم أن نوى الخ) راجع لمسئلة الإبراء وما بعدها إلى أو حلف ليعطينه الخ وقوله كالمونى الخ راجع إلى هذه أى مسألة الإعطاء (قوله ويقبل فى ذلك ظاهر الخ) ظاهره ولو فى الحلف بالطلاق أه سم (قوله ولو تعوض الخ) أى أو أبراه أو أحاله كما هو ظاهر أه رشيدى (قوله أن التعويض) الأولى التعويض (قوله حث كما مر) خلافا للنهية عبارة ته اتجه عدم حثه لأنه جاهل أه أى يكون ذلك غير مانع من الحث وينشأ منه أن المفارقة لا ن غير محلوف على عدمها فهو جاهل بالمحلوف عليه لا بالحكم ويؤخذ من عدم الحث بما ذكر للجمل عدمه فيما لو حلف بالطلاق لا يفعل كذا فقال له غيره إلا أن شاء الله وظن صحة المشيئة لجهله أيضا بالمحلوف عليه أه ع ش عبارة سم قوله حث فيه نظر ثم رأت بعض من شرح بعده اقتصر على بحث عدم الحث لأنه جاهل وينبغى أن يجرى ذلك فى قوله وكان بعضهم الخ الاتى فى شرح وفى غيره القولان أه (قول المتن أو أفلس) أى ظهر أن غريمه مفلس وقوله ليوسر وفى المحرر إلى أن يوسر أه معنى (قوله لوجود المفارقة) إلى قوله وإنما اثرى النهاية والمعنى (قوله لوجود المفارقة الخ) ظاهره وإن كان حال الحلف يظن أن له مالا يوفى منه دينه وتبين خلافه وأنه لا فرق بين طرو والفلس بعد حلفه وتبين أنه كذلك قبله وفى صحيح ما يفيد ذلك وأطال فليراجع أه ع ش وقوله وفى حج الخ فيه نظر ظاهر كما يظهر بتأمل كلام الشارح بل قوله الاتى وإن من ذلك ماله حلف الخ صريح فى خلاف قوله ظاهره وإن كان الخ (قوله كما لو قال لا أصلى الفرض الخ) لا يخفى

البيت لا تطلع على عدم القصد (قوله ومن ثم لو فارقة هنا باذنه لم يحث) عبارة الروض وإن فارقة الغير فلا حث وإن أذن له أه (قوله أو أبراه حث) قال فى شرح الروض وإن لم يفارقه أه (قوله أى المصنف ثم فارقته) قضيته أنه لا حث بمجرد الإبراء والحوالة وصرح فى شرح الارشاد بخلافه فى الأول ولعل الثاني مثله (قوله ويقبل فى ذلك ظاهر أو باطنا) ظاهره ولو فى الحلف بالطلاق وقوله حث فيه نظر ثم رأت بعض من

الفرق

برأه ذمته من حقه ويقبل فى ذلك ظاهر أو باطنا على المعتمد

ولو تعوض أو ضمنه له ضامن ثم فارق لظنه أن التعويض أو الضمان كاف حث لما مر فى الطلاق أن جهله بالحكم لا يعذر به (أو أفلس ففارقة ليوسر حث) لوجود المفارقة منه وإن لزمته كما لو قال لا أصلى الفرض فصلاه فانه يحث نعم لو ألزمه الحاكم بمفارقته

لم يحث كالمكره وإنما اثر العذر في نحو لا اسكن فكث لنحو مرض لان الحث فيها باستدامة الفعل لا بانشائه وهي اضعف فتاثر به بخلاف ما هنا والحاصل ان من خص يمينه بفعل المعصية اوقى بما يعمها قاصدا دخولها او قامت قرينة عليه حث بها وإلا فلا كما مر في مبحث الاكراه في الطلاق وان من ذلك ما لو حلف لا يفارقه ظانا يساره فبان اعساره فلا يحث بمفارقة لكن (٥٧) ظاهر المتن ينافي هذه إلا ان يجاب

بأن قرينة المشاحة والخصومة الحاملة على إطلاق اليمين ظاهرة في ارادته حالة اليسر والعسر ومن ظن يساره حالة الحلف لا قرينة على شمول كلامه للمعصية وان سبقت خصومة لان الظن اقوى فلم يحث بالمفارقة الواجبة وأما قول الزركشي فن ابتلع خيطا لاثم أصبح صائما ولم يجد من ينزعه منه كرها او غفلة ولا حاكم يجبره على نزعه حتى لا يفطر لو قيل لا يفطر بنزعه هو له لم يبعد تنزيلا لايجاب الشرع منزلة الاكراه كالمو حلف ليطأن زوجته فوجدها حائضا فردود لتعاطيه المفطر باختياره فالقياس انه ينزعه ويفطر كريض خشي على نفسه الهلاك ان لم يفطر فيلزمه تعاطي المفطر ويفطر به وليس هذان كما نحن فيه لان مدار الايمان على الالفاظ والوضع الشرعي او العرفي له فيها مدخل بالتخصيص تارة والتعميم أخرى فلذا فرقوا فيها بين المعصية وغيرها على التفصيل الذي ذكرناه والحاصل ان الاكراه الشرعي كالحسي هنا لاثم فتامله (فرع)

الفرق بأنه في هذه آثم بالحلف إلا ان تكون مسئلتنا كذلك بان تصور بأنه عالم باعساره عند الحلف فليراجع اه رشيدى وباقي قول الشارح إلا ان يجاب الخ تصور اخر (قوله لم يحث الخ) (تنبيه) لو استوفى من وكيل غريمه او من متبرع به وفارقه حث ان كان قال منك وإلا فلا حث فان قال لا تفارقني حتى استوفى منك حتى او حتى توفي حتى ففارقة الغريم عالما مختارا حث الحالف وان لم يخترف رافقه لان اليمين على فعل الغريم وهو مختار في المفارقة فان نسي الغريم الحلف او اكره على المفارقة ففارق فلا حث ان كان بمن يبالى بتعليقه كخظيره في الطلاق نيه على ذلك الاسنوى ولو فر الحالف منه لم يحث وان امكنه متابعتة لان اليمين على فعله فان قال لا تفارقني حتى استوفى منك حتى حث بمفارقة احدهما الاخر عالما مختارا وكذا ان قال لا افترقنا حتى استوفى حتى منك لصدق الافتراق بذلك فان قارقه ناسيا او مكرها لم يحث مغنى وروض مع شرحه (قوله فيها) أى مسألة لا اسكن فكث الخ (قوله به) أى بالعذر (قوله بفعل المعصية) كمن لا زمته هنا مع الاعسار اه سم (قوله او قامت قرينة الخ) كالخصام هنا قضية الاستدلال بالقرينة عدم الحث باطنا إذ لم يرد ما ذكر اه سم (قوله حث بها) أى بهذه اليمين أى بترك المعصية فيها (قوله وإلا) أى بان اتنى كل من القصد والقرينة (قوله وان من ذلك) أى من وإلا فلا وقوله ما لو حلف أى او اطلق (قوله هذه) أى مسألة ما لو حلف لا يفارقه ظانا الخ أى عدم الحث فيها (قوله في ارادته) أى عدم المفارقة (قوله ومن ظن الخ) عطف على قوله قرينة المشاحة الخ (قوله وأما قول الزركشي الخ) جواب سؤال منشؤه قول المصنف او افلس الخ او تعليل الشارح له بقوله لوجود المفارقة الخ (قوله لو قيل الخ) مقول الزركشي (قوله فردود) جواب اما (قوله لتعاطيه المفطر) وهو النزاع (قوله وليس هذان) أى مسئلتنا الخيط والمريض وقوله كما نحن فيه أى مسألة الافلاس إذا ظن يسار الغريم وإلا فلا فرق بينها وبين هذين (قوله هنا) أى في اليمين على غير المعصية لاثم أى في الصيام (قوله فرع سئلت عمالو حلف الخ) (فرع) حلف لا اسكن في هذا المكان شهر رمضان او هذه السنة لم يحث بالسكنى بعض الشهر او السنة بخلاف في شهر رمضان او في هذه السنة يحث بالبعض ولو قال لا أقعد في هذا المكان إلى الغروب حث باستدامة القعود إلى الغروب إذا كان قاعدا او باحدثه وان قام قبل الغروب لان الفعل بعد النفي في معنى مصدر منكر في حين النفي كذا ائق به مر تبعا لايه في نظيره وهو موافق لما ائق به الشارح في الفرع المذكور اه سم وقوله وهو موافق الخ لعله راجع لقوله او باحدثه الخ فقط وإلا وما ذكره قبله من الفرق بين شهر رمضان الخ وفي شهر رمضان الخ إنما وافق افتناء البعض دون ما ائق به الشارح (قوله حيث لانية) أى بخلاف ما إذا اراد انه لا يرافقه في جميع الطرق فلا يحث بذلك (قوله دين) مفهومه انه لا يقبل منه ذلك ظاهرا

شرح بعده اقتصر على بحث عدم الحث لانه جاهل وينبغي أن يجرى ذلك فيما ساقى في الصفحة في قوله وكان بعضهم الخ (قوله والحاصل ان من خص يمينه بفعل المعصية) كمن لا زمته هنا مع الاعسار (قوله او قامت قرينة الخ) كالخصام هنا قضية الاستدلال بالقرينة عدم الحث باطنا إذ لم يرد ما ذكر (قوله فرع سئلت عمالو حلف لا يرافقه من مكة إلى مصر فرافقه في بعض الطريق) (فرع) حلف لا اسكن في هذا المكان شهر رمضان او هذه السنة لم يحث بالسكنى بعض الشهر او السنة بخلاف في شهر رمضان او في هذه السنة يحث بالبعض ولو قال لا أقعد في هذا المكان إلى الغروب حث باستدامة القعود إذا كان قاعدا او باحدثه وان قام قبل الغروب لان الفعل بعد النفي في معنى مصدر منكر في حين النفي كذا ائق به مر تبعا لايه في نظيره وهو

(٨ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

فهل يحث واجبت الظاهر انه يحث حيث لانية لان المتبادر من هذه الصيغة ما اقتضاه وضعها للغوى اذا الفعل في حد النفي كالنكرة في حيزه من عدم وجود المرافقة في جزء من اجزاء تلك الطريق وزعم ان مؤداها ان لا تستغرق الطريق كلها بالاجتماع ليس في محله كما هو واضح وعمالو حلف لا يكلمه مدة عمره فاجبت بانه ان اراد مدة معلومة دين والاقتضى ذلك استغراق المدة من انتهاء الحلف الى الموت فقي كلمه

في هذه المدة حنث وأما إفتاء بعضهم بأنه إن أراد في مدة عمره حنث بالكلام في أي وقت وإلا لم يحنث إلا بالجميع فليس في محله فاحذره فإنه لا حاصل له وبتسليم أن له حاصلًا فهو سفساف لا يعول عليه (وإن استوفى وفارقه فوجده) أي ما أخذه منه (ناقصا) نظر (إن كان جنس حقه لكنه أردأ) منه (لم يحنث) لأن الرداء لا يمنع الاستيفاء (٥٨) وقيد ابن الرفعة نقلا عن الماوردي بما إذا قل التفاوت بحيث يتسامح به أي عرفا نظير ما

مر في الوكالة فيما يظهر على أن لك أن تنازع في التقييد من أصله يمنع أن ذلك لا يمنع الاستيفاء (والا) يكن جنس حقه كان كان دراهم فخرج الماخوذ مغشوشا (حنث عالم) بذلك عند المفارقة لأنه فارقه قبل الاستيفاء (وفي غيره) وهو الجاهل به حيثئذ (القولان) في حنث الجاهل أظهرهما لا حنث وكان بعضهم أخذ من هذا إفتاء فيمن حلف ليعطينه دينه فاعطاه بعضه وعوضه عن بعضه بأن الدائن أن خفي عليه ذلك لجهله به بنحو قرب إسلامه لم يحنث وقد تعذر الحنث اه وليس في محله لأن ما في المتن في جهل المحلوف عليه وهذا في جهل حكمه وقد مر مبسوطا في الطلاق أنه ليس بعدنر مع الفرق بين الجاهلين ولو حلف ليعطينه فلا نأدينه يوم كذا فأعسر ذلك اليوم لم يحنث كما أفتى به كثيرون من المتأخرين وكلاهما ناطق بذلك في فروع كثيرة منها ما مر في لا آكلن ذا الطعام غدا وما يأتي من قول المتن في إلى القاضي والافكره ويؤخذ

اه ع ش (قوله في هذه المدة) أي في بعضها (قوله إن أراد في مدة عمره) أي في جزء منها وقوله والأي بان أراد في كل جزء منها وهذا المعنى هو المراد بقول الشارح وبتسليم أن له حاصلًا لكن في دعوى كونه سفسافا وتوهما نظر (قوله فإنه لا حاصل له) كان وجهه أن تقديره في لازم له لأنه ظرف والاحتمال القائل بعدم تقديره لا يعقل اه سيد عمر (قوله أي ما أخذه) إلى قوله وكان بعضهم في النهاية والمعنى (قول المتن ناقصا) أي ناقص القيمة إذ لا يصدق على ناقص الوزن أو العدد أو السكيل أنه استوفى حقه اه ع ش (قوله وقيد ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية وتقييد ابن الرفعة تبع الخ فيه نظر لأن ذلك لا يمنع الاستيفاء اه وعبارة المعنى (تنبيه) ظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون الارش قليلا يتسامح بمثله أو كثيرا وهو كذلك وأن قيده في الكفاية بالاول اه (قوله في التقييد) أي بالتقليل من أصله أي بقطع النظر عن قيد الحثية (قوله يمنع أن ذلك) أي التفاوت المذكور مطلقا وإن كان كثيرا اه رشيدى (قوله كان كان دراهم) أي خالصا اه معنى (قوله مغشوشا) أي وانحاسا نهاية ومعنى (قول المتن للقولان) التعريف فيه لاهد المذكور في باب الطلاق فقوله ابن شهبة ولا عهد التقدم يحيل عليه منوع اه معنى (قوله فيمن حلف ليعطينه الخ) الخالف الدائن وفاعل ليعطينه المديون ومفعوله الدائن بدليل قوله بان الدائن أن خفي عليه الخ اه سم (قوله ليعطينه دينه) أي في يوم كذا مثلا (قوله بان الدائن أن خفي عليه الخ) أي فظن كفاية ذلك اه سم أي في السلامة عن الحنث (قوله وقد تعذر الحنث) هذه الجملة الحالية في قوة التعليل لعدم الحنث فكانه قال لجهله الاعطاء المحلوف عليه (قوله وليس في محله) وفيه نظر وقوله وهذا في جهل حكمه الخ هذا الجهل يتضمن ظن أن من أفراد اعطاء الدين التعويض عنه فهو متضمن للجهل بالمحلوف عليه اه سم (قوله ولو حلف ليعطينه الخ) وإن حلف الغريم فقال والله لا أوفيك حقك فسلمه له مكرها أو ناسيا لم يحنث أو لا استوفيت حقك متى فآخذه مكرها أو ناسيا لم يحنث بخلاف ما إذا أخذه عالما مختارا وإن كان المعطى مكرها أو ناسيا معنى وروض مع شرحه (قوله لم يحنث) ظاهر اطلاقه وإن كان معسرا حال الحلف ولم يرج الأيسار بسبب ظاهر (قوله في إلى القاضي) أي فيما لو حلف لا أرى منكرا إلا رفعه إلى القاضي وقوله والافكره مقول القول ولكن صوابه والافكره بزيادة الكاف (قوله أن حاضرت الخ) مقول القول وقوله أن محل عدم الحنث الخ نائب فاعل يؤخذ (قوله في مسئلتنا) أي قوله ولو حلف ليعطينه فلا ديننا الخ (قوله لا يقدر) خبر أن (قوله من أول المدة) إلى قوله والوجه الاولي الاخصر من أول اليوم الذي حلف عليه الخ (قوله قبلها) ينبغي أو فيها قبل الامكان اه سم وفيه توقف لما قدمنا عن المعنى قبيل قول المصنف وإن شرع في السكيل الخ ناقصه وكذا أي يحنث لو مضى زمن الشروع ولم يشرع مع الامكان ولا

موافق لما أفتى به الشارح في الفرع المذكور (قوله لأن الرداء لا يمنع الاستيفاء وقيد ابن الرفعة الخ) عبارة الروض فإن استوفى ثم وجده معيلا لم يحنث قال في شرحه نعم أن كان الارش كثيرا لا يتسامح بمثله حنث قاله الماوردي وتبعه ابن الرفعة قال الماوردي فإن قيل نقصان الحق موجب للحنث فيما قل وكثير فملا كان نقصان الارش كذلك قلنا لا لأن نقصان الحق محقق ونقصان الارش مظنون اه (قوله فيمن حلف ليعطينه دينه) الخالف الدائن وفاعل ليعطينه المديون ومفعوله الدين بدليل قوله بان الدائن أن خفي عليه الخ (قوله بان الدائن أن خفي عليه) أي فظن كفاية ذلك (قوله وليس في محله) وفيه نظر (قوله وهذا في جهل حكمه) هذا الجهل يتضمن ظن أن من أفراد اعطاء الدين التعويض عنه فهو متضمن للجهل بالمحلوف عليه (قوله قبلها) ينبغي أو فيها قبل الامكان ولا يكلف اعطاء وكيله أو القاضي بل لا عبرة باعطائها ولا يكون

يتوقف

من تقييدهم الحنث في هذه المسائل بما إذا تمسكن ومن قول الكافي في أن لم تصل الظهر اليوم أن حاضرت

بعد مضى إمكان صلاتها حنث والافلا أن محل عدم الحنث في مسئلتنا أن لا يقدر على الوفاء بوجه من الوجوه من أول المدة التي حلف

عليها إلى آخرها كالوم في مسئلتنا والوجه فيما لو سافر الدائن قبلها وقد قال لا قضيتك ولا قضيتك فلا نأعدم الحنث لفوات البر بغير اختيار

ولا يكف إعطاء وكيله أو القاضى لانه مجاز فلا يجعل الحالف عليه من غير قرينة ثم رأيت الجلال البلقينى رجع ذلك أيضا ولا ينافى ذلك ما فى التوسط عن فتاوى ابن الزرى قال إن جاء حادى عشر الشهر وما وفينك أو لا قضيتك إلى الحادى عشر فسافر الدائن قبله فان تصدكو نه لا انتهاء الغاية وتمكن من الايفاء قبله حنث وإن جمعه يعنى الحادى عشر ظرفا للايفاء فسافر قبله ففيه خلاف مشهور أى والاصح منه لا حنث وإن أطلق فالأولى أن يراجع اه والذي يتجه ما يتبادر من اللفظ أن المدة كلها من حين الحلف (٥٩) إلى تمام الحادى عشر ظرف للايفاء

المحلف عليه فاذا سافر بعد التحلف عليه لا يكون كاعطائه حتى لو سافر الدائن في المدة بعد التحلف لم يندفع الحنث باعطائهما لانه غير المحلف عليه اه سم (قوله إن جاء حادى عشر الخ) أى فامراتى طاق (قوله أو لا قضيتك إلى الحادى الخ) أى والله لا قضيتك الخ (قوله قبله) أى الحادى عشر وقوله كونه أى كل من التريكين (قوله وإن جمعه الخ) لا يخفى بعده فى الثانية سم (قوله وإن اطاق فالأولى أن يراجع) المتبادر منه عدم الحنث عند تعدد المراجعة (قوله ما يتبادر من اللفظ) مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبره والذي الخ (قوله للايفاء) أى والقضاء (قوله حنث) أى إذا لم يجعل الحادى عشر ظرفا للايفاء (قوله مطلقا) أى سافر قبل الحادى عشر أو فيه (قوله وبهذا الخ) أى بقوله والذي يتجه الخ (قوله غدا) الأولى يوم كذا (قوله فلم يؤثر السفر) أى لم يحنث به (قوله على ما تقر) أى ما لم يقل أردت أن الحادى عشر هو الظرف الخ (قوله فيه) أى السفر (قوله فان كان) أى الموت (قوله لا فى قضيتين حنثك) أى بحذف المفعول الأول (قوله لا مكان القضاء) أى بالإعطاء لوكيله أو القاضى أو الوارث (قوله مانع منه) أى من الحنث (قوله بذلك) أى العقارب (قوله كما مر) أى انفاى قوله وكلاهما ناطق بذلك الخ (قوله وأول) أى ما فى العقارب (قوله إذا تمكن الخ) أى ثم يحجز عنه (قوله وتقبل دعواه العجز الخ) أطلق هنا قبول قوله فى الأعسار ونقله قبيل الرجعة عن بعض المتأخرين ثم قال وفيه نظر لما مر انه لا تقبل دعواه إلا كراهه لا بقرينة كحبس فكذا هنا وبؤيده قولهم فى التفتيس لا يقبل قوله فيه إلا إذا لم يعده مال اه وسبق فى التفتيس عن المغنى والنهاية نقلا عن الشهاب الرملى تقييد قبول قول الحالف فى الأعسار بما لا لم يعرف له مال اه سيد عمر (قوله قبل بالنسبة لعدم الحنث الخ) ولو كان الحالف بطلاق كان قال لزوجه ان خرجت أو ان خرجت ابدا بغير اذنى فانت طالق فخرجت وادعى الاذن لها فى الخروج وانكرت ولا بينة له فالقول قولها يمينها كذا فى شرح الروض ويفارق كون القول قوله فى مسألة الشارح باتفاقهما هنا على وجود المعلق عليه وهو الخروج وان اختلف فى شرطه مر اه سم (قوله بالنسبة لعدم الحنث) أى لا بالنسبة لسقوط الدين (قوله أو نحو لقطعة) أى قوله فى محل ولا يته فى المغنى والى قول الماتن على قاضى البلد فى النهاية (قوله أو نحو لقطعة) أى كضالة اه معنى عبارة النهاية أو نحو لقطعة قال اه عرش أى فى محل لا يلىق به اللفظ كالمسجد اه (قوله منكر) الأولى ليشمل ما زاده ذلك (قوله أو نحو كتابة) لعله ادخل بالنحو الرسالة كما صرح بها النهاية ولكن يعنى عنه قوله أو غيره فالأولى إسقاطه كفى المغنى (قوله حتى مات الحالف) اخرج موت القاضى ووجه ظاهر لانه يكفى الرفع لمن يولى بعده كما عزل قبل الرفع اليه مع التمكن فانه لا يحنث لا مكان رفعه لمن يولى بعده أو من غيره اه سم (قوله لانه فوت البر باختياره) ولا

يتوقف على مضي زمن القضاء كما صرح به الماوردى اه (قوله ولا يكف إعطاء وكيله الخ) بل لا عبرة باعطائهما ولا يكون كاعطائه حتى لو سافر الدائن فى المدة بعد التحلف لم يندفع الحنث باعطائهما لانه غير المحلف عليه اه سم (قوله إن جاء حادى عشر الخ) أى فامراتى طاق (قوله أو لا قضيتك إلى الحادى الخ) أى والله لا قضيتك الخ (قوله قبله) أى الحادى عشر وقوله كونه أى كل من التريكين (قوله وإن جمعه الخ) لا يخفى بعده فى الثانية سم (قوله وإن اطاق فالأولى أن يراجع) المتبادر منه عدم الحنث عند تعدد المراجعة (قوله ما يتبادر من اللفظ) مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبره والذي الخ (قوله للايفاء) أى والقضاء (قوله حنث) أى إذا لم يجعل الحادى عشر ظرفا للايفاء (قوله مطلقا) أى سافر قبل الحادى عشر أو فيه (قوله وبهذا الخ) أى بقوله والذي يتجه الخ (قوله غدا) الأولى يوم كذا (قوله فلم يؤثر السفر) أى لم يحنث به (قوله على ما تقر) أى ما لم يقل أردت أن الحادى عشر هو الظرف الخ (قوله فيه) أى السفر (قوله فان كان) أى الموت (قوله لا فى قضيتين حنثك) أى بحذف المفعول الأول (قوله لا مكان القضاء) أى بالإعطاء لوكيله أو القاضى أو الوارث (قوله مانع منه) أى من الحنث (قوله بذلك) أى العقارب (قوله كما مر) أى انفاى قوله وكلاهما ناطق بذلك الخ (قوله وأول) أى ما فى العقارب (قوله إذا تمكن الخ) أى ثم يحجز عنه (قوله وتقبل دعواه العجز الخ) أطلق هنا قبول قوله فى الأعسار ونقله قبيل الرجعة عن بعض المتأخرين ثم قال وفيه نظر لما مر انه لا تقبل دعواه إلا كراهه لا بقرينة كحبس فكذا هنا وبؤيده قولهم فى التفتيس لا يقبل قوله فيه إلا إذا لم يعده مال اه وسبق فى التفتيس عن المغنى والنهاية نقلا عن الشهاب الرملى تقييد قبول قول الحالف فى الأعسار بما لا لم يعرف له مال اه سيد عمر (قوله قبل بالنسبة لعدم الحنث الخ) ولو كان الحالف بطلاق كان قال لزوجه ان خرجت أو ان خرجت ابدا بغير اذنى فانت طالق فخرجت وادعى الاذن لها فى الخروج وانكرت ولا بينة له فالقول قولها يمينها كذا فى شرح الروض ويفارق كون القول قوله فى مسألة الشارح باتفاقهما هنا على وجود المعلق عليه وهو الخروج وان اختلف فى شرطه مر اه سم (قوله بالنسبة لعدم الحنث) أى لا بالنسبة لسقوط الدين (قوله أو نحو لقطعة) أى قوله فى محل ولا يته فى المغنى والى قول الماتن على قاضى البلد فى النهاية (قوله أو نحو لقطعة) أى كضالة اه معنى عبارة النهاية أو نحو لقطعة قال اه عرش أى فى محل لا يلىق به اللفظ كالمسجد اه (قوله منكر) الأولى ليشمل ما زاده ذلك (قوله أو نحو كتابة) لعله ادخل بالنحو الرسالة كما صرح بها النهاية ولكن يعنى عنه قوله أو غيره فالأولى إسقاطه كفى المغنى (قوله حتى مات الحالف) اخرج موت القاضى ووجه ظاهر لانه يكفى الرفع لمن يولى بعده كما عزل قبل الرفع اليه مع التمكن فانه لا يحنث لا مكان رفعه لمن يولى بعده أو من غيره اه سم (قوله لانه فوت البر باختياره) ولا

كاعطائه حتى لو سافر الدائن فى المدة بعد التحلف لم يندفع الحنث باعطائهما لانه غير المحلف عليه مر (قوله وإن جمعه الخ) لا يخفى بعده فى الثانية (قوله قبل بالنسبة لعدم الحنث كما مر فى الطلاق الخ) ولو كان الحالف بطلاق كان قال لزوجه ان خرجت أو ان خرجت ابدا بغير اذنى فانت طالق فخرجت وادعى الاذن لها فى الخروج وانكرت ولا بينة له فالقول قولها يمينها كذا فى شرح الروض ويفارقة كون القول قوله فى مسألة الشارح باتفاقهما هنا على وجود المعلق عليه وهو الخروج وان اختلف فى شرطه مر (قوله حتى مات الحالف) اخرج موت القاضى ووجه ظاهر لانه يكفى الرفع لمن يولى بعده كما عزل قبل الرفع اليه مع التمكن

على ما إذا تمكن من قضائه فى الغد فلم يقضه وتقبل دعواه يمينه العجز لا عسار أو نسيان بل لو ادعى الاداء فانكره الدائن قبل بالنسبة لعدم الحنث كما مر فى الطلاق مع ما فيه (أو) حلف (لا أرى منكرا) أو نحو لقطعة (إلا رفعه إلى القاضى فرأى) منكرا (وتمكن) من رفعه له (فلم يرفعه) أى لم يوصل بنفسه أو غيره بلفظ أو نحو كتابة للقاضى خبره فى محل ولا يته لا غيره إلا ذل فائدة له (حتى مات) الحالف (حنث) أى من قبيل الموت كما هو ظاهر لانه فوت البر باختياره ويظهر ان العبرة فى المنسك

باعتقاد الخالف دون غيره وظاهر أن الرؤية من أعمى تحمل على العلم ومن بصير تحمل على رؤية البصر (ويحمل) القاضي في لفظ الخالف حيث لا ينية له (على قاضي البلد) أي بلد فعل المنكر لأنه المجهود بالنسبة لآلاته وبه يفرق بين هذا وما مر في الرؤس نعم إنما يتجه ذلك في منكر محسوس لا نحو زنا انقضى والاعتبر قاضي البلد التي فيها فاعل المنكر حالة الرفع لأن القصد من هذه العين أن الاله المنكروهي في كل بما ذكر (فان عزل فالبر بالرفع الى) القاضي (الثاني) لأن التعريف بال بعمة ومنع التخصيص بالوجود حالة الخلف فان تعدد في البلد تخير ما لم يختص كل بجانب فيتعين قاضي شق فاعل (٦٠) المنكر لأنه الذي يلزمه اجابته إذا دعاه ذكره في المطلب وتوقف فيه شيخنا بان رفع

المنكر للقاضي منوط
بأخباره به لا بوجوب اجابة
فاعله وبجواب منع ذلك بل
ليس منوطا إلا بما يتمكن
من إزالته بعد الرفع ولو إليه
وهذا لا يتمكن منها فالرفع
إليه كالعدم ولو رآه بحضرة
القاضي فالوجه أنه لا بد
من أخباره به لأنه قد يتيقظ
له بعد غفلته عنه ولو كان
فاعل المنكر القاضي فان
كان ثم قاض آخر رفعه إليه
والالم يكلف كما هو ظاهر
بقوله رفعت اليك نفسك
لأن هذا الإبراد عرفان لا
رايت منكرا إلا رفعت إلى
القاضي (أو الرفع إلى
قاض بر بكل قاض) باي
بلد كان لصدق الاسم وان
كان ولا ينية بعد الخلف (أو
إلى القاضي فلان فرآه) أي
الخالف المنكر (ثم) لم يرفع
إليه حتى (عزل فان نوى
مادام قاضيا حثت) بعزله
(ان أمكنه رفعه) إليه قبله
(فكره) لتفويته البر
بأخباره ولا فورية هنا
وأما لم يعزل ولم يرفع له
حتى مات أحدهما فانه
يبحث أن تمكن منه وتقييد
تجمع من الشراح ما ذكر في

يلزمه المبادرة إلى الرفع بل له المهمة مدة عمره وعمر القاضي فتى رفعه إليه براه معنى (قوله باعتقاد الخالف)
وعليه فيبر رفعه إلى قاضي البلد وان كان لا يراه منكرا أه عش وعبارة الرشيدى ظاهره وإن لم يكن
منكر عند القاضي وفيه وقفة إذ لا فائدة في الرفع ويبعد تنزيل العين على مثل ذلك أه وعبارة البجيرمي
كلامه يشمل ما إذا كان غير منكر عند الفاعل كشرب النبيذ من الخنفي فالظاهر أنه لا بد أن يكون منكرا
عند الفاعل وعند القاضي حتى يكون للرفع فائدة أه (قوله أي بلد فعل المنكر) عبارة الاسنى الذي حلف
فيه دون قضاة بقية البلاد أه وعبارة النهاية أي بلد الخلف لا بلد الخالف فيما يظهر أه قال الرشيدى
قوله أي بلد الخلف لا بلد الخالف في بعض النسخ عكس هذا وهو موافق لما في شرح الروض أه وعبارة
سم وفي شرح الروض بلد الخالف م ولعل نسخ شرح الروض مختلفة (قوله وما مر في الرؤس) قد مر
ما فيه (قوله محسوس) أي موجود في الحال (قوله في كل) أي من المحسوس والمنقضى (قوله تخير) أي وان
كان المحلوف عليه لا يقضى عليه من رفعه في العادة بتعزيز ولا نحوه لعظمة الفاعل الصورية أه عش
(قوله ما لم يختص الخ) خلافا للنهائية والمغنى عبارتهما وان خص كل بجانب فلا يتعين قاضي شق فاعل المنكر
خلافا لابن الرفعة أه (قوله وتوقف فيه شيخنا) أي في تخير أيضا أه سم أي وفاقا للنهائية والمغنى (قوله)
لا بوجوب اجابة فاعله) قد زاد الشيخ على ذلك مانصه على أن المعتبر بلده انتهى أه سم (قوله ويجاب بمنع
ذلك الخ) أقول بما ينازع في هذا الجواب ويقوى توقف الشيخ ما يأتي فيما لو نكر القاضي فقال إلى قاض
حيث يبر بالرفع لغير قاضي البلد مع أن الفاعل لا يجب عليه اجابة غير قاضي البلد وهذا بما ينازع فيما في
المطلب ويوجه إطلاقهم أه سم (قوله ولورآه) إلى قوله فان قلت في المغنى ما يوافق أه وإلى قول المتن والالا
فكمسره في النهاية ما يوافق أه (قوله لأنه قد يتيقظ الخ) انظر لو صدر من القاضي ما يقطع بتيقظه وعدم غفلته
كالبارزة إلى إنكاره والمبالغة فيه أه سم أقول مقتضى التعليل أنه لا يكلف بالأخبار (قوله والالم يكلف
وهو الظاهر مغنى (قوله بقوله الخ) متعلق بلم يكلف (قول المتن فلان) هو كناية عن اسم علم لمن يعقل ومعناه
واحد من الناس أه مغنى (قوله هنا) أي في مسائل الرفع إلى القاضي (قوله حتى مات أحدهما) الأولى
أحدهم (قوله مطلقا) أي تمكن من الرفع إليه قبل العزل أم لا أه اسنى (قوله فخرج) ظاهره وان قل
الخروج ولم يقصد الذهاب إلى محل آخر أه عش (قوله الوصف الخ) وهو الكون في البلد في نفي التكليم

فانه لا يبحث لا مكان رفعه لمن يولى بعده من غيره (قوله أي بلد فعل المنكر) وفي شرح الروض بلد
الخالف م (قوله وتوقف فيه شيخنا) كتب على التوقف م (قوله وتوقف فيه شيخنا) أي في تخير أيضا
(قوله لا بوجوب اجابة فاعله) قد زاد الشيخ على ذلك مانصه على أن المعتبر بلده أه (قوله ويجاب بمنع ذلك
الخ) أقول بما ينازع في هذا الجواب ويقوى توقف الشيخ ما يأتي فيما لو نكر القاضي فقال إلى قاض حيث
يبر بالرفع لغير قاضي البلد مع أن الفاعل لا يجب عليه اجابة غير قاضي البلد وهذا بما ينازع فيما في المطلب
ويوجه إطلاقهم (قوله ولورآه بحضرة القاضي الخ) انظر لو كان فاعل المنكر نفس القاضي (قوله لأنه قد
يتيقظ له بعد غفلته) انظر لو صدر من القاضي ما يقطع بتيقظه وعدم غفلته كالمبادرة إلى إنكاره والمبالغة فيه

العزل بما إذا استمر عز لموت أحدهما والافلاحت لا احتمال عوده مردود بان هذا لما يأتى فيما إذا قال وهو والكون
قاض أو نواه فانه الذي لا حث فيه بالعزل مطلقا لا احتمال عوده وأما إذا قال مادام أو ما زال قاضيا أو نواه فيتعين حثه بمجرد عزله بعد تمكنه من
الرفع إليه سواء أعاد أم استمر معزولا لموت أحدهما لا نقطاع الديومة بعزله فلم يبر بالرفع إليه بعد فان قلت يمكن أن يجاب بان الظرف في الارتفاع
للقاضي فلان مادام قاضيا إنما هو ظرف للرفع والديومة موجودة حيث رفعه إليه في حال القضاء قلت كلامهم في نحو لا اكليه مادام في البلد
فخرج ثم عاد يقتضى أنه لا يبا من بقاء الوصف المعلق بدوامه من الخلف إلى الجنث فتزال بينهما فلا حث عملا بالمبادر من عبارته

(والا) يتمكن منه لحوم مرض او حبس او تحجب القاضى ولم يحكمه مرسلة ولا مكاتبه (فكمسكه) فلا يحث (ولان لم ينو) مادام قاضيا (ابر برفعه) (اليه بعد عزله) نوى عينه أو أطلق لتعلق اليمين بعينه وذكر القضاء للتعريف فهو كلا أدخل دار زيد هذه فباعها ثم دخلها حث تغليا للعين مع ان كلاما من الوصف والاضافة يطرأ ويحول وبه فارق ما مر في لا اكلم هذا العبد فكلمه (٦١) بعد العتق لان الرق ليس من شأنه

أنه يطرأ ويحول (فرع) حلف لا يسافر بحرا شمل النهر العظيم كما فتي به بعضهم لتصريح الصحاح بانه يسمى بحرا قال ويبر من حلف ليسافرن بقصير السفر بان يصل لمحل لا تلزمه فيه الجمعة لكونه لا يسمع النداء منه اه واخذ هذا من رأى من ضبط قصير السفر الذى يتنفل فيه لغير القبلة وفيه نظر بل قضية كلامهم بره بمجرد مجاوزة مامر في صلاة المسافر بنية السفر لانه الآن يسمى مسافرا لغة وشرعا وعرفا ولما قيدوا نحو التنفل على الدابة بالميل او عدم سماع النداء لان ذلك رخصة تجوزها الحاجة ولا حاجة فيما دون ذلك فتامله (فصل) لو (حلف) لا يشتري عينا بعشرة فاشترى نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة اختلف فيه جمع متأخرون فقال جمع يحث وجمع لا والذي يتجه الثانى سواء اقال لا اشترى قنا مثلا ولا اشترى هذا لانه لم يصدق عليه عند شراء كل جزء الشراء بالعشرة وكونها استقامت عليه بعشرة لا

والكون قاضيا فيما نحن فيه (قوله يتمكن) الى قوله فهو كلا أدخل في المعنى وإلى الفصل في النهاية لإقوله بان يصل إلى بل قضية الخ وقوله لانه إلى وانما قيدوا (قوله) وتحجب القاضى) اى او علم انه لا يتمكن من الرفع اليه إلا بدراهم يفرمها له او لمن يوصله اليه وان قلت اه ع ش (قوله) نوى عينه) اى خاصة وانما ذكر القضاء للتعريف واصل ذلك قول الاذرى هنا صورتان لاحداهما ان ينوى عين ذلك القاضى ويذكر القضاء تعريفه فعبر بالرفع اليه بعد عزله قطعاً والثانية ان يطلق في بره بالرفع اليه بعد عزله وجهان لتقابل النظر إلى التعيين والصفة اه فالشارح اراد بما ذكره التعميم في الحكم بين صورتين اه رشيدى (قوله) شمل النهر لعظيم) اى وان اتنى عظمه في بعض الاحيان كبخر مصر وسافر في الحين الذى اتنى عظمه فيه كزمن الصيف اه ع ش (قوله) بعضهم) عبارة النهاية الوالد اه (قوله) بقصير السفر) متعلق بقوله يبر وقوله بان يصل الخ تصوير لقصير السفر عبارة النهاية قال فان حلف ليسافرن برقصير السفر والا قرب الاكتفاء بوصوله محلا يترخص منه المسافر اه (قوله) واخذ) اى ذلك البعض (قوله) هذا) اى قوله ويبر من حلف ليسافرن الخ (قوله) رأى) مصدر مجرور بمن وقوله في ضبط السفر نعت له (قوله) بمجرد مجاوزة مامر الخ) اى مع كونه قصد محلا يعد قاصده مسافرا في العرف فلا يكفي مجرد خروجه من السور على نية ان يعود منه لان الوصول إلى مثل هذا لا يسمى سفرا ومن ثم لا يتنفل فيه على الدابة ولا لغير القبلة اه ع ش (قوله) بنية السفر) ان اراد ان قصر في قوله ولما قيدوا الخ نظر لانه لا يرد حينئذ لظهور جواز التنفل المذكور بمجرد المجاوزة المذكورة وان اراد بشرط الطول ففيه نظر اه سم

(فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري) (قوله لو حلف) الى قوله وقضية فرقه في النهاية (قوله) بعشرة) خرج به ما لو قال لا اشترى هذه العين ولم يذكر ثمننا فيحث إذا اشترى بعضها في مرة وبعضها في مرة أخرى لانه صدق عليه انه اشتراها اه ع ش (قوله) ويتجه الثانى) وينبغي ان يأتى مثل ذلك فيما لو قال لا ابيعها بعشرة فباع نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة فلا يحث اه ع ش (قوله) سواء اقال لا اشترى قنا الخ) هل يصدق القن على البعض حتى لو اشترى بعضه بعشرة حث فيه نظروا لا يبعد الصدق لان البعض شئ رقيق فهو قن اه سم اقول بل الا قرب عدم الصدق لان المتبادر من قنا الكامل والله اعلم (قوله) عليه) اى فعل الحالف (قوله) وكونها) اى العين (قوله) لا يفيد) اى في الحث اه ع ش (قوله) فلا يقال القصد انها لا تدخل الخ) قد يفيد عدم الحث مع قصد هذا المعنى وارادته بالفعل وفيه وقفة ظاهرة ومخالفة لقوله عند الاطلاق فينبغى أن يحمل على الشأن والله اعلم (قوله) عقدا) الى قوله وينبغي في المعنى (قوله) عقدا صحيحا الخ) ولا فرق في ذلك بين العامى وغيره اه ع ش (قوله) اما الاول) اى العقد لنفسه (قوله) نعم الحج الخ) وكذا العمرة عبارة المنهج مع شرحه ولا يحث بفاسد من بيع او غيره الا بنسك فيحث به وان كان فاسدا لانه منعقد يجب المضى فيه اه (قوله) إلحاقها بالحج الخ) والظاهر عدم إلحاقها به معنى ونهاية (قوله) بفاسدها الخ) الاولى التذكير (قوله) وفيه نظر) كان وجهه ان الحج الفاسد الحقوه بالصحيح في سائر احكامه من المحرمات والواجبات والاركان

(قوله) بنية السفر) ان اراد ان قصر في قوله وان قيدوا الخ نظر لانه لا يرد حينئذ لظهور جواز التنفل المذكور بمجرد المجاوزة المذكورة وان اراد بشرط الطول ففيه نظر

(فصل) حلف لا يبيع أو لا يشتري فعقد الخ (قوله) والذي يتجه الثانى) كتب عليه مر (قوله) سواء اقال لا اشترى قنا مثلا ولا اشترى هذا لانه لم يصدق عليه الخ) هل يصدق القن على البعض حتى لو اشترى بعضه

يفيد لان المدار في الايمان غالبا عند الاطلاق على ما يصدق عليه اللفظ فلا يقال القصد انها لا تدخل في ملكه بعشرة وقد وجد او لا يبيع او لا يشتري (فقد) عقدا صحيحا لافساد (لنفسه أو غيره) بوكالة أو ولاية (حث) أما الاول فواضح وأما الثانى فلان إطلاق اللفظ يشمل نعم الحج يحث بفاسد ولو ابتداء بان احرم بعمره فافسدها ثم ادخله عليها لانه كصحيحه لا يبطله وقضية فرقه بين الباطل والفاسد في العارية والخلع والكتابة إلحاقها بالحج فيأذكر من الحث بفاسدها دون باطلها وفيه نظر ولو قال لا ابيع فاسد افعاف فاسد افوجهان ظاهر كلامهما ترجيح

عدم الحنث وجزم به الاثوار وغيره ورجح الامام الحنث ومال اليه الاذرع وغيره وينبغي ان يجمع بحمل الاول على ما اذا اراد حقيقة البيع
ار اطلق لا تصرف لفظ البيع إلى حقيقته (٦٢) وقوله فاسد اماناف لما قبله فالغنى والثاني على ما اذا اراد بالبيع صورته لاحقيقته وانما احتجنا

والمندوبات ولا كذلك ما ذكر فانهم فروق فيها بين الفاسد والباطل لم يلحقوا الفاسد منها بالصحيح في
مباحث الاحكام اه سيد عمر ومر عن شيخ الاسلام فرق آخر (قوله ورجح الامام الحنث الخ) وفاقا للمعنى
والنهاية (قوله لهذا) اى الجمع المذكور (قوله والا) اى بان اراد الجمع الاول عدم الحنث ولو اراد الخالف
صورة البيع (قوله فهو) اى الاول (قوله وقد ذكر وافي لا يبيع الخمر الخ) عبارة المعنى ولو اضاف العقد الى
مالا يقبله كان حلف لا يبيع الخمر او المستردة ثم اتي بصورة البيع فان قصد التلفظ بلفظ العقد مضافا الى
ما ذكره حنث وان اطلق فلا اه (قول المن ولا يحنث الخ) اى الخالف على عدم البيع مثلا اذا اطلق سواء
أ كان من يتولاه بنفسه عادة أم لا اهم معنى (قوله لا نه لم يعقد) الى قوله وان كان ما قاله فى النهاية الا قوله وتعليقه
الى المتن (قوله والمستاجر المنفعة الخ) لاشك ان المنفعة فى قولهم والمستاجر ملك المنفعة اسم عين ومدلوله
المعنى القائم بمحلها المستوفى على التدريج لا المعنى المصدري الذى هو الانتفاع فالمستعير مالك للمنفعة بهذا
المعنى وحينئذ فيتضح ان اخذ الزركشى محل تأمل بل يكاد ان يكون ساقطا بالكلية فليتام اه سيد عمر (قوله
بل لا يصح) معتمداه ع (قوله لان الكلام فى مدلول ذينك اللفظين الخ) الظاهر ان هذا وجه النظر وسكت
عن وجه عدم الصحة ولعله ان المصدر هو الانتفاع ولا فرق بينه وبين ان والفعل ثم فالمستعير كما يملك ان ينتفع
بملك الانتفاع الذى هو عبارة عنه وانما المنق عنه ملك المنفعة وهى المعنى القائم بالعين وليس مصدرا اه
رشيدى (قوله ذينك اللفظين) اى ان ينتفع والمنفعة (قوله فى مدلول ذينك اللفظين شرعا) اى بخلاف ما هنا
فان المراد بيان مدلولهما الاصل اذ الشارح لم يفرق بينهما هنا بخلافه هناك فتأمل اه رشيدى (قوله وفى
حلفت ان لا اشترى) لم يظهر لى فائدة اظهار الفعل دون ما قبله (قوله وهو مباشرته للشراء بنفسه) اى فلا
يحنث بفعل وكيله اه ع ش (قوله لانه انما) الى قوله على ما قالاه فى المعنى (قوله سواء الاق بالخالف الخ)
اى واحسنه اه نهاية (قوله وسواء احضر حال فعل الوكيل) اى وامره بذلك اه معنى (قوله فى ان
أعطيتى) اى فيما لو قال لزوجته ان أعطيتى ألفا فانت طالق اه معنى (قوله لانه حينئذ يسمى اعطاء)
فهل يجرى ذلك هنا حتى لو حلف انه لا يعطيه فاعطاه بوكيله بحضرته حنث اه سم اقول قضية قول المعنى
كالاسنى مانصه لان اليمين تتعلان باللفظ فاقصر على فعله وامافى الخلع فقوله لوكيله باسم اليه بمثابة اخذه
فلا حظوا المعنى اه عدم الحنث ثم رايت عقب الرشيدى كلام سم بمانصه ومراقبة النص على انه ليس
كفعله اه (قوله واوجبوا الخ) انظر ماموقعه هنا مع ان حكمه موافق لحكم مسألة المتن بخلاف مسألة
الخلع (قوله وهو الموكل) بكسر الكاف وقوله عليه متعلق بتميز اه ع ش (قوله وتعليقه الخ) اى من
حلف انه لا يطلق عبارة المعنى ولو حلف لا يطلق زوجته ثم فوض اليها طلاقها فطلقت نفسها لم يحنث كما لو
وكل فيه جنيا ولو قال ان فعلت كذا او شئت كذا فانت طالق ففعلت او شاء من حنث لان الموجد منها
مجرد صفة وهو المطلق اه (قوله تطليق) خبر وتعليقه اى فيحنث (قوله فطلقت) اى فليس تطليقا فلا
يحنث (قوله ومكاتبته اى من حلف انه لا يعتق وقوله لست اعتاقا) اى فلا يحنث (قوله على ما قالاه هنا
الخ) اعتمده المعنى عبارة ته ولو حلف لا يعتق عبدا فكاتبه وعق بالادام يحنث كما نقلاه عن ابن القطان وقرأه
وان صوب فى المهمات الحنث معللا بان التعليق مع وجود الصفة اعتقا كما ان تعليق الطلاق مع وجود الصفة
تطليق لان الظاهر ان اليمين عند الاطلاق منزلة على الاعتاق مجانا اه (قول المتن الا ان يريد ان يفعل الخ)

بعشرة حنث فيه نظر ولا يبعد الصدق لان البعض شى رقيق فهو قن (قوله ورجح الامام الحنث) كتب على
رجح مر (قوله لانه حينئذ يسمى عطاء) فهل يجرى ذلك هنا حتى لو حلف انه لا يعطيه فاعطاه بوكيله بحضرته

لهذا ليتضح وجه الاول
والافهم ومشكل جدا كيف
وقد ذكر وافي لا يبيع الخمر
انه ان اراد الصورة حنث
فتامله (ولا يحنث بعقد
وكيله له) لانه لم يعقدوا اخذ
الزركشى من تقريرهم بين
المصدر وان والفعل فى
قولهم ملك المستعير ان
ينتفع فلا يؤجر والمستاجر
المنفعة فيؤجر انه لواتى هنا
بالمصدر كلا ففعل الشراء
او الزرع حنث وكيله وفيه
نظر بل لا يصح لان الكلام
ثم فى مدلول ذينك اللفظين
شرعا وهو ما ذكره
فيهما وهما فى مدلول ما وقع
فى لفظ الخالف وهو فى
لا ففعل الشراء ولا اشترى
وفى حلفت ان لا اشترى
واحد وهو مباشرته للشراء
بنفسه (او) حلف (لا يزوج
او لا يطلق او لا يمتق
او لا يضرب فركل من
فعله لم يحنث) لانه انما
حلف على فعل نفسه ولم
يوجد سواء الاق بالخالف
فعل ذلك هنا وفيما
قبله ام لا وسواء احضر حال
فعل الوكيل أم لا وانما
جعلوا اعطاء وكيلها
بحضرتها كاعطائها كما مر
فى الخلع فى ان أعطيتى لانه
حينئذ يسمى اعطاء
واوجبوا التسوية بين

الموكل وخصمه فى المجلس بين يدي القاضى ولم ينظروا للوكيل لكسر قلب الخصم بتميز خصمه حقيقة وهو الموكل وطريقة
عليه وتعليقه الطلاق بفعلها فوجد تطليق بخلاف تفويضه اليها فطلقت ومكاتبته مع الادام ليست اعتقا على ما قالاه هنا والذى مر فى الطلاق
ان تعليقه مع وجود الصفة تطليق يقتضى خلافه الا ان يفرق (الا ان يريد ان لا يفعل هو ولا غيره)

فيحنت بالتوكيل في كل ما ذكر لان المجاز المرجوح بصير قويا بالنية والجمع بين الحقيقة (٦٣) والمجاز قاله الشافعي وغيره وان استبعده

وطريقه انه استعمل اللفظ في حقيقته ومجازه او في عموم المجاز كان لا يسعى في فعل ذلك اها سنى (قوله فيحنت الى قوله وفي الاخذ نظر في المعنى لا في قوله قاله الى ولو حلت (قوله بالتوكيل الخ) اي بفعل الوكيل الناشئ عن التوكيل اه ع ش عبارة المعنى بفعل وكيله فيما ذكر في مسائل الفصل كما عملا ارادته اه (قوله المرجوح) لعله صفة كاشفة اذ هو مرجوح بالنسبة للحقيقة لانه اشبه بالجمع بين الحقيقة والمجاز (قوله المرجوح) اي كافي هذا على انه يمكن جملة من قبيل عموم المجاز كالسعي في ذلك اه م عبارة السيد عمر لك ان تقول يكون عند المانعين من عموم المجاز اه (قوله لم يحنت الخ) خلافا لاسنى (قوله يبيع وكيله الخ) اي بما اذا كان وكل قبل ذلك يبيع ماله فباع الوكيل بعديته بالوكالة السابقة اه معنى (قوله بعده) اي الحلف (قوله واخذ منه البلقيني انه الخ) وهو ظاهر اه معنى (قوله لم يحنت) والا قرب الحنث اه نهاية (قوله وفي الاخذ نظر) وفاقا للنهائية وخلافا للمعنى كما مر انفا (قوله وان كان ما قاله محتملا) كان توجيهها انها خرجت باذنه وان كان اذا ناسا بقا على الحلف لان حقيقة لفظ الاذن صادق به اه سيد عمر ولعل وجه النظر ان المحلوف عليه وجد هنا بعد الحلف بخلاف الماذون منه وايضا ان المتبادر هنا الاذن بعد الحلف (قوله وعليه) اي ما قاله البلقيني من عدم الحنث (قوله ان اذنه لها الخ) اي قبل الحلف (قوله فذكره) اي المعين (قوله ولا نية) الى واقفي في النهاية ولى قوله بناء على ما مر في المعنى (قوله ولا نية له) فان نوى منع نفسه او وكيله اتبع وروض ومعنى اى منع كل منهما اسنى (قوله واطال) اي واعتمد عدم الحنث اه معنى (قوله واضافة القبول له) اي للوكيل (قوله ولو حلفت الخ) ولو حلف لا يتزوج ثم جن فعقد له واه لم يحنت لعدم اذنه فيه ذكر ته بخما وهو ظاهر ولو حلف الامير لا يضرب زيدا فامر الجلا بدضربه فضر به لم يحنت او حلف لا يبنى بيته فامر البناء ببناؤه فبناه فكذلك او لا يحاق راسه فامر حلاقا فحلقه لم يحنت كما جرى عليه ابن المقرئ لعدم فعله اه معنى وقوله ولو حلف الامير الخ قدم الشارح مثله في اول فصل الحلف على السكنى (قوله لم تحنث المجبرة بتزويج مجبرها) ظاهره وان اذنت له وقد يتوقف فيه لوجود الاذن فالاقرب الحنث باذنها المذكور اه ع ش وفيه وقفة فلعل الاقرب ظاهر اطلاقهم من عدم الحنث مطلقا ثم رايه قال الرشيدى قوله لم تحنث المجبرة بتزويج مجبرها اي بالا جبار كما هو ظاهر بخلاف ما اذا اذنت وقد يقال هلا اتفق الحنث عن المرأة مطلقا بتزويج الولي نظير ما مر فيما لو حلف لا يحلق راسه بل اولى لان الحقيقة متعذرة اصلا والقول بتحنتها انما يناسب مذهب ابى حنيفة انه اذا تعذرت الحقيقة وجب الرجوع الى المجاز فليتامل اه (قوله فيمن حلف لا يرجع الخ) مثله كما هو ظاهر خلافا لمن افتي بخلافه من حلف لا يرد زوجته المطلقة باثنا بخلم او رجعا اذا اراد الرد الى نكاحه اه سم (قوله بعدم الحنث) وفاقا لاسنى والمعنى وخلافا للنهائية (قوله وبالحنث) اعتمده النهاية ثم رد قول الشارح وقد يقال الخ بما نصه والقول بذلك اي بعدم الحنث لانهم اغتفروا الخ ليس بشيء اه (قوله اغتفروا فيها) اي الرجعة بعدم الحنث بمراجعة الوكيل (قوله ان هذا) اي عدم الحنث من ذلك اي من اجل انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله لما مر) الى قوله واطال البلقيني في النهاية الا قوله على ما في الروضة (قوله نعم) الى قوله كما علم في المعنى (قوله بما مر) اي في قول المصنف الا ان يريد الخ (قوله اما اذا نوى) اي بالنكاح المنقضى (قوله فلا يحنت) اي ويقبل منه ذلك ظاهرا اه ع ش (قوله بعقد وكيله الخ) لعل تخصيصه بالذكر لكون الكلام فيه والا فالظاهر كما هو مقتضى التعليل عدم الحنث بعقد نفسه ايضا

حنث (قوله فيحنت بالتوكيل في كل ما ذكر لان المجاز الخ) قال في شرح الروض واستثنى الزركشى ما اذا كان قد وكل قبل يمينه والارجعه خلافا له (قوله والجمع بين الحقيقة والمجاز) اي كافي هذا على انه يمكن جعله من قبيل عموم المجاز كالسعي في ذلك (قوله فخرجت اليه بعد اليقين لم يحنت) والا قرب الحنث شرح مر (قوله لم تحنث المجبرة) بخلاف غيرها م م ش (قوله فيمن حلف لا يرجع الخ) مثله كما هو ظاهر خلافا لمن افتي بخلافه من حلف لا يرد زوجته المطلقة باثنا بخلم او رجعا اذا اراد الرد الى نكاحه (قوله وبالحنث بناء الخ) كتب

لغيره حنث كما علم عامر اما اذا نوى الوطء فلا يحنت بعقد وكيله لما مر ان المجاز يتقوى بالنية (او لا يبيع)

أو يؤجر مثلاً (مال زيد) أو لزيد ما لا يكفي الروضة ومنازعة البلقيني ورفقة بين الصورتين مردودة ومن ثم تعين في لا تدخل في دار الن إلى حالاً من دار أقدم عليها لكونها نكرة وليس متعلقاً بدخل لأن ذلك هو المتبادر من هذه العبارة فيحتمل بدخول دار الخالف وإن كان فيها ودخل لغيره لا دار غيره وإن دخل له (فباعه) عالماً بأنه مال زيد (بأذنه) أو أذن نحو ولي أو حاكم أو لظفر (حنت) لصدق الاسم (والا) بيع بأذن صحيح (فلا) حنت لما مران العقد إذا اطلق (٦٤) اختص بالصحيح وكذا العبادات الا الحج كامر (اولا) بیره واطلق شمل كل تبرع من نحو

صدقة و ابرام و عتق و وقف
لا نحو زكاة او لا (يهب له)
اي لزيد (فاوجب له)
العقد (فلم يقبل لم يحنت)
لان الهبة لا تتم ويجري
هذا في كل عقد يحتاج
لايجاب وقبول (وكذا ان
قبل ولم يقبض في الاصح)
لا يحنت لان مقتضى الهبة
المطلقة والغرض منها نقل
المالك ولم يوجد و اطلال
البلقيني في الانتصار للمقابل
بما في اكثره نظر وايدته
غيره بقولهم في ان بعث
هذا فهو حر يعتق بمجرد
ييعه وان قلنا الملك للبايع
مع عدم انتقال الملك ويرد
بان البيع لما دخله الخيار
المقتضى لنقل الملك تارة
وعدمه اخرى كان الغرض
منه لفظه بخلاف الهبة فانه
لما لم يدخلها ذلك كان
الغرض منها معناها
المقصودة هي لاجله فلم
يكتم بلفظها وانما لم يكن
الاقرار بالهبة متضمناً
للاقرار بالقبض لانه ينزل
على اليقين والقبض قدر
زائد على مسمى الهبة فلم
يدخل بالاحتمال على انه
لا قرينة على ارادته أصلاً

(قوله أو يؤجر مثلاً) عبارة المغني وذكر البيع مثال والافسائر العقود لا تتناول الا الصحيح اه (قوله حالاً) صوابه الرفع (قوله قدم عليها لكونها نكرة) يعني لما اراد اعرا به حالاً قدم لاجل تنكير صاحبه بعد ان كان وصفاً في حال تأخير اه رشیدی (قوله لان ذلك) اي كونه حالاً (قوله فيحتمل بدخول دار الخالف) ومثل ذلك ما لو قال لا ادخل لك دار اه عش (قوله وإن كان فيها ودخل لغيره) الاولى الا خصر وان دخل لغيره (قوله وان دخل له) اي للخالف (قوله عالماً بأنه الخ) فلو باعه بأذن وكيل زيد ولم يعلم انه مال زيد لم يحنت مغني وروض (قوله أو أذن) الى قوله واطال البلقيني في المغني لا لفظه نحو في الموضعين (قوله أو أذن نحو ولي الخ) والحاصل ان يبيعه بيعاً صحيحاً ناهية وواسني عبارة المغني فباعه يبيعاً صحيحاً بان باعه بأذنه أو لظفر أو أذن حاكم لحجر أو امتناع أو أذن الولي لصغر أو جنون اه (قوله نحو ولي الخ) لعل النحو لا دخال الوكيل مع العلم (قوله لصدق الاسم) اي اسم البيع اه مغني (قوله بيع بأذن صحيح) عبارة المغني والنهية بان باعه يبيعاً غير صحيح اه (قوله فلا حنت الخ) (فروع) لو حلف لا يبيع لي زيد ما لا فوكل الخالف رجلاً في البيع وأذن له في التوكيل فوكل الوكيل زيد في بيع ذلك فباعه حنت الخالف سواء اعلم زيدانه مال الخالف ام لا لان اليمين منعقدة على نفي فعل زيد وقد فعل باختياره والجهل او النسيان انما يعتبر في المباشر للفعل لا في غيره قال الاذرع والظاهر حمل ذلك على ما اذا قصد التعليق أم لا اذا قصد المنع فيا في مامر في تعليق الطلاق مغني وروض مع شرحه وقولهما والجهل الخ في تقريره تامل (قوله كامر) اي في اول الفصل (قوله من نحو صدقة) كهبه وإعارة اه مغني (قوله لا نحو زكاة) ككفارة ونذر (قول المتن وكذا ان قبل الخ) قال ابراهيم المروزي ولا يحنت بالهبة لعبد زيد لانه انما عقد مع العبد قال الماوردي ولا بمحابة في بيع ونحوه اسني ومغني (قوله وايدته) اي المقابل لغيره اي غير البلقيني (قوله يعتق الخ) مقول القول (قوله بمجرد بيعه) اي يبيعه قبل انقضاء الخيار وقوله الملك للبايع الخ اي في زمن الخيار اه سيد عمر (قوله ويرد) اي التأييد المذكور (قوله ولما لم يكن الاقرار الخ) استئناف يبياني (قوله لانه ينزل) اي الاقرار (قوله كما تقرر) اي في الفرق بين البيع والهبة (قوله من حلف) الى قول المتن ووصية في المغني وإلى قول الشارح فان قلت في النهاية الا قوله والتعليل الى المتن وقوله لا تقتضي التملك (قوله وضيافة) قدمه المغني على التعليل ثم نفي ضمير فيها (قوله لانها جنس الخ) ومثله يقال في الضيافة اه عش (قوله في نحو والله لا يهب الخ) اي فيما اذا حلف على امتناع الهبة من غيره (قوله عين الخ) اي يملكها الموقوف عليه اه نهاية (قوله كشمرة الخ) صريح هذا انه يملكهما وليراجع مامر في الوقف اه رشیدی (قوله لانه ملك اعياننا الخ) هذا يدل على ان الموقوف عليه يملك تلك الاعيان ويخالفه قوله في باب الوقف والشمرة الموجودة حال الوقف ان تابرت فهي للواقف ولا تشملها الوقف على الاوجه ثم قال اما اذا كان حمالاً حين الوقف فهو وقف والحق به نحو الصوف واللين اه والحق المذكور في شرح الروض اه سم (قوله وفيه نظر لانها تابعة الخ) عبارة النهاية والوجه خلافه لانها الخ (قوله حنت) الى قوله و ابرام في المغني (قوله لانه) اي الوقف (قوله لا تقتضي التملك) عبارة المغني فان قيل ينبغي ان يحنت به فيما مر ايضاً لانه تبين بهذا ان الوقف صدقة وكل صدقة هبة اجيب بان هذا الشكل غير منتج لعدم عليه م (قوله لانه ملك اعياننا بغير عوض) هذا يدل على ان الموقوف عليه يملك تلك الاعيان ويخالفه قوله

بمخلاف ما نحن فيه كما تقرر (ويحتمل) من حلف لا يهب (بعمري ورقبي وصدقة) مندوبة لا واجبة اتحاد
كزكاة وكفارة ونذر وبهية مقبوضة لانها انواع من الهبة (لا اعارة) اذا ملك فيها وضيافة (ووصية) لانها جنس مغاير للهبة والتعليل بانها انما تملك بالموت والميت لا يحنت قاصراً لانه لا يتأتى في نحو والله لا يهب فلان فلان شيئاً فاوصى اليه (ووقف) لان الملك فيه لله تعالى وبحس البلقيني انه لو كان في الموقوف عين حال الوقف كشمرة او صوف حنت لانه ملك اعياننا بغير عوض وفيه نظر لانها تابعة لا مقصودة (اولا يتصدق) حنت بصدقة فرض وتطوع ولو على غنى ذمي وبعق ووقف لانه يسمى صدقة لا تقتضي التملك و ابرام (لم يحنت) بهدية وعاربة وضيافة وقرض

اتحاد الوسط اذ محمول الصغرى صدقة لا تقتضى الملك وموضوع الكبرى صدقة تقتضيه كما مر في بابها اه
 (قوله وقرض الخ) فروع هـ وحلف لا يشارك فقارض قال الخوارزمي حنث لا نه نوع من الشركة وهو كما
 قال الزركشي ظاهر بعد حصول الربح دون ما قبله او لا يتوضاً فقيم لم يحنث او لا يضمن لفلان ما لا فكل
 بدن مديون لم يحنث لا نه لم يات بالمحلف عليه او لا يذبح الجنين فذبح شاة في بطنها جنين حنث لان زكاتها زكاة
 او لا يذبح شاتين لم يحنث بذلك لان الايمان يراعى فيها العادة لا يقال ان ذلك ذبح لشاتين ويحتمل ان
 لا يحنث في الاولى ايضا وهذا الاحتمال كما قال الاذرعى اقرب او لا يقرأ في مصحف ففتح وقرأ فيه حنث
 او لا يدخل هذا المسجد فدخل في زيادة حادثة فيه بعد اليمين او لا يكتب بهذا القلم وهو مبرى فكسر ثم مبرى
 فكسب به لم يحنث وان كانت الانوبة واحدة لان اليمين في الاولى لا تتناول الزيادة والقلم في الثانية اسم للمبرى
 دون القصة وانما يسمى قبل البرى قلما مجازا لا نه سيصير قلما او لا آكل اليوم الا اكلة واحدة فاستدام من
 اول النهار الى آخره لم يحنث وان قطع الاكل قطعاً بينا ثم عاد حنث وان نطع لشرب او انتقال من لون الى آخر
 او انتظار ما يحمل اليه من الطعام ولم يطل الفصل لم يحنث اه معنى وفي النهاية بعد ذكر مسألة القلم مانصه
 وكذا الوحلف لا يقطع هذه السكين ثم ابطل حدها وجعل الحدم ورائها وقطعها لم يحنث او لا يزور فلانا
 فشيخ جنازته فلا حنث اه (قوله ولهذا حلت الخ) اى الهبة وكذا الهدية لان كلاهما لا يسمى صدقة اه
 ع ش (قوله فكل صدقة هبة) يستثنى من ذلك صدقة الفرض لما مر من ان من حلف ان لا يهب لم يحنث بها
 لانها لا تسمى هبة اه ع ش (قوله حملوا الهبة) لعل الاوجه ان يقال بدله ارادوا بالهبة فتأمل اه سم
 (قوله هنا) اى من الحلف على عدم التصديق وقوله وفيها مراءى في الحلف على عدم الهبة (قوله قلت بوجه
 الخ) الوجه في الجواب انهم لما قبلوا الهبة بالصدقة كانت غيرهما اه سم (قوله باعتبار السياق) الاولى
 اسقاطه (قوله فاخذوا الخ) لعل الوجه في الجواب ان يقال انها اريد بالهبة هنا مقابل الصدقة لفساد ارادة
 ما يشمل الصدقة اذ يلزم ان من حلف لا يتصدق لم يحنث بالتصدق وهو باطل وأما كون الهبة اريد بها
 هنا ما يقابل الهدية ايضا فغير محتاج اليه في الحكم كما لا يخفى اه سم (قوله يعنى) الى قوله واليمين في المغنى
 الا قوله على ما اقتضاه اطلاقهم ولما الى الفرع في النهاية الا قوله على ما في الروضة (قوله ولو بعد افراز حصته)
 اى بعد ان قسم حصته من شريكه قسمة افراز اه ع ش (قوله على ما اقتضاه اطلاقهم) الذى في شرح الروض

في باب الوقف والتمرة الموجودة حال الوقف تا برت فهي للواقف والاشتملها الوقف على الاوجه ثم قال اما
 اذا حلت حين الوقف فهو وقف والحق به نحو الصوف واللبن اه والحق المذكور في شرح الروض (فرع)
 قال في التنبيه وان من عليه رجل فحلف لا يشرب له ماء من عطش فاكل له خبزاً أو لبس له ثوباً او شرب له ماء
 من غير عطش لم يحنث قال ابن النقيب في شرحه اى سواء اطلق او نوى ان لا ينفع شئ من ماله كما قاله المحاملى
 لا نه لم يتحقق مدلول اللفظ واليمين تتعلق بمدلول لفظه دون معناه بدليل ما لو حلف لا يتزوج فتسرى فانه لا
 يحنث اه ولا يخفى اشكال ما قاله المحاملى عند النية اذا حنث حينئذ ظاهر ويفارقه ما استدلل به بان الشرب
 يستلزم الانتفاع بالماء فجاز ان يتجاوز به عن لازمه الاعم وهو مطلق الانتفاع بشئ من ماله وهذا يجوز قريب
 لا يظهر مثله فيما استدلل به ثم رأيت في الروض جزم بما قاله المحاملى ووجهه في شرحه بما يمكن المنازعة فيه بها
 ذكرنا (قوله فان قلت قد علم مما تقرر انهم حملوا الهبة هنا على مقابل الصدقة) لعل الاوجه ان يقال انهم ارادوا
 بالهبة بدل حملوا الهبة فتأمل (قوله قلت بوجه بان الهبة لها اطلاقان الخ) الوجه في الجواب انهم لما قبلوا
 الهبة بالصدقة كانت غيرهما (قوله ايضا قلت بوجه بان الهبة لها اطلاقان الخ) لعل الاوجه في الجواب ان يقال
 انما اريد بالهبة هنا مقابل الصدقة لفساد ارادة ما يشمل الصدقة اذ يلزم ان من حلف لا يتصدق لم يحنث
 بالتصدق وهو باطل وأما كون الهبة اريد بها ما يقابل الهدية ايضا فغير محتاج اليه في الحكم كما لا يخفى
 (قوله ولو بعد افراز حصته على ما اقتضاه اطلاقهم الخ) الذى في شرح الروض نعم ان افراز حصته فالظاهر
 حنثه ان كانت القسمة افرازا اه فالشارح قصد مخالفتها لكونه وافقه في شرح الارشاد فقال انه الاوجه

وقرض وان حصل فيه ربح
 على الاوجه ولا (هبة في
 الاصح) لانها لتوقفها على
 الايجاب والقبول لا تسمى
 صدقة ولهذا حلت له صلى
 الله عليه وسلم بخلاف
 الصدقة وفارق عكسه
 السابق بان الصدقة اخص
 فكل صدقة هبة ولا عكس
 نعم ان نوى بالصدقة الهبة
 حنث فان قلت قد علم بما
 تقرر انهم حملوا الهبة هنا
 على مقابل الصدقة والهدية
 وفيما مر على ما يشمل هذين
 وغيرهما فما وجهه قلت
 بوجه بان الهبة لها اطلاقان
 باعتبار السياق فاخذوا في
 كل سياق بالمبادر منه (أو
 لا يأكل طعاما اشتراه زيد
 لم يحنث بما اشتراه زيد) مع
 غيره (يعنى هو وغيره معا
 او مرتبا مشاعا ولو بعد
 افراز حصته على ما اقتضاه
 اطلاقهم لان كل جزء منه لم
 يختص زيد بشرائه واليمين
 محمولة على ما يتبادر منها
 من اختصاص زيد بشرائه
 ومن ثم لو حلف لا يدخل
 دارا شركته بينه وبين غيره خرج
 بالافراز ماله واقتسما

قسمه ردكان اشترى بطيخة ورماء فتراضيا بردأخذ النفيسة فيحث لان هذه القسمة بيع فيصدق أن زيد اشتراه وحده (وكذا وقال) في يمينه لا آكل (من طعام اشتراه زيد في الاصح) لما تقرر (ويحث بما اشتراه) زيد (سلبا) او تولية او اشارة لانها انواع من الشراء وعدم انعقادها بلفظه لانما هو فيها من الخصوصيات (٦٦) وإن كانت يوعا حقيقة إذ الخاص فيه قد زائد على العام فلا يصح إيراد بلفظ العام

لفوات المعنى الزائد فيه على العام وصورته في الاشارة ان يشترى بعده الباقي ويأتي في الافراز هنا ما مر وبما اشتراه لغيره بوكالة لا بما اشتراه وكيله او عاد اليه بنحو رد بعيب او اقالة او اصلاح او قسمة ليس فيها لفظ بيع كما هو ظاهر لانها لا تسمى يوعا على الاطلاق (ولو اختلط) فيها إذا حلف لا ياكل طعاما او من طعام اشتراه زيد كما اقتضاء السياق وبوجه بان التكثير يقتضى الجنسية فلم يشترط أكل الجميع (ما اشتراه) زيد وحده (بمشتري غيره) يعني بمملوكه ولو بغير شراء (لم يحث حتى يتقن) أي يظن (أكله من ماله) أي مشترى زيد بان ياكل منه نحو الكف لظن أن فيه بما اشتراه بخلاف نحو عشر حبات ويفرق بينه وبين ثمرة حلف لا ياكلها واختلطت بثمرها كله إلا واحدة بانه لا يقين هنا بل ولا ظن ثم عادة ما بقيت ثمرة بخلاف ما نحن فيه ولو نوى هنا نوعا بما ذكر اختص به (او لا يدخل دار اشتراها زيد لم يحث) بدخول (دار اخذها) زيد او بعضها (بشفعة) لان الاخذ بها

نعم إن أفرز حصته فالظاهر حثه إن كانت القسمة إفرازا اه فالشارح قصد مخالفتها لكنه وافقه في شرح الارشاد فقال إنه الوجه اه سم (قوله قسمة رد) أي او تعديل اخذ من قوله لان هذه القسمة بيع اه عش (قوله ورماء) الو او بمعنى او (قوله بردأخذ النفيسة) عبارة النهاية بردأخذ إحدى الحصتين اه قال عش قوله بردأخذ أي شيئا من المال وقضيته وإن لم تختلف قيمتهما بل وقضيته انه لو اشترى بطيختين فدفع احدهما للآخر شيئا من المال في مقابلة حصته من إحدى البطيختين انه يكون بيعا اه (قوله فيحث الخ) خلافا للمعنى عبارة ولا يحث بما اشتراه لزيد وكيله او ملكه بقسمة وإن جعلناها بيعا أو بصلح أو ارث او هبة او وصية او رجع اليه برد بعيب او اقالة وإن جعلناها بيعا اه (قوله لان هذه القسمة بيع) قضية قوله الآتي او قسمة ليس فيها لفظ بيع ان يقيد هذا بما إذا كان فيها لفظ بيع فليحذر اه سم وسياتي عن عش ما وافقه (قوله او تولية) إلى الفرع في المعنى الا قوله وصورته إلى وبما اشتراه وقوله ليس فيها إلى لانها وقوله ويوجه إلى المتن وقوله ويفرق إلى ولو نوى (قوله او تولية الخ) او مرا بحة اه معنى (قوله) وإن كانت يوعا حقيقة (الانسب تقديمه على قوله لانما هو الخ) (قوله وصورته) أي الحث (قوله أن يشترى) أي زيد بعده أي الاشارة الباقي أي للمشتري الاول (قوله وبما اشتراه لغيره الخ) او اشتراه ثم باعه او باع بعضه اه معنى (قوله بوكالة) او ولاية اه اسنى (قوله لا بما اشتراه وكيله) او ملكه زيد بآثار او هبة او وصية اه معنى (قوله بنحو رد بعيب الخ) أي كراهية (قوله او صلح الخ) عبارة الروض والمغنى او حصل له بصلح الخ (قوله او قسمه ليس فيها الخ) يدخل في ذلك قسمة التعديل حيث لم يجر فيها لفظ بيع فلا يحث بها بل وقضية عبارة أنه أن قسمة الرد لو لم يجر فيها لفظ بيع لم يحث بها وقضية قوله قبل فتراضيا برد إحدى الحصتين خلافا اه عش (قوله لانها الخ) تعليل لقوله او عاد اليه بنحو رد بعيب وما بعده اه عش (قوله على الاطلاق) أي حالة الاطلاق اه نهاية (قوله كما اقتضاء السياق الخ) عبارة الاسنى وقضية كلامه انه لا فرق فيما ذكره بين ان يقول طعاما اشتراه او من طعام اشتراه وهو ظاهر في الثانية واما الاولى ففي تحنيته بالبعض توقف لاقتضاء اللفظ الجميع لاسيما إذا قصد اه (قوله بان التكثير يقتضى الجنسية) انظره مع النفي اه رشیدی (قوله نحو الكف) عبارة الروض والمغنى كال كف والكفين اه (قوله بخلاف نحو عشر حبات) عبارة النهاية بخلاف نحو عشر حبة اه وعبارة المغنى بخلاف عشر حبات وعشرين حبة اه (قوله ولو نوى الخ) عبارة المغنى وهذا كله عند الاطلاق فلو قال اردت طعاما يشترى به شائعا او خالصا حث به لانه غلط على نفسه اه (قوله اختص الخ) أي الحث وقياس ما مر من عدم القبول فيما لو قال اردت بذاره مسكته حيث حلف بالاطلاق عدم قبوله هنا اه عش (قوله بشفعة جوار الخ) لعل هنا سقطة من الناسخ عبارة النهاية وفي المعنى انجودا بها بان يكون بشفعة الجوار ويحكم الخ (قوله ويحكم بها الخ) ينبغي عدم اشتراط ذلك بل يكفي تقليد من يراها وإن لم يوجد حكم فليتنامل اه سم عبارة الرشیدی ويحكم بها الخ ليس بقيد كما اشار اليه سم فيكفي التقليد اه (قوله من يراها) أي حاكم حثي معنى وشرح المنهج (قوله وبغيرها) أي غير شفعة الجوار (قوله نصفه) أي النصف الاخر المملوك له (قوله ما لم يملكها) وهو حصته الاصلية اه عش (قوله ما لم يملكها الخ) انظر ما وجه حصر ما يبيعه فيها لا يملكه بالشفعة والظاهر ان ما يبيعه شائع فيها ملكه بالشفعة وفيها ملكه بغيرها اه رشیدی (قوله ثم يبيعه) أي الآخر (قوله انه اخذها كلها الخ) (قوله لان هذه القسمة بيع) قضية قوله الآتي او قسمة ليس فيها لفظ بيع أن يقيد هذا بما إذا كان فيها لفظ بيع فليحذر (قوله ويحكم بها من يراها) ينبغي عدم اشتراط ذلك بل يكفي تقليد من يراها وإن لم

لا يسمى شراء عرفا ولا شرعا ويتصور أخذ كلها بشفعة جوار ويحكم بها لكن من يراها وبغيرها لكن لا في مرة واحدة بان يملك شخص نصف دار ويبيع شريكه نصفه فيأخذها بها ثم يبيعه ما يملكه بها لآخر ثم يبيعه الآخر فأخذه الشريك بها فيصدق حيث أنه أخذ كلها بشفعة (فرع) أخذ بعض السلف من قوله تعالى حتى عاد كالرجون القديم

بناء على تفسيره القديم بما مضى عليه سنة أن من له عيب اختلف وقت ملكهم لو قال أعتقت القديم منك لم يعتق إلا من مضى له في ملكه سنة وفي التفسير المأخوذ منه ذلك نظر ظاهر إذ لا يعضده لغة ولا عرف والظاهر على قواعدنا أن (٦٧) من سمي منهم قديما عرف فاعتق فان لم يطرد

بذلك عرف عتق من قبل آخرهم ملكه لأن الكل يسمون قدما بالنسبة له ويجرى ذلك في التعليق بنحو كلام القديم منهم ولو علق بأن خدمتي أو فلانا فالذي يظهر أن المدار في الخدمة على العرف لكنهم ذكروا في الاستئجار للخدمة والوصية بها وتعلق العتق عليها ما يمكن بجيشه هنا فيكون يائنا للعرف الذي هو المناط نعم يتردد النظر فيما لو خدم خادمه فيما يتعلق به كان ناول طابخ طعامه حطباً لتمام طبخه فهل تسمى مناولته هذه خدمة للحال فعود النفع إليه أو لا لأنه لا يسمى في العرف خادماً له بل للطابخ أو يفرق بين أن يقصد بذلك خدمة الطابخ فلا حث أو الحالف فالحنث كل من الأولين محتمل دون الثالث لأن مناط الخدمة التسمية ولا دخل للنية فيها وليست نظيرة لما سبق في الجملة في معين العامل لأن استحقاق الجعل يتأثر بنية التبرع فتأثر بنية إعانة المالك أو العامل على أنهم سموا فعله في حال قصده إعانة العامل رداً فهو يؤيد الاحتمال الأول لولا وضوح الفرق بين الرد المتعلق بالعبد

لكن في عقدين اه معنى (قوله على تفسيره) أي البعض لكن المتبادر من قوله الاتي أن التفسير لغير ذلك البعض وعليه فالصواب إسقاط الضمير (قوله لأن الكل) أي كل من قبل آخرهم ملكاً (قوله يسمون قدما) الأولى الأفراد (قوله بالنسبة له) أي لا خرم ملكاً (قوله في التعليق الخ) أي كان كلبت أو ضربت القديم من عبيدي فانت طالق (قوله بأن خدمتي) بكسر الهجزة وتحريك التاء متعلق بعلق وقوله أو فلانا عطف على ياء المتكلم وقوله فالذي يظهر الخ جواب ولو (قوله لو خدم) أي المخاطب خادمه أي الحالف أو الفلان للحالف أي أو الفلان (قوله بين أن يقصد) أي المخاطب بذلك أي المناولة (قوله دون الثالث) أي الفرق (قوله وليست) أي المناولة (قوله في معين العامل) من الإعانة (قوله فهو يؤيد) أي العلوي (قوله لذلك) أي لاجل العامل (قوله وبهذا) أي وضوح الفرق المذكور (قوله يقرب الاحتمال الثاني) وقد يرجحه أيضاً ما مر من أن المدار في الإيمان غالباً عند الإطلاق على ما يصدق عليه اللفظ ومن أن اليمين محمولة على ما يتبادر منها وفي المعنى والروض مع شرحه (خاتمة) فيها مسائل مشورة مهمة متعلقة بالباب لو حلف لا يخرج فلان إلا بأذنه أو حتى ياذن فخرج بلا إذن منه حث أو باذن فلا ولو لم يعلم أذنه لحصول الإذن وانحلت اليمين في حالتي الحث وعدمه حتى لو خرج بعد ذلك لم يحث ولو كان الحلف بطلاق فخرجت وادعى الإذن لها وانكرت فالقول قولها يمينها وتنحل اليمين بخرجه واحدة لأن لهذا اليمين جهة بروهي الخروج باذن وجهة حث وهي الخروج بلا إذن لأن الاستثناء يقتضي النفي والاثبات جميعاً وإذا كان لها جتان ووجدت أحدهما انحلت اليمين بدليل ما لو حلف لا يدخل اليوم الدار ولما كان هذا الرغيف فانه ان لم يدخل الدار في اليوم بروان ترك أكل الرغيف وإن أكله بروان دخل الدار وليس كما لو قال ان خرجت لا لبسة حرير فانت طالق فخرجت غير لا لبسة تنحل حتى يحث بالخروج ثانياً لا لبسة لأن اليمين لم تشمل على جهتين وإنما علق الطلاق بخروج مقيد فاذا وجد وقع الطلاق فان كان التعليق بلفظ كلبا أو كل وقت لم تنحل بخرجه واحدة وطريق عدم تكرر وقوع الطلاق ان يقول اذنت لك في الخروج كلما اردت ولو قال لا اخرج حتى استاذنك فاستاذنه فلم ياذن فخرج حث لأن الاستئذان لا يعني لعينه بل للإذن ولم يحصل نعم ان قصد الاعلام لم يحث أو حلف لا يلبس ثوبا أنعم به عليه فلان فباعه ثوبا أو أبرأ من ثمنه أو حبا به فليحث بلبسه وإن وهبه أو وصى له به حث بلبسه إلا ان يبدله قبل لبسه بغيره ثم يلبسه الغير فلا يحث وإن عدده عليه النعم غيره خلف لا يشرب له ماء من عطش فشرب ماء بلا عطش أو اكل له طعاماً أو لبس له ثوباً لم يحث لأن اللفظ لا يحتمله أو حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلا تلبس إلا ان يبدله قبل لبسه بغيره ثم يلبسه الغير فلا يحث وإن عدده عليه لا لبس من غزلها حث به لا بشوب خيط بخيط من غزلها لأن الخيط لا يوصف بأنه ملبوس وأن قال لا لبس بما غزله لم يحث بما غزله بعد اليمين أو لا لبس بما تغزله لم يحث بما غزله قبل اليمين أو قال لا لبس من غزلها حث بما غزله وبما تغزله لأصلحية اللفظ لهما اه مع شرحه

(كتاب النذر)

بالمعجمة إلى قوله ومن ثم في النهاية الأقوله لأن كلاً إلى لان في بعض أنواعه وقوله وعلى المنجزة إلى وما يؤيده وإلى قوله وقد يوجه في المعنى الأقوله لكن يتأكد إلى والاصل (قوله بالمعجمة) أي بذا المعجمة ما كنه وحكي فتحاه اه معنى (قوله في بعض أنواعه) وهو نذر اللجاج اه رشدي (قوله كاليمين) أي ككفارتهما (قوله الوعد بخير) فيه جمع بين قولين هنا عبارة المعنى والأسنى وشرعا الوعد بخير خاصة قاله الروائي والماوردي وقال غيرهما التزام قربة الخ (قوله بالتزام القربة الخ) الباء للملابسة الكليلة لجزئية (قوله لكن يتأكد كدله

(كتاب النذر)

يوجد حكم فليتا مل

الصادق بكل من وضع يده عليه لذلك والخدمة المتعلقة بالحالف المقضية أنه لا بد من مباشرة الخادم لخدمة الحالف فلا واسطة وبهذا يقرب الاحتمال الثاني والله أعلم (كتاب النذر) بالمعجمة عقب الإيمان به لأن كلاً يعقد لنا كيداً ملتزم ولأن في بعض أنواعه كفارة كاليمين وهو لغة الوعد بخير أو شر وشرعا الوعد بخير بالتزام القربة الاتية على الوجه الاتي فلا يحصل بالنية وحدها السكن يتأكد كدله امضاء ما نراه للزم

الغدي لمن نوى فعل خير ولم يفعله والاصل فيه الكتاب والسنة والاصح أنه في اللجاج الآتي مكرره وعليه يحمل ما أطلقه المجموع وغيره هنا قال لصحة النهي عنه وأنه لا يأتي بخير (٦٨) إنما يستخرج به من البخيل وفي القرية المنجمة أو المعلقة مندوب وعلى المنجرة يحمل قوله فيه في

(الخ) وينبغي أن مثل للذعر غير من سائر القرب فتأ كد نيتها اه عش (قوله قال) أي المصنف في المجموع وقوله وانه الخ عطف على النهي عبارة الاسنى والمغنى وحزم به المصنف في مجموعه لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقال انه لا يردي شيئا وإنما يستخرج به الخ (قوله) إنما يستخرج الخ عبارة غيره وإنما الخ بالواو (قوله وفي القربة الخ) عبارة النهاية وفي التبرر عدم الكراهة لانه قربة سواء في ذلك المعلق وغيره إذ هو وسيلة لطاعة الخ وعبارة المغنى وقال ابن الرفعة انه قربة في نذر التبرر دون غيره اه وهو الظاهر (قوله) يحمل قوله أي المصنف فيه أي المجموع (قوله يشبه الدعاء) عبارة المغنى يشبه قوله سجد وجهي للذي خلقه وصوره اه (قوله وما يؤيد الخ) خبر مقدم لقوله انه وسيلة الخ (قوله ايضا) أي كقول المجموع في مبطلات الصلاة بقطع النظر عن الحل المار (قوله انه قربة) مفعول يؤيد (قوله بقسميه) وهما اللجاج والتبرر (قوله ثواب الواجب) وهو يزيد على النفل بسبعين درجة معنى وابن شبة (قوله كما قاله) أي انه يثاب على النذر ثواب الواجب (قوله وقوله تعالى الخ) عطف على قوله انه وسيلة الخ (قوله ان له) أي للذعر (قوله وقد بوجه) أي إطلاق الجمع المذكور (قوله أيضا) أي كالتبرر (قوله ما يأتي) أي قبيل التنبيه (قوله وفي أحد نوعي نذر التبرر الخ) واما نوعه الآخر فلا تعليق فيه اه سم أي فهو ما لا تعليق فيه (قوله وقد يجاب) أي عن التأييد ثم التوجيه المذكورين (قوله بان نذر اللجاج لا يتصور فيه الخ) لان المقصود فيه إبعاد النفس عن المعلق عليه القربة اه سم (قوله واركانه) إلى قوله وكذا القن في النهاية وإلى قوله وكذا إشارة الخ في المغنى لإلا قوله وزيد إلى والصيغة (قوله ناذر ومنذور) سكنت المصنف عنهما اه معنى (قوله) لعدم أهليته للقربة) أو لا إتمامها أو لما صح وقفه ووصيته وصدقته من حيث أنها عقود مالية لا قربة أسنى ومعنى (قوله وغير مكلف) كصبي ومجنون لعدم أهليته لا إتمام أسنى ومعنى (قوله ومكره) الأولى تقديمه على وغير مكلف (قوله عنهم) أي الصبي والمجنون والمكره (قوله في قربة مالية عينية) كعتق هذا العبد ويصح من المحجور وعليه بسفه أو فاسد في القرب البدنية ولا حرج ليهما في الذمة فيصح نذرهما المالى فيها لانها إنما يؤدى به بعد فك الحجر عنهما معنى وروض مع شرحه وفي عش مانصه وبقي ما لومات السفه ولم يؤده والظاهر أنه يخرج من تركته لانه دين لازم ذمته في الحياة وقياسا على تنفيذ ما وصى به من القرب اه (قوله ولو يغير إذن سيده) وفاقا للاسنى والمغنى وخلافا للنهاية عبارة تونذر القن مالا في ذمته كضمانه خلافا لبعض المتأخرين اه أي وضمانه باطل إذا كان يغير إذن سيده واما بآذنه فصحيح ويؤديه من كسبه إلى الحاصل بعد النذر اه عش (قوله هنا) أي في النذر (قوله اختص بالقرب) سياقي ما فيه (قوله وزيد) قوله وكذا إشارة في النهاية وعبارة تونذر لا بد من إمكان فعله المنذور الخ (قوله إمكان الفعل) الأولى ولمكان الخ (قوله ولا بعيد عن مكة الخ) أي بعد الايدرك معه الحج في تلك السنة على السير المعتاد اه عش (قوله) أو كتابة) بالتثوين (قوله تدل) راجع للفظ بتاويل اللفظة وللكتاب به وقوله أو تشعر راجع للإشارة ويجوز رجوعهما لكل من الثلاث وتوكان الأولى تذكر الفعلين عبارة الرشيدى قوله يدل أو يشعر أي كل من اللفظ والكتابة والإشارة اه وقوله بالالتزام تنازع فيه الفعلان وقوله مع النية حال من فاعل الفعلين وقوله في الكتابة متعلق بمتعلق مع النية (قوله لانية الخ) عطف على لفظ عبارة المغنى فلا ينعقد بالنية اه (قوله) ومن الأول الخ) عبارة النهاية ويكتفى في صراحتها نذرت لك كذا وإن لم يقل الله اه قال عش قوله نذرت

مبطلات الصلاة انه مناجاة لله تعالى تشبه الدعاء فلم تبطل الصلاة به وما يؤيد ايضا انه قربة بقسميه انه وسيلة لطاعة ووسيلة الطاعة طاعة كما ان وسيلة المعصية معصية ومن ثم ائيب عليه ثواب الواجب كما قاله القاضي وقوله تعالى وما انفقتم من نفقة أو نذرت من نذر فان الله يعلمه أي يجازى عليه على ان جمعا أطلقوا انه قربة وحلوا النهي على من ظن من نفسه انه لا يني بالنذر أو اعتقد انه له تأثير اما وقد يوجه بان اللجاج وسيلة لطاعة ايضا وهي الكفارة أو ما التزمه ويؤيده ما يأتي ن الملتزم بالنذرين قربة وإنما يفترقان في ان المعلق به في نذر اللجاج غير محبوب للنفس وفي أحد نوعي نذر التبرر محبوب لها وقد يجاب بان نذر اللجاج لا يتصور فيه قصد التقرب فلم يكن وسيلة لقربة من هذه الحيثية واركانه ناذر ومنذور وصيغة وشرط الناذر إسلام واختيار ونفوذ تصرفه فيما يندره فيصح نذر سكران لا كافر لعدم أهليته للقربة وغير مكلف ومكره لرفع القلم عنهم ومحجور فاسد أو سفه في قربة مالية عينية وكذا

(قوله والاصح أنه في اللجاج الآتي مكرره الخ) كتب على الاصح م (قوله وفي أحد نوعي نذر التبرر الخ) واما نوعه الآخر فلا تعليق فيه (قوله وقد يجاب بان نذر اللجاج لا يتصور فيه قصد التقرب) لان المقصود فيه إبعاد النفس عن المعلق عليه القربة (قوله وكذا القن فيصحه نذره الخ) ونذر القن مالا في ذمته كضمانه

القن فيصحه نذره المالى في ذمته ولو يغير إذن سيده بخلاف الضمان لان المقلب هنا حق الله تعالى ومن ثم اختص بالقرب لك وزيد إمكان الفعل فلا يصح نذرهم صوما لا يطيقه ولا بعيد عن مكة حجا هذه السنة كما يأتي أو ائيل الفصل والصيغة لفظ أو كتابة أو إشارة آخرس تدل أو تشعر بالالتزام مع النية في الكتابة وكذا الإشارة لم يفهمها كل أحد لا النية وحدها كسائر العقود ومن الأول نذرت لله أو لك أو على لك

كذا ولهذا مثله انتذرت او انذرت من عاى لغته ذلك كما يعلم مما قدمته في زوجتك بفتح التاء اذا المعتمد الذي صرح به البغوى من اضطراب طويل في نذرت لك وان لم يذكر معها الله انها صريحة وما يصرح بذلك وبوضحة قول حصول الفخر الرازى لاشك ان نحو نذرت وبعثت صيغ اخبار لغة وقد تستعمل له شرعا ايضا انما النزاع في انها حيث تستعمل لاحداث الاحكام كانت اخبارات او انشآت والاقرب الثاني لوجوه وساقها وقد حكى في نذرت لله لا فعلن كذا ولم ينو يمينا ولا نذرا وجهين وجزم في الانوار بما بحثه الرافي انه نذراى نذرت تبرر وزعم شارح ان مخاطبة المخلوق بنحو نذرت لك تبطل صراحتها عجيب مع قولهم ان على لك كذا وان شئ (٦٩) الله مريضى فعلى لك كذا صريحان في

النذر مع ان فيها مخاطبة مخلوق وزعم انه لا التزام في نحو نذرت ممنوع نعم ان نوى به الاخبار عن نذر سابق عرف اخذا بما مر في الطلاق فواضح او اليقين في نذرت لا فعلن فيمين (تنبية) قولهم على لك كذا صريح في النذر يتنافيه انه صريح في الاقرار إلا ان يقال لا مانع من انه صريح فيهما وينصرف لاحدهما بقريته ونظيره ما مر في لفظ السلف انه صريح في السلم والفرض لكن المميز ثم نفس الصيغة بخلافه هنا (هو ضربان نذر للججاج) بفتح اللام وهو التماضى في الخصومة ويسمى نذر ويمين اللجاج والغصب والقلق بفتح المعجمة واللام وهو ان يمنع نفسه او غيرها من شيء او يحث عليه او يحقق خبرا غضبا بالتزام قرينة (كان كفته) او ان لم اكله او ان لم يكن الامر كما قلته (فله) على) او فعلى (عق

لك كذا عبارة شيخنا الزياى ولو قال نذرت لفلان بكذا لم ينعقد وظاهر انه لو نوى به الاقرار ألزم به اه عليه فيفرق بينه وبين ما ذكره الشارح بان الخطاب يدل على الانشاء بحسب العرف كافى بعكس هذا بخلاف الاسم الظاهر فانه لا يتبادر منه الانشاء اه عش اقول ما ذكره عن الزياى يخالف لقول الشارح او لهذا وللصور الآتية في الشارح كالتهاية كمل صدقة لفلان او ان اعطيه وجعلت هذا للنبي صلى الله عليه وسلم او لقبر الشيخ الفلانى (قوله بكذا) الاولى تاخير غن او لهذا (قوله اذا المعتمد) تعليل لقوله اولك الخ وكان الاولى ليتصل العلة بمعلولها ان يذ كر قوله ومثله الخ عقب قوله نذرت (قوله وان لم يذ كر الخ) الاولى تاخير غن عن قوله انها صريحة (قوله لاشك ان نحو نذرت الخ) قد يقال لاشك ان مجرد نذرت غير كاف بل مع ما يذ كر معه من المتعلقين وكلام الفخر ساكت عنها فافوجه كونه صريحا فيما ذ كر اه سيد عمر (قوله كانت الخ) خبر ان (قوله اخبارات) يعنى وضعا لا استمالا او انشآت اى وضعا واستمالا (قوله عجيب) خبر وزعم شارح (قوله) وزعم انه لا التزام الخ اى بخلاف قولهم المذكور (قوله ممنوع) خبر وزعم انه الخ (قوله لكن المميز) بفتح الياء اى بالقرينة بخلافه هنا يعنى ان المميز هنا قصد الاخبار او الانشاء وفيه تامل (قوله بفتح اللام) الى قوله كانص في المعنى لا قوله ولا يخالف ثم الى المتن وقوله او والعق الى فان لم ينو الى قول المتن ونذر تبرر في النهاية لا قوله ولقول كثيرين الى المتن وقوله كانص عليه في بعض ذلك وقوله لا ذنعين الكفارة الى ويؤيد (قوله وهو التماضى) سمي بذلك لوقوعه حال الغضب اه معنى (او يحقق خبر الخ) كذا في النهاية قال الرشيدى قوله او يحقق خبر الخ انظر مع قوله الآتى وقوله العق وعق قنى فلان يلزمى او والعق ما فعلت كذا لغو ولم ار قوله او يحقق خبر الخ فى كلام غيره الا فى التحفة وشرح المنهج وعبارة الروض كالروضة هو ان يمنع نفسه من شيء او يحملها عليه بتعليق التزام قرينة وكذا عبارة الاذرى اه (قوله غضبا الخ) تنازع فيه الأفعال الثلاثة عبارة البجيرى عن الزياى والبرماوى والحلى قوله غضبا راجع للجميع اى شانه ذلك فليس قيذا ولا نفاقيد به لانه الغالب اه (قوله او عتق وصوم الخ) عبارة المعنى وتعبيره باوليس بقيد بل لو عطف بالواو فقال ان كفته فله على صوم وعق وحج وأوجبنا الكفارة فواحدة على المذهب أو الوفاء بما التزمه لزمه الكل اه (قوله به) أى لزوم الكفارة (قول المتن وفي قول أيهما شاء) هل يتعين عليه احدهما باختياره الظاهر لا يتعين اه سيد عمر وجزم بذلك المعنى ناقلا له نقل المذهب عبارة فيختار واحد منهما من غير توقف على قوله اخترت حتى لو اختار معينا منهما لم يتعين وله العدول الى غيره اه (قوله مقصود اليمين) من المنع والحث او تحقيق الخبر (قوله اما اذا التزم الخ) عبارة المعنى (تنبية) قضية قول المصنف فله على عتق او صوم ان نذر اللجاج لا بد فيه من التزام قرينة وبه صرح في المحرر لكن الصحيح فى أصل الروضة فيما لو قال ان دخلت الدار فله على ان آكل الخبز من صور اللجاج وانه يلزمه كفارة يمين لكن هنا لما يلزمه كفارة يمين فقط لانه انما يشبه اليمين لا النذر لان المعلق غير قرينة اه ولا يخفى ان هذا مناف لقول الشارح المارو من ثم اختص بالقرب (قوله ومنه) اى نذر اللجاج عس ورشيدى

خلافاً لبعض المتأخرين مر

أوصوم) أو عتق وصوم وحج (وفيه) عند وجود المعلق عليه (كفارة يمين) لخبير مسلم كفارة النذر كفارة يمين ولا كفارة في نذر التبرر قط ما فتعين حمله على نذر اللجاج ولقول كثيرين من الصحابة رضى الله عنهم به ولا يخالف له ومن ثم اطال البلقينى فى الانتصار له (وفى قول ما التزم) لخبير من نذر وسمى فعليه ما سسمى (وفى قولى أيهما شاء) لانه يشبه النذر من حيث انه التزم قرينة واليمين من حيث ان مقصوده مقصود اليمين ولا سبيل للجمع بين موجبيهما ولا تعطيلهما فوجب التخيير (قلت الثالث اظهر ورحمهم العراقيون والله أعلم) لما قلنا اما اذا التزم غير قرينة كلا آكل الخبز فيلزمه كفارة يمين بلانزاع ومنه ما يعتاد على السنة الناس العتق يلزمى او يلزمى عتق عبدي فلان

او والعق لا افعل اولافعلن كذا فان لم ينو (٧٠) التعليق فلفغو وان نواه تخير كانص عليه في بعض ذلك ثم ان اختار العتق وعتق المعين

(قوله او والعق الخ) ان قرىء بالضم مبتدا حذف خبره كلازم لي فواضح وان قرىء بالجر خالف ما جزم
المعنى فليحذر اه سيد عمر اقول صنع الشارح والنهاية صريح في الجر ومخالفة ما جزم به المعنى (قوله
لا افعل الخ راجع لجميع ما تقدم (قوله فان لم ينو التعليق) اى تعليق الالتزام اه عش (قوله فان لم ينو
التعليق الخ) يشمل الاطلاق ولعل وجهه انها لما تكن صريحة في التعليق لم تحمل عليه الا عند ارادته
نعم يظهر ان نحو ان فعلت كذا يلزمنى الخ بلحق فيها الاطلاق بقصد التعليق لصراحتها فيه اه سيد عمر (قوله
او عتق المعين الخ) هذا صريح في ان المعين لا يلزمه عتقه بل له العدول عنه الى الكفارة اه سم (قوله مطلقا)
اى سواء كان يجزى في الكفارة ام لا اه عش (قوله واراد عتقه) اى المعين (قوله ولو قال) الى قوله كفى
المجموع في المعنى (قوله لغو) يتأمل فانه لا فرق بين هذا التصور وما سبق الا بما فعلت هنا وبلا افعل او
لا فعلن هناك فلم اطلق هنا انه لغو وفصل هناك اه سم عبارة عش قوله لغو اى حيث لا صيغة تعليق فيلغو
وان نوى التعليق بخلاف ما تقدم في قوله ومنه ما يعتاد الخ فان صورته ان يقول ان كلمتك مثلا فالتعق
يلزمنى ثم رايت سم ذكر الاستشكال فقط اه اقول قوله فان صورته الخ لا يظهر في قول الشارح كانه اية
او والعق الخ بل صنع المعنى صريح في عدم اشتراط صيغة التعليق عبارته والعق لا يخلف به الا على وجه التعليق
والالتزام كقوله ان فعلت كذا فعلى عتق فنجب الكفارة ويختار بينهما وبين ما التزمه فلو قال العتق يلزمنى
لا افعل كذا ولم ينو التعليق لم يكن يمينا فلو قال ان فعلت فعبدى حر ففعله عتق العبد قطعا او قال والعق او
والطلاق بالجر لا افعل كذا لم يتعقد بمينه اه وحاصلها كما ترى ان الصيغة الاولى صريحة في اليمين فتتعقد
مطلقا والثانية محتملة لها احتمالا ظاهرا فتتعقد بالنية بخلاف الاخيرة فانها لا تحتملها كذلك فلا تتعقد
مطلقا والله اعلم وعبارة السيد عمر قوله لغو الخ ظاهره وان قصد التعليق وهو محل تأمل لا يقال وجهه حينئذ
انه تعليق بماض وهو لا يقبل التعليق لانا نقول معناه ان تبين انى ما فعلت كذا وهذا مستقبل وقد صرحوا
بذلك في صور متعددة ومن حقق ذلك الولي العراقي في فتاويه في الخلع اه وقد يقال ان هذا التأويل لمجرد ديانة
القاعدة النحوية من استقبال الجزاء او الاقوال للفظ لا يحتمله ظاهرا وكذا يجاب عما أبى عن سم وعش ثم رايت
قال الرشيدى قوله لا تعليق فيه ولا التزام كانه لان كلا منهما انما يكون في المستقبلات حقيقة ولا ينافى هذا
تصويرهم التعليق بالماضى في الطلاق لانه تعليق لفظى اه والله الحد (قوله والعق الخ) ومثله الطلاق كما مر
في الامان (قوله الا على احد ذينك) اى التعليق والالتزام عش ومعنى الاول كان فعلت كذا فعلى
عتق والثاني كان فعلت كذا فعبدى حر بجري (قوله وهما هنا غير متصورين) هلا تصور التعليق بان
يجعل المعنى ان كنت فعلت كذا فعلى العتق او عتق قنى فلان كفى على الطلاق ما فعل كذا فانه تعليق سم
وعش وقدم ما فيه ثم قوله كفى على الطلاق الخ في هذا القياس نظر ظاهر (قوله تغليا) الى المتن في المعنى
(قوله والخبر مسلم) اى السابق آنفا اه معنى (قوله بين قرينة ما الخ) اى كتسييح وصلاة ركعتين وصوم
يوم اه عش (قوله ما تقرر) اى من التخيير (قوله وهم) تعريض بالزر كشي اه سم (قوله فيه) الرفع فقوله
حينئذ لا حاجة اليه (قوله وانه الخ) عطف على ما سر (قوله ما تقرر الخ) اى من التخيير (قوله والتعيين اليه)
اى موكل الى رايه اه عش (قوله سمي به) الى التنبيه في النهاية الا قوله ويوافقه الى وهذا هو الوجه
(قول المتن بان يلتزم قرينة) ومن ذلك ما لو قال شخص لمريد التزوج لبنته الله على ان اجزها لك بقدر مهرها
مرارا فهو نذر تبرر فيلزمه ذلك واقل المرات ثلاث مرات زيادة على مهرها اه عش (قوله او صفها الخ)

اجزاء مطلقا او الكفارة
واراد عتقه عنها اعتبر فيه
صفة الاجزاء ولو قال ان
فعلت كذا فعبدى حر ففعله
عتق قطعا كما في المجموع
خلاف لما وقع للزر كشي
لان هذا محض تعليق ليس
فيه التزام بنحو على وقوله
العتق او عتق قنى فلان
يلزمنى او والعق ما فعلت
كذا لغو لانه لا يتعلق فيه
ولا التزام والعق لا يخلف
به الا على احد ذينك وهما
هنا غير متصورين (ولو قال
ان دخلت) الدار مثلا (فعلى
كفارة عين او) فعلى كفارة
(نذر لزمه) في صورتين
(كفارة بالدخول) تغليا
لحكم اليمين في الاولى والخبر
مسلم في الثانية اما اذا قال
فعلى عين فلغو لانه لم يأت
بصيغة نظرو ولا حلف وليست
اليمين بما يلتزم في الذمة او
فعلى نذر تخير بين قرينة ما
من القرب وكفارة عين
ولا لجل هذا تعين جر نذر
في المتن عطف على عين وامتنع
رفعه لمخالفته ما تقرر اذ
تعين الكفارة عند الرفع
وهم وانما الذى فيه حينئذ
ما مر من التخيير وهو المعتمد
وانه لا يصح ولا يلزمه شيء
وهو ما اقتضاه نص البويطى
ويؤيد ما تقرر في فعلى نذر
انه لو اتي به في نذر التبرر كان
شفى الله مريضى فعلى نذر
لزمه قرينة من القرب والتعيين
اليه ذكره البلقينى (ونذر

(ان حدثت نعمة) تقتضى سجود الشكر كما يرشد اليه تعبيرهم بالحدوث (او ذهبت (٧١) نعمة) تقتضى ذلك ايضا ومر

يانهما في بابها هذا ما نقله
الامام عن والده وطائفة
من الاصحاب لكنه رجح
قول القاضي انه لا
يتقيدان بذلك ووافقه
ضبط الصمري لذلك بكل
ما يجوز اى من غير كراهة
أن يدعى الله تعالى به وهذا
هو الوجه ومن ثم اعتمده
ابن الرفعة وغيره وبه
صرح القفال حيث قال لو
قالت لزوجها ان جامعنى
فعلى عتق عبد فان قالته على
سبيل المنع فلجأج أو الشكر
لله حيث يرزقها الاستمتاع
بزوجها لزومها الوفاء اه
والحاصل أن الفرق بين
نذرى اللجأج والتبرر أن
الاول فيه تعليق برغوب
عنه والثانى برغوب فيه
ومن ثم ضبط بان يعلق بما
يقصد حصوله فتحوان
رأيت فلانا فعلى صوم
يحمل النذرين ويتخصص
أحدهما بالقصد وكذا قول
امراة لآخر ان تزوجتنى
فعلى أن أبرئك من مهرى
وسأترحقوقى فهو تبرر ان
أرادت الشكر على تزوجه
(تنبيه) علم من هذا
الحاصل ان من قال لبياعه
ان جئتني بمثل عوضى فعلى
أن أقيلك أو أفسخ البيع
لزمه أحدهما إن نذب
لندمه وكان يجب احضار
مثل عرضه

قد يقال صفة للقربة قربة فهي داخله في عبارة المصنف اه سم (قوله تقتضى سجود الشكر) أى بأن كان
لها وقع اه ع ش عبارة المغنى واطلق المصنف النعمة وخصها الشيخ ابو محمد بما يحصل على ندور فلا
تصح في النعم المعتادة كما لا يستحب سجود الشكر لها اه (قوله في بابها) اى سجود الشكر (قوله هذا) اى
تقيدهما بذلك الاقتضاء (قوله لكنه رجح) اى الامام (قوله بذلك) اى اقتضاءهما سجود الشكر ع ش
(قوله لذلك) اى المعلق به الالتزام من حدوث النعمة اوزوال النعمة (قوله وهذا هو الوجه) اعتمده المغنى
(قوله فان قالته على سبيل المنع الخ) ولو اطلقت يلحق بابها اه سيد عمر أقول قضية ما يأتى آفا عن سم
مع ما فيه الا لحاق بالثانى وقضية الحاصل الاقنى انه لا يصح ولا يلزمه شىء فليراجع (قوله والحاصل) عبارة
المغنى (فائدة) الصيغة ان احتملت نذر اللجأج ونذر التبرر رجح فيها الى قصد الناذر فالمرغوب فيه
تبررو المرغوب عنه لجأج وضبطوا ذلك بان الفعل اما طاعة او معصية او مباح والالتزام في كل منها تارة
يتعلق بالاثبات وتارة بالنفى والاثبات في الطاعة كقوله ان صليت فعلى كذا يحتمل التبرر بان يريد ان وفقنى
الله تعالى للصلاة فعلى كذا واللجأج بان يقال له صل فيقول لا أصلى وان صليت فعلى كذا والنفى في الطاعة
كقوله وقد منع من الصلاة ان لم اصل فعلى كذا لا يتصور لالجأج فانه لا يترك الطاعة والاثبات في المعصية
كقوله وقد امرت بشرب الخمر ان شربت الخمر فعلى كذا يتصور لجأجا فقط والنفى في المعصية كقوله ان لم
اشرب الخمر فعلى كذا يحتمل التبرر بان يريد ان عصمنى الله تعالى من الشرب فعلى كذا واللجأج بان يمنع من
الشرب فيقول ان لم اشرب فعلى كذا ويتصور التبررو اللجأج في المباح نفيًا وإثباتًا والتبرر في النفى كقوله ان
لم أكل كذا فعلى كذا يريد ان أعاننى الله تعالى على كسر شهوتى فعلى كذا وفى الاثبات كقوله ان أكلت كذا
فعلى كذا يريد ان يسره الله تعالى فعلى كذا واللجأج في النفى كقوله وقد منع من اكل الخبز ان لم اكله فعلى
كذا وفى الاثبات كقوله وقد امر باكله ان أكلته فعلى كذا اه (قوله ان الفرق الخ) هذا الفرق لا يشمل
ما اذا كان المعلق عليه ليس مرغوبًا فيه ولا مرغوبًا عنه بان استوى عند وجوده وعدمه ويحتمل انه نذر
تبرر وان يكتفى فيه بكون المعلق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوبًا فيه اولا وعلى هذا لا يتقيد نذر
التبرر في مسألة الزوجة المذكورة بما اذا قالت ما ذكر على سبيل الشكر بل يكتفى ان لا يكون على سبيل المنع
اه سم اقول ما ذكره اولا من صورة الاستواء لك ان تنكر تحقها في مقام النذر وما ذكره ثانيا من
الاحتمال وما فرعه عليه مخالف لصريح الحاصل المذكور الذى اتفقوا عليه (قوله فيه تعليق) اى لا التزام
قربة (قوله ضبط) اى الثانى (قوله ويتخصص) اى يتعين اه ع ش (قوله لآخر) الانسب لرجل
(قوله فهو تبرر) اى فيجب عليها إبراءه عما يجب لها في المهر مما يترتب لها بذمته من الحقوق بعد
وان لم تعرفه كما يأتى في قول الشارح ولا يشترط معرفة الناذر ما نذر به الخ (فرع) وقع السؤال عما لو
نذر شخص انه ان رزقه الله ولدا سماه بكذا والجواب عنه ان الظاهر انه ان كان ما ذكره من الاسماء
المستحبة كمحمد واحمد وعبد الله انعقد نذره وانه حيث سماه بما عينه بروا لم يشتر ذلك الاسم بل
وان هجر بعد اه ع ش (قوله وان نذب لندمه) هل يعتبر كالحجة الآتية في وقت الاتيان بالثمن أو في
وقت النذر والظاهر الثانى اه سيد عمر (قوله وكان يجب احضار مثل عوضه) ان قرىء كان فعلا ماضيا
اقتضى ان الزوم موقوف على ندم البائع المستلزم لندب الاقالة ومجبة المشتري الاحضار مثل عوضه مع ان
قوله الاقنى وحينئذ فينبغى الخ يقتضى خلافه اللهم الا ان يكون الواو في وكان بمعنى او وان قرىء كان بصورة
الكاف الجارة وان المصدرية زال هذا التثاني لكن لا يحسن عطفه على نذب لان المعطوف عليها يكون جملة

(قوله وهذا هو الوجه) كتب عليه مر (قوله والحاصل ان الفرق الخ) هذا الفرق لا يشمل ما اذا كان
المعلق عليه ليس مرغوبًا فيه ولا مرغوبًا عنه بان استوى عند وجوده وعدمه ويحتمل انه نذر تبرر ان يكتفى
فيه بكون المعلق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوبًا فيه اولا وعلى هذا لا يتقيد نذر التبرر في مسألة

ولا كان لجاوا على ذلك يحمل اختلاف جمع متأخرين فيه وقد صرحوا في التعليق بالمباح بأنه يحتمل النذرين ولا شك أن إحضار العوض كذلك ثم رأيت بعضهم أشار إليه بقوله إن علقه بطلبها المرغوب له مع الندم فنذر تبرروا لا فلجأج اه ملخصا لکن فيه نظر يعرف بما قررته وحيث قد ينبغي الاكتفاء بندها وحده وإن استوى عنده الرغبة في إحضار العوض وعدمه ومحبته لاحضاره وإن لم تندب لما تقرر أن المباح يتصور فيه النذران وفي الروضة عن (٧٣) فتاوى الغزالي في أن خرج المبيع مستحقا فعلى لك كذا أنه لغو ووجهه بان الهبة وإن كانت قربة

لكنها على هذا الوجه ليست قربة ولا محرمة فكانت مباحة ويوجهه بأنه جعلها في مقابلة الاستحقاق المكروه له دائما وهي في مقابلة العوض غير قربة فلم يمكن اللجأج نظرا لعدم القربة ولا للتبرر نظرا لكرهه المعلق عليه فاندفع ما قيل أي فرق بين هذا وقوله فعلى أن أصلى ركعتين وبما قررته علم أن هذا لا يشكل على ما ذكرته في مسألة الاقالة لوضوح الفرق بين الاستحقاق الذي هو دائما مكروه له وإحضار العوض المحبوب له تارة والمكروه له أخرى فإذا جعله شرطا لمندوب هو الاقالة للنادم وإن لم يطلبها تعين فيه ما ذكرته من التفصيل وأفتى أبو زرعة فيمن نزل لآخر عن أقطاعه فنذر له أن وقع اسمه بدله أن يعطيه كذا بأنه نذر قربة ومجازاة فيلزمه وقرق بينه وبين مسألة الغزالي بما يقرب مما ذكرته وإذا قلنا بلزوم نذر الاقالة فقيدتها بمدة فالقياس تقيد الزوم بها فإن أخر عنها لغير نحو نسيان واكرهه فالقياس كما يعلم مما مر في تعالقي

ولا على لندمه لاهامه توقف نذب الاقالة على محبة المشتري للاحضار فليتأمل اه سيد عمر أقول ان القراءة الاولى متعينة لان مقتضاها المذكور هو الذي افاده تعريف نذر التبرر في المتن وعلم من الحاصل المذكور في الشرح وان قوله الاتي المنافي لما هنا هو المحتاج إلى التأويل بارجاع ضمير عنده إلى البائع لا المشتري وضمير لم تندب إلى المحبة لا الاقالة ولو قال فيما يأتي بدل الغاية الاولى وإن لم يطلبها وذكر الفعل في الغاية الثانية بارجاع ضميره إلى الاحضار لسلم من الاشكال والتأويل (قوله والا) أي بان انتفت المحبة (قوله وعلى ذلك) أي التفصيل المذكور وكذا الضمير المجزور في قوله الاتي أشار إليه (قوله إن علقه) أي علق المشتري التزام الاقالة بطلبها أي طالب البائع الاقالة ولعل المراد بطلبها لازم وهو احضاره للثمن بقرينة توصيفه بالمرغوب له أي للمشتري وبذلك يندفع النظر الاتي (قوله والا) أي بان انتفت الرغبة (قوله وفيه نظر يعرف الخ) كأنه يريد أنه لا حاجة للتقيد بالطلب كما يشير إليه ما سيذكر اه سم (قوله وحيث أن) أي حين اذ فصل بذلك التفصيل (قوله فينبغي الخ) لا ينبغي ما في هذا التفريع (قوله الاكتفاء) أي في كون القول المار نذر تبرر (قوله ومحبته) عطف على ندها وضميره للمشتري (قوله وان لم تندب) أي المحبة لاحضار البائع مثل العوض لكن المراد عدم نذب الاحضار بعلاقة الزوم لأن نفي اللازم هو نذب المحبة للاحضار يستلزم نفي المزوم وهو نذب الاحضار (قوله في أن خرج المبيع الخ) أي في قول البائع للمشتري أن يخرج الخ (قوله ويوجه) أي كون الهبة على هذا الوجه ليست قربة (قوله المكروه له) أي للبائع (قوله لكرهه المعلق عليه) أي ولعدم قربة الملتزم (قوله فاندفع ما قيل الخ) القائل شيخ الاسلام ووافقه المغني حيث قال بعد عزوه للتوجيه الاول لابن المقرئ مانصه والوجه كما قال شيخنا انعقاد النذر وأي فرق بينه وبين قوله ان فعلت كذا فنته على أن أصلى ركعتين اه (قوله فقيدها) أي الاقالة يعني ما علقها به من الاحضار (قوله بها) أي بتلك المدة (قوله فان آخر) يعني آخر البائع الاحضار (قوله لغير نحو نسيان الخ) وادخل بالنحو الجبل والجنون والاعثم (قوله مطلقا) أي سواء كان معذورا بغير ما ذكره أو لا (قوله ليس نحو نسيان) أراد بنحوه ما لا يمكن اطلاع البيئة عليه (قول المتن كان شفي مريض الخ) أي أو ذهب عن كذا اه مغني (قوله أو الزمت) إلى المتن في النهاية الاقوله أو لله على الف وقوله نعم إلى ولو كرر وقوله كذا ذكره إلى ويجوز (قوله أو لله على الف) أن عطف على جواب الشرط فيرد عليه أنه مكرر وخال عن الرابطة وأن عطف على الشرط فيردانه لا تعليق فيه ولعل لهذا اسقط في النهاية (قوله ولم يذكر شيئا) يعني مصرفا يدفع إليه اه عس زاد الرشدي ويدل له ما بعده اه (قوله غير مرادله) خبر قوله وما يصرح الخ (قوله صحة لله على الخ) لا ينبغي أنه من غير المعلق (قوله والفرق الخ) أي بين قوله ان شفي مريض الخ وقوله لله أو على التصديق الخ اه عس (قوله والفرق أنه في تلك الخ) قد يقتضي هذا الفرق البطلان أيضا في فنته على الزوجة المذكورة بما اذا قالت ما ذكر على سبيل الشكر بل يكفي أنه أن لا يكون على سبيل المنع (قوله يعرف بما قررته) كأنه يريد أنه لا حاجة للتقيد بالطلب كما يشير إليه ما سيذكر اه (قوله لعدم القربة) وكرهه المعلق عليه (قوله نظرا لكرهه المعلق عليه) يتأمل مع ما تقدم أن المعلق عليه في اللجأج مرغوب عنه فكراهه المعلق عليه لا تنافي للجأج وكان يكفي في نفي إمكان كون المعلق غير قربة (قوله فاندفع ما قيل أي فرق الخ) أي ما قاله في شرح الروض (قوله والفرق أنه في تلك لم يعين مصرفا الخ) قد يقتضي هذا الفرق البطلان

الطلاق الغاء النذر مطاوعا ويحتمل الفرق بين المذكور بأي عذره وجد وبين غيره وعليه لا يقبل قوله في العذر الذي ليس نحو نسيان لأنه لا يمكن إقامة البينة عليه (كان شفي مريض فنته على أو فعل كذا) أو الزمت نفسي كذا أو فكذا لازم لي أو واجب علي ونحو ذلك من كل ما فيه الزام وما يصرح به كلامه من صحة أن شفي مريض فنته على الف أو فعل الف أو لله على الف ولم يذكر شيئا ولا نواه غير مرادله لجزمه في الروضة بالبطلان مع ذكره صحة فنته على أو على التصديق أو التصديق بشيء ويجز به أدنى مزمول والفرق أنه في تلك لم يعين مصرفا ولا ما يدل عليه

من ذلك مسكينين أو تصدق أو نحو ذلك فكان الالهام فهما من سائر الوجوه بخلاف هذه لأن التصديق ينصرف للساكنين غالباً ويؤخذ منه صحة نذر التصديق بالف ويعين الفاعل ما يريد وهو على هذا التفصيل يحمل ما وقع للأذرعى (٧٣) مما يؤم الصحة حتى في الأولى وابن المقرئ

بما هو ظاهر في البطلان حتى في نذر التصديق بالف غفلة عن أن تصوير أصله لصورة البطلان بما إذا لم يذكر التصديق والصحة بما إذا ذكر ألفاً أو شيئاً مجرد تصوير إذا الفارق إنما هو ذكر التصديق وحذفه كما تقرر نعم بحث بعضهم أن ذكر الله حيث لم ينو مجرد الإخلاص يغني عن ذكر التصديق فيصرف للفقراء وفيه نظر لما رآول الوصية من الفرق بينها وبين الوقف وبما يرد عليه افتاء القفال في الله على أن أعطى الفقراء درهما ولم يرد الصدقة أو هذا درهما أو أدا لهبة بأنه لغو لكن نظريه الأذرعى بأنه لا يفهم منه إلا الصدقة ويجاب عن الهبة بأن مراده بها مقابل الصدقة لقول الماوردي في أن هلك فلان فله على أن أهب مالى لزيد إن كان فلان من أعداء الله وزيد لمن يقصد بهيته الثواب لا التواصل والمحبة انعقد نذره ولا فلا ولو كرر أن شئى مريضى فعلى كذا تكرار إلا أن أراد التأكيد كذا ذكره بعضهم وفيه نظر وقياس ما مر في الطلاق من الفرق بين تكرير الظهار واليمين الغموس وتكرير اليمين في غيرهما بأن الأولين

ألف دينار أو دينار وقد منع اقتضاؤه ذلك بناء على أن المراد أنه كالم يعين جنس الملتزم ولا نوعه لم يعين مصرفاً ولا ما يدل عليه وهذا معنى قوله الآتى من سائر الوجوه لكنه قد يعكر على ذلك قوله أن الفارق إنما هو الخ فليحرجهم اسم أقول وقد يؤيد ذلك المراد قول المغنى ولو قال أن شئى الله مريضى فعلى الف ولم يعين شيئاً باللفظ ولا بالنية لم يلزمه شيء لا به لم يعين مساكين ولا دراهم ولا تصدق ولا غيرها (قوله) ويؤخذ منه (أى من الفرق المذكور) (قوله) صحة نذر التصديق بالف (الخ) خلافاً لظاهر صنيع المغنى عبارة ولو نذر التصديق بالف ولم ينو شيئاً فكذلك لم يلزمه شيء كما جزم به ابن المقرئ تبعاً لأصله لكن قال الأذرعى يحتمل أن ينعقد نذره ويعين الفاعل ما يريد كما لو قال الله على نذر قال شيخنا وما قاله ظاهر وأى فرق بينه وبين نذر التصديق بشئى (قوله) بما يريد (أى من دراهم أو غيرها كقمح أو فول أو عس) (قوله) غفلة (أى) قوله نعم عبارة النهاية فقد غفل عن تصوير أصله البطلان بما إذا لم يذكر التصديق والصحة بما إذا ذكر ألفاً أو شيئاً فالفارق الخ وصوب الرشيدى عبارة الشارح والذي يظهر لى العكس فتأمل (قوله) أصله (أى) أصل الروض وهو الروضة (قوله) أو شيئاً) عبارة النهاية وشيئاً بالو أو كما مر أنفاً وهى الموافقة لمفهوم قول الشارح السابق أنفاً والله على الف ولم يذكر شيئاً (الخ) (قوله) إنما هو ذكر التصديق (أى) ونحوه بما يدل على المصروف أو الملتزم أخذاً بما مر (قوله) من الفرق بينها وبين الوقف (أى) ومثله النذر (قوله) وبما يرد عليه (أى) البعض (قوله) ولم يرد الصدقة (صادق بالاطلاق) (قوله) بأنه لغو (أى) كل من الصورتين وكذا ضمير لا يفهم منه (قوله) ويجاب عن الهبة (الخ) هذا يقتضى أن الهبة المقابلة للصدقة فى نفسها غير قرينة ولا فلم ينعقد نذرها وذلك خلاف ما يدل عليه ما وجه به ما تقدم عن فتاوى الغزالي (أى) سم (قوله) عن الهبة (قضية تخصيصها بالجوأب عنها تسليم النظر بالنسبة للأعطاء فافاً لاسنى والمغنى عبارتها واللفظ للثانى وفي فتاوى القفال لو قال الله على أن أعطى الفقراء عشرة دراهم ولم يرد به الصدقة لم يلزمه شيء قال الأذرعى وفيه نظر إذ لا يفهم من ذلك إلا الصدقة انتهى وهذا هو الظاهر (أى) (قوله) بأن مراده (أى) القفال (قوله) من أعداء الله (يظهر أن المراد بأعداء الله هنا ما يشمل المصرين على الكبر وإن لم يجاهره وبالفسق) (قوله) وزيد ممن يقصد (الخ) إشارة إلى معنى الصدقة (أى) سم (قوله) الثواب (أى) الأخرى (قوله) ولو كرر (الخ) ولو قال أن شئى الله مريضى فله على أن أصدق بالف درهم مثلاً فنشئى والمريض فقير فإن كان لا يلزمه نفقته جازاً عطاءً ما لزمه وإلا فلا كالزكاة ولو نذر على ولده أو غيره الغنى جاز لأن الصدقة على الغنى جائزة ولو نذر أن يصضى بشاة مثلاً على أن لا يتصدق به لم ينعقد نذره لتصرجه بما ينافيه (أى) معنى وقوله فإن كان لا يلزمه نفقته (الخ) لعل منه ما إذا كان الناذر الذى هو أصل المريض فقيراً (قوله) إلا أن أراد التأكيد (ولو مع طول الفصل نهاية ومعنى (قوله) كذا ذكره بعضهم) اقتصر على ما قبل هذا مر (أى) سم وكذا اعتمده المغنى عبارة ولو قال أن شئى الله مريضى فله على أن أصدق بعشرة دراهم مثلاً ثم قال فى اليوم الثانى مثله فإن قصد التكرار لم يلزمه غير عشرة وإن قصد الاستئناف أو أطلق لزمه عشرون كما فى فتاوى القفال ويحىء مثله كما قال الزركشى فى نذر اللجاج (أى) (قوله) ومع استوائهن فيه (أى) فى وجوب الكفارة (قوله) ويجوز (أى) قوله ولا مؤسر فى المغنى (قوله) ويجوز (الخ)

أيضاً فى الله على ألف دينار أو دينار وقد منع اقتضاؤه ذلك بناء على أن المراد أنه كالم يعين جنس الملتزم ولا نوعه لم يعين مصرفاً ولا ما يدل عليه وهذا معنى قوله الآتى من سائر الوجوه لكنه قد يعكر على ذلك قوله أن الفارق إنما هو الخ فليحرجهم اسم أقول وقد يؤيد ذلك المراد قول المغنى ولو قال أن شئى الله مريضى فعلى الف ولم يعين شيئاً باللفظ ولا بالنية لم يلزمه شيء لا به لم يعين مساكين ولا دراهم ولا تصدق ولا غيرها (قوله) ويؤخذ منه (أى من الفرق المذكور) (قوله) صحة نذر التصديق بالف (الخ) خلافاً لظاهر صنيع المغنى عبارة ولو نذر التصديق بالف ولم ينو شيئاً فكذلك لم يلزمه شيء كما جزم به ابن المقرئ تبعاً لأصله لكن قال الأذرعى يحتمل أن ينعقد نذره ويعين الفاعل ما يريد كما لو قال الله على نذر قال شيخنا وما قاله ظاهر وأى فرق بينه وبين نذر التصديق بشئى (قوله) بما يريد (أى من دراهم أو غيرها كقمح أو فول أو عس) (قوله) غفلة (أى) قوله نعم عبارة النهاية فقد غفل عن تصوير أصله البطلان بما إذا لم يذكر التصديق والصحة بما إذا ذكر ألفاً أو شيئاً فالفارق الخ وصوب الرشيدى عبارة الشارح والذي يظهر لى العكس فتأمل (قوله) أصله (أى) أصل الروض وهو الروضة (قوله) أو شيئاً) عبارة النهاية وشيئاً بالو أو كما مر أنفاً وهى الموافقة لمفهوم قول الشارح السابق أنفاً والله على الف ولم يذكر شيئاً (الخ) (قوله) إنما هو ذكر التصديق (أى) ونحوه بما يدل على المصروف أو الملتزم أخذاً بما مر (قوله) من الفرق بينها وبين الوقف (أى) ومثله النذر (قوله) وبما يرد عليه (أى) البعض (قوله) ولم يرد الصدقة (صادق بالاطلاق) (قوله) بأنه لغو (أى) كل من الصورتين وكذا ضمير لا يفهم منه (قوله) ويجاب عن الهبة (الخ) هذا يقتضى أن الهبة المقابلة للصدقة فى نفسها غير قرينة ولا فلم ينعقد نذرها وذلك خلاف ما يدل عليه ما وجه به ما تقدم عن فتاوى الغزالي (أى) سم (قوله) عن الهبة (قضية تخصيصها بالجوأب عنها تسليم النظر بالنسبة للأعطاء فافاً لاسنى والمغنى عبارتها واللفظ للثانى وفي فتاوى القفال لو قال الله على أن أعطى الفقراء عشرة دراهم ولم يرد به الصدقة لم يلزمه شيء قال الأذرعى وفيه نظر إذ لا يفهم من ذلك إلا الصدقة انتهى وهذا هو الظاهر (أى) (قوله) بأن مراده (أى) القفال (قوله) من أعداء الله (يظهر أن المراد بأعداء الله هنا ما يشمل المصرين على الكبر وإن لم يجاهره وبالفسق) (قوله) وزيد ممن يقصد (الخ) إشارة إلى معنى الصدقة (أى) سم (قوله) الثواب (أى) الأخرى (قوله) ولو كرر (الخ) ولو قال أن شئى الله مريضى فله على أن أصدق بالف درهم مثلاً فنشئى والمريض فقير فإن كان لا يلزمه نفقته جازاً عطاءً ما لزمه وإلا فلا كالزكاة ولو نذر على ولده أو غيره الغنى جاز لأن الصدقة على الغنى جائزة ولو نذر أن يصضى بشاة مثلاً على أن لا يتصدق به لم ينعقد نذره لتصرجه بما ينافيه (أى) معنى وقوله فإن كان لا يلزمه نفقته (الخ) لعل منه ما إذا كان الناذر الذى هو أصل المريض فقيراً (قوله) إلا أن أراد التأكيد (ولو مع طول الفصل نهاية ومعنى (قوله) كذا ذكره بعضهم) اقتصر على ما قبل هذا مر (أى) سم وكذا اعتمده المغنى عبارة ولو قال أن شئى الله مريضى فله على أن أصدق بعشرة دراهم مثلاً ثم قال فى اليوم الثانى مثله فإن قصد التكرار لم يلزمه غير عشرة وإن قصد الاستئناف أو أطلق لزمه عشرون كما فى فتاوى القفال ويحىء مثله كما قال الزركشى فى نذر اللجاج (أى) (قوله) ومع استوائهن فيه (أى) فى وجوب الكفارة (قوله) ويجوز (أى) قوله ولا مؤسر فى المغنى (قوله) ويجوز (الخ)

(١٠ - شروانى وابن قاسم - عاشر) حق آدمى بخلاف الثالث أن ما هنا كالثالث فلا يتكرر إلا أن نوى الاستئناف فإن قلت ما وجه كون هذا ليس حق آدمى مع أن الواجب به يصرف للآدمى قلت المراد بكونه حق آدمى وعدمه أن فيه إضراراً به أو لا ولا إضراراً به ولا نظر لما يجب به فإن كلاماً من الثلاثة الأول فيه كفارة ومع استوائهن فيه فرقوا بما مر فعلمنا أن المراد ما ذكرناه فتأمل

ويجوز إبدال كافر أو مبتدع بمسلم أو سني لادهم بدنيار ولا موسر بفقير لانهما مقصودان ومن ثم لو عين شيئا أو مكانا للصدقة تعين (فيلزمه ذلك) أي ما التزمه (إذا حصل المعلق عليه) لخبر البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه وظاهر كلامه أنه يلزمه الفور بادائه عقب وجود المعلق عليه وهو كذلك خلافا لقضية ما يأتي (٧٤) عن ابن عبد السلام ثم رایت بعضهم جزم به فقال في أن شفى مريضى فعلى أن أعتق هذا فشفى

له مطالبته ويجبر عليه فوراً
اه وفي نحو أن شفى فعبدى
حر لا يطالب بشيء لانه بمجرد
الشفاء يعق من غير احتياج
لاعتاق بخلاف فعلى أن
أعتقه ويظهر أن المراد بالشفاء
زوال العلة من أصلها وأنه
لا بد فيه من قول عدلى طب
أخذاهما في المرض المخوف
أو معرفة المريض ولو
بالتجربة وأنه لا يضر بقاء
آثاره من ضعف الحركة
ونحوه وأقوى البغوى في أن
شفى فعلى أن أعتق هذا بعد
موتى بانه يلزم قال غيره
الظاهر أن معنى لزومه منع
بيعه بعد الشفاء وأنه يجب
على الوصى فالفاضى اعتاقه
بعد موته أى عقبه قال
ومقتضى قوله لزوم أن التعليق
إذا كان في مصححة لا يحسب
من الثلث وهو الظاهر كما إذا
نذر بدار مستأجرة فلم تنقض
أجارتها إلا بعد الموت وقوله
بعد موته ليس فيه الايذان
وقت المطالبة بما تحقق لزومه
قبل مرضه أهو فيه نظر ظاهر
وإنما يتم ما ذكره أن لم يقل
بعد موته وأما مع ذكره
فلا ينصرف إلا للوصية
فليقتصر به على الثلث وهذا
يندفع قياسه وقوله ليس

أنظر ماصورة النذر للكافر أو المبتدع وليراجع نظيره المار في الوصية اه رشيدى (قوله ويجوز إبدال كافر أو مبتدع الخ) فيه أمران أحدهما أنه يتجه أن محله في غير المعين والا امتنع الإبدال وقضية تصويره بذلك تصوير قوله ولا موسر بفقير بغير المعين أيضاً ولا مانع لأنه قد يقصد النذر للموسر لا غرض صالحه والثاني أنه لا يبعد أن محل صحة النذر للكافر والمبتدع ما لم يقصده لاجل الكفر والبدعة ولا لم ينقدوفاً في كل ذلك لم فليتأمل اه سم ونقل بعض المحققين عن الأيعاب ما يوافق الأمر الأول (قوله أو مبتدع) ومثله مرتكب كبيرة اه ع ش (قوله ولا موسر بفقير) خلافاً للغنى (قوله ولا موسر الخ) ولعل وجه تعيين الدفع للموسر وجواز العدول عن الكافر والمبتدع للمسلم والسني أن التصديق عليهما قد يكون سبباً لبقائهما على الكفر والبدعة بخلاف التصديق على الموسر فإنه لا يترتب عليه شيء اه ع ش (قوله ومن ثم لو عين شيئا) كان قال الله على أن أتصدق بهذا أو أتصدق بكذا في مكان كذا ومن ذلك ما لو قال الله على فعل ليلة للفقراء مثلاً فيجب عليه فعل ما اعتد في مثله ويرى بما يصدق عليه عرفاً أنه فعل ليلة ولا يجوز أن التصديق بما يساوى ما يصرف على الليلة ويختلف ذلك باختلاف عرف الناذر فإن كان فقيهاً مثلاً اعتبر ما يسمى ليلة في عرف الفقهاء اه ع ش (قول المتن فيلزمه ذلك الخ) ((تلييه)) لو علق النذر بمشيئة الله أو مشيئة زيد لم يصح وإن شاء زيد لعدم الجزم للاتق بالقرن نعم إن قصد بمشيئة الله تعالى التبرك أو وقع حدوث مشيئة زيد نعمة مقصودة كعدم زيد في قوله إن قدم زيد فعلى كذا فالوجه الصحة كما صرح به الأذرعى في الأولى وشيخنا في الثانية اه مغنى (قوله وظاهر كلامه) إلى قوله خلافاً عبارة النهاية ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمعين وطالب به وإلا فلا اه قال ع ش قوله وإلا فلا دخل فيه ما لو كان لجهة عامة كالفقراء فليراجع وقياس ما في الزكاة وغيرها خلافاً فيجب الفور اه أقول عبارة الغنى والروض مع شرحه ولو نذر لمعين بدراهم مثلاً كان له مطالبة الناذر به إن لم يعطه كالمحصرين من الفقراء لهم المطالبة بالزكاة التي وجبت فإن أعطاه ذلك فلم يقبل يرى الناذر لانه أتى بما عليه ولا قدرة له على قبول غيره ولا يجبر على قبوله بخلاف مستحق الزكاة لانهم ملكوها بخلاف مستحق النذر وايضا الزكاة أحادار كان الاسلام فاجبروا على قبولها خوف تعطيلها بخلاف النذر اه (قوله إن شئى) أى مريضى (قوله قال) أى غير البغوى ومقتضى قوله أى البلقينى (قوله لزوم) الانسب يلزم (قوله لا يحسب) أى العتق (قوله وقوله) أى الناذر (قوله وبهذا) أى قوله ولا يتم ما ذكره الخ (قوله قياسه) أى على الدار المستأجرة (قوله وقوله الخ) عطف على قياسه (قوله ولا يؤيده) أى قول الغير بعدم حسبانته من الثلث (قوله لانه الخ) علة لعدم التأييد (قوله ولا وجد) أى الصفة والتذكير بتأويل المعلق به وكذا قوله إذا أوجده أى المعلق به (قوله بينهما) أى بين قوله أعتق وقوله بعد موتى (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية الا قوله وبه إلى نعم وقوله وبحث إلى ولو شك (قوله ييلزم) أى في المتن (قوله عمرت دار فلان ما قبل هذا مر) (قوله ويجوز إبدال كافر أو مبتدع) فيه أمران أحدهما أنه يتجه أن محله في غير المعين والا امتنع الإبدال وقضية تصويره بذلك تصوير قوله ولا موسر بفقير بغير المعين أيضاً ولا مانع لأنه قد يقصد النذر للموسر لا غرض صالحه والثاني أنه لا يبعد أن محل صحة النذر للكافر والمبتدع ما لم يقصده لاجل الكفر والبدعة ولا لم ينقدوفاً في كل ذلك لم فليتأمل (قوله أيضاً ويجوز إبدال كافر أو مبتدع) هل وإن عين (قوله إذا حصل المعلق عليه) ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمعين وطالب به وإلا فلا شمر (قوله وظاهر كلامه أنه يلزمه الفور) قد يقال المفهوم من العبارة فوراً للزوم وهو لا يستلزم فوراً الاداء (قوله في أن شفى

فيه الخ ولا يؤيده ما مر أنه لو علق في الصحة العتق بصفة فوجدت في المرض لا باختياره خرج من رأس المال لانه هنا (الخ) لم ينص على المرض ولا وجد فيه باختياره بل هذا يراد عليه لانه إذا أوجده في المرض باختياره حسب من الثلث فأولى إذا قال في المرض بعد الموت وقوله أعتق بعد موتى لا تنافي بينهما لان اسناد العتق اليه مباشرة نائبه له مجاز مشهور فعملنا به لتشوف الشارع اليه وصونا لكلام المكلف عن الإلغاء ما أمكن وخرج ييلزم. نحو أن شفى مريضى عمرت دار فلان أو مسجد كذا فهو لغو لانه وعد لا التزام فيه

وبه يرد على من نظر في ذلك نعم ان نوى به الالتزام لم يبعد انعقاده وبحت البلقيني أنه لو نذر نذر اماليا ثم حصر عليه بسفه لم يتعلق بماله وإن رشد
وفرق بينه وبين ماله على عتق عبده بصفة ثم حصر عليه ثم وجدت عتق بقوة العتق وفيه نظر ظاهر ولو شك بعد الشفاء في الملتزم اهو صدقة او
عتق او صوم او صلاة فالذي يتجه من احتمالين فيه للبغوي انه يجتهد وفارق من نسي صلاة من الخمس يتيقن شغل ذمته بالكل فلا يخرج منه إلا
يتيقن بخلافه ثم فان اجتهد ولم يظهر له شيء وائس من ذلك اتجه وجوب الكل لانه لا يتم خروجه (٧٥) من الواجب عليه يقينا إلا بفعل

الكل وما لا يتم الواجب
إلا به واجب (وان لم يتعلقه
بشيء كالله على صوم) او على
صوم او صدقة لفلان او ان
اعطيه كذا ولم يرد الهبة على
ما مر عن القفال (لزمه) ما
التزم حالا ولا يشترط
قبول المنذور له بل عدم
رده كما يأتي (في الاظهر)
للخبر السابق وهذا من نذر
التبرر إذ هو قسمان معلان
وغيره واشترط الجواهر
فيه التصريح بالله ضعيفا
ويسمى المعلق نذر المجازاة
ايضا ولو قال لله على اضحية
او عند نحو شفاء الله على عتق
لنعمة الشفاء لزمه ذلك
جرما تنزيلا للثاني منزله
المجازاة لوقوعه شكرا في
مقابلة نعمة الشفاء وقضية
المتن ان المنذور له في قسمي
النذر لا يشترط قبوله النذر
وهو كذلك نعم الشرط
عدم رده وهو المراد بقول
الروضة عن القفال في ان
شفي مريض فلي ان اصدق
على فلان بعشرة لزمته إلا
إذا لم يقبل فراده بعدم
القبول الرد لا غير على انه
مفروض كما ترى في ملتزم
في الذمة وما فيها لا يملك
إلا بقبض صحيح فائرو به

(الخ) خرج به ماله قال فعلى عماره دار فلان أو مسجد كذا فلتزمه العمارة ويخرج من عهدة ذلك بما يسمى
عمارة لمثل ذلك الدار أو المسجد عرفاه ع (قوله وبه) أي التعليق (قوله في ذلك) أي في الغاء نحو ان شفي
مريض عمرت دار فلان (الخ) (قوله نذر اماليا) ظاهره مطلقا عينيا كان أو في الذمة (قوله وفيه نظر ظاهر)
قد مر عن المغني والروض مع شرحه في أوائل الباب ما يوافق النذر (قوله ولو شك) إلى قول فان اجتهد في
المغني (قوله ولو شك بعد الشفاء في الملتزم (الخ) ومثل ذلك ماله ولو شك في المنذور له اهو زيدا عمرو اه ع ش
(قوله فالذي يتجه (الخ) افي به شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله انه يجتهد (الخ) ثم لو تغير اجتهداه فان كان
ما فعله عتقا او صوما او صلاة او نحوها وقع تطوعا وان كان صدقة فان علم القابض انه عن جهة كذا وان تبين
له خلافا رجع اليه ولا افلا اه ع ش (قوله بخلافه ثم) أي في النذر فاننا يتقنا ان الجميع لم يجب وانما وجب شيء
واحد واشتبه فيجهد كالاولا في والقبلة اه مغني (قوله او على صوم) إلى قوله لا غير في النهاية إلا قوله على
ما مر عن القفال (قوله ولم يرد الهبة) صادق بالاطلاق اه سم (قوله على ما مر عن القفال) أي في شرح كان
شفي مريض (الخ) قيل ويجاب عن الهبة (الخ) (قوله لزمه ما التزمه حالا) أي وجوبا موسما اه نهاية عبارة
شيخنا واما نذر التبرر فيلزم فيه ما التزم عينيا لكن على التراخي ان لم يقبده بوقت معين اه (قوله السابق)
أي في شرح اذا حصل المعلق عليه (قوله فيه) أي نذر التبرر (قوله لزمه ذلك (الخ) ويخرج عن نذر الاضحية
بما يجزى فيها وعن نذر العتق بما يسمى عتقا وان لم يجز في الكفارة قياسا على ما مر في نذر اللجاج من انه لو
التزم عتقا تخير ثم ان اختار العتق اجزاه مطلقا اه ع ش (قوله وهو المراد) أي الرد (قوله على انه (الخ)
أي كلام القفال (قوله فائرو) وقوله وبه أي الرد (قوله يطل النذر) أي عاقبة الذمة (قوله من اصله ما لم يرجع
(الخ) قد يقال بينهما تناف فالاولى اسقاط قوله من اصله (قوله ومر في الاضحية الفرق (الخ) لعله اراد به
قوله هناك ومن نذر معينة فقال الله على ان اضحي بهذه زال ملكه عنها بمجرد التعيين كما لو نذر التصديق
بمال بعينه ولزمه ذبحها في هذا الوقت السابق فان تلفت قبله أي وقت الاضحية بغير تفريط فلا شيء عليه
لروال ملكه عنها بالالتزام فهي كوديعة عنده وانما لم يزل الملك في على ان اعتق هذا الا بالعتق لانه لا يمكن
ان يملك نفسه وبالعتق لا ينتقل الملك فيه لاحد بل يزول عن اختصاص الآدمي به ومن ثم لو تلفه الناذر لم
يضمنه وما لكو الاضحية بعد ذبحها باقون ومن ثم اتلفها ضمنها بخذف (قوله بينه) أي نذر التضحية بمعينة (قوله
وبانه) أي الوقف (قوله كما تقرر) أي في قوله بخلاف نذر التصديق بمعين (قوله يقع لبعض العوام) إلى قوله

(الخ) قوة الصنيع تدل على ان هذا نذر فان كان كذلك احتيج للفرق بينه وبين ما قدمه في اول الصفحة السابقة
فيما لو قال ان فعلت كذا فعبدى حرق فعلمه من ان هذا محض تعليق ليس فيه التزام بنحو على اذا ما هنا لا التزام
فيه بنحو على وقد عرفت في شرح الروض نقلا عن اصله من النذر المنعقد قوله ان شفي الله مريض فعبدى حرق
ان دخل الدار اه الا ان يفرق بان ذكر الشفاء يصرف الى النذر او يفرق بين التعليق بصفتين والتعليق
بواحدة وفيه ما فيه (قوله لم يتعلق بماله وان رشد) عبارة الكسيزو لا يلزمه بعد رشده كما قاله البلقيني قال
ويحتمل ان يتعلق بماله لانه صدر الالتزام في حال اطلاق تصرفه اه (قوله فالذي يتجه من احتمالين فيه
للغوي انه يجتهد) افي به شيخنا الشهاب الرملي (قوله اتجه وجوب الكل) كتب عليه مر (قوله ولم يرد
الهبة) صادق بالاطلاق (قوله على ما مر) عن القفال أوائل الصفحة (قوله فيصح) كتب عليه مر

يبطل النذر من أصله ما لم يرجع ويقبل كالوقف على ما مر فيه بخلاف نذره التصديق بمعين فانه يزول ملكه عنه بالنذر ولو لمعين فلا يتأثر بالرد
كاعراض الغانم بعد اختياره التملك ومر في الاضحية الفرق بينه وبين نذره تنق من مدين فان قلت هل يجري هنا خلاف الوقف في اشتراط
القبول قلت الظاهر لا ويفرق بقوة النذر لقبوله من الغرر والجهالات انواعا كثيرة لا تنافي انعقاده بخلاف الوقف وبانه مع الرد لا تتصور محتمة
اشتراطا لقبوله لا بخلاف نذر التصديق بمعين كما تقرر (فروع) يقع لبعض العوام جملة هذا الذي فيصح كما بحث لانه اشتهر في النذر

في عرفهم ويصرف لمصالح الحجرة النبوية بخلاف متى حصل لي كذا أجيء به بكذا فإنه لغو ما لم يقرن به لفظ التزام أو نذر أي أو نيته ولا نظر إلى أن النذر لا ينقذها لأنه لا يلزم من النظر إليها في التوابع النظر إليها في المقاصد ويأتي آخر الباب ما له تعلق بذلك ولا يشترط معرفة الناذر ما نذر به كخمس ما يخرج له من معشر ذكره القاضي ككل ولد أو ثمرة تخرج من أمي هذه أو شجرة في هذه وكعتق عبدان ملكته وما في فتاوى ابن الصلاح مما يخالف ذلك ضعفه الأذرعى (٧٦) والحاصل أنه يشترط في المال المعين لنحو صدقة أو عتق أن يملكه أو يعلقه بملكه ما لم

ينو الامتناع منه فهو نذر لجأج وذكر القاضي أنه لا زكاة في الخس المنذور قال غيره ومحلله أن نذر قبل الاشتداد وبحث صحته للجنين كالوصية بل أولى لأنه وإن شاركها في قبول التعليق والخطر وصحته بالمجهول والمعدوم لكنه يتميز عنها بأنه لا يشترط فيه القبول بل عدم الرد ومن ثم اتجهت صحته للفقن كهي والهبة فيأتي فيه احكامهما فلا يملك السيد ما بالذمة الا بقبض القن لا للبيت الا لقبر الشيخ الفلاني واراد به قربة ثم كاسراج ينتفع به او اطر د عرف بحمل النذر له على ذلك كما يأتي وجعل بعضهم من النذر بالمعدوم المجهول نذر هالزوجها بما سيحدث لها من حتموق الزوجية والنذر في الصحة بمثل نصيب ابنه بعد موته فيوقف لموته ويخرج النذر من راس المال لأنه لم يملكه به وإنما المعلق به معرفة قدر النصيب ومن ثم لو اراد التعليق بالموت كان كالوقف المعلق به في أنه وصية ووافقه على الاولى بعض المحققين وقاسها على النذر له بشرة

وجعل بعضهم في النهاية الا قوله وبأقوى ولا يشترط (قوله في عرفهم) أي العوام (قوله لمصالح الحجرة الخ) أي من بناء وترميم دون الفقراء ما لم تجر به العادة اه ع ش (قوله إليها) أي النية (قوله من النظر إليها الخ) الانسب من عدم النظر إليها في المقاصد عدم النظر إليها في التوابع (قوله ذكره القاضي) عبارة القاضي إذا قال أن شئني الله مريضى فته على أن اتصدق بخمس ما يحصل له من المعشرات فشني بحسب التصديق به وبعد اخراج الخس يجب العشر في الباقي أن كان نصابا ولا عشر في ذلك الخس لأنه لفقره غير معين فاما إذا قال الله على أن اتصدق بخمس مالي يجب اخراج العشر ثم ما بقى بعد اخراج العشر يخرج من الخس انتبهت قال الأذرعى ويشبهه أن يفصل في الصورة الاولى فان تقدم النذر على اشتداد الحب فكما قال وان نذر بعد اشتداده وجب اخراج العشر او لا من الجميع انتهى اه رشيدى (قوله ككل ولد الخ) الاولى العطف (قوله والحاصل أنه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويشترط في انعقاد نذر القربة المالية كالصدقة والاضحية الالتزام بها في الذمة او الاضافة الى معين يملكه كته على أن اتصدق بدينار او بهذا الدينار بخلاف ما لو اضاف الى معين يملكه غيره كته على أن اعتق عبد فلان وان قال أن ملكك عبدان او أن شئني الله مريضى وملكك عبدان فته على أن اعتقه او أن شئني الله مريضى فته على أن اعتق عبدان ملكته او فته على أن اشترى عبدان واعتقه او فعبدى حر أن دخل الدار ان عقد نذره لأنه في غير الاخيرة التزم قربة في مقابلة نعمة وفي الاخيرة مالك للعبد وقد علقه بصفة تين الشفاء والدخول وهي مستثناة عما يعتبر فيه على ولو قال أن ملكك عبدان او أن شئني الله مريضى وملكك عبدان فهو حر لم ينقذ نذره لأنه لم يلزم التقرب بقربة بل علق الحرية بشرط وليس هو مال كالحال التعليق فلغا ولو قال أن ملكك او شئني الله مريضى وملكك هذا العبد فته على أن اعتقه او فهو حر ان عقد نذره في الاولى دون الثانية بشقيها اه (قوله قبل الاشتداد) مفهوماه ان فيه الزكاة ان نذر بعد الاشتداد اه سم (قوله وبحث صحته للجنين الخ) عبارة النهاية والا قرب صحته الخ (قوله لأنه) أي النذر وقوله وان شاركها أي الوصية اه ع ش (قوله كهي) أي الوصية والهبة أي للقن (قوله لا للبيت) عطف على قوله للجنين (قوله ينتفع به) أي ولو على نذور كما يأتي (قوله والنذر الخ) عطف على نذرها الخ (قوله ووافقه) أي بعضهم قوله في الاولى مسئلة نذر هالزوجها (قوله وقال) أي بعض المحققين (قوله أن كان بعد ظرفا الخ) ويؤخذ منه جواب ما وقع السؤال عن حكمه من النذر الشائع بين الاكراد بان يقول بعضهم بالفارسية مه روزيش از مرض فوت من مال من فلان كس نذر باشداي نذرت بمالي فلان قبل ثلاثة ايام من مرض موتى وحاصل الجواب ان النذر المذكور صحيح ومنجز فيمتنع تصرف الناذر في المال المنذور ان كان قوله سه روزيش از مرض فوت من ظر فالقوله مال من ومعلق فيجوز تصرف الناذر فيه ورجوعه عنه ان كان قوله المذكور ظر فالقوله نذر باشداي يحمل على الثاني أي المعلق ان لم يعلم مراد الناذر وهذا كله إذا اطر د عرفهم باستعمال نذر باشداي لانشاء النذور الا فلا يتعقد الا إذا قصد به ذلك المعنى والله اعلم (قوله ولم يبين) أي بعض المحققين (قوله مراده) أي الناذر (قوله على الثاني) أي الظرفية للنذر (قوله ويبطل) أي قوله ويصح في النهاية الا قوله كنذرت له إلى الا في المنفعة (قوله ينافي هذا) أي البطلان بالتأقيت (قوله الا في)

وقوله ويصرف لمصالح الحجرة كتب عليه مر وقوله بخلاف متى حصل لي كتب عليه مر (قوله قبل الاشتداد) مفهوماه ان فيه الزكاة ان نذر بعد الاشتداد فان اريد الواجب بالنذر حيث نذخس ما عاقد الزكاة

بستانه مدة حياته فانه يصح كما في به البلقيني وقال في النذر بنصيب ابنه بعد موته ان كان بعد ظرفا فالنصيب فالنذر أي منجز والمقدار غير معلوم وهو لا يؤثر او ظرفا للنذر صح وخرج من الثلث وجاز الرجوع فيه كوقفت دارى بعد موتى على كذا بل أولى لان النذر يحتمل التعليق دون الوقف ولم يبين حكم ما إذا لم يعرف مراده الذي يظهر حمله على الثاني لأنه المتبادر ويبطل بالتأقيت كنذرت له هذا يوما لا فافاهم الالتزام السابق الذي هو موضوع النذر فان قلت ينافي هذا قول الزركشي لا في من توقيت النذر بما قبل مرض الموت

الصريح في ان التاقيت لا يضر في النذر وكذا في الصورة التي قبله والتي بعده قلت لا ينافيه لان التاقيت يكون صريحا وهو ما مثلت به فهذا هو المبطل لما ذكرته وقد يكون ضمنيا كما في صورة الزركشي والتي قبلها والتي بعدها وهو لا يؤثر لانه لا ينافي الالتزام وإنما يرجع إلى شرط في النذر وهو يعمل فيه بالشروط التي لا تنافي مقتضاها كما في الوصية والوقف الواقع تشبيهه بكل منهما في كلامهم فتأمله إلا في المنفعة فيأتي في نذرها ما في الوصية بها ولا في نذرت لك بهذا مدة حياتك فيتبادك لعمرى ويصح بما في ذمة المدين ولو مجهولا لا في غير أحوالها وان لم يقبل خلافا للجلال البلقيني وليس كجميعه ولا بهتبه منه لان النذر لا ياتر بالغرر بخلاف نحو البيع (٧٧) ولا يتوقف على قبض بخلاف الهبة وكلام

الروضة لا ينافي ذلك خلافا لمن زعمه كما هو واضح للتأمل وبالترام عتق فقهه الطلب والدعوى به وان لم يلزمه فوراً على ما ذكره ابن عبد السلام وفيه نظر لأنه حق ثابت لا غاية له تنتظر بخلاف المؤجل فليجبر على عتقه فوراً ثم رايت الفقيه اسمعيل الحضرمي خالفه فقال حيث لزم النذر وجب وفاؤه فوراً وهو قياس الزكاة وان امكن الفرق وعليه فهل يتوقف وجوب الفورية على الطلب كالدين الحال او يفرق بان القصد بالنذر التبرز وهو لا يتم إلا بالتعجيل بخلاف الدين كل محتمل وظاهر ان محل الخلاف فيما لم يزل ملكه عنه بالنذر ويعلم بما مر في الاعتكاف انه لو قرن النذر بالا ان يبدو لي ونحوه بطل لمنافاته الالتزام من كل وجه بخلاف على ان اتصدق بمالي إلا ان احتجته فلا يلزمه مادام حيا لتوقع حاجته فاذا مات تصدق بكل ما كان يملكه وقت النذر إلا ان اراد كل ما يكون بيده إلى الموت فيتصدق بالكل

أى آتفا (قوله الصريح في ان التاقيت لا يضر الخ) ولك ان تمنع دعوى الصراحة بل دعوى المنافاة من اصلها بان المراد بالتاقيت المبطل تحديد مدة الاستحقاق وبيان غايتها وما ياتي عن الزركشي من بيان اولها فقط (قوله وكذا في الصورة الخ) فيه ما مر انفا (قوله التي قبله) أى صورة إلا ان احتجته والتي بعدها أى صورة إلا ان يحدث لي ولد (قوله ما مثلت به) أى نذرت له بهذا يوم (قوله إلا في المنفعة) راجع إلى قوله ويطل بالتاقيت (قوله ما مر في الوصية) وهو الصحة اه ع ش (قوله له) أى للدين والجار متعلق بصحير يصح الرجوع للنذر (قوله وليس) أى نذرت في ذمة المدين له (قوله ولا يتوقف الخ) أى مطلق النذر وانتقال الملك به (قوله لا ينافي ذلك) أى صحة النذر في ذمة المدين للدين به (قوله وبالترام عتق فيه) أى اعتاقه منجزا او معلقا ووجد المعلق عليه (قوله على ما ذكره الخ) راجع إلى الغاية (قوله بخلاف المؤجل) أى من الدين (قوله ثم رايت الفقيه اسمعيل الحضرمي خالفه الخ) انظر ما في الهامش السابق على قول المتن إذا حصل المعلق عليه سم يعنى ما حكاها هناك من قول النهاية ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمعين وطالب به وإلا فلا اه وقدمنا ما هناك عن ع ش وغيره ما يتعلق به راجعه (قوله وعليه) أى وجوب الفورية (قوله فهل يتوقف وجوب الفورية على الطلب) جزم به النهاية كما مر (قوله فيما لم يزل ملكه الخ) أى كالملتزم في الذمة بخلاف نحو ان شني مريض فعبدى فلا يطالب بشيء فانه بمجرد الشفاء يعتق كما مر في شرح فيلزمه ذلك إذا حصل المعلق عليه وبخلاف نذر التصديق بمعين فانه يزول ملكه عنه بالنذر كما مر في شرح لزمه في الاظهر (قوله تصديق الخ) أى نائبه الوصى فالقاضي وهذا أى على ان تصدق بمالي إلا ان احتجته اقول ومثله ما ياتي بقوله وينتقد معلقا الخ (قوله من توقيت النذر الخ) أى بلا تعليق (قوله بما قبل مرض الموت) أى يوم قبل الخ (قوله من ذلك) أى صحة النذر المشتمل على الاستثناء المذكور (قوله صحة النذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا ان يحدث لي ولد الخ) وينبغي أخذنا ما تقدم أنه لا يلزمه مادام حيا لتوقع حدوث الولد اه سم (قوله ولو نذر لبعض ورثته الخ) سياق ما يتعلق به قبل التنبيه (قوله من غير مشارك) أى من بقية الورثة (قوله اخذنا ما مر الخ) وقد يقال لا حاجة للاخذ منه لان ما مر في النذر الغير المؤقت اصلا وما هنا مؤقت فينبغي ان لا يلزم قبل مجيء الوقت بالاتفاق (قوله وقد ينازع) بكسر الزاى (قوله في ذلك كله) أى من عدم لزوم التعجيل وعدم صحة الدعوى والبطالان بالموت قبل الغاية (قوله فقياسه هنا صحته الخ) قد يقال إنما يكون ذلك قياسه لو كان المنذور ذلك الشيء وليس كذلك وإنما المنذور التصديق به

فقيه انه وان كان الخمس حينئذ أى خمس الجملة قد أخرجت زكاته فالمنذور ليس خمسا أخرجت زكاته وان أريد ان المنذور حينئذ خمس المجموع لكن يسقط منه قدر زكاته فقيه ان النذر لا يتعلق بالزكاة لانها ملك غير الناذر فلا تصدق الزكاة في الخمس المنذور (قوله ثم رايت الفقيه اسمعيل الحضرمي خالفه فقال حيث الخ) انظر ما في الهامش السابق على قوله إذا حصل المعلق عليه (قوله واخذ من ذلك بعضهم صحة النذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا ان يحدث لي ولد الخ) وينبغي أخذنا ما تقدم أنه لا يلزمه مادام حيا لتوقع حدوث الولد (قوله فقياسه هنا صحته) قد يقال إنما يكون ذلك قياسه لو كان المنذور ذلك الشيء وليس كذلك وإنما المنذور

قال الزركشي وهذا أحسن مما يفعل من توقيت النذر بما قبل مرض الموت وأخذ من ذلك بعضهم صحة النذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا ان يحدث لي ولد فهو له أو إلا أن يموت قبل فلولي ولو نذر لبعض ورثته بماله قبل مرض موته بيوم ملكه كله من غير مشارك لزوال ملكه عنه إليه قبل مرضه قال بعضهم وفي نذرت أن أتصدق بمذا على فلان قبل موتى او مرضى لا يلزمه تعجيله اخذنا ما مر عن ابن عبد السلام فيكون ذكره الموت مثلاً غاية للحد الذي يؤخر إليه لكن يمتنع تصرفه فيه وان لم يخرج عن ملكه لتعلق حق المنذور له اللازم به ولا تصح الدعوى به كالدين المؤجل ولو لمات المنذور له قبل الغاية بطل وقد ينازع في ذلك كله انه لو قال انت طالق قبل موتى وقع حالا فقياسه هنا صحته

حالا فيملكه المنذور له كافي على ان تصدق بهذا على فلان وينعقد معلقا في نحو اذا امرضت فهو نذر له قبل مرضي يوم وله التصرف هنا قبل حصول المعلق عليه اضعف النذر حيثندوا فتي جمع فيمن اراد ان يتبايعا فاقفا على ان ينذر كل الاخر بمتاعه فعلا صح وان زاد المبتدئ ان نذرت لي بمتاعك وكثيرا ما يفعل ذلك فيما لا يصح بيعه ويصح نذره ويصح تعجيل المنذور المعلق بعد التعليق وقبل وجود الصفة كما مروى يصح ابراء المنذور له الناذر عما في ذمته وان لم (٧٨) يملكه حيث جاز له المطالبة به كما يصح اسقاط حق الشفعة وسياق انه لا يصح عن لا يدري

لا يملكه المنذور له فليتامل اه سم اقول ويصرح بذلك فرقه بين نحو ان شفي مريض فعبدي حر وبين نحو ان شفي فعلى ان اعنته كما مر في شرح اذا حصل المعلق عليه (قوله حالا) الاولى تاخير عن فيملكه المنذور له (قوله كما مر في على ان تصدق بهذا الخ) فيه تامل يعلم مما مر عن سم انفا (قوله ان نذرت لي بمتاعك) اي فتاعى هذا نذر لك (قوله فيما لا يصح بيعه) اي كالربويات مع التفاضل اه سم (قوله ويصح) الى قوله كما مر في المغنى (قوله تعجيل المنذور الخ) اي المالى اه مغنى (قوله كما مر) لعله في الطلاق او الايمان ولا فلم يمر هنا (قوله عما في ذمته) اي الناذر (قوله وان لم يملكه الخ) كان شفي مريض فعلى ان تصدق بدرهم لزيد وحصل الشفاء (قوله وسياق) اي في الفصل الاثني في الفروع (قوله انه يفيد) اي النذر (قوله ونذر قراءة) الى المتن في النهاية (قوله ونذر قراءة الخ) اي ونحوه كندرت طواف ونذر قراءة حزب من نحو الدلائل (قوله حتى يخرب) بفتح الراء اه ع ش (قوله والاقرب الاول) ونظيره انه لو حلف ان تغسل زوجته ثوبه فغسله غير هاجث لانه محمول على الغسل من وسخه ولا يبرأ بغسلها اياه من وسخ يعرض له بعد ذلك لانصراف اليمين الى غسله من الوسخ الذي به وقت الحلف وبه اتي شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله وتصحيح اللفظ) اي الواجب اه ع ش (قوله وان خرب) بكسر الراء اه رشيدى (قول المتن ولا يصح نذر معصية) كالقتل والزنا وشرب الخمر فلا يجب كفارة ان حنث ومحل عدم لزومها بذلك كما قال الزركشى اذ لم ينبو به اليمين كما اقتضاه كلام الرافي اخرافان نوى به ليمين لزمه الكفارة بالحنث مغنى واسنى (قوله وكان سبب انعقاد الخ) عبارة المغنى اورد في التوشيح اعتاق العبد المرهون فان الرافي حكى عن التهمة ان نذره منعقدان نفذنا عنته في الحال او عند اداء المال وذكر في الرهن ان الاقدام على عتق المرهون لا يجوز فان تم الكلامان كان نذرا في معصية اه وبه يعلم ما في قول الشارح فاندفع ما صاحب التوشيح هنا وعبارة النهاية ولا يستثنى من ذلك صحة اعتاق الراهن الموسر لانه جائز كما مر في باب اه (قوله وبغرضها) اي الحرمة (قوله هنا) اي في نذر المدين (قوله وافهم المتن) الى قوله الا ان يفرق في النهاية الى قوله وصلاة في ثوب في المغنى (قوله ويؤيده) اي عدم الانعقاد (قوله عدم انعقاد نذر صلاة سبب لها الخ) اي حيث لم يقولوا بصحة النذر ويصلي في غير وقت الكراهة وفي غير الثوب التجسس اه رشيدى (قوله في الاولى) اي نذر صلاة في مكان مغضوب (قوله وقد يوجه الخ) فيه نظر اه سم (قوله ما قاله فيها) اي الزركشى في

التصدق به فالم يوجد التصديق لا يملكه المنذور له فليتامل (قوله فيما لا يصح بيعه) اي كما في الربويات مع التفاضل (قوله والاقرب الاول) ونظيره انه لو حلف ان تغسل زوجته ثوبه فغسله غير هاجث لان غسله محمول على الغسل من وسخه ولا يبرأ بغسلها اياه من وسخ يعرض له بعد ذلك لانصراف اليمين الى غسله من الوسخ الذي به حين الحلف وبذلك اتي شيخنا الشهاب الرملي (قوله ولا يصح نذر معصية) في الروض وشرحه الركن الثالث المنذور بالتزام المعصية فلا يجب به كفارة ان حنث قال الزركشى ومحل عدم لزوم الكفارة بذلك اذ لم ينبو به اليمين كما اقتضاه كلام الرافي آخرافان نوى به اليمين لزمته الكفارة بالحنث اه باختصار (قوله وكان سبب انعقاد نذر عتق المرهون الخ) ولا يستثنى من ذلك صحة اعتاق الراهن الموسر لانه جائز كما مر في باب اه مر (قوله لم ينعقد الخ) كذا شرح مرقاس ان الحرمة اذا كانت خارجا لا تمنع الانعقاد هو الانعقاد (قوله وقد يوجه ما قاله فيها) فيه نظر

معناه ومحل ان جهله بالكلية بخلاف ما اذا عرف انه يفيد نوع عطية مثلا ونذر قراءة جزء قرآن أو علم مطلوب كل يوم صحيح ولا حيلة في حله ولا يجوز له تقديم وظيفة يوم عليه فان فاتت قضى ولو نذر عمارة هذا المسجد وكان خرابا فعمره غيره فهل نقول بطل نذره لتعذر نفوذه لانه انما اشار اليه وهو خراب فلا يتناول خرابه بعد ذلك او لم يبطل بل بوقف حتى يخرب فيعمرة تصحيحا للفظ ما يمكن كل محتمل والاقرب الاول وتصحيح اللفظ ما يمكن انما يعدل اليه ان احتمله لفظه وقد تقرر ان لفظه لا يحتمل ذلك لان الاشارة انما وقعت للخراب حال النذر لا غير نعم ان نوى عمارته وان خرب بعد ذمته (ولا يصح نذر معصية) لخبر مسلم لان نذر في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن ادم وكان سبب انعقاد نذر عتق المرهون بمن موسر مع حرمة اعتاقه له وان نفذ ان الخلاف في عدم الحرمة قوي لان حق الغير ينجز بالقيمة والملك للمعتق فاي

وجه للحرمة حيثندوا فاندفع ما صاحب التوشيح هنا وبغرضها هي لامر خارج وهي لا تمنع انعقاد النذر ومن ثم صح نذر الاولى المدين بما يحتاجه لوفاء دينه وان حرم عليه التصديق به لانها لامر خارج وهو بعضهم في قوله لا يصح النذر هنا وافهم المتن انه لو نذر ان يصلي في مغضوب لم ينعقد وهو اقرب على ما قاله الزركشى من قول آخرين ينعقد ويصلي في غيره ويؤيده عدم انعقاد نذر صلاة لاسبب لها في وقت مكروه وصلاة في ثوب نجس الا ان يفرق بان الحرمة في هذين لذات المنذور ولازمها بخلافها في الاولى وقد يوجه ما قاله فيها بان الحرمة

هنا جمع عليها فالحقت بالذاتي بخلافها في نذر التصديق والعق المذكورين وكالمعصية المكروه لذاته أو لازمه كصوم الدهر الآتي وكنذر مالا يملك غيره وهو لا يصبر على الإضافة لعارض كصوم يوم الجمعة لما يأتي في شرح قوله صام آخره وهو الجمعة وكنذره لاحداً بويه أو أولاده فقط وقول جمع لا يصح لأن الأثر هنا بغير غرض صحيح مكروه مردود بأنه لا مراءض (٧٩) هو خشية العقوق من الباقي قال بعضهم وإذا

صرح الأصحاب بصحة نذر المزوجة لصوم الدهر من غير إذن الزوج لكنها لا تصوم إلا بأذنه مع حرمة فاولى أن يصح بالمكروه أه على أن المكروه هو عدم العدل وهو لا وجود له عند النذر وإن نوى أن لا يعطى الباقي وإنما يوجد بعد بترك إعطاء الباقي مثل الأول ومن ثم لو أعطاهم مثله فلا كراهة وإن كان قد نوى عدم إعطائهم حال إعطاء الأول فنتج أن الكراهة ليست مقارنة للنذر وإنما توجد بعده فلم يكن لتأثيرها فيه وجه وبهذا اندفع ما أطال به بعضهم للبطلان ومحل الخلاف حيث لم يسن إيثار بعضهم أما إذا نذر الفقير أو الصالح أو البار منهم فيصح اتفاقاً وقول الروضة في أن شئ الله مريض بالله على أن تصدق على ولدي لزمه الوفاء ظاهر في صحته على الإطلاق وحمله على ما إذا لم يكن له إلا واحد واحد أو سوى اثنين أو فضله لو صف يتضيه تكلف (تذبه) اختلف مشايخنا في نذر

الأولى (قوله هنا) أي في الأولى (قوله) وكالمعصية المكروه) كذا في النهاية والمغنى (قوله) المكروه لذاته) كالصلاة في الحمام أه عش (قوله الآتي) أي لمن يتضرر به أه نهاية عبارة المغنى لمن خاف به ضرراً أو فوت حق أما إذا لم يخف به فوت حق ولا ضرر عليه فيعتقد ويستثنى من صحة نذر صوم الدهر رمضان أداء وقضاء والعيدان وأيام التشريق والحيض والنفاس وكفارة تقدمت نذره فإن تأخرت عنه صام عنها وفدى عن النذر ويقضى فائت رمضان ثم إن كان فواته بلا عذر فدى عن صوم النذر ولا يمكن قضاء ما يفطره من الدهر فلو أرادولى المفطر بلا عذر الصوم عنه حيا لم يصح سواء كان بأمره أم لا يجزأ ما لا فان افطر فيه فإن كان لعذر كسفر ومرض فلا فدية عليه وإن كان سفر نزهة وإلا وجبت الفدية عليه لتقصيره أه وفي الروض مع شرحه مثله إلا أنه رجح الافتداء إذا افطر في سفر النزهة (قوله) لا لعارض) خلافاً للمغنى وشرحى الروض والمنهج وإلى وفاقهم ميل كلام سم وجزم به فتح المعين عبارة وكالمعصية المكروه كالصلاة عند القبر والنذر لاحداً بويه أو أولاده فقط أه وهو الأقرب والله أعلم (قوله) بغير غرض) حال من الإيثار واحتراز عما يأتي في قوله ومحل الخلاف الخ وقوله مكروه خبر لأن وقوله مردود خبر وقول جمع (قوله) بانه) أي الكراهة (قوله) لا مراءض) وقد يقال أنه لازم للإيثار المذكور بحسب الشان كما هو ظاهر فلا يتم ما ادعاه من الرد (قوله) مع حرمة) قديم منع إطلاق حرمة أه سم عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو منع المرأة زوجها من صوم الدهر المندوب بغير إذنه بحق سقط الصوم عنها ولا فدية عليها أو بغير حق كان نذرت ذلك قبل أن يتزوجها أو كان غائباً عنها ولا تتضرر بالصوم فلا يسقط الصوم عنها وعليها الفدية إن لم تصم وإن أذن لها فيه فلم تصم تعدى فادته أه (قوله) وإنما يوجد) أي عدم العدل (قوله) حال إعطاء الأولى) أي وحال النذر أيضاً (قوله) فنتج أن الكراهة ليست مقارنة الخ) قد يقال لا يضر عدم مقارنتها فانها في نذر المكروهات السابق بطلانه غير مقارنة ضرورة أن المكروه والمنذور لا وجود له حين النذر فليتامل أه سم (قوله) وتكلف) خبر وحمله الخ (قوله) اختلف) إلى قوله أه في النهاية (قوله) مشايخنا) عبارة النهاية من أدر كناه من العلماء أه (قوله) مادام دينه) أو شئ منه ولو اقتصر على قوله في نذره مادام مبالغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئاً منه بطل حكم النذر لا تقطاع الديونة أه نهاية قال عش ولودفع للقرض مالا مدة ولم يذكر له حال الإعطاء أنه عن القرض أو النذر ثم بعد مدة ادعى أنه نوى دفعه عن القرض قبل منه فإن كان المدفوع استغرق القرض سقط حكم النذر من حيث نذوله مطالبته بمقتضى النذر إلى برائة ذمته بخلاف ما لو ذكر حال الدفع أنه للنذر فلا يقبل دعواه بعد أن قصد غيره وكاعتراه بأنه عن نذر القرض ما جرت به العادة من كتابة الوصولات المشتملة على أن الماخوذ عن نذر المقرض حيث اعترف حال كتابتها أو بعدها بما فيها أه (قوله) وقال بعضهم يصح) وافق به الوالد رحمه الله تعالى وذهب بعضهم إلى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له أي الفرق أه نهاية (قوله) يصح) لا نافي مقابلة) ومحل الصحة حيث نذر لمن يتعقد

(قوله) مع حرمة) قديم منع إطلاق حرمة أه (قوله) فنتج أن الكراهة ليست مقارنة للنذر) قد يقال لا يضر عدم مقارنتها فانها في نذر المكروهات السابق بطلانه غير مقارنة ضرورة أن المكروه والمنذور لا وجود له حين النذر فليتامل (قوله) وقال بعضهم يصح) وافق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) وقال بعضهم يصح) لأنه في مقابلة حدوث نعمة ربح القرض) وذهب بعضهم إلى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له ولو اقتصر على قوله في نذره مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئاً منه بطل حكم النذر لا تقطاع الديونة ش م

مقترض مالا معينا لمقرضه كل يوم مادام دينه في ذمته فقال بعضهم لا يصح لأنه على هذا الوجه الخاص غير قرينة بل يتوصل به إلى رب النسبة وقال بعضهم يصح لأنه في مقابلة حدوث نعمة ربح القرض أن تجز فيه أو اندفاع نعمة المطالبة أن احتاج لبقائه في ذمته لأعسار أو اتفاق ولأنه يسن للمقترض أن يرد زيادة عما اقترضه فاذا التزمها بنذر انفق لزمته فهو حيث نذر مكافأ إحسان لا وصلة للرب إلا أنه لا يفيد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان رباً أه وقد يجمع بحمل الأول على ما إذا قصد أن نذره ذلك في نافلة الربح الحاصل له

نذره له بخلاف ما لو نذر لاحد بنى هاشم والمطلب فلا ينعقد لحرمه الصدقة الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم ومراعاة لو نذر شيئا لذى او مبتدع جاز صرفه لمسلم او سني وعليه فلو اقترض من ذمى ونذره بشئ ما دام دينه في ذمته ان انعقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتفتن له فانه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذمى من مسلم ونذره له ما دام الدين عليه فانه لا يصح نذره لما مر من ان شرط الناذر الاسلام اه ع ش واقره البجيرى اقول ما قاله ثانيا من جواز ابدال ذمى بمسلم هنا مخالف لما مر عن سم من ان محله في غير المعين ولا لامتنع اه وما قاله اولاً من عدم انعقاد النذر لاحد بنى هاشم والمطلب فيه توقف لاحتمال ان المراد بحرمه النذر عليهم النذر لغير المعين فيكون ذلك مستثنى من قولهم ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع بكيفية المستثنيات وقد يؤيده انعقاد النذر لكافر معين مع انه لا يجوز صرف التصديق المندور على اهل بلد الكافر منهم ولا صرف الواجب بالشرع له فليراجع ثم رايت تاليف السيد عبد الله بن عمر المشهور بصاحب البقرة بسط فيه ادلة واضحة ونقولا سديدة مصرحة بان النذر لاهل بيت النبي ﷺ صحيح لا شك فيه ولا خلاف فيه في مذهب الشافعي وإنما الخلاف في النذر المطلق او المقيد بكونه لنحو الفقراء فجري شيخ الاسلام والتحفة والنهاية والمغنى على انه كالزكاة فيحرم على اهل البيت ورجح السيد السهمودي والسيد عمر البصري ومحمد بن ابي بكر بافضل انه لا يحرم عليهم فتى قيد الناذر نذره باهل البيت اما بلفظه او قصده او اطرا اذ العرف بالصرف اليهم صح النذر لهم سواء كان القيد خاصا بهم ذاتيا كفلان وبنى فلان او وصفا كعلماء بلد كذا وليس بها عالم من غيرهم او شاملا لهم ولغيرهم كعلماء بلد كذا وفيها علماء منهم ومن غيرهم ثم قال بعد ان بين ان كلام شيخ الاسلام والتحفة والنهاية والمغنى إنما هو في النذر المطلق والنذر المقيد بنحو الفقراء واثبت بادلة من كلامهم وكلام غيرهم وبهذا تبين فساد قول ع ش في حاشية النهاية في نذر المقترض لمقرضه ومحل الصحة حيث نذر الخ ونحو ذلك من عبارات المتأخرين عن ابن حجب والرملي فانهم فهو اذ ذلك من كلام الاذرى والتحفة النهاية وهو فهم فاسد يرد ما أسلفناه وانتقال من عدم الصرف لاهل البيت من نذر أصح لان النذر لا ينعقد لهم وشتان ما بينهما اه عبارة باصبرين في حاشية فتح المعين قوله ما لم يعين شخصا اى ولا يفتعين صرفه الى ذلك الشخص ولو كان من بنى هاشم وبنى عبد المطلب فنذر غير السيد للسيد بخصوصه ونذر السيد للسيد بخصوصه صحيح كنذر الوالد لولده وكالنذر لغنى بخصوصه اه (قوله على ما اذا جعله الخ) ينبغي او قصد الاحسان برد الزائد المندوب له أخذنا ما مر اه سيد عمر (قوله يؤيد ما ذكرته الخ) فيه تأمل فان ما مر يؤيد الثاني على إطلاقه كما جرى عليه النهاية (قوله عني) الى قوله ولو نذر ذودين في المغنى إلا ما سانه عليه الى المتن في النهاية الا قوله اوليس فيه الى وله فيما اذا وقوله وان يبيعه الى ولو اسقط وما سانه عليه (قوله بخلاف خصلة معينة الخ) عبارة النهاية بخلاف ما لو التزم اعلاها اه اى سواء عبر باعلاها او عين ما هو الاعلى في الواقع سم وعبارة المغنى لو نذر خصلة معينة من خصاله هل ينعقد كفره الكفاية أو لا ينعقد الا اعلاها بخلاف العكس او لا ينعقد بالكلية رجع شيخنا الاول والزر كشي الثاني وقال انه القياس والقاضى الثالث وهو اوجه لان الشارع نص على التخيير فلا يغير اه وعلم بهذا ان ما في الشارح موافق لما رجحه شيخ الاسلام وما في النهاية موافق لما رجحه الزر كشي (قوله او واجب الخ) عطف على واجب عني (قوله وذلك) اى عدم صحة نذر الواجب (قوله وفى الصبر) الى لزمه عبارة النهاية قصد ارفاقه لارتفاع سعر سلعته ونحو ذلك قال الرشيدى

(قوله كاحد خصال كفارة البين) هذا اذا اوجبت عليه كفارة ثم نذرها فلو نذر احد خصالها من غير وجوب فاصح الاراء عدم اللزوم وان كان ما نذره اعلى (قوله بخلاف خصلة معينة الخ) بخلاف ما اذا نذر اعلاهاش مر اى سواء عبر باعلاها او عين ما هو الاعلى في الواقع (قوله ولو نذر ذودين حال أن لا يطالب غريمه الخ) وكثيرا ما تنذر المرأة ما دامت في عصمته لا تطالب زوجها بحال صا داقها وهو حينئذ نذر تبرر ان رغبته حال نذرها في بقائها في عصمته ولها أن توكل في مطالبته وأن تحيل عليه لان النذر شمل فعلها فقط فان زادت فيه ولا بوكيلها ولا تحيل عليه لزم وامتنع جمع ذلك كما أفنى به شيخنا الشهاب الزهلى رحمه الله تعالى شرح مر

والثاني على ما اذا جعله في مقابلة حصول النعمة أو اندفاع النقمة المذكورين ويتردد النظر في حالة الاطلاق والاقترب للصحة لان اعمال كلام المكلف حيث كان له محمل صحيح خير من اهماله وما مر عن القفال في ان جامعته والحاصل بعده يؤيد ما ذكرته من الجمع فتأمل (ولا نذر) واجب عني كصلاة الظهر أو تخير كاحد خصال كفارة البين مبهما بخلاف خصلة معينة منها على ما بحث أو واجب على الكفاية تعين بخلافه اذالم يتعين فيصح نذره احتيج في ادائه لمال كجهاد وتجهيز ميت ام لا كصلاة جنازة وذلك لانه لزم عينها بالزام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه ولو نذر ذودين حال ان لا يطالب غريمه فان كان معسرا لغنى لأن انظاره واجب او موسرا وفي الصبر عليه فائدة له كرجاء غلو سعر بضاعته

لومه لان القرية فيه ذاتية حينئذ او ايس فيه ذلك لانه اذا قرية فيه كذلك حينئذ هذا ما يظهر في ذلك وان طاق كثير من ان الحال يتاجل بالنذر كالوصية وله فيما اذا قيد بان لا يطالبه ان يحيل عليه وان يوكل من يطالبه وان يبيعه لغيره (٨١) على القول به وان يطالب ضامنه ولو اسقط

المدن حقه من هذا النذر
لم يسقطوا لو نذر ان لا يطالبه
مدة فمات قبلها فلوارثه
مطالبته كما قاله ابو زرعة
وغيره وردوا قول الاسنوي

ومن تبعه بخلافه (ولو نذر فعل مباح أو تركه) كالكل ونوم من كل ما استوى فعله وتركه أي في الأصل وان رجع أحدهما بنية عبادة كالأكل للتعوى على الطاعة (لم يازمه) لخبر أبي داود لا نذر إلا فيما يفتنى به وجه الله تعالى وفي البخاري أنه ﷺ أمر أبا إسرائيل أن يترك ما نذره من نحو قيام وعدم استظلال وإنما قال

صلى الله عليه وسلم لمن نذرت ان تضرب
على راسه بالدف حين قدم
المدينة اوفى بنذرك لما

اقترن به من غاية سرور
المسلمين واغاظه المناقبين
بقدمه فكان وسيلة لقربة
عامة ولا يبعد فيها هو وسيلة
لهذه انه مندوب اللازمه
على ان جمعا قالوا بئذ به
اكل عارض سرور لا سيما
النكاح ومن ثم أمر به فيه
في أحاديث وعليه فلا اشكال
اصلا (لكن ان خالف
لزمه كفارة يمين على المراجع
في المذهب كما باصله واقتضاه
كلام الروضة وأصلها في
موضع لكن المعتمد
ما صوبه في المجموع
وصححه في الروضة

قوله قصد ارفاقه أى بخلاف ما اذا لم يكن فى الاظهار رفق أو كان ولم يقصد الا رفاق كما هو ظاهر لميراجع
 اه (قوله لزمه الخ) وهو مع ذلك باق على حلوله لكن منع من المطالبة به مانع وكثيرا ما تنذر المرافقة انها
 مادامت فى عصمته لا تطالب زوجها بحال صداقها وهو حينئذ تبرران رغبت حال نذرها فى بقائها فى عصمته
 ولها ان توكل فى مطالبته وان تحيل عليه لان النذر شمل فعلها فقط فان زادت فيه ولا بوكيلها ولا تحيل عليه لزم
 وامتنع جميع ذلك كما فتى به الوالد رحمه الله اه نهاية قال ع ش ومع ذلك اى الامتناع فلو خالفت واحالت
 عليه فينبغى صحة الحوالة لان الحرمة لا مر خارج وكذلك لو وكلت لميراجع اه وفيه نظر ظاهر (قوله فيما
 اذا قيد به ان لا يطالبه) اى بخلاف ما اذا عمم فقال لا يطالبه ولا ضامنه ولا بنفسه ولا بوكيله ولا يبيعه غيره
 (قوله على القول به) اى بخلاف ما يبيع الدين لغير من هو عليه وهو الراجح (قوله ولو اسقط المدين حقه) كان
 قال لمن نذر ان لا يطالبه اسقطت ما استحقه عليك من عدم المطالبة فانه لا يسقط بل تمتنع المطالبة مع ذلك
 وهذا قد يشكل هذا بما مر من انه يشترط عدم الرد وقوله اسقطت ما استحقه الخ ردل لنذر اللهم الا ان يقال ان
 ما هنا مصور بما اذا لم يرد او لا واستقر النذر فلا يسقط باسقاطه بعد ما مصور بما اذا رد من اول الامر اه
 غ ش وقوله اللهم الا ان يقال ان ما هنا الخ فيه نظر ولعل الاوجه ان يقال ان ما تقدم مخصوص بالمنذور
 العنى (قوله) ولو نذر ان لا يطالبه مدة الخ انظر هل مثله ما لو نذر بقاءه فى ذمته مدة فترات قبلها اه رشيدى
 والا قرب انه ليس للوارث المطالبة فى هذه (قوله فلوارثه مطالبته) لان النذر انما شمل فعل نفسه فقط اخذا
 بما مر اه ع ش وقضيته انه لو نذر ان لا يطالبه مدة هو ولا ورائته بعده امتنع المطالبة الوارث ايضا لميراجع
 (قوله كالكل) الى قوله فكان وسيلة فى المغنى والى المتن فى النهاية (قوله انه صلى الله عليه وسلم) عبارة الاسنى
 والمغنى عن ابن عباس بيئنا النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب اذ ارى رجلا قائما فى الشمس فسأل عنه فقالوا هذا
 ابو اسرائيل نذر ان يصوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم قال مروه فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه اه
 (قوله بالدف) اى الطاراه ع ش (قوله وسيلة لقرينة عامة) عبارة المغنى فكان من القرب اه (قوله به فيه)
 اى بضرب الدف فى النكاح (قوله وعليه) اى ما قاله اجمع (قوله لكن المعتمد ما صوبه فى المجموع الخ)
 وفاقا للنهاية والمغنى والمنهج قال ع ش واقره الرشيدى (قوله لكن المعتمد الخ) وعليه فانظر الفرق بين هذا
 وما تقدم فى قوله اما اذا التزم غير قرينة كلاك اكل الخبز فيلزمه كفارة يمين ولعله ان ما سبق لما كان المراد منه
 الحث على الفعل او المنع اشبه اليمين فلزم فيه الكفارة بخلاف ما هنا فانه لما جعله بصورة القرينة بعدت
 مشابته باليمين اه ويأتى عن المغنى ما يوافقه (قوله وصححه فى الروضة كالشرحين انه لا كفارة الخ) فان قيل
 يوافق الاول ما فى الروضة واصلها من انه لو قال ان فعلت كذا فله على ان اطعمك او ان اكل الخبز والله على ان
 ادخل الدار فان عليه كفارة فى ذلك عند المخالفة اجيب بأن الاولين من نذر اللجاج وكلام المتن فى نذر التبرر
 واما الاخيرة فلزوم الكفارة فيها من حيث اليمين لان النذر اه مغنى (قوله مطلقا) اسقطه المغنى والنهاية
 ولعله اشار بالاطلاق الى رد ما قد مناعن المغنى انما وعنه وعن الاسنى فى نذر المعصية (قول المتن صوم ايام) او
 الايام على الراجح اه نهاية (قوله واطلق) الى قوله نعم فى النهاية الا قوله وان قصر الى المتن والى قوله وعجيب
 فى المغنى الا قوله فان نذر عشرة الى المتن وقوله والمراد الى المتن وقوله ويتجه الى وخروج (قوله لزمه ثلاثة)
 اى ولو قيدها بكثيرة لانها اقل اجمع اه مغنى (قوله كياتى) فى الفصل الاتى (قوله وان عين عددها الخ)

(قوله لزمه كفاية بين على المرحوم) قال في شرح الروض وهو الموافق لما مر من لزوم ما في قوله ان فعلت كذا فله على أن أطلقك وفي قوله ان فعلته لله على أن كل الخبز وفي قوله لله على أن أدخل الدار اه (قوله وخبر لا نذر في معصية الخ) يمكن حمله على ما تقدم عن الزركشي بهامش ولا يصح نذر معصية (قوله وان عين عددها) اي باللفظ فلو عينها بالنية فهل تتعين فيه نظرو مقتضى ان النذر لا يلزم بالنية عدم التعيين الا ان يقال

(١١ - شروانی وابن قاسم - عاشر) كالشرحين انه لا كفارة فيه مطلقا كالغرض والمعصية والمكروه وخبر لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين ضعيف اتفاقا (ولو نذر صوم ايام) واطلق لزمه ثلاثة كما يأتي وان عين عددها فما عينه وفي الحالين (نذب تعاجليا)

مسارعة إبراء ذمته نعم ان عرض له ماء وأهم كنه يشق فيه الصوم كان التأخير أولى ذكره الاذرعى او كان عايه صوم كفارة سبقت النذر سن تقديمها عليه ان كانت على التراخي والاوجب ذكره البلقيني (فان قيد بفريق أوه والاوجب) ما قيد به منهم ما عمل بما التزمه اما الموالاة فواضح واما التفريق فلان الشارع اعتبره في صوم التمتع فان نذر عشرة مفارقة لصامها ولا حسب له منها خمسة (والا) يقيد بفريق ولا موالاة (جاز) كل منهما لكن الموالاة أفضل (٨٢) (او) نذر صوم (سنة معينة) كسنة كذا او سنة من الغدا ومن اول شهر او يوم كذا (صامها

وافطر العبد) الفطر والاضحى (والتشريق) وجوب بالحكمة صومها والمراد عدم نية صوم ذلك لا تعاطى مفطر خلافا للفقهاء (وصيام رمضان عنه) لانه لا يقبل غيره (ولا قضاء) لانها لا تقبل صوما فلم تدخل في نذره (وان افطرت لحيض او نفاس وجب القضاء في الاظهر) وانتصر له البلقيني لقبول زمنهما للصوم في ذاته فوجب القضاء كما لو افطرت رمضان لاجلها (قلت الاظهر لا يجب) القضاء (وبه قطع الجمهور والله اعلم) لان ايام احدهما لما لم تقبل الصوم ولو لعروض ذلك المانع لم يشملها النذر (وان افطرت يوما) منها (بلاعذر وجب قضاؤه) لتفويته البر باختياره (ولا يجب استئناف سنة) بل له الاقتصار على قضاء ما افطره لان النتائج كان للوقت لالكونه مقصودا في نفسه كافي قضاء رمضان ومن ثم لو افطرها كلها لم يجب الولاء في قضائها ويتجه وجوبه من حيث ان ما تعدى بفطره يجب قضاؤه فور او خرج بقوله

اي باللفظ فلو عينها بالنية فدل تنعين فيه نظر ومقتضى ان النذر لا يازم بالنية عدم التعين الا ان يقال هذا من التوابع كما تقدم نظيره في قوله فروع يقع لبعض العوام الخ وفي الاعتكاف ما يؤيد ذلك اه سم (قوله) نعم ان عرض الخ ولو خشى الناذر انه لو اخر الصوم عجز عنه مطلقا اما الزيادة مرض لا يرجى برؤه او لحرم لومه التعجيل كما قاله الاذرعى اه معنى (قوله) تقديمها اي الكفارة بالصوم اه عش (قوله) والا وان كانت الكفارة على الفور اي بان كان سببها معصية اه عش (قوله) وجب اي تقديمها وتعجيلها (قوله) حسب له منها خمسة) وينبغي ان تقع الخمسة الاخرى نقلا للجاهل فان كان كذلك استفيد منه ان تخلل النفل بين الواجب لا يمنع تفريقه الواجب اهم عبارة عش وقعت الخمسة الباقية فلا مطلقا ان ظن اجزاءه ما عن النذر فان علم عدم اجزائها عنه فقياس ما ياتي في نذريوم بعينه من الاثم وعدم الصحة الخ وعدم الصحة هنا ايضا اه (قوله) كسنة كذا اي كسنة سبع وتسعين بعد الف ومائتين (قوله) او من اول شهر) بلاتونين (قول المتن والتشريق) وهو ثلاثة ايام بعد النحر اه معنى (قوله) لانها لا تقبل الخ) عبارة المعنى لان هذه الايام لو نذر صومها لم ينعقد نذره فاذا اطاق لا تدخل في نذره اه (قول المتن وان افطرت) اي امرأه في سنة نذرت صيامها اه معنى (قوله) لا يجب القضاء اي قضاء زمن ايامها (تنبيه) الاغما في ذلك كالحيض معنى وكثر (قول المتن) وبه قطع الجمهور الخ) ولو افطرت بجنون لم يجب قضاء حاجز ما كايام رمضان كزاه سم (قوله) لم يشملها اي النذر المطلق (قوله) منها اي السنة المعينة (قوله) لو افطرها كلها اي السنة المذكورة اه معنى (قوله) وجوبه اي الولاء (قوله) من حيث ان ما تعدى الخ) اي لا من حيث الاجزاء اه سم (قوله) لعذر مرض) وفاقا للمعنى والروض وخلافا للنهاية عبارة نعم ان افطر لعذر سفر لزمه القضاء او مرض فلا كما اقتضاه كلام المصنف في الروضة وهو المعتمد ويوافقه اطلاق الكتاب ولا يضرب اطلاقه العذر الشامل للسفر ونحوه لانه قول خرج بقوله بلا عذر غيره وفيه تفصيل فان كان سفر او نحوه وجب القضاء او مرضا لا والمفهوم اذا كان كذلك لا يرد اه ولكن نظر فيها عش بما نصه قديش كل عدم وجوب القضاء حيث افطر بالمرض على ما ياتي في الفصل الاق من قول المصنف او نذر صلاة او صوما في وقت فتمعه مرض وجب القضاء فليتأمل وسوى حج بين السفر والمرض في وجوب القضاء وهو موافق لما ياتي اه (قوله) خلافا لما يقتضيه كلام المتن الخ) والجواب ان في مفهومه تفصيل اه سم وقدره مثله مع زيادة بيان عن النهاية (قوله) وعجيب الخ) مرجو به انفا (قوله) وذلك اي وجوب القضاء لا افطار في المرض او السفر (قوله)

هذا من التوابع كما تقدم نظيره في الاطلاق بازاء قوله فروع يقع لبعض العوام الخ وفي باب الاعتكاف ما يؤيد ذلك (قوله) حسب له منها خمسة) وينبغي ان تقع الخمسة الاخرى نقلا للجاهل فان كان كذلك استفيد منه ان تخلل النفل بين الواجب لا يمنع تفريقه الواجب (قوله) وان افطرت لحيض او نفاس) قال في الكزوا اغما (قوله) قلت الاظهر لا يجب القضاء وبه قطع الجمهور والله اعلم) ولو افطرت بجنون لم يجب قضاء حاجز ما كايام رمضان (قوله) من حيث ان ما تعدى بفطره الخ) اي لا من حيث الاجزاء (قوله) نعم ان افطر لعذر مرض الخ) عدم القضاء في المرض هو المعتمد مر (قوله) نعم ان افطر لعذر مرض الخ) جزم به في الروض ومر بعدم القضاء في المرض وقال في شرحه انه مقتضى كلام اصله وقد منعه البلقيني وغيره وقالوا بل الاصح فيه وجوب القضاء كما ذكره في صوم الاثنين اه

بلاعذر ما افطره بعذر فلا يجب قضاؤه نعم ان افطر لعذر مرض او سفر لزمه القضاء خلافا لما يقتضيه كلام المتن فيها في الروضة واصلها في المرض وعجيب قول من قال ان المتن واصله ذكر اوجوب القضاء في المرض وذلك لان زمنهما يقبل الصوم فشملة النذر بخلاف ما لحض فان ذلك فاجمل قوله بلا عذر حينئذ لان الاعذار الاولى ذكر ان لا قضاء فيها فلم يبق الاعذار السفر والمرض وهما يجب القضاء بهما قلت لا تنحصر الاعذار فيما ذكر بل منها الجنون والاغما فلا قضاء لفيهما كما افهمه كلامه والضابط المعلوم بما ذكر ان كل ما قبل

الصوم عن النذر فانطهر يقضيه وما لا ذلاً (فان شرط التتابع) في نذر السنة المعينة ولو في نذر كقوله المأوردى (وجوب) بظهوره وما ولو اذمر
سفر ومرض اخذناهم في الكفارة وان كانت قضية سياقاً بقدره في عدم المذرة الاستئناف (في الاصح) لان التتابع صارمة صودا (او)
نذر صوم سنة (غير معينة وشرط التتابع) في نذره ولو بالنية (وجوب) التتابع وقابها (٨٣) التزمه (ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه

(و) لا (افطر العيد والتشريق)
لا استثناء ذلك شرعاً ومن ثم
لم يدخل في المعينة كما مر وخرج
بعن فرضه صومه عن نذر
او قضاء او تطوع فانه باطل
وينقطع به التتابع (وبقضيها)
اي رمضان والعيد والتشريق

لانه التزم صوم سنة ولم
يصمها (تباعاً) اي متواليه
(متصلة بآخر السنة) عملاً
بشرطه التتابع وفارقت

المعينة بان المعين في العقد
لا يبدل بغيره والمطلق إذا
عين قد يبدل الا ترى ان
المبيع المعين لا يبدل لعيب

ظهر به بخلاف ما في الذمة
هذا ان أطلق فان نوى ما
يقبل الصوم من سنة متتابعة
لم يلزمه القضاء قطعاً وان

نوى عدد أيام سنة لزمه
القضاء قطعاً ويحمل مطلقاً
على الهلاية (ولا يقطعه
حيض) ونفاس لتعذر

الاحتراز عنهما (وفي قضائه
القولان) السابقان في المعينة
وقضيته ترجيح عدم القضاء

وجزم به غيره ونازع في
ذلك البلقي وطال لظهور
الفرق بين المعينة وغيرها

كما مر وسبقه ان الرفعة
لبعض ذلك فقال الاشبه
قضاء زمن الحيض كما في

في نذر السنة) إلى قوله ونازع في النهاية إلا قوله ولو بالنية (قوله الاستئناف) فاعل وجب اه ع ش (قوله أو
نذر صوم سنة) اي هلاية اهمغنى (قوله لم يدخل الخ) اي ما ذكر من رمضان والعيد والتشريق (قوله عملاً
بشرطه) الى قول المتن وإن لم يشرطه في المغنى الا قوله وجزم به الى فقال الاشبه (قوله وفارقت المعينة الخ)
عبارة المغنى وقيل لا تقضى كالسنة المعينة واجاب الاول بان المعين في العقد الخ (تنبيه) محل الخلاف اذا
أطلق اللفظ فان نوى الخ (قوله والمطلق إذا عين الخ) والسنة المطلقة هنا قد عينت بالتى صامها اه سم (قوله
هذا) اي الخلاف المشار اليه بقوله وفارقت المعينة الخ (قوله عدداً بياض سنة) عبارة المغنى عدداً بياض سنة كان
قال ثلثمائة وستين يوماً اه (قوله ويحمل مطلقاً الخ) عبارة المغنى وإذا أطلق النادر السنة حملت على
الهلاية لانها السنة شرعاً اه (قوله مطلقاً) اي في المعينة وغيرها اه ع ش (قوله على الهلاية) هي
عند اهل الحساب ثلثمائة واربعة وخمسون يوماً لكن قوله الا في صوم سنة هلاية او ثلثمائة وستين يوماً
قديم من الحمل هنا على مصطلح الحساب إذ لا يظهر فارق بين قوله سنة وقوله عدداً بياض سنة فليست أم ولا يحرر
اه سيد عمر اقول يأتي أنفاً عن الروض مع شرحه ما يصرح بخلاف الحمل المذكور (قول المتن ولا يقطعه حيض

الخ) وان افطر اسفر او مرض او لغير عذر استأنف كغفطه في صوم الشهرين المتتابعين مغنى وروض مع
شرح (قوله وجزم به غيره الخ) معتمد اه ع ش (قوله بما مر) اي في قوله وفارقت المعينة الخ (قوله فيصوم
سنة هلاية الخ) عبارة الروض مع شرحه وان نذر سنة مطلقة لم يلزمه التتابع فعليه ثلثمائة وستون يوماً
عدد أيام السنة بحكم كمال شهرها او اثني عشر شهراً بالاهلة وان نقصت لانها السنة شرعاً وكل شهر
استوعبه بالصوم فنافسه كالكامل ويتم المنكسر من الاشهر ثلاثين يوماً فاشوال وعرفه اي شهرها وهو ذو
الحججة منكسر ان ابداً بسبب العيد والتشريق فان نقص شوال تدارك يومين او ذو الحججة فخمسة أيام فان
صامها اي في سنة متواليات قضى ايام رمضان والعيد والتشريق والحيض والنفاس فان شرط متابعتها قضى
رمضان والعيدين وايام التشريق الا ايام الحيض والنفاس ويجب القضاء متصلاً بآخر السنة التي صامها
اه بحذف (قوله هلاية) هل يدخل في ذلك ما لو صام اثني عشر شهراً هلاية متفرقة وكانت كلها ناقصة مثلاً
محل تردد ثم رايته كلاماً يقتضى الاجزاء فيما ذكر فليراجع اه سيد عمر اقول هذا بعيد قد ينفيه تعليمهم
بكونها سنة شرعية كما مر (قوله الاربعة) الى قوله ووقع له في المغنى وإلى قوله ونظير ما ذكر في النهاية الا
قوله وكون هذا الى وليس مثلها وقوله لا لذاته ولا للازمنة كما مر وقوله صريح إلى الذي اعتمدته وقوله اي
باحدى الطرق الى فييت النية (قوله خلافاً لمن انكره) عبارة الاسنى كما نقله الزركشى عن ابن السكيت وغيره
فانكار ابن بربى والنووى الاثبات مردود وقد قال الجوهري بعد قوله ان اثنين لا يثنى ولا يجمع لانه مثنى
فان احببت ان تجمعها كانه صفة للواحد قلت اثنان اه (قوله وزعم ان الخ) تعريض بالشارح المحقق (قوله
مردود) خبر وزعم الخ (قوله بان التبعية الخ) رد الزعم الاول وهو ان حذفه للتبعية وقوله وبان الاثنين الخ

(قوله وفارقت المعينة) اي من حيث لا يقضيها فيها (قوله والمطلق إذا عين الخ) والسنة المطلقة هنا قد
عينت بالتى صامها (قوله فقال الاشبه قضاء من الحيض كافي رمضان بل اولى) قال في السكز ويجب
بانها لم تدخل في النذر فكيف تقضى مع عدم سبق مقتضى الوجوب وايضاً فالقضاء بما مر جديد وهو ثابت
في رمضان دون هذا والقياس بمنع لما علم من الفرق ويقضى فيها من سفر ومرض اه فانظر القضاء بالمرض
هل هو مبني على القضاء به في المعينة (قوله فيصوم سنة هلاية الخ) عبارة الروض وان نذر سنة مطلقة لم يلزمه

رمضان بل اولى قال الزركشى ومثله النفاس (وان لم يشرطه) اي التتابع (لم يجب) لعدم التزمه فيصوم سنة هلاية او ثلثمائة وستين يوماً
(او) نذر صوم (يوم الاثنين ابدالم يقض اثنان في رمضان) الاربعة لان النذر لا يشملها السبق وجوبها وحذفه نون اثنان صوبه في المجموع
ووقع له في الروضة وغيره اثباتها وهو لغة قليلة خلافاً لمن انكره وزعم ان حذفه للتبعية لحذفها من المفرد او للاضافة مردود بان التبعية
لذلك لم تعهد وبان اثنين ليس جمع مذكر سالماً ولا ملحقاً به بل حذفها وإثباتها

مطلقا لغتان والحذف اكبر استعمالا (وكذا) الاثنين الخامس من رمضان (العيد والتشريق في الاظهر) ان صادفت يوم الاثنين قياسا على
 اثنائي رمضان وكون هذا قد يتفق وقد لا أثر له بعد ان تعلم العلة السابقة وهي سبق وجوبها وليس مثلها يوم الشك لقبوله لصوم النذر وغيره
 كما مر (فلولومه صوم شهرين تباعا الكفارة) او نذر (صاهما ويقضى اثنائهما) لانه ادخل دلي نفسه صوم الشهرين (وفي قول لا يقضى ان
 سبقت الكفارة) اي وجبها وسبق (٨٤) نذر الشهرين المتتابعين (النذر) للثاني بان لزمه صوم الشهرين اولائهم نذر صوم الاثنين

لان الاثنين الواقعة فيها
 حينئذ مستثناة بقرينة
 الحال كما لا يقضى اثنائي
 رمضان (قلت ذا القول
 اظهر والله اعلم) وانتصر
 للاول جمع محققون
 واطالوا في الانتصار له وقرئ
 بينه وبين اثنائي رمضان
 بانه لا يصنع له فيه بخلاف
 الكفارة (وتقضى المرأة
 زمن حيض ونفاس) وقع
 في الاثنائي والناذر من نحو
 مرض وقع فيها (في الاظهر)
 لانه لم يتحقق وقوعه فيه فلم
 يخرج عن نذرها وقضية
 كلام الروضة واصلها
 والمجموع وغيرها انه لا قضاء
 فيهما واعتمده جمع
 متأخرون واجاب بعضهم
 عن سكوتها هنا على ما في
 اصله بانه للعلم بضعفه بما
 قدمه في نظره فان قلت على
 ما في المنهاج هل يمكن فرق
 بين ما هنا وثم قلت نعم لان
 وقوع الحيض في يوم الاثنين
 بعينه غير متيقن بالنسبة
 لها اذ قد يلزم حيضها زمنا
 ليس منه يوم الاثنين بخلاف
 نحو يوم العيد فكان هذا
 كالمستثنى بخلاف ذلك
 (او) نذر (يوما بعينه) اي
 صومه (لم يصم قهلا) فان

ردلثاني وهو ان حذفه للاضافة اه رشیدی (قوله مطلقا) اي في الاضافة وفي غيرها اه رشیدی (قوله
 الاثنين الخامس) الى قوله وكون هذا في المعنى (قوله الاثنين الخامس من رمضان) اي فيما لو وقع فيه خمسة
 اثنائين اه معنى (قوله ان صادفت) اي العيد وايام التشريق ويوم خامس من رمضان (قوله وكون هذا)
 ردل دليل مقابل الاظهر والاشارة الى ما ذكر من وقوع خمسة اثنائين في رمضان ووقوع العيد والتشريق
 في يوم الاثنين (قوله وليس مثلها الخ) اي ايام العيد والتشريق فيصبح صومه اه عش (قوله او انذر الخ)
 اي ولم يعين فيه وقتا اه معنى (قوله الواقعة لهما) ينبغي التثنية (قول المتن ذا القول اظهر) جزم به
 الروض والمنهج (قوله بخلاف الكفارة) اي والنذر (قول المتن وتقضى زمن حيض ونفاس) ضعيف
 (قوله والناذر من نحو مرض الخ) معتمد (قول المتن في الاظهر) محل الخلاف حيث لا عادة لها غالبية فان كانت
 فعدم القضاء فيما يقع في عاداتها اظهر لانها لا تقصد صوم اليوم الذي يقع فيه عاداتها غالبا في مفتتح الامر نهاية
 ومعنى ومحلى (قوله لانه لم يتحقق) اي الناذر وقوعه اي الصوم المندور فيه اي زمن الحيض والنفاس (قوله
 انه لا قضاء فيهما الخ) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله بما قدمه) اي حيث قال نالت الاظهر لا يجب اه معنى
 عبارة شرح المنهج في السنة المعينة اه وبذلك علم ان قوله الآتي بخلاف نحو يوم العيد كان حقه ان يقول
 بخلاف وقوعه في السنة المعينة (قوله لان وقوع الحيض الخ) اي وحمل عليه النفاس (قوله فكان هذا)
 اي زمن الحيض كالمستثنى اي من نذر السنة المعينة وقوله بخلاف ذلك اي زمن الحيض بالنسبة الى نذر
 الاثنائي (قوله فان فعل) الى قوله ولو نذر في المعنى (قوله فان فعل اثم) اي عالما بذلك بخلاف من فعله اظنه انه
 يوم نذره فقياس ما ذكر في الصلاة انه يقع نفلا ولا اثم سيد عمر (قوله صح) اي مع الاثم (قوله فدى عنه) اي
 ولا اثم عليه لعدم عصيانه بالتأخير اه عش (قوله بمعنى جمعة) لا مطلقا بدليل صام آخره وهو الجمعة اه
 سم (قوله بمعنى جمعة) الى قول المتن ولو قال في المعنى الا قوله في صحة نذر المكروه الى فان اول الاسبوع
 (قوله اي يوم الجمعة) نفى المتن اقامة ضمير الرفع مقام ضمير النصب (قوله وهذا صريح في صحة نذر المكروه
 الخ) خلافا للمعنى عبارته ((تنبيه)) يؤخذ مما ذكره المصنف ان نذر صوم يوم الجمعة مفتردا ينقض به
 قال بعض المتأخرين وهو انما ياتي على قول بصحة نذر المكروه كما مر عن المجموع واما على المشهور في المذهب
 من ان نذر المكروه لا يصح كما مر فلا ياتي الا ان يقول بانه كان نذره وم يومين متواليين وصام احدهما ونسى
 الآخر فانه حينئذ لا كراهة ويصدق عليه انه نذر صوم يوم من اسبوع ونسيه وهذا تاويل ربما يتعين

التتابع فعليه ثلثا وستون يوما او اثني عشر شهرا ويتم المنكسر ثلاثين فشوال وعرفة اي شهرهما
 منكسر اربا فان صامها اي السنة متواليات في ايام رمضان والعيدين والتشريق والحيض اي والنفاس
 ويجب القضاء متصلا باخر السنة ويستأنف بالنظر للسفر والمرض اي او لغير نذر كما فهم بالا ولى وصرح به
 الاصل واذا شرعت في صوم اليوم المعين فحاضت سقط قضاءه لا المطاق اه (قوله واعتمده جمع متأخرون)
 وهو المعتمد شرح مر بخلاف نحو يوم العيد (قوله بمعنى جمعة) لا مطلقا بدليل آخره وهو الجمعة (قوله
 وهو الجمعة الخ) وهذا صريح في انعقاد نذر يوم الجمعة ولا ينافيه قولهم لا يتعقد النذر في مكروه مع كراهة
 افراد الجمعة بصوم لان محل ذلك اذا صامه نفلا فان نذره لم يكن مكروها وقد افني بذلك شيخنا الشهاب الرلمي رحمه
 الله شرح مر (قوله وهذا صريح في صحة نذر المكروه لا لذاته ولا لازمه اذا المكروه افراده بالصوم الخ) لقائل

فعل اثم ولم يصح كتمديد الصلاة على وقتها ولا يجوز تأخيرها عنه بلا عذر فان فعل صح وكان قضاء ولا
 ولو نذر صوم خميس ولم يعين كفاه اي خميس كان واذا مضى خميس اي يمكنه صومه اخذ بما مر في الصوم استقر في ذمته حتى لو مات
 فدى عنه (او) نذر (يوما من اسبوع) بمعنى جمعة (ثم نسيه صام آخره وهو الجمعة فان لم يكن) المندور (هو) اي يوم الجمعة
 (وقع قضاء) وان كان لقد وفي بما اتزمه وهذا صريح في صحة نذر المكروه لا لذاته ولا لازمه كما مر

اذ المكروه افراده بالصوم لانفس صومه وبه فارق عدم نذر صوم الدهر اذا كرهه وفي ان اول الاسبوع السبت وهو صريح خبر مسلم وان تكلم فيه الحفاظ كابن المديني والبخاري وجعلوه من كلام كعب وان ابا هريرة قال ما سمعته منه فاشتبه ذلك على بعض الرواة فرفعه ونقل البيهقي انه مخالف لما عليه اهل السنة والجماعة ان اول بدء الخلق في الاحد لا السبت ودل له خبر خلق الله الارض يوم الاحد اسناده صالح ومن ثم كان الاكثرون على ان اوله الاحد وجري عليه المصنف تحريره وغيره وعليه فيصوم السبت لكن الذي اعتمدته كالرافعي الاول (ومن) نذرا تمام كل نافلة دخل فيها لزمه الوفاء بذلك لانه قربة ومن ثم لو (شرع في صوم نفل) بان نوى (٨٥) ولو قبل الزوال وان نازع فيه

البلقيني (فنذر اتمامه لزمه على الصحيح) لان صومه صحيح فصح التزامه بالنذر ولزمه الاتمام (وان نذر بعض يوم لم ينعقد) لانه ليس بقربة (وقيل يلزمه يوم) لان صوم بعض اليوم لا يمكن شرعا فلزمه يوم كامل ويجري ذلك في نذر بعض ركعة (او) نذر (يوم) قدوم زيد فلا يظهر انعقاده) لا مكان الوفاء به بان يعلمه قبل فينوبه ليلا ونيته حينئذ واجبة (فان قدم ليلا وفي يوم عيد) او تشريق (او في رمضان) او حيض او نفاس (فلا شيء عليه) لانه قيد باليوم ولم يوجد القدوم في زمن قابل للصوم نعم يسن في الاولى صوم صبيحة ذلك الليل خروجا من خلاف من اوجبه قال الرافعي او يوم آخر شكر الله تعالى (او) قدم (نهارا) قابلا للصوم (وهو مفطر او صائم قضاء او نذرا) وجب يوم آخر عن هذا) اي نذره لقدمه كالمو نذر صوم يوم معين فقاته وخرج

ولا يتوقف فيه الا قليل الفهم او معانده اقول وبعبده لا مجال لانكاره (قوله اذ المكروه افراده الخ) ولان محل ذلك اذا صامه نفلا فان نذر لم يكن مكروها وقد اقي بذلك والدرجته الله تعالى انها نهاية (قوله) وبه فارق نذر صوم الدهر (كذا في النسخ فهو على حذف مضاف اي عدم صحة نذر الخ سيد عمر) (قوله وفي ان اول الاسبوع السبت) وهو كذلك انها نهاية (قوله ونقل البيهقي انه الخ) اي اول الاسبوع السبت (قوله لكن الذي اعتمدته الخ) عبارة المغني والمعتمد كاقال شيخنا الاول وقال الزركشي بعد نقله الخلاف وينبغي على هذا ان لا تبرأ ذمته بيقين حتى يصوم يوم الجمعة والسبت خروجا من الخلاف وقال في المطلب يجوز ان يقال يلزمه جميع الاسبوع لقول الماوردي لو نذر الصلاة ليلة القدر لزمه ان يصلي تلك الصلاة في جميع ليالي العشر لاجل الابهام ولو صح ما قاله المصنف لكان يصليها في آخر ليلة من رمضان اه (قوله اعتمدته) اي المصنف وقوله الاول اي ان اول الاسبوع السبت (قوله كل نافلة الخ) من صلاة وطواف واعتكاف وغيرها اه معنى (قوله بان نوى قبل الزوال) وليس لنا صوم واجب بنية النهار الا هذا اه معنى (قوله صحيح الخ) عبارة المغني عبادة اه (قوله ويجري ذلك) اي الخلاف المذكور وان نذر بعض نسك فينبغي ان يبني على ما لو احرم ببعض نسك وقدمه في بابا انه ينعقد نسكا كالطلاق وان نذر بعض طواف فينبغي بقاءه على انه هل يصح التطوع شوط منه وقد نص في الام على انه يثاب عليه كالمو صلى ركعة ولم يصف اليها اخرى وان نذر سجدة لم يصح نذره لانه ليست قربة بلا سبب بخلاف سجدتي التلاوة والشكر ولو نذر الحج في عامه وهو متعذر لضيق الوقت كان كان على مائة فرسخ ولم يبق الا يوم واحد لم ينعقد نذره لانه لا يمكنه الاتيان بما التزمه معنى وروى مع شرحه (قوله بان يعلمه قبل) عبارة النهاية والمغني بان يعلم انه يقدم غدا اه اي بسؤال او بدونه والظاهر انه لا يلزمه البحث عن ذلك وان سهل عليه بل ان اتفق بلوغ الخبر له وجب الافلاخ ش (قوله نعم يسن الخ) سواء اراد باليوم الوقت ام لا سني ومعنى (قوله شكر الله تعالى) اي على نعمة القدوم (قول المتن وهو مفطر) قال في شرح الروض اي بغير جنون ونحوه والافلاخ قضاء عليه كصوم رمضان ذكره الماوردي وغيره انتهى اه سم عبارة المغني ودخل في قوله مفطر افطاره بتناوله مفطر او بعدم النية من الليل نعم ان افطر لجنون طرا فلا قضاء الخ (قول المتن) وجب يوم آخر عن هذا) ويسن قضاء الصوم الواجب الذي هو فيه ايضا لانه بان انه صام يوما مستحق الصوم لكونه يوم قدوم زيد وللخروج من الخلاف معنى ونهاية وروى مع شرحه (قوله بان ظن قدمه الخ) عبارة المغني بان يتبين له انه يقدم غدا بخبر ثقة مثلا اه (قوله في بيت النية الخ) عطف على فتوى عطف مفصل على مجمل اه ش اقول قول الشارح كما هو ظاهر الرجوع الى قوله اي باحدى الخ يدل على ان قوله فتوى من جملة التفسير فيتعين ان قوله في بيت الخ عطف على قوله ظن قدمه الخ (قوله لانه لم يات بالواجب الخ)

ان يمنع ان هذا من نذر المكروه لان صوم الجمعة غير مكروه مطلقا بل بشرط الافراد فنذر صومه لا يكون نذر مكروه الا ان نذر صومه منفردا بخلاف ما اذا أطلق لصدق صومه حينئذ مع صوم آخر قبله او بعده فتندفع الكراهة فليتأمل سم (قوله وهو مفطر) قال في شرح الروض اي بغير جنون ونحوه والافلاخ قضاء عليه

بقضاء وما بعده ما لو صامه عن القدوم بان ظن قدمه فيه اي باحدى الطرق السابقة فيما لو تحدث بروية رمضان ليلا فتوى كما هو ظاهر فبيت النية ليلته فيصح ولا شيء عليه لانه بناء على اصل صحيح (او) قدم ولو قبل الزوال (وهو صائم نفلا فكذلك) يلزمه صوم يوم آخر عن نذره لانه لم يات بالواجب عليه بالنذر (وقيل يجب تميمه) بقصد كونه عن النذر (ويكفيه) عن نذره بناء على انه لا يجب الامن وقت القدوم والاصح انه بقدمه يتبين وجوبه من اول النهار لتعذر تبحيضه وبه يفرق بين هذا وما لو نذر اعتكاف يوم قدومه فان الصواب في المجموع ونقله عن النص واتفاق الاصحاب انه لا يلزمه الامن حين القدوم ولا يلزمه قضاء ما مضى منه اي لا مكان تبحيضه

فلم يجب غير بقية يوم قدومه (ولو قال ان قدم زيد ففقه على صوم اليوم التالي ليوم قدومه) من تلوته وتليته تبعته وتركته فهو صدو والتلو بالكسر ما يلو الشيء والمراد بالتالي هنا التابع من غير فاصل (وان قدم عمرو ولله على صوم اول خميس بعده) اي يوم قدومه (لقدماء) معا او مرتبا (في الاربعاء) بثلاث الباء والامد (وجب (٨٦) صوم يوم الخميس عن اول النذرين) لسبقه (ويقضى الاخر) لتعذر الاتيان به في وقته نعم

والنفل لا يقوم مقام الغرض اه معني (قوله) فلم يجب غير بقية يوم قدومه) أي وإن قل جدا اه عش (قول المتن ولو قال ان قدم زيد ففقه على الخ) قال الاذرعى كلام الائمة ناطق بان هذا النذر المعلق بالقدوم نذر شكر على نعمة القدوم فلو كان قدومه لغرض فاسد لكان نذرا كرامة اجنية يبرأها او اوردني شقة او نحوهما فالظاهر انه لا ينعقد كنذر المعصية وهذا كما قال شيخنا هو منشؤه اشتباه المنزيم بالماضي باو لذي بشرط كونه قربة للمنزيم لا المعلق به والمنزيم هنا الصوم وهو قربة فيصح نذره سواء كان المعلق به قربة ام لا اه معني (قوله) تبعته وتركته) هو تفسير لطاق التلو ولا فالماخوذ منه هنا تلوته بمعني تبعته خاصة اه رشيدى (قوله) ووقع لشارح) وهو ابن شبة اه معني (قوله) قال عنه) اي عن المجموع (قوله) لم يصح نذره على المذهب) فيه انه يمكن الوفاء به بان يعلم يوم قدوم زيد فيصوم اليوم الذي قبله كما يصوم في نذر صوم يوم قدوم زيد اه رشيدى زاد الحلبي الا ان يقال امس لا يتصور وجوده بالنسبة للمستقبل لانه جعله متعلقا بجزاء الشرط فيكون مستقبلا بخلاف يوم قدوم زيد وحينئذ قوله امس مثل قوله اليوم الذي قبل يوم قدوم زيد حرر اه (قوله) وغلط فيه) عبارة المعنى قال شيخنا ما نقل عنه اي المجموع من أنه قال يصح نذره على المذهب سهو اه ولعل نسخة اي المجموع مختلفة وبالجمله فالمعتمد الصحة لانه قد يعلم ذلك باخبار ثقة مثلا كما مر اه اقول هذا خلاف صنيع صريح الشارح كالتهاية وشرحي الروض والمنهج من عدم صحة النذر (قوله) ونظير ما ذكر) اي في المتن (قوله) لكن في هذه اراء الخ) والارجح انعقاد النذر الثاني وعقته عن السابق منهما ولا يجب الاخر شيء اذ لا يمكن القضاء فيه بخلاف الصوم فان وقع معا او اقرع بينهما نهاية وهذا الذي في النهاية كان في اصل الشارح ثم ضرب عليه وأبدله بما ترى اه سيد عمر اقول وعقب الاسنى كلام الروض الموافق لكلام النهاية بما نصه كذا نقله في الروضة عن فتاوى القاضي عن العبادى والذي فيها عنه ان النذر الثاني موقوف فان شفى المريض قبل القدوم او بعده او معه بان انه لم ينعقد والعبد مستحق العتق عن الاول وان مات انعقد واعتق العبد عنه وكذا ذكره البغوى في فتاويه اه زاد المعنى وهذا اوجه ولو نذر من موت اولاده عتق رقيق ان عاش له ولد فاعش له ولدا اكثر من اولاده الموتى ولو قليلا لزومه العتق اه (قوله) عن السابق) اي من الشفاء والقدوم (قوله) كما نقله القاضي عنه) قد مر انقاع الاسنى والمعنى رده بان ما في فتاوى القاضي عن العبادى موافق لما في فتاوى البغوى (قوله) الاولى) وهى الشفاء (قوله) عتق) الاولى هنا وفي نظيره الاتيين اعنى من باب الافعال (قوله) واذا تعارضت اي الالغاء والتصحيح (قوله) فان وجد الاول) وهو الشفاء (قوله) مطلقا) اي سواء وجد الثاني معه او قبله او بعده (قوله) والا) اي بان مات المريض (قوله) صحة بيع المعلق عتقه الخ) كان قال ان دخلت دارى فانت حر (قوله) ووقفه) اي وصحة وقف المعلق الخ (قوله) عنه) أي عن تعليق العتق بالدخول (قوله) بنحو البيع) أي كالوقف (قوله) بالاول) أي بالشفاء (قوله) وهو الخ) اي النذر (قوله) يلزمه ذلك) قد يمنع بدليل العتق عن اول النذرين وفائدة صحة الثاني انه اذا تعذر حصول الاول عتق عن الثاني اه سم (قوله) ويؤخذ) إلى قوله اه في النهاية وكذا كان في اصل الشارح

كصوم رمضان ذكره الماوردى وغيره اه (قوله) وراى العبادى الانعقاد) كتب على راي مر (قوله) وهو لا يجوز الرجوع عنه الخ) هذا يدل على امتناع بيعه قبل وجود الصفة بخلاف قوله الاتى نعم الخ فليتأمل (قوله) يلزمه ذلك) قد يمنع بدليل العتق عن اول النذرين وفائدة صحة الثاني انه اذا تعذر حصول الاول عتق عن الثاني (قوله) نعم يؤخذ الخ) اقتصر عليه شرح مر (قوله) ايضا نعم الخ) غير موجود في النسخة المصاح

يصح مع الاثم صوم الخميس عن النذر الثاني ويقضى يوما اخر عن النذر الاول وفي المجموع لو قال ان قدم فعلى ان اصوم امس يوم قدومه لم يصح نذره على المذهب ووقع لشارح انه قال عنه صح نذره على المذهب وغلط فيه ونظير ما ذكر مالو قال ان شفى الله مريضى فعلى عتق هذا ثم قال ان قدم غائبى فعلى عتقه فحصل الشفاء والقدوم لكن في هذه آراء راي القاضى كما فهمه في التوسط عنه عدم انعقاد النذر الثاني ويعتق عن الاول وراى العبادى الانعقاد ويعتق عن السابق كما نقله القاضى عنه ولا يوجب الاخير شيئا فان وقع معا اقرع بينهما وثمرة الاقراع ان اى نذر خرجت القرعة له اعتقه عنه وراى البغوى انه موقوف فان وجدت الاولى عتق عنها والا فغن الثانية والذي يتجه ترجيحه هو الاخير لان النذر يقبل التعليق حتى بالمعذر وحينئذ فاذا علق بالقدوم لم يمكن الغاؤه لاحتمال عدم العتق عن الاول والعتق يحتاج له ولا صحته الان

لمعارضه نذر الاول له وهو اولى بسبقه فوجب العمل بقضيته ما يمكن واذا تعارض الزم القول بوقفه ووقف تبين فان وجد اخذا الاول عتق عنه مطلقا والاعتق عن الثاني فان قلت صحة بيع المعلق عتقه بدخول مثلا ووقفه تؤيد صحة نذر الثاني حتى يترتب عليه ما ذكر عن العبادى قلت يفرق بان الدخول المعلق به او لا لا التزام فيه بخارج الرجوع عنه بنحو البيع بخلاف النذر هنا فانه تعلق بالاول وهو لا يجوز الرجوع عنه ولا بطلاله وصحة نذر الثاني يلزمه ذلك بخلاف القول بالوقف فتعين لان فيه وفاء بكل من الاول والثاني في الجملة فقام له قبل ويؤخذ

من صحة النذر الثاني صحة بيعة قبل وجود الصفة اه وفيه نظر لان النذر الثاني وان قلنا بصحته لا يبطل العتق المستحق من اصله بخلاف البيع
(فصل) في نذر النسك والصدقة والصلاة وغيرها اذا (نذر المشي الى بيت الله تعالى) (٨٧) وقيد به بكونه الحرام او نواه او نوى ما يختص

بكالطواف فيما يظهر ومن ثم كان ذكر بقعة من الحرم كدار ابى جهل كذكر البيت الحرام في جميع ما ياتي فيه (او اتيانه) او الذهاب اليه مثلا (فالذهب وجوب اتيانه بحج او عمرة) او بهما وان نفي ذلك في نذره ويفرق بينه وبين نذر التضحية بهذه الشاة على ان لا يفرق لهما فانه يلغو النذر من اصله لان النذر هنا والشرط هنا تضادا في معين واحد من كل وجه لاقتضاء الاول خروجهما عن ملكه بمجرد النذر والثاني بقاءه على ملكه بعد النذر بخلافهما ثم فانهما لم يتواردا على شيء واحد كذلك لان الاتيان غير النسك فلم يضاد نفيه ذات الاتيان بل لازمه والنسك لشدة تشبهه ولزومه كما يعرف بعمام في بابه لا يتأثر بمثل هذه المضادة لضعفها ثم رايت شيخنا اشار لذلك في شرح الروض ولفق في شرح البهجة بان التضحية مالية واتيان الحرم بدنية وهي اضيق وفيه نظر لانهم الحقوا الحج بالمالية في كثير من احكامها وذلك لانه لا قربة في اتيان الحرم الا بذلك فلزم حملا للنذر على المعهود الشرعي ومن ثم

اخذنا من قول سم ما نصه قوله نعم يؤخذ الخ اقتصر عليه شرم وهو غير موجود في النسخ المصلح عليها المتأخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منها والرجوع عنه اه (قوله وفيه نظر الخ) ويأتي في الفروع ما ملخصه ان البيع موقوف وقف تبين فان وجدت الصفة تبين عدم صحة البيع والا كان مات المريض تبين صحته (فصل) في نذر النسك والصدقة والصلاة وغيرها (قوله في نذر النسك) الى قوله ويفرق في النهاية والمغنى الا قوله كالطواف فيما يظهر (قول المتن نذر المشي الى بيت الله تعالى او اتيانه) انما جمع بين المشي والاتيان للتنبيه على خلاف ابى حنيفة فانه وافق في المشي وخالف في الاتيان اه معنى أقول وتوطئة للتفصيل الاتي في لزوم المشي اه سيد عمر (قوله او نوى ما يختص به الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان نذر ان ياتي عرفات ولم ينو الحج لم ينقض نذره لان عرفات من الحل فهي كبلد آخر ولو نذر اتيان مكان من الحرم كالصفا والمروة او مسجد الخيف او منى او مزدلفة او دار ابى جهل او الخيبر ان لزمه اتيان الحرم بحج أو عمرة لان القربة انما تتم في اتيانه بنسك والنذر محمول على الواجب وحرمة الحرم شاملة لجميع ما ذكر من الامكنة ونحوها في تنفير الصيد وغيره اه (قوله او الذهاب اليه مثلا) ومثل ذلك ما اذا نذر ان يمس شيئا من بقع الحرم وان يضربه بثوبه مثلا كما صرح به الاذرع اه رشيدى (قوله وان نفي ذلك) عبارة الروض والمغنى وان قال بلا حج ولا عمرة اه (قوله ويفرق الخ) قد يكتفى في الفرق ان النسك شديد التشبث والزم اه سم (قوله بينه) اي نذر المشي الى بيت الله الحرام بلا حج وعمرة فانه ينقض (قوله لا اقتضاء الاول) اي النذر وقوله والثاني اي الشرط (قوله لان الاتيان الخ) قد يقال ان التضحية غير التفرقة لانها عبارة عن الذبح فلم يضاد نفيها ذات التضحية بل لازمها اه سم (قوله وهي اضيق) اي من المالية (قوله لانهم الحقوا الخ) يجاب عنه بان الحاق البدن بالمالي في بعض الاحكام لا يخرج عنه كونه بدنيا وانه اضيق فتأمل اه سم (قوله وذلك) الى قوله وبحسب البلقيني في المغنى والى المتن في النهاية لا قوله ومن ثم الى اما اذا (قوله وذلك) راجع الى المن (قوله لا بذلك) اي النسك (قوله فليزم) اي اتيانه بنسك (قوله حملا للنذر على المعهود الشرعي) وفي قول من طريق لا يجب ذلك حملا للنذر على جائز الشرع والاول يحمله على واجب الشرع مغنى ونهاية (قوله ومن ثم لو نذر الخ) لا يظهر وجه التفرع ولذا حذف المغنى من ثم (قوله ولم يلزمه شيء) ويلغو نذره لانه مسجد لا يجب قصده بالنسك فلم يجب اتيانه بالنذر كسائر المساجد ويفارق لزوم الاعتكاف فيها بالنذر بان الاعتكاف عبادة في نفسه وهو مخصوص بالمسجد فاذا كان للمسجد فضل والعبادة فيه من يد ثواب فساكنه التزم فضيلة في العبادة الملتزمة والاتيان بخلافه اسنى ومعنى (قوله بذلك) اي بالحرام (قوله لان المساجد كلها بيوت لله تعالى) اي فبيت الله يصدق ببيته الحرام وبسائر المساجد اه معنى (قوله والذي يتجه الخ) نعم ان اراد باتيانه الاستمرار فيه فيتجه انه لا يلزمه شيء لانه بهذه الارادة صرفه عن موضوعه شرعا فليتام اه سم وهل الحكم كذلك وارا بذلك خصوص الطواف فقط والظاهر نعم (قوله

عليها المتأخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منها او الرجوع عنه

(فصل) نذر المشي الى بيت الله الخ (قوله وقيد به بكونه الحرام او نواه او نوى ما يختص به الخ) قال في الروض وان نذر ان ياتي عرفات ولم ينو الحج او ياتي بيت الله ولم ينو الحرم لم يلزمه شيء (قوله وان نفي ذلك الخ) عبارة الروض وان قال بلا حج وعمرة اه (قوله ويفرق بينه وبين نذر التضحية بهذه الشاة الخ) قد يكتفى في الفرق ان النسك شديد التشبث والزم (قوله لان الاتيان الخ) قد يقال والتضحية غير التفرقة لانها عبارة عن الذبح فلم يضاد نفيها ذات التضحية بل لازمها (قوله لانهم الحقوا الخ) يجاب بان الحاق البدن بالمالي في بعض الاحكام لا يخرج عنه كونه بدنيا وانه اضيق فتأمل اه سم (قوله والذي يتجه انه يلزمه) كتب عليهم

لو نذر اتيان مسجد المدينة او بيت المقدس لم يلزمه شيء كسائر المساجد اما اذا ذكر البيت ولم يقيد بذلك ولا نواه فليغو نذره لان المساجد كلها بيوت لله تعالى وبحسب البلقيني ان من نذر اتيان مسجد البيت الحرام وهو داخل الحرم لا يلزمه شيء لانه حينئذ بالنسبة اليه كبقية المساجد وله احتمال آخر والذي يتجه انه يلزمه النسك هنا ايضا

لان ذكر البيت الحرام او جزء من الحرم في النذر صار موضوعا على التزام حج او عمرة ومن بالحرم يصح نذره لها فيلزمه هنا احدهما وان نذر ذلك وهو في الكعبة او المسجد حولها (فان نذرا لآتيان لم يلزمه مشى) لانه لا يقتضيه فله الركب (وان نذرا للمشى) الى الحرم او جزء منه (او) نذر (ان يحج او يعتمر ماشيا) (٨٨) فلا ظهر وجوب المشى من المسكن الآتي بيانه الى الفساد او الفوات او فراغ التحللين وان

بقي عليه رمي بعدهما او فراغ جميع اركان العمرة وله الركوب في حوائجه خلال النسك وانما لومه المشى في ذلك لانه ان لم يجعله وصفا للعبادة كآلو نذر ان يصلي قائما وكون الركوب افضل لا ينافي ذلك لان المشى قربة مقصودة في نفسها وهذا هو الشرط في النذر وما انتفاء وجود افضل من المأثم فغير شرط اتفاقا فاندفع ما شارح هنا وعجيب عن زعم التتافي بين كون المشى مقصودا وكونه مفصولا وفي خبر ضعيف على ما فيه من حج مكة ماشيا حتى يرجع اليها كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم الحسنة بمائة الف حسنة ومع كون الركوب افضل لا يجزى عن المشى فيلزم به دم تمتع كعكسه لانهما جنسان متغايران فلم يجز أحدهما عن الآخر كذهب عن فضة وعكسه ويفرق بين هذا ونذر الصلاة قاعدا فانه يجزئه القيام بان القيام والقعود من اجزاء الصلاة الملتزمة فاجزا الفاضل عن المفضل لانه وقع تبعاً للمشى والركوب

صار موضوعا على التزام حج الخ) فلا يقال هذا مجاز فتقدم الحقيقة لان هذا باعتبار اللغة ولو نظر اليه للزم ان لا يلزم في آتيان البعيد حج ولا عمرة اهـ سم (قوله ومن بالحرم الخ) من تنمة العلة (قوله لها) اي الحج والعمرة (قوله هنا) اي فيما اذا نذر آتيان المسجد الحرام (قوله وان نذر ذلك الخ) غاية والاشارة الى آتيان المسجد الحرام (قول الماتن فان نذرا لآتيان الخ) اي الى بيت الله الحرام او الذهاب اليه او نحو ذلك اهـ مغنى (قوله لانه لا يقتضيه) الى قوله ويفرق في المغنى الا قوله فاندفع ما شارح هنا وقوله وفي خبر الى ومع كون الركوب والى الماتن في النهاية لا ما ذكر (قول الماتن وان نذرا للمشى وان يحج الخ) اي وهو قادر على المشى حين النذر اما العاجز فلا يلزمه مشى ولو قدر عليه بمشقة شديدة لم يلزمه أيضا كما ذكره الزركشي اهـ مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسنى ما نصه وظاهره انعقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزمه مشى اهـ قوله الاتي بيانه اي أنفا في الماتن (قوله الى الفساد او الفوات) اخرج ما بعدهما وسياتي قبيل الماتن اهـ سم (قوله او فراغ التحللين) ويحصل ذلك برمي جرة العقبة والحلق والطواف مع السعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم اهـ ع ش (قوله وان بقي عليه رمي الخ) عبارة المغنى ولا يجب عليه ان يستمر حتى يرمي ويبيت لانهما خارجان من الحج خروج السلام الثاني اهـ (قوله رمي بعدهما) اي لا يام التشرى اهـ ع ش (قوله في حوائجه) لغرض تجارة او غيرها اهـ مغنى (قوله لان المشى قربة الخ) لعل المراد انه مقصود من حيث كونه اثباتا للحرم مثلا اهـ رشيدى (قوله وهذا هو الشرط الخ) أى وكونه قربة مقصودة في نفسها هو الشرط في صحة النذر اهـ رشيدى (قوله فيلزمه به) اي بالمشى اذا نذر الركوب (قوله كعكسه) عبارة الروض (فرع) لو نذر الركوب فمشى لزمه دم انتهت فانظر لو سافر في سفينة هل يقوم مقام الركوب حتى لا يلزمه دم مطلقا أو بشرط ان لا يزيد مؤنة الركوب او تعبها ولا يقوم مقامه مطلقا سم اقول مقتضى تعليمهم الفضلية الركوب بان فيه تحمل) زيادة مؤنة في سبيل الله الاحتمال الثاني والله اعلم (قوله كذهب عن فضة الخ) اي فيما اذا نذر التصديق باحدهما (قوله فاجزا الفاضل الخ) فعل ففاضل (قوله لانه وقع تبعا) يتأمل مع قوله من اجزاء الصلاة اهـ رشيدى (قوله اليه) متعلق بسببان اهـ رشيدى (قوله فلم يجز أحدهما الخ) اي في الخروج عن عهدة النذر اهـ رشيدى (قوله وايضا فالقيام قعود وزيادة) لعل وجهه ان القعود جعل النصف الاعلى منتصبا وهو حاصل بالقيام مع زيادة وهى انتصاب الساقين والفخذين معه اهـ ع ش (قوله في الركوب) اي عن المشى وقوله والذهب اي عن الفضة (قوله على ذلك) اي عدم اجزاء الركوب عن المشى (قوله لو نذر شاة) اي غير معينة (قوله بعض البدنة) وهو السبع اهـ ع ش

(قوله لان ذكر البيت الحرام او جزء من الحرم في النذر صار موضوعا على التزام حج او عمرة) نعم ان اراد بآتيانه الاستمرار فيه فيتجه انه لا يلزمه مشى لانه بهذه الارادة صرفه عن موضوعه ثم عاقلنا (قوله ايضا لان ذكر البيت الحرام او جزء من الحرم في النذر صار موضوعا على التزام حج او عمرة) فلا يقال هذا مجاز فتقدم الحقيقة لان هذا باعتبار اللغة ولو نظر اليه للزم ان لا يلزم في آتيان البعيد حج ولا عمرة (قوله فان نذرا لآتيان لم يلزمه مشى لانه لا يقتضيه فله الركوب) قال في الروض فرع لو نذر الركوب فمشى لزمه دم اهـ فانظر لو سافر في سفينة هل يقوم مقام الركوب حتى لا يلزمه دم مطلقا او بشرط ان لا يزيد مؤنة الركوب او نفسه أولا يقوم مقامه مطلقا (قوله فلا ظهر وجوب المشى) قال في شرح الروض وظاهره ان محل لزمه اذا كان قادرا عليه حالة النذر ولا بان لم يمكنه او امكنه بمشقة شديدة لم يلزمه ذكره الزركشي اهـ وظاهره انعقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزمه المشى (قوله الى الفساد او الفوات) اخرج ما بعدهما وسياتي

خارجان عن ماهية الحق وسببان متغايران اليه مقصودان فلم يجز أحدهما عن الآخر وايضا فالقيام قعود وزيادة كما صرحوا (قوله به فوجد المنذور هنا بزيادة ولا كذلك في الركوب والذهب مثلا نعم بشكل على ذلك لو لم نذر شاة اجزا بدها بدنة لانها افضل وقد يفرق بان الشارع جعل بعض البدنة مجزيا عن الشاة حتى في نحو الدماء الواجبة فاجزاء كلها الاولى بخلاف الذهب عن الفضة وعكسه فانه لم يبعد في نحو

الزكاة فلم يجز أحدهما عن الآخر ولو أفسد نسكه أو فاته لم يلزمه فيه مشى بل في قضائه لأنه الواقع عن نذره (فان كان قال أحج) أو اعتمر (ماشيا) أو عكسه (ف) يلزمه المشى (من حيث يحرم) من الميقات أو قبله وكذا من حيث عن له بعده (٨٩) فيما إذا جاوزه غير مرید نسكاً ثم عن له

فان جاوزه مریداً غير محرم راكباً فينبغي لزوم دميين له جاوزة والركوب نزلاً لما وجب فعله منزلة فعله ثم رابت كلام البلقيني الاتي وهو صريح فيما ذكرته (ولو قال أمشي إلى بيت الله) بفيده السابق (ف) يلزمه المشى مع النسك من دويرة أهله في الأصح (لان قضية لفظه ان يخرج من بيته ماشياً) وإذا وجبنا المشى كما هو المعتمد (ركب لعذر) يبيح ترك القيام في الصلاة (أجزاه) نسكه عن نذره لما صح أنه ^{صلوات الله عليه} أمر من عجز عنه بالركوب (وعليه دم) كدم التمتع (في الاظهر) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر أخـت عقبة بن عامر أن تركب وتهدى هدياً وحلوه على أنها عجزت كما هو الغالب وقيد البلقيني وجوب الدم بها إذا ركب بعد الإحرام مطلقاً وقبله وبعد بجاوزة الميقات مسياً أو أفلاً إذا دخل في النسك بوجوب دم وفارق ذلك ما لو نذر الصلاة قائماً فبعد لعجز بانه لم يعهد جبرها به (أو) ركب (بلا عذر) أجزأه على المشهور وان عصى كترك الإحرام من الميقات (وعليه دم) على

(قوله فلم يجز أحدهما الخ) أى في الخروج عن عهدة النذر أه رشيدى (قوله ولو أفسد) إلى قوله فان جاوزه في المغنى أه عـش (قوله لم يلزمه فيه مشى) أى فيما يتمه لانه خرج بالفساد والقوات عن أن يجزئه عن نذره (تنبيه) لو قال الله على رجلى الحج ماشياً لزمه إلا أن أراد إلزام رجليه خاصة وإن الزم رقبته أو نفسه ذلك لزمه مطلقاً لأنها كناية عن الذات وإن قصد إلزامها مغنى (قوله لانه الواقع) أى بخلاف الفساد فانه لما لم يقع عن نذره لم يكن المشى فيه منذوراً فلا يشكل عدم وجوب المشى فيه بوجوب المضى في فاسده أه عـش (قوله أو اعتمر) إلى قول المتن فان تمكن في النهاية الاقوله فان جاوزه إلى المتن وقوله وهو المعتمد وقوله كما بينته إلى المتن (قول المتن فان كان قال أحج ماشياً الخ) أى وأطلق فان صرح بالمشى من دويرة أهله لزمه المشى منها قبل إحرامه روض مع شرحه مغنى (قوله أو عكسه) أى كان قال أمشى حاجاً أو معتمراً عـش ومغنى (قوله تنزلاً لما الخ) أى الإحرام أه سم (قوله الآتى) أى آنفاً (قول المتن إلى بيت الله) أو إلى الحرم أه مغنى (قوله بفيده السابق) وهو الحرام لفظاً ونية أه عـش (قوله مع النسك) أى مع لزمه فليس المراد أنه يلزمه التلبس بالنسك من دويرة أهله أه رشيدى عبارة عـش وقوله مع النسك أى من الميقات أه (قول المتن في الأصح) والثانى يمشى من حيث يحرم كما مر أه مغنى (قوله يبيح) (قوله يبيح ترك القيام الخ) وهو حصول مشقة شديدة لا تحتمل عادة بالمشى أه سيد عمر عبارة عـش وان لم يبيح التيمم أه (قوله أمر من عجز الخ) عبارة المغنى والاسنى رأى رجلاً هادى بين ابنيه فسأل عنه فقالوا نذر أن يحج ماشياً فقال إن الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه وأمره أن يركب أه (قول المتن وعليه دم) ويذبحى أن يتكرر الدم بتكرار الركوب قياساً على اللبس بأن يتخلل بين الركوبين مشى أه عـش (قوله أمر أخـت عقبة الخ) أى وكانت نذرت المشى أه عـش (قوله وقيد البلقيني الخ) يعنى فيما لو قال أمشى إلى بيت الله الحرام أمالو قال أحج ماشياً فلا يأتى فيها قيد قال عـش وفيه نظر وسيأتى عز سم خلافة (قوله مطلقاً) أى من الميقات أو قبله أه عـش (قوله وإلا فلا) هذا شامل أمشى لمسئلة إلى بيت الله أه سم (قوله وفارق ذلك الخ) رد لدليل مقابل الاظهر عبارة المغنى والنهاية والثانى لا دم عليه كالأول نذر الصلاة قائماً فصلى قاعداً للعجز وفارق الأول بان الصلاة لا تجبر بالمال بخلاف الحج واحتز بقوله إذا وجبنا المشى عما إذا لم نوجب فانه لا يجبر تركه بدم أه (قوله وان عصى) إلى قوله ولا عين في المغنى الاقوله ونخرج إلى المتن (قوله وان عصى) عبارة المغنى مع عصيانه أه (قوله على المشهور ايضاً) إشارة إلى الاعتراض عبارة المغنى وقوله وعليه دم يقتضى انه لا خلاف فيه وليس مراد ابل انما يلزمه على المشهور فلو قدمه عادليهما أه (قوله ولو نذر الحفا الخ) عبارة المغنى ولو نذر الحج حافياً لزمه الحج ولا يلزمه الحفا بل له أن يلبس النعلين في الإحرام ولا فدية عليه قطعاً أه (قوله وبحت الاسنوى الخ) عبارة النهاية نعم بحث الاسنوى الخ وكذا اعتدته الاسنى (قوله لزمه فيما يسن الخ) أى إذا امن من تلويث نجاسة ولم يحصل مشقه أه مغنى (قوله كعند دخول مكة) أى وغيره مما يستحب فيه ان يكون حافياً أه اسنى عبارة المغنى ويندب الحفا ايضاً في الطواف أه (قول المتن ومن نذر حجاً وعمرة الخ) قال في الروض رينعقد نذر الحج بمن لم يحج رياتى به بعد الفرض انتهى أه سم (قوله ويخرج عن نذره الخ) عبارة الروض مع شرحه فرع لو نذر حجاً وعمرة ففردن فقرن أو تمتع فكمن

أول الصفحة الآتية (قوله لما) أى الإحرام (قوله وعليه دم) هل يتكرر الركوب (قوله وإلا فلا) هذا شامل لمسئلة المشى إلى بيت الله (قوله ومن نذر حجاً وعمرة لزمه الخ) قال في الروض وينعقد نذر الحج بمن لم يحج ويأتى به بعد الفرض قال في شرحه ومحل انعقاد نذره ذلك ان نوى غير الفرض فان نوى الفرض لم ينعقد كالأول نذر الصلاة المكتوبة وأصوم رمضان وان أطلق فكذلك إذا لم ينعقد نسك محتمل كذا قاله

(١٢) - شروانى وابن قاسم - عاشر) المشهور أيضاً كدم التمتع لانه إذا وجب مع العذر فمع عدمه أولى ولو نذر الحنالم يلزمه لانه ليس بقربى وببحث الاسنوى لزمه فيما يسن فيه كعند دخول مكة (ومن نذر حجاً وعمرة لزمه فعله بنفسه) إن كان صحيحاً ويخرج عن نذره الحج بالافراد والتمتع والقران كما في الروضة والمجموع ويجوز له كل من الثلاثة ولا دم

من حيث النذر كما ينته مع البسط فيه في الفتاوى (فان كان معصوباً باستناب) ولو لم يال كافي حجة الاسلام في استنابته ونائبه ما ذكره
فيهما في الحج من التفصيل فلا يستناب من (٩٠) علي دون مرحلتين من مكة ولا عين من عليه حجة الاسلام او نحوها (ويستحب تعجيله

في أول سني الامكان) مبادرة لبراءة الذمة فان خشى نحو غضب أو تلف مال لزمته المبادرة (فان تمكن) لتوفر شروط الوجوب السابقة فيه فيها يظهر ويحتمل أن المراد بالتمكن قدرته على الحق عادة وان لم يلزمه كشي قوي فوق مرحلتين ثم رايت عبارة البحر صريحة في هذا الاحتمال وهي لو قال ان شئ الله مريض فله على أن أحق فشي وجب عايه الحق ولا يعتبر في وجوبه وجود الزاد والراحلة وهل يعتبر وجودهما في أدائه ظاهر المذهب أنه يعتبر وقيل لا يعتبر ان ايضاً لانه كان قادراً على استثناء ذلك في نذره انتهت فلم يجعل وجودهما شرطاً في لزومه لذمته وإنما جعلهما شرطاً لمباشرته بنفسه أي لانه يحتاط لها أكثر مما يعلم بما مر فيه ثم رأيت المجموع ذكر الاتفاق على أن

الشروط معتبرة في الاستقرار والاداء معا وهو صريح فيما ذكرته او لا وإن كلام البحر مقالة (فاخرفات حق) عنه (من ماله) لا استقراره عليه بتمكنه منه في حياته بخلاف ما اذا لم يتمكن (وإن نذر الحج)

نذر المشي فركب فيجزيه ويلزمه دم وقضيته انه يأمن ان لم يكن له عذر وان نذر القرآن أو التمتع وأفر دهمو الفضل من كل منهما لياتي به ويلزمه دم القرآن أو التمتع لانه التزمه بالنذر فلا يسقط صرح به المجموع وكلامهم يشعر بالانه دم عليه للعدول وهو ظاهر اكتفاء بالدم الملتزم مع كون الافضل الماتى به من جنس المندور وبهذا فارق لزومه بالعدول من المشي الى الركوب ولو نذر القرآن فتمتع فهو الفضل ولو نذر التمتع فقرن اجزاه ولو لمه دمان اه بخذف (قوله من حيث النذر) أي اما من حيث التمتع او القرآن فيجب ع ش ورشيدى (قول المتن فان كان معصوباً بالخ) ولو نذر المعصوب الحج بنفسه لم ينقذ نذره وان يحتج من ماله أو أطلق انعقد نهاية أى ويستناب فيهما ع ش عبارة المغنى وفي فتاوى البغوى لو نذر المعصوب الحج بنفسه لم ينقذ بخلاف ما لو نذر الصحيح الحج بماله فانه ينقذ لان المعصوب ايس من الحج بنفسه والصحيح لم يئأس من الحج بماله فان برا المعصوب لزومه الحج لانه بان انه غير ما يوس اه (قوله فلا يستناب من دون مرحلتين) فعل ففعلول وهذا متفرع على قوله في استنابته وقوله ولا عين من عليه الخ فعل ففعلول وهو متفرع على ونائبه (قول المتن ويستحب) أي للناذر اه معنى (قول المتن تعجيله) أي الحج المندور ولا بقيد كونه من المعصوب اه غ ش (قوله مبادرة) إلى المتن في المغنى (قول المتن فان تمكن) أي من التعجيل اه معنى (قوله لتوفر شروط) إلى قول المتن فان منعه في النهاية إلا قوله ثم عبارة البحر إلى ثم رايت المجموع وقوله وإن كلام البحر مقالة (قوله السابقة فيه) أي في الناذر ويحتمل في باب الحج والجار على الاول متعلق بتوفر وعلى الثاني بالسابقة (قوله فلم يجعل) أي صاحب البحر (قوله يحتاط له) أي لوجوب المباشرة (قوله) وهو صريح فيما ذكرته أو لا الخ) نظر فيه سم راجعه (قول المتن حج من ماله) والعمره في ذلك كالحج (تنبيه) من نذر ان يحج عشر حجرات مثلاً ومات بعد سنة وقد تمكن من حجة فيها قضيت من ماله وحدها والمعصوب اذا نذر عشر او كان بعيداً من مكة يستناب في العشر المندور ان يتمكن كافي حجة الاسلام فقد يتمكن من الاستناب فيها في سنة فيقضى العشر من ماله فان لم يقف ماله لم يستقر الا ما قدر عليه معنى وروض مع شره (قول المتن وامكنه) أي فعله فيه بان كان على مسافة يمكنه منها الحج في ذلك العام اه معنى (في ذلك العام) إلى قوله انتهى في المغنى إلا قوله ولو بان إلى فلا ينقذ وقوله أي بعد تمكنه منه فيما يظهر (ان لم يكن عليه حج) عبارة المغنى والروض مع شره تنبيه ما ذكره المصنف فيمن حج حجة الاسلام فان لم يحج حجة الاسلام فانه يلزمه للنذر حج آخر كالأندران يصلى وعليه صلاة الظهر تلزمه صلاة اخرى وتقدم حجة الاسلام على حجة النذر وعمل انعقاد نذره ذلك ان ينوى غير الفرض فان نوى الفرض لم ينقذ كما لو نذر الصلاة المكتوبة او صوم رمضان وإن أطلق فكذلك إلا لا ينقذ نسك محتمل كما قاله الماوردى والرويانى اه (قوله فيمتنع تقدمه) أي تقدم النسك المندور وهو مفرغ على قوله في ذلك العام اه رشيدى عبارة المغنى فلا يجوز تقدمه عليه كالصوم ولا تأخير عنه فان اخره وجب عليه القضاء في العام الثاني كما قاله الماوردى اه (لم يعين العام)

الماوردى والرويانى (قوله لتوفر شروط الوجوب السابقة فيه) عبارة الروض فرع وإتما يستقر نذر الحجة المندورة باجتماع شرائط الحج كحجة الاسلام انتهى قال في شره لو قال باجتماع شرائط حجة الاسلام كان أولى وقوله نذراً لفائدة له (ثم رايت المجموع ذكر الاتفاق على أن الشروط معتبرة في الاستقرار والاداء معا وهو صريح فيما ذكرته او لا وإن كلام البحر مقالة) يظهر انه لا منافاة بين البحر والمجموع لان حاصل كلام البحر ان الشروط غير معتبرة في اللزوم امكنها معتبرة في الاداء وسكت عن اعتبارها في الاستقرار وسكوته عن ذلك لا ينافى اعتبارها في اللزوم فكيف يكون كلام المجموع صريحاً في ان كلام البحر مقالة ثم ان قول المتن في الاستقرار وحاصل كلام المجموع اعتبارها الاستقرار والاداء وسكت عن اعتبارها وعدمه بالنسبة للزوم وسكوته عن ذلك لا ينافى عدم اعتبارها فان تمكن إشارة إلى الاستقرار فاعتبار التمكن

أو العمره (عامه) أو عاماً بعده معيناً (وأمكنه لزومه) في ذلك العام ان لم يكن عليه حج اسلام أو قضاء أو عمرته أى تقريباً على الاصح ان زمن العبادة يتبين بالتعيين فيمتنع تقديمه عليه اما اذا لم يعين العام ليلزمه في اي عام شاء واما اذا عينه

ولم يتمكن من فعله فيه كان لم يبق من سنة عينها ما يمكن الذهاب فيه ولو بان كان يقطع (٩١) أكثر من مرحلة في بعض الايام

فما يظهر اخذا بما مر في الحج للنسك فلا ينعقد نذره ولو حج عن النذر وعليه حجة الاسلام وقع عنها (فان) تمكن من الحج ولكن (منعه) منه (مرض) او خطأ طريق او وقت او نسيان لاحدهما او للنسك بعد الاحرام في الكل اى بعد تمكنه منه فيما يظهر (وجوب القضاء) لاستقراره بتمكنه منه بخلاف ما اذا لم يتمكن بان عرض له بعض ذلك قبل تمكنه منه لان المنذور نسك في ذلك العام ولم يقدر عليه ونازع البلقيني واطال في ايجاب القضاء مطلقا (او) منعه قبل الاحرام او بعده (عدو) أو سلطان او رب دين ولم يتمكن الوفاء حتى مضى امكان الحج تلك السنة (فلا) يلزمه القضاء (في الاظهر) كما في نسك الاسلام إذا صد عنه في اول سنى الامكان وفارق نحو المرض بجواز التحلل به من غير شرط بخلاف نحو المرض (او) نذر (صلاة او صوما في وقت) يصحان فيه (فمنعه مرض او عدو) كاسير يخاف إن لم ياكل قتل وكان يكرهه على التلبس بمنافى الصلاة جميع وقتها (وجوب القضاء) لوجوبهما مع العجز بخلاف الحج

اى لم يقيده بعلمه اه معنى (قوله فعله فيه) اى في ذلك العام (قوله للنسك) متعلق بعيتها اه سيد عمر الاولى بالذهاب (قوله تمكن من الحج) الى قوله وافتى بعضهم في النهاية الا قوله ونازع البلقيني الى المتن وقوله وبما قررت الى المتن وقوله وان كان بين بلد والحرم فيما يظهر وقوله اى الا ان قصر كما هو ظاهر (قوله تمكن من الحج) يغنى عن هذا قوله الاتى بعد الاحرام في الكل اى بعد تمكنه الخ اه سم وسيقاى عن ع ش مثله (قوله بعد الاحرام الخ) متعلق بمنعه الخ (قوله اى بعد تمكنه الخ) لا حاجة اليه بعد قوله تمكن من الحج اه ع ش (قوله اى بعد تمكنه منه) قال الشهاب سم قد يقال ان كان ضمير منه للحج فلا فائدة في هذا التفسير لان فرض المسئلة التمكن من الحج كما صرح به وان كان للاحرام فلا فائدة فيه ايضا مع الفرض المذكور مع ان التمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فليتأمل اه وقد يقال ان الضمير للاحرام وبين الشارح بهذا التفسير انه ليس المراد بالاحرام فعله بل مجرد التمكن منه ولا مانع من وجوب القضاء بمجرد التمكن من الاحرام بل هو القياس في كل عبادة دخل وقتها وتمكن من فعلها ولم يفعل لقوله لا يظهر كفايته في الوجوب اه غير ظاهر اه رشيدى وعبارة المغنى تنبيه محل وجوب القضاء إذا منعه المرض بعد الاحرام فان كان مريضاً وقت خروج الناس ولم يتمكن من الخروج معهم او لم يجد رفيقه وكان الطريق مخوفاً لا يتأتى الاحاد سلوكه فلا قضاء لان المنذور حج في تلك السنة ولم يقدر عليه كما لا يستقر حجة الاسلام والحالة هذه هذا ما في الروضة كاصلها ونازع البلقيني في اشتراط كون ذلك بعد الاحرام وقال انه مخالف لنص الامام اه محل وجوب القضاء على الاول اذا لم يحصل بالمرض غلبة على العقل فان غاب على عقله عند خروج القافلة ولم يرجع اليه عقله في وقت لو خرج فيه ادرك الحج لم يلزمه قضاء الحجة المنذورة كما قاله البلقيني كما لا تستقر حجة الاسلام والحالة هذه في ذمته كما نص عليه في الامم بالنسبة لحجة الاسلام اه (قوله بخلاف ما اذا لم يتمكن الخ) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقوع السؤال عنها وهى ان شخصاً نذر ان يتصدق على انسان بقدر معين في كل يوم مادام المنذور له حيا وصرف اليه مدة ثم عجز عن الصرف لما التزمه بالنذر فهل يسقط النذر عنه مادام عاجز الى ان يوسر او يستقر في ذمته الى ان يوسر فيؤديه وهو انه يسقط عنه النذر مادام معسر العدم تمكنه من الدفع فاذا ايسر بعد ذلك وجب ادائه من حينئذ وينبغي تصديقه في اليسار وعدمه مالم تقم عليه بينة بخلافه اه ع ش (قوله مطلقا) اى سواء كان المنع بعد الاحرام او قبله (قوله او منعه الخ) اى منعاً خاصاً به او عاماً له واغيره اه معنى (قوله به) اى بمنع نحو العدو (قوله يصحان فيه) عبارة للمغنى في وقت معين لم ينه عن فعل ذلك فيه اه (قوله كاسير الخ) التصوير بذلك نقله الاسنى والمغنى عن المجموع وهذا التصوير مع قوله الاتى وبقولنا كاسير يخاف يندفع الخ كما صريح في ان الخوف المذكور لا يعد من الاكراه المانع عن الافطار فليراجع (قوله وكان يكرهه) الاولى حذف الهاء (قوله بمنافى الصلاة) اى كعدم الطهارة ونحوه اه معنى عبارة السيد عمر قوله بمنافى الصلاة) يعنى بكل وجه حتى بازالة تميزه المانعة من اجراء الاركان على قلبه وعلى هذا يتم له دفع بحث الزركشى اه (قوله استشكل الزركشى الخ) وفي شرح الروض اى والمغنى قال اى الزركشى وقوله لم ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع بشكل

بتوفر الشروط حاصله اعتبارها في الاستقرار وكلام البحر حيث قال ولا يعتبر الخ انما هو في لزوم دون الاستقرار فكيف يقال ان غبارته صريحة في الاحتمال الثاني وانه لم يجعل وجود ما ذكر شرطاً في لزوم فليتأمل (قوله ولم يتمكن) اى حين النذر (قوله تمكن من الحج) يغنى هذا عن قوله بعد الاحرام بالمعنى الذى استظهره (قوله اى بعد تمكنه منه) قد يقال ان كان ضمير منه للحج فلا فائدة في هذا التفسير لان فرض المسئلة التمكن من الحج كما صرح به وان كان للاحرام فلا فائدة فيه ايضا مع الفرض المذكور مع ان التمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فليتأمل (قوله وجوب القضاء) انظره في المرض مع ما تقدم فيما لو نذر سنة فافطر يوماً للرض ان المعتمد عدم وجوب القضاء (قوله كاسير الخ) التصوير بذلك نقله في شرح الروض عن تصوير المجموع (قوله يندفع استشكل الزركشى الخ) قال في شرح الروض

شرطه الاستيطان بقولنا كاسير يخاف يندفع استشكل الزركشى تصور المنع من الصوم بانه لا قدرة على المنع من نيته والاكل للاكراه لا يفطر

عليه انه لو نذر صلاة في وقت بعينه فاغضى عليه لزمه القضاء وإن لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم قلت هذا مستثنى كبقية المستثنيات اهـ وقوله لزمه القضاء في كثر الاستاذ خلافة وتفصيل طويل فراجع اهـ سم (قوله) وبقولنا كان يكرهه الخ يعلم الجواب (الخ) في علم الجواب من ذلك نظر فانه إذا اكرهه على التلبس بما فيها جميع الوقت يمكنه فعله مع ذلك المنافي ويقضى ونظير ذلك ما لو حبس في مكان نجس وقد يجاب بانه لو اكرهه في صلاته اختيارا على استدبار القبلة ونحوه بطلت صلاته لنذر ذلك فلا يتصور حينئذ مع الاكره فعله مع المنافي اهـ ش (قوله) كيف امكن (عبارة المغنى بامراره فعلم على قلبه اهـ (قوله) لان ذلك (اي المنع من الصلاة بهيتها (قوله) لم يسكتوا عن هذا (اي عن انه يصلي كيف امكن الخ (قوله) ما ذكرناه (اي من الاكره المذكور (قوله) فان انتفى (اي الغرض المذكور (قوله) تعين (اي ما قاله الزركشي من انه يصلي كيف امكن الخ وفي سم مانصه منع التعيين الاستاذ في السكتز بانحطاط النذر عن الواجب الشرعي واطال فيه اهـ (قوله) انها لا تتعين (اي الصلاة (قوله) نعم لا يتعين (قديشعر بانعقاد النذر ولو سكت في الروض وغيره ولا يتعقد نذر الصوم في يوم الشك والصلاة في اوقات الكراهة وان صح فعل المندور فيهما اهـ وانظر نذر من يحرم مكة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده ايضا لانها فيه في تلك الاوقات خلاف الاولى وخلاف الاولى منهي فلا يتعقد نذره اهـ سم وقوله قديشعر الخ بدفعه ما قدمه الشارح كالنهاية في شرح ولا يصح نذر معصية وقوله فلا يتعقد نذره بخالفه قول المغنى مانصه اما اذا نذر الصلاة في اوقات النهي في غير حرم مكة او الصوم في يوم الشك فقد مر ان نذره لم يتعقد اهـ (قوله) لانه الخ (اي تعيين وقت الكراهة (قوله) او غيره الخ (قضية) انه لو نذر اهداء هذا الثوب مثلا يلزمه حمله الى مكة وان لم يذكرها في نذره وفي شرح الجلال وشرح المنهج ما يخالفه فليراجع اهـ رشيدى وياتى عن المغنى ما يوافقهما حيث حمل الماتن على ما اذا ذكر في نذره مكة او الحرم ويوافقهما ايضا قول فتح المعين ولو نذر اهداء منقول الى مكة لزمه نقله الخ لكن يوافق إطلاق الشارح والنهاية قول الشهاب عميرة على المحلى مانصه قوله الى مكة قال الزركشي واطاق

قال اى الزركشي وقولهم ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع بشكل عليه انه لو نذر صلاة في وقت بعينه فاغضى عليه لزمه القضاء وان لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم قلت هذا يستثنى كبقية المستثنيات وسره ان الصلاة المندورة لزمه بالنذر وان توقف الايمان بها على دخول الوقت بخلاف المكتوبة لا تلزم الا بدخول الوقت اهـ وقوله لزمه القضاء في كثر الاستاذ خلافة وتفصيل طويل فراجع اهـ (قوله) تعين ما ذكره (منع التعيين الاستاذ في السكتز بانحطاط النذر عن الواجب الشرعي واطال فيه قال في شرح الروض قال اى الزركشي وقولهم الى آخر الحاشية التي فوق هذه كذا صورة وضع المحشى الحاشية التي فوق هذه فتأمل مع هذا كون الحاشية التي فوق هذه موضوعة على قول الشارح برفع استشكل الزركشي الخ كما هو مكتوب هنا ام لا (قوله) والمعتمد ما هنا من التعيين (كتب عليه مر (قوله) نعم لا يتعين (قديشعر بانعقاد النذر ولكن في الروض وغيره ولا يتعقد نذر الصوم والصلاة في يوم الشك اى في الاولى والاوقات المكروهة اى في الثانية وان صح فعل المندور فيهما اهـ وانظر نذر من يحرم مكة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده ايضا لانها فيه في تلك الاوقات خلاف الاولى وخلاف الاولى منهي عنه فلا يتعقد نذره مر (قوله) ايضا لا يتعين وقت مكروه (بقى المكان المكروه (قوله) ايضا لا يتعين وقت مكروه عين الصلاة لا تنعقد فيه لانه معصية) قال في شرح العباب بعد ان ذكر انهم صرحوا بانه لو نذر صلاة في يوم بعينه ثم اغضى عليه لزمه القضاء وان لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم مانصه وبقولهم المذكور يتدفع قول البلقينى لياتى في الاغما والجنون هنا ما مر فيهما بالنسبة للمكتوبة قبيل باب الاذان من انهما تارة يستغرقان الوقت وتارة يكونان في اوله وتارة يكونان في آخره فحيث وجب فعل المكتوبة او قضاؤها بعد زوال المانع ثم وجب هنا وحيث لا فلا قال وفي الصوم يجب قضاء الاغما دون الجنون ويجب قضاء المندورة وان استغرق وقتها حبس او نفاس لانها لا تتكرر بخلاف المكتوبة وعليه يقال لنا امرأة فاتتها الصلاة في الحيض ولزمها قضاؤها اهـ والاوجه خلاف ما ذكره

وبقولنا كان يكرهه الى آخره يعلم الجواب عن قوله انه يصلي كيف امكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادر كما في الواجب بالشرع اهـ فهم لم يسكتوا عن هذا الا ليكون الغرض ما ذكرناه فان انتفى تعين ما ذكره ووقع لها في الاعتكاف انها لا تتعين في الوقت المعين بالنذر والمعتمد ما هنا من التعيين نعم لا يتعين وقت مكروه عين الصلاة لا تنعقد فيه لانه معصية (او) نذر (هديا) لنعم او غيره مما يصح التصديق به

حتى نحو دهن نجس وعينه في نذره او بعده كذا وقع في شرح المنهج وفيه نظر لان التعميم بعد النذر (٩٣) انما يكون في المطلق وسيأتي ان المطلق

ينصرف لما يجزى اضية
فلا يصح تعيين غيره وبما
قررت في معنى هديا اندفع
اعتراضه بان له لو قال بدله شيئا
كان اولي (لزم حمله) ان
كان مما يحمل ولم يكن بمحله
ازيد قيمة كما في الصورة
الانية (الى مكة) اي حرما
اذ اطلاقها عليه سائق اي
الى ما عينه منه ان عين والا
فاليه نفسه لانه محل الهدى
قال تعالى هديا بالغ الكعبة
او انشدق به (علي من) هو
مقيم او مستوطن (بها)
من الفقراء والمساكين
السابقين في قسم الصقات
ويجب التعميم في المحصورين
بان سهل عدمه على الاحاد
ويجوز في غيرهم الاقتصار
على ثلاثة ويجب عند
اطلاق الهدى كونه مجزيا
في الاضية لان الاصح ان
النذر يسلك به مسلك
الواجب الشرعي غالبا وعليه
اطعامه وهوته حمله اليها
فان لم يكن له مال يبيع بعينه
لذلك سواء اقال الهدى
هذا ام جعلته هديا لم هديا
للكعبة ثم اذا حصل الهدى
في الحرم ان كان حيوانا
يجزى اضية ويجب ذبحه
وتفرقة عليهم ويتعين
الحرم لذبحه او لا يجزى
اعطاه لهم حيا فان ذبحه
فرقه وغرم ما نقص بالذبح
ولو نوى غير التصديق كالصرف لستر الكعبة او طيبها

اه في المسئلة خلاف (قوله حتى نحو دهن نجس الخ) خلافا للمعنى عبارته وقوله والتصدق به يقتضى
الا كفاء يكون ذلك الشيء مما يتصدق به وان لم تصح هبته ولا هديته فليدخل فيه ما لو نذر اهداء دهن نجس
وجلد الميتة قبل الدباغ لكن قال البلقيني الارجح انه يشترط فيه ان يكون مما يهدى لادمي انتهى وهذا
اظهر اه (قوله وفيه نظر الخ) ما المانع ان شرح المنهج اراد التعيين بالشخص كعينت هذه البدنة عن
نذري والتعيين كذلك لا يتأني انصراف المطلق لما يجزى فليتأمل اه سم عبارة البجيرمي قوله لان التعيين
بعد النذر الخ فيه نظر اذ الكلام هنا اي في شرح المنهج في اهداء شيء مخصوص اي من حيث الجنس كان نذر
اهداء بعير او شاة ولا شك انه شامل لما لا يجزى اضية واما ما قاله اى النهاية كالنخعة فهو فيما لو اطلق كالمال قال
لله على ان اهدى شيئا اي ولم يعين ما يهديه فليزمه ما يجزى في الاضية سلطان اه اقول قضية هذا الجمع
جواز تعيين ما لا يجزى في الاضية فيما اذا قال الله على ان اهدى شاة مثلا بتعيين الجنس فقط وهو مع كونه
خلاف ظاهر كلامهم ياتى عن المعنى ما يفهم عدم جوازه (قوله اندفع اعتراضه بانه الخ) في اندفاعه بما ذكر
نظر لا يخفى اذ التعميم اولي بلا شبهة اه سم (قوله بمحله) اي النذر (قوله الانية) اي انفا في السوادة
(قوله ان عين) اي في النذر (قوله والافاليه الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى والاقعد والافلاي محل
منه اه سيد عمر (قوله فاليه نفسه) اي فالتعيين مفوض الى رايه (قوله لانه محل الهدى الخ) هذا والذي
بعده مبنيان على ظاهر المتن لا بالنظر لما حله به اه رشيدى (قوله على من هو مقيم) اي اقامة نطق السفر
وهي اربعة ايام صحاح كما يصرح به مقابلته بالمستوطن فن نحر بمنى لا يجزى ما عطاؤه للحجاج الذين لم يقيموا
بمكة قبل عرفة اربعة ايام لما مر انه لا يقطع ترخيصهم الا بعد عودهم الى مكة بنية الاقامة اه ع ش وفي
سم ما يشير اليه (قوله في المحصورين) ولو لم يمكن تعميمهم كدرهم وهم مائة فهل يجب دفعه الى جملتهم اه
سم (قوله ويجب عند اطلاق الهدى الخ) عبارة المعنى او نذر هديا اي ان يهدى شيئا من نعم او غيرها
كان قال الله على ان اهدى شاة او ثوبا الى مكة او الحرم لزمه حمله الى مكة او الحرم ولزمه التصديق به على
من بها اما اذا قال الله على ان اهدى ولم يسم شيئا وان اضحي فانه يلزمه ما يجزى في الاضية حلا على معهود
الشرع اه (قوله غالبا) ينبغي خذفه اه رشيدى (قوله وعليه اطعامه) الى قوله ظاهر كلامهم
في المعنى (قوله لذلك) اي لنقل الباقي اه معنى (قوله سواء اقال الهدى هذا الخ) عبارة المعنى وفي
الابانة ان قال الهدى هذا فاما هوته عليه وان قال جعلته هديا فلا ويباع منه شيء ولا جلة التقل ونسبه في البحر
للقفال واستحسنه قال الرافعي لكن مقتضى جعله هديا ان يوصله كله الى الحرم فليأتم وهوته كالمال قال
اهدى انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله سواء اقال الخ) الظاهر انه تعميم في المتن اه رشيدى (قوله
وجب ذبحه) اي في ايام النحر اه معنى (قوله او لا يجزى) كالظا وباشاة ذات عيب وسخلة معنى (قوله ولو
نوى الخ) ولو نذر ان يهدى شاة مثلا ونوى ذات عيب او سخلة اجزاه هذا المنوى لانه المأتم ويؤخذ بما رانه
يتصدق به حيا فان اخرج بدله تاما فهو افضل (تنبيه) قد علم بما رانه يتمتع اهداء ما ذكر الى اغنياء الحرم
نعم لو نذر نحوه لهم خاصة واقرن به نوع من القرية كان تناسي به الاغنياء لزمه كما قاله في البحر اه معنى وقوله
ونوى ذات عيب الخ مفهومه انه يجب عند اطلاق هدى شاة مثلا كونها مجزية في الاضية خلافا لما رعن

اخرا ايضا وبحت ايضا عدم انعقاد نذر التحيرة اصلا وصوره في زمن معين لاحتمال كونه فيه حائضا وقد
يقال انما يتجه ما ذكره اذا نذرت اي قاع ذلك مع التحير اما لو اطلقت فينبغي انعقاد نذر هائم ان شئت لزمها
والا فلا لعدم تمكنها انتهى بالمعنى (قوله كذا وقع في شرح المنهج وفيه نظر لان التعيين الخ) ما المانع ان
شرح المنهج اراد التعيين بالشخص كعينت هذه البدنة عن نذري والتعيين كذلك لا يتأني انصراف المطلق
لما يجزى فليتأمل (قوله وبما قررت في معنى هديا اندفع اعتراضه الخ) في اندفاعه بما ذكر نظر لا يخفى اذ
التعميم اولي بلا شبهة (قوله على من هو مقيم) ان اراد الاقامة القاطعة للسفر لم يشمل من لم ينقطع سفره
(قوله في المحصورين) لو لم يمكن تعميمهم كدرهم وهم مائة فهل يجب دفعه الى جملتهم

شارح في الشمع انه يشغل فيها وفي الزيت انه يجعل في مصباحها ويتعين حمله على ما لو اضاف النذر اليها واحتيج لذلك فيها والا يبيع وصرف لمصالحها كما هو ظاهر ولو عمر التصديق بعينه كلؤلؤ باعه ولفرق ثمنه عاينهم ثم ان استوت قيمته ببلده والحرم تخير في بيعه فيما شاء منهما والا لزمه بيعه في الازيد قيمة وان كان بين بلده والحرم فيما يظهر اما مالا يمكن حمله او يعسر كعقار وروحي فيباع ويفرق عاينهم ثم ان لا يفارق المعين في يده لا يضمنه اي الا ان قصر كما هو ظاهر وظاهر كلاهما ان المتولى لجميع ذلك هو الناذر وانه ليس لقاضي مكة نزعه منه وهو ظاهر ويظهر ترجيح انه ليس له امسا كدقيقته لانه متهم في محاباة نفسه والاتحاد القابض والمقبض وافق بعضهم في ان قضى الله حاجتي فعلى للكعبة كذا بانه يتعين لمصالحها ولا يصرف لفقراء الحرم كاد عليه كلام المذهب وصرح به جمع متأخرون وخبر مسلم لولا قومك حديثه عهد بكفر لا نفقت كنز الكعبة في سبيل الله المراد بسبيل الله فيه انفاقه في مصالحها (او) نذر (التصدق) او الاضحية وكذا

سم وساطان (قوله تعين صرفه فيما نواه) ينبغي تقييده بما لا يحتاج اليه اخذما ياتي انفا (قوله اليها) اي الى الكعبة اي الاشغال والتسريح فيها وبه يندفع ما سياتي من اشكال سم (قوله والا) اي بان اتنى الاضافة او الاحتياج اي كافي زمانا فانها شاعرا وتيامر تبين بجيثان من الاسلا نبول (قوله والا يبيع) دخل فيه ما اذا لم يصف اليها فانظر مع ذلك الى قوله وصرف الخ اه سم ومزجوا به (قوله ولو عمر التصديق بعينه الخ) اي حيث وجب التعميم اسنى ومعنى (قوله كلؤلؤ) رثوب واحد اه معنى (قوله ثم ان استوت قيمته الخ) ومن ذلك ما لو نذر اهداء بهيمة الى الحرم فان امكن اهداؤها بنقلها الى الحرم من غير مشقة في نقلها ولا نقص قيمة لها وجب والا باعها بمحلها ونقل قيمتها اه عش وقضيتها ان مجرد مشقة النقل بلا نقص قيمة في الحرم يجوز البيع بمحلها فليراجع (قوله اي الا ان قصر الخ) عبارة المغنى وان تعيب الهدى المذكور او المعين عن نذره تحت السكن عند الذبح لم يجوز كالاضحية لانه من ضمانه ما لم يذبح وقيل يجوز ويجزى عليه ابن المقرئ لان الهدى ما يهدى الى الحرم وبالصوصل اليه حصل الاهداء اه (قوله هو الناذر) اي ولو غير عدل لانه في يده ومضمون عليه فولا يته له اه عش (قوله لمصالحها) اي من بناء او ترميم (قوله ولا يصرف لفقراء الحرم الخ) اي ما لم تجر به العادة اخذا بما مر عن عش على قول الشارح ويصرفه لمصالح الحجر النبوية وما ذكره الشارح في النذر لقبر الشيخ الفلاني (قوله وخبر مسلم الخ) مبتدا وقوله المراد الخ خبره والجملة استثنائية بيانية (قوله المراد بسبيل الله انفاقه الخ) هذا خلاف المتبادر جدا من سبيل الله وايضا فقومها لا يكرهون انفاق كنزها في مصالحها اه سم (قوله او نذر التصديق) اي الفروع في النهاية الا قوله وصح الى والمراد قوله وبينت الى المتن وقوله ونازع الى ويقوم وقوله وقد يجب الى المتن وقوله واعتاد شارح الى المتن (قوله كذا النحر الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان نذر الذبح والتفارقة او نواه بلذبح غير الحرم تعينا فيه وان نذر الذبح في الحرم والتفارقة في غيره تعين المكان وان نذر الذبح في غير الحرم او بسكين ولو مخصوبا ونذر التفارقة فيهما في الحرم تعين مكان القرية فقط اذا لقرية في الذبح خارج الحرم ولا في الذبح بسكين معين ولو في الحرم وان نذر الذبح بالحرم فقط اذ لزمه التفارقة فيه حلالا على واجب الشرع وان نذر الذبح بافضل بلد تعين مكة الذبح لانها افضل البلاد اه بحذف (قوله به) اي بما ينجره اه عش (قوله بالنسبة لغير الحرم) خرج الحرم قال في شرح الروض اي والمغنى ولو نذر ذبح شاة ولم يعين بلدا او عين غير الحرم ولم ينو الصدقة بلحما لم ينقصد ولو نذر الذبح في الحرم انعقد انتهى اه سم زاد المغنى ولزمه التفارقة فيه اه عبارة الرشيدى اي اما بالنسبة اليه فانه يلزمه وان لم يذ كر ذلك ولا نواه اه (قوله وتعين الخ) عبارة المغنى وصرفه لمسا كنهه من المسلمين ولا يجوز نذله كافي زيادة الرخصة كالزكاة اه (قوله للمساكين) اي المقيمين او المستوطنين ولا يجوز لزمه تفريقهم الا كل منه قياسا على الكفارة اه عش (قوله المسلمين منهم) عبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذ لا يجوز صرف النذر لذى كما صرح به جمع متقدمون اه وقضيته انه لو كان جميع اهل البلد كفار الغا النذر اه سم عبارة النهاية نعم لو تمحض اهل البلد كفارا لم يلزم لان النذر لا يصرف لاهل الذمة اه قال الرشيدى قوله لم يلزم اي لم يلزم صرفه اليهم كذا في هامشه اي لانه يجوز ابدال الكافر بغيره كما مر لكن قوله لان النذر الخ فيه صعوبة

(قوله والا يبيع) دخل فيه ما اذا لم يصف اليها فانظر مع ذلك وصرفه الخ (قوله ولو عمر التصديق بعينه كلؤلؤ الخ) عبارة شرح الروض ومثل حجر الرحي في بيعه ما لو كان لا يمكن تعميم بيعه الحرم اذا فرقه على مسا كنهه كلؤلؤ قاله الماوردي ومراده حيث وجب التعميم اه (قوله ويظهر ترجيح انه ليس له امسا كدقيقته الخ) لم يزد في شرح الروض على حكاية وجهين في الكفاية في ذلك (قوله المراد بسبيل الله فيه انفاقه في مصالحها) هذا خلاف المتبادر جدا من سبيل الله وايضا فقومها لا يكرهون انفاق كنزها في مصالحها (قوله بالنسبة لغير الحرم) خرج الحرم قال في الروض ولو نذر ذبح شاة ولم يعين بلدا او عين غير الحرم ولم ينو الصدقة بلحما لم ينقصد ولو نذر الذبح في الحرم انعقد اه (قوله المسلمين منهم) عبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذ

وقياس ما مر في قسم الصدقات انه يعم به المحصورين وله تخصيص ثلاثه في غير المحصورين (او) نذر (حوما) او نحوه (في بلد) ولو لمكة (لم يتعين) فيلزمه الصوم ويفعله في اي محل شاء لانه لا قرينة فيه في محل مخصوصه ولا (٩٥) نظرا لزيادة ثوابه فيها ولذا لم يجب صوم

الدم فيها بل لم يجز في بعضه (وكذا صلاة) ومثلها الاعتكاف كما مر نذر هابلد او مسجد لا يتعين لذلك نعم لو عين المسجد للفرض لزمه وله فعله في مسجد غيره وان لم يكن اكثر جماعة فيما يظهر خلافا لمن قيد به لانا انما اوجبنا المسجد لانه قرينة مقصودة في الفرض من حيث كونه مسجدا فليجزى كل مسجد لذلك ويظهر ان ما يسن فيه من النوافل كالقصر (الا المسجد الحرام) فيتعين للصلاة بالنذر اعظم فضله وتعلق النسك به وصح ان الصلاة فيه بمائة الف صلاة بل استنبطت من الاخبار كايقتنه في حاشية مناسك المصنف انها فيه بمائة الف صلاة لغير مسجد المدينة والاقصى وبه يتضح الفرق بينهما وبين الصوم والمراد به الكعبة والمسجد حولها مع ما زيد فيه وقبل جميع الحرم (وفي قول) الا المسجد الحرام (ومسجد المدينة والاقصى) لمشاركتهما له في بعض الخصوصيات للخبر الصحيح لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد وبينت معناه في كتابي الجوهر المنظم في زيارة القبر المكرم (قلت الاظهر تعيينهما كالمسجد الحرام

لا يخفى اه (قوله وقياس ما مر في قسم الصدقات) اي وفي شرح والتصدق به على من بها من قوله ويجب التعميم في المحصورين الخ اه ع (قوله ونحوه) اي كالقراءة والتسبيح والتهليل (قوله ولو لمكة) الى ول المتن وكذا صلاة في المغني (قوله ولا نظار الخ) عبارة المغني وقيل ان عين الحرم تعين لان بعض المتأخرين رجح ان جميع القرب تتضاعف فيه فالحسنة فيه بمائة الف حسنة والتضيق قرينة اه (قوله لزيادة ثوابه الخ) يؤخذ منه ان الصوم يزيد ثوابه في مكة على ثوابه في غير ما وهل يضاعف الثواب فيه قدر مضاعفة الصلاة او لا بل فيه مجرد زيادة لا تصل لحده مضاعفة الصلاة فيه نظرا وقضية كلام الشارح في الاعتكاف ان المضاعفة خاصة بالصلاة اه ع (قوله ما مر عن المغني انفاق بعض المتأخرين صريح في الاحتمال الاول من ان مضاعفة الصوم وغيره من القرب في مكة قدر مضاعفة الصلاة فيها عند القائل بتضاعف جميع القرب في مكة وما سيذكره الشارح في شرح الا المسجد الحرام صريح في الاحتمال الثاني (قوله ولذا لم يجب صوم الدم الخ) يعني دم التمتع وحاصله انه لا يجب صوم الدم فيها على الاطلاق فان كان اكثر ثوابا بل بعضه لا يجزى فيها فضلا عن وجوبه وهو صوم دم التمتع اه رشدي (قوله نذر هابلد الخ) صفة صلاة (قوله نعم لو عين المسجد الخ) ينبغي ان يقال ان اطلق نذر الفرض في المسجد لزمه فعله فيه ولو فرادى ولو عين مسجدا بعينه لم يتعين وان قيد بالجماعة لزمه فعله فيه جماعة ولو عين مسجدا بعينه فله العدول الى مثله جماعة او اكثر مر اه سم (قوله وان لم يكن اكثر جماعة الخ) في الخادم والمنقولة انه اذا انتقل الى مسجد غير الذي عينه فان كانت الجماعة فيه اعظم واكثر جاز والافلا كذا قاله الفوراني وعدد جماعة اه انتهى سم (قوله فيتعين) الى قوله وبحث الزركشي في المغني الا قوله بل استنبطت الى والمراد قوله وبينت الى المتن فيتعين للصلاة اي ومثلها الاعتكاف (قوله وبه يتضح الخ) اي بقوله وصح الخ (قوله وقيل جميع الحرم) الاصح عند الثوري ان تضعيف الصلاة يعم جميع الحرم ولا يختص بالمسجد ولا بمكة كذا نقله ابن زياد في الاعتكاف عن فتاويه عن السوكب للرداد وافرده وام يته به اه سيد عمر عبارة المغني تنبيه المراد بالمسجد الحرم جميع الحرم لا موضع الطواف فقط فقد جزم الماوردي بان حرم مكة كسجدها في المضاعفة وتبعه المصنف في مناسكه وجزم به الخاوي الصغير ونقل الامام عن شيخه انه لو نذر الصلاة في الكعبة فصل في اطراف المسجد خرج عن نذره لان الجميع من المسجد الحرام وان كان في الكعبة زيادة فضيلة اه (قوله وبينت معناه الخ) عبارة النهاية اي لا يطالب شديدا لذلك اه اي فيكون الشدة كروها وفي حج في الجنائز ان المراد بالنهي في الحديث الكراهة ع (قوله ثم لك المضاعفة انما هي في الفضل الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه تنبيه لا يجزى صلاة واحدة في هذا المساجد عن اكثر منها لو نذر الف صلاة في مسجد لم تجز صلاة واحدة في مسجد المدينة كالمدينة في مسجد المدينة لا تجزئ اه صلاة في غيرهما وان عدلت بها كالمدينة في مكة ثلاث القران فراق الله واحد لا تجزئ وان عدت ثلاث القران اه لا يجوز صرف النذر الذي كاصرح به جمع متقدمون اه وقضيته انه لو كان جميع اهل البلد كفارا اغا النذر (قوله نعم لو عين المسجد للفرض لزمه الخ) ينبغي ان يقال ان اطلق نذر الفرض في المسجد لزمه فعله فيه ولو فرادى ولو عين مسجدا بعينه لم يتعين وان قيد بالجماعة لزمه فعله فيه جماعة ولو عين مسجدا بعينه فله العدول الى مثله جماعة او اكثر مر (قوله للفرض) ظاهره ولو غير جماعة وقد يؤيده قوله ويظهر الخ لكن قوله وان لم يكن اكثر جماعة يشعر بخلاف ذلك (قوله وان لم يكن اكثر جماعة) في الخادم والمنقولة انه اذا انتقل الى مسجد غير الذي عينه فان كانت الجماعة فيه اعظم واكثر جاز والافلا كذا قاله الفوراني وعدد جماعة ثم قال وظاهر كلامه يعني الشافعي يدل على انه يلزمه صلاة الفرض في المسجد الذي عينه بالنذر ان كانت في جماعة قوله ان يسقط ذلك بان يصلي مع جماعة اكثر منها اه وهو يشعر بلزوم الجماعة فهل صورة المسئلة انه نذر الفرض

والله اعلم) ونازع فيه البلقيني نقله دليلا بما فيه نظر ظاهره ويقوم مسجده بمكة مقامها ومسجد المدينة مقام الاقصى ولا عكس فيهما ثم تلك المضاعفة انها هي في النفل فقط لا في الحسبان عن مذور واقضاء اجماعا

وبحث الزركشي تعين مسجد قباء لصحة (٩٦) الخبران ركعتين فيه كعمرة (أو) نذر (صوما مطلقا) بان لم يقيد بعدد افظا ولاية

(فيوم) لانه اقل ما يتصور فيه فهو المتيقن وان وصفه بطوبلا أو كثير او حيناً أو دهر او قد يجب اليوم الواحد استقلالاً في جزاء الصيد والبلوغ والافاقه قبيل فجر اخر يوم من رمضان (أو) نذر (أياماً ثلاثة) منها يجب صومها لانها أقل الجمع وروى وجوب التثنية في كل صوم واجب ويظهر في الايام ذلك ايضا واعتاد شارح قول الاسنوي في التمهيد يلزمه صوم الدهر بعيد ويلزمهما انه لو نذر التصديق بالدرهم وماله كله درهم ان يتصدق بجميعها وكلامهم في الاقرار برده أو ان يشيع الجنائز أو يعود المريض لزمه عيادة كل مريض وتشيع كل جنازة وهو بعيد وقياس كلامهم المذكور انه لا يلزمه الا ثلاثة (أو) نذر (صدقة) يجوز له التصديق وان قال بمال عظيم (بما) أي باي شيء (كان) وان قل بما يتمول اذ لا يكفي غيره لاطلاق الاسم لان أحد الشركاء في الخلطة قد تجب حصته كذلك (فروع) لو نذر التصديق بجميع ماله لزمه الاستاء عورته وان كان عليه دين مستغرق من غير حجر كما بينته في كتابي قرأ العين ببيان ان التبرع لا يبطله الدين وانه لو نذر

(قوله وبحث الزركشي الخ) عبارة النهاية والمغني ولا يلحق بالمساجد الثلاثة مسجد قباء خلافا لما بحثه الزركشي وان صح الخبر بان ركعتين فيه كعمرة اه (قوله بان لم يقيد) الى قوله واعتاد شارح في المغني (قوله وقد يجب الخ) عبارة المغني فان قيل ينبغي ان لا يكتفى به اذا حملنا النذر على واجب الشرع فان اقل ما وجب بالشرع ابتداء صيام ثلاثة ايام اجيب بمنع ذلك بدليل وجوب يوم في جزاء الصيد وعند افاقه المجنون وبلوغ الصبي قبل طلوع فجر الخ (قول المتن او اياماً ثلاثة) او شهر او اقياسه ثلاثة وقيل احد عشر لسكونه جمع كثرة ولو عرف الا شهر احتمل ذلك واحتمل ارادة الثلاثة وقوله ايضا أي كايام المنكر (قوله ذلك) اي وجوب (قوله قول الاسنوي) اي في الايام المعرف السنة وهو الظاهر ولو نذر الصوم في السنة صرح ان كان صومه افضل من فطره ولا فلاه مغني (قوله ويلزمهما) اي الاسنوي وذلك الشارح (قوله وماله كله درهم) جملة حالية (قوله ان يتصدق الخ) اي لزمه ان يتصدق الخ وهو جواب لو (قوله وان يشيع الخ) عطف على التصديق بدرهم (قوله لزمه عيادة كل مريض الخ) لك ان تقول عيادة كل مريض وتشيع كل جنازة غير مقدور بخلاف صوم الدهر فنع من الاستغفار في ذنبك ما نفع وأما قوله ان يتصدق بجميعها فيمكن التزامه ويحجب عما في الاقرار بانه مبنى على اليقين ولا يقين مع احتمال الجنس وان كان مرجوحا بخلاف ما نحن فيه اه سيد عمر (قوله الا ثلاثة) اي من الجنائز والمرضى (قوله او نذر صدقة الخ) عبارة الروض مع شرحه ومن نذر التصديق بشيء صح نذره وتصدق بما شاء من قليل وكثير لصدق الشيء عليه بخلاف ما اذا ترك شيئاً لا يجوز له الا متمول كما مر اه (قوله فيجوز له التصديق) الى الفروع في المغني (قوله وان قل الخ) كدائقي ودونه اه مغني (قوله اذ لا يكفي غيره الخ) عبارة النهاية فلا يكفي الخ (قوله لان أحد الشركاء الخ) عبارة النهاية ولان الخ بالواو قال الرشيدى قوله لا تطلق الاسم ولان أحد الشركاء الخ تعاميلان لا صل المتن اي انما جاز باي شيء كان وان قل لانه يتصور وجوب التصديق به في مسألة الشركاء وانما احتاج لهذا ليسكون الحكم جارياً على الصحيح من ان النذر يسلك به مسلك واجب الشرع اه عبارة المغني فان قيل هلا يتقدر بخمسة دراهم او بنصف دينار كما انه اقل واجب في زكاة المال اجيب بان الخلطاء قد يشتركون في نصاب فيجب على احدهم شيء قليل اه (قوله قد تجب حصته كذلك) قد يقال قد تجب حصته مالا يتمول اه سم وقد يحجب بان ما ذكرنا ما هو علة لعدم وجوب الزيادة كما قد مناعن المغني (قوله لو نذر التصديق بجميع ماله الخ) (فروع) لو نذر ان يشتري للتصدق بدرهم خبز لزمه التصديق بخبز قيمته درهم ولا يلزمه شراؤه نظر للمعنى لان القرية انما هي التصديق لا الشراء ولو قال ابتداء مالي صدقة أو في سبيل الله فلفغو لانه لم يات بصيغة الالتزام فان علق قوله المذكور بدخول مثلاً كقوله ان دخلت الدار فالي صدقة فنذر لجاج فاما ان يتصدق بكل ماله واما أن يكفر كفارة عين الا أن يكون المعاق به مرغوباً فيه كقوله ان رزقني الله دخول الدار وان دخلت الدار واراد ذلك فالي صدقة فيجب التصديق عيناً لانه نذر تبرر ولو قال بدل صدقة في سبيل الله تصديق بكل ماله على الغزاة اه مغني زاد الاسنى عقبيه ما نصه في الاول بعد الاختيار وفي الثاني مطلقاً قال الزركشي والاشبه تخصيص لزوم التصديق بكل ماله فيما تقرر بما اذا لم يكن عليه دين لا يرجو وفاءه ولاله من لزمه مؤتمنه وهو يحتاج الى صرفه لانه فان كان كذلك لم ينعقد نذره بذلك لعدم تناوله له لانه يحرم عليه التصديق بما يحتاج اليه لذلك وسبقه الى نحو ذلك الا ذرعى اه (قوله الاستاء عورته) ظاهره انه لا يبق زيادة على ساتر العورة وان لم يدفع عنه برداً او حراً يفرض الى الهلاك او الى ما يبيع التيمم وفيه نظر اه سم (قوله وان كان عليه دين الخ) خلافاً لما مر انفاق الزركشي والاذرعى (قوله وروى) اي في شرح وان لم يعلقه

في المسجد جماعة ولا فرق بين ذلك واطلاق نذره في المسجد وعلى كل فهل كذلك في صورة النواقل المذكورة او لا وعليه فالفرق فليحذر (قوله ويظهر في الامام ذلك ايضا) كتب عليه م (قد تجب حصته كذلك) قد يقال قد تجب حصته مالا يتمول (الاستاء عورته) ظاهره انه لا يبق له زيادة على ساتر العورة وان لم يدفع

وعينها على فلان أو أن شئ مريضى فعلى ذلك فثبني ملكها وان لم يقبضها ولا قبلها لفظا بل وان رد كما مر فله التصرف فيها وينعقد حول زكاتها من حين النذر وكذا ان لم يعينها ولم يردها المنذور له فتصير ديناله عليه ويثبت لها احكام الديون من زكاة وغيرها كالاستبدال عنها وكذا الا براء منها وقول ابن العماد لا يصح البراء منها كالمحصور مستحق الزكاة وملكها ليس لهم البراء مردود وقد قال ابن الرفعة القياس جواز الاعتراض والبراء في الزكاة وانما منع منهما التعبد وظاهر كلام الامام جوازهما ففي النذر اولى وكذا له الدعوى والمطالبة بها خلافا للركشي والحلف لو نكل الناذر ويورث عنه كما في مستحق الزكاة اذا انحصروا وقال الاستوى وانما لم يجز المستحق هنا على القبول بخلافه في الزكاة لان الناذر هو الذي كلف نفسه والزكاة اوجبها الشارع ابتداء فلا امتناع منها يؤدي الى تعطيل احوال كان الاسلام اه و فرق ايضا بان مستحق الزكاة ملكوها بخلاف مستحق النذر وفيه نظر بل لا يصح اطلاقه لما تقرر من انهم ملكوها ايضا بتفصيله المذكور وفاقى بعضهم فيمن نذر لآخر بالسكنى بملكه مدة معلومة فمن المنذور له لم تستحق ورثته شيئا لعدم شمول لفظ النذر لهم او الناذر لم يبطل حق المنذور له ووافقه جمع على الشق الاول فقالوا لو استأجر دارا فنذر لفلان كل سنة بكذا مادامت تحت يده ثم مات المنذور له لم تستحق ورثته ذلك وخالف بعضهم لان النذر حق قد ثبت للمورث فليثبت للوارث واذا ورث رارث الموصى له الميت قبل القبول فوارث المنذور له اولى لان النذر الزم من الوصية ولو مات الناذر في مسألة الاجارة لم يستحق المنذور له فضلا عن ورثته شيئا لان الناذر قيد بمادامت الدار (٩٧) تحت يده بموته زال كونها تحت يده فبطل

النذر كالمالك لو كان حيا وعادت للمالكها وفاقى بعضهم في مدين مات وله تركة فضمنه بعض اولاده فنذر المستحق انه لا يطالبه مدة معلومة بانه لا يصح النذر لانه يؤدي الى تاخير براءة ذمة الميت وهو غير جائز وفيه نظر لا سيما ان قلنا بان الميت برى بمجرد الضمان على ما اقتضاه ظاهر حديث أبي قتادة المار مع الكلام عليه آخر الجنائز ولو كان له في دار نصف فنذر لفلان بنصفها نزل على المحصر كالوصية بجامع القربى فيصح النذر بجميع نصفه وقال الاذرى التنزيل على نصيبه في الوصية ونحوها من القربى ظاهر من حيث

بشئ الخ (قوله وعينها) اى فى النذر (قوله على فلان) متعلق بقوله ان تصدق (قوله ذلك) اى المتصدق بهذه العشرين دينار على فلان (قوله كما مر) اى فى اوائل الباب فى شرح وان لم يعلقه بشئ الخ (قوله ولم يردها الخ) فقل ان النذر على فلان ان كان بمعين لم يرتد بالردو الا رتد اه سم (قوله وانما منع منهما التعبد) اى ولا تعبد فى النذر المعين وكذا المحصور (قوله وظاهر كلام الامام الخ) الظاهر انه من مقول قال (قوله لما تقرر) اى انفسا (قوله فمات المنذور له) اى قبل تمام المدة (قوله لم يستحقه ورثته الخ) سياتى ما فيه وكان ينبغي ان يقول بانه لم يستحق الخ (قوله او الناذر) اى او مات الناذر (قوله الميت) صفة الموصى له (قوله قبل القبول) متعلق بالميت (قوله نزل على المحصر) اى فى نصيبه لاعلى الاشاعة اى على النصف الشائع بينه وبين شريكه حتى يصح النذر فى نصف نصيبه فقط (قوله غريبة) بالغنين المعجمة من الغرابة (قوله يتخالع الجهال) اى من القضاة بين الاغنياء اى من الازواج والزوجات (قوله وبحث الاذرى) اى الصحة فى العمرى الخ اى عن لا يعرف معناها وقوله لذلك اى قول ابن عبد السلام (قوله وجرى عليه) اى بحث الاذرى الزركشى وغيره اى لعدم استحضارهم لما فى قواعد ابن عبد السلام (قوله نحو بيعه) اى كوفقه (قوله اختلف فيه) اى فى جواب هذا الاستفهام (قوله ماسر اوائل الباب) اى من اعتبار الالتزام فى ماهية النذر وقيل الفصل اى فى تعليق العتق بالشفاء ثم بالقدم (قوله بهذين) اى النذر والكفارة (قوله ثم حملهما) اى النذر والكفارة فيما زاده المصنف (قوله ومر) لعل

عنه بردا او حرا يفضى الى الهلاك اى الى مبيع التيمم وفيه نظر (قوله ولم يردها المنذور له) فقل ان النذر على فلان ان كان بمعين لم يرتد بالردو الا رتد (قوله و فرق ايضا الخ) الفارق شرح الروض (قوله او نذر صلاة فركتان الخ) قال فى الروض ولو نذر ان يصلى ركعتين فصلى اربعافى الاجزاء تردد اه قال فى شرحه

(١٣) - شروانى وابن قاسم - عاشر

المعنى لا اللفظ اه ولو سال عامى دأته ان يلقنه صيغة رهن داره بدينه فلقنه صيغة النذر بهاله ثم ادعى بها عليه فقال انما رهنها وانا جاهل بمالقه قبل يمينه ان خفى عليه ذلك لعدم مخالطته للفقهاء اخذا من قول ابن عبد السلام فى قواعد لو نطق العربى بكلمات عربية لا يعرف معناها شرعا كانت طالق للسنة كان لغوا اذ لا شعور له بمدلول اللفظ حتى يقصده به وكثيرا ما يتخالع الجهال بين اغنياء لا يعرفون مدلول لفظ الخلع ويحكمون بصحته للجهل بهذه القاعدة اه وبحث الاذرى فى العمرى والرقى لعدم استحضاره لذلك وجرى الزركشى وغيره وفى نحو ان شئ مريضى فعلى عتق هذا هل يصح نحو بيعه قبل الشفاء اختلف فيه المتأخرون والوجه كما علم ماسر اوائل الباب وقيل الفصل عدم الصحة لتعلق النذر بالتمتع به نعم ان بان عدم الشفاء كان مات فالذى يتجه تبين صحة البيع اخذا مما قيل الفصل لان العبرة بما فى نفس الامر وحينئذ فعنى عدم الصحة الذى ذكرته عدمها الآن نظير ما مر قيل المصل وبهذا يجمع بين كلام المتأخرين المتنافى فى نحو ذلك ولو نذر التصديق بعشرين دينارا مثلا فى ذمته ولم يعين المتصدق عليه لزوم الامام مطالبته فقد قال الرافعى لو علم الامام من رجل انه لا يؤدي الزكاة الباطنة بنفسه فهل له ان يقول له اما ان تفرق بنفسك واما ان تدفع الى حتى افرق وجهان يجريان فى المطالبة بالنذور والكفارات زاد المصنف الاصح وجوب هذا القول ازالة للمكروه ونظر فيه ابن الرفعة بانه لا يجب الوفاء بهذين فور اثم حملهما على كفارة عصي بسببها ونذر صرح فيه بالفور و مر فى هذا مزيد فراجع اه (او) نذر (صلاة فركتان)

تجزياته حملا على ذلك ويجب فعلهما بتسليمة (٩٨) واحدة أو صلاتين وجب التسليم في كل ركعتين (وفي قول ركة) حملا على جائزه ولا

يكفيه سجدة تلاوة أو شكر (فعلى الاول يجب القيام فيهما مع القدرة) لانهما الحقا بواجب الشرع (والثاني لا) الحاقا بجائزه (أو) نذر (عقا) عبارة أصله اعتاقا كالتنبيه قيل وعجيب تغييرها مع قول في تحريره انكاره جهل لكده أحسن اه ويجب بان في تغييرها الرد على المنكر فكان اهم من ارتكاب الاحسن (فعلى الاول) تجب رقة كفارة (وهي رقة مؤمنة سليمة من عيب يخل بالعمل) وعلى الثاني رقة) وان لم تجز كمعية وكافرة حملا على جائزه (قلت الثاني هنا أظهر والله أعلم) لان الاصل براءة الذمة فكتفى بما يقع عليه الاسم ولتشوف الشارع إلى العتق مع كونه غرامة سومح فيه وخرج عن قاعدة السلوك بالنذر مسلك واجب الشرع (أو) نذر (عتق كافر معية اجزاه كاملة) لانها أفضل مع اتحاد الجنس (فان عين ناقصة) بنحو كفر أو عيب كعتق هذا أو هذا الكافر (تعين) ولم يجز ابدالها ولو تخير منها لتعلق النذر بعينها وإن لم يزل ملكة عنها به (أو) نذر (صلاة قائما لم تجز قاعدة) لانه دون ما التزم (بخلاف عكسه)

في الفروع التي قيل قول الممن ولا يصح نذر معصية (قوله تجزياته) إلى التنبيه في المغنى الاما سانه عليه وقوله ويجب إلى الممن وإلى قوله قال السبكي في النهاية الاقوله قال حذف إلى وكشمت العاطس وقوله الذاتية وقوله ومنها الزوج إلى ومنها التصديق (قوله تجزياته) أي عن نذره وكان الاولى التانيث (قوله على ذلك) انظر مرجع الإشارة اه رشیدی عبارة المغنى على اقل واجب الشرع اه (قوله أو صلاتين الخ) عطف على صلاة في المتن (قوله على جائزه) أي جائز الشرع اه مغنى (قوله ولا يكفيه سجدة تلاوة الخ) ولا صلاة جنازة ولا يجزئه فعل الصلاة على الراحلة اذ لم ينذره عليها بان نذر على الارض أو أطلق فان نذره عليها اجزاه فعلها عليها لكن فعلها على الارض أولى مغنى وروض مع شرحه (قول المتن فعلى الاول) أي المبني على السلوك بالنذر مسلك واجب الشرع اه مغنى (قول المتن يجب القيام فيهما) ولا فرق في الصلاة المذكورة بين النفل المطلق وغيره كالرواتب والضحى فيجب القيام في الجميع اه غش (قوله الحق) الاولى التانيث (قول المتن والثاني لا) أي لا يجب القيام فيهما (تنبيه) محل الخلاف اذا اطلق فان قال اصلي قاعدة فله القعود قطعا كالمو صرح بركة فتجزيه قطعا لكن القيام افضل (فرع) لو نذر ان يصلي ركعتين فصلى اربعاً بتسليمة بتشهد او تشهدين في الاجزاء طريقان قال في المجموع اصحهما وبه قطع البغوى جوازه انتهى ولو نذر ان يصلي اربع ركعات جاز ان يصليها بتسليمتين لزيادة فضلهما فان صلاها بتسليمة فيأتي بتشهدين فان ترك الاول سجد للسهو هذا ان نذر اربعاً بتسليمة واحدة واطلق فان نذرها بتسليمتين لم يمتا لانها افضل اه مغنى وروض مع شرحه بخذف (قوله كالتنبيه الخ) عبارة المغنى قال المصنف في تحريره قول التنبيه او عتقا كلام صحيح ولا التفات إلى من انكره لجهله ولكن لو قال اعتقا قال كان احسن انتهى قال ابن شهبة والعجب ان عبارة المحرر اعتاقا فغيرها إلى خلاف الاحسن اه وبه يعلم ما في كلام الشارح وانه كان الا صوب كذا في التنبيه وعبارة المحرر اعتاقا قيل الخ (قوله انكاره) أي عتقا وقوله لكنه أي اعتاقا وكان الاولى الاظهار (قوله ويجب الخ) حاصل المراد وإن كان في العبارة قلة فان المصنف انما عبر بالعتق كالتنبيه مع ان بعضهم تعجب من هذا التعبير وعدوله عن تعبير اصله باعتاق وإن كان احسن إشارة لرده هذا التعجب المتضمن لخطئة التعبير بالعتق وهذه الإشارة اهم من التعبير بالاحسن اه رشیدی (قول المتن فعلى الاول) المبني على ما سبق اه مغنى (قوله وتشوف الخ) متعلق بقوله الآتي سومح فيه الخ عبارة المغنى والفرق بين الصلاة ان العتق من باب الغرامات التي يشق اخراجها فكان عند الاطلاق لا يلزمه الا ما هو الاقل ضرر بخلاف الصلاة اه (قوله لانها افضل) وذكر الكفر والعيب ليس للتقرب بل الجواز الاقتصار على الناقص فصاعداً كن نذر التصديق بخطئة قد يثمة يجوز له التصديق بالجيدة اسنى ومغنى (قوله ولم يجز ابدالها الخ) وليس له بيعها ولا هبتها ولا يلزمه ابدالها ان تلفت أو تلفها وان اتلفها اجنبى لزمه قيمتها لما الحكم ولا يلزمه صرفها إلى اخرى بخلاف الهدى فان الحق فيه للفقراء وهم موجودون قاله في البيان اه مغنى (قول المتن لم يجز) أي فعلها قاعداً أي حال كونه قاعدة مع القدرة بلا مشقة على القيام اما مع المشقة لنحو كبر أو مرض فلا يلزمه القيام على الاصح اه مغنى (قوله ولا يلزمه الخ) أي وإن كان حين النذر عاجز عن القيام ثم قدر عليه خلافا لما ذكره بعضهم مر اه سم (قوله أو القيام) عطف على

عبارة المجموع ففيه طريقان اصحهما وبه قطع البغوى جوازه إلى ان قال والقائل بالجواز قاسه بما لو نذر ان يتصدق بعشرة فتصدق بعشرين وهو على خلاف الاصل السابق من انه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع ولهذا جزم في الانوار بعدم الجواز وقال في الاصل بعد ذكره الخلاف ويمكن بناؤه على ما ذكر ان نزله على واجب الشرع لم يجز كالمو صلى الصبح اربعاً ولا اجزاه اه (قوله ويجب بان في تغييرها الرد على المنكر الخ) وفيه ايضا الاختصار (قوله أو نذر صلاة قائما) (فرع) نذر القيام في النافلة لزم على المعتمد خلافا لبعضهم مر (قوله فله القيام) أي ولا يجب وإن كان حين النذر عاجزاً عن القيام ثم قدر عليه خلافا لما ذكره بعضهم

بان نذرها قاعداً فله القيام لانه أفضل مع اتحاد الجنس ولا يلزمه ان قدر على المعتمد (أو) نذر (طول قرأة الصلاة) المكتوبة أو غيرها أو تطويل نحو ركوعها أو القيام في نافلة أو نحر ثلاث وضوء (أو) نذر (سريرة معية) يقرؤها

(الجماعة) فيها تشرع فيه من فرض أو نفل (لزمه) ذلك لانه قربة مقصودة وتقيدهما هذه الثلاثة بالفرض إنما هو للخلاف ومن ثم اخذ منه تغليب من اخذ منه تقييد الحكم بذلك (تنبيه) لم ارضابطا للتطويل الملتزم بالنذر هنا فيحتمل ان يضبط بالعرف وفيه نظر لانه امر نسبي فلا يضبطه العرف والذي يظهر انه يجوز انه ادنى زيادة على ما يسن لامام غير محصورين الاقتصار عليه واما قول البلقيني محل وجوب التطويل اذا لم يكن اماما في مكان لا تنحصر جماعة ولا لم يلزمه التطويل لكرهته فهو وإن كان فيه إشارة لما ذكرته إلا ان كراهة ادنى زيادة على ما يسن لامام غير المحصورين الاقتصار عليه بمنوعة وحينئذ فيسقط ما بحثه (والصحيح ان عقاد النذر بكل قربة لا تجب ابتداء كعبادة) لمريض تسن عبادته (وتشيع جنازة والسلام) أي ابتداءه حيث شرع وكذا جوابه ما لم يتعين لما مر في فرض الكفاية قال وحذفت قول المحرر على الغير لايهامه الاحترار عن سلامه على نفسه عند

طول قراءة الصلاة عبارة المغني ولو نذر إتمام الصلاة أو قصرها في السفر صح إن كان كل منهما أفضل ولا فلا كما جزم به في الانوار ولو نذر القيام في التوافل أو استيعاب الرأس أو التثايب في الوضوء أو الغسل أو غسل الرجلين صح ولزم كما جزم به في الانوار أيضا اه زاد الروض أو سبح في التلاوة أو الشكر عند تمضيها اه (قوله في صلاته الخ) أي أو خارجا اه مغني (قول المتن أو الجماعة) ويخرج من عمدة ذلك بالاقتداء في جزء من صلاته لانه صاحب حكم الجماعة على جميعها اه عث (قوله أو نذر الجماعة الخ) لو صلى فرادى سقط الاصل وينبغي أن تبقى الجماعة وتلزمه جماعة لاجل حصول الجماعة ولو بعد خروج الوقت وإن امتنعت الاعادة خارج الوقت في غير النذر مر اه سم عبارة المغني (تنبيه) لو خالف في الوصف الملتزم كان صلى في الاخرة منفردا سقط عنه خطاب للشرع في الاصل وبقي الوصف ولا يمكنه الا تيان به وحده فعليه الا تيان به ثانيا مع وصفه ذكره في الانوار تبعا للقاضي والمتولى وقال القاضي ابو الطيب يسقط عنه نذره ايضا لانه ترك الوصف ولا يمكن قضاؤه وقال ابن الرفعة والاول ظاهر لاذ لم نقل ان الفرض الاول ولا فالمتبج الثاني قال شيخنا وقد يحمل الاول على ما اذا ذكر في نذره الظهر مثلا والثاني على ما اذا ذكر فيه الفرض انتهى والاوجه ما ذكره صاحب الانوار اه (قوله لزمه ذلك) راجع للمسائل المذكورة اه مغني (قوله وتقيدهما الخ) أي في الروضة وأصلها ولو نذر القراءة في الصلاة فقرأ في محل التشهد أو في ركعة زائدة قام لها ناسيا لم تحسب اه مغني (قوله ومن ثم اخذ منه) أي من كون التقييد بذلك إنما هو للخلاف اخذ منه أي من التقييد بذلك (قوله تقييد الحكم) وهو اللزوم بذلك أي بالفرض (قوله يجوز) أي في الخروج عن عمدة النذر (قوله وأما قول البلقيني الخ) اعتمده المغني (قوله لاذ لم يكن اماما في مكان الخ) أو حصروا ولم يرضوا بالتطويل اه مغني (قوله فيسقط ما بحثه) أقول ناذر الطول قد يطلقه كنه على تطويل قراءة الصلاة وقد يعينه كنه على تطويل قراءة الاولى بقدر البقرة والثانية بقدر النساء مثلا وكنه على تطويل يزيد على ما يسن الامام غير المحصورين زيادة ظاهرة أو قدر ضعفه ولا خفاء في كراهة التطويل في القسم الثاني لامام غير المحصورين فلا ينعد نذره فابحثه البلقيني صحيح محمول على هذا القسم فقط إن سلم للشارح عدم كراهة أدنى زيادة وحينئذ قد عوى سقوط ما بحثه ساقطة اه سم (قول المتن لا تجب ابتداء) أي لا يجب جنسها ابتداء وسيأتي محترزه وبه يندفع ما قد يقال مفهوم قوله لا تجب ابتداء صحة نذر صلاة الجنازة إذا تعينت عليه لعدم وجوبها عليه ابتداء وقد مر عدم صحة نذرها اه عث (قول المتن والسلام) أي على الغير أو على نفسه إذا دخل بيتا خاليا مغني ونهاية (قوله قال) أي المصنف في الدقائق (قوله على الغير) مقول المحرر (قوله ولا يصح) أي ذلك الاختراز (قوله ونازعه الاذرعى الخ) لعل هذه المنازعة ساقطة فان المصنف لم يدع تناول إطلاق السلام سلامه على نفسه بل في كلامه إشعار قوي بان المراد إدخال ما إذا عين السلام على نفسه فليتأمل اه سم عبارة السيد عمر لك ان تقول مراد الامام النووي كما هو الظاهر المتبادر من عبارته ان التقييد الواقع في المحرر يوجب انه لو نذر السلام على نفسه لم ينعد ولو بصيغة لله على ان اسلم على نفسه إذا دخل البيت خاليا وهذا واضح لا غبار عليه ولا نزاع فيه واما كون نذر مطلق

مر (قوله أو نذر الجماعة الخ) لو صلى فرادى سقط الاصل وينبغي أنه تبقى الجماعة في ذمته وإن تلزمه إعادتها جماعة لاجل حصول الجماعة ولو بعد خروج الوقت وإن امتنعت الاعادة خارج الوقت في غير النذر مر (قوله فيسقط ما بحثه) أقول ناذر الطول قد يطلقه كنه على تطويل قراءة الصلاة وقد يعينه كنه على تطويل قراءة الاولى بقدر البقرة والثانية بقدر النساء مثلا والله على تطويل يزيد على ما يسن لامام غير المحصورين زيادة ظاهرة أو قدر ضعفه ولا خفاء في كراهة التطويل في القسم الثاني لامام غير المحصورين فلا ينعد نذره فابحثه البلقيني صحيح محمول على هذا القسم فقط إن سلم للشارح عدم كراهة أدنى زيادة وحينئذ قد عوى سقوط ما بحثه ساقطة (قوله ونازعه الاذرعى الخ) لعل هذه المنازعة ساقطة لان المصنف لم يدع تناول إطلاق السلام على نفسه بل في كلامه إشعار قوي بان المراد إدخال ما إذا عين السلام على نفسه فليتأمل (قوله ايضا

دخوله بيتا خاليا ولا يصح فاهما سواء انتهى ونازعه الاذرعى بان سلامه على نفسه لا يفهم

من نذر السلام قال فيتجه
أنه لا يجب الابنية أو قرينة
تدل عليه وكنشमित العاطس
وزيارة القادم وتعجيل
مؤقته أول وقتها لأن
الشارع رغب فيها فكانت
كالعبادات الذاتية ومنها
التزوج فيصح نذره حيث
سن له كما سري بابه ومنها
التصدق على ميت أو قبره
أن لم يرد تملكه واطرد
العرف بأن ما يحصل له
يقسم على نحو فقرائه هناك
فان لم يكن عرف هناك
بطل قال السبكي والأقرب
عندى في الكعبة والحجرة
الشريفة والمساجد الثلاثة
أن من خرج من ماله عن
شيء لها واقتضى العرف
صرف في جهة من جهاتها
صرفه إليها واختصت به
أه فان لم يقتض العرف
شيئا فالذي يتجه أنه يرجع
في تعيين المصروف لرأى
ناظرها وظاهر أن الحكم
كذلك في النذر إلى مسجد
غيرها خلافا لما يوهمه
كلامه ومنها اسراج نحو
شمع أو زيت بمسجد أو
غيره كقبره أن كان ثم من
ينفع به ولو على ندور
فيجب الوفاء به والأفلا
وخرج بلا تجب ابتداء
ما وجب جنسه شرها
كصلاة وصدقة وصوم وحب
وعتق فيجب بالنذر قطعا

السلام يشمل السلام على نفسه فليس فيه تعرض له بوجه فالعجب من الأذرعى مع جلالة كيف صدرت منه
هذه المنازعة ومن الشارح مع مزيد مشاحته للتعقيل للمصنف كيف أقرها أه (قوله أو قرينة) فيه
تأمل (قوله وكنشमित) إلى الكتاب في المغنى إلا قوله الذاتية إلى ومنها التصديق وما سابه عليه (قوله وتعجيل
مؤقته أول وقتها) وقيام التراويح وتحية المسجد وركعتي الاحرام والطواف وستر الكعبة ولو بالحرير
وتطيبها وصرف ماله في شرائها فان نوى المباشرة لذلك بنفسه لزمه وإلا فله بعثه إلى القيم ليصرفه في
ذلك أه معنى (قوله رغب فيها) أي المذكورات أه ع ش (قوله ومنها التزوج الخ) أي من القرينة التي لا تجب
ابتداء أو من العبادات الذاتية (قوله ومنها التصديق على ميت أو قبره الخ) عبارة الروض مع شرحه ومن نذر
زيتا أو شما لا سراج مسجد أو غيره أو وقف ما يشترى به من غلته صح كل من النذر والوقف أن كان
يدخل المسجد أو غيره من ينتفع به من نحو مصل أو نائم وإلا لم يصح لأنه إضاعة مال وقد ذكر الأذرعى ما يفيد
ذلك فقال في إيقاد الشموع ليلا على الدوام والمصاييح الكثيرة نظرا لما فيه من الاسراف وأما المنذور للمشاهد
التي بنيت على قبر أو نحوها فان قصد الناذر بذلك التتور على من يسكن البقعة أو يتردد إليها فهو نوع قرينة
وحكمه ما ذكر أي الصحة وإن قصد به الإيقاد على القبر ولو مع قصد التتور فلا وإن قصد به وهو الغالب من
العامة تعظيم البقعة أو القبر والتقرب إلى من دفن فيها أو نسبت إليه فهذا نذر باطل غير منعقد فأنهم يعتقدون
أن لهذه الآما كن خصوصيات لأنفسهم ويرون أن النذر لها بما يندفع به البلاء قال وحكم الوقف كالنذر
أه زاد المغنى فان حصل شيء من ذلك رد إلى مالكة وإلى وراثته بعده وإن جهل صرف في مصالح المسلمين
وقال الشيخ عز الدين المهودى إلى المساجد من زيت أو شمع إن صرح بأنه نذر وجب صرفه إلى جهة النذر
ولا يجوز بيعه وإن أفرط في الكثرة وإن صرح بأنه تبرع لم يجز التصرف فيه إلا على وفق إذنه وهو باق
على ملكه فان طال المدّة وظن أن باذله مات فقد بطل إذنه ووجب رده إلى وراثته فان لم يعرف له وارث
صرف في مصارف المسلمين وإن لم يعرف قصد المهدى أجرى عليه أحكام المنذور التي تقدمت أو يصرف
في مصالح المسلمين أه (قوله عن شيء) لعل عن زائدة (قوله إلى مسجد غير ما الخ) قال في الارشاد في امثلة
ما ينعقد بالنذر وتطيب مسجد قال في شرحه ولو غير الكعبة لأن تطيب المسجد سنة مقصودة ككسوة
الكعبة بحري وغيره وليس مثله أي المسجد مشاهد العلماء والصلحاء كما قاله ابن عبد السلام ومرحمة
كسوتها بالحرير وأما بغيره فهو مباح لا ينعقد نذره أه سم (قوله خلافا له) أي للسبكي حيث قيد بالمساجد
الثلاثة (قوله ومنها اسراج نحو شمع الخ) وفي العباب لو نذر ستر الكعبة ولو بحري أو تطيبها أو صرف مال
لذلك لزمه قال في شرحه وخرج بسترها ستر غيرها من المساجد فانه لا ينعقد على الأوجه لانه بالحرير
حرام خلافا لابن عبد السلام كالغزالي وأما بغيره فقال أبو بكر الشاشي هو حرام أيضا وهو بعيد وقال
ابن عبد السلام لا بأس به وهو ظاهر بل ينبغي أن يكون قرينة يلزم بالنذر إذا كان فيه وقاية المصلين المستندين
إلى جدرها من نحو حراو برد أو وسخ أه ثم قال في العباب وأن نذر تطيب سائر المساجد فاختار أي كافي

ونازعه الأذرعى الخ لا يخفى أن هذه المنازعة تمامها لا تضر المصنف فيما قاله (قوله ومنها اسراج نحو
شمع أو زيت بمسجد أو غيره كقبره الخ) قال في الارشاد في امثلة ما ينعقد بالنذر وتطيب مسجد قال في شرحه
ولو غير الكعبة كإرجح في المجموع خلافا لما في الحاوى تبعاً للامام وأن أقره في الروضة وأصلها لأن تطيب
المسجد سنة مقصودة ككسوة الكعبة بحري وغيره وليس مثله مشاهد العلماء والصلحاء كما قاله ابن
عبد السلام ومرحمة كسوتها بالحرير وأما بغيره فهو مباح فلا ينعقد نذره أه وفي العباب لو نذر ستر
الكعبة ولو بحري أو تطيبها أو صرف مال لذلك لزمه قال في شرحه وخرج بسترها ستر غيرها من المساجد
فانه لا ينعقد على الأوجه الذي اقتضاه كلامهم لانه بالحرير حرام خلافا لابن عبد السلام كالغزالي وأما
بغيره فقال أبو بكر الشاشي هو حرام أيضا وهو بعيد وقال ابن عبد السلام لا بأس به وهو ظاهر بل ينبغي أن يكون
قرينة تلزم بالنذر إذا كان فيه وقاية المصلين المستندين إلى جدرها من نحو حراو برد أو وسخ أه ثم قال في العباب

والواجب العيني والخير وما
على الكفاية إذا تعين كإمر
ولا بد في الضابط من زيادة
أن لا يبطل رخصة الشرع
ليخرج نذر عدم الفطر في
السفر من رمضان ونذر
الانعام فيه إذا كان الأفضل
الفطر والقصر فانه لا ينقصد
(كتاب القضاء)

بالمدة وهو لغة لإحكام الشيء
وإمضاؤه وجاء لمعان آخر
كالوصي والحقاق وشرعا
الولاية الآتية والحكم
المترب عليها أو الزام من له
الالزام بحكم الشرع فخرج
الافتاء والاصل فيه
الكتاب والسنة وإجماع
الامة وفي الخبر المتفق عليه
إذا حكم الحاكم أي أراد
الحكم فاجتهد ثم أصاب
له أجران وإذا حكم فاجتهد
ثم أخطأ له أجر وفي رواية
صحيحة بدل الاولى فله عشرة
أجور قال في شرح مسلم
اجمع المسلمون على أن هذا
في حاكم عالم مجتهد ما غيره
فأثم بجميع أحكامه وإن
وافق الصواب وأحكامه كلها
مردودة لأن أصابته اتفاقية
وروى الاربعة والحاكم
والبيهقي خبر القضاء ثلاثة
قاصر في الجنة وقاضيان
في النار وفسر الاول بأنه عرف
الحق وقضى به والآخري
بمن عرف وجار ومن
قضى على جهل

المجموع لزومه دون مشاهد العلماء والاولياء أي فلا ينقصد نذر تطييبها كما قاله ابن عبد السلام انتهى ثم قال
في شرحه وتردد الغزالي في انعقاد تنظيف المسجد من الاذى والظاهر الانعقاد لانه قرينة انتهى وقوله
السابق بل ينبغي أن يكون قرينة يلزم بالنذر الخ ينبغي أن يجري مثله في مشاهد العلماء والاولياء إذا كان فيه
وقاية الزائر كما ذكر فليتأمل اه سم (قوله والواجب العيني الخ) عطف على ما وجب جنسه الخ (قوله
كإمر) الاولى فلا ينقصد كإمر (قوله أن لا يبطل) أي النذر اه ع ش (قوله أن لا يبطل الخ) الاولى ولا تبطل
(قوله فانه لا ينقصد) ولو قال أن شفى الله مريضه فنه على تعجيل زكاة مالي لم ينقصد أو نذر الاعتكاف صائما
لزمه جز ما أقره الفاتحة إذا عطف انقصد وإن لم تكن به علة فان عطف في نحو ركوع قرها بعد صلاته أو
في القيام قرها حالاً إذا تكريرها لا يبطلها أو أن يحمده الله عقب شربه انقصد أو أن يجدد الوضوء عند مقتضيه
فكذلك أي ينقصد اه نهاية عبارة المغني وأورد على الضابط ما لو قال أن شفى الله مريضه فنه على أن أعجل
زكاة مالي فإن الاصح في زيادة الروضة عدم انعقاده لانه ليس بقرينة نعم حيث قلنا يندب تعجيل الزكاة كان
اشتدت حاجة المستحقين بها والتمسوها من المزكي أو قوم الساعي قبل تمام حوله فينبغي كما قاله الاسنوي
وغيره صحة نذره ولو نذر أن يصلي في افضل الاوقات فقياس ما قالوه في الطلاق ليلة القدر أو في احب الاوقات
إلى الله تعالى قال الزركشي ينبغي أن لا يصح نذره والذي ينبغي الصحة ويكون كندره في افضل الاوقات ولو
نذر أن يعبد الله بعبادة لا يشركه فيها احد فقليل يطوف بالبيت وحده وقليل يصلي داخل البيت وحده وقليل
يتولى الامامة العظمى فإن الامام لا يكون الا واحداً فإن انقصد بها واحد فقد قام بعبادة هي اعظم العبادات
وينبغي أنه يكفي أي واحد من ذلك وما رده من أن البيت لا يخلو عن طائف ملك أو غيره مردود لأن العبرة بما
في ظاهر الحال اه (كتاب القضاء)

(قوله بالمدة) إلى قول المتن ويكره طلبه في النهاية الا قوله ففيه استخدام وما سأنبه عليه وقوله واعتمده
البلقيني إلى وخرج بيتولاه (قوله وامضاؤه) عطف مغاير اه ع ش (قوله وجاء) أي لغة اه ع ش (قوله
أو الحكم الخ) العطف با وفيه فيما بعده لتتبع القضاء الشرعي لا للترداد سيد عمر أقول ولا يظهر مغايرة
بين الآخرين ويأتي عن المغني ما هو كالصريح في الاتحاد (قوله أو الزام من له الخ) اقتصر عليه المغني عبارته
وشرعا فصل الخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله تعالى قال ابن عبد السلام الحكم الذي يستفيدة القاضي
بالولاية هو اظهار حكم الشرع في الواقعة فيمن يجب عليه امضاؤه فيه بخلاف المفتي فانه لا يجب عليه امضاؤه اه
(قوله والاصل) إلى قوله ومن ثم في المغني (قوله المتفق عليه) أي الذي اتفق عليه صحيح البخاري وصحيح مسلم
(قوله قال) أي المصنف (قوله على أن هذا) أي الخبر المذكور (قوله مجتهد) عبارة المغني أهل للحكم اه
(قوله ما غيره الخ) انظر هذا الاطلاق مع ما يأتي ولعله في غيره اه سم عبارة السيد عمر قوله ما غيره أي
غير العالم وهو الجاهل ولا يليق ابقاؤه على ظاهره لاقتضائه أن العالم المقلد أثم في جميع أحكامه وإن وافقت
الصواب واقتضت الضرورة تولى لفقد غيره اه وفي الرشيدي نحوها (قوله وأحكامه كلها مردودة) أي
عليه أن لم يولد وشوكة كما أشار إليه ابن الرفعة اه رشدي أي فلا ينافي قول المصنف الآتي فإن أعذر جمع هذه
الشروط الخ (قوله وروى الاربعة) أي البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي (قوله وفسر) أي الخبر أو النبي
صلى الله عليه وسلم عبارة المغني فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق وقضى به والذنان في النار رجل عرف

وأن نذر تطييب سائر المسجد فاختار أي كما في المجموع لزومه دون مشاهد العلماء والاولياء أي فلا ينقصد
نذره تطييبها كما قاله ابن عبد السلام انتهى ثم قال في شرحه وتردد الغزالي في انعقاد تنظيف المسجد من الاذى
والظاهر الانعقاد لانه قرينة انتهى وقوله السابق بل ينبغي أن يكون قرينة يلزم بالنذر إذا كان فيه الخ ينبغي
أن يجري مثله في مشاهد العلماء والاولياء إذا كان فيه وقاية الزائر كما ذكر فليتأمل

(كتاب القضاء)

(قوله ما غيره) انظر هذا الاطلاق مع ما يأتي ولعله في غيره

والذي يستفاده بالولاية اظهار حكم الشرع واضاه فيه رفع اليد بخلاف المفتي فانه مظهر لا مضمون ثم كان القضاء بحقه افضل من الافتاء
لانه افتاء وزيادة (هو) أى قوله من (١٠٢) متعدد صالحين فيه استخدام (فرض كفاية) بل هو أسنى فروض الكفايات حتى قال

الغزالي انه افضل من الجهاد وذلك للجماع مع الاضطراب اليه لان طباع البشر مجبولة على النظام وقل من ينصف من نفسه والامام مشغول بما هو اهم منه فوجب من يقوم به فان امتنع الصالحون له منه اثموا واجبر الامام أحدهم اما تقليده ففرض عين على الامام فوراً في قضاء الاقيام وعلى قاضي الاقيام فيما عجز عنه كما ياتي ولا يجوز اخلاء مسافة العدوى عن قاض أو خليفة له لان الاحضار من فوقها مشق وبه فارق اعتبار مسافة القصر بين كل مفتين قال البلقيني وايقاع القضاء بين المتنازعين فرض عين على الامام او نائبه ولا يحل له الدفع إذا كان فيه تعطيل وتطويل نزاع ومن صريح التولية وليتك او قلدتك القضاء ومن كناية عولت واعتمدت عليك فيه ويشترط القبول لفظاً وكذا فوراً في الحاضر وعند بلوغ الخبر في غيره هذا ما في الجواهر وغيرها لكن لما نقلناه عن الباوردى بحثنا انه ياتي هنا ما مر في الوكالة فعليه الشرط عدم الرد

الحق وجار في الحكم ورجل قضى للناس على جهل اه (قوله) والذي يستفاده (الح) أى الحكم الذي يستفاده القاضي (الح) اه معنى (قوله بحقه) أى مع اقيام بحقه (قوله) أى قوله له معنى التلبس به ولا فسياتي ان قبوله غير شرط اه رشيدى (قوله) فيه استخدام) ان رجوعه للقضاء على حذف مضاف أى قبول فلا استخدام والحكم بالاستخدام يحتاج إلى اطلاقه القضاء معنى القبول اه سم (قوله) بل هو أسنى) أى على اه عرش (قوله) وذلك) راجع إلى المتنازع (قوله) لان طباع البشر) إلى قوله ومن صريح التولية في المعنى (قوله) على النظام) أى ومنع الحق وقوله والامام مشغول أى فلا يقدر على فصل الخصومات بنفسه اه معنى (قوله) اما تقليده) أى توليته ان يقوم به اه عرش (قوله) فوراً) الاولى تقديمه على على الامام (قوله) ولا يجوز اخلاء (الح) والمحاط بذلك الامام او من فوض اليه الامام الاستخلاف كقاضي الاقيام اه عرش (قوله) لان الاحضار (الح) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد انه لا بد ان يكون بين كل واحد وبين القاضي مسافة العدوى فاقول اه سم (قوله) قال البلقيني (الح) عبارة النهاية أما ايقاع القضاء (الح) ففرض عين كما قاله البلقيني اه (قوله) بين المتنازعين) أى بعد تنازعهم كما هو ظاهر وقوله على الامام يعلم منه ان الامام له حكم القاضي في القضاء وما يترتب عليه وقوله او نائبه أى من انقضاه كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) ويشترط القبول (الح) عبارة النهاية ولا يبر القبول لفظاً بل يكفي فيه الشروع بالفعل كالكيل كما اتي به والدرجحه الله تعالى نعم يرتد بالرد اه (قوله) له واحد) إلى قوله وفيه نظري في المعنى لا قوله ولو يبدل وقوله ما أمكنه إلى وان خاف وقوله او علم إلى بل عليه (قوله) بان لم يصح غيره) أى بان يوجد في الناحية صالح للقضاء غيره اه شرح الروض والمراد بالناحية بلد مودون مسافة العدوى عناني (قوله) فاضلا عما يعتبر) ظاهره وان كثر المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع التي صرحوا فيها بسقوط الوجوب حيث طلب منه مال وان قل ان القضاء يترتب عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك المصلحة ولا كذلك غيره اه عرش اقول قضية صنيع المغنى والاسنى عدم وجوب البذل (قوله) ولم يطلبه) أى القضاء اه سم (قوله) انه) أى المتنازعين للقضاء (قوله) وليس) أى الامتناع مفسقاً لعل المراد انه لا يحكم بنفسه ولا بالتعليل لا يساعده ظاهر العبارة اه رشيدى (قوله) نعم بحث الاذرى (الح) عبارة النهاية والا قرب وجوب الطلب وان ظن عدم الاجابة خلافاً للاذرى اخذ من قولهم يجب الامر (الح) وعبارة المغنى ومحل وجوب الطلب إذا ظن الاجابة كما بحثه (قوله) فيه استخدام) ان رجوعه للقضاء على حذف مضاف أى قبوله فلا استخدام والحكم بالاستخدام يحتاج إلى اطلاقه القضاء بمعنى القبول (قوله) لان الاحضار من فوقها مشق) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد انه لا بد ان يكون بين كل واحد وبين القاضي مسافة العدوى فاقول (قوله) وبه فارق) يتأمل مع وجود المشقة في الذهاب للاستفتاء إلا ان يقال ان الاحتياج للاستفتاء دون الاحتياج للقضاء مع انه لو كان بين كل قاضين فوق مسافة العدوى فاقول فلم شرط ان يكون بينهما مسافة العدوى فقط كما هو قضية امتناع اخلاء مسافة العدوى عن قاض وقضية المقابلة لقوله اعتبار مسافة القصر بين كل مفتين فليتأمل ويحجب بمنع انه شرط ما ذكر بل الذي شرطه ان لا تخلو مسافة العدوى من قاض وهذا متحقق إذا كان بين القاضيين فوق مسافة العدوى ولا يقال هذا بما يؤول إلى انتفاء الفرق بينهما وبين المفتين لما هو واضح فتأمل (قوله) إذا كان فيه تعطيل) فاعينية مقيدة (قوله) ويشترط القبول لفظاً) لا يعتبر القبول لفظاً بل يكفي فيه الشروع بالفعل كالكيل كما اتي بذلك شيخنا الشهاب الرملي نعم يرتد بالرد اه عرش (قوله) ولم يطلبه) أى القضاء (قوله) نعم بحث الاذرى) انه لو ظن عدم الاجابة لم يلزمه الطلب وفيه نظر) نعم لو يتقن عدم الاجابة حيث انقطع الاحتمال قطعاً فيحتمل عدم وجوب الطلب فان اوجبه (١) عند الظن وكذا يقال

(فان تعين) له واحد بان لم يصلح غيره (لزمه طلبه) ولو يبدل مال ان قدر عليه فاضلا عما لا يعتبر في الفطرة فيما يظهر وان الاذرى خاف الميل أو علم ان الامام عالم به ولم يطلبه منه بل عليه الطلب والقبول والتحرز ما أمكنه فان امتنع أجبره الآمام وليس امتناعه مفسقاً لانه غالباً لما يكون تأويل نعم بحث الاذرى انه لو ظن عدم الاجابة لم يلزمه الطلب وفيه نظر (١) قوله فان اوجبه (الح) هكذا في النسخ ولعل هنا سقط آخر

وقوله لم يجب الامر بالمعروف وان علم انهم لا يمثلونه صريح في وجوب الطلب هنا وان علم انهم لا يجيبونه (والا) يتعين عليه نظر (فان كان غيره اصاح) سن الاصلح طلبه وقوله ان وثق بنفسه فان سكت (وكان يتولاه) أي يقبله (١٠٣) اذ اوليه (فللمفضول القبول) اذ ابدل له

من غير طلب وتعتقد توليته كالامامة العظمى (وقيل لا) يجوز له القبول فلا تعتقد توليته لخبر البيهقي والحاكم من استعمل عاملا على المسلمين وهو يعلم أن غيره افضل منه وفي رواية رجلا على عصابة وفي تلك العصابة من هو ارضى الله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين واعتمده البلقيني اذ كان الفاضل مجتهدا او مقلدا عارفا بمدارك امامه والمفضول ليس كذلك وخرج يتولاه غيره فهو كالعدم ولا يجبر الفاضل هنا ومحل الخلاف حيث لم يتبين المفضول بكونه اطوع في الناس او اقرب الى القلوب او اقوى في القيام في الحق او الزم لمجلس الحكم والاجاز له القبول بلا كراهة وانعقدت ولايته قطعا (و) على الاول (يكراه طلبه) أي المفضول وقوله مع وجود الفاضل الغير الممتنع لخطره وتقدمه على من هو احق منه (وقيل يحرم) طلبه اما على الثاني فيحرم طلبه جزما فتفريع شارح هذا على الثاني غير صحيح (وان كان) غيره (مثله) وسئل بلا طلب (فله القبول) بلا كراهة بل قال البلقيني يندب له لانه

الاذرعى فان تحقق أو غلب على ظنه عدمها لما علم من فساد الزمان وأتمته لم يلزمه اه وعبارة سم نعم لو تيقن عدم الاجابة بحيث انقطع الاحتمال قطعاً فيحتمل عدم وجوب الطلب وان اوجبتاه عند الظن وكذا يقال في الامر بالمعروف انه لو تيقن عدم الامتثال فيحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما اه (قوله) صريح في وجوب الطلب هنا (الخ) ويمكن الفرق اه سم (قوله) والايتهين عليه) أي لوجود غيره معه اه معنى (قوله) أي يقبله) إلى قوله وتعتقد توليته في المغنى (قول الماتن للمفضول) أي المتصف بصفة القضاء وهو غير الاصلح اه معنى (قول الماتن القبول) ظاهره مع انفاء الكراهة والقياس ثبوتها الجريان الخلاف في جواز القبول وقد يقتضى قوله الآتي فله القبول بلا كراهة ثبوتها فيما نحن فيه اه ع ش أقول وبصرح بالكراهة قول الشارح الاتي وقوله مع وجود الفاضل (الخ) وقول شرح المنهج او كان مفضولا ولم يمتنع الا افضل من القبول كرهاي الطالب والقبول له اه (قوله) اذ ابدل له من غير طالب) كان يمكن ترك هذا التقييد لان له القبول مع الطالب وان كرها كإسباتي اه سم (قوله) من استعمل عاملا (الخ) دخل فيه كل من تولى امر من امور المسلمين وإن لم يكن ذلك شرعياً كمن نصب مشايخ الاسواق والبلدان ونحوهما اه ع ش (قوله) اذ كان الفاضل مجتهدا) قد يقال مع وجود المجتهد لا يولى غيره فهذا ليس مما الكلام فيه إلا ان يفرض في التولية بالشوكة وفيه نظر اه سم (قوله) (خرج) إلى الماتن في المغنى لا قوله ولا يجبر الفاضل هنا (قوله) او اقرب إلى القلوب) عبارة غيره إلى القبول قال ع ش أي لقبول الخصم ما يقتضى عليه اوله وهو قريب من الاطوع لان معناه اكثر طاعة بان يكون طاعة الناس له اكثر من طاعتهم لغيره (قوله) او الزم المجلس الحكم) او حاضرا والا افضل غائب او صحيحا والا افضل مريض اه معنى (قوله) لخطره) علة للكراهة (قول الماتن) وقيل يحرم) استشكله الامام بانه إذا كان النصب جائزا فكيف يحرم طلب الجائز ونظير هذا سؤال الصدقة في المسجد فانه لا يجوز ويجوز اطاؤه على الاصح إذا كان الاعطاء باختيار المعطى فالسؤال كالعدم اه معنى (قوله) وسئل) إلى قول الماتن والاعتبار في النهاية لا قوله ويصبح إلى ويحرم (قول الماتن فله القبول) ولا يلزمه على الاصح لانه قد يقوم به غيره نهاية ومعنى (قوله) بل قال البلقيني) عبارة النهاية نعم يندب له كما قاله البلقيني (الخ) (قوله) قال البلقيني يندب (الخ) هو مناف لقوله الآتي والا يوجد أحدهما هذه الاسباب (الخ) فتأمله فان قيل هذا محمول على ما اذا وجد احد الاسباب فلا معنى لنقله عن البلقيني مع ما في الماتن اه سم أقول وكذا قول الشارح بلا كراهة ينافي لما يأتي (قوله) نعم ان خاف) إلى قول الماتن والاعتبار في المغنى لا قوله كالخبر الحسن إلى ويحرم الطالب وقوله مطلقا إلى الماتن (قول الماتن إلى الرزق) هو بالفتح مصدر وبالسكر اسم لما ينتفع به اه ع ش (قوله) على الولاية) وفي هذا إشعار على انه يجوز اخذ الرزق على القضاء وسيأتي ايضاح ذلك اه معنى (قوله) وكذا ان ضاعت (الخ) صريح في ان القبول حينئذ مندوب ولو قيل بوجوده لم يبعد اه ع ش

في الامر بالمعروف انه لو تيقن عدم الامتثال فيحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما (قوله) وقوله لم يجب الامر بالمعروف وان علم انهم لا يمثلونه صريح في وجوب الطلب هنا) يمكن الفرق (قوله) اذ ابدل له من غير طلب) كان يمكن ترك هذا التقييد لان له القبول مع الطالب وان كرها كإسباتي (قوله) واعتمده البلقيني اذا كان الفاضل مجتهدا) قد يقال مع وجود المجتهد لا يولى غيره فهذا ليس مما الكلام فيه إلا ان يفرض في التولية بالشوكة وفيه ما فيه (قوله) ولا يجبر الفاضل) ظاهره نظر الماتن عن البلقيني وان كان الفاضل مجتهدا والمفضول غير مجتهد وفيه نظر (قوله) بل قال البلقيني (الخ) هو مناف لقوله الآتي والا يوجد أحد هذه الاسباب الثلاثة (الخ) فتأمله فان قيل هذا محمول على ما اذا كان وجدا لاسباب قلنا فلا معنى لنقله عن

من أهله وقد أتاه من غير مسئلة فيعان عليه أي كافي الحديث نعم ان خاف على نفسه لزمه الامتناع كما في الذخائر ورجحه الزركشي (ويندب) له القبول (و) الطالب) للقضاء حيث أمن على نفسه منه كما هو ظاهر (ان كان خاملا) أي غير مشهور بين الناس بعلم (يرجو به نشر العلم) ونفع الناس به (أو) كان غير الخامل (محتاجا الى الرزق) من بيت المال على الولاية وكذا ان ضاعت حقوق الناس

الطلب كالقبول لما فيه من
الخطر من غير حاجة وهذا
هو سبب امتناع اكثر
السلف الصالح منه (قلت
ويكره) له الطلب والقبول
(على الصحيح والله أعلم)
لورود نهى مخصوص فيه
وعليه حملت الاخبار
المحذرة منه كالخبر الحسن
من تولى القضاء فقد ذبح
بغير سكنين كناية عن عظيم
خطره المؤدى الى فظياع
هلا كه ويصح كونه كناية
عن على رفعته بقيامه فى
الحق المؤدى الى إيذاء الناس
له بما هو اشد من ذلك الذبح
ويحرم الطلب على جاهل
وعالم قصد انتقاما او ارتداء
ويكره ان طلبه لللباهاة
والاستعلاء كذا قيل
والاوجه انه حرام بقصد
هذين أيضا هذا كله حيث
لا قاضى متول او كان المتولى
جائرا اما صالح متول
فيحرم السعى فى عزله على
كل احد ولو افضل ويفسق
به الطالب ولا يؤثر بذل
مال مع الطلب من تعين عليه
او تدب له لكن الآخذ
ظالم فان لم يتعين ولا تدب
حرم عليه بذله ابتداء لا
لادواما لثلا يعزل ويسن
بذله لعزل غير صالح وينفذ
العزل وان اثم به العازل
والنولية وان جزم الطالب
والقبول مطلقا خشية الفتنة

(قوله بتولية جاهل) أى أو عاجز اه معنى (قوله الاسباب الثلاثة) هى قوله إن كان خاملا الخ وقوله أو
محتاجا الخ وقوله وكذا الوضاعت الخ اه ع ش (قوله اى الطالب كالقبول) ان كان كون القبول خلاف
الاولى او مكروها لا فرق فيه بين ان يكون هنا طالب منه او لا خالف ما تقدم عن البلقينى وان كان مقيدا
بالطلب لم يخالفه فليحرم اه سم (قوله سبب امتناع الخ) وقد امتنع ابن عمر رضى الله تعالى عنهم لما ساله عثمان
رضى الله عنه القضاء رواه الترمذى وعرض على الحسين بن منصور النيسابورى قضاء نيسابور فاخفى ثلاثة
أيام ودعا الله تعالى فمات فى اليوم الثالث وورد كتاب السلطان بتولية مضر بن على الجهمضى عشية قضاء
البصرة فقال اشاور نفسى الليلة واخبركم غدا واتوا عليه من الغد فوجدوه ميتا وقال مكحول لو خبرت بين
القضاء والقتل اخترت القتل وامتنع منه الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه لما استدعاه المامون لقضاء
الشرق والغرب وامتنع منه الامام ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه لما استدعاه المنصور فحبسه وضر به وحكى
القاضى الطبرى وغيره ان الوزير بن الفرات طلب اباعلى ابن خيران لتولية القضاء فهرب منه فمتم دوره نحو
من عشرين يوما اه معنى (قوله وعليه حملت الخ) أى على انتفاء كل من الاسباب الثلاثة (قوله على جاهل)
اى مطلقا اه ع ش (قوله قصد) اى العالم (قوله انتقاما) اى من الاعداء اه معنى (قوله والاوجه انه)
اى الطالب (قوله بقصد هذين) اى المياهاة والاستعلاء (قوله هذا كله الخ) عبارة المغنى والروض مع
شرحه وهذا التفصيل لاذالم يكن هناك قاض متول فان كان نظر فان كان غير مستحق للقضاء فكالمعدوم
وان كان مستحقا له فطلب عزله حرام ولو كان دون الطالب وتبطل بذلك عدالة الطالب فان عزل وولى
الطالب نفذ عند الضرورة اما عند تمهيد الاصول الشرعية فلا ينفذ وهذا فى الطالب بلا بذل مال فان كان بذل
نظر فان تعين على البذل القضاء او كان ممن يسن له جازله بذل المال ولكن الآخذ ظالم بالاخذ وهذا كما اذا
تعذر الامر بالمعروف الا يبدل مال فان لم يتعين ولم يسن طلبه لم يجوز بذل المال لىولى ويجوز له البذل بعد
النولية لثلا يعزل والآخذ ظالم بالاخذ ووقع فى الروضة انه يجوز له بذله لىولى ونسب الى الغلط واما بذل
المال لعزل قاض متصف بصفة القضاء فهو حرام فان عزل وولى الباذل نفذ عند الضرورة كما مر اما عند تمهيد
الاصول الشرعية فتولايته باطله والمعزول على قضائه لان العزل بالرشوة حرام وتولية المرتضى للراشى حرام
اه وعلم بذلك ان قول الشارح وينفذ العزل الخ راجع الى قوله فيحرم السعى الخ وقوله فان لم يتعين الخ وان
قوله مطلقا إشارة الى رد ما مر عنهما من التفصيل بين حالتى الضرورة وعدمها (قوله جائرا) اى او جاهلا
(قوله ولو افضل) ينبغى ان يكون محل حيث لم يكن الطالب مجتهدا والمتولى مقلدا اه سيد عمر (قوله ولا يؤثر)
اى فى العدالة وصحة التولية بل يجب عليه ذلك كما مر اه رشيدى (قوله وينفذ العزل الخ) كلام مستأنف
اه رشيدى (قوله مطلقا) لعلمه متعلق بينفذ اه رشيدى (قوله ويظهر ضبطها الخ) عبارة الروض

البلقيني مع ما فى المتن (قوله اى الطالب كالقبول) ان كان كون القبول خلاف الاولى او مكروها لا فرق فيه
بين ان يكون هنا طالب منه او لا خالف ما تقدم عن البلقينى وان كان مقيدا بالطالب لم يخالفه فليحرم (قوله ولا
يؤثر بذل مال مع الطلب) فى الروضة جواز بذله لىولى ايضا ودعوى انه سبق قلم مردودة او ذلك بالنسبة
لعزوماذ كر للرويانى لا بالنسبة للحكمش م (قوله ابتداء لادواما) كذا فى شرح الروض قال ووقع فى
الروضة انه يجوز بذله لىولى وهو سبق قلم انتهى (قوله وينفذ العزل وان اثم به العازل الخ) عبارة الروض
فان كان هناك قاض غير مستحق اى للقضاء فكالمعدوم وان كان مستحقا فطلب عزله حرام اى وان كان
مفضولا فان فعله اى عزله وولى اى غيره نفذ للضرورة قال فى شرحه اى غندها واما عند تمهيد الاصول
الشرعية فلا ينفذ صرح به الاصل فيما اذا بذل مال لذلك والظاهر انه بدونه كذلك انتهى (قوله ويظهر
ضبطها الخ) عبارة الروض ولا يجب اى على من تعين عليه القضاء طلبه ولا قبوله فى غير بلده قال فى شرحه
وظاهر كلامه انه لو كان يولد صالحا وولى احدهما لم يجب على الآخر ذلك فى بلد آخر ليس به صالح
والاوجه الوجوب عليه لثلا يعطل البلد الاخر ان لم يشمها حكم الاول مع انتفاء حاجة بلده اليه هذا واقتصاره

يجب في كل مسافة عدوى نصب قاض فيجري في المتعين وغيره ما مر من احكام التعيين وعدمه في الطلب والقبول في وطنه ودون مسافة العدوى منه دون الزائد على ذلك لانه تعذيب لما فيه من ترك الوطن بالسكينة لان عمل القضاء (١٠٥) لا غاية له بخلاف سائر فروض الكفايات

المحوجة الى السفر كالجهاد وتعلم العلم نعم لو عين الامام قاضيا وارسله اليها لزمه الامتثال والقبول وان بعدت لان الامام اذا عين احد المصالح المسلمين تعيين وعلى هذا التفصيل يحمل قول الرافعي انما يكلف السفر لما فيه من التعذيب بهجر الوطن اذ القضاء لا غاية له واعتراض ابن الرفعة له بقول ابن الصباغ وغيره يلزم الامام ان يبعث قاضيا لمن ليس عندهم قاض وقد جمع الاذرعى بنحو ما ذكرته فقال بتعيين حمل ما ذكره الرافعي عن الائمة على وجود صالح للقضاء في البلد المبعوث اليه او بقره وكلام ابن الصباغ وغيره على عكس ذلك اذ لا ريب في وجوب البعث حيثما على الامام ووجوب امتثال امره والا وهو ما اقتضاه كلام الرافعي لزوم تعطيل الحقوق في البلاد التي لا صالح فيها ومن ثم ابطال البلقيني كلام الرافعي نقلا ودليلا ومنه انه صلى عليه وسلم ارسل عليا الى اليمن قاضيا وابا موسى ومعاذوا استمر على ذلك

ولا يجب اى على من تعيين عليه القضاء طلب ولا قبول في غير بلده قال في شرحه وظاهر كلامه انه لو كان يبلد صالحا وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك اى الطلب والقبول في بلد اخر ليس به صالح والوجه الوجوب عليه لئلا تعطى البلد الاخر ان لم يشأها حكم الاول مع انتفاء حاجة بلده اليه اه وخالفه النهاية والمغنى فقالوا لو كان يبلد صالحا وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله فيجري) الى قوله نعم في المغنى (قوله فيجري في المتعين) (تنبيه) حكم المقلدين الآن حكم المجتهدين في الاصل وعدمه كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله في الطلب والقبول) ظرف الاحكام وقوله في وطنه الخ متعلق بقوله فيجري الخ وكان الاولى ان يقول فيجري ما مر من احكام الطلب والقبول في المتعين وغيره في التعيين وعدمه في وطنه الخ (قوله لانه) اى ايجاب القبول لما فوق مسافة العدوى (قوله بخلاف سائر فروض الكفايات) فانه يمكنه القيام بها والعود الى الوطن اه معنى (قوله اليها) اى الى ناحية (قوله لزمه الامتثال الخ) ظاهره وان وجد صالح يتولى في البلد المبعوث اليه او بقره بخلاف جمع الاذرعى الاق فانه اعتبر فيه انتفاء وجود الصالح المذكور ففى قوله بنحو ما ذكرته شىء اه سم عبارة الشيخ سلطان وبتعيين حمله على عدم وجود صالح للقضاء في المحل المبعوث اليه او بقره وحيثما يجتمع الكلامان اه (قوله وعلى هذا التفصيل) اى وجوب القبول فيما دون مسافة العدوى وعدمه في الزائد على ذلك (قوله واعتراض الخ) عطف على قول الرافعي الخ (قوله له) اى لقول الرافعي (قوله حمل ما ذكره الخ) اى ما نقله الرافعي بقوله طرق الاصحاب وامامنا بحثه الرافعي بقوله ومقتضاه الخ فلا يقبل الجمع كما يعلم بمراجعتهم اه سيد عمر (قوله وهو) اى عدم وجوب البعث والامتثال (قوله ومنه انه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يجاب بان البعث الصادر منه صلى الله عليه وسلم ومن بعده كان برضا المبعوثين فلا يدل على وجوب امتثالهم كما هو المدعى ويوضح ذلك انها وقائع حال فعلية محتملة اه سم (قوله نعم الناحية الخارجة الخ) عبارة المغنى ولو خلا الزمان عن امام رجع الناس الى العلماء فان كثير علماء الناحية فالتابع اعلمهم فان استوا وتنازعوا اقرع كما قاله الامام اه (قوله من يرجع الخ) اى ذو شوكة مسلم يرجع (قوله كما مر) اى في النكاح في او اخر فصل لا تزوج امرأة نفسها (قوله او ولى من لم يصل للبلد الخ) بقى ما لو امتنع الامام من تولية القاضى ببلده وغيره اطلقا وايس الناس من تولية قاض من جهته وتعطلت اموره هل لاهل الحل والعقد من بلده او غيرها تولية قاض وكذا لو ولى قاضيا لكان منعه من العمل بمسائل معينة وتطلت اموره بالنسبة اليها هل لهم تولية قاض بالنسبة لتلك المسائل ولعل قياس ما بحثه ان لهم ما ذكره اه

على البلد من تصرفه والذى في الاصل اعتبار البلد والناحية وفي الحقيقة المعبر في ذلك الناحية فقط كما اقتصر عليها المنهج انتهى (قوله في كل مسافة عدوى نصب قاض) عبارة شرح الروض قال في الاصل ويجب عليه اى الامام نصب قاض في كل بلد وناحية قال الامام وغيره بحيث يكون بين كل بلدين مسافة العدوى انتهى المقصود ونقله (قوله لزمه الامتثال ظاهره وان وجد صالح يتولى في البلد المبعوث اليه او بقره بخلاف جمع الاذرعى الاق فانه اعتبر فيه انتفاء وجود الصالح المذكور ففى قوله بنحو ما ذكرته شىء مو فى شرح الروض وظاهر كلامه انه لو كان يبلد صالحا وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح والوجه الوجوب عليه الخ اه لو كان يبلد صالحا وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح خلافا لبعض المتأخرين شمر (قوله ومنه انه صلى الله عليه وسلم ارسل عليا الخ) قد يجاب بان البعث الصادر منه صلى الله عليه وسلم ومن بعده كان برضا المبعوثين فلا يدل على وجوب امتثالهم كما هو المدعى ويوضح ذلك انها وقائع فعلية محتملة (قوله او ولى من لم يصل للبلد الخ) كتعويقه في الطريق

(١٤ - شرواني وابن قاسم - عاشر) عمل الخلفاء الراشدين ومن بعدهم (تنبيه) المولى للقاضى الامام او نائبه نعم الناحية الخارجة عن حكمه بوليها من يرجع امرهم اليه اتحد او تعد فان فقد فاهل الحل والعقد منهم كما مر وقد يؤخذ من ذلك ان السلطان او نائبه لو عزل قاضيا من بلد بعيدة عنه ولم يول غيره او ولى من لم يصل للبلد لتعويقه في الطريق

أومات القاضي فتمت أمور الناس بانتظاره أن لاهل الحل والعقد تولية من يقوم بذلك إلى حضور المتولي وينفذ حكمه ظاهرا وباطنا للضرورة (وشرط القاضي) أي من تصح توليته للقضاء (مسلم) لأن الكافر ليس أهلا للملازمة ونصبه على مثله مجرد رياسة لا تقليد حكم قضاء ومن ثم لا يلزمون بالتحاكم عنده ولا (١٠٦) يلزمهم حكمه إلا أن رضوا به (مكلف) لنقص غيره واشترط الماوردي زيادة عقل اكتسابي

على العقل التكيفي وقد يفهمه ما يأتي من اشتراط كونه ذا بقظة تامة (حر) كاله لنقص غيره بسائر أقسامه (ذكر) فلا تولي امرأة ولو فيما تقبل فيه شهادتها ولا خشي الخبر البخاري وغيره أن يفاح قوم ولوا أمرهم امرأة وصح أيضا ملك قوم ولو الأمر امرأة (عدل) فلا يولي فاسق لعدم قبول قوله ومثله نافي الاجماع أو خبر الواحد أو الاجتهاد ومجوز عايه بسفه (سميع) فلا يولي أصم وهو من لا يسمع بالكلية بخلاف من يسمع بالصباح (بصير) فلا يولي أعمى ومن يرى الشبح ولا يميز الصورة وإن قربت بخلاف من يميزها إذا قربت بحيث يعرفها ولو بتكاف ومزيد تأمل وإن عجز عن قراءة المکتوب ومن يبصر نهارا فقط ويبحث الأذرع منع عكسه وفي إطلاقهما نظر والذي يتجه أنه متى كان في زمن يوجد فيه ضابط البصير الذي تصح توليته وفي غيره لا يوجد فيه ذلك واطردت عادته بذلك صحت توليته في الأول دون الثاني

سم (قوله أومات القاضي) كان الأول أن يقدمه على قوله ولم يول غيره (قوله أن لاهل الحل الخ) جواب لو وكان الأول جاز لاهل الخ (أي من تصح) إلى قول المتن مطلقا في النهاية وإلى قول الشارح وفي إطلاقهما في المغني إلا قوله وصح أيضا إلى المتن (قول المتن مسلم الخ) أي إسلام وكذا الباقي وهذا الشرط داخل في اشتراط العدالة ولهذا لم يذكره في الروضة فلا يولي كافر على مسلمين لقوله تعالى وإن يجعل الله لا كافرين على المؤمنين سبيلا ولا سبيل أعظم من القضاء اه معنى (قوله ونصبه على مثله الخ) عبارة المغني وأما جريان عادة الولاية بنصب حاكم من أهل الذمة عليهم فقال الماوردي والرويات إنما هي رياسة وزعامة لا تقليد حكم الخ (قوله ومن ثم لا يلزمون الخ) فهو كالحكم لا الحاكم اه زيادي (قول المتن مكلف) أي بالغ عاقل فلا يولي صبي ولا مجنون وإن تقطع جنونه اه معنى (قول) واشترط الماوردي الخ) عبارة النهاية واشترط الماوردي زيادة عقل اكتسابي على العقل الغريزي مخالف لـ كلاً منهم اه قال الرشدي قوله مخالف لـ كلاً منهم عبارة الماوردي ولا يكتفي بالعقل الذي يتعاق به التكيف حتى يكون صحيح التمييز جيد الفطنة بعيدا عن السهو والغفلة ليتوصل إلى إيضاح المشكل وحل المعضل انتهت ولا يخفى أن هذا الذي اشترطه الماوردي لا بد منه وإلا فبجور العقل التكيفي الذي هو التمييز غير كاف قطعاً مع أن الشارح سيجزم بما اشترطه الماوردي عقب قول المصنف كاف حيث يقول بان يكون ذا بقظة تامة وظاهر أن ما قاله الماوردي ليس فيه زيادة على هذا فليتأمل اه (قوله فلا تولي امرأة ولو الخ) فيه إشارة إلى الرد على أي حنيفة حيث جوز هـ حيثندو على ابن جرير الطبري حيث جوز هـ مطلقاً اه معنى (قول ولا خشي) إلى قوله وفي إطلاقهما في النهاية إلا قوله وصح أيضاً إلى المتن (قوله ولا خشي الخ) عبارة المغني والخشي المشكل في ذلك كالمرأة كما قاله الماوردي وغيره فلو يولي ثم بازرجلا لا يصح توليه كما قاله الماوردي وصرح به البحر وقال أنه المذهب ويحتاج إلى تولية جديدة أما إذا بان ذلك كونه قبل التولية فإنها تصح اه وسياق في الشارح والنهاية قبيل قول المصنف وهو من يعرف الخ ما يخالفه (قول المتن عدل) وسياق في الشهادات بيبانه اه معنى (قوله ومثله) أي الفاسق اه عرش عبارة المغني والروض ولا يولي مبتدع ترد شهادته ولا من ينكر الاجماع أو أخبار الأحاد أو الاجتهاد المتضمن إنكاره إنكار القياس اه أي يحرم ولا يصح تقايد مبتدع الخ أسنى (قوله ومجوز عايه) كما صرح به البلقيني لأن مقتضى القضاء التصرف على المحجور عليهم قال وأما الإكراه فإنه مانع من صحة القبول إلا فيمن تعين عليه اه معنى (قوله فلا يولي أعمى الخ) خرج بالأعمى الأعور فإنه يصح توليته اه معنى (قوله وفي إطلاقهما) أي صحة من يبصر نهارا فقط وعدم صحة من يبصر ليلا فقط وجري النهاية والمغني على الإطلاق المذكور (قوله أنه متى كان) أي من يراد نصبه قاضيا (قوله صحت توليته في الأول الخ) يعني أن من يبصر نهارا فقط تصح توليته إذا ولى في النهار وينفذ حكمه فيه دون الليل ومن يبصر ليلا فقط تصح توليته إذا ولى في الليل وينفذ حكمه فيه دون النهار (قوله لا يصح قضاءه فيه) أي في زمن عدم التمييز (قوله واختير الخ) عبارة المغني فإن قيل قد استخلف النبي ﷺ ابن أم مكتوم على المدينة وهو أعمى ولذلك قال مالك بصحة ولاية الأعمى اجبب بأنه إنما استخلفه في إمارة الصلاة دون الحكم (تنبيه)

أومات القاضي فتعطلت أمور الناس الخ) بقي ما لو امتنع الإمام من تولية القاضي ببلده وغيره مطلقاً وأيس الناس من تولية قاض من جهته وتعطلت أموره هل لاهل الحل والعقد من بلده أو غيرهما تولية قاض وكذا لو ولي قاضيا لكن منعه من العمل بمسائل معينة وتعطلت أموره بالنسبة إليها هل لهم تولية قاض بالنسبة لتلك المسائل ولعل قياس ما بحثناه لهم ما ذكر (قوله واشترط الماوردي الخ) هو مخالف لـ كلاً منهم شمر

فلا يدخل تبعاً للأول بل يتجه في بصير عرض له تحور مدعيه لا يميز إلا بنحو الصوت أنه لا يصح قضاءه فيه وظاهر لو أنه لا ينزل به لقرين ذواله مع كمال من طرأ له واختير صحة ولاية الأعمى لا نه صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم على الصلاة وغيره من أمور المدينة رواه الطبراني ويحجب بعد تسليم صحته ورواه العموم الذي فيه باحتمال أنه استخلفه للنظر في أمور العامة من الحراسة وما يتعلق بها

لا في خصوص الحكم الذي الكلام فيه (ناطق) فلا يولى آخرس وإن فهم إشارته كل أحد لعجزه عن تنفيذ الأحكام كسابقه (كاف) للقيام بمنصب القضاء بأن يكون ذاهمة وبقظة نامة وقوة على تنفيذ الحق فلا يولى مغفل ومختل نظر بكبر أو مرض وجبان ضعيف النفس وفي الروضة يندب ذو حلم وثبت ولين وفطنة وتيقظ وصحة حواس وأعضاء وعدة الفطنة والتيقظ لا ينافي ما قلناه في البقظة التامة لأن القصد منها أن يخرج عن التغفل واختلال الرأي كما تقرر ومنها زيادة على ذلك بحيث يرجع إليه العقلاء في رأيه وتديره (مجتهد) فلا يصح تولية جاهل ومقلد وإن حفظ مذهب امامه لعجزه عن إدراك غوامضه وتقرير أدلته إذ لا يحيط بهما إلا المجتهد (١٠٧) مطلق قبل كان ينبغي أن يقول لإسلام إلى آخره

أو كونه مسلما إلى آخره لأن الشرط المعنى المصدري لا الشخص نفسه اه ويرد بوضوح ان المراد بتلك الصيغ ما اشعرت به من الوصف وافهم كلامه انه لا يشترط كونه كاتبا واشترطه جمع واختير فعلى الاول يتأكد ندب ذلك ولا كونه عارفا بالحساب المحتاج اليه في تصحيح المسائل الحسابية لكنه صحح في المجموع اشتراطه في المفتي فالقاضي اولى لانه مفت وزيادة وبه يندفع تصويب ابن الرفعة خلافا وقد يجمع بحمل الاشتراط على المسائل الغالب وقوعها وعدمه على ضدها ووجه ان رجوعه لغيره في تلك يشق على الخصوم مشقة لا تحتمل بخلافه في هذه ولا معرفته بلغة اهل ولايته اى وعكسه ومحاميا ان كان ثم عدل يعرفه بلغتهم ويعرفهم بلغته كما هو واضح وقياس مامر في العقود ان المتدار فيها على ما في نفس الامر لا على ما في ظن المكلف انه

لو سمع القاضي البينة ثم عصى في تلك الواقعة على الاصح واستثنى ايضا لنزل اهل قلعة على حكم اعصى فانه يجوز كما هو مذكور في محله اه (قوله لا في خصوص الحكم الخ) الاول دون الحكم الخ (قوله فلا يولى آخرس) إلى قوله وجبان في النهاية وإلى قوله وعده في المأني الا قوله في الروضة (قوله وجبان ضعيف النفس) فان كثير من الناس يكون عالما دينيا ونفسه ضيقة عن التنفيذ والالزام والسطوة فبطمع في جانيه بسبب ذلك اه معنى (قوله وصحة حواس واعضاء) وان يكون عارفا بلغة البلد الذي يقضى لاهله فتوعا سليمان الشحنة صدوقا وافر العقل ذا وقار وسكينة قريشا ومراعاة العلم والتقى اولى من مراعاة النسب معنى وروض مع شرحه (قوله وعده الخ) أى من المندوبات (قوله ما قلناه في البقظة التامة) اى من ادخالها في تفسير الكفاية الواجبة (قوله لان القصد منها الخ) كفى يراد بالبقظة التامة اصل التيقظ وبالتيقظ المطابق كاله فليتأمل اه سيد عمر (قوله فلا يصح) الى قوله اه في المعنى الا قوله قبل وإلى المأني في النهاية الا قوله واشترطه الى ولا كونه عارفا وقوله وبه يندفع الى ولا معرفته وقوله فقول جمع الى والى (قوله تولية جاهل) اى بالاحكام الشرعية نهائية ومعنى (قوله وان حفظ) الى قبل عبارة النهاية والمعنى وهو من حفظ مذهب امامه لكنه غير عارف بغوامضه وقاصر عن تقرير ادائته لانه لا يصلح للفتوى فالقضاء اولى اه (قوله ويرد الخ) هذا الرد انما يفيد لو اريد بالانباغاء الوجوب لا الاولى (قوله وافهم) الى قوله لكنه صحح في المعنى (قوله فعلى الاول) اى ما افهمه كلام المصنف (قوله وبه يندفع) اى بما في المجموع (قوله تصويب ابن الرفعة خلافا) اعتمده المعنى (قوله ان رجوعه) اى القاضي (قوله ولا معرفته) اى ولا يشترط معرفته الخ (قوله ومحاميا) اى الاصل والعكس (قوله ان المتدار الخ) بيان لما رووه فيهما اى العقود (قوله ثم بان) الاولى التذكير (قوله فقول جمع الخ) منهم المعنى كما هو (قوله لا يصح) الاولى التانيث (قوله والى المولى الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه واذا عرف الامام اهلية احد ولا هو الا بحث عن حاله ولو لى من لا يصلح للقضاء مع وجود الصالح له والعلم بالحال اتم المولى بكسر اللام والمولى بفتحها ولا ينفذ قضاءه وان اصاب فيه اه (قوله ويسن له اختياره الخ) اى ان كان اهلا للاختبار والا اكتفى باخبار العدلين اه ع ش (قوله وهو من) كان في اصله رحمه الله تعالى ان مكشورا بالبحرمة على انه من المأني وكذا هو في المعنى والنهاية والمحلى ثم اصلح بمن فليحذر اه سيد عمر (قوله اى المجتهد) الى قوله على ان قول ابن الجوزي في المعنى والى قوله قال ابن دقيق العيد في النهاية الا قوله قال ابن الصلاح الى واجتماع ذلك (قول المتن ما يتعلق بالاحكام) احتريزه عن المواعظ والقصص اه معنى (قوله وان لم يحفظ ذلك) بل يكفي أن يعرف مظان الاحكام في أبوابها فليراجعها اه معنى (قوله في خمسائة آية ولا خمسائة حديث) حق التعبير أن يقول أى الاحكام في خمسائة ولا احاديثا في خمسائة (قوله لزاعميهما) زاعم الاول البندنجي والماوردى وغيرهما وزاعم الثاني الماوردى اه معنى (قوله وغيرهما) أى كالحكم والامثال (قوله قاضية بطلانه) أى لما باتى ان غالب الاحاديث الخ (قوله قائلة) أى انحصار الاحاديث في خمسائة (قوله أو الاحكام الخ) عطف على الاحاديث ويحتمل على

لولى من لم يعلم اجتماع تلك الشروط فيه ثم بان في صحت توليته فقول جمع لا يصح الظاهر انه ضعيف وللولي ان لم يعلم حاله أن يعتمد في الصالح على شهادة عدلين عارفين بما ذكر ويسن له اختياره ليزداد فيه بصيرة (وهو) أى المجتهد (من يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالاحكام) وإن لم يحفظ ذلك عن ظهر قلب ولا ينحصر في خمسائة آية ولا خمسائة حديث خلافا لزاعميهما اما الاول فلانها تستنبط حتى من أى القصص والمواعظ وغيرهما أما الثاني فلان المشاهدة قاضية بطلانه فان اراد قائلة الحصر في الاحاديث الصحيحة السالمة من طعن في سند أو نحوه أو الاحكام الخفية الاجتهادية كان له نوع من القرب على أن قول ابن الجوزي

أنها ثلاثة آلاف وخمسمائة مردود بان غالب الاحاديث لا يكاد يخلو عن حكم أو أدب شرعي أو سياسة دينية ويكفي اعتماده فيها على أصل مصحح عنده بجمع غالب احاديث الاحكام كستن ابي داود اى مع معرفة اصطلاحه ومال الناس فيه من نقد ورد فيها يظهر (وعامه) راجع لما مطلقا أو الذى أريد به العموم (وخاصه) مطلقا أو (١٠٨) الذى أريد به الخصوص ومطلقة ومقيدة (ومجمله ومبينه وناسخه ومنسوخه) والنص

والظاهر والمحكم (ومتواتر السنة وغيره) وهو آحادها إذ لا يتمكن من الترجيح عند تعارضها إلا بمعرفة ذلك (و) الحديث (الم متصل) باتصال رواته إلى الصحابي فقط ويسمى الموقوف أو اليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع (و المرسل) وهو ما يسقط فيه الصحابي ويصح أن يراد به ما يشمل المعضل والمنقطع بدليل مقابلته بالم متصل (وحال الرواة قوة وضعفا) لانه بذلك يتوصل إلى تقرير الاحكام نعم ما تواترناقلوه او اجمع السلف على قبوله لا يبحث عن عدالة ناقله وله الا كنفاء بتعديل إمام عرف صحة مذهبه في الجرح والتعديل (ولسان العرب لغة ونحو) أو صرفا بلاغة إذ لا بد منها في فهم الكتاب والسنة (واقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم إجماعا واختلافا) لا وكل مسألة بل في المسئلة التي يريد النظر فيها بان يعلم ان قوله فيها لا يخالف إجماعا ولو بان يغلب على ظنه انها مولدة لم يتكلم فيها الاولون

الحصر (قوله أنها) أى احاديث الاحكام (قوله اعتماده) أى المجتهد فيها أى في معرفة احاديث الاحكام (قوله على أصل مصحح) اى من كتب الحديث اه معنى (قوله كستن ابي داود) وصحيح البخارى اه معنى (قوله مع معرفة اصطلاحه الخ) اى ذلك الأصل (قوله راجع لما الخ) عبارة المغنى ويعرف خاصه وعامه بتذكير الضمير نظر الما والخاص خلاف العام الذى هو لفظ يستغرق الصالح من غير حصر ويعرف العام الذى أريد به الخصوص والخاص الذى أريد به العموم اه (قوله راجع لما) اى معطوف عليها اه رشيدى (قوله مطلقا) راجع لعامه وكان المراد بقوله مطلقا ما هو عام بوضعه ويقابله ما ليس عام بوضعه لكن أريد به العموم وعلى هذا القياس ما ياتى في قوله وخاصة وينظر الفصل بين عامه ومطلقا بما بينهما والعطف في قوله أو الذى الخ ويحتمل أن المراد بقوله مطلقا سواء أريد عمومها أو لا ويكون قوله أو الذى الخ إشارة إلى التردد في المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال في مطلقا الثانى وما بعده اه سم وقوله والعطف الخ اى وكان حقه العطف بالو أو كافى المغنى (قوله أو الذى الخ) عطف على عامه اه ع (قوله أو الذى أريد به العموم) أى ولو مجازا (قوله ومطلقة) إلى قول المتن والمتصل فى المغنى (قول المتن ومجمله) وهو ما لم تتضح دلالة مثل قوله تعالى وآتوا الزكاة وخذ من أموالهم صدقة لأنهم لم يعلم منها قدر الواجب والمبين هو ما أتضح دلالة مثل قوله وفي عشرين دنائير نصف دينار اه بجزمى (قوله والمحكم) اى والمتشابه اه معنى (قوله عند تعارضها) اى الأدلة اه معنى (قوله لا بذلك) فيقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والناسخ على المنسوخ والمتواتر على الآحاد قال ابن برهان ويشترط أن يعرف اسباب النزول اه معنى (قوله المعضل) وهو الحديث الساقط من سنده أثنان فأكثر كما قاله العراقي والمنقطع قال العراقي هو ما سقط من سنده وأحد قبل الصحابي فى أى موضع كان وإن تعددت المواضع بحيث لا يربط الساقط في كل منها على واحد اه جاد المولى (قوله لانه بذلك) إلى قوله انتهى فى المغنى لا قوله قال ابن الرفعة إلى وقال ابن الصلاح (قوله ما تواترناقلوه) اى بلغوا عدد التواتر اه سم عبارة المغنى تواتر عد الترواثة اه (قوله لا يبحث الخ) عبارة المغنى فلا حاجة للبحث عن عدالتهم وما عدا ذلك يكفي فى عد الترواثة بتعديل إمام الخ ولا بد مع العدالة من الضبط اه (قول المتن ونحو) يجوز أن يريد بالنحو ما يشمل الصنف اه سم عبارة المغنى أراد بالنحو ما يشمل البناء والاعراب والتصريف اه (قوله ولو بان يغلب على ظنه الخ) عبارة المغنى اما بعلمه بموافقة بعض المتقدمين أو يغلب الخ (قوله صحة الخ) راجع إلى المتن (قوله وجلاء وخفاء) يغنى عنه مامر (قوله وطرق استخراج العلل الخ) اى ويعرف طرق الخ (قوله ولا يشترط نهايته الخ) عبارة المغنى ولا يشترط أن يكون متبحرا فى كل نوع من هذه العلوم حتى يكون فى النحو كسيويوه وفى اللغة كالخليل بل يكفي معرفة جل منها قال ابن الصلاح الخ (قوله مع الاعتقاد الجازم الخ) متعلق بقول المصنف وشرط القاضي مسلم الخ اى يشترط فيه مامر مع الاعتقاد الجازم بامور العقائد وإن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة فليس إحسانها (قوله مطلقا) راجع لعامه وكان المراد بالعام مطلقا ما هو عام بوضعه ويقابله ما ليس عام بوضعه لكن أريد به العموم وعلى هذا القياس ما ياتى في قوله وخاصة وينظر الفصل بين عامه ومطلقا بما بينهما والعطف فى قوله أو الذى الخ ويحتمل أن المراد بقوله مطلقا سواء أريد عمومها أو لا ويكون قوله أو الذى الخ إشارة إلى التردد فى المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال فى مطلقا الثانى وما بعده (قوله نعم ما تواترناقلوه) اى بلغوا عدد التواتر (قوله أى المصنف ونحو) يجوز أن يريد بالنحو ما يشمل الصنف

وكذا يقال فى معرفة الناسخ والمنسوخ (والقياس بأنواعه) من جلى وهو ما يقطع فيه بنى الفارق كقياس ضرب الوالد شرطا على تافيه أو مساو وهو ما يبعد فيه الفارق كقياس إخراج مال اليتيم على أكله أو أدون وهو ما لا يبعد فيه ذلك كقياس التفاح على البر فى الربا بجامع الطعم صحة وفساد أو جلاء وخفاء وطرق استخراج العلل والاستنباط ولا يشترط نهايته فى كل ما ذكر بل تكفى الدرجة الوسطى فى ذلك مع الاعتقاد الجازم وإن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة الآن قال ابن الصلاح وهذا سهل الآن لتدوين العلوم وضبط قوانينها

واجتماع ذلك كله إنما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يقتضي في جميع أبواب الفقه امام مقيد لا يعدو مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعده امامه وليراعي فيها ما يراعيه المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يكن له العدول عن نص امامه كما لا يجوز الاجتهاد مع النص قال ابن دقيق العيد لا يخلو العصر عن مجتهد إلا إذا تداعى الزمان وقربت الساعة واما قول الغزالي كالفقال ان العصر خلا عن المجتهد المستقل فالظاهر ان المراد مجتهد قائم بالقضاء لرغبة العلماء عنه وكيف يمكن القضاء على الاعصار بخلوها عنه والفقال نفسه كان يقول لسائله في مسائل الصبرة تسألني عن مذهب الشافعي ام عمامندي وقال هو (١٠٩) وآخرون منهم تليذه القاضي حسين لسنا

مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رأيهم قال ابن الرفعة ولا يختلف اثنان ان ابن عبد السلام وتليذه ابن دقيق العيد بلغارتبة الاجتهاد وقال ابن الصلاح امام الحرمين والغزالي والشيرازي من الائمة المجتهدين في المذهب اه ووافقهم الشيرازي فاقاما كالغزالي احتمالات الامام وجوها وخالف في ذلك ابن الرفعة فقال في موضع من المطلب احتمالات الامام لا تعد وجوها وفي موضع آخر منه الغزالي ليس من اصحاب الوجوه بل ولا امامه والذي يتجه ان هؤلاء وان ثبت لهم الاجتهاد فالمراد به التأهل له مطلقا وفي بعض المسائل إذا أصبح جواز تجزئه اما حقيقته بالفعل في سائر الابواب فلم يحفظ ذلك من قريب عصر الشافعي الى الآن كيف وهو متوقف على تأسيس قواعد اصولية وحديثية وغيرها يخرج عليها استنباطاته وتفرعاته

شرطا في المجتهد أو على الصحيح اه رشيدى (قوله واجتماع ذلك) أى العلوم المتقدمة (قوله امام مقيد) أى بمذهب امام خاص اه معنى (قوله لا يعدو) أى لا يتجاوز (قوله لرغبة العلماء عنه الخ) عبارة المعنى فان العلماء يرغبون عنه وهذا ظاهر لا شك فيه وكيف يمكن الخ عنه أى القضاء (قوله وكيف يمكن) إلى قوله قال ابن الرفعة قضية صنيعة انه من قول ابن دقيق العيد ايضا وان اوهم مامر آتفاعن المعنى خلافة (قوله عنه) أى المجتهد (قوله تسألني عن مذهب الشافعي ام عمامندي الخ) هذا لا ينافي ما ذكرناه لا يقتضى الاستقلال في جميع مسائل الفقه في جميع أبوابه اه سم (قوله وقال هو) أى الفقال (قوله وآخرون الخ) عبارة المعنى والشيخ ابو على والقاضي حسين والاستاذ ابو اسحق وغيرهم لسنا الخ فها هذا كلام من يدعى زوال رتبة الاجتهاد وقال ابن الصلاح الخ (قوله ووافقهم) أى ابن الصلاح (قوله منه) أى من المطلب (قوله والذي يتجه) هذا من عند الشارح (قوله إذا أصبح جواز تجزئه الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه فرع يجوز ان يتبع بعض الاجتهاد بان يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فيسكنه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه اه (قوله اما حقيقته) أى الاجتهاد (قوله في سائر الابواب) أى في جميعها (قوله وهذا التأسيس الخ) قد يشير إلى ما بنا في قوله السابق فالمراد به التأهل له اه سم اقول يدفع المناقاة حمل قوله اوفى بعض المسائل على الاضراب (قوله عنه) أى التأسيس (قوله رتبة الاجتهاد المذهبي) أى الاجتهاد في المذهب فضلا عن الاجتهاد النسبي أى الاجتهاد في بعض الابواب فضلا عن الاجتهاد المطلق أى في جميع الابواب (قوله وكذا من عداهم الخ) هذا مع قوله الآتي هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لافناء وقضاء فيمتنع الخ صريح في ان من عدا الاربعة ممن حفظ مذهبه في تلك المسئلة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته يمتنع تقليده في غير العمل من الافتاء والحكم فليتنبه لذلك وليحفظ مع انه في نفسه لا يخلو عن اشكال اه سم (قوله ممن حفظ مذهبه في تلك المسئلة الخ) أى لو وجدوا لا فلا تتحقق له فيما اطلعنا عليه (قوله وسائر معتبراته) أى كعدم المانع (قوله ويشترط لصحة التقليد ايضا ان لا يكون بما ينقض فيه قضاء القاضي) كان ينبغي ان يؤخره ويذكره قوله كخالف الاجماع (قوله ان لا يكون بما ينقض فيه الخ) قد يشكك هذا بانه يلزمه بطلان بعد تقليد مقلدى بقية الائمة الاربعة فيما قلنا بنقضه من مذاهبهم اه سم ويدفع الاشكال بان الكلام في تقليد المقلد لغير امامه (قوله هذا) أى قوله وكذا من عداهم من حفظ الخ (قوله فيه) أى الافناء والقضاء

(قوله تسألني عن مذهب الشافعي ام عمامندي الخ) هذا لا ينافي ما ذكرناه لا يقتضى الاستقلال في جميع مسائل الفقه في جميع أبوابه (قوله وهذا التأسيس الخ) قد يشير إلى ما قد ينافي قوله السابق فالمراد به التأهل له (قوله وكذا من عداهم من حفظ مذهبه الخ) هذا مع قوله الآتي هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لافناء وقضاء فيمتنع تقليد غير الاربعة فيه اجماعا صريح في ان من عدا الاربعة ممن حفظ مذهبه في تلك المسئلة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته يمتنع تقليده في غير العمل من الافتاء والحكم فليتنبه لذلك وليحفظ مع انه في نفسه لا يخلو عن اشكال (قوله ويشترط لصحة التقليد ايضا ان لا يكون بما ينقض فيه قضاء القاضي) قد يشكك هذا بانه يلزمه بطلان تقليد مقلدى بقية الائمة الاربعة فيما قلنا بنقضه من مذاهبهم

وهذا التأسيس هو الذي أعجز الناس عن بلوغ حقيقة مرتبة الاجتهاد المطلق ولا يغنى عنه بلوغ الدرجة الوسطى فيما سبق فان أدون أصحابنا ومن بعدهم بلغ ذلك ولم يحصل لهم مرتبة الاجتهاد المذهبي فضلا عن الاجتهاد النسبي فضلا عن الاجتهاد المطلق (فروع) في التقليد يضطر اليها مع كثرة الخلاف فيها وحاصل المعتمد من ذلك انه يجوز تقليد كل من الائمة الاربعة وكذا من عداهم من حفظ مذهبه في تلك المسئلة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته فالاجماع الذي نقله غير واحد على منع تقليد الصحابة يحمل على ما قد فيه شرط من ذلك ويشترط لصحة التقليد ايضا ان لا يكون بما ينقض فيه قضاء القاضي هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لافناء وقضاء فيمتنع تقليد غير الاربعة فيه اجماعا كما يعلم

(قوله بما يأتي) لعله أراد به قوله لكن في الروضة إلى فلا ينافي وقوله بخلاف الحاكم لا يجوز الخ (قوله لانه محض تشبه الخ) كيف ذلك مع الشروط المذكورة اه سم وقد يجاب بان الشروط المذكورة إنما هي في العمل في حق نفسه (قوله اذا قصد به) أي بالافتاء بمذهب غير الأربعة بل غير امامه (قوله أي مع تبيينه للمستفتي قائل ذلك) أي ليقوله فيكون قول المفتي حينئذ ارشاداً لا افتاء (قوله كمخالف الاجماع) خبر ما الخ (قوله) (قوله اسكن المشهور الذي رجحاه الخ) في الروض ويعمل أي المستفتي بفتوى عالم مع وجود اعلم منه جهله قال في شرحه بخلاف ما اذا علمه بان اعتمده اعلم كما صرح به بعد فلا يلزمه البحث عن الاعلم اذا جهل اختصاص احدهما بزيادة علم ثم قال في الروض فان اختلفا أي المفتيان جواباً ووصفة ولا نص أي من كتاب او سنة قدم الاعلم وكذا اذا اعتد احدهما اعلم او اورد أي قدم من اعتمده اعلم او اورد ويقدم الاعلم على الاورع اه فانظر هل يخالف ذلك اطلاق جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل الا في قوله وقد سبق أن الأرجح التخيير فيها الخ فليتأمل اه سم وقد يقال إن الاطلاق المذكور يقيد بذلك كما يؤيده قوله الا في ولا وجد من يخبره به (قوله ولا ينافي ذلك) أي اشترط الاعتقاد المذكور (قوله قال الهروي الخ) بين السيد السهمودي في رسالة التقليد ان مقتضى الروضة ترجيح ما نقله الهروي واطال في ذلك اه سم (قوله لا مذهب له) ليس معناه ان له ترك التقليد مطلقاً بل معناه ما عبر عنه المحلى في شرح جمع الجوامع بقوله فله ان ياخذ فيما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره أخرى وهكذا اه وعبارة السيد السهمودي فيقلد واحداً في مسألة وآخر في أخرى اه ولعل الشارح اشار الى ذلك بقوله أي معين الخ اه سم (قوله أي معين يلزمه البقاء الخ) لا يقال هذا لا يخص العامي لان الذي اقتضاه كلام الفقهاء جواز الانتقال ولو بعد العمل فلعل الاوجه منع ما نقله الهروي لا نأقول المراد بالعامي غير المجتهد او نقول غير المجتهد من العلماء مثل العامي في ذلك كما صرح به المحلى في شرح جمع الجوامع اه سم (قوله وحيث اختلف الخ) عبارة الروض مع شرحه واختلف المفتيين في حق المستفتي كاختلاف المجتهدين في حق المقلد وسياق انه يقلد من شاء منهما فللمستفتي ذلك على ما يأتي اه واراد بما يأتي ما مر انفا عن سم عن الروض وشرحه (قوله) وقضيته جواز تقليد المفضل الخ) هذا في العامي بدليل قوله الا في فلا ينافي ما مر عن الهروي لانه في عامي الخ واعلم ان قوله السابق ويشترط ايضاً اعتقاد رجحية مقلده الخ شامل للعامي بدليل قوله ولا ينافي ذلك كونه عامياً الخ وحينئذ فقد يمنع قوله وقضيته جواز تقليد المفضل الخ ويقال بل قضيته منع ذلك بدليل قوله

بما يأتي لانه محض تشبه وتغريرو من ثم قال السبكي اذا قصد به المفتي مصلحة دينية جاز أي مع تبيينه للمستفتي قائل ذلك وعلى ما اختلف فيه شرط مما ذكر يحمل قول السبكي ما خالف الأربعة كمخالف الاجماع ويشترط ايضاً اعتقاد رجحية مقلده أو مساواته لغيره لكن المشهور الذي رجحاه جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل ولا ينافي ذلك كونه عامياً جاهلاً بالأدلة لان الاعتقاد لا يتوقف على الدليل لحصوله بالتسامع ونحوه قال الهروي مذهب أصحابنا أن العامي لا مذهب له أي معين يلزمه البقاء عليه وحيث اختلف عليه متبحران أي في مذهب امامه فكأختلاف المجتهدين اه وقضيته جواز تقليد المفضل

(قوله لانه محض تشبه وتغريرو) كيف ذلك مع الشرط المذكور (قوله لكن المشهور الذي رجحاه جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل) في الروض ويعمل أي المستفتي بفتوى عالم مع وجود اعلم منه جهله قال في شرحه بخلاف ما اذا علمه بان اعتمده اعلم كما صرح به بعد فلا يلزمه البحث عن الاعلم اذا جهل اختصاص احدهما بزيادة علم ثم قال في الروض فان اختلفا أي المفتيان جواباً ووصفة ولا نص قدم الاعلم وكذا اذا اعتد احدهما أعلم أو اورد أي قدم من اعتمده أعلم أو اورد ويقدم الاعلم على الاورع اه فانظر هل يخالف ذلك اطلاق جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل الا في الصفة الآتية وقد سبق أن الأرجح التخيير فيها في العمل فليتأمل (قوله قال الهروي مذهب أصحابنا ان العامي الخ) بين السيد السهمودي في رسالة التقليد ان مقتضى الروضة ترجيح ما نقله الهروي واطال في ذلك (قوله لا مذهب له) ليس معناه أن له ترك التقليد مطلقاً بل معناه ما عبر به المحلى في شرح جمع الجوامع بقوله فله ان ياخذ فيما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره أخرى وهكذا اه وعبارة السيد السهمودي فيقلد واحداً في مسألة وآخر في أخرى اه ولعل الشارح اشار الى ذلك بقوله أي معين الخ (قوله أي معين يلزمه البقاء الخ) لا يقال هذا لا يخص العامي لان الذي اقتضاه كلام الفقهاء جواز الانتقال ولو بعد العمل فلعل الاوجه منع ما نقله الهروي لا نأقول المراد بالعامي غير المجتهد او نقول غير المجتهد من العلماء مثل العامي في ذلك فانه لما قال في جمع الجوامع عطف على معمول الاصح وان يجب على العامي التزام مذهب معين ثم في خروجه

من اصحاب الاوجه مع وجود افضل منه لكن في الروضة ليس لمقت وعامل على مذهبي في مسألة ذات قولين او وجهين ان يعتمد احدهما بلا نظر فيه بخلاف بل يبحث عن ارجحهما بنحو تأخره ان كانا لواحد اه ونقل ابن (١١١) الصلاح فيه الاجماع لكن حمله بعضهم على

المفتي والقاضي لما مر من جواز تقليد غير الائمة الاربعة بشرطه وفيه نظر لانه صرح بمساواة العامل للمفتي في ذلك فالوجه حمله على عامل متأهل للنظر في الدليل وعلم الراجح من غيره فلا ينافي ما مر عن الهروي وما ياتي عن فتاوى السبكي لانه في عامي لا يتأهل لذلك ولإطلاق ابن عبد السلام ان من لامامه في مسألة تقليده في ايها احب برده قولان له ما تقرروا ما في شرح الخطبة وما في الروضة من الوجهين مفروض كما نرى فيما اذا كانا لواحد ولا تخير لتضمن ذلك ترجيح كل منهما من قائله الا هل كما اقتضاه قوله أيضا اختلاف المتبحرين كما ختلاف المجتهدين في الفتوى وقد سبق ان الارجح التخيير فيها في العمل وما يصرح بجواز تقليد المرجوح قول البلقيني في مقلد مصحح الدور في السريجة لا ياتم وان كنت لا أفتي بصحته لان

الفروع الاجتهادية لا يعاقب عليها ولا ينافيه قول ابن عبد السلام يمتنع التقليد في هذه لانه مبني على قوله فيها ينقض قضاء القاضي بصحة الدور وما ان ما ينقض لا يقلد

فكما ختلاف المجتهدين إلا أن يكون هذا بالنظر إلى قوله لكن المشهور الخ اه سم (قوله من اصحاب الاوجه) كذا كان في اصله رحمه الله تعالى ثم اصحح بالوجه وليس بضروري كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله لكن في الروضة الخ) استدراك على القضية المذكورة (قوله فيه الاجماع) اي في وجوب البحث عن الارجح (قوله لكن حمله الخ) استدراك على القضية المذكورة (قوله فيه الاجماع) اي في وجوب البحث عن الارجح (قوله لكن حمله الخ) اي كلام الروضة المذكور اه سم (قوله من جواز تقليد غير الائمة الخ) اي في العمل لنفسه (قوله وفيه نظر) اي في الحل المذكور (قوله لانه صرح بمساواة العامل الخ) اي فانه قال ليس لمقت وعامل الخ اه سم (قوله في ذلك) اي وجوب البحث (قوله ما مر عن الهروي الخ) اي من تخير العاين في الوجهين (قوله وما ياتي الخ) اي انفا (قوله لانه الخ) كل عامر وما ياتي (قوله اطلاق ابن عبد السلام الخ) اي الشامل المتأهل وغيره (قوله يردده الخ) هلا قال يحمل على عامي غير متأهل للنظر (قوله ما تقرر) اي كلام الروضة المذكور مع قوله فالوجه حمله الخ (قوله وما في الروضة الخ) عطف على وإطلاق ابن عبد السلام الخ (قوله مفروض) محل تأمل بل قولها ان كانا لواحد فيه نوع اشعار بان الكلام فيها اي الوجهين ولو لمتعدد فتدبر اه سيد عمر (قوله ولا) اي بان كانا لمتعدد (قوله كما اقتضاه قوله الخ) اي قول صاحب الروضة اقول قد سبق عن الروض وشرحه تقييد القول المذكور بجعل المستفتي اختصاصا احدهما بزيادة علم او ورع (قوله وقد سبق) اي في اول الفروع (قوله فيهما) اي المجتهدين (قوله في العمل) اخرج الفتوى والحكم اه سم (قوله في مقلد مصحح الخ) بالاضافة وقوله لا ياتم الخ مقول البلقيني (قوله بصحته) اي الدور (قوله ولا ينافيه) اي قول البلقيني (قوله في هذه) اي مسألة صحة الدور (قوله لانه الخ) اي قول ابن عبد السلام (قوله ومر) اي في اول الفروع (قوله كما مر) اي في قوله فالوجه حمله الخ (قوله عنه وعن غيره ما يخالف الخ) وما يخالفه كلام الروض فانه صريح في انه لا ذم يتأهل للعلم بالارجح ولا وجد من يخبره يتوقف ولا يتخير حيث قال هنا وليس له اي لكل من العامل والمفتي كما في شرحه العمل والفتوى بأحد القولين أو الوجهين من غير نظر إلى ان قال فان كان أهلا للترجيح أو التخيير استقل به متعرفا ذلك من القواعد والماخذ وان تلقاه من نقلة المذهب فان عدم الترجيح اي بان لم يحصله بطريق توقف اي حتى يحصله إلى ان قال فان اختلفوا إلى اصحاب في الارجح ولم يكن اي كل من العامل والمفتي أهلا للترجيح اعتمد ما صححه الاكثر فالعلم والاى وان لم يصححوا شيئا توقف اه ولا يخفى مخالفة هذا لإطلاق الهروي السابق فان قوله تلقاه من نقلة المذهب وقوله فان اختلفوا لم يكن اه لا للترجيح ثاملا للعلم اي ان لم يكن محصورا فيه ولم يخبر به بل اوجب عليه تعرف الارجح إلا ان يكون ما فالهروي في اختلاف المتبحرين في غير الترجيح او كلام شرح الروض في غير العاين الصريح ومخالفته لحل الشارح المذكور بقوله فالوجه حمله الخ فانه اوجب على غير المتأهل تعرف الارجح ومخالفته لما ذكره الشارح من التخيير إلا ان يحمل على المختلفين في غير الترجيح مع التساوي عنده او على المتساويين فيه عنده وعن السبكي من جواز العمل بالمرجوح في حق نفسه فليتأمل اه

عنه أقر الخ زاد المحل عقب العاين ما نصه وغيره من لم يبلغ رتبة الاجتهاد انتهى وقضيته جواز تقليد المفضل الخ هذا في العاين بدليل قوله الاتي فلا ينافي ما مر عن الهروي لانه في عامي الخ فاعلم ان قوله السابق ويشترط ايضا اعتقاد ارجحية مقلد الخ شامل للعلم بدليل قوله ولا ينافي ذلك كونه عاميا والخ حيث قد يمنع قوله وقضيته جواز تقليد المفضل الخ يقال بل قضيته منع ذلك بدليل قوله فكذا ختلاف المجتهدين إلا ان يكون هذا بالنظر إلى قوله لكن المشهور الخ (قوله لكن حمله بعضهم) اي كلام الروضة المذكور (قوله لانه صرح بمساواة العامل للمفتي الخ) اي فانه قال ليس لمقت وعامل صاحب الروض (قوله في العمل) اخرج الفتوى والحكم (قوله وعن غيره ما يخالف بعض ذلك فارجحه) وما يخالفه كلام الروض فانه صريح في انه

والحاصل ان من ينقضه يمنع تقليده ومن لا ينقضه يجوز تقليده وفي فتاوى السبكي يتخير العامل في القولين أي إذا لم يتأهل للعلم بارجحهما كما مر ولا وجد من يخبره به لكن مر في شرح الخطبة عنه وعن غيره ما يخالف بعض ذلك فراجع

بخلاف الحاكم لا يجوز له الحكم بأحدهما إلا بعد علم أرجحيته وصرح قبل ذلك بأن له العمل بالرجوح في حق نفسه ويشترط أيضا أن لا يتبع الرخص بأن يأخذ من كل مذهب بالأسهل منه لا لتحل رتبة التكليف من عنقه حيث دون ثم كان الوجه أنه يفسق به وزعم أنه ينبغي تخصيصه بمن يتبع بغير تقليد يتقيد (١١٢) به ليس في محله لأن هذا ليس من محل الخلاف بل يفسق قطعا كما هو ظاهر وقول ابن عبد

السلام للعامل أن يعمل برخص المذاهب وإنكاره جهل لا ينافي حرمة التبع ولا الفسق به خلافاً لمن وهم فيه لأنه لم يعبر بالتبع وليس العمل برخص المذاهب مقتضياً لصدق الأخذ بها مع الأخذ بالعزائم أيضاً وليس الكلام في هذا لأن من عمل بالعزائم والرخص لا يقال فيه أنه متبع للرخص لاسيما مع النظر لضبطهم للتبع بما مر فتأمل له والوجه المحكي بجوازه يردّه نقل ابن حزم الإجماع على منع تتبع الرخص وكذا يرد به قول محقق الحنفية ابن الهمام لا أدري ما يمنع ذلك من العقل والنقل مع أنه اتباع قول مجتهد متبوع وقد كان عليه السلام يحب ما خفف على أمته والناس في عصر الصحابة ومن بعدهم يسألون من شأوا من غير تقييد بذلك أه وظاهره جواز التلقيح أيضاً وهو خلاف الإجماع أيضاً فتفطن له ولا تغتر بمن أخذ بكلامه هذا المخالف للإجماع كما تقرر وفي الخادم عن بعض المحتاطين الأولى لمن يلي بوسواس الأخذ بالأخف

سم (قوله بخلاف الحاكم الخ) ومثله المفتي (قوله وصرح الخ) أي السبكي (قوله بأن له العمل بالرجوح الخ) ينبغي أن يكون محله في رجوح روجه بعض أهل الترجيح أما رجوح لم يرجحه أحد كاحد وجهين الشخص رجح مقابله أو لم يرجح منهما شيئاً ورجح أحدهما جميع من جاء بعده من أهل الترجيح فيعبد تقليده والعمل به من عامي لم يتأهل للترجيح فليتأمل أه سيد عمر (قوله ومن ثم كان الوجه الخ) خلاف الوجه في شرح الروض من أنه لا يفسق باتباعها من المذاهب المدونة أه سم (قوله يتقيد به) الظاهر يعتد به وسيأتي في شرح نفذ ما يؤيده أه سيد عمر (قوله وليس العمل برخص المذاهب الخ) فيه توقف (قوله لصدق الأخذ الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله وكذا يرد به) أي بما نقله ابن حزم (قوله بذلك) أي بالسؤال عن عالم واحد (قوله وظاهره) أي قول ابن الهمام جواز التلقيح محل تأمل أه سيد عمر (قوله وفي الخادم الخ) استطراد (قوله كما مر بسط ذلك في شرح الخطبة الخ) عبارته هناك ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كالأمدى من عمل في مسألة بقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقاً لتعين محله على ما ذابقي من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني ترك حقيقة لا يقول بها كل من الإمامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة ثم رأيت السبكي في الصلاة من فتاويه ذكر نحو ذلك مع زيادة بسط وتبعه عليه جمع فقالوا إنما يمتنع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة بعينها لا مثلاً أي خلافاً للجلال المحلى كان أفتي بينونة زوجته في نحو تعليق فسكح اختتام أفتي بأن لا يبيّنون فتارادان يرجع للأولى ويعرض عن الثانية من غير إبانيتها وكان أخذ بشفعة الجوار تقليد الأبي حنيفة ثم استحقت عليه فاراد تقليد الشافعي في تركها فيمتنع فيهما لأن كلام الإمامين لا يقول به حية فتدفع ذلك فانه مهم ولا تعتبر بظاهر مامر أه وبينافي هامش شرح الخطبة ما في تمثيله الأول فراجع أه سم (قوله مثله) أي الأمدى (قوله فيه تجوز) خبر

إذ ألم يتأهل للعلم بالراجح ولا وجد من يخبره يتوقف ولا يتخير حيث قال هنا وليس له أي لكل من العامل والمفتي كافي شرحه العمل والفتوى بأحد القولين أو الوجهين من غير نظر إلى أن قال فإن كان أهلاً للترجيح أو التخيير استقل به متعرفاً بذلك من القواعد والماخذ والاتقاء من نقلة المذهب فإن عدم الترجيح أي بأن لم يحصل بطريق توقف أي حتى يحصل له إلى أن قال فإن اختلفوا أي الأصحاب في الأرجح ولم يكن أي كل من العامل والمفتي أهلاً للترجيح اعتماداً صححه الأكثر والأعلم والأبى وإن لم يصححوا شيئاً توقف أه ولا يخفى مخالفة هذا الإطلاق الهروي السابق فأن قوله والاتقاء من نقلة المذهب وقوله فإن اختلفوا ولم يكن أهلاً للترجيح شامل للعالمى أن لم يكن محصوراً فيه ولم يجزه بل أوجب عليه تعرف الراجح إلا أن يكون ما قاله الهروي في اختلاف المتبحرين في غير الترجيح وكلام شرح الروض في غير العامى الصرف ومخالفته لحل الشارح المذكور بقوله فالوجه حمل الخ فإنه أوجب على غير المتأهل تعرف الراجح ومخالفته لما ذكره الشارح من التخيير إلا أن يحمل على المختلفين في غير الترجيح مع النسوى عنده وعلى المتساويين فيه عنده وعن السبكي من جواز العمل بالرجوح في حق نفسه فليتأمل (قوله ومن ثم كان الوجه الخ) خلاف الوجه في شرح الروض أنه لا يفسق باتباعها من المذاهب المدونة (قوله كما مر بسط ذلك في شرح الخطبة الخ) عبارته هناك ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كالأمدى من عمل في مسألة بقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقاً لتعين محله على ما ذابقي من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني ترك حقيقة لا يقول بها كل من الإمامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة ثم رأيت السبكي في الصلاة من فتاويه ذكر نحو ذلك مع زيادة البسط فيه وتبعه عليه جمع فقالوا إنما يمتنع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة

والرخص ثلاثاً يزداد فيخرج عن الشرع ولضده الأخذ بالاثقل ثلاثاً يخرج عن الإباحة ويشترط أيضاً ونقل أن لا يلق بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وأن لا يعمل بقول في مسألة ثم بضده في عينها كما مر بسط ذلك في شرح الخطبة مع بيان حكاية الأمدى الاتفاق على المنع بعد العمل ونقل غير واحد عن ابن الحاجب مثله فيه تجوز وإن جريت

عليه ثم فانه لما نقل ذلك في عامي لم يأتهم مذهبنا قال فان التزم معينا بخلاف وكذا صرح بالخلاف مطلقا القرافي قيل ولعل المراد بالاتفاق اتفاق الاصوليين لا الفقهاء فقد جوز ابن عبد السلام الانتقال عمل بالاول ولا واطلق الائمة جواز الانتقال وقد أخذ الاسنوي من المجموع وتبعوه ان إطلاقات الائمة إذا تناولت شيئا صرح بعضهم بما يخالف فيه فالمعتمد الاخذ فيه باطلاقهم (قائدا) من ارتكب ما اختلف في حرمة من غير تقليد ثم بترك تعلم امكنه وكذا بالفعل إن كان بما لا يعذر (١١٣) احذ بحمله لمزيد بشره قيل وكذا إن علم

انه قيل بتحريمه لا ان جهل لانه اذا خفي على بعض المجتهدين فعله اولى اما اذا عجز عن التعليم ولولم نقله او اضطرار الى تحصيل ما يسد رمقه او رفق بموئنه فبغير رفع تكليفه كما قبل ورود الشرع قاله المصنف كابن الصلاح ومن أدى عبادة مختلفا في صحتها من غير تقليد للقاتل بها لزومه اعادةها لان اقامه على فعلها عبث وبه يعلم انه حال تلبسه بها عالم بفسادها اذ لا يكون عابثا الا حينئذ فخرج من مس فرجه ففسي وصلى فله تقليد ابي حنيفة في اسقاط القضاء ان كان مذهب صحة صلاته مع عدم تقليده له عندها والا فهو عابث عنده ايضا وكذا لمن اقدم معتقدا صحتها على مذهب

ونقل غير واحد (قوله عليه) أي النقل (قوله ثم) أي في شرح الخطبة (قوله فانه الخ) أي ابن الحاجب (قوله ذلك) أي الاتفاق المذكور (قوله قال) أي ابن الحاجب (قوله بالخلاف مطلقا) أي بدون ذكر مصدره من الاصوليين او الفقهاء او منهما (قوله قيل الخ) مقابل الاطلاق المذكور (قوله فيه) أي في ذلك الشيء (قوله قيل الخ) يظهر انه مجرد الحكاية لا للتبريض (قوله وكذا) أي يائمه بالفعل (قوله ان علم) أي المرتكب (قوله لانه اذا خفي الخ) في تقريبه نظر (قوله اما اذا عجز عن التعلم الخ) في الروض وشرحه وان عدم المستفتي عن واقعة المفتي في بلده وغيره ولا وجد من ينقل له حكمها فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشيء يصنع فيها اذ لا تكليف عليه كما لو كان قبل ورود الشرع اه سم (قوله ولولم نقله) أي ولو كان العجز لتوقف التعلم على نقلة لا يستطيعها (قوله وبه) أي بالتعليل (قوله عالم بفسادها) أي بانه قيل بفسادها أي سيد عمر (قوله فله تقليد ابي حنيفة الخ) صريح في جواز التقليد بعد الفعل اه سم (قوله ان كان مذهب صحة صلاته الخ) فيه نظر اه سم وخبر مذهب ابي حنيفة (قوله والا فهو عابث الخ) هذا ممنوع اه سم عبارة السيد عمر الاولى فلا يجوز به التقليد او غير هذه العبارة كما يعلم من قوله آفقا وبه يعلم الخ فاعلم اه (قوله وكذا) أي له تقليد ابي حنيفة في اسقاط القضاء (قوله من اقدم) أي وهو متذكر للبس (قوله على مذهب) أي المقدم (قوله وقد عذره) ينبغي وان لم يعذر به لانه عند عقده للصلاة جازم لها لا عابث معه فليجوز التقليد بشرطه فليتام اه سيد عمر (قوله ولم يعذر) الى قوله ونازع كثير من في النهاية الا قوله ومروا الى المتن (قوله ما يأتي) أي انفا في السوادة (قوله ولم يخلع الخ) والا اتجه عدم تنفيذها انهاية (قوله نفذت احكامه) أي ومنها التولية وهو صريح في صحة توليته حينئذ لغير الاهل مع وجود الاهل وسيأتي ما فيه اه رشيدى (قول المتن فاسقا الخ) أي مسلما فاسقا الخ اه معنى (قوله ولو جاهلا) أي محضنا كما يأتي في قوله ولا بعد فيه الخ ويأتي عن النهاية والمعنى وشرح المنهج انه يشترط في غير الاهل معرفة طرف من الاحكام (قول المتن للضرورة) أي لضرورة الناس أي لا اضطرارهم الى القاضى وشدة احتياجهم اليه لتعطل مصالحهم بدونه وقد تعين فيمن ولاة السلطان وهذا التعليل يصح بالنسبة لما زاده الشارح ايضا لانه لما انحصر الامر فيمن ولاة السلطان ولومع وجود الاهل ثبت اضطرار الناس اليه لعدم وجود قاض اهل وهذا في غاية الظهور اه سم (قوله وصوبه) أي النزاع (قوله وهو عجب) أي تصويب الزركشى (قوله او ذوالشوكة) الاولى ذا

بعينها لا مثلها أي خلا للجلال المحلى كان افاقي بيئته وزوجته في نحو تعليق فنكح اختها ثم افاقي لا يبدونه فاراد ان يرجع الاولى ويعرض عن الثانية من غير اباتها وكان اخذ بشفعة الجوار تقليدا لابي حنيفة ثم استحققت عليه فاراد تقليد الشافعي في تركها فيمتنع فيهما لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ فاعلم ذلك فانه مهم ولا تغتر بمن اخذ بظاهر مامر اه وبينافي هاشم شرح الخطبة ما في تمثيله الاول فراجع (قوله اما اذا عجز عن التعلم ولولم نقله او اضطرار الى تحصيل الخ) في الروض وشرحه وان عدم المستفتي عن واقعة المفتي في بلده وغيره ولا وجد من ينقل له حكمها فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشيء يصنع فيها اذ لا تكليف عليه كما لو كان قبل ورود الشرع اه (قوله فله تقليد ابي حنيفة) صريح في جواز التقليد بعد الفعل (قوله ان كان مذهب صحة صلاته الخ) فيه نظر (قوله والا فهو عابث) هذا ممنوع (قوله أي المصنف للضرورة) أي لضرورة الناس أي لا اضطرارهم الى القاضى وشدة احتياجهم اليه لتعطل مصالحهم بدونه وقد تعين فيمن ولاة السلطان

بعينها لا مثلها أي خلا للجلال المحلى كان افاقي بيئته وزوجته في نحو تعليق فنكح اختها ثم افاقي لا يبدونه فاراد ان يرجع الاولى ويعرض عن الثانية من غير اباتها وكان اخذ بشفعة الجوار تقليدا لابي حنيفة ثم استحققت عليه فاراد تقليد الشافعي في تركها فيمتنع فيهما لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ فاعلم ذلك فانه مهم ولا تغتر بمن اخذ بظاهر مامر اه وبينافي هاشم شرح الخطبة ما في تمثيله الاول فراجع (قوله اما اذا عجز عن التعلم ولولم نقله او اضطرار الى تحصيل الخ) في الروض وشرحه وان عدم المستفتي عن واقعة المفتي في بلده وغيره ولا وجد من ينقل له حكمها فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشيء يصنع فيها اذ لا تكليف عليه كما لو كان قبل ورود الشرع اه (قوله فله تقليد ابي حنيفة) صريح في جواز التقليد بعد الفعل (قوله ان كان مذهب صحة صلاته الخ) فيه نظر (قوله والا فهو عابث) هذا ممنوع (قوله أي المصنف للضرورة) أي لضرورة الناس أي لا اضطرارهم الى القاضى وشدة احتياجهم اليه لتعطل مصالحهم بدونه وقد تعين فيمن ولاة السلطان

(١٥ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

ان السلطنة لا تستلزم دوام الشوكة فلو زالت شوكة سلطان

بنحو حبس أو أسر ولم يخلع نفذت احكامه ومروا في مبحث الامامة قبيل الردة ماله لتعلق بذلك فراجع (فاسقا أو مقلدا) ولو جاهلا (نفذ قضائهم) الموافق لمذهبه المعتد به وان زاد فسقه (للضرورة) لئلا تتعطل مصالح الناس ونزاع كثير من فيما ذكر في الفاسق واطالوا وصوبه الزركشى قال لانه لا ضرورة اليه بخلاف المقلد اه وهو عجيب فان الغرض ان الامام اذا الشوكة والذي ولاة عالما بنفسه

بل لو غير عالم به على ما جزم به بهضم فكيف حيث يفرغ الى عدم تنفيذ احكامه المترتب عليه من الفتن لا يتدارك خرقه وقد اجتمعت الامة كما
قاله الاذرعى على تنفيذ احكام الخلفاء (١١٤) الظلمة واحكام من ولوه ورجح البلقين نفوذ تولية امر اوقاعى فيما يضبطه وقرن وكافر

الشوكة بالالف (قوله او غيره عالم به) المتجه في هذا انه ان كان بحيث لو علم حاله لم يوله لم ينفذ حكمه والافذاه
سم (قوله واحكام من ولوه) اى ولو فاسقا وكان ينبغي ان يذكره فانه محط الاستدلال (قوله ورجح البلقين
نفوذ تولية امر اوقاعى) الفتى به فيما عدا الكافر شيخنا الشهاب الرملى اهمم عبارة النهاية ولو ابتلى الناس
بولاية امر اوقاعى او اعنى فيما يضبطه نفذ قضاءه للضرورة كما افق به والدرجحه الله تعالى والحق ابن عبد
السلام الصبى بالمرأة ونحوها لا كافر او سياق عن المغنى ما يوافقه (قوله وكافر) عطف على امر اوقاعى
(قوله ونازعه الاذرعى وغيره في الكافر) يفهم انهما لم ينازعا في المرأة وليس مراد عبارة الاسنى وباتى
عن المغنى ما يوافقه في النقل عن الاذرعى وكلام المصنف كاصله قد يقتضى ان القضاء ينفذ عن المرأة والكافر
اذا وليا بالشوكة وقال الاذرعى وغيره الظاهر انه لا ينفذ منهما امر (قوله والوجه ما قاله) اى البلقين
فتنفذ تولية الكافر ايضا خلافا للنهاية كما مر انفا والمغنى عبارته تنبيه افهم تقييده بالفاسق اى المسلم
كما قرره في كلامه انه لا ينفذ من المرأة والكافر اذا وليا بالشوكة واستظهره الاذرعى لكن صرح ابن
عبد السلام بنفذه من الصبي والمرأة دون الكافر وهذا هو الظاهر والعاقل ان يتولى القضاء من الامير الباغى
اه (قوله وسبقه) اى البلقين (قوله ولا بعد فيه الخ) باتى عن النهاية والمغنى ما يخالفه (قوله ولو
تعارض) الى قوله ومحل في النهاية الا قوله وخرج الى ويجب وقوله كما يفيد الى بحث وقوله ما سبقه اليه
البيضاوى (قوله ويراجع الخ) اى الدين (قوله ويجب) اى ومع ذلك لو خالف نفذ ما فعله كما هو ظاهر
اه سم (قوله عليه) اى السلطان امره والاولى اى المولى (قوله ويجب عليه رعاية الامثل الخ) فيه ما باتى
وكان الاولى تاخير عماء بعده اه رشيدى (قوله وما ذكر في المقلد محل الخ) هذا لما باتى لو ابقي المثل على
ظاهرة الموافقة لكلام غيره واما بعد ان حوله الى ما مر فلام وقع لهذا هنا وحاصل المراد كما يؤخذ من كلامهم
ان السلطان اذا ولي قاضيا بالشوكة نفذ توليته مطلقا سواء كان هناك اهل للقضاء ام لا وان ولاه لا بالشوكة
او ولاه قاضى القضاء كذلك فيشترط في صحة توليته فقد اهل للقضاء اه رشيدى (قوله وكذا الفاسق الخ)
ومعلوم انه يشترط في غير الاهل معرفة طرف من الاحكام نهائية وشرح المنهج ومغنى وتقدم في الشارح
ما يخالفه (قوله ان ولاه الخ) اى من غير الاهل للقضاء مع وجود الاهل له اخذا بما باتى (قوله يلزمه بيان
مستنده) افق بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله يلزمه بيان مستنده) اى اذا سئل عنه والمراد
بمستنده ما استند عليه من بينة او نقول او بخلاف ذلك وعبرة الخادم فان ساله المحكوم عليه عن السبب فجزم
صاحب الحاوى وتبعه الرويانى بانه يلزمه بيانه اذا كان قد حكم بنكوله وبين الطالب لانه يقدر على دفعه
بالبينة او كان بالبينة تعين فانه يقدر على مقابلتها بمثلها فترجع بينة صاحب اليد قال ولا يلزم اذا كان قد حكم
بالاقرار او بالبينة بحق في الذمة وخرج من هذا تخصيص قول اصحاب ان الحاكم لا يسأل اى سؤال اضرار
اما سؤال من يطلب الدفع عن نفسه فيتعين على الحاكم الابداء ليجد المحكوم عليه التخاص انتمت لكن كلام
السلطان وهذا التعليل يصح بالنسبة لما زاده الشارح ايضا لانه لما انحصر الامر فيمن ولاه السلطان ولو مع
وجود الاهل ثبت اضطراب الناس اليه لعدم وجود قاض اهل وهذا في غاية الظهور (قوله او غيره عالم به)
المتجه في هذا انه ان كان بحيث لو علم حاله لم يوله لم ينفذ حكمه الا نفذ (قوله ورجح البلقين نفوذ تولية امر اوقاعى)
افق به فيما عدا الكافر شيخنا الشهاب الرملى (قوله ونازعه الاذرعى وغيره في الكافر) كتب عليه مر
(قوله وزاد ان الصبي كذلك) كتب عليه ايضا مر (قوله ويجب الخ) اى ومع ذلك لو خالف نفذ ما فعله
كما هو ظاهر (قوله نفذت تولية غير الصالح قطعا) ومعلوم انه يشترط في غير الاهل معرفة طرف من
الاحكام ش مر (قوله يلزمه بيان مستنده) افق بذلك شيخنا الشهاب الرملى

ونازعه الاذرعى وغيره
في الكافر والوجه ما قاله
لان الفرض الاضطراب
وسبقه ابن عبد السلام للمرأة
وزاد ان الصبي كذلك قال
الاذرعى والقول بتنفيذ
قضاء عامى محض لا يتحمل
مذهبها ولا يعول على راي
مجتهد بعيدا احسب احدا
يقول به اه ولا بعد فيه
اذا ولاه ذو شوكة ومجوز
الماس من حله اينفذ منه
ما وافق الحق للضرورة ولو
تعارض فقيه فاسق وعامى
دين قديم الاول عند جمع
والثاني عند آخرين ويتجه
كما قاله الحسباني ان فسق العالم
ان كان لحق الله تعالى فهو
تولى العالم والشافع الدين
اولى ويراجع العلماء وخرج
بقوله سلطان القاضى
الا كبر على تنفيذ توليته من
الامير الا ان كان يعلم
البيضاوى كما هو ظاهر ويجب
عليه رعاية الامثل فاما مثل
رعاية مصلحة المسلمين وما
ذكر في المقلد محل ان كان ثم
مجتهد الا نفذت تولية
المقلد ولو من غير ذى شوكة
وكذا الفاسق فان كان هناك
عدل اشترطت شوكة والا
فلا كما يفيد ذلك قول ابن

الرفعة الحق انه اذا لم يكن ثم من يصلح للقضاء نفذت تولية غير الصالح قطعا اه وبحث البلقين ما سبقه اليه البيضاوى ان
من ولاه ذو شوكة ينزع لزوال شوكة موليه ولو المقتضى لنفوذ قضائه اى بخلاف مقلد الفاسق مع فقد المجتهد والعدل فلا تزول ولايته بذلك
لعدم توفيقه على الشوكة كما هو صرح جمع متأخرون ان قاضى الضرورة وهو من فقد فيه بعض الشروط السابقة يلزمه بيان مستنده

في سائر احكامه ولا يقبل قوله حكمت بكذا من غير بيان مستنده فيه وكأنه اضعف ولايته ومثله المحكم لاولى وحله في الاول وان لم يمنع موليه من طالب بيان مستنده كما هو ظاهر ويجوز ان يخص النساء بقاض والرجال بقاض (١١٥) وبحث في الرجل والمرأة ان العبرة بالطالب

منهما (ويندب للامام) اي ومن الحق به كما هو ظاهر (اذ اولى قاضيا ان ياذن له في الاستخلاف) ليسكون اسهل له واقرب لفصل الخصومات ويتأكد ذلك عند اتساع الخطبة (وان نهى عنه) (لم يستخلف) استخلافه اعم لان لم يرض بنظر غيره ولو فوض له حينئذ ما لا يمكنه القيام به نفذ فيما يمكنه ولا يستخلف على المعتمد وظاهر أنه في بلدين متباعدين ك بغداد والبصرة ولاه اياهما له كما صرح به الماوردي ان يختار مباشرة القضاء في احدهما واعترضه البلقي بما فيه نظر وعند اختياره احدهما هل يكون ذلك مقتضيا لانعزاله عن الاخرى او يباشر كلامه وجهان ورجح الزركشي وجمع ان التدريس بمدرستين في بلدين متباعدين ليس كذلك لان غيبته عن احدهما لمباشرة الاخرى ليست عذرا ورجح آخرون الجواز ويستتيب وقوله الفخر ابن عساكر بالشام والقدس اما الخالص كتخليف وسماع بينة ففضية كلام الاكثرين منه أيضا وقال جمع مقدمون

الخادم هذا كما ترى شامل لقاضي الضرورة وغيره للتعالييل التي ذكرها اه رشيدى أقول المتبادر من المقام ان المراد بالمستند هنا ما يشمل كلام نقلة المذهب في المسئلة اقوالا ووجوها والمتعقبين لهم من اهل النظر فليراجع (قوله في سائر احكامه) اي ولو بدئية اه عش (قوله في الاول) اي قاضي الضرورة (قوله في الرجل والمرأة) اي إذا كانت الخصومة بينهما اه عش (قوله اي ومن الحق به) الى قوله وظاهر المتن في النهاية (قوله ومن الحق به) اي كمن له شوكة (قوله ليكون) الى قوله وظاهر انه في المغنى (قوله عند اتساع الخطبة) عبارة المغنى عند اتساع العمل وكثرة الرعية اه (قوله عنه) اي عن الاستخلاف (قوله استخلافه) عاما ياتي محترزه اه سم (قوله ما لا يمكنه القيام به) اي بجمعيه وقوله فيما يمكنه تامل ما ضابطه ولعله عدم حصول مشقة لا تحتمل عادة اه سيد عمر اقول المتبادر ما يمكنه ولو بمشقة لا تحتمل عادة (قوله ولا يستخلف الخ) فان استخلف لم ينفذ حكم خليفته فان تراضا الخصمان بحكمه النجى بالمحكم كافي الروضة واصلا وان عين لمن يستخلفه وليس باهل لم يكن له استخلافه لفساده ولا غيره لعدم الاذن (تنبيه) لوقال وليتك القضاء على ان تستخلف فيه ولا تنظر فيه بنفسك قال الماوردي هذا تقليدا اختيارا ومرعاة وليس تقليدا حكم ولا نظر قال الزركشي ويحتمل في هذه ابطال التولية كالموقالت اللولي اذنت لك في تزويجي ولا تزوج بنفسك اه والظاهر الاول اه (قوله ك بغداد البصرة الخ) عبارة كثر الاستاذ ولا ولاية له في المعجوز عنه في هذه الحالة حتى لو قدر على ذلك لم يجوز له الحكم فيه انتهى اه سم (قوله له) خبر مقدم لقوله ان يختار الخ (قوله واعترضه البلقي الخ) عبارة النهاية وان اعترضه الخ (قوله وجهان) او جههما الاول وهو الانعزال اه نهاية (قوله ليس كذلك) يعني ان توليته لا تنفذاه عش وعبارة الرشيدى قوله ليس كذلك الصواب حذف لفظ ليس لان الزركشي انما يختار عدم صحة ولايته على المدرستين كما يعلم بمراجعة كلامه ويصرح به تعليله ومقابله به الاشارح اه (قوله ورجح الاخرون الجواز) معتمدا كالمدرسين الخطيب اذ اولى الخطبة في مسجدتين والامام اذ اولى امامة مسجدتين وكذا كل وظيفة في وقت معين تنعازضان فيه اه عش (قوله اما الخالص) محترزه قوله عاما اه عش (قوله ففضية كلام الاكثرين) الى قوله نعم عبارة النهاية فقطع القفال بجوازه للضرورة الا ان ينص على المنع منه ومقتضى كلام الاكثرين انه على الخلاف اه اي الاتي في قول المصنف فان اطلق استخلف فيها لا يقدر عليه الخ عش (قوله واختاره الاذرعى الا الخ) معتمدا اه عش (قوله حتى عنده ولاه) اي الجمع المتقدمين والاذرعى (قوله وان اطلق الاستخلاف الخ) عبارة المغنى وان اطلق الامام الولاية لشخص ولم ينه عن الاستخلاف ولم ياذن له فيه وهو لا يقدر الا على بعضه استخلف فيما لا يقدر عليه لاني غيره وهو ما يقدر عليه في الاصح ولو اذن له الامام في الاستخلاف وعم او اطلق بان لم يعظم له في الاذن جاز له الاستخلاف في العام والخاص والمقدور عليه وان خصه بشيء لم يتعداه وفي شرح المنهج ما يوافقه (قوله استخلف مطلقا) اي فيما يجز عنه وغيره والمعتمد انه لا يستخلف الا عند العجز مر عش اه بجري وقوله والمعتمد انه الخ مخالف للتحفة والنهاية والمغنى وشرح المنهج فليراجع (قوله او التولية فيما لا يقدر) قال في شرح الروض كقضاء بلدين او بلد كبير اه سم (قول

(قوله استخلافه) ياتي محترزه (قوله ولا يستخلف على المعتمد) كذا مر (قوله وظاهر أنه في بلدين متباعدين ك بغداد الخ) عبارة كثر الاستاذ ولا ولاية له في المعجوز عنه في هذه الحالة حتى لو قدر على ذلك لم يجوز له الحكم فيه انتهى (قوله او يباشر كلامه) يمكن ان يزاد على هذا فان لم يثبت له ذلك استنباب الا ان يفرض هذا الكلام مع النهي كما هو ظاهر السياق (قوله وجهان) او جههما هو الانعزال شمر (قوله وان اطلق الاستخلاف الخ) عبارة المنهج فان اطلق التولية استخلف فيها عجز عنه او الاذن فطلقا انتهى

يجوز واختاره الاذرعى الا أن ينص على المنع منه نعم التزويج والنظر في أمر اليتيم ممنوع حتى عند هؤلاء كالعام (وان اطلق) الاستخلاف استخلف مطلقا او التولية فيما لا يقدر الا على بعضه (استخلف

فما لا يقدر عليه) لحاجته اليه (لا غيره في الاصح) تحكما القرينة الحال ولو طرأ عدم القدرة بعد التولية لنحو مرض او سفر استخلف جزءا قال الاذرعى الا ان نهى عنه ونظر فيه الغزى بانه عجز عن المباشرة والانسان لا يخلو عن ذلك غالبا فيمكن مستثنى من النهى عن النيابة وينبغي حمل الاول على ما اذانهى عنه حتى للعدرو الثاني على ما اذا اطلق النهى عنه وظاهر قول المتن فيما لا يقدر عليه ان له الاستخلاف خارج محل ولا يثبه به اغتر بعضهم لكن ياتى رده في (١١٦) شرح قوله كمعزول المبين لما هنا (وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالقاضي) لانه

قاض (الا ان يستخلف في امر خاص كسماع بيته) وتحليف (فيكنى عليه بما يتعلق به) من شرط البيعة او التحليف مثلا ولو عن تقليد ومن ذلك نائب القاضى في القرى اذا فرض له سماع البيعة فقط يكفي العلم بشروطها ولو عن تقليد كما قاله وليس مثله من نصب للجرح والتعديل لانه حاكم وله استخلاف ولده ووالده كما ان الامام توليتهما نعم لو فرض الامام اختيار قاض أو توليته لرجل لم يجوز اختيارهما لان التهمة هنا اقوى للفرق الواضح بين القاضى المستقل والنائب في التولية وإنما لم يجوز لقاض سماع شهادتهما لانه يتضمن الحكم لهما بالتعديل ومن ثم لم تثبت عدالتهما عند غيره جاز له سماعا قال الاذرعى وكذا محل صحة استخلافهما اذا ظهر فيه عند الناس اجتماع الشروط اه والذي يتجه انه حيث صححت توليته وحدت سيرته جاز له توليتهما ان كانا كذلك (ويحكم)

المتن فيما لا يقدر عليه) وليس من العجز ما لا يراه المستخلف في مذهبه فليس له أن يستخلف مخالفا لمعقل ما لا يراه مع قدرته على ماولى فيه كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله تحكما) الى قوله قال الاذرعى في المعنى (قوله ولو طرأ عدم القدرة الخ) عبارة المعنى ومحل الخلاف في العجز المقارن اما الطارىء الخ (قوله بعد التولية) اى المطلقة فيما لا يقدر إلا على بعضه (قوله وظاهر قول المتن الخ) عبارة النهاية ولو فرض الولاية لانسان وهو في غير محل ولا يثبه اى المولى ليذهب اى ذلك الانسان ويحكم بها صح التفويض كما افق به والوالده رحمه الله تعالى ودعوى رده ساقطة اه (قوله لكن ياتى رده) ويأتى بهامشه ما يتعلق به اه سم (قوله بفتح اللام) الى قوله وقول جمع في النهاية الا قوله كما ان للامام توليتهما (قول المتن كالقاضى) اى في شروطه السابقة اه معنى (قوله وليس مثله) اى مثل المستخلف في امر خاص (قوله وله استخلاف ولده) الى قوله لان التهمة في المعنى الا قوله كما ان للامام توليتهما (قوله وله) اى للقاضى استخلاف ولده ووالده اى فيما له الاستخلاف فيه (قوله لم يجوز له اختيارهما) اى كما لا يجوز له اختيار نفسه اسنى ومعنى (قوله في التولية) متعلق بالنائب (قوله سماع شهادتهما) عبارة النهاية الحكم بشهادتهما اه اى ولده ووالده (قوله سماعها) عبارة النهاية الحكم بشهادتهما اه (قوله اذا ظهر فيه) اى في القاضى المولى لاصله وفرعه اه عرش لوقال الرشيدى اى المتولى اه وبوافقه قول المعنى وظاهر اطلاق كلامه جواز استخلاف ابيه وابنه وبه صرح الماوردى والبعوى وغيرهما لكن محله اى جواز استخلافهما ان ثبتت عدالتهما عند غيره اه اى غير القاضى المولى لهما (قول المتن باجتهاده) اى ان كان مجتهدا وقوله ان كان مقلدا بكسر اللام حيث ينفذ قضاء المقلد اه معنى (قوله وسيأتى) انفا في السوادة قبل التنبيه (قوله لا يجوز لغير متبحر الخ) ظاهره ولو بتقليد الغير اه سم (قوله ولو عرفا) اى كما يأتى عن الحسينى (قول المتن عليه) اى على من استخلف خلافة اى الحكم باجتهاده واجتهاد مقلده اه معنى (قوله لانه يعتقد غير الحق الخ) قضية ذلك انه لو شرطه لم يصح الاستخلاف وهو كذلك لان الحاكم انما يعمل باجتهاده اجتهاد مقلده وكذلك لو شرطه الامام في تولية القاضى لم يصح توليته لما مروا قال لا تحكم في كذا بما يخالفه وفيه جاز وحكم في غيره من بقية الاحداث كقوله لا تحكم في ذل المسلم بالكفر والحر بالعبد اه معنى (قوله بالحكم الحق الخ) وهو ما دل عليه الدليل عند المجتهد ولا يجوز ان يحكم بغيره والمقلد ما حق بمن يقلده لانه انما يحكم بمعتقده فلذا جرى عليه حكمه اه معنى (قوله وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم الخ) وهو كذلك اه نهاية (قوله يجوز) اى حكم المقلد بغير مذهب مقلده (قوله والثانى على من له اهلية ذلك) قد يقال ان فرض ذلك مع التقليد فظاهره والافشكل على انه قديم توقف مع اعتبار التقليد في اعتبار

(قوله اى المصنف فيما لا يقدر عليه) قال في شرح الروض كقضاء بلد بن أو بلد كبير (قوله جز ما قول المتن في الاصح) كان يمكن العكس فتأمل (قوله وينبغي حمل الاول على ما اذانهى الخ) كسب عليه م (قوله وظاهر قول المتن فيما لا يقدر عليه ان له الاستخلاف خارج محل ولا يثبه الخ) ولو فرض الولاية لانسان وهو في غير محل ولا يثبه ليذهب ويحكم بها صح التفويض كما افق به شيخنا الشهاب الرملى م (قوله لكن ياتى رده في شرح قوله كمعزول) ويأتى بهامشه ما يتعلق به (قوله اى المصنف ان كان مقلدا) اى بكسر اللام (قوله لغير متبحر) ظاهره ولو بتقليد الغير (قوله وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده) وهو كذلك

الخليفة (باجتهاده أو اجتهاد مقلده) بفتح اللام (ان كان مقادا) وسيأتى انه لا يجوز لغير متبحر حكم بغير متعمد مذهبه ولا لمتهجر اذا شرط عليه ذلك ولو عرفا (ولا يجوز ان يشترط عليه خلافة) لانه يعتقد غير الحق والله تعالى اتما امر بالحكم بالحق وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده وقال الماوردى وغيره يجوز وجمع الاذرعى وغيره بحمل الاول على من لم يثبه لرتبة الاجتهاد في مذهب امامه وهو المقلد الصرف الذى لم يتاهل لنظر ولا ترجيح

والثاني على من له اهلية ذلك ومنع ذلك الحسابي من جهة ان العرف جرى بان تولية المقلد مشروطة بان يحكم بمذهب مقلده وهو متجه سواء
الاهل لما ذكر وغيره لاسيما ان قال له في عقد التولية على عادة من تقدمك لانه لم يعتد لمقلد حكم بغير مذهب امامه وقول جمع متقدمين لو قلد
الامام رجلا القضاء على ان يقضى بمذهب عينه بطل التقليد بتعين فرضه في قاض مجتهد او مقلد عين له غير مقلده مع بقاء تقليده له كما هو واضح
ثم رايت شارحاً حارماً بذلك قال وهو الذي عليه العمل انه يشترط على كل مقلد العمل بمذهب مقلده فلا يجوز له الحكم بخلافه اه ونقل ابن
الرفعة عن الاصحاب ان الحاكم المقلد اذا بان حكمه على خلاف نص مقلده نقض حكمه (١١٧) وصرح ابن الصلاح كما مر بان نص امام

المقلد في حقه كنص الشارع
في حق المقلد ورافقه في
الروضة وما أفهمه كلام
الراعي عن الغزالي من
عدم النقض بناء على ان
للمقلد تقليد من شاء
وجزم به في جمع الجوامع
قال الاذرعى بعيد الوجه
بل الصواب سد هذا الباب
من أصله لما يلزم عليه من
المفاسد التي لا تحصي اه
وقال غيره المقلد على مذهب
الشافعي لا يجوز له الافتاء
بمذهب غيره ولا ينفذ منه
اي لو قضى به لتحكيم او
تولية لما تقرّر عن ابن
الصلاح نعم ان انتقل لمذهب
اخر بشرطه وتجرّبه جاز
له الافتاء به (تنبيه)
قيل منصب سماع الدعوى
والبينة والحكم بها يختص
بالقاضي دون الامام الاعظم
كما هو ظاهر الروضة في
القضاء على الغائب ورد
بمنع ما ذكره وبان مرادهم
بالقاضي ما يشمله بدليل
انهم لم يذهبوا على تحالف

اهلية الترجيح اه سم (قوله على من له اهلية الخ) هل المراد ارجح مذهب الغير وقلده الا فائز فائدة
لمجرد الاهلية اه سم ومنع ذلك اي اجمع المذكور (قوله بطل التقليد) اي التولية (قوله مع بقاء
تقليده) سيصرح بمفهومه قوله الاتي نعم ان انتقل الخ (قوله بذلك) اي الفرض المذكور (قوله وهو
الذي عليه العمل) ان كان من جملة المقلول فلفظ هو زائد لا موقع له ولو كان من كلام الشارح فكان الاولى
ان يذكره بعد قوله اه (قوله وما أفهمه كلام الراعي الخ) وفي الروض ولو استقصى مقلدا اي للضرورة
فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض اه قال في شرحه على ان للمقلد تقليد من شاء اه واعتمد شيخنا
الشهاب الرملي خلاف ذلك وحمل كلام الروض على من فيه اهلية الترجيح اه سم (قوله بناء على ان
للمقلد الخ) فيه إشعار ظاهر بانه لما حكم به بعد تقليده وحينئذ فهي مغايرة لما سبق مما نقله ابن الرفعة
عن الاصحاب لان تلك مفروضة في حكمه بخلاف نص مقلده وبتقليده الثاني خرج الاول عن كونه مقلدا له
عند الحكم نعم ووضح ان محله حيث لم تبدل القرينة على تخصيص توليته بالحكم بمذهب معين كما مر اه
سيد عمر اقول فيه نظر اذا المتبادر من مقلده فيما سبق امامه الذي ائتم مذهب به بمجرد تقليده وفي واقعة للثاني
لا يصدق انه خرج عن مذهبه وانما يصدق ذلك اذا انتقل من مذهبه لمذهب الثاني واتخذ اماما كما يفيد قول
الشارح الاتي نعم ان انتقل الخ والله اعلم (قوله بشرطه) لعله اراد به كون المنتقل اليه من المذاهب الاربعة
(قوله وتجرّبه) فيه تأمل (قوله جاز له الافتاء) اي والحكم (قوله قيل منصب سماع الدعوى) الى قوله و مر
الخ زاد النهاية عقبه ما نصه على ان صريح المتن الجواز كما يعلم من قوله ويحكم له ولو هو لا الامام او قاض اخر اه
(قوله ورد بمنع ما ذكره وبان مرادهم الخ) عبارة النهاية والاصح خلافه على ان مرادهم الخ (قوله ما يشمله)
اي الامام الاعظم اه غش (قول المتن ولو حكم) بكاف مشددة اه معنى (قوله واثنان) الى قوله ويؤخذ
في النهاية والمغنى (قوله ويؤخذ منه) اي اعزاده (قوله يكره) بكسر الراء (قوله في ذلك) اي الحلف
المذكور (قوله ما فيه) اي الحصر المذكور (قوله اكرهه) اي الشرعي (قوله وان كان الخ) اي حكم
الحكم (قوله او حكم الخ) عطف على حكم خصمان (قوله او تعزير) الى قوله مع وجود الاهل في المغنى الا
ما نبه عليه والي قوله على ما مر في النهاية الا ما سانه عليه (قوله اي مع الخ) عبارة المغنى عن التفصيل

ش مر (قوله والثاني على من له اهلية ذلك) قد يقال ان فرض ذلك مع التقليد فظاهر ولا فشكل على انه قد
يتوقف مع اعتبار التقليد في اعتبار اهلية الترجيح (قوله على من له الخ) هل المراد ارجح مذهب الغير وقلده
اذا فائدة لمجرد الاهلية (وما أفهمه كلام الراعي عن الغزالي من عدم النقض الخ) في الروض ولو استقصى
مقلدا اي للضرورة فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض اه قال في شرحه على ان للمقلد تقليد من شاء اه
واعتمد شيخنا الشهاب الرملي خلاف ذلك وحمل كلام الروض على من فيه اهلية الترجيح اه (قوله تنبيه)
قيل منصب سماع الدعوى والبينة والحكم بها يختص بالقاضي والاصح خلافه على ان مرادهم بالقاضي
ما يشمله الخ مرش (قوله الاتي في بعض المسائل الخ) على ان صريح المتن الجواز كما يعلم من قوله ويحكم له ولها

احكامهما الا في بعض المسائل كنعزال القاضي بالفسق دون الامام الاعظم ومر آخر البغاة ماله تعاق بذلك (ولو حكم خصمان) واثنان
من غير خصومة كفي نكاح ويؤخذ منه ان من حلف لا يكلم اباه فحكمه اخر فحكم عليه بتكليمه لم يثبت لان الاكراه الشرعي كالخس
ولاشك ان المحكم يكرهه وان لم يتصور منه نحو ضرب ولا حبس فافتاء بعضهم بعدم جواز التحكيم في ذلك فيه نظر وانه اخذ ذلك من ان
الحاكم لا يكون حكمه اكراه الا ان قدر حسا على إجبار الخالف ومما فيه في مبحث الاكراه في الطلاق فرأجعه فان قلت نفوذ
قضاء المحكم موقوف على رضا الخالف فكيف يتصور اكراهه له قلت ليس الكلام فيما قبل الحكم بل فيما بعده وهو حيثئذ لا كراهه على
مقتضى حكمه وان كان متوقفاً ولا على رضا او حكم اكثر من اثنين (رجلا في غير - د) او تعزير (لله تعالى جازا طائفا) اي مع وجود قاض

اهل وعدمه (بشرط اهلية القضاء) المطلقة لافي خصوص تلك الواقعة فقط لان ذلك وقع لجمع من الصحابة ولم ينكر مع اشتباهه فكان اجماعا
اما احاد الله تعالى او تعزيره فلا يجوز التحكيم فيه اذ لا طالب له معين واخذ منه ان حق الله تعالى المالى الذى لا طالب له معين لا يجوز التحكيم فيه
واما غير الاهل فلا يجوز تحكيمه اى مع (١١٨) وجود الاهل ولا جاز ولو فى النكاح على ما مر فيه ونوزع فيه بانه لا ضرورة الى تحكيمه

حيث وجد قاضى ضرورة
لان الضرورة تقدر
بقدرها قال البلقينى ولا
يجوز لو كيل من غير اذن
موكله تحكيم ولا لولى ان
اضر بمولىه وكوكيل
ما ذون له فى التجارة وعامل
قراض ومفلس ان ضر
غرماءه ومكاتب ان اضر
به وتحكيم السفه لغو ولو
باذن وليه على ما اقتضاه
اطلاق بعضهم وفيه نظر
(وفى قول لا يجوز) التحكيم
لما فيه من الافتيات على
الامام ونوابه وبجواب بانه
ليس له حبس ولا ترسيم ولا
استيفاء عقوبة آدمى ثبت
موجبها عنده لثلا تخرق
ابنتهم فلا افتيات (وقيل)
انما يجوز (بشرط عدم
قاض فى البلد) للضرورة
(وقيل مختص) الجواز
(بمال دون قصاص ونكاح
وتحويهما) كلعان وحد
قذف (ولا ينفذ حكمه الا
على راض) لفظا لا سكوتا
فيما يظهر ويعتبر رضا
الزوجين معافى النكاح
نعم يكفى سكوت البكر اذا
استؤذنت فى التحكيم (به)
اى بحكمه الذى سيحكم به
من ابتداء التحكيم الى
صب الحكم لانه المثبت
للولاية نعم ان كان احد

الاثية اه (قوله اهل) عبارة النهاية افضل اه (قول المتن بشرط اهلية القضاء) يستثنى منه التحكيم
فى عقد النكاح فانه يجوز فيه تحكيم من لم يكن مجتهدا كما مر ذلك فى باب مغنى واسنى (قوله واخذ منه) اى
من التعليل (قوله الذى لا طالب له معين) كالزكاة حيث كان المستحقون غير محصورين اه بجيرى (قوله
والاجاز) وفاقا لشرح المنهج وخلافا لاطلاق المغنى وللنهاية عبارة نعم لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود
قاض ولو قاضى ضرورة اه (قوله ونوزع فيه الخ) والذى يتجه ان قاضى الضرورة ان كان مقلدا عارفا
بمذهب امامه عدلا فلا وجه لتحكيم من هو مثله بخلاف ما لو كان جاهلا او فاسقا ومم مقلدا عالم عدل فالظاهر
جوازه اه سيد عمر عبارة البجيرى قوله ولو مع وجود قاضى اى اذا كان المحكم مجتهدا اما اذا لم يكن كذلك
فلا يجوز ولو مع وجود قاضى ضرورة عش فيمتنع التحكيم لان لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما
نقله الزياى عن مر لا اذا كان القاضى ياخذ مالا له وقع فيه جواز التحكيم حينئذ كما قاله الحلبي اه (قوله
بانه لا ضرورة الى تحكيمه الخ) بقى انه لو وجد القاضى لسكنه ممنوع من جهة الامام من العمل بمسائل
معينة كما لو منع الشافعى من الحكم على الغائب فالوجه جواز التحكيم فى تلك المسائل لفقد القاضى
بالنسبة اليها وهذا ظاهر اه (قوله قال البلقينى) الى قوله وتحكيم السفه فى النهاية والى قوله ولو
باذن وليه فى المغنى الا قوله ومكاتب ان اضر به (قوله ان اضر) اى مذهب المحكم اه مغنى (قوله وكوكيل
ما ذون له الخ) خبر فبتدا (قوله وعامل قراض الخ) عطف على ما ذون له الخ (قوله ومفلس) اى محجور عليه
بفلس اه مغنى (قوله ان ضر) اى مذهب المحكم اه مغنى (قول المتن وفى قول لا يجوز) اى مطلقا اه
مغنى (قوله التحكيم) الى قوله ولو كان احدهما فى النهاية (قوله ليس له) اى للمحكم اه مغنى (قوله
ابنتهم) اى غريم وشرفهم وعظمتهم قال فى المختار والابوة العظيمة والكبر وهى اضم الهمزة وتشديد الباء
الموحدة اه بجيرى (قوله ويعتبر رضا الزوجين الخ) اى فلا يكتفى بالرضا من ولى المرأة والزوج بل الرضا
لنما يكون بين الزوجين حيث كانت الولاية للقاضى اه عش (قوله من ابتداء الخ) الى قوله وقول ابن
الرفعة فى المغنى (قوله من ابتداء التحكيم الخ) متعلق براض به (قوله الى صب الحكم) اى تمامه اه مغنى
(قوله لان المحكم نائبه) عبارة المغنى وشيخ الاسلام بناء على ان ذلك تولية ورده ابن الرفعة بان ابن الصباغ
وغيره قالو ليس التحكيم تولية فلا يحسن البناء واجيب بان محل هذا اذا صدر التحكيم من غير قاض فيحسن
البناء اه (قوله وحمل الاول الخ) عطف على حمله الخ (قوله ثم رايت الماوردي الخ) عبارة النهاية وفى كلام
الماوردي ما يدل على ذلك اه (قوله ذكره) اى التفصيل المذكور اسكن بعضه منطوقا والبعض الاخر

الا الامام او قاض اخر ش مر (قوله لافي خصوص تلك الواقعة) كتب عليه مر (قوله اى مع وجود
الاهل) كتب عليه مر (قوله ولا اجاز) ويحتمل حينئذ تقديم الامثل فالامثل مع تبسره لانه لولاية
للضرورة ولا شوكه فيها حتى تنفذ من غير الامثل مع تبسره مر (قوله ولو فى النكاح) نعم لا يجوز تحكيم
غير مجتهد مع وجود قاض ولو قاضى ضرورة مر (قوله بانه لا ضرورة الى تحكيمه) حيث وجد قاضى ضرورة
لان الضرورة) بقى انه لو وجد القاضى لسكنه ممنوع من جهة الامام من العمل بمسائل معينة كما لو منع
الشافعى من الحكم على الغائب فالوجه جواز التحكيم فى تلك المسائل لفقد القاضى بالنسبة اليها وهذا ظاهر
(قوله نعم يكفى سكوت البكر) كتب عليه مر (قوله لم يؤثروا عدم رضا خصمه) كتب عليه مر (قوله
ينبغي حمله على ما اذا لم يجز غير الرضا) كتب عليه مر

الخصمين القاضى الذى له الاستخلاف واستمر رضاه لم يؤثر عدم رضا خصمه لان المحكم نائبه وقول ابن

الرفعة نقل عن جمع النحاة لم يخصص لى تولية له ينفى حمله على ما اذا لم يجز غير الرضا وحمل الاول على ما اذا انضم له لفظ يفيد التفويض
كما حكم به في مثل ما رايت الماوردي ذكره حيث قال اذا تحاكم الامام وخصمه لبعض الرعية ولم يقلد، خصوص النظر اشتراط رضا الخصم

ولو كان أحدهما بعضه أو عدوه نفذ حكمه على بعضه واعدوه لعدم التهمة دون عكسه على الآخر، لوجودها مع عدم القدرة على رده لأنه لا يفيد بعد الحكم وكونه رضى به أو لا قد يكون لظن عدم التهمة وللحكم أن يحكم بعليه كما شمله (١١٩) كلامهم خلافا لمن نازع فيه إذ لا رجة

لمنع منه نعم الوجه أنه لا بد من بيان مستنده كما مر وكونه مشهور الديانة والصيانة وإذا اشترط رضا المحكوم عليه (فلا يكتفى رضا قاتل في ضرب دية على عاقبته) بل لا بد من رضاهم لأنهم لا يؤخذون بأقراره فكيف برضاه (فان رجع أحدهما قبل الحكم) ولو بعد استيفاء شروط البيعة (امتنع الحكم) لعدم استمرار الرضا (ولا يشترط الرضا بعد الحكم في الاظهر) حكم المولى من جهة الامام ولا ينقض حكمه الا حيث ينقض حكم القاضى وله ان يشهد على اثباته وحكمه في مجلسه خاصة لانزعزله بالتفرق وإذا تولى القضاء بعد سماع بيعة حكمهما بعده من غير اعادتها (ولو نصب) الامام او نائبه (قاضيين) او اكثر (ببلد وخص كلا بمكان) منه (او زمن أو نوع) كان جعل أحدهما يحكم في الاموال او بين الرجال والآخري النساء او بين النساء (جاز) لعدم المنازعة بينهما فان كان رجل وامراة وليس ثم الاقضى رجال او قاضى نساء لم يحكم بينهما بخلاف ما إذا وجد فان العبرة بالطلب والابان طالبا معا أقرع بينهما بالشهاب الرملى اهـ رشيدى (قوله فاقربهما) أى فطالب اقربهما بإيجاب ويجوز رفعه ايضا إلى اقربهما بإيجاب طالبا اهـ ع ش (قوله والا) أى بان استويا في القرب اهـ سم (قوله فى الوصيين) أى اليهما اهـ

مفهوما (قوله ولو كان) إلى قوله على الآخر في المغنى (قوله أحدهما) أى المتحاكين بعضه الخ أى المحكم (قوله دون عكسه) أى حكمه لبعضه وعلى عدوه (قوله لانه الخ) أى الرد (قوله وكونه الخ) استئناف يبان (قوله وللحكم ان يحكم الخ) المعتمد منع المحكم من الحكم بعليه نهاية واسنى أى ولو كان يجتهدا مر اهـ سم وع ش أى خلافا لشرح المنهج عبارة السلطان عليه قوله وقضية كلامهم ان للبحكم ان يحكم بعليه وهو ظاهر الخ المعتمد انه لا يجوز له ولا لقاضى الضرورة الحكم بعليهما اهـ (قوله كما مر) أى قبيل قول المتن ويندب للامام الخ (قوله بل لا بد) إلى قوله وإذا تولى القضاء في المغنى وإلى الفصل في النهاية (قول المتن قبل الحكم) أى تمامه اهـ معنى (قوله ولو بعد استيفاء الخ) أى وبعد الشروع في الحكم اهـ معنى بان قال المدعى عليه للحكم عز لك زيادى (قوله الا حيث نقض حكم القاضى) وذلك فيما لو خالف نصا او قياسا جليا اهـ ع ش أى او نص امامه كما يأتى (قوله لانزعزله بالتفرق) وينبغى ان لا يكتفى في التفرق هنا بما اكتفى به في التفرق بين المتبايعين بل لا بد من وصوله إلى بيته والسوق مثلا اهـ ع ش وفيه توقف بل ينفيه الناكيد بخاصة فليراجع (قوله الامام) إلى الفرع في المغنى لإقوله بخلاف ما إلى المتن وما سأنبه عليه (قوله او نائبه) هلا قال او من الحق به نظير ما مر في شرح ويندب للامام (قوله او اكثر) قال الماوردى والرويانى بشرط ان يقل عددهم فان كثرت لم يصح قطعا ولم يحد والقلة والكثرة بشئ. قال فى المطلب ويجوز ان يباين ذلك بقدر الحاجة انتهى وهذا ظاهر اهـ معنى (قوله فان كان رجل الخ) عبارة المغنى وعلى هذا لو اختصم رجل وامراة لم يفصل واحد منهما الخصومة فلا بد من ثالث يتولى القضاء بين الرجال والنساء قال الاذرى وقس بهذا ما شبهه اهـ (قوله على ما مر) أى قبيل قول المتن وينوب (قول المتن وكذا ان لم يخص) أى كلا من القاضيين بما ذكر بل عهم ولا يتهم او اطلق اهـ معنى (قوله وإذا كان الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان طالب القاضيان خصما بطالب خصمه له منهما اجاب السابق منهما بالطلب فان طالبا معا أقرع بينهما وان تنازع الخصمان في اختيار القاضيين اجيب الطالب للحق دون المطلوب به فان تساوبا بان كان كل طالبا ومطلوبا كتحدا كهما في قسمة ملك او اختلافا في قدر ثمن مبيع او صداق اختلافا يوجب تحالفهما تحا كما عند أقرب القاضيين اليهما فان استويا في القرب اليهما عمل بالقرعة ولا يعرض عنهما حتى يصطلحا لئلا يودى الى طول التنازع اهـ (قوله فان كان أحدهما أصلا) أى والاخر خليفته (قوله اجيب داعيه) أى رسولاه اهـ رشيدى (قوله فان تنازعا) أى الخصمان أى والصورة انه لا داعى من جهة القاضى اهـ رشيدى (قوله فى اختيارهما) أى القاضيين اهـ سم (قوله اجيب المدعى) محله ان لم يطلب المدعى عليه القاضى الاصيل والا فهو المجاب اذ من طالب الاصيل منهما اجيب مطلقا كما قاله الامام والغزالي وافق به الشهاب الرملى اهـ رشيدى (قوله فاقربهما) أى فطالب اقربهما بإيجاب ويجوز رفعه ايضا إلى اقربهما بإيجاب طالبا اهـ ع ش (قوله والا) أى بان استويا في القرب اهـ سم (قوله فى الوصيين) أى اليهما اهـ

(قوله وللحكم ان يحكم بعليه) المعتمد منع ذلك مر ولو يجتهدا مر (قوله وله ان يشهد على اثباته وحكمه في مجلسه) كتب عليه مر وقوله حكمهما كتب عليه مر (قوله فان العبرة بالطالب الخ) هلا جاز ايضا إذا وجد أحدهما فقط وكان الطالب بمن شملته ولايته وما الفرق (قوله وإذا كان في البلد قاضيان فان كان أحدهما أصلا اجيب داعيه والا فافرن سابق داعيه الخ) المراد بداعيه كاهو ظاهر رسولاه وعبارة الروض وشرحه فان طالبا أى القاضيان خصما بطالب خصمه له منهما اجاب السابق منهما بالطلب والابان طالبا معا أقرع بينهما وان تنازع الخصمان في اختيار القاضيين الخ (قوله فان تنازعا) أى الخصمان وقوله فى اختيارهما أى القاضيين (قوله والا فالقرعة) بان استويا في القرب (قوله وفارق نظيره فى الوصيين) اليهما

كنصب الوصيين الوكيلين فى شئ وإذا كان فى بلد قاضيان فان كان أحدهما أصلا اجيب داعيه والا فافرن سابق داعيه فان جاء امعا أقرع فان تنازعا فى اختيارهما اجيب المدعى فان كان كل طالبا ومطلوبا كان اختلافا فيما يقتضى تحالفا فاقربهما والا فالقرعة وقضية المتن انه حيث لم يشترط اجتماعهما ولا استقلالهما حمل الاستقلال وفارق نظيره فى الوصيين

بان الاجتماع هنا متنع فلم يحمل عليه تصحيح الكلام ما أمكن والاجتماع ثم جائز لحمل عليه لانه احوط (الآن بشرط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز قطعاً لاختلاف (١٢٠) اجتهدا هما غالباً فلا تنفصل الخصومات وقضيته انهما لو كانا مقلدين لامام واحد ولا أهلية

لها في نظر ولا ترجيح او شرط اجتماعهما على المسائل المتفق عليها صح شرط اجتماعهما لانه لا يؤدي إلى تخالف اجتهد ولا ترجيح ولو حكما اثنين اشترط اجتماعهما بخلاف ما ذكر في القاضيين لظهور الفرق قاله في المطلب (فرغ) بشرط تعيين ما يولي فيه نعم ان اطرد عرف بتبعية بلاد لبلاد في توليتها دخلت تبعها ويستفيد بتولية القضاء العام سائر الولايات وأمر الناس حتى نحوز كافة وحسبة لم يفوضا لغيره والوجه في احكام بين الناس انه خاص بالحكم لا يتجاوز لغيره ويفرق بينه وبين وليتك القضاء بانه في هذا التركيب معنى امضاء الامور وسائر تصرفات القاضي فيها امضاء بخلاف الحكم (فصل) فيما يقتضي انزال القاضي او عزله وما يكرهه إذا (جن قاض او اغنى عليه) ولو لحظة خلافا لشارح وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين صلاتين كما سر لانه يحتاط هنا ما لا يحتاط ثم او مرض مرضا لا يرجي زواله وقد عجز معه عن الحكم (او عني) او صار كالاعنى كما عرف بما مر في

سم (قوله بان الاجتماع هنا متنع الخ) قضيته انه إذا أمكن الاجتماع كما يأتي في قوله وقضيته انهما لو كانا الخ يحمل الاطلاق هنا كالوصية على الاجتماع لليراجع (قوله وقضيته انهما الخ) عبارة المغنى وقضيته هذا التعليل انه لو ولي الامام مقلدين لامام واحد وقلنا يجوز ولاية المقلدان يجوز وان شرط اجتماعهما على الحكم لانه لا يؤدي إلى اختلاف لان امهم واحد فان قيل قد يكون للامام الواحد قولان فيرى احدهما العمل بقول والآخر بخلافه فيؤدي إلى النزاع والاختلاف أجاب الشيخ برهان الدين الفزاري بان كلامهم انما يحكم بما هو الاصح من القولين وهو كما قال ابن شعبة ظاهر في المقلد الصرف وعند تصريح ذلك الامام بتصحيح احد القولين اما إذا كانا من اهل النظر والترجيح والحق ما لم يقف فيه على نص من ائمة المذهب بما هو منصوص وترجيح احد القولين فهنا يقع النزاع والاختلاف في ذلك لانه يتجه المنع ايضا اه (قوله على المسائل المتفق الخ) اي او على تصحيح احد القولين كما سر عن المغنى اي او الوجهين كترجيح التحفة مثلاً في مجال الاختلاف (قوله لظهور الفرق الخ) وهو ان التولية للحكم انما هي من الخصمين ورضاهما معتبر فالحكم من احدهما دون الآخر حكم بغير رضا الخصم اه ع ش وفيه ما لا يخفى وعبارة البجيرمي وهو اي الفرق ان القاضيين يقع بينهما الخلاف في محل الاجتهاد بخلاف المحكمين وفيه ان المحكمين قد يكونان مجتهدين لان هذا نادر اه ويحتمل ان مراد المطلب ان عدم انفصال الخصومة هنا نشأ عن نفس المتخاصمين والحد لا يعدو عنهما وفي القاضيين عن الامام المولي لها الواجب عليه فصل الخصومات (قوله نعم ان اطرد الخ) عبارة الاسنى والمغنى فرع قال الماوردي ولو قلده اي الامام بلدا وسكت عن نواحيها فان جرى العرف بافرادها عنها لم تدخل في ولايته وان جرى باضا فتمت دخلت وان اختلاف العرف روعي اكثرهما عرفا فان استويا روعي اقرهما عهدا اه

(فصل) فيما يقتضي انزال القاضي او عزله (قوله فيما يقتضي) إلى قول المتن لكن في النهاية لا قوله وخالف إلى ولو عني وقوله بحيث إذا نبت لا يثبت وقوله ولان ما إلى المتن (قوله انزال القاضي) اي بلا عزل او عزله اي بمنزلة الامام مثلاً وما يذ كر معه اي من قول المصنف وينعزل بموته وانعزاله من اذنه الخ (قوله ولو لحظة) كذا في المغنى (قوله أو مرض) إلى قوله وخالف في المغنى لا قوله او صار إلى المتن (قوله لا يرجي زواله) وقد عجز الخ) عبارة المغنى الثالث اي من التنبيهات المرض المعجز له عن النهضة والحكم بنعزل به إذا كان لا يرجي زواله فان رجى او عجز عن النهضة دون الحكم لم ينعزل قاله الماوردي الرابع لو انكر كونه قاضيا في البحر ينعزل وعمله كما قال الزركشي إذا تعدد ولا غرض له في الاخفاء الخامس لو انكر الامام كونه قاضيا لم ينعزل كما بحثه بعض المتأخرين اه (قول المتن او اعني) ولو عني ثم ابصر فان تحقق حصول العمى حقيقة احتيج إلى تولية جديدة والا فلا وعلى هذا يحمل قول الباقر انه لو ابصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة مر اه سم وجرى المغنى على ظاهر قول الباقر حيث قال ولو عاد بصره تبين انه لم ينعزل لانه لو ذهب لما عاد كما مر ذلك في الجنايات (قوله في قوله بصير) اي في شرحه (قوله وصحنا ولايته) اي كما مر في قول المصنف فان تعدد جمع هذه الشروط الخ وفي شرحه (قوله بحيث إذا نبت الخ) ظاهر صنيعة ان هذا لا يشترط في غفلة المجتهد ووجه ظاهر إذا حصل الغفلة نخل بالاجتهاد كما علم مما مر به يندفع توقف الشهاب سم وشيدي ويأتي عن المغنى ما يؤيد التوقف عبارة المغنى قال الاذرعى ومن لم يبلغ هذه الرتبة اي الاجتهاد في المذهب

(فصل) جن قاض أو أغنى عليه أو عني أو ذهب أهلية اجتهاده الخ (قوله ولو لحظة) كتب عليه مر (قوله أو عني) لو عني ثم ابصر فان تحقق حصول العمى حقيقة احتيج إلى تولية جديدة والا فلا وعلى هذا يحمل قول الباقر انه لو ابصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة مر (قوله وكذا ان لم يكن مجتهدا) يتأمل هذا التقييد قوله بصير (أو ذهب أهلية اجتهاده) المطابق أو المقيد بنحو غفلة (و) كذا ان لم يكن مجتهدا وصحنا ولايته فذهب وهو (ضبطه بغفلة أو نسيان) بحيث إذا نبت لا يثبت (لا ينفذ حكمه) لانزاله بذلك وكذا ان خرس أو صم وخالف ابن أبي غصرون في العمى وصنف فيه لما عني محتجا بانه لا يقدح في النبوة التي هي اعلى من القضاء

لها في نظر ولا ترجيح او شرط اجتماعهما على المسائل المتفق عليها صح شرط اجتماعهما لانه لا يؤدي إلى تخالف اجتهد ولا ترجيح ولو حكما اثنين اشترط اجتماعهما بخلاف ما ذكر في القاضيين لظهور الفرق قاله في المطلب (فرغ) بشرط تعيين ما يولي فيه نعم ان اطرد عرف بتبعية بلاد لبلاد في توليتها دخلت تبعها ويستفيد بتولية القضاء العام سائر الولايات وأمر الناس حتى نحوز كافة وحسبة لم يفوضا لغيره والوجه في احكام بين الناس انه خاص بالحكم لا يتجاوز لغيره ويفرق بينه وبين وليتك القضاء بانه في هذا التركيب معنى امضاء الامور وسائر تصرفات القاضي فيها امضاء بخلاف الحكم (فصل) فيما يقتضي انزال القاضي او عزله وما يكرهه إذا (جن قاض او اغنى عليه) ولو لحظة خلافا لشارح وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين صلاتين كما سر لانه يحتاط هنا ما لا يحتاط ثم او مرض مرضا لا يرجي زواله وقد عجز معه عن الحكم (او عني) او صار كالاعنى كما عرف بما مر في

قوله بصير (أو ذهب أهلية اجتهاده) المطابق أو المقيد بنحو غفلة (و) كذا ان لم يكن مجتهدا وصحنا ولايته فذهب وهو (ضبطه بغفلة أو نسيان) بحيث إذا نبت لا يثبت (لا ينفذ حكمه) لانزاله بذلك وكذا ان خرس أو صم وخالف ابن أبي غصرون في العمى وصنف فيه لما عني محتجا بانه لا يقدح في النبوة التي هي اعلى من القضاء

واخذ منه الا ذرعى اختياره ان الاغناء لا يؤثر لانه مرض لا يقدح في النبوة ايضا وما يرد عليه ما ان الملاحظ هنا غير ثم كاهو واضح ثم رايته في القوت اشار لهذا على انه لم يثبت عمنى نبي كاحق في موضعه ومرتد الاستدلال بقصة ابن ام مكتوم ولو عمنى بعد ثبوت امر عنده ولم يبق الا الحكم الذي لا يحتاج معه الى اشارة نفذ حكمه به (وكذا لو فسق) او زاد فسق من لم يعلم (١٢١) مولى به بفسقه الاصل او الزائد حال توليته

كاهو ظاهر فلا ينفذ حكمه (في الاصح) لوجود المناق في هذا ان قلنا لا ينزل بالفسق ولا لم ينفذ جز ما وبهذا يتدفع ما ورد عليه من التكرار فانه لما ذكره في الوصية بالنسبة للانزال لا نفوذ الحكم ولا نظر لفهم ان المراد بعدم النفوذ عدم الولاية من قوله (فان زالت هذه الاحوال لم تعد ولايته في الاصح) لا بتولية جديدة كالوكالة ولا بابطال لا يعود الا بتجديد عقده (والامام) اى يجوز له عزل قاض لم يتعين (ظهر منه خلل) لا يقتضى انزاله ككثرة الشكاوى منه او ظن انه ضعف او زالت هيئته في القلوب وذلك لما فيه من الاحتياط اما ظهور ما يقتضى انزاله فان ثبت انزاله ولم يحتج لعزل وان ظن بقرائن فيحتمل انه كالاول ويحتمل فيه نذب عزله واطلاق ابن عبد السلام وجوب صرفه عند كثرة الشكاوى منه اختيار له (او لم يظهر) منه خلل (وهناك افضل منه) فله عزله من غير قيد بما ياتي في المثل رعاية للاصلاح للمسلمين ولا يجب وان قلنا ان ولاية

وهو الما وجود اليوم غالباً فلم ارفيه شيئاً ويشبهه انه اذا حصل له ادنى تغفل ونحوه لم ينفذ حكمه لا بخطا طرأته فيقدح في ولايته ما عساه يغتفر في حق غيره اه (قوله واخذ منه) اى من الاحتجاج المذكور (قوله اشار لهذا) اى لمغايرة الملاحظ في المقامين (قوله لا يحتاج معه الى اشارة) اى بين الخصمين بان كانا معروفين بالاسم والنسب اه ع (قوله او زاد فسق من لم يعلم بفسقه الاصل الخ) اى وكان بحيث لو علم لم يوله مع ذلك اه سم عبارة المغنى ومحل ذلك اى ما في المتن في غير قاضى الضرورة اما هو اذا ولاه ذو شركة والقاضى فاسق فزاد فسقه فلا ينزل كما بحثه بعض المتأخرين اه وعبارة الرشيدى قوله او الزائد الخ عبارة من فيها كتبه على شرح الروض نصها و يظهر لى ان يقال ان كان ما طرأ عليه لم يعلم به مستنبه لم يعزل بسببه فهو باق على ولايته ولا فلا اه (قوله حال توليته) ظرف ليعلم (قوله لوجود المناق) اى قوله او ظن في المغنى الا قوله ولا نظر الى المتن (قوله هذا) اى الخلاف عبارة النهاية والوجه ان اذا قلنا الخ (قوله ان قلنا لا ينزل الخ) اى على المرجوح (قوله وبهذا) اى قوله هذا ان قلنا الخ (قوله عليه) اى المتن (قوله انما ذكره) اى طرو الفسق (قوله لا نفوذ الحكم) الاولى كفى المغنى لا ادم نفوذ الحكم (قوله ولا نظر لفهم الخ) اى لان التكرار يعتبر فيه خصوص ما تقدم ولا يكفي فيه انه يفهم من السياق ان المراد به ما تقدم اه ع (قوله من قوله الخ) متعاق بالفهم (قول المتن في الاصح) والثاني تعود كالاب اذا جن ثم افاق او فسق ثم تاب بنهاية ومعنى ومثل الاب في هذا الحكم الجدد والحاضنة والناظر بشرط الواقف اه ع (قوله عليه) اى في قوله (قوله انما ذكره) اى طرو الفسق الناظر على الوقف ثم عادت فان كان نظره مشروطا في اصل الوقف عادت ولايته كما افق به المصنف لقوته اذ ليس لاحد عزله والا فلا تعود الا بتولية جديدة اه (قوله او ظن انه ضعف الخ) معطوف على قول المصنف ظهر منه خلل (قوله وان ظن الخ) خلافا لاطلاق المغنى عبارته اما ظهور خلل يقتضى انزاله فلا يحتاج فيه الى عزل لانزاله اه (قوله كالاول) وهو قول المصنف والامام عزل قاض الخ فيجوز عزله اه ع (قوله ويحتمل ان المراد بالاول قول الشارح اما ظهور ما يقتضى انزاله الخ كما يفيد ما مر عن المغنى انفا (قوله واطلاق ابن عبد السلام الخ) اعتمده المغنى عبارته ويكفي فيه اى ظهور الخلل غلبة الظن كما في اصل الروضة وجزم به في الشرح الصغير ومن الظن كثرة الشكاوى منه بل قال ابن عبد السلام اذا كثرت الشكاوى منه وجب عزله اه وهو ظاهر اه (قوله وجوب صرفه) اى عزله عن الولاية اه ع (قوله اختيار له) خبر واطلاق الخ (قوله منه خلل) اى قوله واستغنى في المغنى (قوله لان الفرض الخ) ينبغى على الاصح ان لا يحتاج لكون الفرض ذلك اه سم (قول المتن به) اى المثل يعنى لاجل نصبه قاضيا ويحتمل ان الباء بمعنى مع (قوله عن قول اصله الخ) اى المحرر عبارة اه او مثله وفي عزله به مصلحة وليس في عزله فتنة اه مغنى (قوله معاه) اى المصلحة وقوله وليس في عزله فتنة مقول الاصل (قوله قول شارح الخ) وافقه المغنى (قوله لا يغنى اى قول المصنف وفي عزله به مصلحة عنه اى عن قول اصله وليس في عزله فتنة (مع الاثم) اى قوله وللمستخلف في النهاية الا قوله وان لم يعلم مولى به خلافا لما وردى (قوله على المولى) اى السلطان اه ع (قوله والمتولى) هذا انما يظهر لو سعى في العزل ولو بمجرد الطلب والا

نعم ان كان ذهاب الضبط بنا في اهلية الاجتهاد ظهر التقييد (قوله او الزائد حال توليته) اى وكان بحيث لو علم لم يوله مع ذلك (قوله لان الفرض حدوث الافضل) ينبغى على الاصح ان لا يحتاج لكون الفرض ذلك (قوله لكن مع الاثم على المولى والمتولى

(١٦) - شروانى وابن قاسم - عاشر

الافضل بعد الولاية فلم يقدح ليها (او) هناك (مثله) او دونه (وفي عزله به مصلحة كتسكين فتنة) لما فيه من المصلحة للمسلمين (والا) يكن فيه مصلحة (فلا) يجوز عزله لانه عبث وتصرف الامام بصان عنه واستغنى بذكر المصلحة عن قول اصله معها وليس في عزله فتنة لانه لا اثم المصلحة الا اذا انتفت الفتنة به يتدفع قول شارح لا يغنى عنه فقد يكون الشيء مصلحة من وجهه ومفسدة من جهة اخرى (لكن) مع الاثم على المولى والمتولى

(ينفذ العزل في الاصح) اطاعة السلطان اما اذا تعين بان لم يكن ثم من يصالح غيره فيجزم على موليه عزله ولا ينفذ وكذا عزله لنفسه حينئذ بخلافه في غير هذه الحالة ينفذ عزله لنفسه وان لم يعلم موليه خلافا لما وري كالوكيل والمستخلف عزله خليفته ولو بلا موجب ولو ولي اخر ولم يتعرض للاول ولا ظن نحو موته لم يعزل على المعتمد نعم ان اطردت العادة بان مثل ذلك المحل ليس فيه الا قاض واحد احتمل الانعزال حينئذ (والمذهب انه لا يعزل قبل بلوغه خبر عزله) اعظم (١٢٢) الضرر في نقض قضيته لو انعزل ومرت الفرق بينهما وبين الوكيل في بابه ومن علم عزله لم ينفذ

فلا وجه لثانيه فليراجع اه (قول المتن ينفذ العزل في الاصح) هذا في الامر العام اما الوظائف الخاصة كامامة اذان وتصوف وتدريس وطاب نظر ونحوها فلا يعزل اربابها بالعزل من غير سبب كما فتي به جمع متأخرون وهو المعتمد ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضي خلاف ذلك نهاية ومعنى اى بان كان فيه ان الناظر العزل بلا جنة ثم العبرة في السبب الذي يقتضي العزل بعقيدة الحاكم ع (قوله) اطاعة السلطان الى قوله نعم في المغنى الا قوله وان لم يعلم موليه خلافا لما وري (قوله) ولو ولي اخر (الخ) عبارة المغنى ولو ولي الامام قاضيا ظانا موت القاضى الاول او فسقه فبان حيا او عدلا لم يقدح في ولاية الثاني كذا قالاه وقضيته كما قال الاذرى انعزال الاول بالثاني لانه اقامه مقامه لانه ضمنه اليه وبه صرح البغوى في تعليقه وقضية كلام الفقهاء عدم انعزاله والاول اوجه وفي بعض الشروح ان تولية قاض بعد قاض هل هي عزل للاول وجهان وليكونا مبنيين على انه هل يجوز ان يكون في البلد قاضيان اه قال الزركشى والراجح انها ليست بعزل اه (قوله) ولا ظن نحو موته (الخ) مفهومه انه اذا ظن نحو موته انعزل اه سم (قوله) احتمل الانعزال (الخ) اقول هذا الاحتمال متجه بل متعين ويتخرج عليه حكم حادثة يكسر السؤال فيها وهي تولية مدرسة لمدرس من غير تصريح بعزل المدرس الاول فانما اطردت به العادة ان المدرسة لا يليها الا مدرس واحد نعم لو فرض اطراد العرف في محل بالتشريك في المدرسة كان الحكم فيها واضحا سيد عمر (قوله) اعظم الضرر الى قوله وانما يتجه في المغنى الى قوله الا ترى في النهاية (قوله) ومن علم (الخ) اى والخصم الذى علم (الخ) (قوله) اعلمه (الخ) علة لما قبل الاستثناء (قوله) ذكره الماوردى) ضعيف اه ع (قوله) وانما يتجه (الخ) عبارة النهاية والوجه خلافه اذ علم الخصم بعزل القاضى لا يخرج عنه كونه قاضيا اه (قوله) هو) اى ما ذكره الماوردى حينئذ اى حين التخصيص بالنحو حكم اشبه يمكن منعه وقوله فلا يقبل اى قول الماوردى (قوله) ان من بلغ (الخ) اى من الخصم (قوله) معتقده) بفتح القاف مبتدأ وقوله ان ولايته باقية خبره والجملة خبر ان (قوله) ويبحث الاذرى الا كنفاء بخبر واحد (الخ) هذا هو الظاهر وبفرق بين التولية والعزل بان التولية فيها اقدام على الاحكام فيحتاج طها والعزل فيه توقف عنها وهو احوط اه مغنى (قوله) ما قاله الزركشى انه لا بد (الخ) جزم به النهاية (قوله) لا يقال الى قوله ولا يكفي كالمكرر مع قوله فان قلت الى قوله ويبحث الخ فانه يغنى عن هذا وعلى فرض عدم الاغناء فكان حقه ان يقدم على قوله ويبحث الاذرى الخ (قوله) ولا يكتفى كتاب مجرد (الخ) في الاصح فيهما اه مغنى اى العزل والتولية (قوله) وليت) ببناء المفعول

ينفذ العزل في الاصح) هذا في الامر العام اما الوظائف الخاصة كامامة اذان وتصوف وتدريس وطلب ونحوها فلا يعزل اربابها بالعزل من غير سبب كما فتي به جمع متأخرون وهو المعتمد ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضي خلاف ذلك ش م (قوله) ولو ولي اخر ولم يتعرض للاول ولا ظن نحو موته (الخ) قال في الروض فان ولي الامام قاضيا ظانا موت القاضى اى الاول او فسقه فبان حيا اى او عدلا لم يقدح في ولاية الثاني قال في شرطه قال الاذرى وقضيته انعزال الاول بالثاني لانه اقامه مقامه لانه ضمنه اليه وبه صرح البغوى في تعليقه وقضية كلام الفقهاء عدم انعزاله اه (قوله) ولا ظن نحو موته (الخ) مفهومه انه اذا ظن نحو موته انعزل (قوله) فلا يصح ما قاله الا ترى انه لو تصرف بعد العزل كتب على فلا يصح م (قوله) والقياس ما قاله الزركشى انه لا بد من عدلى الشهادة) كتب عليه

حكمه له الا ان يرضى بحكمه فيما يجوز التحكيم فيه لعلمه انه غير حاكم باطنا ذكره الماوردى وانما يتجه ان يصح ما قاله انه غير حاكم باطنا اما على ما اقتضاه كلامهم انه قبل ان يبلغه خبر عزله باق على ولايته ظاهر او باطنا فلا يصح ما قاله الا ترى انه لو تصرف بعد العزل وقبل بلوغ الخبر بتن وبيع من لاولي لها مثلام يلزم الزوج باطنا ولا ظاهرا انعزالها فان قلت الماوردى يخص عدم نفوذه باطنا بحالة علم الخصم لا مطلقا قلت هو حينئذ بالتحكم اشبه فلا يقبل لما تقرر ان من بلغه ذلك معتقده ان ولايته باقية قبل بلوغه هو خبر العزل ويبحث الاذرى الا كنفاء في العزل بخبر واحد مقبول الرواية والقياس ما قاله الزركشى انه لا بد من عدلى الشهادة او الاستفاضة كالتولية لا يقال يتعين على من علم عزله او ظنه ان يعمل باطنا بمقتضى علمه او ظنه كاهو قياس نظائره لا نقول انما يتجه ذلك ان قلنا بعزله باطنا قبل ان يبلغه خبره وقد

تقرر ان الوجه خلافه ولا يكتفى كتاب مجرد وان حفته قرائن بعد التزوير بمثلها كما يصرح به كلامهم ولا قول انسان (قوله) وليت نعم الوجه انه ان صدقة المدعى والمدعى عليه نفذ حكمه لهما وعليهما كالحكم بالاولى بخلاف ما اذا صدقة احدهما وصدقة اهل الحل والعقد لان تصديقهم لا يثبت تولية عامة بخلاف توليتهم فيما قدمته قبل قوله وشرط القاضى لان ذلك تولية جوزت للضرورة فقد قدرت بقدرها ولزم عدمها ولا كذلك مجرد تصديقهم له وعلى هذا القصد يميل بحمل اختلافهم في ان التصديق هل يفيد او لا بحيث البليغى انه اذا انعزل لم تتعزل

نوابه حتى يبلغهم خبر عزله كاذكروا انه يستحق معلومه لان بقاء نوابه كبقائه وان نائبه اذا بلغه خبر عزل اصله لم ينزل لبقاء ولا بقاء اصله نظر فيه غير واحد والنظر في الثانية واضح لان القياس يقتضي ان عزلهم وانما اغتفر (١٢٣) للضرورة فليتقدر بقدرها في عدم ان عزلهم

بالنسبة للاحكام لا بالنسبة لبقاء ولا بقاء بقاء ولا يتم وفي الثالثة انما يتجه على ما قدمناه لا على ما مر عن الماوردي ويظهر ان العبرة في بلوغ خبر العزل للنائب بمذهبه لا بمذهب منوبه (واذا كتب الامام اليه اذا قرأت كتابي فانت معزول فقراه) او طالعاه وفهم ما فيه وان لم يتلفظ به والمراد سطر العزل نظير ما مر في الطلاق (ان عزل) لوجود الشرط (وكذا ان قرى عليه) وان كان قارئاً (في الاصح) لان القصد اعلامه بالعزل لا قراءته وفارق ما مر في نظيره في الطلاق بان عادة الحكم ان يقرأ عليهم فليس النظر الاعلى وصول خبر العزل اليهم بخلاف المرأة القارئة (وينزل بموته وان عزل من اذن له في شغل معين كبيع مال ميت) او غائب وكساع شهادة في معين كالوكيل (والاصح ان عزل نائبه) اي القاضي ولو قاضي الاقيم على المنقول وقول القاضي قضاة الى الاقليم كقضاة الامام محله كما قاله الحسباني اذا صرح له الامام بذلك اي التولية عنه واقضاه العرف (المطلق) ان لم يؤذن له في الاستخلاف (لان القصد

(قوله كاذكروا) اي بعدلى الشهادة او الاستفاضة (قوله ونظر فيه الخ) عبارة النهاية ولو بلغ الخبر المستتيب دون النائب او بالعكس ان عزل من بلغه ذلك دون غيره خلافاً للبلقيني اه وعبارة المغني بعد سوق كلام البلقيني المذكور ونصنا وما قاله ظاهر في الاول ممنوع في العكس اي فيما لو بلغ النائب قبل اصله لان النائب داخل في عموم كلام الاصحاب حتى يبلغه الخبر والنائب قاض فينزل بلوغ الخبر كما جرى عليه شيخنا في بعض كتبه ولو ولي السلطان قاضياً يلد فحكم ذلك القاضي ولم يعلم السلطان ولا قال الزركشي فيحتمل ان ينفذ حكمه كالوكل وكما لا يبيع شيئاً فتصرف الوكيل وباعه ثم علم بالوكالة اه والظاهر عدم نفوذ حكمه لاشتراط قبول من القاضي واخذنا بما يحتمل في قاض اقدم على تزويج امرأة يعتقدها في غير ولايته ثم ظهر انها حمل ولايته من انه لا يصح قال لانه لا اقدام يفسق ويخرج عن الولاية اه (قوله في الثانية) اي مسألة استمرار ما رتب للقاضي ما لم يبلغ خبر عزله لنوابه (قوله وانما اغتفر) اي عدم ان عزلهم (قوله لبقاء ولا) اي الانسب لبقاء استحقاقه المعلوم (قوله انما يتجه على ما قدمناه لا على ما مر الخ) فيه نظر بل الظاهر العكس كما يقيد قول ع ش علي ما مر انقاع النهاية مانعه قوله ان عزل من بلغه ذلك الخ هذا ظاهر ان قلنا بكلام الماوردي فيما لو بلغ الخصم عزل القاضي ولم يبلغ القاضي اما على ما استوجه من نفوذ الحكم على الخصم وله لعدم ان عزل القاضي ففهمه نظر اه (قوله ويظهر) الى التنبيه في النهاية لا قوله اي القاضي الى ان (قول المتن اذا قرأت كتابي الخ) ولو كتب اليه عزلك او انت معزول من غير تعاقب على القراءة لم ينزل بالمباته السكتة كما قاله البغوي وغيره اه معنى (او طالعاه) الى المتن في المغني (والمراد سطر العزل) فاذا انتهى موضع العزل لا ينزل ولا ان عزل اه معنى (قوله لان القصد اعلامه بالعزل الخ) يوخذ منه ان الحكم كذلك لو قرأه شخص ثم اعلمه بمضمونه فليتام اه سيد عمر اقول وكذا يوخذ منه ان الحكم كذلك لو طالعاه شخص وفهم ولم يات له ثم اعلمه بمضمونه ثم رايته قال الرشيدى قوله لان اعلامه بالعزل قضيته انه لو قرأه انسان في نفسه ولو في غير مجلس القاضي ثم اعلمه بما فيه انه ينزل وانه لو قرأ عليه ولم يفهم معناه اسكنه الله عجمه ما والكتاب بالبرية او عكسه انه لا ينزل حتى يخبره به انسان فليراجع ثم رايته والشارح صرح بعدم انزاله في الاولى اه (اي ومثلها الثانية (قول المتن وينزل بموته وان عزل من اذن له الخ) المراد اذا علم بذلك كما يعلم عامر وصرح به ابن سرافة وفي الروضة واصلمها عن السرخسي ان الامام لو نصب نائباً عن القاضي لا ينزل بموت القاضي وانزل له قال الرافعي ويجوز ان يقال اذا كان الاذن مقيداً بالنيابة ولم يبق الاصل لم يبق النائب اه وهذا ظاهر وبحت بعضهم ان الموت ليس بعزل بل ينتهي به القضاء اه معنى (قول المتن في شغل معين الخ) اطلاقهم في الشغل المعين وتفصيلهم في النائب الاتي وقد يوهم انه لا يجري فيه التفصيل الاتي ولا يظهر له وجه فاعل وجه تخصيصهم ما ياتي بالتفصيل كثره وقوعه فيه بخلافه في الشغل المعين حتى لو فرض ان الامام قال له استخلف عني في بيع مال فلان كان المستخلف خليفة عن الامام فلا ينزل بعزله اي القاضي اه سيد عمر (قوله او غائب) الى قوله وبحت البلقيني في المغني الا قوله وبه فارق الى نعم وقوله غير قاضي ضرورة الى ولا من ولايته (قوله وقول القاضي) اي قاضي حسين اه معنى (قوله اي التولية عنه) اي عن الامام (قوله لنظره) اي القاضي (قوله بموته) اي او انزاله اه معنى (قوله ولا قاضي ضرورة) دخل فيه الصبي والمرأة

مر وقوله وبحت البلقيني انه اذا انزل لم تنزل نوابه حتى يبلغهم الخ كتب عليه مر وقوله لان القياس يقتضي ان عزلهم كتب عليه مر وقوله ويظهر ان العبرة في بلوغ خبر العزل للنائب بمذهبه لا بمذهب منوبه كتب عليه مر (قوله اي المصنف فان قال استخلف عني فلا) قال في شرح الروض قال في الاصل ولو نصب الامام نائباً عن القاضي فقال السرخسي لا ينزل بموت القاضي وانزل له لا نه ما ذون له من جهة الامام وفيه

باستئذنه معاوته وقد الت (او) ان قيل له من جهة موليه (استخلف عنك) لما ذكر (او اطلق) اظن ورغرض المعاوثة حينئذ وبه فارق ما مر في نظيره من الوكالة لان الغرض ثم ليس مرادوا وقالوا كمال النظر في حق الموكل فحمل الاطلاق على ارادته نعم ان عين له الخليفة كان قاطعاً للنظره فيكون كافي له (ما قال) له رايه (ايه) استخلف عني فلا ينزل الخليفة بموته لانه ليس نائبه (ولا ينزل قاضي) غير قاضي ضرورة ولا قاضي ضرورة

أذا لم يوجد مجتهد صالح ولا من ولايته عامة كنظر بيت المال والجيش والحسبة والاقوات (بموت الامام) الاعظم ولا بانزاله لعظم الضرر بتعطيل الحوادث ومن ثم لو لاه للحكم بينهم وبين خصمه انزل بفرأغه منه ولان الامام انما يولى القضاة نيابة عن المسلمين بخلاف تولية القاضي لنوابه فانه عن نفسه ومن ثم كان له عزهم بغير موجب (١٣٤) كما سيجعل الامام يحرم عليه الا بموجب وزعم بعضهم ان ناظر بيت المال كالوكيل

غلط كما قاله الا ذرعى وبحت
البليغين ان قاضى الضرورة
حيث انزل استرد منه ما
أخذه على القضاء ونظر
الاقواف لا يوافق مامر من
صحته وليته وبحت غيره انه
لا ينزل بوجود مجتهد صالح
الا ان رجى توليته والا فلا
فائدة في انزاله (تنبيه)
العادة في الازمنة السابقة
ان تولية الخليفة العباسى
للسلطان ثم السلطان يستقل
بتولية القضاة وغيره فعمل
حينئذ ينزل القضاة بموت
السلطان لانه نائب اول لانه
مستقل وفي روضة شريح
اذا مات الخليفة فهل ينزل
قضاته وجهان فان قلنا
ينزلون فلومات السلطان
هل تنزل القضاة وجهان
ثانيهما الا لانهم قضاة الخليفة
لانه نائب عنه اه قال
الزركشى ويشبه ان ياتى
فيه مامر من الاذن في
الاستخلاف عنه او عن الامام
اى الخليفة او يطلق اه
واقول في هذا كله نظر
والوجه بناؤه على مامر اخر
الباغاة مع بسطه ان الخليفة
اذا ضعف بحيث زالت
شوكتة بالكلية ولم يبق له
الارسم التولية باذنه تبركا
به اذ لو امتنع منه اجبروه

والقن الاعمى فلا ينزل واحد منهم بموت السلطان ان لم يكن ثم مجتهد وقوله السابق قبيل قول المصنف
ويندب الخ وبحت البليغين الخ يقتضى خلافه في غير المقلد والفاسق مع وجود العدل وعدم المجتهد اه
عش ولعل صوابه كما يعلم مما سبق مع فقد المجتهد والعدل ثم يمكن ان يحمل قاضى الضرورة هنا على
خصر ص الفاسق والمقلد كما اقتصر المصنف عليهما هناك فيعلم منه عزل نحو الصبي بموت الامام ان وجد نحو
بالغ بالاولى فيوافق ما هنا الماسبق (قوله اذا لم يوجد مجتهد صالح) امام مع وجوده فان رجى توليته انزل
والا فلا فائدة في انزاله اه عنائى اى كما ياتى قبيل التنبيه (قوله ومن ثم) راجع الى التعليل (قوله بينه الخ) اى
الامام (قوله كما مر) اى في شرح لكن ينفذ العزل فى الاصح (قوله ان ناظر بيت المال كالوكيل) اى
فيتم عزل بموت السلطان كما ينزل الوكيل بموت الموكل اه معنى (قوله غلط) خبر وزعم بعضهم (كما قاله)
اى كونه غلطاً (قوله وبحت البليغين الخ) مبتدأ خبره قوله لا يوافق الخ (قوله مامر) اى فى المتن (قوله وبحت
غيره الخ) فعل وفاعل عبارة النهاية والوجه عدم انزاله مع وجود مجتهد الخ ثم هذا متعلق بقوله السابق اذا
لم يوجد مجتهد صالح فكان الانسب ان يقدم على بحث البليغين (قوله انه لا ينزل الخ) اى قاضى الضرورة
(قوله بوجود مجتهد الخ) لعل المراد بحدوثه بعد تولية قاضى الضرورة (قوله تولية الخليفة الخ) خبر قوله
العادة الخ (قوله لانه نائب) اى عن الخليفة كمقضى الاقليم (قوله اذا مات الخليفة) اى العباسى (قوله
قضاته) اى قضاة نائبه السلطان (وجهان) اى والراجع انها لا تنزل لقول المصنف ولا ينزل قاض بموت
الامام فقول الشارح فان قلنا ينزلون اى على الوجه المرجوح (قوله فلومات السلطان) اى مات الخليفة
اولا (قوله لانه نائب) اى السلطان عنه اى الخليفة الامام (قوله من الاذن) اى اذن الخليفة فى الاستخلاف
عنه اى السلطان (قوله على مامر الخ) اى من اختلاف بعض مشايخه فى بقاء خلافة المتولى من بنى العباس
بطريق العهد المتسلسل فيهم الى قرب زمن الشارح (قوله فان قلنا بقاء عمره ولايته) تقدم هناك انه باطل
اذلا عبرة بعدم غير مستجمع للشروط ولا نظر للضعف وزوال الشوكة لان عروضا لهما لمن صحت ولايته
لا يبطلها (قوله او بعدم بقائها) تقدم هناك انه هو المتعين (قوله نصبهم) الى قول المتن ولا يقبل فى المعنى والى
قوله فقول شارح فى النهاية (قوله انزل الخ) اى كما لو شرط النظر لزيد ثم لعمره ونصب زيد نفسه نائباً فيه
ثم مات زيد فانه ينزل نائبه ويصير النظر لعمره فليحمل اذا كلام المصنف على ما اذا ال النظر الى القاضي
اى كون الواقف لم يشترط ناظراً او انقضى من شرط له واخرج عن الاهلية قال ابن شعبة ويقع فى كتب
الاقواف كثير فاذا انقضت الذرية يكون النظر ليه لحاكم المسلمين ببلد كذا يولى من شاء من نقباءه ونوابه
فاذا ال النظر الى قاض فولى النظر لشخص فهل ينزل بموت ذلك القاضي او انزاله او الا اقرب عدم
انزاله اه معنى وقوله الاقرب الخ هذا بخلاف ما فى الشارح والنهاية ولما ذكره هو ولا الا ان يحمل قوله
لحاكم المسلمين ببلد كذا على حاكم معين بشخصه (قول المتن ولا يقبل قوله الخ) ولو قال صرفت مال الوقف
لجهته او عمارته التى يقتضيها الحال صدق بلايين اه معنى (قوله وإن كان انزاله بالعمى) اطلاقه بخلاف
لما قدمه قبيل قول المتن وكذا لو فسق وان قيد ما هنا بذلك فليحمل قول البليغين على ذلك ايضا عبارة المعنى
والاسنى نعم ان انزل بالعمى قبل منه ذلك لانه انما ينزل بالعمى فيما يحتاج الى الابصار وقوله حكمت
عليك بكذا لا يحتاج الى ذلك قاله البليغين اه (قوله للبليغين) اقره المعنى والاسنى كما مر انفا (قول المتن
احتمال اه وصرح الماوردى بما يوافق هذا الاحتمال اه (قوله لا يوافق مامر) كتب عليه مر

عليه او اتوا بغيره من بنى عمه ولوه ثم يولى السلطان كما وقع نظائر لذلك فان قلنا بقاء عموم ولايته مع ضعفه فالسلطان نائبه حكمت
وباقى ذلك التفصيل الذى ذكره الزركشى او بعدم بقائها فالقضاة نواب السلطان لا غير (ولا) ينزل (ناظر بتم) ومسجد (ووقف بموت
قاض) نصبهم وكذا بانزاله لا تحتل المصالح نعم لو شرط النظر لحاكم المسلمين انزل كما بحثه الا ذرعى وغيره بتولية قاض جديد لصيرورة
النظر اليه بشرط الواقف (ولا يقبل قوله) وإن كان انزاله بالعمى فيما يظهر خلافاً للبلغة (بعد انزاله) ولا نول المحكم بعده فارقاً بحاس

حكمه (حكمت بكذا) لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ (فان شهد) وحده (او مع اخر يحكمه لم يبق له على الصريح) لانه يشهد بفعل نفسه وفارق
المرضة بان فعلها غير مقصود بالاثبات مع ان شهادتها لا تتضمن تزكية نفسها بخلاف الحاكم فيها ما يخرج بحكمه شهادته باقرار صدر في مجلسه
فيقبل جزما (او) شهد (بحكم حاكم جائز الحكم) ظاهره انه لا بد منه ويوجه بان حذفه (١٢٥) موم لاحتماله حاكما لا يجوز حكمه

حكمه (حكمت بكذا) اي كنت حكمت بكذا اطلاق مغنى وروض (قوله لانه لا يملك انشاء الحكم الخ) اي فلا يملك
الاقرار به شيخ الاسلام ومغنى (قوله وحده) الى قول المتن او يحكم حاكم في المغنى (قوله وحده) اي بما
ثبت بالشاهد واليمين اه مغنى (قوله وفارق المرضة) اي فيما لو شهدت بانها ارضعت ولم تطالب باجرة
فانها تقبل اه مغنى (قوله بان فعلها غير مقصود) بل المقصود ما يترتب عليه من التحريم وقوله مع ان
شهادتها الخ وجهه ان المقصود من الارضاع حصول اللبن في جوف الطفل فيترتب عليه التحريم وهذا المغنى
يحصل بارضاع فاسقة اه ع ش (قوله فيقبل الخ) لانه لم يشهد على فعل نفسه وانما يشهد على اقرار سمعه
اه مغنى (قوله وقول شارح انه تا كيد) جرى عليه المغنى (قوله ومن غير بقاض) اي بدل حاكم لم يحتاج
لذلك اي جائز الحكم (قوله على ما فيه) عبارة المغنى ومحل الخلاف اذا قلنا لا يعتد بتعيين الحاكم في الشهادة
على الحكم بل يكفي ان تقوم اليقينة على حكومة حاكم من الاحكام كما هو المشهور اما اذا قلنا باشتراط التعيين
فلا تقبل قطعا اه (قوله لان مذهب القاضى) اي المرفوع اليه الامر (قوله مذهبه) اي الشاهد (قوله
واحتمال المبطّل) اي انه اراد حكمه (قوله ومن ثم لو علم انه حكمه الخ) وعلى هذا يضر اضافة الاخر للقضاء
في شهادته الى المعزول بخلافه على القبول الذي هو احد احتمالي الرافعى كما اوضح ذلك في شرح البهجة اه
سم وقوله بخلافه على القبول الذى الخ هذا مناف لما في المغنى بمناصه ومحل الخلاف اذا لم يعلم القاضى انه
حكمه والا فلا يقبل جزما نظر البقاء التهمة اه فتامل (قوله وقد يشكك عليه) اي على قوله لو علم انه حكمه
الخ (قوله مطلقا) اي بدون بيان سبب الملك (قوله بخلاف المسنتين الخ) الاولى بخلاف مسئلة البيع (قوله
لقد رثته) الى قوله ان لم يثبتهم في المغنى والى قوله وظاهر هذا في النهاية الا قوله ان لم يثبتهم الى المتن وقوله واخذ
الركشى الى رافهم (قوله حتى لو قال على سبيل الحكم الخ) بخلاف ما لوقاه على سبيل الاخبار فلا يقبل قوله
كما صرح به البغوى وهو مقتضى كلام اصل الروضة وينبغي ان يكون محله كما قال شيخنا مالوا سنداه الى ما قبل
ولا يته اه (قوله قبل) اي قوله بلا حجة اه مغنى (قوله وبمبحث الاذرى الخ) عبارة النهاية ومحله كما يحتمل
الاذرى الخ (قوله ان محله) اي محل ما قالوه من قبول قوله اه مغنى (قوله في محصورات والافوا الخ) عبارة
المغنى في قرية اهلها محصورون اما في بلد كبير كبغداد فلا لا تانقطع بطلان قوله الى ما قاله الى الاذرى
يشير تعبير الشيخين بالقرية اه (قوله من جاهل) المراد به بقرينة ما قبله من لم يبلغ رتبة الاجتهاد في المذهب
(قوله وقد اذنت الخ) من مقول الاذرى كما هو صريح المغنى (قوله وقد اذنت) عبارة المغنى ولا بد في قاضى
الضرورة من بيان مستنده فلو قال حكمت بحجة او جبت الحكم شرعا وامتنع من بيان ذلك لم يقبل حكمه كما
افنى به والدرجحه الله لا احتمال الخ رافى ايضا بانه لو حكم بطلاق امرأة بشاهدين الخ (قوله بوجوب بيان
القاضى الخ) اي ما لم يثبت عليه عن طلب بيان مستنده كما قدمه قبيل قول المصنف ويندب الخ اه ع ش

وقوله وبمبحث غيره كتب عليه مر (قوله ومن ثم لو علم انه حكمه لم يقبله) على هذا يضر اضافة الاخر للقضاء
في شهادته الى المعزول بخلافه على القبول الذى هو احد احتمالي الرافعى كما اوضح ذلك في شرح البهجة وغيره
(قوله ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا الخ) في التكملة فرع اذا ذكر الحاكم فلا ناو فلا ناشدا عندى
بكذا وانكر الشاهد ان لم يلتفت الى انكارهما وكان القول قول الحاكم هذا في غير قاضى الضرورة مر
اقول هل بشكل ذلك على قولنا بين السطور ظاهره لو قاضى ضرورة الحاكم غير انه ان كان ذلك بعد الحكم
بشهادتهما كان انكارهما بمنزلة الرجوع في انه لا يقبل لانهم لم يعرفوا بذلك قاله ابن الصباغ في فتاويه اه
(قوله وقد اذنت بوجوب بيان القاضى الخ) افنى بذلك ايضا شيخنا الشهاب الرملى (قوله ايضا وقد اذنت

المسئلتين الاخيرتين) (ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا) وان قال بعلوى لقد رثته على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم نساء هذه
القرية طوالق من ازواجهن قبل وبمبحث الاذرى ان محله في محصورات والافوا وكاذب مجازف وفي قاض مجتهد ولو في مذهب امامه قال ولا
ريب عندى في عدم نفوذ من جاهل او فاسق وقد اذنت بوجوب بيان القاضى مستنده اذا سئل عنه

المسئلتين الاخيرتين) (ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا) وان قال بعلوى لقد رثته على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم نساء هذه
القرية طوالق من ازواجهن قبل وبمبحث الاذرى ان محله في محصورات والافوا وكاذب مجازف وفي قاض مجتهد ولو في مذهب امامه قال ولا
ريب عندى في عدم نفوذ من جاهل او فاسق وقد اذنت بوجوب بيان القاضى مستنده اذا سئل عنه

لا احتمال ان يظن ماليس
بمستند مستند او افنى غيره
بانه لو حكم بطلاق امرأة
بشاهدين فقال انما شهدنا
بطلاق مقيد بصفة ولم توجد
وقال بل اطلقتما انه يقبل
قوله ان لم يهتم في ذلك لعله
وديانته (فان كان في غير
محل ولايته) وهو خارج
عمله لا مجلس حكمه خلافا
لمن وهم فيه الا ان يريد ان
موليه قيد ولايته بذلك
المجلس (فكمعزول) لانه
لا يملك انشاء الحكم حينئذ
فلا ينفذ اقراره به واخذ
الزركشى من ظاهر كلامهم
انه اذا ولي ببلد لم يتناول
مزارعها وبساتينها فلو
زوج وهو باحدهما من
هى بالبلد او عكسه لم يصح
قيل وفيه نظر اه والنظر
واضح بل الذي يتجه اخذا
بما مر قبيل فصل جن قاض
انه ان علمت عادة بتبعية او
عدمها حكم بها والا اتجه ما
ذكره اقتصارا على مانص
له عليه وافهم قوله كمعزول
انه لا ينفذ منه فيه تصرف
استباحه بالولاية كايحار
وقف نظره للقاضى وبيع
مال يتيم وتقرير في وظيفة
وهو ظاهر كنز وبيع من
ليست بولايته وظاهر هذا
انه لا يصح استخلافه قبل
وصوله لمحل ولايته من يحكم
بها

(قوله لا احتمال الخ) كما هو كثير او غالب في قضاة العصر اه معنى (قوله وافنى غيره بانه الخ) افنى بذلك شيخنا
الشهاب الرملى ولعله مراد الشارح اه سم (قوله انه يقبل الخ) جواب لو حكم الخ فكان ينبغي اسقاط
لفظة انه كما فعله النهاية (قوله انه يقبل قوله الخ) هذا في غير قاضى الضرورة مر اه سم (قوله ان لم يهتم
في ذلك الخ) اى بخلاف ما اذا كان جاهلا او فاسقا فلا يقبل نظيره ما مر عن الاذرعى (وهو خارج) الى قوله
وافهم في المعنى الا قوله الا ان يريد الى المتن (قوله لا مجلس حكمه) اى المعدل للحكم اه معنى (قوله قيد ولايته
الخ) اى فان لم يقيد بها بمجلس الحكم المعتاد نفذ حكمه في محل عمله كله وان قيد لم ينفذ حكمه في غير مجلس
الحكم كمسجد مثلا ومحل عمله مانص مرليه عليه او اعتيد انه من توابع المحل الذى ولاه ليحكم فيه اه ع ش
(قوله باحدهما) اى المذكورين من المزارع والبساتين (قوله قيل وفيه نظر انتهى الخ) عبارة المغنى وهذا
اذ لم يكن عرف كما قدمناه ولو قال المذول الامين اعطيتك المال ايام قضائى لتحفظه فلان الامين بل
لفلان صدق المعزول وهل يفرم الامين لمن عينه هو قدر ذلك فيه وجهان في تعليق القاضى او جهما كما قال
شيخنا المنع فان قال له الامين لم تعطين شيئا بل هو فلان قال قول الامين لان الاصل عدم الاعطاء ويستثنى
من اطلاق المصنف ما لو اذن الامام للقاضى ان يحكم بين اهل ولايته حيثما كان فانه يجوز له الحكم بينهم ولو
كان في غير محل ولايته قال صاحب البيان هذا الذى يقتضيه المذهب وقاله في الذخائر ايضا وحينئذ يقبل قوله
على من هو من اهل البلد انه حكم عليه بكذا اه (قوله حكم بها) اى بالعادة ثابتة في بعض النسخ وعلى
تقدير حذفه فالتقدير فالامر واضح او نحوه اه سيد عمر (قوله منه فيه) اى من القاضى في غير محل ولايته
(قوله وظاهر هذا) اى المتن (قوله انه لا يصح استخلافه) خلافا للنهاية عبارة نعم لم يستخلف وهو في غير
محل ولايته من يحكم بها بعد وصوله لاصح كما افنى به الوالد رحمه الله تعالى اذا لا يستخلف ليس بحكم حتى يمتنع
الخ قال ع ش قوله نعم لو استخلف الخ ومثله ما لو ارسل من يحكم عنه في محل ولايته الى ان يحضر القاضى وقوله
بعد وصوله اى القاضى اه وقال الرشيد قوله بعد وصوله اى الخليفة اه وهو الظاهر (قوله من يحكم
بها) ظاهره مطلقا اى قبل وصول القاضى او بعده فافتاء بعضهم الخ هو شيخنا الشهاب الرملى وفي الروض
وللقاضى ان يشهد في محل ولايته على كتاب حكم كتيبه في غير محل ولايته لا عكسه قال في شرحه اى ليس له
بوجوب بيان القاضى ولا بد في قاضى الضرورة من بيان مستنده الخ مر (قوله وافنى غيره بانه لو حكم الخ)
افنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى ولعله مراد الشارح بالغير (قوله انه يقبل قوله) ظاهره ولو قاضى ضرورة
مر ثم قال الا قاضى الضرورة (قوله وظاهر هذا) انه لا يصح استخلافه الخ في الروض في اخر باب القضاء
على الغائب وللقاضى ان يشهد في محل ولايته على كتاب حكم كتيبه في غير محل ولايته لا عكسه اه قال في
شرحه اى ليس له انه يشهد في غير محل ولايته على كتاب حكم كتيبه في محل ولايته والحكم كالاشهاد بخلاف
الكتابة لا باس بها ومثلها الاذن اذا لم يتضمن حكما كان اذن وهو في غير محل ولايته في الافراج عن خصم
محروس في محلها يسؤال خصمه اه فقوله اذا لم يتضمن حكما يفهم الامتناع فيما يتضمن حكما وهذا قيد بل على
عدم صحة الاستخلاف المذكور على خلاف ما افنى به شيخنا الشهاب الرملى الا ان يكون المراد يتضمن الحكم ان
الاذن نفسه يتضمنه لان الماذون فيه يتضمنه ثم رايت في التنبيه مانصه ولا يحكم ولا يولى ولا يسمع البيعة في غير
عمله فان فعل ذلك لم يعتد به اه قال ابن النقيب في شرحه لا نه لا ولايته فيه فاشبهه سائر الرعية فهل له ان يكتب
الى قاض اخر فيه خلاف قال الرافعى والذى يستمر على اصل الشافعى جوازه وحكى الزبلى قولين فيما اذا سمع
البيعة في غير عمله ووقف على عدالتهم في عمله وحكم بها بناء على انه هل يحكم بعلمه ام لا قال ابن الرفعة وفيه نظر
لانا نتمتع كونها من القضاء بالعلم وان سلم فامعنى لفرض سماع عدالتهم في عمله بل قد يظهر ان ما خذ الخلاف
ان الاعتبار في الشهود اذا ذكر اوقات الشهادة اقام بوقت التزكية كما سبق في صلاة العياد اذا شهدوا وبعد الزوال
او عدلوا بعد الغروب ولو سمع الشهادة في عمله والتعديل في غير عمله قال ابن القاص بحكم به ان قلنا يقضى
بعلمه وقال ابو عاصم وغيره القياس انه لا يحكم به وهو ظاهر اطلاق الشيخين اه كلام ابن النقيب ولا يخفى

فافتاء بعضهم بصحته بعيد وقوله الاستخلاف ليس حكما حتى يمتنع بل مجرد اذن فهو (١٢٧) كحرم وكل من يزوجه بعد التحلل

او اطاق يرد بانه اذن استفاده بالولاية بمحل مخصوص فكيف يعتد منه به قبل وصوله اليه ويرد قياسه المذكور بانه ليس قياس مسئلتنا لان المحرم ليس ممنوعا الا من المباشرة بنفسه والقاضي قبل وصوله لمحل ولايته لم يتاهل لاذن ولا حكم ولانما قياسه ان يقيد تصرف الوكيل ببلد فليس له كما هو ظاهر كلامهم فيه التوكيل وان جوزناه له بالاذن لغيره وهو في غيرها نعم ان اطردت العادة باستنابة المتولى قبل وصوله وعلمها منيته لم يبعد الجواز حينئذ (ولو ادعى شخص على معزول) اى ذكر للقاضي وسماه دعوى تجوز لانها انما تكون بعد حضوره (انه اخذ ماله برشوة) اى على سبيل الرشوة كما باصه وهى اولى لايهام الاولى ان الرشوة سبب مغاير للاخذ وليس كذلك الا ان يجاب بان المراده الرشوة لازما اى باطل (او شهادة عبيدين مثلا) واعطاه لفلان ومذهبه انه لا تجوز شهادتهما (احضر وفصلت خصومتها) لتعذر اثبات ذلك بغير حضوره وله ان يוכל ولا يحضر قالا ومن حضر لجديد وتظلم

ان يشهد في غير محل ولايته على كتاب حكم كسبه في محل ولايته والحكم كالا شاهد بخلاف الكتابه لا باس بها ومثلها الاذن اذا لم يتضمن حكما كان اذن وهو في غير محل ولايته في الافراج عن خصم محبوس في محلهما بسؤال خصمه اه فقوله اذا لم يتضمن حكما يفهم الامتناع فيما يتضمن حكما وهذا قد يدل على عدم صحة الاستخلاف المذكور على خلاف ما افق به شيخنا الشهاب الرملى الا ان يكون المراد بتضمن الحكم ان الاذن نفسه يتضمنه لان المأذون فيه يتضمنه ثم رايت في التنبيه ما نصه ولا يحكم ولا يولى ولا يسمع البيعة في غير عمله فان فعل ذلك لم يعتد به اه ولا يخفى ظهوره في خلاف ما افق به شيخنا ايضا اه سم بحذف اقول بل عبارة التنبيه المذكورة صريحة في خلافه وفي وفاق ما قاله الشارح والله اعلم (قوله وقوله) اى قول البعض مستدلا على افعائه بالصحة (قوله استفاده) اى القاضي ذلك الاذن (قوله ويرد الى قوله نعم الخ) رده النهاية بما نصه ومنازعة بعضهم فيه بانه اذن استفاده الخ وان القياس المذكور ليس بمسئل لان المحرم ليس ممنوعا الخ (قوله قياسه) اى البعض (قوله ليس ممنوعا الا من المباشرة بنفسه الخ) فيه نظر بل هو ممنوع من المباشرة بوكيله ايضا مادام الاحرام وبهذا يظهر صحة القياس ويسقط الفرق وقوله لم يتاهل الخ هذا اول المسئلة اه سم (قوله وانما قياسه ان يقيد الخ) مردودة بصحة القياس لان عبارة المحرم في النكاح مختلة مطلقا بنفسه وانما فيه في زمن الاحرام وصح اذنه المذكور فكذلك القاضي يمتنع عليه الحكم في ذلك المكان الخارج عن محل ولايته وصح اذنه فيه تمام اه ومن انفا عن الروض والتنبيه ما يوافق ما قاله الشارح (قوله فيه) اى الوكيل المذكور وكذا قوله الا في وهو الخ (قوله لغيره) متعلق بالتوكيل اه رشيدى (قوله اى ذكر) الى الفصل في النهاية الا قوله ومن ثم الى قال وهذا وقوله وبما قررت الى المتن (قوله وسماه) اى الاخبار للقاضي (قوله بعد حضوره) اى المعزول (قول المتن برشوة) هى بتقليد الرأى ما يبذل له ليحكم بغير الحق او ليمتنع من الحكم بالحق اسنى ومعنى (قوله الا ان يجاب بان المراد الخ) انما صدر الجواب بالا المشعرة ببعده لما تقرر ان المراد لا يدفع الا ليراد على انه لا يرد اولوية تعبير المحرر ثم رايت قال الرشيدى قوله لا ان يجاب الخ لا يخفى ان ما ذكره لا يدفع الاولوية والايهام قائم وغاية ما ذكره انه تصحيح لعبارة المصنف لا دافع للايهام اه (قول المتن مثلا) اى ونحوهما من لا تقبل شهادته اه معنى (قوله واعطاه الخ) عطف على اخذ اه عش (قوله واعطاه) الى قوله وبما قررت فى المعنى الا قوله وقال غيره الى المتن وقوله ويرد الى المتن وقوله ومن ثم الى قال وهذا (قوله ومذهبه) اى المعزول (قوله وله ان يוכל الخ) واذا حضر فان اقيمت عليه بيعة او اقر حكم عليه والاصدق بيمينه كسائر الامناء اذا ادعى عليهم خيانة اه معنى (قوله ولا يحضر) فاذا حضر ووكيله استوفت الدعوى اه نهاية قال الرشيدى لعله سقط لفظ او قبل قول ووكيله اى فاذا حضر هو او ووكيله اه (قوله قالا ومن حضر الخ) عبارة النهاية وانما يجب احضاره اذا ذكر شيئا يقتضى المطالبة شرعا كما مثله ولو طلب احضاره بمجلس الحكم ولم يعين شيئا لم يجب اليه اذ قد لا يكون له حق وانما يقصد ابتذاله بالخصوص اه وعبرة المعنى (تنبيه) لو حضر انسان الى القاضي الجديد وتظلم من المعزول وطلب احضاره لم يبادر باحضاره بل يقول ما تريد منه فان ذكر انه يدعى عليه ديننا او عيننا احضره ولا يجوز احضاره قبل تحقق الدعوى اذ لا يكون له الخ (قوله لئلا يقصد ابتذاله) اى بالحضور اه معنى (قول المتن حكم) اى القاضي

ظهور عبارة التنبيه المذكورة في خلاف ما افق به شيخنا ايضا (قوله فافتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله لان المحرم ليس ممنوعا الا من المباشرة بنفسه) فيه نظر بل هو ممنوع من المباشرة بوكيله ايضا مادام الاحرام وبهذا يظهر صحة القياس ويسقط الفرق (قوله لم يتاهل لاذن) هذا اول المسئلة (قوله اى المصنف ولو ادعى شخص على معزول انه اخذ ماله برشوة الخ ما ذكره المتن فيه) زاد التنبيه ما نصه وان قال جار على فى الحكم نظر فان كان فى امر لا يسوغ فيه الاجتهاد ووافق رأيه لم ينقضه وان خالفه فقهه قولان احدهما ينقضه والثانى لا ينقضه اه وقوله لا يسوغ فيه الاجتهاد اى باخالف النص والاجماع أو القياس الجلى ونحوه كما قررره ابن النقيب وان كان يسوغ فيه الاجتهاد قال ابن النقيب كشمس الكلب وضمان خمر الذى

من معزول لم يحضره قبل استنفاه عن دعواه لئلا يقصد ابتذاله (وان قال حكم بعبدین)

أو نحو فاسقين قال ابن الرقعة أي وهو يعلم ذلك وأنه لا يجوز وأنا طالبة بالغرم وقال غيره لا يحتاج لذلك وإنما سمعت هذه الدعوى مع أنها ليست على قواعد الدعوى الملزمة إذ ليست بنفس الحق لأن القصد منها التدرج إلى الزام الخصم (ولم يذكر مالا أحضر) لجيب عن دعواه (وقيل لا) يحضره (حتى تقوم بيعة بدعواه) لأنه كان أمين الشرع والظاهر من أحكام القضاة جريانها على الصحة فلا يعدل عن الظاهر إلا بيعة صيانة لولاة المسلمين عن البذلة ويرد بان هذا الظاهر وإن سلم لا يمنع احضاره لتبين الحال (فإن حضر) بعد البيعة أو من غير بيعة (وانكر) بان قال لم أحكم عليه أصلا ولم أحكم إلا بشهادة (١٢٨) حرين عدلين (صدق بلا يمين في الأصح) صيانة عن الابتذال ومن ثم صوبه جمع

متأخرون منهم الزركشي قال وهذا فيمن عزل مع بقاء اهليته فاما من ظهر فسقه وجوره وعلمت خيائته فالظاهر أنه يخلف قطعاً وسبقه إليه لا ذرعى كما يأتي (قلت الأصح) أنه لا يصدق إلا (اليمين والله أعلم) لعدم خبر واليمين على من أنكر ولأن غايته أنه أمين وهو كالوديع لا بد من حلفه (ولو ادعى على قاض) متول (جور في حكم لم تسمع) الدعوى عليه لاجل أنه يخلف له وكذا لو ادعى على شاهدانه شهد زور أو أراد تغريمه لأنهما أمينا الشرع (ويشترط) لسماع الدعوى عليهما بذلك (بيعة) يحضرها بين يدي المدعى عنده لتخبره حتى يحضره إذ لو فتح باب تحليفهما لكل مدع لا شتد الأمر ورغب الناس عن القضاء والشهادة وبما قررت به المتن اندفع الاعتراض عليه بان اشتراطه البيعة ينافي جزمه قبله بعدم سماع الدعوى فإن اعتماد البيعة فرع سماع الدعوى ونازع السبكي فيما ذكر وأطال فيه في حليائته لكن

على أنه معنى (قوله أو نحو فاسقين) أي من لا يقبل شهادته أه معنى (قوله أي وهو يعلم الخ) أي وقال في دعواه وهو الخ (قوله أه) لا يجوز) يحتمل أنه من الجواز فالجمله معطوفة على قوله ذلك ويحتمل أنه من التجويز فالجمله معطوفة على قوله هو يعلم ذلك (قوله بعد البيعة أو من غير بيعة) عبارة للمعنى على الوجهين وادعى عليه أه (قوله بعد البيعة) هذا تصريح بأنه مع البيعة هو المصدق لكن هذا لأن البيعة أقيمت قبل حضوره فلو أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر أه سمع ويأتي عن ع ش مثله (قوله وهذا) أي الخلاف (قول المتن قلت الأصح الخ) قال الفارقي ومحل الخلاف إذا عدم الشاهدان والا فينظر فيهما ليعرف حالهما قال الغزوي وهو متجه في العبيد دون الفسقة لأن الفسق قد يظن العدل أه وهو ظاهر أه معنى (قوله أنه لا يصدق إلا يمين) ومعلوم أن محل ذلك حيث لم تقم بيعة على ما ذكره المدعى والا قضى بها بلا يمين أه ع ش (قوله لا بد من حلفه) وأما المناوأة الذين يجوز لهم أخذ الاجرة إذا حوسب بعضهم فبقى عليه شيء فقال أخذت هذا المال اجرة على عملي وصدقه المعزول لم ينفعه تصديقه ويسترد منه ما يزيد على اجرة المثل أه نهاية أي ثم إن كان له مال معلوم دفع له والافليت المال ع ش (قول المتن ولو ادعى) بالبناء للمفعول أه معنى (قوله على قاض متول) أي في غير محل ولايته كما يعلم مما سيأتي آخر الفصل أه رشیدی (قوله أنه يخلف) بناء للمفعول من التحليف (قوله المدعى عنده) أي القاضى المدعى الخ (قوله وبما قررت به المتن) حاصله أنه لا تسمع الدعوى لقصد تحليفه بل للبيعة وإن البيعة اشترطت لسماع الدعوى لا لاثبات المدعى به (قوله اندفع الاعتراض عليه الخ) عبارة للمعنى فان قيل كيف تشترط البيعة مع عدم سماع الدعوى أجيب بان المراد لم تسمع الدعوى لقصد تحليفه وسمعت لاجل البيعة فإن كانت له بيعة سمعت لا محالة أه (قوله فان اعتماد البيعة الخ) علة للمنافاة (قوله فما ذكر) أي في المتن (قوله ومم) أي انفا (قوله أن هذا) أي عدم التحلف (قوله ومن ثم اعترض الاذرعى الخ) عبارة للمعنى قال الزركشي وهذا إذا كان موثوقاً به والا حلف وقال الاذرعى قوليهم في توجيه منع التحليف أنه لو حلف الخ أن ذلك معنى على كمال القاضى ووجود اهليته التامة ونحن نقطع بان غالب من يلى القضاء في عصرنا لو حلف لم يرد ذلك عن الحرص على القضاء ودوام ولايته مع ذلك بل يشتد حرصه وتهاوته عليه وطلبه هو وغيره فانا لله وانا اليه راجعون أه هذا في زمانه فكيف لو أدرك زماننا أه (قوله على متول) أي على قاض متول في غير محل ولايته كما يعلم بما يأتي أه رشیدی (قول المتن حكم) بتخفيف الكاف (قوله قال السبكي) إلى الفصل في المعنى الا قوله وفيه ما مر إلى وخرج (قوله هذا) أي ما في المتن (قوله بما لا يقدح فيه الخ) كان ادعى عليه أنه استاجر لخدمة منزله مثلاً أه ع ش (قوله ولا يخل بمنصبه) عطف تفسيراً به بجمري (قوله لم تسمع الدعوى) أي لاجل التحليف والا فتسمع للبيعة كما يأتي أه بجمري (قوله وان لم يقدح) أي ما ادعى به عليه (قوله وفيه ما مر) أي أن محله فيمن لم يظهر فسقه وجوره الخ ع ش ورشیدی وفيه أنه لا يلتم مع قول الشارح بعد وفرضه الخ ولعله أراد بما

وقوله والثاني لا ينقضه هو الأصح (قوله بعد البيعة) هذا تصريح بأنه مع البيعة هو المصدق لكن هذا لأن البيعة أقيمت قبل حضوره فلو أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر (قوله

أطال الحساب في رده وتزييفه ونقله ومعنى وتبعه الاذرعى في بعضه ومم أن هذا في قاض محمود السيرة ومن ثم اعترض مر أطال الحساب بالرجوع بانه يقطع بان غالب قضاء عصره لو حلف أحدهم سبعين مرة في اليوم أنه لم يرتش ولم يجر لحلف ولم يردده وغيره ذلك الا حرصاً وتهاوناً على القضاء (وان) ادعى على متول بشيء (لم يتعاق بحكمه) كغصب أو دين أو بيع (حكم بينهم ما خليفته أو غيره) كواحد من الرعية يمكنه قال السبكي هذا أن ادعى عليه بما لا يقدح فيه ولا يخل بمنصبه والا لم تسمع الدعوى قطعاً ولا بخلف ولا طريق للمدعى حينئذ لا البيعة قال بل ينبغي أنها لا تسمع وإن لم يقدح فيه حيث لم يقدح في الحكم صيانة عن ابتذال بالدعوى والتحليف أه وفيه ما مر

مر ما ذكره في شرح وقيل لا حتى الخ من قوله ويرد بان هذا اظهر الخ (قوله ويرضه) أى فرض صحه كلا
السبكي اه ع ش (قوله وخرج الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى وليس لاحد ان يدعى على متول الخ (قوله بما
ذكر) أى قول المتن ولو ادعى على قاض جور في حكم وقوله وان لم يتعلق بحكمه الخ اذ الدعوى عليه بانه حكم
بكذا ليس منهما بل هى دعوى نفس حكمه تامل اه بجيرى (قوله انه حكم بكذا الخ) فطريقه ان يدعى على
الخصم ويقيم البينة بان القاضى حكم به بكذا ع ش اه بجيرى (قوله بكذا) أى جورا اه رشيدى (قوله فلا
تسمع) ظاهره خصوصاً مع مقابله بما بعده عدم السماع ولو مع البينة وهو كذلك مر اه سم عبارة ع ش
قوله فلا تسمع أى الدعوى لانه يقبل قوله فى محل ولايته حكمت بكذا فالدعوى مع قبول قوله تخل بمنصبه
وسياق فى كلام المصنف ان البينة لو شهدت بأنه حكم بكذا لم يعمل به حتى يتذكره فلا فائدة فى سماع الدعوى
اذ غايتها اقامة بينة اه (قوله بخلافه فى غير محلهما) أى الذى هو صورة المتن المارة كما مر اه رشيدى (قوله
فتسمع الدعوى) أى بالجور اه رشيدى (قوله فتسمع الدعوى والبينة ولا يخلف) ذكره فى الروضة
واصلها فامر فى المعزول محله فى غير هذا مغنى ونهاية أى فى غير الدعوى عليه بانه حكم بكذا ع ش وقال
الرشيدى قوله فامر فى المعزول محله فى غير هذا مر اده بذلك الجمع بين تصحيح المصنف هنا تحليف المعزول
وتصحيحه فى الروضة وعدم تحليفه اه عبارة شرح المنهج ذكره فى الروضة واصلها فاذا ذكرته فى المعزول
محله فى غير ما ذكر اه قال البجيرى قوله ولا يخلف أى عند عدم البينة وقوله فما ذكرته فى المعزول
هو قوله أو على معزول بشئ فكغيرهما فهو مقرر على قوله ولا يخلف وحاصله دعوى التنافى بين
كلامه سابقا وبين كلام الروضة واصلها عبارة الزيادة قوله فاذا ذكرته فى المعزول الخ أى من انه كغيره
فتفصل الخصومة باقرار او حلف او اقامة بينة وما ذكر اه فيه أى المعزول فيما يتعلق بالحكم فتسمع
البينة ولا يخلف اه وعبارة سم أى من انه كغيره المفيد انه يخلف محله فى غير ما ذكر اه فيه أى فيستثنى
بالنسبة للتحليف ما اذا ادعى عليه انه حكم بكذا وكان وجهه ان فائدة التحليف انه قد يقر عند عرض اليمين
عليه او ينكل فيحلف المدعى اليمين المردودة التى هى كالاقرار و اقرار المعزول ومن فى غير محل ولايته
انه حكم بكذا غير مقبول كما تقدم فلا فائدة لتحليفه فلا تسمع الدعوى لاجله اه كلام البجيرى

(فصل فى آداب القضاء وغيرها (قوله فى آداب القضاء) إلى قول المتن ثم الاوصياء فى الهاية لا لما
سانبه عليه ونزاع البلقينى فى موضعين (قوله وغيرها) أى كقوله ليكتب الامام إلى قوله ويبحث القاضى (قوله
ندبا) إلى قوله أى لاهل الحل فى المغنى لا بقوله لا بد إلى يشهد بما فيه وقوله بصفات عدول الشهادة (قوله وما
يحتاج اليه القاضى) أى ما يتعلق بمصالح المحل الذى يتولاه لا الاحكام فانه ان كان مجتهدا يحكم بجتهاده ولا
فيذهب مقلده ع ش اه بجيرى (قوله ومشاورة العلماء) وتفقد الشهود اه مغنى (قوله واقتصر فى
معاذ الخ) يعنى ولم يجب ذلك لانه عليه السلام لم يكتب لمعاذ بل اقتصر فيه لما بعثه الخ (قوله اليها)
أى اليمين (قوله لا بد ان اراد العمل الخ) فيه مع قوله دون ما فى الكتاب شئ اه سم عبارة

فلا تسمع) أى ولو مع البينة كما سأتى ما يعلم منه ذلك عند قول المصنف ولو رأى ورقة فيها حكمه فى الشرح
وهامشه عن الروض (قوله ايضا فلا تسمع) ظاهره خصوصاً مع مقابله بما بعده عدم السماع ولو مع البينة
وهو كذلك مر (قوله ايضا فلا تسمع) عبارة العباب فى هذا وان ادعى على القاضى او الشاهد انه حكم او
شهد له وانكسر لم يرفعه لقاض ولم يخلفه كمن انكر الشهادة اه (قوله فتسمع الدعوى والبينة ولا يخلف) قال
فى شرح المنهج ذكره فى الروضة واصلها فاذا ذكرته فى المعزول أى من انه كغيره المفيد انه يخلف محله فى غير
ما ذكر اه فيه اه فيستثنى بالنسبة للتحليف ما اذا ادعى عليه انه حكم بكذا وكان وجهه ان فائدة التحليف
انه قد يقر عند عرض اليمين او ينكل فيحلف المدعى المردودة التى هى كالاقرار و اقرار المعزول ومن
فى غير محل ولايته بانه حكم غير مقبول كما تقدم فلا فائدة لتحليفه فلا تسمع الدعوى لاجله

(فصل ليكتب الامام لمن يوليه ويشهد بالكتاب الخ) (قوله لا بد ان اراد العمل بذلك الكتاب ان يشهد الخ)

وبفرضه يتعين تقييده
بقاض مرضى السيرة
ظاهر العفو الديانة وخرج
بما ذكر الدعوى على متول
فى محل ولايته عند قاض انه
حكم بكذا فلا تسمع بخلافه
فى غير محله او بخلاف المعزول
فتسمع الدعوى والبينة ولا
يخلف (فصل فى آداب
القضاء وغيرها (ليكتب
الامام) او نائبه كالقاضى
الكبير ندبا (لمن يوليه)
كتابا بالتولية وما فوضه
اليه وما يحتاج اليه القاضى
ويعظمه فيه ويعظه ويبالغ
فى وصيته بالتقوى ومشاورة
العلماء والوصية بالضعفاء
اتباعا له عليه السلام فى عمرو
ابن حزم لما ولاه اليمن وهو
ابن سبع عشرة سنة رواه
اصحاب السنن واقتصر فى
معاذ لما بعثه اليه على الوصية
من غير كتابة (ويشهد
بالكتاب) يعنى لا بد ان
اراد العمل بذلك الكتاب
أن يشهد بما فيه من التولية
(شاهدين) بصفات عدول
الشهادة (يخبران معاه الى
البلد) أى محل التولية
وان قرب (يخبران بالحال)
حتى يلزم أهل البلد

قضاؤه والاعتماد على ما يشهدان به دون (١٣٠) ما في الكتاب ولا بد أن يسمع التولية من المولى وإذا قرئ الكتاب بحضوره فليعلم أن

ما فيه هو الذي قرئ له ثلاثا
يقرأ غير ما فيه ثم إن كان في
البلد قاض أديا عنده وأثبت
ذلك بشروطه والا كفى
أخبارهما لأهل البلد أى
لأهل الحل والعقد منهم كما
هو ظاهر وحينئذ يتعين
الاكتفاء بظاهري العدالة
لاستحالة ثبوتها عند غير
قاض مع الاضطرار إلى ما
يشهدان به فقولهم بصفات
عدول الشهادة إنما يتأتى
إن كان ثم قاض واختار
البلقينى الاكتفاء بواحد
(وتكنى الاستفاضة) عن
الشهادة (في الاصح)
لحصول المقصود ولا نعلم
ينقل عنه صلى الله عليه وسلم
ولا عن الخلفاء الراشدين
أشهاد (لا مجرد كتاب) فلا
يكفى (على المذهب) لا مكان
تزويره وإن احتفت
القرائن بصدقه ولا يكفى
أخبار القاضى وإن صدقه
كما مر بما فيه لاتباعه
(وببحث) بالرفع (القاضى)
ندبا (عن حال علماء البلد)
أى محل ولايته (وعدوله)
إن لم يعرفهم قبل دخوله
فإن أعسر فعقبه ليعاملهم
بما يليق بهم (ويدخل) وعليه
عمامة سوداء كما فعل صلى
الله عليه وسلم لما دخل مكة
يوم الفتح والاولى دخوله
(يوم الاثنين) صيخته لانه
صلى الله عليه وسلم دخل المدينة فيه حين
اشتد الضحى فان أعسر فالخمس فالتيسر

الرشيدي قوله إن أراد العمل بذلك أى ولا فالمدار لما هو على الشهادة لا على الكتاب اه (قوله قضاؤه)
عبارة النهاية والمغنى طاعته اه (قوله والاعتماد على ما يشهدان به) مبتدأ وخبر عبارة الاسنى والمغنى ولو
أشهد ولم يكتب كفى فان الاعتماد على الشهود اه (قوله ولا بد أن يسمع التولية) عبارة المغنى وعند اشهادهما
يقرأ الكتاب أو يقرؤه الامام عليهما فإذا قرأه الامام قال في البحر لا يحتاج الشاهدان إلى أن ينظرا في
الكتاب وإن قرأه غير الامام فالأحوط أن ينظر الشاهدان فيه ليعلم أن الأمر على ما قرأه القارئ من غير
زيادة ولا نقصان اه (قوله بحضوره) أى المولى انتهى ع ش (قوله أديا عنده) أى بلفظ الشهادة
اه ع ش عبارة المغنى (تنبيه) أشار بقوله بخبر أن إلى أنه لا يشترط لفظ الشهادة عند أهل ذلك البلد وهو
كذلك كما نقله في الروضة عن الأصحاب من أن هذه الشهادة ليست على قواعد الشهادات إذ ليس هناك
قاض يؤدى عنده الشهادة قال الزركشى وقضية ذلك أنه إن كان هناك قاض آخر كما جرت به العادة في
بعض البلاد من منصب لسل من اتباع المذاهب الأربعة اعتبرت حقيقة الشهادة ولا شك فيه اه (قوله
وأثبت) أى ذلك القاضى ذلك أى ما شهد به من التولية بشروطه أى الإثبات بالبيعة (قوله وحينئذ) أى حين
إذ لم يكن في البلد قاض آخر (قوله لاستحالة ثبوتها) أى العدالة (قوله) إنما يتأتى إن كان (الخ) قد يقال يتأتى
مطلقا لأن كلامهم في الأشهاد لافى التادية اه سم وقد يجاب بأن ثمرة الأشهاد التادية (قوله
واختار البلقينى الخ) ضعيف اه ع ش عبارة المغنى والظاهر إطلاق كلام الأصحاب اه (قول المتن
وتكنى) بمثناة فوقية اه معنى (قول المتن وتكنى الاستفاضة) أى فى لزوم الطاعة اه ع ش (قوله عن
الشهادة) عبارة المغنى عن أخبارهما بالتولية اه (قول المتن لا مجرد كتاب) أى بلا أشهاد ولا
استفاضة معنى واسنى (قوله لا مكان تزويره) وهذا ما أخذ الشافعية فى أن الحجج لا يثبت بها حكم ولا شهادة
ولإنما هي للتذكير فقط فلا تثبت حقا ولا تمنع عزى اه بحجى (قوله ولا يكفى أخبار القاضى الخ) فان
صدقه لزوم طاعته فى أوجه الوجهين نهاية واسنى ومعنى قال ع ش أى صدقه كلهم وإن صدقه
بعضهم وكذبه بعضهم فلكل حكمه حتى لو حضر متداعيان وصدقه أحدهما دون الآخر لم ينفذ حكمه عليه
انتهى (قوله كما مر) أى فى شرح والمذهب أنه لا ينزع الخ (قوله بالرفع) إلى قول المتن ثم الاوصياء فى المغنى
إلا قوله وصح إلى قال المصنف وما سأنه عليه وقوله إلا أن يراه فحسن (قوله بالرفع) كنه احتراز عن الجزم
بالعطف على ليكتب لكن ما المانع اه سم كبقوله لا فى ليعاملهم الخ (قوله قبل دخوله) متعلق ببيحت اه
رشيدي (قوله فان أعسر الخ) عبارة الاسنى فيسأل عن ذلك قبل الخروج فان أعسر فى الطريق فان
أعسر يدخل اه زاد المغنى (تنبيه) يندب إذا ولى أن يدعو أصدقاءه الامان ليعلموه عيوبه
ليسعى فى روالها كما ذكره الرافعى اه (قوله وعليه عمامة سوداء الخ) فيه إشارة إلى أن هذا الدين لا يتغير لأن
سائر الألوان يمكن تغيرها بخلاف السواد اه ع ش (قوله فيه) أى يوم الاثنين (قوله وصح الخ) تعليل
لقوله صيخته (قوله ينبغى الخ) عبارة المغنى قال المصنف ويستحب لمن كان له وظيفة من وظائف الخير
كقراءة قرآن أو حديث أو ذكر أو صناعة من الصنائع أو عمل من الأعمال أن يفعل ذلك أول النهار إن أمكنه

فيه مع دون ما في الكتاب شئ (قوله والاعتماد على ما يشهدان به الخ) فى التنبيه واشهد على التولية شاهدين
وقيل إن كان البلد قريبا بحيث يسهل الخبر به لم يلزمه الأشهاد اه وفى تصحيحه للاسنوى وإنه أى والصواب
لأنه إذا كان البلد قريبا لم يلزمه الأشهاد والالزم (قوله فقوله الخ) قد يقال بل يتأتى مطلقا لأن كلامهم
فى الأشهاد لافى التادية (قوله ولا يكفى أخبار القاضى الخ) فان صدقه لزوم طاعته فى أوجه الوجهين
ش م ر (قوله بالرفع) كأنه احتراز عن الجزم بالعطف على ليكتب لكن ما المانع (قوله ليتساوى الناس
فى القرب منه) كأن المراد تساوى كل مع نظيره فاهل أطراف البلد يتساوون وكذا من يليهم وهكذا وإلا
فاهل الأطراف مثلا لا يتساوون مع من قرب من الوسط مثلا ومع ذلك ففقه نظر لانه لو نزل طرف البلد
لتساوى كل مع نظيره فليشمل فقد يجاب بأن جميع اهل الأطراف لا يتساوون حينئذ فى القرب (قوله أيضا

وكذلك من أراد سفر أو إنشاء أمر كعقد النكاح أو غير ذلك من الأمور اه (قوله تحريها) أى البكور
 اه ع ش وكذا ضمير فيها (قوله ثم باربعه الخ) عبارة الروض مع شرحه ثم ان شاء قرأ العهد فوراً وان
 شاء واعد الناس ليوم يحضرون فيه ليقرأ عليهم وان كان معه شهود شهدوا ثم انصرف إلى منزله اه (قوله من
 كانت له حاجة) أى فليحضر (قوله وبه صرح الماوردي) عبارة المغني قال ابن شهاب وقدر صرح الماوردي
 بذلك فقال لا يستحق قبل الوصول إلى عمله فاذا وصل ونظر استحق وان وصل ولم ينظر فان تصدى للنظر
 استحق وان لم ينظر كالاجير اذا سلم نفسه وان لم يتصلم يستحق انتهت ويظهر ان مثل القضاء في ذلك بقية
 الوظائف كالتي تدريس ونحوه اه سيد عمر (قول المتن وينزل وسط البلد) قد يؤخذ من هذا معتمداً لانه ان كل من
 يعم الحاجة اليه يندب له ذلك كالفتى والطبيب وهذا فرع نفيس قلته تحريها وان لم ار من نبه عليه اه سيد عمر
 (قوله وينزل حيث لا موضع الخ) هذا اذا اتسعت خطته كما قاله الزركشي ولا ينزل حيث تيسر معنى واسنى
 (قوله ليتساوى في القرب منه) كان المراد تساوى كل مع نظيره فاهل اطراف البلد يتساوون وكذا من
 يلهم وهكذا اولاً فاهل الاطراف مثلاً لا يتساوون مع من قرب من الوسط مثلاً اه سم وحاصله التساوى
 بقدر الامكان (قوله ندبا) كما صرح به الراغبى لكن نقل ابن الرفعة عن الامام انه واجب واقره والاولى
 ان يقال مادعت اليه مصلحة وجب تقديمه كما يؤخذ مما يأتى اه معنى (قوله من الاول) أى القاضى الاول
 (قوله وهو الاوراق الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه وهو ما كان عند القاضى قبله من المحاضر
 وهى التى فيها ذكر ما جرى من غير حكم والسجلات وهى ما يشتمل على الحكم وحجج الايتام واموالهم
 ونحو ذلك من الحجج المودعة فى الدواوين كحجج الاوقاف (قوله وان ينادى) معطوف على ان يتسلم اه
 رشيدى (قوله متكررا) عبارة المغني وان يامر مناديا ينادى يوماً او اكثر على حسب الحاجة اه
 (قول المتن فى اهل الحبس) وإنما تقدم عليهم ما مرأى من تسلم دواوين الحكم والنداء لانه اهم ويؤخذ منه
 ما جزم به البلقينى انه يقدم على البحث عنهم كل ما كان اهم منه كالتنظر فى المحاجير الجائعين الذين تحت نظره
 وما اشرف على الهلاك من الحيوان فى التراكات وغيرها وما اشرف من الاوقاف واملاك محاجير على السقوط
 بحيث يتعين الفور فى تداركه اسنى ومعنى (قوله لانه عذاب) علة لما فى المتن (قوله ويقرعه فى البداية) ندبا
 عند اجتماع الخصوم فلو حضر وامتربن نظروا جوبا فى حال كل من قدم اولاً ولا ينتظر حضور غيره اه
 ع ش (قوله ويقرعه فى البداية الخ) عبارة المغني ويبعث إلى الحبس اميناً من امثاله يكتب فى رقاع اسماءهم
 وما حبس به كل منهم ومن حبس له فى رقعة فاذا جلس اليوم الموعد وحضر الناس صب تلك الرقاع بين
 يديه فيأخذ واحدة واحدة وينظر فى الاسم المثبت فيها ويسال عن خصمه فن قال اذا خصمه بعث معه ثقة إلى
 الحبس ليأخذ بيده ويخرجه وهكذا يحضر من المحبوسين بقدر ما يعرف ان المجلس يحتمل النظر فى امرهم
 ويسالهم بعد اجتماعهم عن سبب حبسهم اه (قوله وبعده) شامل لثبوت الاعسار وعبارة الروض
 وشرحه فن اعترف منهم بحق طواب به وان اوفى الحق او ثبت اعساره كما ذكره الاصل نودى عليه فلعن له
 غريماً اخرم راه سم (قوله لاحتمال ظهور غريم اخر) أى غريم هو محبوس له ايضا ولا فلا وجه للنداء
 على كل غريمائه وان لم يكن محبوسا لهم كما هو ظاهر وعبارة الروض وغيره ظاهر فى ذلك اه رشيدى
 (قوله ثم يطلقه) عبارة الروض مع شرحه والمغني ثم اذا لم يحضر له غريم يطلق من الحبس بلا عيب لان الاصل
 عدم غريم اخر اه وعبارة النهاية ولا يحبس حال النداء ولا يطالب بكفيل بل يراقب اه قال ع ش
 ظاهره وان خيف هر به وبوجه بان لم نعلم الا ان ثبوت حق عليه حتى يحبس لاجله اه (قوله او إلى استيفاء
 حد الخ) عبارة النهاية والمغني وان كان الحق حدا اقامه عليه واطلقه او تعزير او اى اطلاقه فعل اه (قوله
 جريمة معزير) بصيغة اسم المفعول من التعزير (قول المتن فعلى خصمه حجة) انه حبسه بحق ويكفى المدعى اقامة
 لیتساوى الناس فى القرب منه (قال الزركشي وكأذ حيث اتسعت خطته والانزل حيث تيسر ش روض
 (قوله وبعده) شامل لثبوت الاعسار وعبارة الروض وشرحه فن اعترف منهم بحق طواب به وان اوفى

ينبغي تحريها بفعل وظائف
 الدين والدنيا فيها وعقب
 دخوله بقصد الجامع فيصلى
 ركعتين ثم يامر بعبده ليقرأ
 ثم بالنداء من كانت له حاجة
 ليأخذ فى العمل ويستحق
 الرزق وقضيته انه لا يستحقه
 من حين التولية وبه صرح
 الماوردي (وينزل) حيث
 لا موضع مهبالل قضاء (وسط)
 بفتح السين على الاشهر
 (البلد) ليتساوى الناس
 فى القرب منه (وينظر أولاً)
 ندبا بعد ان يتسلم من الاول
 دواوين الحكم وهو الاوراق
 المتعلقة بالناس وان ينادى
 فى البلد متكررا ان القاضى
 يريد النظر فى المحاييس يوم
 كذا فن كان له محبوس
 فليحضر (فى اهل الحبس)
 حيث لا حوج بالنظر منهم
 هل يستحقونه اولاً لانه
 عذاب ويقرعه فى البداية
 فن قرع أحضر خصمه
 ويفصل بينهما وهكذا (فن)
 قال حبست بحق أدامه)
 إلى أدائه أو ثبوت اعساره
 وبعده ينادى عليه لاحتمال
 ظهور غريم آخر ثم يطلقه
 أو إلى استيفاء حد حبس له
 أو إلى ما يناسب جريمة معزير
 ان لم ير ماضى كافياً (أو)
 قال حبست (ظلماً فعلى
 خصمه حجة) ان حضر فان
 أقامها أدامه

والاحلفه واطلقه من غير كفيل إلا ان رآه فحين ونازع فيه البلقيني واطال في ان الحجة انما هي على المحبوس اذ الظاهر انه انما حبس بحق (فان كان خصمه غائبا) عن البلد (كتب اليه (١٣٢) ليحضر) لفصل الخصومة بينهما أو يوكل لان القصد اعلامه ليعلن بحجته فان علم ولم يحضر

بيد باثبات الحق الذي حبس به وأبان القاضي المعزول حكم عليه بذلك اه معنى (قوله حلفه أى المحبوس اه رشيدى) (قوله رنازع فيه) أى فى المن (قوله انما حبس) أى حبسه الحاكم اه معنى (قول المن كتب الخ) عبارة المغنى طالبه بكفيل اورده الى الحبس وكتب الخ (قول المن اليه) قال الزركشى الى قاضى بلد خصمه وقال ابن المقرئ الى خصمه وهما قرب الى قول المصنف اه حضر اه معنى (قوله لان القصد اعلامه) أى لا الزامه بالحضور اه معنى (قوله ليلعن) أى يفصح وقوله حلف أى وجوبه اه ع ش (قوله ونازع فيه) أى لعل فى قوله ليلعن بحجته الخ (قول المن ثم الاوصياء) أى ثم بعد للنظر فى اهل الحبس ينظر فى حال الاوصياء على الاطفال والمجانين والسفهاء قال الماوردى ويبدأ فى الاوصياء ونحوهم بمن شاء من غير قرعة والفرق بينهم وبين المحبوسين ان المحاييس ينظر لهم والاوصياء ونحوهم ينظر عليهم اه معنى (قوله وكل متصرف على الغير) الى قوله وحكى شريح فى النهاية الاما سانه عليه (قوله وكل متصرف الخ) أى بولاية فليس المراد ما يشمل نحو الوكيل وعامل القراض كالا يخفى اه رشيدى (قوله لان المال) الى قوله وقس بهما فى المغنى الا قوله وليس له كشف الى ثم ينظر وقوله وكذا ما ابداه وقوله وقال المن وقوله أو الشهود وقوله وان كان شهوده كلهم اعجميين (قوله فتاب القاضي عنه الخ) أى ركان تقديهم اولى بما بعدهم اه معنى (قوله لما س) أى فى باب الحجر (قوله لصاحب بلد المالك) أى لحاكمه اه نهاية (قول المن وصاية بكسر الواو بخطة ويجوز فتحها اسم من اوصيت له جعلته وصيا اه معنى (قوله وكيفيته ثبوتها) أى هل ثبتت بيئته او لا شيخ الاسلام ومغنى (قوله للشروط) أى من الامانة والكفاية اه معنى (قوله فن قال فرقت الوصية الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان قال صرفت ما وصى به فان كان لمعينين لم يتعرض له وهو كما قال الاذرى ظاهر ان كانوا اهلا للبطالية فان كانوا محجورين فلا الوجهة عامة وهو عدل امضاء او فاسق ضمنه ما فرقه لتعديده ولو فرقه اجنى لمعينين نفذه او امانة ضمن اه (قوله أى بدل ما فرقه) ظاهره مطلقا وقال ع ش أى حيث لم تقم بيئته بصرفه فى طريقه الشرعى والا فلا تغريم اه وهو مخالف لصريح ما مر انفا عن المغنى والوض مع شرحه الا ان يحمل على ما اذا كان الموصى له معيناً وكاملاً (قوله وعين الخ) عطف على بدل الخ (قوله ينزع عنه منه كارجحه البلقيني) الى قوله اما اذا ثبت الخ عبارة النهاية لم ينزع عنه منه كارجحه الاذرى قال وهو الاقرب الى كلامهما والجمهور وان رجح البلقيني وغيره خلافة اه وعبارة المغنى والاسنى لا ياخذ منه وهو ما جرى عليه ابن المقرئ وهو الاقرب الى كلام الجمهور لان الظاهر الامانة وقيل ينزع عنه منه حتى تثبت عدلته وقال الاذرى انه المختار لفساد الزمان اه وهى كاترى مخالفة لما فى الشارح والنهاية فى حكاية مختار الاذرى فليراجع (قوله عن القيام بها) أى لكثرة المال واسبب اخر اه شيخ الاسلام (قوله فى امانة القاضي) أى المنصوبين على الاطفال وتفرقة الوصايا اه معنى واسنى ونهاية (قوله بما ذكر) متعلق بينظر عبارة المغنى والاسنى فيعزل من فسق منهم ويعين الضعيف باخر اه (قوله عزل من شاء منهم) أى وتولية غيرهم نهاية ومعنى (قوله موجب) اسقطه النهاية (قوله فى الاوقاف العامة) ومتوليها وفى الخاصة ايضا كما قاله الماوردى والرويانى لانها تقول لمن لا يتعين من الفقراء والمساكين فينظر هل آلت اليهم وهل له ولاية على من تعين منهم لصغره ونحوه معنى واسنى ونهاية (قوله ونحوها كاللغات الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويبحث ايضا عن اللفظة التى لا يجوز تملكها باللفظ او يجوز ولم يختار تملكها بعد التعريف وعن الحق أو ثبت إعساره كما ذكره الاصل نردى عليه فلعل له غرما آخر مر (قوله ورجح الاذرى عدم الانتزاع) كتب عليه مر (قوله ثم بعد الاوصياء ينظر فى امانة القاضي) المنصوبين على الاطفال وتفرقة الوصايا ش روض (قوله نعم اه عزل من شاء منهم) كتب عليه مر (قوله ثم ينظر فى الاوقاف العامة) قال

ولا وكل حلف وأطلق
انقصير الغائب ونازع فيه
واطال ايضا (ثم) فى
(الاوصياء) وكل متصرف
على الغير بعد ثبوت ولا يتم
عنده لان المال لا يملك
المطالبة بما له فتاب القاضي
عنه لانه وليه العام ان كان
ببلده وان كان ماله ببلد اخر
لما س ان الولاية العامة
لصاحب بلد المالك (فن
ادعى وصاية سال الناس
(عنها) ألقا حقيقة وما
كيفية ثبوتها (وعن حاله) هل
هو مستجمع للشروط
(وتصرفه فن) قال فرقت
الوصية او تصرفت للموصى
عليه لم يعترضه ان وجده
عدلا وان (وجده فاسقا
اخذ المال منه) وجوباً
بدل ما فرقه وعين غيره ومن
شك فى حاله ولم تثبت عدلته
عند الاول ينزع عنه منه كما
رجحه البلقيني وغيره ورجح
الاذرى عدم الانتزاع قال
وهو الاقرب لكلام الشيخين
والجمهور اما اذا ثبت عدلته
عند الاول فلا يؤثر الشك
وان طال الزمن لاتحاد
القضية وبه فارق شاهدا
زكى ثم شهد بعد طول الزمن
لابد من استزكائه (او)
وجده (ضعيفاً) عن القيام
بها مع امانته (عضده
بمعين) ولا ينزع المال

منه ثم بعد الاوصياء ينظر فى امانة القاضي بما ذكر فى الاوصياء

نعم له عزل من شاء منهم ولو بلا جنة لانهم صاروا نوابه بخلاف الاوصياء وليس له كشف عن أب وجد الا بعد ثبوت موجب قادح عنده ثم ينظر فى الاوقاف العامة ونحوها كاللقطات وعليه لاحظ من بقائها مفردة وخالطها بمال بيت المال ويبيعها وحفظ ثمنها

(ويتخذ) ندبا (مزكيا) يصفته الآتية و اراد به الجنس وكذا ما بعده إذ لا يكفي واحد (١٣٣) (وكاتباً) لانه يحتاج اليه لكثرة

أشغاله وكان له ^{صلى الله عليه وسلم}

كتاب فوق الاربعين
ولما يندب هذا إن لم
يطلب أجراً أو رزق من
بيت المال ولا لم يعينه ندبا
وقال القاضي وجوباً للثلاث
يغالي في الاجرة ويأتى ذلك
في المترجمين والمسمعين
(ويشترط كونه) أى
الكاتب حراً ذكراً (مسليماً
عدلاً) لئلا من خيانتة (عارفاً
بكتابة محاضر وسجلات)
وسياق الفرق بينهما وقد
يترادفان على مطلق
المكتوب وسائر الكتب
الحكيمة لان الجاهل بذلك
يفسد ما يكتبه (ويستحب)
فيه (فقه) فيما يكتبه أى
زيادته من التوسع في معرفة
الشروط ومواضع اللفظ
والتحرز عن الموهوم والمختل
لئلا يؤتى من الجهل ومن
اشترط فقهه أراد المعرفة
بما لا بد منه من أحكام
الكتابة وعفة عن الطمع
لئلا يستمال (ووفور
عقل) اكتسابي ليزيد
ذكاؤه وفطنته فلا يخدع
(وجودة خط) وإيضاحه
مع ضبط الحروف
وترتيبها وتضييقها لئلا
يقع فيها إلحاق وتبيينها
حتى لا تشبه نحو سبعة
بتسعة ومعرفة بحساب

الضوال في حفظ هذه الأموال مفردة عن أمثالها وله خاظمها بمثلها إن ظهر في ذلك أى الخاطم صالحة أودعت
اليه حاجة كما قاله الأذرعى فاذا ظهر مال الكاهن غرم له من بيت المال وله بيعها وحفظ ثمنها المصلحة ما لكتبا ويقدم
من كل نوع بما ذكر الأهم فالأهم ويستخلف فيما إذا عارضت حادثة حال شغلها بهذه المهمات من ينظر في تلك
الحادثة أو فيها وفيه اه وكذا في النهاية إلا قولها أودعت إلى فاذا ظهر وقولها ويقدم الخ (قول المتن
ويتخذ مزكياً) أى أشدة الحاجة اليه ليعرف حال من يجهل حاله لانه لا يمكنه البحث عنهم اه معنى (قوله
بصفته الآتية) أى في آخر الباب اه معنى (قول) إذ لا يكفي واحد) فيه تعليل بالنسبة للكاتب فعناه بالنسبة
اليه انه لا يجب الاقتصار على واحد اه رشيدى (قوله) ولما يندب هذا) أى اتخاذ الكاتب (قول) والالم يعينه)
عبارة النهاية والالم يندب اتخاذها الا ان تعين كالقاسم والمقوم والمترجم والمزكى لئلا يغالوا في
الاجرة اه (قوله) لئلا يغالي في الاجرة) (فروع) للقاضى وان وجد كفايته اخذ كفايته وعياله من نفقتهم
وكسوتهم وغيرهما بما يليق بحالهم من بيت المال ليتفرغ للقضاء الا ان يتعين للقضاء ووجد ما يكفيه وعياله فلا
يجوز له أخذ شيء لانه يؤدى فرضاً تعين عليه وهو واجب الكفاية ويسن ان لم يتعين إذا كان مكنتها ترك
الأخذ ومحل جواز الأخذ المكنتى ولغيره إذالم يوجد متطوع بالقضاء صالح له والأفلا يجوز كما صرح به
الماوردى ولا يجوز ان يرزق القاضى من خاص مال الامام او غيره من الاحاد ولا يجوز له قبوله وفارق
نظيره فى المؤذن بان ذاك لا يورث فيه تمهة ولا ميلاً لان عمله لا يختلف وفى المفتى بان القاضى اجدر بالا احتياط
منه ولا يجوز عقد الاجارة على القضاء كما مر في بابها واجرة الكاتب ولو كان القاضى وثمن الورق الذى يكتب
فيه المحاضر والسجلات وغيرهما من بيت المال فان لم يكن فيه مال أو احتجج اليه الماد وأهم فليمنه له العمل من
مدع ومدعى عليه ان شاء كتابة ما جرى في نفسه ولا الا بغير دلي ذلك لكن يملكه القاضى انه إذ لم يكتب
ما جرى فقد يندى شهادة الشهود - حكم نفسه لا الامام ان يأخذ من بيت المال لنفسه ما يبق به من خيل وغلمان
ودار واسعة ولا يلزمه الاقتصار على ما اقتصر عليه الذى ^{صلى الله عليه وسلم} والخلفاء الراشدون والصحابة رضى الله عنهم
أجمعين لبعدهم عن زمن النبوة التى كانت سبباً للتصريح بالربح فى القلوب فلما اقتصر اليوم على ذلك لم يطع
وتعطلت الاورور رزق الامام ايضا من بيت المال كل من كان عمله صالحة عامة للمسلمين كالامير والمفتى
والمحتسب والمؤذن وامام الصلاة ومعلم القرآن وغيره من العلوم الشرعية والقاسم والمقوم والمترجم وكاتب
الصكوك فان لم يكن في بيت المال شيء لم يندب ان يمين قاسما ولا كاتباً ولا مقوماً ولا مترجماً ولا مسمعا وذلك
لئلا يغالوا بالاجرة معنى وروى مع شرحه وكذا في النهاية إلا قولها ولا يجوز له الا ولا يجوز عقد الاجارة
قال عرش قوله وعياله هل المراد منهم من نلزمه ونفقتهم أو كل من في نفقته وان كان ينفق عليهم مروءة كعمته
وخالته مثلاً فيه نظرو قياس ما اعتمده فى قسم الصدقات بالنسبة لمن يأخذ الزكاة الاول وقد يقال وهو الاقرب
انه يأخذ ما يحتاج اليه ولو بان لا تازمه نفقته ويفرق بان هذا فى مقابلة عمل قديمة طعنه عن الكسب بخلاف
الزكاة فانها تحض المواساة وقوله ولا يجوز ان يرزق الخ لعل المراد انه لا يجب على الامام ان يعطى من خاص
ماله ولا الاحاد ما لو دفع احدهما تبرعاً بقبوله وقوله ويرزق الامام الخ أى وجوباً وان وجد ما يكفيه
قياساً على القاضى لان ما يأخذه فى مقابلة عمله فلوم يعطى ربما ترك العمل فتتطل مصلح المؤمنين وقياس
ما مر عن الماوردى ان محله فى المكنتى إذالم يوجد متطوع بالعمل غيره وقوله من العلوم الشرعية أى التى
لها تعلق بالشرع فيشمل الفقه والحديث والتفسير وما كان آلتها اه كلام عرش وقوله ولعل المراد الخ
يعلم رده بما مر عن المغنى والاسنى انفا (قوله) ويأتى ذلك) أى قوله ولما يندب الخ (قوله) فى المترجمين الخ)
بصيغة التثنية (قوله) وسائر الكتب الخ) عطف على محاضر (قوله) أى زيادته) أى الفقه وقوله من التوسع
الخ بيان للزيادة (قوله) لئلا يؤتى) أى يدخل عليه الخلل اه عرش (قوله) وعفة الخ) عطف على فقه (قوله)
اكتسابى) أى اما المكتسبى فنشرط كما مر اه معنى (قوله) وفطنته) عطف تفسير اه عرش (قول المتن

الماوردى والرويانى والخاصة الخ شمر (قوله) هذا إن لم يطلب أجراً) والى يندب اتخاذها كالقاسم والمقوم

المواريت وغيرها لا يضطراره اليه وفصاحته وعلمه بلغات الخصوم (و) يتخذ ندبا أيضا

(مترجما) لا تهم في هل اسان الخصوم او الشهود (وشرطه عدالة وحرية وعدد) اي اثنان ولو في زمانا وان كان شهوده كلهم اجمعين نعم يكفي رجل وامرأتان في اثبات بهما وقيس بهما أربع نسوة فيما ثبت بهن وذلك لانه ينقل للقاضي قول لا يعرفه فاشبهه المذكر والشاهد (والاصح جواز اعمى) لان لم يتكلم غير الخصم لان (١٣٤) الترجمة تفسير لما يسمع فلم يحتاج لمعاينة وإشارة بخلاف الشهادة ولا يلزم من هذا أنهم

غلبوا شائبة الرواية خلافا لمن ظنه بل هو شهادة الا في هذا لعدم وجود المعنى المشترط له الابصار هنا (و) (الاصح) (اشتراط عدد) ولا يضر العمى هنا ايضا (في) (اسماع قاض به صمم) لم يبطل سمعه كالمترجم فانه ينقل عين اللفظ كما أن ذلك ينقل معناه وشرطها امر في المترجمين وشرط كل من الفريقين الاتيان بلفظ الشهادة وانتفاء التهمة فلا يقبل ذلك من نحو اصل او فرع ان تضمن حقا لهما وخرج باسماع القاضي الذي هو مصدر مضاف لمفعوله اسماع الخصم ما يقوله القاضي أو خصمه فيكفي فيه واحدا لانه اخبار محض (ويتخذ) ندبا (درة) بكسر المهملة (للتأديب) اقتداء بعمر رضى الله عنه نعم منع ابن دقيق العيد نوابه من ضرب المستورين بها لانه صار مما يعير به ذرية المضروب وافرأ به بخلاف الاراذل وله التأديب بالسوط (ويجوز) لاداء حق وتعزيز) كما فعله عمر رضى الله تعالى عنه بدار اشتراها بمكة وجعلها سجنا وجكى شريح وجبين في تقييد محبوس لجوج وقضية مامر

ومترجما) الاقرب أن يتخذ من يعرف اللغات التي يغلب وجودها في عمله مغنى ونهاية وزياى (قوله) (شهوده) اي الزنا اه رشيدى (قوله) (وذلك) اي اشتراط العدد (قوله) (لان لم يتكلم) الى قول المتن ويستحب في المغنى الا قوله ولا يلزم الى المتن وقوله وشرطها امر في المترجمين وقوله نعم الى قوله التأديب (قوله) (من هذا) اي من جواز الاعمى أنهم غلبوا الخ اي في المترجم وقوله بل هو الخ اي الغلب في المترجم (قوله) (ولا يضر العمى الخ) اي ان لم يتكلم غير الخصم اخذنا مبرا بالاولى اه سيد عمر (قوله) (لم يبطل سمعه) واما ان لم يسمع اصلا ولو برفع الصوت لم تصح ولايته كما مر اه مغنى (قوله) (وشرطها) اي المسممين مامر الخ اي من العدالة والحرية (قوله) (من الفريقين) اي المترجمين والمسممين (قوله) (الاتيان بلفظ الشهادة) ان يقول كل منهما الشهادته يقول كذا اه مغنى (قوله) (فلا يقبل ذلك) اي كل من الترجمة والاسماع (قوله) (فيكفي فيه واحد) لكن يشترط فيه الحرية اه مغنى (قوله) (لانه اخبار محض) لم يذكر مثلا في الترجمة فاعتنى انه لا بد من العدد في نقل معنى كلام القاضي للخصم وقد يتوقف فيه بان قياس الاكتفاء بواحد هنا الاكتفاء به في الترجمة وسوى شرح المنهج بينهما في الاكتفاء بواحد ويمكن الفرق بينهما اه عش (قوله) (بكسر المهملة) اي وتشديد الراء (فائدة) قال الشعبي كانت درة عمر أهيب من سيف الحجاج قال الدميري وفي حفظي من شيخنا انها كانت من نعل رسول الله ﷺ وانه ما ضرب بها احدا على ذنب وعاد اليه اه مغنى (قول المتن) (لاداء حق) اي لله أو لآدمي اه مغنى (قول) (اشترأها الخ) بأربعة آلاف درهم اه مغنى (قوله) (وجعلها سجنا) واذ اهرب المحبوس لم يلزم القاضي اي والا ليجاز طال به فاذا احضره ساله عن سبب هربه باقان تعمل باعسار لم يزره والاعززه وكذا يعزره لو طلبه ابتداء لاصل الدعوى فامتنع من الحضور ولو اراد مستحق الدين ولا زمة بدلا عن الحبس مكن ما لم يقل تشق على الطهارة والصلاة مع ملازمة وتخير السجن فيجيبه واجرة السجن على المخرج لانها اجرة المكان الذي شغله واجرة السجن على صاحب الحق اذ اتم بتمتيا ذلك اي اجرة السجن والسجان من بيت المال انها بزيادة من عشرين (قوله) (وحكى شريح الخ) عبارة المغنى تنبيه لوامتنع مدبون من اداء ما عليه تخيير القاضي بين بيع ماله بغير اذنه وبين سجنه لبيع مال نفسه كافي الروضة في باب التفليس فلا عن الاصحاب ولا يسجن والدبين ولده في الاصح ولا من استوجرت عينه لعمل وتعذر عمله في السجن كافي فتاوى الغزالي ونفقة المسجون في ماله وكذا اجرة السجن والسجان ولو استأجر القاضي من المحبوس الفار من حبسه فله نقله الى حبس الجرائم كافي الروضة واصحابا ولو سجن لحق رجل فجاء اخر وادعى عليه اخرجه الحاكم بغير اذن غيره ثم رده والحبس امر عذر في ترك الجمعة ويتخذ اعوانا قال شريح والرويانى نقاة واجرة العوز والحبس لمعسر على الطالب ان لم يمتنع خصمه من الحضور فان امتنع فلا اجرة عليه لتدبه بالامتناع اه وقوله والسجان قد مر عن النهاية ما يخالفه (قول المتن) ويستحب كون مجلسه فسيحا الخ) هذا ان اتحد الجنس فان تعدد وحصل زحام اتخذ مجالس بعدد الاجناس فلو اجتمع رجال وخناث ونساء اتخذ ثلاثة مجالس قاله ابن القاص اسنى ونهاية (قوله) (الذي يقضى) الى قوله اما اذا غضب في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولم يجعل الى المتن وقوله ومن ثم الى المتن وقوله والحق الى المتن (قوله) (كل احد) اي كل من اراده من مستوطن وغريب اه مغنى (قوله) (ويكره اتخاذ حاجب) اي حيث لم يعلم القاضي من الحاجب انه لا يمكن من الدخول عليه عامة الناس وانما يمكن عظماءهم او من يدفع الرشوة للتمكين والا فيحرم اه عش (قوله) (لا مع زحمة الخ) عبارة للمغنى والاسنى ويكره ان يتخذ حاجبا حيث لا زحمة والمترجم والمسمع والمذكر ممرش (قوله) (فيكفي فيه واحد) قال في الروض لكن يشترط فيه الحرية على

في التفليس أنه ان عرف له مال وعاند عزره القاضي بما يراه من قيد وغيره والا فلا (ويستحب كون مجلسه) الذي يقضى وقت فيه (فسيحا) ثلاثا اذى به الخصوم (بارزا) أى ظاهره ليعرفه كل أحد ويكره اتخاذ حاجب لا مع زحمة أو في خلوة (مصوناً من أذى) نحو (حر) وبرد) وريح كريحه وغبار ودخان (لا ثقا بالوقت) أى الفصل كهب الريح وموضع الماء في الصيف والسكن في الشتاء والخضرة في الربيع

ولم يجعل هذا نفس المصون كما صنفه أصله بل غيره كأنه الإشارة إلى تغيرهما لأن الأول لدفع ما وذي والثاني لتحصيل التنزه ودفع الكدورة عن النفس فاندفع استحسان شارح عبارة أصله على عبارته (و) لا تقابوظيفة (القضاء) التي هي أعظم المناصب وأجل المراتب بأن يكون على غاية من الابهة والحرمة والجلالة فيجلس مستقبلاً القبلة داعياً بالتوفيق والعصمة والتسديد متعمهاً متطليساً على حال به فرش وسادة ليميز به وليكون أهيب وإن كان من أهل الزهد والتواضع للحاجة إلى قوة الرهبة والهيبة ومن ثم (١٣٥) كره جلوسه على غير هذه الهيئة (لا

مسجداً) أي لا يتخذها مجلساً للحكم فيكره ذلك لأن مجلس القاضي يغشاه نحو الخيض والدواب ويقع فيه اللغظ والتخاصم والمسجد بسان عن ذلك نعم إن اتفق عند جلوسه فيه قضية أو قضايا فلا بأس بفصلها وعليه يحمل ما جاء عنه عليه السلام والخلفاء بعده وكذا إذا جلس فيه لعذر نحو مطر وإقامة الحدود فيه أشد كراهة والحق بالمسجد بيته ويتعين حمله على ما إذا كان بحيث يحتشم الناس دخوله بأن أعده مع حالة فيه يحتشم الناس الدخول عليه لاجلها أما إذا أعده وأخلاه من نحو عيال وصغار بحيث لا يحتشمه أحد في الدخول عليه فلا معنى للكرهية حينئذ (ويكره أن يقضى في حال غضب) لا لله تعالى (وجوع وشبع مفرطين وكل حال يسوء خلقه) فيه كمرض ومدافعة حدث وشدة حزن أو خوف أو هم أو سرور لصحة النهي عنه في الغضب وقيس به الباقي ولاختلال فكره

وقت الحكم فإن لم يجلس للحكم بأن كان في وقت خلواته أو كان ثمزحمة لم يكره نصبه والبواب وهو من يقعد بالبواب للاحراز كالحاجب فيما ذكر وهو من يدخل على القاضي للاستئذان قال الماوردي أما من وظيفته ترتيب الخصوم والاعلام بمنازل الناس أي وهو المسمى الآن بالنقيب فلا بأس باتخاذها وصرح القاضي أبو الطيب وغيره باستحبابه اه (قوله ولم يجعل هذا) أي قوله لا تقابوظيفة نفس المصون أي من الأذى (قوله كما صنفه أصله) فانه قال لا تقابوظيفة لا يتأذى فيه بالحرو والبرد اه معنى (قوله بل غيره) أي بل جعله صفة أخرى اه معنى (قوله استحسان شارح الخ) وافقه المغني (قوله بأن يكون على غاية الخ) الضمير في يكون للقاضي بدليل ما بعده وحينئذ فكان الاتقإبدال الباء في بأن بالواو اه رشيدى (قوله داعياً بالتوفيق الخ) والاولى ما روتاه مسلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من بيته قال بسم الله توكلت على الله اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو أجهل على قال ابن قاص وسمعت أن الشعبي كان يقوله إذا خرج إلى مجلس القضاء ويريد فيه أو اعتدى أو يعتدى على اللهم اعني بالعلم وزيني بالحلم والزمنى التقوى حتى لا أفتق إلا بالحق ولا أفتق إلا بالعدل وإن باقى المجلس راكباً ويندب أن يسلم على الناس يميناً وشمالاً اه معنى (قوله على حال) أي مرتفع كدكة اه معنى (قوله عند جلوسه فيه) أي الصلاة أو غير هاتيناهية ومعنى (قوله وكذا إذا جلس فيه لعذر الخ) فان جلس فيه مع الكراهة أو دونها منع الخصوم أي وجوباً من الخوض فيه بالخاصة والمباشرة ونحوهما بل يقعدون خارجة وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين معنى ونهاية (قوله والحق بالمسجد بيته) أي في اتخاذ مجلساً للحكم اه ع ش وقال الرشيدى أي في الكراهة بدليل قوله في آخر السوادة وإلا فلا معنى للكرهية اه (قوله مع حالة) أي حال كونه صحوباً بحالة اه ع ش (قوله فيه) اسقطناه النهاية (قوله أو سرور) في هذا العطف تساهل اه رشيدى (قوله وقضية الخ) عبارة المغني وظاهر هذا أنه لا فرق بين المجتهد وغيره وهو كذلك وإن قال في المطلب لو فرق بين ما الاجتهاد فيه مجال وغيره لم يعدو لا فرق بين أن يكون الغضب لله أو غيره وهو كذلك كما قال الأذرى أنه الموافق لا إطلاق الأحاديث وكلام الشافعى والجمهور وإن استثنى الإمام والبقوى الغضب لله تعالى لأن المقصود تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك نعم تنتفى الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة فان قضى مع تغير خلقه نفذ قضاؤه اه وقوله نعم تنتفى الخ في النهاية والاسنى مثله (قوله ذلك) أي التعليل الثاني (قوله في مقدمات الحكم) كعدالة الشهود وتركيتهم بجريمى (قوله أما إذا غضب لله تعالى الخ) خلافاً للمغني كما مر انفاً وللنهاية عبارة أنه مقتضى إطلاق المصنف عدم الفرق بين الغضب لنفسه أو لله تعالى وهو كذلك كما فتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً للأذرى خلافاً للبلقيني ومن تبعه لأن المحذور تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك اه (قوله وإطال له) أي عدم الفرق أو ترجيحه واللام بمعنى في (قوله والمجتهد الخ) بالنصب مفعول يشاور وقول المصنف الاتى الفقهاء بدل منه ومن قوله وغيره المعطوف على المجتهد ولو عكس لكان أحسن من رجاء (قوله في تلك الواقعة) كقوله الاتى عند تعارض الخ متعلق يشاور (قوله عند تعارض الأدلة الخ) أما الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلى

الأصح كمال رمضان (قوله لأنه لا يأمّن التقصير في مقدمات الحكم) نعم تنتفى الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة (قوله وترجيح الأذرى عدم الفرق الخ)

رفهمه بذلك ومع ذلك ينفذ حكمه وقضية ذلك إن ما لا مجال للاجتهاد فيه لا كراهية فيه كما أشار إليه في المطلب وجزم به ابن عبد السلام ولا يخلو عن نظر لأنه لا يأمّن التقصير في مقدمات الحكم أما إذا غضب لله تعالى وكان يملك نفسه فلا كراهية كما اعتمده البلقيني وغيره لأنه يؤمن معه التعدى بخلافه لحظ نفسه وترجيح الأذرى عدم الفرق وإطال له محمد على من لم يملك نفسه لتشويش الفكر حينئذ (ويندب أن يشاور) المجتهد ولو في الفتوى وغيره حيث لا يعتمد عليه في مذهبه في تلك الواقعة بسائر توابعها ومقاصدها فيما يظهر عند تعارض الأدلة

والمدارك (الفقهاء) الدول المواقف والمخالفين قوله الى وشاورهم في الامر ومنه أخذ رد قول القاضي لا يشاوره من هو دونها وايضا قد يكون عند المنفصل في بعض المسائل ما ليس عند الفاضل وفي وجه تحريم المباحة مع الفاء قويتين ترجيحهما ان تصديها لينا، لانه حرام كما صرحوا به (ولان لا يشترى ويبيع) ويعامل مع وجوده من يوكله (بنفسه) في عمله بل يكره له الا يحاي (ولا يكون له وكيل عروف) اثلا يحاي أيضا (فان) كان وجه هذا التفرع أن (١٣٦) مباشرة لنحو البيع وعلم وكيله لما كانا مظنة لمحاباته التي هي في حكم الهدية فرع حكمها عليهما

وحينئذ قد يؤخذ من ذلك ما لم ار من تعرض له وهو انه لو بيع له شيء بدون ثمن المثل حرم عليه قبوله وهو متجه وان كان قولهم لثلا يحاي تعليلا للكرهية قد يقتضى حل قبول المحاباة (اهدى اليه) اوضيفه او وهبه او تصدق عليه فرضا او نقلا على ما ياتي (من له خصوصية) او من احس منه انه سيخاصم وان كان بضه على الاوجه لثلا يمتنع من الحكم عليه او كان يهدي قبل الولاية (او) من لا خصوصية له (لم يهد) اليه شيئا (قبل ولايته) او كان يهدي اليه قبلها لم يكنه زاد في القدر او الوصف (حرم عليه قبولها) ولا يملكها لانها في الاولى توجب الميل اليه وفي الثانية سببها للولاية وقد صرح الاخبار الصحيحة بتحريم هدايا العمال بل صح عن تابعي اخذته الرشوة يبلغ به الكفر اي ان استحل او انها سبب له ومن ثم جاء المعاصي يريد الكفر وانما حلت له ^{كذلك} الهدايا بالعصمة وفي خبر انه حابها المعاذ فان صح فهو

فلا مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله المعلوم بنص أى ولو نص أمامه إذا كان مقلا كما هو ظاهر فليراجع اه (قول المتن الفقهاء) المراد بهم كما قال جمع من اصحاب الذين ية بل قولهم في الافتاء فيدخل الاعنى والعبد والمرأة ويخرج الفاسق والجاهل قال القاضي حسين وإذا اشكل الحكم تكون المشاورة واجبة ولا فمستحبة اه مغنى (قوله الدول) ولا يشاور غير عالم ولا عالما غير امين اه نهاية اي لا يجوز ع ش (قوله ومنه اخذ) الى قوله وفي وجه في المغنى الى قوله لانه حرام في النهاية (قول المتن) وان لا يشترى ويبيع (الخ) نعم ينبغي ان يستثنى بيعه اصوله او فروعه لا تنفاه المغنى إذ لا ينفذ حكمه لهم اه نهاية اقول استثنائه هنا لا بعرض وهو افقته للشارح في عدم استثنائهم فيما ياتي في الهدية بما تضى منه العجب لانى التعليل الا في ذلك هنا وهو لا يمتنع من الحكم عليه فابتال اه سيدعر وفي الرشيدى ما يوافقه عبارة المغنى واستثنى الزركشى معاملة ابعاضه لا تنفاه المغنى إذ لا ينفذ - كما لهم وما قاله لا ياتي مع آتة بل الاول اه وهو لا يشترى قبله عماد وصدده اه (قوله ويعامل الخ) عبارة المغنى والنهاية وفي معنى البيع والشراء بل السلم والاجارة وسائر المعاملات ونص في الام على انه لا ينظر في نفقة عياله ولا امرضيته بكل ذلك الى غير ه ليقفر غ قلبه اه اي يستحب له ذلك عشر (قوله ومع وجوده من يوكله) فان لم يجد وكلا عقد بنفسه للضرورة وان وقتت لماز عام له خصومة أناب ندبا غير في فصلها خوف الميل اليه مغنى ونهاية (قوله في عمله) اي محل ولايته والجاره متاع يبايعه بل اه مغنى (قوله لثلا يحاي) اي فيه بل قلبه الى من يحاييه إذا وفع بينه وبين غير خصومة والمحاباة فيهم رشوة وهدية وهي محرمة اه مغنى (قوله ولم يوكله الخ) دفع دلى ايم از (قوله اوضيفه) الى قوله ولما مات في المغنى الا قوله او من احس الى او كان ولى قوله قال السبكي في النهاية الا قوله بل صح الى ولما مات (قوله اوضيفه الخ) وهل يجوز لغير القاضي من حضر ضيافته الا كل ام لا فيه نظرا والا قرب الجواز لا تنفاه العلة فيهم ومعلوم ان محل ذلك إذا قامت قرينة على رضا المالك باكل الحاضرين من ضيافته ولا لا يجوز وياتي مثل هذا التنصيف في سائر الاموال ومنها ما جرت العادة به من إحضار طعام اشاد البلد ونحوه من الماتزم او الكاتب اه عشر (قوله او تصدق عليه فرضا) اي ان ياتين الدفع اليه اه مغنى (قوله على ما ياتي) اي في شرح بقدر العادة (قول المتن من له الخ) وقد يقال اخذ من التعليل او لبعضه او لنحو قريبه الذي يسعى له حين الخصومة كما هو المعروف في زماننا (قول المتن من له خصوصية) اي في الحال عنده اه مغنى (قوله او كان يهدي اليه قبلها لم يكنه الخ) هذا مكرر مع ما ياتي في المتن (قوله ولا يملكها) اي لو قبلها او بردها على مالكها فان تعذر وضعها في بيت المال اه مغنى (قوله وقد صرح الخ) راجع للاولى والثانية معا (قوله أخذه) أى القاضي اه مغنى وكذا ضمير يبلغ (قوله وسواء) الى قوله ولا يحرم في المغنى (قوله فلو جهزها الخ) عبادة المغنى وقضية كلامهم انه لو اسلم اليه في محل ولايته ولم يدخل بها حرمته وهو كذلك وإن ذكر فيها الماوردى وجهين (تنبيه) يستثنى من ذلك هدية ابعاضه كما قال الاذرعى إذ لا ينفذ حكمه لهم اه وتقدم مثله عن النهاية مع ما فيه عن السيد عمر والرشيدى (قوله رجع شارح الخ) عبارة النهاية او جهزها الحرم اه (قوله ولا يحرم عليه الخ) خلافا لاطلاق المغنى (قوله بانها مقدمة لخصوصية) اي فيحرم قبولها وإن كان المهدى من غير محل عمله اه ع ش (قوله ومتى بذل) الى قوله اجماعا في المغنى (قوله مارجحه الاذرعى اقبى به شيخنا الشهاب الرملى ش مر (قوله ويتعين ترجيحه) كتب عليه مر (قوله

من خصوصياته ايضا وسواء كان المهدى من اهل عمله أم من غيره وقد حملها اليه لانه صار في عمله فلو جهزها له مع رسول وليس اما له عاكة فوجهان رجع شارح منهما الحرمه ولا يحرم عليه قبولها في غير عمله وان كان المهدى من اهل عمله ما لم يستشعر بانها مقدمة لخصوصية ومتى بذل له مال ليحكم بغير حق او ليمتنع من حكم بحق فهو الرشوة المحرمة اجماعا ومثله ما لو امتنع من الحكم بالحق الا بمال ولكنه اقل اثم وقد قال ^{عليه السلام} لعن الله الراشى والمرتشى في الحكم وفي رواية الراش ودوا الماشى بينهما وعمله في راش باطل

أما من علم أخذه له بباطل لولا الرشوة فلا ذم عليه - كم الراش - كم وكاه فان توكل عنهم ادعى مطلقا (تبيينه) على قولنا لكانه انما ما إذا كان له رزق من بيت المال والاولى كان ذلك الحكم بما يصح الاستئجار عليه وطالب اجرة مثل عمله فقط جاز له طالع او اخذه عند كثيرين وامتنع عند آخرين قبل والاول اقرب والثاني احوط قال السبكي وانه لم ينص صرا لا مرفيه الا متناع من الافناء لا يجوز وكذا الحكم وفارقا الحكم بانه نصب للفصل اي فيتهم ولو قيل بانه ما منه لكان مذهبا معتدلا اه وعلى الاول فحله ان كان ما اخذه عليه في كلفة تقابل باجرة وحينئذ لا فرق بين العيني وغيره بناء على الاصح ان العيني المقابل بالاجرة فان قيل ادعى المتناع منه الا بالاجرة وله ما قاله السبكي مبنى على الضعيف ان العيني لا يجوز اخذ الاجرة عليه مطلقا وكأنه مبنى على هذا قوله ايضا يجوز البذل ان يحدث له في امر جائز يقابل باجرة عند ذي سلطان ان لم يكن المتحدث مرصدا للمالها بحيث يجب عليه فقوله ان الخ انما يأتي على الضعيف كقوله (١٣٧) لا يجوز الاخذ في شفاقة واجبة قال وكذا

مباحة بشرط عوض ان جعل العوض جزءا له (وان كان) من عادته انه (مبدى) اليه قبل الولاية و الترشع لها لنحو قرابة او صداقة ولو مرة فقط كما اشهر به كلامهم واعتمده الزركشي وعليه فاشعار كان في اثنين بالشكر اذ غير مراد (ولا خصوصية) له حاضرة ولا متربة (جاز) قبول هديته ان كانت (بقدر العادة) قبل كالعادة ليعم الوصف أيضا اولى اهو قد يجاب بان القدر قد يستعمل في التكيف كالحكم وذلك لان تمام التهمة حينئذ بخلافها بعد الترشع او مع الزيادة فيحرم قبول الكل ان كانت الزيادة في الوصف كان اعتاد الكتان فاهدى اليه الحرير وكذا في القدر على الاوجه الذي اقتضاه كلام الشيوخ وغيرهما ولا يأتي فيه تفريق الصفة لان محله ان تمزج الحرام ومن ثم قال البلقيني كمجلى اذا تميزت الزيادة حرمت فقط

اماهن علم الخ) المراد به ما يشبه الظن كما هو ظاهر (قوله عنهم) أي الراشي والمرشى وقوله مطلقا أي سواء كان الراشي ملحقا أو باطل (قوله بما يصح الاستئجار عليه) أي بان كان فيه كلفة تقابل باجرة (قوله لم ينص صرا لا مرفيه) أي لم يتعين للافتاء لوجود صالح له غيره (قوله وعلى الاول) أي جواز اخذ الجمل (قوله بين العيني) أي امتياز الافناء (قوله ان العيني) أي الواجب العيني (قوله ولعل الخ) كإن الظاهر التفرع (قوله ما قاله السبكي) أي تقييده المغني بقوله لم ينص صرا لا مرفيه (قوله مطلقا) أي قابل بالاجرة أم لا (قوله يجوز البذل) أي واخذه وقوله (قوله المتحدث) بكسر الدال (قوله مرصدا) أي معينًا لها أي شئفة المتحدث (قوله من عادته) أي قوله وزعم انما في النهاية (قوله) والترشح أي انتمؤ اه ع شر (قوله قبل كالعادة الخ) أي كان الاولى التعبير به واسطفا بقدر اه ع شر عبارة ثم قوله كالعادة مبتدأ أي هذا اللفظ وقوله ايضا أي كما بقدر وقوله اولى خبر أي من بقدر العادة اه (قوله ليعم الوصف ايضا) دالة متوسطة بين جزأي المدعى (قوله وقد يجاب الخ) لانه في ان هذا الجواب لا بد من الاولوية اذ حاصله انما هو تصحيح العبارة اه رشدي (قوله وذلك) راجع الى ما في اثنين (قوله وكذا في القدر) الم قوله وزعم الخ عبارة النهاية فان كانت في القدر ولم يتبين فكذلك أي يحرم الجميع والاحرام الزائد فقط اه عبارة المغني وفي الذخائر ينبغي ان يقال ان لم يتبين الزيادة أي بجنس او قدر حرم قبول الجميع والا فالزيادة فقط لانها حدثت بالولاية ووصو به الزركشي وهو ظاهر ان كان الزيادة وقوعه والافاء لاجرة بها اه (قوله ويتعين حمله) أي قوله على والافاء على مذهب المعتاد الخ والاحرام القبول مطلقا (قوله اهدى اليه) أي كالعادة (قوله وجوز له السبكي) أي قوله ويؤخذ من علته في النهاية الا قوله هذا ما اتي الى المتن (قوله وخصه في تفسيره الخ) عبارة تفسيره وان لم يكن المتصدق عارفا بانه القاضي ولا القاضي عارفا بعينه فلا شك في الجواز انتهت اه رشدي (قوله وعكسه) أي بان لم يعرف القاضي انه من اهل ولايته اه ع شر وقد يخالفه ما مر من حرمة قبول الهدية من غير المعتاد في محل ولايته مطلقا فالاولى ما مر عن الرشدي (قوله وبمبحث غيره) أي غير السبكي (قوله بما ذكر) أي عن تفسير السبكي أي وبما اذا لم يتعين الدفع اليه كما مر عن المغني (قوله والحق) أي قوله كما علم في المغني (قوله والحق الحسابي بالاعيان الخ) جزم به المغني (قوله كما مر) أي في شرح فان اهدى اليه الخ (قوله وشرطنا القبول) معه متدفى الوقف دون النذر اه ع شر (قوله فان عين باسمه) أي وشرطنا القبول اه سم أي كما هو المعتمد (قوله ابرؤه) من اضافة المصدر الى مفعوله والضمير للقاضي (قوله بشرط عدم الرجوع) قد يؤخذ من مفهومه جواز اقرضه كالعادة) مبتدأ (قوله ايضا كالعادة) أي هذا اللفظ وقوله اولى خبر (قوله ايضا اولى) من بقدر العادة (قوله فان عين باسمه) أي وشرطنا القبول (قوله بشرط عدم الرجوع) قد يؤخذ من مفهومه جواز اقرضه

(١٨ - شرواني وابن قاسم - عاشر) وزعم انه يلزم من زيادة القدر التميز ممنوع ولو اهدى له بعد الحكم حرم القبول ايضا ان كان مجازا فله والا فلا كذا اطلقه شارح ويتعين حمله على مذهب المعتاد اهدى اليه بعد الحكم له وجوز له السبكي في حالياته قبول الصدقة ممن لا خصوصية له ولا عادة وخصه في تفسيره بما اذا لم يعرف المتصدق انه القاضي وعكسه واعتمده ولده وهو متجه والاشكال بما يأتي في الضيافة وبمبحث غيره القطع بحل اخذه للزكاة وينبغي تقييده بما ذكر والحق الحسابي بالاعيان المنافع المقابلة بمال عادة كسكنى دار بخلاف غيرها كاستعارة كتاب علم واكله طعم بعض اهل ولايته ضيفا كقبول هديتهم كما علم مما مر وتردد السبكي في الوفاء عليه من اهل عمله والذي يتجه فيه وفي النذر انه ان عينه باسمه وشرطنا القبول كان كالهديته له وكذا الوقف على تدريسه وشيخه فان عين باسمه امتنع والا فلا يصح ابرؤه عن دينه اذ لا بشرطانية قبله وكذا اذا ودته بغير اذنه لا بد من شرط عدم الرجوع ع شرعنا انما السبكي ان خلع المولى الى اتى من اهلهم كدو

ظاهر أريدت كالمهدي بشرط اعتياده (١٣٨) لأنه وإن لا يغير بها قلبه من التصميم على الحق وسائر الأعمال مثله في نحو الهدية لكنه أغلظ هذا

ما أفنى به جمع واعتمده السبكي وقول البدر ان جماعة بالحل لهم ضيق جدا مصادم للحدوث المشهور هدايا العمال غلول ولما سأل السبكي شيخه ابن الرفعة عن هذا التخالف فاجابه بانهم ان كانوا عليها ولو بدجاجة لم يحرم قال اتوهم ان الحامل له على هذا الجواب عدم موافقته للطائفتين او عدم اتقانه للمسئلة والله يغفر لنا وله اه (والاولى) لمن جازله قبول الهدية (ان يثيب عليها) أو يردّها لما لكها أو يضعها في بيت المال وأولى من ذلك سد باب القبول مطلقا حسما للباب (ولا ينفذ حكمه) ولا سماعه لشهادة (لنفسه) لانه متهم وانما جازله تعزير من اساء ادبه عليه في حكمه كحكمته على بالجور لثلا يستخف ويستهان به فلا يسمع حكمه واه ايضا ان يحكم لمجوره وان كان وصيا عليه قبل القضاء كافي اصل الروضة وان نازع فيه ان الرفعة وغيره وان تضمن حكمه استيلاءه على المال المحكوم به وتصرفه فيه وكذا باثبات وقف شرط نظره لقاض هو بصفته وان تضمن حكمه وضع يده عليه وبإثبات مال لبيت المال وان كان يرزق منه

اه سم (قوله وسائر العمال) دل منهم ناظر الوقف اه سم عبارة عرش ومنهم مشايخ الاسواق والبلدان ومباشر الاوقف وكل من يتعاطى امر ايتعاق بالمدلين اه (قوله وسائر العمال مثله الخ) ولا يلتحق بالقاضي فيما ذكر المقتى والواظ وعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم اهلية الا لزام والاولى في حقهم لان كان الهدية لاجل ما يحصل منهم من الافتاء والوعظ والتعظيم عدم القبول ليكون علمهم خالصا لله تعالى وإن اهدى اليهم تحبوا وتودد العلمهم وصلاحتهم فالأولى القبول وأما إذا اخذ المقتى الهدية ليرخص في الفتوى فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبدل احكام الله تعالى ويشترى بها ثمنًا قليلا وإن كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة شرح مر اه سم (قول لهم) اي اسائر العمال (قوله) للحدوث المشهور الخ) وروى هدايا العمال سحت وروى هدايا السلطان سحت اه مغنى (قوله) عن هذا التخالف) اي بين الجمع والبدر بن جماعة (قول بانهم الخ) اي سائر العمال وقوله عايم اي الهدية (قول قال) اي السبكي (قول ان الحامل له) اي لابن الرفعة (قول ان جاز) الى قوله وإفادته للمغنى إلا قوله وأولى الى انتم وقوله ولا سماعه لشهادة وقوله وإن نازع فيه ابن الرفعة وغيره (قوله) وأولى من ذلك الخ) (فروع) ليس للقاضي حضور ولاية احد الخصمين حالة الخصومة ولا حضور وليتهما ولو في غير محل الولاية وله تخصيص إجابة من اعتاد تخصيصه قبل الولاية ويندب له إجابة غير الخصمين إن علم المولى الدار له ولم يقطعه كثرة الولاة عن الحكم ولا فيترك الجميع ويكره حضور ولاية النساء خاصة او الاغنياء ودعى فيهم بخلاف مالو اتخذت الجيران اولاء للماء وهو فيهم ولا يضيف احد الخصمين دون لاخر ولا يلحق بما ذكر المقتى والواظ وعلم القرآن والمعلم والقاضي أن يشفع لاحد الخصمين ويرزق منه ما عليه لانه يفهم ما وأن يبعد المرضى ويشهد الجنائز ويرزق اقرانه ولو كانوا متخاصمين لان ذلك قرينة على اصل الروضة فان لم يمكنه التعميم اتى بممكن كل نوع ونحو من عرفه وقرب منه اه مغنى (قوله) لانه متهم) ولانه من خصائصه ^{صلوات الله عليه} اه مغنى (قول كحكمته) فيفتح الياء (قول ان يحكم لمجوره الخ) وفي معناه حكمه على من في جهته مال لو وقف تحت نظره بطريق الحكم اه مغنى (قول) وإن نازع فيه الخ) اي في هذه الغاية وسنأتى الاشارة للفرق بين هذا وبين وقف هو ناظره قبل الولاية بان هذا متبرع بخلاف ذلك ومنهم لو كان متبرعا أيضا صح منه كما ياتي اه رشيدى (قوله) وكذا باثبات وقف الخ) عبارة المغنى الثانية اي من المماثلات الاوقف اتى شرط النظر فيها للحاكم بطريق العموم او صار فيها النظر اليه لا تقراض ناظرها الخاص له الحكم بصحتها ووجهها وان تضمن الخ (قوله) لقاض هو بصفته يخرج مالمو شرط النظر له خصوصه ويناسبه قول الاذرعى الاتى ونظره له قبل لولاية اه سم (قول) وبإثبات مال الخ) وكذا الامام الحكم بانتقال ملك الى بيت المال وإن كان فيه استيلاءه عليه بجهة الامامة اه مغنى (قوله) وإفتاء البلقينى الخ) يعتمد اه عرش (قوله) يحمل على ما الخ) عبارة النهاية يتجه حمل على الخ (قوله) على ما نص له الاذرعى) عبارة الاذرعى هل يحكم لجهة وقف كان ناظرها الخاص قبل الولاية والدرسة هو مدرسه او ما شبه ذلك والظاهر تفهيم الانقلا المانع لذهو الخصم وحاكم لنفسه وشريكه فان كان متبرعا بالنظر فكولى اليتيم انتهت فتواه وذهو الخصم تعاليل

(قوله وسائر العمال) هل منهم ناظر الوقف (قوله) وسائر العمال في نحو الهدية) ولا يلحق بالقاضي فيما ذكره المقتى والواظ وعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم اهلية الا لزام والاولى في حقهم إن كانت الهدية لاجل ما يحصل منهم من الافتاء والوعظ والتعظيم عدم القبول ليكون علمهم خالصا لله تعالى وإن اهدى اليهم تحبوا وتودد العلمهم وصلاحتهم فالأولى القبول وأما إذا اخذ المقتى الهدية ليرخص في الفتوى فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبدل احكام الله تعالى ويشترى بها ثمنًا قليلا وإن كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة شرح مر (قوله) وان كان وصيا عليه قبل القضاء كافي اصل الروضة) لأن القاضي يلى امر الايتام كلهم وان لم تكن وصية فلا تهمة ش روض (قوله) لقاض هو بصفته يخرج مالمو شرط النظر له بخصوصه ويناسبه

إلا أن يكون متبرعا فكالوصى وهذا أولى من رد بعضهم الكلام العلم بان القاضي أولى من الوصى لان ولايته على الوقف بجهة القضاء نزول بانعزاله ولا كذلك الوصى إذا تولى القضاء فالتهمة في حقه أقوى ومن ثم لو شهد القاضي بمال الوقف قبل ولايته عليه قبل أو الوصى بمال لموإيه قبل الوصية لم يقبل (ورقيقه) لذلك نعم له الحكم بجنابة عليه قبل رقه بان جنى ما تزم (١٣٩) على ذى ثم حارب وأرق ويوقف ما ثبت له

حينئذ إلى عتقه فان مات قنا صار فينا ذكره البلقيني قال وكذلك المن وورث موسى بمنفعته الحكم بكسبه أى لانه ليس له (وشريكه) أو شريك مكتبة (في المشرق) لذلك ايضا نعم لو حكم له بشاهد ويمينه جاز لان المنصوص انه لا يشاركه ذكره ايضا ويؤخذ من عاتيه انه يشترط ان يعلم انه لا يشاركه وإلا فالتهمة موجودة باعتبار ظنه وهي كافية (وكذا اصله وفرعه) ولو لاحدهم على الآخر (على الصحيح) لانهم ابعاضه فكانوا كنفسه ومن ثم امتنع قضاؤه لهم ببلده قطعا اما الحكم عليهم كفته وشريكه بل ونفسه فيجوز عكس العدو وحكمه على نفسه حكم لا إقرار على الاوجه وله على المعتمد تنفيذ حكم بعضه والشهادة على شهادته إذ لا تتمه (ويحكم له) أى القاضي (ولهُؤلاء الامام او قاض آخر) مستقل إذ لا تتمه (وكذا نائيه على الصحيح) كبقية الحكام (وإذا ادعى عنده بدين حال أو مؤجل أو بعين مملوكة أو وقف أو غير ذلك ثم (أقر المدعى

لمسئلة النظر وقوله وحال كنفسه وشريكه لتعليل المسئلة ان تدريس اه رشيدى (قوله) إلا أن يكون متبرعا فكالوصى) قد يخرج مالمو لم يكن الوصى متبرعا اه سم (قوله) فكالوصى) أى فينفذ حكمه وإن كان مدرسا أو ناظرا قبل القضاء اه رشيدى (قوله) وهذا أولى من رد بعضهم الكلام العلم الخ) اعلم ان هذا الرد يشير انفصيل الاذرى لا مخالف له خلافا لما يوهه كلامه لانه إنما رد إفتاء العلم فيما إذا ثبت النظر للقاضى بوصف القضاء بدليل قوله لان ولايته على الوقف بجهة القضاء نزول بانعزاله فهذا الرد موافق للعلم على المنع فيها القاضى ناظر عليه قبل الولاية اه رشيدى (قوله) فالتهمة في حقه) أى الوصى أقوى أى ومع ذلك صححنا حكمه فالقاضى المذكور أولى اه رشيدى (قوله) بمال الوقف) أى الذى نظره له وقوله قبل ولايته متعلق بمتعلق الوقف وقوله قبل الوصية متعلق بموإيه (قول الماتن ورقيقه) بالجرأى ولا يحكم له فى تعزير أو قصاص أو مال ورقيق اصله وفرعه كاصله وفرعه وهما ورقيق احدهما فى المشرق كذلك مغنى وروض (قوله) لذلك) إلى قول الماتن وإذا قرئ فى المغنى إلا قوله ويؤخذ إلى الماتن (قول) لذلك) أى التهمة (قوله) ثم حارب) أى الذى اه عرش (قوله) وأرق) ببناء المفعول (قوله) من ورث الخ) أى لقاض ورث عبدا موسى بمنفعته لآخر ان يحكم بالكسب له فوصى بمنفعته الذى هو وصف أو وصف محذوف كما تقرر معمول لورث اه رشيدى عبارة المغنى ثانيها أى الصور التى استثنىها البلقينى العبد الموصى باعتاقه الخارج من الثالث إذا قلنا ان كسبه له دون الوارث وكان الوارث حاكما فله الحكم بطريقه ثالثها العبد المنذور باعتاقه اه (قوله) لانه ليس له) أى لان كسبه الحاصل قبل عتقه ليس للوارث الحاكم بل للوصى له بالمنفعة (قوله) أنه لا يشاركه) أى أن القاضى لا يشاركه فى هذه الصورة اه مغنى (قوله) ولو لاحدهم) إلى قوله وإن وجد فى النهاية إلا قوله واخذ إلى وإذاعدات (قوله) ولو لاحدهم الخ) عبارة المغنى ولو حكم لولده على ولده أو لاصله على فرعه أو عكسه لم يصح اه مغنى وهو لم يوجب ان حكمه ببعض اصوله على آخر كذلك وقديدى شمول كلام الشارح لهذا (قوله) اما الحكم عليهم) أى اصوله وفرعه ولورجم الضمير لجميع من تقدم لاستغنى عن قوله كفته وشريكه بل ونفسه (قوله) والشهادة الخ) وفى جواز حكمه بشهادة ابن له لم يعد له شاهدان وجهان أحدهما نعم والثانى لا قال ابن الرفعة وهو الاربع في البحر وغيره لانه يتضمن تعديله فان عدله شاهدان حكم بشهادته وكابنه فى ذلك سائر ابعاضه اسنى ومغنى (قول الماتن ولهُؤلاء) أى المذكورين مع القاضى حيث لكل منهم خصوصية اه مغنى (قول الماتن او قاض آخر) سواء كان معه فى بلده أم فى بلدة أخرى اه مغنى (قوله) أو مؤجل) فيه نظر إذ الدعوى فيه لا تسمع إلا بعد حلوله كذا رايت بهامش اصله بخط يشبه خط تليذه وشيخنا الجلال الزمى فليتأمل سيد عمر وتديقال عدم سماع الدعوى لا ينافى صحة الاقرار على ان عدم صحة الدعوى لا ينافى صحة الجرد الاشهاد والتسجيل فليراجع (قول الماتن خلف المدعى) اليمين المردودة أو اقام يمينه اه مغنى (قول الماتن على إقراره) أى فى صورة الاقرار أو يمينه فى صور النكول أو على ما قامت به اليمين اه مغنى (قوله) إجابته) إلى قوله واخذ فى المغنى إلا قوله كما تمناعه إلى وصيغة الحكم (قوله) لما ذكر) أى من الاشهاد والحكم اه عرش (قوله) وسأل الاشهاد) أى باحلافه اه مغنى (قوله) وذلك) أى لزوم الاجابة (قوله) لنحو نسيان القاضى) أى كعدم جواز قضائه بعلبه اه مغنى (قوله)

قول الاذرى الآتى ووقف نظره قبل الولاية (قوله) إلا أن يكون متبرعا فكالوصى) قد يخرج مالمو لم يكن الوصى متبرعا (قوله) لا اقرار على الاوجه) كتب عليه مر

عليه أو نكل خلف المدعى) أو حلف بلانكول بان كانت اليمين فى جهته لنحولث أو إقامة شاهد مع إرادة الحلف معه (روسال) المدعى (القاضى ان يشهد على إقراره عنده أو يمينه أو) سأل (الحكم) له عليه (بما ثبت والاشهاد به لزمه) إجابته لما ذكره وكذا لو حلف مدعى عليه وسأل الاشهاد ليكون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى وذلك لانه قد ينكر بعد فيقوت الحق لنحو نسيان القاضى

اوسأله الاشهاد عليه بقبولها
لزمه ايضا لانه يتضمن تعديل
البينة واثبات حقه وخرج
بقوله سال ما اذا لم يسأله
لا متاع الحكم للدعى قبل
بم يسأل فيه كامتناعه قبل
دعوى صحيحة الا فيما تقبل
فيه شهادة الحسبة وصيغة
الحكم الصحيح الذى هو
الالزام النفساني المستفاد من
جهة الولاية حكمت او قضيت
له به او نفذت الحكم به أو
الزمت خصمه الحق واخذ
ابن عبد السلام من كون
الحكم الالزام انه اذا حكم
في نفسه في محتلف فيه لم
يتأثر بنقض مخالف له
وظاهره انه بعد حكم
المخالف يقبل ادعاؤه ذلك
الحكم لانه لا يعرف الامن
جهته وفيه نظار والذى يتجه
انه ان كان اشهد به قبل حكم
المخالف لم يعتد بحكم المخالف
والاعتد به واذا عدلت
البينة لم يحز الحكم الا بطلب
الدعى كما تقرر فاذا طلبه قال
لخصمه ذلك دافع في هذه
البينة او قاذح فان قال لا
او نعم ولم يثبت حكم عليه
وان وجد فيها ريبة لم يجد
لها مستندا خلافا لاني حنيفة
وقوله ثبت عندى كذا أو
صح بالبينة العادلة ليس
بحكم وان توقف على الدعوى
ايضا سواء اكان الثابت
الحق أم سببه خلافا لما اختاره
السبكي لا تنقضاء الا لزم

وانعزاله) أى فعدم قبول قوله (قوله الاشهاد عليه) أى اشهاد القاضى على نفسه (قوله لانه يتضمن الخ) أى
الاشهاد عليه اه معنى (قوله لا متاع الحكم المدعى الخ) أى ولا يصح ذلك لو وقع منه اه ع ش (قوله قبل ان
يسأل فيه) أى قبل ان يسأله المدعى نعم إن كان الحكم بان لا يبرعن نفسه اصغر او جنون وهو وليه في غير
كما قال الاذرعى الجزم بان لا يتوقف على سؤال احده معنى وأسنى (قوله كامتناعه) أى الحكم اه رشدى (قوله
او نفذت الحكم به الخ) او نحو ذلك كما مضيه او اجزته اه معنى (قوله اذا حكم في نفسه) أى بلا حضرة
شهود فيما يظهر لانه لم يلفظ به كما توهمه العبارة اه سيد عمر اقول كلام الشارح كالصريح بل صريح
في عدم اشتراط التلفظ ثم رأيت قال الرشدى بعد حكاية كلام الشارح هنا ما نصه فالشهاب ابن حجر
موافق لابن عبد السلام في تأثير الحكم النفساني في رفعه الخلاف لانه انما نظرت في كلامه من جهة قبول قول
القاضى حكمت في نفسه من غير اشهاد اه (قوله وان وجد) غاية (قوله فيما) أى البينة (قوله وقوله) الى
قوله وان توقف في المعنى والاسنى والى قوله وفي الفرق في النهاية الا قوله خلافا لما الى فان حكم وقوله كذا
الى وعبرة شيخنا وقوله وقال الى ويجوز (قوله اوضح) كان الاولى تقديمه على قوله عندى (قوله اوضح
بالبينة الخ) او سمعت البينة وقبلتها وكذا ما يكتب على ظهر الكتب الحكيمة صح وروى هذا الكتاب على قبلته
قبول مثله والزمت العمل بموجبه ولا بد في الحكم من تعيين ما يحكم به ومن يحكم له لكن قد يتبلى القاضى
بظالم يريد ما لا يجوز ويحتاج الى ملاينته فرخص في رفعه بما يخيل اليه انه اسعفه بمراده مثاله اقام الخارج
بينة والداخل بينه والقاضى يلم بفسق بينة الداخل ولكنه يحتاج الى ملاينته وطلب هو الحكم له بناء على
ترجيح بينته فيكتب حكمت بما هو مقتضى الشرع في معارضة بينة فلان الداخل ولان الخارج وقررت
المحكوم به في يد المحكوم له وساطته عليه ومكتبته من التصرف فيه معنى وروى مع شرحه (قوله ايضا) أى
كالحكم (قوله سواء اكان الثابت الحق ام سببه) ستعلم مثالها انفا اه سم اى فى قول الشارح وفيما اذا
ثبت الحق كثبت عندى الخ بخلاف سببه كواف فلان (قوله خلافا لما اختاره السبكي) عبارته في
الكتاب المشار اليه ولهذا اختار السبكي التفصيل بين ان يثبت الحق او السبب فان ثبت سببه فليس بحكم
وان ثبت الحق فهو معنى الحكم اه وقضية هذا ان السبكي لم يخالف غاية الامر انه جعل القسم الاول
هنا فى معنى الحكم وهو موافق لما نقله عن شيخه اه سم (قوله وانما هو) أى قول القاضى ثبت عندى كذا
الخ (قوله ويجزى) أى ما ذكر من ان قوله ثبت عندى كذا الخ ليس بحكم بل بمعنى سمعت البينة وقبلتها
وحاصله انه ثبوت مجرد اى ويجزى الثبوت المجرد اه سم (قوله فى الصحيح والفساد) يتأمل ما المراد
بهما اه سيد عمر عبارة سم قال أى الشارح فى كتابه الا فى قال أى السبكي فى شرح المنهاج والثبوت المجرد
جارى فى الصحيح والفساد فاذا اراد الحاكم ابطال عقد فلا بد من ثبوته عنده حتى يجوز له الحكم باطلاله
ومعنى الثبوت المجرد فى العقد الصحيح انه ظهر للحاكم صدق المدعى اه (قوله الا فى مسألة الخ) يتأمل
موقع هذا الاستثناء فى هذا المحل اه سيد عمر عبارة سم كان المراد بالتسجيل بالفسق اثباته وضبطه

(قوله سواء اكان الثابت الحق أم سببه) ستعلم مثالها آنفا (قوله خلافا لما اختاره السبكي) عبارته فى
الكتاب المشار اليه ولهذا اختار السبكي التفصيل بين ان يثبت الحق او السبب فان ثبت سببه فليس بحكم
وان ثبت الحق فهو معنى الحكم اه باختصار التمثيل والدليل وقضية هذا ان السبكي لم يخالف غاية
الامر انه جعل القسم الاول هنا فى معنى الحكم وهو موافق لما نقل عن شيخه (قوله ويجزى) أى
ما ذكر من ان قوله ثبت عندى الخ ليس بحكم بل بمعنى سمعت البينة وقبلتها وحاصله انه ثبوت مجرد
أى ويجزى الثبوت المجرد (قوله أيضا ويجزى فى الصحيح والفساد) قال فى كتابه الا فى ذكره
قال أى السبكي فى شرح المنهاج والثبوت المجرد جازى فى الصحيح والفساد فاذا اراد الحاكم ابطال عقد فلا
بد من ثبوته عنده حتى يجوز له الحكم باطلاله ومعنى الثبوت المجرد فى العقد الصحيح انه ظهر للحاكم
صدق المدعى اه (قوله الا فى مسألة تسجيل الفسق) كان المراد بالتسجيل بالفسق اثباته وضبطه

اليه وإلا كإبطال نظره فلا وجه الجواز فان حكم بالثبوت كان حكما بتدويلها وسماعها فلا يحتاج حاكم آخر الى النظر فيها كذا قاله شارح وقضيته ان الثبوت بلا حكم لا يحصل ذلك لكن قضية كلام غيره بل صريحه خلافه (١٤١) وعبرة شيخنا الثبوت ليس حكما بالثابت

ولانما هو حكم بتعديل البينة وقبولها وجريان ما شهدت به وفائدة عدم احتياج حاكم آخر الى النظر فيها انتهت قال وفيما اذا ثبت الحق كتبت عندي وقف هذا على الفقراء هو وإن لم يكن حكما لكنه في معناه فلا يصح رجوع الشاهد بعده بخلاف ثبوت سببه كوقف فلان لتوقفه على نظر آخر ومن ثم يمتنع على الحاكم الحكم به حتى ينظر في شروطه وقال ايضا والتنفيذ بشرطه الا ما غلب في زمنا حكم وفائدة التأكيد للحكم قبله ويحوز تنفيذ الحكم في البلد قطعا من غير دعوى ولا حلف في نحو غائب بخلاف تنفيذ الثبوت المجرد فيها فان فيه خلافا والوجه جوازه بناء على انه حكم بقبول البينة والحاصل ان تنفيذ الحكم لا يكون حكما من المنفذ الا ان وجدت فيه شروط الحكم عنده وإلا كان اثباتا للحكم الاول فقط وفي الفرق بين الحكم بالموجب والحكم بالصحة كلام طويل للسبكي والبلقيني وأنى زرع وقد جمعته كله وما فيه من نقد ورد وزيادة في كتابي المستوعب في بيع الماء والحكم بالموجب بمالم يوجد مثله فاطلبه فانه مهم

لا المعنى المفهوم من قوله الآتي والسجل ما تضمنه الشهادة الخ اذ لا حكم هنا ولا تنفيذ بل ثبوت مجرد اه فبين بها ان ذلك مستثنى من قوله والعاسق لان العاسق من جريان الثبوت المجرد فاقصد اثبات فساد (قوله وإلا) اى بان احتياج إلى تسجيل العاسق اه سيد عمر (قوله) لا كإبطال نظره الخ عبارة ادب القضاء للشيخ الاسلام مسئلة لا يجوز التسجيل بالعاسق لان العاسق بقدر على إسقاطه بالتوبة فلا فائدة فيه قاله الجرجاني ولعله عند عدم الحاجة الى ذلك فاما عدها كإبطال نظره فيجوز الجواز والتوبة انما تنفع في المستقبل لا الماضي انتهت اه سم (قوله فان الخ) تفريع على قوله وثبت الخ ليس بحكم الخ وقوله حكم عبارة النهاية صرح اه (قوله بالثبوت) اى لاثباته ارسبيه (قوله لا يحصل ذلك) اى الحكم بتعديل البينة وسماعها (قوله وعبرة شيخنا الخ) سياق عن المغن عند قول المتن او سيجل الخ ما يوافقه مع زيادة (قوله) وفائدة عدم احتياج حاكم آخر الخ) عبارة تفيد كنهه الآتي إشارته اليه وفائدة الثبوت عند الحاكم وعدم احتياج حاكم آخر الى النظر في البينة وحكمه جواز نقله فرق مسافة العدوى ثم قال عن السبكي ونقل الثبوت في البلدة بخلاف المختار عندي في القسم الثاني اى وهو ما اذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل وتخصيص محل الخلاف بالاول اى وهو ما اذا كان الثابت السبب والاولى فيه الجواز ايضا وفاقا للامام تفريعا على انه حكم بقبول البينة انتهت اه سم (قوله هو) اى قول الحاكم ثبتت عندي الخ (قوله وان لم يكن حكما) اى فلا يرفع الخلاف اه رشيدى (قوله في معناه) اى الحكم اه ع ش (قوله كوقف فلان) هو بصيغة الفعل الماضي اه رشيدى اى يذكر الوقف والواقف دون الموقوف عليه (قوله فيها) اى البلدة (قوله فان فيه) اى التنفيذ في البلدة (قوله فان فيه خلافا الخ) تقدم عن السبكي ما يتعلق به (قوله بناء على انه) اى الثبوت المجرد عن الحكم (قوله لا يكون حكما الخ) اى ولهذا لم يشترط فيه تقدم دعوى اه رشيدى (قوله الا ان وجدت فيه شروط الحكم) اى بان تقدمه دعوى وطلب من الخصم وغير ذلك من المعتبرات اه رشيدى (قوله عنده) عبارة النهاية عندنا اه (قوله بين الحكم بالموجب الخ) سياق عن المغنى عند قول المتن و سيجل الخ زيادة بسط متعلق بهما (قوله بالموجب) بفتح الجيم (قوله وزيادة بالجر عطف على نقد ويحتمل نصبه على انه مفعول معه جمعه (قوله المستوعب) بكسر العين نعت لكتابي وقوله بمالم يوجد الخ متعلق بالمستوعب وما واقعة على الاستيعاب (قوله ومنه) اى من الفرق (قوله ان الحكم) الى قوله فلو حكم في النهاية (قوله بخلافه) اى الحكم (قوله فانه) اى الحكم بالصحة (قوله لم يكن للحنفى الحكم بمنع رجوع الاصل) اى فرجوع الاصل من الآثار التابعة فيشملة الحكم بالموجب دون الحكم بالصحة بخلاف ملك ذلك الموهوب الخاص فانه من الآثار الموجودة فيشملة الحكم بالصحة ايضا اه سم (قوله)

لا المعنى المفهوم من قوله الآتي في الصفحة الآتية والسجل ما تضمنه الشهادة الخ اذ لا حكم ولا تنفيذ بل ثبوت مجرد (قوله وإلا كإبطال نظره فلا وجه الخ) عبارة ادب القضاء للشيخ الاسلام مسئلة لا يجوز التسجيل بالعاسق لان العاسق بقدر على إسقاطه بالتوبة فلا فائدة فيه قاله الجرجاني ولعله عند عدم الحاجة الى ذلك واما عدها كإبطال نظره فيجوز الجواز والتوبة انما تنفع في المستقبل لا الماضي اه (قوله وفائدة عدم احتياج حاكم آخر الى النظر فيها) عبارة تفيد كنهه الآتي إشارته اليه وفائدة الثبوت عند الحاكم عدم احتياج حاكم آخر الى النظر في البينة وحكمه جواز نقله فرق مسافة العدوى ثم قال عن السبكي ونقل الثبوت في البلد فيه خلاف المختار عندي في القسم الثاني اى وهو ما اذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل وتخصيص محل الخلاف بالاول اى وهو ما اذا كان الثابت السبب والاولى فيه الجواز ايضا وفاقا للامام تفريعا على انه حكم بقبول البينة اه (قوله والحاصل ان تنفيذ الحكم) كتب عليه مر (قوله لم يكن للحنفى الحكم بمنع رجوع الاصل) اى فرجوع الاصل من الآثار التابعة فيشملة الحكم بالموجب دون الحكم بالصحة بخلاف ملك

ومنه أن الحكم بالموجب يتناول الآثار الموجودة والتابعة لها بخلافه بالصحة فانه انما يتناول الموجودة فقط فلو حكم شافعى بموجب الهبة للرجوع لم يكن للحنفى الحكم بمنع رجوع الاصل لشمول حكم الشافعى لاحكامه بجوازه

أو بصحتها لم يمنع من ذلك ولو حكم حنفى بصحة التدبير لم يمنع الشافعى من الحكم بصحة بيع المدبر أو بموجبه منه أو ماله كى بصحة البيع لم يمنع الشافعى من الحكم بخيار المجلس مثلا أو بموجبه منه ومنع العاقد من الفسخ به لاستلزامه نقض حكم الحاكم مع نفوذ ظاهر أو باطنا كما باتى ولو حكم شافعى بموجب إقرار بعدم الاستحقاق منع الحنفى من الحكم بعدم قبول دعوى السهو لأن موجب مقرر مضاف لمعرفة فيعلم فكانه قال حكمت بكل مقتضى من مقتضياته ومنها سماع دعوى السهو أو بموجب بيع فإن أن البائع وقعه قبل البيع على نفسه فضمن حكمه الغاء الوقف فيمتنع على الحنفى الحكم بصحة ولو حكم شافعى بصحة البيع لم يمنع الحنفى من الحكم بشعنة الجوارى فى البيع أو بموجبه منه أو ماله كى بصحة قرض لم يمنع الشافعى من الحكم (١٤٢) بجواز رجوع المقرض فى عينه مادامت باقية يد المقرض وبموجبه منه وذلك لأن

أو بصحتها لم يمنع من ذلك) أى لو حكم شافعى بصحة الهبة لم يمنع ذلك الحكم الحنفى من الحكم بمنع رجوع الأصل (قوله أو بموجبه) أى التدبير منه أى منع حكم الحنفى الشافعى من الحكم بصحة بيع المدبر (قوله) لاستلزامه أى حكم الشافعى بخيار المجلس (قوله بموجب إقرار) الأولى ليظهر قوله الثانى مفرد مضاف لمعرفة الخ بموجب الإقرار بالتعريف (قوله ومنها) أى من مقتضيات الإقرار (قوله أو بموجب بيع) انظر الحكم هنا بالصحة اهـ سم ويظهر أخذنا من التعليل الثانى وقوله هناك وإن كان الأول أقوى الخ أن الحكم بالصحة كالحكم بالموجب فى إفادة الغاء الوقف الثانى لإدخاله إفادة الثانى الغاء الوقف بسبب تضمنه للأول المفيد كون البائع مالكا لما باعه والله اعلم (قوله فليس فيه) أى فى الحكم بما ذكر الخ نقض له أى للحكم بالصحة (قوله بخلافه) أى الحكم بما ذكر بالموجب فيه إيجاز محل وحق التعبير بعد الحكم بالموجب (قوله وإن كان الأول) إلى قوله فيما يظهر فى الهبة لا فوله وفى فتاوى القاضى إلى ولو حكم (قوله من حيث أنه يستلزم الحكم بملك العاقد الخ) أى دون الحكم بالموجب كما باتى عن المغنى بزيادة بسط (قوله وامتنع على الحنفى الزام البائع بالتمن) أى فيفتى الثمن على المشتري (قوله لم يشملها الخ) لعل بما يوضح ذلك أن بطلان الهبة السابقة لا يستلزم بطلان البيع لجواز أن يستند إلى مسوغ آخر غير الهبة السابقة كتتملك آخر بسبب من أسباب التمليك اهـ سم قضيته أنه لو اعترف البائع بأن المسوغ هو الهبة السابقة فقط يلزم عليه رد الثمن إلى المشتري فليراجع (قوله ولو حكم الخ) كلام مستأنف والضمير لمطلق القاضى (قوله لو قيل بأن محله فى قاض الخ) عبارة النهائية نعم يتجه أن يكون محله فى قاض موثوق بدينه وعلمه ككل حكم أحل الخ (قوله إذ لا خلاف الخ) علة الاشكال (قوله وحمله) أى ما حكاه الرافعى من الوجهين (قوله هل يحكم عليه الخ) اختاره المغنى عبارة قوله الحكم على ميت باقراره حيا فى احد وجهين رجحه الاذرى اهـ (قوله ان يكون هذا) أى ما إذا ادعى على رجل فافر ثم مات قبل الحكم عليه (قوله وليس) أى الخلاف (قوله سأل المدعى) إلى قوله والحق بهما فى المغنى وإلى قوله اجماعا فى النهاية (قوله نظير ما مر) أى فى شرح والاشهاد به لزوم (قوله حيث لم يكن من بيت المال) عبارة المغنى من عدة أو من بيت المال اهـ (قول المتن أو سجلا بما حكم الخ) اعلم أن لالفاظ الحكم المتداول فى المسجلات مراتب أدناها الثبوت المجرد وهو أنواع ثبوت اعتراف المتبايعين مثلا بجريان البيع وثبوت ما قامت به اليدنة من ذلك وثبوت نفس الجريان وهذا كله ليس بحكم كما صحناه فى باب

الحكم بما ذكر بعد الحكم بالصحة فى الكل لا ينافيه بل يترتب عليه فليس فيه نقض له بخلافه بالموجب ولهذا اثره الاكثرون وإن كان الأول أقوى من حيث أنه يستلزم الحكم بملك العاقد مثلا ومن ثم امتنع على الحاكم الحكم بها إلا بحجة تفيد الملك بخلاف الحكم الموجب وفى فتاوى القاضى لو وهب آخر شقة قصا مشاعا فباعه المتهب فرفعه الواهب لحنفى فحكم بطلان الهبة ورفع المشتري البائع لشافعى وطالبه بالثمن فحكم بصحة البيع نفذ وامتنع على الحنفى الزام البائع بالثمن أى لأن ما حكم به الشافعى قضية اخرى لم يشملها حكم الحنفى الاول فلم يكن له نقض حكم الشافعى ولو حكم بالصحة ولم يعلم هل استند لحجة بالملك أو لا حملنا حكمه على الاستناد لانه الظاهر نعم لو قيل بأن محله فى قاض موثوق بدينه وعلمه لم يعد

القضاء

ومجرى ذلك فى كل حكم أجل ولم يعلم استيفاؤه لشروطه فلا يقبل الا من ذكر

فيما يظهر ايضا ثم رايت ما قدمته قبل العارية وهو صريح فى ذلك (تنبيه) من المشكل حكاية الرافعى وجهين فى أنه هل يصح أن يلزم القاضى الميت بموجب اقراره فى حياته اذ لا خلاف أنه يجب اخراج ما أقر به من تركته عينا كان أو دينا وحمله السبكى على ما اذا ادعى على رجل فافر ثم مات قبل الحكم عليه هل يحكم عليه باقراره الاول او يحتاج الى انشاء دعوى على الوارث قال فينبغى أن يكون هذا محل الوجهين وليس من جهة لفظ الموجب (أو) سأل المدعى ومثله المدعى عليه نظير ما مر (أن يكتب له) بقرطاس أحضره من عنده حيث لم يكن من بيت المال (محضرا) بفتح الميم (بما جرى من غير حكم أو سجلا) بما حكم استجب اجابته) لانه مذكر وانما لم يجب لأن الحق ثبت بالشهود لا بالسكتاب (وقيل يجب) وثمة احدى نعم ان تعلقت الحكومة بصبي أو مخنون له أو عليه وجب التسجيل جز ما وألحق بهما الزركشى الغائب

القضاء على الغائب ونقله في البحر عن نص الام وأكثرا لاصحاب لانه انما يراد به صحة الدعوى وقبول الشهادة فهو بمثابة سموت البينة وقبلتها ولا الزام في ذلك والحكم الزام واعلاها الثبوت مع الحكم والحكم انواع ستة الحكم بصحة البيع مثلا والحكم بموجبه والحكم بموجب ما ثبت عنده والحكم بموجب ما قامت به البينة عنده والحكم بموجب ما شهد به على نفسه والحكم بثبوت ما شهدت به البينة وادنى هذه الانواع هذا السادس وهو الحكم بثبوت ما شهدت به البينة لانه لا يزيد على ان يكون حكما بتعديل البينة وفائدته عدم احتياج حاكم آخر الى النظر فيها وجواز النقل في البلد واعلاها الحكم بالصحة أو بالموجب أعنى الاولين وأما هذان فلا يطلق القول بان احدهما أعلى من الآخر بل يختلف ذلك باختلاف الاشياء ففي شيء يكون الحكم بالصحة أعلى من الحكم بالموجب وفي شيء يكون الامر بالعكس فاذا كانت يختلف فيها وحكم بها من يراها كان حكمه بها أعلى من حكمه بالموجب مثاله بيع المدبر يختلف في صحته فالشافعي يرى صحته والحنفي يرى فسادا فاذا حكم بصحته شافعي كان حكمه بها أعلى من حكمه بموجب البيع لان حكمه في الاول حكم بالمتخلف به قصد او في الثاني يكون حكمه به ضمنا لانه في الثاني انما حكم قصد اثير تب اثر البيع عليه واستتبع عليه واستتبع هذا الحكم الحكم بالصحة لان أثر الشيء انما يترتب عليه اذا كان صحيحا ومثل هذا تعليق طلاق المرأة على نكاحها فالشافعي يرى بطلانه والمالكي يرى صحته فلو حكم بصحته مالكي صح واستتبع حكمه به الحكم بوقوع الطلاق اذا وجد السبب وهو النكاح بخلاف مالو حكم بموجب التعليق المذكور فانه يكون حكمه متوجها الى وقوع الطلاق قصد الاضمان فيكون لغوا لان الوقوع لم يوجد فهو حكم بالشيء قبل وجوده فلا يمنع الشافعي أن يحكم بعد النكاح ببقاء العصمة وعدم وقوع الطلاق واذا كان الشيء متفقاً على صحته والخلاف في غيرها كان الامر بالعكس اي يكون الحكم بالموجب فيه أعلى من الحكم بالصحة ماله التدبير متفق على صحته فاذا حكم الحنفى بصحته لا يكون حكمه مانعا للشافعي من الحكم بصحة بيعه بخلاف مالو حكم الحنفى بموجب التدبير فان حكمه بذلك يكون حكما يبطلان بيعه فهو مانع من حكم الشافعي بصحة بيعه وهل يكون حكم الشافعي بموجب التدبير حكما بصحة بيعه حتى لا يحكم الحنفى بفساد الظاهر كما قال الاشعري لا لان جواز بيعه ليس من موجب التدبير بل التدبير ليس مانعا منه ولا مقتضيا له نعم جواز بيعه من موجبات الملك فلو حكم شافعي بموجب الملك فالظاهر انه يكون مانعا للحنفي من الحكم ببطلان بيعه لان الشافعي حينئذ قد حكم بصحة البيع ضمنا ومثل التدبير يبيع الدار المتفق على صحته فاذا حكم الشافعي بصحته لا يكون حكمه مانعا للحنفي من الحكم بشفعة الجوار واذا حكم بموجب البيع كان حكمه به مانعا للحنفي من ذلك ولو حكم شافعي بصحة اجارة لا يكون حكمه مانعا للحنفي من الحكم بفسخها بموت أحد المتأجرين وان حكم الشافعي فيها بالموجب فالظاهر خلافا لبعضهم أن حكمه يكون مانعا للحنفي من الحكم بالفسخ بعد الموت لان حكم الشافعي بالموجب قد يتناول الحكم بانسحاب بقاء الاجارة ضمنا وقد بان لك ان الحكم بالصحة يستلزم الصحة بالموجب وعكسه وهذا غالب لادائهم فقد تجرد كل منهما عن الآخر مثال تجرد الصحة البيع بشرط الخيار فانه صحيح ولم يترتب عليه اثره فيحكم فيه بالصحة ولا يحكم فيه بالموجب ومثال تجرد الموجب الخلع والكتابة على نحو خمر فانهما فاسدان ويترتب عليهما اثرهما من البيئونة والعنق ولزوم مهر المثل والقيمة فيحكم فيهما بالموجب دون الصحة وكذا الربا والسرقة ونحوهما يحكم فيه بالموجب دون الصحة ويتوقف الحكم بموجب البيع مثلا كما اوضحته على ثبوت ملك المالك وحيازته واهليته وصحة صيغته في مذهب الحاكم وقال ابن قاسم اخذ من كلام ابن شعبة والفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب ان الحكم بالموجب يستدعي صحة الصيغة وأهلية التصرف والحكم بالصحة يستدعي ذلك وكون التصرف صادرا في محله وفائدته في الاثر المختلف فيه فلو وقفه على نفسه وحكم بموجبه حاكم كان حكما منه بان الواقف من اهل التصرف وصيغة وقف على نفسه صحيحة حتى لا يحكم ببطلانها من يرى الابطال وليس حكما بصحة وقفه

ذلك في كل حكم أجمل كتب عليه مـ

ونحو الوقف بما يحتاط له وأشار المتن إلى أن المحضر ما تحكى فيه واقعة الدعوى والجواب رسماع البينة بلا حكم والسجل ما نضد من شهادته على نفسه أنه حكم بكذا أو نفذ (ويستحب نسختان) أى كتابتهما (أحدهما) تدفع (له) بلا ختم (والأخرى تحفظ في ديوان الحكم) مخزومة مكتوب عليها اسم الخصم من ران لم يطالب الخصم ذلك لأنه طريق اللزك ولو خدعت تلك وإذا حكم باجتهاد وهو من أمه أو باجتهاده مقلده (ثم بان) أن ما حكم به (خلاف نص الكتاب (١٤٤) أو السنة) المتواترة والأحاديث (أو) بان خلاف (الاجماع) ومنه ما خالف شرط

الوقف (أو) خلاف (قياس) (جلى) وهو ما يعم الأولى والمساوى قال الفرائى أو خالف القواعد الكلية قالت الحنفية أو كان حكما لا دليل عليه أى قطعا فلا نظر لما بنوه على ذلك من النقض فى مسائل كثيرة قال بها غيرهم لادلة عنده قال السبكي أو خالف المذاهب الأربعة لأنه كالمخالف للاجماع أى لما ياتى عن ابن الصلاح (نقضه) أى أظهر بطلانه وجوباً وإن لم يرفع إليه (هو) وغيره) بنحو نقضه أو أبطلته أو فسخته إجماعاً فى مخالف للاجماع وقياساً فى غيره والمراد بالنص هنا الظاهر على ما فى المطلب عن النص لا معناه الحقيقى وهو ما لا يحتل غيره ويؤيده قول السبكي فتى بان الخطأ قطعاً أو ظناً فنقض الحكم قال أما مجرد التعارض لقيام بينة بعد الحكم بخلاف ما قامت به البينة التى حكم بها فلا نقل فيه والذى يرجح أنه لا نقض فيه وإطال فى تقريره وكان هذا مبنى على ما يأتى عنه قبيل فصل القائف مع

لنوقفه على كونه ما لكالموقفه حين وقفه ولم يثبت ذلك اه معنى (قوله ونحو الوقف) كالوصية والإجارة الطويلة اه ع ش (قول المتن ويستحب) أى للفاضى نسختان أى بما وقع بين الخصمين وإن لم يطلب ذلك اه معنى (قوله تدفع له) أى لصاحب الحق لينظر فيها ويعرضها على الشهود لئلا ينسوا اه معنى (قول المتن تحفظ فى ديوان الحكم) ويضعها فى حرزله وما يجتمع عند الحاكم بضم بعضه إلى بعض ويكتب عليه محاضر كذا فى شهر كذا فى سنة كذا وإذا احتاج إليه تولى أخذه بنفسه ونظر أو لا إلى ختمه وعلامته اه معنى (قوله مكتوب عليها) أى على رأسها اه معنى (قوله وإن لم يطلب الخصم ذلك) راجع إلى قول المصنف ويستحب نسختان (قوله لأنه طريق الخ) علة لقول المصنف والأخرى تحفظ الخ خلافاً لما برهه صنيعة (قول المتن وإذا حكم باجتهاد الخ) تنبيه ما يقضى به الفاضى وبقي به المفتى الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد يقتصر على الكتاب والسنة ويقال لاجماع يصدر عن أحدهما والقياس يرد إلى أحدهما وليس قول الصحابي أن لم ينتشر فى الصحابة حجة لأنه غير معصوم من الخطأ لكن يرجح به أحد القياسين على الآخر فإذا كان ليس بحجة فاختلاف الصحابة فى شيء كاختلاف سائر المجتهدين فإن انتشر قول الصحابي فى الصحابة ووافقوه فاجماع حتى فى حقه فلا يجوز له كغيره مخالفة الاجماع فان سكتوا فحجة أن انقضوا وإلا فلا لاحتمال أن يخالفوه لا يريدونهم والحق مع أحد المجتهدين فى الفروع قال صاحب الأنوار وفى الأصول والأخرى مخطىء ما جوراً بقصد الصواب معنى وروض مع شرحه (قوله أو باجتهاد مقلده) كان ينبغي حذفه أو زيادة نص أمامه بعد أو الأحاد (قوله أن ما حكم به) هذا التقدير بغير أعراب المتن وقدر المغنى حكمه وهو أخصر واسلم (قوله بان) الأسبك حذفه (قوله أى قطعاً) أى أتقى الدليل عليه انتفاء قطعياً (قوله فلا نظر لما بنوه على ذلك من النقض) أى فلا ينفذ هذا النقض لعدم القطع بانتفاء الدليل (قوله عنده) أى الغير اه نهاية (قوله أى أظهر بطلانه) عبارة الاسنى والمغنى وفى تعبيرهم بنقض وانتقض مسامحة إذ المراد بان أن الحكم لم يصح من أصله بنه عليه ابن عبد السلام اه (قوله وجوباً) إلى قوله والمراد فى المغنى (قوله وإن لم يرفع إليه) وعليه أعلام الخصم بن تنقاضه فى نفس الأمر وروض معنى (قوله بنحو نقضه الخ) ولو قال هذا باطل أو ليس بصحيح فوجهان وينبغي أن يكون نقضاً اه معنى (قوله الظاهر) يعنى ما يشمل الظاهر (قوله أو ظناً) هو محط التأييد (قوله وكان هذا) أى قول السبكي والذى يرجح الخ (قوله مع بيان الخ) أى من الشارح (قوله فى ذلك) أى التعارض المذكور (قوله يتبين بطلانه) أى الحكم (قوله لا يرد هذا) أى نصريحهم المذكور (قوله لأن هذا) أى نحو تبين فسق شاهد الحكم (قوله بل رافعا) أى لى رفع الرفع (قوله وينقض) إلى قوله لما سرفى المغنى إلا قوله أى لأنه إلى وحكم من الخ (قوله حكم مقلد) أى لى للضرورة اه معنى وتقدم فى الشارح والنهاية ولول غير ضرورة فتى ولاه الامام بنفذ حكمه ولو مع وجود مجتهد صالح

(قوله على ما يأتى عنه قبيل فصل القائف) عبارته هناك ولوقايت بينة باحتياج نحو يتيم لبيع ماله وإن قيمته مائة وخمسون فبأه الغيم به وحكم حاكم بصدقة البيع ثم قامت أخرى بأنه يبيع بلا حاجة أو بان قيمته مائتان فنقض الحكم وحكم بنفسه البيع عند ابن الصلاح قال لأنه إنما حكم بناء على سلامة البينة عن المعارض ولم تسلم فهو كما لو أزيلت يد داخل بينة خارج ثم أقام ذو اليد بينة فإن الحكم ينقض إذا كان السبكي قال لأن الحكم لا ينقض بالشك إذ التقويم حدس وتخمين وقد تطلع بينة

بيان أن الحق فى ذلك أنه أن قطع بما يوجب بطلان الحكم الأول أبطل ولا فلا على (قوله) أنهم صرحوا بتبين بطلانه إذا بان فسق شاهده أو رجوعه أو نحو ذلك لكن لا يرد هذا على السبكي لأن هذا ليس معارضاً بل رافعاً وشتان ما بينهما ويدخل فى قوله باجتهاد خلافاً لما أورده عليه ما لو حكم بنص ثم بان نسخه أو خروج تلك الصورة عنه بدليل وينقض أيضاً حكم مقلد بما يخالف نص أمامه لأنه بالنسبة إليه كنعى الشارع بالنسبة للمجتهد كفى أصل الروضة واعتمده المتأخرون والحق به الزركشى

حكم غير متبحر بخلاف المعتد عند أهل المذهب أى لأنه لم يرتق عن رتبة التقليد وحكم من لا يصلح القضاء وإن وافق المعتد أى مالم يكن ناضجاً ضرورة لما سألناه ينفذ حكمه بالمعتد في مذهبه ونقل الفرائض إلى إن الإصلاح الإجماع على أنه لا يجوز الحكم بخلاف الراجح في المذهب ربعه ثم الجواز صرح السبكي في مواضع من فتاويه في الواقع وأطال وجعل ذلك من الحكم بخلاف ما أنزل الله لأن الله واجب على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم تقليدهم فيما يجب عليهم العمل وبه يعلم أن مراد الأولين (١٤٥) بعدم الجواز عدم الاعتداده فيجب

نقضه كما علم مما مر عن أصل
الروضة قال ابن الصلاح
وتبعوه وينفذ حكم من
له أهلية الترجيح إذا رجع
قولاً ولو مرجوحاً في مذهبه
بدليل جيد وليس له أن يحكم
بشاذ أو غريب في مذهبه
إلا أن ترجح عنده ولم يشترط
عليه التزام مذهب باللفظ
أو العرف كقوله على قاعدة
من تقدمه قال ولا يجوز
إجماعاً تقليد غير الأئمة
الأربعة في قضاء ولا إفتاء
بخلاف غيرهما أه وسبقه
إلى صحة ذلك الاستثناء
الماوردى وخالفه ابن عبد
السلام ومر آتفاً لذلك
مزيد قال البغوي ولو حكم
حاكم بالصحة في قضية من
بعض وجوه اشتملت
عليها فليخالفه الحكم
بفسادها من وجه آخر
كصغيرة زوجها غير مجبر
بغير كف ويلزمه التسجيل
بالنقض إن سجل بالنقض
قاله الماوردى قال السبكي
ومضى نقض حكم غيره سئل
عن مستنده وقولهم لا يشال
القاضى عن مستنده محله
إذا لم يكن حكمه نقضاً إلى
ومحله أيضاً إذا لم يكن فاسقاً

(قوله حكم غير متبحر) رسي أنى حكم المتبحر في قوله قال ابن الصلاح وتبعوه الخ (قوله حكم من لا يصلح القضاء) عبارة المغنى والاسنى ولو قضى بصحة النكاح بلاولى وبشهادة من لا تقبل شهادته كما سبق لم ينقض حكمه كعظم المسائل المختلف فيها (تنبيه) هذا كراهة في الصالح للأضواء أما من لم يصلح له فإن أحكامه تنقض وإن أصاب فيها لأنها صدرت ممن لا ينفذ حكمه ويؤخذ من ذلك أنه لو ولده ذو شركه بحيث ينفذ حكمه مع الجهل أو نحوه أنه لا ينقض ما أصاب فيه وهو الظاهر كما جرى عليه ابن المقرئ اه (قوله فيما يجب عليهم) أى المجتهدين (قوله وبه) أى بكلام السبكي (قوله كقوله) أى قول مولى في عقد التولية (قوله من تقدمه) الأولى الخطاب (قوله قال) أى ابن الصلاح (قوله ذلك الاستثناء) وهو بخلاف غيرهما (قوله ومر آتفاً) أى في الفروع في التقليد (قوله ويلزمه التسجيل الخ) أى ليكون التسجيل الثانى مبطلاً للأول كما كان الحكم الثانى ناقضاً للحكم الأول اه معنى (قوله إن سجل بالنقض) فإن لم يكن قد سجل بالحكم يلزمه الاستئصال بالنقض وإن كان الاستئصال به أولى اه معنى (قوله حكم غيره) وكذا حكم نفسه في قاضى الضرورة أخذاً مما مروى (قوله سئل عن مستنده) لو قال نقضت بحجة أو جبت القضا شرعاً وامتنع من بيان ذلك لم يقبل نقضه أخذاً مما مر (قوله كما مر أول الباب) أى مع تقييده بما لا ذلم منه مولى عن السؤال (قوله لا ما بان) إلى قوله وخبر امرت في المغنى وإلى قوله وغيره في النهاية لا أقوله جزم إلى أنكره (قوله لا احتاله) أى الفارق وهو كثرة الافتيات في البردون الذرة ولا يبعد تأثره في الحكم أى بنى الربوية عن الذرة اه بجبرى (قوله فلا ينقضه الخ) ولو قضى قاض بصحة نكاح المفقود وزوجها بعد أربع سنين ومدة العدة أو بنى خيار المجلس أو بنى بيع للعرايا أو بمنع القصاص في القتل بمثقل أو بصحة بيع أم الولد أو نكاح الشغار أو نكاح المتعة أو بحرمة الرضاع بعد حولين أو نحوه ذلك كقتل مسلم بدمى وجريان التوارث بين المسلم والكافر قضاؤه كالفضاء باستحسان فاسد وهو أن يستحسن شيء لا مريض جس في النفس أو لعادة الناس من غير دليل أو على خلاف الدليل لأنه يجرى متابعتهم أما إذا استحسن الشيء لدليل يقوم عليه من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس فيجب متابعتهم ولا ينقض معنى وروض مع شرحه ونهاية (قوله فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره) أى بأن ترتب الحكم على أصل كاذب كشهادة زور رأسى ومنهج (قوله لعل بعضكم الخ) أوله كفى الاسنى إنما أنا بشر وأنكم تختصمون إلى ولعل الخ (قوله الحن) أى أقدر اه ع ش عبارة الرشيدى أى ابلغ واعلم اه (قوله وخبر الخ) بالجر عطفاً على خبر الصحيحين كما هو صريح صنيع النهاية (قوله امرت أن احكم بالظاهر) عبارة النهاية امرنا باتباع الظواهر اه (قوله جزم الحافظ الخ) عبارة النهاية لكن جزم الخ (قوله أنه) أى خبر امرت الخ (قوله المزى) بكسر الميم اه نهاية (قوله ولعله الخ) أى إنكار المزى (قوله الأقل على عيب فعماز زيادة علم وإنما نقض في المقدس عليه لاجل اليدأى الثابتة قبل إلى آخر ما أطال به هناك ومنه هذا الذى يتعين اعتماداً أخذاً من تعليل السبكي بالشك حمل الأول على ما إذا بقيت العين بصفتها وقطع بكذب الأولى والثانى على ما إذا تلفت ولا توافق ولم يقطع بكذب الأول واعتد شيخنا كلام ابن الصلاح ورد كلام السبكي الخ اه باختصار فرأجه (قوله غير متبحر) أخر ج حكم المتبحر بما ذكر وسيأتى في قوله قال ابن الصلاح وتبعوه الخ (قوله وكذا أنكره المزى) بكسر الميم ش مر

(١٩ - شروانى وابن قاسم - عاشر) أوجاهلاً كما مر أول الباب (لا) ما بان خلاف قياس (حنى) وهو ما لا يبعد احتمال الفارق فيه كقياس الذرة على البرقى الربا بجماع الطعم فلا ينقضه لاحتماله (و القضاء) أى الحكم الذى يستفيدة القاضى بالولاية فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره تنفيذاً كان أو غيره (ينفذ ظاهراً لا باطناً) فالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة لا يفيد الحل باطناً لالم ولا لبيع الخبر الصحيحين لعل بعضكم أن يكون الحن بحجة من بعض فاقضى له بنحو ما استمع منه فنقضت له من حق أخيه شيء فلا يأخذه فأنما أقطع له قطعة من النار وخبر امرت أن احكم بالظاهر والله يتولى السرائر جزم الحافظ العراقى بأنه لا أصل له وكذا أنكره المزى وغيره ولعله من

حيث نسبة هذا اللفظ بخصوصه اليه صلى الله عليه وسلم أما معناه فهو صحيح منسوب اليه صلى الله عليه وسلم أخذ من قول المصنف في شرح مسلم في خبر أني لم أؤمن أنقلب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم معناه أني أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر كما قال صلى الله عليه وسلم اه وعبارة الام عقب حديث الصحيحين المذكور فأخبرهم صلى الله عليه وسلم أنه إنما يقضى بالظاهر وأن أمر السرائر إلى الله بل نقل ابن عبد البر الإجماع على معناه وعبارة أجمعوا على أن أحكام الدنيا على الظاهر وأن أمر السرائر إلى الله انتهت وبهذا كله يتبين رد إطلاق أولئك الحفاظ أنه لا أصل له ويلزم المحكوم عليها (١٤٦) بنكاح كاذب الهرب بل والقتل إن قدرت عليه كالأصائل على البضع ولا نظر لكونه

يعتقد الإباحة كما يجب دفع الصبي عنه وإن كان غير مكلف فإن أكرهت فلا إثم ولا يخالف هذا قولهم الأكره لا يبيح الزنا لشبهة سبق الحكم على أن بعضهم قيد عدم الإثم بما إذا ربطت حتى لم يبق لها حركة لكن فيه نظر إذ لو كان هذا مراد الم يفرقوا بين ما هنا والأكره على الزنا لأن محل حرمة حيث لم تربط كذلك فإن وطئت فزنا عند الشيخ أبي حامد ووطء شبهة عند غيره وهو الأصح لأن أبا حنيفة رضى الله عنه يجعلها منكوبة بالحكم ورجع الزركشي كالأذرعى الأول فالأول والشبهة إنما تراعى حيث قوى مدر كها لا كمذه أما ما باطن الأمر فيه كظاهره فإن لم يكن في محل اختلاف المجتهدين كالتسليط على الأخذ بالشبهة الذي لم يترتب على أصل كاذب نفذ باطنا أيضا وكذا أن يختلف فيه كشعبة الجوار فينفذ باطنا أيضا على المعتمد ومن

أخذ من قول المصنف الخ) قد يقال أن آخر هذا القول أى قوله كما قال الخ يفيد أن ذلك اللفظ بخصوصه منسوب اليه صلى الله عليه وسلم (قوله في خبر أني لم أؤمن الخ) أى فى تفسيره (قوله معناه الخ) مقول المصنف (قوله وعبارة الام الخ) بالجر عطفا على قول المصنف ويحتمل أنه مهتدا خبره محذوف أى تفيد ذلك أيضا وأخبره قوله فأخبرهم الخ (قوله أولئك الحفاظ) لم يسبق فى كلامه منهم غير الحفاظ العراقى (قوله ويلزم المحكوم عليها) إلى قوله فإن أكرهت فى النهاية وإلى قوله ومن ثم فى المغنى إلا قوله ورجع الزركشى إلى أما باطن الأمر (قوله ويلزم المحكوم عليها الخ) أى ولم يحل للمحكوم له الاستمتاع بها اه معنى (قوله بل والقتل الخ) ومثلها من عرفت وقوع الطلاق على زوجها ولم يمكنها الخلاص منه اه ع ش (قوله إن قدرت عليه) أى ولو بسم أن أعين طريقا اه ع ش (قوله لكونه) أى طالب الوطء (قوله كما يجب الخ) علة لقوله ولا نظر الخ (قوله دفع الصبي) أى والمجنون عنه أى البضع اه معنى (قوله لشبهة سبق الحكم) علة لعدم المخالفة (قوله على أن بعضهم) وهو الأسنوى اسنى ومعنى (قوله فإن وطئت الخ) أى المحكوم عليها بنكاح كاذب عبارة المغنى والروض مع شرحه وفى حده بالوطء وجهان أو جهات كما جزم به صاحب الأنوار وابن المقرئ عدم الحد لأن أبا حنيفة يجعلها منكوبة بالحكم فيكون وطؤه وطائى نكاح مختلف فى صحتة وذلك شبهة وإن كان أى المحكوم به طلاقا حل له وطؤها باطنا إن تمكن منه لكنه يكره لأنه يعرض نفسه للتهمة والحد ويبقى التوارث بينهما لا النفقة للحيلولة ولو نكحت آخر فوطئها جاهلا بالحال فشهية وتحرم على الأول حتى تنقضى العدة أو علما أو نكحها أحد الشاهدين ووطئ فكذا فى الاشبه عند الشيخين اه (قوله الأول) أى كون وطئها زنا وقوله لا أى الأذرعى والزركشى (قوله أما ما باطن الأمر) إلى قوله ومن ثم فى النهاية (قوله كظاهره) أى بان ترتب على أصل صادق اه معنى (قوله الذى لم يترتب على أصل كاذب) أى فإن ترتب على أصل كاذب كشهادة زور فكالأول اه نهاية أى كالمخالف للنص الذى يثبته الحاكم وغيره ع ش (قوله فينفذ باطنا أيضا الخ) أى وإن كان لمن لا يعتقده ليتفق الكلمة ويتم الانتفاع معنى واسنى (قوله ومن ثم حل الخ) عبارة المغنى فلو حكم حنفى لشافعى بشفعة الجوار أو بالارث بالرحم حل له الأخذ به اعتبارا بعقيدة الحاكم لا بذلك مجتهد فيه والاجتهاد إلى القاضى لا إلى غيره معنى واسنى (قوله وجزاء لشافعى الشهادة الخ) عبارة الروض مع شرحه فلو شهد شاهد بما يعتقده القاضى لا الشاهد كشافعى شهد عند حنفى بشفعة الجوار قبلت شهادته لذلك قال الأسنوى ولشهادته بذلك حالان أحدهما أن يشهد بنفس الجوار وهو جائز ثانيهما أن يشهد باستحقاق الأخذ بالشبهة أو بشفعة الجوار وينبغى عدم جواز لا اعتقاده خلافا اه زاد المغنى وهذا لا يأتى مع تعليمهم المذكور اه (قوله كما أن له) أى للشافعى (قوله نعم ليس له دعوى الخ) هل الأفتاء ورواية الحديث كذلك يتأمل اه سبب عمر (قوله على مرتد الخ) أى على ارتداده (قوله أيضا) أى كجواز الشهادة بشفعة الجوار (قوله فلو فسخ نكاح امرأة الخ) لعل هذا فى فسخ لا يسوغه الشافعى وإلا فلا حاجة إلى الاستناد بحكم الحنبلى بصحته اه سم (قوله (قوله فلو فسخ نكاح امرأة الخ) لعل هذا فى فسخ لا يسوغه الشافعى وإلا فلا حاجة إلى الاستناد بحكم الحنبلى

ثم حل للشافعى طلبها من الحنفى وإن لم يقلد أبا حنيفة لأن من عقيدة الشافعى أن النفوذ باطنا يستلزم الحل فلم يأخذ محرما فى اعتقاده ومن ثم لم يجز للحنفى منعه من طلبها وجزاء للشافعى الشهادة بها لكن لا بصيغة أشهد أنه يستحقها لأنه كذب كما أن له حضور نكاح بلاولى إن قلد أو أراحفظ الواقعة نعم ليس له دعوى ولا شهادة على مرتد عند من لا يرى قبول توبته كمنافى عليه لأن امر الدماء أغلظ وجزاء أيضا الحاكم كشافعى انتهى إليه ما لا يراه من أحكام مخالفيه تنفيذها والزام العمل بها فلو فسخ نكاح امرأة أو خولعت مرارا وحكم حنبلى بصحة أحدهما ثم رفعت امرها للشافعى ليزوجها فى الأولى من آخر وفى الثانية من زوجها من غير محل

جازله ذلك خلافاً لان العباد في الثانية لما من انه يرى نفوذ حكم المخالف باطنا وحكم المخالف فيما ذكر اثباته إن كان معتقده انه حكم كاهو
ظاهر بما تقرر ان العبرة بعقيدته لا بعقيدته من انهم اليه حكم ويظهر انه لا اثر لكون المخالف يعتقد ان الحكم إنما ينفذ ظاهره فقط بل العبرة
في هذا باعتقاد المنهى اليه كالشافعي ويفرق بان هذا هو المبيح للاقدام على العمل بقضية حكم المخالف فنظر لاعتقاد الثاني في هذا مخصوصه دون
ماعداه (ولا يقضى) أى لا يجوز له القضاء (بخلاف عليه) أى ظنه المؤكد على (١٤٧) ما قاله شارح اخذ بما ياتى عقبه ويحتمل

الفرق (بالاجماع) على نزاع
فيه منشؤه ان الوجوه هل
تخرق الاجماع والوجه انا
إن قلنا لازم المذهب مذهب
خرقه وإلا هو الاصح فلا
وذلك كما إذا شهد ابرق او
نكاح أو ملك من يعلم
حرية أو يبينتها أو عدم
ملكه لانه قاطع بطلان
الحكم به حيثنذ والحكم
بالباطل محرم ولا يجوز له
القضاء في هذه الصورة بعلمه
لمعارضه البيئة له مع عدالتها
ظاهرا ولا يلزم من علمه
خلاف ما شهدا به
تعمدها المفسق لها وبه
فارق قولهم لو تحقق جرح
شاهدين ردهما وحكم بعلمه
المعارض لشهادتهما قيل
صواب المتن بما يعلم خلافا
فان من يقضى بشهادة من
لا يعلم صدقهما ولا كذبهما
قاض بخلاف علمه وهو نافذ
اتفاقا له وهو عجيب فانه
فرضه فيمن لا يعلم صدقا ولا
كذبا فكيف يصح أن يقال
ان هذا قضى بخلاف علمه
حتى يرد على المتن فالصواب
صحة عبارته ثم رايت البلقيني
رده بما ذكرته فقال هذا
الاعتراض غير صحيح
لان الذى يقضى به هو ما

جازله ذلك) أى التزويج المذكور (قوله من أنه) أى الشافعي (قوله وحكم المخالف) خبر مقدم لقوله
اثباته (قوله فيما ذكر) أى فى النفوذ باطنا وجواز التنفيذ والزام العمل (قوله اثباته) أى قول المخالف ثبت
عندى ونحوه أه سيد عمر (قوله معتقده) أى المخالف (قوله بان هذا) أى اعتقاد ان الحكم المترتب على
اصل صادق ينفذ باطنا ايضا (قوله أى لا يجوز) إلى قوله ولا يلزم فى النهاية إلا قوله على ما قاله إلى وذلك
(قوله أى ظنه الخ) لعل الاوجه تفسير العلم بما يشمل العلم والظن إذ قد يحصل له حقيقة العلم والظن
لا بخصوص الظن لخروج العلم أه سم (قوله على نزاع فيه منشؤه الخ) عبارة المغنى اعترض على المصنف
دعواه الاجماع بوجه حكاه الماوردى بانه يحكم بالشهادة المخالفة لعلمه واجيب بان لنا خلافا فى ان الاوجه
تقدح فى الاجماع بناء على ان لازم المذهب هل هو مذهب اولاء والراجح انه ليس بمذهب فلا يقدح أه (قوله
وذلك) أى خلاف علمه (قوله لانه قاطع الخ) علة لما فى المتن (قوله فى هذه الصورة) أى فيما لو قامت عنده بينة
بخلاف علمه أه مغنى (قوله لمعارضه البيئة له الخ) فيمتنع عليه الحكم بشئ منهما أه مغنى (قوله خلاف
ما شهدا به) مفعول علمه وقوله تعمدهما الخ فاعل لا يلزم وقوله المفسق الخ نعت لتعمدهما (قوله وبه
أى بقوله ولا يلزم من علمه الخ (قوله صواب المتن) إلى قوله أه فى المغنى إلا انه قال الاولى ان يعبر بما يعلم
خلافه كما لو ردى وغيره فان الخ (قوله وهو عجيب الخ) اقول لقائل ان يقول ليس بعجيب لان قوله بخلاف
علمه فى المغنى من قبيل السلب البسيط لانه فى المغنى بمعنى ما لا يوافق علمه ومن المشهور صدق السلب مع انتفاء
الموضوع فما لا يوافق علمه صادق مع انتفاء علمه فالقضاء بخلاف علمه يصدق بالقضاء بشهادة من لا يعلم
صدق ولا كذبه أه سم ولك أن تمنع قوله لانه فى المغنى الخ بأن المتبادر من خلاف العلم ضد العلم فيقتضى
تحقق العلم وإنما يظهر ما قال المصنف بغير علمه والفرق بين التعبيرين ظاهر (قوله صدقا الخ) مفعول
لا يعلم (قوله لا صدقهما) عطف على ما شهدا به لكن ما يفهم من انه لو فرض كونه محكما به لما صح
التفريع الا فى فيه نظر (قوله عامر) أى فى الفرق بين الحكم بالموجب والحكم بالصحة (قوله تضمن)
أى حكم الشافعي المذكور (قوله وان لم يذكره) أى الابطال (قوله وقت الحكم بها) فاعل
دخل والضمير للآثار (قوله فان من آثارهما) أى الحكم بالصحة والحكم بالموجب وكان الاولى
ايراد الضمير بارجاعه للنكاح (قوله فان من آثارهما هنا أن الطلاق السابق الخ) يتأمل هذا الكلام
ويراجع فان الصحة لا تنافى الوقوع المعلق بها بل تقتضيه كاقضاء الشرط للجزاء أه سم اقول قد مر
عن المغنى ما يوافق كلام الشارح وايضا فى حاشية قول المتن اوسجلا بما حكم الخ ان قوله فان الصحة
لا تنافى الخ ممنوع بالنسبة إلى عقيدة الحاكم الشافعي فان عقيدته عدم تاتر النكاح بالتعليق السابق
عليه (قوله مثلا) أى او مالمكى (قوله جاز للشافعي الخ) خلافاً للمغنى كما مر فى حاشية اوسجلا بما حكم الخ

بصحته (قوله أى ظنه) لعل الاوجه تفسير العلم بما يشمل العلم ويشمل الظن إذ قد يحصل له حقيقة العلم أو
الظن لا بخصوص الظن لخروج العلم (قوله وهو عجيب) اقول لقائل ان يقول انه ليس بعجيب لان قوله
بخلاف علمه فى المغنى من قبيل السلب البسيط لانه فى المغنى بمعنى ما لا يوافق علمه ومن المشهور صدق السلب
البسيط مع انتفاء الموضوع فما لا يوافق علمه صادق مع انتفاء علمه فالقضاء بخلاف علمه يصدق بالقضاء
بشهادة من لا يعلم صدقه ولا كذبه فليتأمل (قوله فان من آثارهما هنا أن الطلاق السابق لتعليقه الخ) يتأمل هذا

يشهدان الا صدقهما فلم يقض حيثنذ بخلاف علمه ولا بما يعلم خلافاً فالعبارتان مستويتان أه (فرع) علم بما مر أن من قال
ان تزوجت فلانة فهى طالق ثلاثا فتزوجها وحكم له شافعي بصحة النكاح او موجه تضمن الحكم ابطال ذلك التعليق وإن لم يذكره
فى حكمه لان المعتمد أن الحكم بالصحة كالحكم بالموجب فى تناول جميع الآثار المختلف فيها لكن إن دخل وقت الحكم بها كما
هنا فان من آثارهما هنا أن الطلاق السابق لتعليقه على النكاح لا يرفعه ولو حكم حنفى مثلاً قبل العقد بصحة ذلك التعليق جاز للشافعي

(قوله عقب العقد) لعله ليس بقيد (قوله لانه ليس نقضه لعدم دخول وقته لانه الخ) فيه تقديم وتأخير وحق المقام ان يقال لانه في الحقيقة فتوى لاحكم لعدم دخول وقته فليس الغاؤه نقضا للحكم اذ الحكم الحقيقي الخ (قوله لعدم دخول وقته) اي الحكم بصحة التعليق (قوله لانه الخ) يتأمل هذا التعليق ولعل الاسبق بل هو في الحقيقة الخ (قوله في واقع وقته) اي في امر تحقق وقت الحكم (قوله بعدها) اي الدعوى الملزمة (قوله عن المالكية او الحنابلة) عبارة في الطلاق عن الحنابلة وبعض المالكية اهـ (قوله لم يبعد امتناع نقضه) هو متجه لا ينبغي العدول عنه ولا ينافيه الاجماع المذكور لان قائل ذلك لا يسلبه فليتأمل اهـ سم ومر عن المغني ما يوافقه (قول المتن والظاهر انه يقضى بعلمه) لانه اذا حكم بما يفيد الظن وهو الشاهدان او شاهدو يمين فبالعلم اولى لكنه مكروه كما اشار اليه الشافعي في الام ولا يقضى بعلمه جز ما لاصله وفرعه وشريكه في المشترك مغني واسني (قوله ولو قاضي ضرورة الخ) وفاقا لاسني والمغني في غير الفاسق وخلافا للنهاية عبارته اي القاضي المجتهد وجوبا للظاهر التقوى والورع ندبا اما قاضي الضرورة فيمتنع عليه القضاء به حتى لو قال قضيت بحجة شرعية او جبت الحكم بذلك وطلب منه بيان مستنده لزمه ذلك فان امتنع رد دناؤه ولا نعمل به كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعا لبعض المتأخرين اهـ وعبارة الاولين قال الاذرعى واذا نفذنا احكام القاضي الفاسق للضرورة كما مر فينبغي ان لا ينفذ قضاؤه بعلمه بلا خلاف اذ لا ضرورة الى تنفيذ هذه الجزئية النادرة مع فسقه الظاهر وعدم قبول شهادته بذلك قطعاً اهـ (قوله ان شاء) الى قوله كما قاله الماوردي في النهاية الا قوله واشترط القطع الى ومن ثم والى قول المتن ولوراي في المغني الا قوله ذلك وقوله وتبعوه الى قال وقوله وهو احتياط لا باس به وقوله فلا تناقض الى المتن وقوله وكذا اذا الى اما حدود الادمين (قوله اي بظنه المؤكد الخ) كشهادة اليد والتصرف مدة طويلة بلا معارض وكخبرة باطن المعسر ومن لا وارث له ونحو ذلك ولا يكتفى في ذلك اي في الحكم بالعلم بمجرد الظنون وما يقع في القلوب بلا اسباب لم يشهد الشرع باعتبارها هذا كله فيما عليه بالمشاهدة اما ما عليه بالتواتر فهو اولى لان المحذور ثم التهمة فاذا شاع الامر زالت واختار البلقيني التفصيل بين التواتر الظاهر لكل احد كوجود بغداد فيقضى به قطعاً وبين التواتر المختص فيخرج به على خلاف القضاء بالعلم اهـ مغني (قوله اي بظنه الخ) الا صوب ان يقول اي بالاغم من علمه حقيقة وظنه المؤكد اهـ سم (قوله وان استفاده) اي العلم قبل ولايته او في غير محل ولايته وسواء كان في الواقعة بينة ام لا مغني واسني (قوله مطلقاً) اي مؤكداً كان ام لا (قوله ومن ثم) اي من اجل ان المراد بالعلم الظن المؤكد او من اجل ضعف منع الاكتفاء الخ (قوله مثله) اي القضاء بالعلم اهـ اسني (قوله بان يدعى عنده الخ) عبارة لاسني بما اذا ادعى عليه ما لا وقد رآه القاضي اقرضه ذلك او سمع المدعى عليه اقر بذلك اهـ (قوله مع احتمال الابرأ وغيره) اي فجرد رؤية الاقراض وسماع الاقرار لا يفيد العلم بشبوت المحكوم به وقت القضاء اهـ اسني (قوله ابرأ مدينه) ومثله بالاوى ما اذا اقر انه لا دين له عليه كما لا يخفى وقوله فاخبره بذلك لعله مثال اهـ رشيدى (قوله فاخبره) اي اخبر القاضي المدين بالابرأ (قوله فقال مع ابرأته الخ) عبارة للمغني فقال اعرف صدور الابرأ منه ومع ذلك فدينه باق على اهـ (قوله عمل به) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً له دين على آخر فاقرب الدائن بوصول حقه له من المدين عند جماعة ثم بلغ المدين ذلك فقال جزاه الله خير فانه اقرت جملاً مع بقاء حقه بذمى وانهم يصل اليه منى شىء

عقب العقدان يحكم بالغائه لانه ليس نقضاً له لعدم دخول وقته لانه في الحقيقة فتوى لاحكم لعدم دخول وقته فليس الغاؤه نقضاً للحكم اذ الحكم الحقيقي الممتنع نقضه انما يكون في واقع وقته دون ما سبق لعدم تصور دعوى ملزمة به والحكم في غير الحسبة انما يعتد به بعدها اجماعاً على ما حكاه غير واحد من الحنفية نعم ان ثبت ما قيل عن المالكية او الحنابلة انه قد لا يتوقف عليها وانه قد يسوغ على قواعدهم مثل هذا الحكم لم يبعد امتناع نقضه حينئذ ومر في الطلاق ما له تعلق بذلك (والاظهر انه) اي القاضي ولو قاضي ضرورة على الاوجه (يقضى بعلمه) ان شاء اي بظنه المؤكد الذى يجوز له الشهادة مستنداً اليه وان استفاده قبل ولايته واشترط القطع ومنع الاكتفاء بالظن مطلقاً ضعيف ومن ثم مثله الاثمة بان يدعى عنده بمال وقد رآه اقرضه اياه قبل او سمعه قبل اقرله به مع احتمال الابرأ وغيره ولو سمع دناؤه ابرأ مدينه فاخبره فقال مع ابرأته دينه باق على عمل به

الكلام ويراجع فان الصحة لا تنافي الوقوع المعلق بها بل تقتضيه كافتضاء الشرط الجزاء (قوله ومر في الطلاق الخ) عبارته هناك في فصل خطاب الاجنبية بطلاق وتعليقه بنكاح وغيره لغو ما نصه ولو حكم بصحة تعليق ذلك قبل وقوعه كما كبراه نقض لانه افتاء لاحكم اذ شرطه اجماعاً كما قاله الحنفية وغيره ووقوع دعوى ملزمة وقبل الوقوع لا يتصور ذلك نعم نقل عن الحنابلة وبعض المالكية عدم اشتراط دعوى كذلك فعليها لا ينقض حكم بذلك صدر ممن يرى ذلك كما هو واضح اهـ قوله كما هو واضح هو متجه لا ينبغي العدول عنه ولا ينافيه نقل الاجماع المذكور لان قائل ذلك لا يسلبه فليتأمل (قوله اي بظنه) الا صوب ان يقول اي بالاغم

وليس على خلاف العلم لان اقراره المتأخر عن الابرار دافع له ولا بد ان يصرح بمسئدته فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه وقضيت او حكمت عليك بعلمى فان ترك احدهذين اللفظين لم ينفذ حكمه كما قاله الماوردي وتبعوه ولم يبالوا (١٤٩) باستغراب ابن ابي الدم له قال ابن

عبد السلام ولا بدايضامن كونه ظاهر التقوى والورع اه وهو احتياط لا باس به ويقضى بعلمه في الجرح والتعديل والتقويم قطعاً وكذا على من اقر بمجلسه اى واستمر على اقراره لكنه قضاء بالاقرار دون العلم فان انكر كان قضاء بالعلم فلا تناقض في كلامها كارد به البلقيني على الاسنوى ولو رأى وحده هلال رمضان قضى به قطعاً بناء على ثبوته بواحد (الافى حدود) او تعازير (الله تعالى) كحد زنا او محاربة او سرقة او شرب لمقوطها بالشبهة مع ندب سترها فى الجلة نعم من ظهر منه فى مجلس حكمه ما يوجب تعزير اعزروه وان كان قضاء بالعلم قال جمع متأخرون وقد يحكم بعلمه فى حد الله تعالى كما اذا علم من مكلف انه اسلم ثم اظهر الردة فيقضى عليه بموجب ذلك قال البلقيني وكذا اذا اعترف فى مجلس الحكم بموجب حدود ولم يرجع عنه فيقضى فيه بعلمه وان كان اقراره سرا لخبر فان اعترفت فارجهوا ولم يقيد بحضرة الناس وكذا اذا ظهر منه فى مجلس الحكم على رؤس الاشهاد نحوردة وشرب

وهو أنه يعمل بقول المدين ويحمل قول الدائن وصل اليه على أنه أقر على رسم القبالة مثلاً وان وصانى على معنى انه بالا يصل او عدنى ونحو ذلك عشر (قوله وليس الخ) اى ليس عمل القاضى باقرار المدين وحكمه عليه بما اقر به قضاء على خلاف العلم اه معنى (قوله لان اقراره المتأخر الخ) عبارة المغنى لان قرار الخصم المتأخر عن الابرار قد يرفع حكم الابرار فصار العمل به لا بالينة ولا بالاقرار المتقدم اه (قوله دافع له) لعل المراد انه تضمن الاعتراف من المدين بعدم صحة البراءة او بمعنى ازيدنه ثابت على ان نظيره بان تحدد بعد البراءة مثله والا فالبراءة بعد وقوعها لا ترتفع اه عشر (قوله ولا بد الخ) اى فى القضاء بالعلم (قوله بمسئدته) اى بان مسئدته دله بذلك اه اسنى (قوله فيقول علمت انه الخ) عبارة الاسنى والمغنى فيقول قد علمت الخ (قوله ولا بد ايضا الخ) ظاهره الوجوب ويصرح به قول المغنى والاسنى وشرط الشيخ عز الدين فى القواعد كون الحاكم ظاهراً تقوى والورع اه وتقدم ان النهاية جرت على ندبه واليه يميل قول الشارح وهو احتياط الخ (قوله ويقضى بعلمه) الى الماتن فى النهاية الا قوله فلا تناقض الى ولو رأى وحده (قوله وكذا على من اقر بمجلسه الخ) عبارة المغنى (قوله بمجلسه) عبارة شرح الروض بمجلس حكمه بعد الدعوى اه ولعل المراد بمجلس حكمه ما فيه من يثبت به الاقرار اه سم واستثنى اى البلقيني من محل الخلاف بالقضاء بالعلم صور احداها ما لو اقر بمجلس قضاة الخ ثانياً لو علم الامام استحقاق من طلب الزكاة جاز الدفع له ثالثاً لو عان القاضى اللوث كان له اعتماده ولا يخرج على الخلاف فى القضاء بالعلم رابعاً ان يقر عنده بالطلاق الثلاث ثم يدعى زوجيتها خامساً ان يدعى ان فلا ناقل اباه وهو يعلم انه قوله غير اه (قوله لكنه قضاء بالاقرار الخ) نعم ان قرعته سرافه بالعلم قاله فى لانوار اه اسنى (قوله فى كلامها) اى الشيخين (قوله الافى حدود او تعازير الله تعالى) خرج بحدود الله تعالى وتعزيراته حقوقة المالية فيقضى فيها بعلمه كما صرح به القاضى الدارمى اه معنى (قوله او تعازير) الى الفصل فى النهاية الا قوله وان كان اقراره الى وكذا اذا وقوله ودليل حل الخلاف الى وفارقت (قوله فى الجلة) احتراز عن المستثنيات الاتية انفا (قوله من ظهر منه فى مجلس حكمه الخ) هذا علم ما قدمه فى شرح ولا ينفذ حكمه لنفسه الخ من قوله وانما جاز له تعزير من اساء ادبه عليه الخ ومع ذلك لا يعد تكرار الان ما هنا قصد به بيان الحكم وما تقدم سبق لمجرد الفرق اه عشر (قوله بموجب حد) اى كشرب الخمر (قوله ولم يرجع عنه الخ) لكن الحكم هنا ليس بالعلم كما مر نظيره قريباً اه رشيدى (قوله ولم يقيد بحضرة الناس) اى لم يقيد الاعتراف بكونه فى حضرة الناس (قوله اما حدود الادمين) الاولى حقوق الادمى (قوله سواء المال) اى قطعاً والقود وحد القذف اى على الاظهر اه معنى (قوله انسان) عبارة المغنى قاض او شاهداه (قول الماتن حكمه او شهادته) اى انسان بشئ اه معنى (قول الماتن او شهدت هذا) اى تحملت الشهادة عليه كما لا يخفى اه رشيدى (قول الماتن لم يعمل به) اى بمضمون خطه اه معنى اى وشهادة الشاهدين بحكمه (قوله اى لا يجوز) الى قوله ولا ينافى فى المغنى (قوله الواقعة) اى انه حكم او شهد اه معنى (قوله ولا يكفى تذكره ان هذا الخ) ولا تذكر اصل القضية اه معنى (قوله لا احتمال التزوير) اى فى الحالة الاولى والمطلوب الخ اى فى الحالة الثانية اه معنى (قوله وخرج يعمل به الخ) عبارة المغنى وافهم قوله لم يعمل به جواز العمل به لغيره وهو كذلك فى الحالة الثانية فاذا شهدا عنده بان فلا نأحكم بكذا اعتمده اه (قوله عمل غير الخ) عبارة الروض وشرحه فان توقف وشهدا على

من علمه حقيقة وظنه المؤكد (قوله فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه) عبارة شرح الروض فيقول قد علمت ان له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بعلمى فان اقتصر على احدهما لم ينفذ الحكم اه (قوله وكذا من اقر بمجلسه الخ) عبارة شرح الروض اما الاقرار بمجلس حكمه بعد الدعوى فالحكم به لا بالعلم كما علم بما مر ايضا نعم ان

نخر أما حدود الادمين فيقضى فيها سواء المال والقود وحد القذف (ولو رأى) لإنسان (ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد) عليه أو أخبره (شاهدان أنك حكمت أو شهدت بهذا لم يعمل به) القاضى (ولم يشهد) به الشاهد اى لا يجوز لسلك منهما ذلك (حتى يتذكر) الواقعة بتفصيلها ولا يكفى تذكره ان هذا خطه فقط وذلك لاحتمال التزوير والمطلوب علم الحاكم والشاهد ولم يوجد وخرج يعمل به عمل غيره

إذا شهد عنده بحكمه (وفيهما وجه) إذا كان الحكم والشهادة مكتوبين (في ورقة مصونة عندهما) وثق بأنه خطه ولم يداخله فيه رية أنه يعمل
به أو الأصح لا فرق لاحتمال الرية (١٥٠) ولا ينافي ذلك نص الشافعي على جواز اعتماده للبيئة فيما لو نسي نكول الخصم لأنه يغتفر في

حكمه عند قاض غيره نفذ بشهادتهما الحكم الأول ولو ثبت عنده توقفه لأن ثبت عنده ولو يعلمه إنكاره ذلك
فلا ينفذه وليس لاحد أن يدعى على القاضي في محل ولا يته عند قاض آخر أنك حكمت لي بكذا أه سم (قول
المتن وفيها) أي العمل والشهادة وقوله في ورقة مصونة من سجل أو محضر عندهما أي القاضي والشاهد أه
مغنى (قوله أنه يعمل به) متعلق بقول المتن وجه (قوله لا فرق) أي بين الورقة المصونة الخ وغيرها
(قوله ذلك) أي عدم جواز عمل القاضي بشهادة البيئة بحكمه ما لم يتذكره (قوله في الوصف) لعل المراد
به مقدمة الحكم (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله يكتب على ما ظهر بطلانه الخ) أي فينبغي لمن
ظهر له من القضاة ذلك أن يفعل مثله أه عش (قول المتن وله) أي الشخص أه مغنى (قول المتن الحلف)
يشمل اليمين المردودة واليمين التي معها شاهد أه بجري أي وغيرهما (قول المتن على استحقاق حق) له
له على غيره أو أدائه حقًا لغيره أه مغنى عبارة الروض مع شرحه (فرع) لو وجد شخص بخط مورثه
أن له دينًا على شخص أو أنه أدى لفلان كذا وعرف أمانته فله الحلف على استحقاقه أو أدائه اعتمادًا على
ذلك وكذا لو وجد خط نفسه بذلك أه (قوله أخبار عدل) إلى الفصل في المغنى لإقوله على المعتمد من
تناقض فيه وقوله مع أنه غير له وفارقت (قوله وعلى خط نفسه) أي وإن لم يتذكر أه عش (قوله خط نحو
مكاتبه الخ) عبارة الاسنى والمغنى خط مكاتبه الذي مات في أثناء الكتابة وخط ما ذونه القن بعدهم وخط
معامله في القراض وشريكه في التجارة أه (قول المتن إذا وثق بخطه وأمانته الخ) وضابط ذلك أنه لو وجد
عنده بأن لو يدعى كذا سمحت نفسه بدفعه ولم يحلف على نفيه أه نهاية عبارة المغنى وضبط القفال الوثوق
بخط الأب كما نقله الشيخان وأقره بكونه بحيث لو وجد في التذكرة لفلان على كذا لم يجده في نفسه أن
يحلف على نفي العلم به بل يؤديه من التركة أه (قوله ودليل حل الحلف بالظن الخ) وسياق في الدعاوى
جواز الحلف على البت بظنه وكذا يعتمد خطه أو خط أبيه أه مغنى (قوله ولم ينكر) أي النبي ﷺ
وكذا ضمير وإنما قال (قوله وفارقت) أي اليمين اعتمادًا على الخط ونحوه ما قبلها أي القضاء
والشهادة بأن خطرهما أي القضاء والشهادة عام أي بغير القاضي والشاهد (قوله بخلافها) أي اليمين
اعتمادًا على ما تقدم عبارة عش أي المذكورات من قوله ولكن الحلف الخ أه (قوله بنفسه) أي نفس
الحالف (قوله لأن باب الرواية أوسع) لأنها تقبل من العبد والمرأة ومن الفرع مع حضور الأصل بخلاف
الشهادة ولأن الراوى يقول حدثني فلان عن فلان أنه بروى كذا ولا يقول الشاهد حدثني فلان عن فلان
أنه يشهد بكذا السنن ومغنى (قوله ولورأى خط شيخه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويجوز للشخص
أن يروى بإجازة أرسلها إليه المحدث بخطه أن عرفه وخطه اعتمادًا على الخط فيقول أخبرني فلان بكتابة
أو في كتابه أو كتب إلى بكذا ويصح أن يروى عنه بقوله أجزتك مروياتي أو نحوها كسموعاتي بل لو قال
أجزت المسلمين أو من أدرك زمانى أو نحو ذلك ككل أحد صح ولا يصح بقوله أجزت أحد هؤلاء الثلاثة
مثلا مروياتي أو نحوها أو أجزتك أحد هذه الكتب للجمل بالمجاز له في الأولى وبالمجاز في الثانية ولا بقوله
أجزت من سيولدى مروياتي مثلا لعدم المجاز له وتصح الإجازة لغير المميز وتكفي الرواية بكتابة ونية
إجازة كما تكفي بالقراءة عليه مع سكوته وإذا كتب الإجازة استحب أن يلفظ بها أه
(فصل في التسوية) (قوله في التسوية) أي وما يتبعها نهاية ومغنى أي كقوله وإذا جلسا فله أن يسكت

الوصف مالا يغتفر في
الأصل ويؤخذ منه أنه
يلحق بالنكول في ذلك كل
ما في معناه (فائدة) كان
السبكي في زمن قضائه
يكتب على ما ظهر بطلانه
أنه باطل بغير إذن مالكه
ويقول لا يعطى للمالك بل
يحفظ في ديوان الحكم ليراه
كل قاض (وله الحلف على
استحقاق حق أو أدائه
اعتمادًا على) أخبار عدل
وعلى (خط) نفسه على
المعتمد من تناقض فيه وعلى
خط نحو مكاتبه وما ذونه
ووكيله وشريكه (مورثه
إذا وثق بخطه) بحيث
اتقى عنه احتمال تزويره
(وأمانته) بأن علم منه أنه لا
يتساهل في شيء من حقوق
الناس اعتمادًا بالقرينة
ودليل حل الحلف بالظن
حلف عمر رضي الله عنه بين
يدى النبي ﷺ أن ابن
صياد هو الدجال ولم ينكر
عليه مع أنه غيره عند
الأكثرين وإنما قال إن
يكنه فلن تسقط عليه
وفارقت ما قبلها بأن
خطرهما عام بخلافها
لتعلقها بنفسه (والصحيح
جواز رواية الحديث
بخط) كتبه هو أو غيره

أقر عنده سرافه وحكم بالعلم قاله في الأنوار أه ولعل المراد مجلس حكمه ما فيه من ثبت به الإقرار (قوله
غيره إذا شهدا عنده بحكمه) عبارة الروض وشرحه فان توقف وشهدا على حكمه عند قاض غيره نفذ
بشهادتهما الحكم الأول ولو ثبت عنده توقفه لأن ثبت عنده ولو يعلمه إنكاره ذلك فلا ينفذ وليس له أي
لاحد أن يدعى عليه عند قاض أنك حملت لي أه (فصل) ليسوين الخصمين في دخول عليه الخ

ولم يتذكر قراءة ولا إسماعا ولا إجازة (محفوظ عنده) أو عنده غيره لأن باب الرواية أوسع
ولذا عمل به السلف والحلف ولورأى خط شيخه له بالأذن في الرواية وعرفه جاز له الاعتماد عليه أيضا (فصل) في التسوية (ليسو)

وجوبا (بين الخصمين) وان وكلا وكثير يوكل خلاصا من ورطة التسوية بينه وبين خصمه وهو جهل قبيح وإذا استويا في مجلس أرفع
ووكلاهما في مجلس أدون أو جلسا مستويين وقام وكلاهما مستويين جاز كما يحسنه الأذرعى (في دخول عليه) بأن يأذن لهما فيه معالا
لاحدهما فقط ولا قبل الآخر (وقيام لهما) أو تركه (واستماع لكلاهما) ونظر اليهما (وطلاقة وجه) أو عبوسة (وجواب سلام) إن سلما
معا (ومجلس) بأن يكون قريبا اليه فيه على السواء أحدهما عن يمينه والآخر عن (١٥١) يساره أو بين يديه وهو الأولى لخبر فيه

والأولى أيضا أن يكون
على الركب لأنه أهيب نعم
الأولى للراءة التربع لانه
أستر ويبعد الرجل عنها
وسائر أنواع الأكرام فلا
يجوز له أن يؤثر أحدهما
بشيء من ذلك ولا يمزج معه
وإن شرف بعلم أو حرية أو
والدية أو غيرها لكسر
قلب الآخر وإضراره
والأولى ترك القيام لشريف
ووضيع لانه يعلم أن القيام
لأجل الشريف ولو قام لمن
لم يظنه غاصما فبان قام
لخصمه أو اعتذر له أما إذا
سلم أحدهما فقط فليسكت
حتى يسلم الآخر ويغتفر
طول الفصل للضرورة أو
يقول للآخر سلم حتى أرد
عليكما واغتفر له هذا التكلم
بأجنبي ولم يكن قاطعا للرد
لذلك ومن ثم حكى الإمام
عنهم أنهم جوزوا له ترك
الردم طلقا لكنه استبعده
هو والغزالي وأفهم قوله
ومجلس أنه لا يتركهما
قائمين أى الأولى ذلك وعليه

الخ (قوله وجوبا) إلى قوله واغتفر له في المغنى الا قوله وإذا استويا إلى المتن وقوله أو عبوسة وقوله لخبر فيه
إلى ويبعد الرجل وإلى قوله ولو قرب أحدهما في النهاية الا قوله لخبر فيه وقوله ومن ثم إلى وأفهم (قوله ولا
قبل الآخر) عطف على فقط (قوله ونظر اليهما) أى إذا اتفق انه نظر لاحدهما فليظن للآخر اه ع ش
(قوله أو بين يديه) أى يجلسهما بين يديه اه سم (قوله وهو الأولى) عبارة الاسنى والمغنى ويندبان
يجلسا بين يديه ليميزا وليكون استماعه إلى كل منهما سهلا وإذا تجالسا تقاربا الا ان يكونا رجلا وامراة
غير محرم فبقاعدان اه (قوله وسائر أنواع الأكرام) معطوف على ما في المتن اه رشيدى (قوله ولا
يمزج معه) أى أحدهما وليقبل على الخصمين بقلبه وعليه السكنة بلا مزج معهما أو أحدهما ولا تسار ولا
نهر ولا صياح عليهما ما لم يتركا دابا اه مغنى وروض مع شرحه (قوله والأولى ترك القيام الخ) عبارة
المغنى وكره ابن أبى الدم القيام لهما جميعا لان أحدهما قد يكون شريفا والآخر وضيعا فإذا قام لهما علم
الوضيع أن القيام لأجل خصمه فيزداد الشريف تيبا والوضيع كسرا فترك القيام لهما أقرب إلى العدل
اه (قوله لشريف ووضيع الخ) وفى الجيرى عن سم والزيادة أنه يحرم القيام لهما حينئذ (قوله لانه
يعلم) أى الوضيع اه ع ش (قوله فبان) أى الحال بخلافه نهاية (قوله قام لخصمه أو اعتذر له) أى بأنه لم يعلم
انه جاء في خصومة ويحتمل أن يكون الاعتذار واجبا اه بجيرى عن سم والزيادة (قوله فليسكت حتى
يسلم الآخر الخ) بقى ما لو علم من الآخر عدم السلام بالمرّة هل يجب عليه أن يقول له سلم لأجيبكما أم لا فيه
نظروا والأقرب الأول اه ع ش (قوله لذلك) أى للضرورة (قوله وعليه يحمل قول الماوردى لا تسمع
الدعوى الخ) أى لا ينبغي اه سم (قوله فالذى يتجه الرجوع للقاضى الخ) ويتجه الرجوع للقاضى أيضا
فيما لو قام أحدهما وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر له مع امتناعه منهما اه سم (قوله
بنزول الشريف) أى موافقته (قوله تحقيرا أو أخافة له) أى للشريف (قوله بخلاف عكسه) أى الأمر
بنزول الخسيس للشريف (قوله فليستعين) أى العكس (قوله ممنوع) أى تعين العكس (قوله الأولى ذلك) أى
العكس (قوله أى المجلس) إلى قوله واعتمده البلقينى في المغنى الا قوله واعتمده الزركشى كالبارزى وفى
النهاية الا قوله وجوزا عند سليم وغيره (قوله أى المجلس) بأن يجلس مثلا المسلم أقرب إليه من الذى أسنى
ومغنى (قوله وجوبا الخ) وهو قياس القاعدة الاغلبية ان ما كان ممنوعا منه اذا جاز وجب كقطع اليد في
السرقه اه مغنى (قوله واعتمده الزركشى الخ) وافتي به الوالد رحمه الله تعالى ولا ينافيه تعبير من عبر
بالجواز لانه بعد منع يصدق بالواجب كما هو القاعدة الاكثرية نهاية (قوله ليهودى) عبارة المغنى لنصرانى
(قوله انه قال وقد ارتفع الخ) أى سيدنا على كرم الله وجهه (قوله لو كان خصمى مسلما الخ) لعل حكمة
قوله ذلك إظهار شرف الاسلام ومحافظة اهله على الشرع ليكون سببا لسلام الذى وقد كان كذلك اه ع ش

(قوله أو بين يديه) أى يجلسهما بين يديه (قوله وعليه يحمل قول الماوردى لا تسمع الدعوى) أى لا ينبغي
(قوله فالذى يتجه الرجوع للقاضى من غير نظر الخ) ويتجه الرجوع للقاضى ايضا فيما لو قام أحدهما
وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر له مع امتناعه منها واعتمده الزركشى كالبارزى وافتي
به شيخنا الشهاب الرملى والتعبير بالجواز لا ينافيه

يحمل قول الماوردى لا تسمع الدعوى وهما قائمان ولو قرب أحدهما من القاضى وبعد الآخر منه وطلب الأول مجئ الآخر
إليه وعكس الثاني فالذى يتجه الرجوع للقاضى من غير نظر لشرف أحدهما أو خسته فان قلت أمره بنزول الشريف إلى الخسيس تحقيرا أو
إخافة له بخلاف عكسه فليستعين قلت ممنوع لان قصد التسوية ينفي النظر لذلك نعم لو قيل الأولى ذلك لم يبعد (والاصح رفع مسلم على ذمى فيه)
أى المجلس وجوبا عند الماوردى واعتمده الزركشى كالبارزى وجوزا عند سليم وغيره لان الاسلام يعلم ولا يعلى وفى خبر البيهقى فى
خاصمة على كرم الله وجهه ليهودى فى درع بين يدي نائبه شريح أنه قال وقد ارتفع على الذى لو كان خصمى مسلما لقعدت معه بين يديك

(قول لكى سمعت رسول الله الخ) هو محل الاستشهاد (قوله يقول لا تساووهم في المجالس) تنمة كافي المغنى انقض بينى وبينه ياترريح فقال شريح ما تقول يا امير المؤمنين فقال هذه درعى ذهبت على منذ زمان فقال شريح لا امير المؤمنين هل من بينة فقال على صدق شريح فقال النصراني انى اشهد ان هذه احكام الانبياء ثم اسلم النصراني فاعطاه على الدرع وحمله على فرس عتيق قال الشعبي فقد رايته يقابل المشركين عليه اه (قوله وقضية كلام الرافعي ايثار المسلم في سائر وجوه الاكرام) اى حتى في التقديم بالدعوى كما يحتمل بعضهم وهو ظاهر ان قلت الخصوم المسلمون ولا فالظاهر خلافه لكثرة ضرر التأخير اثنى ونهاية ومعنى (قوله في سائر وجوه الاكرام) دخل فيه الدخول عليه لكن ينبغي ان يراد به الاذن في دخول المسلم قبل الاخر لا في دخول المسلم قبل الكافر لا في دخوله فقط وفي التنبيه فان كان احدهما مسلما والاخر كافرا قدم المسلم على الكافر في الدخول ورفعته اليه في المجلس انتهى وينبغي حمله على ما قلناه من انه يقدم المسلم في الدخول او لا في اصل الدخول اه سم (قوله بان طوائف) اى من اصحابنا (قوله او قما) الى قوله ومن ثم في المغنى لا قوله جواز وقوله وقضيته الى الماتن ولو الى قوله ولو قبل محله في النهاية لا قوله وان تردد فيه الى الماتن (قوله او قما بين يديه) اى كما هو الغالب اه معنى (قول الماتن انه ان يسكت) اى عنهما حتى يتكلم الا انهما حضرا اليكهما (قوله وله ان يقول الخ) اى ان لم يعرف المدعى والاولى ان يقول ذلك القائم بين يديه اه معنى عبارة سم عن ابن النقيب والاولى ان يكون قائل ذلك القائم على راس القاضى او بين يديه اه (قوله قال له تكلم) اى له ان يقول له تكلم كافي الروضة اه معنى (قوله جوازا) اى قبل طالب خصمه وجوب الطالب اه قابو في على المحلى (قوله ولو قيل بوجوبه الخ) عبارة النهاية فالتجوه وجوبه عليه حينئذ والارم الخ (قوله حينئذ) اى حين سؤال المدعى من القاضى مطالبة خصمه بالجواب وقد انحصر الامر فيه (قوله فكذا بهذا) اى بهد سؤاله جواب الخصم اه ع ش اى بهد طالب (قول الماتن فان اقر ذلك) عبارة التنبيه فان اقر لم يحكم عليه حتى يطالبه المدعى اه قال ابن النقيب لان الحكم حقه فيتوقف دلى اذنه فيقول قد اقر لك بما ادعيت فماتريد ولا يقول سمعت اقراره لانه ليس حكما بصحة الاقرار بخلاف قد اقر وقبل الحكم ليس له الخ مخالف لقول الشارح كانه نهاية والمغنى فيلزمه كلام ابن النقيب اه سم وقوله وقبل الحكم ليس له الخ مخالف لقول الشارح كانه نهاية والمغنى فيلزمه

(قوله وقضية كلام الرافعي ايثار المسلم في سائر وجوه الاكرام) دخل في سائر وجوه الاكرام الدخول عليه لكن ينبغي ان يراد به الاذن في دخول المسلم قبل الاخر لا في دخوله فقط وفي التنبيه فان كان احدهما مسلما والاخر كافرا قدم المسلم على الكافر في الدخول ورفعته عليه في المجلس اه وينبغي حمله على ما قلناه من انه يقدم المسلم في الدخول او لا في اصل الدخول واما قول الاسنوى في تصحيحه ان الاصح عدم تقديم المسلم على خصمه الكافر في الدخول ولا بما رفعه عليه في المجلس فقط اه فان اراد اصل الدخول والاشكل (قوله في سائر وجوه الاكرام) قال في شرح الروض اى حتى في التقديم بالدعوى كما يحتمل بعضهم وهو ظاهر ان قلت الخصوم المسلمون والا فالظاهر خلافه لكثرة ضرر التأخير اه وكذا ش مر (قوله واعترض بان طوائف الخ) تركه مر (قوله ولا اذا جلسا او قما بين يديه الخ) قال في التنبيه فان ادعى كل واحد على الاخر حقا قدم السابق منهما بالدعوى فان انقضت خصومته سمع دعوى الاخر فان قطع احدهما الكلام على صاحبه او ظهر منه لدوسوء ادب نهاء فان غادر جره اى اغلظ عليه وتوعده فان عاد عزره اه (قوله وله ان يقول ليتكلم المدعى منكبا) قال ابن النقيب والاولى ان يكون قائل ذلك القائم على راس القاضى او بين يديه اه (قوله فان عرف عين المدعى قال له تكلم الخ) قال الشيخان قال الماوردى والاولى للخصمين ان يستأذناه في الكلام (قوله ولو قيل بوجوبه عليه حينئذ لم يبعد) هو المنتجه ش مر (قوله فان اقر فذاك) عبارة التنبيه فان اقر لم يحكم عليه حتى يطالبه المدعى اه قال ابن النقيب لان الحكم حقه فيتوقف على اذنه فيقول قد اقر لك بما ادعيت فماتريد ولا يقول سمعت اقراره لانه ليس حكما بصحة الاقرار بخلاف قد اقر قال الماوردى وقبل الحكم ليس للمقر له ملازمة قال ابن الرفعة ويحى وجه انه لو حكم قبل

ولكى سمعت رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} يقول لا تساووهم في المجالس وقضية كلام الرافعي ايثار المسلم في سائر وجوه الاكرام واعتمده البلقيني واعترض بان طوائف صرحوا بوجوب التسوية بينهما (ولذا جلسا) او قما بين يديه (فه ان يسكت) ثلاثتهم (وله ان يقول ليتكلم المدعى) منكبا لانها ربما لها به فان عرف عين المدعى قال له تكلم (فاذا ادعى) دعوى صحيحة (طالب) جوازا (خصمه بالجواب) بنحو اخرج من دعواه وان لم يسأله المدعى لتفصل الخصومة وقضية كلامهم هنا انه لا يلزمه ذلك وان انحصر الامر فيه بأن لم يكن بالبلد قاض آخر ولو قال له الخصم طالبه الى بجواب دعوى ولو قيل بوجوبه عليه حينئذ لم يبعد ولا لازم بقاؤهما متخاصمين ولذا اثم بدفعهما عنه فكذا بهذا لان العلة واحدة (فان اقر) حقيقة

الحكم رأيته في مبحث التزكية مال الى جواز الملازمة (قوله أو حكما) أي بان نكل وحلف المدعي اليمين
المردودة سم وروض وفي البجيرمي بعد ذكر مثله عن الحلي مانص وفيه نظر اذ اليمين المردودة لا تكون الا
بعد الانكار وحينئذ فلا يصح جعل هذا قسمه القوله أو انكر فالتصور الحسن ان يقول المدعي عليه للقاضي
ان المدعي قد ادعى علي سابقا وطلب مني اليمين فرددتها عليه فحلف فان هذا يتضمن ثبوت الحق اللازم
للاقرار قاله شيخنا الحنفى وقال الشيخ ساطع والاولى التصوير بما اذا ادعى الاداء أو الابراء فانه
متضمن للاقرار فيكون اقرارا حكما بلا انكار اهـ (قوله من غير حكم) ينبغى ان المراد من غير حاجة للحكم
والا فالوجه جواز الحكم لا يقال لا فائدة له لاننا لا نمنع ذلك بل من فوائده انه قد يختلف العلماء في موجب
الاقرار فنفي الحكم دفع المخالف عن الحكم بنفي ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الاقرار المختلف فيه لان
الاختلاف ثم في نفس الاقرار وكلامنا في الاختلاف في بعض وجبه تامل اهـ (قوله ومن ثم لو كانت الخ) عبارة
المغنى بخلاف البيهقي فانها تحتاج الى نظر واجتهاد والمدعى بعد الاقرار ان يطلب من القاضي الحكم
عليه اهـ زاد الاسنى فيحكم كان يقول له اخرج عن حقه أو كفتك الخروج من حقه أو ألزمتك اهـ وهذه
تؤيد ما مر عن سم من ان الحكم جائز ونافع طالما (قوله وله) اذ القاضي اهـ عش (قوله ان يزن) عبارة
النهاية الدفع يعنى دفع المال رشيدى اهـ (قوله وان يشفع له ان ظن الخ) عبارة الروضة قوله ان يشفع
لا حدما وان يؤدى المال ممن عليه لانه يدفعهما انتهت وليس فيها تنقيح الشفاعة بظن القبول الذى اوهمه
عبارة الشارح وكأنه ذكره وتوطئة لما بعده لا لاجل ان اصل ظن القبول معتبر في الشفاعة لانه خلاف المقرر
في مسئلة الشفاعة المأخوذة من اشارة الحديث اليه فلو قال ما لم يظن قبوله عن حياء لكان أوضح اهـ سيد عمر
عبارة المغنى والروض مع شرحه ويندب للقاضي بعد ظهور وجه الحكم نذب الخصمين الى صالح يرجى
ويؤخر له الحكم يوما ويومين برضاها بخلاف اذا لم يرضيا اهـ وهى موافقة لما في الشارح والنهاية
(قوله لا عن حياء) اى أو خوف اهـ نهاية (قوله وتردد ايضا) اى الزركشى في قوله اى القاضي (قول
المتن وان انكر الخ) عبارة المغنى وان انكر الدعوى وهى مما لا يمين فيها في جانب المدعى فله اى القاضي
أن يقول الخ وان كان الحق بما ثبت بالشاهد واليمين قال ألك بيته أو شاهد مع يمين فان كان اليمين في
جانب المدعى لكونه امينا أو في قسامة قال له اتحلف ويقول للزوج المدعى على زوجته بالزنا اتلاعنها
فلو عبر المصنف بالحجة بدل البيهقي كان أولى ليشمل جميع ذلك اهـ (قوله وهو الاولى) كان الاولى ان
يؤخره عن قول المصنف ان يسكت كفى النهاية (قوله نعم ان سكت الخ) عبارة الاسنى والنهاية نعم ان جهل
المدعى انه له اقامة البيهقي فلا يسكت بل يجب اعلامه بان له ذلك كما افهمه كلام المهذب وغيره وقال البلقينى
ان علم عليه بذلك فاسكوت أولى وان شك فالقول أولى وان علم جهله به وجب اعلامه اهـ زاد المغنى وهو
تفصيل حسن اهـ (قوله ان سكت) اى المدعى (قوله وجب اعلامه) معتمد اهـ عش (قوله فادى

السؤال نفذ كما قيل بمثله فيما إذا حكم بالبيهقي قبل السؤال ويعضده أن الرافعى حكى الخ اهـ كلام ابن النقيب
(قوله أو حكما) اى بان نكل وحلف المدعى اليمين المردودة (من غير حكم) ينبغى ان المراد من غير حاجة
لحكم والا فالوجه جواز الحكم لا يقال لا فائدة له لاننا نمنع ذلك بل من فوائده انه قد يختلف العلماء في موجب
الاقرار فنفي الحكم دفع المخالف عن الحكم بنفي ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الاقرار المختلف فيه لان
الاختلاف ثم في نفس الاقرار وكلامنا في الاختلاف في بعض مواجبه تامل (قوله وانما لم يحجز له تعليم المدعى
كيفية الدعوى ولا الشاهد) قال في الروض ولو علم كيف تصح الدعوى والشهادة جاز اهـ قال في شرحه لم
يصحح الاصل شيئا في الاولى فالتصحيح فيها من زيادة المصنف لكن الذى عليه الاكثر وجهه صاحب
التنبيه وافرده عليه النووى وجزم به صاحب الانوار وقال الرويانى وغيره انه المذهب عدم الجواز كما لا يجوز
ان يعليه احتجاجا ولما فيه من كسر قلب صاحبه وقد يفرق بينهما وبين الثانية بان الدعوى اصل
والشهادة تبع اهـ (قوله فان تعدى وفعل الخ) سكت عمالو تعدى وادعى المدعى بتعليمه

الشاهد بتعليمه اعتدبه على ما بحثه الغزى ولو قيل محله في مشهورين بالديانة لم يعد ولا يلزمه سؤال من التمس منه حضور من بالبلد عن كيفية دعواه إلا في المعزول كما مر وجح الغزى ما افهمه كلام شريح أنه يلزمه لاحتمال طلبه بما لا يسمع فيبتذل أو يتضرر وعليه فمحله فيمن يعد ذلك ابتداء أو اضرار له (فإن قال لي بينة واريده تخليفه فله ذلك) لأنه أن تورع وأقر سهل الأمر والأقام البينة عليه لتشهر خيانتته وكذبه وبحث البلقيني في متصرف عن غيره (١٥٤) أو عن نفسه وهو محجور عليه بنحو سفة أو فلس تعين إقامة البينة لئلا يحتاج الأمر للدعوى بين

يدى من لا يرى البينة بعد الحلف فيحصل الضرر (أو) قال (لا بينة لي) وأطلق أو قال لا حاضرة ولا غائبة أو كل بينة أقيمها زور (ثم أحضرها قبلت في الأصح) لاحتمال نسيانه أو عدم عليه بتحملها وقضيته أن من ادعى عليه بقرض مثلا فإنكر أخذه من أصله ثم أراد إقامة بينة بأداء أو إبراء قبلت وجرى عليه أبو زرعة لجواز نسيانه حال الإنكار كالأمر أنكر أصل الإيداع ثم ادعى تلفا أو رد قبل الجحد وعليه فمحله في صورة القرض أن يدعى أداء أو إبراء قبل الجحد على أن شيخنا فرق بين الوديعة والبيع مباحة بأن مبني الوديعة على الأمانة فاكثفي فيها بالبينة مطلقا بخلاف البيع وهذا ظاهر في الفرق بينها وبين القرض فالقياس المذكور غير صحيح ولو قال شهودى فسقة أو عبيد ثم أحضر بينة فالوجه أنه أن اعترف أنهم هم الذين قال عنهم ذلك أشرط مضى زمن يمكن فيه العتق والاستبراء لا مكان قبولهم حينئذ

الشهادة بتعليمه) أى أو ادعى المدعى بتعليمه سموعش (قوله على ما بحثه الغزى) عبارة النهاية قاله الغزى اه (قوله محله) أى الاعتداد بذلك في مشهورين الخ أى شاهدين مشهورين الخ (قوله حضور من الخ) أى أحضاره (قوله عن كيفية دعواه) أى دعوى التمس (قوله كما مر) أى قبيل فصل آداب القضاء بما فيه من التفصيل والخلاف اه سم (قوله وعليه) أى ما افهمه كلام شريح فمحله أى لزوم السؤال قيمين الخ في مطلوب (قوله لأنه تورع) أى قوله وقضيته في المغنى إلا ما سأنبه عليه وإلى قوله وعليه فمحله في النهاية (قوله وبحث البلقيني في متصرف الخ) عبارة النهاية نعم لو كان أى المدعى متصرفا عن غيره الخ تعينت إقامة البينة كما بحثه البلقيني لئلا يحتاج الأمر الخ ونوزع فيه بأن المطالبة متعلقة بالمدعى فلا يرفع غريمه إلا لمن يسمع البينة بعد الحلف بتقدير أن لا ينفصل أمره عند الأول اه وعبارة المغنى واستثنى البلقيني ما إذا ادعى أخيه بطريق الولاية أو النظر أو الوكالة أو لنفسه ولكن كان محجورا عليه بسفة أو فلس أو ما ذونا له في التجارة أو مكاتباً فليس له ذلك في شيء من هذه الصور لئلا يخلف ثم يرفع الحاكم يرى منع البينة بعد الحلف فيضيق الحق ورد بان المطالبة متعلقة بالمدعى الخ وأجاب عش عن هذا بما مشؤه عدم فهم المراد بما مر في شرحه ولو نصب قاضيين الخ (قوله تعين إقامة البينة) أى ابتداء اه عش (قول المتن قبلت في الأصح) أمالو قال لا بينة لي حاضرة ثم أحضرها فإنها تقبل قطعاً لعدم المناقصة اه معنى (قوله وجرى عليه الخ) عبارة النهاية كما جرى عليه الولي العراقي اه (قوله كالأمر أنكر أصل الإيداع ثم ادعى تلفا أو رد قبل الجحد الخ) أى فانه يقبل اه عش (قوله قبل الجحد الخ) متعلق بقوله تلفا أو رداه (قوله وعليه فمحله) أى القبول (قوله مطلقاً) أى قبل الجحد وبعده (قوله غير صحيح) خلافاً للنهاية كما نبهنا انفاً (قوله ولو قال شهودى إلى قوله فان تعذرت في النهاية والمغنى (قوله أشرط) عبارة النهاية والمغنى وقد مضت مدة استبراء أو عتق قبلت شهادتهم وإلا فلا فان قال الخ (قوله والاستبراء) أى بعد التوبة سم وزمن الاستبراء سنة عش (قوله لا مكان قبولهم الخ) لعله علة للقبول عند وجود الشرط المذكور لا لأشراطه (قوله حينئذ) أى حين مضى ذلك الزمن (قوله بذلك) أى بالعتق أو الاستبراء (قوله فان تعذرت الخ) أى بموته (قوله والذي يظهر الخ) وقد يقال هلا قبلوا مطلقاً لاحتمال الجهل والنسيان نظير ما مره رشيدى وياقنى في الشارح ما يردده (قول المتن وإذا ازدحم) أى في مجلس القاضى اه معنى (قوله مدعون) إلى قول المتن ونسوة في النهاية إلا قوله المسلم وقوله كالعروض إلى وأما فيه وقوله المباح وكذا في المغنى إلا قوله وبحث البلقيني إلى أما الكافرو وقوله وسبقه إليه الفزارى (قوله الأسبق فالأسبق) أى منهم أن جاءوا مرتبين وعرف الأسبق اه معنى (قوله المسلم) أى كلهم وكذا إذا كانوا كلهم كافرين كما يأتى عن عش (قوله لأنه العدل) وكما سبق إلى موضع مباح اه معنى (قوله بسبق المدعى) أى دون المدعى عليه اه معنى (قوله وبحث البلقيني أنه لو جاء الخ) ويرد بان خصم الأول إذا حضر قبل دعوى الثانى قدم الأول لسبقه من غير معارض

(قوله إلا في المعزول كما مر) أى بما فيه من التفصيل والخلاف (قوله فيحصل الضرر) ونوزع فيه بأن المطالبة متعلقة بالمدعى فلا يرفع غريمه إلا لمن يسمع البينة بعد الحلف بتقدير أن لا ينفصل أمره عند الأول مرش (قوله وجرى عليه أبو زرعة) اقتصر عليه مر (قوله والاستبراء) بعد التوبة (قوله وبحث البلقيني أنه لو جاء مدع الخ) ويرد بان خصم الأول أن حضر قبل دعوى الثانى قدم الأول لسبقه من غير معارض أو بعدها

بإقامة البينة بذلك وإن قال هؤلاء آخرون جهلتهم أو نسيتهم قبلوا وإن قرب الزمن فان تعذرت مراجعته وقال الوارث أو لاعلم بذلك فأنذى يظهر الوقف إلى بيان الحال لأن قوله فسقة أو عبيد مانع فلا بد من تيقن انتفائه واحتمال كون المحضرين غير المقول عنهم ذلك لا يؤثر احتياط الحق الغير (وإذا ازدحم خصوم) أى مدعون (قدم الأسبق) فالأسبق المسلم وجوبا أن تعين عليه فصل الخصومة لأنه العدل والعبرة بسبق المدعى لأنه ذو الحق وبحث البلقيني أنه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم خصم الأول قدم من جاء مع خصمه

أما الكافر فيقدم عليه المسلم
المسبوق كما بحثه البلقيني
وسبقه إليه الفزاري وأما
إذا لم يتعين عليه فصلها فيقدم
من شاء كدرس في علم غير
فرض ولو كفاية كالعروض
وزيادة التبحر على ما يشترط
في الاجتهاد المطلق وأما فيه
فهو كالفاضل وكذا يقال في
المغنى كما هو ظاهر (فإن جهل)
السابق (أو جازأ أمعا أو قرع)
إذا لم يرجع ومنه أن يكتب
اسماءهم برقاع بين يديه ثم
يأخذ رقعة رقعة فكل من
خرج اسمه قدمه والاولى
لهم تقديم مريض يتضرر
بالتأخير فإن امتنعوا قدمه
القاضي إن كان مطلوبا
لأنه مجبور (ويقدم) ندبا
(مسافرون) أي يريدون
للسفر المباح وإن قصر كما
اقتضاه إطلاقهم على مقيمين
(مستوفزون) مدعون أو
مدعى عليهم بأن يتضرروا
بالتأخير عن رفقتهم (ونسوة)
كذلك على رجال وكذا على
خثاني فيما يظهر (ولأن
تأخروا) لدفع الضرر عنهم
(مالم يكثروا) أي النوعان
وغلب الذكور لشرفهم
فإن كثروا بان كانوا أقدر أهل
البلد أو أكثر فكالمقيمين
كذا قالاه وعبارة غيرهما
تفهم اعتبار الخصوم
بعضهم مع بعض

وبعد ما فتقديم الثاني هنا ليس إلا لان تقديم الاول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطان حق الاول وهذه
الصورة ليست مرادة للشيخين كما هو ظاهر انهاية (قوله) اما الكافر الخ اشار به إلى أن قول المصنف وإذا
ازدحم خصوص الخ أي مسلمون أو كفاراه عش (قوله) فيقدم عليه المسلم المسبوق أي مالم يكثروا المسلمون
ويؤدي إلى الضرر كما تقدم لهم فيقدم الكافر ابتداءه عش (قوله) كالعروض أي إن قلنا بسنيتها
اه عش (قوله) على ما يشترط الخ متعلق بالزيادة (قوله) وأما فيه أي في الفرض ولو كفاية (قوله)
فهو كالفاضل أي وجب تقديم السابق وإلا فبالقرعة اه نهاية قال عش (قوله) وجب تقديم السابق
أي حيث تعين اخذا من تشبيهه بالفاضل وقوله وإلا فبالقرعة ينبغي أن يأتي مثل هذا التفصيل في التاجر
ونحوه من السوق كذا نقل عن شيخنا الزبدي أقول وهو ظاهر لم يكن ثم غيره وتعين عليه البيع
لاضطرار المشتري وإلا فينبغي أن الخيرة له لان البيع من أصله ليس واجبا بل له أن يمتنع من بيع بعض
المشتريين وبيع بعضا ويجري ما ذكر من تقديم السابق ثم القرعة بين المزدحمين على مباح ومنه ما جرت به
العادة من الازدحام على الطواحين بالريف التي أباح أهلها الطحن بها لمن أراد وهذا في غير المالكين أما هم
فيقدمون على غيرهم لان غايته أن غيرهم مستعير منهم وإذا اجتمعوا أي المالكون وتنازعوا فيمن يقدم
فينبغي أن يقرع بينهم وأن جاءوا مرتين لا شترأ كه في المنفعة اه عش (قوله) وكذا يقال في المفتي كما هو
ظاهر عبارة أصل الروضة والمفتي والمدرس يقدمان عند الازدحام أيضا بالسبق وبالقرعة ولو كان الذي
يعليه ليس من فروض الكفاية فالاختيار إليه في تقديم من شاء انتهت فاموقع قوله كما هو ظاهر الموهوم انه
بحث له ولعله لعدم استحضاره اه سيد عمر وعبارة المغنى والنهية والازدحام على المفتي والمدرس
كالازدحام على القاضي أن كان العلم فرضا ولو على الكفاية والافالخيرة إلى المفتي والمدرس اه (فإن جهل
السابق) أو علم ونسب اه عش (قوله) إذا لم يرجع (فإن أثر بعضهم بعضا جازا سنى ومغنى (قوله) ومنه) أي
من الاقرا ع (قوله) والاولى لهم تقديم مريض (ومن له مريض بلا متعهد يتجه الحاقه بالمريض اه
نهاية وياتي عن المغنى مثله (قوله) أن كان مطلوبا) أي لان كان طالبا لانه مجبور أي والطالب مجبر اه مغنى
(قول المتن) يقدم مسافرون) عبارة المغنى تنبيه لا يقدم القاضي بعض المدعين على بعض الا في صورتين
اشار للاولى منهما بقوله ويقدم الخ وأشار للثانية بقوله ونسوة وافهم اقتضاه على المسافرين والنسوة
الحصر فيهما وليس مراد اهل المريض كما سبق كذلك قال الزركشى وينبغي أن يلحق به من له مريض
بلا متعهد اه (قوله) بأن يتضرروا الخ انظر ما متعلق بالباء عبارة المغنى والاسنى قوله ويقدم ندبا مسافرون
مستوفزون أي متبهون للسفر خائفون من انقطاعهم ان تأخروا على مقيمين لئلا يتضرروا بالتخلف
اه (قوله) ونسوة كذلك على رجال) أي طالبا لسترن اه مغنى (قوله) كذلك) إلى قوله وله
ان يعين في المغنى الا قوله بأن كانوا إلى يقدم منهم إلى قوله واول الاذرعى في النهاية الا قوله بأن كانوا إلى
يقدم وقوله والفرق إلى ويجاب وقوله نعم إلى وللحاجم وقوله وهذا ليس إلى المتن وقوله فمن ثم إلى المتن وقوله
اشترط إلى قال جمع الخ وما سانبه عليه (قوله) كذلك) أي مدعات او مدعى عليهن (قول المتن) وان تأخروا
الخ) أي المسافرين والنسوة في الحجى إلى القاضي اه مغنى (قوله) ان النوعان) تفسير لفاعل كل من الفعلين
(قوله) وغلب) أي في كل من الفعلين الذكور أي المسافرين على النسوة (قوله) بأن كانوا الخ) عبارة
النهاية فان كثروا أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالقديم بالسبق أو القرعة كما مر ولو تعارض الخ

فتقديم الثاني ليس إلا لان تقديم الاول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطان حق الاول وهذه الصورة
ليست مرادة للشيخين كما هو ظاهر مش مر (قوله) وأما إذا لم يتعين عليه فصلها فيقدم من شاء كدرس تقدم
في أول الباب قول الشارح قال البلقيني فإيقاع القضاء بين المتنازعين فرض عين على الامام أو نائبه ولا يحل
له الدفع إذا كان فيه تعطيل وتطويل بلانزاع اه ومفهوه محل الدفع إذا لم يكن فيه ما ذكر (قوله) والاولى
لهم تقديم مريض الخ) كذاش مر الخ (قوله) او مدعى عليهم) كما بحثه الشيخان وان منعه البلقيني

لا مع اهل البلد كلهم قبل واهله اولى والمسافرون فيما بينهم والنسوة كذلك يقدم منهم بالسبق ثم يقرع ولو تعارض مسافرو امرأة قدم على الاول واجلان الضرر فيه اقوى وبمحت (١٥٦) الزركشى أن العجوز كل رجل لا تنفاه المحذور وفيه نظر وما عال به ممنوع (ولا يقدم سابق وقارع الا بدعوى) واحدة

وجارة النفي فان شربوا لوساروا وكفى بالذنب او كذا الجمع الخ **اقول** لا مع اهل البلد كلهم (إن لم يكن في عبارتهما ما يمنع من حمل اهل البلد فيها على الخصوم منهم فلا مانع من حملها على ذلك اهـ سم **قوله** على الاول) عبارة المغنى والاسنى ويقدم المسافر على المرأة للمقيمة كما صرح به فى الانوار اهـ **قوله** وبمحت الزركشى الخ) عبارة النهاية وما بجته الزركشى من الحاق العجوز بالرجل ممنوع اهـ وعبارة المغنى وإطلاق المصنف النساء يقتضى أن لا فرق بين الشابة والعجوز وهو كذلك وإن قال الزركشى القياس الحاق العجوز بالرجال لا تنفاه المحذور اهـ **قول المتن وقارع** (اي من خرجت قرعته اهـ مغنى **قوله** لا بدعوى واحدة) اى وان اتحد المدعى عليه اهـ مغنى **قوله** لئلا يزيد ضرر الباقيين) لا نهى بما استوعب المجلس بدعاويه فتسمع دعواه وينصرف ثم يحضر في مجلس اخر او يتنظر فراغ دعوى الحاضرين ثم تسمع دعواه الثانية إن بقي وقت ولم يضجر مغنى **قوله** (إن لم تضرب غيره) اى بالمقيمتين فى الاولى وبالرجال فى الثانية اهـ مغنى **قوله** (ولا لا بدعوى واحدة الخ) (ولا إذا قدمنا بواحدة فظاهر ان المراد التقديم بالدعوى وجوابها وصل الحكم فيها نعم ان تاخر الحكم لا تنظر بينة او تزكية او نحوها سمع دعوى من بعده حتى يحضره وبينه فيشتغل حينئذ باتمام حكمه إذ لا وجه لتعاطل الخصوم ذكره الا ذرعى وغيره **تنبيه**) ولو قال كل من الخصمين اننا المدعى فان كان قد سبق احدهما الى الدعوى لم تقطع دعواه بل على الاخر أن يجيب ثم يدعى إن شاء. ولا ادعى من بهت منهما العوز خف الاخر وكذلك ان اقام منهما بينة لانه اضرا لا خرا يدعى عليه وإن استورد اقرع بينهم فن خرجت قرعته ادعى مغنى وروى مع شرحه **قول المتن** لا ية بل غيرهم) فان دين شهودا وقبل غيرهم لم يحرم ولم يكره قاله الماوردى اهـ مغنى **قوله** وضياح كثير من الحق وق) إذ ذدي تحمل الشهادة غيرهم فاذا لم يقبل ضاع الحق اسنى ومغنى **قوله** وله ان يعين من يكتب بمعنى انه يعين على الناس ان يكتبوا اعنده ويمنعهم من الكتابة عند غيره بدليل ما بعده وبدليل ايراده بعد قول المصنف ويحرم اتخاذ شهود داخ فهو من محترقات المتن فسكانه قال خرج بالشهود والكتابة فلا يحرم اتخاذهم الا بقيد اهـ أما اتخاذ الكاتب من غير تعيين فانه مندوب كما مر فى المتن اول الباب اهـ رشيدى **قوله** (او رزق من بيت المال) ينبغي ولم ياخذ الرشوة فى التقديم **قوله** (ولا) اى وإن لم يتبرع ولم يرزق من بيت المال فطلب الاجرة لكتابة الوثائق **قوله** (حرم) اى التعيين **قوله** (كاسر) اى فى فصل آداب القاضى **قول المتن** فعرف) اى فيهم اهـ مغنى **قوله** (ولم يحتج) الى قوله ولو عرف فى المغنى **قوله** (ولم يحتج تزكية الخ) اى ويرد من عرف فسقه ولا يحتاج الى بحث اهـ مغنى **قوله** (نعم اصله الخ) اى القاضى **قوله** (فيهما) اى فى عدالة اصله وفرعه على حذف المضاف بقريته ما قبله اما الجرح فيعمل فيهما بعلمه لانه أبلغ كما هو ظاهر اهـ رشيدى **قوله** (شيئا) أى من العدالة والفسق **قوله** (أى طلب من يزكهم الخ) **تنبيه**) لو جهل اسلام الشهود وورجعه فيه الى قوطهم بخلاف جهل بحريتهم فانه لا بد فيها من بينة اهـ مغنى **قوله** (تعم إن صدقهما الخ) ولو شهد عليه شاهدان معروفا بالعدالة واعترف الخصم بما شهد به قبل الحكم عليه فالحكم بالاقرار لا بالشهادة لانه اقوى بخلاف ما لو اقر بعد الحكم فان الحكم قدمه ضعى مستند الى الشهادة هذا ما نقله فى اصل الروضة عن الهروى وافرعه وتقدم فى باب الزنا ان الاصح عند الماوردى اعتبار الاسبق من الاقرار والشهادة وتقدم ما فيه وقول ابن شبة والصحيح إسنادها الى المجموع ممنوع اهـ مغنى **قوله** (ولو عرف عدالة مزكى المزكى) صورته ما لو شهدا ثنان عند القاضى ولم يعلم حالهما فزكاهما اثنان ولم يعرف القاضى حالهما ايضا فزكى المزكىين اخر ان عرف القاضى عدلتهما اهـ عس **قوله** (او غيرها) **قوله** لا مع اهل البلد كلهم) إن لم يكن فى عبارتهما ما يمنع من حمل اهل البلد فيها على الخصوم منهم فلا مانع من حملها على ذلك **قوله** (ولو تعارض مسافرو امرأة قدم) عبارة شرح الروض صرح به فى الانوار اهـ **قوله** وبمحت الزركشى ان العجوز الخ) ممنوع مر **قوله** (ويمهله ثلاثة ايام الخ) ويمهله ثلاثة ايام

لئلا يزيد ضرر الباقيين
ويقدر المسافر بدعاويه
ان خفت بحيث لم تضرب
بغيره اضرا را يبنائى بان
لم يحتمل عادة كما هو ظاهر
ولا لا بدعوى واحدة
والحق به المرأة (ويحرم
اتخاذ شهود معينين لا يقبل
غيرهم) (لما فيه من التضيق
وضياح كثير من الحقوق
وله أن يعين من يكتب
الوثائق أى إن تبرع او
رزق من بيت المال والا
حرم كما مر عن القاضى لانه
يؤدى الى تعيين المعين
ومغالاته فى الاجرة وتعطيله
الحقوق او تأخيرها) وإذا
شهد شهود بين يدي قاض
بحق او تزكية (فعرف
عدالة او فسقا عمل بعلمه)
قطعا ولم يحتج تزكية ان
علم عدالة وان طلب الخصم
نعم اصله وفرعه لا تقبل
تزكيتيه لهما فلا يعمل
فيهما بعلمه (والا) يعلم
فيهم شيئا (وجب) عليه
(الاستزكاء) اى طلب من
يزكهم وان اعترف الخصم
بعد انهم كما يأتى لان الحق
لله تعالى نعم ان صدقهما
فيما شهدا به عمل به من جهة
الاقرار لا بالشهادة ولو

عرف عدالة مزكى المزكى فقط كفى خلا فالما وقع للزركشى وله الحكم بسؤال عقب ثبوت العدالة والاولى ان يقول اى
للمدعى عليه هل لك دافع فى البينة او غير هاو يمهل ثلاثة ايام فاقبل وفى هذا الامهال بغير رضا الخصم ولا طلب المدعى عليه

نظر ظاهر والفرق بينه وبين ما يأتي في الحيلولة بلا طلب غير خفي ويحجب مدع طلب الحيلولة بعد البينة وقيل التزكية وله حيثن ملازمته بنفسه أو بنائيه وبعد الحيلولة لا ينفذ تصرف واحد منها نعم من بان له نفوذ تصرفه كما هو ظاهر مما مر وللحكم فعلها بلا طلب ان رآه ولا يجيب طالب استيفاء أو حجر أو حبس قبل الحكم (بان) بمعنى كان (يكتب ما يميز به الشاهد) اسما وصفة وشهرة لئلا يشتبه ويكفى ميز (والمشهود له وعليه) لئلا يكون قريبا أو عدوا وهذا ليس من الاستزكاه بل مما يربح من النظر بعده في مانع آخر من نحو عداوة أو قرابة (وكذا قدر الدين على الصحيح) لانه قد يغلب على الظن صدق الشاهد في القليل دون الكثير ولا بعد في كون العدالة تختلف بذلك وان كانت ملكة فمن ثم ضعف المصنف الخلاف وان قواه الامام ونقل المقابل عن معظم الائمة

أى أو في الحق بنحو أداء (قوله نظر ظاهر) عبارة الهاية ويمهله ثلاثة أيام حيث طلبه المدعى عليه وهو ظاهر اه قال ع ش ظاهره وجوبا اه (قوله ويحجب مدع طلب الحيلولة الخ) أى بين المدعى عليه وبين العين التي فيها النزاع اه ع ش (قوله ويحجب مدع الخ) هذا إذا كان المدعى به عينا لاحتق فيها الله تعالى اموالو كان كذلك كما إذا كان المدعى به عتقا أو طلاقا فللمدعى الحيلولة بين العبد وسيدته وبين الزوجين مطلقا بلا طلب بل يجب في الطلاق ركنا في العتق إذا كان المدعى عتقه امة ذن كان عبدا فانما يجب بطلبه وأما إذا كان المدعى به ديناً فلا يستوفيه قبل التزكية وان طلب المدعى هذا معنى ما في شرح البهجة لشيخ الاسلام وفي العباب بعض مخالفة له فليراجع اه رشيدى (قوله وله حيثن ملازمته الخ) وفي التنبيه فان قال لى بينة بالجرح وجب امهاله ثلاثة ايام وللمدعى ملازمته الى أن يثبت الجرح انتهى قال ابن النقيب لثبوت حقه في الظاهر اه وقياس ذلك ان للمقر له ملازمة المقر قبل الحكم لثبوت حقه بالاقرار من غير حكم لكن تقدم عن الماوردى خلافه فليراجع وليحرر اه سم وقد معنا هناك ان مقتضى كلام الشارح والنهاية والمغنى جواز الملازمة وقوله عن الماوردى لعل صوابه عن ابن النقيب (قوله مما مر) أى من ان العبرة في العقود بما في نفس الامر (قوله وللحاكم فعلها) أى الحيلولة اه ع ش (قوله أو حبس الخ) فيه نظر قال في التنبيه في بحث التزكية وان سال المدعى ان يحبسه حتى يثبت عدالتهم حبس اه وهذا حبس قبل الحكم إذ لا يصح الحكم قبل التزكية وهو شامل لما إذا كان المدعى به ديناً ولما إذا كان عينا لكن خصه الروض بالدين ومثله في العباب فانه قال فصل من اقام شاهدين بما ادعاه ثم طلب من القاضي نزعه وجعله مع عدل إلى تزكيتهما به فان كان عينا أجابه وان رأى القاضي ذلك بلا طلب فعل فان تلفت مع العدل لم يضمن هو ولا القاضي بل المدعى عليه ان ثبت للمدعى لا عكسه وليس للقاضي تعديلها أى تحويلها مع المدعى فان فعل فتلفت عنده ثم ثبتت لم يضمنها المدعى عليه وان كان ديناً لم يحبه فلا يستوفيه ولا يحجر على خصمه ويحبسه بطلب المدعى لدينه ولقود وحق قدف لا لحد الله تعالى إلى اخر ما اطال به هنا في كتاب الشهادات بما يتعين مراجعته اه سم (قوله اسما وصفة الخ) عبارة المغنى من اسم وكنية اشتهر بها وولاء ان كان عليه ولاء واسم أبيه وجده وحليته وحرثه وسوقه ومسجده لئلا يشتبه بغيره فان كان الشاهد مشهوراً أو حصل التميز ببعض هذه الاوصاف اكتفى به اه (قوله في مانع اخراج) الاولى الاخصر في وجود نحو عداوة أو قرابة (قول المتن وكذا قدر الدين) الاولى ان يقول وكذا ما شهدوا به ليعم الدين والعين والنكاح والقتل

حيث طلبه المدعى عليه كما هو ظاهر م ش (قوله نعم من بان له نفوذ تصرفه الخ) تركه م ر (قوله أو حبس قبل الحكم) فيه نظر قال في التنبيه في بحث التزكية وان سال المدعى ان يحبسه حيث تثبت عدالتهم حبس انتهى وهذا حبس قبل الحكم إذ لا يصح الحكم قبل التزكية وهو شامل لما إذا كان المدعى به ديناً ولما إذا كان عينا لكن خصه الروض بقوله لو شهدا بعين مال وطلب المدعى أو رأى الحاكم ان يعدله أى يحوله حتى يزكى الشاهدان اجيب او بدين لم يستوف قبل التزكية ولو طلب الحجر عليه قبلها لم يحبه او حبسه اجيب اه فخص ذكر الحبس بالدين ومثله في العباب فانه قال فصل من اقام شاهدين بما ادعاه ثم طلب من القاضي نزعه وجعله مع عدل إلى تزكيتهما به فان كان عينا أجابه وان رأى القاضي ذلك بلا طلب فعل فان تلفت مع العدل لم يضمن هو ولا القاضي بل المدعى عليه ان ثبت للمدعى لا عكسه وليس للقاضي تعديلها مع المدعى فان فعل فتلفت عنده ثم ثبتت لم يضمنها المدعى عليه وان كان ديناً لم يحبه فلا يستوفيه ولا يحجر على خصمه ويحبسه بطلب المدعى لدينه ولقود وحق قدف لا لحد الله تعالى إلى اخر ما اطال به هنا في كتاب الشهادات بما يتعين مراجعته وعلل في شرح الروض عدم الاجابة للحجر بما قال ان قضيته انه يحبسه إلى الحجر في المشهود به وحده ثم قال في الروض ولا يحبس أى المدعى عليه بشاهد قال في شرحه لان الشاهد وحده ليس بحجة وقال في التنبيه قبل ما تقدم عنه فان قال لى بينة بالجرح وجب امهاله ثلاثة ايام وللمدعى ملازمته الى أن يثبت الجرح انتهى قال ابن النقيب لثبوت حقه في الظاهر اه وقياس ذلك ان للمقر له ملازمة المقر قبل الحكم لثبوت حقه بالاقرار

وغيرها اه معنى (قوله قول شارح الخ) وافقه المغنى (قوله أى اثنين) أى فأكثر معنى (قوله وسماه) أى المبعوث (قوله لمن اعترضه) وافقه المغنى عبارة هو أى من كيان نصب باسقاط الخافض وصرح به فى المحرر فقال إلى من كى اه (قوله وهؤلاء المبعوثون الخ) وفى الشرح والروضة ينبغى ان يكون للقاضى من كون واصحاب مسائل فالمنزكون المرجوع اليهم ليبنوا حال الشهود واصحاب المسائل هم الذين يبعثهم القاضى إلى المزكين ليبحثوا ويسالوا اور بما فسر واصحاب المسائل فى لفظ الشافعى رضى الله تعالى عنه عنه بالمزكين انتهى اه معنى وروض مع شرحه (قوله لانهم يبحثون الخ) أى من المزكين ليوافق ما يأتى اه رشيدى (قوله ويسن الخ) عبارة المغنى قال فى الروضة ويكتب إلى كل من كى كتابا ويدفعه إلى صاحب مسئلة ويخفى كل كتاب عن غير من دفعه اليه وغير من يبعثه اليه احتياطاً لئلا يسعى المشهود له فى التزكية والمشهود عليه فى الجرح اه (قوله ووان لا يعلم) من الاعلام (قوله ويطلقون) أى اصحاب المسائل اه سيد عمر (قوله وهم) أى المزكون (قوله الرسول اليهم) يأتى عن الرشيدى (قوله ثم بعد السؤال الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ثم ان عاد اليه الرسل بجرح من المزكين توقف عن الحكم وكتم الجرح وقال للبدعى زدنى فى الشهود وادعوا اليه بتعديل لم يحكم بقولهم بل يشافه أى القاضى المزكى المبعوث اليه بما عنده من حال الشهود من جرح او تعديل لان الحكم بشهادة ويشير المزكى اليهم لئلا يمان بذلك الغلط من شخص الى اخر اه (قوله له) أى للقاضى اخفاؤه أى الجرح وقوله وتعديل عظم على جرح والواو معنى او كما عبر بها غيره (قوله ثم هذا المزكى) أى المذكور فى قول المصنف ثم يشافه المزكى كما اشار اليه بهذا الذى هو للاشارة للقريب فالمراد به المبعوث اليه وهو غير المزكى المذكور أو لا وصرح بهذا الاذرى ويصرح به قول المصنف يعدو قيل تكفى كتابته ومراد الشارح بقوله ان كان شاهد اصل أى بان كان هو المختبر لحال الشهود بصحبة او جوار او غيرهما يأتى وقوله والواو بان لم يقف على احوال الشهود الا باخبار نحو جيرانهم ولا ينافى ما تقرر قول الشارح أى المزكى سواء صاحب المسئلة والرسول اليه عقب قول المصنف وشرطه لانه للاشارة الى الخلاف فى ان الحكم بقول المزكين او المسئولين من الجيران ونحوهم كما اشار اليه الاذرى وقد قرر الشهاب بن قاسم هذا المقام على غير هذا الوجه وبوافقه شرح المنهج فليحرر وليراجع ما فى حاشية الزبائدى اه رشيدى عبارة سم (قوله والاشتراط فى الاصل عذر الخ) وحيث كان ذلك من قبيل الشهادة على الشهادة لا يشكل بقوله الا فى وخبرة باطن من يعدله لصحبة او جوار او معاملة قديمة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة وقد لا يوجد منها شىء هنا على انه سياتى انه يغنى عنها ان يستفيض عنده عدالته من الخبراء اه (قوله ولا) الى قوله ولو لى عبارة النهاية والاقبل قوله وان لم يوجد شرط قبول الشهادة على الشهادة كما قاله جمع للحاجة اه (قوله ولو لى) الى المتن فى المغنى (قول المتن وقيل تكفى

من غير حكم لكن تقدم عن الماوردى فى هامش الصفحة السابقة خلافاً فليراجع وليحرر (قوله وهؤلاء المبعوثون يسمون اصحاب المسائل) كتب عليه مر هنا (قوله والاشتراط فى الاصل عذر يجوز الشهادة) حيث كان ذلك من قبيل الشهادة على الشهادة لا يشكل بقوله الا فى وخبرة باطن من يعدله لصحبة او جوار او معاملة قديمة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة قد لا يوجد منها شىء هنا على انه سياتى ايضا انه يغنى عنها ان يستفيض عنده عدالته من الخبراء (قوله وقال جمع لا يشترط ذلك للحاجة) كتب عليه مر (قوله ولو لى صاحب المسئلة الحكم بالجرح والتعديل اكتفى بقوله فيه الخ) بعد ان نقل الشيخان خلافاً فى ان الحكم بقول اصحاب المسائل او بقول المزكين قالوا واللفظ للروضة واذا تأملت كلام الاصحاب فقد تقول ينبغى ان لا يكون فى هذا خلاف محقق بل ان لى صاحب المسئلة الجرح والتعديل لحكم القاضى مبنى على قوله فلا يعتبر العدد لانه حاكم وان امره بالبحث ببحث ووقف على حال الشاهد وشهد بما وقف عليه فالحكم ايضا مبنى على قوله لكن يعتبر العدد لانه شاهد وان امره براجعة مزكين فصاعداً وبان يعمله بما عندهما فهو رسول محض والاعتماد على

فاندفع قول شارح لا يحسن التعبير بالصحيح بل بالأصح (ويبعث به) أى المكتوب (مزكى) أى اثنين مع كل نسخة مخفية عن الآخر وسماه به لانه سبب فى التزكية فلا ينافى قول أصله الى المزكى خلافاً لمن اعترضه وهؤلاء المبعوثون يسمون اصحاب المسائل لانهم يبحثون ويسألون ويسن أن يكون بعثهم اسرا وان لا يعلم كلا بالآخر ويطلقون على المزكين حقيقة وهم الرسول اليهم (ثم) بعد السؤال والبعث (يشافه المزكى بما عنده) من جرح فيسن له اخفاؤه ويقول زدنى فى شهودك وتعديل فيعمل به ثم هذا المزكى ان كان شاهد أصل فواضح والاشتراط فى الاصل عذر يجوز الشهادة على الشهادة وقال جمع لا يشترط ذلك للحاجة ولو لى صاحب المسئلة الحكم بالجرح والتعديل اكتفى بقوله فيه لانه حاكم (وقيل تكفى كتابته) أى المزكى الى القاضى بما عنده

(الح) أى من غير مشافهة وهذا اختاره القاضى حسين وأصحابه وعليه عمل القضاة الآن من اكتفائهم برؤية سجل العدالة اه معنى (قوله) وأول الأذرعى (الح) عبارة المغنى (تفسيه) من نصب من أرباب المسائل حا كما فى الجرح والتعديل كفى أن ينهى إلى القاضى وحده فلا يعتبر العدد لأنه حاكم وكذا الأمر القاضى صاحب المسئلة بالبحث فبحث وشهد بما بحثه لكن يعتبر العدد لأنه شاهد قال فى أصل الروضة وإذا تأملت كلام الأصحاب فقد تقول ينبغى أن لا يكون فيه خلاف محقق بل أنولى صاحب المسئلة الجرح والتعديل فحكم القاضى مبنى على قوله فلا يعتبر العدد لأنه حاكم أن أمره بالبحث فبحث ووقف على حال الشاهد وشهد به فالحكم ايضا مبنى على قوله لكن يعتبر العدد لأنه شاهد وأن أمره بمراجعة من كين وإعلامه ما عندهما فهو رسول محض فليحضر أو يشهد وكذا الوشيد على شهادتهما لأن شاهد الفرع لا يقبل مع حضور الأصل انتهى وقد رفع بذلك الخلاف فى أن الحكم بقول المزيكين أو بقول هؤلاء والذي نقله عن الأكثرين أنه بقول هؤلاء وهو كما قال شيخنا المعتمد اه (قوله) أى المزيكى إلى قوله ومثله فى المغنى لا أقوله ومثله إلى المتن وإلى قوله نظير ما يأتى فى النهاية (قوله) والمرسول إليه صوابه والمرسل إليه لأن اسم المفعول من غير الثلاث لا يكون إلا كذلك اه رشيدى (قول المتن كشاهد) قضيته عدم شهادة الأب بتعديل الابن وعكسه وهو الأصح اه معنى (قوله) فى كل ما يشترط (الح) أى من اسلام وتكليف وحرية وذكورة وعدالة وعدم عداوة فى جرح وعدم بنوة أو ابوة فى تعديل اه زبادى (قوله) ومثله أى أن شرطه كشرط قاض (قوله) ومثله أى المزيكى فى ذلك أى فى اشتراط المعرفة (قوله) فقول بعضهم (الح) عبارة النهاية نعم أفتى الوالد بأن يكفيه أنه يشهد بأنه صالح لدينه وديناه ويتجه حمله على عارف صلاحهما (الح) وما عارض به من أنه يأتى فى الشهادات ما يعلم منه أنه (الح) غير صحيح لأن حقيقة الاطلاق أن يشهد بمطلق الرشد اما مع قوله أنه صالح لدينه وديناه فإنه تفصيل لا إطلاق اه وعقبها سم بما نصه وأقول قد يقال إنما يكون تفصيلا لا إطلاقا إذا صرح بما يتحقق به الصلاح مع أنه لم يصرح بذلك فليتأمل اه (قوله) بحمل هذا أى ماسياى وقوله والاول أى ما قاله البعض (قول المتن وخبرة باطن) من إضافة المصدر إلى مفعوله أى خبرته باطن اه سم أى كما أشار إليه الشارح بتقدير المرسول إليه (قول المتن وخبرة باطن من يعدله (الح) والمغنى فيه أن اسباب الفسق خفية غالبا فلا بد من معرفة المزيكى حال من يزيكه ويشترط علم القاضى بأنه خير بباطن الحال الا

قولهما فليحضر أو يشهد وكذا الوشيد على شهادتهما لأن شهادة الفرع لا تقبل مع حضور الأصل انتهى قال شيخنا الشهاب البرلى أقول وفى قولهما فحكم القاضى مبنى على قوله ما يفيد أن الثبوت يثقل فى البلد وأن مجرد عن الحكم إلا أن يحمل ذلك على ما إذا حكم نائب القاضى المذكور بالجرح والتعديل ثم شافه القاضى ثم رأت كلام الشيخين محصله أن نائب القاضى يشافه بالثبوت وأن لم يحكم ويغتفر فيه ذلك لأنه معين له بخلاف القاضى المستقل ذكر ذلك الشيخان عند الكلام على كتاب القاضى للقاضى اه قلت وعبارة الروض وشرحه هناك فصل وأن لم يحكم وأنه سماع الحجة المسبوبة بالدعوى إلى قاض آخر مشافهة له لم يجوز له الحكم بناء على أن انتهاء سماعها نقل لها كتنقل الفرع شهادة الأصل وكما لا يحكم بالفرع مع حضور الأصل لا يجوز الحكم بذلك أو مكاتبة جاز الحكم به حيث تكون المسافة بين القاضيين بحيث تسمع فيها الشهادة على الشهادة بخلاف الكتاب مع الحكم يجوز ولو مع القرب بخلاف ما لوقال لنا بسماع الينة بعد الدعوى وانها إلى ففعل فالاشبه الجواز أى جواز حكم منية بذلك لأن تجوز النيابة للاستعانة بالنائب وهو يقتضى الاعتداد بسماعها بخلاف سماع القاضى المستقل اه باختصار وبه يتضح أن الاشكال فيما ذكره (قوله) فقول بعضهم بكفيه أن يشهد بأنه صالح (الح) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله) يحمل على من يعرف (الح) كتب عليه مر (قوله) لكن سياتى فى الشهادات (الح) غير صحيح لأن حقيقة الاطلاق أن يشهد بمطلق الرشد اما مع قوله أنه صالح لدينه وديناه فإنه تفصيل لا إطلاق شمر وأقول قد يقال إنما يكون تفصيلا لا إطلاقا إذا صرح بما يتحقق به الصلاح مع أنه لم يصرح بذلك فليتأمل سم (قوله) أى

وأول الأذرعى كالحسابى هذا الوجه بما يرجع إلى المعتمد (وشرطه) أى المزيكى سواء صاحب المسئلة والمرسول إليه (كشاهد) فى كل ما يشترط فيه اما من نصب للحكم بالتعديل والجرح فشرطه كقاض ومثله لأن لم يكن فى واقعة خاصة ولا فحكما مر فى الاستخلاف (مع معرفة) المزيكى لكل من (الجرح) والتعديل (وأسبابهما) ثلاثا يجرح عدلا ويذكر فاسقا ومثله فى ذلك الشاهد بالرشد فقول بعضهم بكفيه أن يشهد بأنه صالح لدينه وديناه يحمل على من يعرف صلاحهما الذى يحصل به الرشد فى مذهب الحاكم نظير ما يأتى فى هو عدل لكن سياتى فى الشهادات ما يعلم منه أنه لا يكتفى بنحو ذلك الاطلاق ولو من الموافق للقاضى فى مذهبه لأن وظيفة الشاهد التفصيل لا الاجمال لينظر فيه القاضى وقد يجمع بحمل هذا على ما إذا كان ثم احتمال يقدر فى ذلك الاطلاق والاول على خلافه

(و) مع (خبرة) الرسول اليه ايضا بحقيقة (باطن من بعدله) وجوز بعضهم رفع خبره عطفا على خبر شرطه (الصحة او جوار) بكسر اوله افسح من ضم (أو وماملة) قديمة كقوله عمر رضي الله عنه لمن عدل عنده شاعدا أهو جارك تعرف ليله ونهاره أو عاملك بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع أو رفيقك في السفر (١٦٠) الذي يستدل به على مكارم الاخلاق قال لا فال لست تعرفه ويقبل قولهم في خبرتهم

بذلك كما يدل له الاثر ما غير القديمة من تلك الثلاثة كان عرفة في احدى من نحو شهرين فلا يكفي اتفاقا على ما قاله الهارثي ويعني عن خبره ذلك ان تستفيض عنده عدالته من الخبراء بباطنه والحق ان الرفع بذلك ما اذا تكرر ذلك على سمعه مرة بعد اخرى بحيث يخرج عن حد التواطؤ لاشهادة عدلين لاحتمال التواطؤ الا ان يهد على شهادتهما وخرج من بعدله من يخرج فلا يشترط خبرة باطنه لاشترط تفسير الجرح والاصح اشترط لفظ شهادة من المزمكي كبقية الشهادات (و) الاصح (انه يكفي) قول العارف باسباب الجرح والتعديل اي المرافق مذهبه المذهب القاضى فيهما نظير ما تقرر بما فيه (هو عدل) لانه اثبت له العدالة التي هي المقصود (وقيل يزيد على ولي) ونقل عن الأكثر لانه قد يكون عدلا في شيء ودون شيء بمعنى قد يظن صدقه في شيء ودون شيء اخذنا مما تقرر أنفا في القليل والكثير وأما

إذا علم من عدالته أنه لا يتركى الا بعد الخبرة فيتمدد معنى وروض مع شرحه (قوله ومع خبره الرسول اليه) إلى قول المتن وأنه يكفي في النهاية الا قوله وجوز بعضهم إلى المتن وقوله كما يدل عليه الاثر وقوله اتفاقا على ما قاله الماوردي وقوله لاشهادة عدلين الما وخرج (قول المتن من بعدله) صلة أو صفة جرت على غير من هي له فليتامل اسم أي ولم يبرز اختيارا للمذهب الكوفي (قوله وجوز بعضهم) إلى قوله ويقبل في المغنى الا قوله قديمة (قوله بعضهم) عبارة المغنى ابن العرakah (قول المتن أو معاملة) أي ونحوها أسنى ومعنى عبارة الرشيدى قول المتن لصحة أو جوار أو معاملة أي أو شدة خص وهذا هو الذي يتأتى في المزمكين المنصوبين من جهة الحاكم غالبا (قوله قديمة) سيذكر محترضا (قوله بذلك) أي الصحة أو الجوار أو المعاملة (قوله فلا يكفي الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولا يعتبر في خبرة الباطن التقادم في معرفتها بل يكفي بشدة الفحص عن الشخص ولو غرريا يصل المزمكي بفحصه إلى كونه خيرا بباطنه حين يغلب على ظنه عدالته باستفاضة منه شهادتها (قوله ويعني عن خبرة ذلك) في هذه العبارة قلاقة والاولى حذف لفظ خبرة أه رشيدى (قوله عن خبرة ذلك) يعني عن الصحة والجوار والمعاملة (قوله عنده) أي المزمكي (قوله والحق ابن الرفع الخ) هذا الملاحق نقله ابن النقيب في مختصر الكفاية عن القاضي حسين أه سم (قوله لاشهادة عدلين) عطف على قوله ان تستفيض الخ (قوله وخرج) إلى قول المتن وأنه يكفي في النهاية (قوله وخرج ممن بعدله من يخرج الخ) هو ظاهر وان سوى المحلى بينهما أه سم (قول المتن اشترط لفظ شهادة) فيقول أشهد أنه عدل أو غير عدل أه معنى (قوله قول العارف الخ) أي مع لفظ الشهادة أه معنى (قوله فيهما) أي اسباب الجرح واسباب التعديل (قوله نظير ما تقرر الخ) أي في شرح مع معرفة الجرح والتعديل (قول المتن هو عدل) أي أو مرضى أو مقبول القول أو نحوها أه أسنى (قوله التي هي المقصود) عبارة المغنى التي اقتضاها ظاهر قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم أه (قول المتن يزيد) أي على قوله أشهد انه عدل أه معنى (قوله بما تقرر انفا الخ) أي في شرح وكذا قدر الدين على الصحيح (قوله فغير متصور شرعا) فيه شيء مع قوله السابق ولا بعد في كون العدالة تختلف بذلك وان كانت ملكة أه سم أقول ويدفع الاشكال قول الشارح اخذنا ما تقرر الخ فانه صريح في ان هذا التفسير هو المراد بما سبق (قوله الذي ذكرته) أي بقوله يعني قديظن الخ هو المراد أي من التعليل بانه قد يكون عدلا الخ (قوله الظن) أي على الظن والافوق بما سبق ان يقول الذي يظن صدقه فيه دون غيره (قوله أغفلوه) أي رد علة الوجه الضعيف بذلك (قوله كايان) أي بقوله ولا يشترط حضور المزمكي الخ (قول المتن ويجب ذكر سبب الجرح) وانما يكون الجرح والتعديل عند القاضي أو من يعينه القاضي أه معنى (قول المتن ذكر سبب الجرح) أي وان كان قضيها أه نهاية (قوله صريحا) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله ولا يكون به) أي بذكر الزنا وان انفرد بنهاية ومعنى (قوله للحاجة مع انه مسؤول الخ) عبارة النهاية والمغنى

المصنف خسة باطن) من اضافة المصدر للمفعول أي خبرته باطن (قوله من بعدله) صلة أو صفة جرت على غير من هي له فتأمل (قوله ويعني عن خبرة ذلك ان تستفيض) كتب عليه مر (قوله والحق ابن الرفع الخ) هذا الملاحق نقله ابن النقيب في مختصر الكفاية عن القاضي الحسين (قوله وخرج ممن بعدله من يخرج الخ) هو ظاهر ان سوى المحلى بينهما (قوله فغير متصور شرعا) فيه شيء مع قوله السابق ولا بعد في كون العدالة تختلف بذلك وان كانت ملكة (قوله أي المصنف ويجب ذكر سبب الجرح) أشكل على بعض الطلبة

اثبات حقيقة العدالة في صورة ونفها في آخر فغير متصور شرعا وإذا تقرر أن ذلك الذي ذكرته هو المراد لم ينتح لانه منه تأييد لذلك الوجه الضعيف لانه وان قال على ولي قد يرد في بعض الصور التي يغلب الظن فيها صدقه دون غيره فتأمله فان الشراح أغفلوه بالكلية ولا يجوز أن يترك أحد الشاهدين الآخر ولو عرف الحاكم والخم اسم الشاهد ونسبه وعينه جازت تركيته في غيبته كايأتى (ويجب ذكر سبب الجرح) يحاكر ان ولا يكون به قاذفا للحاجة مع انه مسؤول وبه فارق شهود الزنا اذا انتصروا كما مر مع أنه يندب لهم السمت

أوسارق الاختلاف في سببه فوجب بيانه ليعمل القاضي فيه باعتقاده نعم لو اتحد مذهب (١٦١) الفاضل وشاهد الجرح لم يبعد الا كنفاه

منه بالاطلاق لكن ظاهر كلامهم انه لا فرق ويوجه بامر آتفا وقال الامام والغزالي عليه بسببه مغل عن تفسيره ولو علم له مجرحات اقتصر على واحد لعدم الحاجة لازيد منه بل قال ابن عبد السلام لا يجوز جرحه بالا كبر لا يستغنا عنه بالاصغر فان لم يبين سببه لم يقبل لكن يجب التوقف عن الاحتجاج به إلى أن يبحث عن ذلك الجرح كما يأتي اما سبب العدالة فلا يحتاج لذكره لكثرة اسبابها وعسر عدما قال جمع متأخرون ولا يشترط حضور المزمع والمجروح ولا المشهود له او عليه اي لان الحكم بالجرح والتعديل حق لله تعالى ومن ثم كفت فيهما شهادة الحسبة نعم لا بد من تسمية البيئة للخصم لياتي بدافع أمكنه (ويعتمد فيه) أي الجرح (المعينة) لنحو زناه أو السماع لنحو قذقه (أو الاستفاضة) عنه بما يجوز وان لم يبلغ التواتر ولا يجوز اعتماد عدد قليل الا ان شهد على شهادتهم ووجد شرط الشهادة على الشهادة والاشهر انه يذكر معتمده المذكور والاقيس لا (ويقدم) الجرح (على التعديل) لزيادة علم الجارح

لانه مسئول فمرفى حقه فرض كفاية أو عين بخلاف شهود الزنا اذ انقصوا عن الاربعة فانهم قذقة لانهم مندوبون الى السرفهم مقصرون اه (قوله اوسارق) او قاذف او نحو ذلك او يقول ما يعتقده من البدعة المنكرة اه معنى (قوله الاختلاف الخ) علة لما في المتن (قوله فوجب بيانه الخ) اشكل على بعض الطلبة التميز بين الجرح وسببه ولا لشكال لان الجرح هو الفسق او رد الشهادة وسببه نحو الزنا والسرقة اه سم (قوله انه لا فرق) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله بما مر انفا) اي في شرح مع معرفة الجرح والتعديل (قوله وقال الامام الخ) عبارة المعنى وقيل ان كان الجارح عالما بالاسباب اكتفى باطلاقه والافلا (تنبيه) محل الخلاف في غير المنصوب للجرح والتعديل اما هو فليس للحاكم سؤاله عن السبب كما نقله الزركشي عن المطالب عن ابن الصباغ اه (قوله ولو علم) الى قوله قال جمع في المعنى الا قوله بل قال الى فان لم يبين والى قول المتن والاصح في النهاية (قوله لكن يتوقف الخ) عبارة النهاية لكن يجب التوقف عن الخ قال ع ش وفي نسخة اي للنهاية لكن يتوقف عن الخ اي ندبا اخذ ما يأتي له اه عبارة الرشيدى قوله كما يأتي الذي يأتي خلاف هذا وانه لا يجب التوقف كما سيأتي التنبيه عليه وفي حاشية الشيخ ان في بعض النسخ هنا ابدال لفظ يجب بيبندب وهو الذي يوافق ما يأتي اه وصنيع المعنى وشرح المنهج كالصريح في الوجوب وبه صرح الاسنى عبارته قال الاسنوى وليس المراد بعد قبول الشهادة بالجرح من غير ذكر سببه انها لا تقبل اصلا حتى يقدم عليها بيينة التعديل بل المراد انه يجب التوقف عن العمل بها الى بيان السبب كذا ذكره النووي في شرح مسلم في جرح الراوى ولا فرق في ذلك بين الرواية والشهادة اه (قوله عن الاحتجاج به) اي بالمجروح اه معنى (قوله كما يأتي) اي قبل قول المصنف والاصح انه لا يكفي الخ (قوله حضور المزمع) بفتح الكاف (قوله من تسمية البيئة) المراد بها ما يشمل المزمع والاصل (قول المتن ويعتمد) اي الجارح اه معنى (قوله اي الجرح) الى التنبيه في المعنى الا قوله ولا يجوز الى والاشهر (قول المتن او الاستفاضة) علم بذلك اعتماد التواتر بالاولى اه نهاية عبارة المعنى وشرح المنهج او التواتر كما فهم بالاولى وكذا شهادة عدلين مثلا بشرطه لحصول العلم او الظن بذلك اه (قوله الا ان شهد) اي الجارح (قوله والاشهر انه يذكر معتمده الخ) عبارة النهاية والمعنى وشيخ الاسلام وفي اشراط ذكر ما يعتمد من معاينة او نحوه وجهان احدهما وهو الاشهر نعم وثانيهما هو الاقيس لا وهذا الوجه اه (قول المتن ويقدم على التعديل) سواء كان بيئة الجرح اكثر ام لا اه معنى عبارة سم قال في التنبيه فان عدله اثنان وجرحه اثنان قدم الجرح على التعديل اه قال ابن النقيب وكذا لو جرحه اثنان وعدله ثلاثة فاكثرا الى مائة قاله القاضي حسين وغيره اه (قوله لزيادة علم الجارح) فان بيئة التعديل بنت امرها على مظهر من الاسباب الدالة على العدالة وخفي عليها ما اطلع عليه بيئة الجارح من السبب الذي جرحته به كالمقامت بيئة بالحق وبيئة بالابراء اه معنى (قول المتن المعدل) بكسر الدال مخطة اه معنى (قوله لزيادة علم الخ) اي بجريان التوبة وصلاح الحال بعد وجوب السبب الذي اعتمده الجارح (تنبيه) هذه المسئلة احدي مسئلتين يقدم فيهما بيئة التعديل على الجرح والثانية ما لو جرح ببلد ثم انتقل لاخر فعده اثنان قدم التعديل كما قاله صاحب البيان عن الاصحاب قال في الذخائر ولا يشترط اختلاف البلدين بل لو كانا في بلد واحد اختلف الزمان فكذلك اه وحاصل الامر تقديم البيئة التي معها زيادة علم من جرح او تعديله او لعل ما نقله عن الذخائر

التميز بين الجرح وسببه نحو الزنا والسرقة (قوله نعم لا بد من تسمية البيئة) مضاف للمفعول مر (قوله الا ان شهد على شهادتهم) كتب مر (قوله والاقيس لا) هذا الوجه ش مر (قوله ايضا والاقيس لا) قال في شرح الروض ذكر ذلك الاصل وظاهر صنيع المصنف اعتماد الثاني اه (قوله ويقدم الجرح على التعديل) قال في التنبيه فان عدله اثنان وجرحه اثنان قدم الجرح على التعديل اه قال ابن النقيب وكذا لو جرحه اثنان وعدله ثلاثة فاكثرا الى مائة قاله القاضي حسين وغيره اه قال في التنبيه قبل

(٢١ - شرواني وابن قاسم - عاشر) (فان قال المعدل عرفت سبب الجرح وتاب منه وصلاح قدم) لزيادة علمه حيث

(تنبيه) قوله وصاح يحتمل أن يكون تأكيذا للوجه أنه تأميس إذ لا يلزم من التوبة قبول الشهادة وحيث يفيد أنه مضت

مدة الاستبراء بعد الزوجة كما يظهر المتن أنه يكفي مجرد قوله معاج رليس سراد ابل لا بد من ذكر مضى تلك المدة إن لم يعلم تاريخ الجرح والام
يحتج لذلك اذ لا بد من مضيا وكذا يقدم التعديل أن أرخ كل من البيهقين وكانت بينة التعديل متأخرة قال ابن الصلاح إن علم المعدل جرحه ولا
فيحتمل اعتماده على حاله قبل الجرح قال (١٦٢) القاضي ولا توقف الشهادة به على سؤال القاضي لانه تسمع فيه شهادة الحسبة وقضيته

أن التعديل كذلك
لسامعها فيه ايضا ويقبل
قول الشاهد قبل الحكم
انا فاسق او مجروح وان لم
يذكر السبب خلافا للرويان
وغيره نعم يتجه أن محله فيمن
لا يبعد عادة عليه باسباب
الجرح وفي شرح مسلم
يتوقف القاضي عن شاهد
جرحه عدل بلا بيان سبب
ويتجه أن مراده نذب
التوقف إن قويت الريبة
لعل القادح يتضح فان لم
يتضح حكم لما بقي انه لا عبرة
لريبة يجدها بلا مستند
(والاصح انه لا يكفي في
التعديل قول المدعى عليه
هو عدل وقد غلط) في شهادته
على لما مر أن الاستزكاه
حق لله تعالى ولهذا لا يجوز
الحكم بشهادة فاسق وان
رضى الخصم ومقابلته
الا كفاءة بذلك في الحكم
عليه لا في التعديل اذ لا قائل
به وقوله وقد غلط ليس
بشرط بل هو بيان لان
اسكاره مع اعترافه بعدالته
مستلزم لنسبته للغلط وان
لم يصرح به فان قال عدل
فيما شهد به على كان اقرارا
منه به ويسن له ولا يلزمه
وإن طلب الخصم اذ ارتاب
فيهم لكن بقيد الاق
قيل الحسبة وفي المنتقبة

هو ما ذكره الشارح بقوله الآتي وكذا يقدم الخ فيقيد بما قاله ابن الصلاح (قوله مدة الاستبراء) وهي سنة
اه ع ش (قوله تاريخ الجرح) اي سبب الجرح كالزنا (قوله لذلك) اي لذكر مضى تلك المدة (قوله وكذا
يقدم الخ) ولو عدل الشاهد في رافة ثم شهد في أخرى فطال بينهم ما من استبعده القاضي باجتهاده طلب
تعديله ثانيا لان طول الزمن يغير الاحوال بخلاف ما اذا لم يطل ولو عدل في مال قليل هل يعمل بذلك التعديل
المذكور في شهادته بالمال الكثير بناء على أن العدالة لا تتجزأ اولا بناء على أنها تتجزأ وجهان قال ابن
أبي الدم المشهور من المذهب الاول فمن قبل في درهم قبل في ألف نقله عنه الاذرعى وأقره ولو عدل الشاهد
عند القاضي في غير محل ولايته لم يعمل بشهادته إذا عاد الى محل ولايته إذ ليس هذا قضاء يعلم بل بيئته فهو كما
لو سمع البيئته خارج ولايته معنى وروض مع شرحه (قوله الشهادة به) اي بالجرح اه ع ش (قوله
فيه) اي الجرح (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله ويقبل) الى قوله خلافا الخ في المعنى (قوله قبل
الحكم) قديشمل ما قبل اداء الشهادة فليراجع (قوله جرحه عدل بلا بيان سبب) مفهومه انه لو بين
السبب رد الشاهد وفيه نظر مع ما قدمت عن ابن النقيب أن الجرح والتعديل لا يشتا بدون اثنين
الا ان يريد بقوله عدل الجنس فليراجع اه سم (قوله ويتجه أن مراده الخ) لا يخالف ما مر عن الاسنى
وغيره لان ذلك في عدلين فاكث (قوله في شهادته) الى قوله ولو قال لا رافع في المعنى الا قوله ولا يلزمه الى ان
يفرقهم وإلى الباب في النهاية الا قوله آتى ذلك وقوله بيئته الى اقام بيئته (قوله ومقابلته الخ) عبارة المعنى تنبيه
كلامه يقتضي أن مقابل الاصح الا كفاءة بذلك في التعديل ولا قائل به ولا تما مقابلته الا كفاءة به في الحكم على
المدعى عليه بذلك لان الحق له وقد اعترف بعدالته اه (قوله إذا ارتاب فيهم) أو توهم غلطهم لخفة عقل
وحدا فيهم وإن لم يرتبهم ولا توهم غلطهم فلا يفرقهم وإن طلب منه الخصم تفريقهم لان فيه غضا منهم
معنى وروض مع شرحه (قوله وفي المنتقبة) عطف على قبيل الحسبة (قوله ولألا) اي وإن انتفى القيد
الا في سيد عمر (قوله ان يفرقهم) تنازع فيه قوله ويسن له ولا يلزم وقوله وجب (قوله كلا الخ) مع قوله ثم
يسأل الثاني لعل هنا سقطه والاصل فيسأل واحد ويستقصى ثم يسأل الخ عبارة المعنى والروض مع شرحه
ويسأل كلامهم عن زمان تحمل الشهادة عاما وشهرا او يوما وغدوة وعشية وعن حضر معه من الشهود وعن
كتب شهادته معه وانه بجرا ومداد ونحو ذلك ليستدل على صدقهم ان اتفقت كلمتهم والا فيقف عن الحكم
وإذا اجابوا أحدهم لم يدع، يرجع الى الباقي حتى يسألهم لنلا يخبرهم بجوابه فان امتنعوا من التفصيل
ورأى ان يعظمهم ويحذرهم عقوبة شهادة الزور وعظمهم وحذرهم فان اصرروا على شهادتهم ولم يفصلوا
وجب عليه القضاء الخ (قوله والاولى كون ذلك قبل التزكية) اي لا بعدها لانه ان اطلع على عورة
استغنى عن الاستزكاه والبحث عن حالهم اسنى ومعنى (قوله بذلك) اي بنحو عداوته او فسقه (قوله
ذلك وأقلهم أي أصحاب المسائل المبهوثة للبحث عن حال الشهود اثنان وقيل يجوز أن يكون واحدا قال ابن
النقيب القولان مبنيان على أن الجرح والتعديل يقع بقولهم ام بقول المسؤولين من الاصدقاء والجيران ظاهر
النص وقول الاصطخري والاكثرين الاول وصححه القاضي ابو الطيب وغيره فافهم اثنان لان الجرح
والتعديل لا يثبت بدونهما وافر النووي الشيخ على ترجيحه (قوله جرحه عدل بلا بيان سبب) مفهومه انه
لو بين السبب رد الشاهد وفيه نظر مع ما في الحاشية العليا عن ابن النقيب أن الجرح والتعديل لا يثبتان بدون
اثنين الا ان يريد بقوله عدل الجنس فليراجع (قوله فان قال عدل فيما شهد به على) كتب عليه مر (قوله
لكن بقيد الاق) سكت عنه مر (قوله ولهم أن لا يجيوه) كتب عليه مر

والا وجب أن يفرقهم ويسأل كلا ويستقصى ثم يسأل الثاني قبل اجتماع الاول به ويستقصى ويعمل بما غلب على
ظنه والاولى كون ذلك قبل التزكية ولهم أن لا يجيوه ويلزمه حينئذ القضاء وإن وجدت شروطه ولا عبرة برية يجدها ولو قال لا دافع لي فيه ثم
أتى بيئته بنحو عداوته أو فسقه وادعى أنه كان جاهلا بذلك قبل قوله يمينه على ما ذكره بعضهم فله بعد حلفه إقامة البيئته بذلك فان قلت أطلما قوا

قبوله في لا يئنه لي ومامعه مامرا آنفا الظاهر أو الصريح في أنه لا يمين عليه وهذا يرد على ذلك البعض قلت يمكن الفرق بان الثاني هنا أظهر لانه نفي القادح على العموم ثم أثبت بعضه في شخص واحد فاحتاج ليمين تؤيد صدقه في ذلك الاثبات وأما ثم فانيانه ببينة لا ينافي لا يئنه لي من كل وجه لانهم لم يتواردا على شيء واحد أو ما قولهم قد يكون له بينة ولا يعلمها فلا فارق فيه لانه قد يكون عدوه مثلا وهو لا يعلمه ولو أقام بينة على إقرار المدعى بأن شاهده يشرب الخمر مثلا وقت كذا فان كان بينه وبين الاداء دون سنة رد (١٦٣) ولا فلا ولو لم يعينا للشرب وقتنا مثل المقر

وحكم بما يقتضيه تعيينه فان اتى عن التعيين توقف عن الحكم ولو ادعى الخصم ان المدعى اقرب بنحو فسق بينه واقام شاهد يحلف معه بنى على ما لو قال بعد بينته شهودى فسقة والاصح بطلان بينته لا دعواه فلا يحلف الخصم مع شاهده لان الغرض الطعن في البينة وهو لا يثبت بشاهد يمين ولو شهد بان هذا مله ورثه فشهد اخر ان بانها ذكر ا بعد موت الاب انها ليسا بشاهدين في هذه الحادثة او انها ابتاعا الدار منه ردا وايهام الروضة خلاف ذلك غير مراد

﴿باب القضاء على الغائب﴾
عن البلد أو المجلس بشرطه وتوابع اخر (هو جائز) في كل شيء ما عدا عقوبة الله تعالى كما ياتي وإن كان الغائب في غير عمله للحاجة وتمكنه من إبطال الحكم عليه باثبات طاعن في البينة إذ يجب تسميته له إذا حضر بنحو فسق أو في الحق بنحو اداء وليس له سؤال القاضي أي الأهل كما هو ظاهر عن كيفية الدعوى ومثلها يمين

في شخص الخ) تنازع في الفعلان (قوله لا ينافي الخ) هذا يخالف قول المناطقة ان المرجبة الجزئية تقيض السالبة الكلية (قوله لانهم لم يتواردا على شيء واحد) فيه شيء في كل بينة اقيمها زور ويحجب بان غاية الامر انه عام في الاشخاص وهو يقبل التخصيص اه (قوله بينة) أي وقت الشرب (قوله ولو لم يعينا) أي شاهد الاقرار (قوله توقف عن الحكم) هل ندبا كما هو قياس ما قدمه قيل قول المتن والاصح انه الخ او وجوبا كما هو قياس ما قدمته عن الاسنى وغيره وهذا هو الاقرب فليراجع (قوله والاصح بطلان بينته لا دعواه) لعل مقابله بطلان دعواه ايضا فعليه يحلف الخصم مع شاهده لان الغرض حينئذ إبطال الدعوى لا الطعن في البينة (قوله وايهام الروضة الخ) اقول القياس ما في الروضة كما تقدم للمصنف من انه لو قال لا يئنه لي ثم احضرها قبلت لانه ربما لم يعرف له بينة او نسي او نحو ذلك فكذلك البينة هنا يحتمل انها حين قولهما السنا بشاهدين في هذه القضية نسبيا اه ع ش

﴿باب القضاء على الغائب﴾

(قول المتن على الغائب) والحق القاضي حسين بالغائب ما اذا حضر المجلس فهرب قبل ان يسمع الحاكم البينة او بعده وقبل الحكم فانه يحكم عليه قطعا اه معنى (قوله عن البلد) الى قوله وليس له في المعنى والى الفرع في النهاية الا قوله أي الأهل كما هو ظاهر وقوله ومثلها الى نعم وقوله ويؤيده الى واعترضه وقوله الا ان يقول وهو ممتنع وقوله وكذا تسمع الى ولو كان (قوله عن البلد) أي فوق مسافة العدوى كما ياتي في اول الفصل الثاني (قوله بشرطه) أي من التوارى او التعزز معنى ونهاية (قوله وتوابع اخر) أي من قوله ويستحب كتاب به الى الفصل الثاني اه بجيرى (قوله كما ياتي) أي الفصل الثاني (قوله وتتمكنه) أي المدعى عليه ع ش أي بعد حضوره رشيدى (قوله بنحو فسق الخ) متعلق بطاعن في البينة وقوله بنحو اداء متعلق بطاعن في الحق (قوله وليس له) أي للغائب اذا حضر (قوله عن كيفية الدعوى) أي الاولى اه ع ش (قوله ومثلها) أي الدعوى وكذا ضمير تحريرها (قوله استيفاؤه) أي التحرير (قوله اليه) أي القاضي اه ع ش (قوله ان سجلت) أي الدعوى سم وينبغي ان يكون مثل التسجيل مالم تبرع القاضي بحكايتها للخصم اه سيد عمر (قوله ولانه) الى قوله ويؤيده في المعنى (قوله ولان الخ) عطف على قوله للحاجة (قوله فخر الخ) الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله والافعال الخ) عبارة المعنى ولو كان فتوى لقال لك ان تاخذى او لا باس عليه او نحوه ولم يقل خذى لان المفتى لا يقطع فلما قطع كان حكما كذا استدلو ا به وقال المصنف في شرح مسلم لا يصح الاستدلال به لان اباسفيان كان حاضرا الخ (قوله ورده الخ) وايضا الملازمة في قولهم والا لقال الخ ممنوعة اذ يجوز ان يكون فتوى ويقول خذى الخ كما افاده الحلبي اه بجيرى (قوله ذلك) أي الشكاية عن شح زوجها (قوله ويؤيده) أي ما في شرح مسلم (قوله واعترضه) الى قوله خلافا للبغيتي في المعنى الآ

(قوله لانهم لم يتواردا على شيء واحد) فيه شيء في كل بينة اقيمها زور ويحجب بان غاية الامر انه عام في الاشخاص وهو يقبل التخصيص (قوله ولو أقام بينة على اقرار المدعى بأن شاهده يشرب الخ) كتب عليه مر (قوله ولو لم يعينا للشرب وقتنا الخ) كتب عليه مر (قوله ولو شهد بان هذا مله ورثه الخ) كتب عليه مر

﴿باب القضاء على الغائب﴾ (قوله نعم ان سجلت) أي الدعوى

الاستظهار وإن كان في تحريرها خفاء يبعد على غير العالم استيفاؤه لان تحريرها اليه نعم إن سجلت فله القدر بابداء مبطل لها كما هو ظاهر ولانه عليه السلام قال لهند امرأة أتني سفيان رضي الله عنهما لما شكت اليه شحه خذى من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف فهو قضاء عليه لا افتاء ولا لقال لك أن تاخذى مثلا ورده في شرح مسلم بانه كان حاضرا غير متوار ولا متعزز لان الواقعة في فتح مكة لما حضرت هند للبيعة وذكر عليه السلام فيها أن لا يسرق فنذكرت هند ذلك ويؤيده ما رواه الحاكم وصححه وافره الذهبي انها قالت لا أبايك على السرقة لاني أسرق

من مال زوجي فكف ^{عنه} يده وكفت يدها حتى أرسل إلى أبي سفيان يتحل لها منه فقال أبو سفيان أما الرطب فنعم وأما الياض فلا واعترضه غيره بأنه لم يحلفها ولم يقدر (١٦٤) المحكم به لها ولم تجرد دعوى على ما شرطوه والدليل الواضح أنه صح عن عمر وعثمان رضي الله

عنهما القضاء على الغائب ولا يخالف لهما من الصحابة كما قاله ابن حزم واتفاقهم على سماع البيئته عليه فالحكم مثلها والقياس على سماعها على ميت وصغير مع أنها أعجز عن الدفع من الغائب وإنما تسمع الدعوى عليه بشروطها الآتية في بابها مع زيادة شروط أخرى هنا منها أنه لا تسمع هنا إلا (أن كانت عليه) حجة يعلمها القاضي حالة الدعوى كإدلال عليه كلامهم وأن اعترضه البلقيني وجوز سماعها إذا حدث بعدها علم البيئته أو تحملها ثم تلك الحجة أما (بيئته) ولو شاهد أو يميناً فيها يقضى فيه بهما وأما علم القاضي دون ما عداهما لتعذر الإقرار واليمين المردودة (وإدعى المدعى جحدوده) وأنه يلزمه تسليمه له الآن وأنه يطالب بذلك (فإن قال هو مقر) وإنما أقيم البيئته استظهاراً بخافة أن ينكر أو ليكتب بها القاضي إلى قاضي بلد الغائب (لم تسمع بيئته) إلا أن يقول وهو ممتنع وذلك لأنها لا تقام على مقر ولا أثر لقوله بخافة أن ينكر خلافاً للبلقيني ويؤخذ منه أنه لا تسمع الدعوى على غائب بوديعة للمدعى في يده لعدم الحاجة

قوله يعلمها القاضي وقوله وأنه يلزمه تسليمه (قوله واعترضه) أي القول بأنه قضاءه عش وقضية مامر عن المغنى أن الضمير للاستدلال بالخبر المذكور ثم رايته قال الرشيدى أي الدليل أيضاً اه (قوله غيره) أي غير شرح مسلم (قوله بأنه) أي ^{عليه} (قوله واتفاقهم الخ) عطف على قوله أنه صح الخ والضمير للصحابة ويحتمل أنه للصحاب (قوله على سماع البيئته الخ) أي بعد سماع الدعوى عليه في حضوره كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله عليه) أي الغائب (قوله فالحكم) أي على الغائب بالبيئته (قوله والقياس الخ) عطف على قوله القضاء اه عش والصواب على قوله أنه صح الخ (قوله مع أنها الخ) ولأن في المنع منه إضاعة للحقوق التي نذب الأحكام إلى حفظها اه مغنى (قوله بشروطها الآتية) أي من بيان المدعى به وقدره ونوعه ووصفه وقوله إلى مطالب بحق مغنى وروض (قول المتن إن كانت) أي للدعى عليه أي الغائب اه مغنى (قوله وإن اعترضه البلقيني) أي اشتراط علم القاضي بالبيئته كما هو صريح السياق لكن الواقع أن البلقيني إنما نازع في اشتراط علم المدعى به بل وفي وجودها حينئذ من أصلها كما يعلم من حواشي الشهاب الرملى اه رشيدى ولك أن تمنع الصراحة بأن قول الشارح حالة الدعوى الخ متعلق بقول المصنف إن كانت الخ وهو مرجع ضمير وإن اعترضه كما هو صريح صنيع المغنى الخ (قوله علم البيئته) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله أو تحملها) لعل حدوث التحمل في نحو المتوارى اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله أو تحملها هو بالرفع أي أحدث تحملها و لعل صورته أن تسمع إقرار الغائب بعد وقوع الدعوى اه (قوله ولو شاهد أو يميناً) وهل يكفي يمين أو يشترط يمينان أحدهما لتكميل الحجة والثانية للاستظهار الأصح الثاني ديمري ومثله الدعوى على الصبي والمجنون والميت اه عش عبارة الروض مع شرحه ويقضى على الغائب بشاهد أو يمين أحدهما لتكميل الحجة والأخرى بعدها لتنفى المسقط من إقراره أو غيره وتسمى يمين الاستظهار اه (قوله ما عداهما) أي من الإقرار واليمين المردودة (قوله واليمين المردودة) أنظر هل يمكن تصويرها بما إذا غاب بعد رد اليمين وقبل حلفها والحكم اه سم أقول قياس ما تقدم عن المغنى عن القاضي حسين نعم (قول المتن وإدعى المدعى جحدوده) أي الحق المدعى به وهذا شرط لصحة الدعوى وسماع البيئته على الغائب ويكلف البيئته بالجحدود بالاتفاق كما حكاه الإمام ويقوم مقام الجحدود ما في معناه كالو اشتري عينا وخرجت مستحقة فادعى الثمن على البائع الغائب فلا خلاف أنها تسمع وإن لم يذكر الجحدود وأقدمه على البائع كان في الدلالة على جحدوده اه مغنى (قوله وأنه يلزمه تسليمه) قد يقال أنه داخل في الشروط الآتية ثم رايته قال الرشيدى قوله وأنه يلزمه تسليمه الخ صريح هذا مع قوله فيما سر مع زيادة شروط أخرى الخ أن ذكر لزوم التسليم والمطالبة من الزائد على الشروط الآتية وليس كذلك اه (قول المتن فإن قال وهو مقر) أي وهو بما يقبل لإقراره كما يأتي اه عش (قوله أو ليكتب الخ) معطوف على قوله استظهاراً (قوله إلا أن يقول وهو ممتنع) أي إلا أن يقول وهو مقر ولكنه ممتنع فتسمع بيئته وحكم بهامغنى وشيخ الإسلام خلافاً للنهاية حيث قال وإن قال هو ممتنع اه (قوله ويؤخذ منه) أي من قول المصنف فإن قال هو مقر الخ اه عش (قوله لتمكن الوديع الخ) قد نعه قول المدعى في يده (قوله لكن بحث أبو زرعة سماع الدعوى الخ) عبارة النهاية وما بحثه العراقي الخ مبنى على ما نظر إليه شيخه البلقيني الخ (قوله ومن ثم الخ) راجع إلى ما قبله (قوله معه) أي مع المدعى (قوله باتلافه) أي الغائب (قوله قال) أي (قوله واليمين المردودة) أنظر هل يمكن تصوير هذا بما إذا غاب بعد رد اليمين وقبل حلفها والحكم (قوله إلا أن يقول وهو ممتنع الخ) كذا قال البلقيني وخالف مر (قوله ويؤخذ منه أنه لا تسمع الدعوى على غائب بوديعة الخ) كتب عليه مر

لذلك لتمكن الوديع من دعوى الرد أو التلف

أبو لكن بحث أبو زرعة سماع الدعوى بأنه له تحت يده وديعة وتسمع بيئته بها لكن لا يحكم ولا يوفيه من ماله إذ ليس له في ذمته شيء ومن ثم لو كان معه بيئته باتلافها أو تلفها عنده بتقصير سمعها وحكم ووفاه من ماله لأن بدلها حينئذ من جملة الديون قال وإنما جوزنا

ذلك لاحتمال وجود الوديع وتعذر البينة فيضبطها عند القاضي باقامتها اليه واشهاده على نفسه بثبوت ذلك يستغنى باقامتها عند وجود الوديع
لما حصر لانها قد تنذر حينئذاه ولعل ما قاله مبنى على ما نظر اليه شيخه الباقي من ان مخافة انكاره وسوغ لسماع الدعوى عليه ويستثنى من
ذلك ما اذا كان للغائب عين حاضرة في عمل القاضي الذى الدعوى عنده وان لم تكن (١٦٥) ببلده كما هو ظاهر واراد اقامة البينة على

دينه ليوفيه منه قنسمع
البينة وان قال هو مقرر قال
البلقينى وكذا تسمع بينته
وقال اقر فلان بكذا ولى
بينة باقراره وجزم به غيره
ولو كان ممن لا يقبل اقراره
كسفيه ومفلس فيما لا يقبل
اقرارهما فيه لم يؤثر قوله
هو مقرر في سماع البينة (وان
اطلق) ولم يتعرض لوجود
ولا اقرار (فالاصح انها
تسمع) لانه قد لا يعلم
وجوده في غيبته ويحتاج الى
اثبات الحق فيجعل غيبته
كسكوته (فرع) غاب
المحال عليه واتصل بالحاكم
وثيقة بما للحيل عليه ثابتة
قبل الحوالة حكم بموجب
الحوالة فله اذا حضر انكار
دين المحيل لا بصحتها كما هو
ظاهر لعدم ثبوت محل
التصرف عنده اذ الصورة
انه اتصل به ثبوت غيره
الذى لم ينضم اليه حكم اما اذا
اتصل به حكم غيره بذلك
فيحكم بالصحة وليس للمحال
عليه الانكار (و) الاصح
(انه لا يلزم للقاضى نصب
مسخر) بفتح الخاء المعجمة
المشددة (ينكر عن الغائب)
ومن الحق به ممن ياتى لانه
قد يكون مقرا فيكون

أبوزرعة (قوله ذلك) أى سماع الدعوى والبينة بان له تحت يده وديعة (قوله فيضبطها) أى الوديعة
ويحتمل البينة باقامتها أى البينة (قوله واشهاده) أى القاضي (قوله بثبوت ذلك) أى الوديعة (قوله
باقامتها الخ) الباء بمعنى عن (قوله ويستثنى) إلى الفرع في المغنى (قوله من ذلك) أى قول المصنف فان قال
هو مقرر لم تسمع بينته (قوله واراد) أى المدعى (قوله ليوفيه) أى القاضي دينه منه أى من العين الحاضرة
والتذكير بتأويل المال (قوله) وكذا تسمع بينته لو قال اقر فلان بكذا ولى بينة باقراره وهذا منوع اه نهاية
(قوله ولو كان الخ) عطف على وكذا تسمع الخ فهو من قول الباقي كما هو صريح المغنى عبارته ثالثا أى
الصور التى زادها البلقينى لو كان الغائب لا يقبل اقراره لسفه ونحوه فلا يمنع قوله هو مقرر من سماع بينة
المدعى وكذا المفلس بقر بدين معاملة بعد الحجر فانه لا يقبل في حق الغراء فلا يضر قول المدعى في غيبته انه
مقرر لان اقراره لا يؤثر وكذا لو قال هذه الدار لزيد بل لعمر وفادعاهما عمرو في غيبته انه مقرر لان اقراره لا
يؤثر قال ويتصور ذلك في الرهن والجنانية ولم ار من تعرض لذلك اه (قوله وثيقة بما للحيل عليه) أى المحال
عليه كاشهاد حاكم على نفسه بثبوت ذلك عنده (قوله حكم الخ) جواب لو المقدّر قبل غاب الخ (قوله حكم
بموجب الحوالة) أى بعد دعوى المحتال وليتامل المراد بموجب الحوالة اه سيد عمر ولعل المراد به لزوم
الاداء اذا اقر بالدين (قوله لا بصحتها) عطف على بموجب الحوالة يعنى ولا يجوز له الحكم بصحة الحوالة
لعدم ثبوت محل التصرف وهو دين المحيل على المحال عليه عنده أى الحاكم كى هل له ان يحكم بالثبوت ثم بصحة
الحوالة فايراجع (قوله اتصل به) أى بالحاكم ثبوت غيره يعنى ثبوت محل التصرف عند غير الحاكم فلعل
لفظ غير ساقط عن قلم الناسخ (قوله بذلك) أى بثبوت دين المحيل في ذمة المحال عليه (قوله وليس الخ) الاولى
التفريع (قوله والاصح) الى قوله نعم في النهاية (قول الماتن) وانه لا يلزم للقاضى الخ هو معطوف على الجزاء
مع قطع النظر عن الشرط وانظر هل مثل ذلك سائغ اه رشيدى (قول الماتن نصب مسخر) واجره تنبغى ان
تكون على الغائب لانه من مصالحه حلبي اه بجيرى (قول الماتن ينكر الخ) أى يقول ليس لك عليه ما تدعيه
اه بجيرى وقال ع ش وينبغى له ان يؤدى في انكاره على الغائب اه (قوله عن ياتى) أى الصبي والمجنون
والميت (قوله لانه) الى قوله خروجا في المغنى (قوله وقول الانوار يستحب) جرى عليه الروض والنهاية
عبارته نعم يستحب نصبه كما صرح به فى الانوار وغيره اه وقوله بعيد جرى عليه الاسنى والمغنى عبارته
قال أى فى اصل الروضة ومقتضى هذا التوجيه أى لانه قد يكون مقرر الخ انه لا يجوز نصبه لكن الذى ذكره
العبادى وغيره ان القاضى مخير بين النصب وعدمه اه فقول ابن المقرئ ان نصبه مستحب قال شيخنا قد
يتوقف فيه اه (قوله فان قلت الخ) مؤيد لقول الانوار (قوله ويؤيده) أى كون الخلاف قويا (قوله على
المتنرد) أى الممتنع من الحضور لمجلس الشرع بلا عذر (قوله والخلاف القوى الخ) عطف على جملة صريح
المتن قوة الخلاف (قوله كيف وهو) أى المدرك (قوله نوع حاجة) وهو ان تكون الحجة على انكار
منكره اه شيخ الاسلام (قوله فى هذا) أى عدم لزوم نصب المسخر (قوله فيما ياتى) أى فى وجوب يمين
الاستظهار هنادون المتنرد على المعتمد (قوله فيما اذا لم يكن) الى قوله وظاهر فى المغنى والى قوله أى فى

(قوله مبنى على ما نظر اليه شيخه) كتب عليه م ر وقوله ويستثنى من ذلك كتب عليه م ر (قوله قال
البلقينى وكذا تسمع بينته الى اخره) لو كان ممن لا يقبل اقراره الخ ما قاله البلقينى ممنوع فى الاولى مسلم
فى الثانية ش م ر (قوله لم يؤثر قوله) كتب عليه م ر (قوله وقول الانوار يستحب بعيد) كتب عليه م ر

انكار المسخر كذا بانعم لا باس بنصبه خروجا من خلاف من اوجبه وكذب غير محقق على ان الكذب قد يعتقروا فى اوضاع وقول الانوار
يستحب بعيد فان قلت صريح المتن قوة الخلاف ويؤيده قول المطلب ان لزوم نصبه هو قياس المذهب فى الدعاوى على المتنرد والخلاف
القوى تسن رعايته قلت قوته من حيث الشهرة لا تنافى ضعفه من حيث المدرك كيف وهو يقتضى حرمة النصب كما قاله الرافعى لكن لما
كان فيه نوع حاجة اقتضى اباحته لا غير وما ذكره فى المطالب ممنوع بل المتنرد والغائب سواء فى هذا وان افرقا فيما ياتى (ويجب)

فما اذالم يكن للغائب وكيل
حاضر ان كانت الدعوى
بدين أو عين أو بصفة عقد
أو ابراء كان احوال الغائب
على مدين له حاضر فادعى
ابراه لاحتمال دعوى انه
مكره عليه (أن يحلفه بعد
البينة) وتعديلها (أن الحق)
في الصورة الاولى (ثابت
في ذمته) الى الان احتياطا
للمحكوم عليه لانه لو حضر
لربما ادعى ما يبريه ويشترط
أن يقول مع ذلك وأنه
يلزمه تسليمه الى لانه قد
يكون عليه ولا يلزمه أدائه
لتأجيل او نحوه وظاهر
كما قاله البلقيني أن هذا لا يأتى
في الدعوى بعين بل يحلف
فيها على ما يليق بها وكذا
نحو البراء كما يأتى وأنه
لا بد أن يتعرض مع الثبوت
ولزوم التسليم الى انه لا
لا يعلم أن في شهوده قادحا
في الشهادة مطلقا او بالنسبة
للاغائب كفسق وعداوة
وتهمة بناء على الاصح ان
المدعى عليه لو كان حاضرا
وطلب تحليف المدعى على
ذلك أجيب ولا يبطل الحق
بتأخير هذه اليمين ولا ترتد
بالرد لانها ليست مكملة
للحجة وانما هي شرط للحكم
ولو ثبت الحق وحلف ثم
نقل الى حاكم آخر ليحكم
به لم تجب اعادتها على الوجه
أما اذا كان له وكيل حاضر

الحقيقة في النهاية (قوله فيما اذالم يكن للغائب وكيل حاضر) سيدكر محترزه (قوله إن كانت الدعوى الخ)
الاولى سواء كانت الخ كافي النهاية (قوله كان احوال الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى ولا تسمع الدعوى
والبينة على الغائب باسقاط حق له كالمو قال كان له على الف قضيته إياها أو ابرأني منها ولو بينة بذلك ولا آمن
إن خرجت اليه يطالبني ويجحد القبض أو البراء ولا اجد حديث البينة فاسمع يذقي واكتب بذلك إلى حاكم
بلده لم يحبه لان الدعوى بذلك والبينة لا تسمع إلا بعد المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وطريقه في ذلك ان
يدعى الإنسان ان رب الدين احواله به فيه ترف المدعى عليه بالدين لربه وبالحوالو ويدعى انه ابراه منه واقبضه
فتسمع الدعوى بذلك والبينة وإن كان رب الدين حاضر بالبلد اه (قوله مكره عليه) أى على البراء (قوله)
المتن أن يحلفه) أى المدعى بمن الاستظهار بعد البينة أى وقبل توفية الحق اه معنى (قوله في الصورة الاولى)
أى الدعوى بدين (قوله ما يبرئه) أى كالأداء والبراء اه نهاية (قوله ويشترط الخ) ولا يشترط في بين
الاستظهار التعرض لصدق الشهود بخلاف اليمين مع الشاهد الكمال المحجة منا كما صرح به في اصل الروضة
اسنى ومعنى (قوله ان يقول الخ) هذا أقل ما يكفي والأكمل على ما ذكره في اصل الروضة انه ما ابراه من الدين
الذى يدعيه ولا من شئ منه ولا اعتاض عنه ولا استوفيه ولا احواله عليه هو ولا احده من جهته بل هو ثابت
في ذمة المدعى عليه يلزمه أدائه ثم قال ويجوز ان يقتصر في حلفه على ثبوت المال في ذمته وجوب تسليمه اه
معنى (قوله مع ذلك) أى ذكر الثبوت (قوله او نحوه) أى كاعسار اه بجزئى (قوله ان هذا) أى ما في المتن
اه رشيدى (قوله على ما يليق بها) أى كان يقول والعين باقية تحت يده يلزمه تسليمها إلى اه عش عبارة
سم كان يحلفه في صورة العتق الاتية ان عتقه صدر من سيده او انه اعتقه إن قلنا بالتحليف في ذلك على ما يأتى
اه (قوله نحو البراء) أى كالوفاء (قوله كما يأتى) أى في شرح ولو حضر المدعى عليه الخ (قوله وأنه لا بد الخ)
عطف على ان هذا لا يأتى الخ (قوله لا بد ان يتعرض الخ) أى في الصورة الاولى (قوله او بالنسبة للغائب)
يقضى ظاهر التخيير الا كتفاء بالتأني فقط مع ان في العلم به لا يستلزم في العلم بالمطلق فلو اتى بالو او كان
اولى فليتامل اه سيد عمرو فيا نفا راذ كل ما يقدح في طاق الشهادة يقدح في الشهادة لمين بلا عكس كما هو
ظاهر ثم رايت قال الرشيدى قوله مطلقا او بالنسبة للغائب ظاهر اه يكتفى منه باحدهذين والظاهر انه
كذلك لتلازمهما كما يلم بالنازل اه (قوله على ذلك) أى في العلم بالقادح (قوله بتأخير هذه اليمين) أى
عن اليوم الذى وقعت فيه الدعوى اه عشر (قول ولا ترتد بالرد) أى بان يرد على الغائب ويوقف الامر
إلى حضوره أو يطالب الانهاء إلى حاكم بلده ليحلفه اه عش (قوله وانما هي شرط للحكم) وفي القوت
(فرع) اذا اوجبت اليمين في الحكم على الغائب ونحو حكمه عليه قبل التحليف ففضية كلام الجمهور انه لا
ينفذ بل اليمين ركن فيه او شرط الخ اه سم عبارة المغنى وافهم قول المصنف ان يحلفه بعد البينة انه لا
ينفذ الحكم عليه قبل التحليف وهو مقتضى كلام الاصحاب اه (قوله ولو ثبت الحق) أى باقامة البينة (قوله)
لم تجب اعادتها) أى اليمين (قوله على الوجه) وفي القوت (فرع) وكه في شراء ملك يبلد آخر ففعل وأثبتته
الوكيل على قاضى بلد البائع وحكم فيه بالصحة ثم نفذ حاكم آخر ثم نقل الوكيل الكتاب الى بلده وكله
وطلب من حاكم بلده تنفيذه فهل يتوقف تنفيذ الحكم على تحليف الموكل افعى الشيخ برهان المرأى والشيخ

(قوله في الصورة الاولى) ويحلفه في غيرها بما يناسبه كان يحلفه في صورة العتق الاتية ان عتقه صدر من
سيده او انه اعتقه هذا ان قلنا بالتحليف في ذلك على ما يأتى (قوله لانها ليست مكملة للحجة وانما هي شرط
للحكم) في القوت فرع اذا اوجبت اليمين في الحكم على الغائب ونحو حكمه عليه قبل التحليف ففضية كلام الجمهور
انه لا ينفذ بل اليمين ركن فيه او شرط اه (قوله لم تجب اعادتها) في القوت فرع وكه في شراء ملك يبلد
آخر ففعل وأثبتته الوكيل على قاضى بلد البائع وحكم فيه بالصحة ثم نفذ حاكم آخر ثم نقل الوكيل الكتاب
الى بلد موكله وطلب من حاكم بلده تنفيذه فهل يتوقف تنفيذ الحكم على تحليف الموكل افعى الشيخ برهان
الدين الراعى والشيخ نجم الدين الوفاى من معاصرى المصنف بدمشق بانه لا يتوقف على تحليفه فان سلم

ونجهان وقضية كلامهما
توقفه عليه واعتمده ابن الرفعة
واستشكله في التوشيح بانه
إذا كان له وكيل حاضر لم يكن
قضاء على غائب ولم يجز
جز ما وفيه نظر لأن العبرة
في الخصومات في نحو اليمين
بالموكل لا الوكيل فهو قضاء
على غائب بالنسبة لليمين
ويؤيد ذلك قول البلقيني
للقاضي سماع الدعوى على
غائب وإن حضر وكيله
لوجود الغيبة المسوغة للحكم
عليه والقضاء إنما يقع عليه
أي في الحقيقة أو بالنسبة
لليمين فالخامس أن الدعوى
إن سمعت على الوكيل توجه
الحكم اليه دون موكله إلا
بالنسبة لليمين احتياطاً للحق
الموكل وإن لم تسمع عليه
توجه الحكم إلى الغائب من
كل وجه في اليمين وغيرها
(تنبيه) علم من كلام
البلقيني أن القاضي فيمن له
وكيل حاضر بخير بين سماع
الدعوى على الوكيل
وسماعها على الغائب إذا
وجدت شروط القضاء عليه
ولا يمتنع عليه أحدهما
لأن كلا منهما يتوصل به
إلى الحق فإن لم توجد شروط
القضاء على الغائب فالذي
يظهر وجوب سماعها على
الوكيل حينئذ ثلثا يضيع
حق المدعى وخرج بقوله
أن الحق ثابت في ذمته مالم

نجم الدين الوفاي من معاصري المصنف بدمشق بانه لا يتوقف على تحليف الموكل فإن سلم ذلك عن منازعة
استثنى هو وأمثاله من إطلاق المصنف وغيره لانه قضاء على غائب اه سم (قوله) فهل يتوقف التحليف
الخ (عبارة النهاية فانه يتوقف التحليف على طلبه كما اقتضاه كلامهما واعتمده ابن الرفعة اه (قوله) توقفه
عليه الخ) أي حيث وقعت الدعوى على الوكيل فإن وقعت على الموكل لم يتوقف على ذلك كما يأتي في الحاصل
اه ع ش فإن لم يسأل الوكيل اليمين حكم ولا يؤخره لسؤاله أي اليمين لعدم وجوب التحليف عند عدم
سؤاله ز يادى أي مالم يكن سكوته لجهل ولا لغيره الحالك سلطان اه يجزى ويأتي في الشارح ما يوافقه
(قوله) واعتمده ابن الرفعة (وجزم به بشرح المنهج أي والمغنى اه سم (قوله) واستشكله في التوشيح الخ)
عبارة النهاية وما استشكل به في التوشيح من أنه الخ يمكن رده بان العبرة الخ (قوله) ويؤيد ذلك (أي
ما اقتضاه كلامهما (قوله) والقضاء إنما يقع الخ) مبتدأ وخبر (قوله) إلا بالنسبة لليمين (أي أن طلبها الوكيل كما
هو الموافق لما تقدم انه قضية كلامهما اه سم (قوله) وإن لم تسمع الخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماع الدعوى
على الغائب وإن لم تكن في وجهه وكيله وعليه يخالف ما يأتي في هامش الصفحة الآتية أن الدعوى على الميت
لا تسمع إلا في وجهه وإرثه ان حضروا أو بعضهم والفرق يمكن اه سم أقول بل التنبيه الآتي صريح في صحة
ذلك (قوله) بخير بين سماع الدعوى على الوكيل الخ) يوافق ذلك ما أتى به شيخنا الشهاب الرمي أنه لو
حكم على غائب فبان له وكيل حاضر نفذ الحكم اه أذلو توقف الحكم على الدعوى على الوكيل إذا كان
حاضراً لم يصح مع حضوره عند الجهل به م راه سم (قوله) إذا وجدت الخ) متعلق بقوله بخير الخ (قوله) ولا
يتعين عليه (فإن ادعى على الغائب وجب عين الاستظهار مطلقاً وعلى الوكيل لم يجب إلا بإطاب الوكيل كذا
قال مروى ووافقه قول الشارح السابق إلا بالنسبة لليمين اه سم ولعل الأصوب وقضية كلامهما الخ (قوله)
وخرج) إلى التام في النهاية الإقوله أو بالإقرار (قوله) مالم يكن (أي الحق كذلك أي ما ثبت في الذمة (قوله)
وشهدت البينة حسبة) انظر ما وجه كونه حسبة مع أن الفرض وجود الدعوى ويمكن تصويره بان تشهد
البينة بعد الدعوى من غير طالب وإن كان الأمر غير محتاج إلى ذلك على أن كلام ابن الصلاح الذي نقله الأذرعى
وقاس عليه ما يأتى ليس فيه ذكر الدعوى اه رشيدى (قوله) على إقراره الخ) ذكر الإقرار هنا وفي التنبيه
الآتى هل يخالف ما تقدم من عدم سماع البينة إذا قال هو مقرر أو لا لنحو حمل هذا على مسوغ السماع مع الإقرار
مما تقدم فأيراجع ويحتمل أن يوجه السماع مع الإقرار هنا بان غرض العبد الاستيلاء على نفسه والاستقلال
وكذا الزوج وغرض مدعى نحو البيع الاستيلاء على المبيع وإن يمكنهم القاضي من ذلك فهو بمنزلة مدعى
الدين إذا كان غرضه أن يوفيه القاضي من مال الغائب الحاضر حيث تسمع بينته وإن قال هو مقرر كما تقدم
فليتامل اه سم أقول ويدفع الإشكال من أصله بان ما تقدم في الدعوى بغير الإقرار وما هنا في الدعوى بالإقرار
وقدم عن البلقيني وغيره قبيل قول المصنف وإن أطلق سماع بينة إقرار الغائب (قوله) على إقراره به)

ذلك عن منازعة استثنى هو وأمثاله عن إطلاق المصنف وغيره لانه قضاء على غائب اه (قوله) وقضية كلامهما
توقفه عليه (جزم به في شرح المنهج (قوله) إلا بالنسبة لليمين) أي أن طلبها الوكيل كما هو الموافق لما تقدم انه
قضية كلامهما (قوله) وإن لم تسمع الخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماع الدعوى على الغائب وإن لم تكن في
وجهه وكيله وعليه يخالف ما يأتى في هامش الصفحة الآتية أن الدعوى على الميت لا تسمع إلا في وجهه وإرثه
ان حضروا أو بعضهم والفرق يمكن (قوله) بخير بين سماع الدعوى على الوكيل الخ) يوافق ذلك ما أتى به شيخنا
الشهاب الرمي أنه لو حكم على الغائب فبان له وكيل حاضر نفذ الحكم اه أذلو توقف الحكم على الدعوى على
الوكيل إذا كان حاضر الم يصح مع حضوره مع الجهل وجب عين الاستظهار مطلقاً وعلى الوكيل لم يجب
الإبطل الوكيل كذا قال مروى ووافقه قول الشارح السابق إلا بالنسبة لليمين (قوله) على إقراره (انظر
ذكر الإقرار هنا وفي التنبيه الآتى هل يخالفه عدم سماع البينة إذا قال هو مقرر أو لا لنحو حمل هذا على مسوغ
السماع مع الإقرار مما تقدم فأيراجع ويحتمل أن يوجه السماع مع الإقرار بان غرض العبد

لم يكن كذلك كدعوى قن عتقا أو امرأة طلاقاً على غائب وشهدت البينة حسبة على إقراره به

فلا يحتاج إليه إذا لا - ظ جهة الحسبة (٦٨) وباقى ابن ابي لاج في الحق والحق به الاذرعى الطلاق ونحوه من حق الله الى المنة

بشخص معين بخلاف ما لو ادعى عليه بنحو بيع واقام بينة به او بالاقرار به وطلب الحكم بشبوتة فانه يجيبه لذلك خلافا لما وقع في الجواهر وحينئذ يجب ان يحلف خوفا من مفسد قارن العقد او طرورا من زيل له ويكفي انه الان مستحق لما ادعاه (وقيل يستحب) التحليف لانه يمكنه التدارك ان كان له دافع ويقع ان الحاضر بالبلد يوكل من يدعى على الغائب حتى ينفي عنه يمين الاستظهار اخذا من ظواهر عبارات تقتضى ذلك وليس بصواب بل المجزوم به في كلام الاصحاب انه لا بد من حلف الموكل وتلك العبارات محمولة على وكيل الغائب الى محل تسمع عليه الدعوى فيه لا مطلقا كما هو ظاهر وسكتوا عن التصريح بذلك لوضوحه (تنبيه) ادعى على غائب بنحو طلاق كان علقه بمضى شهر فضى حكم به ولا ينتظر وان احتمل ان تخلفه بعذر كما مر مبسوطا و آخر الطلاق وظاهر كلام السبكي وجوب يمين الاستظهار حتى في الطلاق اى إذا لم يلاحظ فيه الحسبة فانه ائفى فيمن قال ان مضت مدة كذا ولم ادخل بها فهي طالق فانقضت المدة وهو غائب بانه ان شهد اربع نسوة

أقر الضمير لكون العطف باو اه عش (قوله) فلا يحتاج اليه (ين) هذا قد ائفى به شيخنا الشهاب الرولى فانه سئل هل يختص يمين الاستظهار بالاموال او يجري في غيرها كالعق والطلاق فاجاب بالاخصاص بها ولا يخفى مخالفته لما ياتى عن ظاهر كلام السبكي اه سم (قوله) إذا لاحظ (اي في حكمه جهة الحسبة اى معرضا عن طلبه اى العبداه قوت وفيه اشعار بان جهة الحسبة اقتضت انه لا يعتبر فيه الدين وبانه إذا لم يلاحظ جهتها يحتاج لليمين اه سم (قوله) وبه ائفى (اي بعدم الاحتياج لليمين) (قوله) والحق به الاذرعى (اي في القوت اه سم (قوله) ونحوه) اى كالوقف اه عش (قوله) بخلاف ما لو ادعى عليه) اى على ميت او غائب كما صور بذلك في القوت واطال هنا اه سم (قوله) او بالاقرار به) هذا يشكل بما تقدم في اشتراط عدم الاقرار وما وقع البحث في ذلك مع مر وكان ذكر ذلك في شرحه ضرب عليه اه سم وقد مر آنفا ما يدفع به الاشكال ثم رايست عقب الرشيدى كلام سم المذكور بانها واولا لا اشكال لان المانع من سماع الدعوى ذكراته مرة في الحال وهو غير ذكر اقراره بالبيع لجواز انه اقر للينة ثم انكره الآن اه (قوله) ويكفى (اي في الحلف فيم الوادعى عليه بنحو بيع الخ ويحتمل انه يطوف على قول الله ف ان الحق ثابت فذمه وهو الايداء وله الجع اه و السابعة هناك (قوله) التحليف الى النية في النهاية ما يوافقه (قوله) ويقع (اي) عبارة النهاية نعم لو غاب الموكل في محل تسمع عليه الدعوى وهو يعلم يتوأنف الحكم بما ادعى به وكيله على حلف بخلاف ما لو كان في محل لا يسمع عليه الدعوى وهو لا بد له من حلفه اه قال ع شرفه انه لم لو ذاب الخ استدراك على قول الله ف ويجب ان يحلفه الخ وقال الرشيدى قوله لم يتوأنف الحكم بما ادعى به وكيله اى على غائب وقوله على حلف اى من الموكل اه (قوله) ان الحاضر بالبلد (اي) وكذا الغائب الى محل لا تسمع الدعوى عليه وهو به كما مر عن النهاية وياقنى في الشارح (قوله) وليس (اي) ما يقع او لاخذ (قوله) انه لا بد) اى في صحة الحكم (قوله) محمول على وكيل الغائب) اى بان وكل الغائب في الدعوى على غائب اه سم (قوله) اى الى محل تسمع عليه (اي) ينبغى اوفى غير محل ولاية القاضى اخذنا مما سياتى عن بعضهم في الصفة الآتية وإلا فلا بد في صحة الحكم من حضوره وحلفه اه سم (قوله) بذلك) اى بقيد الى محل تسمع الخ (قوله) بمضى شهر) اى بعدم المجئ الى تمام الشهر (قوله) حكم به (اي) جواب لو المقدر قبل ادعى الخ (قوله) ولا ينتظر) اى الى حضوره (قوله) فانقضت الخ) عطف على جملة قال ان مضت الخ (قوله) فقهه الخ) الاولى الواو بدل الفاء (قوله) في انما) اى يمينها (قوله) وقد يجمع بان الاول) اى

الاستيلاء على نفسه والاستقلال وكذا الزوجة وغرض مدعى نحو البيع الاستيلاء على المبيع وأن يمكنهم القاضى من ذلك فهو بمنزلة مدعى الدين اذا كان غرضه ان يوفيه القاضى من مال الغائب الحاضر حيث تسمع بينته وان قال هو معسر كما تقدم فليتامل (قوله) فلا يحتاج اليه (ين) هذا قد ائفى به شيخنا الشهاب الرولى فانه سئل هل يختص يمين الاستظهار بالاموال او يجري في غيرها كالعق والطلاق فاجاب بالاخصاص بها ولا ينافيه ما ائفى به ايضا من تحليفه ائفا اذا عاق الزوج بعدم الاتفاق عليها الآتى في قول الشارح فظاهر انه ليس من محل الخلاف الخ لان تحليفها انما هو من جهة المال الذى تضمنته دعواها ولا يخفى مخالفة فتوى شيخنا لما ياتى عن ظاهر كلام السبكي فليتامل (قوله) إذا لاحظ (اي في حكمه) قوت (قوله) أيضا إذا لاحظ (اي) فيه اشعار بان جهة الحسبة اقتضت انه لا يعتبر فيه اليمين وبانه إذا لم يلاحظ جهتها يحتاج لليمين (قوله) ايضا إذا لاحظ جهة الحسبة) معرضا عن طلبه اى العبداه قوت (قوله) والحق به الاذرعى) اى في القوت (قوله) بخلاف ما لو ادعى عليه) اى على ميت او غائب كما صور بذلك في القوت واطال هنا (قوله) او بالاقرار به) هذا يشكل بما تقدم في اشتراط عدم الاقرار وما وقع البحث في ذلك مع مر وكان ذكر ذلك في شرحه ضرب عليه (قوله) محمولة على وكيل الغائب) بان وكل في الدعوى على غائب (قوله) اى الى محل تسمع عليه الدعوى فيه) ينبغى اوفى غير محل ولاية القاضى اخذنا مما سياتى عن بعضهم في الصفة الآتية (قوله) ايضا) اى الى محل

بكراتها وحلفت على عدم الدخول لاجل غيبته حكمه بوقوع الطلاق فقوله وحلفت بالواو لا باو خلافا لما وقع في نسخ ما تحريفوا تعليقه بقوله لاجل غيبته صريح في أنها يمين استظهار وقد يجمع بان الاول في بينة شهادة باقراره فهو المقصر به فلم يحتاج الاستظهار في حقه

وهو اضعف دلالة يحتاج

لمة وفوجبت هذا والوجه

طلاق وجوبها لانه

الانساب بالاحتياط المبني

عليه امر الغائب وظاهر

انه ليس من محل الخلاف

مالا اذا عاق بعدم الاتفاق

عليها فتحتاج ان نفقتهما

باقية عليه ما برى منها

بطريق من الطرق وافتى

بعضهم بانه لا يحتاج اليها

في قاض جعله الميت وصيا

واعترف عنده بدين عليه

لفلان بناء على ان له القضاء

بعله وفيه نظر بل لا يصح

لانه قد يبرئه بعد الوصية

فاحتج ليمين الاستظهار

لنفي ذلك ونحوه وبانه

لو اقر بدين وهو مريض

واوصى بقضائه وفي

الورثة يقيم احتج ليمين

الاستظهار ان مضى بعد

الاقرار امكان ادائه وفيه

ايهام والوجه اخذا مامر

انه تلزمه يمين بان الاقرار

حق وبقاء الدين وان لم

يمض مدة امكان ادائه

لا احتمال البراء او نحوه

(ويجزيان) أي الوجهان

كأقربهما من الاحكام (في

دعوى على صبي ومجنون)

لاولى له او لولى ولم يطلب

فلا تتوقف اليمين على طلبه

وميت ليس له وارث

خاص حاضر كالغائب

بل اولى لعجزهم عن

التدراك فاذا اكمل او قدم

الغائب فهم على حجبتهم

مامر عن الاذرى ولا يخفى ان هذا الجمع إنما يحتاج اليه بالنظر الى اطلاقهما وأما على تقييد الاول بملاحظة
جهة الحسبة والثاني بعدمها كما فعل الشارح فلا للجمع طريقان (قوله وهذا) أي ظاهر كلام السبكي
(قوله بفعله) وهو عدم الدخول بها المثبت باقامة البيئة على بقاء بكتارتها وهو أي فعله يبنى بقاء البكارة في
كلامه استخدام لضعف دلالة أي لاحتمال ان يكون وطنها وطأ خفيفا فعمادت البكارة (قوله والوجه
اطلاق وجوبها) أي سواء شهدت البيئة بأقراره او بفعله وظاهره وسواء لو حظت جهة الحسبة او لا كما يشير
اليه تعليقه الآتي وحينئذ قد يخالف النهاية فانه اقتصر على مامر عن الاذرى فليراجع (قوله وظاهر انه
ليس من محل الخلاف ما إذا علق الخ) أي لان تحليفها إنما هو من جهة المال الذي تضمنته دعواها اهـ سم
(قوله فحالف الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملة اهـ سم (قوله وافتى بعضهم الخ) الاولى تأخيرها وذكره
عقب قوله الآتي وميت ليس له الخ فانها ليست من القضاء على الغائب اهـ ممد عمر (قوله قد يبرئه بعد
الوصية) أي اؤيته بين بعد الوصية والاعتراف انه قد ابرأه قباها وقد يدعى دخوله في قوله الآتي ونحوه (قوله
لنفي ذلك) أي البراء (قوله ونحوه) أي كادائه بعد الوصية وقبل الموت والاف دأته أو أخذه عليه من
جنس دينه بدمه وكوز ادترافه على رسم القبل اخذنا بما بقي في شرح التحليف (قوله اخذنا مامر) أي آتفا
(قوله وان لم يرض الخ) أي ولم يكن في الورثة يقيم وطأ به (قوله لاحتمال البراء الخ) يعني عنه قوله اخذنا
مامر (قوله أي الوجهان) إلى قوله وخرج في النهاية (قوله من الاحكام) أي من انه لا تسمع الدعوى إلا ان
كانت هناك حجة وان لا يلزم الفاضل نصب مستمر على الاصح (قول اثنين في دعوى على صبي) وصورة
المسئلة ان يكون المدعى بيته بما ادعاه بخلاف ما إذا لم تكن هناك بيته فانها لا تسمع ودلى هذه الحالة يحمل
قولهم لا تسمع الدعوى على الصبي ونحوه اهـ زيادى عبارة المغنى (تنبه) قد علم من ذلك انه لا تنافي
بين ما ذكرهنا وما ذكر في كتاب دعوى الدم والقسم اهـ من ان شرط المدعى عليه ان يكون مكفاه اتزما
للاحكام فلا تصح الدعوى على صبي ومجنون لان محل ذلك عند حضور وليمه فتكون الدعوى على لولى
امام عند غيبته فالدعوى عليهما كالدعوى على الغائب فلا تسمع إلا ان يكون ذلك بيته ويحتاج معها إلى يمين
اهـ اقول ما تقتضيه عبارة الزياى من سماع الدعوى على نحو صبي عند وجود البيئة وان كان له لولى حاضر
هو قياس ما تقدم عن البلقي في غائب له وكيل حاضر فليراجع (قوله لاولى له) إلى قوله وميت حاصله وجوب
التحليف مطلقا على الاصح (قوله ولم يطلب) الاولى وان لم يطلب اهـ ع ش اقول بل الاولى لاخصر لاولى
له او لم يطلب (قوله فلا تتوقف اليمين على طلبه) خلافا لشيخ الاسلام والمغنى (قوله وميت) إلى قوله والفرق
في المغنى (قوله ليس له وارث خاص) أي كامل اخذنا من محترزه الآتي (قوله كالغائب) أي قياسا على
الغائب (قوله بل اولى) اضراب عما تضمنه قوله كالغائب من ان الاصح الوجوب (قوله او قدم الغائب)
أي الوارث الخاص الغائب (قوله فهم على حجبتهم) أي من قادح في البيئة او معارضة بيته بالاداء او البراء
مغنى (قوله اما من له وارث خاص الخ) وسيأتي في الشهادات قبيل قول المتن ومتى حكم بشاهدين فبأننا الخ
مانصه وإلا أي ان كان للميت وارث خاص لم تسمع أي الدعوى إلا في وجهه وارث له ان حضروا وبعضهم اهـ
وقبل قوله ويبطل حق من لم يحلف الخ مانصه ويكفي في دعوى دين على ميت حضور بعض ورثته لكن

تسمع عليه) وإلا فلا بد في صحة الحكم من حضوره وحلفه (قوله فلا تتوقف اليمين على طلبه) جزم في
شرح المنهج بالتوقف (قوله اما من له وارث خاص حاضر كامل فلا بد في تحليف خصمه الخ) وسيأتي في
الشهادات قبيل قول المتن ومتى حكم بشاهدين فبأننا كافرين او عبيدين الخ مانصه وقد يتوقف الشيء على الدعوى
لكن لا يحتاج لجواب خصم ولا حضوره كدعوى توكيل شخص له ولو حاضر بالبلد إلى ان قال وكالدعوى
على تمتع ومن لا يعبر نفسه كحجور وغائب وميت لا وارث له خاص والالم تسمع الا في وجهه وارث له
ان حضروا وبعضهم اهـ وقيل قوله ويبطل حق من لم يحلف بنكوله ان حضوره هو كامل الخ مانصه
ويكفي في دعوى دين على ميت حضور بعض ورثته لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضرا وكتبنا

والفرق بينه وبين ما مر في الولي ظاهر ومن ثم لو كان على الميت دين مستغرق لم يتوقف على طلبه الا ان حضر معه كل الغرماء وسكتوا نعم ان سكت من طلبها لجهل عرفه الحاكم فان لم يطلبها قضى عليه بدونها وخرج بمن ذكره متزز ومتوار فيقضى عليهما بلايين كما ياتي لتقصيرهما (فرع) لا تسقط يمين الاستظهار (١٧٠) باحالة الدائن ولا يمنع توقف طلبهما من المحيل صحة الحواله ولا سماع بينة المحتال واقفي

لا يتعدى الحكم لغير الحاضرا وكتبنا بهامشه عليه حاشية مهمة فليراجع اه سم (قوله والفرق بينه وبين ما مر الخ) وهو ان الحق في هذه يتعلق بالتركة التي هي الوارث فتركه اطالب اليه من اسقاط لحقه بخلاف الولي فانه انما يتصرف عن الصبي والمجنون بالاصلاح اه ع ش (قوله ومن ثم) اي من اجل الفرق (قوله لم يتوقف) اي الحالف (قوله معه) اي الوارث (قوله وسكتوا) اي الغرماء (قوله فان سكت) اي الوارث ومثله الغرماء فيما يظهر بل يمكن ارجاعه لما يتاويل الجميع مثلاً (قوله فيقضى عليهما بلايين) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي ما صححه البلقيني انه لا بد من اليمين اه سم (قوله كما ياتي) اي في الفصل الثاني (قوله باحالة الدائن) اي على مدينة الغائب (قوله توقف طلبهما من المحيل الخ) اعلم صورة المسئلة ان يدعي شخص ان دائته عمره الغائب احاله على مدينة زيد الغائب فيقيم بينة بدين يحيله على المحال عليه الغائبين وباحالته بذلك عليه فتسمع بينته ويؤخر بين الاستظهار الى حضور المحيل وهذا التأخير لا يمنع صحة الحواله ولا سماع البينة والله اعلم (قوله وطلبامنه) اي من القاضي (قوله انه مفرع على طريقة السبكي الخ) لعلمه بالنظر لولي الطفل لا لو كبل الغائب ايضا لقوله ولو ادعى وكيل الغائب الخ لكن طريقه السبكي الآتية لم يصرح فيه بوقف اليمين الى الكمال كما صرح به ابن العماد اه سم (قوله وغيره) اي واقفي غير العماد (قوله بانه لو حكم الخ) في الروض وشرحه اي وانغنى وقول المحكوم عليه الموكل في الخصومة كنت عزلت وكبلي قبل قيام البينة لا يبطل الحكم لان القضاء على الغائب جائز بخلاف المحكوم له اذا قال ذلك يبطل الحكم لان القضاء للغائب باطل انتهى سم (قوله ما مرنا الخ) اي في شرح ويجب ان يحلفه بعد البينة الخ (قوله ومرار القاضي) الى قوله وتناقض الخ لا يظهر وجه عطفه على ما قبله فهو كلام مستأنف وكان الانسب ان يؤخره ويذكره في شرحه واذا ثبت مال على غائب الخ (قوله ثم ادعى سبق بيعه) اي المالك (قوله ابراه) اي او اقر بابرائه اخذنا ما ياتي عن الاذرعى (قوله لاحتمال انه) اي الميت (قوله لغائب) الى قوله كما هو ظاهر في النهاية ما يوافقه (قوله فيهما) اي الموكل والمدعى عليه (قوله فوق مسافة العدوى) اي الغيبة فوقها (قوله او في غير ولاية الحاكم الخ) عطفه سم على فوق الخ حيث جعله من مقول البعض كما مر والظاهر انه معطوف على قوله الى مسافة الخ (قوله كما ياتي) اي في الفصل الثاني في شرح وقيل مسافة انقصر (قوله او صبي) الى قوله قال الرافعي في النهاية (قوله بل يحكم) الى قوله وافتاء ابن الصلاح في المغنى (قوله بل يحكم بالبينة) اي ويعطى المال المدعى به ان كان للمدعى عليه هناك مال اسنى ومغنى وهل يحلف الموكل بعد حضوره فيه نظر وقضية ما ياتي عن المغنى وسم انفا وجوبه بعده فليراجع (قوله لان الوكيل لا يتصور) عبارة المغنى لان الوكيل لا يحلف يمين الاستظهار بحال لان الشخص لا يستحق يمين غيره اه قال ع ش ما نصه يؤخذ من ذلك ان الناظر لو ادعى ديناً لوقف على ميت واقام بذلك بينة لم يحلف يمين الاستظهار لانه لو حلف لا ثبت حقا لغيره يمينه وحله اخذنا ما ياتي في قوله ويحلف الولي يمين الاستظهار فيما باشره انه لو كانت دعواه انه باع او اجر

بها مشه حاشية عليه مهمة فليراجع (قوله فيقضى عليهما بلايين كما ياتي) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي ما صححه البلقيني انه لا بد من اليمين ويظهر انه مفرع على طريقه السبكي الآتية لعلمه بالنظر لولي الطفل لا لو كبل الغائب لقوله ولو ادعى وكيل الغائب الخ لكن طريقه السبكي الآتية لم يصرح فيها بوقف اليمين الى الكمال كما صرح به العماد (قوله وغيره) بانه لو حكم على غائب فبان ان له وكلا بالبدل الحكم نفذ الخ في الروض وشرحه آخر الباب وقول المحكوم عليه الموكل في الخصومة كنت عزلت وكبلي قبل قيام البينة

العماد بن تونس في ميت عن ابنين غائب وطول وعنده ردين بدين فأت المدين فحضر وكيل الغائب ووصى الطفل الى القاضي واثبتا الدين والرهن وطلبا منه الوفاء بانه يوفى من ثمنه وتوقف اليمين الى الحضور والبلوغ ويظهر انه مفرع على طريقة السبكي الآتية وغيره بانه لو حكم على غائب فبان ان له وكلا بالبدل حالة الحكم نفذ وبوافقه ما مر آتفا عن البلقيني واران القاضي لو باع مال غائب فقدم وقال بعته قبل بيع الحاكم فقدم المالك بخلاف ما لو باع وكيله ثم ادعى سبق بيعه لا بدله من البنة كما في النهاية لان ولاية الوكيل الخاص اقوى من ولاية الحاكم وتناقض كلام ابن الصلاح فيما لو ادعى ان الميت ابراه وابنته بالبينة والاوجه انه لا بد

من يمين الاستظهار هنا ايضا قال الاذرعى الاحتمال انه كان مكرها على البراء او الاقرار به (ولو ادعى وكيل الغائب) اي الى مسافة

يجوز ان شاء فيها على الغائب كما هو ظاهر ثم رايت بعضهم صرح به فقال فيما اذا ادعى وكيل غائب على غائب الميت او حاضر المراد بالغيبة فيها فوق مسافة العدوى او في غير ولاية الحاكم وان قربت كما ياتي عن الماوردي (على غائب) او صبي او مجنون او ميت وان لم ير له الا بيت المسال على الاوجه (فلا تحليف) بل يحكم بالبينة لان الوكيل لا يتصور حلفه على استحقاقه ولا على ان موكله يستحقه ولو وقف الامر الى حضور الموكل لتعذر استيفاء الحقوق بالوكلاء وافتاء ابن الصلاح فيمن ادعى على ميت واقام بينه

ثم وكل ثم غاب وطلب وكيله ولا يتوقف على عين الموكل مردود بان التوكيل هنا لما وقع لاسقاط الدين بعد وجوبها فلم تسقط بخلافه فيها مرأا
الغائب إلى محل قريب وهو بولاية القاضي فقلزمه الدين فيتوقف الامر إلى حضوره وحلفها (١٧١) لانه لا مشقة عليه في الحضور حينئذ

بخلاف ما لو بعد او كان بغير
ولاية الحاكم ولو ادعى قيم
صبي او مجنون دينه على
كامل فادعى وجوده سقط
كاتف احدهما على من
جنس ما يدعيه بقدر دينه
وكا براني مورثه او قبضه
من قبل موته وكا قررت
لكن على رسم القبالة على
الاوجه لم يؤخر الاستيفاء
لليدين المتوجهة على
احدهما بعد كماله لاقراره
فلم يراع بخلاف من قامت
عليه البيئ في المسئلة الآتية
فادعاء تناقض بينهما ليس
في محله وايضا فالدين هنا
لما توجهت في دعوى ثانية
فلم يلتفت اليها بخلافها فيما
يأتي او على احدهما او
غائب وقف الامر إلى الكمال
والحضور كما صرح به
كلامهما وبه صرح
القاضي وتبعوه كما اعترف
به السبكي لتوقفه على الدين
المتعذر ويفرق بين هذا
ومامر في الوكيل بانه
يترتب على عدم الاستيفاء
ثم مفسدة عامة وهي تعذر
استيفاء الحقوق بالوكلاء
بخلافه هنا لكن ينبغي ان
يؤخذ كقبيل وقال السبكي
يحكم الآن بما قامت به

الميت شيئا من الوتف وجب تحليفه ومحله ايضا ما لم يدع الوارث علم الناظر ببراءة الميت فان ادعاه حاف
اخذ من قوله الاتي ايضا نعم له تحليف الوكيل اذا ادعى عليه بنحو ابراهيم (قوله ثم وكل) اي في تمام
ما يتعلق بالخصومة اه ع ش (قوله طالب وكيله) عبارة النهائية فطالب وكيله الحكم اجابه اه والاولى
ان يقال بانه يطالب وكيله الحكم (قوله ولا يتوقف) اي الحاكم (قوله فها مر) اي في المتن (قوله ولو ادعى
قيم صبي) إلى قوله وبه صرح القاضي في المغنى وقوله دينه افرد الضمير لكون المعنى باو (قوله لم يؤخر
الاستيفاء الخ) بلية ضيا في الحال ولذا باع الصبي عانا لاي أو أفق المجنون - حافا على نفي ما ادعاه اه معنى
(قوله المتوجهة على احدهما الخ) انهم وجوب الدين بعد الكمال اه سم (قوله لاقراره) اي ولو ضمنا
اه رشيدى (قوله من قامت الخ) اي من احدهما او غائب (قوله في المسئلة الآتية) اي عقب هذه والجامع
بين المسئلتين توجه الدين على الطفل وإن كانت هنا لدفع ما ادعاه المدعى عليه من السقوط في المسئلة الآتية
الاستظهار اه رشيدى (قوله فادعاء تناقض بينهما الخ) عبارة المغنى فان قيل هذا شكل على ما يأتي من
ان مقتضى كلام الشيخين ان يجب انتظار كل المدعى له اجيب بان صورة المسئلة هنا ان قيم الصبي ادعى دينه
على حاضر رشيد اعترف باو لكن ادعى وجوده سقط صدر من الصبي وهو لا ينافى الا يؤخر الاستيفاء لليدين
المتوجهة على الصبي بعد بلوغه وما يأتي فيها اذا قام قيم الطفل بينة وتلنا بوجوب التحليف فينظر لان البيئ
على الطفل ومن في هذه غائب ومجنون لا يعمل بها حتى يحلفه قيمه ما دلى المسئلة التي يتصور دعواها
من الغائب ومن في هذه لم تتم الحجة التي يعمل بها فانه لا يعمل بالبيئ وحدها بل لابد من البيئ والدين اه
(قوله بينهما) اي بين هذه المسئلة والمسئلة الآتية ادع ش (قوله او على احدهما الخ) اي ولو ادعى قيم
صبي او مجنون على صبي او مجنون او غائب رشيدى وع ش (قوله والحضور) اه واب إسقاطه إذا الكلام
في المدعى له لا المدعى عليه (قوله وبه صرح الخ) اي بوقف الامر (قوله كما اعترف به) اي بتصريح القاضي
بالوقف ومتابعته في ذلك (قوله لتوقفه الخ) دلالة قوله ووقف الامر الخ (قوله وما مر الخ) اي من عدم
الوقف والحكم بالبيئ بلا تحليف في الوكيل اي وكيل الغائب (قوله ان يؤخذ كقبيل) اي من مال المدعى
عليه (قوله وقال السبكي يحكم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو ادعى قيم ما ليه اي الصبي او المجنون
على قيم شخص آخر فمقتضى كلام الشيخين انه يجب انتظار كمال المدعى له ليحلف ثم يحكم له وإن خالفهما السبكي
وقال الوجه انه يحكم الخ (قوله ويؤخذ منه) اي من مال المدعى عليه (قوله وتبعهما جمع متأخرون الخ)
وقال في شرح المنهج وهو المعتمد ونقل عشيبة الشهاب ابن قاسم متابعته العلامة الطبرلاوى له في ذلك اه سيد
عمر وفي الجيرى قوله وهو المعتمد ضيف اه (قوله لانه قد يترتب الخ) دلالة قوله قوى مدركا (قوله لكن
هذا يخفف الخ) اي خوف ضياع الحق عبارة النهاية ورد بان الامر يحلف بالكفيل المار إذا مراد الخ (قوله
والمراد به) أي بأخذ الكفيل (قوله من ماله) أي المدعى عليه تحت يده اي القاضي (قوله بالمدعى) أي به اه
ع ش وهذا إذا كان المدعى به ديننا وقوله أو ثمنه الخ فيها إذا كان عينا فتقوله السابق ديننا مثال ليس بقيد
(قوله وبه يقرب الخ) اي بأخذ الكفيل بالمعنى المذكور (قوله الاول) اي وقف الامر إلى الكمال (قول المتن)

لا يبطل الحكم لان انقضاء على الغائب باطل انتهى (قوله لم يؤخر الاستيفاء لليدين المتوجهة الخ) افهم
وجوب الدين بعد الكمال (قوله او على احدهما او غائب الخ) قال في الروض ولو ادعى قيم طفل واقام
بيئته انتظار بلوغ المدعى له ليحلف انتهى (قوله أي المصنف ولو حضر) الحضور فرع الغيبة فالمدعى
عليه غائب كما ان المدعى كذلك اخذ من قول اشرح لو كيل المدعى الغائب فكيف قال اشرح كغيره انها

البيئ ويؤخذ منه وبسط ذلك وسبقه اليه ابن عبد السلام وتبعها جمع متأخرون كالأذرى
والبلقيني والزر كشي وهو قوى مدركا لانقلا لانه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق لكن هذا يخفف بأخذ الكفيل الذي ذكرته والمراد
أخذ القاضي من ماله تحت يده ما بنى بالمدعى أو ثمنه إن خشي تلفه به يقرب الاول ويحلف الولي بين الاستظهار فيها بانثره بناء على ما يأتي

(ولو حضر المدعى عليه وقال) بد (١٧٢) الدعوى عليه من وكيل غائب بدنه عليه (لو كبل المدعى) الغائب (أبرأني موكلك) أو وفته

ولو حضر المدعى عليه الخ) الحضور فرع الغيبة فالمدعى عليه غائب كان المدعى كذلك اخذ من قول الشارح
لو كبل المدعى الغائب عبارة المنهج وشرحه ولو حضر الغائب وقال الخ فكيف قال الشارح كغيره ان هذه
المسئلة ليست من فروع الباب اه سم ولك ان تقول انها تاتي في الحاضر ابتداء ايضا كانوا عليه فلم
تكن من فروع الباب المختص بالغائب عبارة المغنى ثم اشار المصنف لمسئلة مستانفة ليست من هذا
الباب ولا تعلق لها بما قبلها وإن اوهم كلامه خلافه فقال ولو حضر اى كان المدعى عليه حاضر افادعى عليه
وكيل شخص غائب بحق واقام البينة عليه ثم قال لو كبل المدعى الخ (قوله بعد الدعوى) الى قوله قال الرافعي في
المغنى (قوله بعد الدعوى) اى وإقامة البينة عليه اه مغنى (قوله انه ما ابرأني) اى مثلاً عبارة النهاية على نفى
ما ادعيته اه (قوله ثم ثبتت الابراء) اى او نحوه اه نهاية (قوله بعد) تا كيد ثم (قوله انه لا يعلم الخ) اى على
انه الخ (قوله اصلحة هذه الدعوى الخ) عبارة المغنى والنهاية فان قبل هذا يخاف ماسبق من ان الوكيل
لا يخاف اجيب بانه لا يلزم من تحليفه هنا تحليفه هنا انا جاء من جهة دعوى صحيحة يقتضى اعترافه
بها سقوط مطالبته لخروجه باعترافه بامان الوكالة في الخصومة بخلاف بين الاستظهار فان حاصلها
ان المال ثابت في ذمة الغائب او الميت وهذا لا ينافي من الوكيل اه (قوله بطالت وكاته) (فرع) لو قال
شخص لآخر انت وكيل فلان الغائب ولى عليه كذا وادعى عليك واقيم به بينة فانكر الوكالة او قال لا اعلم
انى وكيل لم يقم عليه بينة بانه وكيل لان الوكالة حقه فكيف تقام بينة بما قبل دعواه ولا اعلم انه وكيل واراد
انه لا يتخاصم فليزل نفسه وإن لم يعلم ذلك فينبغي ان يقول لا ادلم انى وكيل ولا يقول است بوكيل فيكون
مكذباً ببينة قد تقوم عليه بالوكالة مغنى وروض مع شرحه (قوله وقياس ذلك) اى قوله نعم له تحليف الوكيل
أن القاضى يحلفه اى يحلف الوكيل الذى يدعى على نحو الغائب (قوله طلب توقف الخ) اراد به قوله السابق
فاخر الطلب الخ (قوله فرع) الى المتن فى الاسنى ولى قوله وجزم ابن الصلاح فى النهاية (قوله يكفى فى دعوى
الوكيل الخ) اى فى سماعها اه ع ش (قوله الا بعد ثبوت الوكالة) اى بالبينة (قوله او ميت) لعلة لا وارث
له خاص امان له وارث خاص فظاهر ان وارثه هو المطالب كولى نحو الصبي ولهذا لم يذكر نحو الصبي
هنا اه رشيدى (قوله وحكم به) باقى محترزه اه سم (قوله او دين ثابت على حاضر) يعنى باقرار الحاضر
به اخذ من كلامه الا فى اوائل كتاب الدعوى (قوله كما شمله المتن) يقال فكان اللاتق عليه ان لا
يعطفه على ما فى المتن بل يجعله غاية فيه اه رشيدى (قوله فليس له الدعوى ليقم شاهد الخ) فيه اشارة
الى أن له الدعوى لإقامة البينة لكن قولهم واللفظ لعماد الرضا ببيان أدب القضا لشيخ الاسلام ومنها
أى المسائل لو اثبت دين على ميتة وادعى ان لها على زوجها مهر اولم يدع ذلك وارثها لم تسمع دعواه لانه يدعى
حقا لغيره غير منتقل اليه كما لو ادعت الزوجة ديناً لزوجها فانها لا تسمع وإن كان لو ثبت تعلق به حق
النفقة انتهى يقتضى خلافه اه سم اقول وكذا يقتضى خلافه قول النهاية فليس له الدعوى لاثباته اه
وقول الشارح الآتى عن الغزى أنفا وما ذكره فى المنع الخ بل كلامه فى اوائل كتاب الدعوى قبيل قول
المتن او نكاحاً لم يكف الاطلاق الخ كالصريح فى خلافه فى الميت والغائب مثله (قوله وجزم ابن الصلاح) الى
المتن هذا يفيد أن حضور الوارث مع عدم دعواه يجوز أيضاً الدعوى الغريم وقياس ذلك جواز دعواه ايضا
إذا كان غائباً او قاصراً لان ذلك لا يرد على حضوره مع عدم دعواه فليتامل وقد بحثت مع مرفى ذلك فبالغ

مثلاً فاخر الطلب إلى حضوره
ليحلف لى أنه ما أبرأني لم
يجب و(أمر بالتسليم) له
ثم ثبتت الابراء بعد أن كان
له به حجة لانه لو وقف لتعذر
الاستيفاء بالوكلاء نعم له
تحليف الوكيل إذا ادعى
عليه علمه بنحو ابراءه لا يعلم
ان موكله ابرأه مثلاً لصحة
هذه الدعوى اذ لو اقر
بمضمونها بطلت وكالاته قال
الرافعي وقياس ذلك ان
القاضى يحلفه على انه لا يعلم
صدور مسئلة ما يدعيه من
نحو قبض وبراء ويحمل
قولهم لا يحلف الوكيل على
الخائف على البت وكان
وجه ذكر هذه المسئلة مع
انها ليست من فروع هذا
الباب ان فيها طلب توقف
الى يمين فاشبهت ما قبلها
(فرع) يكفى فى دعوى
الوكيل مصادفة الخصم له
على الوكالة ان كان القصد
اثبات الحق لا تسلمه لانه
وإن ثبت عليه لا يلزمه
الدفع الاعلى وجه مبرولا
يبر الا بعد ثبوت الوكالة
(واذا ثبت) عند حاكم (مال
على غائب) او ميت وحكم
به بشروطه (وله مال) حاضر
فى عمله او دين ثابت على
حاضر فى عمله كما شمله المتن
واعتمده جمع منهم ابو زرعة
واطال فيه فى فتاويه ولا
ينافيه منعهم الدعوى
بالدين على غريم الغريم
لانه محمول على ما اذا كان

ليست من فروع الباب (قوله اى المصنف ايضا ولو حضر المدعى عليه) عبارة المنهج وشرحه ولو حضر
الغائب وقال الخ وحينئذ فالمسئلة من فروع الباب (قوله وحكم به) باقى محترزه (قوله ولا ينافيه) كتب
عليه م (قوله لانه محمول) كتب عليه م (قوله فليس له الدعوى ليقم شاهد او يحلف معه) فيه اشارة
الى ان له الدعوى لإقامة البينة لكن قولهم واللفظ لعماد الرضا ببيان أدب القضا لشيخ الاسلام ومنها
أى المسائل لو اثبت دين على ميتة وادعى ان لها على زوجها مهر اولم يدع ذلك وارثها لم تسمع دعواه لانه
يدعى حقاً لغيره منتقلاً اليه كما لو ادعت الزوجة ديناً لزوجها فانها لا تسمع وإن كان لو ثبت تعلق به حق

الغريم حاضر او غائباً ولم يكن دينه ثابتاً على غريمه فليس له الدعوى ليقم شاهد او يحلف معه وجزم ابن الصلاح فى

بان لغريم ميت لا وارث له وأوله وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعين له تحت يده لعله يقر قال والاحسن إقامة البينة بها وتبعه السبكي قال الغزى وهو واضح وما ذكره في المنع إنما هو في الدين للفرق بينهما والغائب كالميت فيما (١٧٣) ذكره قول شريح تمتع إقامة غريم

الغائب بينة بملكه عينا منظر فيه أو نحول على ما إذا أراد أن يدعى لقيم شاهد أو يحلف معه (قضاء الحاكم منه) إذا طلبه المدعى لأن الحاكم يقوم مقامه ولا يطلبه بكفيل لأن الأصل بقاء المال ولا يعطيه بمجرد الثبوت لأنه ليس بحكم إذا كان في غير عمله فسيأتي قريبا واستثنى منه البلقيني ما إذا كان الحاضر يجبر على دفع مقابلة للغائب كروجة تدعى بصداقها الحال قبل الوطء وبائع يدعى بالثمن قبل القبض وأما ما تعلق بالمال الحاضر حق كبايع له أم بقبض ثمنه وطلب من الحاكم الحجر على المشتري الغائب حيث استحقه فيجيبه ولا يوفى الدين منه وكذلك يقدم مؤنه بمون الغائب ذلك اليوم على الدين الذي عليه وطلب قضاؤه من ماله ولو كان نحو مرهون تزيد قيمته على الدين فللقاضي بطلب المدعى إجبار العرتين على اخذ حقه بطريقه ليقبى الفاضل للدائن أه ولو باع قاض مال غائب في دينه فقدم وأبطل الدين بأبواب إيفائه أو نحو فسق شاهد بطل البيع على الأوجه

في مخالفة هذا المتقول عن ابن الصلاح والسبكي والغزى من جواز إقامة الغريم البينة لأبواب العين وقال لا فرق في المنع بين الدين والعين فلا يصح من الغريم إثبات واحد منهما وإنما له إذا كان الحق من عين أو دين ثابتا قبل الرفع إلى الحاكم ليؤديه منه أه سم أفول وكلام لشارح في أوائل كتاب الدعوى كالصريح في موافقة ما نقله عن مرفر أجمعه (قوله الدعوى الخ) اسم مؤخر لأن (قوله لعله يقر) هلاجاز الدعوى بالدين أيضا لعله يقر أه سم (قوله والاحسن إقامة البينة بها الخ) مرآفا ما فيه (قوله إذا طلبه) إلى قوله أما إذا كان في المغنى وإلى قوله قيل إنها وفي النهاية (قوله لأن الحاكم يقوم مقامه) أي الغائب كالمال كان حاضرا فامتنع أه معنى أي الغائب (قوله ولا يطلبه) أي المدعى (قوله ولا يعطيه الخ) محترز قوله السابق وحكم به بشروطه أه سم (قوله أما إذا كان الخ) محترز قوله حاضرا في عمله (قوله واستثنى منه) أي ما في المتن (قوله الحاضر) أي المال الحاضر فقوله يجبر أي المدعى خبر جري على غير ما هو له بلا إظهار ويحتمل أن المراد المدعى الحاضر وعليه فالخبر جار على ما هو له وفي ضمير مقابله استخدام (قوله كروجة تدعى الخ) فإنها مأمورة بدفع مقابل الصداق وهو نفسها بان تسلمها للزوج أه سم (قوله قبل القبض) أي قبض المشتري الغائب المبيع (قوله كبايع له) أي للمال الحاضر وقوله ثمنه أي المبيع (قوله حيث استحقه) أي استحق البائع المال الحاضر الذي هو المبيع ويحتمل أن ضمير النصب راجع إلى الثمن (قوله منه) أي من المال الحاضر المبيع (قوله ولو كان) أي من المال الحاضر (قوله نحو مرهون الخ) أي كعبد جان (قوله انتهى) أي ما استثناءه البلقيني (قوله أولم يحكم) محترز قوله السابق وحكم به بشروطه أه سم عبارة الرشيدى قوله أولا يحكم هذا لا ينسجم معه تفصيل المتن الآتي الذي من جملة إنهاء الحكم تأمل أه (قول المتن إنهاء الحال) أي من سماع بينة أو شاهد أو يمين بعد ثبوت عدالة الشاهد أو سأل إنهاء حكم أه معنى (قول المتن إلى قاضي بلد الغائب) أي إن علم وقول الشارح أول إلى كل من يصل الخ أي مطلقا كما يأتي عن المغنى (قول المتن فينهي إليه سماع بينة) ويكتب في إنائه سماع بينة عادلة قامت عندي بان لفلان على فلان كذا فاحكم بها وهذا مشروط بعد المسافة كما سيأتي أه معنى (قوله وخرج بها عليه الخ) قد يقال أن حكم بعلمه فظاهر أنه إنهاء الحكم المستند إلى العلم ولا فهو شاهد حيث ذولعل ما في العدة محمول على الثاني وكلام السرخسي على الأول وأما قول البلقيني لأن عليه الخ فاطلاقه محل تأمل لأنه إنما يكون كالبينة بالنسبة لقاض آخر ألا ترى أنه لو كان القاضي الآخر حاضرا فقال له قاض أنا أعلم هذا الأمر هل له الحكم بمجرد قوله فليتأمل أه سيد عمر وفيه أن كلام الشارح هنا مع كلامه الآتي قبيل قول المتن والكتاب بالحكم الخ كالصريح في إرادة الثاني وبه صرح المغنى والأسنى عبارتهما وقول المصنف سماع بينة ليحكم بها يوم أنه لو ثبت الحق عنده بعلمه لو كتب ليقضى له بموجب علمه على المدعى عليه أنه لا يجوز وبه صرح في العدة فقال لا يجوز وإن جوزنا القضاء بالعلم لأنه ما لم يحكم به هو كالشاهد والشهادة لا تتأدى بالكتابة وفي أمالي السرخسي جوازه ويقضى به المكتوب إليه إذا جوزنا القضاء بالعلم لأن إخباره عن علمه إخبار عن قيام الحجة فليكن كإخباره عن قيام البينة قال الأسنوى وما قاله في العدة جزم به صاحب البحر وجرى عليه ابن المقرئ وقال البلقيني الأصح المعتمد ما قاله السرخسي انتهى وهذا هو مقتضى كلام أصل الروضة ولهذا قال شيخنا فافا قاله المصنف يعني ابن المقرئ عكس ما اقتضاه كلام أصل الروضة ولعله سبق قلم

النفقة انتهى يقتضى خلافه (قوله لعله يقر) هلاجاز الدعوى بالدين أيضا لعله يقر (قوله ولا يعطيه بمجرد الثبوت الخ) محترز قوله السابق وحكم به بشروطه (قوله قبل الوطء) فإنها مأمورة بدفع مقابل الصداق وهو نفسها بان تسلمها للزوج (قوله أولم يحكم) محترز قوله السابق وحكم به بشروطه

خلافا للرواية (ولا) يكن له مال في عمله أولم يحكم (فان سأل المدعى إنهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب) أول إلى كل من يصل إليه الكتاب من القضاة (اجابه) وجوب وإن كان المكتوب إليه قاض ضرورة مسارعة لقضاء حقه (فينهي إليه سماع بينة) ثم إن عدلها لم يحتج المكتوب إليه إلى تعديلها وإلا احتاج إليه (ليحكم بها ثم يستوفى) الحق وخرج بها عليه فلا يكتب به لأنه شاهد الآن لا قاض

ذكره في العدة وخالفه السرخسي وأعمده البلقيني لأن علمه كقيام البينة ويؤيده قول المتن الاتي فتشافه بحكمه إلى آخره وله على الاوجه ان يكتب سماع شاهد واحد ليسمع المكتوب اليه شاهد اخر او يحلفه ويحكم له (او) ينهى اليه (حكما) ان حكم (ليستوفي) الحق لان الحاجة تدعو إلى ذلك ولا يشترط هنا بعد المسافة كما ياتي قيل انهاؤه اما سماع ينفذ أو ثبت عندى وهى تستلزم الاولى ولا عكس واما الحكم بالحق وهو ارفعها ويستلزم الاولى والذى يرتب (١٧٤) عليه المكتوب اليه الحكم هو الثانية لا الاولى فاذا تعبير المصنف ليس بمحرره ويرد

بان غاية الامر ان قوله سماع بينة محتمل لان بكون معه ثبوت وان لا والمراد الاول ومثل هذا لا يوجب الجزم بعدم تحرير التعبير ولو كتب للمعين فشهد الشاهدان عند غيره امضاء اذ الاعتماد على الشهادة ولو حضر الغائب وطلب من الكاتب المبهم البينة المعدل لها ان يبينها له ليقدر فيها اجيب على الاوجه وفاقا لجمع ولو شهدت بينة عند قاض ان القاضي فلانا ثبت عنده كذا فلان وكان قد مات او عزل حكم به ولم يحتج لاعادة البينة باصل الحق وقولهم اذا عزل بعد سماع بينة ثم ولى اعادة محلها كما بينه البلقيني اذ لم يكن قد حكم بقبول البينة والا لم تجب استعادتها وان لم يكن قد حكم بالالزام بالحق وفي الكفاية لو فسق والكاتب بسماع الشهادة لم يقبل ولم يحكم به كالفسق الشاهد قبل الحكم ومحل اذا كان فسقه قبل عمل المكتوب اليه بالسماع فان كان بعده لم ينتقض صرح به جمع

اه (قوله ذكره في العدة) وخالفه السرخسي عبارة النهاية على ما ذكره في العدة لكن ذهب السرخسي إلى خلافه اه (قوله واعتمده البلقيني) وجزم به شرح المنهج (قوله او ينهى اليه حكم الخ) وفي الروض مع شرحه والاولى في انهاء الحكم ان يكتب له بذلك كتابا او لا يتم يشهد ويقول حضر فلان وادعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا او اقام عليه بينة وحلفت المدعى وحكمت له بالمال وسال ان يكتب له اليك بذلك فكشفت له واشهدت به ويجوز ان يقول فيه حكمت بشهادته وان لم يصنفها بعدالة ولا غيرها فحكمه بشهادتها تعديل لها وان يقول حكمت بكذا بحجة او جيت الحكم فقي حكم بشهادتي وبين او بعلمه فلم انه لا يجب تسمية شهود الحكم ولا شهود الحق ولا ذكر اصل الشهادة فيها اه (قوله لان الحاجة) إلى قوله ولو حضر الغائب في المغنى لا قوله ويرد إلى قوله ولو كتب (لان الحاجة تدعو الى ذلك) اى فان من له بينة في بلد وخصمه في بلد آخر لا يمكنها حملها إلى بلد الخصم ولا حمل الخصم إلى بلد البينة فيضيع الحق اه مغنى (قوله قيل انهاؤه الخ) حكاه المغنى عن ابن شبة وقره (قوله وهو ارفعها) اى الدرجات الثلاث اه مغنى (قوله ويستلزم الاولى) الانسب للتانيث كما عبر به المغنى (قوله والمراد الاول) يرد عليه ان المراد لا يدفع الا براد (قوله ومثل هذا الخ) ظاهر المنع (قوله ولو كتب) إلى المتن في النهاية (قوله امضاء الخ) سواء عاش الكاتب والمكتوب اليه او ماتا اه روض ومحل ذلك في موت الكاتب إذا لم يكن الحاكم الثاني نائب عنه فان كان نائب عنه تعذر ذلك وكالموت العزل والانعزال بجنون واغماء وخرس ونحوها اسنى (قوله لفلان) اى على فلان (قوله وان لم يكن الخ) غاية (قوله لو فسق) اى الفاضى الكاتب او ارتد اه روض (قوله والكتاب بسماع الشهادة) جملة حاله اه عش (قوله انتهى) اى مافى الكفاية (قوله بكتاب القاضي) اى انهاؤه (قوله فيما لم يمكنه) اى المدعى على الغائب (قوله ان يحكم لغريب حاضر) الاوضح غريب حاضر ان يحكم له (قوله من بلده) لعله ليس بقيد وكذا قوله في النهاية ولم تثبت عدالتهم عنده ليس بقيد (قوله وان سمعا) اى على خلاف ما طلب منه أو وقع سماعها اتفاقا اه عش (قوله لم يكتب بها) اى بسماع شهادتهم على حذف المضاف (قول المن ان يشهد عدلين الخ) ولولم يشهدا ولكن انشا الحكم بحضورهما فان يشهدا بحكمه اه مغنى عبارة الاسنى والحاصل ان انشاء الحكم بحضورهما لا يحتاج فيه إلى قوله اشهدا على بخلاف قراءة الكتاب لا بد فيه من قوله اشهدا على بما فيه اه (قوله ذكرين) إلى قراءة ظاهر في النهاية (قوله لا يكفى غير رجلين الخ) عبارة الروض مع شرحه ويشهد بما فيه رجلان ولو فى مال او زنا او هلال رمضان ويجوز شهادتهم قبل فسخ الكتاب وبعده سواء افضه القاضي ام غيره لكن الادب والاحتياط ان يشهدوا بعد فسخ القاضي له وقرأتهم الكتاب اه (قول المتن ويستحب) اى مع الاشهاد كتاب به اى بما جرى عنده ولا يجب لان الاعتماد على الشهادة اه مغنى (قوله ليدكر) إلى قوله خلافا لقول ان الصلاح في المغنى لا قوله وظاهر ان المراد إلى صرح انه الخ وقوله ذكر نقش خاتمه إلى ان يشهد (قوله ليدكر الشهود) قد ينافى مع قول المتن وبخبره ثم رايت كذب عليه الرشيدى مانعه انظر ما وقع هذا هناع ان الذى يذكر به الشاهد الحال في النسخة الثانية كما ياتي اه (قوله واسماء الشهود) اى للحق

متقدمون اه ملخصا (تنبيه) لما يعتد بكتاب القاضي فيما لم يمكن تحصيله بغيره فلو طلب منه أن يحكم لغريب وتاريخه حاضر على غائب بعين غائبة ببلد الغريب وله بينة من بلده عازمون على السفر اليه لم تسمع شهادتهم وان سمعها لم يكتب بها بل يقول له اذهب معهم لقاضى بلدك وبلد ملكك ليشهدوا عنده (والانهاء ان يشهد) ذكرين (عدلين بذلك) اى بما جرى عنده من ثبوت او حكم ولا يكفى غير رجلين ولو فى مال او هلال رمضان (ويستحب كتاب به) ليدكر الشهود والحال (يذكر فيه ما يميز به المحكوم) او المشهود (عليه) وله من اسم ونسب وصناعة وحلية واسماء الشهود وتاريخه (وبخبره) نذبا حفظا له واكراما للمكتوب اليه وختم الكتاب من حيث هو سنة

متبعة وظاهر ان المراد بختمه جعل نحو شمع عليه ويختم عليه بخاتمه لانه يحفظ بذلك ويكرم به المكتوب اليه حيثئذ وعلى هذا يحمل ما صح انه
 أنه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يرسل كتبه غير مختومة فامتنع بعضهم من قبولها الا مختومة فاتخذ خاتما ونقش عليه محمد رسول الله ويسن له ذكر نقش خاتمه
 الذي يختم به في الكتاب وان يثبت اسم نفسه واسم المكتوب اليه في باطنه وعنوانه وقبل (١٧٥) ختمه يقرؤه هو أو غيره بحضوره على

الشاهدين ويقول أشهد كما
 أني كتبت إلى فلان بما فيه
 ولا يكني أشهد كما ان هذا
 خطي أو أن ما فيه حكمي
 ويدفع لها نسخة أخرى غير
 مختومة يتذاكران بها ولو
 خالفاه أو ائتمى أو ضاع
 فالعبرة بهما (و) بعد وصوله
 للمكتوب اليه وإحضاره
 الخصم خلافا لقول ابن
 الصلاح لا يتوقف اثبات
 الكتاب الحكمي على
 حضور الخصم ولا على
 إثبات غيبته الغيبة المعتبرة
 ثم رايت القمولى قال وهذا
 غريب والخادم قال عن
 الماوردى لا بد من حضور
 الخصم لان ذلك شهادة
 عليه وسكت عليه الروايات
 وغيره وبه افق السبكي
 ونقله غيره عن قضية كلام
 الشيخين وابن الرفعة
 واعتمد أكثر متأخري
 فقهاء اليمن ما ذكر عن ابن
 الصلاح قيل وعليه عمل
 الاشياخ والقضاة لان
 القاضي المنهى اليه منفذ لما
 قامت به الحجة عند الاول
 غيره مبتدى للحكم وقد قطع
 الروايات بأن التنفيذ لا

وتاريخه أى الكتاب (قوله أن المراد) أى سراد المصنف (قوله فامتنع بعضهم) أى ما لا يقرؤن كتابا
 غير مختوم خرافة على كسب امرارهم وإضاعة دبرهم اسنى ومعنى (قوله واسم المكتوب اليه) وان لم يعلم بلد
 الغائب كتب الكتاب مطلقا إلى كل من يراه من قضاء المسكين ثم من بعده عمل به اه معنى (قوله وقبل ختمه)
 إلى الفرع في النهاية لا لقوله وفيه وقفة إلى المتن وقوله ويجب إلى المتن وقوله قال بعضهم الى ولو ثبت (قوله وقبل
 ختمه الخ) عطف على جملة ويستحب الخ (قوله يقرؤه) أى وجرى (قوله أو ان ما فيه حكمي) أى حتى يفصل
 لهما ما حكم به ولو قال رجل آخر يستحق فلان على ما في هذه القبالة وأنا عام به جاز ان يشهد عليه بما فيها ان
 حفظها ان لم يفصل له لانه يقر على نفسه والافار بالمجهول صحيح بخلاف القاضي فانه يخرج عن نفسه بما يضر
 غيره اه روض مع شرحه بخذف (قوله نسخة أخرى) ومن صدر الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حضر
 عافانا الله وإياك فلان وإدعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا بالشئى والفلاى وإقام عليه شاهدين هما فلان
 وفلان وقد عدلا عندي وحلفت المدعى وحكمت له بالمال فسألى ان يكتب اليك في ذلك فاجبته فاشهدت
 بالكتاب فلانا وفلانا اه معنى ولو خالفاه أى الشاهدان المكتوب (قوله فالعبرة بهما) والمكتوب اليه
 يطلب وجوب باتزكية الشهود الحاملين للكتاب ولا يكنى تعديل الكاتب إياهم لانه تعديل قبل اتمام الشهادة
 اه روض مع شرحه زاد المعنى وإذا حمل الكتاب إلى بلد الغائب أخرجه اليه ليوقف على ما فيه اه (قوله
 ويدفع) أى ندبا (قوله وإحضاره الخصم الخ) عبارة النهاية وفي ذلك أى قول المتن ويشهدان عليه الخ إيماء
 إلى اشتراط حضور الخصم وإثبات الكتاب الحكمي في وجهه أو إثبات غيبته الغيبة الشرعية لانها شهادة
 عليه وبه صرح الماوردى وافق به السبكي ونقل عن قضية كلام الشيخين وذهب ابن الصلاح إلى عدم
 اعتبار ذلك واعتمده أكثر متأخري فقهاء اليمن لأن القاضي الخ ويرد بأن التنفيذ الخ قال ع ش قوله أو
 إثبات غيبته الخ معتمد اه (قوله وهذا) أى قول ابن الصلاح (قوله والخادم الخ) أى ورايته (قوله لان
 ذلك) أى إثبات الكتاب الحكمي (قوله وسكت الخ) عطف على عن الماوردى الخ (قوله عليه) أى على
 ما قاله الماوردى من اشتراط حضور الخصم (قوله ما ذكر عن ابن الصلاح) أى من انه لا يتوقف إثبات
 الكتاب الحكمي على حضور الخصم الخ (قوله قيل وعليه) أى على ما ذكر عن ابن الصلاح (قوله انتهى)
 أى ما قيل (قوله ويرد) أى تعليلهم بأن القاضي المنهى اليه الخ (قوله وأما الحكم هنا) أى حكم القاضي
 المنهى اليه (قوله فليس هنا محض الخ) عبارة النهاية فليس ما هنا الخ فلعن كلمة ما سقطت هنا من قلم الناظرين
 (قول المتن عليه) أى على ما صدر من القاضي الكاتب من الحكم والاثبات المجرد عن الحكم اه معنى (قوله ان
 انكر بما فيه) عبارة المغنى ان انكر الخصم المحضر للقاضي الحق المدعى به عليه فان اعترف به الزمه القاضي
 توفيته وان قال است الخ (قوله على ذلك) أى انه ليس المسمى في الكتاب ولا يكنى الخلف على نفي الزوم كما
 في الشرح الصغير نعم ان اجاب بلا يلزم من شئ مواراد الخلف عليه ممكن معنى وروض مع شرحه (قوله براءته)
 عبارة المغنى عدم تسميته بهذا الاسم اه (قوله المتن وعلى المدعى بيته الخ) فان لم تكن بيته ونكل الخصم عن
 اليمين حلف المدعى واستحق اه اسنى (قوله ويكنى) إلى الفرع في المغنى لا لقوله أى ومعاملة مورثه إلى ومات
 وقوله ولو امير الشرطة إلى المتن وقوله بحث الاذرى إلى المتن وقوله وإن لم يحضر الخصم وقوله ولو في غير
 مشهورى العدالة إلى اكتفاء اه والحكم بالعلم إلى المتن وقوله لا المحكم في موضعين وما انبه عليه
 (قوله ويكنى فيها العدالة الظاهرة) ولا يبلغ في البحث والاستزكاء اه معنى (قول المتن المكتوب)

يشترط فيه حضور الخصم والدعوى عليه اه ويرد بأن التنفيذ إنما يكون في الاحكام التامة التي فرغ منها وأما الحكم هنا فلا يقال له تنفيذ لان
 الاول لم ان يحكم فواضح وان حكم ولم يكن بحله مال للحكوم عليه فحكمه لم يتم فنزل منزلة عدم الحكم وعلى كل فليس هنا محض تنفيذ فاشترط حضور
 الخصم وان كان هناك حكم احتياطا (يشهدان عليه وان انكر) بما فيه (فان قال است المسمى في الكتاب صدق بيمينته) على ذلك لان
 الاصل براءته (قوله وعلى المدعى بيته) ويكنى فيها العدالة الظاهرة كما اخذه الزركشى من كلام الراعى (بان هذا المكتوب اسمه ونسبه)

نعم ان كان مرورها فيها محكم عليه ولم يلفظت (١٧٦) لانكاره (فان اقامها بذلك فقال است المحكوم عليه لزمه الحكم ان لم يكن هناك مشارك

هو بالرفع خبر ان اه ع ش ويأتى عن المغنى ما يفيد أنه نعت اسم الاشارة وخبر ان اسمه ونسبه عبارة الرشيدى
قول المتن بان هذا المكتوب الخ يجوز ان يكون هذا اسم ان والمكتوب بدل منه واسمه ونسبه خبر ان
فالاشارة للمكتوب ويجوز ان يكون هذا اسم ان والمكتوب مبتدأ واسمه خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر
خبر ان فالاشارة للشخص المشهود عليه لكن قد يقال ان الاول هو المراد ليتاقي للشهود عليه إنكار كونه
المحكوم عليه والنظر في ان هناك مشاركا ولا الذى ذكره المصنف بعد بخلافه على الاعراب الثانى فانهم
شهدوا على عينه بأنه هو الذى كذب اسمه ونسبه فلا نظر لانكاره كما لا يخفى وقد اقتصر الشيخ في حواشيه على
الاعراب الثانى وقد علمت بما فيه فتأمل اه (قوله نعم ان كان معروفا فيها الخ) وكذا اذا شهدوا على عينه ان
القاضى الكاتب حكم عليه فيستوفى منه اه معنى (قوله حكم عليه) والمراد بالحكم ما يشمل تنفيذه ليشمل
ما اذا كان المنهى الحكم اه بجيرى (قول المتن فان اقامها بذلك) اى اقام المدعى البينة بان المكتوب في
الكتاب اسم المدعى عليه ونسبه فقال الغائب صحيح ما قامت به البينة لكن است المحكوم عليه بهذا الحق
لزمه الحكم بما قامت به البينة ولم يلفظت لنفوله ان لم يكن هناك شخص آخر مشارك الخ اه معنى (قوله ولم
يعاصره) اى المدعى كذا في شرح المنهج هنا وفي مفعول عاصر الاتى وجعل الروض مفعولها المحكوم
عليه وهو ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمغنى لكن عقبه شارحه بان الذى قاله غيره المحكوم له اه (قوله
وامكننت معاملته) اى ولو بالمكانة ولا عبرة بخوارق العادات كما لو ادعى على غائب بمحل بعيد انه عامله امس
اه ع ش (قوله معاملته) اى المدعى المحكوم له وكذا ضمير مورثه وضمير مال له وقوله له اى للشارك واللام
بمعنى مع كاعبر به الاسنى وكذا ضمير لا تلافه (قول المتن من الشهود) اى شهدوا بالحكم لا الكتاب (قوله وقف
الامر) اى وجوبه وقوله حتى ينكشف الحال اى ولو طالت المدة اه ع ش (قوله وبحت البلقينى الخ)
اعتمده النهاية عبارة ولا بد من حكم ثان كما بحثه البلقينى لكن بلا دعوى ولا حلف اه (قوله بما كتب
به) اى ثانيا (قوله وفيه وقعة) وفاقا للنغنى عبارة وقضية كلام المصنف الافتصار على كتابة الصفة المميزة
من غير حكم وهو كذلك وان قال البلقينى لا بد من حكم مستأنف على الموصوف بالصفة الزائدة وان لم
يحتج لدعوى وحلف اه ولفظ سم عبارة كنز الاستاذ ولا يشترط تجديد حكم خلافا للبلقينى انتهت اه
(قول المتن ولو حضر قاضى الخ) المراد القاضى بالمعنى اللغوى وهو كل من يحصل منه الالتزام فيشمل الشادان
انحصر الامر في الانتهاء اليه كما يأتى فكان الاول ان يعبر بها حكم الخ ليشمل حاكم السياسة وقوله المكتوب
اليه الخ الاول كتب اليه ام لا وقوله اليه اى امير الشرطة اه بجيرى (قول المتن ببلد الحاكم) خرج به ماله
اجتمع في غير بلدهما واخره بحكمه فليس له امضاؤه اذا عاد لمحل ولايته اه معنى عبارة الروض مع شرحه
فان شافه قاض قاضيا بالحكم والمنهى له في غير محل ولايته لم يحكم الثانى وان كان في محل ولايته لان اخباره في
غير محل ولايته كاخباره بعد عزله اه (قوله ولو امين الشرطة) بضم فسكون واحد الشرط كصرد وهم
طائفة من أعوان الملوك اه قمرس (قوله وخرج به) اى بقر له بحكمه اه معنى (قوله فانه لا يقضى الخ)
هل محله اذ لم يكن معها ثبوت والافضى بها كما تقدم في الانتهاء او لا فرق ويفرق بين الانتهاء والمشافهة اه سم
اقول ظاهر التعليل الاتى في الشارح الاول عبارة المغنى والفرق اى بين المشافهة بالحكم والمشافهة بسماع
البينة فقط ان قوله في محل ولايته حكمت بكذا يحصل للسامع به علم بالحكم لانه صالح للانشاء بخلاف سماع
الشهادة فان الاخبار به لا يحصل علمه بوقوعه فتعين ان يسلك به مسلك الشهادة فاخص سماعها بمحل
الولاية اه (قوله لانه مجرد اخبار كالشهادة الخ) عبارة الاسنى بناء على ان انتهاء سماعها مشافهة نقل

له في الاسم والصفات) أو
كان ولم يعاصره لان الظاهر
انه المحكوم عليه (وان كان)
هناك من يشاركه بعلم القاضى
او بيينة وقد عاصره قال جمع
متقدمون وأمكننت معاملته
اى او معاملة مورثه او
اتلافه لماله ومات بعد
الحكم او قبله وقع الاشكال
فيرسل للكاتب بما يأتى
وان لم يمت (احضر فان
اعترف بالحق طوبى وترك
الاول) ان صدق المدعى
المقر والافهمو مقر لمسكر
ويبقى طلبه على الاول
(والا) اى وان انكر
(بعث) المكتوب اليه (الى
الكاتب) بما وقع من
الاشكال (ليطالب من
الشهود زيادة صفة تميزه
ويكتبها) وينهها لغاضى
بلد الغائب (ثانيا) فان لم
يجد من يدوقف الامر حتى
ينكشف الحال وبحت
البلقينى انه لا بد من حكم
ثان بما كتب به من غير
دعوى ولا حلف وفيه وقعة
لان هذا من تنمة الحكم
الاول فلا حاجة لاستئناف
حكم آخر (ولو حضر قاضى
بلد الغائب) سواء المكتوب
اليه وغيره (ببلد الحاكم)
ولو امين الشرطة لكن
بشرط ان ينحصر الخلاص
في الانتهاء اليه نظير ما يأتى
في الشهادة عنده (فشافه

(قوله أو كان ولم يعاصره الخ) صرح في شرح المنهج بمحل فاعل يعاصره معاصره المدعى (قوله وبحت البلقينى
انه لا بد من حكم ثان بما كتب به الخ) عبارة كنز الاستاذ ولا يشترط تجديد حكم خلافا للبلقينى (قوله فانه
لا يقضى بها) هل محله اذ لم يكن معها ثبوت والافضى بها كما تقدم في الانتهاء او لا فرق ويفرق بين الانتهاء

لها
بحكمه في امضائه) أى تنفيذه (إذا عاد إلى) محل (ولايته خلاف القضاء بعلمه) والاصح جوازه
لانه قادر على الانشاء وخرج به ماله مشافهة بسماع البينة وان الحكم فانه لا يقضى بها اذ ارجع إلى محل ولايته قطعاً لانه مجرد اخبار كالشهادة

ويجب تقييده بما يأتي عن المطالب (ولو ناداه) كائنين في طرفي لا يتهما) وقال له اني حكمت بكذا (أمضاه) أي نفذه وكذا إذا كان في بلد قاضيان
ولونائباً ومنبته وشافه أحدهما الآخر بحكمة فيمضيه وإن لم يحضر الخصم (فان اقتصر) القاضي الكاتب (على سماع بيعة كتب سموت بيعة على
فلان) ويصفه بما يميزه ليحكم عليه المكتوب اليه (ويسمها) وجزا ويرفع في نسبها (إن لم يعد لها) ليبحث المكتوب له عن عدلتها وغيرها
حتى يحكم بها بحث الأذرع تعين تعديلها إذا علم أنه ليس في بلد المكتوب له من (١٧٧) يعرفها (ولاً) بان عدلها (فلاصح جواز

ترك التسمية) ولوفى غير
مشهورى العدالة كما اقتضاه
اطلاقهم لكن خصه بالمواردى
بمشهورها وذلك اكتفاء
بتعديل الكاتب لها كما انه
إذا حكم استغنى عن تسمية
الشهود نعم إن كانت شاهداً
ويميناً أو يميناً مردودة
وجب بيانها لأن الانتهاء قد
يصل لمن لا يرى قبولها والحكم
بالعلم قال بعضهم الأصح
أن له نقله وإن لم يمينه وفيه
نظر لاختلاف العلماء فيه
كالذى قبله ولو ثبت الحق
بالاقرار لزومه يمينه ولا
يجزم بأنه عليه لقبول الاقرار
للسقوط بدعوى انه على
رسم القبالة فيطلب يمين
خصمه فيردها فيحلف
فيصل الاقرار (والكتاب)
والانتهاء بلا كتاب (بالحكم)
من الحاكم لا المحكم (يمضى
مع قرب المسافة) وبعدها
لأن الحكم تم فلم يبق بعده
إلا الاستيفاء (وبسماع
البيعة لا يقبل على الصحيح
إلا في مسافة قبول شهادة
على شهادة) فيقبل من
الحاكم لا المحكم أيضاً وهي
فوق مسافة العدوى الآتية
لسهولة احضار الحجة

لها كنقل الفرع شهادة الأصل فكلا لا يحكم بالفرع مع حضور الأصل لا يجوز الحكم بذلك ويؤخذ منه أنه
لو غاب الشهود عن بلد القاضي لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة جاز الحكم بذلك وهو ظاهر اهـ (قوله
ويجب تقييده الخ) عبارة شرح المنهج وظاهر ان محله حيث تيسرت شهادة الحجة اهـ أى ولا بان غابت أو
مرضت فيقضى بها سمها بجرى ومر عن الاسنى ما يوافقه (قوله بما يأتي) أى قبيل الفرع (قوله وقال له
إني حكمت بكذا) أى بخلاف ما لو قال له إني سمعت البيعة بكذا الأخذ بما أمر انفام الفرق (قول المتن أمضاه)
لأنه أبلغ من الشهادة والكتاب في الاعتماد عليه أسنى ومعنى (قوله وشافه أحدهما) أى سواء كان الأصل
أو النائب اهـ ع (قوله بحكمه) أى لا بسماع البيعة كما مر آنفاً (قوله وإن لم يحضر الخصم) هل هذا مع قوله
السابق ولا حضار الخصم خلافاً لقول ابن الصلاح الخ للفرق بين الانتهاء بالكتاب والمشافهة أو كيف
الحال اهـ سم اقول ويظهر انه للفرق بان الغرض من احضار الخصم هناك وهو إثبات الكتاب الحكمى
باقامة البيعة عليه لا يتأتى ذلك الغرض هنا إذ القضاء هنا بالعلم واما التفصيل المار في قول المصنف فان قال
لست المسمى الخ فظاهر أن نظيره يجرى هنا (قوله ليجث المكتوب له عن عدلتها) هل يشترط حضورها
عنده اهـ سم اقول صريح صنيعهم عدم اشتراطه (قوله وذلك) أى الجواز المذكور (قوله اكتفاء
بتعديل السكاك) أى من غير عادة تعديلها (تنبيه) لو أقام الخصم بيعة بجرح الشهود قدمت على بيعة
التعديل وبمهل ثلاثة من الأيام لقيم بيعة الجرح إذا استعمل له وكذا لو قال ابرانى أو قضيت الحق واستعمل
لاقامة البيعة ولو قال امهلونى حتى اذهب إلى بلدهم واجرحهم فاني لا أتمكن من جرهم إلا هناك أو قال لى
بيته الكدافعة لم يمل بل يؤخذ الحق منه فان أثبت جرحاً أو دفعا استرد ما سلمه مغنى وروض مع شرحه (قوله
ان كانت) أى الحجة المسموعة معدلة أو لا اهـ معنى (قوله أو يميناً مردودة) صورتهما مع أن الكلام في القضاء
على الغائب ان يدعى على حاضر فينكر ويمعز المدعى عن البيعة ويرد المدعى عليه اليمين على المدعى ثم غاب قبل
القضاء ثم قضى عليه بعد تحليف خصمه مراه ع ش وفي البجيرى عن العنانى والحلبى مثله (قوله وجب
يها) لعل محله اذا لم يعلم حال قاضى بلد الغائب اموال علم وكان موافقاً للقاضى الكاتب فلا يحتاج لما ذكر
لكن الأقرب بقاءه على اطلاقه اهـ سيد عمر (قوله نقله) أى انتهاء حكمه بالعلم (قوله وفيه نظر لاختلاف
العلماء) محل تأمل لأن قولهم نعم ان كانت شاهداً الخ السابق في مجرد سماع البيعة من غير حكم وما نحن فيه
قد وجد فيه حكم ومن المعلوم ان الحكم يرفع الخلاف فلا نظر الى قول الشارح لاختلاف الخ اهـ سيد عمر
وقدمت عن الروض مع شرحه في هامش وينهى اليه حكماً ما يصرح بعدم وجوب البيان في انتهاء الحكم
مطلقاً راجعه عبارة الرشيدى وفيه نظر ظاهر للفرق الواضح بين الحكم الذى قد تم وارفع به الخلاف
وبين مجرد الثبوت إلا أن يكون المخالف لا يراه حكماً معتمداً به بحيث يجوز له نقضه فليراجع اهـ (قوله بالاقرار)
أى بيعة شهدت على اقرار الغائب اهـ ع ش (قوله بنحو مرض) للشهود كغيبتهم عن بلد القاضي أى بعداداه
الشهادة لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة اهـ اسنى (قوله لا المحكم ايضاً) والمتجه قبول ذلك أى الانتهاء
بسماع البيعة من المحكم اهـ نهاية (قوله لو حضر الغريم) أى كان حاضراً (قوله وكذا ان غاب الخ)

والمشافهة (قوله وإن لم يحضر الخصم) هذا مع قوله السابق واحضاره الخصم خلافاً لقول ابن الصلاح الخ
للفرق بين الانتهاء بالكتاب والمشافهة أو كيف الحال (قوله ليجث المكتوب له عن عدلتها) هل يشترط

(٢٣ - شروانى وابن قاسم - عاشر)
بنحو مرض قبل الانتهاء والعبرة في المسافة بما بين القاضي والغريم وبما بين القاضي والمنهى والغريم (فرع) قال القاضي وأقره لو حضر
الغريم وامتنع من بيع ماله الغائب لوفاء دينه به عند الطالب ساغ للقاضى بيعه لقضاء الدين وان لم يكن المال بمحل ولايته وكذا
ان غاب بمحل ولايته كما ذكره التاج السبكي والغزى قال بخلاف ما لو كان بغير محل ولايته لانه لا يمكن نيابته عنه في وفاء الدين

حينئذ يخلافه في الصورتين الأولى والثانية ونوزعا بتصرف الغزالي كما مامه واقتضاه كلام الرافعي وغيره بأنه لا فرق في العقار المقتضى به بين كونه بمحل ولاية القاضي الكاتب وغيرهما قال الامام فان قيل كيف يقضى بيقعة ليست في محل ولايته قلنا هذا غفلة عن حقيقة القضاء على الغائب فكما أنه يقضى على من ليس بمحل ولايته فكذا ليس فيه كذلك وعن هذا قال العلماء بحقائقي القضاء قاض في قرية ينفذ قضاءه في دائرة الآفاق ويقضى على أهل الدنيا ثم إذا ساغ القضاء على غائب فالقضاء بالدار الغائبة قضاء على غائب والدار مقضى بها اه قال غيره ويبيع الغائبة عن الغائب عن محل ولايته قضاء عليه بقضاء دينه بلا شك بل ذلك أولى بالقضاء على غائب عن محل ولايته بعين في غير محل ولايته ويلزم السبكي والغزوي ومن تبعهما أن يمنعوا ذلك ولا (١٧٨) أظنهم يسمعون به وتقييد الرافعي بالحاضر في قوله إذا ثبت على الغائب دين وله مال

حاضر وفاه الحاكم منه إنما هو للغالب لندرة القدرة على تسير القضاء من المال الغائب عن محل ولايته اه وعلى هذا يحمل قوله أيضا قد يكون للغائب مال حاضر يمكن التوفية منه وقد لا فيسأل المدينى القاضي لإنهاء الحكم إلى قاضي بلد الغائب اه فقوله فيسأل إنما هو لكون هذا الإنهاء أسرع في خلاص الحق وأقوى عايه من حكم القاضي به مع كونه بغير عمله وقد قال القمولى في المفلس كائن عبد السلام باع الحاكم ماله وصرفه في دينه سواء كان ماله في محل ولايته هذا الحاكم أو في ولاية غيره ونقله الازرق عن فتاوى القاضي فثبت ان هذا هو المنقول المعتمد ولك أن تقول لا شاهد في هذا لان الغريم فيه في محل ولايته ولا كلام حينئذ في

أى الغريم وكذا ضمير كان (قوله حينئذ) أى حين كون كل من المال ومالكه (قوله فى الصوتين الخ) وهما حضور المالك وغيبته في محل ولاية القاضي (قوله المقتضى به) أى بالعقار دين شخص حاضر أو غائب في محل ولاية القاضي (قوله وغيرهما) الأولى التذكير (قوله قال الامام) تأييدا وتوجيها لعدم الفرق وسيأتي رده بقوله ولك أن تقول الخ (قوله كيف يقضى الخ) أى دين على حاضر أو غائب في محل ولايته (قوله فكما أنه يقضى على من ليس بمحل ولايته الخ) أفاد به ان القضاء على الغائب صادق على ما إذا كان المقتضى به غائبا أيضا (قوله ففما ليس فيه الخ) أى فيقضى عليه في عينه ليس الخ (قوله وعن هذا) أى من أجل عدم الفرق بين غيبة المالك وغيبة ماله في جواز القضاء (قوله بحقائقي القضاء) متعلق بالعلماء (قوله في دائرة الآفاق) أى على بقاع الارض في دائرة الآفاق اه معنى هذا بيان لنفوذ حكمه فيما في غير محل ولايته وقوله ويقضى على أهل الدنيا بيان لنفوذ حكمه على غير من في محل ولايته وقوله إذا ساغ القضاء على غائب أى بالمعنى المتقدم انفاء وقوله فالقضاء أى قضاء دين الغائب (قوله قال غيره) أى غير الامام (قوله بل ذلك) أى البيع المذكور (قوله أولى بالقضاء على غائب الخ) أى أولى بالجواز من القضاء الخ (قوله ذلك) أى القضاء على غائب عن محل ولايته بعين الخ وقوله به أى يمنع ذلك (قوله وتقييد الرافعي الخ) أى وتبعه شراح المنهاج كما سر (قوله انتهى) أى قول الغير (قوله وعلى هذا) أى الغالب (قوله يحمل قوله) أى الرافعي (قوله فيسأل الخ) متفرع على المطوف فقط (قوله انتهى) أى قول الرافعي (قوله فثبت الخ) تفريع على قوله ونوزعا الى هنا (قوله ان هذا) أى جواز بيع القاضي لمال الغريم لقضاء دينه وإن غابا في غير محل ولايته (قوله لا شاهد في هذا) أى فيما قاله القمولى وابن عبد السلام (قوله وما بعده) أى من قول الامام (قوله لانه) أى كلام من كلام الغزالي والسكلام المذكور بعده (قوله عن محل ولايته) لعله هو محط التنفي فقط (قوله يخالف غيره) أى يبيع المالك وقوله بمحل ولايته خبر كان (قوله مطلقا) أى سواء خرج كل من المال والخصم عن محل ولاية الحاكم المنهى أو لا (قوله حاصله قال ابن قاضي شعبة) لعل هنا حذفوا قلبا والاصل كما قال الخ قال ابن قاضي شعبة حاصله (قوله عنها) الأولى التذكير (قوله وخالف شيخنا الخ) ووافقه شيخنا الشهاب الرملى فانه سئل هل المعتمدان القاضي يبيع عن الغائب عقار ليس في محل ولايته كما في شرح الروض وغيره ام لا كافي فتاوى شيخ الاسلام زكريا فاجاب بأنه لا يصح ان يبيع القاضي عن الغائب عقارا ليس في محل ولايته اذ هو فيه كالمعزول وما عزى في السؤال لشرح الروض لم اره فيه انتهى اه سم (قوله ذلك) أى كلام السبكي والغزوي (قوله مطلقا) أى سواء كان المالك في محل ولايته ام لا اه (قوله قال

حضورها عنده (قوله وخالف شيخنا في فتاويه الخ) ووافقه شيخنا الشهاب الرملى فانه سئل هل المعتمدان القاضي يبيع عن الغائب عقار ليس في محل ولايته كما في شرح الروض وغيره ام لا كافي فتاوى شيخ الاسلام

يبيع ماله وإن كان خارجا ولا شاهد أيضا في كلام أى الغزالي وما بعده لانه ليس فيه تصریح بغيبتهما معان محل ولايته فليحمل على أن الإنهاء يخالف غيره أو على ما إذا كان الخصم الغائب بمحل ولايته ولا أولوية وحمل كلام الرافعي المذكور ان ممنوعان إذ لا دليل بصرح بذلك وقد اعتمد بعضهم كلام السبكي والغزوي فارقا بين إنهاء القاضي إلى قاضي بلد المال فيجوز مطلقا وبين بيعه للبال فلا يجوز إلا لان كان أحدهما في محل عمله فقال ما حاصله قال ابن قاضي شعبة وإنما يمتنع البيع إذا غاب هو وماله عن محل ولايته أى فينبه إلى حاكم بلده وفيما أوماله كما ذكره الأئمة ولا يجوز أن يبيع إذا خرجا عنها وقول بعضهم يجوز سهوا لانه إذ لم يجز له احضاره للدعوى عليه وإن قرب فكيف يبيع ماله فقرر عليه اه وما علل به السهو هو السهو إذ لا ملازمة بين الاحضار والبيع وخالف شيخنا في فتاويه ذلك فبيع ما ليس بمحل ولايته مطلقا قال كمن زوج امرأة ليست بمحل ولايته

بمن هو فيها اه ولا شاهد فيما ذكره لان العبرة في التصرف في المال بقاضى بلد مالكة (١٧٩) لا بقاضى بلد المال لانه تابع لامستقل

أى الشيخ كمن زوج الخ أى قياسا على قاض زوج الخ (قوله انتهى) أى قول الشيخ (قوله ولا شاهد الخ) معنى فكلام السبكي والغزى هو المعتمد
(فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضى) (قوله ولهذا ادخله في الترجمة) يتأمل اه سم يعنى ان المناسب تأخيره عن قوله ولا فرق الخ عبارة المغنى ولا فرق في مسائل الفصل بين حضور المدعى عليه وغيبته وإنما ادخله المصنف في الباب نظرا لغيبة المحكوم عليه اه (قوله لمناسبته لها) لا حاجة اليه (قوله ولا فرق) إلى قوله على ما مر في المغنى وإلى قول المتن فان شهدوا في النهاية لا لقوله ولو للقاضى إلى او بالشهرة وقوله وزعم إلى المعرفة وقوله فمن عبر إلى المتن وقوله وفيه ما فيه (قول المتن غائبة عن البلد) أى وكانت فوق مسافة العدو بدليل ما يأتى اه يجزى أى عن الاذرع والمطلب (قوله ولو في غير محل ولايته) هذا الصنيع يقتضى رجوع هذا ايضا لقوله الا أنى ولا يؤمن الخ وعلى هذا فيمكن الفرق بينه وبين ما يأتى عن المطلب حيث قيده الشارح بكونه في محل ولايته بانه لا يتدر على إحضار ما ليس فيه بخلاف ما هنا لان من له الولاية يبعثه إليه لسماع الدعوى وقيام البينة اه سم (قوله على ما مر) عبارة النهاية كما مر اه أى قوله او ينهى إليه حكما ان حكم ليستوى الحق اه فان المراد بالحق هناك ما يشمل العين الغائبة عن محل ولايته كما يفيد ما قبله ويحتمل انه اراد ما مر في الفرع عن السبكي والغزى (قوله ولو للقاضى وحده ان حكم بعلمه) فيه مع قول المتن سمع بينته الخ حرازة لا تخفى لاقتضائه انه مع الحكم بعلمه يسمع البينة ويحكم بها فليتأمل اه سم (قوله او بالشهرة) متعلق بمعروفات فالصواب اسقاط او وقوله او بتحديد الاول أى العقار الاول اسقاطه عبارة لمغنى معروفات بالشهرة ثم قال ويعتمد المدعى في دعوى العقار الذى لم يشتر حدوده الاربعة لتمييز (تنبيه) محل ذكر حدوده كلها اذ لم يعلم باقل منها ولا اكثف بما يعلم منها اه (قوله كما مر) أى قبيل قول المتن والانهاء ان يشهد الخ (قوله على حاضر وغائب) تأ كيد لقوله السابق ولا فرق فيما يأتى الخ (قول المتن ليس له الخ) أى المدعى به بعد ثبوت ذلك عنده اه مغنى (قوله كما يسمع) إلى قوله كما في سبج في المغنى (قوله ويحكم) أى بها (قوله فيما مر) أى في الدعوى على الغائب اه مغنى (قوله وزعم البلقينى الخ) فعل وفاعل (قوله معروفين) أى بالثنية (قوله اكتفاء فيه) أى في العقار (قوله ويرد) أى ما زعمه البلقينى (قوله بان المعرفة فيه الخ) اقول ويرد ايضا بتسليم التقييد المذكور بان قوله ويعتمد الخ بيان لطريق معرفة العقار المذكورة في معروفات اه سم أى كما نبه عليه شرح الروض عبارة مع المتن ثم العين المدعاة الغائبة عن البلدان كانت مما تعرف كالعقار المعروف ويعتمد فيه ما ذكره بقوله فيعرفه المدعى بذكر البقعة والسكة والحدود الاربعة الخ (قوله المعرفة فيه) إلى قول المتن والاظهار انه يسلم في المغنى لا لقوله واشترطت إلى المتن وقوله وقد اشار إلى المتن (قوله وقد لا فيحتاج الخ) أى وهذا افاده بقوله ويعتمد (قوله ولا يجوز الاقتصار على اقل منها وقول الروضة الخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع عبارة النهاية مع المتن ويعتمد في معرفة العقار حدوده

ذكر يا فاجاب بانه لا يصح ان يبيع القاضى عن الغائب عقارا ليس في محل ولايته اذ هو فيه كالمعزول وما عزى في السؤال لشرح الروض لم اره فيه انتهى

(فصل ادعى عينا غائبة عن البلد الخ) (قوله ادخله في الترجمة) يتأمل (قوله ولو في غير محل ولايته) هذا الصنيع يقتضى رجوع هذا ايضا لقوله الا أنى ولا يؤمن وعلى هذا فالفرق بينه وبين تقييد ما يأتى آخر الصفحة عن المطلب ، فى محل ولايته يمكن بنحو انه لما قيد فيما يأتى لانه لا يتدر على إحضار ما ليس في محل ولايته بخلافه هنا لان من له الولاية يبعث إليه لسماع الدعوى وقيام البينة (قوله ولو للقاضى وحده ان حكم بعلمه) فيه مع قول المتن سمع القاضى بينته وحكم بها حرازة كما لا يخفى لاقتضائه انه مع الحكم بعلمه يسمع البينة ويحكم بها فليتأمل (قوله كما مر) أى في تنبيه قبيل المتن والانهاء ان الذاهبة لها لا يسمعها (قوله ويرد بان المعرفة فيه الخ) اقول ويرد ايضا بتسليم التقييد المذكور بان قوله ويعتمد الخ بيان لطريق معرفة

بخلاف الزوجة فانها مستقلة فاعتبرت بلدها لا غير
(فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضى)
سواء أكان بمحل ولايته ام لا ولهذا ادخله في الترجمة لمناسبته لها ولا فرق فيما يأتى بين حضور المدعى عليه وغيبته (ادعى عينا غائبة عن البلد) ولو في غير محل ولايته على ما مر (يؤمن اشتباها كعقار وعبد وفرس ومعروفات) ولو للقاضى وحده ان حكم بعلمه او بالشهرة او بتحديد الاول (سمع) القاضى (بينته) التى ليست ذاهبة لبلد العين كما مر (وحكم بها) على حاضر وغائب (وكتب إلى قاضى بلد المال ليسلمه للمدعى) كما يسمع البينة ويحكم على الغائب فيما مر قال جمع صوابه معروفين لان القاعدة عند اجتماع العاقل مع غيره تغليب العاقل اه وتعبيرهم بالصواب غير صواب بل ذلك قد يحسن كما أنه قد يحسن تغليب غير العاقل لكثرة كما في سبج لله ما فى السموات وما فى الارض وزعم البلقينى ان الصواب قول اصله وغير معروفين نعمنا لغير العقار اكتفاء فيه بقوله (وعتمد فى) معرفة (العقار وحدوده) ويرد بان المعرفة فيه

لا تقييد بحدوده بل قد يعرف بالشهرة التامة فلا يحتاج لذكر حد ولا غيره وهذا استفيد من كلامه الاول وقد لا فيحتاج لذكر حدوده الاربعة ولا يجوز الاقتصار على اقل منها وقول الروضة وأصلها ككثيرين يسكنى ثلاثة حله ان تميز بها بل قال ابن الرفعة ان تميز بحد كفى

وبشرط ايضا ان كبره وسكنه محلله منها لا فيتم الحصول للذين يدونها (اولا يؤمن) اشتباها كغير المعروف من نحو العبيد والدواب
(فلا ظر سماع) لدعى بها اعتمادا (١٨٠) على الاوصاف ايضا لاقامة (البينة) عليها لان الصنعة تميزها والحاجة داعية الى اقامة الحاجة

عليها كالعقار (وبالغ)
وجوبا (المدعى في الوصف)
للمثلي بما يمكن الاستقصاء
به ليحصل التمييز به الحاصل
غالبه بذلك واشترطت المبالغة
هنا دون السلم لانها ثم
تؤدي لعزلة الوجود المنافية
للعقد (ويذكر القيمة)
في المتقوم وجوبا ايضا اذ
لا يصير معلوما لالابها اما
ذكر قيمة المثلي والمبالغة
في وصف المتقوم فتدوبان
كما جريا عليه هنا وقولهما
في الدعاوى يجب وصف
العين بصفة السلم دون
قيمتها مثلية كانت او
متقومة محمول على عين
حاضرة بالبلد يمكن احضارها
بمجلس الحكم وقد اشاروا
لذلك بتعبيرهم هنا بالمبالغة
في الوصف واثم بوصف السلم
فن عبر في البابين بصفات
السلم فقدوه (و) الاظهر
(انه لا يحكم بها) اى بما
قامت البينة عليه لان
الحكم مع خطر الاشتباه
والجهالة بعيد والحاجة
تدفع بسماع البينة بها
اعتمادا على صفاتها
والكتابة بها كما قال
(بل يكتب الى قاضى بلد
المال بما شهدت به) البينة فان
اظهر الخصم هناك عينا
اخرى مشاركة لها يده او
يد غيره اشكل الحال نظير
ما مر في المحكوم عليه وان

الاربعة ان لم يعرف الالام فالمعرفة فيه لا تنقيد بها فقد يعرف بالشهرة الخ وقد لا يحتاج لذكر حدوده
الاربعة بل يكفى بثلاثة واول منها قول الروضة الخ (قوله ريشترط ايضا الخ) هذا كله اذا توقف التعريف
على الحدود فلو حصل التعريف بامهم وضعها لا يشار كها فيه غيرها كدار الزدرة بمكة كفى كما جزم به
الموردى في الدعاوى وان ادعى اشجارا في بستان ذكر حدوده التي لا يميز بدونها وعدد الاشجار ومحلها
من البستان وما يميز به من غيرها والضابط التمييز اهمغنى (قوله وسكنه) يعنى حارته اه سلطان (قوله
ومحلها منها) اى هل هو في اولها او آخرها او وسطها اهمغنى (قوله منها) اى السكنة اه عش (قوله من
نحو العبيد والدواب) اى من سائر المنقولات واما العقارات فلا يكون الا ما مر من الاشتباه اما بالشهرة واما
بالتحديد كما مر اه رشيدى وفيده ايضا قول الشارح الآتى كالعقار اه بكاف القياس (قوله ايضا)
اى كافي المعروف السابق اه سم (قوله بما يمكن الخ) اى بذكره على حذف المضاف والباء للتصوير
(قوله بذلك) اى المبالغة (قوله للعقد) اى لصحة عقد السلم (قوله كما جريا عليه الخ) اى في الروضة واصلها
اه شرح المنهج (قوله مثلية كانت او متقومة) اى فخالف ما هنا في المتقومة اه بجيرمى (قوله محمول على عين
حاضرة الخ) سياق ان الحاضرة يجب فيها ذكر الصفات وان كانت متقومة قال سم وكان وجه ذلك ان
الحاضر بالبلد تسهل معرفته فاشترط وصفه في الدعوى وان كانت البينة لا تسمع الا على عينه اذ لم يكن
معروفا انتهى اى فلا يخالف قوله الآتى او غائبة عن المجلس لا البالد امر باحضار ما يمكن الخ لان الكلام
هنا في سماع الدعوى وما ياتي من تكليف الاحضار بالنسبة لاقامة الحاجة بعينه اه بجيرمى قال المغنى وبذلك
الحمل اندفع قول بعضهم ان كلامهما هنا يخالف ما في الدعوى وقال البلقيني مع اعتماده ما في الدعوى كلام
المتن في غير النقد اما هو فيعتبر فيه ذكر الجنس والنوع والصحة والتكسرا (قوله فن عبر الخ) تعريض
لان المقرى في روضه (قوله اى بما قامت الخ) اى بعين مثلية او متقومة قامت الخ (قوله مع خطر الاشتباه
الخ) اى خوفه اه بجيرمى (قوله والكتابة الخ) اى معها وقوله بها اى بسماع البينة (قوله او يد غيره) لعل
المراد انها يد غيره وهى للدعى عليه اه رشيدى (قوله نظير ما مر في المحكوم عليه) اى فيبعث القاضى
المكتوب اليه الى القاضى الكاتب ليطلب من الشهود زيادة تمييز للعين المدعى بها فان لم يجد زيادة على
الصفات المكتوبة وقف الامر حتى يتبين الحال عش وبجيرمى (قوله بالصفة التى الخ) عبارة المغنى
والنهاية اذ اوجده بالصفة الخ (قوله وحينئذ) لا موقع له (قول المتن في اخذته اى المدعى به وبيعه الخ) انظر لو
كان يتعذر بعته كالعقار الغير المعروف او يتعسر كالشئ الثقيل او يورث قلعه ضررا كالمثبت في جدار
وسالت الطلوى عن ذلك فقال لا يجزى فيه ما ذكره انتهى اه سم وقال مريد اعيان عند قاضى بلد
العين فليحرر اه بجيرمى (قوله وبيعه الى القاضى الخ) ليس فيه افصاح عن ان البعث جائز او واجب
ولا عن محل مؤنة البعث اه سم وانما نفى الافصاح لاصل الدلالة في البعث لقولهم ان مطلقات العلوم
ضرورية وما نفى عن محل مؤنة البعث فقد يمنع بان ما ياتي من قول الشارح كالذهب وقول المصنف
وحيث او جئنا الاحضار الخ مفصح بذلك (قول المتن ليشهدوا على عينه) اى فائدة الشهادة الاولى ونقل العين
المذكورة اه برلى وسم (قوله ليحصل اليقين) هو مرادف للعلم وقرق بعضهم بينهما فقال اليقين حكم
الذهن الجازم الذى لا يتطرق اليه الشك والعلم اعم وعلى هذا كان الانسب التعبير بالعلم اه عش (قوله انه
لا يسلمه الا بكفيل) زيادة لامع الانوهم ان مقابل الاظهر يقول يسلمه بلا كفيل وليس مرادا كما يعلم من
العقار المذكورة في معروفات (قوله اعتمادا على الاوصاف ايضا) اى كافي المعروف السابق في اخذه
وبيعه انظر لو كان يتعذر بعته كالعقار او يتعسر كالشئ الثقيل او يورث قلعه ضررا كالمثبت في جدار
(قوله وبيعه) ليس فيه افصاح عن ان البعث جائز او واجب ولا عن محل مؤنة البعث (قوله

لم يات بدافع عمل القاضى المكتوب اليه بالصفة التى تضمنها الكتاب وحينئذ (في اخذه) من
هو عنده (و يبعثه الى) القاضى (الكاتب ليشهدوا على عينه) ليحصل اليقين (و) لكن (الاظهر انه) لا (يسلمه للمدعى) الا (بكفيل)

ويظهر وجوب كونه ثقة مليا قادرا يطبق السفر لاحضار وليه صدق طابه (يدينه) (١٨١) احتياط للمدعى عليه حتى اذا لم يهيه

الشهود طول بركة نعمة
الامة التي تحرم خلوتها بها
لا ترسل معه بل مع أمين
معه في الرفقة وظاهره انه
لا يحتاج هنا إلى نحو محرم
أو امرأة ثقة تمنع الخلوة ولو
قبل به لم يبعد إلا ان يجب
بان اعتبار ذلك يشق
فسومح فيه مسارعة لفصل
الخصومة وفيه ما فيه ويسن
أن يختم على العين وأن
يعلق فلادة بعنق الحيوان
بختم لازم للابدل بغيره
(فان) ذهب به إلى القاضي
الكاتب و(شهدوا) عنده
(بعينه كتب برأمة الكفيل)
بعد تسميم الحكم وتسليم
العين للمدعى ولم يحتاج
لارسال ثان (ولا) يشهدوا
بعينه (فعلى المدعى مؤنة
الرد) كالذهاب لظهور تعديه
وعليه مع ذلك أجرة تلك
المدة إن كانت له منفعة لانه
عطلها على صاحبها بغير حق
(أو) ادعى عينا غير معروفة
للقاضي ولا شهورة للناس
(غائبة عن المجلس لا البلد)
قال الاذرى او قرية من
البلد وسهل إحضارها
وسبقه اليه في المطلب فقال
الغائبة عن البلد بمسافة
العدوى أى وهى فى محل
ولاية القاضي كالتى فى البلد
لاشترأ كهما فى وجوب
الاحضار (امر) باحضار ما
يمكن (أى يتيسر من غير
كبير مشقة لا تحتمل عادة
كما هو ظاهر (إحضاره)

قوله الآتى ومقابل الاظهر الخ اه ع ش عبارة المغنى والاظهر أنه أى المكتوب اليه يسلمه إلى المدعى
بعد ان يحلفه كما قال الزركشى ان المال هو الذى شهد به شهوده عند القاضي ويجب ان يكون التسليم
بكفيل يدينه أى المدعى وقيل لا يكفله يدينه بل يكفله بقيمة المال اه (قوله وجوب كونه) أى
الكفيل (قوله مليا) ماوجه اعتبار الملاة إلا ان يراد بها ما يأتى معه السفر اه سم (قوله وليصدق
الخ) ببناء الفاعل من الصدق ويحتمل أنه ببناء المفعول من التصديق (قوله احتياطاً) الى قوله واما تفصيل
فى المغنى إلا قوله وظاهره الى ويسن أى وهى فى محل ولاية القاضي وقوله من غير كبير مشقة الى المتن
وقوله ليدعى وقوله لتوصله الى المتن (قوله لا ترسل معه) أى مع المدعى (قوله بل مع أمين فى الرفقة
الخ) ويفرق بينه وبين المدعى ولو اميناً حيث اعتبر فيه نحو امرأة ثقة بان المدعى من الطمع فيها ما ليس
لغيره فالتهمة فيه أقوى اه سم (قوله وان يعلق فلادة بعنق الحيوان) الاولى وعلى فلادة تجعل بعنق
الحيوان عبارة المغنى والروض وشرح المنهج ويسن ان يختم على العين حين تسليمها بختم لازم للابدل بما
يقع به اللبس على الشهود فان كان رقيقاً جعل فى عنقه فلادة وختم عليها اه وفى البجى قوله رقيقاً ليس بقيد
وعبارة النهاية حيوانا اه (قوله بختم لازم) أى لا يمكن زواله كنية فلا يكتفى بختمه بحجر ونحوه اه بجى
عن شيخه العشماوى (قوله ذهب به) الى قول المتن احضاره فى النهاية الا قوله أى وهى فى محل ولاية القاضي
(قول المتن بعينه) أى على عين المدعى به (قوله كالذهاب) عبارة كنز الاستاذ ويجب على المدعى مؤنة الاحضار
ايضا انتهت اه وعبارة شرح الروض عقب قوله فان شهدوا بعينها حكمها للمدعى وسلمها لخصمها
الرجوع على الخصم بمؤنة الاحضار اه وفيه اشعار بان مؤنة الاحضار تؤخذ من المدعى ثم ان ثبت العين
رجع بها على الخصم ثم رأيت قول المصنف الآتى آخر الفصل وحيث اوجبتنا الحضور الخ اه سم (قوله
لظهور تعديه) ولهذا كان مضموناً عليه كما حكاه ان الرفعة عن البنديجى اه معنى (قوله تلك المدة) أى
مدة الحيلولة اه معنى (قوله غير معروفة الخ) سيد كر محترزه (قوله لا شترأ كهما فى وجوب الاحضار)
قد يقال ان وجوب الاحضار حكم الاصل لا جامع فكان الصواب فى تيسر الاحضار (قول المتن امر) بضم
أوله أى أمر القاضي الخصم او من العين فى يده اه معنى (قوله ليدعى) قضيته أنه لا تسمع الدعوى بالصفة
لكن قال الزركشى افهم نفي الاقتصار على سماع الشهادة بالصفة جواز الدعوى وبه صرح فى البسيط اه
سم اقول وكذا صرح بذلك المغنى فقال عقب قول المتن ولا تسمع شهادة بصفة ما نصله لعين غائبة عن
مجلس الحكم وان سمعت الدعوى بها اه (قول المتن بعينه) أى عليها اه معنى (قوله لتوصله الخ) قد
يعنى عنه قوله الا ترى كفى الخصم الغائب الخ عبارة النهاية لتيسر ذلك اه زاد المغنى والفرق بينه وبين
الغائب عن البلد بعد المسافة وكثرة المشقة اه (قوله حينئذ) اشارة الى سماع الشهادة بالصفة فى غير ذلك

ويظهر وجوب كونه ثقة مليا) ماوجه اعتبار الملاة إلا أن يراد بها ما يأتى معه السفر (قوله بل مع أمين) ان
حلت خلوة ذلك الأمين بها فقد احتيج هنا إلى نحو محرم والا فالحال المرجح لارسالها معه دون المدعى اذا كان اميناً
الا ان يفرق بان للمدعى بهامن الطمع فيها ما ليس لغيره فالتهمة فيه أقوى (قوله مؤنة الرد كالذهاب الخ)
سكت عن مؤنة احضاره اذا شهدوا بعينه على من هي ثم رأيت قول شرح الروض عقب قول الروض فان شهدوا
بعينها حكمها للمدعى وسلمها اليه ما نصله فله الرجوع على الخصم بمؤنة الاحضار اه وفيه اشعار بان مؤنة
الاحضار تؤخذ من المدعى ثم ان ثبت العين له رجع بها على الخصم ثم رأيت قول المصنف الا ترى آخر الفصل
وحيث اوجبتنا الاحضار الخ (قوله أى المصنف ايضا فعلى المدعى مؤنة الرد) عبارة كنز الاستاذ ويجب على
المدعى مؤنة الاحضار ايضا الخ (قوله ليدعى وليشهدوا الخ) قضيته أنه لا تسمع الدعوى بالصفة لكن قال
الزركشى افهم نفي الاقتصار على سماع الشهادة بالصفة جواز الدعوى وبه صرح فى البسيط فقال والدعوى
بالعبد الذى لا يعرفه القاضي بعينه مسموعة على الوصف لا محالة اذ قد لا يقدر المدعى على احضار العبد وهو فى
يد الخصم اه (قوله حينئذ) اشارة الى سماع الشهادة بالصفة فى ذلك كفى قوله الا ترى واما ما لا يسهل

ليدعى و(ليشهدوا بعينه) لتوصله به لحقه فوجب كما يجب على الخصم الحضور عند الطلب (ولا تسمع) حينئذ (شهادة بصفة) كفى الخصم

كافي قوله الاتي وأما ما لا يسهل - ضار الخ - حيث قال فيه أو وصف وحدد الخ اه سم (قوله ونحوه) أى من المسافة القريبة (قوله أما مشهور) إلى قوله وزعم في النهاية إلا قوله أى إلى فباتيه وقوله للدعوى إلى وقد تسمع وقوله ومؤنة الا - ضار إلى وعلم (قوله أما مشهور الخ) أى للناس يحترز قوله السابق غير معروفة للقاضى الخ فكان المناسب التانيث (قوله أو معروف للقاضى الخ) عبارة النهاية وأما ما يعرفه القاضى فان عرفه الناس ايضا فله الحكم به من غير إحضار وإن اختص به القاضى فان - حكم بعلمه نفذ أو بالينة فلا لأنها لا تسمع بالصفة اه (قوله) وأراد الحكم فيه بعلمه (أى إن قلنا) حكم بعلمه بان كان مجتهدا اه ع ش أى على مختار النهاية خلافا للشارح فانه لا يشترط الاجتهاد كمر (قوله بخلاف) الماذم الحكم بعلمه لا بد من احضاره الخ) صريح الصنيع رجوعه للمشهور ايضا لكن صريح الروض خلافا له حيث قال وكذا العبد مثلا المشهور أى للناس لا يحتاج إلى احضاره وكذا إن عرفه القاضى وحكم بعلمه فان كانت اى - حجة التى يحكم بها بينة احضراه سم ويأتى عن المغنى مثل ما نقله عن الروض لكن دعوا صراحة صنيع الشارح في رجوعه للمشهور أيضا بنحوه (قوله وأما ما لا يسهل الخ) أى لا يمكن كما عبر به المغنى وشرح المنهج بقريته قوله الاتي وأما قيل الخ وقد يدفع به ما يأتى عن الرشيدى (قوله أو عرفه القاضى وحكم بعلمه) لو قدمه على اشتهر ليختص قوله وتسمع الخ بغيره كان اصوب اه سم أى مع حذف واو وحكم وزيادة او قيل اشتهر (قوله وحكم بعلمه) أى بناء على جواز - حكمه بعلمه اه مغنى (قوله أو وصف وحدد الخ) ظاهر صديقه هنا كالتحليل والروض اشترط الجمع بين الوصف والتحديد فلا يكتفى بجزء التحديد وقضية اقتضار المغنى وشرح المنهج والروض هنا على التحديد كما تأتى عبارة الاولين وكذا اقتضار جميعهم عليه فيما أتى من قولهم فان كان هو المحدود الخ انه يكتفى فليحمل العطف هنا على انه للتفسير (قوله) وأما قيل ومثبت الخ) قضية كلامه كالروض والنهاية اخر انه لا تسمع فيما ذكر البينة بالصفة مطلة بخلاف كلام المغنى وشرح المنهج وكلام النهاية أو لا عبارة الاول اما ما لا يمكن احضاره كالعقار فيجده المدعى ويقيم البينة بتلك الحدود فان قال اشهد ونعرف العقار بعينه ولا نعرف الحدود دبعث القاضى من يسمع البينة على عينه أو يحضر بنفسه فان كان الخ هذا الماذم يكن العقار مشهورا بالبلد ولا لم يحتج إلى تحديده وأما ما يعسر احضاره كالشئ الثقيل أو ما أثبت في الارض أو ركز في الجدار أو اث شتم قلعه ضرر افكارا لعقار اه وعبارة شرح المنهج اما الماذم سهل احضاره بان لم يمكن كعقار أو يعسر كشيء ثقيل أو بورت قلعه ضرر أو فلا يؤمر باحضاره بل يحدد المدعى العقار ويصف ما يعسر وتشهد الحجة بتلك الحدود والصفات فان كان العقار مشهورا بالبلد لم يحتج لتحديده فيما ذكر ومثله يأتى في وصف ما يعسر احضاره اه قال الجبرمى قوله بتلك الحدود دأى في العقار وقوله والصفات أى فيما يعسر إذا شهدت الحجة بذلك حكم من غير حاجة إلى أن يحضر هو أو نائبه كافي شرح الروض وقوله فيما ذكر أى في الدعوى به والشهادة وقوله ومثله أى مثل هذا التقييد اه وعبارة سم قوله وأما قيل الخ أى من غير احضاره الخ حيث قال فيه أو وصف وحدد الخ (قوله أما مشهور) أى شهرة بحيث يكون معلوما للقاضى وحينئذ فلا إشكال في رجوع قوله وأراد الحكم بعلمه الخ لهذا ايضا وقوله بخلاف ما إذا لم يحكم بعلمه لا بد من احضاره صريح الصنيع رجوعه للمشهور ايضا لكن صريح الروض خلافا له حيث قال وكذا أى العبد مثلا المشهور أى للناس لا يحتاج إلى احضاره وكذا إن عرف القاضى وحكم بعلمه فان كانت اى - حجة التى يحكم بها بينة احضراه قال في شرحه وتبع في هذا اصله حيث نقل عن الغزالي انه يحكم بالعبد الذى يعرفه القاضى بلا احضار ثم اعترضه بان هذا بعيد فيما اذا جهل وصفه وقامت به بينة لانها لا تسمع بالصفة لكن اجاب عنه ابن الرفعة بان الممنوع إنما هو الشهادة بوصف لا يحصل للقاضى به معرفة الموصوف معه دون ما اذا حصلت به كما هنا اه (قوله أو معروف للقاضى الخ) وأما ما يعرفه القاضى فان عرفه الناس ايضا فله الحكم به من غير احضار وان اختص به القاضى فان حكم بعلمه نفذ أو بالينة فلا شمر (قوله لا بد الخ) مشى عليه في الروض وفيه كلام في شرحه (قوله أو عرفه القاضى) لو قدمه على فان اشتهر ليختص فتسمع والا فلا

الغائب عن المجلس في البلد ونحوه لعدم الحاجة إلى ذلك بخلافه في الغائب عن ذلك أما مشهور أو معروف للقاضى وأراد الحكم فيه بعلمه فيحكم به من غير احضاره بخلاف ما إذا لم يحكم بعلمه لا بد من احضاره لما تقرر أن الشهادة لا تسمع بصفة وأما ما لا يسهل احضاره كالعقار فان اشتهر أو عرفه القاضى وحكم بعلمه أو وصف وحدد فتسمع البينة ويحكم به فان قالت البينة انما نعرف عينه فقط تعين حضور القاضى أو نائبه لتقع الشهادة على عينه فان كان هو المحدود في الدعوى حكم والا فلا

واما ثقيل ومثبت وما يورث قلعه ضرر رأى له وقع عرفا فيها يظهر فأثبت القاضى أو نائبه للدعوى على عينه بعد وصف ما يمكن وصفه وقد تسامع
البينة بالوصف بان شهدت باقرار المدعى عليه باستيلائه على دين صفتها كذا ومثونة الاحضار على المدعى عليه ان ثبت للدعى ولا فبى ومثونة
الرد على المدعى كما يأتى وعلم بما تقرر قبول الشهادة على العيز وان غابت عن الشهود بعد التحمل وزعم بعض معاصرى أبى زرعة اشتراط
ملازمتها لها من التحمل إلى الاداء أطال أبو زرعة في رده بما حاصله أنه لم ير أحداً ذكر ذلك (١٨٣) فيطالب بنقله أو الأصل الذى خرج به

عليه ان تأهل للتخريج
وهل يقول بذلك فى كل مثلى
أو ومتقوم ثم قال والذى
لا اشك فيه ان الشاهد ان كان
من اهل الدين والليقة التامة
قبالت شهادته بها وتشخيصه
لها ولا يقال له من اين علمتها
لانه قد يحصل له بعينها بمن
لها عن مشاركتها فى وصفها
من قرائن وممارستها وان
لم يكن كذلك فينبغى للقاضى
ان يسأله فان ذكر انه
لازمها من تحملها الى ادائه
قبل وان قال غابت عنى
لكنها لم تشبه على فينبغى
للقاضى امتحانه لمخاطبها
بمشابهها من جنسها فان
منها ما حيث علم صدقه
وضبطه قال وهذا كما يفرق
القاضى الشهود للريية فان
لم ير منهم موجب الرد
أمضى الحكم ولو مع بقاء
الريية والشاهد امين
والقاضى اسير فاذ ادعى
معرفة ما شهد به فهو مؤتمن
عليه فان اتهمه حرر الامر
كما ذكرنا من التفريق
وخط الشهود به او عليه
اوله مع مشابهه ليتحرر له
ضبط الشاهد اه وقوله
ينبغى الاول والثاني يحتمل

المعروف والمشهور اه (قوله واما ثقيل) لاحاجة اليه لانه عين ما قبله اه رشيدى (قوله للدعوى على
عينه الخ) قضيته امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الروض وشرحه مصرحة بجوازها اه سم ومرعن
المغنى ما يصرح بذلك وفى كلام النهاية ما يشير اليه (قوله فبى ومثونة الرد على المدعى) وليس عليه هنا اجرة
مثلها المدة الحيلولة كما يأتى (قوله كما يأتى) اى فى آخر هذا الفصل اه سم (قوله بما تقرر) اى بقوله فان
قالت البينة الخ ويمكن رجوعه لقول المصنف امر باحضار الخ ايضا (قوله وان غابت عن الشهود) لا يخفى
انه ينبغى تقييده هذا بغير المثليات اماهى فلا اخفاء انها لا تنأتى الشهادة على عينيها اذا احتاج الامر اليه الامع
الملازمة المذكورة إذهى بمجرد غيبتها عن الشهود تنبهم عليهم لعدم شيء من ما اه رشيدى (قوله وزعم
بعض معاصرى) عبارة النهاية وهى كذلك خلافاً لاشتراط ملازمتها لها من التحمل إلى الاداء اه (قوله
اطال أبو زرعة) خبر وزعم بعض الخ اقول يحمل كلام ذلك على المثليات يندفع الاعتراض بالامر آنفاً
عن الرشيدى (قوله فيطالب) اى البعض وكذا ضمير وهل يقول (قوله ثم قال) اى أبو زرعة (قوله وان
لم يكن كذلك) اى من اهل الدين والليقة التامة (قوله وهذا) اى ما ذكر من الانغماس ويحتمل ان الاشارة
للا نغماس الثانى كما يؤيده آخر كلامه (قوله اه) اى كلام أبى زرعة (قوله ما يأتى الخ) اى من انه ان اشتر
ضبطه وديانته لم يلزمه استفساره والالزومه (قول المتن) وإذا وجب احضار اى للشئ المدعى به ولا يثبت
لمدعى فقال اى المدعى عليه اه معنى وفى البجيرمى هذا راجع للغائبة عن البلد او عن المجلس كناية عليه العنان
ولا ينافيه قوله كلف الاحضار المأمور انه مخصوص بالغائبة عن المجلس لان المدعى لما حلف يمين الرد او اقام
الحجة غلظ على المدعى عليه بتكليفه الاحضار اه (قوله عندى) إلى الفصل فى النهاية لا قوله وقد صرح
الاصحاب إلى وفى فتاوى القفال (قوله غرم) ظاهره انه يصدق فى دعوى الغيبة بلا يمين وفيه وقفة ظاهرة
بل قضية قوله الآتى على حسب جوابه رجوع صدق يمينه لما زاده ايضا فكان ينبغى ان يؤخر ذلك فيقول
عقب قوله لان الأصل معه وغرم فى الاولى قيمة العين للحيلولة فليراجع (قوله قيمتها) اى وقت طلبها منه
لا أقصى القيم فيما يظهر اه ع ش (قوله فى المتقوم) إلى قوله ونفقة تها فى المغنى لا قوله وان قالت إلى المتن
وقوله الافصح أو قوله ثم يكلف إلى المتن (قول المتن) أو أقام بينة عطف على نكل عبارة المغنى أو لم ينكل بل
اقام المدعى بينة حين انكاره بان العين الخ (قول المتن) كلف الاحضار اى للمدعى به اه معنى (قوله
وحبس عليه لا متناعه من حق لومه الخ) عبارة المغنى وان امتنع ولم يبدعذرا حبس عليه اى الاحضار لانه
امتنع من حق واجب عليه اه (قوله ما لم يبين الخ) ظرف للحبس عليه فكان الانسب إيصاله به (قوله

الخ لغيره كان أصوب (قوله واما ثقيل) أى من غير المعروف والمشهور (قوله للدعوى على عينه الخ)
قضيته امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الروض وشرحه مصرحة بجوازها وهى وما يعسر احضاره
لثقل فيه او اثبات له فى جدار او ارض وضرفلعه وصفه المدعى ان امكن ثم ياتيه القاضى أو نائبه لتقع الشهادة
على عينه وكذا عرف الشهود العقار بدون الحدود يحضره هو او نائبه لتقع الشهادة على عينه فان وافقت
الحدود ما ذكره المدعى فى الدعوى حكم وإلا فلا اه (قوله كما يأتى) اى آخر هذا الفصل (قوله وان
غابت عن الشهود بعد التحمل) وهو كذلك شمر (قوله اى المصنف كلف الاحضار) اى للدين

الوجوب والندب الذى يظهر أنه باتى هنا ما يأتى قبيل الحسبة وفى المنتقبة من التفصيل المفيد للوجوب تارة وللندب أخرى (وإذا وجب
احضار فقال) عندى عين بهذه الصفة لكنها غائبة غرم قيمتها للحيلولة او (ليس يبدى عين بهذه الصفة صدق يمينه) على حسب جوابه لان
الأصل معه (ثم) بعد حلف المدعى عليه (للمدعى دعوى القيمة) فى المتقوم والمثل فى المثل لاحتمال أنها ملكت (فان نكل) المدعى عليه عن
اليمين (فحلف المدعى او اقام بينة) بان العين الموصوفة كانت بيده وان قالت لا تعلم انها ملك المدعى (كلف الاحضار) ليشهد الشهود على عينه
كامر (وحبس عليه) لا متناعه من حق لومه مالم يبين عذره فيه (ولا يطاق الا باحضار) للوصوف (او دعوى تلف) مع الحلف عليه

وحينئذ يأخذ منه القيمة أو المثل ويقبل (١٨٤) دعواه التالف وان ناقض قوله الاول للضرورة نعم بحث الاذرعى أنه لو أضاف التالف

الى جهة ظاهرة طواب بدينة بها ثم يحلف على التالف بها كالوديع (ولو شك المدعى هل تلفت العين فيدعى قيمة ام) الافصح او (لا فيدعيها فقال غصب منى كذا فان بقى لزمه رده والافقيسته) في المتقوم ومثله في المثلى (سمعت دعواه) وان كانت مترددة للحاجة ثم ان اقر بشئ فذاك وإلا حلف انه لا يلزمه رد العين ولا بدله وان نكل حلف المدعى كما ادعى على الواجهة (وقيل) لا تسمع دعواه للتردد (بل يدعيها) اى العين (ويحلفه) عليها (ثم يدعى القيمة) ان تقوم والا فالمثل (ويجريان) اى الوجهان (فيمن دفع ثوبه لدلال ليبيعه فجده وشك هل باعه فيطلب الثمن ام اتلفه) يطلب (قيمه) ام هو باق فيطلبه) فعلى الاول الاصح تسمع دعواه مترددة بين هذه الثلاثة فيدعى ان عليه رده او ثمنه ان باعه واخذه او قيمته ان اتلفه ويحلف الخصم بمينا واحدة انه لا يلزمه تسليم الثوب ولا ثمنه ولا قيمته فان رد حلف المدعى كما ادعى ثم يكلف المدعى عليه البيان ويحلف ان ادعى التالف فان رد حلف المدعى انه لا يعلم التالف ثم يحبس له (وحيث اوجبنا الاحضار

فياخذ منه القيمة) أى بعد دعواه او اثباتها بطريقة كما هو معلوم اه سم (قول) وان ناقض قوله الاول) لان دعواه التالف تنافى انكاره او لا وتذكر ناقض لتاويل الدعوى بالقول ويحتمل ان الضميرى للمدعى عليه فلا تاويل (قوله للضرورة) لانه لو لم تقبل قوله لخلد عليه الحبس مغنى وشرح المنهج (قوله لو اضاف التالف الخ) اى بخلاف ما لو اطلق دعوى التالف او اسنده الى جهة خفية كسرة فلا يطالب بالبينة اه مغنى (قول المتن ولو شك المدعى) على من غصب منه عيناى ترد بان تساوى عنده الطرفان او رجح احدهما وقوله فيدعيها اى العين نفسها فقال أى في صفة دعواه اه مغنى (قوله ثم ان اقر بشئ الخ) عبارة البجيرى عن سلطان حينئذ ان دفع له العين فذاك أو غيرهما قبله والقول قول المدعى عليه في قدره سواء كان ثمنا او بدلا لانه غارم اه (قوله كما ادعى) اى على التردد مغنى فلا يشترط التعيين في حلفه سم (قوله على الواجهة) اى كما في شرح الروض اى والمغنى اه سم وعبارة النهاية كما هو مقتضى كلامهم اه (قول المتن ام اتلفه) اى او تلف في يده بقة صير كما يأتى عن عرش (قوله تسمع دعواه مترددة بين هذه الثلاثة الخ) قال البلقينى وقد يكون الدلال باعه وتلف الثمن أو انشوب في يده تلقا لا يقتضى تضمينه وقد يكون باعه ولم يسلمه ولم يقبض الثمن والدعوى المذكورة ليست جامعة لذلك والقاضى إنما يسمع الدعوى المترددة حيث اقتضت الا لزام على كل وجه فلو اتى ببعض الاحتمالات لم يسلمها الخ كما ان يقال بمجدها صار غاصبا فيضمه بها او ثمنها وان لم مغنى وفى البجيرى عقب ذكر مثله عن مر مانصه إلا ان يقال بمجدها صار غاصبا فيضمه بها او ثمنها وان لم يقصر اه (قوله ان اتلفه) اى او تلف في يده بلا تصير اه عرش (قوله كما ادعى) اى على التردد كما مر مغنى وأسنى (قوله ثم يكلف) راجع لمسئلة انه صاب أيضا (قوله ويحلف ان ادعى الخ) أى ويقبل ان بين غير اه عرش (قوله التالف) لعل المراد به التالف بلا تصير فليراجع (قوله ثم يحبس له) لعل المغنى يحبس المدعى عليه لاجل تسليم العين او بدلهام إذا استمر على دعوى التالف فلم يقرب بشئ من بقاء الثوب او يبيعه فهل يستدام الحبس أو إلى ان يظن بقرئ احواله صدقه فيها وليحذر قول المتن وحيث اوجبنا الاحضار) اى اوجبنا على المدعى عليه احضار المدعى به فاحضره وقوله مؤنته اى الاحضار اه مغنى (قول المتن ومؤنة الرد) قال الزركشى تخصيصه المؤنة بالرد قاصروا لهذا قال الرافعى حيث يبعثه القاضى المكتوب اليه إلى بلد الكاتب ولم يثبت للمدعى فعليه رده إلى موضعه بمؤناته ويستقر عليه مؤنة الاحضار ان تحملها من عنده وظاهره شمول نفقة العبد ايضا ثم قال عن المطلب ويظهر ان المراد بها ما زاد بسبب السفر حتى لا يندرج فيه النفقة الواجبة بسبب الملك الخ اه سم (قوله اجرة مثل منافع الخ) فلو اختلفت اجرة مثله كان كانت مدة الحضور والرد شهرين منفعة في احدى عشرة وفى الآخر عشرون فانه يجب عليه ثلاثون اه عرش (قوله لا المجلس فقط) لان مثل ذلك يتسامح به توقير المجلس القاضى ومراعاة للصالحه في ترك المضايقة مع عدم زيادة الضرر بخلاف الغائب عن البلد ولا يجب للخصم اجرة منفعة وان احضره من غير البلد للسماحة بمثله ولان منفعة الحر لا تضمن بالفوات اه اسنى عبارة البجيرى عن سم عن مر وظاهر كلام الشيخين انه لا اجرة للمحضره من البلد وان اتسعت البلدو انه يجب للمحضره من خارجها وان قربت المسافة وان خالف بعض المتأخرين والكلام فيما للمثله اجرة اما لو لم يعض زمن للمثله اجرة فلا اجرة وان احضرت من

(قوله فياخذ منه القيمة الخ) أى بعد دعواه او اثباتها بطريقة كما هو معلوم (قوله نعم بحث الاذرعى انه لو اضاف الخ) كتب عليهم (قوله) وان نكل حلف المدعى كما ادعى على الواجهة) فلا يشترط التعيين في حلفه (قوله على الواجهة) كما في شرح الروض (قوله ومؤنة الرد) قال الزركشى تخصيصه المؤنة بالرد قاصروا ولهذا قال الرافعى حيث يبعثه القاضى المكتوب اليه إلى بلد الكاتب ولم يثبت انه للمدعى فعليه رده إلى موضعه بمؤنته ويستقر عليه مؤنة الاحضار وان يحضرها من عنده فظاهره شموله نفقة العبد ايضا ثم قال عن المطلب ويظهر ان المراد بها ما زاد بسبب السفر لا يندرج فيه النفقة الواجبة بسبب الملك الخ اه (قوله

فثبت للمدعى استقرت مؤنته على المدعى عليه) لانه المحجوز إلى ذلك (ولما) ثبت له (فهى) أى مؤنة الاحضار خارج (ومؤنة الرد) للعين إلى محلها (على المدعى) لانه المحجوز للغرم وعليه أيضا اجرة مثل منافع تلك المدة ان كانت غائبة عن البلد لا المجلس فقط

ونفقةها الى ان تثبت في بيت المال ثم باقتراض ثم على المدعي (فرع) غاب انسان من غير وكيل وله مال فأنهى الى الحاكم انه ان لم يبلعه اخذ معظمه لزمه يبعه ان تعين طريقا لسلامته وقد صرح الاصحاح بانها لا يتساطع على اموال الغائبين إذا اشرفت على الضياع او مست الحاجة اليها في استيفاء حق ثبنت على الغائب قالوا ثم في الضياع تفصيل فان امتدت الغيبة وعثرت المراجعة قبل وقوع الضياع ساغ التصرف وليس من الضياع اختلال لا يؤدي لتلف المعظم ولم يكن ساربا لا امتناع بيع مال الغائب (١٨٥) لمجرد المصلحة والاختلال المؤدى لتلف

المعظم ضياع نعم الحيوان
بياع بمجرد تطرق اختلال
اليه لحركة الروح ولانه
بياع على ما له بحضرته
إذا لم ينفقه وفي امكن
تدارك الضياع بالاجارة
اكتفى بها ويقتصر على اقل
زمن يحتاج اليه ولو نهي عن
التصرف في ماله امتنع الا في
الحيوان اه ملخصا وفي
فتاوى القفال للقاضي بيع
مال الغائب بنفسه او قيمه
إذا احتاج الى نفقة وكذا
إذا خاف فوته او كان الصلاح
في بيعه ولا يأخذ به بالشفعة
وإذا قدم لم ينقض بيع
الحاكم ولا بإجاره وإذا
اخذ بغير ماله ولو قبل
غيبته او بحد مدينه وخنى
فلسه فله نصب من يدعيه
ولا يسترد وديعته وافتى
الاذرعى فيمن طالت غيبته
وله دين خشي تلفه بان الحاكم
ينصب من يستوفيه وينفق
على من عليه مؤنته وقد
تناقض كلام الشيخين فيما
للغائب من دين وعين
فظاهره في موضع منع
الحاكم من قبضهما وفي اخر
جوازهما وفي اخر

خارج البلد اه (قوله ونفقةها) مبتدأ خبره في بيت المال اه ع (قوله في بيت المال) ظاهره أنه اتفاق لا اقتراض اه سم عبارة ع ش ظاهره أنه مواساة وقياس ما بعده انه قرض وقوله ثم باقتراض ظاهره أنها حيث ثبتت في بيت المال يكون تبرعا اه (قوله فأنهى الى الحاكم) أي اتفق ان شخصاً من أهل محله اخبر الحاكم بذلك وينبغي وجوب ذلك على سبيل الكفاية في حق أهل محله اه ع ش وظاهره ان التقييد باهل محله نظرا للغائب من اطلاعهم على الحال قبل غيرهم فلا مفهوم له (قوله ان تعين الخ) لمجرد التوضيح ولا فهو مفهوم بما قبله (قوله ان تعين طريقا لسلامته) أي ولم ينه عن التصرف فيه وهو ليس بحيوان كما يأتي وسيد كر محتر ذلك بقوله وفي امكن تدارك الضياع بالاجارة الخ (قوله لا امتناع الخ) علة لفوله وليس من الضياع الخ (قوله والاختلال الخ) مبتدأ خبره ضياع (قوله الا في الحيوان) أي او اذا مست الحاجة اليه في استيفاء حق ثبت عليه كامر (قوله اه) أي قول الاصحاح (قوله وفي فتاوى القفال للقاضي الخ) قضيته جواز ذلك وقياس ما قبله الوجوب اه ع ش وقد يجب بان جواز بعد الامتناع فيشمل الوجوب (قوله اذا احتاج) أي المال (قوله وكذا اذا خاف) عبارة المغنى والروض مع شرحه وللقاضى اقراض مال الغائب من ثقة يحفظه في الذمة وله بيع حيوانه خوفاً فلا كونه نحوه كمنه وله اجارته ان من عليه لان المنافع تفوت بضي الوقت واذا باع شيئاً المصلحة او اجاره باجرة مثله ثم قدم الغائب فليس له الفسخ كاصبي اذا باع ولان ما قبله القاضي كان بناية شرعية وماله من لا ترخص معرفته للقاضي بيعه وصرف ثمنه في المصالح وله حفظه قال الاذرعى والاحوط في هذه الاعصار صرفه في المصالح لاحفظه لانه يعرضه للنهب ومدايدى الظلمة اليه اه (قوله او كان الصلاح في بيعه) دل يخالف قوله السابق لا امتناع بيع مال الغائب الخ او يحتمل عليه اه سم والاولى الثاني بحمل الصلاح هنا على نحو ما يأتي في اوائل الفصل الا في عن النهاية في تعقيب كلام ابي شيكل (قوله واذا اخبر) أي القاضي اه ع ش (قوله ولو قبل غيبته) غاية للغصب (قوله وافتى الاذرعى فيمن طالت غيبته الخ) قضيته انه لو غاب وترك من يجب عليه نفقتهم بلا منفق لا يجوز للقاضي قبض شيء من دينه ليصرفه على عياله ولو قيل بوجوبه رعاية المصلحة من يجب نفقتهم عليه لم يكن بعيدا اه ع ش أقول ما استقر به من الوجوب لا يحد عنه الا أن يوجد نقل بخلافه بل قديدي دخول في قول الشارح السابق او مست الحاجة اليها الخ على ان دعوى القضية ممنوعة اذ كلام الاذرعى ورد في جواب سؤال فلا مفهوم له (قوله يجب اخذه الخ) أي ماله منه ما لم يكن عن التصرف فيه والا فلا يجوز الا في الحيوان اخذاً مامراً اه ع ش (قوله من العين) بفتح الميم (قوله وما لا يجوز الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية وما لا يكون كذلك يجوز الخ اه سيد عمر وظاهره ان هذا راجع لما قبل وكذا الخ فقط (قوله دين حاضر) بالاضافة (قوله وقياسه في الغائب مثله) عبارة النهاية والغائب مثله اه (قوله ولو مات الغائب) عبارة النهاية ولو مات شخص اه (قوله وليه القاضي) يظهر ان القاضي ليس كالغائب المار انفا (قوله قبض وطلب جميع الخ) الاولى قلب العطف كافي النهاية

في بيت المال) ظاهره انه اتفاق لا اقتراض (قوله او كان الصلاح في بيعه) هل يخالف قوله السابق لا امتناع بيع مال الغائب بمجرد المصلحة او يحتمل عليه

(٢٤ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

جواز في العين فقط وهو أوجه لان بقاء الدين في الذمة أحرز منه في يد الحاكم بخلاف العين قال الفارقي والكلام في مدين ثقة ملي والواجب اخذه منه قطعاً وبه يتايد ما ذكر عن القفال والاذرعى والذي يتجه ان ما غلب على الظن فواته على مالكة لفلس أو وجد أو فسق يجب أخذه عينا كان أو ديناً وكذا لو طلب من العين عنده قبضها منه لسفر أو نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض أمين كما علم مما مر في الوديعة قال الزركشي وقد اطلق الاصحاح انه يلزم الحاكم قبض دين حاضر تمتع من قبله بلا عذر وقياسه في الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضي لزمه قبض وطلب جميع ماله من

بين وبين واثق الـ (فصل الغائب الذي تسمع الدعوى والبينة عليه) ويحكم عليه من بمسافة بعيدة) لان القريب يسهل احضاره وقضية المتن انه لو حكم على غائب فبان (١٨٦) كونه حيث بمسافة قريبة بان فساد الحكم وهو كذلك وزعم ان المتبادر من كلامهم

الصحة ممنوع ويجرى ذلك في صبي او مجنون او سفيه بان كماله ولو قدم الغائب وقال ولو بلا بيينة كتبت بعث او اعتقت قبل بيع الحاكم بان بطلان تصرف الحاكم كما مر ولو بان المدعى موته حيا بعد بيع الحاكم ماله في دينه قال ابو شكيل بان بطلانه ان كان الدين مؤجلا لتبين بقائه لاحالا لان الدين يلزمه وفاؤه حالاه وانما يتم له ذلك في الحال ان بان معسرا لا يملك غير المبيع اذ لو رفع للقاضي باع ماله حيثن خلاف ما اذالم يكن كذلك فينبغي بيان بطلان البيع لانه لا يلزمه الوفاء من هذا المبيع بعينه ولو بان ان لادين بان ان لا يبيع كما هو واضح (وهي) اي البعيدة (التي لا يرجع منها) متعلق بقوله (مبكر) اي خارج عقب طلوع الفجر اخذا ما مر في الجمعة ان التكبير فيها يدخل وقته من الفجر ويحتمل الفرق وان المراد المبكر عرفا وهو من يخرج قبل طلوع الشمس (اي اوائله وهي ما ينتهي اليه سفر الناس غالبا قاله الباقيني وذلك لان في ايجاب الحضور منها مشقة بمفارقة الاهل

(فصل في الغائب الذي تسمع البينة ويحكم عليه) قال البجيرمي الاولى تقديم هذا الفصل على الذي قبله لانه من تعلقات القضاء على الغائب (قوله الدعوى) الى قوله او لم تتمع الشهود في النهاية الا قوله اذ لو رفع الى ولو بان وقوله اي خارج الى المتن وقوله وانه لو كان الى المتن (قول المتن من بمسافة) اي من هو كائن بمسافة اه معني (قوله لان القريب الخ) هذا علة المفهوم واما علة المنطوق فهي قوله والآتي وذلك لان في ايجاب الحضور الخ (قوله لان القريب يسهل احضاره) اي الذي في ولايته كما يعلم بما يأتي اه رشدي (قوله حيثن) اي حين الحكم (قوله بان فساد الحكم الخ) هو القياس وان افق شيخنا الشهاب الرملي بصحة الحكم ونفوذهم اه سم (قوله ويجرى ذلك) اي فساد الحكم اه عرش (قوله في صبي او مجنون او سفيه الخ) اي بعد الدعوى على وليه اه عرش (قوله وقال ولو بلا بيينة) اي ولو كان فاسقا او كافرا وهل يتوقف ذلك على عين ام لافيه نظرو الاقرب تحليفه اه عرش (قوله أو اعتقت) اي مثلا (قوله كافر) اي قبيل قول المتن ولو ادعى وكيل الغائب الخ قال الرشدي الذي مر انما هو اذا ابطال الدين بعد حضوره خلافا للروايان اه (قوله يتم) عبارة النهاية بسلام (قوله ان بان معسرا لا يملك غير المبيع) اي يملك غيره وظهر ان المصاحبة في بيع المبيع لو ظهر له الحال قبل التصرف اخذ ما مر في الرهن شرح مر اه سم (قوله بيان بطلان البيع) يعني تبين بطلانه ظاهره وان كان صلاحه فيه وقدم آتفا عن النهاية خلافه (قوله بان) كذا بخط المؤلف وفي نسخة السيد عمر فان مصاحبة اه مصطفى الحموي (قول المتن لا يرجع الخ) اي بعد فراغ المحاكمة اه معني (قوله اي اوائله) الى قوله ويتعلق منها في المغني (قوله غالبا) اي وان كان اهل ذلك المحل لا يرجعون الا في نحو ثلث الليل اه عرش (قوله وذلك لان الخ) هذا علة لمنطوق قول المتن الغائب الخ كانهما عليه هنا خلافا لما يوجب صنيعة فكان المناسب ذكره بدل قوله السابق لان القريب الخ كما فعل شيخ الاسلام والمغني (قوله لتوقف الخ) علة للتعين (قوله اي لا يرجع مبكر الخ) عبارة الروض مع شرحه في بيان مسافة العدو بعد القرب ما يعود منه المبكر من يومه اي ما يتمكن المبكر اليه من عودته الى محله في يومه انتهت اي والبعيدة ما زادت على ذلك اه سم (قوله تعبيره) اي المصنف (قوله لان منها) اي ضميره (قوله وهي ليست التي الخ) بل يصح انها تلك لانه يصح نسبته لسكل من طرفي المسافة اه سم (قوله

(فصل الغائب الذي تسمع البينة ويحكم عليه من بمسافة بعيدة الخ) (قوله بان فساد الحكم) هو القياس وان افق شيخنا الشهاب الرملي بصحة الحكم ونفوذهم (قوله وهو كذلك الخ) كذا شرح مر (قوله وانما يتم له ذلك) كذا شرح مر (قوله ان بان معسرا لا يملك غير المبيع) او يملك غيره وظهر ان المصاحبة في بيع المبيع لو ظهر له الحال قبل التصرف اخذ ما مر في الرهن شرح مر (قوله ولو بان ان لادين بان ان لا يبيع) كتب عليه مر (قوله وهي التي لا يرجع منها مبكر الى موضعه ليلا) عبارة الروض وشرحه في الطرف الثالث من الباب الثالث من كتاب الشهادات في بيان مسافة العدو ما نصه وحد القرب ما يعود فيه بمعنى منه المبكر من يومه اي ما يتمكن المبكر اليه من عودته الى محله في يومه اه والبعيدة ما زادت على ذلك (قوله اندفع قول الباقيني تعبيره غير مستقيم الخ) فان قلت لا يحتاج في اندفاع قول الباقيني المذكور الى التعلق المذكور بل يندفع مع تعلق منها يرجع وتقدير صلة مبكر اي اليها وتعلق الى موضعه ايضا يرجع والتقدير لا يرجع منها المبكر اليها الى موضعه ليلا فليتامل فانه ظاهر مغن عن التكلف قلت لكن هذا يقتضي ان المراد بالمسافة البعيدة محل الحاكم وهو لا يناسب قوله من بمسافة بعيدة وانما يناسبه ان المراد محل المدعى عليه فليتامل وقد يدفع هذا بمنع الاقتضاء المذكور ولو سلم فالمراد ببيان المسافة البعيدة في نفسها الا التي بها المدعى عليه (قوله وهي ليست التي لا يرجع منها الخ) بل يصح انها تلك لانه يصح نسبته

ان والوطن ليلا ويتعلق منها بمبكر المتعين لتوقف صحة المراد عليه مع جعله الى موضعه من اظهار المضمر اي لا يرجع مبكر منها البلد الحاكم اليها اول الليل بل بعده اندفع قول الباقيني تعبيره غير مستقيم لان منها يعود للبعيدة وهي ليست التي لا يرجع منها بل التي لا يصل اليها ليل من يخرج مبكرة من موضعه الى بلد الحاكم فلو قال التي لو خرج منها مبكرة لبلاد الحاكم لا يرجع اليها لولا عا في بر مه بعد فراغ

الحكمة لوفى بالتصوداه وظاهر ان البرة في ذلك باليوم المعتدل ويظهر ان المراد من الحكمة المعتدلة من دعوى وجواب واقامة بينة
حاضرة أو حاتف وتديام وان البرة بهير الاثقال لانه المضبط المولع في نحو مسافة التصور وان لو كان محل طرية ان زوهو باحدهما على
المسافة وبالاخر على دونها فان كانت التصير وعرة قد لم تعبر والاعتبرت وقد تمت في صلاة المسافر في شرح قوله ولو كان تصده طرية ان
ماله تعاقب ذلك فراجمه (وقيل هي) مسافة التصير لان الشرع اعتبرها في واضع ويرد بوضوح الفرق هذا كله حيث كان في محل ولاية القاضي
والاسمع الدعوى عليه والبيئة وحكم وكاتب وان قربت قاله الماوردي وغيره (١٨٧) وقضيته انه لو تعددت النواب او المستقون

في بلد واحد لكل واحد
حد فطلب من قاض منهم
الحكم على من ليس في حده
قبل حضوره حكم وكاتب
لانه غائب بالنسبة اليه
وفيه نظر ظاهر لاسيما ان لم
تفحص سعة البلد والظاهر
ان هذا غير مراد للماوردي
وغيره (ومن به) مسافة
(قريبة) ولو بعد الدعوى
عليه في حضوره وهو عن
يتاق حضوره (كحاضر فلا
تسمع) دعوى ولا (بينة)
عليه (ولا يحكم بغير حضوره)
بل يحضره وجوب السهولة
احضاره لئلا يشتبه على
الشهود او وليدفع ان شاء او
يقرب غنى عن البيئة والنظر
فيها اولتتمتع الشهود ان
كانوا كذبة حياء أو خوفا
منه ومحل ما ذكر في منع
سماع البيئة اذا تيسر احضار
المدعى عليه ولم يضطر
الشهود الى السفر فورا
والا فينبغي حينئذ جواز

ان المراد (الخ) اي بفر اغ الحكمة (قوله) وانه لو كان (الخ) اي ويظهر انه (الخ) (قوله) وعرة اي صعبة (قوله) لان
الشرع (الخ) الى قوله وقضيته في المعنى الا قوله ويرد بوضوح الفرق (قوله) بوضوح الفرق) وهو المشقة في
الحضور هنا (الخ) (قوله) هذا كله (الظاهر ان هذا لا محل له هنا وان محله انما هو بدقول المصنف الاتي
ومن بقرينة كحاضر (الخ) الى انه لا حاجة الى ذكر هذا اصلا ولا الى نسبته الى الماوردي لانه عين قول المصنف
الاتي او غائب في غير محل ولا يته فليس له احضاره فتأمل (قوله) حيث كان) اي الخصم الخارج
عن البلد (الخ) مغنى (قوله) والاسمع (الخ) عبارة المغنى فان كان خارجا عنها فالبلد والقرب على حد سواء
فيجوز ان تسمع الدعوى (الخ) (قوله) قاله (الخ) عبارة المغنى كما قاله (قوله) قاله الماوردي وغيره) واقفى به شيخنا
الشهاب الرملي (الخ) سم (قوله) وقضيته انه (الخ) دفع المغنى هذه القضية بفرض كلام الماوردي وغيره
فيما اذا كان الخصم خارجا عن البلد كما مر (قوله) ومن بمسافة قريبة) اي وهو في محل ولا يته سم وهي
اي القريبة دون البعيدة بوجهيها مغنى (قوله) وهو عن يتاق حضوره سيدكر محترزه في شرح فان امتنع
بلا عذر احضره (الخ) قول المتن كحاضر) اي - كنه كحكم حاضر في البلد (الخ) مغنى (قوله) اول دفع (الخ) او
هنا وفي قوله الاتي اولتتمتع (الخ) معنى الواو كما عبر بها الاسنى (قوله) اذا تيسر (الخ) خبر ومحل ما ذكر (الخ)
(قوله) ان يشهد) ببناء المفعول والفاعل من الاشهاد والضمير على الثاني للقاضي او المدعى او للشهود يتاويل
من ذكر (قوله) عذر (الخ) اي مما يرخص في ترك الاجماع كما ياتي (قوله) اي او يسمعها هو) اي القاضي
بو صوله بنفسه الى الشاهد قوله فاذا اجاز له (الخ) فكذلك في مسئلتنا ولك ان تمتع الملازمة (قوله) سماعها
هنا) اي بنفسه او نائبه (قوله) بل قضية قولهم او يرسل من يسمعها (الخ) في تجريد المزج ما نصه اذا كان
للمطلوب عذر عن الحضور كمرض او حبس ظالم او خوف منه وهو معروف والنسب ولم يكن للمدعى بينة
قال القمولى فيظهر سماع الدعوى والبيئة والحكم عليه لان المرض كالغيبه في سماع شهادة الفرع وكذا في
الحكم عليه وقد صرح بذلك البغوى قلت زاد الغزى عنه انه لا يكلف نصب وكيل يخاصم عنه انتهى
وسياتى ذلك في شرح احضره باعوان السلطان اه اسم وقوله ولم يكن للمدعى (الخ) الصواب اسقاط لم يكن
(قوله) حينئذ) اي حين ارسله من يسمع الشهادة (قوله) المتن الاتواريه او تعززه) اي وعجز القاضي عن
احضاره بنفسه وباعوان السلطان مغنى وشيخ الاسلام (قوله) او حبسه) الى قول المتن واذا استعصى في
النهاية الا قوله من غير معين الى فان لم يكن وقوله ولو بعد الحكم الى ويمهل وما انبه عليه (قوله) او حبسه) عطف
على تواريه كما هو صريح صنيع النهاية قديقال اذ ذكره اي الحبس هنا لا يناسب قوله السابق وهو عن يتاق
حضوره بل ذلك داخل في مفهومه ولذا كره ابن المقرئ والمغنى في مفهوم ما ياتي من الامتناع بلا عذر (قوله)
وقد ثبت ذلك) اي التوارى وما عطف عليه ولو بقول عون ثقة كما ياتي (قوله) فتسمع البيئة) الى قول المتن بل

لكل من طر في المسافة (قوله) قاله الماوردي وغيره) واقفى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله) والظاهر ان هذا
غير مراد للماوردي) كتب عليهم (قوله) ومن بمسافة قريبة) اي في محل ولا يته (قوله) بل قضية قولهم
او يرسل من يسمعها انه لا يحتاج لحضور الخصم (الخ) في تجريد المزج ما نصه اذا كان للمطلوب عذر
بالشاهد عذر منعه من الاداء اجاز للقاضي ان يرسل من يشهد على شهادته او من يسمعها اي او يسمعها هو كما فهم بالاولى فاذا اجاز له سماعها
هنا مع تيسر الشهادة على شهادته فكذلك في مسئلتنا بل قضية قولهم او يرسل من يسمعها انه لا يحتاج لحضور الخصم حينئذ فيتايد به ما ذكرته
واما سمعت في غيبته وجب ان يخبر باسمائهم ليتمكن من القدح (الاتواريه) ولو بالذهاب لنحو السلطان زعمانه انه يخاف جور الحاكم
عليه كما هو ظاهر لان الخصم لو تمكن من ذلك تعذر القضاء فوجب ان لا يلتفت لهذا العذر منه وإن اشتهر جور قاضى الضرورة وفسقه أو
حبسه عجل لا يمكن الوصول اليه او هو به من مجلس الحكم (او تعززه) اي تغلبه وقد ثبت ذلك عند القاضي فتسمع البيئة

ويحكم بغير حضوره من غير بين الاستظهار على المنقول المعتمد تغليظا عليه والالامتنع الناس كلهم فان لم يكن للمدعى بينة جعل الاخر في حكم الناكل فيحذف المدعى بين الرد خلافا (١٨٨) لما وردى ومن تبعه ثم يحكم له لكن لا بد من تقديم النداء بان لم يحضر جعل ناكلا قاله

المأوردى والرويانى (والاظهر جواز القضاء على غائب في قصاص وحد قذف) لانه حق آدمى كالمال (ومنعه في حد) او تعزير (لله تعالى) لبنائهما على المسامحة والدرء ما امكن وما فيه الحقان كالسرقة يقضى فيه بالمال لا القطع (ولو سمع بينة على غائب بينة على غائب فقدم) ولو (قبل الحكم لم يستعدها) اى لم يلزمه لوقوع سماعها صحيحا لكنه على حجته من ابداء فادح او دافع (بل يخبره) بالحال فيتوقف حكمه على اخباره كافي المطلب وقول البلقينى اعتراضا عليه الاعذار غير شرط عندنا لصحة الحكم رده لتليد ابوزرعة بانه في غير هذه لحضور الدعوى والبيئة فهو متمكن من الدفع واما هنا فلم يعلم فاشترط اعلامه (ويمكنه من الجرح) او نحوه كاثبات نحو عداوة ولو بعد الحكم اخذا من قولهم يقبل الجرح بعده ويمهل ثلاثة ايام ولا بد ان يؤرخ الجرح بيوم الشهادة او قبلها وقبل مضى مدة الاستبراء وقد استطرد

عن الحضور كمرض أو حبس ظالم أو خوف منه وهو معروف بالنسب ولم يكن للمدعى قال القمولى فيظهر سماع الدعوى والبيئة والحكم عليه لان المرض كالغيبه في سماع شهادة الفرع وكذا في الحكم عليه وقد صرح بذلك البغوى قلت زاد الغزى عنه انه لا يكلف نصب وكيل يخاصم عنه اى وسياق ذلك في شرح احضره باعوان السلطان (قوله من غير بين للاستظهار على المنقول المعتمد الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى ما صححه البلقينى من وجوب بين الاستظهار هنا ايضا احتياطا للحكم (قوله خلافا لما وردى) في

ولا يحكم بالسماع الاول لبطلانه بالانزال بخلاف ما لو خرج عن محل ولايته ثم عاد لبقاء ولايته وبخلاف ما لو حكم بقبولها فان له الواحد الحكم بالسماع الاول ولا اثر لاشهاده على نفسه بالسماع لان الارجح انه غير حكم (ولا اذا استعدى) البناء للفعول (على حاضر بالبلد) ولو يهوديا

المأوردى والرويانى (والاظهر جواز القضاء على غائب في قصاص وحد قذف) لانه حق آدمى كالمال (ومنعه في حد) او تعزير (لله تعالى) لبنائهما على المسامحة والدرء ما امكن وما فيه الحقان كالسرقة يقضى فيه بالمال لا القطع (ولو سمع بينة على غائب بينة على غائب فقدم) ولو (قبل الحكم لم يستعدها) اى لم يلزمه لوقوع سماعها صحيحا لكنه على حجته من ابداء فادح او دافع (بل يخبره) بالحال فيتوقف حكمه على اخباره كافي المطلب وقول البلقينى اعتراضا عليه الاعذار غير شرط عندنا لصحة الحكم رده لتليد ابوزرعة بانه في غير هذه لحضور الدعوى والبيئة فهو متمكن من الدفع واما هنا فلم يعلم فاشترط اعلامه (ويمكنه من الجرح) او نحوه كاثبات نحو عداوة ولو بعد الحكم اخذا من قولهم يقبل الجرح بعده ويمهل ثلاثة ايام ولا بد ان يؤرخ الجرح بيوم الشهادة او قبلها وقبل مضى مدة الاستبراء وقد استطرد

يوم سبته اهل اجماع الدعوى وجوابها الى طالب منه احضاره ولم يذبحه ولم لا كان اجبر عن رلا نحو ما هو ولا اراد التوكيل (احضره)
وجوبا وان احوال العادة ما ادعاه عليه كوزير ادعى عليه وضيع انه استاجر سائسا او نازح قدروا ان اختار جمع خلافة وما يرد عليهم ما ياتي
من تمكنه من التوكيل اما اذا علم كذب فلا يحضره كذا كره الماوردى وغيره وكذا اجبر (١٨٩) عين وحضوره يعطل حق المستاجر فلا

يحضره حتى تنقضى مدة
الاجارة ذكر السبكي وغيره
ويظهر ضبط التعطيل
المضربان يمضي زمن يقابل
باجرة وان قلت وكذا من
الحكم بينهما غير لازم له
كمعا على مثله وكذا من
وكل فيقبل وكيله ان كان
من ذوى الهيئات ذكرهما
البقينى والذى يتجه قبول
وكيله ولو من غير ذوى
الهيئات ثم رايت شارحا
اعترضه بتجويز ابن ابى
الدم التوكيل مطلقا
ويلزمه اذا لزم مخدرة
يمين ان يرسل اليها من
يلحفها كما ياتي وقول
الجواهر عن الصيمرى يسن
ذلك مردود (بدفع ختم
طين رطب او غيره) مكتوب
فيه اجب القاضى فلانا
وكان ذلك معتادا فهجر
واعتيد الكتابة فى الورق
قيل وهو اولى (او بمرتب
لذلك) وهو العون المسمى
الآن بالرسول ولم يرتض
الشيخ ابو حامد التخيير
فقال يرسل الختم اولا
فان امتنع فالعون واقره
قال البقينى وفيه مصلحة
لان الطالب قد يتضرر
باخذ اجرته منه اه ومعناه

الاحد اه (قوله اهل الخ) صفة حاضر الخ (قوله اى طالب الخ) يقال استعدى فلان فاعادنى
اى استعنت به عليه فاعادنى اه مخاراه عش (قوله اى طالب منه احضاره) هذا التفسير يدل على ان
نائب فاعل استعدى فى المتن القاضى لا الجار والمجرور اه رشيدى (قوله ولم يعلم كذبه الخ) سيد كر
محرزانه (قوله احضره وجوبا) اى اقامة لشعار الاحكام ولزومه الحضور رعاية لارباب الحكام وقال ابن
ابى الدم اذا استحضره القاضى وجب عليه الاجابة لا ان يוכל او يقضى الحق الى الطالب اه وهو ظاهر
اه معنى وياتى فى الشارح ما يتعلق به (قوله وان احوال الخ) هل ينافى مفهوم قوله السابق ولم يعلم كذبه
المذكور بعد (قوله وان اخار جمع الخ) افره المغنى عبارة ترفى الزوائد عن العدة ان المستعدى عليه اذا
كان من اهل الصيانة والمروءة وتوهم الحاكم المستعدى يقصدا ابتداءه اذا لا يحضره ولكن يرسل اليه
من يسمع الدعوى تنزيلا لصيانة منزلة المخدرة وجزم به سليم فى التريب اه (قوله وما يرد عليهم الخ)
قد يحجب بعدم تيسر التوكيل لكل احد فى كل وقت (قوله اما اذا علم) الى قوله ويظهر فى المغنى (قوله فلا
يحضره حتى تنقضى مدة الاجارة الخ) ظاهره انه لا يؤمر بالتوكيل ايضا خلافا للنهاية عبارة والوجه
امره بالتوكيل اه اى من استوجرت عينه وكان حضوره يعطل حق المستاجر عش (قوله ذكره السبكي)
عبارة النهاية كما قاله السبكي (قوله وان قلت) اى كدبرهم اه عش (قوله وكذا من الحكم بينهما الخ)
لعل المراد هنا نفي اللزوم اه سم (قوله ذكرهما) اى قوله وكذا من الحكم الخ وقوله وكذا من وكل
الخ (قوله اعترض) اى البقينى (قوله مطلقا) اى سواء كان من ذوى الهيئات اولا (قوله ويلزمه) اى
القاضى وقوله يمين اى بلا تغليظ كما ياتي (قوله كما ياتي) اى فى آخر الفصل (قول المتن يدفع ختم الخ) اى
للدعى ليعرضه على الخصم مغنى وأسنى (قوله او غيره) اى ما يعتاده أسنى (قوله مكتوب) الى المتن فى
المغنى لا افره قبل (قوله واعتيد الكتابة الخ) ثم هجر ذلك واعتيد الطلب بارسال الرسل اى ابتداءه
بجبرى (قوله وهو اولى) لعل وجه الاولوية ما فى الطين من القذارة اه عش (قول المتن او بمرتب) وفى
الحاوى للقاضى ان يجمع بين ختم الطين والمرتب ان ادى اجتهاده اليه من قوة الخصم وضعفه مغنى ونهاية
(قوله وهو العون) الى قوله اه زاد المغنى عقبه ما نصه نعم ينبغي كما قال شيخنا ان يكون مؤنة من احضره
عند امتناعه من الحضور يبعث الختم على المطلوب اخذاعا يأتى اى فى أعوان السلطان اه وياتى فى
الشارح وعن النهاية ما يوافقه (قوله ولم يرتض الشيخ ابو حامد التخيير) عبارة المغنى ظاهر كلامه التخيير
بينهما وليس مراد افنى تطبيق الشيخ ابى حامد انه يرسل الختم اولا الخ وعبارة المنهج مع شرحه فيجرب
لذلك من الاعوان بباب القاضى يحضرون ما ذكره من الترتيب بين الامرين هو ما فى الروضة واصلها وكلام
الاصل يقتضى التخيير بينهما فاعليه مؤنة المرتب على الطالب ان لم يرزق من بيت المال وعلى الاول مؤنته على
المتنوع فيما يظهر اه وقوله فاعليه مؤنة المرتب الخ باقى ما فيه عبارة لنهاية وكلامه كاعله محمول على النوع
بحسب ما يراه القاضى وبه عرح فى الحاوى وفى الاستقامة انه لا يبعث العون الا اذا امتنع من المجيء بالختم

تجرب المراد ما نصه قال الماوردى والروايات هل يحكم على المتوارى بعد تعذر احضاره والنداء عليه يمين
خصمه تنزيلا لنواره بمنزلة نكوله فيه وجهان أشبه ما نعم لكن بعد ان يتادى عليه بان يسمع الدعوى عليه
ويحكم عليه بالنكول فان لم يحضر قضى بنكوله ورد اليمين على المدعى فان حلف حكم له بما ادعاه اه
(قوله وكذا من الحكم بينهما الخ) لعل المراد هنا نفي اللزوم (قوله او بمرتب كذلك) عبارة الروض او باحد

ان الترتيب الذى جرى عليه فى الروضة واصلها فيه معاملة للطالب لان القاضى اذا عمل به لا يزن الطالب أجره من أول وهلة بخلاف ما اذا
تخير فانه قد يرسل اليه العون أولا فليأخذ أجره من الطالب مع احتمال انه لو ارسل له الختم اولا لجاؤا وتوفرت على الطالب الاجرة حينئذ ولما
يتجه هذا البقينى ان كان يقول بان اجرة العون على الطالب ارسل القاضى العون اولا او بعد الامتناع من الحضور بالختم وحينئذ فالظاهر من
كلام البقينى هذا انه يقول بان الاجرة على الطالب سواء أقلت بالتخيير واختار القاضى العون أولا أم بالترتيب ولم يعمل به القاضى بان ارسله اولا

وفيه ما فيه وبالأولى إذا عمل به بان لم يحضره إلا بعد الامتناع من الختم ويؤيده هذا الاطلاق إطلاقهم أن اجرة الملازم على الطالب وهو المدعى بخلاف اجرة الحبس واعتمد أبو زرعة (١٩٠) ما أطلقه شيخه أولا فقال الاجرة على الطالب مطلقا وإن امتنع من الحضور معه إلا

برسول لانه لا يلزمه الحضور لمجلس الشرع الا بطالب أى من القاضى وقد لا يوافق الطالب على ان له عليه حقا ويراه مبطلا اه ويؤخذ منه تقييد اطلاق شيخه بما إذا لم يكن طالب من القاضى والا لزمت المطلوب لتمديه بامتناعه بعد طلب القاضى له ومن ثم جاز للقاضى او لزمه ارسال عون الحاكم وعززه ان رآه دون ما أطلقه ثانيا فجعل اجرة الملازم باذن الحاكم على المدين قال لتقصيره بتأخير الوفاء مع القدرة ولا يلزم الدائن ملازمته بنفسه اه وبتمامل كلامه يعلم أن الاجرتين اجرة العون واجرة الملازم حكمها واحد وهو انه ان كان الامتناع بعد طلب الحاكم لزمت المطلوب وإلا فالطالب وقضية قوله مع القدرة انه لا بد من ثبوت يساره والذي يتجه التعبير بمع عدم ثبوت اعساره والكلام فى عون ليس له رزق من بيت المال والا فلا شيء له على واحد منهما (تنبيه) ما ذكره أبو زرعة من أنه لا يلزمه حضور مجلس القاضى إلا بطلبه دون طلب الخصم هو الذى صرح به الامام

لأن الطالب قد يتضرر بأخذ أجرته منه وظاهر كلامهم أن الاجرة على الطالب مطاقا حيث لم يرزق العون من بيت المال وقضية ما يأتى فى اعوان السلطان انها على الممتنع هنا ايضا وهو كذلك واجرة الملازم على المدعى بخلاف الحبس لكن ذهب الولي العراقى إلى أن الاجرة على الطالب وإن امتنع خصمه من الحضور لانه قد لا يصدقه على المدعى به فلا يلزم الذهاب معه بقوله بل لا بد من امر الحاكم بذلك وفصل فى اجرة الملازم فجعلها على المدينون ان كان باذن الحاكم والا فعلى الطالب ومحل لزوم اجابة الحضور ما لم يعلم ان القاضى المطلوب اليه يقضى عليه بجور برشوة او غيرها والا فله الامتناع باطنا وما فى الظاهر فلا اه وعبارة القليوبي على المحلى قوله ومؤنته على الطالب أى حيث ذهب به ابتداء كما هو الفرض سواء قلنا بالتخير او الترتيب فان ذهب بعد امتناعه مؤنته على المطلوب لتعديه وقول شيخ الاسلام ان المؤنة على الطالب على قول التخير وعلى الممتنع على قول الترتيب فيه نظر فتأمل انتهت (قوله وفيه ما فيه) أى فى الشق الثانى (قوله من الختم) أى من الحضور به (قوله ان اجرة الملازم) إلى قوله قال لتقصيره فى النهاية لإلا قوله ويؤخذ إلى فجعل الخ كامر (قوله ان اجرة الملازم الخ) ومنه السجن اه عش (قوله فقال الاجرة على الطالب مطلقا الخ) ضعيف اه عش (قوله وقد لا يوافق) أى المطلوب (قوله ويؤخذ منه الخ) فى شرح الروض وينبغى أن تكون مؤنة من أحضره أى عون القاضى عند امتناعه من الحضور بيعت الختم على المطلوب اخذا بما ذكره فى قوله فان ثبت امتناعه بلا عذر أحضره اعوان السلطان وعليه مؤنتهم اه وفى شرح مر مثله اه سم (قوله وعززه) الانسب وتعزيره (قوله دون ما طاقه) أى الباقى ثانيا أى بقوله ويؤيد هذا الاطلاق إطلاقهم الخ هذا مفاد كلامه صريحا وفيه ان الاطلاق الثانى من كلام الشارح لا من كلام البلقينى (قوله فجعل الخ) أى أبو زرعة (قوله التعبير بمع الخ) خبر والذى (قوله وبتمامل كلامه) أى أبو زرعة (قوله وقضية قوله) أى أبو زرعة (قوله التعبير بمع الخ) خبر والذى (قوله والكلام) إلى المتن فى المعنى لإلا قوله وله وجه فقال بدله وكلام الامام اظهر اه (قوله هو الذى صرح به الخ) اعتمده النهاية والمعنى كامر (قوله ان صدق) أى المدعى (قوله إذا قال لى عليك كذا فاحضر معى) أى إلى الحاكم فلا يلزمه الحضور وإنما عليه وفاء الدين ان صدق اه معنى (قوله خصومة الخ) أى ولم يعمل بها ليخرج عنها فيلزمه الحضور اه معنى (قوله من الحضور) إلى الباب فى النهاية لإلا قوله وبعد الحكم إلى قال الاذرعى وقوله فى المسافة السابقة وما انبه عليه (قوله من محل تلزمه الخ)

أعوانه واجرتهم على الطالب إن لم يرزقوا من بيت المال فان ثبت امتناعه بلا عذر أحضره أعوان السلطان وعليه مؤنتهم لا امتناعه اه وقوله أولا واجرتهم على الطالب قال فى شرحه وينبغى أن تكون مؤنة من أحضره عند امتناعه من الحضور بيعت الختم على المطلوب اخذا بما ذكره فى قوله فان ثبت الخ وقوله وعليه مؤنتهم الخ يؤخذ منه ان اجرة العود عليه ايضا عند امتناعه وهو كذلك ش مر (قوله ويؤخذ منه تقييد اطلاق شيخه بما إذا لم يكن طالب من القاضى والا لزمت المطلوب الخ) وظاهر كلامهم أن الاجرة على الطالب مطلقا حيث لم يرزق العون من بيت المال وقضية ما يأتى فى اعوان السلطان انها على الممتنع هنا ايضا وهو كذلك واجرة الملازم على المدعى بخلاف الحبس لكن ذهب الولي العراقى إلى أن الاجرة على الطالب وإن امتنع خصمه من الحضور لانه قد لا يصدقه على المدعى به ولا يلزمه الذهاب معه بقوله بل لا بد من امر الحاكم بذلك وفصل فى اجرة الملازم فجعلها على المدينون ان كان باذن الحاكم والا فعلى الطالب ومحل لزوم اجابة الحضور ما لم يعلم ان القاضى المطلوب اليه يقضى عليه بجور برشوة او غيرها والا فله الامتناع باطنا وما فى الظاهر فلا اه وقد مر انه متى وكل لم يلزمه الحضور بنفسه ش مر (قوله الا بطلبه) أى من القاضى

كالمرأوزة قالوا لأن الواجب إنما هو أداء الحق ان صدق وقال العراقيون بل يجب

ولو بطلب الخصم وجمع ابن ابى الدم بحمل الاول على ما إذا قال لى عليك كذا فاحضر معى والثانى على ما إذا قال بينى وبينك خصومة فاحضر معى وله وجه و مر انه متى وكل لم يلزمه الحضور بنفسه (فان امتنع) من الحضور بنفسه او وكيل من محل تلزمه الاجابة منه

ولثبت ذلك عنده ولو بقول
عون ثقة كما قاله الماوردي
وغيره (احضره باعوان
السلطان) وأجرتهم عليه
حينئذ (وعززه) أن رأى
ذلك لتعديده ولو استخفى
نودي متكررا بإباده
أن لم يحضر إلى ثلاث سمر
بأبه أو ختم وسمعت الدعوى
عليه وحكم بها فان لم يحضر
بعدها وسال المدعي
أحدها واثبت أنه يأوى
داره أجابه ووضح أن
التسمير فيه نوع نقص فلا
يفعله إلا في مملوكه بخلاف
الختم ثم تسمع البينة عليه
ويحكم بها كالموهر بقل
الدعوى أو بعدها وبعد
الحكم عليه بزال التسمير أو
الختم قال الأذرعى ولا تسمر
إذا كان يأويها غيره ولا
يخرج الغير فيما يظهر اه
ومحله كما هو ظاهر في ساكن
باجرة لا عارية ولو أخبر أنه
بمحل نساء أرسل إليه
بمسوحا ويمز أو بعد الظفر
يعززه بحبس وغيره بما يراه
والمعذور يرسل إليه من
يسمع الدعوى بينه وبين
خصمه أو يلزم بالتوكيل وله
الحكم عليه بالبينة كالعائب
كما قاله البغوى واعتمده
جمع (أو) ادعى على (غائب
في غير) محل (ولا يفته فليس
له إحضاره) إذا ولا يلة له

لعل الأولى حذفه كما في المغنى وشرح المهج إذا الكلام هنا في الخصم الحاضر بالبلد فقط وذكره قد يوم
خلافه (قول المتن بلاغذر) أو بسوء أدب بكسر الختم ونحوه أسنى ومغنى (قوله عن أضرار الجمعة) شمل نحو
أكل ذي ربح كريمة والظاهر أنه غير مراد بعبارة الرافعي والعذر كالمريض وحبس الظالم والخوف منه وقيد
غيره المرض الذي يعززه بأن يكون بحيث تسوغ بمثله شهادة الفرع اه رشيدى أقول يأتى في الشهادة
على الشهادة جريان الشارح والنهاية على حمل أضرار الجمعة هناك على إطلاقها وجريان الأسنى والمغنى على
استثناء نحو أكل ذي ربح كريمة مما ليس فيه مشقة (قوله وثبت ذلك) إلى الباب في المغنى لإقوله ومحله إلى
ولو أخبر وقوله كالعالم بامرئ مبسوطا وقوله ومر إلى وسيت وقوله من خارج البلد وقوله وامرأة (قوله ولو
بقول الخ) غاية اه ع ش (قول المتن احضره) أى وجوبا اه مغنى (قوله إن رأى ذلك) عبارة المغنى
والأسنى وعززه بما يراه من ضرب أو حبس أو غيره وله العفو عن تعزيره إن رآه اه (قوله نودي الخ) أى
بأذن القاضي اه مغنى (قوله وحكم بها) أى بالبينة (قوله بعدها) أى الثلاث اه مغنى (قوله سال المدعى)
فعل وفاعل (قوله أحدهما) أى التسمير والختم (قوله فيه نوع نقص) عبارة النهاية إذا أفضى إلى نقص
اه (قوله بخلاف الختم) الظاهر أن المراد أنه لا يؤدي إلى نقص اه رشيدى (قوله ويحكم بها) بعد اليمين
اه نهاية يبدونها عند الشارح وشيخ الإسلام والمغنى كما س (قوله وبعد الحكم الخ) متعلق بقوله الآتي يزال
الخ (قوله ولا تسمر) أى لا يجوز التسمير اه ع ش أى ولا الختم (قوله إذا كان يأويها غيره) أى غير أهله
لأنهم محبوسون لحقه فيما يظهر اه ع ش أقول وقد يشير إليه قوله الآتي ومحله كما هو ظاهر الخ (قوله إذا
كان يأويها غيره) قال الأذرعى ويتجه هنا بعد الانذار الهجم دون الختم وقوله ولا يخرج الغير أى ليس للقاضي
إخراج غيره منها كإلهه وأولاده كما صرح به الأذرعى اه رشيدى (قوله في ساكن باجرة) أى ونحوه بمن
تأزمه مؤنته (قوله ولو أخبر أنه الخ) عبارة المغنى والأسنى فان عرف موضعه بعث إليه النساء ثم الصبيان ثم
الخصيان يجمعون الدار ويفتشون عليه ويبعث معهم عدلين من الرجال كما قاله ابن القاص وغيره فإذا
دخلوها وقف الرجال في الصحن وأخذ غيرهم في التفتيش قالوا ولا يجوز في الحدود إلا في حد قاطع الطريق
قال الماوردي وإذا تعذر حضوره بعده هذه الأحوال حكم القاضي بالبينة وهل يجعل امتناعه كالنكول في
رد اليمين الأشبه نعم لكن لا يحكم عليه بذلك إلا بعد إعادة النداء على بأبه ثانيا بأنه يحكم عليه بالنكول فإذا
امتنع من الجضور بعد النداء على بأبه الثاني حكم بنكوله اه (قوله أرسل له مسوحا) أى وجوبا اه ع ش
(قوله يعززه الخ) وله العفو عن تعزيره إن رآه أسنى ومغنى (قوله والمعذور الخ) عبارة المغنى والروض مع
شرحه وإن امتنع من الجضور لعذر كخوف ظالم أو حبسه أو مرض بعث إليه نائبه ليحكم بينه وبين خصمه أو
وكل المعذور من يخاصم عنه ويبعث القاضي إليه من يحلفه أن وجب تحليفه قال في المهمات ويظهر أن هذا
في غير معروف النسب أو لم يكن عليه بينة ولا يسمع الدعوى والبينة وحكم عليه لأن المرض كالغيبه في سماع
شهادة الفرع فكذلك في الحكم عليه قال وقد صرح بذلك البغوى اه ومر قبيل التواريخ الخ عن تجريد
المزج مثله (قوله وله الحكم عليه) أى على المعذور بلا إرسال ولا توكيل (قوله أو ادعى على غائب الخ) لعل
الشارح إنما قدر لفظ ادعى دون استعدى وإن كان خلاف ظاهر ما مر لاجل قول المصنف الآتي بل يسمع
بينة ويكتب إليه الخ إذ هذا لا يكون إلا بعد الدعوى ولا يكون بمجرد الاستعداد اه رشيدى (قول المتن
فليس له إحضاره) ولو استحضره لم يلزمه إجابته اه مغنى (قوله ثم ينهى كما مر) هلا ذكر الحكم أيضا لجوازه
حينئذ أخذ من قوله السابق قبيل ومن بقرته كحاضر مانصه هذا كله حيث كان في محل ولاية القاضي ولا

(قوله وأجرتهم عليه حينئذ) كذب عليه مر (قوله ويحكم بها) بعد اليمين ش مر (قوله بل يسمع
الدعوى والبينة ثم ينهى كما مر) هلا ذكر الحكم أيضا لجوازه حينئذ أخذ من قوله السابق قبيل
ومن بقرته كحاضر مانصه هذا كله حيث كان في محل ولاية القاضي ولا يسمع الدعوى عليه والبينة وحكم
وكانه وإن قرب قاله الماوردي وغيره اه (قوله أى المصنف لم يحضره) أى لم يحضر له إحضاره ش مر

سمع الدعوى عليه والبينة وحكم وكان وان قربت قاله الماوردي انتهى اه سم عبارة المغنى ثم ان شاء
 انهي السماع وان شاء حكم بعد تخليف المدعى على ماسبق وان كان في مسافة قريبة كما مر عن الماوردي اه
 وقد يعتذر عن الشارح بانه ادخله في قوله كما مر اى في اوائل الباب (قول المتن او فيها) اى محل ولايته اه مغنى
 اى والثانيث باعتبار المضاف اليه (قول المتن واهناك الخ) اى للقاضى ومثله الباشا اذا طلب احضار
 شخص من اهل ولايته حيث كان بمحل فيه من يفصل الخصومة بين المتداعيين لما في احضاره من المشقة
 المذكورة ما لم يتوقف خلاص الحق على حضوره والاوجب عليه احضاره اه ع ش (قوله ومثله متوسط
 يصلح) وكان من اهل الخبرة والمروءة والعقل فيكتب اليه انه يتوسط ويصلح بينهما ولا يحضره للاستغناء
 عن احضاره اه اسنى (قوله وان لم يصلح للقضاء) اى كالشاد ومشايخ العربان والبلدان اه ع ش عبارة المغنى
 (تنبيه) محل احضاره اذ لم يكن له هناك نائب ما لم يكن هناك من يتوسط ويصلح بينهما فان كان لم يحضره بل
 يكتب اليه ان يتوسط ويصلح بينهما واشترط ابن الرفعة وابن يونس فيه اهل القضاء ولم يشترط الشيخان
 وقال الشيخ عماد الدين الحسيني يتجه ان يقال ان كانت القضية بما تنفصل يصلح فيكفي وجود متوسط مطاع
 يصلح بينهما وان كانت لا تنفصل يصلح فلا بد من مصالح للقضاء في تلك الواقعة يفوض اليه الفصل يصلح او
 غيره انتهى وهذا لا بأس به اه (قول المتن لم يحضره) اى لم يجز احضاره اه نهاية (قوله في المسافة الخ) عبارة
 المغنى (تنبيه) ظاهر كلام الروضة واصلاها انه لا فرق بين ان يكون على مسافة قريبة او بعيدة وليس مرادا
 بل محل ذلك اذا كان فوق مسافة العدوى لما مر ان الكتاب بسماع البينة لا يقبل في مسافة العدوى اه
 وفي سم بعد ذكر ما يوافقه عن شرح الروضة ما نصه وفيه تصوير المسئلة بما اذا لم يوجد حكم فليظن لم يعمم
 المسئلة الى الحكم وعدمه ويخص التقييد بفوق مسافة العدوى بما اذا لم يوجد حكم اه (قوله السابقة)
 اى اول الفصل اه سم (قوله ولا نائب له) اى ولا متوسط يصلح اه شرح المنهج (قوله كما علم بما مر)
 اى في كلام المصنف اول الفصل اذ هذا مفهومه لا نه لما ذكر هناك ما فوق مسافة العدوى علم منه ضابط
 مسافة العدوى اه رشيدى (قوله فان كان فوقها لم يحضره) ينبغي ان يقيد بمثل ما تقدم من وجوب
 الاحضار عند توقف خلاص الحق عليه اه ع ش (قوله لكن يقتضى كلام الروضة الخ) عبارة النهاية
 لم يحضره وهذا هو المعتمد وان اقتضى كلام الروضة الخ وعبارة المغنى والثاني ان كان دون مسافة القصر
 احضره والا فلا والثالث يحضره وان بعدت المسافة وهذا ما اقتضى كلام الروضة واصلاها ترجيحها عليه
 العراقيون وورجحه ابن المقرئ ومع هذا فلا وجه ما في المتن لما في ذلك من المشقة في احضاره ويبعث القاضى
 الى بلد المطلوب اى نائبه اه وعبارة المنهج مع شرحه احضره من مسافة عدوى وهذا ما صححه الاصل
 وهو الموافق لاول الفصل وقيل يحضره وان بعدت المسافة وهو مقتضى كلام الروضة واصلاها وعليه
 العراقيون اه (قوله وممر) اى في اول الفصل (قوله اى يعين من طلب الخ) لعل هذا تفسير باللازم والا
 فمعنى اعدى ازال العنوان كاشكى ازال الشكوى فالهزمة فيه للسلب اه ع ش (قوله والاصح ان
 المخدرة لا تحضر) عبارة المغنى ثم استثنى المصنف في المعنى من قولهم لا تسمع البينة على حاضر (قوله والاصح
 ان المخدرة الحاضرة لا تحضر للدعوى) بضم اوله وفتح ثالثه مضارع احضر اى لا تكلف الحضور للدعوى
 عليها اه (قوله فيرسل القاضى لها التوكل الخ) عبارة الروض مع شرحه فتوكل او يبعث القاضى اليها نائبه
 فتجيب من وراء الستار اعترف الخصم انهاهى او شهد اثنان من محارمها انهاهى والا تلفعت بنحو ملحقه

(قوله في المسافة السابقة) اول الفصل (قوله ايضا في المسافة السابقة) عبارة شرح الروض وظاهر ان محل
 ذلك اذا كان فوق مسافة العدوى لما مر ان الكتاب بسماع البينة لا يقبل في مسافة العدوى اه وقبه
 تصوير المسئلة بانه لم يوجد حكم فليظن لم يعمم المسئلة الى الحكم وعدمه ويخص التقييد بفوق مسافة
 العدوى بما اذا لم يوجد حكم (قوله وهى التى يرجع منها مبكر) اى اليها وقوله ليلا اى اوائل الليل (قوله
 فان كان فوقها لم يحضره) وهذا هو المعتمد وان اقتضى كلام الروضة كاصلها احضاره مطلقا ش م

(أو فيها وله هناك نائب)
 ومثله متوسط يصلح بين
 الناس وان لم يصلح للقضاء
 (لم يحضره) للمشقة مع
 تيسر الفصل (بل يسمع
 بينته) عليه (ويكتب اليه)
 في المسافة السابقة لسهولة
 الفصل حيثئذ (او لا نائب
 له فلا يصح) انه (يحضره)
 بعد تحرير الدعوى وصحة
 سماعها (من مسافة العدوى
 فقط وهى التى يرجع منها
 مبكر) الى محله (ليلا) كما
 علم بما مر مبسوطا فان
 كان فوقها لم يحضره لكن
 مقتضى كلام الروضة
 واصلاها احضاره مطلقا
 وانتصر له كثيرون ومم
 أن أوائل الليل كالنهار
 وحيثئذ فلا تنافي بين قوله
 هناليل وقوله في الروضة
 قبل الليل وسميت بذلك
 لان القاضى بعدى أى يعين
 من طلب خصما منها على
 احضاره (و) الاصح (ان
 المخدرة لا تحضر) صرفا
 للمشقة عنها كالريض
 وحيثئذ فيرسل القاضى لها
 لتوكل او من يفصل منهما

ويغلب عليها بحضور الجامع للتخفيف ولا تحضر برزة من خارج البلد الا مع نحو محرم (١٩٣) أو نسوة ثقات أو امرأة احتياطاً

لحق الآدمي (وهي من لا يكثر خروجها للحاجات) متكررة كشرائه قطن بان لا تخرج أصلاً أو تخرج نادر النوع زاء أو حمام أو زيارة لأنها غير مبتدلة بهذا الخروج بخلافه لنحو مسجد (باب القسمة)

أدرجت في القضاء لا احتياج القاضي إليها ولأن القاسم كالقاضي على ما يأتي وهي تميز بعض الانصاء من بعض وأصلها قبل الإجماع وإذا حضر القسمة الآية وقسمته صلى الله عليه وسلم للغنائم والحديث السابق أول الشفعة (قد يقسم) المشترك (الشركاء) الكاملون أما غير الكامل فلا يقسم له وله إلا أن كان له فيه غبطة (أو منصوب) أي وكيلهم (أو الامام) أو الامام نفسه وإن غاب أحدهم لأنه ينوب عنه أو المحكم لحصول المقصود بكل من ذكر ولا يجوز لأحد الشريكين قبل القسمة أن يأخذ حصته إلا باذن شريكه قال الفقهاء أو امتناعه من التماثل فقط بناء على الأصح الاقنى أن قسمته أفرازاً وما قبض من المشترك مشترك نعم للحاضر أن يفرد بأخذ نصيبه

وخرجت من الستر إلى مجلس الحكم في مكانها اه زاد المغني وعند الحلف تحلف في مكانها اه (قوله يغلب عليها الخ) أي تكلف المخدرة حضور الجامع للتخفيف إذا اقتضى الحال التغليب عليها اه اسنى عبارة المغني ولا تكلف أيضاً الحضور للتخفيف إن لم يكن في اليمن تغليب بالمكان فان كان احضرت على الأصح في الروضة اه (قوله ولا تحضر برزة الخ) عبارة المغني وغير المخدرة وهي البرزة بفتح الباء الموحدة يحضرها العاضى لكن يبعث إليها محرماً لها أو نسوة ثقات لتخرج معهم بشرط أمن الطريق كما جرى عليه ابن المقرئ وصاحب الانوار اه (قول المتن وهي من لا يكثر الخ) (تنبيه) لو كانت برزة ثم لازمت الخدر فكالفاستق إذا تاب فيعتبر مضى سنة ولو اختلفا في كونها مخدرة فان كانت من قوم الغالب على نسايتهم الخدر صدقت يمينها والا فهو يمينه أي حيث لا بينة لها اه مغني زاد النهاية وأفهم كلامه أن كونها في عدة أو اعتكاف لا يكون مانعاً من حضورها مجلس الحكم وبه صرح الصيمري في الإفصاح نعم المريضة كالمخدرة اه قال ع ش قوله وبه صرح الصيمري الخ معتمداً اه (قوله بان لا تخرج أصلاً) أي الا لضرورة شيخ الاسلام ومغني (باب القسمة)

(قوله القسمة) بكسر القاف نهاية ومغني (قوله ادرجت) إلى قوله ولا يجوز في المغني الا قوله وإن غاب أحدهم وإلى قوله وأقنى جماعة في النهاية (قوله على ما يأتي) أي في قول المتن والافقاسم الخ مع شرحه (قوله وهي تميز الخ) أي لغة وشرعاً اه ع ش (قوله والحديث الخ) والحاجة داعية إليها فقد تبرم الشريك من المشاركة أو يقصد الاستبداد بالتصرف شيخ الاسلام ونهاية ومغني (قول المتن قد يقسم) قد للتحقيق بالنظر للشركاء ومنصوبهم وللتلليل بالنظر إلى غيرهما اه بجري (قوله أما غير الكامل الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه في مبحث الاجرة الاقنى وتجب الاجرة في مال الصبي وإن لم يكن له في القسمة غبطة لأن الاجابة إليها واجبة والاجرة من المؤن التابعة لها وعلى الولي طلب القسمة له حيث كان له غبطة والا فلا يطلبها وإن طلبها الشريك اجيب وإن لم يكن للصبي فيها غبطة وكالصبي المجنون والمجور عليه بسفه اه وفي الرشيدى عن البهجة ما يوافقها (قوله أي وكيلهم) ولو وكل بعضهم واحداً منهم أن يقسم عنه قال في الاستقصاء أن وكله على أن يفرض لكل منهم نصيبه لم يجوز لأن على الوكيل أن يحتاط لموكله وفي هذا لا يمكنه لأنه يحتاط لنفسه وإن وكله على أن يكون نصيب الوكيل والموكل جزءاً واحداً جاز لا نه يحتاط لنفسه ولموكله اسنى ومغني (قوله وان غاب الخ) راجع لمنصوب الامام ايضاً (قوله ان يأخذ حصته الخ) أي كاملة أو شيئاً منها لأن كل جزء مشترك واحد الشريكين لا يستقل بالتصرف اه ع ش (قوله أو امتناعه الخ) ظاهره ولو لم يكن عند قاض وهو ظاهر اه ع ش (قوله من التماثل الخ) هو راجع لما قبل كلام الفقهاء ايضاً أي إذ غير التماثل يتمتع فيه ولو باذن الشريك اه رشيدى عبارة سم قوله من التماثل فقط راجع لما قبل كلام الفقهاء ايضاً كما يعلم من القوت عبارة اه إذا قلنا القسمة أفرازاً قال الماوردي يجوز لأحدهما أن يفرد بأخذ حصته من الثمار كالحبوب والادها أن باذن شريكه بخلاف ما تختلف اجزؤه كالثياب والحيوان لأن ذلك يفترق إلى اجتهد فلم يجوز لأحدهما أن يفرد وأن اذن الشريك اه ثم ذكر ما قاله الفقهاء اه سم (قوله على الأصح الخ) الموافق لما يأتي على الاظهر (قوله ان قسمته) أي التماثل (قوله وما قبض من المشترك الخ) ظاهره ولو باذن شريكه أو امتناعه وقد يؤيده ما يأتي آتفاعن الروض مع شرحه ثم رايت قال الرشيدى قوله وما قبض من المشترك هذا في نحو الارث خاصة كما نبهوا عليه وهو لا يختص

(قوله ويغلب عليها بحضور الجامع للتخفيف) قال في شرح الروض إذا اقتضى الحال التغليب عليها (باب القسمة)

(قوله من التماثل فقط) راجع لما قبل كلام الفقهاء ايضاً كما يعلم من القوت وعبارة اه إذا قلنا القسمة أفرازاً قال الماوردي يجوز لأحدهما أن يفرد بأخذ حصته من الثمار كالحبوب والادها أن باذن شريكه بخلاف ما تختلف اجزؤه كالثياب والحيوان لأن ذلك يفترق إلى اجتهد فلم يجوز لأحدهما أن يفرد وأن اذن الشريك

من مدعى ثبت له منه حصه فكانهم جءوا غيبة شر بكة عذر افي تمسكه منه كما متاعه وافق جماعة منهم المصنف في دراهم جءت لاسر و خلطت ثم بداهم تركه بأن لاحد هم اخذ قدر حصته (١٩٤) بغير رضاهم وخالفهم التاج الفزاري قال الاذرى وقوله اى المصنف بغير رضاهم يشعر

بامتناعهم فالجواز حينئذ هو المعتمد كافي فتاوى الفقهاء اه ويؤيده ما مر في الغيبة اذ لا فرق بينها وبين الامتناع ومثلها جهل الشريك لقول المجموع لو اختلطت دراهم او دهن حرام بحلال فصل قدر الحرام فيصرفه مصرفه اى من حفظ الامام له ان توقعت معرفة صاحبه وادخاله بيت المال ان لم تتوقع ويتصرف في قدر ماله كيف شاء قال وكذا لو اختلطت دراهم او حنطة جماعة او غصبت وخلطت اى ولم يملكها الغاصب لما مر ثم فيقسم الجميع بينهم وقيل يجوز الانفراد بالقسمة في المتقاسمات مطلقا (وشرط منصوبه) اى الامام ومثله محكمهم ما تضمنه قوله (ذكر حر عدل) تقبل شهادته ومن لازمه التكليف الاسلام وغيرهما مما ياتي اول الشهادات من نحو سمع وبصر وضبط ونطق لانها ولاية وفيها الزام كالقضاء اذ القسام مجتهد مساحاة وتقدير اثم يلزم بالاقرار (يعلم) ان نصب للقسمة مطلقا وفيما يحتاج لمساحاة وحساب (المساحاة) بكسر الميم وهى علم يعرف به طرق استعلام المجموعات العددية العارضة للبقاير وهى

بما اذا كان الشريك غائبا بل يجرى ايضا فيما اذا كان حاضرا فحط الاستدراك الا ان كان الشريك حاضرا لا يجوز له الاستدلال بالغيب بخلاف ما اذا كان غائبا فان له الاستدلال والا فاقبض مشتركا في المستثنين اه (قوله من مدعى الخ) اى به وهو شامل للمثلى والمقوم وقضية قوله الا ان فكأنهم جعلوا الخ تخصيصه بالمثلى اه ع ش ويأتى عن سم ما يوافق اخره من التخصيص بالمثلى وعن شرح الروض ما هو ظاهر في اوله من الشمول (قوله له منه حصه) هو جملة من مبتدأ وخبر ووصف للمدعى وليس قوله حصه فاعلا ثبت اه رشيدى (قوله عذر افي تمسكه الخ) قال في شرح الروض في الباب الرابع من كتاب الشهادات ما نصه واذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه اه سم وعبرة الروض مع شرحه هناك واذا ادعى بعض الورثة واقام شاهدين ثبت للجميع واستحق الغائب والصبي والمجنون بلا إعادة شهادة وعلى القاضي بعد تمام البيعة الانزاع للصبي والمجنون اى لنصيبهما دينا كانا وعينا واما نصيب الغائب فيقبض له القاضي العين وجوبالا الدين فلا يجب قبضه له بل يجوز وقد مر في كتاب الشركة ان احد الورثة لا ينفرد بقبض شيء من التركة ولو قبض من التركة شيئا لم يمتنع له بل يشاركه فيه بقبضهم وقالوا هنا ياخذ الحاضر نصيبه وكانهم جعلوا الغيبة للشريك هنا عذر افي تمسكين الحاضر من الانفراد حينئذ واذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه اه بحذف (قوله كما متاعه) قد يؤخذ من التقييد بالمتمائل اه سم ومر ما فيه (قوله فالجواز حينئذ) اى حين الامتناع (قوله بحلاله) اى المذكور من الدراهم او الدهن (قوله اى من حفظ الامام) بيان المصرف الحرام الخ (قوله قال) اى في المجموع (قوله وكذا لو اختلطت دراهم او حنطة جماعة الخ) قد يقال ان اراد جماعة معينة واراد بقسم الجميع الا انفراد كل بالقسمة فهى عين ما قدمه عن افتاء جماعة فيشترط اذن البقية او امتناعهم من القسمة او مباشرتهم معا بالقسمة فلا موقع للتشبيه وان اراد جماعة غير معينة فهى عين ما ذكره عن المجموع ولا (قوله لما مر ثم) اى فى الغصب (قوله مطلقا) ظاهره مثلية او لا باذن بقية الشركاء وبدونه جهل الشريك او لا فليراجع (قوله اى الامام) الى قول المتن يعلم فى المعنى والى قول الشارح ومن ثم كان القضاء فى النهاية الا قوله وان انتصر له بالمقضى وقوله وقيل الى نعم وقوله وجوبا كما هو ظاهر وقوله اى يحرم الى امالو استاجره (قوله ما تضمنه قوله الخ) دفع به ما يرد من ان الذكر وما بعده اسم ذات ولا يخبر به عن اسم المعنى فاشار الى ان الشرط كونه ذكر الخ ع ش (قوله تقبل شهادته) اى على الاطلاق فلا ترد المرأة فلا يقسم الاصل لفرعه وعكسه اه بجرى (قوله ومن لازمه) اى كونه عدلا مقبول الشهادة (قوله من نحو سمع الخ) اى وعدم تهمة بان لا يكون هناك عداوة ولا اصلية ولا فرعية ولا سيدي كاتقدم فى القضاء اه ع ش (قوله ثم يلزم) اى القسام (قوله بكسر الميم) من مسح الارض ذرعا ليعلم مقدارها اه معنى (قوله العددية العارضة للبقاير) كطريق معرفة القلتين بخلاف العددية فقط فان عليها يكون بالجبر والمقابلة اه بجرى (قوله فقطه عليها الخ) عبارة المعنى وعلم المساحة يغنى عن قوله والحساب لاستدعائها له من غير عكس اه (قوله واشترط جمع الخ) عبارة المعنى والاسنى واعتبر الماوردى وغيره مع ذلك ان يكون عفيفا عن الطمع واقتضاء كلام الامام اه (قوله نزاها) اى بعيدا عن الاقدار اه ع ش (قوله ويجوز الخ) الاولى التفريع (قوله كونه قنا وفاسقا الخ) اى وذميا اه ع ش (قوله اشترط مامر) عبارة شرح المنهج فتعتبر فيه العدالة اه سم عبارة السيد عمر قوله

اه ثم ذكر ما قاله الفقهاء (قوله عذر افي تمسكه منه) قال في شرح الروض في الباب الرابع من كتاب الشهادات فى الشاهد واليمين ما نصه واذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه اه وسنذكر عبارة الروض وشرحه بهامش قول المصنف الا فى كتاب الشهادات ولو ادعت ورثة مالا لمورثهم (قوله كما متاعه) قد يؤخذ منه التقييد بالمتمائل (قوله نعم ان كان فيهم محجور عليه اشترط مامر) عبارة شرح المنهج الا ان يكون فيه محجور

قسم من الحساب فقطه عليها من عطف الاعم (والحساب) لانها آلتها كالفقه للقضاء واشترط جمع كونه نزاها قليل اشترط الطمع وخرج بمنصوبه منصوبهم فيشترط تكليفه فقط لانه وكيل ويجوز كونه قنا وفاسقا او امرأة ذم ان كان فيهم محجور عليه اشترط مامر

(فان كان فيها تقويم وجب) حيث لم يجعل حاكما في التقويم (قاسمان) اي مقومان يقسمان بانفسهما لان التقويم لا يثبت الا باثنين فاشترط التعدد لانما هو لاجل التقويم لا للقسمة (ولا) يكن فيها تقويم (فقاسم) (١٩٥) واحد يكفي وان كان فيها خرص لانه

حاكم لان قسمته تلزم بنفس قوله ولا يحتاج وان تعدد للفظ الشهادة لانها تستند الى عمل محسوس (وفي قول) يشترط (اثنان) بناء على الضعيف انه شاهد للاحكام وانصره للبقي لا هذا في منصوب الامام اما منصوبهم فيكفي اتحادهم قطعا وفارق الخرص القسمة بانه يعتمد الاجتهاد وهي تعتمد الاخبار بان هذا يساوي كذا (وللامام جعل القاسم حاكما في التقويم) وحينئذ (في عمل فيه بعدلين) ذكرين يشهد ان عنده به لا باقل منهما (ويقسم) بنفسه وله العمل فيه بعله كاعلم من كلامه في القضاء وعلم من كلامه انه لا يشترط معرفته بالقيمة فيرجع لعدلين خيرين وقيل يشترط وروجه البقيني في غير قسمة الاقرار والمعتد الاول نعم يستحب ذلك خروجهم من الخلاف (ويجعل الامام) وجوبها كما هو ظاهر (رزق منصوبه من بيت المال) من سهم المصالح لانه من المصالح العامة (فان لم يكن) فيه مال او هم مصرف اهم او منع ظلما ولهذا المقوم الذي قد يستفاد من عبارته حذف

اشترط ما مر قضيته كونه اهلا للشهادات وقضية المغني كشرح المنهج الاكتفاء بالعدل لانه اقرب لانه قيم او وكيل عن الولي وكل منهما لا يشترط فيه اهلية الشهادة فليتأمل اه (قول المتن فيها) اي القسمة تقويم هو مصدر قوم الساعية قدر قيمتها اه معنى (قول المتن وجب قاسمان) ظاهره وظاهر كلام شراحه ان التعدد شرط حتى في منصوب الشركاء حتى كان في القسمة تقويم لا بد من تعدد المقوم اه حلي (قوله حيث لم يجعل حاكما الخ) اي ولذا جعل حاكما فيه فيعمل فيه بعدلين كما ياتي في كلام المصنف اه عرش (قوله لان التقويم لا يثبت الا باثنين) لانه شهادة بالقيمة اه معنى (قوله يكن فيها تقويم) الى قوله وانما حرم في المغني الا قوله ذكرين الى المتن وقوله ولهذا العموم الى المتن (قوله لان قسمته تلزم الخ) اي فاشبه الحاكم شرح المنهج ومعنى اي والحاكم لا يشترط فيه التعدد بجبرمي (قوله ولا يحتاج) اي القاسم (قوله لانها الخ) اي القسمة اسنى وبجبرمي (قوله هذا) اي محل الخلاف اه معنى (قوله وفارق الخرص الخ) اي على هذا الثاني حيث لم يكف بواحد بخلاف الخرص اه عرش اقول هذا خلاف صريح صنيع المغني وشرح المنهج من رجوعه للاول فهذا ارد على مقابل الاصح فيما فيه خرص كما ياتي في المغني و اشار اليه الشارح بقوله السابق وان كان فيها خرص (قوله القسمة) كذا في بعض نسخ الشارح والنهاية ولعل الصواب ما في بعض نسخهم من القيمة عبارة المغني وظاهر كلام المصنف انه يكفي واحد وان كان فيها خرص وهو الاصح وان قال الامام القياس انه لا بد من اثنين كالتقويم لان الخارص يجتهد ويعمل باجتهاده فكان كالحاكم والمقوم يخبر بقيمة الشيء فهو كالشاهد اه (قول المتن والامام جعل القاسم حاكما الخ) اي بان يفوض له سماع البينة فيه وان يحكم به اه معنى (قوله وله العمل الخ) اي للقاسم المجعول حاكما في التقويم اه معنى (قوله بعله) اي مطلقا عند الشارح وبشرط الاجتهاد عند النهاية كما مر (قوله انه لا يشترط الخ) اي في منصوب الامام جعل حاكما او لا اه معنى (قوله فيرجع الخ) اي عند الحاجة الى التقويم ان لم يكن عارفا به اسنى ومعنى (قوله في غير قسمة الاقرار) اي من قسمة التعديل وقسمة الرد (قوله والمعتد الاول) اي عدم الاشتراط مطلقا (قول المتن ويجعل الامام رزق منصوبه الخ) اي ان لم يتبرع معنى واسنى (قوله فيه مال) لا يخفى ان ذكر هذا عقب المتن يفيد قصر المتن عليه فيكون قوله او كان ثم ما هو اهم الخ قدر ان ادعى على مفاد المتن فتفوت النكته التي لاجلها حذف المصنف هذا القيد فكان المناسب غير هذا الحل اه رشيدى (قوله ان استاجروه) اجارة صحيحة او فاسدة اه معنى (قوله لان عمل ساكتا) اي ان الاجرة عبارة عن المغني ولو دعا الشركاء القاسم ولم يسموا له اجرة لم يستحق شيئا كما لو دفع ثوبه لقصار ولم يسم له اجرة او الحاكم فله اجرة المثل اه رشيدى (قوله وليس للامام حينئذ) قد يتبادر ان المراد حين اذ لا يكون في بيت المال مال الخ وعبارة الروض وشرحه واولا بان لم يكن فيه اي بيت المال سعة او وجد متبرعا فلا ينصب قاسما الا لمن سال نضبه واجرته حينئذ اذ لم ينصبه الامام او نضبه بسؤالهم عليهم سواء اطلبوا كلهم القسمة ام بعضهم ولا يعين قاسما اذ لم يساله احد لئلا يغالى في الاجرة الخ اه سم وقوله سواء اطلبوا الخ خلافا للشارح والنهاية ووافقا للمغني المعنى كما ياتي (قوله وليس للامام حينئذ تعيين قاسم) بل يدع الناس يستاجرون من شاؤوا اسنى ونهاية ومعنى (قوله اي يحرم عند القاضي) وهو الاوجه اسنى ومعنى (قوله وذلك) اي المنع عليه فيعتبر فيه العدالة اه (قوله وليس للامام حينئذ) قد يتبادر ان المراد حين اذ لا يكون في بيت المال مال الخ وعبارة الروض وشرحه واولا بان لم يكن فيه اي بيت المال سعة او وجد متبرعا فلا ينصب قاسما الا لمن سال نضبه واجرته حينئذ اذ لم ينصبه الامام او نضبه بسؤالهم عليهم سواء اطلبوا كلهم القسمة ام بعضهم لان العمل لهم ولا يعين قاسما اذ لم يساله احد لئلا يغالى في الاجرة الى ان قال ومنعه من التعيين قال القاضي على جهة التحريم والفوراني على جهة الكراهة الخ (قوله اي يحرم عند القاضي) في شرح الروض انه الاوجه

قول اصله فيه مال (فاجرته على الشركاء) ان استاجروه لان عمل ساكتا وذلك لانه يعمل لهم مع التزامهم له عوضا وليس للامام حينئذ تعيين قاسم اي يحرم عند القاضي ويكره عند الفوراني وذلك لانه يغالى في الاجرة او يواطئ بعضهم فيجحف اموالوا استاجره بعضهم

فالسكل عليه وإنما حرم على القاضى أخذ (١٩٦) أجره على الحكم مطلقا لأنه حق الله تعالى وما هنا حق متحصص للادى ومن ثم كان القضاء

فرضادون القسمة ونظر
ابن الرفعة في عدم فرضيتها
ثم فرق بما يقتضى أن للقاضى
أخذ الاجرة إذا قسم بينهم
ونظر فيه ايضا وليس النظر
بالواضح لانه لم يأخذها
من حيث القضاء بل من حيث
مباشرته للقسمة الغير
المتوقفة على القضاء (فان
استأجره) كلهم معا (وسمى
كل منهم قدرا) كاستأجرناك
لتقسم هذا بيننا بدينار على
فلان ودينارين على فلان
وثلاثة على فلان او وكلا من
عقد لهم كذلك (لزمه) اى
كلما سماه ولو فوق اجرة
المثل ساوى حصته ام لا اما
مرتبا فيجوز على المنقول
المنصوص ومن ثم قال
الاسنوى وغيره انه معروف
بجزم الانوار وغيره بعدم
الصحة الا برضا الباقي لان
ذلك يقتضى التصرف في
ملك غيره بغير اذنه ضعيف
قللا وان كان قويا مدركا
ومن ثم اعتمده البلقينى
وعليه له ذلك فى قسمة
الاجبار من الحاكم (والا)
يسم كل منهم قدرا بل اطلقوا
(فالاجرة موزعة على
الحصص) لانها من مؤن
الملك كنفقة المشترك هذا
فى غير قسمة التعديل أما فيها
فانها توزع بحسب الماخوذ
قله وكثرة لا بحسب الحصص
الاصيلة لان العمل فى الكثير

من التعيين (قوله فالكل عليه) خلافا لشيخ الاسلام والمغنى (قوله مطلقا) اى استأجره أم لا وظاهره ولو
فقير اه ع ش (قوله لانه حق لله تعالى الخ) ولان للقاسم عملا يباشره فالاجرة فى مقابلته والحاكم مقصور
على الامر والنهى نهاية قضية هذا الفرق ان القاضى لو قسم بينهم بنفسه كان كئنا به وهو متجه وسياق ما يؤخذ
منه ذلك اه بجري عن سم عن عميرة (قوله كلهم) الى قوله اما مرتبا فى المغنى والى قوله على المنقول فى النهاية
(قوله معا) اى بعقد واحد عبارة المغنى والروض مع شرحه وليستأجر وابعقد واحد كاستأجرناك
تقسم الخ (قوله ولو فوق اجرة المثل الخ) عبارة المغنى سواء اتساووا فيه ام تفاضلوا او سواء كان مساويا
لاجرة مثل حصته ام لا اه (قوله اما مرتبا) بان استأجره واحد لا فراز حصته ثم اخر كذلك وهكذا كما
صوره الزياى اه رشيدى عبارة الروض فلو انفرد كل بعقد وترتبوا لم يصح الا برضا الباقي اه وقال فى
شرحه اولم يترتبوا فيما يظهر اه فجعل محل الكلام الانفراد بالعقد سواء كان ترتبا ام لا اه سم وعبارة
المنهج مع شرحه فان استأجر واقاسما وعين كل منهم قدر الزمهم ولو فوق اجرة المثل سواء اعقدوا معا ام
مرتبين اه بان عقد احد الشركاء لا فراز نصيبه ثم الثانى كذلك كما قاله القاضى حسين زياى (قوله فيجوز)
وقال للشرح المنهج كما مر والنهية كما يأتى وخلافا للروض كما مر والمغنى عبارة فلو انفرد كل منهم بعقد لا فراز
نصيبه وترتبوا كما قاله اولم يترتبوا كما بحثه شيخنا صرح ان رضى الباقيون بل يصح ان يعقد احدهم ويكون
حينئذ اصيلا ووكيلا ولا حاجة حينئذ الى عقد الباقيين فان لم يرضوا لم يصح كما قاله ابن المقرئ وصاحب
الانوار وهو الظاهر لان ذلك يقتضى التصرف فى ملك غيره بغير اذنه نعم لهم ذلك فى قسمة الاجبار بامر
الحاكم وقيل يصح وان لم يرض الباقيون لان كلا عقد لنفسه اه (قوله على المنقول المنصوص الخ) عبارة
النهاية عند القاضى واعتمده البلقينى ورد على الاسنوى اعتماده لمقابله وهى مخالفة للتحفة فى النقل عن البلقينى
فليحرر اه سيد عمر اقول وعن الاسنوى وبوافق ما فى التحفة قول الاسنوى بعد حل كلام الروض
مستدركا عليه مانصه والترجيح من زيادته وجزم به فى الانوار لكن قال الاسنوى وغيره المعروف والصحة قال
فى الكفاية وبه جزم الماوردى والبندنجى وابن الصباغ وغيرهم وعليه نص الشافعى اه (قوله لجزم الانوار
وغيره) اى كالروض اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل قوته مدركا اعتمده الخ اى عدم الصحة الا برضا
الباقيين (قوله وعليه) اى على ما جزم به الانوار وغير الضعيف (قوله له ذلك) اى لكل من الشركاء العقد
لا فراز نصيبه او مرتبا اه اسنى (قوله من الحاكم) عبارة شرح الروض اى والمغنى بامر الحاكم سم (قوله
والا يسم كل) الى قول المتن ثم ما عظم فى النهاية والمغنى (قوله بل اطلقوا) اى بان سموا اجرة مطلقة مغنى
وشيوخ الاسلام (قوله هذا فى غير قسمة التعديل الخ) حمل المغنى تبعا للمنهج الحصص فى المتن على الماخوذة ثم
قال واحترزنا بالماخوذة عن الحصص الاصلية فى قسمة التعديل فان الاجرة ليست على قدرها
بل على قدر الماخوذة قلت الخ (قوله اما فيها فانها توزع الخ) قال شيخنا الزياى كارض بينهما نصفان
يعدل ثلثها ثلثها فالصائر اليه الثلثان يعطى من اجرة القسام ثلثى الاجرة والاخر ثلثها ولو استأجره اى كاتبا
لكتابة الصك فالاجرة ايضا على قدر الحصص كما جزم به الرافعى اخر الشفعة اه ع ش وقوله
ولو استأجره الخ فى المغنى مثله (قوله هذا) اى التفصيل بقوله وسمى كل منهم قدرا لزمه والا الخ اه حلى
(قوله على قدر الحصص) اى الماخوذة منهج ومغنى (قوله مطلقا) اى عينوا قدرا ام لا اه حلى عبارة سم
قوله مطلقا يتبادر ان المغنى حتى فى قسمة التعديل فليحرر اه اقول ان صنيع المنهج والمغنى صريح فى ذلك
المغنى وفى ان المراد بالحصص الماخوذة كما مر آنفا خلافا لما يوهمه صنيع الشارح والنهاية من ان

(قوله اما مرتبا فيجوز على المنقول الخ) عبارة الروض فلو انفرد كل بعقد وترتبوا لم يصح الا برضا الباقيين
اه وقال فى شرحه عقب قوله وترتبوا لم يترتبوا فيما يظهر اه فجعل محل الكلام الانفراد بالعقد سواء
كان ترتبا ام لا ثم قال نعم له اى لكل ذلك فى قسمة الاجبار بامر الحاكم اه (قوله لجزم الانوار وغيره)
كالروض (قوله وعليه له ذلك فى قسمة الاجبار من الحاكم) عبارة شرح الروض بامر الحاكم (قوله مطلقا)

المراد بها الاصلية ثم رأيت قال الرشيدى قوله على قدر الحصص مطلقا أى سواء اسمى كل قدرا أم لا فالاطلاق في مقابلة تفصيل المتن ومعلوم مما مر انه في قسمة التعديل يكون على حسب الحصص الحادثة لا الاصلية ويعلم هذا من التعليل المار ايضا اه (قوله كالأوامر القاضى الخ) عبارة الروض مع شرحه كما لو كانت القسمة باجبار من القاضى ولو من منصوبه اه بآدى تصرف (قول المتن وفي قول على الرؤوس) أى من طريقة حاكية لقولين ذكرها المرازمة وطريقة العراقيين الجزم بالاول قال ابن الرفعة وهى اصح باتفاق الاصحاب وصححها فى أصل الروضة إذ قد يكون لهم سهم من ألف سهم فلو أُلزم نصف الاجرة لربما أستوعب قيمة نصيبه وهذا مدفوع فى القول اه (قول المتن ثم ما عظم الضرر الخ) عبارة المنهج مع شرحه ثم ما عظم ضرر قسمته ان بطل نفعه بالكلية كجوهره وثوب نفيسين منعهم الحاكم منها ولم يجبههم والاى وان لم يبطل نفعه بالكلية بان نقص نفعه او بطل نفعه المقصود لم يمنعهم ولم يجبههم فالاول كسيف يكسر فلا يمنعهم من قسمته كالأموال او اقتسموا نفعه ولا يجبههم لما فيها من الضرر والثاني كحمام وطاحونة صغيرين فلا يمنعهم ولا يجبههم لما مر اه فجعل السيف مثلا لما لا ينقص نفعه ولا يبطل بالكلية فعليه يكون قول المناهج كسيف مثلا للننى لا للننى أى لا تنفاه بطلان النفع لا بطلان النفع ويكون مفهوم قوله إن لم تبطل منفعة انه يمنعهم إذا بطل النفع بالكلية ويمثل لذلك بالجوهرة والثوب النفيسين ولا ينافى ذلك تمثله بهما لما عظم الضرر فى قسمته لانه شامل لما يبطل نفعه مطلقا ولما ينقص نفعه ولما يبطل نفعه المقصود وهذا مما يبطل نفعه مطلقا فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر فى قسمته الشامل لذلك ولغيره ثم قسمه إلى ما لا يبطل نفعه بالكلية كالسيف وإلى ما يبطل أى كالمذكورين وهذا القسم وحكمه بطريق المفهوم وإلى ما يبطل المقصود منه كما ذكره بقوله وما يبطل نفعه المقصود الخ وقوله فيه لا يجاب طالب قسمته أى ولا يمنع فليتأمل وعلى هذا فيوافق المناهج والمنهج ويظهر ما فى كلام الشارح مما لا يخفى مع تأمله بما قرره اه سم وياتى منه ايضا ما يوضح منشأ الاشكال ووجهه (قوله وذكر النفاسة) عبارة الاسنى والتقييد بالنفاسة ذكره الاصل وغيره وتركه المصنف أى ابن المقرئ تبعا للثنية وعليه اعتمد العراقى اه (قوله إذ الجوهرة الكبيرة الخ) يتأمل (قوله بالنسبة لبقية جنسها) فيه أن المدعى وجود جوهرة خسيصة حقيقة (قول المتن وزوجى خف) أى مصراعى باب اسنى ومعنى (قوله أى فردتبه) إلى قوله ونازع البلقينى فى المعنى إلا قوله أى المقصودة إلى بالكلية وإلى قوله بما قلناه فى النهاية إلا ذلك وقوله المذكورة وقوله ومع النظر إلى بحث جمع (قوله أى المقصودة منه الخ) هذا التقييد مع قوله بل يمنعهم القسمة الخ) يوجب المناقضة مع

يتبادران المعنى حتى فى قسمة التعديل فليحرر (قوله ثم ما عظم الضرر الخ) عبارة المنهج ثم ما عظم ضرر قسمته ان بطل نفعه بالكلية كجوهره وثوب نفيسين منعهم الحاكم والالم يمنعهم ولم يجبههم كسيف يكسر وكحمام وطاحونة صغيرين اه وقوله والاقال فى شرحه أى وان لم يبطل نفعه بالكلية بان نقص نفعه او بطل نفعه المقصود اه فعلم انه جعل السيف مثلا لما لا ينقص نفعه ولا يبطل بالكلية فعليه يكون السيف فى قول المناهج ان لم يبطل نفعه كسيف يكسر مثلا للننى لا للننى أى مثلا لا تنفاه بطلان النفع لا بطلان النفع ويكون مفهوم الشرط أعنى قوله ان لم يبطل نفعه أنه يمنعهم إذا بطل النفع بالكلية ويمثل لذلك بالجوهرة والثوب النفيسين ولا ينافى ذلك تمثله بهما لما عظم الضرر فى قسمته لانه شامل لما يبطل نفعه مطلقا ولما ينقص نفعه ولما يبطل نفعه المقصود وهذا ان مما يبطل نفعه فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر فى قسمته الشامل لذلك ولغيره ثم قسمه إلى ما لا يبطل نفعه بالكلية كالسيف وإلى ما يبطل أى كالمذكورين وهذا القسم وحكمه بطريق المفهوم وإلى ما يبطل المقصود منه كما ذكره بقوله وما يبطل نفعه المقصود الخ وقوله فيه لا يجاب طالب قسمته أى ولا يمنع فليتأمل وعلى هذا يتوافق المناهج والمنهج ويظهر ما فى كلام الشارح مما لا يخفى مع تأمله بما قرره اه (قوله أى المقصودة منه اخذاعا يأتى الخ) هذا التقييد مع قوله بل يمنعهم من القسمة موجب للمناقضة مع قوله فى شرح قول المتن الاقوى وما يبطل نفعه المقصود الخ انه لا يمنعهم منها

كالو أمر القاضى من يقسم
بينهم اجبارا (وفى قول على
الرؤوس) لأن العمل فى
النصيب القليل كفى فى
الكثير (ثم ما عظم الضرر
فى قسمته كجوهره وثوب
نفيسين) وذكر النفاسة فى
الجوهرة قديحتز به عن
جوهرة لانفاسة لها إذ
الجوهرة الكبيرة من اللؤلؤ
قد يكون لها من الاضائة
وعندما ما يقتضى نفاستها
وخستها بالنسبة لبقية
جنسها (وزوجى خف)
أى فردتبه (ان طلب
الشركاء كلهم قسمته لم
يجبههم القاضى) ان بطلت
منفعته أى المقصودة منه
أخذاعا يأتى

بالكلية بل يمنعهم من القسمة بانفسهم لانه سفة ونارح البلقنى واطال فى صورة زوجى خف لاذيس فى قسمة ابطال منفعة بل نقصها ويرد بانهم لان كانا بين اكثر من اثنين كانا من هذا القسم أو بين اثنين فقط كانا من القسم الآتى فلا اعتراض (ولا يمنعهم ان قسما بأنفسهم ان لم تبطل منفعتهم) المذكورة بالكلية بان (١٩٨) نقصت (كسيف يكسر) لا مكان الانتفاع بما صار اليه منه على حاله او باتخاذ سكنينا مثلا ولا يجيبهم الى ذلك لما

ما يأتى فى شرح وما يبطل نفعه المقصود الخ من قوله ولا يمنعهم منها الخ لاتحاد التصوير فى الموضوعين بما يبطل نفعه المقصود مع تفرقة فى الحكم حيث ذكر هنا انه يمنعهم وهناك انه لا يمنعهم وقد صور فى المنهج وشرحه اى والنهاية والمغنى ما هنا بطلان المنفعة بالكلية لا المقصودة والمنع حيث اوضح نعم يستشكل بطلان منفعة الجوهرية والثوب النفيسين بقسمة ما بالكلية إلا ان يقال الكلام فيما هو كذلك اى فى جوهرية وثوب صغيرين او يصور بكثرة الشركاء بحيث لا يخص كلا إلا ما لا نفع فيه أصلا وفيه نظر إذ لا خصوصية لهما بذلك فليتأمل فانه قد يقال ان التمثيل بهما لما عظم ضرره الاعم مما يبطل القسمة نفعه بالكلية لا ينافى تقييدهم بالحكم المذكور بما يبطل نفعه بالكلية اه سم (قوله بالكلية) ومال الطباوى الى ان النفع الذى لا وقع له كالعديم اه سم عبارة الحلبي اى صار لا نفع له أصلا أو له نفع لا وقع له لانه كالعديم اه (قوله بل يمنعهم من القسمة بانفسهم) كان ينبغي ان يقده على قوله ان بطلت الخ كما فعل المغنى ليظهر مقابله لما يأتى فى المتن وعطفه على هذا (قوله بالكلية) الى قوله ومع النظر فى المغنى (قوله وينظر فى بحث جمع الخ) ونظر فيه المغنى ايضا بغير ذلك راجعه ولكن اقر النهاية بالبحث المذكور عبارته نعم بحث جمع الخ ووردها عشاها ع ش بان اطلاقهم يخالفه ثم فرق بين ما هنا و ثم بغير ما فى الشارح راجعه (قوله وبما قلنا علم الفرق الخ) حاصل الفرق الذى ذكره وجود غرض هنا ويرد عليه انه قد يوجد غرض هناك إلا ان الغرض لازم هنا وهو الخلاص من المشاركة التى من شأنها التضرر اه سم (قول المتن وما يبطل نفعه الخ) اى والمشارك الذى يبطل بقسمته نفعه الخ اه معنى (قوله ولو قسم) الى قوله ويظهر فى النهاية والمغنى الا قوله ولم يعتبروا الى وفى صغيرين وقوله وكذا فى نفيسين وقوله وان تعدد الى وهو يصلح (قوله ولا يمنعهم الخ) تصریح بمفهوم قوله اجبارا (قوله لما مر) اى فى السيف (قول المتن جعله) اى ما ذكر اه معنى (قوله او طاحونين) الانسب اثنا عشر (قوله لتيسر التدارك) عبارة المغنى وتيسر لا تنفاد الضرر مع تيسر تدارك ما احتجج اليه من ذلك بما مر قريب قال الاذرى وإنما يتيسر ذلك إذا كان ما يلى ذلك مملوكا له او مواتا فلو كان ما يلىه وقفا أو شارعا او مائلا لمن لا يسمح ببيع شئ منه فلا وحينئذ يحزم بنى الاجبار اه (قوله وان امكن تحصيله الخ) اى ببيع أو إجارة اه معنى (قوله لان شرط المبيع الانتفاع الخ) أى ولم يمكن بخلاف القسمة اه معنى (قوله لان شرط المبيع الانتفاع الخ) انظره مع ما مر من جواز بيع نحو الجحش الصغير اه رشيدى (قول المتن ولو كان له الخ) اشارة الى ان ضرر القسمة قد يكون على احد الشريكين فقط قال الحلبي قوله وما عظم ضرر قسمته اى عليهما او احدهما انتهى اه بحجىرى (قوله وهو يصلح لذلك) اى ولو بضم ما يملكه بجواره اه معنى (قول المتن فالاصح اجبار صاحب العشر الخ) ظاهره وإن كان

فیه من إضاعة المال وكان قضية هذا أنه يمنعهم لكن رخص لهم فعلها بأنفسهم تخلصا من سوء المشاركة ومع النظر لذلك لا إضاعة لان إتلاف المال للغرض الصحيح جائز وبه ينظر فى بحث جمع أخذنا عامر من بطلان بيع جزء معين من نفيس أن ما هنا فى سيف خسيس والامنعهم وبما قلناه علم الفرق بين ما هنا و ثم لا ذلاحوج للبيع ثم بخلاف القسمة هنا (وما يبطل نفعه المقصود) منه (كحمام وطاحونة صغيرين) لو قسم كل لم ينفع به من الوجه الذى كان ينفع به قبل القسمة ولو باحداث مرافق ولم يعتبروا هنا مطلق الانتفاع اعظم التفاوت بين اجناس المنافع وفى صغيرين تغليب المذكور وهو الحمام وكذا فى نفيسين (لا يجاب طالب قسمته) اجبارا (فى الاصح) لما فيه من ضرر الاخر ولا يمنعهم منها لما مر (وإن أمكن جعله حمامين) أو طاحونين (أجيب) وأجبر الممتنع

لايجاد التصوير فى الموضوعين بما يبطل نفعه المقصود مع تفرقة فى الحكم حيث ذكر هنا انه يمنعهم وهناك انه لا يمنعهم وقد صور فى المنهج وشرحه ما هنا بطلان المنفعة بالكلية المقصودة والمنع حيث اوضح فراجع عبارته فانه نص فى ذلك نعم يستشكل بطلان منفعة الجوهرية والثوب النفيسين بقسمة ما بالكلية إلا ان يقال الكلام فيما هو كذلك اى فى جوهرية وثوب صغيرين او يصور بكثرة الشركاء بحيث لا يخص كلا إلا ما لا نفع فيه بالكلية وفيه نظر إذ لا خصوصية لهما بذلك فليتأمل فانه قد يقال ان التمثيل بهما لما عظم ضرره الاعم مما يبطل القسمة نفعه بالكلية لا ينافى تقييدهم بالحكم المذكور بما يبطل نفعه بالكلية (قوله وبما قلناه علم الفرق بين ما هنا و ثم اى حاصل الفرق الذى ذكره وجود غرض هنا ويرد عليه انه قد يوجد غرض هناك إلا ان يقال الغرض لازم هنا

لا تنفاد الضرر وإن احتاج إلى أحداث نحو بئر ومستوق لتيسر التدارك وانما يبطل بيع ما لا يمر لها وإن أمكن تحصيله بعد لان شرط المبيع الانتفاع به حالا (ولو كان له عسدرار) أو حمام أو أرض (لا يصلح للسكنى) أو كونه حماما أو لما يقصد من تلك الأرض لو قسم (والباقي لآخر) وإن تعدد كما يأتى به طه قبيل التنبيه الآتى وهو يصلح لذلك (فالاصح اجبار صاحب العشر) محجورا

محجور اعليه وهو ظاهر اه عش (قوله وإن بطل نفع حصته بالكلية الخ) هل ياتي هذا التفصيل في نحو
الثوب النفيس حتى لو كان لاحد الشر يكتن منه ما يبطل نفعه بالكلية بالقسمة والباقي للآخر اجيب الآخر
فقط اه سم اقول قضية التعايل وكذا قضية جعل عشر الدار في اثنين مثالا كما اشار اليه الشارح والنهاية
وشرح به المغنى وشرح المنهج ان التفصيل المذكور يجري فيه ايضا والله اعلم (قول اثنين دون عكسه)
وهو عدم اجبار صاحب الباقي بطالب صاحب العشر القسمة اه مغنى (قوله لانه الخ) اى صاحب العشر
الطالب للقسمة (قوله ان ملك او احيا) المراد بالاحياء ما كانه بان يكون ما بلى الدار وما انا كما مر عن المغنى
وياتي عن عش وهل المراد بالملك ايضا ما كانه بان يكون ما يليها ملكا كان يظن انه يسمح ببيع شيء منه
اولا وقضية اخر كلام المغنى المار آتفانهم فايراجع (قوله اجيب) اى في اخذ ما هو بجوار ملكه ويجبر
شريكة على ذلك لان الفرض ان الاجزاء متساوية ولا ضرر عليه اه حلي عبارة عش ولذا اجيب فاذا
كان الموات او الملك في احد جوانب الدار دون باقية فليتين انطاوق للمالي ملكه لا قرعة وتكون هذه
الصورة مستثناة من كون القسمة انما تكون بالقرعة او لا بد من القرعة حتى لو خرجت حصته في غير جهة
ملكه لا تتم القسمة او يصور ذلك بما اذا كان الموات او المملوك محيطا بجميع جوانب الدار فيه نظر ولا
يبعد الاول للاجتماع مع عدم ضرر الشريك حيث كانت الاجزاء متساوية اه (قوله ويظهر ان ياتي الخ)
مرافعا عن الحلي وعش اعتماده (قوله ما ياتي الخ) اى في شرح ويحترز عن تقرير حصته واحدة (قوله
قال الماوردي) الى المتن في النهاية الا قوله ولو اقتسمنا الى قال الشيخان وقوله قال ابن عجل وما انبه عليه
(قوله وكذا عكسه) اى قسمة البناء والغرس اه رشيدى (قوله ولو اقتسمنا الشجر) اى بالتراضى اه
سيد عمر (قوله فان كان فيما خصهما) بان يكون بعض اصل الشجرة في حصته واحد وبعضها الآخر في
حصته الآخر اه سم وهذا التصوير غير متعين فان الشجر في كلام الشارح اسم جنس فيشمل المتعدد
ايضا بان يكون في حصته كل منهما اصل شجرة الاخر بتمامه (قوله فهل نكفاه) اى صاحب الشجر (قوله
لم تصح) لعله فيما اذا لم يرض الثالث بذلك كما يشعر به كلامه ولا فاما المانع من الصحة فليراجع (قوله وانما
اجبر الخ) الاولى تقديم هذه المسئلة على قوله قال الشيخان (قوله وانما اجبر الممتنع على قسمتها الخ) قال في
الروض وشرحه اى والمغنى وتقسيم الارض مزروعة وحدها ولو اجبار اسواء كان الزرع بذرا بعد ام قصيلا
ام حبا مشتملا لانه في الارض بمنزلة القماش في الدار بخلاف البناء والشجر لان للزرع امداخلا فهما اوسع
الزرع قصيلا بتراض من الشركاء لان الزرع حينئذ معلوم مشاهد لا اجبار الا الزرع وحده ولا معها
وهو بذر يعد او بعد بدو صلاحه فلا يقسم ان جعلناها افرزا كالموجعناها بيعا لانها في الاولى قسمة

وهو الخلاص من المشاركة التي من شأنها الضرر (قوله وإن بطل نفع حصته بالكلية الخ) هل ياتي هذا
التفصيل في نحو الثوب النفيس حتى لو كان لاحد الشر يكتن منه ما يبطل نفعه بالكلية بالقسمة والباقي للآخر
اجيب الآخر فقط (قوله فسكان فيما خصهما) بان يكون بعض اصل الشجرة في حصته واحد وبعضها
الاخر في حصته الاخر (قوله وانما اجبر الممتنع على قسمتها مع غراس بهادون زرع فيها الخ) قال في
الروض وشرحه وتقسيم الارض مزروعة وحدها ولو اجبار اسواء كان الزرع بذرا بعد ام قصيلا ام حبا
مشتملا لانه في الارض بمنزلة القماش في الدار بخلاف البناء والشجر لان للزرع امداخلا فهما اوسع
قصيلا بتراض من الشركاء لان الزرع حينئذ معلوم مشاهد وافهم قوله بتراض انه لا اجبار في ذلك وصرح
به الاصل نقلا عن جمع قال ولم يوجوه بمقنع لا الزرع وحده ولا معها وهو بذر يعد او بعد بدو صلاحه فلا
يقسم وإن جعلناها افرزا كالموجعناها بيعا لانها في الاولى قسمة مجبول وفي الاخرين على الاول قسمة مجبول
ومعلوم على الثاني بيع طعام وارض بطعام وارض اه فانظر قوله لانها في الاولى قسمة مجبول فيما اذا كان
قصيلا مع قوله فيها تقدم انه حينئذ معلوم مشاهد ويجاب بان الاولى لا تشمل القصيل لان قوله وهو بذر يعد
قيد فيها ايضا فليراجع وانظر قوله وفي الاخرين قسمة مجبول ومعلوم بالنسبة للاخير مع بدو صلاح الزرع

قسمتها

مجهول وفي الآخرين على الاول قسمة مجهول ومعلوم وعلى الثاني بيع طعام وأرض بطعام وأرض انتهى
فانظر قوله لانها في الاولى قسمة مجهول فيما إذا كان الزرع قصيلا مع قوله فيما تقدم انه حينئذ معلوم
مشاهد ويجاب بان الاولى لا تشمل القصيل لان قوله وهو بذرع الخ قد فيها أيضا فليراجع وانظر قوله
في الآخرين قسمة مجهول ومعلوم بالنسبة الاخيرة مع بدو صلاح الزرع فيها الا أن يصور بما لا يرى حبه
كالخطة بخلاف ما يرى كالشعير اه سم (قوله مع غراس) اي او بناء (قوله دون زرع فيها) اي اجبر
على قسمة الأرض المزروعة دون الزرع أي وحدها اه سم ولعل الا صوب أخذنا مما مر عنه عن
الروض وشرحه آنفا لم يجبر على قسمة الأرض المزروعة مع زرع فيها (قوله ولا تنازع الشركاء الخ)
عبارة الروض مع شرحه تقسم المنافع بين الشريكين كما تقسم الاعيان مهاباة مياوم ومقومة ومشاهدة ومسانمة
وعلى ان يسكن او يزرع هذا مكانا من المشترك وهذا مكانا آخر منه لكن لا اجبار في المنقسم وغيره من
الاعيان التي طلبت قسمة منافعتها فلا تقسم الا بالتوافق لان المهاباة تعجل حق احدهما وتؤخر حق الآخر
بخلاف قسمة الاعيان قال الملقني وهذا في المنافع المملوكة بحق الملك في العين أما المملوكة باجارة أو وصية
فيجبر على قسمتها وإن لم تكن العين قابلة للقسمة إذ لاحق للشركة في العين قال ويدل للاجبار في ذلك
ما ذكره في كراء العقب وهو مع ذلك معترف بان ما قاله مناف لما ياتي فيما إذا استاجر ارضا الخ فان
تراضيا بالمهاباة وتنازعا في البداءة باحدهما اقرع بينهما ولكل منهما الرجوع عن المهاباة فان رجع
أحدهما عنها بعد استيفاء المدة او بعضها لزم المستوفي للآخر نصف اجرة المثل لما استوفى كما اذا تلفت العين
المستوفى في احدهما منفعتها فان تنازعا في المهاباة وأصر على ذلك أجراه القاضي عليهما ولا يبيعها عليهما
لانهما كاملان ولا حق لغيرهما فيه وكذا الحكم لو استاجر الرضا مثلا في المهاباة والزراع وإجارة القاضي
عليها ولا يجوز المهاباة في شجر الثمر ليسكون لهذا عاما ولهذا عاما لان ذلك ربوي مجهول وطريق من اراد
ذلك ان يبيع كل منهما صاحبه مدة واغفر الجمل لضرورة الشركة مع تسامح الناس في ذلك اه وكذا
في المعنى الا قوله قال ويدل الى فان تراضيا الخ وقوله وكذا الحكم الى ولا يجوز الخ فافهم ما قاله الملقني ويأتي في
الشارح والنهاية في شرح اوانوعين ما يوافق الروض مع الفرق بين ما هنا وكراء العقب (قوله ولو بعد
الاستيفاء) قد يشمل ما ذكر البعض اذاها ياسيده وهو ظاهر اه ع ش (قوله فيغرم بدل ما استوفاه) كان
الاولى هنا الاظهار اي فيغرم المستوفي بدل ما استوفاه اه رشيدى (قوله سنة وما قاربها) عبارة الاسنى
وينبغي له اي القاضي ان يقتصر على اقل مدة تؤجر تلك العين فيها عادة اذ قد يتفقان عن قرب قاله الاذرعى
اه (قوله كالمو غابوا كلهم او بعضهم) يتأمل اه رشيدى (قوله اي بان لم يوجد من هو مثله الخ) ظاهره
انه إذا وجد المثل الاجنبى يقدم على الشركاء ويوافق قوله الاقنى فان كان ثم اجنبى قدم ولو قيل ههنا ان
الاجنبى انما يقدم حيث كان اصله لم يعد ويفرق بين هذه وما ياتي بان كلا فيما ياتي طالب فقدم الاجنبى
قطعا للزراع بخلاف ما هنا فان الطالب للاستئجار احدهما والاخر لم يرد الاستئجار لنفسه فلم يكن في إيجار
احد الشريكين تفويت شيء طلبه الاخر لنفسه اه ع ش (قوله وانه لو طالب الخ) عطف على أن له ذلك
الخ (قوله لو طالب كل منهم استئجار حصة غيره) اي بان قال كل منهم انا استاجر ما عدا حصتى اه رشيدى
(قوله فان كان ثم اجنبى الخ) أى مثلهم أخذنا مقدمه انفا ثم رأيت قال الرشيدى انظر هل يشترط ههنا ان
يكون مثلهم اه (قوله فان تعذر إيجاره) هو قسم قوله اجبرهم الحاكم اه رشيدى (قوله ويؤخذ من
عنه الخ) محل تأمل لان اصل الكلام مفروض في امتناعهم من المهاباة اه سيد عمر (قوله فان تعذر
البيع الخ) منه ما لو كان المتنازع فيه موقوفا عليهم اه ع ش (قوله اجبرهم على المهاباة ان طلبها بعضهم
الخ) قضيته وإن امتنع البعض الاخر وقضية قوله قبل او امتناعه تعين البيع في هذه الصورة لان امتناع
البعض صادق بامتناعه وطلب الاخر اه ع ش (قوله ان طلبها بعضهم الخ) مفهوما انه ان لم يطلبها واحد
فيه الا أن يصور بما لا يرى حبه كالخطة بخلاف ما يرى كالشعير (قوله دون زرع فيها) أى اجبر على قسمة

مع غراس بها دون زرع
فيها لان له أمدا ينتظر وإذا
تنازع الشركاء فيما لا يمكن
قسمته فان تهاووا منفعتهم
مياومة أو غيرهما جازول لكل
الرجوع ولو بعد الاستيفاء
فيغرم بدل ما استوفاه قال
ابن عجيل ويد كل يدأمانة
كالمتأجر وان أبو المهاباة
أجبرهم الحاكم على إيجاره
وأجره عليهم سنة وما قاربها
وأشهد كالمو غابوا كلهم أو
بعضهم فان تعدد طالبوا
الايجار أجره وجوب بالمن يراه
أصلح وهل له إيجاره من
بعضهم تردده في التوشيح
ورجع غيره أنه له ذلك أن
رآه أى بان لم يوجد من هو
مثله كما هو ظاهر وأنه لو
طلب كل منهم استئجار
حصة غيره فان كان ثم
أجنبى قدم والا أقرع بينهم
فان تعذر إيجاره أى لا لكساد
يزول عن قرب عادة كما
بحته بعضهم قال ابن الصلاح
باعه لتعنيه واعتمده الاذرعى
ويؤخذ من علته ان المهاباة
تعذر لغية بعضهم أو
امتناعه فان تعذر البيع
وحضره كلهم اجبرهم على
المهاباة ان طلبنا بعضهم
كما بحثه الزركشى

فان قلت قياس مامر في العارية انه يعرض عنهم حتى يصطلحوا ولا يجبرهم على شيء مما ذكر قلت القياس غير بعيد لان يفرق بان الضرر هنا أكثر لان كلا منهما ثم يمكن أن ينتفع بنصيبه بخلافه هنا ثم رأيت بعضهم فرق بان الضرر ثم إنما هو على المتنع فقط وهنا الضرر على الكل فلم يمكن فيه الاعراض (وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع) ثلاثة (أحدها بالاجزاء) وتسمى قسمة المتشابهات وقسمة الاجزاء (كثلى) متفق النوع فيما يظهر ومربيا نه في الغصب ومنه نقد ولو مغشوشا على المعتمد لجواز المعاملة به أما إذا اختلف (٢٠١) النوع فيجب حيث لا رضاً قسمة كل

نوع وحده ثم رأيت غير واحد اشاروا بذلك (ودار متفقة الابنية) بان يكون ما يبرقها من بيت وصفة كباغرها (وارض مشبهة الاجزاء) ونحوها ككر باس لا ينقص بالقطع (فيجبر المتنع) عليها استوت الانصاء ام للتخلص من سوء المشاركة مع عدم الضرر نعم لا اجبار في قسمة الزرع قبل اشتداده وكان وجهه عدم كمال انضباطه فان اشتد ولم ير أو كان إلى الان بذرا لم تصح قسمته للجهل به (فتعدل) أى تساوى (السهم) أى عند عدم التراضى أو حيث كان في الشركاء مجبور كما يعلم مما ساذكره في التنبيه الاتى (كيلا) في المكيل (اووزنا) في الموزون (او ذرا) في المذروع او عدا في المعدود (بعدد الانصاء إن استوت) فاذا كانت بين ثلاثة أثلاثا جعلت ثلاثة اجزاء او يؤخذ ثلاث راقع متساوية (ويكتب) مثلا هنا وفيما ياتى من بقية الانواع (في كل رقعة) اما (اسم شريك) ان كتب

منهم اعرض عنهم حتى يصطلحوا (قوله فان قلت) الى المتن عبارة النهاية وانما لم يعرض عنهم الى الصلح ولا يجبرهم على شيء مما ذكر على قياس مامر في العارية لا مكان الفرق بكثرة الضرر هنا لان كلا منهما ثم يمكن انتفاعه بنصيبه بخلافه هنا وبان الضرر ثم الخ (قول المتن ضرره) أى ضرره قسمته اه شرح المنهج (قوله ثلاثة) الى قول المتن الثانى بالتعديل في النهاية الا قوله ثم رأيت الى المتن وقوله ويظهر الى المتن وقوله بل بحث الى التنبيه وقوله ووقع الى وقد صرحوا (قوله ثلاثا) وهى الاتية لان المقسوم ان تساوت الانصاء منه صورة وقيمة فهو الاول والا فان لم يحتج الى رد شيء اخر الثانى والا فالثالث نهاية وفي شرح المنهج والبيجورى عن شيخه العشماوى ما نصه فيه ان ما يعظم ضرره تجرى فيه هذه الاقسام الثلاثة اذا وقعت قسمته فكان الاولى جعل هذه اى الاقسام الثلاثة ضابطا للقسوم من حيث هو وان كان فيما يعظم ضرره تفصيل اخر من جهة ان الحاكم تارة يمنعهم وتارة لا يمنع ولا يجيب اه (قول المتن بالاجزاء) اى القسمة بها (قوله وتسمى المتشابهات الخ) وقسمة الافراز وهى التى لا تحتاج فيها الى رد شيء من بعضهم ولا الى تقويم معنى واسنى (قول المتن كثلى) اى من حبوب ودرهم وادهان وغيرها اه شيخ الاسلام (قوله متفق النوع) اى والصنف اخذ اعمائى فى شرح او عبيد او ثياب من نوع (قوله ولو مغشوشا الخ) عبارة المغنى قال الاذرى وغيره ويشترط السلامة في الحبوب والنقود فان الحب المعيب والنقد المغشوش معدودان من المتقومات قال ابن شهاب وفيه نظر فقد ذكر الرافعى انه اذا جوزنا المعاملة بالمغشوشة فهى مثلية والاصح جواز المعاملة بها اه وهو ظاهر اه وفي تخصيصه النظر بالنقد تسليم لاشتراط السلامة بالنسبة الى الحب فعليه فهل يدخل الحب المعيب المتشابه الاجزاء فى قولهم الاتى ونحوها ككر باس فليحرر (قوله بان يكون الخ) عبارته فى شرح العباب ان كان فى جانب منها بيت وصفة وفي الجانب الاخر كذلك والعرضة تنقسم اه سم (قوله ككر باس) اسم لفليظ الثياب اه ع ش (قوله عليها استوت) الى قوله واخذ من ذلك فى المغنى الا قوله ولم يرو قوله اى عند الى المتن وقوله بالرفع الى ان كتب وقوله ويظهر الى المتن (قوله نعم لا اجبار فى قسمة الزرع الخ) تقدم عن المغنى والروض مع شرحه انما يتعلق بها زيادة بسط (قوله ولم ير) مفهومه صحة قسمة ما يرى اه سم عبارة الرشيدى وقوله ولم ير اى كالبى فى سنبله بخلاف نحو الشعير اه (قول المتن بعدد الانصاء) متعلق بتعدل اه معنى (قوله مثلاً هنا الخ) اى لما ياتى من جواز الاقرا ع بنحو اقلام ومختلف (قوله ان كتب اسماء الشركاء) وقوله الاتى ان كتب السهام لا حاجة اليهما ثم رأيت اوله الرشيدى بقوله اى ان اراد ذلك اه (قوله بالرفع الخ) يتأمل ولعله سبق فلم فان الذى يصرح به عبارة الروضة الجراه سيد عمر (قوله عبارة الروضة) اى والروض (قوله مع موزه) بكسر الياء (قوله ان كتب السهام) اى اسماءها (قوله ولا ينحصر) اى الاقرا ع فى ذلك اى الكتابة والادخال فى البنادق عبارة الاسنى ثم القرعة على الوجه السابق لا تختص بقسمة الاجزاء او كما تجوز بالرقاع المدرجة فى البنادق تجوز بالاقلام والعصى والحصى ونحوها صرح بذلك الاصل اه (قوله بل يجوز) اى الاقرا ع (قوله بنحو اقلام الخ) كالحصاة اسنى ومعنى (قوله ومختلف) الاولى زيادة التام (قوله ثم وضع فى حجر من لم يحضر) فيه مع المتن الاتى ركة عبارة المغنى ثم يخبر بها اى الرقاع من لم يحضرها بعد ان تجعل فى حجرها مثلاً اه (وكونه مغفلاً)

الارض المزروعة دون الزرع اى وحده (قوله ولم ير) مفهومه صحة قسمة ما يرى

(٢٦ - شروانى وابن قاسم - عاشر) أسماء الشركاء لتخرج على السهام (أجزاء) بالرفع كما تصرح به عبارة الروضة أى هو مع موزه كما يأتى ان كتب السهام لتخرج على أسماء الشركاء (عز) عن البقية (بحد اوجهة) مثلاً (وتدرج) الرقع (فى بنادق) ويندب كونها فى بنادق (مستوية) وزنا وشكلاً من نحو طين أو شمع اذ لو تفاوتت لسبقت الدلكية وفيه ترجيح لصاحبها ولا ينحصر فى ذلك بل يجوز بنحو اقلام ومختلف كدواة وقلم ثم وضع فى حجر من لم يحضر وكونه مغفلاً اولى (ثم يخرج من لم يحضرها)

أى الواقعة ويظهر ان كونه لم يضره ما دى أيضا الا ان علم من حاضر ما انه يزدهر ولا يجرى وزايفه ويضاهيه (رقعة) اما على الجزء الاول ان كتب الاسماء في الرقاع (فيعطى من خرج (٢٠٢) اسمه) ثم يؤمر باخراج أخرى على الجزء الذى يليه ويعطى من خرج اسمه ويتبين الآخر

للآخر من غير رقعة وكذا فيما يأتى (أو) يخرج (على اسم زيد) مثلا (ان كتب الاجزاء) أى اسماءها في الرقاع فيخرج رقعة على اسم زيد وأخرى على اسم عمرو وهكذا ومن به الابتداء هنا وفيما قبله من الاسماء والاجزاء منوط بنظر القاسم إذ لا تهمة ولا تمييز (فان اختلفت الانصاء كنصف وثلث وسدس) في أرض أو نحوها (جزئت الأرض) أو نحوها (على أقل السهام) كسنة هنا لتأدى القليل والكثير بذلك من غير حيف ولا شطط (وقسمت كما سبق) لكن الاولى هنا كتابة الاسماء لانه لو كتب الاجزاء وأخرج على الاسماء فربما خرج لصاحب السدس الجزء الثانى أو الخامس فيتفرق ملك من له الثلث أو النصف (و) هو لا يجوز إذ يجب عليه انه (يحتز عن تفريق حصة واحد) والمجوزون لكتابة الاجزاء احتزوا عن التفريق بقولهم لا يخرج اسم صاحب السدس أو لالان التفريق إنما جاء من قبله بل يبدأ بذى النصف فان خرج

عبارة المعنى والروض مع شرحه وصي ونحوه كيجى اولى بذلك من غيره لانه أبعد عن التهمة اه (قوله أى الواقعة) أى الكتابة والادراج اسنى ومنه (قوله ثم يؤمر) أى امر القاسم من يخرج الرقاع اسنى (قوله ويتبين الآخر الآخر) أى الجزء الثالث للشريك الثالث ان كانوا الثلاثة وان كانوا أكثر من الثلاثة زيد في الوضع ما دد الآخر أو اثنين اثنين لثاني لثاني بلا وضع اه اسنى (قوله وهكذا) عبارة للمعنى ويتبين الجزء الثالث لحالده وما ذكره لا يختص بقسمة الاجزاء بل يأتى في قسمة التبدل إذا عدلت الاجزاء بالقسمة اه (قوله من الاسماء والاجزاء) ثم غير مرتب (قوله منوط بنظر القاسم) أى لا ينظر المخرج رشيدى فيقف أى القاسم على أى طرف شاء ويسمى أى شريك شاء أو أى جزء شاء اسنى ومنه (قوله اثنان دلى أقل السهام) أى يخرج (قوله لتأدى القابل الخ) أى حصوله وقوله ولا شطط كعطف نفسه يراه عس (قوله لانه لو كتب الاجزاء الخ) لا يخفى ان هذا إنما كان يقتضى التين لا مجرد الاولوية على ان هذا المحذور متف بالاحتراز الآتى وعبارة شرح الروض لانه قد يخرج الجزء الرابع له صاحب النصف فيتنازعون في انه ياخذ معه السهمين قبله أو بعده اه رشيدى (قوله فيتفرق لك الخ) هذا ظاهر في الأرض دون غيرها كالحبوب فانه لا يضر تفريق ملك من له النصف أو الثلث لا مكان الغنم كما هو ظاهر اه يجرى أقول ومثل الأرض نحو اثني عشر الفيلة التى لا تنقص بالقطع كمر (قوله اسم صاحب السدس) له محرف عن على صاحب السدس أو سقطت لفظة على من قلم الناسخ والأصل على اسم صاحب الخ عبارة النهاية لصاحب السدس اه وعبارة المعنى وفي الروض وشرحه ما يوافقه لا يبدأ بصاحب السدس لان التفريق إنما جاء من قبله بل بصاحب النصف فان خرج له الاول أخذ الثلاثة ولاء وان خرج له الثانى أخذه وما قبله وما بعده قال الاسنوى واعطاء ما قبله وما بعده تحكم فلم لا أعطى اثنان بعده ويتبين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب الثلث أو يقال لا يتعين هذا بل يتبع نظر القاسم اه وهذا ظاهر أو خرج له الثالث أخذه مع اللذين قبله ثم يخرج باسم الآخرين أو الرابع أخذه مع اللذين قبله ويتعين الاول لصاحب السدس والآخران لصاحب الثلث أو الخامس أخذه مع اللذين قبله ويتعين السادس لصاحب السدس والاولان لصاحب الثلث والسادس أخذه مع اللذين قبله ثم بعد ذلك يخرج رقعة أخرى باسم أحد الآخرين ولا يخفى الحكم أو بصاحب الثلث فان خرج له الاول أو الثانى أخذهما أو الخامس أو السادس فكذلك ثم يخرج باسم أحد الآخرين وان خرج له الثالث أخذه مع الثانى وتعين الاول لصاحب السدس والثلاثة الأخيرة لصاحب النصف أو الرابع أخذه مع الخامس وتعين السادس لصاحب السدس والثلاثة الاولان لصاحب النصف هذا إذا كتب في ست رقاع ويجوز ان يقتصر على ثلاث رقاع لكل واحد رقعة فتخرج رقعة على الجزء الاول فان خرج الاول لصاحب السدس أخذه ثم ان خرج الثانى لصاحب الثلث أخذه وما يليه وتعين الباقي لصاحب النصف وان خرج الاول لصاحب النصف أخذ الثلاثة الاولى ثم ان خرج الرابع لصاحب الثلث أخذه وما يليه وتعين الباقي لصاحب السدس وان خرج الرابع لصاحب السدس أخذه وتعين الباقي لصاحب الثلث وان خرج الاول لصاحب الثلث لم يخف الحكم مما مر ولا يخرج السهام على الاسماء في هذا القسم بلا خلاف قالوا ولا فائدة في الطريقة الاولى زائدة على الطريقة الثانية الاسرعة خروج اسم صاحب الأكثر وذلك لا يوجب حيفا لتساوى السهام لكن الطريقة الاولى هى المختارة لان لصاحب النصف والثلث مزية بكثرة الملك فكان لها مزية بكثرة الرقاع اه وقوله ولا يخفى الحكم فانه ان بدأ منهما باسم صاحب الثلث فخرج له الاول أو الثانى أخذهما وتعين الثالث للآخر أو الثالث أخذه مع ما قبله وتعين الاول للآخر أو بصاحب السدس فخرج له الاول أو الثالث أخذه وتعين الثانى والثالث أو الاول والثانى للآخر وان خرج له الثانى لم يعطه للتفريق اه اسنى أى فليبدأ منهما بصاحب الثلث كما نبه عليه الشارح بقوله وتبنى بذى الثلث (قوله وأخذ من ذلك) أى من وجوب الاحتراز

على اسمه الجزء الاول أو الثانى أعطيهما والثالث ويشئى بذى الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس وعلى هذا القياس وأخذ من ذلك انه لو كان لهما أرض مستوية الاجزاء ولا أحدهما أرض بجنبها فطلب قسمتها

وأن يكون نصيبه إلى جهة أرضه ليتصل ولا ضرر على الآخر أجيب وقد يشمله قولهم في الصالح يجبر على قسمة عرصة ولو عرضافي الطول ليختص كل بما يليه قبل البناء أو بعد الهدم ويوافقه قولهم ولو أراد جمع من الشركاء بقاء شركتهم وطلبوا من الباقي أن يشيروا عنهم بجانب ويكون حق المتفقين متصلا فان كان نصيب كل واحد لا ينتفع به إعادة الأرض أجيبوا بل بحث بعضهم اجابتهم وان أمكن كلا الانتفاع لو انفرد لكن هذا مردود بان خلاف كلامهم مع أنه لا حاجة إليه بخلاف ما مر لتواف (٢٠٣) تمام الانتفاع عليه وفي الروضة وأصلها

وغيرهما لو كان نصف الدار

لو احدى والاخر خمسة أجيب

الاول وحينئذ فلكل من

الخسة القسمة تبعاله وان

كان العشر الذي لكل منهم

لا يصلح مسكنه لان في

القسمة فائدة لبعض

الشركاء ولو بقي حق الخسة

مشاعا لم يجب أحدهم

للقسمة لأنها تضر الجميع

وان طلبوا ولا الخسة افراز

نصيبهم مشاعا وكانت الدار

لعشرة فطالب خمسة منهم

افراز نصيبهم مشاعا اجبوا

لأنهم ينتفعون بنصيبهم كما

كانوا ينتفعون به قبل

القسمة اهـ (تليسه)

قد يفهم بما ذكره في حالي

تساوي الاجزاء واختلافها

ان الشركاء الكاملين لو

تراضوا على خلاف ذلك

امتنع وليس مرادا بل

يجوز التفاوت برضا الكل

الكاملين ولو جزافا فيما

يظهر ولو في الربوي بناء

على ان هذه القسمة افراز

لا بيع والربا انما يتصور

جريانه في العقد دون غيره

وبهذا يعلم ان القسمة التي

هي بيع لا يجوز فيها في

الربوي أخذ أحد أكثر

من حقه وان رضوا بذلك

من التفريق (قوله وان يكون نصيبه الخ) لعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره والافلا فائدة في ذكره هذه المسئلة مع قطع النظر عن ذلك لان قاعدة هذه القسمة الاجبار عليها كما تقدم وهل المراد هنا القسمة بلا قرعة لئلا تخرج القرعة نصيبه الى غير جهة أرضه وسيعلم بما يأتي ان القسمة قد تكون بلا قرعة بان يتراضيا على ان ياخذ احدهما هذا والاخر الآخر اهـ ومما قيل الفرع عن عرش ما يوافقه (قوله ليتصلا) اي نصيبه وارضه فقيه تغليب المذكر على المؤنث (قوله وقد يشمله) عبارة النهاية كما قد يدل على ذلك اهـ (قوله ولو عرضافي الطول) عبارة النهاية ولو طولاه اهـ (قوله قبل البناء أو بعد الهدم) أي للدار الخاصة به مثلا ومراده بهذا تصوير انتفاعه بما يخرج له وان كان قليلا اهـ رشيدى (قوله فان كان نصيب كل) اي من المتفقين (قوله لكن هذا مردود بان الخ) كأنه لان القسمة لم ترفع العلة بالكلية اهـ سم (قوله بخلاف ما مر) اي انفا (قوله لو كان نصف الدار) الى التنبية في المغنى والروض مع شرحه (قوله وحينئذ فلكل من الخسة القسمة تبعاله الخ) قضيته انه لكل من الباقيين فيما مر انفا القسمة تبعا للمتفقين وان كان نصيبه لا ينتفع به إعادة الأرض (قوله لم يجب أحدهم للقسمة) عبارة المغنى والروض ثم طالب واحد منهم القسمة لم يجبر الباقيون عليها اهـ (قوله او كانت الدار اشارة الخ) هذا هو اتي ما تقدمه انفا من قولهم لو اراد جمع الخ الا ان ما هنا طاق يشمله ويشمل ما قدمه عن بحث بعضهم فينا يد به ذلك البحث فايراجع (قوله كما كانوا ينتفعون به قبل القسمة) ولم يعتبر واطلاق الانتفاع لعظم التفاوت بين اجناس المنافع اسنى ومغنى (قوله عما ذكره) اي المصنف (قوله في حالي تساوى الاجزاء الخ) اي الانصاء (قوله فيما يظهر) عبارة النهاية كما يظهر من اطلاقهم اهـ (قوله على ان هذه القسمة افراز) اي بناء على ما يأتي من ان قسمة الاجزاء بالاجبار والتراضى افراز للحق في الاظهر (قوله وبهذا) اي بقوله لا بيع الخ (قوله لا يجوز فيها في الربوي اخذ احدا أكثر من حقه) عبارة النهاية امتنع ذلك في الربوي إذ لا يجوز لاحد اخذ أكثر من حقه فيه اهـ (قوله فياتي فيه هنا) أي في الربوي المنقسم قسمة بيع (قوله جميع ما مر الخ) عبارة المغنى في شرح وقسمة الاجزاء افراز الخ وحيث قلنا القسمة بيع ثبت فيها احكامها من الخيار والشفعة وغيرهما الا انه لا يقتصر إلى لفظ بيع او تملك وقبول ويقوم الرضا مقامها فيشترط في الربوي التقابض في المجلس وامتنعت في الرطب والعنب وما عقدت النار اجزأه ونحو ذلك كما علم من باب الربا وان قلنا هي افراز جاز لهم ذلك ويقسم الرطب والعنب في الافراز ولو كانت قسمتها على الشجر خرصا لا غيرهما من سائر الثمار فلا يقسم على الشجر لان الحرص لا يدخله وتصح الاقالة في قسمة هي بيع لا افراز اهـ وفي الروض مع شرحه ما يوافقه (قوله ثم رأيت الخ) الاسبق تقدمه على قوله وتصح قسمة الافراز (قوله ثم رأيت الامام نقل عن الاصحاب الخ) عبارة النهاية وقد نقل الامام عن الاصحاب انهم مالو تراضيا بالتفاوت جاز وما نازعهم به من ان الوجه الخ مردود اهـ (قوله بما ذكرته) فيه ان ما ذكره مجرد حكم بلا دليل مثل ما هنا (قوله وهو صريح الخ) ويدفع دعوى

(قوله وان يكون الخ) لعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره والافلا فائدة في ذكره هذه المسئلة مع قطع النظر عن ذلك لان قاعدة هذه القسمة الاجبار عليها كما تقدم وهل المراد هنا قسمة بلا قرعة لئلا تخرج القرعة نصيبه الى غير جهة أرضه وسيعلم بما يأتي ان القسمة قد تكون بلا قرعة بان يتراضيا على ان ياخذ احدهما هذا والاخر الآخر (قوله مردود بان الخ) كأنه لان القسمة لم ترفع العلة بالكلية

فياتي فيه هنا جميع ما مر في باب الربا في متحدى الجنس ومختلفيه وفي قاعدة مدعوه ودرهم وتصح قسمة الافراز فيما تعلقت الزكاة به قبل اخراجها ثم يخرج كل زكاة ما آل اليه ولا تتوقف صحة تصرف من اخرج على اخراج الاخر ثم رأيت الامام نقل عن الاصحاب انهم مالو تراضيا بالتفاوت جاز ثم نازعهم بان الوجه منعه في الافراز ليس كما قال كما هو ظاهر بما ذكرته وتوقع لبعضهم هنا اشتباه فاجتنبه وقد صرحوا بجواز قسمة الثمر على الشجر ولو مختلطان نحو بسر ورطب ومنصف وتمر جاف خرصا بناء على انها افراز وهو صريح فيما ذكرته

النوع (الثاني) القسمة (بالتعديل) بان تعدل السهام بالقيمة (كارض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة إثبات وقرب ماء) ونحوهما ما يرفع قيمة أحد الطرفين على الآخر كـ (٢٠٤) بعضه نخيل وبعضه عنب ودار بعضهما من حجر وبعضها من لبن فيكون الثلث لجودته كالثلثين

قيمة فيجعل سهمها وهما
سهما ان كانت نصفين فان
اختلفت كنصف وثلث
وسدس جعلت ستة اجزاء
بالقيمة لا بالمساحة فعلم
انه لا بد من علم القيمة عند
التجزئة (ويجبر) الممتنع
منها (عليها) اى قسمة
التعديل (في الاظهر) الحاقا
للتساوى في القيمة به في
الاجزاء نعم ان امكن قسمة
الجيد وحده والردى وحده
لم يجبر عليها فهما كارضين
تمكن قسمة كل منهما
بالاجزاء فلا يجبر على التعديل
كاجته الشخان وسبقهما
اليه جمع مقدمون ولا يمنع
الاجبار في المنقسم الحاجة
الى بقاء طريق ونحوها
مشاعة بينهم يمر كل فيها الى
ماخرج له اذا لم يمكن
افراد كل بطريق ولو اقتسما
بالتراضى السفلى لو احد
والعلو لآخر ولم يتعرضا
للسطح بقى مشتركا بينهما كما
افتي به بعضهم ومر عن
المواردى والرويانى ما
يصرح به وكأنه ان لم ينظر
لبقاء العلقه بينهما لان
السطح تابع للطريق (ولو
استوت قيمة دارين أو
حانوتين) متلاصقين
أولا (فطلب جعل كل

الصرامة بأنه ساكت عن التفاوت (قوله النوع الثاني) الى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله فعلم الى المتن وقوله
كاجته الشخان الى المتن الى قوله ووقع جمع في النهاية الى قوله وسبقهما الى ولا يمنع وقوله ومر الى وكأنه وقوله
وفيه نظر الى وخرج وقوله واستحسنه الى لكن وقوله هذا الى ولست اجرى ارض وقوله اى حيث الى وهل
(قول المتن الثاني بالتعديل) وهو قسيان ما يعده فيه المقسوم شيئا واحدا وما يعده فيه شيئين فصاعدا فاشار الى
الاول بقوله كارض الخ والى الثاني بقوله ولو استوت الخ اه معنى (قوله ما يرفع الخ) كان يسقى احدهما
بالنهر والاخر بالناضح اه اسنى (قوله كـستان الخ) لا يخفى ما في جملة مثلا لما قبلها عبارة المعنى وشرح المنهج
او يختلف جنس ما فيها كـستان الخ وعبارة الروض وكذا كـستان الخ (قوله فيجعل) اى الثلث سهمها وهما
اى الثلثان سهمها وافرغ كما مر معنى وشرح المنهج (قوله ان كانت الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج ان كانت
اى الارض لاثنتين نصفين اه (قوله فان اختلفت) اى الانصاء اه معنى (قوله الممتنع منها) اى القسمة
اه عـش وعبارة المعنى من الشركاء اه والى هذا يميل قول الشارح اى قسمة التعديل اه فتأمل (قول المتن
في الاظهر) ويوزع اجرة القاسم على قدر مساحة الماخوذ لا مساحة النصيب كما مرّت الاشارة اليه معنى
وروض (قوله به) اى بالتساوى (قوله لم يجبر عليها) اى قسمة التعديل (قوله فهما) اى الجيد والردى
وفى بعض النسخ فيها بضمير المؤنث اى فى الارض المذكورة وعلى كل منهما فالاولى حذف قوله فلا يجبر
على التعديل كما فى المعنى (قوله في المنقسم) يعنى فيما يمكن قسمته افرزا او تعديلا اخذا من اظاهرة فى
موضع الاضمار ثم رايت ما ياتى قبيل قول المتن بالرد لله الحد (قوله اذا لم يمكن الخ) مفهوماه ان بقاء الاشاعة
فى نحو الطريق يمنع الاجبار عند امكان الافراز (قوله ولو اقتسم بالتراضى الخ) عبارة المعنى والروض
قبيل النوع الثالث ويجبر الممتنع على قسمة علو وسفل من دار امكن قسمتها لاهلى قسمة احدهما فقط
أو على جعله لو احد والاخر لآخر اللب بـكسر الموحدة ان استوت قواله فقسمة قسمة المتشابهات
وان اختلفت فالتعديل اه فياتى فيها الاجبار اسنى (قوله كما افتي به بعضهم) عبارة النهاية كما هو ظاهر اه
(قوله ومر) اى فى الفرع وقوله ما يصرح به اى بجواز تلك القسمة (قوله وكأنه ان لم ينظر لبقاء العلقه الخ)
اى حيث قالوا بصحة القسمة مع بقاء الشركة فى السطح ولم يقولوا بفسادها لوجود الشركة فى بعض المشترك
اه عـش وكتب عليه السيد عمر ايضا ما نصه لك ان تقول ان ما ذكر غنى عن الترجيح لان الفرض ان القسمة
بالتراضى وحينئذ فلا اشكال اذ من المعلوم كما هو ظاهر انه لو كانت الدار مشتركة بين اثنين مناصفة فارادا
قسمة نصفها بالتراضى وبقاء النصف على الاشاعة لم تمتنع فليتأمل اه ومر آتفا عن المعنى والروض ما يفيد
(قول المتن قيمة دارين او حانوتين) اى مثلا لاثنتين بالسوية فطلب اى كل من الشريكين اه معنى وعبارة
الاسنى احد الشريكين اه وهذه هى الصواب الموافقة لقول الشارح الا فى طلب احدهما اذا لا معنى لنفى
الاجبار مع التراضى (قول المتن فطلب جعل كل واحد) اى على الابهام بحسب ما تقتضيه القرعة كما لا يخفى
اه رشيدى (قول المتن جعل كل) اى من الدارين او الحانوتين لو احداى بان يجعل له دارا او حانوتا
ولشريكه كذلك اه معنى (قوله نعم لو اشتركا فى دكا كين الخ) عبارة المعنى ويستثنى من الدارين ما اذا
كانت الدار ان لم يملك القرية المشتملة عليها وشركتهما بالنصف وطلب احدهما قسمة القرية واقتضت
القسمة نصفين جعل كل دار نصيبا فانه يجبر على ذلك ومن الحانوتين ما اذا اشتركا الخ قال الجلبى ومحلها اذا
لم تنقص القيمة بالقسمة والام يجبر جز ما اه (قوله فى دكا كين الخ) اى ونحوها شرح المنهج (قوله صغار
متلاصقة مستوية القيمة الخ) أى بخلاف نحو الدكا كين الكبار والصغار الغير الموصوفة بما ذكر فلا اجبار
فيها وان تلاصقت الكبار واستوت قيمتها الشدة اختلاف الاغراض باختلاف المحال والابنية كالجنسين
اه شرح المنهج (قوله اجيب) وينزل ذلك منزلة الحان المشتمل على البيوت والمساكن معنى واسنى (قوله

قال
لو احد فلا اجبار) لتفاوت الاغراض باختلاف المحال والابنية نعم لو اشتركا
فى دكا كين صغار متلاصقة مستوية القيمة لا تحتمل آحادها القسمة فطلب احدهما قسمة أعيانها أجيب ان زالت الشركة بها

قال الجبلي ما لم تنقص القيمة بالقسمة اه وفيه نظر ظاهر وظاهر كلامهم كالصريح في رده وخرج بقوله كل لواحد ما لو لم يطلب خصوص ذلك فيجبر المنتفع (او) استوت قيمة متقوم نحو (عبيد او ثياب من نوع) وصنف واحد فطلب جعل كل لواحد كشلاثة اعبد مستوية كذلك بين ثلاثة وكشلاثة تساوى اثنان منها واحدا بين اثنين (اجبار) ان زالت الشركة بها لفلة اختلاف الاغراض فيها (او) من (نوعين) او صنفين كتركى وهندى وضائتين شامية ومصرية استوت قيمتهما ام لا وكعبد وثوب (فلا) (٢٠٥) اجبار لشدة تعلق الغرض بكل نوع وعند

الرضا بالتفاوت في قسمة
هى بيع قال الامام لا بد
من لفظ البيع لان لفظ
القسمة يدل على التساوى
واستحسنه غيره قال بعضهم
وهو فقه ظاهر لكن نازعه
البلقيني اذا جرى امر ملزم
وهو القبض بالاذن اى
ويكون الزائد عند العلم به
كالهوب المقبوض هذا
والذى فى اصل الروضة ان
قسمة الرد لا يشترط فيها
لفظ بيع ولا تملك وإن
كانت يعاوبع فى الروض
بما يصرح بان ما عدا قسمة
الاجبار قال شيخنا فى شرحه
سواء قسمة الرد وغيرها
لا يشترط فيها ذلك وعليه
فكلام الامام مقالة
ولمستأجرى أرض تناوبها
بلا اجبار وقسمتها اى
حيث لم تؤثر القسمة نقضا
فيها كما هو ظاهر وهل
يدخلها الاجبار وجها
وقضية الاجبار فى كراء
العقب الاجبار هنا الا ان
يفرق بتعدد الاجتماع على
كل جزء من اجزاء المسافة
ثم فتعينت القسمة اذ لا
يمكن استيفاءهما المنفعة
الا بها بخلافها هنا وهو
ظاهر ولو ملكا شجرا دون

قال الجبلي الخ) أقره النهاية والمعنى (قوله) وخرج بقوله كل لواحد الخ) عبارة شرح المنهج ومعلوم مما رأى
في القسمة بالاجزاء من قوله ودار متفقة الابنية الخ) انه لو طلبت قسمة الكبار غير اعيان اى بان يقسم كل منها
اجبر المنتفع اه بزيادة تفسير من البجيرى (قوله او استوت) الى قوله وعند التراضى فى شرح المنهج الا قوله
متقوم وقوله وصنف وقوله او صنفين وكذا فى المعنى الا قوله او ضائتين الى وكعبد (قوله متقوم) الاولى
تركة (قوله نحو عبيد الخ) اى كدواب او اشجار او غيرهما من سائر العروض اه معنى (قوله وصنف) اقتصر
شيخ الاسلام والمعنى على النوع وقال البجيرى اراد بالنوع الصنف بدليل ما ذكره فى أمثلة النوعين لانه
اصناف اه (قوله كشلاثة اعبد) زنجية اه شرح المنهج (قوله كذلك) اى قيمة (قوله وكشلاثة يساوى
الخ) بان يكون قيمة احدهم مائة والاخرين مائة اه معنى (قوله ان زالت الشركة الخ) اما اذا بقيت الشركة
فى البعض كعبد بين اثنين قيمة احدهما نصف قيمة الاخر فطلب احدهما القسمة ليختص من
خرجت له قرعة الخمس به ويبقى له ربع الاخر فانه لا اجبار فى ذلك معنى وروض وشيخ الاسلام (قوله
وكعبد وثوب) عبارة المعنى والاسنى او من جنسين كما فهم بالاولى كعبد وثوب اه (قوله فلا اجبار) اى فى
ذلك وان اختلف وتعدرت التميز كتمر جيد وريء واما يقسم مثل هذا بالتراضى اه معنى (قوله وعندى
التراضى) متعلق بقوله قال الامام الخ (قوله وعبر فى الروض بما يصرح الخ) عبارته مع شرحه ويشترط فى
غير قسمة الاجبار وهو القسمة الواقعة بالتراضى من قسمة الرد وغيرها وان تولاهما منصوب الحاكم التراضى
قبل القرع وبمدها ولا يشترط فى القسمة بيع ولا تملك اى التلطف بهما وان كانت يباعا او مر عن المعنى
ما يوافقها (قوله وهل يدخلها الاجبار وجها) المعتمد لا كما يأتى وعليه فالقياس انهما اذا لم يتراضيا على
شئء اجرها الحاكما عليهما قطعاً للنزاع اه ع ش (قوله وهو ظاهر) وفاقا للروض وخلافاً للبلقيني والمعنى
كما مر (قوله بنحو وقف) اى كالوصية معنى واسنى (قوله خذ العمار الخ) اى فى الفرع (قوله كذلك) اى
دائما (قوله ان كانت افرازا) كذا فى النهاية وفيما بايدىنا من نسخ الشارح بلا واهو فى نسخة سم بالواو
عبارته قوله وان كانت افرازا او تعديلا كذا بالواو وان الخ كما ترى مع ان الاجبار لا يدخل غير الافراز
والتعديل ثم هذا قد يدل على ان قسمة الشجر قد تكون افرازا اه عبارة ع ش قوله ان كانت افرازا اى
بان كانت مستوية الاجزاء اه عبارة الرشيدى قوله ان كانت افرازا او تعديلا اى بخلاف ما اذا كان ردا
اذلا اجبار فيها اه (قوله لانها) اى الشركة فى منفعة الارض (قوله وكلا يضر الخ) عطف على قوله لانها الخ
(قوله المنفعة هنا) اى فيما اذا استحقا منفعة الارض بنحو وقف (قوله الوجهان السابقان) لعل مراده
السابقان فى كراء العقب اى بالزمان او المكان وان اختلفت الكيفية فى الثانى وعبارة الروض تقسم
المنافع مهاباة مياومة ومشاهرة ومسانة وعلى أن يسكن أو يزرع هذا مكانا وهذا مكانا اه رشيدى (قوله
النوع الثالث) الى قوله كذا قالوه فى المعنى الا قوله وما يمكن قسمته الى الماتن وقوله ولهما الاتفاق الى الماتن
وما انبه عليه الى قوله وعليه فيظهر فى النهاية الا قوله وصوابه غير مراد وقوله لكن المعتمد الى وقسمة الوقف
وقوله ولا رد الى بخلاف وقوله وهذه نظير مسئلتنا وما انبه عليه (قوله اى كان) يغنى عن
(قوله وفيه نظر ظاهر وكلامهم كالصريح فى رده) ليس فى ش م ر (قوله اجبر او ان كانت افرازا او تعديلا)
كذا بالواو وان كما ترى مع ان الاجبار لا يدخل غير الافراز والتعديل (ايضا وان كانت افرازا) هذا قد

أرضه فالذى يظهر أنهما ان استحقا منفعتا دائما بنحو وقف لم يجبر على القسمة أخذاً مما مر عن الماوردى والرويانى لأن استحقا المنفعة الدائمة
كلكما فلم تنقطع العلة بينهما وان لم يستحقاها كذلك أجبر او ان كانت افرازا أو تعديلا ولا نظير لبقاء شركتهما فى منفعة الارض لانها
بصدد الانقضاء وكالا تضر شركتهما فى نحو الممر بما لا يمكن قسمته ويأتى فى قسمتهما المنفعة هنا الوجهان السابقان ووقع جمع هنا خلاف
ما تقرر فاجتنبه النوع (الثالث) القسمة (بالرد) وهى التى يحتاج فيها لرء أحد الشريكين للآخر مالا أجنبيا (بان) أى كان (يكون فى أحد

الجانبيين) ما يتميز به عن الآخر وليس في الآخر ما يمتدحه ادله إلا بضم شيء من خارج اليه ومنه (بشر أو شجر) مثلاً (لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه قسط قيمة) أي نحو البئر أو الشجر فإذا كانت قيمة كل جانب الف أو قيمة نحو البئر الفارد من أخذ جانبا خسة قليلة وما اقتضته عبارة الروضة كاصلا والمحرم من رد الالف خطأ وهو ما به غير مراد وما يمكن قسمته رد أو تعدل لا فطلب أحدهما الرد والآخر التعديل أجيب من طلب قيمة في الاجبار والاشتراط اتفاقهما (٢٠٦) على واحدة بعينها (ولا إجبار فيه) أي هذا النوع لانه دخله ما لا شركة فيه وهو المال المردود

قوله ما يتميز به عن الآخر بل لا يحتمل للجمع بينهما فكان ينبغي ان يقتصر على أحدهما عبارة المغنى وشرح المنهج كان يكون في أحد الجانبين من ارض مشتركة بشر أو شجر لا يمكن قسمته وما في الجانب الآخر لا يعادل ذلك إلا بضم شيء اليه من خارج اه وهذا المزج احسن (قول المن من يأخذه) أي بالقسمة الى آخرتها القرعة مغنى وشرح المنهج زاد الروض مع شرحه ولو تراضيا بان يأخذ أحدهما النفيس ويرد على الآخر ذلك جاز وإن لم يحكم القرعة اه وسياق في الشارح والنهاية مثله (قوله قيل وما اقتضته الخ) عبارة المغنى (تنبه) تعبير المصنف أولى من تعبير المحرر والشرحين والروضة قالوا انه يضبط قيمة ما اختص به ذلك الطرف ثم تقسم الارض على ان يرد من يأخذ ذلك الجانب تلك القيمة فان ظاهر هذا التعبير ان يرد جميع تلك القيمة وليس مرادوا وإنما يراد القسط اه (قوله رد أو تعدل) هل يصور بارض بينهما نصفين في ثلثها شجر ان جعل ثلثها جزأ عادلا لثلاث الشجر وان نصفت احتيج للرد اه سم عبارة الرشيدى وقوله وما يمكن قسمته رد أو تعدل الخ أي كما إذا كان بعض الارض عامرا وبعضها خرابا أو بعضها ضعيفا وبعضها قويا أو بعضها فيه شجر بلا بناء وبعضها فيه بناء بلا شجر أو بعضها على مسيل ماء وبعضها ليس كذلك كما صرح بذلك الماوردى وهو صريح في ان جميع صور التعديل يتأتى فيه الرد فليراجع اه (قوله من طلب قسمة) أي قسمة تعديل فيها الخ (قوله ولا) أي بأن لم يكن في التعديل الممكن إجبار كالرد (قوله ولا اشتراط اتفاقهما الخ) في هذه العبارة خلل وعبارة الماوردى وغيره إذا كانت الارض مما تصح قسمتها بالتعديل وبالرد فدعى أحدهما الى التعديل والآخر الى الرد فان اجبر على قسمة التعديل أي كما هو المذهب اجيب الداعي اليها ولا وقفنا على تراضيها باحدهما اه رشيدى (قوله لانه دخله الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى لان فيه تملكا لما لا شركة فيه فكان كغير المشترك اه (قوله من نحو خيار الخ) أي كالأقالة كما مر عن المغنى بزيادة بسط (قوله وشفعة) أي للشريك الثالث كما إذا تقاسم شريكاه حصتهما وترك حصته مع أحدهما برضاه كما صوره بذلك الاذرى اه رشيدى (قوله نعم لا يقتصر) أي هذا النوع بل مطلق القسمة كما مر (قوله من خرج) أي النفيس (قوله كذا قالوه) أي في التعليل (قوله ان كلا منهما) أي من الشريكين في قسمة التعديل (قوله ان كلا منهما لما انفرد الخ) لم يحجب عن إشكال القرعة اه رشيدى (قوله في الافراز) الأولى في الاجزاء (قوله لذلك) لعلمه من تحريف الناسخ والاصل كذلك بالكاف كما في النهاية (قوله وقيل الخ) عبارة النهاية والمغنى والثاني انها بيع لانه ما من جزء من المال إلا وكان مشترك بينهما فإذا اقتسما فكانه باع كل منهما ما كان له في حصة صاحبه بماله في حصته وصحة الشبخان في أوائل الربا وزكاة المعشرات اه (قوله الافراز) الأولى قسمة الاجزاء كما في النهاية والمغنى (قوله الاول) أي في المتن من أنها افراز (قوله لا تجوز إلا إذا كانت افرازا الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وتصح القسمة في مملوك عن وقف ان قلنا هي افراز لان قلنا هي بيع مطلقا وأفرأز وفيها رد من المالك فلا نصح امانى الاول فلا متناع بيع الوقف وأما في الثاني فلان المالك يأخذ ان شاء ملكه جزءا من الوقف فان لم يكن فيها رد وكان فيها رد من أرباب الوقف صححت ولغت على القولين قسمة وقف فقط بان قسم بين أربابه لافيه من تغيير شرط الواقف يدل على أن قسمة الشجر قد تكون افرازا (قوله رد أو تعدل) هل يصور بارض بينهما نصفين في ثلثها شجر ان جعل ثلثها جزأ عادلا لثلاث الشجر وان نصفت احتيج للرد

(وهو) أي هذا النوع وهو قسمة الرد (بيع) لوجود حقيقته وهو مقابلة المال بالمال فثبتت أحكامه من نحو خيار وشفعة نعم لا يقتصر للفظ نحو بيع أو تملك وقبول بل يقوم الرضا مقامهما ولهما الاتفاق على من يأخذ النفيس ويرد وان يحكم القرعة ليرد من خرج له (وكذا التعديل) أي قسمته يبيع (على المذهب) لان كل جزء مشترك بينهما وانما دخلها الاجبار للحاجة (وقسمة الاجزاء) بالاجبار والتراضى (افراز) للحق أي يتبين بها ان ما خرج لكل هو الذى ملكه كالذى في الذمة لا يتعين الا بالقبض (في الاظهر) اذ لو كانت بيعا لما دخلها اجبار ولما جاز فيها الاعتماد على القرعة كذا قالوه وهو مشكل لان قسمة التعديل بيع وقد دخلها الاجبار وجاز الاعتماد فيها على القرعة وجوابه ان كلا منهما لما انفرد ببعض المشترك بينهما صار كأنه باع ما كان له بما كان للآخر ولم تقل

بالتبين كما قلنا في الافراز للتوقف هنا على التقويم وهو تخمين قد يخطئ ومن ثم كانت قسمة الرد بيعا لذلك وانما وقع الاجبار في (قوله قسمة التعديل للحاجة اليه كما يبيع الحاكم المدين جبراً ولم يقع في الرد لانه اجبار على دفع مال غير مستحق وهو بعيد وقيل الافراز بيع فيما لا يملكه من نصيب صاحبه افراز فيما كان يملكه قبل القسمة ودخله الاجبار للحاجة وهذا الوجه في المعنى ومن ثم جرى عليه في مواضع يمكن الاعتماد الاول ولا تتأثر القسمة بشرط فائدة الا اذا كانت بيعا وقسمة الوقف من الملك لا تجوز الا اذا كانت افرازا

ولارد فيهما من المالك وان كان فيهما رد من ارباب الوقف بخلاف ما اذا كانت بيعا فها (٢٠٧) تمتنع مطالقا وفيها رد من المالك لانه حينئذ

ياخذ بازاء ملكه جزءا من الوقف وهو تمتنع وان نازع في ذلك السبكي وغيره سواء اكان الطالب المالك أم الناظر ام الموقوف عليهم وفي شرح المذهب في الاضحية اذا اشترك جمع في بدنة أو بقرة لم تجز القسمة ان قلنا انها بيع على المذهب وهذه نظير مسئلتنا وبين اربابه تمتنع مطلقا لان فيه تغييرا لشرطه نعم لا منع من مهاياة رضوا بها كلهم إذ لا تغيير فيها لعدم لزومها وجزم الماوردي بان الواقف لو تعدد جازت القسمة كما في قسمة الوقف عن الملك واعتمده البلقيني وعليه فيظهر ان محله حيث لارد فيها من احد الجانبين لاستلزامه حينئذ استبدال جزء وقف بجزء آخر وقف وهو تمتنع مطلقا به يفرق بين هذا وما مر في قسمة الوقف عن الملك من جواز رد ارباب الوقف لانه لا يلزم عليه ذلك ويؤخذ من هذا ان الواقف لو تعدد واتحد الموقوف عليهم جازت افرزا بشرط عدم الرد من احد الجانبين هنا ايضا لاستلزامه الاستبدال ولو مع اتحاد المستحق بخلاف ما لو اتحد الواقف واختلف الموقوف عليهم فلا يجوز مطلقا لان فيها تغيير لشرطه ووقع لشيخنا في شرح الروض ما يخالف ذلك والوجه ما

(قوله ولارد فيها الخ) ستأتي تصريحا افرزا فيه رداه سم (قوله مطلقا) أي سواء كان فيهما رد أم لا (قوله أو فيهما رد من المالك) عبارة الروض وشرحه افرزا فيهما رد من المالك اه ومن هنا يظهر ان الرد يتصور مع الافرزا ايضا أي بان يحمل الثلثان جزءا والثلث مع ماله يضم اليه جزءا اذا كان الاشتراك بالمناصفة وتقدمت الاشارة إلى انه يتصور مع التعديل ايضا اه سم وتقدم عن الرشيدى ان جمع ضرر التعديل يتاق فيه الرد (قوله سواء اكان الخ) راجع لكل من منطوق الاستثناء ومفهومه (قوله وفي شرح المذهب) عبارة النهاية في المجموع قوله لم تجز القسمة الخ فيه توقف إذا الظاهر ان لحم البدنة أو البقرة من الملتصقات فقسمة بالاجزاء ثم رايته قال في باب الاضحية ما نصه ثم بقسمة من اللحم بناء على انها افرزا وهو ما صححه في المجموع وعلى انها بيع بتمتع القسمة اه وعبارة المغنى والنهاية هناك ولهم قسمة اللحم لان قسمة قسمة افرزا اه (قوله وبين اربابه) عطف على قوله من المالك (قوله يمتنع) الاولى التانيث (قوله مطلقا) أي افرزا او يباع اه عش (قوله لان فيه) أي في تقسيم الوقف بين اربابه (قوله تغيير الشرط) كان معنى ذلك ان مقتضى الوقف ان كل جزء لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة يختص البعض ببعض اه سم (قوله نعم لا منع من مهاياة الخ) وكالمهاياة ماله كان المحل صالحا لسكنى ارباب الواقف جميعهم فراضوا على ان كل واحد يسكن في جانب مع بقاء منفعة الوقف مشتركة على ما شرطه الواقف اه عش وتقدم عن المغنى والروض مع شرحه ما يوافقه بزيادة بسط (قوله وجزم الماوردي) إلى قوله وعليه الخ عبارة النهاية وشرح الروض قال بالبقينى هذا إذا صدر الوقف من واحد على سبيل واحد فان صدر من اثنين فقد جزم الماوردي بجواز القسمة كما تجوز قسمة الوقف عن الملك وذلك أرجح من جهة المعنى وافتت به اه وكلامه أي البلقينى متدافع فيما إذا صدر من واحد على سبيلين أو عكسه والأقرب في الاول بمقتضى ما قاله الجواز وفي الثاني عدمه اه وفي المغنى ما يوافقه ما يأتى في الشارح ما يخالفها قال الرشيدى قوله فان صدر من اثنين صادق بما إذا تعدد السبيل وبما إذا اتحد فانظر مع قول الشارح الا ان كلامه متدافع في ذلك اه رشيدى (قوله بان الواقف لو تعدد الخ) واختلف الموقوف عليهم ايضا اخذنا بما يأتى (قوله من احد الجانبين) أي صنفى الموقوف عليهم (قوله مطلقا) أي يباعوا افرزا (قوله ويؤخذ من هذا) أي من الفرق (قوله لاستلزامه) أي الرد (قوله مطلقا) أي مع الرد وبدونه (قوله ووقع لشيخنا في شرح الروض الخ) وفي سم بعد سوق عبارة شرح الروض المارة انفا مانصه وهو يفيد الجواز فيما إذا اتحد الواقف وتعدد الموقوف عليه والمنع في عكس ذلك وذلك عكس ما قاله الشارح اه ولعل الأقرب مدر كما قاله الشارح دون شرح الروض وان وافقه النهاية بالمغنى (قوله والوجه ما قرره) خلافا للنهاية والمغنى كما مر (قول المتن بشرط الخ) أي إذا كان هناك قرعة اه شرح المذهب ريانى في الشارح ما يفيد (قوله باللفظ) إلى قوله فيئذ هما مسئلتان في النهاية إلا لالفاظة قبل الثانية وقوله ومحله إلى وحاصل ما يندفع (قول المتن بعد خروج القرعة) أي وقوله روض رشيخ الاسلام ومغنى (قوله فافتقر إلى التراضى بعده) أي كقبلة شيخ الاسلام ومغنى (قول المتن

(قوله ولارد فيهما من المالك) ما وجه هذا التقييد مع ان الافرزا لارد فيه ثم رأيت الحاشية الآتية أول الصفحة الآتية (قوله أو فيهما رد من المالك الخ) عبارة الروض وشرحه افرزا وفيها رد من المالك اه ومن هنا يظهر ان الرد يتصور مع الافرزا ايضا أي بان يحمل الثلثان جزءا والثلث مع ماله يضم اليه جزءا فيها إذا كان الاشتراك بالمناصفة وتقدمت الاشارة إلى انه يتصور مع التعديل ايضا (قوله جازت افرزا) كان المراد حال قسمة ما يخص احد الواقفين عما يخص الآخر وحينئذ يظهر انه لا يلزم تغيير شرط الواقف لان كلام من الحصتين للموقوف عليهم (قوله لان فيها تغيير الشرطه) كان مع ذلك ان مقتضى الوقف ان كل جزء منه لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة يختص البعض ببعض (قوله ووقع لشيخنا في شرح الروض الخ) عبارة شرح الروض بعد نقله اعتماد البلقينى ما قاله الماوردي مانصه وكلامه أي البلقينى متدافع فيما إذا صدر من واحد على سبيلين أو عكسه والأقرب في الاول بمقتضى ما قاله الجواز وفي الثاني عدمه اه وهو يفيد الجواز

قرره (ويشترط في) قسمة (الرد الرضا) باللفظ (بعد خروج القرعة) لانها بيع وهو لا يحصل بالقرعة فافتقر إلى التراضى بعده

ولو تراضيا) أى الشريكان مثلاً اهـ معنى (قوله كقسمة تعديل الخ) الكاف استقصائية كما يفيد قوله الآتى
 فحينئذ فهما مستلزمان الخ (قول المتن اشترط الرضا الخ) وظاهره أنه لا بد أن يعلم كل منهما ما صار إليه قبل رضاه
 عنانى اهـ بجري وتقدم فى شرحه أو نوعين ما يفيد (قوله فيما إذا كان هناك قرعة) سيد كر محترزه وكان
 الأولى تقدمه وكتابه عقب قول المصنف بعد خروج القرعة (قوله وأما فى غيرها) أى فى قسمة الأفران إذا
 قسمت بالتراضى اهـ حلى (قوله ولا يشترط الخ) أى فى القسمة مطلقاً اهـ عميرة ويفيد كلام الشارح بعد
 (قوله لفظ نحو بيع) الأولى القلب (قوله نحو بيع) أى كتمليك اهـ معنى (قوله على أن يأخذ أحدهما
 أحداً الجانين الخ) أى فى التعديل والأفران وقوله أو أحدهما الخسيس الخ أى فى الرد فقط (قوله فلا حاجة
 إلى تراض ثان) ويمتنع على كل منهما بعد ذلك طلب قسمة أخرى ويتعين له ما اختاره اهـ بجري عن العزى
 (قوله أما قسمة الأجبار الخ) عبارة المنهج مع شرحه وشرط لقسمة ما قسم بتراض من قسمة رد وغيرها ولو
 بقاسم يقسم بينهما بقرعة رضاهما بعد خروج القرعة فإن لم يحكما القرعة الخ أما قسمة ما قسم أجباراً فلا يعتبر
 فيها بالرضا لا قبل القرعة ولا بعدها اهـ باختصار بقى أنه ما المراد بجران القسمة بالأجبار أو بالتراضى وقد
 أفاد ذلك الأنوار بما نصه ولا يشترط الرضا فى قسمة الأجبار لا عند آخر أراج القرعة ولا بعدها وهى أن يترافعا
 للحاكم لينصب قاسماً يقسم بينهما فيفعل ويقسم المنصوب ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما أو تقاسما بأنفسهما
 فيشترط التراضى بعد خروج القرعة ولا يكفى الرضا الأول ولا فرق بين قسمة الرد وغيرها اهـ ولما أجاب
 الجلال المحلى عن الاعتراض على قول المنهاج لا أجبار فيه بأن صوابه عكسه كما فى المحرر بأن المراد ما اتفق فيه
 الأجبار مما هو محله وهو اصرح فى المراد بما فى المحرر قال شيخنا الشهاب البرلى وذلك لأن عبارة المحرر
 تصدق بما لو ترافعا للقاضى عن رضى منهما وسأله أن يقسم بينهما قسمة أفران أو تعديل فقسم بينهما وأقرع
 فان أقرعه إلزاماً لهما لا يتوقف على رضى أبعد ذلك كما أشار إليه الشارح فى صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج
 باعتبار التاويل المذكور هنا غاية ما ظهر لى وهو مراده أن شاء الله تعالى اهـ وقوله فان أقرعه إلزام الخ
 لا يتنافى قول شرح الروض ويشترط فى القسمة الواقعة بالتراضى من قسمة الرد وغيرها وأن تولاها منصوب
 الحاكم التراضى قبل القرعة وبعدها اهـ لجواز حمله أى قول شرح الروض على تراضيهما بمنصوب
 الحاكم بدون ترافعه للحاكم فيكون بمعنى قول الأنوار السابق ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما فليتأمل اهـ سم
 وبقى فى بيان الاعتراضات على المتن الخ وفى شرحه ولو ادعاه فى قسمة تراض ما يؤيد قول الأنوار بل يصرح

فما إذا اتحدوا أقف وتعدد الموقوف عليه والمنع فى عكس ذلك وذلك عكس ما قاله الشارح (قوله ولو تراضيا
 بقسمة ما لا أجبار فيه اشترط الرضا) عبارة المنهج وشرحه وشرط لقسمة ما قسم بتراض من قسمة رد وغيرها
 ولو بقاسم يقسم بينهما بقرعة رضاهما بعد خروج القرعة وأن لم يحكما القرعة كان اتفاقاً على أن يأخذ أحدهما
 أحداً الجانين والآخر الآخر أو أحدهما الخسيس والآخر النفيس ويرد أئدة القيمة فلا حاجة إلى تراض
 ثان أما قسمة ما قسم أجباراً فلا يعتبر فيها الرضا لا قبل القرعة ولا بعدها اهـ باختصار الأدلة بقى أنه ما المراد
 بجران القسمة بالأجبار أو بالتراضى وقد أفاد ذلك عبارة الأنوار حيث قال ولا يشترط الرضا فى قسمة الأجبار
 لا عند آخر أراج القرعة ولا بعدها وهى أن يترافعا للحاكم لينصب قاسماً يقسم بينهما فيفعل ويقسم المنصوب
 ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما أو تقاسما بأنفسهما فيشترط التراضى بعد خروج القرعة ولا يكفى الرضا الأول
 ولا فرق بين قسمة الرد وغيرها اهـ ولما ساق الجلال المحلى أنه اعتراض على قول المنهاج لا أجبار فيه بأن صوابه
 عكسه كما فى المحرر قال ويجاب بأن المراد ما اتفق فيه الأجبار مما هو محله وهو اصرح فى المراد بما فى المحرر اهـ قال
 شيخنا الشهاب البرلى وذلك لأن عبارة المحرر تصدق بما لو ترافعا للقاضى عن رضاهما وسأله أن يقسم بينهما
 قسمة أفران أو تعديل فقسم بينهما وأقرع فان أقرعه إلزاماً لهما لا يتوقف على رضاه بعد ذلك كما أشار إليه
 الشارح فيما سلف صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج باعتبار التاويل المذكور هنا غاية ما ظهر لى وهو مراده
 أن شاء الله تعالى والله اعلم اهـ وقوله فان أقرعه إلزام الخ لا يتنافى قوله فى شرح الروض ويشترط

(ولو تراضيا بقسمة ما لا
 أجبار فيه) كقسمة تعديل
 وأفران (اشترط) فيما إذا
 كان هناك قرعة (الرضا بعد
 القرعة فى الأصح كقولها
 رضينا بهذه القسمة) أو
 بهذا (أو بما أخرجه
 القرعة) أما فى قسمة
 التعديل فلانها بيع
 كقسمة الرد وأما فى غيرها
 فقياساً عليها لأن الرضا أمر
 خفى فأنيط بظاهر يدل عليه
 ولا يشترط لفظ نحو بيع
 فان لم يحكما القرعة كان
 اتفاقاً على أن يأخذ أحدهما
 أحداً الجانين والآخر الآخر
 أو أحدهما الخسيس
 والآخر النفيس ويرد أئدة
 القيمة فلا حاجة إلى تراض
 ثان أما قسمة الأجبار فلا
 يعتبر فيها الرضا لا قبل
 القرعة ولا بعدها

قيل في كلامه خلل من أوجه أن مالا إجبار فيه هو قسمة الرد فقط وقد جزم باشتراط الرضا فيه فلم يتركروا الجزم أو لا وحكاية الخلاف ثانيا
 وأنه عبر بالأصح وفي الروضة بالصحيح وأنه عكس ما عمله أنه لم يذكر فيه هذا الخلاف إلا في قسمة الإيجاب قيل فكان المتن أراد أن يكتب ما
 فيه إيجاب فكتب مالا إجبار فيه وأمل عبارته مالا إجبار فيه فخرت وبمذايير التكرار والتناقض والتعاكس وأنه أطلق الخلاف ومحل حيث
 حكموا قاسما فان تولاها حاكم أو منصوب به جبر لم يعتبر الرضا قطعاً ولو نصبوا أو كيلا عنهم (٣٠٩) اشترط رضاهم بعد القرعة قطعاً وكذا لو

قسموا بأنفسهم اه حاصل
 ما اطالوا به وكله تعسف
 وحاصل ما يندفع به كل ما
 أبدوه ان المراد بمالا إجبار
 فيه كادل عليه السياق انه
 لا إجبار فيه الآن باعتبار
 التراضي وإن كان فيه
 الإيجاب باعتبار أصله عبارة
 المحرز القسمة التي لا يجبر
 عليها إذا جرت بالتراضي
 والمراد بها ما ذكرته أيضاً
 فحينئذ هما مسئلتان
 ما يتعلق بالرد وما يتعلق
 بالتعديل والافراز والخلاف
 في الثانية بقسميهما له وجه
 نظراً إلى الرضا العارض
 وإلى الإيجاب الأصلي كان
 الجزم في الأولى له وجه
 وكونه قواهنا وضعفه في
 الروضة فكثير ما يقع له ولا
 اعتراض عليه فيه لأن منشأه
 الاجتهاد وهو يتغير (ولو
 ثبت) باقرار أو علم قاض أو
 عين مردودة أو (بيينة)
 ذكرين عدلين دون
 غيرهما على الوجه (غلط)
 ولو غير فاحش (أو حيف)
 وإن قل (في قسمة إيجاب
 نقضت) كما لو ثبت ظلم قاض
 أو كذب شاهد وطريقه أن
 يحضر قاسمين حاذقين لينظرا
 أو يمسحاً فيعرفا الخلل

به (قوله قيل في كلامه) إلى قوله وأنه أطلق في المعنى (قوله قيل في كلامه) عبارة المعنى قال الشيخ برهان الدين
 والفرازي وتبعه في المهمات في كلام المصنف الخ (قوله من أوجه) أي خمسة (قوله) وقد جزم باشتراط الرضا
 الخ) عبارة المعنى وقد ذكرها قبله بلافاصلة وجزم الخ (قوله وفي الروضة بالصحيح) محل تأمل بل الذي في
 الروضة وأصلها الاظهر وكذا نقله المحقق المحلى على الصواب اه سيد عمر (قوله قيل فكان المتن الخ) عبارة
 المعنى وقال في التوضيح الذي يظهر أنه أراد المنهاج ان يكتب ما فيه إيجاب فكتب مالا إجبار فيه وانما جاز ان
 يكون عبارته ما الإيجاب فيه بالالف واللام في الإيجاب ثم سقطت الالف فقرئت مالا إجبار فيه وهذا (قوله
 فخرت) أي بكتابة الالف بعد اللام والالف إيجاب المتصل باللام (قوله والتناقض) يعني الجزم أو لا وحكاية
 الخلاف ثانياً (قوله) وأنه أطلق الخ) عطف على قوله وأنه عكس الخ ولم يذ كر التحفة ولا الشارح الجواب عن
 هذا اه رشیدی (قوله وكله تعسف) يتأمل فان نسبته إلى التعسف مع ظهور وروده والاحتياج في دفعه
 إلى مخالفة الظاهر جداً في غاية التعسف اه سم وايضا انه اقر الوجه الخامس ولم يجب عنه (قوله) وإن كان
 فيه الإيجاب الخ) الوو حالية أخذ من قوله الآتي والخلاف في الثانية الخ (قوله التي لا يجبر عليها) كذا في نسخ
 التحفة والهاية والذي في المعنى كسائر نسخ المحلى التي يجبر بدون لا وهو الظاهر فليحذر رثمه رايته كذلك في
 نسخ من المحرر بدون لا اه سيد عمر عبارة الرشیدی وقوله القسمة التي لا يجبر الخ كذا في نسخ الشارح
 باثبات لا قبل يجبر والصواب حذفها اه (قوله فحينئذ) أي حين كان المراد بما في المتن ما ذكرته هما أي
 ما جزم به المتن أو لا وما حكم فيه الخلاف ثانياً مسئلتان أي فزال التكرار والتناقض والتعاكس (قوله
 بقسميهما) أي التعديل والافراز (قوله واستشكل الخ) يستفاد منه أن المراد بقسمة الإيجاب هنا ما مر عن سم
 عن الانوار آتفاً (قوله في الأولى) أي الرد (قوله قواه) أي الخلاف (قوله فكثيرا ما) هذا على تقدير ما
 قبيل وكونه الخ (قوله يقع الخ) أي نظير تلك المخالفة (قوله باقرار) إلى الكتاب في النهاية إلا قوله وطريقه
 إلى ولا يحلف وقوله ولو اقر إلى المتن وقوله وقيل إلى المتن (على الوجه) وفاقلاً للهاية كما مر وخلافاً للشيخ
 الاسلام والمعنى عبارة الاسنى وظاهر ان الشاهد والمراتين والشاهد واليمين وعلم الحاكم وإقرار الخصم
 وبين الرد كالشاهدین خلافاً لجماعة اه (قوله وطريقه الخ) أي معرفة الغلط أو الحيف عبارة الروض
 مع شرحه ومن ادعاه منهم بجملاً بان لم يبينه لم يثبت اليه فان بين لم يحلف القاسم الذي نصبه القاضي بل يمسح
 العين المشتركة قاسمان حاذقان الخ (قوله أو يعرف الخ) عطف على يحضر الخ عبارة الاسنى والحق
 السرخسي بشهادتهما ما إذا عرف أنه يستحق الخ (قوله كفاض) أي كالا يحلف القاضي أنه لم يظلم اه شيخ
 الاسلام (قول المتن فان لم تكن بيينة) أي ولا ثبت ذلك بغيرها اه سرغتمنى وشيخ الاسلام (قوله أحدهما)
 أي الغلط أو الحيف اه عش (قول المتن فله تحذيف شريكه) لان من ادعى على خصمه ما لو أقر به لنفعه
 فانكر كان له تحليفه اسنى ومعنى (قوله فان حلف) إلى قول المتن وقلنا في المعنى (قوله مضت) أي القسمة على
 الصحة اه معنى (قوله وإلا) أي وإن نكل اه معنى عبارة الروض مع شرحه ومن نكل منهم عن اليمين

في القسمة الواقعة بالتراضي من قسمة الرد وغيرها وإن تولاها منصوب الحاكم التراضي قبل القرعة
 وبعد ما اه لجواز حمله على تراضيها بمنعرب الحاكم بدین ترافع لاحكام فيكون بمعنى قول الانوار
 السابق ولو تراضيها بقاسم يقسم بينهما فليتأمل (قوله وكله تعسف) يتأمل فان نسبته إلى التعسف مع

(٢٧ - شرواني وابن قاسم - عاشر) ويشهد به أو يعرف أنه يستحق الف ذراع فسمح ما أخذه فاذا هو
 دون ذلك ولا يحلف قاسم قاض واستشكل ابن الرفعة النقض بانه رفع للشيء بمثل ولا مرجح ويرد بان الاصل المحقق الشيوع فترجح به قول
 مثبت النقض (فان لم يكن بيينة وادعاه) أي أحدهما (واحد) من الشريكين أو الشركاء على شريكه وبين قدر ما ادعاه (فله تحليف شريكه) أنه لا غلط
 أو ان لاز اندمعه أو أنه لا يستحق عليه ما ادعاه ولا شيئاً منه فان حلف مضت وإلا وحكام المدعى نقضت كما لو أقر ولا نسمع الدعوى على القاسم

من جهة الحاكم لانه لو اقر لم تنقض نعم بحث الزركشي سماعا عليه رجاء ان يثبت حيفه فيرد الاجرة ويغرم كالمو قال قاض غلطت في الحكم او تعمدت الحيف (ولو ادعاه في قسمة تراض) في غير روى بان نصبا لهما قاسما او اقتسما بانفسهما او رضيا بعد القسمة (وقلنا هي بيع) بان كانت تعديلا او ردا (فالاصح انه لا اثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى) وان تحقق الغبن لرضا صاحب الحق بتركة فصار كالمو اشترى شيئا وغبن فيه اما روى بتحقيق غلط في كيله او وزنه فالقسمة (٣١٠) باطلة لاحالة للربا (قلت وان قلنا افراز) بان كانت بالاجزاء (نقضت ان ثبت بحجة لانه

لا افراز منع التفاوت (والا) يثبت (فيحلف شريكه والله اعلم) نظير ما مر في قسمة الاجبار ولو اقر باصحة القسمة وان كلاتسلم ما يخصه ثم ادعى احدهما ان شريكه تعدى باخذا اكثر من حصته لان الحد هذا وقال المدعى عليه بل الحد هذا اختصاص هذا بما وراء الحد الاول والمدعى بما وراء الحد الثاني وقسم ما بين الحدين على نسبة ما كان بينهما قبل القسمة لان الاصل الاشاعة فرجع اليها عند التنازع حيث لا مرجح كذا جزم به بعضهم فان قلت ينافي هذا قول الروضة ولو تقاسما ثم تنازعا في قطعة من الارض فقال كل هذا من نصيبي ولا مرجح تحالفا وفسخت القسمة كالمبايعين ورجح ابو حامد باليدان وجدت لان الاخر يدعى غصبه والاصل عدمه قلت المنافاة ظاهرة لولا اعتراف كل في تلك بان كلا تسلم ما يخصه ومع ذلك فالذي يتجه في تلك ما قاله الشيخ ابو حامد من انه لا يقبل قول من ادعى تعدى

نقضت القسمة في حقه دون حق غيره من الحالفين ان حلف خصمه اه (قوله نعم بحث الزركشي الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان اعترف به القاسم وصدقه ونقضت القسمة فان لم يصدقه بان كذبوه او سكتوا لم تنقض ورده الاجرة كالفاضي يعترف بالغلط او الحيف في الحكم ان صدقه المحكوم له رد المال المحكوم به الى المحكوم عليه ولا فلا وغرم الفاضي للمحكوم عليه بدل ما حكم به وقرل القاسم في قسمة الاجبار حال ولايته قسمت كقول الفاضي وهو في محل ولايته حكمت فقبل ولا لا لم يقبل بل لا تسمع شهادته لاحد الشريكين وان لم يطالب اجرة اذا ذكر فعله اه (قوله رجاء ان يثبت حيفه) لعل المراد ثبوته باقراره لانه هو الذي يترتب عليه الغرم لاذل ثبت بالبيينة نقضت القسمة فلا غرم وبدل على هذا تنظيره بمسئلة القاضي اهر شيدى (قوله ويغرم) أى بدل ما نقص من سهم المدعى كما مر انفا عن المغنى والروض مع شرحه (قوله كما لو قال الخ) راجع للمعطوف فقط (قول المتن ولو ادعاه) اي الغلط او الحيف اه معنى (قوله في غير روى) سيدكر محترزه (قوله ورضيا) راجع للمعطوف عليه ايضا (قول المتن لا اثر للغلط) اي او الحيف اه شيخ الاسلام (قوله لرضا صاحب الحق بتركة) هذا يؤيد بدل يصرح بما قدمناه عن العنانى من انه لا بد في القسمة بتراض ان يعلم كل من الشريكين ما صار اليه قبل رضاه (قوله تحق غلط) اي او حيف اه معنى (قول المتن قلت) أى كما قال الرافي في الشرح وقوله وان قلنا افراز نقضت ان ثبت بحجة الخ هذا الحكم يؤخذ من اقتصار المحرر على التفريع على الاصح فصرح به المصنف ايضا اه معنى (قوله ولو تقاسما) الى قوله قلت في المغنى والروض مع شرحه (قوله في قطعة الخ) اي او يدت اسنى ومعنى (قوله ولا مرجح) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولا بيينة لهما او لكل منهما بيينة اه (قوله ورجح ابو حامد باليد) اي فيحلف ذو اليد ورض ومعنى (قوله ان وجدت) اي ان اختص احدهما باليد فما تنازعا فيه اه اسنى (قوله ومع ذلك) اي الاعتراف (قوله من انه لا يقبل قول من ادعى تعدى صاحبه الخ) اي فيحلف المدعى عليه ذو اليد كما مر عن الروض والمغنى انفا (قول المتن بطلت فيه) اي القسمة في البعض المستحق (تنبيه) لو تقاسما دارا وبانها في قسم احدهما والاخر يستطرق الى نصيبه من باب يفتحه الى شارع فمنعه السلطان لم تنفسخ القسمة كما قاله الاستاذ خلا فالان الصلاح ولا يقاسم الولي محجوره بنفسه ولو قلنا القسمة افراز كما صرحوا به فما اذا كان بين الصبي وولي حيطه اه معنى (قوله والاظهر) الى قوله ولو بان في المغنى (قوله انه يصح الخ) وقوله يطل الاولى فيهما التانيث (قوله واطال الاسنوى الخ) ومع ذلك فالتمتدما اقتضاء كلام المصنف اه معنى (قوله فان كان بينهما) هذا حل معنى والا فسواء حال كما اشار اليه المغنى (قول المتن بطلت) اي تلك القسمة (تنبيه) اراد بطلانها البطلان ظاهر او الا فبالاستحقاق بان ان لا قسمة واستثنى ابن عبد السلام ما لو وقع في الغنيمة عين لمسلم استولى الكفار عليها ولم يظهر امرها الا بعد القسمة فترد لصاحبها ويعوض من وقعت في نصيبه من خمس الخمس ولا تنقض القسمة ثم قال هذا ان كثر الجند فان كانوا اقليلا كعشرة فينبغي ان تنقض اذا عسر في اعادتها اه معنى (قوله جرى هنا ما مر الخ) اي فيكلف القلع مجانا ولا يرجع بما انفق قال عث فليراجع فانه خلاف الاستدراك الاقنى انفا (قوله نحو القلع) اي كالقطع اه ظهور وروده والاحتياط الى مخالفة الظاهر جدا في دفعه في غاية التعسف

صاحبه بتقديم الحد (ولو استحق بعض المقسوم شائعا) كالبيع (بطلت فيه وفي الباقي خلاف تفريق الصفة) والاظهر نهاية منه انه يصح ويتخير كل منهم وقيل يطل في الكل واطال الاسنوى في الانتصار له (أو) استحق (من النصيبين) شيء (معين) فان كان بينهما (سواء بقيت) القسمة في الباقي اذ لا تراجع بين الشريكين (والا) يكن سواء بان اختص باحد النصيبين او عمهما لكنه في أحدهما اكثر (بطلت) لان ما يبق لكل ليس قدر حقه بل يحتاج احدهما الى الرجوع على الاخر وتعود الاشاعة ولو بان فساد القسمة وقد انفق او زرع او بنى مثلا احدهما او كلاهما جرى هنا ما مر فيما اذا بان فساد البيع وقد فعل ذلك لكن الاوجه انه لا يلزم كل شريك هنا من ارش نحو القلع

إلا قدر حصته لأن التقرير من جهة إتمامه فيه لا غير (تنبيه) قد يتوهم من المتن أن القرعة شرط لصحة القسمة وليس مراداً كما يفهمه قوله السابق فيجبر الممتنع فتعدل السهام إلى آخره فلم يجعل التعديل إلا عند الإجماع فهو (٢١١) أن الشريكين لو تراضيا بقسمة المشترك

جاز ولو بلا قرعة كما في الشامل والبيان وغيرهما فلو قسم بعضهم في غيبة الباقي وأخذ قسطه فلما علوا أقرروه صححت لأن من حين التقرير قاله ابن كن (فرع) طلب أحد الشركاء من الحاكم قسمة ما بأيديهم لم يجبه حتى يثبتوا ملكهم وأن لم يكن لهم منازع لأن تصرف الحاكم في قضية طلب منه فصلها حكم وهو لا يكون بقول ذي الحق وسمعت البيه وهي هنا غير شاهد وعين مع عدم سبق دعوى للحاجة ولأن القصد منعهم من الاحتجاج بعد تصرف الحاكم وأخذ البلقيني من هذا أنه لا يحكم بموجب بيع أقرابه أو أقام بيته بمجرد صدوره منها اه (كتاب الشهادات) ولا يما توضح أن كان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة المقتضية لثبوت الملك وليس كذلك كما مر (كتاب الشهادات) جمع شهادة وهي اصطلاحاً أخبار الشخص بحق على غيره بلفظ خاص والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وأشهدوا إذا تباعتم وهو أمر ندب إرشادي وخبر الصحيحين

نهاية (قوله كما يفهمه) أي عدم الإرادة (قوله لكن من حين التقرير) أي فلو وقع منه تصرف فيها خصه قبل التقرير كان باطلاً اه ع ش (قوله طلب الشركاء) أي قوله وسمعت البيه في المغني (قوله لم يجبه) أي لم تجب إجابتهم كدافي البجيري عن الشوري وفي هذا التفسير توقف بل التعليل الآتي وكذا كلام المغني والروض مع شرحه صريح في عدم جواز الإجابة عبارتهما وليس للأفاضل أن يجيب جماعة إلى قسمة شيء مشترك بينهم حتى يقيموا بيته بملكهم سواء اتفقوا على طلب القسمة أو تنازعوا فيه لأنه قد يكون في أيديهم باجارة أو إعارة أو نحو ذلك فإذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك محتجين بقسمة القاضي اه (قوله حتى يثبتوا ملكهم) خرج باثبات الملك اثبات الدلان القاضي لم يستفد به شيئاً غير الذي عرفه واثبات الاتباع أو نحوه لأن يد البائع أو نحوه كيدهم اه اسنى (قوله وهو الخ) أي الحكم (قوله ذي الحق) أي اليد (قوله) غير شاهد وعين) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمغني والاسنى عبارتهما ويقل في اثبات الملك شاهد وامرأتان وكذا شاهد وعين كما جزم به الدارمي واقتضاه كلام غيره وصوبه الزركشي وإن خالف فيه ابن المقرئ (خاتمة) لمن أطلع منها على عيب في نصيبه ان يفسخ القسمة كالبيع ولا تصح قسمة الديون المشتركة في الذمم لأنها ما بيع دين بدن أو أقران ما في الذمة وكلاهما ممتنع وإنما امتنع أقران ما في الذمة لعدم قبضه وعلى هذا لو تراضيا على أن يكون ما في ذمة زيد لأحد همار ما في ذمة عمرو للآخر لم يخص أحد منهما بما قبضه اه (قوله) وأخذ البلقيني من هذا أنه الخ) عبارة النهاية ر الاسنى وتخرج البلقيني من هذا الخ مردود لأن معنى الحكم بالموجب أنه إذا ثبت الملك صح فكان حكم بصحة الصيغة اه (قوله من هذا) أي من قولهم طلب أحد الشركاء قسمة ما بأيديهم لم يجبه الخ (قوله) أقرابه أرقام بيته الخ) عبارة النهاية والاسنى بمجرد اعترا ف المتعاقدين بالبيع ولا بمجرد إقامة البيه عليهم بما صدر منهما اه (قوله كما مر) أي في آداب القضاء (كتاب الشهادات)

قدمت على الدعوى نظر التحمل بجري (قوله جمع شهادة) مصدر شهد من الشهود بمعنى الحضور قال الجرهمي الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة ومؤديها لأنه مشاهد لما غاب عن غيره وقيل ما خوذ من الأعلام قال الله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو أي اعلم وبين معنى (قوله بحق على غيره) تركه غيره ولعله لعدم الجمع بذلك (قوله بلفظ خاص) أي على وجه خاص بأن تكون عند قاض بشرطه رشدي (قوله والاصل) أي قوله وخبر لا تقبل في المغني الا قوله الا الصيغة إلى المتن (قوله وخبر الصحيحين الخ) وخبر أنه عليه السلام سئل عن الشهادة فقال للسان ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أودع رواه البيهقي والحاكم وصحح استناده معنى (قوله يدفع بهم الحقوق الخ) عبارة المغني يستخرج بهم الحقوق ويدفع بهم الظلم اه (قوله ضعيف) خبر قوله وخبر أكرموا الخ (قوله وأركانها) أي قوله ولو لو أخبر عدل الشاهد في النهاية الا قوله ولا حمد إلى ولا غير ذي مروءة وقوله ويؤخذ إلى ولو شهداه (قوله كما يأتي) أي في كلام الشارح ع ش (قول المتن شرط الشاهد) أي شرطه معنى (قوله) أوصاف تضمنها الخ) دفع به ما يرد على المتن من حمل العين على المعنى (قول المتن مسلم) أي ولو بالتبعية حراً ولو بالدار ذر ومروءة بالهمز بوزن سهرة وهي الاستقامة معنى (قوله) فلا تقبل شهادة اضداد هؤلاء ككافر) الاخصر الاولى ليظهر عطف ما يأتي فلا تقبل شهادة كافر الخ كافي المغني (قوله ولو على مثله) خلافاً لابي حنيفة مطلقاً ولا حنفياً الوصية معنى (قوله) وخبر لا تقبل (قوله) ولا يما توضح أن كان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة الخ) عبارة شرح الروض والأوجه خلاف ما قاله أي البلقيني لأن معنى الحكم بالموجب أنه ثبت الملك صح فكان حكم بصحة الصيغة انتهى (كتاب الشهادات)

ليس لك الا شاهدك أو يمينه وخبر أكرموا الشهود فان الله تعالى يدفع بهم الحقوق ويستخرج بهم الباطل ضعيف بل قال الذهبي انه منكر وأركانها شاهد ومشهود له وعليه وبه وصيغة وكلها تعلم من كلامه الا الصيغة وهي لفظ اشهد لا غير كما يأتي (شرط الشاهد) أوصاف تضمنها قوله (مسلم حر مكلف عدل ذو مروءة غير متمم) ناطق رشيد متيقظ فلا تقبل شهادة اضداد هؤلاء ككافر ولو على مثله لأنه اخس الفاسق وخبر لا تقبل

رواية اختارها بعض أئمة
مذهبه انه يكفى ظاهر
الاسلام ما لم يعلم فقهه ولا
غير ذي مروءة لانه لا حياة
له ومن لا حياة له يقول ما
شاء للخبر الصحيح إذ لم تستح
فاصنع ما شئت ويا ترى تسمير
المروءة ولا تتم لقوله تعالى
وادنى أن لا تراءوا بالريبة
حاصلة بالمتهم ولا اخرس وإن
فهم اشار تهكل احد لانها
لا تخلو عن احتمال ولا بحجور
عليه بسفه لنقصه واعترض
ذكره بانه امانا نقص عقل
او فاسق فها امر يغنى عنه
ويرد بان نقص عقله لا
يؤدى الى تسميته مجنونا
ولا مغفل ولا اصم في سموع
ولا اعمى في مبصر كما ياتى
ومن التيقظ ضبط الفاظ
المشهود وعليه محروفا من
غير زيادة فيها ولا نقص
ومن ثم يظهر انه لا يتجاوز
الشهادة بالمعنى ولا تنقاس
بالرواية لضيقها ولان المدار
هنا على عقيدة الحاكم لا
الشاهد فقد يحذف أو يغير
ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر
عند الحاكم نعم لا يبعد جواز
التعبير باحد الرديفين عن
الآخر حيث لا ابهام

كما يشير لذلك قوله لو قال شاهدوكم له أو قال قال وكنتموه وقال الآخر فوض إليه أو أنا به قبل أو قال واحد قال وكلت وقال بخلاف الآخر قال فوضت إليه لم يقبل لأن كلا أسند إليه لفظا مغايرا للآخر وكان الفرض انهما اتفقا على اتحاد اللفظ الصادر منه والأفلا مانع أن كلا سمع ما ذكره في مرة ويجرى ذلك في قول أحدهما قال القاضي ثبت عندى طلاق فلانة والآخر قال ثبت عندى طلاق هذه فلا يكفي بخلاف قول واحد ثبت عنده طلاق فلانة وآخر ثبت عنده طلاق هذه وهى تلك فانه يكفي اتفاقا ثم رأيت شيخنا كالغزى قال في تلافيق الشهادة ولو شهد واحد باقراره بانه وكله في كذا وآخر باقراره بانه اذن له في التصرف فيه أو ساطع عليه أو فوضه إليه فلقت الشهادة لأن النقل بالمعنى كالنقل

باللغة ظ لا فم لو شهدا كذلك في العدة او شهدوا احدهما قال وكانك في كذا وآخر بانه قال ساطنك عليه او فوضته اليك او شهدوا احدا باستيفاء الدين والاخر بالابراء منه فلا ينافي انهما فقوله النقل بالمعنى كالنقل باللفظ يتعين حمله على ما ذكرته من أنه يجوز التعبير عن المسموع بمرادفه المساوي له من كل وجه لا غير ويؤيد قولي وكان الغرض إلى آخره قولهم لو شهدوا واحد (٢١٣) ببيع وآخر بالاقرار به لم يلقا فلو رجع

أحدهما وشهد بامشهد به الآخر قبل لانه يجوز ان يحضر الامر من فتعليمهم هذا صريح فيما ذكرته فتامله ويؤخذ بما يأتي في المنتقبة ان محل قبوله هنا إن كان مشهورا بكونه من اهل الديانة والمعرفة ولو شهدوا واحد بالف وآخر بالفين ثبت الالف وله الحلف مع الشاهد بالالف الزائدة وبهذا يظهر اعتماد قول العبادى لو شهدوا واحد بانه وكله ببيع هذا وآخر بانه وكله ببيع هذا وهذه لفقتا فيه وان استغراب الهروى له غير واضح ولو اخبر عدل الشاهد بمضاد شهادته ففي حل تركها ان ظن صدقه وجها رجع بعضهم المنع وبعضهم الجواز والذي يتجه انه لا يكتفى بالظن لان الشهادة اختصت بمزيد احتياط بل لا بد من الاعتقاد فان اعتقد صدقه جاز ولا فلا وعليه يحمل جزم بعضهم بانه لو أخبر الحاكم برجع الشاهد فان ظن صدق الخبر اى اعتقده توقف عن الحكم وإلا فلا ومن شهد باقرار مع علمه باطنا بما

بخلاف ما لو شهدا كذلك في العقد) أنظر ما مراده به رشيدى أقول وقد يصور كلام شيخ الاسلام والغزى بأن شهدا أحدهما بانه قال بعيتك هذا بكذا وآخر بانه قال ملكتك هذا بكذا (قوله او شهد واحد الخ) لعل الاولى كان شهد الخ لان التوكيل من العقد (قوله يتعين حمله الخ) اى كما تدل له امثاله رشيدى (قوله فتعليمهم هذا صريح الخ) إن اراد صريح فيما ذكره باطلا فله فحل نظر بل صريح او كالصريح في ردده وإن اراد انه صريح فيه بعد تقييده بالرجوع من أحدهما فهو كذلك والامر حينئذ واضح لا غبار عليه فليتأمل سيد عمر (قوله ان محل قبوله) اى من رجع منهما (قوله ولو شهدوا واحد بالفين الخ) لعل الدعوى بالفين لتصحيح الشهادة بالالف الثانى فليراجع رشيدى (قوله لفقتا فيه) اى فيما اتفقا عليه من العينين ع ش (قوله ولو اخبر عدل الخ) لعله عدل رواية إذ المدار على ما يغلب على الظن صدقه كما يعلم من قوله ان ظن صدقه بل قياس النظائر ان الفاسق كذلك فليراجع رشيدى (قوله المنع) اى منع الترك (قوله وبعضهم الجواز) اعتمده النهاية عبارته ولو اخبر الشاهد عدل بما ينافى شهادته جاز له اعتماده إن غلب على ظنه صدقه وإلا فلا كما يؤخذ ذلك من قول الوالد رحمه الله تعالى لو اخبر الحاكم برجع الشاهد فان ظن صدق الخبر توقف عن الحكم وإلا فلا هو يؤيده الخبر المتقدم عن الاسنى والمغنى (قوله والذي يتجه انه لا يكتفى الخ) خلافا للنهية ووالده كما مر انفا (قوله لان الشهادة الخ) قد يقال هذا دليل عليه لاله (قوله جاز) اى ترك الشهادة وقد يقال مقتضى الشرط الوجوب إلا ان يقال ان ذلك جواز بعد الامتناع فيشمل الوجوب ثم رأيت في ع ش كلام السؤل والجواب المذكورين (قوله لزمه أن يخبر به) أنظر ما فائدته مع أنه مؤاخذ باقراره في حاشية الشيخ ع ش ما لا يشفى رشيدى عبارته وفائدة ذلك ان الحاكم ثبت في بيان الحق لاحتمال ان المشهود عليه اقر ناسيا او ظانا بقاء الحق مع كونه في الواقع غير ثابت اه وياتى قبيل الشرط الرابع من شروط الاداء ما يفيد انه لا يجوز لذلك الشاهد ان يشهد بالاقرار إلا ان قلد القائل بان الاقرار انشاء لذلك لا إخبار به راجعه (قول المتن وشرط العدالة) اى تحققها اجتناب الكبائر والمراد بها بقرينة التعاريف الاتية غير الكبائر الاعتقادية التى هى البدع فان الراجع قبول شهادة اهلها مالم تكفرهم كما سياتى بيانه اسنى ومغنى (قوله وما فى معناها) اى معنى الكبيرة (قوله كل جرمة الخ) الاولى إسقاط لفظة كل وقوله بقلة اكثر اثرات مرتكبها الخ اى قلة اعتنا به بالدين بخير مى (قوله ورقة الديانة) عطف تفسير ع ش (قوله لشموله الخ) لعل اللام بمعنى مع وقوله ايضا اى كشموله للكبائر والاولى ان يذكر عقب قوله الاثني (قوله لان اكثرها لاحد فيه) اى لانهم عدوا الرباوا كل مال اليتيم وشهادة الزور ونحوها من الكبائر ولا حد فيها أسنى رمغنى (قوله أو بما فيه الخ) الاولى وبما الخ (قوله بما فيه وعيد شديد الخ) اختار النهاية والاسنى والمغنى هذا الحد ثم قال الاول ولا يقدح في ذلك الحد عدم كبائر ليس فيها ذلك كالظهار الخ قال ع ش اى الجواز ان المراد ان كل ما فيه وعيد شديد كبيرة وان مالم يس فيه ذلك فيه تفصيل اه وقال الرشيدى انظر ما وجه عدم القدح وما فى حاشية الشيخ ع ش برده على ان الحد لا بد ان يكون جامعا اه (قوله ليس فيه ذلك) اى الوعيد الشديد (قوله كما بينت ذلك) اى عدم جامعية الحد من الاخيرين وعدم مانعية الاخير (قوله مع تعداها الخ) عبارة المغنى هذا ضبطها بالحدو اما بالعدا فاشياء كثيرة قال ابن

لا يتمتع في الحكاية كما يعلم من النحو فلا منافاة بينهما (قوله وعليه يحمل جزم بعضهم بانه لو أخبر الحاكم برجع الشاهد الخ) ولو اخبر الشاهد عدل بما ينافى شهادته جاز له اعتماده إن غلب على ظنه صدقه وإلا فلا

بما لزمه أن يخبر به (وشرط العدالة لاجتناب) كل كبيرة من أنواع (الكبائر) لأن مرتكب الكبيرة فاسق وهى وما فى معناها كل جرمة تؤذن بقلة اكثر اثرات مرتكبها بالدين ورقة الديانة وهذا الشموله ايضا لصغائر الخسة وللأصرار على صغيرة الاثني اشمل من حدها بما يوجب الحد لان أكثرها لاحد فيه أو بما فيه وعيد شديد بنص الكتاب أو السنة لأن كثير اعمادوه كبائر ليس فيه ذلك كالظهار وأكل لحم الخنزير وكثيرا ماعدوه صغائر فيه ذلك كالغيبية كما بينت ذلك كله مع تعداها على وجه مبسوط بحيث زادت على الاربعائة ومع ادلة كل

عباس هي الى السببين اقرب وقال - عبيد بن جبير أنها الى السبب مائة أقرب أي باعتبار أصناف أنواعها وما
عدا ذلك من المعاصي فن الصغار ولا باس بذكر شيء من النوعين فن الاول تقديم الصلاة وتأخيرها عن
وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة ونسيان القرآن والياس
من رحمة الله وامن مكره تعالى والقتل عمدا او شبه عمد والفرار من الزحف واكل الربوا واكل مال اليتيم
والانطاف في رمضان من غير عذر وعقوق الوالدین والزنا والواط وشهادة الزور وشرب الخمر وان قل
والسرقة والنصب وقيد جماعة بما يبلغ ربع مثقال كناية طعنه في السرقة وكتبتان الشهادة بلا عذر وضرب المسلم
بغير حق وقطع الرحم والكذب على رسول الله ﷺ وعمدا وسب الصحابة وأخذ الرشوة وأما الغيبة فان
كانت في اهل العلم وحلة القرآن فهي كبيرة كما جرى عليه ابن المقرئ والانصاف ووه من الصغار النظر المحرم
وكذب لا - دفيه ولا ضرر والاشراف على بيوت الناس وهجر المسلم فوق الثلاث وكثرة الخصومات
وان كان محقا الا ان راعى حق الشرع فيها والضحك في الصلاة والنياحة وشق الجيب في المصيبة والتبخر في
المشي والجلوس بين الفساق لا يناسا لهم وإدخال مجانين وصبيان ونجاسة يغلب تنجيسهم المسجد واستعمال
نجاسة في بدن أو ثوب لغير حاجة اه وزاد الروض مع شرحه على ذلك مع تقييد لبعض راجعه (قوله وما قيل
فيه) أي الكل وقوله وببحث حمل الخ معطوفان على ادلة كل (قوله وما ورد فيها) أي حمل ما ورد في الغيبة (قوله
على غير الفاسق الخ) أي وان لم يكن من اهل العلم وحلة القرآن عبارة شرح الروض ومن الصغار غيبة
للمسرفقة واستماعها بخلاف المعلن لا تحرم غيبته بما أعلن به وبخلاف غير الفاسق فينبغي ان تكون
غيبته كبيرة وجرى عليه المصنف أي ابن المقرئ كاصلة في الوقوع في اهل العلم وحلة القرآن كما مر وعلى ذلك
يحمل ما ورد فيها من الوعيد الشديد في الكتاب والسنة وما نقله القرطبي وغيره من الاجماع على انها كبيرة
وهذا التفصيل احسن من إطلاق صاحب العدة انها صغيرة وان نقله الأصل عنه وافرده وجرى عليه المصنف
وقوله واستماعها أخص من قول الأصل والسكوت عليها لا يقدح عليها ولا يسمها اه بحذف (قوله
بخلافه) أي الفاسق (قوله في كتابي الخ) متعلق بقوله بينت ذلك الخ (قول المتن والاصرار الخ) أي بان يمتنع
زمن تمكن فيه التوبة ولم يتبق له شيئا العزيزي وقال عميرة الاصرار قيل هو الدوام على نوع واحد منها
والارجح انه الاكثر من نوع او انواع قال الرافعي وقال الزركشي والحق ان الاصرار الذي تصير به
الصغيرة كبيرة اما تكرر اها بالفعل وهو الذي تكلم عليه الرافعي واما تكرر اها في الحكم وهو الذي تكلم
فيه ابن الرفعة اه بحجري (قوله أو صغائر) الى قوله وهما صريحان في النهاية لا قوله فتى الى فيظهر (قوله
أو صغائر) الاولى اسقاطه كافي المعنى وشرح المنهج (قوله بان لا تغلب) كذا في النهاية لا تغلب وفي هامش
اصله بخط تلميذه عبد الرؤف ما نصه الظاهر ان لازائد اه وفيه نظر لان الظاهر ان مراد الشارح تفسير
الاصرار المراد للمصنف وحينئذ فتعين اثبات لا واما حذف لا فانما ياتي لو كان المراد تفسير اجتناب
الاصرار وليس مرادا اه سيد عمر اقول بل يصح بكون ذلك راجعا للاصرار وان الباء بمعنى مع قوله
الآتي عن القيل (قوله مطلقا) أي أصر عليها أم لا وغلب طاعاته أم لا (قوله أو صغيرة) يعني ودوام عليها
اخذا بما بعده ولا لم يظهر المعنى كما لا يخفى عبارة شرح المنهج معه والعدل يتحقق بان لم يات كبيرة ولم يصر على
صغيرة أو أصر عليها وغلب طاعاته فبار تكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة من نوع من انواع تنفي العدالة
الا ان تغلب طاعات المصر على ما أصر عليه فلا تنفي العدالة عنه اه وعبارة المعنى فبار تكاب كبيرة أو اصرار
على صغيرة من نوع او انواع تنفي العدالة الا ان تغلب طاعته معاصيه كما قاله الجمهور فلا تنفي عدالته وان
اقتضت عبارة المصنف الانتفاء مطلقا (فائدة) في البحر لو نوى العدل فعل كبيرة عدا الزنا لم يصح بذلك
فاسقا بخلاف نية الكفر اه (قوله خلافا لمن فرق) أي واشترط الدوام على نوع منها وقال ان المكثرون
انواع الصغائر بدون مداومة على نوع منها ليس بفاسق وان لم تغلب طاعاته على صغائره (قوله بالنسبة لتعداد
كابؤ خذ ذلك من قول شيخنا الرملي لو اخبر الحاكم يرجوع الشاهد فان ظن صدق الخبر توقف عن الحكم

وما قيل فيه وببحث حمل ما
نقل من الاجماع على ان
الغيبة كبيرة وما ورد فيها
من الوعيد الشديد على غير
الفاسق بخلافه فان ذكره
بما لم يعان به صغيرة في كتابي
الزواج عن اقرار
الكبائر (و) اجتناب
(الاصرار على صغيرة) أو
صغائر من نوع واحد أو
أنواع بأن لا تغلب طاعاته
صغائره فتى ارتكب كبيرة
بطلت عدالته مطلقا أو
صغيرة أو صغائر داوم
عليها أو لا خلافا لمن فرق
فان غلب طاعاته صغائره
فهو عدل ومتى استويا
أو غلبت صغائره فهو
فاسق ويظهر ضبط
الغلبة بالنسبة لتعداد

صور هذه وصور هذه من غير نظر الى تعدد ثواب الحسنة لان ذلك امر اخروي لا يتعلق له بما نحن فيه ثم رايتم بعضهم ضبط ذلك بالعرف ونص المختصر ضبطه بالاظهر من حال الشخص وهما صريحان فيما ذكرته ويجرى ذلك في المروءة والنخل بها بناء على اعتبار الغلبة ثم كما هنا فان غلبت افرادها لم تؤثر والاردت شهادته وصرح بعضهم بان كل صغيرة تاب عنها لا تدخل (٢١٥) في العدو وحسن لان التوبة الصحيحة

تذهب اثرها بالكلية قيل عطف الاصرار من عطف الخاص على العام لما تقرر انه ليس المراد مطلقه بل مع غلبة الصفات او مساواتها للطاعات وهذا حينئذ كبيرة اه وفيه نظر لان الاصرار لا يصير الصغيرة كبيرة حقيقة وانما يلحقها بها في الحكم فالعطف صحيح من غير احتياج الى تأويل ولا ينافي هذا قول كثيرين كابن عباس رضي الله عنهما ونسب للمحققين كالاشعري وابن فورك والاستاذ ابن اسحق ليس في الذنوب صغيرة قال العمراني لانهم انما كرهوا تسمية معصية الله صغيرة اجلالا له مع اتفاقهم على ان بعض الذنوب يقدر في العدالة وبعضها لا يقدر فيها وانما الخلاف في التسمية والاطلاق (تنبيه) ينبغي ان يكون من الكبار ترك تعلم ما يتوقف عليه صحة ما هو فرض عين عليه لكن من المسائل الظاهرة لا الخفية نعم مرانه لو اعتقد ان كل افعال نحو الصلاة او الوضوء فرض او بعضها فرض ولم يقصد بفرض معين النفلية صح حينئذ فهل ترك تعلم

صور هذه الخ) اي بان يقابل مجموع طاعاته في عمره بمجموع معاصيه فيه كافي عرش اه بجيرمي (قوله ثم رايتم بعضهم ضبط ذلك بالعرف) عبارة النهاية وهذا قريب من ضبطه بالعرف اه (قوله) وهما صريحان الخ) فيه نظر لان قضية الاول عدم اعتبار التعداد بل يكفي به العرف والثاني اعتبار ظاهر حال الشخص وان لم يلاحظ التعداد - حقيقة اه سم (قوله) ويجرى ذلك الخ) خالفه النهاية واقره سم عبارته قوله ويجرى ذلك في المروءة والنخل الخ ينبغي ان يلاحظ مع هذا ما سيذكره عن البلقيني وغيره في الكلام عليها فان جميعه مغاير لما هنا كما يظهر بالوقوف عليه والوجه انه لا يجري بل متى وجد خاتم ردت شهادته وان لم يتكرر شرح مر اه وعبارة السيد عمر عبارة النهاية والوجه انه لا يجري الخ فليتأمل فلعل لازادة ثم رايتم في نسخة منها بعد كتابة حاصل ما في التحفة الى قوله والاردت شهادته ما نصه بل متى وجد منه خاتم ردت شهادته وان لم يتكرر اه (قوله افرادها) اي المروءة وقوله لم يؤثر اي الاخلال بها (قوله وصرح بعضهم) الى قوله والوجه في النهاية (قوله وصرح) الى قوله قيل عبارة النهاية ومعلوم ان كل صغيرة تاب منها لم تكن لها لا يدخل في العد لا ذهاب التوبة الصحيحة اثرها اه (قوله فالعطف صحيح) فيه ان القيل المار لم يدع صاحبه عدم صحة العطف وقوله من غير احتياج الى تأويل يتأمل ما المراد بالتأويل والذي مر تقيد لا تأويل رشدي (قوله لا ينافي هذا) اي تقسيم المعصية الى الصغيرة والكبيرة (قوله قال العمراني) اي في نوجيه عدم المناقاة (قوله وانما الخلاف الخ) الاول التفريع (قوله والوجه انه الخ) عبارة النهاية والوجه كما اقتضاه افتاء الشيخ بان من لم يعرف اركان او شروط نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته ان ذلك كبيرة انتهت وكان في اصل الشارح رحمه الله نحو ذلك فابده بما ترى اه سيد عمر قال عرش قوله غير كبيرة بل قد يقال ولا صغيرة كما يسبق الى الفهم من قوة كلامهم سم (قوله لا تقبل شهادته) اي وان كانت صلاته صحيحة حيث اعتقد ان الكل فروض او ان بعضها فرض والاخر سنة من غير تعيين اه (قوله على غير هذين الخ) اي كان يقصد بفرض معين النفلية (قوله على ذلك) اي على ظاهر افتاء الشيخ (قول المتن اللعب بفتح اللام وكسر المهملة مغنى (قول المتن بالنرد) وهو المسمى الان بالطاولة في عرف العامة عرش (قول المتن على الصحيح) مقابله انه مكروه فقط نهاية ومعنى (قوله لخبر مسلم) الى قوله قال بعضهم في النهاية الا قوله ومن زعم الى ومن ذلك وقوله وهى اوراق فيها صور وقوله واستشكله الى وحاصله (قوله بالنردشير) وفي بعض الهوامش عن العلامة الهمام ابن نباتة ما نصه وقد وضع النرد لاذشير من ولد ساسان وهو اول الفرس الثانية تنبيه على انه لا حيلة للانسان مع القضاء والقدر وهو اول من لعب به فقيل نردشير وقيل انه هو الذى وضعه وشبهه به قلب الدنيا باهاها فجعل يوت النرد اثني عشر بيتا بعد شهر والسنة وعدد كلابها ثلاثين بعد ايام الشهر وجعل الفصين مثالا للقضاء والقدر وتقليبهما باهل الدنيا فان الانسان يلعبه

والا فلا شمر (قوله) وهما صريحان فيما ذكرته) فيه نظر لان قضيته عدم اعتبار التعداد بل يكفي به العرف والثاني اعتبار ظاهر حال الشخص وان لم يلاحظ التعداد وحقيقته (قوله) ويجرى ذلك في المروءة والنخل بها الخ) ينبغي ان يلاحظ مع هذا ما سيذكره عن البلقيني وغيره في الكلام عليها فان جميعه مغاير لما هنا كما يظهر بالوقوف عليه (قوله ايضا ويجرى ذلك الخ) والوجه ان لا يجري بل متى وجد خاتم ردت شهادته وان لم يتكرر شمر (قوله والوجه انه غير كبيرة) بل قد يقال ولا صغيرة كما يسبق الى الفهم من قوة كلامهم (قوله ايضا والوجه انه غير كبيرة لصحة عباداته مع تركه الخ) اي والوجه كما اقتضاه افتاء الشيخ بان

ما ذكر كبيرة ايضا ولا للنظر فيه مجال والوجه انه غير كبيرة لصحة عباداته مع تركه واما افتاء شيخنا بان من لم يعرف بعض اركان او شروط نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته فيتعين حمله على غير هذين القسمين لتلازم على ذلك تفسيق العوام وعدم قبول شهادة احد منهم وهو خلاف الاجماع الفعلي بل صرح ائمتنا بقبول شهادة العامة كما يعلم مما ياتي في قبيل شهادة الحسبة على ان كثيرين من المتفقهة يجهلون كثيرا من شروط نحو الوضوء (ويحرم اللعب بالنرد على الصحيح) لخبر مسلم من لعب بالنردشير

فكانما غمس يده في لحم خنزير ودمه وفي رواية لاني داود فقد حصى الله ورسوله وهو صغيرة وفارق الشطرنج بان معتمده الحساب الدقيق والفكر الصحيح ففيه تصحيح الفكر (٢١٦) ونوع من التدبير ومعمده النرد الحرز والتخمين المؤدى إلى غاية من السفاهة والحق قال

الرافعي وتبعوه ما حاصله ويقاس بهما كل ما في معناهما من انواع اللهو فكل ما معتمده الحساب والفكر كالمنقلة حفر او خطوط ينقل منها واليا حصى بالحساب لا يحرم ومحل في المنقلة ان لم يكن حسابها تبعاً لما يخرج الطاب الآتي والا حرم وكل ما معتمده التخمين يحرم ومن القسم الثاني كارجحه السبكي والزركشي وغيرهما الطاب عصي صغار ترمى وينظر لونها ليرتب عليه مقتضاه الذي اصطالحوا عليه ومن زعم انه يحتاج الى فكر فلم يعرف حقيقة بوجه اذ ليس فيه غير ما ذكرناه ومن ذلك ايضا الكنجفة وهي اوراق فيها صور ويحوز اللعب بالخاتم وبالحمام ان خليا عن مال والثاني عما عرف لاهله من خلهم جلباب الحياء والمروءة والتعصب والا ردت شهادتهم ويقاس بهم ما كثر واشتهر من انواع حدثت من الجري وحل الاحمال الثقيلة والنطاح بنحو السكباش وغير ذلك من انواع السفة واللهو (ويكرهه) اللعب (بشطرنج) بفتح اوله وكسره معجما ومهملًا لانه يلبي عن

فيبلغ باسعاف القدر ما يريد وان اللاعب الفطن لا يتأق له ما يتأق لغيره اذالم يسعفه القدر فعارضهم أهل الهند بالشطرنج اه (قوله فكانما غمس يده في لحم خنزير ودمه) اي وذلك حرام اسنى (قوله وفارق الشطرنج) الى قوله ان خليا في المغنى الا قوله ومحل الى ومن القسم الثاني وقوله والزركشي وغيرهما وقوله ومن زعم الى ويجوز (قوله ففيه تصحيح الفكر الخ) عبارة المغنى فهو يعين على تدبير الحروب والحساب اه (قوله الحرز والتخمين الخ) عبارة الاسنى والمغنى ما يخرج به اللبان اي الحصى ونحوه فهو كالازلام اه (قوله كالمنقلة حفر الخ) عبارة المغنى والاسنى واما الخزة وهي بفتح الحاء المهملة وبالزى قطعة خشب يحفر فيها حفر في ثلاثة اسطر يجعل فيها حصى صغار ويلعب بها وتسمى بالمنقلة وقد يسمى بالاربعة عشر والفرق وهي بفتح القاف والراء يقال بكسر القاف واسكان الراء ان يخط في الارض خط مربع ويجعل في وسطه خطان كالصليب ويجعل على رؤس الخطوط حصى صغار يلعب بها ففهمها وجهان اوجهها كما يقتضيه كلام الرافعي السابق الجواز وجري ابن المقرئ على انها كالنرد اه (قوله ومن القسم الثاني الخ) اي ما معتمده التخمين ظاهره ولو بلا مال فيحرم ويؤيده التقييد في الحمام وما بعده بالخلو عن العوض ع ش (قوله عصي صغار الخ) عبارة المغنى لان العمدة فيه على ما تخرجه الجرائد الاربع وقال غيره اي السبكي بالكرامة اه (قوله ومن ذلك) اي القسم الثاني (قوله وبالحمام) ﴿ فرع ﴾ اتخاذ الحمام للبيض او الفرخ او الانس او حمل السكتب اي على اجنحتها مباح ويكرهه اللعب به بالتظير والمسابقة ولا ترد به الشهادة وروى مع شرحه زاد المغنى قال القاضي حسين هذا اي كراهة اللعب بالحمام حيث لم يسرق اللاعب طيور الناس فان فعله حرم وبطلت شهادته اه (قوله ان خليا عن مال الخ) عبارة الروض مع شرحه فان انضم اليه اي اللعب بالحمام قار ونحوه ردت الشهادة به كالشطرنج ففهمها اه (قوله والثاني عما عرف الخ) عبارة النهاية لكن متى كثر اللعب بالحمام ردت به شهادته لما عرف من اهله الخ (قوله والتعصب) عطف على خلهم الخ وعلى ما عرف الخ (قوله ويقاس بهم) اي باهل الحمام اي في رد الشهادة فقط اما الجواز فقد يحرم ان ترتب عليه اضرار للنفس بلا غرض ع ش (قوله والنطاح بنحو السكباش الخ) عبارة المغنى ويحرم كما قال الحليمي التحريش بين الديوك والكلاب وترقيص القروود ونطاح السكباش والتفرج على هذه الاشياء المحرمة واللعب بالصور وجمع الناس عليها اه (قوله بفتح اوله وكسره الخ) انكر بعضهم فتحه اسنى (قوله لانه يلبي الخ) ولان فيه صرف العمر الى ما لا يجدى ولان عليا رضى الله تعالى عنه لم يقوم يلعبون به فقال ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون اسنى (قوله حتى تخرج) اي الصلاة به اي لعب الشطرنج (قوله واستشكه) اي التفسير بلعب الشطرنج المخرج للصلاة عن وقتها نسيانا (قوله بما جوا به الخ) عبارة الاسنى بان فيه تعصبة الغافل ثم قياسه الطرد في شغل النفس بغيره من المباحات وما استشكل به اجاب عنه الشافعي رضى الله تعالى عنه بان في ذلك استخفافا من حيث انه عاد الخ واما القياس المذكور فاجيب عنه بان شغل النفس بالمباح الخ وبان ما شغلا به هنا مكره ومن ثم مباح اه وسياق في الشرح رد الجواب الاول (قوله ولفظه فان قيل الخ) صنيع كلام الام ان الاثم والفسق موقوف على التجربة بقوم مقتضى قول الشارح وحاصله الخ ترتب الاثم والفسق على النوبة الاولى ايضا وقد يوجه بان ما ذكر ليس مطردا بل الناس متفاوتون فلم يعلم الانسان ذلك من نفسه فلا وجه لتأنيده وتفسيره فينبغي ان يناط الامر بما يغلب على ظنه من حال نفسه بتجربة او غيرها فليتأمل ثم رایت قول الشارح الا في المباح والكلام الخ وفيه تايد لما ذكر فتدبر اه سيد عمر وسياق عن سم ما يوافقه وعن الروض والمغنى ما يقتضى التكرار وعدم الفسق بالمرة

من لم يعرف اركان او شروط نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته ان ذلك كبيرة ش م

فانه لا يتغير بذلك وترد الشهادة به إن اقترن به أخذ مال أو خش أو دأوم عليه قال الماوردي أو لعبه على الطريق قال غيره أو كان فيه صورة حيوان ومن ثم قال بعضهم يحرم اللعب بكل ما في آله ووردة محرمة (ويباح) بل قال في مناسكة يندب (الخداء وسماعه) واستماعه لانه صلى الله عليه وسلم أقر فاعله بل قال لا نجسة عبد (٢١٨) له أسود حدا باده مات المؤمنين بالأنجشة ويذكر فقبا للقوارير أرى النساء واه الشيخان

وذلك ان الابل اذا سمعته زاد سيرها واتعبت راكبها والنساء يضعفن عن ذلك فشبهن بالزواج الذي يسرع انكساره واستبدل للذب بإخبار صحيحة وبأن فيه تنشيطا للسير وتنشيط النفوس وإيقاظ الزوام اهو يتعين الجزم به اذا كان السير قربة او الاستيقاظ كذلك لان وسيلة القربة قربة اتفاقا ثم رايت ما ياتي قريبا عن الاذرعى وهو موافق لما ذكرته وهو بضم اوله وكسره وبالذال المرملة وبالمد ما يقال خلف الابل من رجز وغيره وهذا اولى من تفسيره بانه تحسين الصوت الشجى بالشعر الجائز (ويكره الغناء) بكسر اوله بالمد (بلا آلة وسماعه) يعنى استماعه لا مجرد سماعه بلا قصد لما صح عن ابن مسعود ومثله لا يقال من قبل الراى فيكون في حكم المرفوع انه ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل وجاء مرفوعا من طرق كثيرة بينته في كتابي في الرعاع

فانه لا يتغير بذلك) فيه وقفة (قوله الشهادة به) أى بلعب الشطرنج (قوله إن اقترن به أخذ مال) أى لما مر انه كبيرة وقوله أو خش أى لانه حرام كما مر عن الروض والمغنى وظاهر إطلاقهم هنا ولو كان قايلا وباتى تقييد الفحش بالشعر بالاكثر وهو الظاهر هنا ايضا فايراجع وقوله أو دأوم عليه وقوله أو لعبه أى لما ياتى انهايسة طان المروءة (قوله أو لعبه على الطريق) ظاهره وإن لم يكن اللاعب عظيمه أو ينبغي ان محل ذلك حيث تكرراه عشا ويأتى في مبحث المروءة ما يقتضى ان التكرار ليس بشرط (قوله على الطريق) ويقاس به ما في معناه شرح المنهج أى كالتهاوى بجيرى (قوله أو كان فيه صورة حيوان) ظاهره وان لم يتكرر اللعب به ويظهر ان محل ما قاله اخذا بما مر اذا لم تغاب طاعاته على معاصيه ثم رايت في الاسنى ما يصرح به كما ياتى في مبحث الفحش بالشعر (قوله بل قال في مناسكة يندب) كذا في المغنى (قوله واستماعه) كذا في المغنى والنهاية ايضا ولك ان تقول الاولى تفسير ما في المتن لا عطفه عليه لان ما لا صنع له فيه لا تتعلق به الاحكام فلينامل سيد عمر اى ولذا عبر بالمنهج بالا لانه اعم قال وتعبيرى بالاستماع هنا وفيما ياتى اولى من تعبيره بالسماع اه (قوله لا نجشة) بفتح فسكون ففتح (قوله يا أنجشة الخ) مقول القول (قوله واستدل) الى قوله لما صح في المغنى الا قوله اه الى وهو بضم اوله وقوله وهذا الى المتن (قوله تنشيطها) اى الابل (قوله انتهى) اى كلام المستدل (قوله الجزم به) اى الذنب (قوله قربة) الاولى تاخيرها وابداله عن قوله كذلك (قوله وهو بضم اوله وكسره الخ) ويقال فيه حدوا ايضا مغنى (قوله ما يقال) الى قوله وجاء مرفوعا في النهاية (قوله ما يقال خاف الابل الخ) ذكر في الاحياء عن ابى بكر الدينورى انه كان في البادية فاضافه رجل فرأى عنده عبد أسود مقيدا فسأل عنه فقال له مولاه أنه ذو صوت طيب وكانت له عيس فخلها أحمالا ثقيلة وحداها فقطعت مسيرة ثلاثة أيام في يوم فلما حطت أحمالها ماتت كلها قال فشفت فيه فشفعتنى ثم سألته ان يحدولى فرفع صوته فسقطت لوججى من طيب صوته حتى اشار اليه مولاه بالسكوت اه مغنى (قوله وهذا الى من تفسيره بانه الخ) لعل وجه الاولوية ان هذا النفسير يشمل الغناء الآتى والحال انه ليس بمراء (قوله الشجى) اى المطرب (قول المتن ويكره الغناء) قال الغز الى الغناء ان قصد به ترويح القلب على الطاعة فهو طاعة أو على المعصية فهو معصية وان لم يقصد به شىء فهو لمعفو عنه اه حلى (قوله وبالمد) عبارة المغنى وهو بالمد وقد يقصر ويكسر المعجمة رفع الصوت بالشعر (فائدة) الغناء من الصوت محدود ومن المال مقصور اه (قوله انه ينبت النفاق الخ) اى ومن انه ينبت الخ اى يكون سببا لحصول النفاق فى قلب من يفعله لى او يستمعه لان فعله واستماعه يورث منكر او اشتغالا بما يفهم منه كمحاسن النساء وغير ذلك وهذا قد يورث في فاعله ارتكاب امور تحمل فاعله على ان يظهر خلاف ما يبطنه اه عشا ولا يخفى ان ذلك انما ياتى فى الغناء بشعر متعلق بشحو النساء بخلاف المتعلق بوصف الله او رسوله وجهما ونحو ذلك فانه يرغب فى الطاعة فيكون طاعة كما مر عن الغز الى ويأتى عن الاذرعى (قوله وجاء الخ) اى ما صح عن ابن مسعود (قوله كف الرعاع) وزن السحاب مفرده رعاية يقال هم رعاع الناس اى الاحداث الطغام السفلة اه او قيانوس (قوله دعانى اليه) اى الى تأليف ذلك الكتاب (قوله تهافت كثيرين) اى تسارعهم وتساقطهم (قوله لبعض من ادركناهم) الى قوله من تحریم سائر الخ فى النهاية الا قوله ووقع الى وكل ذلك عبارة وما سمعناه من بعض صوفية الوقت تبع كلام ابن حزم الخ (قوله وكذبه) اى ابن طاهر (قوله ولم ينظر) اى ذلك البعض لكونه اى ابن طاهر (قوله بالغوا) اى الائمة (قوله وغيره) اى الكمال (قوله وكل ذلك)

عن محرمات الله والسماع دعانى اليه أنى رأيت تهافت كثيرين على كتاب

أى بعض من ادركناهم من صوفية الوقت تبع فيه خراف ابن حزم وابطيل ابن طاهر وكذبه الشنيع في تحليل الاوتار وغيرهم ولم ينظر لكونه مذموم السيرة مردود القول عند الائمة ومن ثم بالغوا في تسفيهه وتضليله سيما الاذرعى في توسطه وقع بعض ذلك ايضا للكمال الادفوى في تأليفه في السماع ولغيره وكل ذلك يجب الكف عنه واتباع ما عليه ائمة المذاهب الاربعة وغيرهم لا ما افتراه اولئك عن بعضهم

من تحريم سائر الاوتار والمزاهير وبعض انواع الغناء وزعم انه لا دلالة في خبر ابن مسعود على كراهته لان بعض المباح كاس الثياب الجميلة يندب التفاق في القاب وليس بمكروه بل بانالانه لم يثبت اتفاقا أصلا وان سلمناه فالتفاق مختلف والتفاق الذي يشبه الغناء من النخنت وما يترتب عليه اقبح واشنع كالا تخفي وما نقل منه عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم ليس هو بصفة الغناء لمعرف وفي هذه الازمنة مما شتمل على التلحينات الانيقة والتغيمات الرقيقة التي تبيج النفوس وشهواتها كايته الاذرى كالقرطبي (٢١٩) وبسطته ثم وقد جزم الشيخان

في موضع بانه معصية وينبغي

حمله على ما فيه وصف نحو

خمر او تشبيب بامرد او

اجنبية ونحو ذلك مما يحمل

غالب على معصية قال الاذرى

اماما اعتيد عند محاولة

عمل وحمل ثقيل كجداء

الاعراب لا بلهم وغناء

النساء لتسكين صغارهم فلا

شك في جواز بل ربما يندب

اذا نشط على سير او رغب

في خير كالجداء في الحج

والغزو وعلى نحو هذا

يحمل ما جاء عن بعض

الصحابة اه وما يحرم

اتفاقا سماعه من امرد او

اجنبية مع خشية فتنة وقضية

قوله بلا آله حرمة مع

آلة قال الزركشي لكن

القياس تحريم الآلة فقط

وبقاء الغناء على الكراهة

اه ويؤيده ما مر عن الامام

في الشطرنج مع القمار

(فرع) يسن تحمين الصوت

بقراءة القرآن واما تلحينه

فان اخرج الى حد لا يقول

به احد من القراء حرم

والافلا على المعتمد واطلاق

الجمهور كراهة القسم

الاول مرادهم بها

اي كلام ابن حزم وابن طاهر والكمال وغيره (قوله من تحريم الخ) بيان لما عليه الائمة (قوله وبعض انواع الغناء) انما زاد لفظه بعض لما مر وياتي انفا (قوله يثبت الغناء) اي بعض انواعه (قوله وما نقل منه) اي من الغناء (قوله ثم) اي في الكتاب المذكور (قوله وقد جزم) الى قوله قال الاذرى عبارة النهاية وما ذكره في موضع من حرمة يحمل على لو كان من امرد او اجنبية وخاف من ذلك فتنة اه (قوله قال الاذرى) الى المتن في النهاية الا قوله وما يحرم الى وقضيته الخ وما اتبعه عليه (قوله وحمل ثقيل) بالاضافة (قوله كجداء الاعراب الخ) لعل الاولى ومن جداء الخ (قوله صغارهم) صوابه صغارهم رشدي (قوله في خير) راجع للسير ايضا (قوله وما يحرم اتفاقا الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه واستماعه بلا آله من الاجنبية اشد كراهة فان خيف من استماعه منها او من امرد فتنة حرم قطعاه اه (قوله مع خشية فتنة) اي ولو نظر محرم زيادي (قوله وقضية قوله بلا آله حرمة الخ) عبارة النهاية وهي اقترن بالغناء آله محرمة فالقياس كما قاله الزركشي تحريم الآلة الخ ولم يتعرض لكون قضية المتن الحرمة سيد عمر وجرى الروض وشيخ الاسلام والمغني على تلك القضية فقالوا امامنا الآلة فيحرمان اه اي الغناء واستماعه وقد توجه بان اجتماعهما يؤثر في تبيج النفوس وشهواتها ما لا يؤثر احدهما على حاله كما هو ظاهر (قوله فرع) الى قوله وسنطير في المغني (قوله واما تلحينه) عبارة المغني والروض مع شرحه ولا بأس بالادارة للقراءة بان يقرأ بعض الجماعة قطعة ثم البعض قطعة بعدها ولا بتريد الآلة للتدبر ولا باجتماع الجماعة في القراءة ولا بقرائه بالالحن ان لم يفرض فان افترط في المدو الاشباع حتى ولد حروفا من الحركات فتولد من الفتحة ألف ومن الضمة واو ومن الكسرة ياء او ادغم في غير موضع الادغام او اسقط حرفا حرم ويفسق به القاري ويأثم المستمع ويسن ترتيب القراءة وتذنها والبقاء عندها واستماع شخص حسن الصوت والمدايسة وهي ان يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه اه (قوله حرم) وينبغي ان يكون كبيرة كما يؤخذ من قوله بل قال الماوردي الخ ع ش (قوله والمستمع يأثم به) اي اثم الصغيرة ع ش (قوله عن نهجه القويم) اي طريقه المستقيم ع ش (قول المتن ويحرم استعمال آله الخ) اي وكذا يحرم اتخاذها واستعمالها هو الضرب بها مغني وأسنى (قول المتن من شعار الشربة) جمع شارب وهم القوم المجتمعون على الشراب الحرام مغني وفي الخلاصة وشاع نحو كامل وكلمة اه (قوله بضم اوله) الى قول المتن لا الرقص في النهاية الا قوله كما يثبت ثم في موضعين وقوله وتضعيف الترمذي له مردود وقوله ويشهد ايضا الى ويباح (قوله وهو صفر) اي نحاس اصفر ع ش (قوله او قطعتان الخ) كالتحسين اللتين تضرب احدهما على الاخرى يوم خروج المحمل ومثلها قطعتان من صني او خشبة تضرب احدهما على الاخرى واما التصفيق باليدين فمكروه كراهة تنزيه حاي (قوله بضرب احدهما الخ) وهو ما يستعمله الفقراء المشهورون في زمننا المسمى في عرف العامة بالكسكسات ع ش وحاي (قول المتن ومن ما عراقي) بكسر الميم وهو ما يضرب به مع الاوتار مغني وشيخ الاسلام (قوله وسائر انواع الاوتار والمزاهير) وكلها صغائر شرح المنهج (قوله من قرب عهدها) اي بالخروج وشربها (قوله بان هذا) عبارة النهاية نعم لو اخبر طبيبان عدلان بان المريض لا ينفعه لمرضه الا العود عمل بخبرهما وحل له استماعه كالتداوى بنجس فيه اخبر على هذا يحمل الخ وعبارة المغني وبحت جواز استماع المريض لداشهد عدلان

كرهية التحريم بل قال الماوردي ان القاري يفسق بذلك والمستمع يأثم به لانه عدل به عن نهجه القويم (ويحرم استعمال آله من شعار الشربة كطنبور) بضم اوله (وعود) وورباب وجنك وسنطير وكنجة (وصنع) بفتح اوله وهو صفر يجعل عليه أو تار يضرب بها أو قطعتان من صفر تضرب احدهما بالآخرى وكلاهما حرام (ومن ما عراقي) وسائر انواع الاوتار والمزاهير (واستماعها) لان اللذة الحاصلة منها تدعو الى فساد كشرب الخمر لا سيما من قرب عهدها ولا نها شعار الفسقة والتشبه بهم حرام وخروج باستماعها سماعها من غير قصد فلا يحرم وحكاية وجه بحل العود لانه ينفع من بعض الامراض مردودة بان هذا لم يثبت عن احد ممن يعتد به على انه ان اراد حله لمن به ذلك المرض ولم ينفعه غيره

بقول طبيين عداين فليس وجهه بل هو المذهب كالتداوى بنجس غير الخمر وعلى هذا يحمل قول الحلبي يباح استماع الله اللهم إذا نفعت من مرض أى مان به ذلك الأرض وتعين الشفاء في سماءه وحكاية ابن طاهر عن الشيخ أنى أسحق الشيرازى أنه كان يسمع العود من جملة كذبه وتموره كما بينته ثم (لا يراع) وهو الشبابة سميت بذلك لخلو جو فها ومن ثم قالوا المن لا قلب له رجل يراع فلا يحرم (في الاصح) الخبر فيها (قلت) الاصح تحريمه والله أعلم) لانه مطرب بانقراده بل قال بعض أهل الموصيقى انهالة كاملة جامعة لجميع النغمات الايسر الخرم كسائر المزامير والخبر المروى في شبابة الراعى منكر كما قاله (٢٢٠) أبو داود وبقدير محته كما قاله ابن حبان فهو دليل للتحريم لان ابن عمر سداذنيه عن

سماعها ناقله عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم استخبر من نافع هل يسمعهما فيستدسم سداذنيه فلما لم يسمعها اخبره فترك سدهما فهو لم يامر به بالاصغاء اليها بدليل قوله له اتسمع ولم يقل استمع ولقد اظن خطيب الشام الدوايح وهو ممن نقل عنه في الروضة واثني عليه في تحريمها وتقرير أدلتها ونسب من قال بحالها الى الغلط وانه ليس معدودا من المذهب ونقل كلامه برهته وكلام غيره ثم فرجعه ونقل ابن الصلاح انها اذا جمعت مع الدف حرما باجماع من يعتد به ورده التاج السبكي وغيره ويوافقه ما مر عن الامام في الشطر نج مع القمار وعن الزركشى في الغناء مع الآله وما حكى عن ابن عبد السلام وابن دقيق العيد من انها كانيا يسمعان ذلك فكذب كما بينته ثم فاحذره (ويجوز دف) أى ضربه (وأستماعه لعرس) لانه صلى الله عليه وسلم اقر جويريات ضربن به حين بنى على بفاطمة كرم الله وجههما

من أهل الطب بأن ذلك ينجع في مرضه وحكى ابن عبد السلام خلافا للعلماء في السماع بالملاهي وبالدف والشبابة وقال السبكي السماع على الصورة المعهودة منكرو ضلاله وهو من أفعال الجهلة والشياطين ومن زعم أن ذلك قربة فقد كذب واقترب على الله ومن قال انه يزيد في الذوق فهو جاهل او شيطان ومن نسب السماع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤدب أبا شيديدا ويدخل في زمرة الكاذبين عليه صلى الله عليه وسلم ومن كذب عليه متعمدا فليتبوا مقعده من النار وليس هذا طريقة اولياء الله تعالى وحزبه واتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل طريقة أهل اللهو واللعب والباطل وينكر على هذا باللسان واليد والقلب ومن قال من العلماء باباحة السماع فذلك حيث لا يجتمع فيه دف وشبابة ولا رجال ونساء ولا من يحرم النظر اليه اه (قوله بقول طبيين الخ) يتبغى او معرفة نفسه إن كان عارفا بالطب ويتدبر النظر في اخبار الواحد ولو فاسقا اذا وقع في القلب صدقة سيد عمر (قوله بل هو المذهب الخ) أى حل استماعه انظر هل يحل لنحو الطبيب استعماله حينئذ المتوقف عليه استماع المريض المتوقف عليه شفاؤه رشيدى أى والظاهر الحل (قوله كما بينته ثم) أى في كف الرعاع الخ (قوله وهو الشبابة) وهى المسماة الان بالغاب عش (قوله لخلو جو فها) وفى البجير مى عن القاوى والشبابة هى ما ليس له بوق ومنها الصفارة ونحوها اه (قول المتن قلت) الاصح تحريمه (أى كما صححه كلام البغوى وهو مقتضى كلام الجمهور و ترجيح الاول تبع فيه الرافعى الغزالى ومال البلقينى وغيره اليه لعدم ثبوت دليل معتبر بتحريمه معنى وشرح المنهج (قوله لان ابن عمر سداذنيه الخ) قديم عارض ذلك بان تركه الانكار على الراعى دليل الجواز والالانكار لانكار المنكر واجب الا ان يقال شرط وجوب الانكار كونه مجمعا عليه أو يعتد بالفاعل التحريم واليراع مختلف فيه ويحتمل أن الراعى كان يعتد حله باجتهاد منه او بتقليد لمن افاده بحله من المجتهدين او انه قام مانع من الانكار فلما تأمل سم (قوله سداذنيه) أى ورعا والافقد مران مجرد السماع لا يحرم وبه يندفع إشكال تقريره لسماع نافع رشيدى (قوله ممن نقل) أى المصنف (قوله فى تحريمها) متعلق باطنب (قوله وانه ليس الخ) أى وإلى انه الخ يعنى قال ان القول بحلها او القائل به ليس الخ (قوله ورده التاج السبكي وغيره) ويوافقه ما مر عن الامام الخ) عبارة النهاية وفيه ما مر عن الامام الخ (قوله ما مر الخ) مرافيه (قول المتن دف) بضم الدال اشهر من فتحها سمى بذلك لتدفيف الاصابع عليه معنى (قوله حين بنى على) أى دخل ع ش (قوله فصل الخ) مبتدأ وقوله الضرب بالدف خبره (قوله ومن ثم أخذ) إلى قوله لو يشهد باضافي المغنى (قوله ونحوه) كالوليمة وقت العقد والزفاف معنى (قوله من كل سرور) عبارة المغنى وشيخ الاسلام بما هو سبب لظهور السرور كولاة وعيد وقدم غائب وشفاء مريض اه قال ع ش قوله من كل سرور قد يفهم تحريمه لاسباب اصلا فلا يرجع ولا بعد فيه لانه لعب مجرد اه أقول فيه توقف ولو قال يفهم كراهته الخ كان له وجه اخذا بما مر في الشطر نج والغناء بشرطهما بل قضية ما يأتى من قول الشارح والنهاية وقضية كلامه حل ما عداها من الطبول الخ الا باحة (قوله وهذا يشهد الخ) عبارة المغنى واستثنى البلقينى من محل الخلاف ضرب الدف فى امرهم من قدم عالم او (قوله لان ابن عمر سداذنيه الخ) قديم عارض ذلك بان تركه الانكار على الراعى دليل الجواز والالانكار

بل قال لمن قالت: وفيما نبي يعلم ما في غد دعى هذا وقولى بالذى كنت تقولين أى من مدح بعض المفتولين بيدر رواه البخارى سلطان وصح خبر فصل ما بين الحر ام والحلال الضرب بالدف وخبر أعلنوا هذا النكاح واجعلوه فى المساجد واضربوا عليه بالدف سنده حسن وتضعيف الترمذى له مردود ومن ثم أخذ البغوى وغيره منه أنه سنة فى العرس ونحوه (وختان) لان عمر رضى الله عنه كان يقره فيه كالنكاح وينكره فى غيرهما رواه ابن أنى شيبه (وكذا غيرهما) من كل سرور (فى الاصح) الخبر الترمذى وابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم لما رجع إلى المدينة من بعض معازيه قالت له جارية سوداء: إني نذرت إن ردك الله سالما أن اضرب بين يديك بالدف فقال لها: إن كنت نذرت أو فى بنذر ك وهذا يشهد

لبحث البلقيني ان ضربه لنحو قديم عالم أو سلطان لا خلاف فيه ويشهد ايضا لنده به بعد السرور بقدم نحو عالم لنفع المسلمين اذ المباح لا ينعقد ندره ولا يؤمر بوفائه لكن مرفى في النذر زيادة لا بد من استحضارها هنا ويباح اويسن عنده من قال بنده (وان كان فيه جلاجل) لا تطلق الخبر وادعاء أنه لم يكن بجلاجل يحتاج لاثباته وهي اما نحو حلق تجعل داخله (٢٢١) كدف العرب أو صنوج عراض من

صفر تجعل في خروق دائرته
كدف العجم وبحل هذه
جزم الحماوى الصغير
وغيره ونازع فيه الاذرى
بانه اشد اطرابا من الملاهي
المتفق على تحريمها واطال
ونقل عن جمع حرمة ولا
فرق بين ضربه من رجل أو
امرأة وقول الحلبي يختص
حله بالنساء رده السبكي
(ويحرم ضرب الكوبة)
بضم اوله ويحرم استماعها
ايضا (وهي طبل طويل
ضيق الوسط) واسع
الطرفين لكن احدهما
الان اوسع من الاخر الذي
لا جلد عليه للخبر الصحيح ان
الله حرم الخمر والميسر اى
القمار والكوبة ولان في
ضربها تشبها بالخثين فانه
لا يعتادها غيرهم وتفسيرها
بذلك هو الصحيح خلافا
لمن فسرهما بالنرد وقضية
كلامه حل ماعداها من
الطبول وهو كذلك وإن
اطلق العراقيون تحريم
الطبول واعتمده الاسنوى
فقال الموجود لائمة المذهب
تحريم الطبول ماعدا الدف
(لا الرقص) فلا يحرم ولا
يكره لانه مجرد حركات
على استقامة او اعوجاج
ولانه ^{كالتلويح} افر الحبشة
عليه في مسجده يوم عيد

سلطان أو نحو ذلك اه وعبارة النهاية محل الخلاف كما بحثه البلقيني إذا لم يضر به لنحو قديم الخ أى وإلا
فهو جائز قطعاً ع ش (قوله ويشهد الخ) أى الخبر المذكور (قوله ويباح اويسن الخ) مراده به الدخول
على المتن رشيدى (قوله لا تطلق الخبر) إلى قوله وهو كذلك أى المغنى لا قوله كدف العرب ر قوله كدف
العجم إلى ولا فرق وقوله لكن احدهما إلى الخبر (قوله يحتاج لاثباته) قد يقال الاصل عدمها (قوله ونازع
الخ) عبارة النهاية ونازع الاذرى فيه بانه الخ مردودة اه وعبارة الاسنوى والقول بان الضرب بالدف وفيه
صنيع أشد اطرابا الخ ممنوع اه وقد يقال ان هذا المنع مكابرة والقول باباحة الدف الذى فيه الصنيع مع
حرمة الصنيع وحده كما مر بعده ظاهر (قوله فيه) أى الدف الذى فيه جلاجل (قوله بضم اوله) أى وإسكان
الواو معنى (قوله لكن احدهما الان) عبارة النهاية ومنه ايضا الموجود فى زمنا ما احدث فيه اوسع الخ قال
ع ش افاد التعبير بمنه ان الكوبة لا تنحصر فيما سدا احدث فيه بالجلدون الاخر بل هى شاملة لذلك ولما
لو سدا طرافه معا اه (قوله وتفسيرها بذلك الخ) عبارة المغنى قال فى المهمات تفسير الكوبة بالطبل خلاف
المشهور فى كتب اللغة قال الخطاى غلط من قال انها الطبل بل هى النرد اه لكن فى المحكم الكوبة الطبل
والنرد فجعلها مشتركة بينهما فلا يحسن التغليب اه (قوله وقضية كلامه الخ) عبارة المغنى قضية كلامه اباحة
ماعداها من الطبول من غير تفصيل كما قاله صاحب الذخائر قال الاذرى لكن مرادهم ماعدا طبول اللهو
كما صرح به غير واحد ومن جزم بتحريم طبول اللهو العمرانى وابن اى عصرون وغيرهما اه وفيه ميل
الى ما قاله الاذرى خلافا للشارح والنهاية وكذا مال اليه الاسنوى حيث قال فى شرح قول الروض ولا يحرم
من الطبول إلا الكوبة مانصه ونازع الاسنوى فى الحصر المذكور فقال هذا ما ذكره الغزالى فتبعه عليه
الرافعى والموجود لائمة المذهب هو التحريم فماعدا الدف ورده الزركشى بان اكثرهم قيدوه بطبل اللهو
قال ومن اطلق التحريم اراد به اللهو اى فالمراد لا الكوبة ونحوها من الطبول التى تراد للهو اه (قوله حل
ماعداها الخ) دخل فيه ما يضر به الفقهاء ويسمونه طبل الباز ومثله طبل المسحر فهمما جائزان ع ش عبارة
الاجيرى والقاعدة ان كل طبل حلال إلا الكوبة المذكورة وكل مزمار حرام ولو من برسيم او قرعة إلا مزمار
النفير للاعوجاج قال الحلبي وكل ما حرم حرم النفرج عليه لانه اعانة على المعصية وهل من الحرام لعب البهلوان
واللعب بالحيات وارجح الحل حيث غلبت السلامة ويجوز النفرج على ذلك اه وقوله ان كل طبل حلال
إلا الكوبة قد مر ما فيه (قوله واعتمده الاسنوى الخ) تقدم رده انفا عن الاسنوى (قول المتن لا الرقص)
سياق تفصيل إسقاط الرقص المروءة سم (قوله فلا يحرم) إلى قوله ثم اعتمد فى المغنى وإلى قوله لانه ان
صدر فى النهاية (قوله ولا يكره) بل يباح معنى وشيخ الاسلام (قوله واستثنى بعضهم) عبارة المغنى وقيل
يكراهه وجرى عليه القفال وفى الاحياء التفرقة بين ارباب الاحوال الذين يقومون بوجد فيجوز لهم أى بلا
كراهة وبكره لغيرهم قال البلقيني ولا حاجة لاستثناء ارباب الاحوال لانه ليس باختيار فلا يوصف باباحة
ولا غيرها اه وهذا ظاهر إذا كانوا موصوفين بهذه الصفة ولا فتجا اكثر من يفعل ذلك ليس موصوفاه هذه
ولذا قال ابن عبد السلام الرقص لا يتعاطاه إلا ناقص العقل ولا يصلح إلا للنساء اه (قوله جمع) منهم القفال كما
لان انكار المنكر واجب إلا أن يقال شرط وجوب الانكار كونه مجمعا عليه أو يعتد الفاعل بالتحريم
وان كان مختلفا فيه ويحتمل ان الراعى كان يعتد بحله باجتهاد منه أو بتقليد لمن افتاه بحله من المجتهدين أو
انه قام مانع من الانكار فليتأمل (قوله لا الرقص) سياق تفصيل إسقاط الرقص المروءة (قوله
ثم اعتمد القول بتحريمه) والاوجه خلافه ش م

رواه الشيخان واستثنى بعضهم ارباب الاحوال فلا يكره لهم وإن قلنا بكرهته التى جرى عليها جمع ورده البلقيني بانه ان كان
باختيارهم فهم كغيرهم ولا فلا يفسوا مكلفين ثم اعتمد القول بتحريمه إذا اكثر بحيث أسقط المروءة وما ذكره آخره فيه نظر وأولا
واضح جلى يجب طرده فى سائر ما يحكى عن الصوفية بما يخالف ظواهر الشرع فلا يحتاج به لانه ان صدر عنهم فى حال تكليفهم

فهم كغيرهم أو مع غيبتهم لم يكونوا مكافئين به وقد مر في الردة في رد كلام الياضي ما يجب استحضاره هنا ونقل الاسنوى عن العز بن عبد السلام انه كان يرقص في السماع يحمل على مجرد القيام والتحرك لغلبة وجد وشهو ودوار وتجلى لا يعرفه إلا اهله فنعنا الله بهم آمين ومن ثم قال الامام اساميل الحضرمي في موقف الشمس لما سئل عن قوم يتحركون في السماع هؤلاء قوم يروحون قلوبهم بالاصوات الحسنة حتى يصيروا روحانيين فهم بالقلوب مع الحق وبالاجساد (٢٢٢) مع الخلق ومع هذا فلا يؤمن عليهم العدو فلا يرى عليهم فيما فعلوا ولا يقتدى بما قالوا

اه وعن بعضهم تقبل شهادة الصوفية الذين يرقصون على الدف لا اعتقادهم ان ذلك قرينة كما تقبل شهادة حنفي شرب النبيذ لا اعتقاده اباحتهم وكذا كل من فعل ما اعتقد اباحتهم لا اعتقاد الحنفي ثبوتاً عن تقايد صحيح ولا كذلك غيره وانما منشؤه الجهل والتقصير فكان خيالاً باطلاً لا يلتفت اليه (ألا ان يكون فيه تكسر كفعل الخنث) بكسر النون وهو أشهر وفتحها وهو أفصح فيحرم على الرجال والنساء وان نازع فيه الاسنوى وغيره وهو من يتخلق بخلق النساء حركة وهيئة وعليه حملت الاحاديث بلعنه اما من يفعل ذلك خلقة من غير تكلم فلا ياثم به (ويباح قول) اي انشاء (شعر وانشاده) واستماعه لانه صلى الله عليه وسلم كان له شعراء يصغى اليه كحسان وعبد الله بن رواحة وكعب بن مالك رضي الله عنهم وروى الخطيب في جامعه انه قرئ عند النبي صلى الله عليه وسلم

مرآة نقا (قوله فهم كغيرهم) أي في الاباحة على الراجح والكرهية على خلافه (قوله ثم اعتمد القول بتحريره الخ) والوجه خلافه نهاية ولكن ترد به الشهادة كما يأتي عش (قوله وما ذكره اخرا) أي اعتماد القول بتحريره اذا كثر الخ وقوله واولاى الردبانه ان كان الخ (قوله لانه ان صدر الخ) الاخصر المناسب لاحتمال صدوره عنهم بغير اختيار (قوله يحمل) أي المنقول (قوله هؤلاء قوم الخ) مقول القول (قوله العدو) أي الشيطان والنفس (قوله فلا يرى) أي لا يعترض (قوله بما قالوا) أي وفعلوا (قوله وعن بعضهم تقبل الخ) قد يؤيد قول هذا البعض قبول شهادة المعتدع الذي لا يكفر ببدعته بالاولى ولا يرد عليه قول الشارح ورد بانه آخ فتدبره ان كنت من اهله اه سيد عمر اقول قد يفرق بوجوب تقليد غير المجتهدين له بالاقتناع في الفروع وعدمه في الاصول وايضا قد تقدم عن المغني عن السبكي ما يوافق الرد المذكور بزيادة تشديد (قوله بكسر النون) إلى قوله وروى الخطيب في النهاية إلا قوله وإن نازع فيه الاسنوى وغيره وكذا في المغني الامانة عليه (قوله وهو أشهر وفتحها) وفي البجيرمي عن عبد البر عكسه ويوافقه قول المغني وهو بكسر النون أفصح من فتحها وبالمثل من يتخلف الخ وفي عش مانصه قد يتوقف في كونه أي الفتح أفصح بل في صحته مع تفسيره بالمتشبه بالنساء فانه يقتضي تعين الكسر إلا ان يقال في توجيه الفتح ان غير الفاعل يشبه الفاعل بالنساء فيصير معناه مشتبه بالنساء اه (قوله فيحرم على الرجال الخ) ومما عمت به البلوى ما يقبل في وفاة النيل من رجل زين بزيئة امرأه ويسمونه عروس البحر فهذا ملعون فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء فيجب على ولي الامر وكل من له قدرة على إزالة ذلك منعه منه مغني وفي هامشه بلا عزو مانصه ومنه ايضا ما يفصل في الافراح من تزوين شاب امرأه فاخرزينة النساء وتحركة بحر كتهن ورفع صوته بكلامهن بل ويأتي هو ورفقته باقبح من فاعلهن واشنع من كلامهن ويسمون ذلك خيال شاميات قبهم الله وجلساءهم اهل الضلالات المقرين لهم على تلك القبيحات المحرمات اه (قوله حركة الخ) أي فيها معنى (قوله وهيئة) الو او بمعنى او عش أي كاعبر به المغني (قوله وعليه) أي تكلف ذلك (قوله قرآن وشعر في مجلسك) أي هل يجمع بينهما فيه (قوله القرآن والشعر) لعل المغني تختار القرآن أو الشعر الخ (قوله واستنشد) إلى قوله لان كعب في النهاية إلا قوله ويؤيده إلى المتن وقوله وان تاذى قريبه المسلم وقوله وإن قصد إلى المتن وقوله حرم إلى جز ما (قوله واستنشد من شعرامية الخ) أي طلب من بعض الصحابة ان ينشد منه (قوله ابن الصلت) عبارة مسلم والنهاية ابن أبي الصلت (قوله رواه مسلم) لفظه عن عمر بن الشريد عن أبيه قال ردف رسول الله ﷺ يوم ما قال هل معك من شعرامية بن أبي الصلت شيء فقلت نعم قال هيه فانشدته بيتا فقال هيه حتى انشدته مائة بيت اه (قوله منه) أي الشعر (قوله او حث على خير) يؤيده ما تقدم للشارح والاذرعي في الحداة فراجع سيد عمر (قوله في شعره) ليس بقيد عش (قوله معينا) يظهر انه ليس بقيد فيحرم هجو غير الحربي والمردو الفاسق المتجاهر مطلقا عبارة الاسنوى والمغني نصها وحل تحريم الهجاء إذا كان مسلما فان كان كافرا أي غير معصوم جاز كما صرح به الروياني وغيره لانه صلى الله عليه وسلم امر حسنا بهجوا الكفار بل صرح الشيخ ابو حامد بانه مندوب ومثله في جواز الهجو المعتدع كما ذكره في الاحياء والفاسق المعلن كما قاله العمراني وبجحه الاسنوى وظاهر كلامهم جواز هجو الكافر الغير المحترم المعين وعليه فيفارق عدم جواز لانه بان اللعن الابعاد من الخير ولا عنه لا يتحقق

بعده قرآن وأنشد شعر فليل يار رسول الله قرآن وشعر في مجلسك قال نعم وان ابا بكره قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وعنده أعرابي ينشد الشعر فقلت يار رسول الله القرآن أو الشعر فقال يا أبا بكره هذا مرة وهذا مرة واستنشد من شعرامية بن أبي الصلت مائة بيت رواه مسلم أي لان أكثر شعره حكم وامثال وتذكير بالبعث ولهذا قال ﷺ كادى امية ان يسلم وروى البخاري ان من الشعر لحكمة واستحب الماوردي منه ما حذر عن معصية او حث على خير ويؤيده ما مر من صحة اصداق تعليمه حينئذ (الا ان يهجو) في شعره معينا غير حربي

وان نادى قريبه المسلم بخلاف الذي لانه معصوم ومقتضى كلام بعضهم الخاق كل مهذر (٢٢٣) بالحربي وهو ظاهر في المرتدون نحو

الزاني المحصن وغير متجاهر
بفسق وغير مبتدع ببدعته
فيحرم وان صدق او كان
بتعريض كما في الشرح
الصغير وترد به شهادته
للايذاء واثم حاكمه دون
مثليه الا ان يكون هو
المدعي له فيكون اثمه اشد
(او يفحش) بضم اوله
وكسر ثائه اي يجاوز الحد
في الاطراف في المدح ولم يمكن
حملة على المبالغة فيحرم ايضا
لانه حينئذ كذب وترد به
الشهادة ان اكثر منه وان
قصد اظهار الصنعة لايها
الصدق قال ابن عبد السلام
في قواعده ولا تكاد تجد
مداحا الارذلا ولا هجاء الا
نذلا (او يعرض بامارة
معينة) بان يذكر صفاتها
من نحو طول وحسن وصدق
وغيرها فيحرم ايضا وترد
به شهادة لما فيه من الايذاء
وهتك الستر اذا وصف
الاعضاء الباطنة ومحلها في
غير حليته اما هي فان ذكر
منها ما حقه الاخفاء كما يتفق
بينهما عند الخلوة حرم كافي
شرح مسلم لكن جزما
بكرهته وردت شهادته
ايضا والافلا لان كعب
ابن زهير رضي الله عنه شيب
بزوجه بنت عمه سعادتي
فصيدها بنت سعاد المشهورة
واشدها بين يدي رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولم
ينكر عليه وخرج بالمرأة

بعده منه فقد يحتمل به بخير بخلاف الهجو اه وهي كالصريح في الاطلاق ثم رايت قال الرشدي قوله معينا
انظر هل منه هجاء هل قريه او بلدة معينة اه (قوله بخلاف الذي) اي ونحوه نهاية (قوله دون نحو
الزاني الخ) اي كشارك الصلوة وقاطع الطريق بشرطهما (قوله وغير متجاهر) عطف على غير حربي (قوله
متجاهر بفسق) اي بما جاهر به كاهو ظاهر سيد عمر (قوله وغير مبتدع ببدعته) دخل فيه غير المبتدع
والمبتدع بغير بدعته اما هجوه ببدعته فلا يحرم رشدي (قوله ببدعته) متعلق بمحذوف اي هجاء ببدعته
(قوله فيحرم) اي هجر غير هذه الثلاثة (قوله كافي الشرح الصغير) بل رجحه الاصل اي الروضة حيث قال
ويشبهه ان يكون التعريض هجوا كالصريح وقال ابن كج ليس التعريض هجوا انتهى اه اسنى (قوله
وترد به شهادته) هذا محمول على ما اذا هجاء بما يفسق به كان اكثر منه ولم تغلب طاعاته بقرينة ما مر اسنى
ولكن ظاهر كلام الشارح والنهاية والمغني الاطلاق كالروض ثم رايت في سم مانعه قوله وترد به شهادته
لعل المراد بشرط الرد الا ان يقول انه كبره ثم رايت به بن في زواجه انه كبره اه (قوله للايذاء) اي مسليا
او ذميا ونحوه نهاية (قوله الا ان يكون هو المدعي له) اي بان كان قد سمعه منه سرا فاذا عه وهلك به ستر
المجور اسنى (قوله او يفحش) قضية صنيع المنهج انه من عطف العام فعليه فقول الشارح اي يجاوز الخ
من تفسير المراد (قوله بضم اوله) الى قوله ومحلها ان لم يكثر في المغني لا قوله ان اكثر الى قال وقوله ونازع
الى وبالمعينة وما انبه عليه (قوله الاطراء) اي المبالغة (قوله ان اكثر منه) لعل ضابط الاكثر ان لا تغلب
طاعاته وقضية عدم التقيد بالاكثر في الهجو والتعريض مع تعليلها المذكور اي الايذاء ان كلا منهما
كبره اه سم وقوله لعل ضابط الاكثر الخ الاولى لعل الرد بالاكثر مقيد بان لا تغلب الخ وقوله وقضيته
الخ قد تقدم انفا عنه عن زواج الشارح التصريح بذلك في الاول وقد يفيد ذلك في الثاني قول الشارح الا في
ويقع لبعض فسقة الشراء الخ (قوله لايها المصدق) كذا في الروض وعلل الاولى اسقاط الهمة كافي
الحلي (قوله ردلا) وقوله نذلا كلاهما يفتح فسكون الخسيس قاموس (قوله وهتك الستر) لعل الواو بمعنى
او كما عبر به النهاية (قوله اذا وصف الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله في غير حليته) اي غير زوجته
وامته (قوله ما حقه الاخفاء الخ) اي او اعضائها الباطنة عبارة المغني هنا ولو شيب بزوجه او امته بما حقه
الاخفاء ردت شهادته لسقوط سروته وكذا لو وصف زوجته وامته باعضائها الباطنة كما جرى عليه ابن
المقري تبعا لاصله وان نزع في ذلك اه وعبارته في شرح قبلة زوجته الخ وقرن في الروضة بالتفصيل ان
يحكى ما يجري بينهما في الخلوة بما يستحي منه وكذا صرح في النكاح بكرهته لكن في شرح مسلم انه حرام اه
(قوله لكن جزما بكرهته) وكذا جزم به الاسنى والنهاية والمغني قال ع ش وينبغي ان يكون محل
الكراهة ما لم تناز باظهاره والاحرم (قوله وردت شهادته الخ) اي لسقوط المروءة بذلك روض ومغني
ثم ظاهر اطلاقهم مناهم اشتراط الاكثر ان لا يكثروا في شرح واكثر حكايات الخ قد يفيد
اشتراط بل كلام المغني والاسنى كالصريح فيه حيث فنصر اهاك على كلام البلقيني والزر كشي وسكتا عن
كلام الاذري كاي (قوله والافلا) ويشترط ان لا يكثر من ذلك والاردت شهادته قاله الجر جاني
مغني واسنى ويفيده ايضا قول الشارح الا في ومحلها ان لم يكثر الخ (قوله لكن اعتبر البغوى وغيره تعيينه)

(قوله وترد به شهادته) لعل المراد بشرط الرد الا ان يقال انه كبره ثم رايت به بن في زواجه انه كبره
(قوله ان اكثر منه) لعل ضابط الاكثر ان لا تغلب طاعاته وقضية عدم التقيد بالاكثر في الهجو
والتعريض مع تعليلها المذكور ان كلا منهما كبره (قوله لكن جزما بكرهته) وردت شهادته الخ
في الصنيع لشعار بان ردها على الكراهة ايضا فان كان كذلك فاعل وجهه دلالة على قلة المروءة وعدم
المبالاة ثم رايت قول الروض والنشيب بمينة ووصف اعضائها الباطنة ولزوجته مسقط للمروءة
اه ويفهم من كلام شرحه وجوابه عن النص رد الشهادة على الكراهة ايضا

الامر في حرم وان لم يعينه على ما قاله الروياني لانه لا يحل بحال بل يفسق ان ذكر انه يمشقه لكن اعتبر البغوى وغيره تعيينه ايضا ونازع ابن
الرفعة الروياني في إطلاق الفسق بانه ليس من لازم عشقه ان يكون بشهوة محرمة ولهذا عدوا من الشهداء الميت عشقا وفيه نظر لان شرطه

ان يكتم ويعف وهذا الميكتم على ان الزركشى (٢٢٤) وغيره قيدوا الشهادة بعشق غير الامر دو بالمعينة غير هافلا اثم فيه ولا ترده الشهادة

لان غرض الشاعر تحسين
صنعه لا تحقيق المذكور
فيه ومحلله ان لم يكتر منه لبناء
الشيخين الاطلاق على
ضعيف ويقع لبعض فسقة
الشعراء نصب قرائن تدل
على التعيين وهذا لا شك
انه معين (والمروءة تخاف
بخلق امثاله في زمانه ومكانه)
لان الامور العرفية تختلف
بذلك غالباً بخلاف العدالة
فانها ملكة راسخة في النفس
لا تتغير بعروض منافع
له وهذه احسن العبارات
المتخلقة في تعريف المروءة
لكن المراد بخلق امثاله
المباحة غير المزرية به فلا
نظر لخلق القلندرية في خلق
اللحي ونحوها (فالكل
في سوق والمشي) فيه
(مكشوف الراس) او
البدن غير العورة او كشف
ذلك فيها وان لم يمش عن
لا يليق به ذلك وان كان
الاكل ماشياً لانه مالم يكن
خالياً فيا يظهر يسقطها الخبر
الطبراني بسندلين الاكل
في السوق لانه مالم يكن
الشرب لانه ان صدق جوعه
او عطشه قال الاذرعى او
كان ياكل حيث وجد لثقله
وبراءته من التكلف العادى
قال البلقينى او اكل داخل
حانوت مستتراً ونظر فيه
غيره وهو الحق فيمن لا
يليق به ذلك قلت او كان

اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغنى (قوله قيدوا الشهادة) أى شهادة الميت عشقاً (قوله وبالمعينة) الى قول
المتن فالأكل في النهاية إلا قوله ومحلله الى ويقع (قوله وبالمعينة غير هافلا) وليس ذكر امرأة مجهولة كليلى
تعييناً وروض ومغنى (قوله فيه) أى فى تشبيب غير المعينة (قوله ومحلله) أى عدم الرد بذلك عبارة الاسنى فى
شرح قول الروض والتشبيب بغير معين لا يضر نصه وما اقتضاه من ان ذلك لا يضر مع الكثرة بناء الاصل
على ضعيف فيقيد كلام الاصل بالقليل (قوله لا شك انه معين) أى فيفسق فتدشهادة بذلك وفى الروض
مع شرحه (فرع) شرب الخمر عدداً مع العلم بالتحريم يوجب الحد ورد الشهادة وان قل المشروب ولم
يسكر وترد شهادة بائعها ومشتريها الغير حجة كندا وقصد تخلل لئلا يسكها فربما قصد بامساكها التخلل ولا
عاصرها ومعتصرها ان لم يقصد بذلك شربها او الاغانة عليه والمطبوخ منها كالنبيذ فاذا شرب من احدهما
القدر المسكر حد وردت شهادة ولو شرب منه قدر الايسر واعتقد باحتة كالحقنى ردولم ترد شهادته وان
اعتقد تحريمه حد وردت شهادته ومن وطئ امته وهو يظنها اجنبية ردت شهادته لا من وطئ اجنبية وهو
يظنها امته اعتباراً باعتقاده فيهما وان نكح بلاولى او نكح نكاح متعة ووطئ فيها وهو يعتقد الحل لم ترد
شهادته او الحرمة ردت لذلك ولا ترد شهادة ملتقط الشاروان كره التقاطه لانه غير مكروه عند جماعة وترد
شهادة من يعود حضور الدعوة بلاناء او ضرورة قال فى الاصل او استحلال صاحب الطعام لانه اكل محرماً
الادعوة السلطان ونحوه فلا ترد شهادة من تعود حضورها لانه طعام عام (قول المتن والمروءة) بفتح الميم
وضمها وبالهمز وابدائها او املكة نفسانية الخ قاله التللسانى وفى المصباح ادا ب نفسانية تحمل مرعاتها
الانسان على محاسن الاخلاق وجمل العادات اه ع ش (قوله لان الامور) الى قوله او كشف فى المغنى
(قوله بذلك) أى باختلاف الاشخاص والازمنة والبلدان مغنى (قوله فانها ملكة الخ) عبارة المغنى فانها
لا تختلف باختلاف الاشخاص فان الفسق يستوى فيه الشريف والوضيع اه (قوله لا تتغير بعروض
مناف لها) ان اراد حقيقة المتنافى فى عدم التغير نظر سم وقد يدفع النظر بان يراد بالعروض التيسر لا
الاتصاف بالفعل (قوله وهذه) أى عبارة المتن (قوله فى تعريف المروءة) أى المقولة فيه (قوله لكن المراد
الخ) عبارة المغنى واعتراض البلقينى على عبارة المصنف بأنه قد يكون خلق امثاله خلق اللحي كالقلندرية مع
فقد المروءة فيهم وقد اشترى الى رد هذا بقولى بمن يراعى منهاج الشرع وادابه اه أى عقب قول المصنف
بخلق امثاله (قوله المباحة) أى الخلقى المباحة (قوله ونحوها) أى القلندرية (قول المتن فالأكل فى سوق)
أى لغير سوقى وروض ومغنى (قوله او البدن) الى قوله ما يفيد فى النهاية إلا قوله وان كان الى يسقطها وقوله
بسندلين وقوله قال الاذرعى الى قال البلقينى وما انبه عليه (قوله غير العورة) أى اما كشفها فحرام مغنى
(قوله من لا يليق به الخ) راجع لجميع ما مر وزاد المغنى وغير محرم بنسك اه (قوله ماشياً) والانسب فى
سوق (قوله يسقطها) اشار به الى ان قول المصنف الاقنى يسقطها خبره قوله فالأكل وما عطف عليه بتاويل
كل واحد (قوله ومثله الشرب) عبارة النهاية وقيس به الشرب اه قال ع ش ويؤخذ منه ان ما جرت به
العادة من شرب القهوة والدخان فى بيوتها وعلى مساطبها يخل بالمروءة وان كان المتعاطى لذلك من السوقة
الذين لا يحتشمون ذلك (قوله ومثله الشرب) الى قوله وهو الحق فى المغنى إلا قوله قال الى قال (قوله الا ان
صدق الخ) أى غلب الخ مغنى (قوله لنقله) أى عده نفسه حقيراً (قوله قال البلقينى الخ) عبارة النهاية نعم لو
اكل داخل حانوت مستتراً بحيث لا ينظره غيره او بمن يليق به او كان صائماً الخ اتجه عذره حينئذ اه قال
ع ش قوله بحيث لا ينظره غيره أى من المارين اما لو نظره من دخل لياكل ايضاً فينبغى ان لا يخل بالمروءة
اه (قوله ونظر فيه غيره) عبارة المغنى وفيه كما قال ابن شعبة نظر اه (قوله وهو الحق) أى التنظير (قول
المتن وقبلة زوجه الخ) او حكاية ما يفعله معها فى الخلوة وروض ومغنى (قوله فى نحوها) أى كوجهها (قوله
لاراسها) الى قوله وتوقف البلقينى فى المغنى (قوله لاراسها) أى ونحوه مغنى (قوله او وضع يده) عطف على

(قوله لا تتغير بعروض مناف الخ) ان أريد حقيقة المتنافى فى عدم التغير نظر

صائماً مثلاً فقصد المبادرة بسنة الفطر لعذره (وقبلة زوجة أو أمة) فى نحوها لاراسها أو وضع يده

على نحو صدرها (بحضرة الناس) أو اجنبي يسقط بخلافه بحضرة جواريه أو زوجاته وتوقف الباقين في تقبيلها بحضرة الناس أو الاجنبيات
 ليله جلاها ولا وجه في التوقف في ذلك لانه لا يفعل له الا من لا خلاق له كما في قوله (ولا كثار حكايات منه حكمة) للحاضرين أو فعل خيالات كذلك
 بان يصير ذلك عادة بل جاء في الخبر الصحيح من تكلم بالكلمة فيمضدك بها جاساه يهوى (٢٢٥) بها في النار سبعين خريفا ما يفيد انه حرام بل

كبيرة لكن يتعين حمله على
 كلمة في الغير بباطل يضحك
 بها أعداءه لان في ذلك من
 الايذاء ما يعادل ما في كباثر
 كثيرة منه وقضية تقييد
 الا كثار بهذا أنه لا يعتبر
 فيما قبله وما بعده ونظر فيه
 ابن النقيب واعتمد البلقيني
 أنه لا بد من تكرار الكل
 تكررا يدل على قلة المبالاة
 واستدل له بالنص وتبعه
 الزركشي فقال ظاهر
 النص الذي جرى عليه
 العراقيون وغيرهم ان من
 وجد ما فيه بعض ما هو
 خلاف المروءة قبلت شهادته
 إلا ان يكون الاغلب عليه
 ذلك فترد شهادته لكن
 توقف شيخه الاذري في
 إطلاق اعتبار الا كثار في
 الكل ثم بحث اعتباره في
 نحو الاكل بسوق ومد
 الرجل بحضرة الناس
 بخلاف نحو قبلة حليلة
 بحضرة الناس في طريق
 واعترض بما صح عن ابن
 عمر رضي الله عنهما أنه قبل
 أمة خرجت له من السبي
 كان عنقها ابريق فضة
 بحضرة الناس ويرد بأنه

قبلة زوجه ع (قوله على صدرها) أي ونحوه من مواضع الاستمتاع مغنى (قول المتن بحضرة الناس)
 أي ولو محارم لها أو ع (قوله أو اجنبي) عبارة المغنى والمراد جنسهم ولو واحد أو ع بحضرة اجنبي
 كان أولى اه (قوله بخلافه) أي كل من القبلة والوضع (قوله بحضرة جواريه أو زوجاته) يتجه ان ذلك
 يختلف باختلاف الاشخاص سم (قول المتن ولا كثار حكايات الخ) ولا كثار سوء العشرة مع المعاملين
 والاهل والجيران ولا كثار المضايقة في السير الذي لا يستقصى فيه روض مع شرحه (قوله بان يصير ذلك
 عادة) أي بخلاف ما لو لم يكثر أو كان ذلك طبعه لا تصنع كما وقع لبعض الصحابة مغنى (قوله يضحك بها) أي
 يقصد ذلك سواء فعل ذلك لجلب دنيا تحصل له من الحاضرين أو مجرد المباشرة ع (قوله ما يفيد الخ) لعله
 فاعل جاء وقوله من تكلم الخ يدل من الخبر الصحيح ولو قال للخبر الصحيح من تكلم الخ وهذا يفيد الخ كان اخصر
 وأوضح (قوله وقضيته) إلى المتن في النهاية لا قوله ونظر فيه إلى ثم بحث (قوله تقييد الا كثار بهذا الخ) فيه
 قلب عبارة المغنى والاسنى وتقييده الحكايات المضحكة بالا كثار يقتضي ان ما عداها لا يقيد بالا كثار بل
 تسقط العدالة بالمرءة الواحدة قال ابن النقيب وفيه نظر الخ (قوله واعتمد البلقيني انه لا بد من تكرار الكل
 الخ) ينبغي ان لا يلاحظ مع هذا الكلام ما قدمه في شرح قول المتن والاصرار على صغيرة من قوله ويجرى
 ذلك في المروءة والنخل بها فان غلبت افرادها لم تؤثر ولا اردت شهادته اه فانه مغاير لكل ما ذكره هنا عن
 البلقيني وغيره اه سم (قوله فقال) أي الزركشي (قوله إلا ان يكون الاغلب الخ) هذا يقتضي اعتبار
 الا كثار في الجميع مغنى (قوله لكن توقف شيخه الاذري الخ) عبارة النهاية والوجه كما قاله الاذري اعتبار
 ذلك في الكل إلا في نحو قبلة حليلته بحضرة الناس في طريق مثلاً فلا يعتبر تكرره واعتراض الخ (قوله
 واعترض) إلى قوله فالوجه الخ الانسب تقديمه على قول المتن ولا كثار الخ كما في الاسنى والمغنى عبارتهما
 واما تقييد ابن عمر رضي الله عنهما امته التي وقعت في سهمه بحضرة الناس فقال انزركشي كانه تقييد استحسان
 لا تمتع أو فعله يان للجواز أو ظن انه ليس ثم من ينظره أو على ان المرءة الواحدة لا تضر على ما اقتضاه نص
 الشافعي اه (قوله لا دخل له الخ) فيه نظر بل السلف لا يسكتون على ما لا يليق من مثل ان عمر رضي الله
 عنهما ولا يحابون احدا فيا لا يليق فليتامل سم (قوله ليين الخ) وقد يقال غرضه إغاظة الكفار وإظهار
 ذلهم ع (قول المتن قباء) أي ملوطة ع (قوله بالمدسى) بذلك لاجتماع اطرافه اه وعبارة
 القليوبي هو المفتوح من امامه وخلفه واما القيام المشهور الان المفتوح من امامه فقد صار شعار الفقهاء
 ونحوهم اه (قول المتن وقلنسوة) بفتح القاف واللام وبضم القاف مع السين مغنى (قوله وهي ما يلبس) إلى
 قول المتن والتهمة في النهاية لا قوله كما مر إلى المتن وقوله ونازع الزركشي إلى المتن وما انبه عليه (قوله
 وحده) بيان للبراد منها وإلا فسميها ما لا يتقيد بذلك بل يشمل ما لو لبسها ولف عليها ع (قوله
 المتن حيث لا يعتاد) أي للغمية لبسها وقيد في الروضة لبسها للفقهاء بان يردد فيها فاشعر بان لبسها في
 البيت ليس كذلك اه مغنى (قول المتن ولا كباثر على الشطر نج) أي بحيث يشغله عن مهماته وإن لم يقترن به

(قوله بخلافه بحضرة جواريه أو زوجاته) يتجه أن ذلك يختلف باختلاف الاشخاص (قوله واعتمد البلقيني
 انه لا بد من تكرار الكل الخ) ينبغي ان لا يلاحظ مع هذا الكلام ما قدمه في شرح قول المتن والاصرار على
 صغيرة من قوله ويجرى ذلك في المروءة والنخل بها فان غلبت افرادها لم تؤثر ولا اردت شهادته اه فانه مغاير
 لكل ما ذكره هنا عن البلقيني وغيره (قوله لا دخل له فيه) فيه نظر بل السلف لا يسكتون على ما لا يليق من

(٢٩ - شرواني وابن قاسم - عاشر) مجتهد فلا يعترض بفعله على غيره وليس الكلام في الحرمة حتى يستدل بسكوت الباقيين
 عليها بل في سقوط المروءة وسكوتهم لا دخل له فيه على أنه يحتمل أنه إنما فعله ليين حل التمتع بالمسبية قبل الاستبراء فهي واقعة حال
 فعلية محتملة فلا دليل فيها أصلاً فالوجه ما فصله الاذري (ولبس فقيهه قباء وقلنسوة) وهي ما يلبس على الرأس وحده وتاجر ثوب نحو
 جمال وهذا ثوب نحو قاض ونحو ذلك من كل ما يفعل (حيث) أي بمحل (لا يعتاد) مثله فيه (ولا كباثر على لعب الشطر نج) أو فعله بنحو طريق

وإن قل كما روى ينبغي أن حضوره فيه هذا التفصيل (أو) على (غناء أو) على (سماعه) أي استماعه أو اتخاذ امرأه أو أمر دليغي للناس ولو من غير اكباب (وإدامة رقص) أي من يليق به ما غيره فيسقطها منه مرة كما هو ظاهر من قوله والامر إلى آخره ومد الرجل بحضرة من يحتشمه بلا عذر (يسقطها) لمنافاة ذلك كله لها (٢٢٦) وبحسب الراجح أن اتخاذ الغناء المباح حرفة لا يسقطها إذا لاق به رده الزركشي بان الشافعي

نص على رد شهادته وجرى عليه الأصحاب لأنها حرفة دينية وقد فاعلها في العرف بمن لا يحياه له وبما قررت به كلامه علم أن الواو في عبارته بمعنى أو (تنبيه) اختلفوا في تعطى خاتم المروءة على أوجه ثلاثة إن تعلقت به شهادة حرم والا فلا وهو الأوجه لأنه يحرم عليه التسبب في إسقاط ما تحمله وصار أمانة عنده لغيره (والأمر فيه) أي جميع ما ذكر (يختلف بالأشخاص والأحوال والأماكن) لأن المدار على العرف كما مر فقد يستقيم من شخص وفي حال أو مكان ما لا يستقيم من غيره أو فيه ونازع الزركشي في التعميم المذكور بأنه لا يظهر في نحو القبلة واكتثار الضحك والشر نيج أي فهد تسلبها مطلقا وهو ظاهر (تنبيه) يؤخذ من قولهم لأن المدار إلى آخره أن من دخل بلادا فزى بأزى أهلها لا تخرم مروءته به وغله أن سلم ما إذا فزى بأزى أهل حرقته ولم يعد أهل ذلك المحل أن تزويه بزى غير بلده مزربه مطلقا (وحرفة

ما يحرمه ويرجع في قدر الاكباب للعادة أما القليل من لعب الشطرنج فلا يضرب في الخلو بخلاف قارعة الطريق فانه هادم للبروءة والاكباب على لعب الحمام كالاكباب على الشطرنج مغنى وروض مع شرحه (قوله وإن قل) شامل للمرة كما يأتي التصريح به عن الروض (قول المتن أو غناء أو سماعه) أي سواء اقترن بذلك ما يوجب التحريم أم لا ومثل ما ذكر الاكباب على انشاد الشعر واستنشاده حتى يترك مهماته مغنى وروض مع شرحه (قوله أي استماعه) إلى قوله رده الزركشي في المغنى الا قوله أي من يليق به إلى ومد الرجل (قوله ليغنى) الخ أي ويكتسب بالشعر مغنى (قوله للناس) المراد جنسهم أسنى (قوله ولو من غير الباب) انظر هذه الغاية والاكباب وفيه أنما يكون أن في فعل يفعلوه والاتخاذ لا يحسن وصفه بذلك كما لا يخفى رشیدی (قول المتن وإدامة رقص) أي أكثره مغنى ومثله الاكباب على الضرب بالدف وروض (قوله من يحتشمه) أي بحسب العادة ع ش فلو كان بحضرة آخره أو نحوه لم يكن ذلك تركا للبروءة أسنى ومغنى (قوله في عبارته) أي قوله والمشى الخ (قوله ثالثها الخ) عبارة النهاية أو وجهها حرمة أن ترتب عليها رد شهادة تعلقت به وقصد ذلك لأنه الخ (قول المتن والأمر فيه الخ) عبارة الروض مع شرحه ويرجع في الاكثار بما ذكر إلى العادة والشخص أذ يستقيم من شخص قدر لا يستقيم من غيره ولا يمكنه الأمانة تأثير فليس اللعب بالشطرنج مثالا في الخلو مرارا كالعرب في السوق والطرق مرة في ملا من الناس (قوله أي جميع ما ذكر) عبارة المغنى أي مسقط المروءة (قوله لأن المدار) إلى قوله ونازع في المغنى (قوله كما مر) أي في شرح والمروءة تخلق الخ (قوله فقد يستقيم الخ) فحمله الماء والأطعمة إلى البيت شحلا لا قضاء بالسلف التاركين للتكليف حرم مروءة من لا يليق به بخلاف من يليق به ومن يفعله اقتداء بالسلف والتفشف في الأكل واللبس كذلك (تنبيه) يرجع في قدر الاكثار للعادة وظاهر تقيدهم ما ذكر أي لعب الشطرنج والحمام والغناء واستماعه وانشاد الشعر واستنشاده والرقص والضرب بالدف بالكثرة أنه لا يشترط فيما عداه لكن ظاهر نص الشافعي والعراقيين وغيرهم أن التقيد في السكك ذكره الزركشي ثم قال وينبغي التفصيل بين ما يعد خارما بالمرة الواحدة وغيره فالأكل من غير السوق مرة في السوق كالمشى فيه مكشوف مغنى وروض مع شرحه (قوله أو فيه) أي الزمان أو المكان (قوله التعميم المذكور) أي بقوله والأمر فيه الخ (قوله مطلقا) أي من أي شخص كان وفي أي زمن أو مكان كان (قوله فترى) كذا في أصله بخطه بالف هنا وفيما يأتي سيد عمر (قوله مطلقا) أي في بلده وغيره (قوله بالهمز) من الدناءة وهى الساقطة وبتركه من الدنوب بمعنى القريب مغنى (قول المتن وكس) أي لوبل ونحوه مغنى (قوله وحياكة) إلى قول المتن والتهمة في المغنى (قوله وجزارة) أي واسكاف ونحال مغنى (قول المتن من لا تليق به) أي سواء كانت حرفة أية أم لا اعتاده ثلثه فعله أو لا ع ش وقال سم ينبغي استثناء كس نحو المسجد تبركا وتواضعا هو من انفا عن المغنى ما يفهمه (قوله أي لاقت به) أفاده أن الاعتبار ليس بقيد وإنما المدار على اللياقة ولذا اقتصر عليها الروض والمنهج (قوله كارجح في الروضة) أي حيث قال لم يتعرض الجمهور لهذا القيد وينبغي أن لا يقيد به بل ينظر هل تليق به هو أم لا شرح المنهج زاد المغنى واعتراض جعلهم الحرفة الدينية ما يحرم المروءة مع قولهم أنها من فروض الكفايات واجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول فرض الكفاية بغيره أو في الزيادة مثله (قوله لأنه لا يتغير بذلك)

مثل ابن عمر رضي الله عنهما ولا يحابون أحد فيا لا يليق فليتل (قوله على أوجه الخ) أو وجهها حرمة أن ترتب عليه رد شهادة تعلقت به وقصد ذلك شمر (قوله ثالثها إن تعلقت به شهادة حرم) الحرمة متجهة أن تعينت شهادته لثبوت ذلك الحق (قوله أي المصنف من لا تليق به) ينبغي أن يستثنى كس نحو المسجد

دينية (بالهمز) كحجامة وكس ودبغ) وحيا كحرفة حراسة وقيامه حمام

وهي وجزارة (من لا تليق) هذه (به تسقطها) لأشعارها بقلة مبالاة (فإن اعتادها) أي لاقت به (وكانت) مباحة سواء كانت (حرفة أية) أم لم تكن كما رجحه في الروضة فذكره هنا لأن الغالب في الولدان يكون على حرفة أية (فلا) تسقطها (في الأصح) لأنه لا يتغير بذلك أما ذو حرفة محرفة

كنجم ومصور فلا تقبل شهادتهم مطلقا قال الزركشي وبما عمت به البلوى التكسب بالشهادة مع ان شركة الابدان باطالة فية قدح في العدالة لاسيما
إذا منعنا أخذ الاجرة على التحمل أو كان يأخذ ولا يكتب فان نفوس شركائه لا تطيب (٢٢٧) بذلك قال بعض المتأخرين وأسلم طريق

فيه أن يشتري ورق شركة
ويكتب ويقسم على قدر
مال كل من ثمن الورق فان
الشركة لا يشترط فيها
التساوي في العمل اه
(والتهمة) بضم ففتح في
الشخص التي مر انها تمنع
الشهادة كما في الخبر الصحيح
(ان يجر) بشهادته (اليه)
او إلى من لا تقبل شهادته له
(نفعاً او يدفع عند) أو عن
ذكر بها (ضراً) ويضر
حدوثها قبل الحكم لا
بعده فلو شهد لاختيه بمال
فمات وورثه قبل استيفائه
فان كان بعد الحكم اخذه
وإلا فلا وكذا لو شهد بقتل
فلان لاختيه الذي له ابن ثم
مات وورثه فان صار وارثه
بعد الحكم لم ينقض أو قبله
لم يحكم له (فترد شهادته
لعبده) المأذون له في التجارة
وغيره خلافا لما يوهمه
تقييد اصله بالاول لأن ما
يشهد به هو له وقضيته قبوله
له بان شخصاً قد فده كما يحثه
البلقيني (ومكاتبه) لانه
ملكه وقد يعجز او يعجزه
فيعود له ماله وشريكه
بالمشترك لكن إن قال لنا
او يثبتنا بخلاف ما إذا قال
لزيد ولي فيصح لزيد لاله
وشرطه تقدم الصحيح كما مر
في تقرير الصفقة وان لا
يعود له شيء مما ثبت لزيد
كوارثين لم يقبضاً فان ما ثبت

وهي حرفة مباحة بل من فروض الكفايات لاحتياج الناس اليها ولورد بها الشهادة لربما تركت فتعطل
الناس معنى واسنى (قوله كنجم الخ) اي والعرف والكاهن معنى (قوله فلا تقبل شهادتهم) ومن اكثر
من اهل الصنائع الكذب وخلف الوعدت شهادته معنى وروض (تنبه) التوبة بما يحل بالمرءة سنة
اسنى (قوله مطلقاً) اي لاقت به او لا كانت حرفة اياه او لا قال الصيمري لان شعارهم التلبس على العامة معنى
(قوله قال) إلى المتن عقبه النهاية بقوله وفيه نظر لا يخفى والمغنى بقوله ومثل ذلك المقرئون والوعاظ (قوله)
قال بعض المتأخرين الخ) معتمد ع ش (قوله ويكتب الخ) يتأمل حقيقة هذه المعاملة وهل يملك المكتوب
له الورق وبم يملكه وهل يجري عقد تملك له وهل استجار الكاتب للكتابة في ورق من عنده استجار
صحيح اه سم (قوله فان الشركة الخ) (فروع) المداومة على ترك السن الراتبه ومستحبات الصلاة
تقدح في الشهادة لتهاون مرتكبها بالدين وإشعاره بقلة مبالاة به بالمهمات ومحل هذا كما قال الاذرعى في
الحاضر اما من يديم السفر كالملاح والمكاري وبعض التجار فلا يقدر في الشهادة مداومة منادمة مستحل
النبيذ والسفهاء وكذا كثرة شره لياه معهم لا خلال ذلك بالمرءة ولا قدح فيها السؤال للحاجة وان طاف
مكثره بالابواب ان لم يقدر على كسب مباح يكفيه لحل المسئلة له حينئذ الا ان اكثر الكذب في دعوى الحاجة
أو أخذ ما لا يحل له أخذه فيقدح في شهادته نعم ان كان المأخوذ في الثانية قليلا اعتبر التكرار كما مر نظيره معنى
وروض مع شرحه (قول المتن والتهمة ان يجر اليه نفعاً) يؤخذ من ذلك رد شهادة شهود الوقف بمال للوقف
في جهة الناظر والمستاجر إذا كان لهم جامكية في الوقف ومن ذلك شهادتهم بايجار الوقف فهي مردودة
وظاهر ذلك رد شهادتهم بما ذكر وان كانوا قبضوا جامكيتهم لان المشهود به قديفضل ويدخر لعام اخر
فيحصل لهم منه مر اه سم وسياق قبيل قول المصنف ولو شهد الاثنين بوصية الخ ما يوافقه (قوله بضم) إلى
قوله ولو اقتصموا في النهاية لا قوله التي مر إلى المتن وقوله تقدم الصحيح إلى ان لا يعود (قوله في الشخص)
اندفع به ما قيل ان كلامه يشعر بعود ضمير اليه للشاهد فيصير التقدير ان يجر الشاهد إلى الشاهد وفيه فلاقة
معنى (قوله التي مر الخ) اشار به إلى أن الالعهد الذكرى (قوله او إلى من لا تقبل شهادته له) اي الاتي بيانه
انفا (قوله بها) الاولى كتابته عقب يدفع (قوله ويضر حدوثها) إلى قوله وقضيته في المغنى (قوله فمات) اي
الاخ (قوله قبل استيفائه) لاحاجة اليه (قوله فان كان) اي ارثه (قوله ولا فلا) اي لا ياخذ هذه الشهادة
بل لا بد من اثباته بطريقه رشيدى (قوله ثم مات) اي الابن (قول المتن فترد شهادته الخ) اشار به لصور من
جر النفع معنى (قوله بالاول) اي المأذون له (قوله وقضيته) اي التعليل ع ش (قوله قبوله) الظاهر التائيت
(قوله بان شخصاً قد فده) هل مثله انه ضر به مثلاً إذ الم يوجب مالاً رشيدى اي والظاهر نعم (قوله كما يحثه البلقيني)
عبارة النهاية وهو كذلك كما يحثه الخ (قوله وقد يعجز الخ) عبارة النهاية ولان ماله بصدد العود اليه بعجز او
تعجز اه (قوله او يعجزه) اي المكاتب نفسه (قوله وشريكه الخ) عطف على عبده (قوله فيصح) الاولى
التائيت (قوله لزيد الخ) اي بالنسبة له (قوله وشرطه) الاولى التفرع والتائيت (قوله ثبت) الاولى
المضارع (قوله ولو اقتصموا) اي اربع مثلاً مع الشركاء (قوله ولو وقع) اي الفسخ (قوله ويؤخذ منه) اي

تبركا وتواضعا (قوله ويكتب الخ) يتأمل حقيقة هذه المعاملة وهل يملك المكتوب له الورق وبم يملكه
وهل جرى عليه تملك له وهل استجار الكاتب للكتابة في ورق من عنده استجار صحيح (قوله والتهمة ان
يجر بشهادته اليه نفعاً الخ) يؤخذ من ذلك رد شهادة شهود الوقف بمال للوقف في جهة الناظر والمستاجر
إذا كان لهم جامكية في الوقف ومن ذلك شهادتهم بايجار الوقف فهي مردودة وظاهر ذلك رد شهادتهم
بما ذكر وان كانوا قبضوا جامكيتهم لان المشهود به قديفضل ويدخر لعام اخر فيحصل لهم منه
مر (قوله وقضية قبوله له بان شخصاً قد فده كما يحثه البلقيني) كتب عليه مر

لاحد هما يشارك فيه الآخر ولو اقتصموا أرضاً وانفرد كل بمقدقتنازع اثنان في حديثهما لم تقبل شهادتهما الاخرين على ما أفتى به بعضهم للشركة
المتقدمة ودفع ضرر فسخ القسمة لو وقع ويؤخذ منه ان كل من باع عيناً لا تقبل شهادته فيها بما يدفع عنه ضرر فسخ البيع فيها لو وقع

(وغيره له ميت) وان لم تستغرق تركته الديون أو مرتد كما يحثه أبو زرعة (أو عليه حجر فلس) لانه إذا أثبت له شيئا أثبت لنفسه المطالبة به حتى في المرتد لان ديونه تقتضي من ماله على جميع الاقوال بخلاف غيره الخ ولو معسر الم يحجر عليه لتعلق الحق بدمته (و) برضاع بين موليته وخاطبها الذي عضل عنه او (بما) مراده فيما الذي باصه (هو وكيل) او وصى او قيم (فيه) سواء اشهد به نفسه لموكله ام بشيء يتعلق به كوقوع عقد فيه وغيره لانه ثبتت لنفسه سلطنة (٢٢٨) التصرف في المشهود به وكذا وديع لمودعه ومرتبه لراهنه لثمة بقاء يدهما ولو عزل نحو

وكيل نفسه قبل الخوض في شيء من الخاصة قبل او بعدها فلا وان طال الفصل وظاهر اطلاقهم انه لا يعتبر في هارفع للقاضي ولا كونها بما تقتضي العداوة المسقطه للشهادة وفيه نظر اماما ليس وكيل او وصيا او قيما فيه فيقبل ومن حيل شهادة الوكيل مالو باع فانكر المشتري الثمن او اشترى فادعى اجنبي بالمبيع فله ان يشهد لموكله بان له عليه كذا وان هذا لمكانه ان جاز له ان يشهد به للبائع ولا يذكر انه وكيل وصوب الاذرعى حله باطنا لان فيه توصلا للحق بطريق مباح ثم توقف فيه لحمله الحاكم على الحكم بما لو عرف حقيقته لم يحكم به ويحجب بانه لا اثر لذلك لان القصد وصول المستحق لحقه وياتي قريبا عن ابن عبد السلام ما يؤيده بل صرح غير واحد بانه يجب على وكيل طلاق انكره موكله ان يشهد حسبة ان زوجة هذا مطلقة ويؤيد الجواز قول ابي زرعة بنظيره

من التعليل (قوله وان لم يستغرق) الى قوله و برضاع في النهاية والمغنى (قوله تركته الديون) مفعول ففاعل (قوله او مرتد) عطف على ميت (قول المتن حجر فلس) خرج به حجر السفة والمرض ونحوهما مغنى (قوله لانه اذا ثبت الخ) قال المغنى والحق الماوردى بذلك ما اذا كان زوجها معسرا بنفقة مشهدت له بدنه اه ولا يتخلو عن اشكال فانه لا يظهر فرق بينهما وبين غيرهما من الغرماء حيث لا حجر ولا موت ولا ردة فليتام اه سيد عمر (قوله او بما الخ) الانسب الو او (قوله مراده) الى قوله وفي الانوار في النهاية الا قوله و ظاهر اطلاقهم الى اماما ليس وقوله ان جاز الى ولا يذ كرو قوله و ياتي الى بل صرح وقوله كما تقر (قوله مراده فيما الخ) لما فسر بهذا لشموله لما اذا لم تكن الشهادة بنفس المال بل بشيء من متعلقاته رشيدى عبارة المغنى ولو عبر بقوله فيما هو وكيل فيه كما فعله في المحرر واصل الروضة كان اولى ليتناول من وكل في شيء بخصوصية او تعاطى عقدا فيه او حفظه او نحو ذلك فانه لا تقبل شهادته لموكله في ذلك لانه يحجر لنفسه نفعا باستيفاء ماله في ذلك من التصرف وان لم يشهد بنفس ما وكل فيه اه (قول المتن هو وكيل الخ) اى ولو بدون جعل مغنى (قوله او وصى) الى قوله وان طال الفصل في المغنى (قوله او قيم) او ولى اسنى (قوله لموكله) الاولى تقديمه على به نفسه (قوله ام بشيء) معطوف على به وكان الاولى حذف قوله لموكله رشيدى (قوله ام بشيء) كذا في اصله ثم اصلح بام سيد عمر (قوله في المشهود به) اى او في متعلقه بفتح اللام (قوله وكذا وديع لمودعه ومرتبه لراهنه) وتقبل شهادتهما بالوديعة والمرهون لغيرهما لا تنفاء التهمة وروض مع شرحه (قوله ولو عزل الخ) اى ثم شهد (قوله او بعدها) الانسب التذكير (قوله فلا وان طال الخ) نعم لو وجد امتصا حبين بعد ذلك قبلت عليه كما اقي به الوالدرحمه الله تعالى نهاية وينبغي ان محل ذلك حيث مضى لهما على ذلك سنة كما يؤخذ من قوله الا ترى وكذا من العداوة كما رجحه ابن الرفعة ش (قوله اماما ليس وكيل الخ) تحترز قوله بما هو وكيل الخ عبارة المغنى وافهم كلامه كغيره القطع بقبول شهادة الوكيل لموكله بما ليس وكيل فيه ولكن حكى الماوردى فيه وجهين واصحهما الصحة اه (قوله ومن حيل شهادة الخ) عبارة النهاية ولو باع الوكيل شيئا فانكر المشتري الثمن او اشترى شيئا الخ لم تعرف وكالته فله ان يشهد الخ (قوله مالو باع فانكر الخ) اى ما تضمنه قوله لم لو باع الخ (قوله بان له عليه كذا الخ) نشر مرتب (قوله ان له ان يشهد به الخ) اى بان يعلم كونه للبائع بنحر التسماع والتصرف الآتين (قوله ولا يذ كرا الخ) عطف على يشهد (قوله حله باطنا) جزم به النهاية بلا عزو (قوله توصلا) الاولى جعله من مادة السين او من باب الافعال كما عبر بالثاني الاسنى (قوله ثم توقف فيه الخ) عبارة النهاية وتوقف الاذرعى فيه بانه يحمل الحاكم الخ مردود بانه لا اثر الخ قال الرشيدى قوله وتوقف الاذرعى اى في الحل باطنا والافهو قائل بالصحة بل رد على من انكرها وشنع عليه اه (قوله وشهد اى المقترض له اى المقرض بان له على المدين ولم يذ كرا الحواله اخذا مما مر (قوله ليحلف معه الخ) عبارة النهاية فيحلف الخ (قوله بعد ان صدقه الخ) يتأمل اقدام المقرض على الحلف بمجرد التصديق فانه يؤدى الى اثبات الحق لغيره من غير تحقق قاله ع ش ويجاب عنه بعين ما مر آنفا (قوله كما مر) اى في باب القضاء (قوله الشاهد) الى قوله واحتمال العبارة في المغنى (قوله ونحو اصله الخ) اى ككاتبه وغيره له الميت او المحجور عليه بفلس مغنى (قول المتن وبجراحة مورثه الخ) اى عند شهادته ودخل في كونه مورثا عند الشهادة مالو (قوله اماما ليس وكيل او وصيا او قيما) فيقبل فيه نعم لو وجد امتصا حبين بعد ذلك قبلت عليه كما اقي به شيخنا

شهد

فيمن له دين عاجز عن اثباته فاقرض من آخر قدره واحاله به وشهد له ليحلف معه ان صدقه في ان له عليه

ذلك الدين ونظير ذلك شهادة حاكم معزول بحكمه بصيغة اشهد ان حاكما جائز الحكم حكم به كما مر (وببراءة من ضمنه) الشاهد او نحو اصله او فرعه او عبده لانه يدفع بها الغرم عن نفسه او عن لا تقبل شهادته له واحتمال العبارة شهادة الاصيل ببراءة من ضمنه مع كونها مقبولة اذ لا تهمة فيها غير مراد كما يدل عليه السياق نعم قول اصله والضامن للاصيل بالابراء او الاداء اصرح (وجراحة مورثه)

غير بعده قبل اندمالها لانها فنى الموت الذى هو السبب فى انتقاله من المورث اليه (٢٢٩) وبه فارق قبولها فى قوله (ولو شهد المورث له

مريض او جريح بمال قبل
الاندمال قبلت فى الاصح)
لعدم التهمة كما تقرر لان
شهادته لا تجر اليه نفعا
وكونه اذا ثبت لمورثه ينتقل
اليه بعد بسبب آخر لا يؤثر
نعم لو مات مورثه قبل
الحكم امتنع لانه الان
شاهد لنفسه كما مر وفى
الانوار لو شهد على مورثه
بما يوجب قتله لم يقبل وهو
غلط مبنى على توهم ان
الشاهد هنا يرث وليس
كذلك كما مر فى الفرائض
على انا وان قلنا يرث لا يصح
ذلك أيضا لما علموا به
القبول فى مسئلة المتن هذه
وعدمه فسيا قبلها فتامله
(وترد شهادة عاقلة بفسق
شهود قتل) يحملونه كما
ذكره فى دعوى الدم
والقسامة واعاده هنا
كالذى قبله معولا فى حذف
قيده المذكور على ذكره
ثم للتمثيل به لانتهمه فلا
تكرار (و) ترد شهادة
(غرماء مفلس) حجير عليه
(بفسق شهود دين آخر)
ظهر عليه لانهم يدفعون
مزاحمته لهم واخذ منه
البليغى قبول شهادة غريم
له رهن بنى بدينه ولا مال
للمفلس غيره او له مال
ويقطع بان الرهن يوفى
الدين المرهون به فتقبل
لفقده دفع ضرر المزاحمة
وفيه نظر لان فيها مع ذلك
دفعاً بتقدير خروج الرهن

شهد بذلك اخو الجريح وهو وارث له ثم ولد للجريح ابن فلا تقبل شهادته وخرج به مالو شهد بذلك وللجريح
ابن ثم مات الابن فتقبل شهادته ثم ان صار وارثا وقد حكم بشهادته لم ينقض كالموطأ الفسق او لا فلا يحكم بها
اسنى ونهاية ومعنى (قوله غير بعضه) انما قيد به لكون الكلام فى الرد للتممة ولا للاحكام لا يختلف بالبعضية
(قوله قبل اندمالها) خرج به شهادته بعد الاندمال فتقبل لا انتفاء التهمة قال البليغى ولو كان الجريح عبدا
ثم اعنته سيده بعد الجرح وادعى به على الجراح وانه المستحق لارثه لانه كان ملكه فشهد له وارث الجريح
قبلت شهادته لعدم المعنى المقضى للرد اسنى ونهاية (قوله فى انتقاله) اى الارش معنى (قول المتن لمورثه له)
اى غير أصله وفرعه مريض اى مرض موت وقوله قبل الاندمال اى بخلافها بعد الاندمال فتقبل قطعاً
لا انتفاء التهمة معنى (قوله كما تقرر) اى فى قوله (ولو به فارق الخ) (قوله نعم لو مات الخ) كذا فى المعنى (قوله امتنع)
اى الحكم بشهادته (قوله كما مر) اى فى شرح والتهمة ان يجر نفعا الخ (قوله لم يقبل) الاولى التانيث (قوله)
كما مر فى الفرائض) اى فى موانع الارث (قوله لا يصح ذلك) اى القول بعدم القبول وقوله لما علموا به القبول
الخ فيه نظر ظاهر لان ما يوجب قتل المورث سبب الموت الناقل للمال كالجر احة فشهدا الوارث بذلك تجر
اليه نفعا كالشهادة بها (قول المتن وتردد الخ) شروع فى الشهادة الدافعة للضرر معنى وقوله شهادة عاقلة اى
ولو فقراء اسنى وقوله شهود قتل اى من خطأ او شبه عبد بخلاف شهود اقرار بذلك او شهود عند تقبل اسنى
ومعنى (قوله يحملونه) الى قوله وفيه نظار فى المعنى الا قوله بنى بدينه والى قول المتن وتقبل عليهم فى النهاية
الا قوله لا بعد موته الى وتقبل من فقير وقوله ويظهر الى وشهادة غاصب وقوله فاسدا الى صحيحا وما انبه
عليه (قوله كاذكره) اى يقيد بمولاه (قوله واعاده) اى قوله وترد شهادة عاقلة الخ وقوله كالذى قبله يعنى قوله
وبجر احة مورثه ولو شهد الخ وقوله قيده المذكور اى يحملونه ويحتمل رجوعه للذى قبله ايضا فاراد
بالقيد بالنسبة اليه قبل اندمالها (قوله على ذكره ثم) متعاقب بقوله ولا وقوله لا لتمثيل متعاقب بقوله واعاده
(قوله للتمثيل به الخ) اى وذكرهما هناك لافادة الحكم معنى (قوله وترد شهادة غرماء مفلس الخ) والحقوا
بذلك شهادة الوكيل والوصى بجرح من شهد بمال على الموكل واليتيم اه اسنى ولعله اخذ انما مر مقيد بما
إذا كان الوكيل وكلا فى ذلك المال فليراجع (قوله واخذ منه البليغى الخ) عبارة النهاية وما اخذه البليغى
منه وهو قبول شهادة الخ يتجده خلافة لان فيها مع ذلك الخ وافر المعنى ما قاله البليغى (قوله واخذ منه الخ) اى
من التعليل (قوله بنى بدينه) كذا فى النهاية بدون لا ولعل الصواب لا يبنى الخ مع لا ثم رايت قال الرشيدى
قوله بنى بدينه لعله سقط قبله لفظ لا النافية من الكتبة لاذلا يصح التصوير الابهو ليلاقى قول الشارح الاتى
وتبين ماله فى الاولى وحاصل المراد ان البليغى اخذ من التهمة بدفع ضرر المزاحمة ان لو اتنى ذلك بان كان بيده
رهن لا يفى بالدين ولا مال للمفلس غيره لا ترد شهادته اى لانه لو ثبت ما ادعاه ذلك الغريم لم يزاحم المرتين
فى شئ موده الشارح باحتمال حدوث مال للمفلس فيزاحم الغريم فى تكملة ماله منه اما إذا كان الرهن يفى
بالدين فالبليغى يقول بقبول شهادته وان كان للمفلس مال غيره كما ذكره الشارح بعد ثم رده باحتمال
خروج الرهن مستحقا فتقع المزاحمة اه (قوله وفيه نظر) اى فى ما خوذ البليغى او تعليله (قوله بتقدير
خروج الرهن مستحقا) اى فى الصورتين جميعا (قوله وتقبل شهادة مدين الخ) ولا تقبل شهادة شخص
بموت مورثه ومن اوصى له روض ومعنى ونهاية وفى شرح الروض قال الا ذرعى لم لا يقال تقبل شهادتهما
فى حق غيرهما دون حقهما القصر التهمة عليهما دون غيرهما اه (قوله وإن تضمنت الخ) عبارة الاسنى ولا
ينظر هنا الى نقل الحق عن شخص الى اخر لان الوارث خليفة المورث فكانه هو اه (قوله لا بعد موته
الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو اقام رجل بيته باخوة ميت له دين على شخص فشهد المدينون بان لليت لم

الشهاب الرملى ش مر (قوله بفسق شهود دين آخر) بنبغى او ببراءته من دين اخر لو جود المعنى وهو دفع
المزاحمة ويخرج بقوله حجير عليه من لم يحجير عليه فتقبل الشهادة المذكورة لان الحق لم يتعلق بعين ماله

مستحقا وتبين ماله فى الاولى وتقبل شهادة مدين بموت دائته وان تضمنت نقل ماله عليه لو ارثه لانه خليفة لا بعد موته عن اخ بان له ابنا مجهولا

لنقله ما استحقه الاخ عليه ظاهرا واخذ منه أن من أثبت وصية له بما تحت يد الوصي فشهد بانه وصية لا خرم تقبل لانه ينقله عن ثبت له مطالبته بهو تقبل من فريق بوصية او وقف للفقراء ومحلله ان لم يصرح بحصرهم وللوصي إعطاؤه قاله البغوي وخالف ابن ابي الدم حيث انحصروا ولم يصرح بحصرهم وهو أوجه لثمة استحقاقه (٢٣٠) (ولو شهد الاثنين بوصية) مثالا (فشهدا) أى الاثنان المشهود لهما (لشاهدين بوصية

من تلك التركة) ولو في عين واحدة ادعى كل نصفها (قبلت الشهادتان في الاصح) لانفصال كل شهادة عن الاخرى مع اصل عدم المواطأة المانع منها عدا التهمة واخذ منه انه لو كانت عين بيد اثنين فادعاها ثالث فشهد كل الاخر انه اشترى من المدعى قبل اذ لا يدل لكل على ما ادعى به على غيره حتى يدفع بشهادته الضمان عن نفسه بخلاف من ادعى عليه بشيء فشهد به لا خرم وكذلك تجوز شهادة بعض القافلة لبعض على القطاع بشرط ان لا يقول اخذ مالنا ونحوه ويظهر ان مثله اخذ ماله ومالى للتهمة هنا ايضا ويحتمل هنا تفريق الصفة لانفصال كل عن الاخرى فتقبل لغيره لاله وعلى الاول يفرق بينه وبين ماسر في الشريك بانه هنا ذكر موجب العداوة ولو منفصلا بخلافه ثم ولذلك لو كان هناك ذكر موجب عداوة كان كاهنا وشهادة غاصب بعد الرد والتوبة بما غصبه لاجنبى كافى الجواهر وافهم قوله بعد الرد انه لا بد من رد العين وبدل منافعتها اذ لا توجد التوبة الا بذلك لمن

تقبل شهادته لانه ينقل الخ بخلاف ما لو تقدمت شهادته اه (قوله واخذ منه) أى من التعليل (قوله فشهد) أى الوصى (قوله وتقبل من فقير الخ) عبارة الاسنى قال الزركشى وعلى قياس هذا يعنى مسئلة شهادة بعض القافلة لبعض على القطاع قول البغوي لو شهد عدد لان من الفقراء انه اوصى بثلاث ماله للفقراء قبلت او لنالم تقبل قال ابن ابي الدم وينبغى ان يقيد قبولها بما اذا كان في البلد فقراء سوى الشاهدين ثم اذا قلنا بالقبول ففي دخول الشاهدين في الوصية احتمالا لان قال الزركشى وقد صرح البغوي بانها يداخلان فيها وما يحتمل يعنى ابن ابي الدم لا بد فيه من قيد آخر وهو ان يكونوا غير محصورين ولا فالظاهر المنع لقوة التهمة ولا سيما اذا قلوا او اكثر الموصى به وفى اعتبار هذا القيد وقفة تتلقى من كلام لابن يونس وابن الرفعة في نظير ذلك من الوقف اه بحذف (قوله ان لم يصرح الخ) أى وان انحصروا وفى نفس الامر (قوله ادعى كل الخ) أى من البينتين (قوله لانفصال كل شهادة الخ) ولا تجز شهادة نفعوا ولا تدفع عنه ضرر امغنى (قوله واخذ منه) أى من التعليل (قوله على ما ادعى الخ) وقوله من ادعى الخ كل منهما ببناء المنعول (قوله وكذلك) الى قوله ويظهر الى المتن (قوله لكل الخ) الاولى لواحد منهما وقوله على غيره الاولى على الآخر اذ عليه المغنى مانصه ولا تقبل شهادة خنثى بمال لو كان ذكر الاستحقاق فيه كوقف الذكور اه (قوله تجوز) أى تقبل نهاية ومعنى (قوله بشرط ان لا يقول الخ) عبارة المغنى اذا قل كل منهم اخذ مال فلان قال اخذ مالنا لم تقبل اه (قوله وعلى الاول) أى عدم القبول مطلقا (قوله وشهادة غاصب الخ) أى وتجاوز شهادته (قوله بعد الرد الخ) أى لا بعد التلطف وظاهر ان المردود بعد ان جنى في يد الغاصب جناية مضمونة كالتالف فلا تقبل شهادته وروض مع شرحه ونهاية قال ع ش قوله ان المردود أى الرقيق المردود وقوله شهادته أى الغاصب اه (قوله قوله بعد الرد) أى الخ (قوله لا بذلك) أى برد العين وبدل منافعتها المستحقها وكان الاولى بدون ذلك (قوله لمن قدر عليه) افهم انه اذا عجز عن رد ما ظلم به سحت توبته ومحلله حيث كان في عزمه الرد متى قدر ع ش (قوله وخرج بذلك) أى بقوله بعد الرد او بمفهومه المذكور (قوله لاتهامه) أى فلا تقبل لاتهامه (قوله فاسدا) أى شراء فاسدا كذلك (قوله لا ان رده) أى ذلك الشيء وكذا يدل منافعه اخذ ائاما مرالى البائع (قوله ثم فسخ) أى البيع كان رد عليه بعيب أو اقالة أو خيار نهاية وروض مع شرحه (قوله ز من وضع المشتري الخ) أى بخلاف ما لو ادعى ملكه بعد الفسخ والرد فتقبل (قوله لم يقبل) الظاهر التائيد (قوله لها) أى لنفسه (قوله للشاهد) الى قوله ولو ادعى الامام فى المغنى لا قوله خلافا لما وقن احدهما (قوله ولو بالرشد او بالتركية الخ) ظاهر صنيعه كالنهاية اختصاص هذه الغاية بالفرع بل قولها الآتى والتركية الخ وقول المغنى ولا تقبل تركية الوالد لولده ولا شهادته له بالرشد سواء كان في حجره ام لا وإن اخذناه باقراره يرشد من في حجره اه كالصريح في ذلك ولكنه ليس بمراد وانما خرج مخرج الغالب كما يفيد قول الزيادة عن شرح البهجة مانصه وتردد شهادته لبعضه ولو بتركية او رشده وهو في حجره لكن يؤخذ باقراره اه وكذا يأتى عن الرشيدى ما يفيد (قوله له) أى للفرع وتقدم انه ليس بقيد وقوله او لشاهد عطف عليه (قوله ولا لفرع) أى والاصل وكان الاولى للبعض رشيدى (قوله وقن احدهما الخ) عبارة الروض وكذا لا تقبل لمكاتب اصله او

(قوله ويظهر أن مثله أخذ ماله ومالى للتهمة الخ) قال فى التنبيه ومن جمع فى الشهادة بين ما يجوز وبين ما لا يجوز فقيه قولان احدهما يرد فى الجميع والثانى يقبل فى احدهما اه قال ابن النقيب فى شرحه وهذا أى الثانى هو الاصح ومحلله اذا كان ما لا يجوز لاجل التهمة كما انه اقترض من ابنة واجنبى كذا اما اذا كان

قدر عليه وخرج بذلك ما اذا بيق للمقصود منه شىء عليه لاتهامه بدفع الضمان له عنه كما تقرروا لو اشترى فاسدا شيئا وقبضه فرعه لم تقبل منه لغير بائعه إلا ان رده ولم يبق عليه للبائع شىء او صحىح اثم فسخ فادعى آخر ملكه من وضع المشتري يده عليه لم يقبل منه به لبائعه لدفعه الضمان عن نفسه وإبقائه الغلة لها (ولا تقبل) الشهادة (لاصل) للشاهد وإن علا (ولا فرع) له وإن سفل ولو بالرشد أو بالتركية له خلافا لما نقله ابن الصلاح او لشاهده لانه بعضه فكانه شهد لنفسه والتركية وإن كانت حقاقه تعالى ففيها إيجابات ولا لفرع وفيها تهمة وقن احدهما

المن كالاصحاب انها لا تقبل
لبعض له على بعض له اخر
وبه جزم الغزالي لكن جزم
ابن عبد السلام وغيره
بالقبول لان الوازع
الطبيعي قد يعارض فضعفت
التهمة وقد يجاب على الاول
بمنع ذلك اذ كثيرا ما يتفاوتون
في المحبة والميل فالتهمة
موجودة وقد تقبل شهادة
البعض ضمنا كان ادعى
على بكر شراء شيء من عمر
والمشتري له من زيد صاحب
اليد وطالبه بالتسليم فقبل
شهادة ابني زيد او عمرو له
بذلك لانهما اجنيان عنه
وان تضمنت الشهادة لايهما
بالمالك وكان شهد على ابنه
بأقراره بنسب مجهول فقبل
مع تضمن الشهادة لحفيده
ولو ادعى الامام بشيء لبيت
المال قبلت شهادة بعضه به
لان الملك ليس للامام ومثله
ناظر وقف او وصى ادعى
بشيء لجهة الوقف او للمولى
فشهد به بعض المدعى
لاتقاء التهمة بخلافها
بنفس النظر او الوصاية
ولو شهد لبعضه او على عدوه
او الفاسق بما يعلمه الحق
والحاكم يحجل ذلك قال ابن
عبد السلام المختار جوازه
لانهم لم يحملوا الحاكم على
باطل بل على ابطال الحق
لمستحقه فلم ياتم الحاكم
لظنه ولا الخصم لاخذ
حقه ولا الشاهد لاعانته

فرعه ولا لما دونهما اه (قوله ومكاتبه الخ) وشريكه في المشترك نهاية (قوله لبعض له على آخر) أصليان
كانا وفرعين أو مختلفين (قوله وبه جزم لغزالي الخ) عبارة المغنى كما جزم به الغزالي ويؤيده منع الحكم بين
ابيه وابنه وإن خالف ابن عبد السلام في ذلك معللا بان الوازع الطبيعي الخ (قوله لكن جزم ابن عبد السلام
الخ) عبارة المغنى وجزم ابن عبد السلام وغيره الخ رد بمنعه اذ كثيرا ما الخ (قوله كان ادعى على بكر) عبارة
الروض وشرحه فرع لو قال شخص لزيد وفي يده عبد اشترت هذا العبد الذي في يدك من عمرو وعمرو
اشتراه منك وطالبه بالتسليم فانكر جميع ذلك وشهد له بذلك ابنا عمرو واو ابنا زيد قبلت شهادتهما سم
ورشيدى اى فالصواب استقاط على وعبرة المغنى كان ادعى شخص شراء عبد في يد زيد من عمرو وعمرو
اشتراه من زيد صاحب اليد وقبضه وطالبه الخ (قوله على بكر) صوابه على زيد كافي النهاية والمغنى والروض
(قوله المشتري له من زيد الخ) وقبضه نهاية ومغنى (قوله وطالبه بالتسليم) اى فانكر زيد جميع ذلك مغنى
(قوله له بذلك) اى للمدعى بما يقوله مغنى (قوله لانهما اجنيان الخ) عبارة المغنى والاسنى لان المقصود
بالشهادة في الحال المدعى وهو اجنبى عنهما اه اى عن ابني زيد وعمرو (قوله عنه) اى عن المدعى (قوله شهد
الخ) عبارة المغنى ادعى عليه نسب ولد فانكر فشهد ابوهم مع اجنبى على اقراره انه ولده فتقبل شهادة الاب
كافي فتاوى القاضى حسين الخ احتياطا لامر النسب اه (قوله ولو ادعى الخ) عبارة الاسنى نعم لو ادعى
السلطان على شخص بمال البيت المال فشهد له به اصله او فرعه قبلت كما قاله الماوردى لعموم المدعى به اه
(قوله ومثله ناظر وقف الخ) وهل مثله ايضا الوكيل إذا ادعى بشيء للموكل او يفرق فيه نظرو لا يبعدانه
ايضا مثله مالم يصد عنه نقل ثم رايت ماسياق قريبا من جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوصى الوكيل
مع عدم جواز اثبات الوصاية بشهادة بعض الوصى كما هنا وذلك يدل على ان الحاق الوكيل بالامام اولى من
الحاق الوصى به ومن جواز اثبات دين ادعاه للفرع لموكله بشهادة اصله اعنى اصل الفرع وهو شامل لما اذا
كانت وكالة الفرع بحيث يسوغ له قبض ذلك الدين والتصرف فيه وقياسه جواز اثبات العين للموكل
بشهادة بعض الوكيل وإن ساغ له التصرف فيها اه سم (قوله لاتقاء التهمة) اى ولا نظر لتضمن شهادته
اثبات التصرف لبعضه في المشهود به سم عبارة الرشيدى قوله لاتقاء التهمة فيه نظرو قد شمل قوله او
للمولى ما اذا كان المشهود به من جملة مال الوصى الولاية وقد مر ان الوصى لا تقبل شهادته فيما هو وصى فيه
قال الشارح فيما مر لانه ثبت لنفسه سلطنة التصرف في المشهود به اه (قوله لو شهد) اى شخص وقوله
أو الفاسق عطف على فاعل شهد المستتر وقوله بما يعلمه الخ راجع لكل من المعطوفات (قوله الحق) عبارة
الاسنى والنهاية من الحق اه (قوله يحجل ذلك) اى مانع الشهادة اسنى اى من البعضية او العداوة او
الفسق (قوله جوازه) اى شهادة من ذكر مع جهل الحاكم بحالهم (قوله قال الاذرى بل ظاهر عبارة من
جوز ذلك الخ) ويتجه حمله على تعيينه طريقا لوصول الحق لمستحقه نهاية (قوله منه) اى من الشخص او

للعداوة كما اذا شهد انه قطع عليه وعلى رفيقه الطريق ففي رد شهادته لرقيقه طريقان اصحهما الرد وقيل على
القولين ويجرى الطريقان فيما اذا شهد انه قد فده او اموه او زوجته او جنبا ولو شهد لنفسه ولشريكه بكذا
فترد فيما له وفيما لغيره الطريقان اه فتأمل هذه الاخيرة (قوله كان ادعى على بكر شراء شيء من عمرو
والمشتري له من زيد صاحب اليد الخ) عبارة الروض وشرحه فرع لو قال لزيد وفي يده عبد اشترت هذا
العبد الذي في يدك من عمرو وعمرو واشتراه منك وطالبه بالتسليم فانكر جميع ذلك وشهد له بذلك ابنا عمرو
وابنا زيد قبلت شهادتهما (قوله لاتقاء التهمة) اى ولا نظر لتضمن شهادته اثبات التصرف لبعضه
في المشهود به وهل مثله ايضا الوكيل إذا ادعى بشيء للموكل او يفرق فيه نظرو لا يبعدانه ايضا مثله مالم
يصدر عنه نقل ثم رايت ماسياق قريبا من جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوكيل مع عدم جواز اثبات
دين ادعاه الفرع وهو شامل لما اذا كانت وكالة الفرع بحيث يسوغ له قبض ذلك الدين والتصرف فيه
وقياسه جواز اثبات العين للموكل بشهادة بعض الوكيل وان ساغ له التصرف فيها

(عليهما) إذ لا تهمته ومحل حيث لا عداو قولاً فوجهاً والذي يتجه منهما عدم القبول أخذاً مما مر أن الأب لا يلي بنته إذا كان بينهما عداوة ظاهرة ثم رأيت صاحب الأنوار جزم به (٢٣٢) (وكذا) تقبل شهادتهما (على أيهما بطلاق ضرة أهما) طلاقاً بائناً وأهمهما تحت (أو قدفها)

الشاهد (قول المتن عليهما) أي أصله وفرعه - وأما كانت في عقوبة أم لا معنى (قوله إذ لا تهمته) إلى المتن في المغنى والى قول المتن ولا يخفى في النهاية إلا قوله على أن الوداعى الفرع وقوله ومحل إلى المتن وقوله ويتجه تقييده بمن نكاحه وقوله لأنه لا نه إلى لانا (قوله) وكذا تقبل شهادتهما أي الفرعين معنى وقوله على أيهما بطلاق الخ أي لا شهادة الفرع لانه بطلاق أو رضاع إلا أن شهادته بحسبة فتقبل روض مع شرحه قال البجيرمي وقيد القليوبي قبول شهادة الفرع بطلاق ضرة أهما بما إذا لم تجب نفقة على الشاهد ولا لم تقبل لا تدفع عن نفسه ضرراً أه وكونها لم تجب عليه لا عساره أو لقدرة الأصل عليها وكونها تجب عليه لا عسار الأصل مع قدرته هو وقد انحصرت نفقة فيه بأن كانت أمة ناشرة أه محذوف (قوله طلاقاً بائناً الخ) أما إذا كان الطلاق رجعيًا فتقبل قطعاً نهاية أي وكذا تقبل قطعاً إذا لم تكن أهمما تحت أولم يكن التذف مؤدياً إلى اللعان (قوله لضرف) إلى وكذا لو ادعت في المغنى (قوله نفع أهمما الخ) وهو انفارداها بالأب نهاية (قوله) مع كون ذلك الخ) عبارة المغنى وانهم قوله على أيهما أن محل الخلاف ما إذا شهد أحسبة أو بعد دعوى الضرة أما لو ادعى الأب الطلاق في زمن سابق لاسقاط نفقة ماضية ونحو ذلك أو ادعى أنها سألته الطلاق على مال فشهد أنه فنهنا لا تقبل الشهادة عليهما لأنها شهادة الأب لا عليه لكن تحصل الفرقة بقوله فدعوا الخ كالمز في باب أه (قوله) فإن ادعاه أي الطلاق ع شر (قوله لهدم نفقة) أي ونحوها نهاية (قوله) وكذا لو ادعت أه أو ادعت أهمما طلاقاً ضرراً فلا تقبل شهادتهما به لأنها شهادة الأم سلطان وكذا لو ادعت أهمما طلاقاً نفسها فلا تقبل شهادتهما كما مر عن الأسنى (قوله) أخذ به ضمهم أنه يجوز الخ) عبارة النهاية وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى يجوز إثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل أو الوكيل ولا ينافيه ما قدمناه من امتناع شهادته له بوصاية لما فيه من إثبات سلطنته له لأن سلطنته الوصى أقوى وأتم وأوسع من سلطنة الوكيل أه وأقره هاسم (قوله) ومحل في وكيل بغير جعل (أي والأردت نهاية (قوله) على أن قضية ما مر الخ) مر انفارداها (قوله) ضعفه) خبر أن والضمير للافناء (قوله) فيها ذلك (أي في الوكالة إثبات السلطنة (قوله) ولعله) أي البعض (قوله) فانكر) أي الدين ع ش وما قاله أي ابن الصلاح (قوله) وإن كان فيه تصديق ابنه) فيه ما مر عن قريب رشيدى (قول المتن) وإذا شهد لفرع الخ) عبارة المنهج مع شرحه ولو شهد لمن لا تقبل شهادته له من أصل أو فرع أو غيرهما وغيره قبلت لغيره لاله لا اختصاص المانع به أه وعبارة الروض مع شرحه يشهد لوالده ونحوه ولا جنى قبلت شهادته لاجنئ فقط لا اختصاص المانع بغيره أه (قول المتن لفرع واجنئ) كان شهد بريق لها كقوله هو لاني وفلان أو عكسه معنى وأسنى (قول المتن قبلت لاجنئ الخ) وردت في حق الفرع قطعاً نهاية (قوله) ومحل كما علم ما مر فيه الخ) خلافاً للمغنى والمنهج والأسنى كما مر وللنهاية عبارته تفريقاً للصفقة وسواء أقدم الاجنئ أم لا أخذاً مما مر في بابها أه (قول المتن قلت وتقبل لكل من الزوجين) وقيل لا تقبل لأن كل واحد منهما وارث لا يحجب فاشبه الأب وهو قول الأئمة الثلاثة معنى (قوله من الآخر) إلى المتن في المغنى الا قوله أي لانه إلى وتقبل وقوله لانه إلى لانا (قوله) نعم رجح البلقينى الخ) أي من وجهين سم (قوله) لانه تعبير له الخ) عبارة غير وجه المنع أن قاذفها عدده بقذفه سم وعبارة ع ش والفرق بين هذا وما تقدم من أنه لو شهد لبعده بان فلان قاذفه قبلت أن شهادته هنا عصلها نسبة القاذف إلى جنابة في حق الزوج لانه يتغير بنسبة زوجته إلى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقنه أه (قوله) ويتجه تقييده بمن نكاحه) ظاهر

أي الضرة المؤدى للعان المؤدى لفرعها (في الاظهر) لضرف تهمه نفع أهمما بذلك اذ له طلاق أهمما متى شاء مع كون ذلك حاسبة تلزمها الشهادة به أما رجعى فتقبل قطعاً هذا كله في شهادة حاسبة أو بعد دعوى الضرة فإن ادعاه الأب لعدم نفقة لم تقبل شهادتهما له التهمة وكذا لو ادعت أه أهمما وما تقرر ويأتى من أن التهمة الضعيفة وغير المقصودة لا تؤثر أخذ بعضهم أنه يجوز إثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل قال بعضهم أو الوكيل كما أفتى به ابن الصلاح أه ومحل في وكيل بغير جعل على أن قضية ما مر من عدم قبول شهادته لبعضه بوصالة لما فيه من إثبات سلطنته ضعفه لأن الوكالة فيها ذلك ولعله أراد بما نقله عن ابن الصلاح قوله لو ادعى الفرع على آخر بدين لموكله فانكر فشهد به أو الوكيل قبل وإن كان فيه تصديق ابنه كما تقبل شهادة الأب وابنه في واقعة واحدة أه وما قاله في هذه متجه لأن التهمة ضعيفة جداً (وإذا شهد لفرع) أو لأصل له (واجنئ قبلت لاجنئ في الاظهر) تفريقاً للصفقة ومحل كما علم ما مر فيه أن أقدم الاجنئ

والابطلت فيه أيضاً (قلت وتقبل لكل من الزوجين) من الآخر لأن النكاح بطراً ويزول فهما كاجير ومستاجر نعم رجح البلقينى أنه لا تقبل شهادته لها بان فلاناً قاذفها أي لانه تعبير له في الحقيقة ويتجه تقييده بمن نكاحه وتقبل لكل على سكوت

الآخر قطعاً إلا شهادته بزناها لأنه يشهد بجناية على محل حقه فاشبه الجناية على عبده ولائها الطلخت فراشه وذلك بأبلغ في العداوة من نحو الضرب (ولا خ وصدق والله أعلم) أضف التهمة نعم لا تقبل على بقية الورثة بأن فلان أخوه لا نه شهادة لنفسه بنسب المشهود له ابتداء لا ضمناً كذا قال الباقر في زعمه أن ما في الروضة من النصريح بخلافه مردود وليس كزعمه لأن ذلك ضمني والقصد منه إدخال الضرر على نفسه بمشاركته له والضمني في ذلك لا يؤثر نظير ما مر في شهادة البض به وبه فارق منع قبول شهادتهما لأمهما بالزوجية لانهما شهادة للأصل ابتداء وكان بأزرعة أخذ من اغتفار الضمني افتناء في تعارض بيني داخل وخارج انضم إلى هذه بينة أخرى (٣٣٣) بأن أحد شهادتي الداخل كان باعه له بأن

ذلك لا تبطل به شهادة أي لأن القصد من شهادته للداخل لإثبات ملكه ابتداء وتضمنها لإثبات ملكه له قبل لا أثر له ويتبين حمله على صورة لو ثبتت للخارج لا يرجع الداخل بشمعه على البائع الذي هو أحد الشاهدين له بالملك ولا أنهو متهم بدفعه الضمان عن نفسه لو ثبتت للخارج (ولا تقبل من عدو) على عدوه عداوة دنوية ظاهرة للخبر الصحيح فيه ولا أنه قد ينتقم منه بشهادة باطلة عليه ومن ذلك أن يشهد على ميت بعين فيقيم الوارث بينة بانهم عدوان له فلا يقبلان عليه على الأوجه من وجهين في البحر لانه الخصم في الحقيقة إذا تركه ملكه وبه يرد بحث التاج الفزاري أن ذلك غير قاذح وإن أفتي شيخنا بما يوافقهم بحجة بأن المشهود عليه بالحقيقة الميت اه وليس كما قال على أنه لو قيل لا يقبل عدو الميت ولا

سكوت المغني والنهاية وشرح المنهج عن هذا التقييد اعتماداً لا إطلاق والله أعلم (قوله) (الاشهادته بزناها) ولو مع ثلاثة نهاية وأسنى (قوله) (لانه يشهد بجناية الخ) عبارة الاسنى والنهاية لأن شهادته عليها بذلك تدل على كمال العداوة بينهما ولا نه نسبها إلى خيانتة في حقه فلا يقبل قوله كالمودع اه وعبارة المغني لانه يدعي خيانتها فراشه اه (قول) (فأشبه) أي زناها (قول الماتن ولاخ) أي من أخيه وكذا من بقية الحواشي وإن كانوا يصلونهم ويبرونه أسنى ومغني وقوله وصدق أي من صدقة وهو من صدق في ودادك بأن يهجمه ما همك قال ابن قاسم وقيل ذلك أي في زمانه ونادر في زمانه مغني أقول وكذا أن بعدم في زمانه سديد عمر (قوله) (أضف التهمة) لانها لا يتمان تهمة والبعض نهاية ومغني (قوله) (لا ذلك ضمني والقصد منه) (الاولى التانيث (قوله) (بمشاركته) أي المشهود له للشاهد (قول) (وبه) أي بكونها ضمنية (قول) (إلى هذه) أي بينة الخارج (قوله) (كان باعه) أي المشهود به (قول) (بأن ذلك) أي الانضمام والجوار متعاقب بالافتاء (قوله) (شهادته) أي الاحد (قول) (حمله) أي الافتاء (قول) (لو ثبتت) أي الدين المدعي بها وكان الانسب لما قبله وما بعده التذكير (قوله) (فهو الخ) أي الاحد (قوله) (على عدوه) إلى قوله وليس كما قال في النهاية الا قوله للخبر الصحيح فيه (قوله) (دنيوية ظاهرة) لأن الباطنة لا يطاع عليها الا اعلام الغيوب نهاية زاد المغني وفي معجم الطبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سياتي قوم في آخر الزمان اخوان العلانية اعداء السريرة قيل لبي الله أيوب صلى الله عليه وسلم أي شيء أشد ذلك مما ربك قال شتمتة الاعداء وكان صلى الله عليه وسلم يستعبد بالله منها فنسال الله سبحانه وتعالى العافية من ذلك اه (قول) (لخبر الصحيح) عبارة المغني والاسنى الحديث لا تقبل شهادة ذي غم على أخيه رواه أبو داود وابن ماجه باسناد حسن والغمر بكسر الغين الغل والحقد اه (قوله) (ومن ذلك) أي من شهادة العدو (قوله) (عدوان له) أي للوارث ع ش (قول) (وبه) أي بالتعليل (قوله) (أن ذلك) أي كونها عدوين للوارث (قوله) (لكن اظهر) فيه توقف اذ لا يصدق التفسير الا في للعدو على عدو الميت ولعل لهذا سكتت النهاية عما استظهره الشارح فليراجع (قوله) (لانه لم يخرج الخ) إذا الوجهان في عدو الوارث فقط واما عدو الميت فسكوت عنه (قوله) (قبولها من ولد العدو) جزم به المغني عبارة توخرج بالعدو أصل العدو وفرعه فتقبل شهادتهما إذا لمانع بينهما وبين المشهود عليه اه (قول الماتن وهو) أي عدو الشخص من يبغيضه بحيث يتمنى زوال نعمته سواء اطابها لنفسه ام لغيره ام لا مغني (قوله) (الشهادة العرف) إلى قوله ويرد في المغني وإلى قوله اه في النهاية الا قوله بعضهم إلى المراد وقوله تنبيه إلى من قذف (قوله) (واعترضه الباقر) بأن البعض الخ) عبارة المغني هذا الضابط لخصه الرافي من كلام الغزالي قال الباقر في ذكر البعض ليس في الحرر ولا في الروضة واصلها لم يذكره احد من الاصحاب ولا معنى لذكره هنا لأن الخ وقال الزركشي الاشبه في الضابط تحكيم العرف كما أشار إليه في المطلب فن عدو أهل العرف عدوا للشهود وعليه ردت شهادته إذا لاضابط له في الشرع ولا في اللغة اه (قوله) (بل به بقيد الخ) يرده عليه انه بذلك القيد قلبي ايضا إذ الحزن والفرح قليان وكذا التني كما يعلم من تفسيره فالوجه أن يجاب بانهم ارادوا

(٣٠ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

عدوا الوارث عملاً بكل من التعاليم المذكورين لكان أظهر وليس هذا لإحداث وجه ثالث لانه لم يخرج عما يقول به كل من الوجهين (تنبيه) ظاهر كلامهم قبولها من ولد العدو ويوجه بأنه لا يلزم من عداوة الاب عداوة الابن وزعم أنه أبلغ في العداوة من أبيه وأنه ينبغي أن لا تقبل ولو بعد موت أبيه وإن كان الاصح على ما قيل عند المالكية قبوله بعد موته لا في حياته ليس في محله لأن الكلام في ولد العدو لم يعلم حاله وحينئذ يبطل زعم أنه أبلغ في العداوة من أبيه باطلاً له أما معلوم الحال من عداوة أو عدمها فحكمه واضح (وهو من يبغيضه بحيث يتمنى زوال نعمته ويحزن بسروره ويفرح بمصيبته) لشهادة العرف بذلك واعترضه الباقر بأن البعض دون العداوة لانه بالقيل وهي بالفعل فكيف يفسر الإغلاظ بالخفاء ويرد بأنه لم يفسرها بالبعض فقط بل به

بقيد ما بعده وهذا مساو لعداوة الظاهر بل اشد منه والاذعى بانها إذا انتهت إلى ذلك فسق بها لانه حينئذ حاسدو الحسد فسق والفاسق مردود الشهادة حتى على صديقه وقد صرح الرافعي بان المراد العداوة الخالية عن الفسق وقد يجاب بان بعضهم فرق بان العداوة ان يتبنى مطلقا زوالها والحسد ان يتبنى زوالها (٢٣٤) اليه وان المراد ان يصل فيها لتلك الحيثية بالقوة لا بالفعل فحينئذ هو لم توجد منه حقيقة

الحسد المفسقة بل حقيقة العداوة الغير المفسقة فصح كونه عدوا غير حاسد وحصر البلقيني العداوة في الفعل ممنوع وإنما الفعل قد يكون دليلا عليها على ان جمعا نقلوا عن الاصحاب ان المراد بها المفسقة فحينئذ لا اشكال قالا وقد تمتنع العداوة من الجانبين ومن احد هما فلو عادى من يريد ان يشهد عليه وبالغ في خصومته فلم يجبه قبلت شهادته عليه (تنبيه) حاصل كلام الروضة واصلها ان من قذف اخر لا تقبل شهادة كل منهما على الاخر وان لم يطلب المقتضوف حده وكذا ان ادعى على اخر انه قطع عليه الطريق واخذ ماله فلا تقبل شهادة احدهما على الاخر اهـ ويوجه بان رد القاذف والمدعى ظاهر لانه نسبة فيهما إلى الفسق وهذه النسبة تقتضى العداوة عرفا وان صدق ورد المقتضوف والمدعى عليه كذلك لان نسبته الزنا او القطع تورث عنده عداوة له تقتضى انه ينتقم منه بشهادة باطلة عليه وحينئذ يؤخذ من ذلك ان كل من نسب اخر إلى فسق اقضى

بالعداوة البغض المذكور اعم من أن يترتب عليه فعل أو لا ولا محذور في ذلك سم على حج وفيه تسليم ان العداوة لا تكون إلا بالفعل وسياتي في كلام الشارح منه رشيدى (قوله بقيد ما بعده) اى مع قيد الحيثية (قوله وهذا) اى البعض مع قيده (قوله منه) كان الظاهر منها رشيدى (قوله والاذعى بانها إذا انتهت إلخ) عبارة النهاية وقول الاذعى انها إذا إلخ يرد بان المراد إلخ (قوله العداوة الخالية إلخ) ولو افترضت العداوة إلى الفسق ردت مطلقا معنى واسنى (قوله بان بعضهم فرق إلخ) هذا الفرق لا يفيد في دفع الاعتراض إلا ان ثبت ان تمنى مطلق الزوال غير مفسق سم (قوله وان المراد إلخ) بما يناسبه او يعينه قولهم الاتى وتقبل له فتامله سم (قوله ان يصل فيها لتلك الحيثية) اى ان يصل في البعض إلى حد يصلح لتلك الحيثية ويناسبها وان لم يتحقق بالفعل سم (قوله وحصر البلقيني إلخ) استئناف يبيى (قوله فحينئذ لا اشكال) نفي الاشكال مطلقا ممنوع كيف وما نقله ذلك الجميع لا يوافق قولهم الاتى وتقبل له فتامله سم وايضا يلزم عليه ان يكون عدم القبول من عدو من محترزات شرط العدالة لا شرط عدم الاتهام (قوله قالا وقد تمتنع إلخ) كلام مستأنف عبارة النهاية والاسنى والمغنى عقب التعريف المار والعداوة قد تكون من الجانبين وقد تكون من احدهما فتختص بردها ته على الاخر اهـ (قوله ومن احدهما) اى وقد تمتنع من احاد الجانبين فقط (قوله فلو عادى) إلى المتن في المغنى والروض (قوله قبلت شهادته إلخ) اى لئلا يتخذ ذلك ذريعة إلى رد ما معنى زاد الاسنى وهذا في غير القذف كما يعلم بما ياتي اهـ اى في قول الروض ولا تقبل شهادته على قاذفه والنص يقتضى ان الطلب اى للحد ليس بشرط ولا على من ادعى عليه انه قطع عليه الطريق واخذ ماله فان قذفه المشهود عليه بعد الشهادة عليه لم يؤثر في قبولها فيحكم بها الحاكم اهـ بزيادة شىء من شرحه (قوله لا تقبل شهادة كل منهما إلخ) عبارة النهاية والقاذف قبل الشهادة عدو للمقتضوف وان لم يطالب بالحد وكذا دعوى قطع الطريق يصير المدعى عدوا لمن زعم انه قاطعها وان لم يظهر بينهما بغض نص عليه وقد يؤخذ منه ان كل من رمى غيره بكبيرة في غير شهادة صار عدوا له وهو غير بعيد اهـ (قوله وأخذ ماله) لعله ليس بقيد كما يفيد مقتضار النهاية على ما قبله (قوله لانه ينسبه) أى الشاهد المشهود عليه فيها اى في صورتى القذف ودعوى القطع (قوله تقتضى العداوة) اى ان منشأها العداوة (قوله ورد المقتضوف والمدعى عليه كذلك) اى ظاهر (قوله حينئذ) لا يظهر فائدة قوله يؤخذ الى قوله نعم في النهاية (قوله فلا يقبل) الاولى التانيث (قوله بمفسق) اى كضربه بغير حق (قوله انه) اى الاغتيال المذكور كما هنا اى كالدعوى المذكورة في عدم القبول من الطرفين (قوله فيفرق) اى بين جواز الغيبة ورد الشهادة بها (قوله ان المغتاب هنك عرضه بظلمة للمغتاب) المغتاب الاول اسم مفعول وضيرى الجر له والمغتاب الثانى اسم فاعل (قوله فجرزله) اى للغتاب اسم فاعل (قوله وذلك) اى الانتقام بالشهادة (قوله جائز) اى عرفا وعادة (قول المتن وتقبل له) اى للعدو إذا لم يكن بعضه (فرع) حب الرجل لقومه ليس

(قوله بقيد ما بعده) يرد عليه انه بذلك القيد قلبى أيضا إذا لحزن والفرح قلبيان وكذلك التبنى كما يعلم من تفسيره فالوجه ان يجاب بانهم ارادوا بالعداوة البغض المذكور اعم من أن يترتب عليه فعل أو لا ولا محذور في ذلك (قوله فرق إلخ) هذا الفرق لا يفيد في دفع الاعتراض إلا ان ثبت ان تمنى مطلق الزوال غير مفسق (قوله وان المراد إلخ) بما يناسبه او يعينه قولهم الاتى وتقبل له فتامله (قوله ان يصل فيها لتلك الحيثية) اى بان يصلح في البعض إلى حد يصلح لتلك الحيثية ويناسبها وان لم يتحقق بالفعل (قوله فحينئذ لا اشكال) نفي

وقوع عداوة بينهما فلا يقبل من أحدهما على الآخر نعم يتردد النظر فيمن اغتاب آخر بمفسق تجوز له الغيبة به وان عصبية اثبت السبب المحذور لذلك وقضية ما تقرر في الدعوى بالقطع من انه لا تقبل شهادة احدهما على الاخر وان اثبت المدعى دعواه انه كاهنا وعليه فيفرق بان المعنى المحذور للغيبة وهو ان المغتاب هنك عرضه بظلمة للمغتاب فجرزله الشارع الانتقام منه بالغيبة غير المعنى والمقتضى الرد وهو ان ذلك الامر يحمل على الانتقام بشهادة باطلة وذلك جائز وقوعه من كل منهما فلم تقبل شهادة احدهما على الاخر (وتقبل له)

حيث لم تصل إلى حسد مفسق
لا تنفء التهمة (وكذا)
تقبل (عليه في عداوة دين
كسافر) شهد عليه مسلم
(ومبتدع) شهد عليه سني
لأنها إذا كانت لأجل الدين
انفقت التهمة عنها ومن
ابغض فاسقا لفسقه أو
قدح فيه بما هو واجب عليه
كفلان لا يحسن الفتوى
قبلت شهادته عليه (وتقبل
شهادة) كل (مبتدع) هو
من خالف في العقائد ما عليه
أهل السنة مما كان عليه
النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه ومن بعدهم والمراد
بهم في الأئمة المتأخرة
أما أبو الحسن الأشعري
وأبو منصور الماتريدي
وأتباعهما وقد يطلق على
كل مبتدع أمر لم يشهد
الشرع بحسنه وليس مرادا
هنا (لا تكفره) يبدعته
وإن سب الصحابة رضوان
الله عليهم كافي الروضة وإن
ادعى السبكي والأذري أنه
غلط أو استحل أموالنا
ودماءنا لأنه على حق في زعمه
نعم لا نقبل

عصية حتى ترد شهادته لهم بل تقبل مع أن العصية وهي أن يبغض الرجل لكونه من بني فلان لا تقتضي
الرد بمجرد ما وإنما تقتضيه أن انضم إليها دعاء الناس وتالفهم للاضرار به والوقية فيه فإن اجمع جماعة على
إعداء قومه ووقع معها فيهم وردت شهادته عليهم روض مع شرحه زاد المغني وتقبل تزكيتهم أي العدو له أيضا
لا تزكيتهم لشاهد شهد عليه كما بحثه ابن الرفعة اه (قوله حيث) إلى قول المتن لا مغفل في النهاية إلا قوله
كافي الروضة إلى أو استحل وقوله نعم إلى الخطائية (قوله لا تنفء التهمة) إلى قول المتن وتقبل في المغني (قوله
وقدح فيه الخ) عبارة الروض مع شرحه وجرح العالم الراوي الحديث أو نحوه كالمتي نصيحة كان قال جماعة
لا تسمعوا الحديث من فلان فإنه مخطئ أو لا تستفتوا منه فإنه لا يعرف الفتوى لا يقدح في شهادته لأنه نصيحة
للناس اه زاد المغني نص عليه في الام قال وليس هذا بعداوة ولا غيبة إن كان يقول لمن يخاف أن يتبعه ويخطئه
بإتباعه اه (قوله والمراد بهم) أي باهل السنة (قوله وقد يطلق) أي المبتدع (قوله لا تكفر ببدعته) قال
الزركشي ولا نفسقه بها (فائدة) قال ابن عبد السلام البدعة منقسمة إلى واجبة ومحرمة ومندوبة ومكروهة
ومباحة قال والطريق في ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي
واجبة كالاشتغال بعلم النحو أو في قواعد التحريم فمحرمة كذهب القدريّة والمرجئة والمجسمة والرافضة
قال والرد على هؤلاء من البدع الواجبة أي لأن المبتدع من أحدث في الشريعة ما لم يكن في عهده صلى الله عليه
وسلم أو في قواعد المندوب فمندوبة كبناء الربط والمدارس وكل إحسان لم يحدث في العصر الأول كصلاة
التراويح أو في قواعد المكروه فمكروهة كزخرفة المساجد وتزيين المصاحف أو في قواعد المباح فباحة
كالمصاحف عقب الصبح والعصر والتوسع في المأكل والملابس وروى البيهقي بإسناده في مناقب الشافعي
رضي الله تعالى أنه قال المحدثات ضربان أحدهما ما خالف كتابا أو سنة أو إجماعا فهو بدعة وضلالة والثاني
ما أحدث من الخير فهو غير مذموم اه مغني وما ذكره عن الزركشي لعلمه مني على ما يأتي انفا عن السبكي
والأذري حيث أقره أي المغني كما يأتي خلافا للشارح والنهاية (قوله يبدعته) إلى المتن في المغني إلا ما أنه عليه
(قوله وإن سب الصحابة الخ) وقع في أصل الروضة نقلا عن صاحب العدة وأقره عدسب الصحابة رضي الله
تعالى عنهم من الكبائر وجزم به ابن المقرئ في روضه وأقره عليه شارحه غير متعقب له وجزم به بعض
المتأخرين ووقع في الروضة هنا نصيب شهادة جميع المبتدعة حتى سب الصحابة رضي الله تعالى عنهم وجزم
به ابن المقرئ في روضه وأقره شارحه وعبارته وتقبل شهادة من سب الصحابة والسلف لا يقول اعتقادا
لإعداء وعناد انتهى وجرى عليه المتأخرون من شراح المنهاج وهو تناقض بحسب الظاهر ولعل وجه
الجمع فيه أنه كبيرة إذا صدر من غير مبتدع لأنه منتكح لحرمة الشرع انتهى كإفطاع في اعتقاده فلا يؤثّر به
بخلاف المبتدع لما ذكر فيه سيد عمر أقول يدفع التناقض ما مر عن المغني والأسنى في أول الباب بما نصه
أن المراد بها أي الكبائر في قولهم وشرط العدالة اجتناب الكبائر الخ غير الكبائر الاعتقادية التي هي البدع
فإن الراجح قبول شهادة أهلها ما لم تكفرهم اه أذهو صريح في أن سب الصحابة اعتقاد مع كونه كبيرة
لا يقدح في الشهادة كسائر اعتقادات أهل البدعة والضلالة لا اعتقادهم أنهم مصيرون في ذلك لما قام عندهم
(قوله وإن ادعى السبكي والأذري أنه غلط) أقره المغني عبارة وتوقال السبكي في الحليات في تكفير من سب
الشيخين وجهان لأصحابنا فإن لم تكفره فهو فاسق لا تقبل شهادته ومن سب بقية الصحابة فهو فاسق مردود
الشهادة ولا يغلط فيقال شهادته مقبولة انتهى فجعل ما رجحه في الروضة غلطا قال الأذري وهو كإقال ونقل
عن جمع التصريح به وإن المأوردى قال من سب الصحابة أو لعنهم أو كفرهم فهو فاسق مردود الشهادة
أهو إلى ذلك ميل القلب وإن لم يجز لنا مخالفة ما في الروضة الذي جرى عليه المتأخرون من شراح المنهاج (قوله
نعم لا تقبل الشهادة الخ) وفاقا للذهبي والمغني وخلافا للنهاية عبارة توشل كلامه الداعي إلى بدعته وهو كذلك
اه وفي حاشية سم على المنهج المعتمد خلافاً أي ما في المنهج من عدم القبول ولعله الأولى بالاعتماد لأن

الاشكال مطلقاً ممنوع كيف وما نقله ذلك الجمع لا يوافقهم قولهم الآتي وتقبل له فتأمل

الاستشهاد قبلت وما صح أنه خير الشهود ومحمول على ما نسمع فيه شهادة الحسبة كمن شهد ليقيم أو يجنون أو يزكاة أو كفارة أو على من عنده شهادة لمن لا يعلمها فيسن له إعلامه فيستشهد به ولو قيل بوجوبه أن انحصر الأمر فيه لم يبعد (تنبيه) قضية إطلاقه مرد المبادر أنه لا فرق بين ما يحتاج فيه لجواب الدعوى وما لا فلو طب من القاضي بيع مال من لا يعبر عن نفسه كمحجور وغائب وآخرس لا إشارة له مفهومة في حاجتهم ولهم بيئة بها فالواجب أنه ينصب من يدعي لهم ذلك ويسال البيعة الأدام ولا يجوز لهم الاداء قبل الطلب وكذا مدعى الوكالة لا بد أن يقول أنا وكيل فلان ولي بيعة ويساله الأدام وإن لم يحتاج لحضور الختم ويأتي قريبا زيادة لذلك (فرع) (٢٣٧) لا يقدح فيه جهله بفروض نحو

صلاة ووضوء يؤديهما كما أمر أول الباب ولا توقفه في المشهود به أن عادو جزم به فيعيد الشهادة ولا قوله لا شهادة لي في هذا أن قال نسيت أو أمكن حدوث المشهود به بعد قوله وقد اشتهرت ديانتته وينبغي قبول دعوى من هذه صفته النسيان حيث احتمل في غير ذلك كان شهد بعقد بيع وقال لأعلم كونه للبايع ثم قال نسيت بل هو له وحيث أدى الشاهد اداء صحيحا لم ينظر لرية يجدها الحاكم كما باصله ويندب له استفساره وتفرقة الشهود ولا يلزم الشاهد اجابته عما سأل عنه نعم إن كان به نوع غفلة توقف القاضي وبحث بعضهم أن الأول استفسار شاهد لم يعلم تبنته لقول الرافعي كالامام غالب شهادة العامة يشوبها جهل يحوج للاستفسار والوجه ما اشرت اليه انفا أنه ان اشتهر ضبطه وديانتته لم يلزمه استفساره والالزومه (وتقبل شهادة الحسبة)

إلى تكذبية إذا شهد فيعزره القاضي ولو قال رجلان مثلاً إنك توسط بيننا لنحاسب ولا نشهد علمنا بما يجري ففعل لزمه أن يشهد بما جرى والشرط فاسد ووض مع شرحه زاد المغني قال ابن الناص وترك الدخول في ذلك أحب إلى اه (قوله قبلت) كذا اطلقوا ولو قيدوا بما مروى يأتي بكونه مشهور الديانة لم يبعد (قوله ولو قيل الخ) يؤيده ما مر قبيل قول المصنف وتقبل عليهما وما يأتي في شروط وجوب الاداء (قوله بوجوبه) أي الاعلام (قوله لم يبعد) ينبغي تقييده بما إذا ترتب على الشهادة مصلحة بخلاف ما إذا كان المطلوب فيها الستر رشدي (قوله فلو طلب) ببناء المفعول أي طلب بعض من اطلع على حال من يأتي (قوله ولهم بيئة بها) أي باموالهم (قوله ويسال) أي منصوب القاضي رشدي (قوله ولا يجوز لهم) أي للشهود (قوله ويأتي قريبا) أي في شرح وكذا النسب على الصحيح (قوله لا يقدح فيه) أي في الشاهد (قوله يؤديهما) أي ولم يقصر في العلم ناهية وهذا ليس بقيد عند الشارح كما مر في أول الباب (قوله حدوث المشهود به) أي حدوث العلم بذلك (قوله بعد قوله) أي لا شهادة لي في هذا (قوله لا أعلم كونه) أي المبيع (قوله ما اشرت اليه انفا) أي قبيل قول المتن ولا مبادر (قوله والالزومه) أي ولزم الشاهد الاجابة (قوله من احتسب) إلى قوله قال جمع في النهاية وإلى قوله وعليه فهل الخ في المغني (قوله من احتسب الخ) عبارة المغني من الاحتساب وهو طلب الاجر سواء اسبقها دعوى أم لا كانت في غيبة المشهود عليه أم لا وهي كغيرها من الشهادات في شروطها السابقة اه (قوله بل لا نسمع الخ) أي دعوى الحسبة اكتفاء بشهادتها اسنى ورشدي (قوله في الحدود أي الخ) عبارة النهاية في محض حدود الله تعالى وحينئذ نسمع في السرقة قبل رد مالها اه (قوله قبل رد مالها) عبارة الاسنى فتسمع فيها إذا لم يبر السارق من المال برد ونحوه والافلا نسمع لتمحض الحق لله تعالى كالزنا اه (قوله قال جمع ولا في غيرها) اعتمده المغني عبارة تعوماً تقبل فيه شهادة الحسبة هل تسمع فيه دعواه أو جازان أو جهمها كما جرى عليه ابن المقرئ تبعاً لاسنوي ونسبه الامام للرافعي لا نسمع لا، لاحق للمدعي في المشهود به ومن له الحق لم ياذن في الطلب والاثبات بل أمر فيه بالاعراض والدفع ما أمكن والوجه الثاني ووجهه البلقيني أنها تسمع ويجب حمله على غير حدود الله تعالى وكذا فصل بعض المتأخرين فقال أنها تسمع الا في محض حدود الله تعالى اه ويعنى بالبعض شيخ الاسلام في شرح الروض وتوافقه صنيع النهاية كما مر (قوله وعليه) أي على ما قاله جمع من عدم سماع دعوى الحسبة اصلاً (قوله والوجه الثاني) أي عدم البطلان وفاقاً للنهاية كما يأتي (قوله تسمع) أي في غير محض حدود الله كما مر عن المغني (قوله وهو المعتمد) وفاقاً لاسنوي والنهاية كما مر (قوله لا يقدح فيه) أي المدعى عليه حسبة عبارة لاسنوي لان البيعة قد لا تساعد رير اذا استخرج الحق باقرار المدعى عليه اه (قوله في ذلك) أي في سماع دعوى الحسبة (قوله كصلاة) إلى قوله ونوزع في النهاية وإلى قوله ولا عبرة في المغني الا قوله وجمع من ميت وقوله وحق لنحو مسجد وقوله حيث لا دعوى (قول المتن وفيما له) أي في الذي لله مغني (قوله بان يقر الخ) عبارة المغني والروض وشرح المنهج وكيفية شهادة الحسبة ان الشهود يجهتون الى

(قوله نحو صلاة ووضوء يؤديهما) أي ولم يقصر في التعلم شرح مر

من احتسب بكذا اجر عند الله اعتده ينوي به وجه الله قبل الاستشهاد ولو بلا دعوى بل لا تسمع في الحدود أي الا ان تعلق بها حق آدمي كسرقة قبل رد مالها قال جمع ولا في غيرهما لعدم الاحتياج اليها وعليه فهل الحكم المترتب عليها باطل لان المترتب على الباطل باطل او لا لان بطلانها أوجب أنها كالمولم تذكر فكانه حكم بغير دعوى وهو صحيح كل محتمل والوجه الثاني وقال البلقيني وغيره تسمع وهو المعتمد لا، قد يقر فيحصل المقصود بوجه اقوى وكنى هذا حاجة وقد تناقض في ذلك كلامهما في مواضع (في حقوق الله تعالى) كصلاة وزكاة وكفارة وصوم وحج عن ميت بان يشهد بتركها وحق لنحو مسجد (وفيما له فيه حق مؤكدة) وهو ما لا يتاثر برضا الأدمي بان يقول حيث لا دعوى

أنا أشهد أو عندى شهادة على فلان بكذا وهو ينكر فاحضره لأشهد عليه وإنما سمع عند الحاجة إليها حالا كإخيار رضا أو هو يريد أن ينكحها أو اعقته وهو يريد أن يسترقه ولا عبرة بقولها لشهد لثلاثنا كما بعد ونوزع في اشتراط الحاجة بقول ابن الصلاح تقبل باعتاق نحو ميت قنه وإن لم يطلبها فيحكم بها وإن لم يخلف إذا لاحظ الحسبة ويرد بحمل هذا وأمثاله كالمسئلة التي نقلها الرافعي عن القفال فيمن باع دارا فقامت بينة حسبة أن أباهم وقفها على ما إذا قال والوارث يريد أن يسترقه أو نحو ذلك كقوله وهو منكر ذلك لأنه مع تقدم البيع منه مستلزم لذكر حاجة هي وهو يمنعها من الموقوف عليهم على أن (٢٣٨) قضية كلام المنازع أنه لما يرد اشتراط ذكر نحو الاسترقاق بالفعل وهذا اعنى عدم اشتراط

ذكره بالفعل ظاهر لا كلام فيه وإنما هو في ذكر وهو يريد كذا وهذا لا بد منه (كطلاق) رجعى أو بائن ولو خلعا لكن بالنسبة له دون المال (وعتق) بان يشهد به أو بالتعلق مع وجود الصفة أو بالتدبير مع الموت أو بما يستلزمه كالأيلاد بخلافه بمجرد التدبير أو التعليق بصفة أو الكتابة على أحد وجهين رجحه شارح ورجح غيره سماعها وهو الوجه ويؤيد ما يأتي قريبا عن البغوى والجامع أن المقصود بالشهادة مترقب في كل منهما فإن قلت يؤيد الأول قولهم السابق عند الحاجة إليها حالا قلت ينبغى استثناء نحو هاتين الصورتين كزنى بفلانة ويذكر شروطه عما لا يمكن فيه ذكر ذلك لضرورة ثبوت الأصل ليرتب عليه ما هو حق لله تعالى بعد فان قلت هذا بعينه جار في نحو أخيها رضا مع عدم قبولها فيه قلت يفرق بين هذا وأمثاله

القاضى ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فاحضره لأشهد عليه فان ابتدوا وقالوا فلان زنى فهم قدفة اه وفي الاسنى نعم ان وصلوا شهادتهم به قال الزركشى فالظاهر انهم ليسوا بقدفة لكن كلام الرويانى يقتضى انه لا فرق اه (قوله انا اشهد) اى اريد ان اشهد بجيرى او انا اعلم (قوله لاشهد عليه) اى لانشاء الشهادة عليه بجيرى (قوله وهو يريد الخ) اى او نكحها وروض (قوله ولا عبرة بقولها الخ) اى وان كانا مردين سفر أو خشيا ان ينكحها في غيبتهما ش (قوله نحو ميت) اى كالمجنون (قوله وان لم يطلبها) اى القن الشهادة (قوله فيحكم بها) اى القاضى بشهادة الحسبة (قوله وان لم يخلف) اى القاضى القن على حذف المفعول ويجوز كونه من الخلف مسندا الى ضمير القن (قوله بحمل هذا) اى قول ابن الصلاح (قوله على ما الخ) متعلق بالحمل (قوله اذا قال) اى شاهد الحسبة (قوله يريد الخ) اى او يسترقه وروض (قوله لانه) اى قول الشاهد وهو ينكر ذلك في مسئلة القفال وقد يقال ان مجرد تقدم البيع كاف في الاستلزام فلا حاجة الى قوله وهو ينكر ذلك وقوله مع تقدم البيع منه اى من الولد (قوله انما يرد الخ) كذا في اكثر النسخ وفي اصل المصنف الذى عليه خطه يرد سيد عمر اى بل انما (قوله بالفعل) متعلق بالاسترقاق بقرينة آخر كلامه لا بالذكر (قول المتن كطلاق) اى لان المذهب فيه حق الله تعالى بدليل انه لا يرتفع بتراضى الزوجين اسنى (قوله رجعى) الى قوله بخلافه في النهاية الا قوله مع وجود الصفة فلفظه دون وجود الصفة اه والى قوله على احد وجهين في المعنى والروض (قوله بالنسبة له) اى للفرق نهاية ومعنى (قوله او بما يستلزمه) اى العتق (قوله بخلافه) الاولى التانيث (قوله بمجرد التدبير او التعليق بصفة او الكتابة) اى فلا تقبل فيها وفارقت الايلاد بانه ينفى الى العتق لا بحاله بخلافها معنى واسنى (قوله رجحه شارح) وجزم به والروض وشيخ الاسلام والمعنى (قوله سماعها) اى الشهادة بمجرد التدبير الخ (قوله وهو الوجه) وفاقا للنهاية (قوله ما يأتى قريبا الخ) اى في شرح وحده تعالى (قوله والجامع) اى بين ما هنا وما يأتى (قوله مترقب في كل منهما) قد يفرق بامكان التقض هنادون ما يأتى (قوله يؤيد الاول) اى عدم السماع (قوله هاتين الصورتين هنا) اى ما هنا وما يأتى (قوله كزنى بفلانة ويذكر شروطه) هذا اللاحق ليس في كثير من النسخ لكن ثابت في اصل المصنف بخطه سيد عمر (قوله مما لا يمكن الخ) بيان للنحو (قوله ذكر ذلك) اى الحاجة (قوله لضرورة الخ) علة لا ابتغاء (قوله هذا بعينه) اى التعليل المذكور (قوله بين هذا) اى إختيار رضا وقوله وأمثاله اى كالاقتصار على اعقته او دبره او وقفها ابوه (قوله والزنا وأمثاله) ارادها ما عبر عنه بنحو هاتين الصورتين (قوله على إختيار رضا) اى وأمثاله (قوله ونحو دبره الخ) معطوف على قوله اقتصار الشاهد الخ (قوله متضمن لذكره) وهو الخ اى فيفيد فائدة يترتب الخ (قوله ولا تسمع) الى قوله وقال في الروض مع شرحه والى قوله ولو في آخره في النهاية الا قوله وقال به ضمهم وقوله ما قدمته من وقوله وسرقة الى وبلغ وقوله وكفر (قوله ولا تسمع الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه اما العتق الضمنى كمن شهد لشخص بشراء قريبه فلا فى الاصح لانها الخ وتصح شهادته بالعتق الحاصل بشراء القريب اه (قوله في شراء القريب) اى الذى يعتق به وان تضمن العتق اسنى (قوله وقال بعضهم الخ) جزم به في النهاية عبارة تهو يتجه

والزنا وأمثاله بأن اقتصار الشاهد على أخيها رضا غير مفيد فائدة يترتب عليها حاجة ناجزة فاحتج الى ضم ما يجعله مفيدا فرضه نحو هو يريد نكحها ونحو دبره وهو منكر متضمن لذكره وهو يريد او وارثه بقاءه من جملة تركته ولا تسمع في شراء القريب لانها شهادة بالملك والعتق يترتب عليه وفارق ما مر في الخلع بأن الفرقة ثم هي المقصودة والمال تبع والملك هنا هو المقصود والعتق تبع ولو ادعى قنان أن سيدهما اعتقا احدهما وقامت به بينة سمعت وإن كانت الدغوى فاسدة لاستغناء بينة الحسبة عن تقدم دعوى قال بعضهم ولعل هذا اذا حضر السيد أو غاب غيبة شرعية والا فلا بد من حضوره اه ويؤخذ من ذلك ترجيح ما قدمته من أن كل ما قبلت فيه شهادة الحسبة ينفذ الحكم فيه

بها وان ترتب على دعوى فاسدة (وعفو عن قصاص) لانها شهادة باحياء نفس وهو حق الله تعالى (وبقاء عدة وانقضائها) لما يترتب على الاول من صيانة الفرج عن استباحته بغير حق ولما في الثاني من الصيانة والتعفف بالنكاح ومثل ذلك تحريم الرضاع والمصاهرة (وحدله) تعالى كحذرنا وقطع طريق وسرقة ومثله احصان وسفه وجرح بعد الشهادة وتعديل بعد طلب القاضى له ولو في غيبته معدل او مجروح عرف اسمه ونسبه كما مر في حجر عليه في الاولى ان كان في عمله وبلوغ واسلام وكفرو وصية او وقف لنحو جهه عامه ولو في اخره كعلى ولده ثم ولد ولده ثم الفقراء كما افق به البخوى وافق القاضى بسماع دعوى اجنبى على وصى خان فيحلفه الحاكم ان اتهمه واستحسنه الاذرعى وغيره قالوا اذا كان له تحليفه فله اقامة البيعة بل اولى (وكذا النسب على الصحيح) لان الشرع اكده ومنع (٢٣٩) قطعه فضاهى الطلاق والعق وخرج بمامر

حق الادبى المحض كقود
وحد قذف وبيع وقرار
(تنبيه) قد تسمع الشهادة
بلادعوى صحيحة في مسائل
اخر كتصرف حاكم في مال
تحت ولايته واحتاج
لمعرفة نحو قيمته او ملكه
او يده فله سماع البيعة بذلك
بذلك من غير دعوى اكفاء
بطلبه كافي تعديل الشاهد
او جرحه وكذا في نحو مال
محجور شهد ان وصيه عانه
ومال غائب شهد ابفواته ان
لم يقبضه الحاكم ونظير ذلك
قضاؤه لنحو صبي في عمله بعد
الثبوت عنده من غير طلب
احد لحكمه ومنازعة الغزى
في بعض ذلك مردودة وقد
يتوقف الشيء على الدعوى
لكن لا يحتاج لجواب خصم
ولا لحضوره كدعوى
توكيل شخص له ولو حاضرا
بالبلد فيكفي لاثبات الوكالة
تصديق الخصم له واقامة
البيعة في غيبته من غير حلف

فرضه فيما لو حضر السيد الخ (قول المتن عن قصاص) اى في نفس او طرف مغنى (قوله) لانها شهادة (الى قوله
وافق القاضى في المغنى والروض مع شرحه لا قوله وسفه وجرح بعد الشهادة وقوله بعد الطلب الى وبلوغ
(قوله من الصيانة) لعله من وطء الزوج بان يراجع وعلى هذا فهو مختص بالرجعى رشيدى (قوله) ومثل
ذلك اى بقاء العدة (قول المتن وحدله) والمستحب ستره اى وجهه روض ونهاية زاد المغنى ان راي
المصلحة فيه اه (قوله) ومثله اى الحد (قوله بعد طلب القاضى الخ) راجع للجرح ايضا (قوله في الاولى)
صوابه في الثانية وهى السفه (قوله ووصية الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه والوصية والوقف اذا عمت
جهتهما ولو اخرت الجهة العامة فدخل نحو ما افق به البخوى من انه لو وقف دار اعلى اولاده ثم على الفقراء
فاستولى عليها ورثته وتمسكوا فشهد شاهدان حبه قبل انقراض اولاده بوقفيته قبلت شهادتهما لان اخره
وقف على الفقراء لا ان خصت جهتهما فلا تقبل فيهما لتعلقهما بحظر خاصة اه (قوله لنحو جهة الخ) راجع
للو صية ايضا (قوله لنحو جهة عامة) لان كانا لجهة خاصة نهاية (قوله فيحلف) اى الوصى (قوله) واذا كان له
الخ) اى للحاكم او للاجنبى (قوله لان الشرع) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله اكده) اى حث على
حفظه ع ش (قوله بمامر) اى يقول المصنف في حقوق الله تعالى الخ ع ش (قوله حق الادبى الخ) لكن اذا
لم يعلم صاحب الحق به اعلمه الشاهد به ليستشهد به بعد الدعوى مغنى وروض مع شرحه وتقدم في الشرح
والنهاية مثله (قوله) بلادعوى صحيحة) التى راجع لكل من المقيد وقيدته (قوله نحو قيمته) اى كاجرته
(قوله او ملكه الخ) اى معرفة كونه ملكا لمن تحت ولايته بطلبه اى طلب الحاكم البيعة بذلك (قوله) ان لم
يقبضه الخ) قيد للقوات (قوله بعد الثبوت) هل ولو بشهادة الحسبة وظاهر ما قدمه في التنبيه في شرح ولا
مبادر اشترط سؤال منسوب القاضى اداء الشهادة والله اعلم (قوله في غيبته) ظاهره ولو عن مجلس الحكم
فقط فليراجع (قوله في الاولى) اى صورة التصديق (قوله قبل) اى يمينه (قوله فيثبته) اى الدعوى او
العقار وهو الظاهر (قوله على تمتع) اى من حضور مجلس القاضى (قوله او وانت الخ) يعنى القاضى
(قوله وعلى الاول) وهو عدم الاحتياج لحضور الخصم (قول المتن او صيين) اى او امراتين او خنثيين
مغنى وروض مع شرحه (قوله او بان احدهما) الى قوله ومرفى النكاح في المغنى لا ما انبه عليه ولى قوله
ونازع البلقين في النهاية الا قوله وتنظير الى او عدو وقوله اى بسبب الى المتن وقوله وكرتدالى ولا بدو قوله
من حيث حق الادبى وقوله ونازع الى المتن وما انبه عليه (قوله عند الاداء) اى اوقبله بدون مضى مدة
الاستبراء كما ياتى (قوله عند الاداء او الحكم) لعل المراد بان اتهمها كانا عند الاداء او الحكم كذلك فالظرف
ليس متعلقا ببيان قتال رشيدى (قول المتن نقضه) اى وجوبا بنهاية وسياتى في فصل الرجوع عن
الشهادة عن المغنى والروض مع شرحه ماله تعلق بهذا المقام فراجع (قوله كالحكم الخ) عبارة المغنى لثبوت

ولا يلزم الخصم في الاولى التسليم له لانه لو انكر التسليم قبل وكعدوى قيم محجور احتاج لبيع عقاره فيثبته البيعة في غيبته وكالدعوى على تمتع
ومن لا يعبر عن نفسه كمحجور وغائب وهيت لا وارث له خاص ولا لم تسمع الا فى وجوه وارث له ان حضروا او بعضهم واستحقاق وقف
يبد الحاكم فاذا اقام بيعة بدعواه كنى ويشترط في سماع الدعوى على من لا يعبر عن نفسه ان يقول بلى بيعة تشهد بذلك او وانت تعلمه وكالدعوى
بان فلانا حكم لي بكذا فنفذه فى فلا يحتاج لدعوى في وجه الخصم كما عليه جمع متقدمون واكثر المتأخرين وعليه العمل وقال آخرون لا بد من
حضوره ان كان في حد القرب وعلى الاول لا يحتاج ليمين الاستظهار على الاوجه ومرفى الحوالة ان للرجال عليه اقامة بيعة براءته قبل
الحوالة لدفع مطالبة المحتال له وان كان المحيل بالبلد (ومتى حكم بشاهدين فبانا كافرين او عبيدين او صيين) او بان احدهما كذلك عند الاداء
او الحكم والحاكم لا يرى قبولهما (نقضه هو وغيره) كالحكم باجتهاد فان خلاف النص ومعنى النقض هنا اظهار بطلانه وان لم يصادف محلا

(وكذا فاسقان في الاظهر) لما ذكر ولا اثر لشهادة عدلين بالفسق من غير تاريخ لاحتمال حنوته بعد الحكم ومر في النكاح انه لو بان فسق الشاهد عند العقد فباطل على المذهب (٢٤٠) وهو غير ما هنا لاذالمؤثر ثم تبين ذلك عند التحمل فقط وهنا عند الاداء او قبله بدون مضى

الخطأ فيه اه وزاد الاسنى كالحكم الخ (قول المتن وكذا فاسقان الخ) أى ظهر فسقهما عند القاضي بنقض الحكم بهما (تنبيه) قيد القاضي الحسين والبغوى بنقض ما إذا كان الفسق ظاهرا غير مجتهد فيه فان كان مجتهدا فيه كشرب النبيذ لم ينقض قط ما لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد معنى (قوله لما ذكر) عبارة المغنى كافي المسائل المذكورة لان النص والاجماع لا على اعتبار العدالة اه (قوله ولا اثر لشهادة الخ) (فرع) لو شهد شاهدان ثم فسقا او ارتد اقبل الحكم لم يحكم بشهادتهما لان ذلك يوقع ريبه فيما مضى ويشعر بحيث كامن ولان الفسق يخفى غالباً بما كان موجودا عند الشهادة وان عميا او خرسا او جونا او مانا حكم بشهادتهما لان هذه الامور لا توقع ريبه فيما مضى بل يجوز تعديلهما بعد حدوث هذه الامور ثم يحكم بشهادتهما ولو فسقا او ارتد ابعد الحكم بشهادتهما وقبل استيفاء المال استوفى كالمورجعا عن شهادتهما كذلك وخرج بالمال الحدود فلا تستوفى ولو قال الحاكم بعد الحكم بانى انها كانا فاسقين ولم تظهر بينة بفسقهما نقض حكمه ان جوزه ناقضاء بالعلم وهو الاصح ولم يهتم فيه ولو قال اكرهت على الحكم بشهادتهما وانا اعلم بفسقهما قبل قوله من غير بينة على الاكره ولو بانا والدين او ولددين للشهود له او عدوين المشهود عليه انتقض الحكم ايضا كالمورجعا فاسقين ولو قال الحاكم كسنت يوم الحكم فاسقا فالظاهر انه لا يلتفت اليه كالمورجعا الشاهدان كنعاء عند عقد النكاح فاسقين فان قيل هلا كان هذا مثل قوله بان لى فسق الشاهدين اوجب بانه اعرف بصفة نفسه منه بصفة غيره فتقصيره في حق نفسه اكثر مغنى وروض مع شرحه (قول المتن كافر) اى او مرتد كما قاله الففال مغنى (قوله معلى) اى قوله ومن ثم في المغنى لا قوله ولو معلنا مع علمته وقوله وتنظير اى او عدو (قول المتن بعد كاله) اى باسلام او عتق او بلوغ مغنى ونهاية (قول المتن قبلت) وكذا تقبل شهادة مبادر اعادها بعد كاسر (قوله لظهور مانعه) عبارة المغنى لان المنصف بذلك لا يعبر برد شهادته اه (قوله او شهد فاسق الخ) اى او السيد لم كتابه او ما ذونه ثم اعادها بعد العتق مغنى وروض وشيخ الاسلام (قوله نحو فسقه) اى ككفره (قوله ولم يصغ) كذا في الاسنى (قوله لشهادته) اى للفاسق المعلن اسنى اى ونحوه بما زاده الشارح (قوله قبلت الخ) اى بناء على الاصح من ان القاضي لا يصغى اليها كما لا يصغى الى شهادة العبد والصبي فاما في به او لا ليس بشهادة في الحقيقة اسنى (قوله قبل) ظاهره ولو لم يبد عذرا احتماله عليه ويشعر به قوله ويتعين الخ ع ش (قول المتن وتقبل الخ) قال في الروض ومن غلط في شهادة تعلم يستبرأ اى لم يجب استبرأه بل تقبل شهادته في غير واقعة الغلط قال في شرحه ولا تقبل فيها انتهى وانظر لو اشتهرت ديانته وادعى ان سبب غلطه النسيان فهل تقبل فيها اخذنا من قوله السابق قبيل وتقبل شهادة الحسبة الخ وينبغي قبول دعوى من هذه صفته النسيان الخ اه سم أقول مامر آنفان بحث اسمعيل الحضرمى وقيد كالمصريح في القبول وانه اعلم (قول المتن شهادته) اى الفاسق وما عطف عليه (قوله لا نها فلبية) اى قوله وان خالفه البلقينى في المغنى لا قوله لكن قيد الى وكمر تد (قوله وعود ولايته) لعل المراد ولاية الشهادة رشيدى ويظهر انه على ظاهره من ولاية نحو النكاح والوقف وذكره الشارح استطرادا (قول المتن الا كثرون) اى من الاحباب مغنى (قوله لان للفصول الاربعة الخ) عبارة الاسنى والمغنى لان لمضياها المشتملة على الفصول الخ (قوله وقد اعتبرها) اى السنة (قوله في نحو العنة الخ) كالزكاة والجزية مغنى

مدة الاستبراء او عند الحكم فلا تنكرار ولا تخالف في حكاية الخلاف خلافا لمن زعمه (ولو شهد كافر) معلى بكفره (او عبد أو صبي) فردت شهادته (ثم اعادها بعد كاله قبلت) اذ لا نعمة لظهور مانعه (أو) شهد (فاسق) ولو معلنا او كافر يخفى كفره وتنظير ان الرفع في رده البلقينى او عدوا او غير ذى مروءة فرد ثم (تاب) ثم اعادها (فلا) تقبل شهادته لان رده اظهر نحو فسقه الذى كان يخفيه او زاد في تغييره بما أعلن به فهو متهم بسبعه في دفع عار ذلك الرد ومن ثم لو لم يصغ القاضي لشهادته قبلت بعد التوبة وبحث اسمعيل الحضرمى انه لو شهد بما لا يطابق الدعوى ثم اعادها بمطابقها قبل ويتعين تقييده بشهور بالديانة اعتيد بنحو سبق انسان او نسيان (وتقبل شهادته بغيرها) اى في غير تلك الشهادة التى رد فيها اذ لانهم ومثله تائب من الكذب في الرواية كما اختاره في شرح مسلم (بشرط اختياره بعد التوبة مدة يظن بها) اى بسبب مضيا خاليا عن فسق فيها (صدق توبته) لانها فلبية وهو متهم باظهارها لترويج شهادته وعود ولايته فاعتبر بذلك لتقوى دعواه (وقدرها الا كثرون بسنة) لان للفصول الاربعة تأثيرا في تبيح (قوله النفوس لشهواتها فاذا مضت وهو على حاله أشعر ذلك بحسن سريره وقد اعتبرها الشارع في نحو العنة ومدة التغريب في الزنا

(قوله) وهو متهم باظهارها لترويج شهادته ومن غلط في شهادته لم يستبرأ اى لم يجب استبرأه بل تقبل شهادته في غير واقعة الغلط قال في شرحه ولا تقبل فيها اه وانظر لو اشتهرت ديانته وادعى ان سبب غلطه النسيان فهل تقبل فيها اخذنا من قوله السابق قبيل وتقبل شهادة الحسبة وينبغي قبول دعوى من هذه صفته النسيان الخ

(قوله) (وقدرها الا كثرون بسنة) لان للفصول الاربعة تأثيرا في تبيح (قوله) النفوس لشهواتها فاذا مضت وهو على حاله أشعر ذلك بحسن سريره وقد اعتبرها الشارع في نحو العنة ومدة التغريب في الزنا

والأصح انها تقرب لا تتعدى وقد لا يحتاج لها كمشاهد بزنا حادثة قص النصاب فتقبل عقب ذلك وكفى فسق اقربه ليستوفي منه فتقبل منه حالا
أيضا لانه لم يظهر التوبة عما كان مستورا الا عن صلاح وكنناظروا وقف تاب فتعود ولايته حالا كولي النكاح وكذا ذف غير المحصن كما قاله
الامام واعتمده البلقيني لكن قيده غيره بما اذا لم يكن فيه ايذاء والا فلا بد من السنة وكمرتد (٢٤١) أسلم اختيارا وكان عدلا قبل الردة

لانه لم يبق بعد اسلامه احتمال ولا بد من السنة في التوبة من خاتم المروءة كما ذكره الاصحاب وكذا من العداوة كما رجحه ابن الرفعة وإن خالفه البلقيني (ويشترط في صحة توبة معصية قولية من حيث حق الآدمي (القول) قياسا على التوبة من الردة بالشهادتين ووجوبهما وإن كانت الردة فعلا كسجوداهن لمكون القولية هي الاصل أو لتضمن ذلك تكذيب الشرع وقضيته كالمئن اشتراط القول في كل معصية قولية كالغيبة وبه صرح الغزالي فيها ونص الامم بقتضيه في الشكل وهو ظاهر وإن قيل ظاهر كلام الاكثرين اختصاصه بالقذف وعليه فرق في المطلب بينه وبين غيره بان ضرره اشد لانه يكسب عارا وإن لم يثبت فاحتيط باظهار نقبض ما حصل منه وهو الاعتراف بالكذب جبرا لقلب المذوف وصونا لما انتهكه من عرضه واشترط جمع متقدمون انه لا بد في التوبة من كل معصية من الاستغفار ايضا واعتمده البلقيني واطال في الاستدلال له لكن بما لا يرد عليه عند

(قوله) والأصح انها تقرب أي فيغتفر مثل خمسة ايام لا ما زاد عليها ع (قوله) فتقبل عقب ذلك) عبارة المغنى والروض مع شرحه فانه لا يحتاج بعد التوبة عند القاضي إلى استبراء بل تقبل شهادته في الحال اه (قوله) اقربه الخ) عبارة المغنى اذا تاب وأقر وسلم نفسه للعداء (قوله) ليستوفي منه الخ) عبارة الاسنى ليقام عليه الحد قبلت شهادته عقب توبته اه (قوله) وكنناظروا وقف أي بشرط الوانف نهاية ومعنى (قوله) كولي النكاح) أي لو دعى العضل ثم تاب وزوج في الحال ولا يحتاج إلى استبراء كما حكاه الرافعي عن البغوى معنى والعضل ليس بقيد كما مر في النكاح (قوله) وكذا ذف غير المحصن) واما قاذف المحصن فهو ما ذكره قبل بقوله كمشاهد بزنا الخ سم عبارة المغنى ومنها قاذف غير المحصن قال البلقيني لا يحتاج إلى استبراء لمفهوم قول الشافعي في الام فاما من قذف معصية فلا تقبل شهادته حتى يخبر اه قوله كما قاله الامام واعتمده البلقيني الخ لكن الأصح انه لا بد فيه من الاستبراء نهاية يعنى فيما لا يذناه فيه رشيدى (قوله) لكن قيده غيره) أي كالروض كما يأتي (قوله) وكمرتد الخ) ركعتين من القضاء إذا تعين عليه وكسب إذا فعل ما يقتضى فسق البالغ ثم تاب وبلغ تائبًا وكالو حصل خلال في الاصل ثم زال احتاج الفرع إلى تحمل الشهادة ثانيا قال الزكشى ولم يذكر واهذه المدة معنى (قوله) اختيارا) فان اسلم عند تقديمه للقتل اعتبر مضى المدة اسنى ومعنى (قوله) وكذا من العداوة) سواء كانت قذا فام لا كالغيبة والنميمة وشهادة الزور معنى (قوله) لكون القولية) أي الردة القولية ع ش (قوله) واضمن ذلك) أي الارتداد الفعلي ولو عبر بالواو كان أولى (قوله) وقضيته) أي التعليل (قوله) وقضيته كالمئن) عبارة النهاية وقضية كلامه اه (قوله) كالغيبة) أي والنميمة سم (قوله) فيها) أي الغيبة (قوله) بقتضيه) أي اشتراط القول في الشكل أي في كل معصية قولية (قوله) عليه) أي على فرض صحة الاختصاص بالقذف نهاية (قوله) واشترط جمع الخ) عبارة النهاية وما اشترط جمع متقدمون من اشتراط الاستغفار في المعصية القولية ايضا محمول على الندم اه (قوله) من كل معصية) ظاهره ولو فعلية وقيدها النهاية بالقولية كما مر آنفا فليراجع (قوله) ايضا) أي كاشتراط القول في المعصية القولية (قوله) بما لا يرد الخ) لعل لازائدة الا ان يرجع ضمير عليهم لغير الجمع المتقدمين (قوله) لان الحق فيها متمحض الخ) فيه نظر ظاهر ثم رايه قال الرشيدى قوله بخلاف القذف الانصب بخلاف القولية (قول المتن فيقول القاذف) أي مثلا في التوبة من القذف معنى (قوله) وان كان قذفه) إلى قوله نعم في المغنى الا قوله الا ترى إلى ثم ان اتصل وما نبيه عليه (قوله) وإن كان قذفه بصورة الشهادة) انظر هذه الغاية فيما إذا كان صادقا في نفس الامر وما فائدة ذكر ذلك عند الحالك مع ان الحد لا بد من اقامته والتوبة مدارها على ما في نفس الامر وكلام المصنف فيما اذا اتى بمعصية رشيدى (قوله) بصورة الشهادة الخ) عبارة الروض سواء كان القذف بصورة الشهادة عند القاضي بان لم يكمل عدد الشهود او بالسب والايذاء ولكن لو كان قذفه في شهادة لم تكمل عددا فليتب عند القاضي ولا يشترط حينئذ مضى المدة اذا كان عدلا قبل القذف وإن كان قذفه بالسب والايذاء اشترط مضيها اه بزيادة من شرحه (قوله) القذف باطل) أي قذف الناس باطل

(قوله) وكذا ذف غير المحصن) واما قاذف المحصن فهو ما ذكره قبل بقوله كمشاهد بزنا الخ (قوله) وقضيته كالمئن اشتراط القول في كل معصية قولية كالغيبة الخ) عبارة ابن النقيب في مختصر الكفاية فرع قال في المذهب لا بد في توبة شاهد الزور ان يقول كذبت فيما قلت ولا اعود إلى مثله قال الرافعي وقضيته ان يطرد في الغيبة

(٣١- شرواني وابن قاسم - عاشر) التامل المقتضى لحل تلك الظواهر على الندم وخرج بالقولية الفعلية فلا يشترط فيها قول لان الحق فيها متمحض إلى الله تعالى فادبر الامر فيها على الصدق باطنا بخلاف القذف لما تقرر فيه (فيقول القاذف) وإن كان قذفه بصورة الشهادة لكون العدد لم يتم (قذف باطل وانانا دم عليه ولا اعود اليه) او ما كنت محققا قذفي وقد ثبتت منه او نحو ذلك ولا يلزمه ان يتعرض لكذبه لانه قد يكون صادقا فان قلت قد تعرض له بقوله قذفي باطل ولذا قيل الاولى قول اصله كالجهور القذف باطل

قلت المحذور الزامه بالتصريح بكذبه لا بالتعريض به وهذا فيه تعريض لأمر يحل الاتري انك تقول لمخاورك هذا باطل ولا يجوز ولو قلت له كذبت لحصل له غاية الجزع والحق وسره ان البطلان قد يكون لا اختلال به من المقدمات فلا ينافي مطلق الصدق بخلاف الكذب وهذا يظهر انه لا اعتراض على المتن وان عبارته مساوية لعبارة اصله والجمهور ثم ان اتصل ذلك بالقاضي باقراره وبينه اشترط ان يقول ذلك بحضرة له وإلا فلا على الاوجه قيل في جواز اعلامه (٢٤٢) به نظر لما فيه من الايداء واشاعة الفاحشة نعم لا بد ان يقول بحضرة من ذكره بحضرة

اولا وليس كالقذف فيما ذكر كما يحتمل البلقيني قوله لغيره باملعون او ياخزير ونحوه فلا يشترط في التوبة منه قول لان هذا لا يتصور اهم انه حقق فيه حتى يبطله بخلاف القذف ونازع في اشتراطه وان انا ادم وما بعده (وكذا شهادة الزور) يشترط في صحة التوبة منها قول نحو ما ذكر كشمادتي باطلة وان انا ادم عليها ولا اعود اليها ويكفي كذبت فيما قلت ولا اعود الى مثله وتنازع البلقيني في إلحاقها بالقذف بان ثبوت الزور باقراره او غيره كعلم القاضي وكان شهد انه رآه يزني بحلب يوم كذا وثبت انه ذلك اليوم كان بمصر كاف في ظهور كذبه ويرد بان ذلك كله لا يمنع بقاءه على ما شهد به متأولا بخلافه مع اعترافه بكذبه ولا يثبت الزور بالبينة لاحتمال انها زور نعم يستفاد بها جرح الشاهد فتندفع شهادته لانه جرح مهم فوجب التوقف لاجله (قلت و) المعصية (غير القولية) لا يشترط فيها قول كأمروا انما (يشترط)

مغنى (قوله قلت الخ) عبارة المغنى اجيب بحمل كلامه على تجويز نيابة المضاف اليه عن الافعال واللام كقوله تعالى بل الله اعبد بخلصاله ديني اي الدين اه (قوله وهذا) اي قذفي باطل فيه تعريض الخ قديم (قوله وسره) اي ما ذكر من الجذع بالقول الثاني دون الاول (قوله وبهذا) اي بقوله قلت الى هنا (قوله وان عبارته مساوية لعبارة اصله الخ) في ظهور المساواة نظر فليتامل سم ورشيدى (قوله قيل في جواز اعلامه الخ) اي عند عدم الاتصال بالقاضي عبارة المغنى قال الرافعي ويشبه ان يشترط في هذا الا كذاب جريانه بين يدي القاضي اه وهو كما قال ابن شبة ظاهر فيمن قذف بحضرة القاضي او اتصل به قذفه ببينة او اعتراف وغير ظاهر فيما اذا لم يتصل بالقاضي اصلا بل في جواز اتيانه القاضي واعلامه له بالقذف نظر لما فيه من الايداء واشاعة الفاحشة اه (قوله نعم لا بد ان يقول بحضرة من ذكره الخ) ظاهره وجوب الاستيعاب وان كثروا في الغاية (قوله لان هذا الخ) وهذا واضح في ياخزير دون باملعون فتدبر سيد عمر وقد يدعى الرضوخ فيه ايضا لكن نظر العلم القائل فان العبرة في اللعن بالعاقبة ولا يعلمها الا الله (قوله ونازع) اي بالبلقيني (قوله يشترط) الى قوله ونازع في المغنى (قوله ويكفي كذبت فيما قلت ولا اعود الى مثله) ظاهره عدم اشتراطه وان انا ادم عليه (قوله وكان شهد الخ) عطف على كعلم القاضي (قوله كاف الخ) خبر ان (قوله ويرد بان ذلك كله الخ) قد يتوقف فيه بالنسبة للاقرار اذا لا يظهر فرق بين قوله شهداتي بزناه شهادة زور وقوله كذبت فيما قلت نعم لورد بان ذلك كله لا يغني عن قوله ولا اعود الى مثله كان ظاهرا (قوله ولا يثبت الزور الخ) استئناف بياني (قوله جرح) بالتثوين (قوله والمعصية غير القولية الخ) اي كالسرقة والزنا والشرب مغنى (قوله لا يشترط) الى قوله وزعم في المغنى الى قوله بان لا يظهرها في النهاية الا قوله وشمل العمل الى فان الماس وما انبه عليه (قوله كأمروا) اي قيل فيقول القاذف (قوله كالقولية ايضا) اي خلافا لما قد يوهمه المتن رشيدى (قوله كالقولية) راجع الى مدخول انما بدون ملاحظة الحصر وقوله ايضا تا كيد للكاف (قوله او مصر اعلى معاودتها) يعنى عن قول المصنف وعزم ان لا يعود ولعل لهذا اسقطه المغنى (قوله لو اطاع عليه) اي على حاله قيد للعقاب (قوله او لغرامة الخ) الاولى اسقاط اللام (قوله او نحو ذلك) اي كالفضاحة (قوله ان هذا) اي قيد الحيشية رشيدى (قوله بان فيه) اي في تعليقه (قوله تسليما للاحتياج اليه) اي حيث قال شرطها الاخلاص والادخال مرادف للحيشية المذكورة رشيدى (قوله ويشترط) الى قوله قيل في المغنى (قوله ان لا يغرغر) اي ان لا يصل لحالة الغرغرة نهاية ولعله لان من وصل الى تلك الحالة ايس من الحياة فتوبته انما هي لعله باستحالة عودها الى مثل ما فعل عرش (قوله قيل وان يتاهل) الى المتن عبارة النهاية فتصح من سكران حاله سكره كاسلامه ومن كان في محل معصيته اه قال الرشيدى قوله وتصح من سكران اي ان تاتت منه الشروط التي منها الندم كالانحى اه (قوله يعنى) الى قوله لان لا يتحدث في المغنى لا قوله للخبر الصحيح الى فان تعذر الخ (قوله يعنى الخروج الخ) عبارة المغنى والاسنى لو عبر المصنف بالخروج من ظلامه آدمي بدل الرد لكان اولي ايشمل الرد والاراء منهم واقباض البدل عند التنازع ويشمل المال والعرض والقصاص فلا بد في القصاص وحده القذف من التمكين فان لم يعلم المستحق للقصاص به وجب والتميمة اه (قوله وان عبارته مساوية لعبارة اصله) في ظهور المساواة نظر فليتامل

في صحة التوبة منها كالقولية ايضا (افلام) منها حاله وان كان متابسا بها او مصر اعلى معاودتها (وندم) من حيث المعصية لا خوف اعلامه عقاب لو اطاع عليه او لغرامة مال او نحو ذلك وزعم ان هذا لا حاجة له لان التوبة عبادة وهي من حيث هي شرطها الاخلاص وردود بان فيه تسليما للاحتياج اليه (ودزم ان لا يعود) اليها ما عدا عرش ان تعود منه والا كجواب بعد زناه لا يشترط فيه العزم على عدم العود له اتفاقا ويشترط ايضا ان لا يغرغر وان لا يطالع الشمس من مغربها قيل وان يتاهل له ليلته لا تصح توبته سكران في سكره وان صرح اسلامه اه وفرقه بينهما بعيد جدا وان تخيل له معنى قيل وان يفارق مكان المعصية ثم صرح بما فيه من الانحى للاعتناء به فقال (ورد خلافا لآدمي) يعنى الخروج منها

بأوجه قدر عليه مالا كانت او عرضا نحو أو دو حد تذف (ان ثعلقت به) سواء انخفضت له ام كان فيها مع ذلك حق. وكذا الله تعالى كثر كذا وكذا نحو كفار وجبت فوراً (والله اعلم) للخبر الصحيح من كانت لآخيه عنده مظلمة (٢٤٣) في عرض او مال فليست حله اليوم قبل ان

لا يكون دينار ولا درهم فان كان له عمل يؤخذ منه بقدر مظلمته والا اخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه وشمل العمل الصوم وبه صرح حديث مسلم فمن استثناء فقدم ثم تحميلة للسيئات يظهر من القواعد انه لا يعاقب الا على ما سببه معصية اما من عليه دين لم يعص به وليس له من العمل ما يفي به فاذا اخذ من سيئات الدائن وحمل على المدين لم يعاقب به وعليه ففائدة تحميلة له تخفيف ما على الدائن لا غير وبهذا ان صح يظهر ان قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى اى لا تحمل نفس آثمة لائم نفس اخرى محمول على انها لا تحمله لتعاقب به ثم هذا الحديث وحديث نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضى عنه ظاهر كلام الائمة حيث اختلفوا في تاويل ذلك وتخصيصه وايقوا هذا على ظاهره ان حمل السيئات لا يستثنى منه شيء بخلاف الحبس فان الفلاس لزومه الكسب كما مر فان تعذر عليه المالك ووارثه سلمه لقاض ثقة فان تعذر صرفه فباشاء من المصالح عند انقطاع خبره بنية الغرم له اذا وجدته فان اعسر عزم على الاداء اذا ايسر فان

اعلامه به فيقول أنا الذى قتلت أباك ولزمنى القصاص فاقتص إن شئت وإن شئت فاعف وكذلك حد القذف وقضية اطلاقه رد الظلامة توقف التوبة في القصاص على تسلم نفسه ولكن الذى نقله في زيادة الروضة عن الامام واقره ان القائل اذا ندم سحت توبته في حق الله تعالى قبل ان يسلم نفسه للقصاص وكان تاخر ذلك معصية اخرى يجب التوبة منها ولا يقدر في الاولى اه (قوله باى وجه قدر الخ) عبارة المغنى وكان ينبغي له ان يقول حيث امكن لئلا يومئ انها لا تصح عند تعذر الرد اه (قول المتن ان تعلقت) اى الظلامة بمعنى المعصية ويصح رجوع الضمير للتوبة بمعنى موجبها السكن عبارة الشارح ظاهرة في الاول رشيدى (قوله للخبر الصحيح من كان لآخيه عنده مظلمة الخ) قد يقال التعبير بالمظلمة ظاهرة في العاصى بها فلا يشمل من لم يعص بالدين الذى عجز عنه فلا يحمل من سيئات الدائن فمما ذكره الشارح من تعميم التحميل نظر اه سم (قوله فان كان له عمل الخ) اى غير الايمان (قوله من القواعد) اى قواعد الشرع (قوله وبهذا الخ) اى بقوله ثم تحميلة للسيئات الخ (قوله محمول على انها لا تحمله الخ) في اطلاق الحمل المذكور مع ان ما قرره او لا لا يفيد نفي المعاقبة الا على من لم يعص بسببه شيء بل قضية ما قرره ان صح انها قد تحمل لتعاقب فيحتاج لتخصيص الاية فليتامل اه سم (قوله في تاويل ذلك الخ) اى حديث الرهن وقوله وابقوا هذا اى حديث التحميل (قوله فان افلس الخ) متفرع على المتن (قوله كما مر) اى في باب الفليس (قوله فان تعذر الخ) متفرع على المتن عبارة المغنى والروض مع شرحه في رد الزكاة لمستحقها ويرد المغصوب ان بقي وبذله ان تلف لمستحقه ويستحل منه او من وارثه ويعلمه لم يعلم فان لم يوجد مستحق او انقطع خبره سلمها الى قاض امين فان تعذر تصديق بها ونوى الغرم او تبركها عنده اه (قوله صرفه فيما شاء الخ) عبارة الروض تصديق بها اه وقال شارحه الاسنوى ولا يتعين التصديق بها على الفقراء بل هو غير بين المصالح كلها قال الاذرعى وقد يقال إذالم يكن للقاضى الامين صرف ذلك في المصالح اذالم يكن ماذوناله في التصرف فكيف يكون ذلك لغيره من الاحاد اه فافى الشارح كالنهاية الموافقة لما قاله الاسنوى هو الظاهر للفرق بين النائب والقاضى فان تصرف الاول بنية الغرم دون الثاني (قوله فان اعسر غرم على الاداء الخ) هذا ظاهر في المال ومثله غيره من سائر الحقوق كالصلاة والصوم الذى فات بغير عذر لطريقه ان يمز على انه متى قدر على الخروج منه فعليه اه عش وقوله بغير عذره توقيف فليراجع فان قياسه على حقوق الادى غير ظاهر (قوله فاذا مات قبله) الى قوله ويرجى الخ عبارة المغنى والروض مع شرحه فان مات معسر اطول في الآخرة ان عصى بالاستدانة كان استدانة على معصية فان استدانة الحاجة في امر مباح فهو جائز ان رجى الوفاء من جهة ظاهرة او سبب ظاهر فالظاهر انه لا مطالبة حينئذ اه (قوله ويرجى الخ) عطف على قوله انقطع الخ (قوله فان تعذر بموته) وليس من التعتذر ما لو اغتاب صغيرا يميزا وبلغته فلا يكفى الاستغفار له لان للصبي امدا ينظر وبفرض موت المغتاب يمكن استحلال وارث الميت من المغتاب بعد بلوغه اه عش (قوله استغفر له) اى طالب له المغفرة كان يقول اللهم اغفر لفلان عش (قوله وان لم تبلغه الخ) ويظهر انها اذا بلغته بعد ذلك فلا بد من استحلاله ان امكن لان العلة موجودة وهى الايداء

(قوله لخبر البخارى من كانت لآخيه عنده مظلمة الخ) قد يقال التعبير بالمظلمة ظاهرة في العاصى بها فلا يشمل من لم يعص بالدين الذى عجز عنه فلا يحمل من سيئات الدائن فمما ذكره الشارح من تعميم البخارى نظر (قوله محمول على انها لا تحمله الخ) في اطلاق الحمل المذكور مع ان ما قرره او لا لا يفيد نفي المعاقبة الا على ما لم يعص بسببه شيء فليتامل (قوله ايضا محمول الخ) بل قضية ما قرره ان صح انها قد تحمل لتعاقب فيحتاج لتخصيص الاية فليتامل

مات قبله انقطع عنه الطلب في الآخرة ان لم يعص بالتزامه ورجى من فضل الله تعالى تعويض المستحق واذا بلغت الغيبة المغتاب اشترط استحلاله فان تعذر بموته وتفسر لغيبته الطويلة استغفر له ولا اثر لتحليل وارث ولا مع جمل المغتاب بما تحمله منه كفى الاذكار وان لم تبلغه

كفى الندم والاستغفاره
وكذا يكفى الندم والافلاع
عن الحسد ويسن للزاني
ككل من ارتكب معصية
لله الستر على نفسه بان لا
يظهرها ليعذر او يعزر لا
ان لا يتحدث بها فكمها او
بجاهرة فان هذا حرام
قطعا وكذا يسن لمن أقر
بشيء من ذلك الرجوع عن
اقراره به ولا يخالف هذا
قولهم يسن لمن ظهر عليه
حد أي أنه أن يأتي الامام
ليقيم عليه لفوات الستر
لان المراد بالظهور هنا ان
يطلع على زناه مثلا من لا
يثبت الزنا بشهادته فيسن
له ذلك اما حمل الآدمي أو
القودله أو تعزيره فيجب
الاقرار به ليستوفي منه
ويسن لشاهد الاول الستر
ما لم ير المصلحة في الاظهار
ومحله ان لم يتعلق بالترك
اجباب حد على الغير
والا كالثلاثة شهدوا بالزنا
لزم الرابع الاداؤهم بتركه
وليس استيفاء نحو القود
مزيلا للمعصية بل لا بد معه
من التوبة وبه صرح
البيهقي وحمل الاحاديث في
أن الحدود كفارة على ما
اذا تاب وجرى المصنف
على خلافه وجمع الزور كشى

اه معنى (قوله كفى الندم والاستغفاره) عبارة غير كالروض وشرحه يستغفر الله من الغيبة ان لم يعلم
صاحبها اه وظاهره انه يكفى الاستغفار وحده اه سم وفيه نظر ظاهر كلام الروض المذكور
في رد الظلامة فقط كما هو صريح صنيع شرحه فالثلاثة الاول ركن لا بد منها في التوبة عن كل معصية قولية
كانت او فعلية كانه عليه المعنى (قوله وكذا يكفى الندم الخ) عبارة المعنى والحسد وهو ان يتمنى زوال نعمة
ذلك الشخص ويفرح بمصيبته كالغيبة كما نقله عن العبادي فباتى فيه ما مر فيها قال في زيادة الروضة المختار
بل الصواب انه لا يجب اخبار المحسود ولو قيل بكرهه لم يبعد اه وعبارة سم لم يزد في الروض على قوله
ويستغفر اى الله تعالى من الحسد اه قال في شرحه وعبارة الاصل والحسد كالغيبة وهى افيد انتهى
وكان وجه الافيدية انها تفيد ايضا انه اذا علم المحسود لا بد من استحلاله اه (قوله ويسن للزاني الخ) عبارة
المعنى وشرح المنهج ردا لتعلق بالمعصية حد لله تعالى كالزنا وشرب المسكر فان لم يظهر عليه احد فله ان
يظهره بقوله ليستوفى منه وله ان يستر على نفسه وهو الافضل وان ظهر فقد فات الستر فباتى الحاكم وبقربه
ليستوفى منه اه (قوله لان لا يتحدث الخ) عطف على قوله لا يظهرها الخ (قوله فان هذا) اى التحدث
المذكور حرام الخ اى لا خلاف السنة (قوله ولا يخالف هذا) اى سن الرجوع عن الاقرار (قوله لان المراد
بالظهور هنا الخ) قال في شرح الروض قال ابن الرفعة والمراد به اى الظهور الشهادة قال والحق بها ابن
الصباغ ما اذا اشتهر بين الناس انتهى اه سم اقول ومرآنا عن المعنى وشرح المنهج ما يفيد انه يكفى في
سن الاتيان بالامام الظهور عند واحد (قوله ذلك) اى ان يأتى الامام الخ (قوله اشاهد الاول) اى حد
الآدمي (قوله ومحله) اى سن الستر (قوله وليس الخ) عبارة النهاية ومن لومه حد وخفى امره ندب له الستر
على نفسه فان ظهر اى الامام ليقيمه عليه ولا يكون استيفاؤه مزيلا للمعصية بل لا بد معه من التوبة اذ هو
مسقط لحق الآدمي واما حق الله فيتوقف على التوبة كما علم بمأمر اوائل كتاب الجراح اه وعبارة المعنى
ان كلامهم يقتضى انه لا يكفى في انتفاء المعصية استيفاء الحد بل لا بد معه من التوبة وقدمت الكلام على
ذلك في اول كتاب الجراح فليراجع اه عبارة هناك وإذا اقتصر الوارث او عفى على مال او مجانا فظاهر
الشرح يقتضى سقوط المطالبة في الدار الآخرة كما افق به المصنف وذكر مثله في شرح مسلم لكن ظاهر
تعبير الشرح والروضة يدل على بقاء العقوبة فانها قالوا ويتعاق بالقتل المحرم وراء العقوبة الاخرية
مؤاخذات في الدنيا وجمع بين الكلامين بان كلام الفتاوى وشرح مسلم مفروض فيمن تاب ثم اقيم
عليه الحد اه (قوله وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث الخ) وفي فتح البارى في الكلام على قوله صلى الله
عليه وسلم ومن اصاب من ذلك شيئا فعوقب به في الدنيا فهو كفارة ما ناصه ويستفاد من الحديث ان اقامة
الحد كفارة للذنوب ولو لم يتب المحدود وقيل لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للمعزلة

(قوله كفى الندم والاستغفاره) عبارة غير كالروض وشرحه ويستغفر الله تعالى من الغيبة اه اى
ان لم يعلم صاحبها فظاهره انه يكفى الاستغفار وحده ويحتمل ان المراد باستغفار الله منها الندم لكن كلام
اشارح في الزواجر يدل على انه محمول على الظاهر وان المراد بسؤال المغفرة للغتاب حيث قال وحديث كفارة
الغيبة ان تستغفر لمن اغتبتك تقول اللهم اغفر لنا وله فيه ضعف قاله البلقيني وقال ابن الصلاح هو وان لم يعرف
له اسناد معناه ثابت بالكتاب والسنة قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقال صلى الله عليه وسلم اتبع
السيئة الحسنة تمحها وحديث حذيفة لما شكى اليه ذرب اللسان على اهله ان انت من الاستغفار اه
(قوله وكذا يكفى الندم والافلاع عن الحسد) لم يزد في الروض على قوله ويستغفر اى الله تعالى من الحسد اه
قال في شرحه وعبارة الاصل والحسد كالغيبة وهى افيد اه وكان وجه الافيدية انها تفيد ايضا انه اذا علم
المحسود لا بد من استحلاله (قوله لان المراد بالظهور هنا الخ) قال في شرح الروض قال ابن الرفعة والمراد به اى
بالظهور الشهادة قال والحق به ابن الصباغ ما اذا اشتهر بين الناس اه (قوله وليس استيفاء نحو القود
مزيلا للمعصية بل لا بد معه من التوبة وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث في ان الحدود كفارة الخ) في فتح

بحمل الثاني على ما إذا سلم نفسه طوعا لله تعالى والاول على خلافه والذي يتجه لجمع (٢٤٥) بحمل إطلاق السقوط على حق

الآدمي وعذمه على حق الله تعالى فإذا قيد منه ولم يتب عوقب على عدم التوبة وتصح توبته من ذنب وان كان مرتكباً لذنوب أخرى وما تاب منه ثم عاد اليه ومن مات وله دين لم يستوفه ورثته يكون هو المطالب به في الآخرة على الأصح (فائدة) قيل يستثنى أربعة كفار لا تقبل توبتهم إبليس وهاروت وماروت وعافر ناقة صالح قال بعضهم لعل المراد أنهم لا يتوبون اه واقول بل هو على ظاهره في إبليس وليس بصحيح في هاروت وماروت بل الذي دلت عليه قصتهم المسندة بخلاف لمن انكر ذلك أنهم إنما يعذبون في الدنيا فقط وأنهم في الآخرة يكونون مع الملائكة بعد ردهم إلى صفاتهم (فصل) في بيان قدر النصاب في الشهود المختلف باختلاف المشهود به ومستند الشهادة وما يتبع ذلك (لا يحكم بشاهد واحد) (الا) منقطع لما مر اول الصوم (في هلال رمضان) وتوابعه دون شهر نذر صومه (في الاظهر) كما قدمه واعاده هنا لا يحصر

ورافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة اه وعلى الاول للعل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما فيمن حج مثلاً لا تقبل شهادته وإن كفرت ذنوبه بالحج الا بالتوبة سم (قوله بحمل الثاني) أي الذي جرى عليه المصنف من أن الحدود كفارة وإن لم يتب المحدود وقوله والاول أي من أنه لا بد مع الحد من التوبة (قوله والذي يتجه لجمع الخ) انظر هل يتأتى هذا الجمع في نحو الزنا سم اقول ما مر عن النهاية صريح في العموم (قوله فإذا قيد منه الخ) ظاهره ولو بان يسلم نفسه له طوعا لله تعالى (قوله عوقب على عدم التوبة) ينبغي وعلى الاقدام على الفعل المنهي عنه سيد عمر وفيه توقف فليراجع (قوله وتصح) إلى الفائدة في النهاية والمغنى (قوله وتصح توبته من ذنب الخ) عبارة الروض مع شرحه وتجب التوبة من المعصية ولو صغيرة على الفور بالاتفاق وتصح من ذنب دون ذنب وان تكررت وتكرر منه العود إلى الذنب ولا تبطل به بل هو مطالب بالذنب الثاني دون الاول ولا يجب عليه تجديد التوبة كلما ذكر الذنب وسقوط الذنب بالتوبة مطلق لا مقطوع به وسقوطه بالاسلام مع الندم مقطوع به وتائب بالاجماع قال في الروضة وليس إسلام الكافر توبة من كفره وإنما توبته ندمه على كفره ولا يتصور إيمانه بلا ندم فيجب مقارنة الإيمان للندم على الكفر اه زاد المغنى وإنما كان توبة الكافر مقطوعاً بها لان الإيمان لا يجامع الكفر والمعصية قد تجامع التوبة اه (قوله ومن مات الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ومن مات وله ديون او مظالم ولم تصل إلى الورثة طالب بها في الآخرة لا آخر وارث كما قيل وإن دفعها إلى الوراث او ابراء الوارث كما قاله القاضي خرج عن مظلمة غير المظلم بخلاف مظلمة المظلم اه (قوله أنهم إنما يعذبون الخ) بل الذي نصر عليه ان كلاماً من عصيانهما وتعذيبهما في الدنيا صوري فلا معصية في الحقيقة فلا توبة (فصل في بيان قدر النصاب في الشهود) (قوله المختلف الخ) صفة قدر الخ او النصاب (قوله ومستند الشهادة الخ) عطف على قدر الخ (قوله وما يتبع ذلك) أي كقوله ويذكر في حلفه الى ولا يجوز شهادة على فعل وكقوله ولو قامت بينة إلى وله الشهادة بالتسامع (قوله لما مر اول الصوم) كان يريد قوله ثم ولا بد من نحو قوله ثبت عندى او حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه إنما يكون على معين مقصود اه لكن نقلنا بهامش ذلك انه حرر في غير هذا الكتاب خلاف ذلك فراجعهم سم عبارة النهاية استثناء منقطع لما مر اول الصوم كذا قيل من انه لا يتصور الحكم فيه بل الثبوت فقط إذ الحكم يستدعى حكوماً عليه معيناً ويرد بما قدمته اول الصوم عن المجموع من ان الحاكم لو حكم بعدل وجب الصوم بلا خلاف ولا ينقض حكمه إجماعاً وقد اشار إلى حقيقة الحكم به الشارح هنا بقوله فيحكم به اه وعليها فيكون الاستثناء متصلاً ع ش اقول وكذا اشار إليه المغنى بقوله فيحكم به فيه اه (قوله وتوابعه) كتعجيل زكاة الفطر في اليوم الاول ودخول شوال وحللة التراويح ع ش (دون شهر نذر صومه) وفاقا للشيخ الاسلام وخلافاً للروضة في كتاب الصيام وللنهاية والمغنى عبارة ع ش قوله ومثله شهر نذر صومه في حاشية شيخنا الزبائدي ومثله رمضان الحجة بالنسبة للوقوف وشوال بالنسبة للاحرام بالحج والشهر المنذور صومه إذا شهد برؤية هلاله واحد

البارى قبيل باب الدين الفرار من الفتن في الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم ومن اصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو كفارة مانصه ويستفاد من الحديث ان إقامة الحد كفارة للذنب ولو لم يتب المحدود وقبل لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للبعثلة ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة اه وعلى الاول للعل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما فيمن حج مثلاً لا تقبل شهادته وان كفرت ذنوبه بالحج الا بالتوبة (قوله والذي يتجه لجمع الخ) انظر هل يتأتى هذا الجمع في نحو الزنا (فصل لا يحكم بشاهد الا في هلال رمضان الخ) (قوله لما مر اول الصوم) كانه يريد قوله ثم ولا بد من نحو قوله ثبت عندى او حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه إنما يكون على معين مقصود اه لكن نقلنا بهامش ذلك انه حرر في غير هذا الكتاب خلاف ذلك فراجعهم (قوله دون شهر نذر صومه) اعتمد

البينة ووطء الميتة (أربعة رجال) بالنسبة للحد أو التعزير لقوله تعالى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولأنه أقبح الفواحش وإن كان القتل أغلظ منه على الأصح فغلظت الشهادة فيه سترًا من الله تعالى على عباده ويشترط تفسيرهم له كرايتنا أدخل مكلفًا مختارًا حشفته أو قدرها من مقطوعها في فرج هذه أو فلانة ويذكر نسبها بالزنا أو نحوه والذي يتجه ترجيحنا أنه لا يشترط ذكر زمان ومكان إلا أن ذكره أحدهم فيجب سؤال الباقيين لاحتمال وقوع تناقض يسقط الشهادة ولا يشترط كالمروء في المسكحلة لكنه يسن ولا يضركم لعدمنا النظر لاجل الشهادة أما بالنسبة لسقوط حصانته وعدالتهم وقوع طلاق علق بزناه فيثبت برجلين لا بغيرهما بما ياتي وقد يشكك عليه ما مر في باب حد القذف أن شهادة دون أربعة بالزنا تفسقهم وتوجب حدم فكيف يتصور هذا وقد يجاب بان صورته أن يقول لا تشهد بزناه بقصد سقوط أو وقوع ما ذكر فقولها بقصد إلى آخره ينفي عنهما الحد والفسق لانهما صرحا بما ينفي انه

خلافًا للشارح يعني شرح المنهج، وعبارة شيخنا على الغزى قوله وهو هلال رمضان فقط دون غيره من الشهور ومثله شيخ الإسلام في المنهج ولكنهم ضعفوه والراجح أن مثل هلال رمضان هلال غيره بالنسبة للعبادة المطلوبة فيه فتقبل شهادة الواحد بهلال شوال للأحرار بالحج وصوم ستة أيام من شوال وبهلال ذي الحجة للوقوف وللصوم في عشرة ما عدا يوم العيد وبهلال رجب للصوم فيه وبهلال شعبان لذلك حتى لو نذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد بهلاله وجب الصوم على الأرجح من وجهين حكاهما ابن الرفعة فيه عن البحرين ورجح ابن المقرئ في كتاب الصوم الوجوب اهـ (قوله وأورد عليه صور الخ) عبارة النهاية وأورد على الحصر أشياء كذبت مات وشهد عدل أنه أسلم قبله وتعلم يحكم بها بالنسبة للارث والحرمات وتكفي بالنسبة للصلاة وتوابعها وكأورث يثبت بواحد وكأخبار العون الثقة بامتناع الخصم المنتز فيعززه بقوله ومر الاكتفاء في القسمة بواحد وفي الخرص بواحد ويمكن أن يجاب عن الحصر بان مراده به الحكم الحقيقي المتوقف على سبق دعوى صحيحة فلا يراد اهـ وزاد المغنى عليها ما نصه منها لو نذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد برؤيته فهل يجب الصوم حكى ابن الرفعة فيه وجهين عن البحرين ورجح ابن المقرئ في كتاب الصيام الوجوب ومنها ثبوت هلال ذي الحجة بالعدل الواحد فإن فيه وجهين بالنسبة إلى الوقوف بعرفة والطواف ونحوه قال الأذري والقياس القبول وإن كان الأشهر خلافه ومنها ثبوت شوال بشهادة العدل الواحد بطريق التبعية فيما إذا ثبت رمضان بشهادته وإن لم ير الهلال بعد الثلاثين فأنافط في الأصح ومنها المسموع للخصم كلام القاضي أو الخصم يقبل فيه الواحد وهو من باب الشهادة كذا ذكره الرافعي قبيل القضاء على الغائب اهـ (قوله والواو) أي قوله والذي ينتج في المغنى وإلى المتن في النهاية لا قوله ووقوع طلاق علق بزناه وقوله وقد يشكك إلى وكذا الخ (قول المتن أربعة رجال) أي دفعة فلورآه واحد بزني ثم رآه آخر بزني ثم آخر ثم آخر لم يثبت كما نقله شيخنا عن ابن المقرئ اهـ بجري أقول لو قد يفيد قول الشارح الاتي كالتبعية وشرح الروض إلا أن ذكره أحدهم الخ (قوله بالنسبة للحد الخ) ياتي محترزه سم (قوله ولا نه الخ) ولأنه لا يقوم إلا من اثنين فصار كالشهادة على فعلين معنى (قوله ويذكر نسبها) أي الفلانة (قوله بالزنا) متعلق بأدخل (قوله أو نحوه) أي نحو هذا اللفظ بما يؤدي معناه كان يقول على وجه محرم أو بمنوع أو غير جائز اهـ خضرو قال بعضهم المراد بنحوه أن يقول أدخل حشفته في فرج بهيمة أو ميتة أو دبر عتاني اهـ بجري (قوله ولا يشترط) كالمروء في المسكحلة) أي أن يقول الشاهد بذلك رايتاه أدخل ذكره أو نحوه في فرجها كالمروء في المسكحلة اسنى (قوله لاجل الشهادة) كذا في أصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية لا لاجل الشهادة لأن ذلك صغيرة لا تبطلها اهـ سيد عمر وعبارة المغنى وإنما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا أحانت من التفاتة فراينا أو تعدنا النظر لا قامة الشهادة فإن قالوا تعدنا لغير الشهادة فسقوا بذلك وردت شهادتهم جزماً كما قاله الماوردي وإن اطلقوا لم أر من تعرض له وينبغي أن يستفسروا إن تيسر والا فلا يعمل بشهادتهم كما يؤخذ من الحصر المتقدم في قبول شهادتهم ومحل ما قاله الماوردي أن تكرر ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصيهم والا فتقبل شهادتهم لأن ذلك صغيرة اهـ ومرويات في الشارح ويجوز تعدد نظر فرج زان وامرأة لاجل الشهادة فالأولى ما في النهاية والمغنى لأن المتوهم المحتاج إلى نفيه تعدد النظر لغير الشهادة لا لها (قوله أما بالنسبة الخ) محترزه قوله بالنسبة للحد الخ (قوله وقد يجاب بان الخ) أو يقال إنما يجب الحد بشهادة مادون الأربعة إذا لم يكن قولهم جواً للقاضي حيث طلب الشهادة منهم ويمكن تصوير ما هنا بذلك ع ش (قوله انه قد يكون قصدهما الخ) الأولى لاخصران يكون قصدهما بل أن قصدهما (قوله وكذا مقدمات) إلى قوله كما في مسألتي السرقة في المغنى إلا قوله والنسب وقوله والكفاية في وضعين وقوله وقف وقوله وسرقة وقوله ومنع ارث إلى المتن وقوله ودعوة وقوله وهذا حجة إلى ولا نه وقوله أو بعده وطالبته بالكل (قوله وكذا) أي مثل سقوط وقوع ما ذكر عبارة المغنى وخرج بما ذكر وطء الشبهة إذا قصد بالدعوى به في الروض في باب الصوم قبول الواحد في الشهر المذكور (قوله بالنسبة للحد) ياتي محترزه

الزنا او شهد به حسبة ومقدمات الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج الى اربعة بل الاول ببقيد الاول يثبت بما يثبت به المال اه (قوله قصد) اى الشاهد ع ش الاولى كونه بيناه المفعول وبه نائب فاعله كقوله او شهد به (قوله او المال) قسم قوله النسب ع ش (قوله يثبت) بهما ورجل وامراتين الخ) ويثبت النسب تبعا ويعتبر فى الشيء تابعا مالا يعتذر فيه مقصود اعنائى اه بجيرى وقد يخالفه ماسيد كره الشارح قبيل التنبية فليراجع (قوله ولا يحتاج فيه) اى فى وطء الشبهة (قول المتن به) اى الزنا وما شبه به بما ذكره معنى (قول المتن اثنتان) (تنبيه) اذا شهد احد الشاهدين بالمدعى به وعينه فقال الاخر اشهد بذلك لم يكف بل لا بد من تصريحه بالمدعى به كالا ول وهذا مما يغفل عنه كثيرا مر اه سم (قوله كغيره) اى من الاقارب معنى عبارة الروض مع شرحه هنا ويثبت الاقرار به اى بكل من المذكورات كالقذف برجلين لان المشهود به قول فاشبهه سائر الاقوال وعبارته مع شرحه بعد الضرب الثالث المال وما المقصود منه المال كالا عيان والديون فى الاول والعقود المالية ونحوها وكذا الاقرار به اى بما ذكر فى الثانى يثبت كل منهما برجلين ورجل وامراتين اه وعبارة شرح المنهج فى امثلة ما يظهر لرجال غالبوا اقرارا بنحو زنا اه فعلم بذلك ان قول الشارح كانها به والمغنى كغيره لمجرد اثبات كفاية رجلين وعدم اشتراط اربعة (قوله بان حده لا يتحتم) اى لتمكنه من اسقاطه بالرجوع عن الاقرار ع ش وسم (قوله اوفسخ) كانه اشار بتقديره الى رجوع الاقالة اليه بناء على الاصح انها فسخ سم عبارة المغنى واقتصار المصنف على العقد المالى قديم ان الفسخ ليست كذلك وليس مراد او جعله الاقالة من امثلة العقدا لما ياتى على الوجه الضيف انها بيع والاصح انها فسخ وعطف الحوالة على البيع لا حاجة اليه فانها بيع دين بدين فلوزادو فسخه كما قدرته فى كلامه كان اولى اه وعبارة الروض مع شرحه وفسخ العقود المالية بخلاف فسخ النكاح لا يثبت الا برجلين اه (قول المتن وضمان) والابراو القرض والغصب والوصية بمال والمهر فى النكاح والرد بالعيب روض مع شرحه (قوله وعوض خلع الخ) عبارة الروض مع شرحه والعوض اصلا وقد رافى الطلاق وفى العتق وفى النكاح اه (قوله ادعاه الزوج الخ) اى بخلاف ما اذا ادعته الزوجة فن القسم الاق كى ياتى من الزيادة والمغنى والروض (قول المتن اختيار) اى لمجمل او شرط معنى (قول المتن واجل) وقبض المال ولو آخر نجم فى الكتابة وان ترتب عليه العتق لان المقصود المال والعتق يحصل بالكتابة وطاعة الزوجة تستحق النفقة وقتل كافر لسلبه وازمان الصيد لتملكه وعجز مكاتب عن النجوم ورجوع الميت عن التدبير بدعى وارثه واثبات السيد اى اقامته بينة بام الولد التى ادعاه على غيره فيثبت ملكه باله والابلا دهالكن فى صورة شهادة الرجل وامراتين يثبت عتقهما بقراره روض مع شرحه (قوله وجناية توجب مالا) وقتل الخطا وقتل الصبي والمجنون وقتل حر عبدا ومسلم ذميا والبولد والسرقا التى لا قطع فيها روض مع شرحه (قول المتن اورجل وامراتان) وسياق انه يثبت ايضا بشاهد ويمين اسنى (قوله لعموم الاشخاص الخ) عبارة المغنى لعموم قوله تعالى واستشهدوا اى فيما يقع لكم شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان فكان عسوم الاشخاص فيه مستلزم لعموم الاحوال المخرج منه بدليل ما يشترط فيه الاربعة ومالا يكتفى فيه برجل امراتين اه (قوله فى قوله تعالى فان لم يكونا رجلين الخ) اى لانه نكرة فى سياق الشرط رشيدى وعبارة ابن قاسم يحتمل ان وجه العموم وقوع النكرة فى سياق الشرط لكن فى حواشى التلويح لحسرو ان شرط افادة النكرة فى حيز الشرط للعموم كونه فى معنى النفي كما بيناه فى بعض الهواش السابقة اه (قوله اما الشركة) اى عقد الشركة لا كون المال مشتركا بينهما ع ش (قوله مالم يرد الخ) اى ان رام مدعيهما اثبات التصرف واما ان اثبات حصته من الربح فيثبتان برجل وامراتين اذا المقصود المال اه شيخ الاسلام

المال او شهد به حسبة ومقدمات الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج الى اربعة بل الاول ببقيد الاول يثبت بما يثبت به المال اه (قوله قصد) اى الشاهد ع ش الاولى كونه بيناه المفعول وبه نائب فاعله كقوله او شهد به (قوله او المال) قسم قوله النسب ع ش (قوله يثبت) بهما ورجل وامراتين الخ) ويثبت النسب تبعا ويعتبر فى الشيء تابعا مالا يعتذر فيه مقصود اعنائى اه بجيرى وقد يخالفه ماسيد كره الشارح قبيل التنبية فليراجع (قوله ولا يحتاج فيه) اى فى وطء الشبهة (قول المتن به) اى الزنا وما شبه به بما ذكره معنى (قول المتن اثنتان) (تنبيه) اذا شهد احد الشاهدين بالمدعى به وعينه فقال الاخر اشهد بذلك لم يكف بل لا بد من تصريحه بالمدعى به كالا ول وهذا مما يغفل عنه كثيرا مر اه سم (قوله كغيره) اى من الاقارب معنى عبارة الروض مع شرحه هنا ويثبت الاقرار به اى بكل من المذكورات كالقذف برجلين لان المشهود به قول فاشبهه سائر الاقوال وعبارته مع شرحه بعد الضرب الثالث المال وما المقصود منه المال كالا عيان والديون فى الاول والعقود المالية ونحوها وكذا الاقرار به اى بما ذكر فى الثانى يثبت كل منهما برجلين ورجل وامراتين اه وعبارة شرح المنهج فى امثلة ما يظهر لرجال غالبوا اقرارا بنحو زنا اه فعلم بذلك ان قول الشارح كانها به والمغنى كغيره لمجرد اثبات كفاية رجلين وعدم اشتراط اربعة (قوله بان حده لا يتحتم) اى لتمكنه من اسقاطه بالرجوع عن الاقرار ع ش وسم (قوله اوفسخ) كانه اشار بتقديره الى رجوع الاقالة اليه بناء على الاصح انها فسخ سم عبارة المغنى واقتصار المصنف على العقد المالى قديم ان الفسخ ليست كذلك وليس مراد او جعله الاقالة من امثلة العقدا لما ياتى على الوجه الضيف انها بيع والاصح انها فسخ وعطف الحوالة على البيع لا حاجة اليه فانها بيع دين بدين فلوزادو فسخه كما قدرته فى كلامه كان اولى اه وعبارة الروض مع شرحه وفسخ العقود المالية بخلاف فسخ النكاح لا يثبت الا برجلين اه (قول المتن وضمان) والابراو القرض والغصب والوصية بمال والمهر فى النكاح والرد بالعيب روض مع شرحه (قوله وعوض خلع الخ) عبارة الروض مع شرحه والعوض اصلا وقد رافى الطلاق وفى العتق وفى النكاح اه (قوله ادعاه الزوج الخ) اى بخلاف ما اذا ادعته الزوجة فن القسم الاق كى ياتى من الزيادة والمغنى والروض (قول المتن اختيار) اى لمجمل او شرط معنى (قول المتن واجل) وقبض المال ولو آخر نجم فى الكتابة وان ترتب عليه العتق لان المقصود المال والعتق يحصل بالكتابة وطاعة الزوجة تستحق النفقة وقتل كافر لسلبه وازمان الصيد لتملكه وعجز مكاتب عن النجوم ورجوع الميت عن التدبير بدعى وارثه واثبات السيد اى اقامته بينة بام الولد التى ادعاه على غيره فيثبت ملكه باله والابلا دهالكن فى صورة شهادة الرجل وامراتين يثبت عتقهما بقراره روض مع شرحه (قوله وجناية توجب مالا) وقتل الخطا وقتل الصبي والمجنون وقتل حر عبدا ومسلم ذميا والبولد والسرقا التى لا قطع فيها روض مع شرحه (قول المتن اورجل وامراتان) وسياق انه يثبت ايضا بشاهد ويمين اسنى (قوله لعموم الاشخاص الخ) عبارة المغنى لعموم قوله تعالى واستشهدوا اى فيما يقع لكم شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان فكان عسوم الاشخاص فيه مستلزم لعموم الاحوال المخرج منه بدليل ما يشترط فيه الاربعة ومالا يكتفى فيه برجل امراتين اه (قوله فى قوله تعالى فان لم يكونا رجلين الخ) اى لانه نكرة فى سياق الشرط رشيدى وعبارة ابن قاسم يحتمل ان وجه العموم وقوع النكرة فى سياق الشرط لكن فى حواشى التلويح لحسرو ان شرط افادة النكرة فى حيز الشرط للعموم كونه فى معنى النفي كما بيناه فى بعض الهواش السابقة اه (قوله اما الشركة) اى عقد الشركة لا كون المال مشتركا بينهما ع ش (قوله مالم يرد الخ) اى ان رام مدعيهما اثبات التصرف واما ان اثبات حصته من الربح فيثبتان برجل وامراتين اذا المقصود المال اه شيخ الاسلام

(قوله وفرق الاول بان حده لا يتحتم) كان وجهه جواز الرجوع (قوله اوفسخ) كانه اشار بتقديره الى رجوع الاقالة اليه بناء على الاصح انها فسخ (قوله لعموم الاشخاص) يحتمل ان وجه العموم وقوع النكرة فى سياق الشرط لكن فى حواشى التلويح لحسرو ان شرط افادة النكرة فى حيز الشرط للعموم

رجلين مالم يرد فى الاولين اثبات حصته من الربح كما

(قوله اي مالميس بمال الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى أى ما ذكر من نحو الزنا والمال وما قصد به المال اه
وهي تفسير للمضاف اليه كما كان في الشرح تفسير للمضاف لكن الاول ان يزيد ولا نحو زنا (قول المتن من
عقوبة) اي من موجب عقوبة فان المشهود به موجب العقوبة كالشرب لانفسها كالحد فتأمل سم
عبارة المغنى مع المتن من موجب عقوبة لله تعالى كالردة وقطع الطريق والشرب او من موجب عقوبة
لادمي كقتل نفس وقطع طرف وقذف اه (قوله وحد قذف) اي وتعزير وروض (قوله حتى لا تراث) قد
يؤخذ منه انه لو كان القصد من الدعوى اثبات المال كان من القسم السابق وعليه فهل يثبت الطلاق ضمنا
فلا تراث او لا محل تأمل والا قرب الثاني كما هو قياس تبعيض الاحكام فيما اذا ثبت رمضان او احداه سيد عمر
وسياق عن الاسنى وعش عند قول الشارح كافي مسالى السرة الخ ما يصرح بالثاني وعن المغنى قبيله وفي
الشارح بعيد ما هو كالصريح فيه (قول المتن وما يطلع عليه رجال الخ) عد في الروض من ذلك العفو عن
القصاص قال في شرحه ولو على مال ولم يالم يكتفى في العفو على مال برجل وامراتين او بشاهدوين مع ان
المقصود منه المال لان الجنابة في نفسها موجبة للقصاص لو ثبتت والمال انما هو بدل منه انتهى اه سم
(قول المتن كشكاح) مما يغفل عنه في الشهادة بالنكاح انه لا بد من بيان تاريخه كما صرح به ابن العماد
في توقيف الحكم فقال مانصه (فرع) يجب على شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللحظات ولا
يكفي الضبط بيوم العقد فلا يكفي ان النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لا بد ان يزيدوا على ذلك بعد الشمس مثلا
بلحظة او لحظتين او قبل العصر والمغرب كذلك لان النكاح يتعلق به لحاق الولد لستة اشهر ولحظتين من
حين العقد فعليهم ضبط التاريخ بذلك لحق النسب والله اعلم اه سم علي حجب ويؤخذ من قوله لان النكاح
يتعلق به لحاق الولد الخ ان ذلك لا يجري في غيره من التصرفات فلا يشترط لقبول الشهادة بهاذكر التاريخ
وبدل له ولهم في تعارض البينتين اذا اطلقت احدهما وارخت الاخرى او اطلقنا تساقطنا لاحتمال ان
ما شهد به في تاريخ واحد ولم يقولوا بقبول المؤرخة ويطالان المطلقة ع ش (قول المتن وطلاق) مل من ذلك
ما لو اقر بطلاق زوجته لينكح اختها مثلا وانكرته الزوجة فلا بد من اقامة رجلين ام يقبل قوله بمجرد فيه
نظروا الا قرب الاول بالنسبة لتحريم اختها عليه فلا ينكحها ولا اربعاسواها الا باقامة رجلين على ما دعه
ويؤخذ باقراره بالطلاق فيفرق بينهما ع ش (قول المتن وطلاق) ولو يعرض ان ادعته الزوجة فان ادعاه
الزوج بعرض ثبت بشاهدوين ويلغز به ليقال لنا طلاق يثبت بشاهدوين زيادي ومغنى وظاهره انه
يثبت الطلاق تبعي للحال ولعله ليس بمراد اخذا مما مر عن السيد عمر ومما ياتي عن المغنى والروض وفي
الشارح ثم رايت قال السيد عمر وقول المغنى ويلغز به الخ لك ان تقول الطلاق في هذه الصورة ثبت باعتراف
الزوج والذي يثبت بشاهدوين المال لا غير فلا يتم الا لغاز فليتأمل اه (قول المتن واسلام) يستثنى منه

بحثه ابن الرفعة (ولغير
ذلك) اي مالميس بمال
ولا يقصد منه المال (من
عقوبة لله تعالى) كحد شرب
وسرقة وقطع طريق (او
لادمي) كقود وحد قذف
ومنع اراث بان ادعى بقية
الورثة على الزوجة ان
الزوج خالفها حتى لا تراث
منه (وما يطلع عليه رجال
غالبا كشكاح وطلاق)
منجز او معاق (ورجعة)
وعتق (واسلام وردة
وجرح وتعديل وموت
واعسار ووكالة) وودعة
(ووصاية)

كونه في معنى النفي كما بيناه في بعض الهوامش السابقة (قوله اي المصنف من عقوبة) اي من موجب
عقوبة فان المشهود به موجب العقوبة كالشرب لانفسها كالحد فتأمل اه (قوله اي المصنف وما يطلع عليه
رجال) عد في الروض من ذلك العفو عن القصاص قال في شرحه ولو على مال ثم قال ولم يالم يكتفى في مسألة
العفو عن القصاص على مال برجل وامراتين او بشاهدوين مع ان المقصود منه المال لان الجنابة في نفسها
موجبة للقصاص لو ثبتت والمال انما هو بدل عنه اه (قوله كشكاح وطلاق) مما يغفل عنه في الشهادة
بالنكاح انه لا بد من بيان تاريخه كما صرح به ابن العماد في توقيف الحكم فقال مانصه (فرع) يجب
على شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللحظات ولا يكفي الضبط بيوم العقد فلا يكفي ان النكاح عقد
يوم الجمعة مثلا بل لا بد ان يزيدوا على ذلك بعد الشمس مثلا بلحظة او لحظتين او قبل العصر والمغرب كذلك
لان النكاح يتعلق به لحاق الولد لستة اشهر ولحظتين من حين العقد فعليهم ضبط التاريخ بذلك لحق النسب
والله اعلم اه (قوله كشكاح وطلاق ورجعة الخ) (تنبيه) إذا شهد احد الشاهدين بالمدعى به
وعينه فقال الاخر اشهد بذلك لم يكف بل لا بد من تصريحه بالمدعى به كالاول وهذا مما يغفل عنه كثيرا مر

النساء في الحدود ولا في
النكاح ولا في الطلاق وهذا
حجة عند أبي حنيفة وهو
المخالف ولأنه تعالى نص في
الطلاق والرجعة والوصاية
على الرجلين وصح به الخبر
في النكاح وقيس بها ما في
معناها من كل ما ليس بمال
ولا هو المقصود منه ولا نظر
لرجوع الوصاية والوكالة
للمال لأن القصد منهما
اثبات الولاية لا المال نعم
نقل الشيخان عن الغزالي
وأقراه لكن نوزعاه ولو
ادعت أنه طلقها عند الوطء
وطالبته بالشرط أو بعده
وطالبته بالكل أو أن هذا
أثبت زوجها وطلبت الارث
قبل نحو شاهد ويمين لأن
القصد المال كما في مسألي
السرقه وتعلق الطلاق
بالغصب فإنه يثبت المال
بشاهد ويمين دون السرقه
والغصب والطلاق الحق
به قبول شاهد ويمين بالنسب
الى ميت فيثبت الارث وان
لم يثبت النسب (تنبيه)
صورة ما ذكر في الوديعة
ان يدعى مالها غصب
ذو اليد لها وذو اليد انها
وديعة فلا بد من شاهدين
لأن المقصود بالذات اثبات
ولاية الحفظ له وعدم
الضمان يترتب على ذلك

مالو ادعاه واحد من الكفار قبل اسره وأقام رجلا وامرأتين فإنه يكفي لان المقصود نفي الاسترقاق والمفاداة
والقتل ذكره الماوردي وحكى في البحر عن الصيمري انه يقبل شاهد وامراتان وشاهد ويمين من الوارث
ان مورثه توفي على الاسلام والكفر لان القصد منه اثبات الميراث ثم استغربه اه (قول الماتن ووصاية
الخ) والبلوغ والايلاء والظهار والخلع من جانب المرأة بان ادعته على زوجها والولاء وانقضاء العدة بالاشهر
والعفو عن القصاص ولو على مال الا حصان والكفالة بالبدن وروية غير رمضان والحكم والتدبير
والاستيلاء وكذا الكتابة اذا ادعى الرقيق شيئا من الثلاثة بخلاف مالو ادعاه السيد على من وضع يده عليه أو
الكتابة على الرقيق لاجل النجوم فإنه يقبل فيها ما يقبل في المال ولا يتم ما يكتب في مسألة العفو عن القصاص
على مال برجل وامراتين او شاهد ويمين مع ان المقصود منه المال لان الجنائية في نفسها وجبة للقصاص لو
ثبت والمال انما هو بدل منه وروض مع شرحه (قول الماتن وشهادة على شهادة الخ) سواء كان الاصل رجلا ام
رجلين ام رجلا وامراتين ام اربع نسوة اسنى (قوله وهذا حجة) اى مسند التابعي (قوله وصح به الخبر في
النكاح) عبارة شيخ الاسلام والمغنى وتقدم خبر لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل اه (قوله من كل ما ليس
بمال الخ) اى من موجب عقوبة وما يطلع عليه الرجال غالبا (قوله لكن نوزعاه) عبارة المغنى وان نازع
في ذلك البلقينى وقال انه غير معمول به اه (قوله لو ادعت انه الخ) عبارة المغنى انه يستثنى من النكاح مالو
ادعت انه نكحها وطلقها الخ فيثبت ما ادعته برجل وامراتين وبشاهد ويمين وان لم يثبت النكاح بذلك لان
مقصودها المال اه (قوله كما في مسألي السرقه) عبارة الروض (فرع) اذا شهد بالسرقه رجل وامراتان
ثبت المال لا القطع وان عاق طلاقا وعقا ولا دة فشهدا اربع نسوة ورجل وامراتان ثبتت دونهما كما ثبتت
صوم رمضان بواحد ولا يحكم بوقوع الطلاق والعنق المعلقة بين باستهلاله بشهادة ذلك الواحد ولو ثبتت
الولادة بين او برجل وامراتين او لائم قال ان كنت ولدت فانت طائى او حرة طلقت وعنت اه بزيادة
شىء من الشرح وقال شارحه بعد توجه وجهه والفرق بين التعاقبين ما نصه قال الرافعى لكن تقرير الرويانى بأنه قد
يترتب على البيئة ما لا يثبت بها كالنسب والميراث مع الولادة الثابتة بالنسوة يدفع الفرق ويقتضى وقوع
الطلاق والعنق مطلقا فيذكر ويؤيده الفطر بعد ثلاثين فيما لو ثبت الهلال بواحد كما مرور بما يمكن لم بعض
الشعث بان يقال ما شهد برجل وامراتان ان لم يكن يثبت بهم كالسرقه والقتل فان ثبت وجوبه بهم كالمال في
السرقه ثبت ولا يحكم القاضي بها بل بالمال في سرقه شهدوا بها والا كلقصاص فلا يثبت شىء وان كان يثبت بهم
فان كان المرتب عليه شرعيا كالنسب والميراث المرتبين على الولادة ثبت تبعاً لاشعار الترتيب الشرعى بعموم
الحاجة وتعذر الانفكاك او تعمسه وان كان وضعيا كالطلاق والعنق المرتبين على التعليق برضا فلا ضرورة
في ثبوت الثانى بثبوت الاول فان تأخر التعليق عن ثبوته الزمناه ما اثبتناه اه (قوله فإنه يثبت المال بشاهد
ويمين الخ) قضيته ان الثابت بالشاهد واليمين في دعوى الطلاق قبل الوطء او بعده المهر دون الطلاق
وهو ظاهر عرش (قوله والحق به) اى بما مر عن الشيخين عن الغزالي (قوله ان يدعى مالها غصب ذى اليد
الخ) اى فيضمنها ومنافعها الفاتئة (قوله فلا بد من شاهدين) اى من الوديع اخذا من التعليل واما المالك
فيكفيه رجل وامراتان لانه يدعى محض المال رشيدى (قول الماتن وما يختص بمعرفة النساء الخ) يفهم ان
الاقرار بما يختص بمعرفة لا يكفي فيه شهادة النسوة وهو كذلك لان الرجال تسمع عنه غالبا كسائر الاقرار
مغنى (قول الماتن غالبا) راجع للفعل الاول ايضا كانه عليه المغنى (قوله وحدها) الى التنبيه في النهاية
والمغنى (قول الماتن او ولادة) وفي المحلى والنهاية والمغنى بالو او بدل او (في محل) اى في كتاب الطلاق مغنى
ونهاية وكذا في الدييات مغنى (قوله عليه) اى الحيض (قوله تعمسرها) اى لا تعتذر بالكلية فلا منافاة
مغنى (قوله فان الدم الخ) علة للتعمس وقوله يحتمل انه استحاضة يعنى لا يعلم انه حيض لاحتمال انه الخ

(تنبيه) اذا ثبتت الولادة بالنساء ثبت النسب والارث تبعاً لان كلامهما لازم شرعاً للمشهود به لا ينفك عنه ولان التابع من جنس المتبوع فان كلاماً من ذلك من المال او الآيل اليه ويؤخذ من ثبوت الارث فيما ذكر ثبوت حياة المولود وان لم يتعرض لها في شهادتهن بالولادة لتوقف الارث عليها اعني الحياة فلم يمكن ثبوته قبل ثبوتها اما لو لم يشهدن بالولادة بل بحياة المولود فظاهر انهن لا يقبلان لان الحياة من حيث هي ما يطلع عليه الرجال غالباً فان قلت الاصل (٢٥٠) عدم الحياة فكيف مع ذلك ثبتت الحياة تبعاً للولادة قلت لما نظر والازوم الارث لها

(قوله اذا ثبتت الولادة) الى قوله ولان التابع الخ تقدم آتفا عن الاسنى مثله بزيادة بسطوا الى قوله فان قلت الخ نقله البجيرمي عن الشارح والسلطان وافرده (قوله بالنساء) اي او برجل وامرأتين اسنى (قوله للمشهود به) وهو الولادة (قوله فان كلاً الخ) فيه تأمل (قوله من ذلك) اي من الثلاث او من التابع والمتبوع (قوله قلت لما نظروا الخ) يتأمل هذا الجواب ولو حمل قوله اذا ثبتت الولادة ثبت النسب والارث تبعاً على ما اذا علم حياة المولود ولو من الخارج لكان وجباً فليراجع (قوله المستلزم) اي الارث (قوله وسره) كان الضمير لثبوت الحياة تبعاً للولادة (قوله لان عدالة الشاهد تمنعه الخ) محل تأمل (قوله فالخاضع الخ) اي حاصل الجواب (قول المتن ورضاع) ركذا الحمل عميرة (قوله وقدمه) الى قوله كما صوبه الخ في النهاية (قوله وقدمه في بابه) اي لمعرفة حكمه نهاية والاولى ترك الواو بل ان يقول كما قدمه في بابه وانما ذكره هنا الخ (قوله ومحلّه الى قوله كما صوبه الخ) في المغنى (قول المتن وعيوب تحت الثياب واستملال ولد) روض زاد المغنى ويشترط في الشاهد بالعيوب المعرفة بالطب كما حكاه الرافعي عن التهذيب اه (قوله التي) الاولى اسقاطه (قوله للنساء) حرة كانت او امة اسنى ونهاية زاد المغنى واما الخنثى فيحتاجنا في امره على المرجح فلا يراه بعد بلوغه رجال ولا نساء وفي وجهه يستصحب حكم الصغر عليه اه (قوله حتى الجراحة) اي على فرجه اسنى ومغنى ونهاية (قوله ورد) اي النوى في الروضة (قوله له) اي لجرح النساء تحت الثياب وقوله نظر الخ علة الاستثناء (قوله وزعم ان الاجماع الخ) قال في شرح البهجة ما قاله البغوي وادعى الاجماع عليه قال الاذعوى ولا ريب فيه ان اوجبت الجراحة قصاصاً والكلام انما هو فيما اذا اوجبت مالا كما صرح به البغوي نفسه في تعليقه وتهذيبه ثم قال فان ثبت في منع ثبوتها بالنساء المفردات اجماع فلا كلام والا فالقياس ما ابداه الرافعي وصوبه بالنوى اه سم (قوله اي برجلين) الى قول المتن ومالا يثبت الخ في النهاية الا قوله ومن ثم الى عيب الوجه وماله عليه وكذا في المغنى الا قوله حيث لم يقصد به مال وقوله اذا قصد الى التنبيه (قوله للحاجة الخ) عبارة المغنى وشيخ الاسلام لما رواه ابن ابي شيبه عن الزهري مضت السنة بانه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بما ذكر غيره مما شاركه في الضابط المذكور واذ اقبلت شهادتهن في ذلك منفردات فقبول الرجلين والرجل والمرأتين اولى اه (قوله بذلك) اي بتحت الثياب (قوله عيب الوجه الخ) فاعل خرج (قوله ما يبدو الخ) اي ووجهها مغنى (قوله اذا قصد به) اي بعيب ما يبدو الخ (قوله وليس الخ) الظاهر الثاني (قوله تنبيهه ما ذكر في وجه المرأة ويدها الخ) عبارة النهاية وما قررنا في وجه المرأة الخ

(قوله ورد استثناء البغوي الخ) قال في شرح البهجة عما قاله البغوي وادعى الاجماع عليه قال الاذعوى ولا ريب فيه ان اوجبت الجراحة قصاصاً والكلام انما هو فيما اذا اوجبت مالا كما صرح به البغوي نفسه في تعليقه وتهذيبه ثم قال فان ثبت في منع ثبوتها بالنساء المفردات اجماع فلا كلام والا فالقياس ما ابداه الرافعي وصوبه بالنوى اه (قوله واربعة نسوة) قيل لا حاجة لذكر نسوة لان ذكر الفرد يدل عليه اه ويرد ان تذكر العدد صادق بتذكر كبر العدد وتانيته وجعلوا من ذلك قوله في الخبر ستامن شوال على انالو سلنا دلالة تذكر العدد لم نسلم دلالة على خصوص النسوة بل على مطلق المؤنث كانه نفس سم (قوله حيث لم يقصد به مال الا برجلين) كتب عليهم (قوله تنبيهه ما ذكر) هو المعتمد شمر

المستلزم للحياة وجب ثبوتها لثبتت الارث وسره ان ذكر الولادة في الشهادة مع السكوت عليها قرينة ظاهرة في حياة المولود لان عدالة الشاهد تمنعه من اطلاق الشهادة بالولادة مع موت الولد فالخاضع ان الحياة وان لم تكن لازماً شرعاً لكن اللازم الشرعي يتوقف عليها فكان تقديرها ضرورياً فعمل به (ورضاع) وقدمه في بابه وذكر هنا على جهة التمثيل فلا تكرار ومحلّه ان كان من الثدي اما شرب اللبن من اناه فلا يقبلان فيه نعم يقبلان في ان هذا لبن فلانة (وعيوب تحت الثياب) التي من النساء من برص وغيره حتى الجراحة كما صوبه في الروضة ورد استثناء البغوي له نظراً الى ان جنسه يطلع عليه الرجال غالباً وزعم ان الاجماع عليه وانه الصواب مردود (يثبت بما سبق) اي برجلين ورجل وامرأتين (وباربعة نسوة) وحدهن للحاجة اليهن هنا ولا تثبت برجلين ورجل وخرج تحت اثياب والمراد ما لا يظهر

منها غالباً ومن ثم كان التعبير بذلك اولى من تعبير الروضة وغيرها بما تحت الازار لانه ما بين السرة والركبة فقط وليس هو مراد اعيب الوجه واليد من الحرة فلا يثبت حيث لم يقصد به مال الا برجلين وكذا ما يبدو عند مهنة الامة اذا قصد به فسخ النكاح مثلاً اما اذا قصد به الرد في العيب فيثبت برجل وامرأتين وشاهد وعين لان القصد منه حينئذ المال ولو اقامت شاهداً باقرار زوجها بالدخول كفي حلفها معه ويثبت المهر او اقامه هو على اقرارها به لم يف الحلف معه لان قصده ثبوت العدة والرجعة وليس مالاً (تنبيه) ما ذكر في وجه الحرة ويدها وما يبدو في مهنة الامة

هو المعتمد والقول بانه انما ياتي الخ مردود مخالف الخ (قوله قيل انما ياتي الخ) قال ذلك شرح الروض سم (قوله على حل نظره) اي على القول بحل النظر الى ذلك اسنى ومعنى اي ما ذكر من الامور الثلاثة (قوله فليثبت) اي عيب ما ذكر (قوله ولك رده بانه الخ) عبارة المغنى اجيب بان الوجه والكفين يطلع عليهما الرجال غالباً وان قلنا بحجة نظر الاجنبى اليهما لان ذلك جائز لمحرارها ووجهها ويجوز نظر الاجنبى لوجهها لتعليمها ومعاملة وتحمّل شهادة وقد قال الولي العراقي اطلق الماوردى نقل الاجماع على ان عيوب النساء في الوجه والكفين لا تقبل فيها الا الرجال ولم يفصل بين الامة والحرة وبه صرح القاضي حسين فيهما اه فلا تقبل النساء الخالص في الامة لما رانه يقبل فيها رجل وامرأتان لما مر اه (قوله عما ذكر) اي من قول الاسنى اما على المعتمد الخ (قوله ويوجه) اي كلامهم نهاية (قوله وما ذكر) اي عيب الوجه واليد من الحرة وما يبدو عنده الامة (قوله كذلك) اي غالباً (مطلقاً) اي على الضعيف والمعتمد جميعاً (قول المتن وما لا يثبت برجل الخ) اشار به لضا بطيعر به ما يثبت بشاهد ويمين وما لا يثبت بهما معنى (قوله لانه) الى قوله لان اليمين في النهاية الا قوله مسلم انه الى انه صلى الله عليه وسلم والى قوله وقضية ذلك في المغنى الا قوله قال مسلم الى ورواه وقوله على ان النسخ الى المتن (قوله وغلب لشرفه) فلذا اتى بضمير المذكر العاقل سم عبارة المغنى واتى بالضمير مذكراً تغليباً له على المأثوث اه (قول المتن يثبت برجل ويمين) ولو ادعى ملكاً ضمن وقفية كان قال هذه الدار كانت لاني ووقفها على وانت غاصب واقام شاهد وحلف معه حكم له بالملك ثم تصير وقفاً باقراره وان كان الوقف لا يثبت بشاهد ويمين قاله في البحر نهاية قال ع ش قوله ثم تصير وقفاً الخ اي ثم ان ذكر مصرف بعده صرف له والافهم منقطع الاخر فيصرف لا قرب رحم الواقف اه (قوله ثم الائمة بعده) اي فصار اجماعاً ع ش (قوله ورواه البيهقي) اي قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر كما صرح به في المغنى وان كانت عبارة الشارح محتملة سيد عمر عبارة المغنى لما رواه مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى بالشاهد واليمين وروى البيهقي في خلافاً ته حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين عن نيف الخ والقضاء بالشاهد واليمين قال به جمهور العلماء سلفاً وخلفاً منهم الخلفاء الاربعة وكتب به عمر بن عبد العزيز الى عماله في جميع الامصار وهو مذهب الامام مالك واحمد وخالف في ذلك ابو حنيفة رضي الله تعالى عنهم اجمعين اه (قوله فاندفع قول بعض الحنفية الخ) فيه بحث لان مجرد روايته عن العدد المذكور من الصحابة لا يحقق تواتره لما استقر من انه يعتبر فيه وجود عدد التواتر في سائر الطباق فليتامل سم على حجج ولك ان تقول ما ذكره الشارح كالشهاب ابن حجر ليس هو تمام الدليل على وجود التواتر بل هو متوقف على مقدمات اخرى تركاها لانها معلومة وهي ان من المعلوم ان ذلك الحنفى منازعته انما هي مع صاحب المذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وهو من تابعي التابعين ويبعد عادة ان يروى ما ذكر عن عدد قليل عن هذا العدد من الصحابة بل الظاهر ان الراوى له عن الصحابة المذكورين عدداً اكثر منهم من التابعين لما عرف بالاستقرار ان الخبر الواحد يرويه عن الصحابي الواحد عدد من التابعين او غيرهم من الصدر الاول بل الظاهر ان ما يبلغ نحو البيهقي عن هذا العدد من الصحابة مع تراخى زمنه عنهم يبلغ الشافعي عن عدداً اكثر منهم لقربهم من زمنهم ولجلالته المقررة في هذا العلم كغيره فتأمل رشيدى اقول ويجاب ايضا بان الخصم ينكر تواتره في شئ من الطباق وثبوت تواتره في طبقة خصوصاً في خير القرون كاف في الرد عليه (قوله فلا ينسخ القران) قد يمنع لزوم النسخ فليتامل سم (قوله للحكم) اي لالدين (قوله بمثله) اي بخبر الواحد (قول

قيل انما ياتي الخ) قال ذلك في شرح الروض (قوله ولا على قول الراعى) بحل ما عدا ما بين سرتها وركبتها الخ) قد يناقش بانه يتأتى على قول الراعى بناء على ان التخصيص لا يشمل دون التقييد (قوله وغلبه لشرفه) فلذا اتى بضمير المذكر العاقل (قوله فاندفع الخ) فيه بحث لان مجرد روايته عن العدد المذكور من الصحابة لا يحقق تواتره لما استقر من انه يعتبر فيه وجود عدد التواتر في سائر الطباق فليتامل (قوله فلا ينسخ) قد يمنع لزوم النسخ فليتامل

الماتن الاعيوب النساء ونحوها) اى ما ليس بمال ولا يقصد به مال سم عبارة المغنى بنصب نحو بخطه عطفاً على عيوب كرضاع اه (قوله فلا يثبت) الاولى الثانية كفى النهاية والمغنى (قوله بهما) اى الشاهد واليمين مغنى (قوله نعم بقبلا الخ) عبارة المغنى وينبغى كما قال الدميرى تقييداً لاطلاقه بالحرة اما الالة لم يثبت فيها بذلك قطعاً لانها مال وبذلك جزم الماوردى واورد على حصره الاستثناء فيما ذكره الترجمة فى الدعوى بالمال او الشهادة به فانها تثبت برجل وامرأتين ولا مدخل للشاهد واليمين فيها لأن ذلك ليس بمال وانما هو اخبار عن معنى لفظ المدعى او الشاهد اه (قوله بامر) اى فى شرح وباربع نسوة (قول الماتن ولا يثبت شىء الخ) فى المال حزم ما وفيما تقبل فيه النسوة منفردات فى الاصح معنى (قوله لضعفهما) عبارة المغنى وشرح المنهج لعدم ورود ذلك وقيامهما مقام رجل فى غير ذلك لوروده اه (قول الماتن وانما يحلف المدعى الخ) شرع به فى شروط مسألة الاكتفاء بشاهد ويمين مغنى (قوله لان جانبه انما يتقوى حينئذ) اى واليمين ابدان فى جانب القوى مغنى (قوله والاصح الخ) عبارة المغنى هل القضاء بالشاهد واليمين اى معا او بالشاهد اى فقط واليمين مؤكدة او بالعكس اقوال اصحابها اولها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع الشاهد فعلى الاول يغرم النصف وعلى الثانى الكل وعلى الثالث لا شىء عليه اه (قوله لقيامهما مقام الرجل الخ) اى ولا ترتيب بين الرجلين مغنى (قوله فيقول واقته شاهدى الخ) وقوله او انى استحقته وان الخ شرع على ترتيب اللف (قوله لانهما مختلفا الجنس الخ) علة لوجوب الذكر عبارة المغنى وشرح المنهج وانما اعتبر تعرضه فى يمينه لصدق شاهده لان اليمين والشهادة حجتان مختلفتا الجنس فاعتبار تباط احدهما بالاخرى الخ (قول الماتن فان ترك الحلف الخ) فى العباب ولولم يحلف مع شاهده فلخصمه ان يقول له احلف او حلفنى وخلصنى ثم قال ((خاتمة)) من اقام شاهداً على رجل بحق وعلى آخر بحق ايضا كفت معه يمين واحدة يذكر فيها الحقيقتين اه ببقى ما لو اقام على كل شاهداً هل يكفى يمين واحدة مع الشاهد يمين وسمو ميل القلب الى الكفاية وعدم الفرق والله اعلم (قوله مع شاهده) اى بعد شهادة شاهده مغنى (قوله لانه قد يتورع) اى المدعى عنانى وعش (قوله سقطت الدعوى) اى لا الحق فلو اقام يمينه واقام شاهداً آخر بعد حلف خصمه ثبت حقه كما فى الحلبي وهو المعتمد اه بغير مى وياتى عن الاسنى والمغنى وفى الشارح ما يفيد (قوله فليس له الحلف الخ) وفاقاً للروضة والروض وشرحه والمغنى وخلافاً للنهاية عبارة بعد ذكره ما فى الشارح عن ابن الصباغ الا ان يعود فى مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد وحينئذ يحلف معه كما قاله الرافعى فى آخر الباب لكن كلام الشافعى يفهم ان الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر اه قال عرش قوله وحينئذ يحلف معه معتمداً ولم يبين وجه اعتماده مع انه مخالف لما فى الروضة والروض وشرحه والمغنى والشرح الموافق لما يفهمه كلام الشافعى (قوله بعد) اى بعد حلف خصمه عرش (قوله وقضية ذلك) اى قولهم فان حلف خصمه الخ (قوله ان حقه) اى من اليمين (قوله ولو فى مجلس آخر) ينظر فى هذا فى الروض قولهم فان حلف خصمه الخ (قوله بغير مى ونحوها) عبارة المنهج ولا يثبت برجل ويمين الامال او ما قصد به مال اه فقول المصنف الاعيوب النساء ونحوها اى ما ليس بمال ولا يقصد به مال (قوله فان ترك الحلف مع شاهده الخ) فى العباب ولولم يحلف مع شاهده فلخصمه ان يقول له احلف او حلفنى وخلصنى اه وفيه ايضا خاتمة من اقام شاهداً على رجل بحق وعلى آخر بحق ايضا كفت معه يمين واحدة يذكر فيها الحقيقتين اه ببقى ما لو اقام على كل شاهداً هل يكفى يمين واحدة مع الشاهد يمين (قوله اى المصنف وطلب يمين خصمه فله ذلك) فان حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهده قاله ابن الصباغ لان اليمين قد انتقلت من جانبه الى جانب خصمه الا ان يعود فى مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد وحينئذ يحلف معه كما قاله الرافعى فى آخر الباب لكن كلام الشافعى يفهم ان الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر شمر (قوله ولو فى مجلس آخر) ينظر فى هذا فى الروض مانصه ولو اراد الناكل مع شاهده ان يحلف بعد نكوله وقبل حلف خصمه لم يمكن الا فى مجلس آخر اه قال فى شرحه

(الاعيوب النساء ونحوها) فلا يثبت بهما الخطر انعم يقبلان فى عيب فيهن يقتضى المال كما مر (ولا يثبت شىء بامراتين ويمين) لضعفهما (وانما يحلف المدعى بعد شهادة شاهده وتعديله) لان جانبه انما يتقوى حينئذ والاصح ان القضاء بهما فاذا رجع الشاهد غرم النصف وانما لم يشترط تقدم شهادة الرجل على المراتين لقيامهما مقام الرجل قطعاً (ويذكر فى حلقه) على استحقاقه المشهود به (صدق الشاهد) وجوباً قبله وبعده فيقول والله ان شاهدى لصديق فيما شهد لى به او لقد شهد بحق وانا استحقته او وانى استحقته وان شاهدى الى آخره لانها مختلفة الجنس فاعتبر ارتباطهما ليصيرا كالنوع الواحد (فان ترك الحلف مع شاهده) وطلب يمين خصمه فله ذلك (لانه قد يتورع عن اليمين فان حلف خصمه سقطت الدعوى فليس له الحلف بعد مع شاهد لان اليمين اليه فلا عذر له فى تركها وبه فارق قبول يمينته بعد وقضية ذلك ان حقه لا يبطل بمجرد طلبه يمين خصمه ليسكن الذى رجحاه بطلانه فلا يعود للحلف مع شاهده ولو فى مجلس آخر لانه اسقط حقه

من اليمين بطلبه يمين خصمه
كما يسقط بردها على خصمه
بخلاف البيئة الكاملة لا
يسقط حقه منها بمجرد
طلب يمين خصمه (فان
نكل) المدعى عليه (فله)
أى المدعى (أن يحلف يمين
الرد فى الاظهر) لانها غير
التي امتنع عنها لان تلك لقوة
جهته بالشاهد ويقضى
بها فى المال فقط وهذه
لقوتها بشكول الخصم
ويقضى بها فى كل حق (ولو
كان بيده امة وولدها)
يسترقما (فقال رجل
هذه مستولدتى عقلت
بهذا) منى (فى ملكى وحلف
مع شاهد) اقامه (ثبت
الاستيلاء) يعنى ما فيها من
المالية واما نفس الاستيلاء
المقتضى لعقوبها بالموت فانما
يثبت باقراره فتتزع عن من
فى يده وتسلم له لان ام الولد
مال لسيدها وبحت البلقينى
انه لا بد أن يزيد فى دعواه
وهى باقية على ملكى على
حكم الاستيلاء لجواز بيع
المستولدة فى صور مردود
بانه حيث جاز بيعها الفى
استيلادها فلا يصدق معه
قوله مستولدتى (لان نسب
الولد وحرية) فلا يثبتان
بهما

مانصه ولو اراد الناكل مع شاهده أن يحلف بعد نكوله وقبل حلف خصمه لم يمكن الا فى مجلس آخر اه قال
فى شرحه فليست انف الدعوى ويقم الشاهد حينئذ يمكن من ذلك اه وكان هذا من الروض اختصار لقول
الروضة ولو ان المدعى بعد امتناعه من الحلف مع شاهده واستحلاف الخصم اراد ان يعود مع شاهده نقل
الحاملى انه ليس له ذلك لان اليمين صارت فى جانب صاحبه الا ان يعود فى مجلس اخر فيستأنف الدعوى
ويقم حينئذ يحلف معه اه فتقوله واستحلاف الخصم معناه مجرد طلب حلفه من غير ان يحلف سم (قوله)
لا يسقط حقه منها بمجرد طلب يمين خصمه (أى ولا يحلف خصمه كما يفيد قوله السابق وبه فارق الخ سم اقول
ويصرح بذلك ايضا قول الاسنى والمغنى بخلاف ما لو اقام المدعى بيئة بعد يمين المدعى عليه حيث تسمع لان
البيئة قد تنعذر عليه اقامتها فعذر اه (قوله المدعى عليه) الى قوله وكذا الوافر فى المغنى الا قوله وانحصاره
فيهم وقوله وكذا الوحلف الى الماتن والى قوله كما اخذه بعضهم فى النهاية الا قوله كما افهمه التعليق الاول (قول)
الماتن ان يحلف يمين الرد) قضيته انه ليس له ان يحلف مع شاهده اليمين التى تكون معه لكن قضية كلام
الرافعى فى القسامة انه يحلف على الاظهر قاله الزركشى والوجه الاول اسنى (قول الماتن فى الاظهر) وعليه
لو لم يحلف سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم كما سياتى ان شاء الله تعالى فى الدعوى محلى ومغنى (قوله)
لقوة جهة الخ) خبر لان (قوله) يعنى ما فيها من المالية الخ) قد يستغنى عن هذا التاويل لجواز ان يريد المصنف
ان الاستيلاء بمعنى مجموع ما فيها من المالية ونفس الاستيلاء ثبت بمجموع الحجة والاقرار فان عبارته
صالحة لذلك ونظير ذلك قوله لاقى ومصيره حرا سم (باقراره) أى الذى تضمنته دعواه (وبحث البلقينى
الخ) منتدأ خبره قوله مردود الخ (قوله فى صور) كان استولدها وهى رهونتها لازما ولم ياذن له المرتهن
فى الوطى وكان معسر افاته لا ينفذ الاستيلاء فى حق المرتهن وكذا الجانية مغنى (قوله) بانه حيث الخ) عبارة
المغنى بان هذا احتمال بعيد لا يعول عليه فى الدعوى اه (قوله) فلا يصدق معه الخ) قد يقال وان لم يصدق
شرعاً لكن يصدق لغه وعرفاً وايضا فيحتمل انه استولدها استيلاء شرعياً ثم اعتقها فلا بد من التصريح بما
افاده البلقينى حتى يقضى بما ذكر فليتامل سيد عمر (قول الماتن لان نسب الولد الخ) ولو قال له المدعى استولدتها
انا فى ملكك ثم اشتريتها مثلاً مع ولدها فتعق على وأقام على ذلك الحجة الناقصة وهى رجل وامرأتان او ويمين
ثبت النسب والحرية باقراره المرتبان على الملك الذى قامت به الحجة الناقصة روض مع شرحه ورشيدى
(قوله) فلا يثبتان بهما) قال فى المطلب ومحل اذا استدعوا الى زمن لا يمكن فيه حدوث الولد واطاق والا فلا
شك ان الملك يثبت من ذلك الزمن وان الزوا تدا الحاصلة فى يده للمدعى والولد منها هو ويتبع الام فى تلك

فيستأنف الدعوى ويقم الشاهد حينئذ يمكن من ذلك اه وكان هذا من الروض اختصار لقول الروضة
ولو ان المدعى بعد امتناعه من الحلف مع شاهده واستحلاف الخصم اراد ان يعود مع شاهده نقل الحاملى انه
ليس له ذلك لان اليمين صارت فى جانب صاحبه الا ان يعود فى مجلس اخر فيستأنف الدعوى ويقم الشاهد
حينئذ يحلف معه اه فيكون قوله واستحلاف الخصم معناه مجرد طلب حلفه من غير ان يحلف بدليل
اطلاق قوله قيل ولو لم يحلف المدعى مع شاهده وطلب يمين الخصم فله ذلك فان حلف سقطت الدعوى قال
ابن الصباغ وليس له ان يحلف بعد شاهده مع ذلك بخلاف ما لو اقام بعد يمين المدعى عليه بيئة فتسمع اه فتقوله
عن ابن الصباغ وليس له ان يحلف بعد ذلك شامل لمجلس اخر وبه صرح فى العباب فقال المصنف ان المدعى
مع شاهده وطلب يمين خصمه فان حلف سقطت الدعوى ومنع العود للحلف مع الشاهد ولو لم يحلف اخر ولا
يمنع من اقامة بيئة كاملة اه (لا يسقط حقه منها بمجرد طلب يمين خصمه) أى ولا يحلف خصمه كما يفيد
وبه فارق الخ (قوله) أى المصنف فله ان يحلف يمين الرد فى الاظهر) قال فى شرح الروض قال الزركشى
وقضية تقييد الشيخين الحلف يمين الرد انه ليس له ان يحلف مع شاهده اليمين التى تكون معه لكن قضية
كلام الرافعى فى القسامة انه يحلف على الاظهر اه وكلام المصنف يقتضى موافقة ما فى القسامة والوجه
ما تقرر او لا اه (قوله) يعنى ما فيها) قد يستغنى عن هذا التاويل لجواز ان يريد المصنف ان الاستيلاء بمعنى

الحالة فقد بان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت يدة الشرعية عليه اسنى (قوله مامر) أى من قول المتن وما يطلع عليه رجال غالب الخ (قوله مامر فى باب) أى فى استلحاق عبد غيره وقضيته انه لا يثبت فى حق الصغير والمجنون محافظة على حق الولاء للسيد ويثبت فى حق البالغ العاقل اذا صدقه اسنى ومغنى وعش (قول المتن وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك شيخ الاسلام ومغنى (قوله وبه فارق ما قبله) أى من عدم حرية الولدان الحجة انما قامت فيه على ملك الام خاصة واما الولد فلم يدع ملكه وانما يقول هو حر الاصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين سم (قوله أو بعضهم) هو مع ما يأتى من قوله فله اقامة شاهد ثان وضمه الخ وقوله وفارق الخ وقول المتن فاذا زال عذره الخ وقوله هو واستئناف دعوى لانها الخ مصرح بان غير المدعى من بقية الورثة له الاقتصار على اليمين مع الشاهد وعلى اقامة شاهد ثان مع الاول بل بمجرد حضوره بين يدي القاضي له ان يبدأ باليمين أو اقامة الشاهد الاخر مقتصر على ذلك سم (قوله الذى مات قبل نسكوله) أى وقبل حلفه اسنى (قول المتن واقاموا شاهد الخ) سيأتى عن الروض مع شرحه حكم ما لو اقام بعضهم شاهدين (قوله بعد اثباتهم لموته الخ) عبارة الروض مع شرحه لا يحكم للورثة الذين ادعوا المورثهم ديناً وعينا الا اذا اثبتوا أى اقاموا بيينة بالموت والوراثه والمال أو اقر المدعى عليه بذلك فاذا ادعوا المورثهم ملكاً واقاموا شاهداً وحلفوا معه ثبت الملك له وصار تركه يقتضى منه ادبونه وصاياهم وان امتنعوا من الحلف وعليه ديونهم وصاياهم لم يحلف من ارباب الديون والوصايا احد وان لم يكن فى التركة وفاء بذلك كنظيره فى الفلاس إلا الموصى له بيمين من عين أو دين ولو مشاعاً كنصف فله ان يحلف بعد دعواه لتعين حقه فيه وان حلف مع الشاهد بعضهم اخذ نصيبه ولم يشاركه فيه من لم يحلف من الغائبين والحاضرين ويقتضى من نصيبه قسطه من الدين والوصية لا الجميع اه بخذف (قوله وانحصارهم فيه) كذا فى النهاية لىكن قضية مامر انفا عن الروض مع شرحه ان اثباته ليس بشرط وهو قضية صنيع المغنى ايضاً فليراجع ثم رايته قال الرشيدى قوله بعد اثباتهم موته وارثهم منه وانحصاره فيهم أى بالبيينة الكاملة أو الاقرار أو اشارة بما ذكره من هذه الثلاثة الى شروط دعوى الوارث الارث لىكن يتأمل قوله وانحصاره فيهم مع قوله أو بعضهم اه (قوله على استحقاق مورثه الكل الخ) ولا منافاة بين هذا وما يأتى فى قوله وبحث هو ومن تبعه الخ لان الدعوى هنا وقعت بجميع المال بخلاف ما يأتى عش وفى الاسنى عقب قول الروض والحالف من الورثة يحلف على الجميع مانصه لا على حصته فقط سواء حلف كلهم أم بعضهم لانه يشته لمورثه لاله فيحلف كل منهم على ما نقل عن الماورى ان مورثه يستحق على هذا كذا او انه يستحق بطريق الارث عن مورثه من دين جملته كذا وكذا اه وفيه قبل هذا ما يشير الى ان ما يقتضيه ما نقل عن الماورى من وجوب دعوى البعض جميع الحق مرجوح وان الراجح ما قاله الزركشى من جواز دعوى البعض قدر حصته ويتايد بذلك مامر انفا عن عش من ان البعض اذا ادعى قدر حصته يحلف عليه فقط كان يقول والله انه يستحق على هذا بطريق الارث عن مورثه كذا خلافاً لما فى سم (قوله فى حقه) أى الحالف (قوله وغيره قادر عليها بالحلف) أى فحيث لم يفعل صار

بمجموع ما فيها من المالية ونفس الاستيلاء ثبت بمجموع الحجة والاقرار فان عبارته صالحة لذلك ونظير ذلك قوله الاتى ومصيره حراً (قوله وفى ثبوت نسبه من المدعى بالاقرار مامر) أى فى استلحاق عبد غيره قال فى شرح الروض وقضيته انه لا يثبت فى حق الصغير والمجنون محافظة على الولاء للسيد ويثبت فى حق البالغ العاقل اذا صدق اه (قوله وبه فارق ما قبله) من عدم حرية الولدان الحجة انما قامت على ملك الام خاصة واما الولد فلم يدع ملكه وانما يقول هو حر الاصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين (قوله أو بعضهم) هو مع تقريره الاتى كالمثلن كقوله الاتى فله اقامة شاهد ثان وضمه الى الاولى من غير تجديد شهادته كالدعوى وقوله وفارق الخ وقول المتن الاتى فاذا زال عذره حلف واخذ بغير اعادة شهادة وقوله هو بعده واستئناف دعوى لانها وجدوا من الكمال خلافة عن الميت مصرح بان غير المدعى من بقية الورثة له الاقتصار على اليمين مع الشاهد وعلى اقامة شاهد ثان مع الاول من غير حاجة الى دعوى أو اعادة شهادة الاول بل بمجرد حضوره بين

كما علم مامر (فى الاظهر) فلا ينزع من ذى اليد وفى ثبوت نسبه من المدعى بالاقرار مامر فى باب (ولو كان بيده غلام) يسترقه وذكره مثال (فقال رجل كان لى واعتقته وحلف مع شاهد فالذهب انتزاعه ومصيره حراً) باقراره وان تضمن استحقاقه الولاء لانه تابع لدعواه الملك الصالحة حجة لاثباته والعقود انما ترتب عليه باقراره وبه فارق ما قبله (ولو ادعت ورثة) أو بعضهم (مالاً) عينا أو ديناً أو منفعة (لمورثهم) الذى مات قبل نسكوله (واقاموا شاهداً) بالمال بعد اثباتهم لموته وارثهم وانحصاره فيهم (وحلف معه بعضهم) على استحقاق مورثه السكل ولا يقتصر على قدر حصته وكذا لو حلفوا كلهم لانه انما يثبت بيمينه الملك لمورثه (أخذ نصيبه ولا يشارك فيه) من جهة البقية لان الحجة تمت فى حقه وحده وغيره قادر عليها بالحلف

ولان يمين الانسان لا يعطى بها غيره وبهذين فارق مالو ادعيا دارا رثا اصدق المدعى عليه (٣٥٥) احدهما في نصيبه وكذب الاخر فانهما

كالتارك لحقه اسنى ومغنى (قوله) ولان يمين الانسان لا يعطى (الخ) ولو ادعى بعض الورثة فانكر المدعى عليه ونكل عن اليمين فهل يحلف لبعض المدعى وحينئذ فهل تثبت حصته فقط او الجميع لان اليمين المردودة كالاقرار وهل يمنع ذلك بانها كالاقرار في حق الحالف فقط فليحرر سم اقول قضية كل من تعليل الشارح ثبوت حصته فقط والله اعلم (قوله) مالو ادعيا دارا رثا (الخ) ولم يقل لا قبضناها (قوله) ولو بغير دعوى ولا اذن الحاكم لعل المناسب ولو بدعى واذن الحاكم (قوله) كما افهمه التعليل الاول محل تامل الا ان يفرض كون الاخذ بسبق دعوى واقامة شاهد وحلف معه سيد عمر بنى انه لا يظهر حينئذ توجه تخصيص التعليل الاول بالذكر فان الثاني حينئذ يفهمه ايضا فليبنى ان يفرض كون الاخذ بتصديق المدعى عليه احدهما في نصيبه دون الآخر والله اعلم (قوله) على ما بنى بحق (الخ) كالاقرار وبعضا (قوله) لم تكفه هذه اليمين (الخ) عبارة عماد الرضا (مسئلة) اذا ثبت جماعة حق على رجل حلف لكل منهم يمينا ولا يكتفى لهم بيمين واحدة وان رضوا بها كالمريضات المرأة في اللعان ان يحلف زوجها مرة واحدة اه وهي موافقة لمسئلة البلقيني في تعدد المستحق واتحاد المدعى عليه ثم قضية قول الشارح الا في لان الدعوى وقعت (الخ) الا كتفاء فيها اى مسئلة عماد الرضا يمين واحدة اذا وقعت الدعوى منهم سم باختصار (قوله) منهم (الخ) اى الغرماء (قوله) هذا ما افتى به البلقيني) معتمد ع (قوله) كفته (الخ) اى في يمين الردو يمينه مع شاهده (قوله) بان ما عدا الاخير (قوله) هي قوله لو ثبت اعساره يمينه (الخ) ع (قوله) لان الدعوى (الخ) ايضا حان ان طلب اليمين في مسئلة البلقيني في دعاوى متعددة بعدد الغرماء فتعددت بعددها وهما في دعوى واحدة فاكتفى بواحدة ع (قوله) وقعت (قوله) منهم (الخ) اى في الثانية وقوله او عليهم اى في الاولى ع (قوله) فلم يجيب الثاني (الخ) اى من الغرماء (قوله) ليس الظاهر دوامه (الخ) اى انتفاء الوضع (قوله) لكن لا يتعدى الحكم (الخ) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وصرح به الغزى في ادب القضاء فقال لو مات رجل فادعى شخص حقا عليه او عينا في يده فالحصم اما الوصى ان كان او بعض الورثة البالغين كما تقدم واذا اقام بيته على بعض الورثة لم ينفذ الحكم الى جميع الورثة قال السبكي بدى القاضى له ان يبدأ باليمين او اقامة الشاهد الاخر مقتصر على ذلك (قوله) ولان يمين الانسان لا يعطى بها غيره (قوله) ولو ادعى بعض الورثة فانكر المدعى عليه ونكل عن اليمين فهل يحلف البعض المدعى وحينئذ فهل تثبت حصته فقط او الجميع لان اليمين المردودة كالاقرار وهل يمنع ذلك بانها كالاقرار في حق الحالف فقط فليحرر (قوله) وكذا لو اقر بدين لميت فاخذ بعض ورثته قدر حصته (الخ) وفي الروض وشرحه هنا وان ادعى بعض الورثة لا بعض الموصى لهم واقام شاهدين ثبت الجميع واستحق الغائب والصبي والمجنون بلا اعادة شهادة وعلى القاضى بعد تمام البيئة الانتزاع للصبي والمجنون اى انصبيهم مادينا وعيائنا ثم يامر بالتصرف فيه بالغبطة واما انصيب الغائب فيقبض له القاضى العين وجوبه بالا الدين فلا يجب قبضه له بل يجوز كمن اقر بدين لغائب واحضره للقاضى وقدم في كتاب الشركة ان احد الورثة لا ينفرد بقبض شيء من التركة ولو قبض من التركة شيئا لم يتعين له بل يشاركه فيه بقيتهم وقالوا هنا ياخذ الحاضر نصيبه وكانهم جعلوا الغيبة للشريك هنا عذرا في تمكين الحاضر من الانفراد حينئذ واذا حضر الغائب شاركه فيها قبضه ويقبض وكيل الغائب فيما روجوب العين والدين ويقدم في ذلك على القاضى كموكله لو كان حاضرا ومثله لى الصبي والمجنون ان كان له تارلى كما صرح به ابن ابي الدماء باختصار نحو التعاليل (قوله) فللقبضية مشاركتة (الخ) عبارة عماد الرضا فيظهر ان لغيره ان يشاركه فيه اه (قوله) بل كل من ادعى عليه منهم بعدها بوضع اليد يحلف له (الخ) (مسئلة) اذا ثبت جماعة حق على رجل حلف لكل منهم يمينا ولا يكفيه لهم بيمين واحدة وان رضوا بها كالمريضات المرأة في اللعان ان تحلف زوجها مرة واحدة (قوله) هذا ما افتى به البلقيني) مسئلة البلقيني موافقة لمسئلة عماد الرضا في تعدد المستحق واتحاد المدعى عليه عكس ما اعترض به عليه (قوله) ما عدا الاخير (قوله) منه) فقد يفرق بين تعدد المستحق واتحاد المدعى عليه وبين عكسه ويجاب عن الاخير فيما اعترض به على البلقيني فليتامل (قوله) لان الدعوى وقعت منهم او عليهم (الخ) قضية ذلك الا كتفاء يمين واحدة

يشتركان فيه وكذا لو اقر بدين لميت فاخذ بعض ورثته قدر حصته ولو بغير دعوى ولا اذن من حاكم فللقبضية مشاركتة فيه ولو اخذ احد شركاء في دار او منفعتها ما يخصه من اجرتها لم يشاركه فيه البقية كما افهمه التعليل الاول ولو ادعى غريم من غرماء مدين مات على وارثه انك وضعت يدك من تركته على ما بنى بحق فانكرو وحلف له انه لم يضع يده على شيء منها لم تكفه هذه اليمين للبقية بل كل من ادعى عليه منهم بعدها بوضع اليد يحلف له هذا ما افتى به البلقيني وردد بقوله لو ادعى حقا على جمع فردوا عليه اليمين او اقام شاهدا يحلف معه كفته يمين واحدة وقوله لو ثبت اعسار مدين وطلب غرماؤه تحليفه اجبوا ويكفيه يمين واحدة ولو ثبت اعساره يمينه فظهر له غريم آخر لم يكن له تحليفه وقد يجاب بان ما عدا الاخير قد لا يرد عليه لان الدعوى وقعت منهم او عليهم فوقعت اليمين لجميعهم بخلافه في مسئلة البلقيني واما الاخير فالاعسار فيها خصلة واحدة وقد ثبت والظاهر دوامه فلم يجز الثاني للتحليف عليه بخلاف وضع اليد فانه اذا انتفى باليمين الا الى ليس الظاهر دوامه فوجب

اليمين على نفيه لكل مدعى به بعد من الغرماء وبكى في دعوى دين على ميت حضور ورثته

لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضر ولو اقر بدن الميت ثم ادعى اداءه اليه وانه قد نسي ذلك حاله اقراره سمعت دعواه التحليف الوارث كما في الاقرار وتقبل بينته بالاداء رعاية لاحتمال نسيانه (٢٥٦) كما اخذه بعضهم من قولهم لو قال لا بينة لي ثم اتى بينة قبلت لاحتمال نسيانه لها وفيه

اذا ادعى انه ارشد الموجد دين وتعلقت دعواه بالمستحقين فلا بد من حضور من يدعى عليه فاذا حكم عليه لا يتعدى الى غيره ولو تعلقت بغيرهم كطلب الاجرة من ساكن فلا يتعدى الحكم اليهم اه كلام ادب القضاء وهذا يفيد انه يحتاج بالنسبة لغير الحاضر الى استئناف اقامة البينة والحكم وانه بدون ذلك لا يلزمه الوفاء من حصته وقوله كما تقدم اشارة الى قوله قبيل ذلك والمتجه الجزم بجواز سماع الدعوى في وجه البعض من الورثة والمستحقين للوقف سم (قوله لكن لا يتعدى الحكم الخ) سيأتي له في اوائل كتاب الدعوى والبيانات عقب قول المصنف او عقدا ماليا كبيع او هبة كفي الاطلاق في الاصح مانصه لكن لا يحكم اى القاضي الا بعد اعلام الجميع بالحال فانظر مع ما هنا رشدي (قوله وتقبل بينته بالاداء الخ) جزم به النهاية (قوله والفرق ظاهره الخ) ظاهره المنع (قوله من اليمين) الى قوله وفارق في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وقد شرع الى المتن (قوله ان حضر في البلد) اى بحيث يمكن تحليفه معنى (قوله وقد شرع في الخصومة) سيد كر عتزه (قوله او شرع بها) محل تأمل بل في مفهومه وقفة ظاهرة فليراجع (قول المتن وهو كامل) اى بيلوغ وعقل معنى (قوله حتى لو مات) اى بعد نكوله معنى (قوله لانه تاتى الحق عن مورثه وقد بطل الحق) رقيق لا يبطل حقه بل له ان يحلف هو ووارثه لانه حقه فله تاخير ورجحه الاسوى ويمكن اخذ ما مر حمل الاول على ما اذا لم يستأنف الدعوى والثاني على ما اذا استأنفها واقام شاهد اسنى (قوله فله اقامة شاهد ثان الخ) وظاهر انه يثبت حينئذ مال الميت فلا يحتاج بقية الورثة الى حلف ان لم يكونوا حلفوا وقضية التعليمين المارين عند قول المصنف ولا يشارك فيه ان من اخذ حينئذ شيئا شورك فيه رشدي (قوله وفارق) الى وخرج الخ الانسب الاخصر تاخير هو ذكره بدل قوله الا في ومن ثم الى اموالو تغير (قوله وفارق ذلك) اى قوله فله اقامة شاهد ثان الخ (قوله كباغنى) اى اوصى لى (قوله او الصبي) اى او المجنون (قوله تقضى ديونه) اى على التفصيل المتقدم عن الروض مع شرحه (قوله وخرج) الى قول المتن ولا تجوز في النهاية والمغنى (قوله فلا يبطل حقه الخ) اى وان طال الزمن عس (قوله حتى لو مات قبل النكول الخ) اى ولم يصدر منه ما يبطل حقه معنى (قوله حلف ووارثه الخ) اى وان لم يعد الدعوى والشهادة روض مع شرحه معنى (قوله ولم يشهر) اللائق التعبير بالواو دون واو سيد عمرو عس ويجوز مى اقول بل اللائق قلب العطف (قوله فكصبي ومجنون الخ) اى في بقاء حقه معنى (قول المتن فان كان غائبا او صديا او مجنونا الخ) وان ادعى بعض الورثة لا بعض

في مسئلة عماد الرضا المسطرة بالهامش اذا وقعت الدعوى منهم (قوله لكن يتعدى الحكم لغير الحاضر) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وصرح به الغزى في ادب القضاء الفصل الثانى من الباب الاول في الدعوى فقال مسئلة لو مات رجل فادعى شخص حقا عليه او عينا في يده فالحصم اما الوصى ان كان او بعض الورثة البالغين كما تقدم وقال السمرقندى من الحنفية اذا اقام بينة على بعض الورثة نفذ على جميع الورثة لان الحكم انما هو على الميت فالوارث الواحد يجزى في ذلك قال وليس له ان يثبت حقه في وجه غير سهم له على الميت دين لانه ليس خصما على الميت اه ومذهبنا مثله الا في قوله ان الحكم يتعدى الى جميع الورثة قال السبكي في فتاويه اذا ادعى انه ارشد الموجد دين وتعلقت دعواه بالمستحقين فلا بد من حضور من يدعى عليه فاذا حكم عليه لا يتعدى الى غيره ولو تعلقت بغيرهم كطلب الاجرة من ساكن فلا يتعدى الحكم اليهم اه لفظ ادب القضاء وهذا يفيد انه يحتاج بالنسبة لغير الحاضر الى استئناف اقامة البينة والحكم وانه بدون ذلك لا يلزمه الوفاء من حصته وقوله او بعض الورثة البالغين كما تقدم اشارة الى كلام ذكره قبيل ذلك منه قوله والمتجه الجزم بجواز سماع الدعوى في وجه البعض من الورثة والمستحقين للوقف نعم لا يجوز الحكم الا بعد اعداؤهم واعلامهم بالحال اه وقوله نعم لا يجوز الحكم هل المراد بالنسبة لغير الحاضر اما بالنسبة للحاضر فاجاز بدليل ما نقله عن السبكي (قوله اما حاضر لم يشهر فكصبي ومجنون) كما قال الشيخان انه ينبغي

نظرو الفرق ظاهر اذ كثيرا ما يكون للانسان بينة ولا يعلم بها فلا تناقض بخلاف تلك (ويبطل حق من لم يحلف من اليمين) بنكوله ان حضر في البلد وقد شرع في الخصومة او شعر بها (وهو كامل) حتى لو مات لم يحلف ووارثه ولو مع شاهد يقيمه لانه تاتى الحق عن مورثه وقد بطل حقه بنكوله وخرج بقولى من اليمين البينة فلا يبطل حقه منها فله اقامة شاهد ثان وضمه الى الاول من غير تجديد شهادته كالدعوى لتصير بينته كاملة كما لو اقام مدع شاهدا ثم مات فلوارثه اقامة آخر وفارق ذلك غير الوارث كباغنى واخى الغائب او الصبي مورثك بكسذا واقام شاهدا وحلف معه فانه اذا قدم الغائب او كل الصبي يجب اعادة الدعوى والشهادة مع اليمين او مع شاهد آخر بان الدعوى في الارث لو احدى وهو الميت ولهذا تقضى ديونه من الماخوذ وفي غير الارث الحق لاشخاص فلم تقع البينة والدعوى لغير المدعى من غير اذن ولا ولا بة وخرج بقوله بنكوله توقفه عن اليمين فلا يبطل حقه من اليمين حتى لو مات قبل

النكول حلف ووارثه على الواجهة الذى افهمه كلام الرافعى اما حاضر لم يشهر فكصبي ومجنون في قوله (فان الموصى كان) من لم يحلف (غائبا او صديا او مجنونا فالذهب انه لا يقبض نصيبه)

الموصى لهم واقام شاهدين ثبت الجميع واستحق الغالب والصبي والمجنون بلا اعادة شهادة وعلى القاضى بعد تمام البيعة الا نزاع لنصيب الصبي والمجنون ديناً كان او عيناً ثم يامر بالتصرف فيه بالغبطة واما نصيب الغائب فيقبض له القاضى العين وجوباً ولا يجب قبضه للدين بل يجوز كن اقز بدين لغائب واحضره للقاضى ويؤجر القاضى العين لثلايفوت المنافع وقد مر في كتاب الشركة ان احد الورثة لا ينفرد بقبض شئ من التركة ولو قبض منها شيئاً لم يتعين له بل يشاركه فيه بقيتهم وقالوا هنا ياخذ الحاضر نصيبه وكانهم جعلوا غيبة الشريك هنا عذراً في تمكين الحاضر من الانفراد حيثئذ اذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه ويقبض وكيل الغائب فيما مر وجوباً بالعين والدين ويقدم في ذلك على القاضى كركله لو كان حاضراً ومثله ولى الصبي والمجنون ان كان له مال في كصرح به ابن ابي الدم اه روض مع شرعه باختصار سم (قوله بل يوقف الامراخ) ولا ينزع من يد المدعى عليه معنى (قول المتن فاذا زال الخ) وان مات الغائب او الصبي او المجنون حلف وارثه واخذ حصته وان كان الوارث هو الخالف او لا فلا تحسب يمينه الاولى روض مع شرعه (قوله واستئناف الخ) اى وبغيره (قوله لانهما الخ) اى الدعوى والشهادة (قوله وجدا) الاولى والثانية (قوله ومن ثم) اى من اجل ان كلا منهما صدر من الكامل خلافة عن الميت ع ش (قوله كاشريت الخ) عبارة للمغنى كالأدعى انه اوصى له ولاخيه الغائب او الصبي او المجنون واشترت انا واخى الغائب منك كذا واقام شاهد او حلف معه فانه لا بد هناك من تجديد الدعوى والشهادة اذا بلغ الصبي او افاق المجنون او قدم الغائب ولا يؤخذ نصيب الصبي او المجنون او الغائب قطعاً لان الدعوى في الميراث عن الميت وهو واحد والوارث خليفة وفي غيره الحق لا شخصاً الخ (قوله اما لو تغير حال الشاهد) اى بما يقتضى رد شهادته مغنى (قوله فلا يحلف) اى مع ذلك الشاهد وله الحلف مع غيره بحجري (قوله كارجحه الاذرى الخ) اى من وجهير في الروضة واصلاها سم (قوله ويبحث هو الخ) عبارة للمغنى ومحل عدم الحاجة الى اعادة الشاهد الخ كما قاله الزركشى فيما اذا كان الخ (قوله اذا كان الاول قد ادعى الكل الخ) واسم هنا كلام طويل يخالف لما مر عن ع ش عند قول الشارح على استحقاق مورسى الكل الخ والظاهر ما مر كما نبهنا عليه هناك (قول المتن ولا تجوز الخ) شروع في بيان مستند علم الشاهد مغنى عبارة شرح الروضة مع وقد سوا المشهود به ثلاثة اقسام احدها ما يكفى فيه السماع ولا يحتاج الى الابصار ثانيها ما يكفى فيه الابصار فقط وهو الافعال وما فى معناها ولا يكفى فيها السماع من الغير ثالثها ما يحتاج الى السمع والبصر معا وهو الاقوال واعترض ابن الرفعة الحصر في الثلاثة بجواز الشهادة بما علم بباقي الحراس الخمس من الذوق والشم واللبس كما لو اختلف المتبايعان في مראה المبيع او حوضته او تغير رائحته او حرارته او برودته او نحوها واجاب بان فيما اقتضوا عليه تنبيهها على جواز الشهادة بما يدرك بالمد كورات بحام حصول العلم بذلك وبان اعتماد الشهادة على ذلك قليل وهم انما ذكرها ماتعم به الحاجة اه قيل والشهادة بالحمل والقيمة خارجة عن ذلك كله وقد يقال بل هما داخلان في الابصار اذا المراد الابصار لما يتعلق بما شهد به بحسبه اه باختصار (قول المتن كونا) اى وشرب خمر واصطيادواحياء وروض ومغنى (قوله وغصب ورضاع) قد نبهنا فيه ما ياتى قبيل التنبيه الثالث (قوله ورضاع) الى التنبيه الثاني في النهاية الا قوله ويجوز الى المتن وقوله ولو من وراء نحو زجاج الى فلا يكفى سماعه (قوله النسب الخ) اى اثباته نهاية (قول المتن لا باصبار) فلا يكفى فيه السماع من الغير شيخ

(قوله كارجحه الاذرى) من وجهين في الروضة واصلاها (قوله اذا كان الاول قد ادعى الكل الخ) زاد في شرح الروضة عقب هذا الكلام مانصه وكلام الماوردى الاتى قد يقتضى انه لا بد من ان يدعى الاول جميع الحق اه اشار الى ما نقله بعد ذلك عنه في شرح قول الروض والخالف من الورثة يحلف على الجميع بما نصه في حلف كل منهم على ما نقل عن الماوردى ان مورثه يستحق على هذا كذا او انه يستحق بطريق الارث عن مورثه من دين جملته كذا وكذا اه وتعبيره بعده يقتضى انه يحتمل ان يكون المراد مع كون الحلف على الجميع ان تذكر الدعوى ببعض وقد يستبعد فليراجع واعلم انه قد يستشكل وجوب كون

بل يوقف الامر الى علمه او حضوره او كاله (فاذا زال عذره) بان علم او قدم او بلغ او افاق (حلف واخذ) حصته (بغير اعادة شهادة) مادام الشاهد باقياً بحاله استئناف دعوى لانهما وجدوا اولاً من الكامل خلافة عن الميت ومن ثم لو كان ذلك في غير ارث كاشريت انا واخى وهو غائب مثلاً او اوصى لنا بكذا وجبت اعادتهما امالو تغير حال الشاهد فلا يحلف كارجحه الاذرى وغيره لان الحكم لم يتصل بشهادته الا في حق الخالف اولادون غيره ويبحث هو ومن تبعه ان محل عدم الاعادة فيما ذكر اذا كان الاول قد ادعى الكل فان ادعى بقدر حصته فلا بد من الاعادة جزماً (ولا تجوز شهادة على فعل كونا غصب) ورضاع (واتلاف وولادة) وزعم ثبوتها بالسماع محمول على ما اذا اريد بها النسب من جهة الام (الا باصبار)

لها وإفادتها لانه يصل به الى اليقين قال تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون وفي خبر على مثلها اي الشمس فاشهد نعم يأتي ان ما يتعذر فيه اليقين يكفى فيه الظن كالملك والعدالة (٢٥٨) والاعسار وقد تقبل من الاعمى بفعل كما يأتي ويجوز تعمد نظر فرج زان وامرأة تلد لاجل

الاسلام ومغنى (قوله لها) الى المتن في المغنى الا قوله وقد تقبل الى يجوز وقوله وامرأة تلد (قوله لها وإفادتها) عبارة المغنى وشرح المنهج له مع فاعله اه (قوله الامن شهد بالحق وهم يعلمون) عبارة المغنى ولا تقف ما ليس لك به علم اه (قوله فاشهد) اودع اسنى (قوله نعم يأتي) اي في المتن (قوله كما يأتي) اي آتفا (قوله ويجوز تعمد نظر الخ) عبارة شرح المنهج اي والمغنى ويجوز تعمد النظر لفرجى الزانيين لتحمل الشهادة لانهما متكاهرمة انفسهما وظاهره جواز ما ذكره وان سن السرا لا أن يقال السرا لا يطلب حال الفعل سم (قوله لان كلا منهما الخ) ان كان ضمير التثنية الزانيين فواضح لكن تبقى مسألة الولادة بلا تعليل او الزاني والوالدة فهو محل نظر بالنسبة للوالدة اللهم الا ان تكون حال التذني في نحو قارعة الطريق فليتأمل ثم رأيت عبارة المغنى مصرحة بقصر تعليل الهتك على الزانيين سيد عمر (قول المتن وتقبل من اصم الخ) سكنت عن الاخرس وسبق حكم شهادته عند ذكر شروط الشاهد مغنى (قوله واستفيد من المتن الخ) يتأمل سم وقد يجاب بانه يفهم من المتن ان مبنى الشهادة على العلم ما يمكن (قوله الامن رأى آها وعرف الخ) اي وان طال الزمن حيث كانت ما لا يغلب تغيره في تلك المدة وتسمع دعوى من غصبها مثلاً بانها تغيرت صفاتها عن وقت رؤية الشاهد وتشهد بذلك عش وقوله وتشهد لعل صوابه وشاهده (قوله وفسخ) الى قول المتن ولا يقبل اعمى في المغنى الا قوله ولومون ونحوه راجح الى فلا يكفى سماعه (قوله واقرار) اي وطلاق روض ومغنى (قوله عليها) اي الاقوال (قوله فلا يكفى سماعه) اي القول مفرع على المتن (قوله وان لم يره) سواء كان عدم الرؤية لظلمة او وجود حائل بينهما عش (قوله وكذا لو علم الخ) عبارة المغنى وما حكاه الرويانى عن الاصحاب من انه لو جلس في باب بيت فيه اثنان فقط فسمع معاقدتهما بالبيع او غيره كفى من غير رؤية زيفه البندنيجي بانه لا يعرف الموجب من القابل قال الاذرى وقضية كلامه انه لو عرف هذا من هذا انه يصح التحمل ويتصور ذلك ان يعرف المبيع ملك احدهما كالو كان الشاهد يسكن بيتاً ونحوه لاحدهما او كان جاره فسمع احدهما يقول معنى بيتك الذى يسكنه فلان الشاهد الذى في جواره وعلم ان القابل في زاوية والموجب في اخرى او كان كل واحد منهما في بيت بمفرده والشاهد جالس بين البيتين وغير ذلك اه (قوله لانه اخف) لانه يجوز بالظن ومبنى الشهادة على العلم ما يمكن اسنى (قوله الا ان تكون) الى قوله والفرق في المغنى الا قوله فعل كذا وقوله وكذا الى ولا يخلو (قوله ان تكون شهادته الخ) عبارة المغنى ونحوها في شرح المنهج وتقدم انه يصح ان يكون الاعمى مترجماً او مسمعا وسيأتى انه يصح ان يشهد بما ثبت بالتسامع ان لم يحتج الى تعيين واشارة بان يكون الرجل مشهوراً باسمه وصفته اه (قوله بنحو استفاضة الخ) لفظة نحو ليست في كلام غيره ولعله ادخل بها التواتر وان كان معلوماً من الاستفاضة بالاولى (قوله

الشهادة لان كلا منهما هتك حرمة نفسه) (وتقبل) الشهادة على الفعل (من اصم) الحصول العلم بالمشاهدة واستفيد من المتن ان الشهادة بقيمة عين لا تسمع الامن رآها وعرف او صافها جميعها (والاقوال كعقد) وفسخ واقرار (يشترط سماعها وإبصار قائمها) حال صدورها منه ولومون وراه نحو زجاج فيما يظهر ثم رأيت غير واحد قالوا تكفى الشهادة عليها من وراء ثوب خفيف يشق على احد وجهين كما اقتضاه ما صححه الرافعى في نقاب المرأة الرقيق فلا يكفى سماعه من وراء حجاب وان علم صوته لان ما يمكن ادراكه باحدى الحواس لا يجوز ان يعمل فيه بغلبة ظن لجواز اشتباه الاصوات نعم لو علمه بيت وحده وعلم ان الصوت من في البيت جازله اعتماد صوته وان لم يره وكذا لو علم اثنان بيتاً لا ثالث لهما وسمعهما يتماقدان وعلم الموجب منهما من القابل لعله بمالك المبيع او نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما (ولا يقبل اعمى) ومن يدرك الاشخاص ولا يميزها في مرئى لانسداد طريق

الدعوى والخلف بالجميع بانه ما المانع من كونها بالبعض لان الافتصار فيهما على بعض الحق والاعراض عن الباقي لا مانع منه وغاية الامر ان مادعى به وحلف عليه انما يستحق منه بالقسط الا ان يكون الممنوع الدعوى بالبعض والخلف عليه على وجه يخصه كان يدعى انه يستحق عشرة من جهة مورثه ويحلف على ذلك مع كون حق مورثه مائة والورثة عشرة او لادام على وجه لا يخصه كان يدعى ان مورثه يستحق على هذا عشرة ويحلف على ذلك فلا مانع منه ولا يستحق من العشرة الا واحداً فلا اشكال حينئذ فليحذر (قوله ويجوز تعمد نظر فرج زان) عبارة شرح المنهج ويجوز تعمد النظر لفرجى الزانيين لتحمل الشهادة لانهما متكاهرمة انفسهما وظاهره جواز ما ذكره وان سن السرا لا أن يقال السرا لا يطلب حال الفعل (قوله ايضاً) ويجوز تعمد نظر فرج زان (قال ابن النقيب وقيل لا يجوز لان الزنا مندوب ستره اه وقضيته الجواز على الاول وان طلب السرا (قوله واستفيد من المتن الخ) يتأمل

التمييز عليه مع اشتباه الاصوات وانما جازله وطه زوجته اعتماداً على صوته لانه اخف ومن ثم نص الشافعى رضى الله عنه او على محل وطنها اعتماداً على المس علامة يعرفها فيها وان لم يسمع صوته او على ان ان زفت له زوجته ان يعتمد قول امرأة هذه زوجتك ويطاها وظاهر كلامهم انه لا يعتمد على القرينة القوية انها زوجته وان لم يقل له احد ذلك (الا ان تكون) شهادته بنحو استفاضة

أو ترجمة أو اسماء ولم يمتنع لتعيين أو يضع يده على ذكر بفرج فيمسكهما حتى يشهد (٢٥٩) عليهما بذلك عند قاض لأن هذا ابلغ من

الرؤية أو يكون جالسا بفراش
لغيره فيغصبه آخر فيتعلق به
حتى يشهد عليه أو (يقر)
إنسان لمعروف الاسم
والنسب (في اذنه) بنحو
طلاق أو مال أو لا في اذنه
بأن كان يده بيده وهو بصير
حال الاقرار ثم عني (المتعلق
به حتى يشهد عند قاض به
على الصحيح) لحصول العلم
بأنه المشهود عليه وإن لم
يكن في خلوة (ولو حملها)
أي الشهادة (بصير ثم
عني شهد أن كان المشهود
له و) المشهود (عليه
معروف في الاسم والنسب)
فقال أشهد أن فلان بن
فلان فعل كذا أو اقرب له لانه
في هذا كالبصير بخلاف
ماذا لم يعرف ذلك وبحت
الاذرعى قبوله اذا شهد على
زوجته في حال خلوته بها
وكذا على بعضه اذا عرف
خلوه به حينئذ لقطع بصده
حينئذ ولا يتخلو عن وقفة
والفرق بينهما وبين ما مر في
قولنا نعم لو علمه ببیت الى
آخره ظاهر فان البصير يعلم
انه ليس ثم من يشته به
بخلاف الاصحى وان اختلف
به (ومن سمع قول شخص
أو رأى فعله فان عرف
عينه واسمه ونسبه) أي اباه
وجده (شهد عليه في حضوره
إشارة) اليه ولا يكفي مجرد
ذكر الاسم والنسب
(و) شهد عليه (عند غيبته)

أو ترجمه أو اسماء ولم يمتنع لتعيين أو يضع يده على ذكر بفرج فيمسكهما حتى يشهد (٢٥٩) عليهما بذلك عند قاض لأن هذا ابلغ من
الرؤية أو يكون جالسا بفراش
لغيره فيغصبه آخر فيتعلق به
حتى يشهد عليه أو (يقر)
إنسان لمعروف الاسم
والنسب (في اذنه) بنحو
طلاق أو مال أو لا في اذنه
بأن كان يده بيده وهو بصير
حال الاقرار ثم عني (المتعلق
به حتى يشهد عند قاض به
على الصحيح) لحصول العلم
بأنه المشهود عليه وإن لم
يكن في خلوة (ولو حملها)
أي الشهادة (بصير ثم
عني شهد أن كان المشهود
له و) المشهود (عليه
معروف في الاسم والنسب)
فقال أشهد أن فلان بن
فلان فعل كذا أو اقرب له لانه
في هذا كالبصير بخلاف
ماذا لم يعرف ذلك وبحت
الاذرعى قبوله اذا شهد على
زوجته في حال خلوته بها
وكذا على بعضه اذا عرف
خلوه به حينئذ لقطع بصده
حينئذ ولا يتخلو عن وقفة
والفرق بينهما وبين ما مر في
قولنا نعم لو علمه ببیت الى
آخره ظاهر فان البصير يعلم
انه ليس ثم من يشته به
بخلاف الاصحى وان اختلف
به (ومن سمع قول شخص
أو رأى فعله فان عرف
عينه واسمه ونسبه) أي اباه
وجده (شهد عليه في حضوره
إشارة) اليه ولا يكفي مجرد
ذكر الاسم والنسب
(و) شهد عليه (عند غيبته)

(قوله أو يضع يده على ذكر بفرج) هل هذا الوضع جائز لاجل الشهادة كجواز النظر لاجلها السابق اسفل
الصفحة السابقة (قوله فيمسكهما حتى يشهد عليهما) ينبغي ان لا يتوقف صحة شهادته عليهما على استمرار
الذكر في الفرج بل ينبغي ان يجب عليه السعي في النزاع قطعا لهذه المعصية (قوله ولا يكفي مجرد ذكر الاسم
والنسب الخ) وفي الروض وشرحه ايضا فرع لو قال ادعى ان لي علي فلان بن فلان الفلاني كذا فلا بد في صحة
الدعوى ان يقول المدعى مع ذلك وهو هذا ان كان حاضرا ولا يكفي فيه ادعى ان لي علي فلان بن فلان الفلاني كذا فلا بد في صحة
ربط بالحاضر اه و ظاهره عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو مع القطع بعدم احتمال الالتباس وقد يتوقف فيه سم
اقول ويؤيد التوقف ما يأتي في المشهود عليه الغير الحاضر من ان المدار فيه على المعرفة ولو بمجرد لقب خاص
به (قوله المجزأة للدعوى الخ) أي بان كان فوق مسافة العدوى أو توارى أو تعزز عميرة وزيادى وعنائى اه
بجبرى (قوله وقد مرت) أي في آخر باب القضاء على الغائب (قول المتن وموته) أي ودفعه معنى (قوله اما
لو لم يعرف الخ) مفهومه عدم أجزاء الاقتصار على ذكر اسمه واسم اباه اذا عرف اسم جده وان عرفه القاضى

المجوزة للدعوى عليه وقد مرت (وهو ته باسمه ونسبه) معا لحصول التميز بمادون أحدهما مالو لم يعرف اسم جده فيجزئه الاقتصار
على ذكر اسمه واسم اباه ان عرفه القاضى بذلك والا فلا يجمع به في أغلب بين كلامهم الظاهر التنافي

في ذلك بل يعني لقب خاص لمسلطان مصر فلان ولوبعد وته قال غيره وبه يزول الاشكال في الشهادة على غناء السلطان والامراء وغيرهم فان الشهود لا يعرفون انسابهم غالباً فيمكن ذكر اسمائهم مع ما يميزهم من اوصافهم وعليه العمل عند الحكماء وارتضاء الباقين وغيره قال شارح وقد اعتمدت شهادة من شهد على فلان المتوفى (٣٦٠) التاجر بـدكان كذا في سوق كذا الى وقت وفاته وعلم انهم يمكنه في ذلك الوقت

غيره وحكمتهما (تنبيه) مهم كثير اما يعتمد الشهود في الاسم والنسب قول المشهود عليه ثم يشهد بهما في غيبته وذلك لا يجوز اتفاقا كما قاله ابن ابي الدم وقول المتن الاتي لا بالاسم والنسب مالم يشترط صريح فيه ويلزمه أن يكتب فيه أقر مثلاً من ذكر أن اسمه ونسبه كذا ولا يجوز فلان بن فلان نعم لو لم يعرفهما الا بعد التحمل جاز له الجزم بهما ومن طرق معرفتهما ان تقام بهما بينة حسنة لما مر من وتبهما لان اسميهما من عدلين قال القفال بل لو سمعه من الفرج لم يجوز حتى يتكرر ويستفيض عنده وكأنه أراد بذلك مجرد المبالغة والا فهذا تواتر مفيد للعلم الضروري الذي لا تحصله الاستفاضة وقد تساهل جملة الشهود في ذلك حتى عظمت به البلية واكت به الاموال فانهم يجهلون بمن واطؤه فيقر عند قاض بما يرمونه ويذكر اسم ونسب من يريدون اخذ ماله فيسجل الشهود بهما ويحكم به القضاة

(تنبیه ثان) خطا ابن ابی الدیم من یکتب او یقول وقد شهد علی مقرأه شهد علی اقاربه بان اقاربه شهود بالادایه فاهو ابان کلام
یقول ان اشهد اشهدنی علی نفسه القریه وانا اشهد به عایق لم یشهد دقل قرعندی بکذا فان سمعه ولم یحضر عند دقل شهیدانی سمعته یقر
کذا ذکره الماوردی وهو استصحان الخفی فی شهد علی اقاربه ودر اثل خیار الکساح قول ابن القتیبه ان اقاربه ای شهد علی اقار

فهو مشهود به وعليه باعتبارين فالصواب انه لا خطا في ذلك ثم راي السبكي صوب صحة ذلك قال كما تدل عليه عبارة الشافعي وغيره وقال تعالى وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله قال ابن ابي الدم ومن حضر عقد بيع او نكاح شهد بما سمع لا باستحقاق ولا ملك ونقل القمولى عنه انه يقول حضرت العقد الجارى بينهما او مجلسه واشهد به وهو اولى من (٣٦١) اشهد انى حضرتى ونظر فيه بانه لا يلزم

من الحضور السماع ورد بان جزمه به مع عدالته يمنعه من للشهادة به بدون سماعه واختلف نقله ونقل غيره عنه فى اشهد انى رايته الهلال ومر ان الراجح القبول ونقل الماوردى وجهين فيا لوسمعه يقر بشيء ثم قال له المقر لا تشهد على بهو بحث بعضهم ان الاقرار ان كان بحق لله كان قوله لا تشهد على رجوعا عنه او لغيره لم يلتفت لقوله اه وفيه نظر والوجه انه لا يلتفت له مطلقا وفي قول قديم لا بد في الشهادة من إذن المشهود عليه فيها (فان جهلها) أى الاسم والنسب او احدهما (لم يشهد عند موته وغيبته) إذ لا فائدة بخلاف ما اذا حضر وأشار اليه فان مات احضر قبل الدفن ليشهد على عينه قال الغزالي وكذا بعده ان لم يتغير واشتدت الحاجة لحضوره واعتمده الزركشى ولم يبال بتضعيف الرافي له (ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) بنون ثم تاء من انتقبت للاداء عليها (اعتناد على صوتها) كما لا يتحمل بصير في ظلة اعتنادا عليه لاشتباه الاصوات ولا

كلام ابن ابي الدم ومرجع الضمير قوله والصواب الخ (قوله وهو الخ) أى القول الذى استصوبه (قوله فهو) أى الاقرار وقوله مشهود به وعليه باعتبارين محل تأمل (قوله وقال تعالى وشهد الخ) فى الاستشهاد به تأمل (قوله او نكاح الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو حضر عقد نكاح زعم الموجب انه ولى للخطوبة او وكيل لها وانما اذنت له فى العقد ولم يعلم الاذن ولا الولاية او الوكالة ولا المرأة او علم بعض ذلك لم يشهد بالزوجية لكن يشهد ان فلانا قال انكحت فلانة فلانا وقبل فلان فان علم جميع ذلك شهد بالزوجية اه (قوله عنه) أى عن ابن ابي الدم (قوله واشهد به) أى العقد (قوله حضرتى) أى العقد الجارى بينهما او مجلسه (قوله ونظر الخ) يظهر انه ببناء الفاعل مسند الى ضمير القمولى (قوله بان جزمه به) أى جزم الشاهد بالعقد (قوله نقله الخ) أى القمولى وقوله عنه أى ابن ابي الدم (قوله ومر) أى فى الصيام (قوله لحق الله الخ) الانسب الباء كما فى بعض النسخ (قوله لم يلتفت لقوله) أى يشهد بذلك (قوله مطلقا) أى فى حق الله او لغيره (قوله فى الشهادة) أى ادائها (قوله أى الاسم والنسب) إلى قوله ولو شهد على امرأة فى المغنى إلا قوله واعتمده الزركشى الى المتن وقوله كما مر وقوله بشرط الى امال الاداء وما انبه عليه وإلى قول المتن وموت فى النهاية الا ذلك وقوله وفيه بسط الى امال الاداء وقوله قال الرافي وقوله ولا اثار وقوله وإن نازع فيه البلقينى واطال (قوله او احدهما) ينبغى مالم يكن متميزا بدونه سم (قوله احضر قبل الدفن الخ) إن لم يترتب على ذلك نقل محرم ولا تغير له اما بعدد فنه فلا يحضر وإن امن تغيره واشتدت الحاجة لحضوره خلا للفرز الى نهاية عبارة المغنى وهذا كما قاله الاذرعى ان كان بالبلد ولم يخش تغيره باحضاره وإلا فالوجه حضور الشاهد اليه فان دفن لم يحضر إذ لا يجوز نبشه قال الغزالي فان اشتدت الحاجة اليه ولم تتغير صورته جاز نبشه اه قال فى اصل الروضة وهذا احتمال ذكره الامام ثم قال ولا يظهر انه لا فرق اه (قوله قال الغزالي الخ) خلا للنهاية والمغنى كما مر آنفا وللروض والمنهج (قوله بنون ثم تاء الخ) عبارة المغنى وضبط المصنف منتقبة بمشاة فوقية ثم تون مفتوحتين ثم قاف مكسورة شديدة وفى بعض شروح المتن ضبطه بنون ساكنة ثم مشناة فوقية مفتوحة ثم قاف مكسورة خفيفة وجرى على ذلك الشارح فقال بنون ثم تاء كافى الصحاح اه (قوله للاداء الخ) سيدكر محترزه (قوله ولا اثار لحائل رقيق) أى فى صحة تحمل الشهادة عليها لان وجوده كعدمه حيث لم يمنع معرفة صورتها عن ش (قوله كما مر) أى فى شرحه وابطار قائلها (قوله فتعلق بها) لعل المراد بالتعلق بها هنا ملازمة تشارشيدى (قوله بشرط ان يكشف نقابها الخ) هذا شرط للعمل بالشهادة كما لا يخفى رشيدى (قوله قال جمع ولا ينعقد الخ) إذا راي الشاهدان وجهها عند العقد صح وإن لم يره القاضى العاقد لانه ليس بحكم بالنكاح ولا شاهد كزوج ولى النسب موليته التى لم يرها قط بل لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها فى انعقاد النكاح كما مال اليه كلام الشارح فى باب النكاح خلاف ما نقله هنا عن الجمع المذكور رسم (قوله كأن تحملا الخ) أى ثم شهدا بذلك معنى (قوله جاز) جواب اما فكان ينبغى زيادة الفاء (قوله وثبت الحق) المخصوص فى سائر الطباق (قوله او احدهما) ينبغى مالم يكن متميزا بدونهما (قوله فان مات احضر قبل الدفن) ان لم يترتب على ذلك نقل محرم ولا تغير شمر (قوله قال جمع ولا ينعقد نكاح منتقبة إلا ان عرفها الشاهدان الخ) إذا راي الشاهدان وجهها عند العقد صح وان لم يره القاضى العاقد لانه ليس بحكم بالنكاح ولا شاهد كما لو زوج ولى النسب موليته التى لم يرها قط بل لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها فى انعقاد النكاح كما مال اليه كلام الشارح فى باب النكاح خلاف ما نقله هنا عن الجمع المذكور (قوله اشرت اليه فى النكاح) ميله فيه إلى خلاف ما هنا فراجع

أثر لحائل رقيق كما مر وافهم قوله اعتناد انه لو سمعها فتعلق بها إلى قاض وشهد عليها جاز كالاعنى بشرط ان يكشف نقابها ليعرف القاضى صوتها قال جمع ولا ينعقد نكاح منتقبة إلا ان عرفها الشاهدان اسما ونسبا او صورة وفيه بسط مهم اشرت اليه فى النكاح وذكركته فى الفتاوى فراجع اما لا للاداء عليها كان تحملا ان منتقبة بوقت كذا عجم كذا قالت كذا وشهد آخران ازهدا واولا لانه بآت الا ان جاز

ولبت الحق بالبينتين و لو شهد على امرأة باسمها ونسبها فسألم القاضي اتعرفون عينها او اعتمدتم صوتها لم يلزمهم اجابته قاله الرافي
ومحله كما علم مامرفي مشهورى الديانة والضبط (٣٣٢) والاولمه سؤا لهم ولزمهم الاجابة كما قاله الاذرعى والزركشى وآخرون (فان

عرفها بعينها او باسم ونسب
جاز) التحمل عليها للاداء
ولا يجوز كشف نقابها
حينئذ اذ لا حاجة اليه (ويشهد
عند الاداء بما يعلم مامر
من اسم ونسب ولا اشار
فان لم يعرف ذلك كشف
وجهها وضبط حليتها وكذا
يكشفه عند الاداء (ولا
يجوز التحمل عليها) اى
المنتقة (بتعريف عدل او
عدلين على الاشهر) الذى
عليه الاكثرون بناء على
المذهب ان التسامع لا بدفيه
من جمع يؤمن تواطؤهم على
الكذب نعم ان قالنا نشهد
ان هذه فلانة بنت فلان
كانا شاهدى اصل وسامعها
شاهد فرغ فيشهد على شهادتهما
بشرطه (والعمل) من
الشهود الا الاصحاب كما قاله
البلقيني (على خلافه) وهو
الاكتفاء بالتعريف من
عدل وجرى عليه جمع
متقدمون بل ومع غير
واحد في اعتماد قول ولدها
الصغير وهى بين نسوة هذه
اى (ولو قامت بيثة على عينه
يحق) او ثبت عليها بوجه
آخر كعلم القاضي (فطلب
المدعى) من القاضي (التسجيل)
بذلك (سجل) له (القاضى)
جوازاً (بالحلية لا بالاسم
والنسب) فلا يجوز التسجيل
بهما (مالم يثبتا) عنده

بالبينتين) هل يجرى هذا في نظائره كالشهادة على من يجهل اسمه ونسبه المار رشيدى اى والظاهر نعم
(قوله) وثبت الحق بالبينتين) اى كما لو قامت بيثة ان فلان ابن فلان الفلاني اقر بكذا وقامت اخرى على ان
الحاضر هو فلان ابن فلان ثبت الحق مغنى (قوله صوتها) اى والتسامع باسمها ونسبها (قوله بما مر) اى
قبيل بحث شهادة الحسبة (قول الماتن بعينها) بان كان رآها قبل الانتقاب او كانت امته او زوجته عناني اه
بجورى (قول الماتن او باسم ونسب) كان صورة ذلك ان يستفيض عنده وهى منتقة انها فلانة بنت فلان ثم
يتحمل عليها وهى كذلك براسى اه سم عبارة ع ش كان طلقتها زوجها والشهود يعرفون ان زوجته فلانة
بنت فلان فتحملوا الشهادة على ان فلانة بنت فلان مطلقاً من زوجها او زوج شخص بنته مثلاً بحضورهما
فاذا ادعى الزوج نكاحها بعد وانكرت شهدا عليها بانها ابنته اه (قوله) التحمل عليها) الى قول الماتن على
خلافه في المغنى الى قوله نعم الى الماتن (قول الماتن ويشهد) اى المتحمل على المنتقة مغنى (قوله) من اسم ونسب
الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج فيشهد في العلم بعينها ان حضرت وفي صورة علمه باسمها ونسبها ان غابت
او ماتت ودفت اه (قوله) من اسم ونسبه والا اشار) ينبغي بشرط كشف نقابها ليعرف القاضي صورتها
اخذا بما تقدم سم (قوله ذلك) اى واحدا من العين والاسم مع النسب (قوله) كشف وجهها الخ) اى
عند التحمل ويجوز استيعاب وجهها بالنظر للشهادة عند الجمهور وصحح الماوردى ان ينظر الى ما يعرفها
به فقط فان عرفها بالنظر الى بعضها لم يتجاوزوه وهذا هو الظاهر ولا يرد على مرة سواء قلنا بالاستيعاب ام لا
الا ان يحتاج للشكرار مغنى وزادى (قوله) وضبط حليتها) ولا يجوز النظر الى وجهها للتحمل الا ان امن
الفتنة ورض فان خاف فلا كما مر في محله لان في غير غنية نعم ان تعين نظر واحترز ذكره الاصل اسنى (قوله)
اى المنتقة) عبارة المغنى اى المرأة منتقة ام لا اه (قوله) بناء على المذهب ان التسامع الخ) تعنيته انهم لو
بلغوا العدد الذى يسوغ الشهادة بالتسامع يكتفى تعريفهم وسياتى ان المراد بهم جمع كثير يقع العلم او
الظن القوي بخبرهم فانظر هذا مع مامر عن القفال في التنبية الاول رشيدى (قوله) من جمع يؤمن الخ)
اى بشرط ان يكونوا مكلفين غش (قوله) بشرطه) اى الآتى في فصل الشهادة على الشهادة (قول الماتن
والعمل على خلافه) ضعيف ع ش وحلى عبارة المغنى وقد سبق للمصنف مثل هذه العبارة في صلاة العيدين
وهى تقتضى الميل اليه ولم يصرح بذلك في الشرح والروضة بل نقلا عن الاكثرين المنع وساق الثانى مساق
الوجه الضعيفة وقال البلقيني ليس المراد بالعمل عمل الاصحاب بل عمل بعض الشهود في بعض البلدان اى
ولا اعتبار به اه (قوله) بل ومع غير واحد الخ) وهو يقبل قول ولدها الصغير وجارى يتم اولا يقبل العدلين
ويحتج بان قول نحو ولدها يفيد الظن اكثر من العدلين رشيدى (قول الماتن على عينه) اى المدعى عليه مغنى
(قوله) كعلم القاضي) لعله ادخل بالكاف الاقرار واليمين المرودة (قوله) جوازاً) الى قوله صحيح في المغنى الا
قوله لتعذر التسجيل على الغير وقوله ويظهر الى الماتن وقوله قال الزركشى الى الماتن وقوله معلق او مقيد (قوله)
على الغير) يعنى غير الحلية والاسم والنسب عبارة الاسنى فلا يسجل له بالعين لا متناعاه بعين مهمة ثم نون
وهى ظاهرة (قوله) ومن حليته الخ) بكسر الميم معطوف على قوله ذكر الخ (قوله) كذا) عبارة المغنى والاسنى
كيت وكيت اه (قوله) او صافه الظاهرة الخ) كالطول والقصر والبياض والساد والسمن والحزال وعجلة
اللسان ونقله وما في العين من الكحل والشملة وما في الشعر من جعودة وسبوطة وبياض وسواد ونحو ذلك
مغنى (قوله) ومر انه لا يكتفى الخ) لعله اراد ما ذكره في التنبيه الاول ولكنه اقتصر هناك على المشهود وعليه
وسكت عن المدعى (قوله) فان نسبته) اى الشخص مغنى (قوله) وان نازع فيه) اى في عدم ثبوت نسب الانسان

(قوله) فان عرفها بعينها او باسم ونسب جاز) كان صورة ذلك في الاسم والنسب ان يستفيض عنده وهى منتقة
انها فلانة بنت فلان ثم يتحمل عليها وهى كذلك (قوله) من اسم ونسب والا اشار) ينبغي بشرط كشف نقابها

بالبيثة ولو على وجه الحسبة او بعلمه لتعذر التسجيل على الغير فيكتب حضر رجل ذكر انه فلان ابن فلان ومن حليته باقراره
كذا وذكر او صافه الظاهرة لا سيما قديمها ومر انه لا يكتفى فيهما قول مدعى ولا مدعى عليه فان نسبته لا يثبت باقراره وان نازع فيه البلقيني واطال

(وله الشهادة بالتسامع) الذي لم يعارضه ما هو اقوى منه كانكار المنسوب اليه أو طعن أحد في انتسابه اليه كذا اطلقوه ويظهر أن لا بد من طعن لم تقم قرينة على كذب قائله (على نسب) لذكر أو أنى كائن (من اب أو قبيلة) (٢٦٣) كذا ولد فلان ومن قبيلة كذا التعذر اليقين فيها إذ مشاهدة الولادة

لا نفيد إلا الظن فسومح في ذلك قال الزركشي أو على كونه من بلد كذا المستحق وقفا على اهله ونحو ذلك (وكذا ام) فيقبل بالتسامع على نسب منها (في الاصح) كالاب وان يقن بمشاهدة الولادة (و) كذا (موت) على المذهب) لانه قد يتعذر إثباته بموته في قرية مثلاً (لا) عتق وولاء (و) اصل (وقف) مطلق أو مقيد على جهة أو معين صحيح وكذا فاسد كوقف على النفس انتهى لشافعي ثبتت عنده بالاستفاضة فله على ما يأتي من التصحيح اثباته بها على ما اقتضاه اطلاقهم لكن قال أبو زرعة المدرك يقتضي خلافه لانا إنما اثبتنا الصحيح بها احتياطاً والفاقد ليس كذلك (ونكاح وملك في الاصح) لتيسر مشاهدتها (قلت) الاصح عند المحققين والاكثرين في الجميع) وفي نسخة في الوقف والثابت في خطه الاول (الجواز والله اعلم) لان مدتها اذا طالت عسرا ثبات ابتداءها فست الحاجة الى اثباتها بالتسامع وصور الاستفاضة بالملك ان يستفيض انه ملك فلان

بأقراره مغنى (قول المتن بالتسامع) أي الاستفاضة شيخ الاسلام ومغنى (قوله الذي لم يعارضه الخ) غبار الروض مع شرحه والمغنى وصوره الاستفاضة في التحمل ان يسمع الشاهد المشهود بنسبه ينتسب الى الشخص أو القبيلة والناس بنسبه الى ذلك وامتد ذلك مدة ولا تقدر بسنة بل العبرة بمدة تغلب على الظن صحة ذلك وانما يكتب بالانتساب ونسبة الناس بشرط ان لا يعارضهما ما يورث تهمة فان انكر النسب المنسوب اليه لم تجز الشهادة وكذا لو طعن بعض الناس في نسبته وإن كان فاسقاً لاختلال الظن حينئذ (قوله) أو طعن احد الخ) أي ولو فاسقاً سني (قول المتن على نسب الخ) ولو سمعه الشاهد يقول هذا ابني لصغير أو كبير وصدقه الكبير أو انا بن فلان وصدقه فلان جازله ان يشهد بنسبه ولو سكنت المنسوب الكبير جاز للشاهد ان يشهد بالافرار لا بالنسب مغنى وروض وفي شرحه هنا سؤال وجواب راجعه ان شئت (قوله) إذ مشاهدة الولادة الخ) أي على الفرائض مغنى (قوله فسومح في ذلك) عبارة الاسنى والمغنى والحاجة داعية الى اثبات الانساب الى الاجداد المتولين والقبائل القديمة فسومح فيه اه (قوله) أو على كونه الخ) عطف على قول المتن على نسب الخ (قوله المستحق الخ) نعمت لبلد كذا وكان الاول المستحق اهله اعلى وقف كذا (قوله) ونحو ذلك) عطف على قوله كونه الخ (قوله فيقبل) يعني اداء الشهادة وفي بعض النسخ بالثبوت الفوقية وهي ظاهرة (قوله) وإن يقن الخ) نائب فاعله ضمير النسب رشيدى (قوله) لانه قد يتعذر الخ) عبارة المغنى كالنسب ولان اسبابه كثيرة منها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد عسر الاطلاق عليها جاز ان يعتمد على الاستفاضة اه (قوله في قرية) اهله محرف عن غربة بالغنى ولباء (قول المتن لا عتق) عطف على نسب في المتن (قوله) واصل وقف) قال البلقيني محله عندي فيما اذا اضيف الى ما يصح الوقف عليه فاما مطلق الوقف فلا لجواز ان يكون مالكو وقفه على نفسه واستفاض انه وقف وهو وقف باطل قال وهذا لما لا توقف فيه اه رشيدى (قوله) واصل وقف) سيد كرم عز الاصل (قوله على جهة) أي عامة مغنى (قوله صحيح) نعمت وقف (قوله) انتهى الخ) أي رفع امر الوقف على نفس الواقف لحاكم شافعي (قوله بالاستفاضة) أي بالشهادة المستندة عليها (قوله على ما يأتي) أي انفاقي المتن (قوله الاول) أي في الجميع (قوله لان مدتها) الى قوله استقلالاً في النهاية (قوله بالتسامع) أي الاستفاضة ولا يشك احد ان عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي ﷺ وان فاطمة رضي الله تعالى عنها بنت النبي ﷺ ولا مستند غير التسامع وحيث ثبت النكاح بالتسامع لا يثبت الصداق به بل يرجع لمهر المثل اه مغنى (قوله وخرج) الى قوله كما مر في المغنى والاسنى الا قوله استقلالاً الى لكن ذلك (قوله) على ما قاله الزركشي الخ) إنما تبرأ عنه لما يأتي ان المنقول إنما هو اطلاق انه لا يثبت بالاستفاضة شروط الوقف وتفصيله بدون التعميم المذكور بقوله أي الزركشي استقلالاً ولا تبعاً (قوله) لكن هذا المنقول هو ما لقي به الخ) عبارة المغنى (تنبيه) ما ذكره في الوقف هو بالنظر الى أصله واما شروطه فقال المصنف في تناوبه لا يثبت بالاستفاضة شروط الوقف وتفصيله اه والاوجه كما قال شيخنا محله على ما قاله ابن الصلاح فإنه قال يثبت بالاستفاضة ان هذا وقف

ليعرف القاضي صورتها اخذاً ما تقدم (قوله) وله الشهادة بالتسامع على نسب من أب أو قبيلة الخ) قال في الروض ولو سمعه يقول هذا ابني لصغير أو كبير وصدقه أي الكبير جاز ان يشهد بنسبه ولو سكنت أي المنسوب الكبير جاز ان يشهد بالافرار أي لا بالنسب اه قال في شرحه وترجيح الحكمين من زيادته ثم قال فان قلت قضية كلامه في الحكم الثاني ان الرجحان ثبوت النسب بالافرار حال السكوت وهو ما جزم به اصله هنا كما رايت فيخالف عكسه المعتمد الذي جرى هو عليه الاقرار فالتسامع ان قضيته ذلك فان قلت فيلزم على عدم ثبوته به ان الرجحان عدم جواز الشهادة بذلك قلت لان لم لجواز ان يصدقه بعد سكوتة فينكر اقراره

من غير اضافة لسبب فان استفاض سببه كالبيع لم يثبت بالتسامع الا الارث لانه ينشأ عن النسب والموت وكل منهما يثبت بالتسامع وخرج باصل الوقف شروطه وتفصيله فلا يثبتان به استقلالاً ولا تبعاً على المنقول على ما قاله الزركشي رداً على من فصل كان الصلاح ومن تبعه كالا سنوى وغيره لكن ذلك المنقول وهو ما لقي به المصنف وسبقه اليه ابن سراقه وإنما هو اطلاق فقط

وهو يمكن حمله على ذلك التفصيل وهو أن محل عدم القبول أن شهد بالشروط وحدها بخلاف ما إذا شهد بها مع أصل الوقف لأن حاصلها يرجع إلى بيان وصف الوقف وتبيين كيفية ذلك مسموع كما أفتى به ابن الصلاح وغيره واذ لم تثبت التفاصيل قسمت الغلة على أربابها بالسوية فإن كان على مدرسة تعدت شروطها صرّفها الناظر فيما يراه من مصالحها كما مر في الوقف وبحت البلقيني ثبوت شرط يستفيض غالباً ككونه على حرم مكة قال ومحل الخلاف في غير حدود العقار فهي لا تثبت بذلك كما قاله ابن عبد السلام وإن اقتضى كلام الشيخ أبي حامد خلافه وللسبكي إفتاء طويل حاصله أنه لا يرجع في الحدود إلى ما في المستندات مطلقاً لأن كتابها لا يعتمدون فيها غالباً على وجه صحيح صريح بل لا بد من بيئة صريحة بأن الحد الفلاني ملك لفلان قال وشهادة الشهود بأن ملك الدار الفلانية وحيازتها لفلان لا تثبت بها حدودها لأنها ليست أنصاف ذلك وإن ذكروا الحدود لأنهم إنما (٢٦٤) يذكرونها على سبيل الصفة والتعريف لا غير فلا بد أن يصرحوا بأنهم يشهدون بها ولا

صدق ذو اليد عليها بيمينته قال وكذلك ما يقع في المستندات من أقر مثلاً فلان بن فلان بكذا فلا تثبت بذلك بنوة فلان لفلان لأنها لم تقع قصدا صريحة وأطال في هذا أيضاً ولما ذكرت ذلك كله عنه بطوله في الفتاوى اعتبرضته بأن المنقول الذي جرى عليه ابنه التاج ثبوت بنوة ضمننا خلافاً لما لك وبعض أصحابنا وقياساً أن الشاهد لو قال أشهد أن الدار المحدودة بكذا أقر بها مثلاً فلان كان شهادة بالحدود ضمننا وبالقرار أصلاً ومع ذلك لا يعتمد ما في المستندات من ذكر الحدود إلا أن صرح الشاهد بأنه يشهد بها ولو ضمننا كما تقرر أو يشملها الحكم كان يقول حكمت بجميع ما فيه ولما بسطت ذلك في الفتاوى قلت نعم الحق أنه لا يقبل في البنوة والحدود ما مر إلا من

لأن فلانا وقفه وأما الشروط فإن شهد بها مفردة لم تثبت بها وإن ذكرها في شهادته بأصل الوقف سمعت لأنه يرجع حاصله إلى بيان كيفية الوقف أه وهو شيخه كما قاله ابن قاسم قال الأسنوي ولا شك أن المصنف لم يطلع عليه أي مقالة ابن الصلاح أم بحذف (قوله) وهو يمكن حمله على ذلك التفصيل (الح) جرى على ذلك الحل شيخ الإسلام والمفتي كما مر أنفاً (قوله) على أربابه أي مستحق الوقف (قوله) فإن كان على مدرسة (الح) وإن كان وقفاً على جماعة معينين أو جهات متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية أسنوي ومفتي (قوله) شروطها (يعني شروط الوقف على المدرسة) (قوله) وبحت البلقيني (إلى) قوله وللسبكي في النهاية (قوله) وللسبكي إفتاء (الح) يؤيده قول الشارح في التنبية السابق كثير ما يعتمد الشهود داخل وقوله وقد تساهل جملة الشهود داخل فتدبر ثم رايت قوله الاتي قلت نعم (الح) وهو كلام نفيس أه سيد عمر (قوله) مطلقاً أي ذكرت الحدود فيها أصلاً أو ضمننا (قوله) مطلقاً أي سواء كان على سبيل القصد والصرح أو على سبيل الضمن والتبعية (قوله) من أقر فلان (الح) بيان لما (قوله) فلا تثبت بذلك) أي بالشهادة بذلك الإقرار (قوله) عنه أي السبكي (قوله) ثبوت بنوة ضمننا) تقدم عن المفتي اعتماده (قوله) وقياساً أي مسألة البنوة (قوله) بأنه يشهد) الاخصر الواضح بالشهادة بها أي الحدود (قوله) ما مر) أي نحو قول الشاهد أن شهد فلان ابن فلان أقر بكذا وقوله أشهد أن الدار المحدودة بكذا أقر بها فلان (قوله) وما يثبت) إلى قوله قال الرافعي في النهاية وكذا في المفتي الإقوله واعسار وغصب (قوله) بذلك) أي الاستفاضة (قوله) ورضاع) مر ما ينافيه في شرح ولا تجوز شهادة على فعل (الح) وكذا قوله وغصب مر ما ينافيه في المتن (قوله) قال الرافعي (الح) اعتمده المفتي (قوله) دون الاستفاضة (تنبيه) لا يثبت دين بالاستفاضة لأنها لا تقع في قدره كذا عا لله ابن الصباغ قال الزركشي ويؤخذ منه أن ملك الحصص من الأعيان لا يثبت بالاستفاضة قال الوجه القائل بثبوت الدين بالاستفاضة قوي وكان ينبغي للمصنف ترجيح ما يرجح ثبوت الوقف ونحوه بها ولا فرق بينهما أسنوي ومفتي (قوله) واعتراضوا) ببناء المفعول (قوله) نقل) أي الأذري صاحب النوسط (قوله) وأجاب ابن الصلاح) أي عن السؤال عن الشهادة المذكورة (قوله) والشروط لا تثبت (الح) أن كان من كلام الأذري فلا إشكال وإن كان من كلام ابن الصلاح فهو مناف لما سبق عنه سيد عمر وتدفع المناقاة بأن ما هنا في الشهادة بالشروط بأفرادها كما هو موضوع المسئلة وما تقدم منه في الشهادة بها مع أصل الوقف (قوله) قال) أي ابن الصلاح (قوله) الاتي) أي في شرح وقيل يكفي من عدلين (قوله)

فيقيم البيعة به ليثبت النسب أه (قوله) قال الرافعي وغيره وإنما تقبل الشهادة بكون المال بيد زيد بالمشاهدة دون الاستفاضة) قال في الروض ولا يثبت دين بالاستفاضة أه قال في شرحه لأنها لا تقع في قدره كذا عا لله

شاهد مشهور بمزيد التحري والضبط والمعروفة بحيث يغلب على الظن أنه لم يذكر البنوة والحدود إلا بعد أن استند بها إلى وجه صحيح أنه يجوز له اعتماده فيها وكلامهم في مواضع دال على ذلك وما يثبت بذلك أيضاً ولا ينافي واستحقاق وزكاة ورضاع وجرح وتعديل واعسار ورشد وغصب وإن هذا وارث فلان أو لا وارث له غيره قال الرافعي وغيره وإنما تقبل الشهادة بكون المال بيد زيد بالمشاهدة دون الاستفاضة واعتراضوا بأن المنصوص أنها تكفي وقال الهروي أنه متفق عليه (تنبيه) نقل في التوسط عن الأسنوي عن ابن الصلاح مسئلة وقال أنها كثيرة الوقوع وهي أن جماعة شهدوا بأن النظر في الوقف الفلاني لزيد ولم يزدوا على ذلك ولم يكونوا شهدوا على الوقف أي لم يدر كونه لا قالوا أن مستندهم الاستفاضة وسئلوا عن مستندهم فلم يبدوه بل صمموا على الشهادة وأجاب ابن الصلاح بأن هذا محمول على استنادهم إلى الاستفاضة والشروط لا تثبت بمثل ذلك كما تقدم قالوا أيضاً أن إهمال السبب مقتض لرد الشهادة بالأرث أه وإن خير من قولنا لا نفي وإذا اطلق

الشاهد وظهر للحاكم الى اخره ومما مر في المنتقبة انه لا يلزم بيان سبب معرفتها انه ينبغي جريان ذلك التفصيل بين العارف الضابط وغيره هنا ويفهم من كلام ابن الصلاح انه ينبغي اطلاقه المنع على انه لا يمكن الاستناد فيه إلا الى (٣٦٥) الاستفاضة وهذا الحصر ممنوع لا نه قد يستند

لنواتر مفيد للعلم الضروري وابن الصلاح لا يسهان يمنع ثبوت شروط الوقف بهذا التواتر الاعلى من الاستفاضة واذالم ينحصر الامر في الاستفاضة فلا وجه لرد الشهادة المحتمل استنادها الوجه صحيح لاسباب مع اشتراطنا في الشاهد ماسر وقوله وايضا فان اهمال السبب الى اخره لا يلاقي ما نحن فيه لان اهمال سبب الارث يؤدي الى الجهل بالاصل المقصود واهمال السبب في مسئلتنا لا يؤدي لذلك بل للجهل بطريقه وشتان ما بين الجهلين فتأمل ذلك كله فانه مهم (وشرط التسامع) الذي يجوز الاستناد اليه في الشهادة بما ذكر (سماعه) اي المشهود به فهو مصدر مضاف للمفعول (من جمع يؤمن) تواطؤهم على الكذب) ويحصل الظن القوي بصدقهم وهذا لازم لما قبله خلافا لمن استدرك به ولا يشترط فيهم حرية ولا ذكورة ولا عدالة وقضية تشييم لهذا بالتواتر انه لا يشترط فيهم اسلام وهو محتمل ثم رايت بعضهم جزم باشتراطه وكأنه لصعفه هذا لانه قد يفيد الظن القوي فقط كما تقرر بخلاف

انه لا يلزم الخ) بيان لما سر (قوله معرفتها) أي المنتقبة أقول انه ينبغي الخ مفعول خير (قوله بين العارف الخ) متعلق بالتفصيل وقوله هنا متعلق بالجريان (قوله المنع) أي لقبول الشهادة المذكورة (قوله فيه) أي في علم ناظر الوقف (قوله واذالم ينحصر الخ) الأولى التفرع (قوله ماسر) أي من كونه مشهورا لديانة والضبط (قوله الى الجهل بالاصل الخ) قد يمنع تاديبه الى ذلك بل انما يؤدي الى الجهل بكيفية الارث إلا ان يقال اذا جهلت الكيفية لم يمكن الارث سم (قوله لا يؤدي لذلك الخ) محل تأمل (قول المتن وشرط التسامع) أي الاستفاضة روض وشرح المنهج (فرع) ما شهد به الشاهد اعتمادا على الاستفاضة جاز الخلف عليه اعتمادا عليها بل أولى لا يجوز الخلف على خطأ الابد دون الشهادة شرح الروض معه ومعنى (قوله الذي يجوز) الى قوله وبه فارق في النهاية (قوله بما ذكر) أي من النسب وما بعده (قول المتن من جمع) أي كثير روض ومعنى وشرح المنهج بشرط ان يكونوا مكلفين ع ش (قول المتن تواطؤهم) أي توافقهم معنى (قوله ويحصل الظن الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج بحيث يقع العلم او الظن القوي بخبرهم اه قال سم بعد ذكره عن الثاني فالمراد بالجمع وبالا من من تواطؤهم اعم مما في التواتر وبذلك يظهر ما في قول الشارح وهذا لازم الخ بل اللازم الا اعم من العلم والظن فليتامل اه وعبارة الرشيدى (قوله ويحصل الظن القوي الخ) الظاهر ان قائل هذا انما اراد به بيان مراد المصنف مما قاله وانه ليس المراد منه ما يفيد العلم خاصة كما هو ظاهره وإنما اراد ما يفيد العلم والظن القوي وحيث لا ينبغي قول الشارح خلافا لما في الخ اه (قوله وهذا) أي قوله ويحصل الظن الخ وقوله لما قبله أي لقول المتن يؤمن الخ (قوله خلافا لمن استدرك به) عبارة النهاية فسقط القول بانه لا بد من ذكره اه (قوله ولا يشترط) الى قوله وقضية تشييمهم في المعنى (قوله وهو محتمل ثم رايت بعضهم جزم باشتراطه) عبارة النهاية لكن اتفقوا بالاشتراط فيهم اه وعبارة سم قوله ثم رايت بعضهم كصاحب العباب واقفى به شيخنا الشهاب الرملى اه (قوله لضعف هذا) أي التسامع (قوله فمما مستويان في الطريق الخ) قد يمنع سم وقد يجاب بحمل الطريق على الجنس لا الشخص (قوله اذا سكن) الى المتن في النهاية الا قوله بل كلام الرافعي الى كيفية ادائها (قوله اذا سكن القلب لخبرهما) أي لان الحاكم يعتمد قولها فكذلك الشاهد ومال اليه الامام وقيل يكفي من واحد اذا سكن اليه القلب معنى (قوله وعلى الاول لا بد الخ) لعل محله ما لم يتحقق التواتر والعلم سم (قوله وطول مدته الخ) ولا يقدر بسنة بل العبرة بمدته تغلب على الظن صحة ذلك معنى واسنى (قوله كما يعلم بما ياتي) لعله اراد به قول المصنف وتجوز في طويلة الخ او قول الشارح قال ولا يكفي التصرف مرة الخ توقف (قوله وشرط) الى المتن في المعنى إلا مسئله

ابن الصباغ قال الزركشي ويؤخذ منه ان ملك الحصص من الاعيان لا يثبت بالاستفاضة اه (قوله الى الجهل بالاصل) قد منع تاديبه الى ذلك بل انما يؤدي الى الجهل بكيفية الارث إلا ان يقال اذا جهلت الكيفية لم يمكن الارث (قوله وشرط التسامع الذي يجوز الاستناد اليه في الشهادة الخ) فسر في شرح المنهج التسامع بالاستفاضة (قوله من جمع يؤمن الخ) قال في شرح المنهج يقع العلم او الظن القوي بخبرهم اه فالمراد هنا بالجمع وبالم تواطؤهم اعم مما في التواتر (قوله ويحصل الظن القوي الخ) الوجه ان يقال ويحصل العلم او الظن القوي لان الحاصل قد يكون العلم وقد يكون الظن وبذلك يظهر ما في قوله وهذا لازم لما قبله بل اللازم الا اعم من العلم والظن فليتامل (قوله ثم رايت بعضهم) كصاحب العباب واقفى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله فمما مستويان الخ) قد يمنع (قوله وعلى الاول) كتب عليه مر (قوله وعلى الاول لا بد من تكرره وطول مدته عرفا) لعل محله ما لم يتحقق التواتر والعلم

التواتر فانه يفيد العلم الضروري وبه فارق

(٣٦ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

الاستفاضة فهم مستويان في الطريق مختلفان في الثمرة كما حقق في محله (وقيل يكفي) التسامع (من عدلين) اذا سكن اقل قلب لخبرهما وعلى الاول لا بد من تكرره وطول مدته عرفا كما يعلم بما ياتي وشرط ابن ابى الدم ان لا يصريح بان مستنده الاستفاضة ومثلها الاستصحاب

ثم اختار وتبعه السبكي وغيره انه ان ذكره تقوية لعله بان جزم بالشهادة ثم قال مستندى الاستفاضة او الاستصحاب سمعت شهادة والاشهاد كاشد بالاستفاضة بكذا فلا بل كلام الرافي (٢٦٦) يقتضى انه لا يضر ذكرها مطلقا حيث قال في شاهد الجرح بقول سمعت الناس يقولون

فيه كذا لكن الذى صرحوا به هنا ان ذلك لا يكتفى لانه قد يعلم خلاف ما سمع وعليه فيوجه الاكتفاء بذلك في الجرح بانه مفيد في المقصود منه من عدم ظن العدالة ولا كذلك هنا اذا اطلق الشاهد وظهر للحاكم ان مستنده الاستفاضة لم يلجئه الى بيان مستنده الا ان كان عاميا على الوجه لانه يجمل شروطها وكيفية ادائها اشهد ان هذا ولد فلان او وقفه او عتيقه او ملكه او هذه زوجته مثلا لانحو اعتقه او وقفه او تزوجها لانه صورة كذب لاقتضائه انه راي ذلك وشاهده لما مر في الشهادة بالفعل والقول (ولا تجوز الشهادة على ملك) لعقار او منقول نقد او غيره (بمجرد يد) لانها لا تستلزمه نعم له الشهادة بها (ولا يبدو تصرف في مدة قصيرة) لاحتمال انه وكيل عن غيره (وتجوز) الشهادة بالملك اذا رآه يتصرف فيه وبالخلق كحق اجراء المام على سطحه او ارضه او طرح الناج في ملكه اذا رآه الشاهد (في) مدة (طويلة) عرفا (في الاصح) حيث لا يعرف له منازع لان ذلك يغلب على الظن الملك او الاستحقاق نعم ان انضم للتصرف استفاضة ان الملك

الاستصحاب والا قوله بل كلام الرافي الى وكيفية ادائها (قوله ثم اختار الخ) عبارة ما غنى قال لان ذكره يشعر بعدم جزمه بالشهادة ويؤخذ من هذا التعليل حل هذا على ما اذا ظهر بذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية كلام او حكاية حال قبلت وهو ظاهر اه وعبارة النهاية والوجه انه ان ذكره على وجه الرتبة والتردد بطلت اول تقوية كلام او حكاية حال قبلت اه (قوله ذكرها) اى الاستفاضة (قوله مطلقا) اى على وجه التقوية كان اول (قوله وكيفية ادائها) اى الشهادة بالتسامع شرح المنهج (قوله لما مر في الشهادة بالفعل والقول) اى من انه يشترط في الاولى الابصار وفي الثانية الابصار والسمع معنى (قول المتن بمجرد يد) ولا بمجرد التصرف وروض وشيخ الاسلام ومغنى (قوله لانها لا تستلزم) الى الفصل في النهاية الا قوله من ذى اليد وقوله واما بالفتح الى المتن (قوله لانها لا تستلزمه) لان مجرد اليد قد يكون عن اجارة او اعادة شيخ الاسلام ومغنى (قول المتن ولا يبدو تصرف الخ) هو معطوف على قوله بمجرد يد لا على ما قبله اى ولا تجوز الشهادة على ملك يبدو تصرف الخ رشيدى (قول المتن ولا يبدو تصرف في مدة قصيرة) اى عرفا بلا استفاضة معنى (قوله وتجوز الشهادة بالملك الخ) هذا بعد قوله السابق نقدا وغيره يقتضى الجواز في نحو النقد ايضا لكن عبر في الروض بقوله فصل من راي رجلا يتصرف في شىء في يده متميز الخ قال في شرحه عن امثاله وخرج بالتميز غير كالدرهم والدنانير والحبوب ونحوها مما يتماثل فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليداه ولا ينجى اشكال اطلاق قوله فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد الا ان يكون مصورا بما اذا كان المشهود به في ذلك مختلط بامثاله فلتراجع المسئلة ولتحرر اه سم اقول يؤيد الاشكال ويصرح بما قدمه الشارح عن ان زرعة في اوائل فصل في غيبة المحكوم به راجعه (قوله او طرح الناج الخ) عطف على الاجراء (قوله في مدة الخ) متعلق بكل من التصرف وخير الاجراء والطرح في قوله اذا رآه (قوله عرفا) الى قوله وان ما هنا في المغنى الا قوله ولا يكتفى الى ويستثنى وقوله قال الاذرعى الى المتن (قوله حيث لا يعرف له منازع) ينبغي تقييده بنحو ما استظهره في شرحه وله الشهادة بالتسامع (قوله لان ذلك) اى امتداد اليد والتصرف مع طول الزمان من غير منازع اسنى ونهاية ومغنى (قوله نعم ان انضم للتصرف استفاضة الخ) بل الاستفاضة وحدها كافية كما افاده تصحيح المصنف السابق وصرح بذلك المنهج وشرح الروض سم (قوله للتصرف) عبارة النهاية والمغنى الى اليد والتصرف اه (قوله جازت الشهادة به) اى قطعها نهاية ومغنى وبه يسقط ما مر انما عن سم ان كان ارادا لاعتراض (قوله من ذلك) اى من قول المصنف وتجوز في طويلة الخ (قوله الا ان انضم لذلك الخ) وفي سم بعد ذكر عبارة شرح الروض مانصه وقضيته الا اكتفاء بطول المدة خلاف ما قاله الشارح اه اى والنهاية والمغنى (قوله من ذى اليد والناس) كذا في اصله رحمه

(قوله ثم اختار وتبعه السبكي وغيره الخ) والوجه انه اذا ذكره على وجه التردد والريبة بطلت اول تقوية كلام او حكاية حال قبلت ثم مر (قوله وتجوز الشهادة بالملك اذا رآه يتصرف فيه الخ) هذا بعد قوله السابق نقدا وغيره يقتضى الجواز في نحو النقد ايضا لكن عبر في الروض بقوله فصل من راي رجلا يتصرف في شىء في يده متميز الخ قال في شرحه وخرج بالتميز غير كالدرهم والدنانير والحبوب ونحوها مما يتماثل فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليداه ولا ينجى اشكال اطلاق قوله فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد الا ان يكون مصورا بما اذا كان المشهود به في ذلك مختلط بامثاله فلتراجع المسئلة ولتحرر (قوله نعم ان انضم للتصرف استفاضة) بل الاستفاضة وحدها كافية كما افاده تصحيح المصنف السابق ونقله في شرح الروض عنه مخالفا به ما ذكره الروض من عدم الاكتفاء بالاستفاضة وحدها وعبارة المنهج ويملك به اى وله الشهادة بملك بالتسامع او بيد وتصرف تصرف ملاك مدة طويلة عرفاه (قوله ويستثنى من ذلك الرقيق) كتب عليهم وقوله في المدة الطويلة كتب عليه مر (قوله الا ان انضم لذلك السماع من ذى اليد والناس الخ) عبارة

له جازت الشهادة به وان قصرت المدة ولا يكتفى قول الشاهد رأينا ذلك سنين ويستثنى من ذلك الرقيق فلا تجوز الشهادة فيه بمجرد اليد والتصرف في المدة الطويلة الا ان انضم لذلك السماع من ذى اليد والناس انه لكفى الروضة في اللقيط

للاحتياط في الحرية وكثرة استخدام الاحرار (وشرطه) اى التصرف المفيد لما ذكر (تصرف ملاك من سكنى وهدم وبناء وبيع) وفسخ واجارة (ورهن) لان ذلك هو الغلب لظن الملك والواو بمعنى واذا كل واحد منها على (٢٦٧) حدته كاف قال ولا يكفى التصرف مرة قال

الاذرعى بل ومرتين بل
ومرارا في مجلس واحد او
ايام قليلة (وتبنى شهادة
الاعسار على قرائن ومخايل)
اي مظان (الضر) بالضم
وهو شبه الحال اما بالفتح فهو
خلاف النفع (والاضافة)
مصدر اضاف اى ذهب ماله
لتعذر اليقين فيه فاكتفى
بما يدل عليه من قرائن
احواله في خلوته وصبره على
الضيق والضرر وهذا شرط
لاعتداد الشاهد وقدم في
الفلس اشترط خبرته
الباطنة وهو شرط لقبول
شهادته او ان ما هنا طريق
للخبرة المشترطة ثم
(فصل) في تحمل الشهادة
وادائها وكتابة الصك وهي
اعنى الشهادة تطلق على
نفس تحملها وعلى نفس
ادائها وعلى المشهود به
وهو المراد في قوله (تحمل
الشهادة) مصدر بمعنى
المفعول اى الاحاطة بما
سيطلب منه الشهادة به
فيه وكنوا عن تلك الاحاطة
بالتحمل اشارة الى ان
الشهادة من اعلى الامانات
التي يحتاج حملها الى الدخول
تحت ورطتها الى مشقة
وكلفة ففيه مجازان لاستعمال
التحمل والشهادة في
غير معناهما الحقيقي
(فرض كفاية في النكاح)

الله تعالى وفي النهاية اى وشرح الروض وعبارة المغنى ان يسمعه يقول هو عبدى او يسمع الناس يقولون
ذلك فليحرر اه سيد عمر وعبارة عش قوله الا ان ينضم الى ذلك السماع من ذى اليد الخ اى فلا
يكفى السماع من ذى اليد من غير سماع من الناس ولا عكسه اه والا قرب اخذ من قول المتن المتقدم
وشرط التسامع سماعه من جمع الخ مافى بعض نسخ النهاية السماع من الناس الخ المفيد لكفاية السماع
من الناس وعدم اشتراطه من ذى اليد (قوله الاحتياط في الحرية) يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان النزاع
مع الرقيق في الرق والحرية اما لو كان بين السيد وبين اخر يدعى الملك فظاهر انه تجوز الشهادة فيه بمجرد دليد
والتصرف مدة طويلة هكذا ظهر فليراجع رشيدى (قول المتن وشرطه) اى فى العقار مغنى (قول المتن من
سكنى وهدم الخ) ودخول وخروج روض ومغنى (قوله وفسخ) اى بعد البيع مغنى (ولا يكفى التصرف
مرة الخ) هل يغنى عن ذلك ما تقدم من اشتراط طول المدة سم (قول المتن ومخايل الضر) عطف تفسير
عش (قوله بالضم) سوء الحال وهو المناسب هنا مغنى (قوله في خلوته) عبارة غير خلواته اه بصيغة الجمع
(قوله وصبره الخ) عطف على قرائن الخ عبارة غير بصبره اه (قوله وهذا) اى مراقبته في خلواته والاطلاع
على ما يدل على اعساره من قرائن احواله الخ

(فصل في تحمل الشهادة وادائها وكتابة الصك) (قوله في تحمل الشهادة) الى قوله اى الاحاطة
في النهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله وادائها) انما قدمه على كتابة الصك في الذكر لمناسبته للتحمل وقدم
المصنف الكتابة على الاداء في بيان الحكم لانها تطلب بعد التحمل للنوثق به عش (قوله وعلى المشهود به)
اى اطلاقا مجازيا كما ياتى عش (قوله وهو المراد) اقول لا مانع من صحة اداة الاداء ومعنى تحمله التزامه ثم
رايت شيخنا الشهاب البرلسى قال اقول بل المراد الثاني لانه لا معنى لتحمل المشهود به الا بتاويل تحمل حفظه
او ادائه سم وسيد عمر اقول يؤيد اداة الثالث ان المفروض كفاية انما هو احاطة المشهود به لا التزام الاداء
المسبب عنها كما هو ظاهر ثم رايت قال الرشيدى بعد ذكر مقالة الشهاب عميرة البرلسى ومقالة سم مانصه
قد يستبعد ما ذكره الشيخ عميرة في النكاح فتأمل اه (قوله فيه) لا تظهر له فائدة (قوله ان الشهادة)
اى بالمعنى الثالث (قوله ففيه مجازان الخ) اى فى المضاف مجازا بالاستعارة وفى المضاف اليه مجاز مرسل
(قول المتن في النكاح) اى وغيره مما يجب فيه الاشهاد شرح المنهج ومغنى اى كبيع مال الصبي او المجنون
او المحجور عليه بفلس اذا كان الثمن مؤجلا وبيع الوكيل المشروط عليه الاشهاد عش اه بجزمى
(قوله لتوقف انعقاده) الى قوله ويظهر في النهاية وكذا فى المغنى الا قوله قال الاذرعى الى المتن وقوله التحمل
الى المتن وقوله بالرفع الى المتن (قوله والا) اى بان لم يكن ثم غيرهما بصفة الشهادة او ظن اباءه ولم يظن شىء
(قوله وغيره) اى غير المالى (قوله الا الحدود) لانها تدرى بالشبهات مغنى اى فليس التحمل فيها فرض كفاية
ولم يلزم كرحكمها هل هو جائز او مستحب والا قرب الاول لطلب السرف في اسبابها عش (قوله التحمل الخ)
الاولى حذفه هنا وتقديره فيما ياتى انفا (قوله فيه) اى فى كل منها مغنى (قوله بالرفع عطف على تحمل)

شرح الروض وهذا اى ما تقر ولا يناقيه تعين التسامع فيما مر في باب اللقيط من انه لو رآه يستخدم صغيرا
لا يفيد ذلك الشهادة له بالملك حتى يسمع منه ومن الناس انه لا نه لا يحول على ما اذا لم تطل المدة و فرق الاسنوى
بان وقرع الا استخدام فى الاحرار كثير مع الاحتياط في الحرية اه وقضيته الاكتفاء بطول المدة
خلاف ما قاله الشارح (قوله ولا يكفى التصرف مرة الخ) هل يغنى عن ذلك ما تقدم من اشتراط
طول المدة

(فصل تحمل الشهادة فرض كفاية الخ) (قوله وهو المراد الخ) اقول لا مانع من صحة ارادة الاداء

لتوقف انعقاده عليه ولو امتنع الكل اثموا ولو طالب من اثنين لم يتعين ان كان ثم غيرهما اى بصفة الشهادة قال الاذرعى وظن اجابة الغيروا
تعيينا (وكذا الاقرار والتصرف المالى) وغيره كطلاق وعق ورجعة وغيرها الا الحدود والتحمل فيه فرض كفاية (وكتابة) بالرفع عطف على
تحمل (الصك) فى الجملة وهو الكتاب فرض كفاية ايضا (فى الاصح)

للحاجة اليها التمهيد اثبات الحق عند التنازع وكتابة الصك لها اثر ظاهر في التذكرو فيها حفظ الحقوق عن الضياع وقيدت بالجملة لما مر انه لا يلزم القاضي ان يكتب للخصم مائتة عنده او حكم به ويظهر ان المشهود له او عليه لو طالب من الشاهدين كتابة ما جرى تعين عليهما لكن باجرة المثل كالادام والالم يبق ليكون كتابة الصك فرض كفاية اثر ويفرق بينهما وبين القاضي بان الشهادة عليه تغني عن كتابته ولا كذلك هنا قال ابن ابي الدم ويسن للشاهد ان يجعل القاضي ويزيد في القابله اي بالحق لا بالكذب كما هو الشائع اليوم والدعاء له بنحو اطال الله بقاءك اه وما ذكره اخر اليس في محله بل هو مكروه مطلقا ولا يلزمه الذهاب للتحمل ان كان غير مقبول الشهادة مطلقا وكذا مقبولا الا ان عذر المشهود عليه بنحو مرض او حبس او كان مخدرة او دعاه قاض الى امر ثبت عنده ليشهده عليه قال الدارمي او دعا الزوج اربعة الى الشهادة بزنا زوجته بخلاف دون اربعة وبخلاف دعاه غير الزوج قال البلقيني نقلنا عن جميع اولم يكن هناك ممن يقبل غيرهم وقدم هذه في السير

لا يظهر وجه هذا العطف من حيث النحو وصريح صنيع المصنف انه معطوف على الاقرار فيقدر في الكل التجميل كما جرى عليه المحلى والمغنى عبارة الثاني وكذا الاقرار والتصرف المالى وغيره كطلاق وعق ورجعة كتابة الصك وهو الكتاب فالتحمل في كل منها فرض كفاية اه (قوله للحاجة اليهما) اي التحمل والكتابة وغير الشارح جعل الحاجة غلة للتحمل فقط عبارة شرح المنهج ونحوها في المغنى والنهاية اما فرضية التحمل في ذلك فللحاجة الى اثباته عند التنازع الخ واما فرضية كتابة الصك فلانها لا يستغنى عنها في حفظ الحق ولها اثر الخ (قوله لما مر) اي في اداب القضاء (قوله انه لا يلزم القاضي ان يكتب الخ) المغنى هو الوجوب العيني فلا ينافي ما هاتمان الوجوب على الكفاية زيادى (قوله تعين) الظاهر التام (قوله لكن باجرة المثل الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج ولا يلزم الشاهد كتابة الصك ورسم الشهادة الا باجرة فله اخذها كماله ذلك في تحمله اذا دعى له اه (قوله والا) اي وان لم تتعين (قوله بان الشهادة عليه) يعنى بان وجوب اشهاد القاضي على مائتة عنده او حكم به بشرطه المار في اداب القاضي (قوله ويسن) الى المتن في النهاية الا قوله لا بالكذب الى بل هو وقوله قال الدارمي وقوله الا ان كان متذكرا الى وقد دعى (قوله ان يجعل القاضي) اي فى الاداء اسنى (قوله كما هو) اي الكذب (قوله والدعاء الخ) لك ان تقول يجوز ان يكون قوله والدعاء معطوفا على الكذب سيد عمر اقول ياب عنه كون التفسير المذكور من الشارح كما هو الظاهر ويصرح به صنيع الاسنى حيث ذكر هنا كلام ابن ابي الدم المذكور وقره مسقطا عنه التفسير المذكور (قوله وما ذكره اخر) اي قوله والدعاء بنحو الخ (قوله بل هو مكروه) وفاقا للنهاية وللأسنى في باب القضاء (مطلقا) اي سواء كان القاضي من اهل الدين او العلم او من ولاية العدل ام لا (قوله ولا يلزمه) الى قوله قال الدارمي في المغنى (قوله مطلقا) اي عن مفهوم الاستثناء الاق انفا (قوله قال الدارمي او دعا الزوج اربعة الخ) اي وعلى هذا تستثنى هذه من عدم وجوب التحمل في الحدود عش (قوله ولم يكن هناك ممن يقبل الخ) ظاهر صنيعه انه حينئذ يلزمه الذهاب للتحمل مطلقا وفيه نظر عبارة العباب فالتحمل في عقد النكاح وكذا كل تصرف مالى فرض كفاية ان حضر ذلك او دعى للتحمل عن معذور او مخدرة او عن قاض في حكمه انتهت اه سم عبارة المغنى ثم على فرضية التحمل من طالب منه لزمه اذا كان مستجمعا لشرائط العدالة معتقدا لصحة ما يتحمله وحضره فان لم يكن مستجمعا للشروط فلا وجوب قال القاضي جز ما ودعى للتحمل فلا وجوب الا ان يكون الداعى معذورا بمرض الخ فلتلزمه الاجابة قال البلقيني ومحل كون التحمل فرض كفاية اذا كان المتحملون كثيرين فان لم يوجد الا العدد المعتبر في الحكم فهو فرض عين كما جزم به الشيخ ابو حامد والمازدي وغيرهم وهو واضح جار على القواعد وفى كلام الشافعى ما يقتضيه انتهى اه وعبارة الرشيدى قوله اولم يكن ثم من يقبل غيره اي وان لم يكن المشهود عليه معذورا كما هو قضية السياق وفيه وقفة ثم رايت الاذرى قال ينبغي حمله على ما اذا دعا المشهود له المشهود عليه فى الحضور قال اما اذا اجابه للحضور ولا عذر لو احدهما فللا معنى لازام الشهود السعى للتحمل اه (قوله ممن يقبل) ببناء المفعول (قوله وقدم هذه) اي مسئلة تحمل الشهادة (قوله فلا تكرر) فيه تأمل (قوله وله طالب) الى قوله نعم في المغنى الا قوله الا ان

ومعنى تحمله التزامه ثم رايت شيخنا الشهاب البرلى قال اول بل المراد الاول يعنى به الاداء الذى هو الثانى فى كلام الشارح لانه لا معنى لتحمل المشهود به الا بتاويل تحمل حفظه او ادائه اه (قوله بل هو مكروه) فى الروض وشرحه فى باب السير مانصه واما الطليقة اي التحية بها وهى اطال الله بقاءك فليل بكراتها قال الاذرى وفيه نظر بل ينبغي ان يقال ان كان من اهل الدين او العلم او من ولاية العدل فالدعاء له بذلك قرينة والا فمكروه بل حرام وكلام ابن ابي الدم يشير الى ما قاله اه وفيه ما فى باب القضاء فى بيان ما يدعى به للسلطان اذا تعلق الفتوى به مانصه ويكره اطال الله بقاءه فليست من الفاظ السلف اه (قوله الا ان عذر الخ) عبارة العباب فالتحمل فى عقد النكاح وكذا كل تصرف مالى فرض كفاية ان حضر ذلك او دعى للتحمل عن معذور او مخدرة او عن قاض فى حكمه اه (قوله ولم يكن هناك ممن يقبل غيرهم) ظاهر صنيعه انه

كان إلى وقد دعى (قوله وحبس الصك) عبارة المغنى وشرح المنهج ولا يلزم الشاهد كتابة الصك ورسم الشهادة إلا باجرة فله اخذها كماله ذلك في تحمله وله بعد كتابته حبسه عنده للاجرة كاتقصار في الثوب اه (قوله واخذ اجرة للتحمل الخ) عبارة المغنى (تتمة) ليس للشاهد اخذ رزق لتحمل الشهادة من امام او احد الرعية اما اخذه من بيت المال فهو كالقاضي وتقدم تفصيله وان قال ابن المقرئ ايسر له الاخذ مطلقا وقال غيره له ذلك بلا تفصيل وله بكل حال اخذ اجرة من المشهود له على التحمل وكذا في الاسنى الا قوله وقال غيره له ذلك بلا تفصيل (قوله اجرة للتحمل) وهي اجرة مثل المشي وليس له طلب الزيادة ولا فرق في ذلك بين الجليل والحفير ع ش (قوله وان تعين عليه) اى كافى تمييز الميت اسنى (قوله ان كان عليه كلفة) ظاهره ولو في البلد سم عبارة المغنى ان دعى له فان تحمل بمكانه فلا اجرة له اه زاد الاسنى ومحل ايضا ان لا تكون الشهادة بما يعجز عنه كرها او معرفة الخصمين فيها لان باذل الاجرة انما يذللها بتقدير الانتفاع بها عند الحاجة اليها والا فيصير اخذها على شهادة يجرم اذا هو اقاله ابن عبد السلام اه (قوله لا للاداء) اى وان لم يتعين عليه كما يعلم بما رجعت له انه فرض عليه فلا يستحق عليه عوضا ولا نه كلام يسير لا اجرة لمثل وفارق التحمل بان الاخذ للاداء يورث تهمة قوية مع ان زمنه يسير لا نفوت به منفعة متقومة بخلاف زمن التحمل اسنى ونهاية ومعنى (قوله منذ كراهه) اى للشهود به الذى يدعى لادائه (قوله اى لتقصير في تحمله الخ) كان في العبارة تقديمها وتأخيرها فليدبر اجمع سيد عمر وايد سم كلام الشارح بما نصه قوله لا لعقيدة القاضي كذا في الروض اه ويؤيده ايضا ما مر انفا عن الاسنى عن ابن عبد السلام (قوله وقد دعى له من مسافة العدوى) لا لمن يؤدى في البلد اى ليس له اخذ شيء للاداء الا ان احتاجه اى ما ذكر من اجرة المراكوب ونفقة الطريق فله اخذه روض مع شرحه ونهاية ومعنى (قوله لياخذ الخ) اى ولو كان غنيا لا نه في مقابلة عمر ع ش (قوله اجرة مراكوبه الخ) وله صرف ما يعطيه المشهود له الى غير النفقة والاجرة ومعنى ونهاية وروض مع شرحه وكذا من اعطى شيئا فقير اليك سبه بنفسه للفقير ان يصرفه لغير السكوسة ومعنى وروض (قوله وان مشى) ثم ان مشى الشاهد من بلد الى بلد مع قدرته على الركوب قد تنخرم المروءة فيظهر امتناعه فيمن هذا شأنه قاله الاسنوى قال الاذرى لا يتقيد ذلك بالبلدين بل قد ياتى في البلد الواحد فيعد ذلك خروا للروءة الا ان تدعوا الحاجة اليه او يفعلها تواضعا اسنى ومعنى ونهاية (قوله وكذا من دونها الخ) شامل لبلد الشاهد كما ياتى عن الروض (قوله لياخذ قدره) وقالا للنهاية وخلافا للروض وشرح عبارة الروض ولا يلزم من قوته من كسبه اداء يشغله عنه الا باجرة مدته اه قال شارحه اى الاداء لا بقدر كسبه فيم او ان عبر به الاصل نقلا عن الشيخ ابى حامد وبما عبر به المصنف عبر الماوردى اه (قوله الى فوق مسافة العدوى) مفهومه انه اذا دعى الى ما دونه فليس له طلب الزيادة على اجرة المثل كما مر عن ع ش (قوله كان لم يتحمل) الى قول المتن لوجوب الاداء في النهاية الا قوله وانما لم يجب الى ولو علما (قوله كان الخ) الاولى بان كافى المغنى (قوله او قام بالبقية مانع) كوت وجنون

اجمالا فلا تكرار وله طلب اجرة للكتابة وحبس الصك واخذ اجرة للتحمل بان تعين عليه ان كان عليه كلفة مشى ونحوه لا للاداء الا ان كان منذ كراهه على وجه لا يرد اى لتقصير في تحمله لا لعقيدة القاضي مثلا فيما يظهر وقد دعى له من مسافة العدوى فسا فوق لياخذ اجرة مراكوبه وان مشى ونفقة طريقة وكذا من دونها وله كسب عطل عنه فياخذ قدره نعم له ان يقول لا اذهب معك الى فوق مسافة العدوى الا بكذا وان كثير (ولما لم يكن في القضية اثنان كان لم يتحمل غيرهما وقام بالبقية مانع

حينئذ يلزمه الذهاب للتحمل مطلقا وفيه نظر (قوله واخذ اجرة للتحمل) ظاهره ولو في البلد (قوله لا للاداء) قال في شرح الروض وان لم يعين عليه (قوله لا لعقيدة القاضي) كذا في الروض (قوله وقد دعى له من مسافة العدوى الخ) قال في الروض وشرحه لا لمن يؤدى في البلد اى ليس له اخذ شيء للاداء الا ان احتاجه اى ما ذكر فله اخذه اه ثم قال في الروض ويلزم من قوته من كسبه اداء يشغله عنه الا باجرة مدته قال في شرحه اى الاداء لا بقدر كسبه فيها وان عبر به الاصل نقلا عن الشيخ ابى حامد وبما عبر به المصنف عبر الماوردى اه (قوله لياخذ اجرة مراكوبه الخ) هلا ذكرنا مثل ذلك في التحمل (قوله ايضا في اخذ اجرة مراكوبه الخ) قال في الروض وشرحه وله صرف ما يعطيه له المشهود له الى غيره اى غير ما ذكر من النفقة والاجرة ثم ان كان مشى الشاهد من بلد الى بلد مع قدرته على الركوب قد تنخرم المروءة فيظهر امتناعه فيمن شأنه قاله الاسنوى قال الاذرى بل لا يتقيد ذلك بالبلدين بل قد ياتى في البلد الواحد

(لزمها الاداء) لقوله تعالى ولا ياب الشهاد اذ امدعوا اى للاداء وقيل له وللحمل وقوله ومن يكتمها فانه آثم قلبه ويجب في الاداء حيث وجب الفور نعم له التأخير لفراغ حمام واكل ونحوهما (فلو ادى واحد وامتنع الآخر) بلا عذر (وقال) المذمى (احلف معه عصى) وان راى القاضى الحكم بشاهد وبمين لان من مقاصد (٣٧٠) الاشهاد التورع عن البين وكذا لو امتنع شاهدان نحو دعيه وقال احلف على الرد

(وان كان) في الواقعة (شهود فالاداء فرض كفاية) عليهم لحصول الغرض ببعضهم فان شهد منهم اثنان والا ائتموا كلهم دعاهم مجتمعين او متفرقين والممتنع اولا اكثرهما اثما لانه متبرع كان المجيب اولا اكثرهم اجر لذلك (فلو طلب) الاداء (من اثنين) باعيانها (لزمها) وكذا لو طلب من واحد منهم ليحلف معه (في الاصح) لثلاث يفضى الى التواكل وفارق التحمل بانه حمل امانة وهذا اداؤها وانما لم يجب القضاء على من عين له وهناك غيره لانه اخطر من الاداء ولو علما اياه الباقيين لزمها قطعا (وان لم يكن) في القضية (الا واحد لزمه) الاداء اذ ادعى له (ان كان فيما ثبت بشاهد وبمين) والقاضى المطلوب اليه يرى الحكم بهما اذ لا عذر له (والا) يمكن في ذلك (فلا) يلزمه اذ لا فائدة لادائه (وقيل لا يلزم الاداء الا من تحمل قصدا لاتفاقا) لانه لم يلتزم ورد بانها امانة حصلت عنده ككسب طيرته الرجح الى داره والاوجه أن النساء فيما يقبلن فيه

وفسق وغيبة نهاية ومعنى (قول المتن لزمها الاداء) اى ان ادعى له مغنى (قوله وللحمل) الو او بمعنى (قوله) ويجب) الى قوله نعم المخدرة في المغنى (قوله نعم له التأخير الخ) يؤخذ منه ان اعدار الشفعة اعدار هنا نهاية اى وهى اوسع من اعدار الجمعة عس (قوله واكل الخ) عطف على حمام عبارة المغنى واذا اجتمعت الشروط وكان في صلاة او حمام او على طعام او نحو ذلك فله التأخير الى ان يفرغ اه (قول المتن وامتنع الآخر) سواء كان بعد اداء صاحبه ام قبله مغنى (قوله نحو وديمة) اى نحو ردها بما يصدق فيه باليمين (قوله) فان شهد منهم اثنين) اى سقط الحرج عن الباقيين مغنى (قول المتن من اثنين) اى منهم مغنى (قول المتن لزمها) وظاهره وان ظنا اجابة غيرهما حينئذ يتضح مفارقة هذا لما سبق في التحمل سم ويأتى عن النهاية ما يوافقه (قوله ولو علما الخ) عبارة النهاية ومحل الخلاف ما اذا علم المدعون في الشهود من يرغب في الاداء اولم يعلم من حالهم شيئا أما اذا علم اياهم الخ وبوافقه ما مر عن سم ويخالفه قول المغنى غقب مثل عبارة الشارح مانصه وقضية كلام الروضة فيما اذا اعلنت رغبة غيرهما انه لا خلاف في جواز الامتناع به عليه الزركشى اه (قوله لزمها قطعا) فعلم انه يلزمها عند علم اياه الباقيين وعند عدمه (قوله يرى الحكم بهما) قال في شرح البهجة والا فلا على الاصح وقضية لتعليل الاصح الا فى الفسق المختلف فيه انه لا يمنع الوجوب وان راى القاضى رد الشهادة به بانه قد تبغير اجتهاده تصحيح الوجه القائل بلزوم الاداء مطلقا سم (قول المتن والا فلا) مع ما افاده قوله الا فى قيل او مختلف فيه يجوز الى الفرق سم (قوله والا يمكن في ذلك) اى او كان القاضى لا يرى ذلك مغنى (قول المتن وقيل لا يلزم الخ) ولما كان مقابل الاصح السابق مفصلا بينه بذلك (تنبيه) محل الخلاف كما قاله الاذرى فيما لا يقبل فيه شهادة الحسبة كالحقوق المالية دون ما فيه خطر كالوسم من طلق امراته ثم استفرشها او عفا عن قصاص ثم طلبه فيلزمه الاداء جزوا وان لم يتحمله قصدا مغنى (قوله نعم المخدرة لا تكلف الخ) وغيرها من النساء تحضرو وتؤدى ويجب ان ياذن لها الزوج لتؤدى الواجب عليها ورض مع شرهه (قوله ولو دعى الخ) (ولو رد قاض شهادته لجره ثم دعى الى قاض اخر لا اليه لزمه اداؤه ورض ومغنى (قوله لا شهادين) اى لشهادتين بحقين مغنى ونهاية (قوله واتحد الوقت) فلوترتبا قدم الاول عس (قوله فان كان الخ) عبارة المغنى فان تساوى بالتخير في اجابة من شاء من الداعيين وان اختلفا قدم ما يتخاف فوته فان لم يخف فوت تخير قاله ابن عبد السلام قال الزركشى ويحتمل الاقراع وهو الاوجه اه (قوله والتخير) اى وان تساوى تخير في اجابة من شاء من الداعيين (قوله فاقول) الى المتن في المغنى الا قوله لكن استثنى الى وخرج الى قوله وثالثها في النهاية الا قوله ظاهر كلامهم الى استثنى وما نبه عليه (قوله ومهر بيانها) اى بانها التى يمكن المبكر اليها من الرجوع الى اهله في يومه مغنى (قوله مع امكان الشهادة على الشهادة) اى مع امكان الاثبات

فيعد ذلك خرما للبروة الا ان تدعو الحاجة اليه او يفعله تواضعا اه (قوله لزمها) ظاهره وان ظن اجابة غيرهما حينئذ يتضح مفارقة هذا لما سبق في التحمل (قوله ولو علما اياه الباقيين لزمها قطعا) فعلم انه يلزمها عند علم اياه الباقيين وعند عدمه (قوله يرى الحكم بهما) قال في شرح البهجة والا فلا على الاصح وقضية لتعليل الا فى الفسق المختلف فيه انه لا يمنع الوجوب وان راى القاضى رد الشهادة به بانه قد تبغير اجتهاده ويرى قبولها (قوله والا فلا) مع افادة قوله الا فى قيل او مختلف فيه يجوز الى

كالرجال فيما ذكر وان كان معهن في القضية رجال نعم المخدرة لا تكلف خرو جافير سل لها من يشهد عليها على الاوجه بالشهادة ايضا ولو دعى لاشهادين واتحد الوقت فان كان احدهما اخوف فواتقدهم والتخير (ولو جوب الاداء) ولو عينا (شروط) احدها (ان يدعى من مسافة العدوى) فاقول ومريانها للحاجة الى الاثبات مع تعذره بالشهادة على الشهادة اذ لا تقبل حينئذ فان دعى لما فوقه لم يجب للضرر مع امكان الشهادة على الشاهد وظهر كلامهم انه في الباء يلزمه الحضور مطلقا وعبارة الشيخين كالصريحة فيه لكن استثنى منه الماوردى

ما اذا لم يعتد المشي ولا مر كوب له او احضر له مر كوب وهو بمن يستذكر الركوب في حقه فلا يلزمه الاداء الا في شهادة حسبة فيلزمه فورا ازالة للمنكر (وقيل) ان يدعى من (دون مسافة القصر) لانه في حكم الحاضر امامه مسافة القصر فلا يجب جزا ما لکن بحث الاذرعى وجوبه اذ ادعاه الحاکم وهو في عمله او الامام الاظم (٢٧١) مستدلا بفعل عمر رضى الله عنه واستدلاله

انما يتم في الامام دون غيره والفرق بينهما ظاهر (و) ثانيها (ان يكون عدلا فان ادعى ذو فسق يجمع عليه ظاهر او خفي لم يجب عليه الاداء لانه عيب بل يحرم عليه وان خفي فسقه لانه يحمل الحاکم على حكم باطل لکن مر عن ابن عبد السلام اوائل الباب وتبعه جمع جوازه وهو متجه ان انحصر خلاص الحق فيه ثم رايت بعضهم صرح به والماوردي ذكر ما يوافق ابن عبد السلام في الخفي لان في قبوله خلافا (قيل او يختلف فيه) كشرط مالا يسکر من التبيذ (لم يجب) الاداء عليه لانه يعرض نفسه لرد القاضي له بما يعتقده الشاهد غير قاضح والاصح انه يلزمه وان اعتقد هو انه مفسق لان الحاکم قد يقبله وهو ظاهر في مجتهد اما غيره المعتقد لنفسه الممتنع عليه تقليد غير امامه بنحو شرط او عادة من مولية فيظهر انه لا يلزمه الاداء عنده لانه حينئذ كالجميع عليه ولا يلزم العدل الاداء مع فاسق يجمع عليه الا اذا كان الحق يثبت بشاهد ويمين (و) ثالثها ان يدعى لما يعتقده على احد وجهين في الروضة لكن الاوجه

بالشهادة الخ (قوله او احضر له مر كوب الخ) يتأمل المراد به سيد عمر اقول المراد انه ان تيسر له المركب ولو بان يحضره المشهود له لکن كان يستنكر الناس الركوب في حقه لعدم اعتياد الركوب في حق مثله وهو ظاهر لا ترد فيه وانما التردد في انه هل يعذر بذلك كعدم اعتياد المشي ام لا وصریح كلام الشارح كالتبایة الاول (قول المتن وقيل دون مسافة القصر) وهذا مبدع على الاول بما بين المسافتين معنى (قوله لکن بحث الاذرعى الخ) عقب المغنى هذا البحث بما نصه قال شيخنا و ما قاله ظاهر في الامام الاظم دون غيره اه و اعلم اخذ ذلك من قصة عمر رضى الله تعالى عنه ولا دليل فيه اذ ليس فيه ان عمر اجبرهم على الحضور فالاعتد اطلاق الاصحاب اه (قوله مستدلا بفعل عمر رضى الله تعالى عنه) وقد استحضرت الشهود من الكوفة الى المدينة و روى من الشام ايضا اسنى ومعنى (قوله انما يتم في الامام الخ) خلافا للبغى كما مر آنفا (قوله والفرق بينهما) اى الامام والحاكم ظاهر اى وهو شدة الاختلال بمخالفة الامام دون غيره ع ش (قول المتن ذو فسق الخ) اى كشارب الخمر معنى (قوله وان خفي فسقه) قال الاذرعى وفي تحریم الاداء مع الفسق الخفي نظر لانه شهادة بحق واعانة عليه في نفس الامر ولا اثم على القاضي اذ لم يقصر بل يتجه وجوب الاداء اذا كان فيه انقاذ نفس او عضو او بضع قال وبه صرح الماوردى اسنى ومعنى (قوله لکن مر عن ابن عبد السلام الخ) بل مر استيجاه وجوبه بالقيد المذکور رشیدی (قوله اوائل الباب) اى فى شرح ولا تقبل لاصل ولا فرغ (قوله جوازه) اى جواز اداء الفاسق (قوله وهو متجه ان انحصر خلاص الحق الخ) اى وان لم يكن نفسا ولا بضعا ولا عضو وان قيد الاذرعى ظهور الجواز بهذه الثلاثة و أفهم انه لو لم ينحصر خلاص الحق فيه لم تجز له الشهادة ولو قيل بجوازها لانه مجرد اعانة على تخليص الحق لکن متجهاه مع ذلك لو تبين للحاكم حاله بعد الحكم تبين بطلانه وكلام الاذرعى يفيد الجواز اذا لم ينحصر خلاص الحق فيه والوجوب اذا انحصر اه ع ش وقوله وان قيد الاذرعى ظهور الجواز بهذه الثلاثة فيه ان الاذرعى انما قيد بها الوجوب كما مر آنفا وقوله الاذرعى الخ اقره الاسنى والمغنى كما مر ايضا (قوله ثم رايت بعضهم) صرح به عبارة النهاية و اقر به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله لان في قبوله خلافا) عبارة الاسنى وفرق اى الماوردى بينه وبين الفسق الظاهر بان رد الشهادة به يختلف فيه وبالظاهر متفق عليه اه (قوله الاداء عليه) الى المتن في المغنى الامانة عليه (قوله بما يعتقده الشاهد غير قاضح) قضية ان الكلام فيها اذا اعتقده الشاهد غير قاضح لنحو تقليد وهو منافي لقوله عقبه والاصح انه يلزمه وان اعتقد هو انه مفسق فانظر هذا التعليل رشیدی (قوله لان الحاکم قد يقبله الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى لان الحاکم قد يتخير اجتهاده وقضية التعليل عدم اللزوم اذا كان القاضي مقلا لمن يفسق بذلك وهو ظاهر وقد منع بانه يجوز ان يقلد غير مقلده اوجب بان اعتبار مثل هذا الجواز بعيد اه (قوله لا اذا كان الحق الخ) اى وكان القاضي المطلب اليه يرى الحكم بهما اخذا بامس (قوله ونالها) اى شروط وجوب الاداء (قوله يجوز للشاهد) الى قوله ومن ثم لم يجوز في النهاية لا قوله ولذا جاز الى فلان يجوز (قوله للشاهد ان يشهد بما يعتقده الخ) كان يشهد بيزو بيج صغيرة بولى غير مجبر عند من يراهو الشاهد لا يري ذلك وان لم يقلد نهاية (قوله كشفة الجوار) عبارة المغنى والنهاية وهل يجوز

الفرق (قوله بل يحرم عليه وان خفي فسقه لانه يحمل الحاکم على حكم باطل لکن مر عن ابن عبد السلام الخ) عبارة شرح الروض قال الاذرعى وفي تحریم الاداء مع الفسق الخفى نظر لانه شهادة بحق الى ان قال عنه بل يتجه الوجوب اذا كان في الاداء انقاذ نفس او عضو او بضع قال وبه صرح الماوردى الخ (قوله وهو متجه ان انحصر خلاص الحق فيه) وبذلك اقر شيخنا الشهاب الرملی رحمه الله ش مر

مقابله بناء على الاصح انه يجوز للشاهد ان يشهد بما يعتقده الحاکم دونه كشفة الجوار لان العبرة بعقيدة الحاکم لا غير ولذا جاز للشافعى طلبها والاخذ بها عند الخفي لما مر من نفوذ الحكم بها وبغيرها ظاهر او باطنا فلان يجوز للشاهد تحمل ذلك واداءه بالاولى فان قلت انما يظهر ذلك انما لا ينافى له لانه لا ينافى له اذ كيف يقصد تحمل ما يعتقده فسادا قلت قد تقرر انه لا عبرة هنا باعتقاده ومن ثم لم يجز

له الإنكار على متاعطى غير اعتقاده فجاز له حضوره إلا نحو شرب النبيذ ما ضعف شبهته فيه كما مر في الوليمة نعم لا يجوز له أن يشهد بصحة أو استحقاق ما يعتقده فساد ولا أن يتسبب (٢٧٢) في وقوعه إلا أن قلد القائل بذلك ورابعها (أن لا يكون معذورا بمرض ونحوه) من كل عذر

يرخص في ترك الجمعة ما مر ونحوه نعم إنما تعذر امرأة مخدرة دون غيرها كما مر ومرفى كون نفي الولد على الفور ما له تعلق بما هنا (فإن كان) معذورا بذلك (اشهد على شهادته) قال الزركشى ظاهره لزوم الاشهاد لكن قال الماوردي مذهب الشافعي أن الواجب الاداء لا الاشهاد على شهادته ثم اختار تفصيلا وقال شيخه الصيمرى لا بأس بالاشهاد وفي المرشد لا يجب الا أن يخاف ضياع الحق المشهود به أو ملخصا وقوله ظاهره لزوم الاشهاد عليه عجب مع قول المتن أو بعث والذي يتجه من الخلاف الذي ذكره ما في المرشد لكن أن نزل به ما يخاف موته منه نظير ما مر في الابصاء بالوديعة (أو بعث القاضي من يسمعه) دفعا للشبهة عنه وافهم اقتصاره على هذه الثلاثة أنه لا يشترط زيادة عليها فيلزمه الاداء عند نحو أمير وقاض فاسق لم تصح توليته أن توقف خلاص الحق عليه ويأتي أول الدعاوى أنه لا يحتاج هنا لدعوى لأن هذا إنما جاز ضرورة توقف خلاص الحق على الاداء عنده فهو بمنزلة اعلام قادر

للعديل أن يشهد ببيع عند من يرى اثبات الشفعة للجار وهو الأبرار أو لوجهان افقهما كما قال شيخنا الجواز والبيع مثال والضابط أن يشهد بما يعلم أن القاضي يرتب عليه ما لا يعتقده اه قال ع ش قوله أن يشهد ببيع الخ قضيته أن الشهادة بالبيع ليست سببا في حصول الشفعة التي لا يراها اذلو كانت سببا لحرمت لما يأتي أن التسبب فيما لا يراه ممنوع حيث لا تقليد فليتأمل اه اقول يأتي عن سم ما يفيد أنها سبب له لكنهما مستثناة عن حرمة التسبب الاتية (قوله نعم لا يجوز له أن يشهد بصحة أو استحقاق الخ) يؤخذ من ذلك أنه لا يشهد باستحقاق شفعة الجواريل بالبيع والجوار سم (قوله ولا أن يتسبب الخ) ينبغي الا التسبب في حكم ينفذ ظاهره أو باطنا لما تقدم في قوله ولذا الخ اه وحاصله أن ما تقدم ونحوه مستثنى عما هنا لكن قد سمته قول الشارح الا أن قلد الخ اذ مقتضاه الاطلاق (قول المتن ونحوه) كخوفه على ماله أو تعطيل كسبه في ذلك الا أن بذله قدر كسبه أو طلبه في حرا أو بردشيد مغنى (قوله من كل عذر) الي قوله ومرفى النهاية والمغنى (قوله من كل عذر) يرخص في ترك الجمعة يدخل فيه كل ذي ربح كربه وقديتوقف فيه سم زاد الرشيدى وسياتي فيه كلام في الفصل الاقنى اه واقول ويأتي في الفصل الاقنى عن الاسنى والمغنى استثناء نحو كل ذي ربح كربه (قوله دون غيرها) قال في شرح المهجة وغير المخدرة عليها الحضور وعلى زوجها الاذن لها انتهى اه سم وتقدم مثله عن الروض مع شرحه (قوله كما مر) اى آفنا (قوله انتهى) اى قول الزركشى (قوله عليه) الاولى اسقاطه (قوله عجب الخ) قد يقال ليس بعجيب لأن الكلام على تقدير عدم البعث الذي لا يتعلق به فهل الواجب حينئذ الاشهاد أو الاداء وقد يقال المتجه أن الواجب حينئذ أحد الأمرين سم (قوله لكن أن نزل الخ) قد يغنى عنه قول المرشد الا أن يخاف الخ (قوله دفعا للشبهة) الى قوله ويأتي في النهاية والمغنى (قوله أنه لا يشترط زيادة الخ) عبارة المغنى عدم اشتراط كون المدعى اليه قاضيا وعدم اشتراط كونه أهلا للقضاء وهو كذلك فلو دعى الى أمير أو نحوه كوزير وعلم وصول الحق به وجب عليه الاداء عنده كفاية زيادة الروضة وينبغي كفاية التوضيح حمله على ما اذا علم أن الحق لا يخص الا عنده واليه رشد قوه لم اذ علم أنه يصل به الحق فقول المصنف في باب القضاء على الغائب أن منصب سماع البيعة يختص بالقضاء وهو يقتضى أنه لا يجب عند غير القاضي محمول على غير هذا اه (قوله ويأتي أول دعاوى أنه لا يحتاج الخ) ينبغي على قياس ذلك أن لا يحتاج الشاهد للفظ اشهد سم (قوله هنا) اى في الاداء عند نحو أمير (قوله وبهذا) اى التعليل المذكور (قوله لا فرق في نحو الامير) اى في لزوم الاداء عنده (قوله ما تقرر الخ) اى آفنا (قوله المتولى) اى للقضاء (قوله وعند قاض) الى قوله ويتعين في المغنى الا قوله اى الى ولو قال والى قوله ولك أن تجمع في النهاية (قوله وعند قاض الخ) عطف على قوله عند نحو أمير (قوله لانه) اى المتولى وقوله حينئذ اى حين توقف تخليصه الى الرشوة (قوله متعنت) اى في الشهادة مغنى (قوله على نفسه) يظهر أنه ليس بقيد بل مثلها ماله وعرضه (قوله ولو قال الى الخ) ولو امتنع الشاهد من الاداء حياء

(قوله نعم لا يجوز أن يشهد بصحة أو استحقاق الخ) يؤخذ من ذلك أنه لا يشهد باستحقاق شفعة الجواريل بالبيع والجوار (قوله ولا أن يتسبب) ينبغي الا التسبب في حكم ينفذ ظاهره أو باطنا لما تقدم في قوله ولذا الخ (قوله من كل عذر يرخص في ترك الجمعة الخ) يدخل فيه كل ذي ربح كربه وقديتوقف فيه فليتأمل (قوله نعم إنما تعذر امرأة مخدرة دون غيرها) قال في شرح المهجة وغير المخدرة عليها الحضور وعلى زوجها الاذن لها اه وقوله ظاهره لزوم الاشهاد عليه عجب الخ قد يقال ليس بعجيب لأن الكلام على تقدير عدم البعث الذي لا يتعلق به فهل الواجب حينئذ الاشهاد أو الاداء وقد يقال المتجه أن الواجب حينئذ أحد الأمرين (قوله ويأتي أول دعاوى أنه لا يحتاج هنا لدعوى الخ) ينبغي على قياس ذلك أن لا يحتاج الشاهد للفظ اشهد

بمعصية لينبأ بها وهذا التصح ما اقتضاه اطلاقهم أنه لا فرق في نحو الامير بين الجائر وغيره ولا بين من فرض الامام اليه الحكم أو الامور من المعروف ومن لم يفرض له شيئا من ذلك يؤيده ما تقرر في قاض فاسق لم تصح توليته وظاهر أن في معنى توقف خلاص الحق عليه ما لو كان المتولى مختصا أيضا لكن برشوة أو بغيره لانه حينئذ في حكم عدم وعند قاض متعنت أو جائر اى ما لم يخش منه على نفسه كما هو ظاهر ولو قال لي

عند قلان شهادة وهو ممتنع من أدائها من غير عذر لم يجبه لاعترافه بفسقه بخلاف ما إذا لم يقل من غير عذر لا حتماله ويؤمن على المؤدى له شاهد
فلا يكفي مرادفه كاعلم لانه ابلغ في الظهور وروا ائبل الباب حكم اتيان الشاهد بمرا داف ماسمه ولو عرف الشاهد السبب كالافرار فهل له ان
يشهد بالاستحقاق او الملك رجهان قال ابن الرفعة قال ابن ابي الدم اشهرهما الا وهو ظاهر نص الام والتخصروان كان فنيهما واقفا لانه قد يظن
ما ليس بسبب سببا ولا نوظيفة نقل ماسمه او رآه ثم ينظر الحاكم فيه ليرتب عليه حكمه لا ترتيب الاحكام على اسبابها وقال ابن الصباغ كغيره بعد
اطلاعه على النص تسمع وهو مقتضى كلام الشيخين ولك ان تجمع بحمل الاول على من لا يوثق بدله والثاني على من يوثق بعلمه لكن قولهم يندب
للقاضي ان يسأل الشاهد عن جهة الحق إذا لم يثق بكلامه عقله وشدة حفظه يقتضى بل يصرح بقبول شهادة غير الموثوق به مع اطلاق الاستحقاق
فيتايد به كلام ابن الصباغ وغيره وما يصرح به ايضا قول القاضي في فتاويه لو شهد بهينة بان هذا غير كف له ولم تقبل لانها شهادة نفي
فالطريق ان يشهدوا بانها حرام عليه ان وقع العقد فتمام اطلاقه بقول قولهما (٢٧٣) حرام عليه من غير ذكر السبب لكن يتعين

حمله على فقيهي متيقظين
موافقين لمذهب الحاكم
بحيث لا يتطرق اليهما تهمة
ولا جزم بحكم فيه خلاف
في الترجيح وكذا يقال في
كل ما قلناه يقبل الاطلاق
ويؤيده قول المن الآتي
فان لم يبين ووثق القاضي
بعلمه فلا بأس ولو شهد
واحد شهادة صحيحة فقال
الآخر اشهد بما او بمثل ما
شهد به لم يكف حتى يقول
بمثل ما قاله ويستوفي اللفظا
كالاول لانه موضع اداء
لاحكاية قاله الماوردي
 وغيره واعتمده ابن ابي
الدم وابن الرفعة لكن
اعترضه الحسباني بان عمل
من ادر كهمن العلماء على
خلافه ومن ثم قال من بعده
والعمل على خلاف ذلك
قال جمع ولا يكفي اشهد

من المشهود عليه او غيره وعصى وردت شهادته الى أن تصح توبته مغنى وروض مع شرحه (قوله) وهو ممتنع
من أدائها (الخ) اي فاحضره ليشهد اسنى ومغنى (قوله لم يجبه) اي القاضي لطالب الشاهد واحضاره عروا سنى
(قوله لاعترافه) اي المدعى بفسقه اي الشاهد بالاستحقاق (قوله لا حتماله) اي ان يكون امتناعه
لعذر شرعى كخوفه على نفسه من ظالم اسنى ومغنى (قوله وروا ائبل الباب حكم اتيان الشاهد الخ) اي وهو
القبول فيما هو صريح في مغنى مرادفه عر عبارة الشارح هناك انه يجوز التعبير عن المسموع بمرا دفه
المساوي له من كل وجه لا غيراه (قوله وقال ابن الصباغ الخ) عبارة النهاية وثانيهما نعم وبه صرح ابن
الصباغ وغيره وهو مقتضى كلامهما وهو الاوجه اه (قوله تسمع) وهو الاوجه شرح مر اه سم
(قوله وهو مقتضى كلام الشيخين) ويأتى ما يؤيده (قوله وما يصرح به الخ) اي بقبول الاطلاق (قوله)
ولا جزم الخ عطف على تهمة (قوله ويؤيده) اي الحمل المذكور (قوله الآتي) اي في الشهادة على الشهادة
(قوله ولو شهد) الى قوله قاله الماوردي في النهاية (قوله قاله الماوردي الخ) تبرأ منه لما يأتى منه لما يأتى من
الاستدراك وجزم النهاية بما قاله الماوردي بلا عروا كآتيانها عليه (قوله واعتمده ابن ابي الدم الخ) وقد عمت
البلى بخلافه لجعل اكثر الاحكام نهاية (قوله لكن اعترضه الخ) اي ما قاله الماوردي وغيره الخ (قوله من
بعده) اي بعد الحسباني (قوله قال جمع) الى قوله ولو قال اشهدوا في النهاية (قوله ولا يكفي اشهد) بصيغة
المتكلم (قوله ولا بمضمونه) اي ولا يكفي اشهد بمضمون خطي (قوله لكن في ذى البغوى الخ) ضعيف عر
(قوله انه يكفي بما تضمنه خطي) عبارة النهاية الا كفاء بذلك فيما قبل الاخرة إذا عرف الخ ويقاس به
الاخرة بل قال جمع ان عمل الخ قال عر وهو قوله ولا يكفي قول القاضي الخ اه (قوله ولا نعم لمن الخ)
اي لا يكفي نعم جوا بل قال الخ (قوله بعد قرأته) اي ما في الكتاب والظاهر ولو كان المسائل غير القارىء
(قوله وكذا المقر) اي فلا يكفي قوله نعم لمن قال له اشهد الخ (قوله نعم ان قال) اي المقر (قوله لنفسه) متعلق
بالاسناد واللام بمعنى الى وقوله صريحا الى اسنادا صريحا (قوله وافقى) الى التنبيه في النهاية (قوله يجوز
الشهادة الخ) اي يجوز تحملها (قوله إذا قصد) اي بتحملها (قوله بها) اي في تلك المسائل (قوله ان
(قوله وقال ابن الصباغ كغيره بعد اطلاقه على النص تسمع) وهو الاوجه ش مر (قوله واعتمده
ابن ابي الدم وابن الرفعة) وقد عمت البلى بخلافه بجعل اكثر الاحكام ش مر

(٣٥) - شرواني وابن قاسم - عاشر

بما وضعت به خطي ولا بمضمونه ونحو ذلك مما فيه
اجمال وابهام ولو من عام ويوافقه قول ابن عبد السلام واعتمده الاذرى وغيره ولا يكفي قول القاضي اشهدوا على بما
وضعت به خطي لكن في فتاوى البغوى ما يقتضى انه يكفي بما تضمنه خطي اذا عرف الشاهد والقاضى ما تضمنه الكتاب ويقاس
به بما وضعت به ومن ثم قال غير واحد ان عمل كثيرين على الاكتفاء بذلك في الكل ولا نعم لمن قال له اشهد عليك بما نسب اليك في هذا
الكتاب الا ان قيل ذلك بعد قرأته عليه وهو يسدده وكذا المقر نعم ان قال اعلم ما فيه وانما مقر به كفى ولو قال اشهدوا او اكتبوا ان اه
على كذا لم يشهدوا لانه ليس اقرارا كامر بما فيه او ائبل الافرار وانما هو مجرد امر بخلاف اشهدوا له على انى بعثت او وصيت مثلا على ما ذكره
بعضهم ويوجه بان فيه اسناد انشاء العقد الموجب لنفسه صر محافص احكامه عليه بخلاف الاول ولا يجوز لمن سمع نحو اقرار او بيع ان
يشهد بما يعلم خلافه وافقى ابن عبد السلام يجوز الشهادة على الماكس اي من غير اخذ شئ منه إذا قصد ضبط الحقوق لترد لاربابه وان وقع عدل
(نفيه) يستثنى اي بناء على ما مر انما عن ابن الصباغ وغيره مسائل يجب التفصيل في الشهادة بها كالدعوى منها ان يقر لغيره بعين ثم يدعيها لابدان

يصرح كيدته بنافل من جهة المقر له ومنها الشهادة باكر اه او سرقة او نظرو قف او بانه وارث فلان او براءة مدعي بمادعي به عليه او بجرح
 او رشد او رضاع او نكاح او قتل او طلاق او بلوغ نسن بخلافها بمطابق البلوغ او بوقف فلا بد من بيان مصرفه بخلاف الوصية ويظهر ان محل
 ذلك في الوقف في غير شاهد الحسية لان الفصد منها رفع بد المالك فيحفظها القاضي حتى يظهر له ما يستحق او بان المدعي اشترى ما يبدد خصمه من
 اجنبي فلا بد من التصريح بانه كان يملكها او ما يقوم مقامه او باستحقاق الشفعة او بانه عمدت ان لا عملة فيمين سبب زواله او بانقضاء العدة
 وشهادة البينة بان اياه مات والمدعي (٢٧٤) به في يده او هو ساكن فيه كالشهادة بالملك لتضمنها بخلاف مجرد مات فيه او كان فيه حتى

مات او مات وهو لا يسه
 لاها لم تشهد بملك ولا يد
 ويكني قول شاهد النكاح
 أشهد أني حضرت العقد
 او حضرته واشهده ولو
 قال لا شهادة لنا في كذا ثم
 شهد في زمن يحتمل وقوع
 التحمل فيه لم يؤثر الاثر
 ولو قال لا شهادة لي على
 فلان ثم قال كنت نسيت
 قبل على الاوجه ان اشهرت
 ديانته كما مر

﴿فصل﴾ في الشهادة على
 الشهادة (تقبل الشهادة على
 الشهادة في غير عقوبة)
 لله تعالى من حقوق الآدمي
 وحقوق الله تعالى كزكاة
 وحد الحياكم لفلان على نحو
 زناه وهلال نحو رمضان
 للحاجة إلى ذلك بخلاف
 عقوبة لله تعالى كحد زنا
 وشرب وسرقة وكذا
 احصان من ثبت زناه او
 ما يتوقف عليه الاحصان
 لكن بحث البلقيني قبولها
 فيه ان ثبت زناه باقراره
 لا مكان رجوعه ويرد بانهم
 لو نظرو لذلك لا جازوها
 في الزنا المقربة لا مكان
 الرجوع عنه وليس كذلك

يصرح اي المدعي في دعواه ذلك العين (قوله بخلافها) اي الشهادة (قوله او بوقف الخ) عطف على بجرح
 (قوله ان محل ذلك) اي وجوب بيان المصرف (قوله فيحفظها) اي العين او وقفة (قوله بانه كان) اي الاجنبي
 (قوله فيمين) اي وجوب (قوله بان اياه) اي المدعي (قوله ولا يد) فيه توقف لاسيما بالنسبة إلى الاخيرة (قوله
 ويكني) إلى قوله كما مر في النهاية (قوله لم يؤثر) اي قولها او لا لا شهادة لنا في كذا (قوله كما مر) اي غير مرة
 ﴿فصل في الشهادة على الشهادة﴾ (قوله في الشهادة على الشهادة) اي وما يتعلق بها كقبول التزكية من الفرع
 ع ش (قوله لله تعالى) إلى الفصل في النهاية لا قوله وحد الحياكم لفلان على نحو زناه وهلال يتعين إلى المتن
 وقوله ويرد إلى المتن وقوله ويتجه إلى وليس ما ذكر (قوله من حقوق الآدمي) كالا قاري والعقود
 والفسوخ والرضاع والولادة وعيوب النساء معنى وروض مع شرحه (قوله كزكاة) اي ووقف المساجد
 والجهات العامة اسنى ومعنى (قوله وحد الحياكم لفلان الخ) عبارة الروض مع شرحه وتقبل في انه قد حد لانه
 حق آدمي فانه اسقاط للحد اه سم (قوله وهلال نحو رمضان) اي للصوم وذى الحجة للحج معنى (قوله
 للحاجة الخ) ولعموم قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم ﴿فرع﴾ يجوز اشهاد الفرع على شهادته كما
 يفهم من اطلاق المتن وصرح به الصيمري وغيره اسنى ومعنى (قوله بخلاف عقوبة) إلى قوله لكن بحث
 البلقيني في المعنى (قوله بخلاف عقوبة لله تعالى) كان ينبغي تأخيرها عن قول المصنف الا في وفي عقوبة لآدمي
 على المذهب رشيدى (قوله بخلاف عقوبة) اي موجب عقوبة اه ع ش (قوله او ما يتوقف عليه الاحصان)
 اي كالبلوغ معنى وكالنكاح الصحيح ع ش (قوله لذلك) اي لا مكان الرجوع (قوله وذلك) اي عدم
 قبولها في عقوبة لله تعالى (قوله كقود) إلى قوله وهل يتعين في المعنى لا فوله ونحو ذلك وقوله بما يريد ان
 يتحمله عنه وقوله اي يجوز إلى إذ لا يؤدى (قوله انما يحصل الخ) خبر وتحملها ع ش (قوله وضبطها) عطف
 تفسير (قوله فاعتبر فيها اذن المنوب عنه) ولهذا قال بعد التحمل لا تؤدعنى امتنع عليه الاداء روض مع
 شرحه (قوله بما يأتى) اي من ان يسمعه يشهد عند نحو حاكم او يبين السبب (قوله جازله) اي للسامع (قوله
 وان لم يسترعه الخ) الو او حالية (قوله ونحوه) كاعلمك واخبرك روض ومعنى واعرف واعلم وخبر ع ش
 (قول المتن بكذا) اي بان لفلان على فلان كذا معنى (قوله بما يريد الخ) ليس بقيد (قوله او يحكم) سواء
 جوزنا التحكيم ام لا اسنى ومعنى وكذا لو كان حاكما او محكما فشهدا عنده ولم يحكم جازله ان يشهد على
 شهادتهما لانه إذا جاز لغيره ان يشهد عليهما بذلك فهو اولى معنى (قوله قال البلقيني او نحو امير الخ) عبارة
 المعنى وينبغي كاقال ابن شهبة الا كتفاء باداء الشهادة عند امير او وزير بناء على تصحيح المصنف وجوب
 ادائها عنده على ما مر لان الشاهد لا يتقدم على ذلك عند الوزير او الامير الا وهو جازم بثبوت المشهود به قال

﴿فصل تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة الخ﴾ (قوله وحد الحياكم لفلان على نحو زناه) عبارة
 الروض وشرحه وتقبل في انه قد حد لانه حق آدمي فانه اسقاط للحد عنه اه (قوله نعم لو سمعه يسترعى غيره
 الخ) يجوز ان يجعل هذا طريقا بقرار ابعاء ويجوز ان يكون من افراد الاسترعاء بان يجعل الاسترعاء عبارة عن
 الاذن له او لغيره وقوله جازله الشهادة على شهادة اي كاهو ظاهر بشرط بيان جهة التحمل كاشهد ان فلانا

فكذا الاحصان وذلك لان مبناها على الدراء ما امكن (وفي عقوبة لآدمي) كقود وحد قذف (على المذهب) لبناء حقه البلقيني
 على المضايقة (وتحملها) الذى يعتد به انما يحصل باحد ثلاثة امور اما بان يسترعى (الاصل اي يلتمس منه رعاية شهادته وضبطها حتى
 يؤديها عنه لانها نية فاعتبر فيها اذن المنوب عنه او ما يقوم مقامه بما يأتى نعم لو سمعه يسترعى غيره جازله الشهادة على شهادته وان لم يسترعه
 هو بخصوصه (فيقول اننا شاهد بكذا) فلا يكتفى انا عالم ونحوه (واشهدك) واشهدك (واشهد على شهادتي) او إذا استشهدت على
 شهادتي فقد اذنت لك ان تشهد ونحو ذلك (ان) بان (يسمعه يشهد) بما يريد ان يتحمله عنه (عند قاض) او محكم قال البلقيني ان نحو امير

اي تجوز للشهادة عنده لما فيه قال اذ لا يؤدي عنده إلا بدو التحق فاعناه ذلك عن إذن الاصل له فيه (أو) بان يبين السبب كان (يقول)
ولو عند غير حاكم (أشهد أن فلان على فلان ألفاً من ثمن مبيع أو غيره) لأن اسناده للسبب يمنع احتال التماسه فلم يحتج لاذنه أيضاً وهل
يتعين هنا أن يسمع منه لفظ اشهد أو كفى مرادفه كل محتمل وقياس ما سبق التعيين وعليه يدل المتن وإن أمكن الفرق بان المدار هنا ليس إلا على
تبيين السبب لا غير (وفي هذا) الاخير (وجه) انه لا بد من اذنه لانه قد يتوسع (٢١٥) في العبارة ولو دعي الاداء لا حجب ويتعين ترجيحه

في المودات القرائن القطعية
من حال الشاهد على تساهله
وعدم تحريره للعبارة (ولا
يكفى سماع قوله لفلان
على فلان كذا أو أشهد
بكذا أو عندى شهادة بكذا)
وان قال شهادة جازمة لا
أتمارى فيها لا احتمال هذه
الالفاظ الوعد والتجوز
كثير (وليبين الفرع عند
الاداء جهة التحمل) كاشهد
أن فلانا يشهد بكذا
وأشهدنى أو سمعته يشهد
به عند قاض أو يبين سببه
ليتحقق الاضحية صحة شهادته
لما ذكر الشهود لا يحسنها
هنا (فان لم يبين) جهة
التحمل (ووثق القاضى
بعلمه) وموافقته له في هذه
المسئلة فيما يظهر (فلا
باس) إذا لم يحذور نعم يسن
له استقصاله (ولا يصح
التحمل على شهادة مردود
الشهادة) بمانع قام به مطلقاً
أو بالنسبة للملك الواقعة
لعدم الثقة بقوله ولان
بطلان الاصل يستلزم
بطلان الفرع (ولا يصح
التحمل) الخشنى مادام
إشكاله ولا تحمله (النسوة)
ولو على مثلين في نحو ولادة
لان الشهادة على الشهادة

الباقين وكذلك إذا شهد عند الكبير الذى دخل في القضية بغير تحكيم ويجوز تحمل الشهادة على المقر
وإن لم يسترعى على الحاكم إذا قال في محكمه حكمت بكذا وإن لم يسترعى والحق به البغوى إفراره بالحكم
اه (قوله) اي تجوز الشهادة الخ اي بان توفى خلاص الحق على الاداء عنده ع (قوله) بان يبين السبب
أى سبب الشهادة شرح المنهج واحسن منه عبارة شرح الروض أى سبب الوجوب اه (قوله) للسبب أى
اليه ع (قوله) هنا أى فى الثالث وقوله وقياس ما سبق أى من الاول والثاني (قول المتن وفى هذا وجه) يشعر
بان ما قبل الاخير وهو الشهادة عند قاض لا خلاف فيه وليس مراد ابل فيه وجه بعدم الكفاية ايضاً معنى
(قوله) لا حجب (بتقديم الحاء على الجيم وبالعكس أى امتنع من الشهادة ع ش أى رادعى أنه وعد لا شهادة حفى
(قول المتن أو عندى شهادة الخ) أى ونحو ذلك من صور الشهادة فى معرض الاخبار معنى (قوله) لا احتمال
هذه الالفاظ الوعد الخ) أى لا احتمال أن يريد أن له عليه ذلك من جهة وعد وعده إياه ويشير بكلمة على الى ان
مكارم الاخلاق تقتضى الوفاء معنى (قوله) كثيراً (لا حاجة اليه) (قوله) كاشهد الى قوله أى باعتبار الخ فى المعنى
إلا قوله وموافقته الى المتن وما أنبه عليه (قوله) وأشهدنى أى على شهادته معنى (قوله) عند قاض) أى أو محكم
اسنى ومعنى أى أو امير أو وزير (قوله) لا يحسنها) أى جهة التحمل معنى (قول المتن فان لم يبين) كقوله
أشهد على شهادة فلان بكذا معنى وقوله ووثق القاضى أى أو المحكم اسنى وقوله بعلمه أى بمعرفته شرائط
التحمل معنى (قوله) وموافقته له) أى مع موافقته الخ (قوله) فلا باس) أى جازان يكفى بقوله اشهد
على شهادة فلان بكذا اسنى (قوله) يسن له) أى للقاضى أو المحكم اسنى (قوله) استقصاله) أى أن يساله
بأى سبب ثبت هذا المال وهل أخبرك به الاصل أم لا معنى واسنى (قول المتن ولا يصح التحمل الخ)
شروع فى صفة شاهد الاصل وما يطرأ عليه معنى (قوله) بمانع الخ) متعلق بقول المصنف مردود الخ
رشيدى (قوله) مطلقاً) أى كفسق ورق أو بالنسبة لتلك الواقعة كما وشهد فردت شهادته ثم أعادها فلا
يصح تحملها وإن كان كاملاً فى غيرها معنى (قوله) مادام اشكاله) فان بانته ذكر رتبه صح تحمله معنى
عبارة ع ش اول المراد انه إذا تحمل فى حال اشكاله وادى وهو كذلك لا يقبل بخلاف من تحمل
مشكلاً ثم ادى بعد انضاحه فانه يقبل قياساً على الفاسق والعبد إذا تحملنا فسين ثم اديا بعد كالمها كما
ياتى اه (قوله) ومن ثم لم يصح الخ) ولو شهد على أصل واحد فرعاً فلذى الخ الحالف معهما قاله الماوردى
معنى (قول المتن أو عداوة) أو نحو ذلك معنى (قوله) كان قال نسيت الخ) لعلة تنظير رشيدى (قوله) قبل الحكم
الخ) متعلق بحدث قول المتن منعت) أى هذه القواعد وما اشبهها معنى ويصح أن يكون الفعل هنا وفيما مر
بناءً المفرد كما مر ظاهر صنيع الشارح والنهاية (قوله) من غير الاخير) وهى قوله أو تكذيب الاصل له

يشهد بكذا وسمعته يشهد بى ادى على شهادته فليتأمل (قوله) لان الشهادة على الشهادة) فيه شيء لعل الوجه
لان الشهادة بما يطاع عليه الخ (قوله) أو عداوة) أما دان حدوث العداوة هنا قبل الحكم مانع منه وقد ذكر
فى العباب فيما سبق كلاماً يهتد به بالشاهد الاصل فى نفسه ثم قال يؤخذ منه ان حدوث العداوة قبل الحكم
لا يؤثر وهذا الخلف ما افاده ما عاين الان يفرق بانه لما كان الاصل هنا لو حضر قبل الحكم احتجج الى شهادته
اشرط كونه من اهل الشهادة الى حكم خلافه هناك فانه لا أهمية حين شهادته وليست هى بصدد ان يحتاج
الى اعادتها حتى يشترط ذلك فيه نظر الى ما لم يشر الى الشارح فى الفصل الآتى جزم بخلاف ما فى العباب

نما يطلع عليه الرجال غالباً وشهادة الفرع إما تثبت شهادة الاصل لا ما شهد به الاصل ومن ثم لم يصح تحمل فرع واحد عن أصل واحد فيما
ثبت بشاهد يمين وإن اراد المدعى ان يحلف مع الفرع (فان مات الاصل أو غاب أو مرض لم يمنع شهادة الفرع) لان ذلك غير نصصال هو أو
نحوه السبب فى قبول شهادة الفرع كما سيذكر هو انما قد منه هنا توطئة لقوله (وان حدث) بالاصل (ردة أو فسق أو عداوة) بينه وبين المشهود
عليه أو تكذيب الاصل له كان قال نسيت التحمل أو لا اعلمه قبل الحكم ولو بعد اداء الفرع (منعت) شهادة الفرع لان كلاماً من غير الاخير

لا يهجم دفعة فيورث رية فيما مضى إلى التحمل ولو زالت هذه الامور اشترط تحمل جديد اما بعد الحكم فلا يؤثر إلا إذا كان قبل استيفاء عقوبة اخذاما ياتي في الرجوع قاله البلقيني (٢٧٦) (وجنونه كونه على الصحيح) فلا يؤثر لانه لا يقع رية في الماضي ومثله عني

(قوله لا يهجم دفعة) في المصباح هجمت عليه هجوما من باب قعد دخلت بغتة على غفلة وهجمته على القوم جعلته يهجم عليهم يتعدى ولا يتعدى ع ش يعني انها لا تظهر غالبا الا بعد تكرارها عزيرى (قوله فيورث رية الخ) عبارة المغنى بل الفسق يورث الرية فيما تقدم والردة تشعر بخبث في العقيدة والعداوة بضغائن كانت مستكنة وليس لمدة ذلك ضبط فينعطف الى حالة التحمل اه (قوله اشترط تحمل جديد) اي بعد مضي مدة الاستبراء التي هي سنة ليتحقق زوالها ع ش (قوله اما بعد الحكم فلا يؤثر الخ) عبارة المغنى ولا اثر لحدوث ذلك بعد القضاء كذا في الروضة واصلمها قال البلقيني وهو مقيد في الفسق والردة بان لا يكون في حد لآدمي او قصاص لم يستوف فان وجد بعد الحكم وقبل الاستيفاء لم يستوف كالرجوع بخلاف حدوث العداوة بعد الحكم او قبله وبعد الاداء فانه لا يؤثر اه وعبارة سم افاد اي قول المصنف او عداوة ان حدوث العداوة هنا قبل الحكم مانع منه وفي العباب بعد كلام متعلق بالشاهد الاصل نفسه ما نصه ويؤخذ منه ان حدوث العداوة قبل الحكم لا يؤثر وهذا يخالف ما افاده هنا الا ان يفرق ثم رايت الشارح في الفصل الاتي جزم بخلاف ما في العباب وانه يؤثر حدوث العداوة فليراجع اه بخذف اقول كلام النهاية هنا وفي الفصل الاتي موافق لكلام الشارح ومخالف لما مر عن المغنى الموافق لما في العباب وقد قدمنا في بحث العداوة عن الاسنى ما يوافق اه اي العباب ايضا (قوله الا اذا كان الخ) اي حدوث ذلك (قول المتن وجنونه) اي الاصل اذا كان مطبقا مغنى واسنى (قوله ومثله) اي الجنون ع ش ومغنى (قوله ان غاب) اي الاصل عن البلد وقوله والا اي بان كان حاضرا في البلد رشيدى (قوله والا) اي بان كان المغنى عليه حاضرا انتظر واله الخ اي فلا يشهد الفرع (قوله لكن يشكل الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مر في ولى النكاح من التفصيل لا مكان الفرق اه قال ع ش قوله ولا ينافيه الخ يتامل فان ما هنا فرق فيه على ما قرر بين ما يطول زمنه وغيره فهما مستويان على ان قوله قبل اي باعتبار ما الخ انما يتم لو سوى هنا بين الطويل والقصير اللهم الا ان يقال اراد بالطويل هنا ما نخل بمراد صاحب الحق وان لم يبلغ ثلاثة ايام بخلافه في النكاح فانه يعتبر في الطويل فيه الزيادة على ثلاثة ايام اه اقول ما ذكره او لا بقوله فان ما هنا فرق فيه الخ خلاف ظاهر صنيع النهاية كالشارح ولو سلم فاذا ذكره ثانيا بقوله اللهم الخ فالظاهر القول بعكسه (قوله ما قدمه في ولى النكاح الخ) من انه تنتظر افاقته ان لم يزد الاغماء على ثلاثة ايام والا فلا تنتظر وانتقلت الولاية للابعد (قوله نحو المرض) اي كالغيبه (قوله لا ينافي الشهادة) لانه اي بخلاف الاغماء قاله المصنف واعترضه الاذرى بانه اذا انتظرنا افاقة المغنى عليه مع عدم اهليته فانتظار المريض الامل اولى بلا شك مغنى (قوله واطلقوا الجنون هنا وقيدوا في الحضنة) اي فلا نظر لهذا التقييد والراجح الاخذ باطلاقهم رشيدى (قوله وقيدوه في الحضنة الخ) اي بان لا يقل زمنه كيوم في سنة (قوله مطلقا) اي قصر زمنه او طال ع ش (قوله والثاني اقرب) وفاقا للنهاية وخلافا للاسنى والمغنى كما مر (قوله ثابت له) اي لولى حضنة طرا عليه الجنون (قول المتن فاسق) اي او كافر مغنى او اخر سنى (قوله اوصي) الى قوله كما قاله الامام في المغنى الا قوله غير اغماء لما مر فيه (قول المتن وهو كامل) اي بعد الله واسلام وحرية وبلوغ مغنى (قوله فلا تكن شهادة واحد الخ) اي وان اوصيه المتن لو لا قول الشارح كل رشيدى (قوله فلا تكن شهادة واحد الخ) ولا يكفي ايضا اصل شهد مع فرع على الاصل الثاني لان من قام باحد شطرى البينة لا يقوم بالاخر ولو مع غيره (تنبيه) يكفي شاهدان على رجل وامرأتين لانهما مقام رجل مغنى وروض مع شرحة (قوله ولا واحد الخ) عبارة المغنى تنبيه لا بد من عدد الفرع ولو كانت الشهادة بما يقبل فيها الواحد كهلal رمضان اه (قول المتن بموت او عنى) هذان مثالان للتعذر ومثلها الجنون المطبق والحرس الذى لا يفهم فلو قال كالموت كان اولى

وانه يؤثر حدوث العداوة فليراجع

وخرس وكذا اغماء ان غاب والا انتظر زواله لقربه اي باعتبار ما من شأنه لكن يشكل عليه ما قدمه في ولى النكاح من التفصيل الا ان يفرق بخلاف نحو المرض لا ينتظر زواله لانه لا ينافي الشهادة (تنبيه) اطلقوا الجنون هنا وقيدوه في الحضنة كما مر فهل ينافي هذا ذلك التفصيل او يؤدى عنه هنا حال الجنون مطلقا كل محتمل والثاني اقرب وعليه فيفرق بينه وبين الاغماء برجاء زواله غالبا بخلاف الجنون وبين ما هنا والحضنة بان الحق ثم ثابت له فلا ينتقل عنه الا عند تحقق ضياع المحضون وجنون يوم في سنة لا يضيئه (ولو تحمل فرع فاسق او عبد) اوصي (فادى وهو كامل قبلت) شهادته كالاصل اذا تحمل ناقصا ثم ادى كاملا (وتكفى شهادة اثنين على كل من (الشاهدين) كما لو شهدا على اقرار كل من رجلين فلا يكفي شهادة واحد على هذا واحد على هذا ولا واحد على واحد في هلال رمضان (وفي قول

يشترط لكل رجل أو امرأة اثنتان) لانهما اذا شهدا على أصل كانا كشطر البينة فلا يجوز قيامهما بالشطر الثاني (وشروط قبولها) أى شهادة الفرع على الأصل (تعسر) الأصل (أو تعذر الأصل بموت أو عنى) فيما لا يقبل فيه الاعنى

(أومر ض) خير اغمام لما فيه (يشق) معه (-ضوره) مشقة ظاهرة بان يجوز ترك الجمعة كقوله الامام وإن اضره من ثم كانت اذكار الجمعة اذكارا نهائيا لان جميعها يتقضى بمجرد حضوره وقول الشيخان وكذا سائر الاذكار الخاصة بالاصل فان عمت الفرع ايضا كالمطر والوحل لم يقبل واذا اضره الاسنوى وغيره بانه قد يحمل المشقة لاجل وجوده دون الاصل ويرد بان المحل - اصله - ومع شمول المذموم لا يتقضى كونه محل حاجة كما هو ظاهر (او غيبة مسافة عدوى) يعني لفوقها كافي الروضة وغيرها لان مادونه في (٢٧٧) حكم البلد (وقيل) لمسافة (قصر) لذلك

وردد بمنعه في هذا الباب وأما اشتراطها في غيبة ولي النكاح لانه يمكنه التوكيل بلا مشقة بخلاف الاصل هنا ومر في التزكية قبول شهادة اصحاب المسائل بها عن آخرين في البلد وان قلنا انها شهادة على غيبة في البلد لمزيد الحاجة لذلك ولو حضر الاصل قبل الحكم تعينت شهادته لان القدرة عليه تمنع الفرع ويتجه ان الحكم كذلك لو عاده القاضي كالمو برى من مرضه وان فرق ان ادى الدم ببقاء العذر هنا لانهم لانه بحضور القاضي عنده لم يبق هناك عذر حتى يقال انه باق وليس ما ذكر هنا تكرارا مع ما مر انفا من ان نحو موت الاصل وجنونه وعماء لا يمنع شهادة الفرع لان ذلك في بيان طريان العذر وهذا في مسوغ الشهادة على الشهادة وان علم ذلك من هذا كما مرت الاشارة اليه (وان يسمى) الفرع (الاصول) في شهادته عليهم تسمية تميزهم ليعرف القاضي حالهم ويمكن الخصم من القدح فيهم وفي وجوب تسمية

مغنى (قول الماتن أومر ض الخ) وخوف من غير مروض وشيخ الاسلام ومغنى (قوله لما مر فيه) اى من الفرق بين الطويل وغيره ع شر (قوله بان يجوز الخ) من التجوز ويحتمل انه من الجواز اى لاجله (قوله وان اضره الخ) عبارة المغنى قال الزركشى وما ذكر من ضابط ارضه انقله في اصل الروضة عن الامام والغزالي وهو بعيد نقله وقلنا وبين ذلك ثم قال على ان الحاقه سائر اذكار الجمعة بالمرض لا يمكن القول به على الاطلاق فان اكل ماله ربح كرهه عذر في الجمعة ولا يقول احدهما بان اكل شهوذا الاصل ذلك يسوغ سماع الشهادة على شهادتهم وسبقه الى ذلك الاذرى وقد يقال المراد من ذلك ما يشق معه الحضور اه (قوله ومن ثم كانت اذكار الجمعة الخ) تقدم التوقف في مثل هذه العبارة ثم ايت الاذرى سبق الى التوقف في ذلك بنحو ما قدمناه من شمول اكل ذى الریح الكريمة ثم قال ولا احسب الاصحاب يسعون بذلك اصلا وإنما تولد ذلك من اطلاق الامام ومن تبعه اه رشيدى عن السلطان عبارة البجيرمى ومن الاعذار في الجمعة الریح الكريمة ولم يقل احدا انه عذر هنا فيغنى ان ينظر هنا زواله لان زمنه يسير اه (قوله وكذا سائر الاعذار) وليس من الاعذار الاعتكاف كما اقتضاه كلامهم نهاية اى ولو مذكورا ع شر (قوله واعترضه الاسنوى وغيره الخ) وهو الاوجه نهاية واسنى ومغنى (قوله ويرد الخ) يتامل سم (قوله ينبغي كونه محل حاجة) قد يمنع سم اقول وايضا يعارض بان يكون من الاصل وفرعه فوق مسافة العدوى فحضر الفرع لاداء الشهادة دون اصله (قوله يعني لفوقها الخ) عبارة المغنى تنبيه قوله لمسافة عدوى نسب فيه الى سبق قلم وصوابه فوق مسافة العدوى كما هو في المحرر والروضة وغيرهما اه (قوله لان مادونه) اى دون الفوق (قوله ومر في التزكية) الى التنبيه في المغنى الا قوله ويتجه الى وليس (قوله بها) اى بالتزكية (قوله ولو حضر اصل الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو شهد بالفرع في غيبة الاصل ثم حضر او قال لا اعلم انى تحمات او نسيت او نحو ذلك بعد الاداء لشهادة وقبل الحكم لم يحكم بها الحصول القدرة على الاصل في الاولى والريبة فيما عداها او بعد الحكم به لم يؤثر وان كذبه الاصل بعد القضاء لم ينقض قال ابن الرفعة ويظهر ان يجيء في تغريمهم والتوقف في استيفاء العقوبة ما ياتى في رجوع الشهود بعد القضاء قال الاذرى وهو ظاهر لان ثبت انه كذبه قبله فينقض قال الزركشى تفقهما الا ان ثبت انه اشهد فلا ينقض اه (قوله وفي وجوب تسمية قاض الخ) عبارة المغنى (تنبيه) شمل اطلاق المصنف ما لو كان الاصل قاضيا كالمو قال اشهدنى قاض من قضاة مصر او القاضى الذى بها ولم يسمه وليس بها قاض - واه على نفسه في مجاس - كما قال الاذرى والصواب في وقتنا وجوب تعيين القاضى ايضا لما لا يخفى اه (قوله وجهان الخ) والفرق ان القاضى عدل بالنسبة الى كل احد بخلاف شاهد الاصل فانه قد يكون عند فرعه عدلا والحاكم يعرفه بالفسق فلا بد من تعيينه لينظر في امره وعدالته سم عن القوت (قوله ولان يتعرضوا لصدقه الخ) لانهم لا يعرفونه بخلاف ما اذا حلف

(قوله واعترضه الاسنوى وغيره الخ) الاوجه ما قاله الاسنوى وغيره من مروقه وله ويرد الخ يتامل (قوله) ينبغي كونه محل حاجة) قد يمنع (قوله وفي وجوب تسمية قاض شهد عليه وجهان وصوب الاذرى الخ) عبارة القوت بخلاف ما لو قال اشهدنى قاض من قضاة بغداد او القاضى الذى ببغداد ولم يسمه وليس بها قاض سواء على نفسه في مجاس - كما به كذا دل اسمع فيه وجهان والفرق ان القاضى عدل بالنسبة الى كل احد بخلاف شاهد الاصل فانه قد يكون عند فرعه عدلا والحاكم يعرفه بالفسق فلا بد من تعيينه لينظر

قاض شهد عليه وجهان وصوب الاذرى الوجوب في هذه الازمنة لما غلب على القضاة من الجهل والفسق (ولا يشترط ان يزكيه الفروع) ولا ان يتعرضوا لصدقه فيما شهد به بل لم اطلاق الشهادة والقاضى يبحث عن عدالته (فان زكوه قبل) ذلك منهم ان تاهلوا للتعديلات اذ لا تهمة وانما لم تقبل تزكية احد شاهدين في واقعة لآخر لانه قام باحد شطرى الشهادة فلا يقوم بالآخر وتزكية الفرع للاصل من تمة شهادة الفرع ولذا شرطت على وجه (تنبيه) فنحن هنا بجمع الاصول والفروع تارة وافراد كل اخرى

(ولو شهدوا على شهادة عدلين أو دول ولم يسموهم لم يجر) أي لم يكف لانه يسد باب الجرح على الخصم (فصل) في الرجوع عن الشهادة
وشرط جريان حكمه لآتيه ان لا يكون ممن حجة غيره انما من قولهم لو شهدا على شخصهم فاقرب بالحق قبل الحكم فلا قرار بالشهادة
امكن مرفو الرجوع عن الاقرار بالزنا وقد (٢٧٨) قامت به بانه تعالى ينبغي ان ياتي به ان الحكم ان استدلاله بجرت احكام

الرجوع فيه أو الاقرار فلا
إذا (رجعوا) أو من يكمل
النصاب به أو مات مورثه
الذي شهد له كما مر في بحث
التهمة (عن الشهادة) التي
ادوها بين يدي الحاكم
(قبل الحكم) بشهادتهم
ولو بعد ثبوتها بناء على
الاصح السابق انه ليس
بحكم مطلقا خلافا لركشي
الباحث انه كالرجوع بعد
الحكم وان قلنا انه ليس
بحكم نعم لا يبعد قوله ايضا
قولهم بعد الحكم محله فيما
يتوقف على الحكم فاما
ما ثبت وان لم يحكم اى
كرمضان فالظاهر انه كما
بعد الحكم اه بان
صرحوا بالرجوع ومثله
شهادتي باطلة او لا شهادة
لي فيه وفي ابطالها او فسختها
او رددها وجهان ويتجه
انه غير رجوع اذا لقدرة
له على انشاء ابطالها الذي
هو ظاهر كلامه بخلاف
ما لو قال هي باطلة او منقوضة
او مفسوخة لانه اخبار
بانها لم تقع صحيحة من اصحابها
وبخلاف ما لو قال اردت
باطلها مثلا انها باطلة في
نفسها فمرأيت من اطلق
ترجيح ان ذلك رجوع

المدعى مع شاهده حيث يترضا له مدقه لانه يعرفه شيخ الاسلام ومغنى (قول المتزول لو شهدوا الخ) فان قيل
كان ينبغي ذكر هذه المسئلة عقب قوله وان يسمى الاصول الجيب بانه انما اخرها ليعيد ان نزكية افروع
الاصول وان جازت الايد من آييتهم بالاصول لو انه لم يكن صرحا في ذلك (تمت) لو اجتمع اصل
وفرعا اصل آخر قدم عليهما في الشهادة كولو كان مائة مالا يكتفي به يستعمله ثم يتيم قله صاحب
الاستقصاء مغنى وقوله تتمه الخ في الاسنى والنهاية مثله

(فصل) في الرجوع عن الشهادة (قول) وشرط جريان الخ (وبعد اشبهه قوله ان لا يكون الخ (قول)
غيره) اى اداء الشهادة فالنذر كبر فظار المدعى (قول) فيه اى الرجوع عنها (قول) المتزول رجوعا عن الشهادة
اى او توقفوا فيها بعد الاداء مغنى ويأتى في الشرح ماله (قول) او مات الخ) كان الاولى ان يؤخره الى قبيل
قول المتزول قبل الحكم (قول) بين يدي الحاكم) ظاهره ولو نحو ايربى رطه فايربى (قول) ولو بعد ثبوتها
الى قوله خلافا للزركشى في النهاية (قول) ثبوتها اى الشهادة (قول) السابق اى في آداب القضاء
(قول) مائة اى - واه كان اثبات الحاق ام سيبيا (قول) الباحث انه اى الرجوع بعد اثبوت (قول) ايضا
الاولى حذفه (قول) وان لم يحكم اى به (قول) فالظاهر انه بعد الحكم قضيته ان كونه كما بعد الحكم
لا يتوقف في رمضان على الشروع في الصوم وتقدم في كتاب الصيام ما يقتضى خلافه فراجعهم سم (قول)
بان صرحوا اى قوله وبخلافه الخ في النهاية الا قوله ويتجه الى بخلاف الخ (قول) بان صرحوا) متفق
برجوع الخ في ائتين اى في قول كل منهم رجعت عن شهادتي (قول) ومثله اى انصر بيج بالرجوع (قول)
وجهان) ارجعهمما البطلان نهائية ومغنى (قول) ويتجه الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر انا (قول) على انشاء
ابطالها اى مالا (قول) وبخلافه لو قال الخ) في هذا المذهب ما لا يخفى وكان حق المقام الاستدراك (قول)
ويتبين حمله الخ) تقدم انفا اعتماد النهاية والمغنى الاطلاق (قول) وقوله اى قوله نعم في المغنى والى قوله فيما
يظهر في النهاية (قول) لانه لم يتحقق الخ) اى فان قالوا له احكم فنحن على شهادتنا حكم لا نعلم يتحقق رجوعهم
ولا بطلت اهائيتهم وان عرض شك فقدر زال ولا يحتاج الى اعادة الشهادة منهم لانه صادرت من اهل جازم
والتوقف الطارىء قد زال مغنى وروض مع شرحه (قول) عن سبب توقفه اى توقف الشاهد (قول) مامر
اى في مبحث شرط التسامع (قول) امتنع الحكم بها اى بشهادتهم وان اعادوها مغنى ويأتى في الشارح مثله
(قول) ان كان نحو فسق) عبارة النهاية كنجوف فسق او عداوة او انتقال المال المشهود به الخ (قول) كما مر
اى في بحث التهمة (قول) ولانه اى قوله وتقبل البينة في المغنى (قول) ولانه الخ) عطف على لزوال سببه
والضمير للحاكم كما اظهر به الاسنى والمغنى (قول) لا يدري اصدقوا اى فينتفى ظن الصدق شيخ الاسلام
ومغنى (قول) ويعزرون الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويعزرون متعمد في شهادته الزور باعترافه اذا
لم يقتص منه بان لم يلزمه رجوعه قصاص ولا حد ودخل التعزير فيه اى القصاص او الحدان اقصر منه او
اقم عليه حد اه (قول) تعمدنا اى شهادة الزور مغنى (قول) ويحدون للحد في الخ) وان رجع بعض

في امره وعدالته والصواب في وقتنا تعيين القاضى لما يخفى اه
(فصل) رجوعا عن الشهادة قبل الحكم الممتنع الخ (قول) كما بعد الحكم قضيته ان كونه كما بعد الحكم
لا يتوقف في رمضان على الشروع في الصوم وتقدم في كتاب الصيام ما يقتضى خلافه فراجعهم (قول) وفي
ابطالها او فسختها او رددها وجهان) ارجعهمما البطلان شمر (قول) ويحدون للحد في الخ) ان كانت بزنا

ويتعين حمله على ما ذكرته آخر او قوله للحاكم بعد شهادته عنده توقف عن الحكم بوجوب
توقفه ما لم يقل له احكم لانه لم يتحقق رجوعه نعم ان كان عاميا وجب سؤاله عن سبب توقفه كما علم مامر (امتنع) الحكم بها لزوال سببه
كما لو طرأ مانع من قبول الشهادة قبله ان كان نجوف فسق او عداوة او صار المال له بموت المشهود له وهو وارثه كما مر لانحوت موت أو جنون
او عنى كما قاله الاذرعى ولانه لا يدري اصدقوا في الاول او الثاني وينسئون ويعزرون ان قالوا تعمدنا ويحدون للحد في الخ) ان كانت بزنا

وإن ادعوا الغلط وتقبل البينة بعد الحكم بشهادتهما برجوعهما قبله وإن كذباهما كما قبل بفسقهما وقته أو قبله بزمن لا يمكن فيه الاستبراء ولا تقبل بعده برجوعهما من غير تعرض لكونه قبله أو بعده فيما يظهر ثم رايت أبا زرعة قال في قأويه ما ما خصه تقبل البينة بالرجوع لأنه إما فاسق أو مخطئ ثم إن كان قبل الحكم امتنع أو بعده فإن كانت بمال غرامه وبقي الحكم اه فعلم أنه ليس لها بعد الرجوع وإن ثبت بالبينة وكذباهما العود للشهادة مطلقا لانهما إما فاسقان إن نعمدا أو مخطئان وقد صرحوا بأن المخطئ لا تسمع (٢٧٩) منه إعادة الشهادة لكن بقيد مر أوائل

الباب ويظهر أنه لا يأتي هنا (أو) رجعوا (بعده) أي الحكم (وقبل استيفاء مال استوفى) أو قبل العمل بأثر عقد أو حل أو فسخ عمله لأن الحكم ثم وليس هذا ما يسقط بالشبهة (أو) قبل استيفاء (عقوبة) لادعى كقود وحده قذف أو لله كحد زنا وشرب (فلا) تستوفي لانها تسقط بالشبهة (أو بعده) أي بعد استيفائها (لم ينقض) لجواز كذبهم في الرجوع فقط وليس عكس هذا أولى منه والثابت لا ينقض بامر محتمل وبه يبطل ما قيل بقاء الحكم بغير سبب خلاف الاجماع قال السبكي وليس للحاكم أن يرجع عن حكمه أي بعلمه أو ببينة كما قاله غيره ووجهه أن حكمه إن كان باطن الامر فيه كظاها فنفذ ظاهرا وباطنا ولا إبان لم يتبين الحال فنفذ ظاهرا فلم يجزله الرجوع إلا إن بين مسنده فيه كما علم مما مر في القضاء ومحل ذلك في الحكم بالصحة بخلاف الثبوت والحكم بالموجب لأن كلا منهما لا يقتضي صحة الثابت ولا

الاربعة حدوده عباب اه سم (قوله) وإن ادعوا الغلط أي لما فيه من التعبير وكان حقهما التثبت وكما لو رجعوا عنها بعد الحكم معنى (قوله) وتقبل البينة الخ أي وحينئذ يغمران لثبوت رجوعهما كما اعتمده شيخنا الشهاب الرملي في ما شرحه الروض سم (قوله) وقته الخ أي الحكم (قوله) ولا تقبل بعده الخ (عبارة النهاية) والوجه عدم قبولها بعده الخ كما دل على ذلك كلام العراقي في قأويه اه (قوله) قال ما خصه تقبل البينة الخ (ظاهره) القبول مع عدم التعرض المذكور رسم وفيه نظر (قوله) فاعلم أي من قول أبي زرعة لانه إما فاسق أو مخطئ كما هو ظاهر صنيع الشارح أو من قول الشارح ولا نه لا يدري الخ وهو قضية صنيع المغنى (قوله) مطلقا أي سواء كانت في عقوبة أو في غيرهما معنى (قوله) لكن بقيد مر الخ وهو أن لا يكون مشهورا بالديانة اعتيد بنحو سبق لسان أو نسيان (قوله) أي الحكم إلى قوله وبه يبطل في المغنى الا قوله أو حل (قوله) أو فسخ) يعني عنه ما قبله (قوله) لأن الحكم إلى قوله أو ظنت في النهاية الا قوله فيتنقض حكمه مالم يتهم وما اتبه عليه (قوله) وليس هذا مما يستقط بالشبهة أي حتى يثبت بالرجوع نهاية (قوله) وشرب) أي وسرفة نهاية (قوله) لانها تسقط بالشبهة أي والرجوع شبهة المغنى (قوله) أي استيفائها) عبارة المغنى أي استيفاء المحكوم به اه (قوله) لجواز كذبهم الخ أي ولتاكد الامر بنهاية ومغنى (قوله) عكس هذا) أي صدقهم في الرجوع عرش (قوله) أي بعلمه أو ببينة) أي إذا كان سبب الرجوع علمه بطلان حكمه أو شهادة بينة علمه بطلان حكمه قاله عرش وهذا مبني على أن الباء متعلقة بيرجع والظاهر أنها متعلقة بحكمه (قوله) ووجهه) أي ما قاله السبكي (قوله) إلا أن بين الخ) راجع إلى قول السبكي ويحتمل إلى قول الشارح فلم يجزله الرجوع (قوله) ومحل ذلك) يعني جواز رجوع الحاكم عن الحكم إذا بين مسنده رشيدى (قوله) والحكم بالموجب) انظر هذا مع ما تقدم في الهبة عرش (قوله) لأن كلا منهما الخ) علة لقوله بخلاف الثبوت الخ (قوله) لأن كلا منهما لا يقتضي صحة الثابت الخ) أي فلم يكن هناك شيء يتوجه اليه الرجوع رشيدى (قوله) ولا المحكوم به) أي ولا صحة ما حكم بموجبه (قوله) لأن الشيء الخ) هذا لما يناسب المعطوف عليه فقط وقوله ولأن الحكم الخ لا يناسب واحدا من المعطوفين فكان المناسب للمعطوف أن يقول ما قد مناعن النهاية والأسنى في آخر باب القضاء ولأن معنى الحكم بالموجب أنه إذا ثبت الملك صح فكانه حكم بصحة الصيغة اه (قوله) فحينئذ أي حينئذ حكم الحاكم بالصحة (قوله) ومنها) أي شروط الصحة (قوله) بها) أي بالصحة (قوله) ويقبل قوله الخ) أي لانه من نهاية (قوله) قيل الخ) عبارة النهاية وظاهر ما ذكره عدم احتياجه في دعوى الاكراه لقرينة ولول وجه خروجه عن نظائره فخامة منصب الحاكم ويتعين فرضه في مشهور الخ قال عرش قوله لقرينة أي ولا إبان من اكراهه اه (قوله) لا كنت الخ) عطف على قوله بان لي الخ (قوله) في نفس) إلى قوله أو ظنت في المغنى (قول المتن أو جلده) أو قطع سرقه أو نحوها معنى وروض (قوله) أي الزنا الخ) عبارة المغنى بلفظ المصدر المضاف ضمير الزنا ولو حذفه كان اخصروا عم ليشمل جلد

عبارة العباب ولورجع شهود زنا حدوا للقذف وإن قالوا غلطنا وإن رجع بعض الاربعة حدوده اه (قوله) وتقبل البينة) أي وحينئذ يغمران لثبوت رجوعهما ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملي في قوله

المحكوم به لأن الشيء قد ثبتت عنده ثم ينظر في صحته ولأن الحكم بالصحة يتوقف على ثبوت استيفاء شروطها عنده ومنها ثبوت ملك العاقد أو ولايته فحينئذ جاز له بل لزمه أن يرجع عن حكمه بها إن ثبت عنده ما يقتضي رجوعه عنه كعدم ثبوت ملك العاقد ويقبل قوله بان لي فسق الشاهد فيتنقض حكمه مالم يتهم وقوله اكراهت على الحكم قبل ولو بغير قرينة على الاكراه اه وقضية النظائر أنه لا بد منها إلا أن يفرق بان فخامة منصب القاضي اقتضت ذلك وعليه فحله في مشهور بالعلم والديانة لا كنت فاسقا وعدوا للحكم عليه مثلا لانها به (فإن كان المستوفى قصاصا) في نفس أو طرف (أو قتل ردة أو رجم زنا أو جلده) أي الزنا ومثله جلد القذف (وإمات)

من القود والحد ثم رجعوا (وقالوا) كلام (٢٨٠) (تعمدنا) وعلينا انه يقتل بشهادتنا اوجهنا ذلك وهم من لا يخفى عليهم او ظننا اننا نخرج

بأسباب فيما يتجه الى
وان بحث الرافعي اهم
مخطئون لان هذا لا عذر
لهم فيه بوجه الا ان كانت
الاسباب أو بعضها ظاهرة
لكل أحد وعليه قد يحمل
كلام الرافعي أو قال كل
منهم تعمدت ولا أعلم حال
صاحبي أو اقتصر كل على
قوله تعمدت (فعلهم) ما لم
يعترفوا القاتل بحقيقة
ما شهد به عليه (تصاص)
بشرطه ومنه أن يكون
جلد الزنا يقتل غالبا
ويتصور بان يشهدا به في
زمن نحو حر ومذهب
القاضي يقتضي الاستيفاء
فور او ان أهلك غالبا وعلما
ذلك وبهذا يجاب عن
تنظير البلقيني فيه كابن
الرفعة وأفهم قوله قصاص
أنه يراعى فيه المائلة
فيحدون في شهادة الزنا حد
القذف ثم يرجون (أو)
للتنويح لا للتخيير لما قدمه
أن الواجب أولا القود
والدية بدل عنه لا أحدهما
(دية مغلظة) كما في ما لم
موزعة على عدد رؤوسهم
لنسبة أهلاكهم وخارج
بتعمدنا أخطانا فعليهم دية
مخففة في ما لم إلا ان
صدقهم العاقلة أو ما لو قال
أحدهم تعمدت وتعمد

قذف وشرب اه (قوله من القود أو الحد) عبارة المغنى والروض المجلود فجلا الموت قيد الجلد فقط وهو
المتعين لان ما قبله غير القصاص في طرف لا يحتاج الى التقيد بالموت والقصاص في طرف غير مقيد به (قوله
وعلينا انه يقتل الخ) هو ليس بقيد بل مثله ما اذا سكتوا رشيدى (قوله اوجهنا ذلك الخ) عبارة النهاية
والروض مع شرحه ولا اثر لقوله بعد رجوعهم لم نعلم انه يقتل بقولنا الا لقرب عهد بالاسلام او نشأ ببادية
بعيدة عن العلماء فيكون شبه عمد في ما لم مؤجلا بثلاث سنين ما لم تصدقهم العاقلة اه (قوله لان هذا الخ)
أى قولهم وظننا اننا نخرج الخ (قوله وعليه) أى على الظهور المذكور (قوله كلام الرافعي) أى بحسب المذكور
(قوله أو قال) إلى الآن في المغنى وإلى قوله واعترضه البلقيني في النهاية (قوله أو قال كل الخ) دطف على
قول الآن قالوا تعمدنا (قوله أو اقتصر الخ) أو قال كل تعمدت وتعمد صاحبي روض ونهاية (قوله ولى
القاتل الخ) الا ولى ولى الدم كفى الاسنى والمغنى وعبارة النهاية ما لم يعترف القاتل اه قال الرشيدى يعنى
من قتل واستوفينا منه القصاص وظاهر ان مثله المقتول ردة اور جماعا مثلا فكان الاو لى لبديل لفظة القاتل
بالمقتول اه (قوله بشرطه) وهو المكافأة ع ش (قوله ومنه) أى شرط القصاص (قوله وهذا الخ) أى
بالنص وير المذكر (قوله وافهم) إلى الآن في المغنى (قوله ثم يرجون) ولا يضرب في اعتبار المائلة عدم معرفة
محل الجنابة من المارجوم ولا قدر الحجوم وعده قال القاضى لان ذلك تفاوت يسير لا دبرة به وخالف في
المهمات فقال بين السيف لم تذكر المائلة اسنى ومنه (قوله في ما لم) إلى قوله وادترضه البلقيني في المغنى إلا
ما انبه عليه (قوله لان صدقهم العاقلة) كذا في الروض والنهاية وعبارة المغنى والاسنى ان كذبهم العاقلة
فان صدقهم فعليهم الدية وكذا ان سكت كما هو ظاهر كلام كثير خلافا لما فيه كلام الروض فان صدقهم لزمها
الدية (فرع) لو ادعوا ان العاقلة تعرف خطاهم هل لهم تحايها اولاً ووجهان اوجههما ان لم ذلك كما
رجعه الاسنى لانها لو اقرت غرمت خلافا لما جرى عليه ابن القارى من عدم التحايف اه وقوله فرع الخ
كذا في النهاية (قوله اما لو قل) ولو قال كل تعمدت واخطا صاحبي لا قصاص أو قال أحدهما تعمدت
وصاحبي أخطأ أو قال تعمدت ولا أدري أتعمد صاحبي أم لا وهو ميت أم غائب لا يمكن مراجعته أو اقتصر
على تعمدت وقال صاحبه اخطات فلا تصاص وعلى المتعمد قسطه دية مغلظة وعلى الخطيئة قسطه من مخففة
نهاية ومغنى روض مع شرحه (قوله وقال صاحبه الخ) أى أو غائب أو ميت روض ونهاية ومنه (قوله
دون الثاني) أى لانه لم يعترف إلا بشركه خطيئة أو بخطا اسنى ومنه (قوله ويجاب بمنع ذلك الخ)

في شرح الروض (فرع) لو لمية ولا رجوعنا الى كذا قامت بينة برجوعهم الى ما لم يفر ما قال الماوردى لان الحق
باق على الماشهود عليه اه المعتمد خلافه وانهما يفرمان اثبوت رجوعهما بالبينه أى وهذا اذا كان
الرجوع بعد الحكم (قوله ثم رايت ابازرعة قال في فتاويه ما اخصه تعقل البينة بالرجوع) ظاهره القبول مع
عدم التعرض المذكور (قوله وقالوا كلامهم تعمدنا وعلينا انه يقتل بشهادتنا الخ) قال في الروض ولا اثر
لقولهم أى بعد الرجوع لم نعلم انه يقتل أى بقولنا إلا لقرب عهد بالاسلام أى او نشتم ببادية بعيدة عن
العلماء فيكون شبه عمد في ما لم مؤجلا بثلاث سنين أى الا ان تصدقهم العاقلة فيجب عليهم اه (قوله
وخرج بتعمدنا أخطانا) قال في شرح الروض قال الامام وقديرى القاضى فيما اذا قالوا اخطانا تعزيرهم
اتركهم التحفظ نقله عنه الاصل واقره وحذنه المصنف لقول الاسنى المعروف عدم التعزير فقرة جزم به
الفعال والقاضى ابو الطيب والبدنيجي وابن الصباغ والبقوى والرويانى والقاضى بجلى لكن جمع الاذرعى
بين الكلامين بان هؤلاء ارادوا انه لا يتحتم التعزير بل هو راجع إلى رأى الحاكم كما قال الامام اه
(قوله إلا ان صدقهم العاقلة) بخلاف ما اذا كذبهم العاقلة قال في الروض ولا يمين عليها أى لو ادعوا
انها تعرف خطاهم وان عليهم الدية وانكرت ذلك والمعتمد ان عليها يمين نفي العلم إذا طلبوا تحايها
ش مر (قوله دون الثاني) أى لانه لم يعترف إلا بشركه خطيئة أو بخطأ (قوله ويجاب بمنع ذلك) فيه ما فيه

صاحبي وقال صاحبه أخطأت أو قال تعمدت وأخطأ صاحبي أو قال أخطانا فيقتل الاول فقط لانه أقر بموجبه فيه
بحق دون الثاني ولو رجع أحدهما فقط وقال تعمدنا قتل أو تعمدت فلا وادترضه الباقلاني بأنه كشر يك القاتل ويجاب بمنع ذلك

فليس قاتلا بحق بل الراجع
حينئذ كشرية الخطى
بجامع ان كلا لا قود عليه
لقيام الشبهة في فعله لا ذاته
كاعلم بما مر في الجراح وعلم منه
ايضا ان عمل هذا ما لم يقل
الولى علمت تعمدهم ولا
فالقود عليه وحده (وعلى
القاضى قصاص ان) رجع
وحده و (قال تعمدت)
لا عترافه بموجبه فان آل
الامر للدية فكلمها مغالطة
في ماله لانه قد يستقل
بالمباشرة فيما اذا قضى
بعلمه بخلاف ما اذا رجع
هو والشهود فانه يشاركون
كباقي على ان الرافعى بحث
استواءهما (وان رجع
هو وهم) فعلى الجميع قصاص
(ان قالوا اتعمدنا) وعلينا الى
اخره لنسبة هلاكة اليهم
كلهم (فان قالوا اخطانا
فعليه نصف دية) مخففة
(وعليهم نصف) كذلك
توزيعا على المباشرة
والدبيب (ولو رجع مذك)
وحده او مع من مر (فالاصح
انه يضمن) بالقود او الدية
لانه بالتزكية يلجى القاضى
للحكم المقتضى للقتل
ويفرق بينهما وبين ما يأتى في
شاهد الاحصان بان الزنا
مع قطع النظر عن الاحصان
صالح للالجاء وان
اختلف الحد والشهادة
مع قطع النظر عن التزكية
غير صالحة أصلا فكان
المالجي هو التزكية وبه

فيه ما فيه سم (قوله فليس الخ) أى الشاهد الباقي (قول) بجامع أن كلا أى من الخطى. والشاهد الباقي (قوله) وعلم منه) إلى الماتن في المغنى وإلى قول الماتن ولو رجع شهود مال في النهاية لا لقوله ولا شهدوا له إلى وإعادة ضمير الجمع (قوله منه) أى عامر في الجراح (قوله ان عل هذا) أى وجوب القود أو الدية عليهم أو على احدهم (قوله فالقود) أى أو الدية (قوله رجع وحده) إلى الماتن في المغنى لا لقوله وعلينا الخ وقوله أو مع من مر (قوله وقال تعمدت) أى الحكم بشهادة الزور فان قال اخطأت فدية مخففة عليه لا على عاقلة كذبتة اسنى ومغنى (قوله وقال تعمدت) أى وعلمت انه يقتل بحكى ولم يقل الولي علمت تعمده (قوله لانه قد يستقل الخ) عبارة المغنى في شرح فان قالوا اخطانا فعليه نصف دية الخ نصها قال الرافعى كذا نقله البغوى وغيره وقياسه انه لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده كالمراجع بعض الشهود اه ورد القياس بان القاضى قد يستقل بالمباشرة فيما اذا قضى بعلمه بخلاف اشهود وبانه يقتضى انه لا يجب كمال الدية عند رجوع الشهود وودوحدهم مع انه ليس كذلك اه (قوله كباقي) أى في الماتن انفا (قوله بحث استواءهما) أى رجوعه وحده أو والشهود ع ش عبارة سم أى المسكتين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده اه وإنما يجب النصف فقط رشيدى (قول الماتن فعليه) أى القاضى وقوله وعليهم أى الشهود مغنى وعش (قوله توزيعا على المباشرة والسبب) يعلم منه ان محل قوله ان المباشرة مقدمة على السبب بالنسبة للقصاص خاصة لكن ينبغي التامل في قوله توزيعا على المباشرة والسبب رشيدى (قول الماتن ولو رجع مذك الخ) أى ولو قبل شهادة الشهود على ما قاله في شرح الروض ولا يخفى اشكاله اذا اثر التزكية قبل الشهادة ولا للرجوع كذلك كما هو ظاهر إلا ان يصور بمالوزكاهم في قضية وقع الحكم فيها ثم رجع المازكى ثم شهدوا عقب ذلك في قضية اخرى وقبلهم الحاكم تعويلا على التزكية السابقة لقرب الزمان وعدم الاحتياج إلى تجديد التزكية وحكم بشهادتهم ومع ذلك فلا يخلو عن اشكال فليتأمل ثم رايت شيخنا الشهاب الرملى رده هذا التصوير بان هذا لا يمكن ايجابه للقصاص لان شرطه قصد الشخص ولم يوجد اه سم (قوله او مع من مر) في شرح البهجة واشترك الجميع أى جميع من يرجع من الشاهد والمزكى والولى وكذا القاضى في لزوم القود فان آل الامر إلى الدية فهى عليهم بالسوية ارباعا وهذا ما صححه البغوى صح أن المؤاخذ الولي وحده وقد يفيد ذلك انه فيما اذا رجع الشاهد والمزكى وآل الامر إلى المال وجب الدية عليهما نصفين فليتأمل سم (قول المتن فالاصح انه يضمن) أى دون الاصل ع ش عبارة الرشيدى قوله بالقود أو الدية هذا كالصريح فى ان القود أو الدية على المزكى وحده ويصرح به قوله فى الفرق الا فى كان الملجى هو التزكية وقوله لانه الملجى كالمزكى لكن فى الانوار انه يشارك الشهود فى القود أو الدية فليراجع اه اقول واليه أى رد ما فى الانوار اشار الشارح بقوله وبه يندفع ما لجمع هنا (قوله بالقود) أى بالشرط المذكورة شرح المنهج أى ان قال تعمدت ذلك وعلمت انه يستوفى منه بقوله وجعل الولي تعمده (قوله

(قوله على أن الرافعى بحث استواءهما) أى المسكتين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده (قوله ولو رجع مذك الخ) أى ولو قبل شهادة الشهود على ما قاله في شرح الروض ولا يخفى اشكاله اذا اثر للتزكية قبل الشهادة ولا للرجوع كذلك كما هو ظاهر إلا ان يصور بمالوزكاهم في قضية وقع الحكم فيها ثم رجع المازكى ثم شهدوا عقب ذلك في قضية اخرى وقبلهم الحاكم تعويلا على التزكية السابقة لقرب الزمان وعدم الاحتياج إلى تجديد التزكية وحكم بشهادتهم ومع ذلك فلا يخلو الحكم من اشكال فليتأمل ثم رايت شيخنا الشهاب الرملى رده هذا التصوير بان هذا لا يمكن ايجابه للقصاص لان شرطه قصد الشخص ولم يوجد اه (قوله ايضا ولو رجع مذك الخ) في شرح البهجة واشترك الجميع أى جميع من يرجع من الشاهد والمزكى والولى وكذا القاضى في لزوم القود فان آل الامر إلى الدية فهى عليهم بالسوية ارباعا وهذا ما صححه البغوى صح أن الماتن ان يبين ان النوى صح ان المؤاخذ الولي وحده وقد يفيد ذلك انه فيما اذا رجع الشاهد والمزكى وآل الامر إلى المال وجب الدية عليهما نصفين فليتأمل (قوله او مع من مر الخ) انظر ما على المزكى من الدية

ولورجع الأصل وفرعه اختصر الغرم بالفرع لأننا المالحى كما ذكرى (أو رجع (ولى وحده) دون الشهود (فعليه قصاص أودية) كاملة لانه المباشرة القتل وببحث البلقينى انه لا أثر (٢٨٢) رجوعه فى قطع الطريق لان الاستيفاء لا يتوقف عليه بل لا يسقط به فوه كما مر (أو رجع

ولورجع الأصل (الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولورجع فروع أو اصول عن شهادتها بعد الحكم بشهادة الفروع غير موافق وان رجعوا كلهم فالأصل الفروع نقط لانهم يتكثرون اشهاد الاصول ويقلون كذبنا فيما قلنا والحكم وقع بشهادتهم اه (قوله لانه بالتزكية الخ) وظاهر كلامهم انه لا فرق بين قوله علمت كذبهم بقوله علمت فسقهم وبه صرح الامام وان قال انفال علمه اذا قال علمت كذبهم فان قال علمت فسقهم لم يلزمه شىء لانهم قد يصدقون مع فسقهم مغنى وأسنى (قول الماتن فكذلك) أى يجب القصاص أو الدية على الولي وحده على الأصح مغنى (قوله لكن عليه نصف الدية) أى والنصف الآخر على الشهود وعلى هذا الوجه لورجع الولي والقاضى والشهود كان على كل الثالث مغنى (قوله لتعانونهم الخ) أى فعليه القود مغنى فهو علمه الماتن رشيدى (قوله بخلع الخ) أو قبل الدخول مغنى (قوله بخلع الخ) إلى قوله كما أفهمه فى المغنى (قوله كما يحتمل البلقينى) عبارة المغنى ولو قالو فى رجوعهم عن شهادتهم بطلاق بان كان رجعيًا فالبلقينى الأرجح عندهم أنهم يغرمون لانهم قطعوا عليه ملك الرجعة الذى هو كملك البضع قال وهو قضية اطلاقهم الغرم عليه بالطلاق البائن وشمل اطلاق المصنف البائن ما لو كان الطلاق الماشهود به تكلمة الثلاث وهو احد وجهين فى الحاوى يظهر ترجيحه لانهم منعهما من جميع البضع كالثلاث اه (قول الماتن أو لعان) أو نحو ذلك مما يترتب عليه البيونة كالتسخيع بسبب مغنى وشيخ الاسلام (قول الماتن و فرق القاضى) أى فى كل من هذه المسائل مغنى وشيخ الاسلام (قوله ويؤخذ منه) أى من قول الماتن و فرق القاضى (قوله مع عاتهم الخ) وهى قوله لانه بدل البضع الخ (قوله أى صريحاً) خبر فقول البلقينى الخ (قوله الماتن دام الفراق) أى فى الظاهر إن لم يكن باطن الأمر كظاهره كما هو واضح فليرجع رشيدى (قوله وببحث البلقينى الخ) معتمد على وفيه وقفة ظاهرة إذ التحفة والنهاية اتفقا على ضعفه ثم رأيت قال الرشيدى لا يخفى أن حاصل بحث البلقينى انه لا بد من توجه حكم خاص من القاضى الى خصوص التحريم ولا يكتفى عنه الحكم بالتفريق أى ولو بصيغة الحكم لانه لا يلزم منه الحكم بالتحريم بدليل النكاح الفاسد فانه يحكم فيه بالتفريق ولا يحصل معه حكم بتحريم أى لان التحريم حاصل قبل وحينئذ لجواب الشارح كان حجج غير ملاق لبحت البلقينى والجواب عنه علم من قولنا أى لان التحريم حاصل قبل أى ان سبب عدم ترتب التحريم على الحكم بالتفريق فى النكاح ان التحريم حاصل قبل ولا معنى لتحصيل الحاصل حتى لو فرض انه ليس فيه تحريم كان كسئلنا فيتبع الحكم بالتفريق فتأمل اه (قوله بما مر) أى فى القسمة (قوله مثلاً) أى القسمة عرش (قوله فى البائن) أى بخلافه فى الرضاع واللعان مغنى (قوله فان المراد دواؤه الخ) وايضاً المراد بدوامه عدم ارتفاعه برجوع الشهود وكما هو السياق سم (قوله سبب يرفعه) أى كتنجيد العقد عرش (قوله حيث لم يصدقهم الزوج) فاذا قال بعد الانكار أنهم محقون فى شهادتهم فلا رجوع له سواء اكان ذلك قبل الرجوع أم

لذا رجع مع الشهود ويحتمل انه كاحدهم (قوله فان المراد دواؤه الخ) وايضاً المراد بدوامه عدم ارتفاعه برجوع الشهود وكما هو السياق (قوله وعليهم مهر المثل الخ) قال فى الروض او شهدا انه طلقها أى زوجته أو اعتقها أى امته بالف ومهرها أو قيمتها فان غرماً ألقاها قال فى شرحه على أن الرافعى اشار الى انها يغرمان فى مسألة العتق كل القيمة و فرق بينهما وبين مسألة الطلاق بان العبد يؤدى من كسبه وهو للسيد والزوجة بخلافه ما وما اشار اليه الرافعى هو الصحيح ثم قال الروض او شهدا بعتق ولو لا م ولد غرماً القيمة قال فى شرحه وظاهر ان قيمة ام الولد والمدير تؤخذ منهما للحيولة حتى يسترداها بعد موت السيد كما لو غصبا تؤخذ قيمتهما للحيولة نبيه عليه ابن الرفعة و شرط لاستردادها فى المدير ان يخرج من الثالث فان خرج منه بعضه استرد قدر ما خرج اه ثم قال فى الروض او شهدا بايلا داو تدبير غرماً بعد الموت او شهدا بتطبيق طلاق فبعد وجود الصفة أو بكتابة ثم رجعا و عتق بالاداء فهل يغرمان القيمة أو بعض النجوم عنها وجهان قال فى شرحه قال

الولى (مع الشهود) أى مع القاضى والشهود (فكذلك) لانه المباشر فهم كالممسك مع القاتل (وقيل هو وهم شركاء) لكن عليه نصف الدية ان وجبت لتعانونهم على القتل (ولو شهدا بطلاق بائن) بخلع أو ثلاث ولو لرجعية كما يحتمل البلقينى (أو رضاع) محرم (أو لعان و فرق القاضى) بين المشهود عليه وزوجته ويؤخذ منه ان الكلام فى حتى فلا غرم فى شهود ببائن على ميت كما فهمه كلامهم هذا مع علمهم الاتية اذ لا تروى فقول البلقينى لم أر من تعرض له أى صريحاً (فرجعا دام الفراق) لما مر ان قولهما فى الرجوع محتمل والقضاء لا يرد بمحتمل وببحث البلقينى انه لا يكتفى بالتفريق بل لا بد من القضاء بالتحريم ويترتب عليه التفريق لانه قد يقضى به من غير حكم بتحريم كفى النكاح الفاسد ويجاب بما مر ان الأصح ان تصرف القاضى فى امر رفع اليه و طالب منه فصله حكم منه كقسمة مال المفقة ودو لاشك ان التفريق هنا مثلاً فلا يحتاج لما ذكره قيل قوله دام الفرق غير مستقيم فى

ولا كان الزوج قناكله لانه لا ملك له والسيد لا تعاق له بضع زوجة عبده وإعادة (٢٨٣) ضمير الجمع على الاثنين سائق

(مهر مثل) ساوى المسمى
أولا لانه بدل البضع الذى
فوتاه عليه فان كان مجزوا
أو غائبا طالب رليه أو
وكيله (وفي قول) عليهم
(انصفه) فقط (إن كان)
الفرار (قبل وطء) لانه
الذى فوتاه وأجيب بأن
النظر فى الاتفاق لبدل
المتلف لا لما قام به على
المستحق ولهذا لو أبرأته
عنه رجع بأكله وخرج
بالبائن الرجعى فان راجع
فلا غرم إذ لا نفويت
والاوجب كالباين وتمكنه
من الرجعة لا يسهط - منه
الأتري أن من أدر على
دفع متلف ماله فسكت
لا يسهط - حقه من تغريمه
لبدله وبه يجاب عماللة بنى
هنا (ولو شهدا بطلاق
وفرق) بينهما (فرجعا
فقامت بينة) أو ثبت بحجة
أخرى (أنه) لانكاح
بينهما كان ثبت أنه كان
بينهما رضاع محرم) أو أنها
بانت من قبل (فلا غرم)
عليهما إذ لم يفوتا عليه شيئا
فان غرما قبل البينة
استردا (ولورجع شهود
مال) عين ولو أم ولد شهدا
بعقها أو دين وان قالوا
غلطنا (غرموا) للمحكوم
عليه قيمة المتقوم ومثل
المثل بعد غرمه لاقبله وهل
يعتبر فيها وقت الشهادة

بعده معنى (قوله ولا كان الزوج قناك) خلافا للمعنى عبارة الرابعة أى من الصور التى استشهدا بالبينة من
وجوب مهر المثل إذا كان المشهود عليه قناكلا غرم له لانه لا ملك ولا مال له لانه لا يملك له زوجة عبده فلو
كان مبعضا غرم له المشهود عليه بفسط الحرية قال اى البينة ولم أر من تعرض لشي من ذلك انتهى والظاهر كما
استظهره بعض المتأخرين إلحاق ذلك بالاكساب فيكون السيد كله فيما إذا كان قنا وبعضه فيما إذا كان
مبعضا لان حق البضع أشامن فعله المأذون فيه اه (قول ساوى المسمى الخ) وسواء ادفع اليها الزوج
المهر أم لا بخلاف فقهاء فى الدين لا يغرمون قبل دفعه لان الحيلولة هنا قد تحققت معنى وأسنى (قوله فان
كان) اى الزوج (قوله الفراق) اى - حكم القاضى به معنى (قوله لا يسهط - حقه الخ) كد لوجرح شاة غيره فلم
يذهبها الكمامع لئلا يكتفى ما تسمى ومعنى (قول التزولو شهدا الخ) ولو شهدا انه تزوجها بالاف
ودخل بها ثم رجع بعد الحكم غرمها لما مائة نص من مهرها ان كان الالف دونه على الاصح او انه طلقها او
اعتق امته بالاف ومهرها او قيمتها فان غرمها فالحالها وكل القبة فى الامة والفوق بينهما ان الرقيق يؤدى من
كسبا وهو للسيد بخلاف الزوجة أو يعنى لرفيق ولو أم ولد ثم رجعا بعد الحكم غرمها القبة وظاهر ان قيمة
ام الولد والمدر تؤخذ منهما الحيلولة حتى يسترداها بعده وث السيد اى من تركته وشرط ابن الرفعة
لا استرداده فى المدر ان يخرج من الثالث فان خرج منه بعضه استردا ما خرج نهاية وفى سم بعد ذكره ثلثها
عن الاسنى مانصه وهو الصحيح اه اى خلافا للمعنى حيث وافق الروض فى انها يغرم ان الالف فقط فى
الامة كل زوجة (قول التزول بالاق) اى بائنا وفارق اى بشرادتهما ولم يفرق كقوله بالاولى معنى (قوله كان
ثبت) أى بينة أو حجة أخرى كالأقرار (قول التزول رضاع) أى أو نحو ذلك ان أو فسح معنى (قوله من قبل)
اى قبل الرجوع معنى (قوله استردا) ولورجعت هذه البينة بعد - حكم الحاكم بالاسترداد ينبغي ان تغرم
ما استردا لانها فوتت عليه ما كان اخذها ولم أر من ذكره معنى (قول التزولو رجع الخ) ولولم يقل استردا ان
رجعنا ولكن قامت بينة برجوعهم لم يغرم ما شيئا قال الماوردى لان الحق باق على المشهود عليه معنى وفى سم
بعد ذكره ثل ذلك من الاسنى مانصه قال شيخنا الشهاب الرملى المتعمد انهما يغرمان اه وتقدم فى
الشرح والنهاية فى اول الفصل ما يوافق (قوله دين) الى قوله وهل يعتبر فى المعنى لا قوله ولو أم ولد شهدا
بعقها وإلى قوله فقط هى شرط فى النهاية لا قوله وهل يعتبر إلى ولا رجوع وقوله رجعوا مع شهود الزنا او
وحدهم (قوله ولو أم ولد الخ) تقدم انفا عن النهاية والاسنى ما يتعاق به راجعه (قوله وان قالوا غلطنا)
الاسبك تأخير عن جواب لو (قول المأذون غرم الخ) وإذا حكم القاضى بشهادين فبنا مردودين فى شهادتهما
بكفر أو روق أو فسق أو غيرها فقد سبق ان حكمه يتبين بطلانه فتعود المطابقة بشهادتهما زوجة والمعتقة بها
أمة فان استوفى بها قتل أو قطع فعلى عاقلة القاضى الضمان ولو حاد الله تعالى وان كان المحكوم به مالا تالفا
ضمنه المحكوم له فلو كان ميسرا أو غائبا غرم القاضى المحكوم عليه ورجع به على المحكوم له إذا ايسر
أو حضر ولا غرم على الشهود لانهم ثابتون على شهادتهم ولا على الزكينة لان الحكم غير مبنى على شهادتهم
مع انهم تابعون للشهود معنى وروض مع شرحه واقره سم (قوله للمحكوم عليه الخ) (تنبيه) لو
صدقهم الخصم فى الرجوع عادت الة إلى من انتزعت منه ولا غرم معنى (قوله قيمة المتقوم ومثل المثلى)
وفاقا للسنج والنهاية والمعنى وفى البجيرى مانصه قال سلطان والزيادة وفيه نظر لان المغرور إنما هو
للحيلولة قالوا اوجب القيمة مطلقا حينئذ قيل تعتبر وقت الحكم وهو المعتمد لانه المفوت حقيقة وقيل اكثر
ما كانت من وقت الحكم إلى وقت الرجوع وقيل يوم شهدوا اه (قوله بعد غرمه) اى البذل (قوله

الزركشى أشبهما الثانى وعزاه الدارمى لابن سريج ولم يحك غيره اه وقياس ما تقدم عن الرافعى فى عتق
الامة ترجيح الاول (قوله قناكله) خرج المبعض فهل المراد ان له جميع المهر او ان له بقسطه راجعه (قوله)
ولورجع شهود مال غرموا (فرع) لو لم يقول رجعنا لكن قامت بينة برجوعهم لم يغرم ما قال الماوردى
لان الحق باق على المشهود عليه شرح الروض قال شيخنا الشهاب الرملى المتعمد انهما يغرمان (قوله

لأنها السبب أو الحكم لأنه المفوت حقيقة كل محتمل والاقرب الاول في الشاهد والثاني في الحاكم ولا رجوع في الشهادة بالاستيلاء إلا بعد موت السيد وبالتعاقب إلا بعد وجود الصفة (في الاظهر) لأنهم أحالوا بينهم وبين ماله ومن ثم لو فوته ببدله كبيع بثمن يعادل المبيع لم يغرما وكأقاله الماوردي واعتمده البلقيني وشذ ابن عبد السلام ومن تبعه في قوله من سعى برجل لسلطان فغرمه شيئا رجع به على الساعي كشاهد رجع وكألو قال هذا لو يدل لغرموا (٢٨٤) والفرق واضح إذ الجاء من الساعي شرعا (ومتى رجعوا كلهم وزع عليهم الغرم)

بالسوية إن اتحدنوعهم وان ترتب رجوعهم أو زادوا على النصاب (أو) رجع (بعضهم وبقي نصاب) كأحد ثلاثة في غير زنا (فلا غرم) لبقاء الحجة (وقيل يغرر قسطة) لأن الحكم مستند لكل (وان نقص النصاب ولم يزد الشهود عليه) كان رجع احدا اثنين (فقسط) من النصاب وهو النصف يغررهما الرافع (وان زاد) عدد الشهود على النصاب كاثنتين من ثلاثة (فقسط من النصاب) فعليهما نصف لبقاء نصف الحجة (وقيل من العدد) فعليهما ثلثان لاستوائهم في الاتلاف (وان شهد رجل وامرأتان) فيما يثبت بهن ثم رجعا (فعليه نصف وهما نصف) على كل واحدة ربع لأنهما كرجل وأخذ منه انهم يتوزعون الاجرة كذلك وفيه نظر والفرق واضح فان مدار الاجرة على التعب وهو

والاقرب الاول في الشاهد) خلافا للنهاية والاسنى عبارة الاول والعبرة بوقت الشهادة إن اتصل بها الحكم اه وعبارة الثاني والعبرة فيها بوقت الشهادة كما نقله الروياني عن ابن القاصر وهو محمول على ما إذا اتصل بها الحكم لأنه وقت نفوذ العتق وبه عبر الماوردي على احد وجهين ثانيهما اعتبارا كثر قيمة من وقت الحكم إلى وقت الرجوع اه قال الرشيدى قوله إن اتصل الحكم اى فان لم يتصل بها فالعبرة بوقته لأنه وقت نفوذ العتق اه (قوله ولا رجوع في الشهادة الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى والنهاية أو شهدا بإيلاد أو تدبير ثم رجعا بعد الحكم غرما القيمة بعد الموت لا قبله لأن المالك إنما يزول بعده أو شهدا بتعلق عتق أو طلاق بصفة ثم رجعا بعد الحكم غرما المهر أو القيمة بعد وجود الصفة لا قبله للمهر اه (قوله وبالتعلق الخ) ولو شهدا اثنان بكتابة رقيق ثم رجعا بعد الحكم وعتق بالاداء ظاهر اهل يغررمان القيمة كلها لأن المأذون من كسبه أو نقص النجوم عنها لأنه الفاتت وجهان اشبههما كإقال الزر كشي اثنان مغنى وفي سبم بعد نقله عن الاسنى نحوه ما نصه وقياس ما تقدم عن الرافعي في عتق الامة ترجيح الاول اه وكذا جرى عليه النهاية عبارته أو شهدا بكتابة ثم رجعا غرما جميع القيمة في أرجح الوجهين لأنه نص النجوم عنها اه أى القيمة عش (قوله ومن ثم لو فوتوه) ولو استوفى الشهود له بشهادة اثنين مالا ثم وهبه للخصم أو شهدا بأقاله من عقد وحكم بهائهم رجعا فلا غرم عليهما لأن الغارم عاد اليه ما غرمه اه مغنى (قول الماتن ومتى رجعا كلهم الخ) ولو شهدا أربعة على اخر باربع مائة فرجع واحد منهم عن مائة وآخر عن مائتين والثالث عن ثمانمائة والرابع عن الجميع فيغرم الكل مائة ارباعا لا اتفاقهم على الرجوع عنها وغرم ايضا الثلاثة اى غير الاول نصف المائة لبقاء نصف الحجة فيها بشهادة الاول وأما المائتان الباقيتان فلا غرم فيها لبقاء الحجة بهما نهاية واسنى ومغنى وسم وفي عش بعد إيضاح ذلك ما نصه قوله نصف المائة اى زيادة على المائة التى قسمت بينهم اه (قول الماتن وزع عليهم الخ) ولو شهدا اثنان بعد نكاح في وقت واثنان بالوطء في وقت بعده واثنان بالتعلق بعد ذلك ورجع كل عما شهد به بعد الحكم غرم من شهد بالهقد والوطء ما غرمه الزوج بالسوية بينهم نصف بالعقد ونصف بالوطء ولا يغرر من شهد بالتعلق شيئا ولا من اطلق الشهادة بالوطء اه مغنى (قوله بالسوية) إلى قوله وأخذ منه في المغنى (قوله لبقاء الحجة) أى فكان الرافع لم يشهد مغنى (قول الماتن وإن نقص النصاب) اى بعد رجوع بعضهم وقول الماتن عليه اى النصاب مغنى (قوله كان رجع احدا اثنين) اى فيما يثبت بهما كالتعاقب مغنى (قوله كاثنتين من ثلاثة) اى في غير الزنا مغنى (قوله وأخذ منه) اى من التعليل (قوله وفيه نظر الخ) فالتمتدان كلامهم يستحق اجرة مثل عمله عش (قوله والخ) إلى قوله وإن تأخرت في المغنى (قوله فلم يثبتين) اى الرجل (قول الماتن فلا غرم في الاصح) وعليه لو

ولا رجوع في الشهادة بالاستيلاء) عبارة الروض وشرحها أو شهدا بإيلاد أو تدبير ثم رجعا بعد الحكم غرما القيمة بعد الموت لا قبله لأن المالك إنما يزول بعده الخ أو شهدا بتعاقب طلاق أو عتق بصفة الخ اه نصل إذا حكم القاضي بشهود فبانوا مردودين قد سبق انه يتنقض فتعود الماطلة زوجة والمعتقة امة وإن استوفى قطع أو قتل فعلى عائلة القاضي ولو في حد الله تعالى فان كان اى المحكوم به مالا نالفاضنه المحكوم له فلو كان معسرا أى أو غائبا غرم القاضي ورجع به إذا ايسر ولا غرم على الشهود (قوله ومتى رجعا كلهم وزع عليهم الغرم أو بعضهم وبقي نصاب الخ) قال في الروض وإن شهدا أربعة باربع مائة ثم رجع واحد عن مائة

(فعليه ثلث وهن ثلثان) لما تقرر ان كل اثنين برجل وهن يفردن بهذه الشهادة فلم يتعين الشطر (فان رجع هو أو ثنتان) فقط (فلا شهد غرم في الاصح) لبقاء النصاب (وان شهد هو واربعة) من النساء (بمال) ورجع الكل (فقيل كرضاع) فعليه الثلث او هو وحده فعليه النصف كما علم من قوله أو لا فقسط ويدل له أيضا قوله (والاصح) انه (هو) عليه (نصف وهن) عليهن (نصف) لأنه النصف وهن وان كثر كنصف إذ لا يقبل منفردات في المال (سواء رجع معه أو) مر ان هذا لغة (وحدن) بخلاف الرضاع يثبت بمحضن (وان رجع ثنتان

فالأصح) أنه (لا غرم) عليها بقاء النصاب ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعو الزمها (٢٨٥) الخمس (و) الأصح (أن شهدت احصان) مع

شهود زنا (أو) شهود (صفة)
مع شهود تعليق طلاق
وعق (لا يفرمون) إذا
رجعوا بعد الرجم ونفوذ
الطلاق أو العتق وأن
تاخرت شهادتهم عن الزنا
والتعليق أما شهود الاحصان
فلما مر فيهم أول الفصل
رجعوا مع شهود الزنا أو
وحدهم وأما شهود الصفة

فلأنهم لم يشهدوا بطلاق
ولا عتق وإنما اثبتوا صفة فقط
هي شرط لا سبب والحكم إنما
يضاف للسبب لا للشرط
(كتاب الدعوى)

وهي لغة الطلب والتني ومنه
قوله تعالى ولهم ما يدعون
وجمعها دعوى بفتح الواو
وكسرهما كفتاوى وشرعا
قلل اخبار عن سابق حق
أو باطل للبخير على غيره
بمجلس الحكم وقيل اخبار
عن وجوب حق للبخير
على غيره عند حاكم ليلزمه
به وهو الأشهر وكانهم إنما
لم يذكروا المحكم هنا مع
ذكرهم له فيما بعد لأن
التعريف للدعوى حيث
اطلقت وهي لا يتبادر منها
إلا ذلك (والبنات) جمع
بينة وهم الشهود لأنهم
يتبين الحق وجمعوا لاختلاف
أنواعهم كما مر والدعوى
حقيقتها لا تختلف والأصل
فيها قوله تعالى وإذا دعا
إلى الله ورسوله ليحكم بينهم
الاية وخبر الصحيحين لو
يعطى الناس بدعواهم

شهد مع عشرة نسوة ثم رجعو أغرم السدس وعلى كل ثنتين السدس فان رجع منهن ثمان أو هو ولو مع
ست فلا غرم على الراجح لبقاء الحجة وان رجع مع سبع غرموا الربع لبطلان ربع الحجة وان رجع
كلهن دونه أو رجع هو مع ثمان غرموا النصف لبقاء نصف الحجة فيها أو مع تسع غرموا ثلاثة أرباع مغنى
وروض مع شره (قوله مع شهود زنا) عبارة المغنى دون شهود الزنا كما صورها في الشرح والروضة أو
معها كما شمله إطلاق المصنف فان الخلاف جار في ذلك اه (قول المتن مع شهود تعليق طلاق الخ) أى على
صفة مغنى (قول المتن وعق) الواو بمعنى أو كما يشير إليه الشارح (قول المتن لا يفرمون) أى وإنما يفرم شهود
الزنا والتعليق رشيدى (قوله فلأمر) ولأنهم لم يشهدوا بموجب عقوبة وإنما وصفوه بصيغة كمال نهاية
ومغنى (قوله رجعوا مع شهود الزنا أو وحدهم) الأنسب أما تقديمه على قوله أو شهود صفة كما مر عن المغنى
أو تركه كما في النهاية

(كتاب الدعوى)

(قوله وهي لغة) إلى قوله وشرعا في المغنى وكذا في النهاية لإلا قوله والتني (قوله وهي لغة الطلب الخ) وألفها
للتاثير نهاية ومعنى (قوله أو باطل) فيه بحث أن عطف على حق لانه لا يتصف بالسبق إذ ثبت الدين لزيد
على عمرو المدعى به زيد دعوى باطل لم يتحقق قطعا فليتامل سم (قوله وقيل الخ) ومن قال به شيخ الاسلام
(قوله عن وجوب حق للبخير) المراد بوجوبه له تعلقه به فيشمل دعوى الولى والوكيل وناظر الوقف حلبي
(قوله عند حاكم) أى وما في معناه وهو المحكم والسيد كما يأتى وذو شوكة إذا تصدى لفصل الامور بين اهل
محله كما تقدم ويأتى في قوله وشرانه يجب الاداء عند نحو وزير الخ عش (قوله وهي لا يتبادر منها إلا
ذلك) أو ارادوا بالحاكم ما يشمل المحكم سم (قوله جمع بينة) إلى قوله وما يوجب تعزير فى المغنى (قوله
لأنهم الخ) أى سمو بذلك لأن الخ مغنى واسم ان ضمير الشأن مجرى (قوله وجمعوا الخ) عبارة المغنى
وأفرد المصنف الدعوى وجمع البنات لان حقيقة الدعوى واحدة والبنات مختلفة اه (قوله كما مر) أى
في الفصل الاول من الشهادات (قوله والأصل) إلى قول المتن ان لم يخف في النهاية إلا قوله غير مال الى
كنكاح وقوله كذا قيل وقوله وهذا يراد بالى وقضية قوله بل لا نسمع على ما مر (قوله والأصل فيها) أى
في الدعوى والبنات (قوله ويعطى الناس الخ) لم يظهر تخريج الحديث على طريقة اهل الميزان لانه اذا
استثنى نقيض التالى انتج نقيض المقدم فيكون المغنى ولكن لم يدع الناس دماء رجال واموالهم فلم يعطوا
الخ وهذا غير ظاهر لان ادعاء الدماء والاموال واقع الا ان يقال اطلق السبب وهو قوله لا دعوى اناس الخ و اراد
المسبب وهو الاخذ نعم يظهر فيه استثناء نقيض المقدم لكنه غير مطرد لا نتاج وان انتج هنا لخصوص المادة
فلاولى تخريج الحديث على قاعدة أهل اللغة وهي الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثانى والتقدير امتنع
ادعائهم شرعا ما ذكر لا امتناع اعطائهم بمجرد دعواهم بلا بينة كما اشار اليه بقوله ولكن البينة الخ فى رواية
فهو فى معنى نقيض المقدم وكذا قوله ولكن البين الخ مجرى بحذف (قوله وفى رواية الخ) عبارة شيخ الاسلام
والمغنى وروى البيهقي باسناد حسن ولكن البينة على المدعى الخ (قوله ومعناه الخ) أى الحديث عبارة الاسنى

وآخر عن مائتين والثالث عن ثلثائة والرابع عن أربعمائة فالرجوع عن مائتين فقط فمائة يفرمها
الاربعة وثلاثة ارباع مائة يفرمها غير الاول بالسوية قال فى شرحه قال البائنة الصحيح ان الثلاثة إنما
يفرمون نصف المائة وما ذكر إنما يتأتى على الضعيف القائل بان كلا منهم إنما يفرم حصته بما رجع
عنه وما قاله متعين فعليه النصف الآخر ولا غرم فيه اه وما نقله عن البائنة وقال انه متعين هو
الصحيح كما قاله شيخنا الشهاب الرملى

(كتاب الدعوى والبنات)

(أو باطل) فيه بحث أن عطف على حق لانه لا ينصف بالسبق إذ ثبت الدين لزيد على عمرو المدعى به
زيد دعوى باطل لم يتحقق قطعا فليتامل (قوله وهي لا يتبادر منها الا ذلك) أو ارادوا بالحاكم ما يشمل المحكم

لا دعوى أناس دماء رجال وأموالهم ولكن البين على المدعى عليه وفى رواية تسندها حسن البينة على المدعى والبين على من أنكر ومعناه توجب

استحقاق المدعى على البينة اضعف جانبه (٢٨٦) بادعائه خلاف الاصل وبرأه المدعى عليه على البين لقوة جانبه باصل برأه ولو لما كان

مدار الخصومة على خمسة الدعوى والجواب واليمين والنكول والبينة ذكرها كذلك (تشرط الدعوى عند قاض او محكم او سيد (في) غير مال مما لا تسمع فيه شهادة الحسبة سواء اكان في غير عقوبة كشكاح ورجعة ولا يلاء وظهار وعيب نكاح او بيع ام في (عقوبة) لادى (كفصاص و حد قذف) ولا يجوز للستحق الاستقلال به لعظم خطره اما عقوبة لله تعالى فهي وان توقفت على القاضي ايضا لكن لا تسمع فيها الدعوى لانها ليست حقا للبدعى نعم لقاذف اريد حده الدعوى على المقذوف وطلب حلفه على انه لم يزن ليسقط الحد عنه ان نكل وما يوجب تعزيرا لحق الله تعالى تسمع الدعوى فيه ان تعلق بمصلحة عامة كطرح حجارة بطريق ومراثة يجب الاداء عند نحو وزير وقضيته صحة الدعوى عنده كذا قيل وفيه نظر لان الذى مرانه لا يلزمه الاداء عنده الا لا توقف استيفاء الحق عليه وحينئذ فالاداء لهذه الضرورة لا يستدعى توقفه على دعوى وبهذا يرد اراد شارح لهذا

والنهاية والمغنى فيه ان جانب المدعى ضيف لدعواه خلاف الاصل فكلف الحجة القوية وجانب المنكر قوى فاكتمى منه بالحجة الضعيفة اه زاد المغنى ولما كانت البينة قرية واليمين ضمانة لان الحالف متهم في يمينه بالكذب لانه يدفع بها عن نفسه بخلاف الشاهد (قوله وبرأه المدعى عليه الخ) اى وتوقف برأه المدعى عليه الخ (قوله كذلك) اى على الترتيب المذكور (قوله في غير مال الخ) سيد كر محترزه (قوله سواء اكان الخ) اى الدعوى والنزك كبير بتاويل الطالب (قوله لادى) سيد كر محترزه (قوله ولا يجوز الخ) الاولى التفرع (قوله ولا يجوز للمستحق الخ) نعم قال الماوردى من وجب له تعزير او حد قذف وكان في بادية بعيدة عن السلطان فله استيفاءه وقال ابن عبد السلام في اخر قواعده لو انفرد بحيث لا يرى ينبغى ان لا يمنع من القود لاسيما اذا عجز عن اثباته نهاية ومغنى وفي سم بدد ذكر ذلك عن الاسنى مانصه وقوله فله استيفاءه لا ينافى ان مستحق التعزير او حد القذف لا يستوفيه بنفسه وليس للحاكم الاذن له على استيفائه لان الحال هنا حال ضرورة والحاكم لا ياذن فيها ليس فيه مصلحة ولا مصلحة في الاستيفاء بنفسه لانه قد يضر المحدود او المعزير بزيادة او تشديدا وقال ع ش قوله بعيدة عن السلطان اى اقرية منه وخاف من الرفع اليه عدم التمكن من اثبات حقه او غرم دراهم فله استيفاء حقه حيث لم يطاع عليه من يشهد بقوله وامن الفتنة وقوله فله استيفاءه اى ومع ذلك اذا بلغ الامام ذلك فله تعزيره لا فتياته عليه وقوله ينبغى ان لا يمنع من القود اى شرعا يجوز ذلك له باطنا اه (قوله لاستقلاله به) اى بالاستيفاء (قوله لكن لا تسمع فيها الخ) اى فالطريق في اثباتها شهادة الحسبة رشيدى (قوله لانها ليست حقا للبدعى) اى ومن له الحق لم ياذن في الطلب بل هو مأمور بالا عراض والدفع ما أمكن مغنى (قوله على المقذوف الخ) اى وعلى وارثه الطالب مغنى (قوله ومرا) اى في مبحث وجوب اداء الشهادة (قوله كذا قيل) وافقه المغنى (قوله الا اذا توقف استيفاء الحق عليه) ومع ذلك للامام والقاضى الكبير منعه من ذلك لعدم ولايته ع ش (قوله لم يقع الموضع الخ) اى في غير ما مر عن الماوردى وابن عبد السلام رشيدى (قوله وهو كذلك) امله في غير العقوبة كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى زوجيتها اورجعتها معاملة الزوجة جاز له ذلك فيها بينه وبين الله تعالى اذا كان صادقا فليراجع سم على حج ع ش (قوله لا في صور الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو كذلك في حد القذف لا القود اه قال ع ش قوله في حد القذف اى اذا كان قريبا من السلطان لما مر ان البعيد لا يشترط في حقه الرفع اه (قوله وكل ما تقبل) الى المتن في المغنى لا لقوله بل لا تسمع على ماسر (قوله وكل ما تقبل فيه الخ) اى كعتيق بسترقة شخص بجيرى (قوله بل لا تسمع الخ) المعتمد انها تسمع في غير حد والله تعالى اما فيها فلا سلطان (قوله ومنه) اى مما تقبل فيه شهادة الحسبة (قوله قتل من لا وارث له الخ) انظر هل يجرى هذا على ما قاله في شرح الروض والبهجة في مبحث شهادة الحسبة من ان

(قوله في غير مال) عبارة المنهج في غير عين ردين اه (قوله وقضيته صحة الدعوى عنده الخ) (فرع) تقدم في اول الصرم انه لا يحتاج في اثباته بدليل ونحوه الى دعوى فراجعه (قوله لم يقع الموضع) وهو كذلك في حد القذف لا القود ش مر (قوله وهو كذلك) امله في غير العقوبة كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى زوجيتها اورجعتها معاملة الزوجة جاز له ذلك بينا بينه وبين الله تعالى اذا كان صادقا فليراجع (قوله لا في صور مررت) قال في شرح الروض نعم قال الماوردى من وجب له تعزير او حد قذف وكان في بادية بعيدة عن السلطان له استيفاءه وقال ابن عبد السلام في آخر قواعده لو انفرد بحيث لا يرى ينبغى ان لا يمنع من القود لاسيما اذا عجز عن اثباته اه وقراءه استيفاءه لا ينافى ان مستحق التعزير او حد القذف لا يستوفيه بنفسه وليس للحاكم الاذن له في استيفائه لان الحال هنا حال ضرورة والحاكم لا ياذن فيها ليس فيه مصلحة ولا مصلحة في الاستيفاء بنفسه لانه قد يضر المحدود او المعزير بزيادة او تشديد (قوله ومن قبل من لا وارث له الخ) انظر هل يجرى هذا على ما قاله في شرح الروض والبهجة في مبحث

المعتمد

وجواب آخر عنه وقضيته قوله يشترط انه لو استوفاه بدون قاض لم يقع الموضع وهو كذلك لا في صور

مرت في استيفاء القصاص وكل ما تقبل فيه شهادة الحسبة لا يحتاج فيه لدعوى بل لا تسمع على ماسر ومنه قتل من لا وارث له

أوقه. فلهذا الحق فيه المسلمون وقل قاطع الطريق الذي لم يذب قبل القدرة عليه لانه لا يتوقف الى طالب يخرج بالعقوبة واما معها المال لان
لما ذكر نحوه اخذه ظم من غير دعوى كما قال (وان استحق) شخص (عينا) عند آخر ملك ركنا بنحو اجارة أو وقف أو وصية بمنفعة كما بحثه
جمع أو ولاية كان غصبت عين لوليها وقد رعى أخذها (فلهذا أخذها) مستقبلا به (ان لم يخف لثمة) اليه وعلى غيره كما هو ظاهر سواء أكانت
يده عادية أم لا كان الشئ مقتصرا بالإيعاله نعم من ائتمنه المالك كوديع يتمتع عليه أخذ ما تحت يده من غير علمه لان فيه اربا باله بظن ضياعها
ومنه يؤخذ حرمة كل ما فيه اربا للغير ودليله ان زيد بن ثابت نام في حفر الخندق فأخذ (٢٨٧) من أصحابه سلاحا فنهى النبي صلى الله

عليه وسلم عن ترويع المسلم
بن يومئذ ذكره في الاصابة
لكن يشكك عليه ما رواه
احمدان ابا بكر خرج تاجرا
ومعه بدر بن نعيمان وسويبط
فقال له اطعني قال حتى
يحيى ابو بكر فذهب لانا
ثم وابعاه لهم موريا انه فقه
بعشر فلا نص لجافوا وجعلوا
في عنقه حبلا وأخذوه فبلغ
ذلك ابا بكر رضى الله عنه
فذهب هو وأصحابه اليهم
فأخذوه منهم ثم أخبر النبي
صلى الله عليه وسلم فضحك
هو وأصحابه من ذلك حتى
بداسنه وقد يجمع بحمل
النهى على ما فيه ترويع
لا يحتمل غالبا كافي القصة
الاولى والاذن على خلافه
كما في الثانية لان نعيمان
الفاعل لذلك معروف بأنه
مضحك مزاح كما في الحديث
ومن هو كذلك الغالب أن
فعله لا ترويع فيه كذلك
عند من يعلم بحاله ورواية
ابن ماجه ان الفاعل سويبط
لا تقارم رواية احمد السابقة
فتأمل ذلك فاني لم أر من أشار
لشيء منه مع كثرة المزاح

المعتمد سماع الدعوى فيما تقبل فيه شهادة الحسبة الا في محض حدود الله تعالى فان الظاهر أن ما ذكر ليس
من محض حدود الله تعالى اه سم و قوله في شرحي الروض الخ اى وفي النهاية والمعنى هناك ايضا وقضية
صنيعهم ما هنا لانه لا يحتاج لسماها هنا لانه لا يجوز سماها (قوله او قذفه) اى بعد موته بجيرى (قوله وقتل
قاطع الطريق) مصدر مضاف للفاعل سلطان (قوله لانه) اى استثناء الحق منه سلطان (قوله لا يتوقف على
طالب) اى لان ثلته متجتم بجيرى (قوله وما معها) اى السائب في الشرح (قوله ونحوه) اى كولى غير الكامل
مغنى (قوله شخص) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية الاقوال كذا بنحو وقوله عليه وعلى غيره وكذا في المعنى لا
قوله وكذا الى او ولاية وقوله سواء الى نعم (قول المتن عينا) اى ولو باعتبار منفعتها كما يعلم بما ذكره الشارح
بعد رشيدى (قوله مستقبلا به) اى بالاخذ بلارفع قاض وبلاعلم من هي تحت يده مغنى (قوله او على غيره)
اى وان لم يكن له به علة ع ش (قوله سواء كانت يده) اى الاخر رشيدى (قوله كوديع الخ) اى وبائع
اشترى منه عينا وبذل الثمن فليس له الاخذ بغير اذن مغنى (قوله يتمتع عليه) اى على المستحق من قوله من غير
علمه اى علم الوديع ع ش (قوله لان فيه اربا باله الخ) هذا موجود في غير من ائتمنه المالك ايضا نحو
المستعير بل اولى لانه ضامن بخلاف نحو الوديع لوجه انه كالوديع سم ولك ان تمنع كون نحو المستعير غير
مؤتمن للمالك (قوله ومنه يؤخذ) اى من التعليل (قوله يشكك عليه) اى على حديث الاصابة (قوله فقال)
اى نعيمان له اى سويبط (قوله فذهب) اى نعيمان (قوله وقد يجمع الخ) وقد يجمع باحتمال ان نعيمان لم
يلغنه النهى او نسبه او خصصه بالاجتهاد وقد ينافي ذلك عدم انكاره صلى الله عليه وسلم ذلك الا ان يجاب بان
عدم انكاره لعذر نعيمان بعدم بلوغ النهى او غيره بما ذكره واخير البان لوقت الحاجة جائز سم (قوله في
القصة الاولى) اى قصة زيد بن ثابت (قوله لا ترويع فيه كذلك) اى لا يحتمل عابرا وقوله ورواية ابن ماجه
الخ استثناف يبانى (قوله قال في تكبيله) كذا في اصله بخط والمشهور تسكبلته سيد عمر (قوله وفي نحو
الاجارة) الى قول المتن ولما اجاز الاخذ في النهاية الا قوله ويظهر الى وقياس الخ (قوله وفي نحو الاجارة الخ)
عبارة المغنى واما المنفعة فالظاهر كما بحثه بعض المتأخرين انها كالعين ان وردت على عين فله استيفاء ما منه بنفسه
ان لم يخش ضررا وكالدين ان وردت على ذمة فان قدر على تحصيلها باخذ شئ من ماله فله ذلك بشرطه اه (قوله من
ماله) اى المؤجر رشيدى (قوله وقياس ما ياتى الخ) عبارة النهاية والوجه اخذ ما ياتى في شراء غير الجنس
الخ (قوله انه قيمة لتلك المنفعة) اى وقت اخذ ما ظهر به ع ش (قوله او يسأل الخ) بالنصب عطف على
الاقتصار رشيدى (قول المتن وجب الرفع) والرفع تقريب الشئ فقضى رفع الشئ الى قاض قربه اليه مغنى
(قوله مادام يريد الخ) عبارة المغنى وليس المراد بالوجوب تكليف المدعى الرفع حتى ياتى بتركه بل المراد

شهادة الحسبة من ان المعتمد سماع الدعوى فيما تقبل فيه شهادة الحسبة الا في محض حدود الله تعالى فان
الظاهر ان ما ذكر ليس من محض حدود الله تعالى (قوله لان فيه اربا باله) هذا موجود في غير من ائتمنه
المالك ايضا نحو المستعير بل اولى لانه ضامن بخلاف نحو الوديع فالوجه كالوديع (قوله وقد يجمع بحمل

بالزروع وقد ظهر أنه لا بد فيه من التفصيل الذي ذكرته ثم رأيت الزركشى قال في تكبيله نقلا عن القواعد أن ما يفعله الناس من أخذ المتاع
على سبيل المزاح حرام وقد جاء في الحديث لا يأخذ احدكم متاع صاحبه لا عابجا جاد جعله لا عيان جهة أنه اخذه بنية رده وجعله جادا لا نهرو ع اخاه
المسلم بفقد متاعه اه وما ذكرته اولى واطهر كما هو واضح وفي نحو الاجارة المتعلقة بالعين ياخذ العين ليستوفي المنفعة منها وفي الذمة يأخذ
قيمة المنفعة التي استحقرها من ماله ويظهر من كلام بعضهم أنه لا يستأجر بها وقياس ما ياتى من شراء غير الجنس بالنقد انه يستأجر ويظهر أنه
يلزمه الاقتصار على ما يتيقن انه قيمة لتلك المنفعة ويسأل عدلين يعرفانها ويعمل بقولهما (والا) بان خاف فتنة أى مفسدة تفضى إلى محرم
كاخذ ماله لو اطاع عليه بان غلب ذلك على ظنه وكذا ان استويا كما بحثه جمع (وجب الرفع) مادام يريد للاخذ (الى قاض)

امتناع استقلاله بالاخذ في هذه الحالة اه (قوله او نحوه) اى ماله الزام الحقوق كحتمه بوا مير لا سيما ان علم ان الحق لا يتخاص الا عنده معنى (قوله حالا) الى قول المتن او على منكر في المعنى (قوله شرطه النقص) وهو اتفاق الحتمين روض ومعنى (قوله او من لا يقبل اقراره) اى كالصبي ع ش (قوله على ما يحتمه البلقيني) عبارة النهاية كما يحتمه الخ (قوله يحمل هذا) اى قول مجلى (قوله لا يحكم الا برشوة) اى وان قلت غش (قوله برشوة) ويظهر او بزيادة مشقة تردد واضاعة اوقات على خلاف المعتاد في القضاء العدول (قوله في الاخيرتين) اى قوله او طلبوا الخ وقوله او كان قاضى محله الخ (قول المتن اخذ جنس حقه الخ) ولو ادعى من اخذ من ماله على الظاهر انه اخذ من ماله كذا فقال ما اخذت فاراد استخلافه كان له ان يحلف انه ما اخذ من ماله شيئا ولو كان مقر السكن يدعى تاجيله كذا ولو حلف حلف فللمستحق الاخذ من ماله بما يظفر به او كان مقر السكنه ادعى الاعسار و اقام بينة او صدق بيمينته ورب الدين يعلم له مالا كتمه فان لم يقدر على بينة فله الاخذ منه ولو وجد قرابة من تلزمه نفقته او ادعى العجز عنها كاذبا وانكر الزوجية فعلى التفصيل الذى قررناه لكنه انما ياخذ قوت يوم بيوم مما يظفر به شرح مر اه سم قال ع ش قوله كان له ان يحلف الخ ينبغي ان ينوى انه لم ياخذ من ماله الذى لا يستحق الاخذ منه ثم رايت فى شرح الروض مانصه فللمدعى عليه ان يحلف انه لم ياخذ شيئا من ماله بغير اذنه وينوى بغير استحقاق ولا ياتم بذلك انتهى وقوله فله الاخذ منه اى من ماله المكتوم او غيره وقوله ولكنه انما ياخذ قوت يوم الخ - او اوضح ان غلب على ظنه سهولة الاخذ فى اليوم الثانى مثلا ولا فينبغى ان ياخذ ما يكفيه مدة يغلب على ظنه عدم سهولة الاخذ فيها ووقع السؤال فى الدرس عما يقع كثيرا فى قرى مصر من اكر اه الشاد مثلا اهلا قرية على عمل للملتزم المستولى على القرية هل الضمان على الشاد او على الملتزم او عليهما والجواب عنه ان الظاهر انه على الشاد لان الملتزم لم يكرهه على اكر اههم فان فرض من الملتزم اكر اه للشاد فكل من الشاد والملتزم طريق فى الضمان وقراره على الملتزم اه (قوله او متقوما) اى كان وجب له فى ذمته ثوب او حيوان موصوف بوجه شرعى اما لو غصب منه متقوما واتلفه او تلف فى يده مثلا فالواجب قيمته فهو من باب المثلى كما هو ظاهر سم على حجج اه رشيدى (قوله ولو اامة) وينبغى كما قال الاذرى تقديم اخذ غير اامة عليها احتياطا للايضاع معنى واسنى (قول المتن ان فقده) ينبغى ولو حكما بان لم يمكن التوصل الى الجنس سم (قوله اى جنس حقه) الى قوله وقضيته فى المعنى الا قوله ولو انكر الى ولو كان المدين وقوله اى والاحتياط وقوله واطال جمع فى الانتصار (قوله ولو انكر الخ) اى الدائن عبارة النهاية ومحله اذا كان الغريم مصدقا انه ملكه فلو كان منكرا كونه ملكه لم يجز له اخذه وجها واحدا اه قال الرشيدى قوله مصدقا لعله بمعنى معتقدا اه ورجع ع ش الضمير للمدين فقال قوله ولو انكر الخ اى وان كان متصرفا فيه تصرف المالك لجواز انه مغضوب وتمدى

الخ قد يجمع باحتمال ان نعيمان لم يبلغه النهى او نسيه او خصصه بالا جتهاد وقد يناق ذلك عدم انكاره صلى الله عليه وسلم ذلك الا ان يجاب بان عدم انكاره لعذر نعيمان لعدم بلوغ النهى او غير مما ذكر وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز (قوله الا برشوة) يحتمل تقيدها بما لا يجتمعا إعادة مثله فى جنب ذلك الحق (قوله فى المتن اخذ جنس حقه من ماله ظفر المعجزة عن حقه الا بذلك) ولو ادعى من اخذ من ماله على الظاهر انه اخذ من ماله كذا فقال ما اخذت فاراد استخلافه كان له ان يحلف انه ما اخذ من ماله شيئا ولو كان مقر السكن يدعى تاجيله كذا ولو حلف حلف فللمستحق الاخذ من ماله بما يظفر به او كان مقر السكنه ادعى الاعسار و اقام بينة او صدق بيمينته ورب الدين يعلم له مالا كتمه فان لم يقدر على بينة فله الاخذ منه ولو وجد قرابة من تلزمه نفقته او ادعى العجز عنها كاذبا وانكر الزوجية فعلى التفصيل الذى قررناه لكنه انما ياخذ قوت يوم بيوم مما يظفر به ع ش مر (قوله او متقوما) اى كان وجب له فى ذمته ثوب او حيوان موصوف بوجه شرعى اما لو غصب منه متقوما واتلفه او تلف فى يده مثلا فالواجب قيمته فهو من باب المثلى كما هو ظاهر (قوله ان فقده) ينبغى ولو حكما بان لم يمكن التوصل الى الجنس (قوله نعم ان وجد نقد اتعين) كتب عليه

او نحوه لتمككه من الخلاص به (او ديننا) حالا (على غير تمتع من الاداء طال به) ليؤدى ما عليه (ولا يحل اخذ شيء له) لان له الدفع من اى ماله شاء فان اخذ شيئا لزمه رده وضمنه ان تلف مالم يوجد شرط النقص (او على منكر) او من لا يقبل اقراره على ما يحتمه البلقيني ورد بقول مجلى من له مال على صغير لا ياخذ جنسه من ماله اتفاقا اه ويحجب بحمل هذا ان صح على ما اذا كان له بينة يسهل بها خلاص حقه (ولا بينة) له عليه او له بينة وامتنعوا او طلبوا منه مالا يلزمه او كان قاضى محله جائز الا يحكم الا برشوة فيما يظفر فى الاخيرتين (اخذ جنس حقه من ماله) ظفر المعجزة عن حقه الا بذلك فان كان مثليا او متقوما اخذ ما ائله من جنسه لامن غيره (وكذا غير جنسه) اى غير جنس حقه ولو اامة (ان فقده) اى جنس حقه (على المذهب) للضرورة نعم ان وجد نقدا تعين ولو انكر كون ما وجده ملكه

لم يجرأ أخذه قطعاً ولو كان المدين محجوراً عليه بفلس أو ميتاً وعليه دين لم يأخذ إلا قدر (٢٨٩) حصته بالمضاربة أن عليها أي والإاحتياط

(أو على مقر متنع) ولو
عاطلاً (أو منكر وله بينة
فكذلك) له الاستقلال بأخذ
حقه لما في الرفع من المؤنة
والمشقة (وقيل يجب الرفع
إلى قاض) لا مكانه وأطال
جمع في الانتصار له وخرج
بإستحق عيناً الزكاة لأنها
وإن تعلقت بعين المال شائعة
فيه كما مر فإذا امتنع المالك
من أداها لم يكن للمستحقين
وإن انحسروا إذا ظفروا
بجنسها من ماله الظفر بها
لتوقف أجزائها على النية
وقضيتها أنهم لو علموه عدل
قدرها ونوها به جاز
للمحصرين الظفر حينئذ
والوجه خلافه لأنه لا يتعين
للزكاة بذلك إذ له الإخراج
من غيره (وإذا جاز الأخذ)
ظفراً (فه) بنفسه لا بوكيله
وإن كان الذي له تافه القيمة
أو اختصاصاً كما يجتبه الأذرع
ولو قيل يجوز الاستعانة به
لعاجز عن نحو الكسر
بالكلية لم يبعد (كسر باب
ونقب جدار) للدين وليس
مرهوناً ولا مؤجراً مثلاً ولا
لمحجور عليه وغيرهما عما
(لا يصل إلى المال إلا به) لأن
من استحق شيئاً استحق
الوصول إليه ولا يضمن
مالوته كتلف مال صائل
تعدر دفعه إلا باتلافه ونزع
جمع في جواز هذا مع إمكان
الرفع للحاكم ويرد بان تعدى
المالك أهله وماله ومن ثم امتنع

بالتصرف فيه وأنه وكيل عن غيره ع (قوله لم يجرأ أخذه الخ) معتمد ع (قوله ولا احتياط) أي
فياخذ ما يتيقن أنه لا يزبد على ما يخصه ع (قول المتن وله بينة) راجع للصورتين سم (قوله له الاستقلال
بأخذ حقه) لكن من جنس ذلك الدين أن وجده ومن غيره أن فقده مغنى وروض (قوله كما مر) أي في
باب الزكاة (قوله لتوقف أجزائها على النية) حتى لو مات من لزمته الزكاة لم يجرأ الأخذ من تركته لقيام
وارثه مقامه خاصاً كان أو عاماً ع وكتب عليه سم أيضاً مانصه يفيد أنه مع ملك المحصرين لا بد في
الأجزاء من النية فتأمل اه وكذا الرشيدى مانصه قد يؤخذ من هذا كالذي بعده أن الكلام في الزكاة
مأذمت متعلقة بعين المال أما لو انتقل تعلقها بالذمة بان تلف المال الذي تعلقت بعينه فظاهر أنها نصير
كسائر الديون فيجوز فيها حكم الظفر هكذا ظهر فليراجع اه وفيه نظر ظاهر (قوله وقضيتها) أي
التعليل (قوله أنهم لو علموه عدل قدرها ونوها به) عبارة النهائية أنه لو عدل قدرها ونوى وعلموا ذلك اه
(قوله الظفر) أي أخذها بالظفر نهاية (قوله والوجه خلافه الخ) وفاقاً للنهائية والمغنى (قوله والوجه خلافه
الخ) تقدم في هامش فصل تجب الزكاة على الفور عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى أنه لو نوى الزكاة مع الإفراز
فأخذها صبي أو كافر ودفعها للمستحق أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك أجذاه وبرات ذمته منها
لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه
إخراجها اه وهو خلاف ما استوجهه الشارح سم على حج أقول وقد يقال ما ذكره الشارح هنا لا ينافي
الفتوى المذكورة لجواز أن ما هنا في مجرد عدم جواز أخذ المستحق لما علل به من أن المالك له إبدال ما منه
للزكاة وهذا لا يمنع من ملك المستحق حيث أخذه بعد تميز المالك ونيته وإن أتم بالأخذ ع (قوله
ظفراً) إلى قوله قال الأذرع في المغنى إلا قوله وإن كان إلى المتن وقوله ونزع جمع إلى ومن ثم وإلى قوله وبهذا
الجمع في النهاية إلا قوله ولو قيل إلى المتن وقوله ونزع جمع إلى ومن ثم وقوله لا يمتول ويتصرف فيه (قوله
لا بوكيل) أي في الكسر والنقب فإن وكل بذلك اجاباً ففعله ضمن مغنى ونهائية أي الاجنبى لأن المباشرة
مقدمة على السبب وخرج بذلك ماله وكله في مناولته من غير كسر ونقب فلا ضمان عليه فيما يظهر ع
(قوله وإن كان الخ) أي ولو كان أقل متمول ع (قوله أو اختصاصاً الخ) وفاقاً للنهائية وخلافاً للمغنى
(قوله لم يبعد) خلافاً للنهائية والمغنى (قوله مثلاً) أي ولا موصى بمنفعته وقوله ولا لمحجور عليه بفلس أو صبا
أو جنون مغنى ونهائية (قوله وغيرهما) أي كقطع ثوب من رجب (قوله استحق الوصول إليه) أي ومن لازمه
جواز السبب الموصول إليه ع (قوله ولا يضمن ما فوته) هذا ظاهر حيث وجد ما يأخذه وأما إذا لم يجد
شيئاً فالأقرب أنه يضمن ما اتلفه لبنائه له على ظن تبين خطؤه وعدم العلم بحقيقة الحال لا ينافي الضمان
ع (قوله ونزع جمع الخ) وافقهم المغنى عبارته ويؤخذ من قول المصنف لا يصل المال إلا به أنه لو كان
مقر امتنعاً ومنكر أوله عليه بينة أنه ليس له ذلك وهو كذلك اه (قوله ومن ثم) امتنع ذلك في غير متعد الخ
عبارة المغنى ولا يجوز ذلك في ملك الصبي والمجنون ولا في جدار غريم الغريم كما قال الدهيرى قطعاً أي لا به
أحط رتبة من الغريم اه (قوله وفي غائب الخ) إن كان مقر غير متنع في قوله وإن جاز الأخذ نظر وإن
كان متنعاً ومنكر أفي امتناع ذلك نظر إلا أن يختار الأول ويجعل غيبته بمنزلة الامتناع أو الإنكار في جواز

مر (قوله وله بينة) راجع للصورتين ولهذا عبر في المنهج وشرحه بقوله أو على متنع مقر أو منكر أو أخذ
من ماله وإن كان له حجة اه (قوله لتوقف أجزائها على النية) يفيد أنه مع ملك المحصرين لا بد في
الأجزاء من النية فتأمل (قوله والوجه خلافه الخ) تقدم في هامش فصل تجب الزكاة على الفور عن فتوى
شيخنا الشهاب الرملى أنه لو نوى الزكاة مع الإفراز فأخذها صبي أو كافر ودفعها للمستحق أو أخذها المستحق
لنفسه ثم علم المالك بذلك أجذاه وبرئت ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملكها
المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها اه وهو خلاف ما استوجهه الشارح وقد قدم
في ذلك الفصل نقل ما أفتى به شيخنا عن بعضهم ورده بما أشرنا في هامشه إلى البحث معه فيه (قوله وفي غائب)

الماخوذ من جنسه) أي جنس حقه (بتملكه) أي يتموله ويتصرف فيه بدلا عن حقه وظاهره كالروضة والشرحين أنه لا يملكه بمجرد الاخذ
لكن قال جمع يملكه بمجرد واعتمده (٢٩٠) الاسنوي وغيره لأن الشارع اذن له في قبضه فكان كاقباض الحائمه وهو متجه وأوجه

الاخذ دون النقب والكسر سم (قوله أي جنس حقه) إلى قوله وبهذا الجمع في المغنى الاقوله أي يتمول
ويتصرف فيه (قوله وظاهره) أي تعبيره بالتملك وقوله أنه لا يملكه بمجرد الاخذ أي بل لا بد من إحداث
تملك مغنى (قوله بحمله) أي كلام هؤلاء الجمع رشيدى (قوله لو بصفة ادون) أي كاخذ الدرهم المكسرة عن
الصحيحة مغنى (قوله إذ لا تجوز له نية غيره كرهه الخ) فان اخذه كذلك لم يملكه رشيدى (قوله كلامهما)
أي الشيخين في المتن رشيدى (قوله بان كان بصفة ارفع) أي كاخذ الدرهم الصحيح عن المكسرة مغنى (قوله
فاذا كان) أي حقه (قوله ولا يبيعه بمكسرة) تقدم في باب الربا ما يعلم منه أنه قد يصح بيع الصحيح بالمكسرة
فهل يجوز في هذه الحالة بيعها بالمكسرة سم (قوله وبهذا الجمع الخ) لا يقال حاصل في هذا الجمع تقييد قوله
من جنسه بكونه بصفة ارفع وحمل قوله بتملكه على معنى يبيعه ويحصل به صفة حقه وحيث يتحدد حكم هذا
القسم مع حكم القسم الثاني الاتي ويلزم ضياع تفصيل المتن الا ان يحمل تفصيله على مجرد التنفي في التعبير
لانا نقول لا نسلم ان حاصله ما ذكر بل حاصله تقييد قوله المذكور بكونه بصفة حقه او بصفة ادون وحمل
بتملكه على يتخذه ملكا بمجرد الاخذ لكن هذا لا يوافق قوله في الحالة الثانية فان المفهوم منها الموصوف
بصفة ارفع وحمل المتن على هذا يوجب الاشكال المذكور في السؤال فليتأمل سم عبارة الرشيدى واعلم
انه يلزم على هذا الجمع اتحاد هذا القسم مع القسم الثاني الاتي وضياح تفصيل المتن والسكوت على حكم
ما اذا كان بصفة حقه او بصفة ادون فالوجه ما افاده العلامة الاذرى أي من حل كلام المصنف على ما اذا
كان بصفة حقه او بصفة ادون ومعنى يملكه يتموله ويتصرف فيه ولا يخفى انه غير حاصل ما افاده هذا الجمع
الذى استوجهه الشارح وان ادعى الشهاب الرملى وابن قاسم انه مفاده حاصله فليتأمل اه (قوله أي
الجنس) إلى قول المتن والماخوذ في المغنى الاقوله او مع احد هما إلى المتن والى قول الشارح وشرط المتولى في
النهاية (قوله لا متناع تولى الطرفين) أي هنا لان المال في احد الطرفين لا جنسى رشيدى (قوله هذا ان لم
يتيسر الخ) عبارة المغنى على الخلاف ما اذا لم يطالع القاضى على الحال فان اطالع عليه لم يبعه الا باذنه جز ما وحله
ايضا اذا لم يقدر على بينة والا فلا يستقل مع وجودها كما هو قضية كلام الروضة وبحته بعضهم اه (قوله
ومشقة) ومنها خوف الضرر من القاضى كما هو ظاهر رسم (قوله مطلقا) أي وان لم يتيسر علم القاضى
بذلك وعجز عن البينة (قوله ولا يبيعه) أي الاخذ بنفسه او ما ذونه (قوله ثم ان كان) أي فقد البلد (قوله
ملكه) أي بمجرد قبضه اخذا بما مرو عبارة النهاية تملكه وكتب عليه ع ش مانصه ينبغي ان ياتي فيه ما مر
عن الاسنوي اه (قوله وملكه) أي بمجرد الشراء كما مرو عبارة النهاية وتملكه وكتب عليه الرشيدى
مانصه انظر هل التملك على ظاهره او امرادانه يدخل في ملكه بمجرد الشراء وظاهر قوله الاتي ان تاف

ان كان مقرا غير متمتع في قوله وان جاز الاخذ فنظر وان كان متمتعا او منكرا في امتناع ذلك نظر الا ان
يختار الاول ويجعل غيبته بمنزلة الامتناع والانسكار في جواز الاخذ دون النقب والكسر (قوله ولا يبيعهما
بمكسرة) تقدم في باب الربا ما يعلم منه أنه قد يصح بيع الصحيح بالمكسرة فلما جاز في هذه الحالة بيعهما
بالمكسرة (قوله وبهذا الجمع الخ) لا يقال حاصل هذا الجمع تقييد قوله من جنسه بكونه بصفة ارفع وحمل قوله
بتملكه على معنى يبيعه ويحصل به صفة حقه وحيث يتحدد حكم هذا القسم مع حكم القسم الثاني الاتي
ويلزم ضياع تفصيل المتن الا ان يحمل تفصيله على مجرد التنفي في التعبير لانا نقول لا نسلم ان حاصله
ما ذكر بل حاصله تقييد قوله المذكور بكونه بصفة حقه او بصفة ادون وحمل بتملكه على يتخذه ملكا بمجرد
الاخذ لكن هذا قد لا يوافق قوله في الحالة الثانية فان المفهوم منها الموصوف بصفة ارفع وحمل المتن على هذا
يوجب الاشكال المذكور في السؤال فليتأمل (قوله او منه وهو بصفة ارفع) فيجد حمل قول المتن السابق
من جنسه على ما هو بصفة حقه او بصفة ادون (قوله لكن يحتاج لمؤنة ومشقة) ومن المشقة خوف الضرر

منه الجع بحمله على ما اذا
كان بصفته او بصفة ادون
لهيئته يملكه بمجرد اخذه
بنية الظفر اذ لا يجوز له
نية غيره كرهه بحقه وحمل
ما افهمه كلامهما على غير
الصفة بان كان بصفة ارفع
اذ هو كغير الجنس فيما ياتي
فيه فلا يملكه وإنما يملك ما
يشتره بتمنه بمجرد الشراء
فاذا كان دراهم مكسرة وظفر
بصحيح لم يملكها ولا
يبيعه بمكسرة بل بدنانير ثم
يشترى بها المكسرة فيملكها
بمجرد الشراء وبهذا الجمع
يظهر تاويل قولها يملكه
بما ذكرناه مع فرضه في الحالة
الثانية بان يقال معنى يملكه
يتصرف فيه اما الاولى فلا
يحتاج ليها بعد الاخذ ظفرا
الى تملك أي تصرف ولا
لفظ (و) الماخوذ (من غيره)
أي الجنس او منه وهو
بصفة ارفع كما تقرر (بيعه)
بنفسه او ما ذونه للغير لا
لنفسه اتفاقا أي ولا لمجوره
كما هو ظاهر لا متناع تولى
الطرفين وللتهمة هذا ان لم
يتيسر علم القاضى به لعدم علمه
ولا بينة او مع احدهما
لكنه يحتاج لمؤنة ومشقة والا
لشروط اذنه (وقيل يجب
رفعه الى قاض يبيعه) مطلقا
لانه غير اهل للتصرف مال
غيره بنفسه ولا يبيعه الا

بتقد البلد ثم ان كان من جنس حقه تملكه والا اشترى جنس حقه لا بصفة ارفع وملكه (والماخوذ)
من الجنس وغيره (مضمون عليه) أي الاخذ لانه اخذه لحظ نفسه (في الاصح فيضمنه) حيث لم يملكه بمجرد اخذه (ان تلف قبل

تملكه) أى الجنس (و) قبل (بيعه) أى غير الجنس بل ويضمن ثمنه أن تلف بعد البيع وقبل شراء الجنس به فليبادر بحسب الإمكان فإن آخر فنقصت قيمته ضمن النقص ولو نقصت وارتفعت وتلف ضمن الأكثر قبل التملك للمالك (ولا ياخذ) المستحق (فوق حقه) أن أمكن الاقتصار) على قدر حقه لحصول المقصود به فإن زاد ضمن الزيادة أن أمكن عدم اخذها والا كان كان له ما تفرأ سيفا بماتين لم يضمن الزائد لعذره ويقتصر فيما يتجزأ على بيع قدر حقه وكذا في غيره أن أمكن والاباع الجميع ثم يرد الزائد للمالك بنحو هبة أن أمكنه والا أمسكه إلى أن يمكنه (وله اخذ مال غريم غريمه) بأن يكون أن يدعى عمرو دين ولعمرو على بكر مثله فإن يد اخذ ماله على عمرو من مال بكر وان رد عمرو أقرار بكر له أو جحد بكر استحقاق زيد على عمرو وشرط المتولى أن لا يظفر بمال الغريم وأن يكون غريم الغريم جاحدا ممتعا أيضا قال الأذرعى أو بماطلا ويلزمه أن يعلم الغريم باخذه حتى لا ياخذ ثانيا وإن اخذ كان هو الظالم ولا يلزمه إعلام غريم الغريم

بعد البيع الخ ارادة الثاني اه (قوله أى الجنس) فيه نظر لانه يحصل ملك الجنس بمجرد الاخذ فلا يتصور مع فرض الاخذ التلف قبل التملك الا ان يراد بالتملك ما ذكره فيه وهو التمول والتصرف فهو دفع لنوهم انه لو تلف قبل التصرف فيه بقي حقه ولا يفيد تصوير هذا بما لو كان بصفة ارفع فانه لا يحصل ملكه بمجرد الاخذ لانه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني اعنى قوله وبيعه لا الاول المقابل له الا ان يكون هذا بالنظر لظاهر المتن دون الجمع الذى ذكره سم عبارة المغنى وقال البلقيني محل الخلاف في غير الجنس اما لما خوذ من الجنس فانه يضمنه ضمان يد قطعاً لحصول ملكه بالاخذ عن حقه كما سبق انتهى والمصنف اطلق ذلك تبعاً للرافعى بناء على وجوب تجديد تملكه وقد تقدم ما فيه اه (قول المتن وبيعه) ويؤخذ من كونه مضموناً عليه قبل بيعه انه لو احدث فيه زيادة قبل البيع كانت على ملك الماخوذ منه وبه صرح في زيادة الرخصة فان باع ما اخذه وتملك ثمنه ثم وفاه المديون دينه رد عليه قيمته كما صاب رد المغصوب إلى المغصوب منه معنى زاد الروض مع شرحه وقد تملك المغصوب منه ثمن ما ظهر به من جنس غير المغصوب من مال الغاصب فانه يرد قيمة ما اخذه و باعه اه (قوله أى غير الجنس) ومحل الخلاف اذا تلف قبل التمكن من البيع فان تمكن منه فلم يفعل ضمن قطعاً معنى (قوله فليبادر) إلى قوله اذا فائدة في المعنى الالفاظ المتولى ولفظة لا من قوله ولا يلزمه اعلام الخ (قوله فليبادر الخ) أى إلى بيع ما اخذه معنى (قوله فنقصت قيمته) أى ولو بالرخص سم اه بجيرى (قوله ضمن النقص) ولا يضمنه ان رد الماخوذ فالغاصب روض مع شرحه (قوله ضمن الزيادة) لتعديده باخذه بخلاف قدر حقه معنى (قوله والا كان له الخ) عبارة المغنى وان لم يمكنه اخذ قدر حقه فقط بان لم يظفر الا بمتاع تزيد قيمته اخذه ولا يضمن الزيادة لانه لم ياخذها بحقه مع العذر اه (قوله ثم يرد الخ) راجع لما قبله والا باع (الخ ايضاً) قول المتن وله اخذ مال غريم غريمه) خرج بالمال كسر الباب ونقب الجدار فليس له فعله لانه لم يظفره كما في سم و سلطان اه بجيرى وتقدم عن المغنى مثله (قوله ولعمرو على بكر مثله) هل المراد المثلية في اصل الدينية لا في الجنس والصفة و حقيقة المثلية بحيث يجوز تملكه لو ظفر به من مال غريم الغريم و اذا قلنا بالثاني فهل له اخذ غير الجنس من مال غريم الغريم ترد فيه الاذرعى رشيدى والظاهر أن المراد المثلية في مطلق الدينية وإن كان أحدهما أكثر من الآخر أو من غير جنسه اه بجيرى وسياق عن السيد عمر عند قول الشارح وفيه نظر كما قاله بعضهم الخ الجزم بذلك (قوله وشرط المتولى الخ) عبارة المغنى تنبيه للمسئلة شروط الاول ان لا يظفر بمال الغريم الثاني أن يكون غريم الغريم جاحداً أو ممتعاً أيضاً وعلى الامتناع يحمل الاقرار المذكور الثالث أن يعلم الاخذ الغريم انه اخذه من مال غريمه حتى اذا طالبه الغريم بعد كان هو الظالم الرابع ان يعلم غريم الغريم وحيثه ان يعلمه فيما بينه وبينه فاذا طالبه انكر فانه يحق اه (قوله وان يكون غريم الخ) هو مخالف لقوله وإن رد الخ ان اراد جاحداً حق الغريم كما هو الظاهر ولقوله أو جحد بكر الخ ان اراد جاحداً حق زيد لانه في هذا المبالغة المقضية لتعميم الحكم لحالة اقراره فكلام المتولى مقابل لما قبله فليتامل هذا كله بناء على ما في هذه النسخة من قوله ممتعاً بغير أو أو ما على ثبوت أو كافي شرح الروض أى أن المغنى والنهاية فلا مخالفة ولذا قال فيه أى في شرح الروض أى والمغنى وعلى الامتناع يحمل الاقرار المذكور فلا منافاة بينه وبين اشتراط أن يكون غريم الغريم جاحداً أو ممتعاً اه وقوله وعلى الامتناع

من القاضى كما هو ظاهر (قوله أى الجنس) فيه نظر لان الذى تحصل ملك الجنس به مجرد الاخذ فلا يتصور مع فرض الاخذ التلف قبل التملك الا ان يراد بالتملك ما ذكره فيه وهو التمول والتصرف فهو دفع لنوهم انه لو تلف قبل التصرف فيه بقي حقه ولا يفيد تصوير هذا بما لو كان بصفة ارفع فانه لا يحصل الملك بمجرد الاخذ لانه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني اعنى قوله وبيعه لا الاول المقابل له الا ان يكون هذا بالنظر لظاهر المتن دون الجمع الذى ذكره (قوله فاز يد اخذ ماله على عمرو من مال بكر وان رد عمرو اقرار بكر له) عبارة المحلى ولا يمنع من ذلك رد عمرو اقرار بكر له الخ بزيادة أو داخله على اقراره لعلها للحال (قوله وان يكون غريم الغريم الخ) هو مخالف لقوله وان رد الخ ان اراد جاحداً حق الغريم كما هو الظاهر ولقوله أو جحد بكر

اذلا فائدة فيه ومن ثم لو خشي ان الغريم ياخذ (٢٩٢) منه ظلما لومه فيما يظفر اعلاه ليظفر من مال الغريم بما ياخذ منه

ثم التصريح بذلك للزوم وهو ما ذكره شارح وهو زيادة ابصار والا فالتصوير المذكور يعلم منه علم الغريمين اما علم الغريم فمن قولهم وان رد عمرو اقرار بكر له واما علم غريمه فمن قولهم او جحد بكر الى آخره فاندفع ما يقال للغريم قد لا يعلم بالاخذ فيأخذ من مال غريمه فيؤدي الى الاخذ منه مرتين وغريمه قد لا يعلم بذلك فيأخذ منه الغريم فيؤدي الى ذلك ايضا ووجه اندفاعه ان المسئلة مصورة بالعلم فلا يرد ذلك (فرع) له استيفاء دين له على آخر جاحد له بشهودين آخره عليه قضى من غير علمهم وله جحد من جحد اذا كان له على الجاحد مثل ماله عليه أو أكثر منه فيحصل التقاص وان لم توجد شروطه للضرورة فان كان له دون مالا لآخر عليه جحد من حقه بقدره وفي الانوار عن فتاوى القفال لو مات مدين فأخذ غريمه دينه من بعض أقاربه ظلما فلما أخذ منه الرجوع على تركه الميت لان له مالا على الظالم وللظالم دين في التركة فيأخذ منها ماله على الظالم كن ظفر بغير جنس حقه من مال مدينه اه

يحمل الخ يعني أن المراد بالقرار المردود الاقرار مع امتناعه سم (قوله ليظفر من مال الغريم الخ) أي وليتبع من الدفع اليه ان كان له قدرة على الامتناع سم (قوله بذلك للزوم) أي في قوله لومه فيما يظفر اعلاه الخ رشيدى اقول بل في قوله ويلزمه ان يعلم الغريم (قوله ولا فالتصوير المذكور يعلم منه الخ) اقول في علمه منه بحث ظاهر سم (قوله علم الغريمين) أي بالاخذ سم (قوله اما علم الغريم فمن قولهم وان رد عمرو الخ) قلنا هذا ممنوع لانه لا يلزم من رد عمرو اقرار بكر له ان يعلم باخذ زيد من مال بكر إذ يمكن ان يوجد اقرار بكر لعمرو مع رد عمرو وذلك الاقرار لا يرجد علم عمرو وبذلك الاخذ كما هو ظاهر وقوله واما علم غريمه فمن قوله الخ قلنا هذا ممنوع لانه لا يلزم من جحد بكر استحقاق زيد عليه بالاخذ اذ قد يعلم دعوى زيد على عمرو فيجحد ان له عليه شيئا مع جهله باخذ زيد من ماله سم يحذف (قوله العريم قد لا يعلم الخ) الاخصر الغريمان قد لا يعلمان فيأخذ الغريم من مال غريمه فيؤدي الى الاخذ منه مرتين (قوله فرع) الى قوله وفي الانوار في المغنى والروض مع شرحه (قوله قضى) أي ادى (قوله وإن لم توجد شروطه) عبارة الاسنى والمغنى وإن اختلف الجنس ولم يكن من النقيدين اه (قوله من بعض أقاربه) ليس بقيد (قوله وفيه نظر كما قاله بعضهم الخ) ولك ان تقول لعل وجه النظر اطلاق الحكم وعدم تقييده بتوفر شروط الظفر واما ما افاده الشارح رحمه الله فحل تامل لان التشبيه لا شبهة فيه لان الغرض فيه انهم اطلقوا الرجوع على التركة وهو صادق بما إذا كانت من غير جنس الماخوذ منه أي فيجوز الاخذ كما لو كانت المسئلة مفروضة في مال للغريم بل لو عين بما افاده اشارح كان محل النظر لان مسئلته من افراد مسئلة الظافر به مال غريم الغريم فكيف يحسن تشبيهها بها فليتأمل اه سيد عمر (قوله فلو قال الخ) أي القفال (قول المتين ان المدعى الخ) أي

الخ ان أراد جاحدا حق زيد لانه في حين المبالغة المقتضية لتعميم الحكم لحالة اقراره فكلام المتولى مقابل لما قبله فليتأمل هذا كله بناء على ما في هذه النسخة من قوله جاحدا امتنعا بغير او اما على ثبوت او كافي شرح الروض حيث عبر بقوله جاحدا او امتنعا فلا مخالفة ولهذا قال اعنى في شرح الروض وعلى الامتناع يحمل الاقرار المذكور في المتن أي بقوله وان رد ادى الغريم اقراره فلا منافاة بينهما وبين الشرط الاخير أي قوله وان يكون غريم الغريم جاحدا او امتنعا اه فكانه حمل الامتناع على ما هو في حكم الامتناع والافع اقراره ورد عمرو له لا يكون امتنعا حقيقة لان يريد بالخ المذكور ان المراد بالقرار المردود الاقرار مع امتناعه وهذا هو المتجه بل المتعين (قوله اذلا فائدة فيه) قد يمنع ذلك بل تظهر الفائدة فيما إذا علم ان الغريم ليس عنده تقوى تمنعه الاخذ ثانيا ولو علم غريم الغريم كان له قدرة على الامتناع من الدفع اليه لم نافذة اعلاه حفظ ماله وعدم دفعه ثانيا ثم راي قول الشارح ومن ثم الخ وقد ظهر بما ذكرناه فائدة اخرى غير التي ابداهما وهي امتناعه من الدفع والتي ابداهما ظفروا (قوله والا فالتصوير المذكور يعلم منه علم الغريمين) أي بالاخذ منه اقول في علمه منه بحث ظاهر (قوله اما علم الغريم فمن قولهم وان رد عمرو اقرار بكر له) قلنا هذا ممنوع اما لانه لا يلزم من رد عمرو اقرار بكر له ان يعلم باخذ زيد من مال بكر إذ يمكن ان يوجد اقرار بكر لعمرو مع رد عمرو وذلك الاقرار لا يوجد علم عمرو وبذلك الاخذ كما هو ظاهر واما ثانيا فلان قوله وان رد للمبالغة على ما قبله وهي تقتضى تعميم المسئلة لحالة عدم الرد ايضا الصادق بعدم اقراره له فعلى تسليم ما قاله محتاج لذكر الزوم باعتبار حالة عدم الرد اللهم الا ان يجعله وان للحال دون العطف فتقييد المسئلة بحالة الردير عليه حينئذ الامر الاول وان حكمه لا يتقيد بذلك اظهر رجوازا لاخذ مطلقا غاية الامر انه يلزم الاعلام وقوله واما علم غريمه فمن قوله الخ قلنا ممنوع اما لانه لا يلزم من جحد بكر استحقاق زيد علمه بالاخذ اذ قد يعلم دعوى زيد على عمرو فيجحد ان له عليه شيئا مع جهله باخذ زيد من ماله واما ثانيا فلان قوله او جحد الخ في حين المبالغة لانه معطوف على رد فيفيد التعميم لحالة عدم الجحد ايضا الخ ما تقدم نظيره في الاول فليتأمل سم (قوله علم الغريمين) أي بالاخذ

وفيه نظر كما قاله بهضم ولعله من حيث التشبيه المذكور لوقال كن ظفر بهال غريم غريمه اتجه ما قاله (والاظهر ان المدعى) اصطلاحا

وشرطه ان يكون معيناً
معصوما مكلفا وسكرانا
وان حجر عليه بسفه ليقول
وولي يستحق تسلمه (من
يخالف قوله الظاهر) وهو
براءة الذمة (والمدعى عليه)
وشرطه ما ذكر (من يوافقه
اي الظاهر واستشكل)
بان الوديع اذا ادعى الرد
او التلف يخالف قوله
الظاهر مع ان القول قوله
وردبانه يدعى امر اظاهرا
هو بقاؤه على الامانة ويزده
ما في الروضة وغيرها ان
الامناء الذين يصدقون في
الرد يمينهم مدعون لانهم
يدعون الرد مثلاً وهو خلاف
الظاهر لكن اکتني منهم
باليمين لانهم أثبتوا ايديهم
لغرض المالك وقدم في
دعوى الدم والقسامة شرط
المدعى والمدعى عليه في ضمن
شروط الدعوى ولا يختلف
الظاهر ومقابلة في اغلب
المسائل وقد يختلفان كما في
قوله (فاذا سلم زوجان قبل
وطء فقال الزوج) (اسلمنا
معا فانسكاح باق وقالت)
الزوجة بل اسلمنا (مرتباً)
فلا نكاح (فهم مدع) لان
اسلامهما معا خلاف
الظاهر وهي مدعى عليها
لوافقها الظاهر فتحلف
هي ويرتفع النكاح وفي
عكس ذلك لانكاح ابضا
ويصدق في سقوط المهر
بيمينه (و) من ادعى
نقداً خالصاً او مغشوشاً
أو ديناً مثلياً او مقبوماً

اصطلاحاً أو أمانة فهو من ادعى لنفسه شيئاً سواء كان في يده أم لا اه معنى (قوله وشرطه) الى واستشكل
في النهاية (قوله ان يكون معيناً) لعله يخرج به ما اذا قال جماعة او واحد منهم مثلاً ندعى على هذا انه ضرب
احدنا او قذفه مثلاً وقوله معصوماً الظاهر انه يخرج به غير المعصوم على الاطلاق اي ليس له جهة عصمة اصلاً
وهو الحر لا غير كما يؤخذ من حواشي ابن قاسم اي بخلاف من له عصمة ولو بالنسبة لمثله كما رتد الزواني
المحصن وتارك الصلاة واما قول الشيخ خرج به الحر في المرتد فيقال عليه اي فرق بين المرتد ونحو الزواني
المحصن بالنسبة للعصمة وعدمها رشیدی (قوله معصوماً) قد تسمع دعوى الحر في سم (قوله او سكرانا)
اي متعدداً (قوله وان حجر عليه الخ) غاية (قوله وهو براءة الذمة) في هذا قصور اذ هو خاص بالاموال فلا
يتاني في دعوى مثل النكاح كما لا يخفى رشیدی (قوله وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة لاشتراط التكليف
مع قوله في باب القضاء على الغالب في الاحتجاج له والقياس سماعها على ميت وصغير ثم قول الماتن ويجريان
في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم سم عبارة الرشیدی قوله ما ذكر اي الذي
من جملة التكليف ولعل مراده المدعى عليه الذي تجري فيه جميع الاحكام التي من جملتها الجواب والحلف
والافحوق الصبي يدعى عليه لكن لا قامة البينة كما مر اه (قوله مع ان القول قوله) اي مع انه مدعى عليه سم
وردبانه يدعى امر اظاهرا اي فقوله يوافق الظاهر فهو مدعى عليه لئلا يصدق سم (قوله ويرده ما في الروضة
وغیرها الخ) اي فقد صرحوا بانه مدع لا مدعى عليه كما زعمه هذا الرد سم (قوله لانهم أثبتوا ايديهم
لغرض المالك) اي وقد ائتمنوه فلا يحسن تكليفه ببينة الرد نهية ومعنى (قوله وقدم الخ) عبارة المغنى وقد
تقدم في كتاب دعوى الدم والقسامة ان لصحة الدعوى ستة شروط ذكر المصنف بعضها وذكرنا باقية
في الشرح اه (قوله ولا يختلف الاظهر الخ) عبارة المغنى والنهاية والثاني ان المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب
بشيء والمدعى عليه من لا يخلى ولا يكفيه السكوت فاذا ادعى زيد ديناً في ذمة عمر فأنكره فزيد يخالف قوله
الظاهر من براءة عمر ولو سكت ترك وعمر يوافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدعى عليه ويزيد مدع
على القولين ولا يختلف موجه ما غالباً وقد يختلف الخ (قول الماتن فهو مدع) اي على الاظهر واما على الثاني
فهو مدعية وهو مدعى عليه لانهما لو سكتت تركت وهو لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ النكاح معنى ونهاية
(قوله فتحلف هي الخ) اي على الاول واما على الثاني فيحلف الزوج ويستمر النكاح ورجحه المصنف
في الروضة في نكاح المشرک وهو المعتمد لا اعتضاده بقوة جانب الزوج بكون الاصل بقاء العصمة نهية ومعنى
واقرهما سم وعش (قوله وفي عكس ذلك الخ) وان قال لها اسلمت قبلي فلا نكاح بيننا ولا مهر لك وقالت
بل اسلمنا معا صدق في الفرقة بلا يمين وفي المهر بيمينه على الاظهر لان الظاهر معه وصدقت بيمينها على الثاني
لانها لا تترك بالسكوت لان الزوج يزعم سقوط المهر فاذا سكتت ولا يمينه جعلت ناكته وحلف هو وسقط المهر
نهاية ومعنى (قوله ويصدق في سقوط المهر بيمينه) اي وفي الفرقة بلا يمين كما مر انقاع النكاح معنى (قوله ومن
ادعى) كذا في اصله ثم اصلح بنى سيد عمر (قوله او ديناً) اعم من ان يكون نقداً او لا وبعضهم خص النقد بغير

(قوله وشرطه ان يكون معيناً معصوماً) قد تسمع دعوى الحر في سم (قوله وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة
لاشتراط التكليف مع قوله في اول باب القضاء على الغالب في الاحتجاج له والقياس سماعها على ميت وصغير ثم
اول الماتن ويجريان في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم (قوله يخالف قوله الظاهر)
امع انه مدعى عليه (قوله وردبانه يدعى الخ) اي فقوله يوافق الظاهر (قوله ابضا وردبانه يدعى امر ا
ظاهرا) اي فهو مدعى عليه فلذا يصدق (قوله ويرده ما في الروضة وغيرها الخ) اي فقد صرح بانه مدع لا
مدعى عليه كما زعمه هذا الرد (قوله فتحلف هي ويرتفع النكاح) هذا على الاول وعلى الثاني يحلف الزوج
ويستمر النكاح ورجحه المصنف في الروضة في نكاح المشرک وهو المعتمد لا اعتضاده بقوة جانب الزوج بكون
الاصل بقاء العصمة ثم مر (قوله ويصدق في سقوط المهر بيمينه) وفي الفرقة بلا يمين قاله في شرح الروض

(اشترط) فيه لصحة الدعوى وإن كان النقد غالب نقد (٢٩٤) البلد (بيان جنس ونوع وقدرو صحته) هي بمعنى او (تكسر) وغيرهما

سائر الصفات (ان اختلفت بهما) يعني بكل واحد من المتقابلين ومقابلة (قيمة) كالف درهم فضة خالصه او مغشوشه اشرفية اطالبه بها لان شرط الدعوى ان تكون معلومة كما مر وما علم وزنه كالدينار لا يشترط التعرض لوزنه ولا يشترط ذكر القيمة في المغشوش بناء على الاصح انه مثلي فقول البلقيني يجب فيه مطلقا بمنوع ومرفيه اول البيع بسط فراجعهما اما اذا لم يختلف بهما قيمة فلا يجب ذكرهما الا في دين المسلم (تنبيه) لا تسمع دعوى دائن مفلس ثبت فلسه انه وجد مالا حتى يبين سببه كارثوا اكتساب وقدره ومن له غريم غائب لا بد ان يقول لي غريم غائب الغيبة الشرعية ولي بنية تشهد بذلك ويأتي ان الدعوى إنما تسمع غالبا على من لو اقر بالمدعى به قبل (او) ادعى (عينا) حاضرة بالبلد يمكن احضارها بمجلس الحكم اما غيرها فقد مر قبيل القسم بما فيه (تنضبط) بالصفات مثلية او متقومة (كحيوان) وحبوب (وصفها) وجوبا (بصفة السلم) لانها لا تتميز التميز الكامل إلا بذلك

الدين اخذا من المقابلة بحري اقول في الاول عطف العام على الخاص بغير الواو وفي الثاني عدم تمام المقابلة بين النقد والعين وإنما الظاهر ما صنعه المغني وفاقا للاسنى فقد ردنا قبل نقدا او قال ما زجلو متى ادعى شخص ديننا نقدا او غيره مثليا او متقوما اه (قوله فيه لصحة الدعوى) إلى قول المتن وقيل في النهاية الا قوله يعني إلى المتن وقوله وصر إلى اما اذا وقوله ويأتي إلى المتن وما انبه عليه (قول المتن بيان جنس الخ) عبارة المغني ما زجايان جنس له كذهب او فضة ونوع له كخالص او مغشوش وقدركاثة وصفة مختلف بها الغرض ويشترط في النقد ايضا شيان صحة الخ (قول المتن ونوع) ان اريد به ما يتميز عن بقية افراد الجنس بذاتي كما هو مصطلح اهل الميزان كان ذكر الجنس مستدركا وان اريد ما يتميز عنها بعرضي كما هو استعمال اللغة ويشعر به تمثيلهم له بخالص او مغشوش او بسابوري او ظاهري كان بمعنى الصفة فلا حاجة إلى الجمع بينهما المعلن من اقتصر على احدهما من الائمة تنبيه لذلك ولم يتنبه له المعترض عليه بوقوع الجمع بينهما في كلام آخرين منهم فليتأمل وليحرر اه سيد عمر (قوله وهي) اي او تكسر ع ش (قوله وغيرهما) اي غير الصحة والتكسر (قول المتن بهما) يعني بالصحة والتكسر رشيدى فقول الشارح يعني بكل الخ نظرا لما زاده من قوله وغيرهما الخ (قوله كالف درهم فضة خالصه او مغشوشه اشرفية) ليس في هذا المثال تعرض للصحة او للتكسر وعبارة شرح الروض اي والمغني كائة درهم فضة ظاهرة صحاح او مكسرة سم والظاهرة نسبة للسلطان الظاهر واشرفية نسبة للسلطان اشرف (قوله كما مر) اي في دعوى الدم والقسماء (قوله وما علم وزنه) إلى التنبيه في المغني الا قوله فقول البلقيني إلى اما اذا الخ (قوله كالدينار الخ) عبارة المغني والاسنى نعم مطلق الدينار ينصرف الى الدينار الشرعي كما صرح به في اصل الروضة ولا يحتاج إلى بيان وزنه وفي معناه مطلق الدرهم اه (قوله ولا يشترط ذكر القيمة في المغشوش بناء على الاصح الخ) استشكله سم بما نصه قوله بناء على الاصح انه مثلي قضيته اعتبارا ذكر القيمة في الدين المنقوم لكن عبر في المنهج وشرحه بقوله ومتى ادعى نقدا او ديننا مثليا او متقوما وجب ذكر جنس ونوع وقدرو وصفة تؤثر في القيمة انتهى ولم يتعرض لاعتبار ذكر القيمة اه اي فكان حقه ان يؤخر ويكتب في شرح فان تلفت وهي متقومة وجب الخ كافي الاسنى والمغني (قوله مطلقا) اي مثليا كان او متقوما (قوله ومرفيه) اي في المغشوش (قوله ذكرها) اي الصفة وكان الاولى اما تنبيه الضمير هنا كافي للمغني واما افراده في بهما كافي النهاية (قوله دائن مفلس) بالاضافة (قوله انه وجد) اي المفلس (قوله لا بد ان يقول) اي في سماع دعواه على غريمه الغائب ع ش (قوله فقد مر قبيل القسم الخ) عبارته كالتنبيه هناك في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد الخ ما زجا نصها ويبالغ وجوب المدعى في الوصف للمثلي ويذكر القيمة في المتقوم وجوبا ايضا اما ذكر قيمة المثلي والمبالغة في وصف المتقوم فنجد بان كما جريا عليه هنا وقوله ما في الدعاوى يجب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت او متقومة محمول على عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها بمجلس الحكم اه (قوله بالصفات) إلى قوله لانها لا تتميز في المغني (قول المتن وصفها بصفة السلم) اي وإن لم يذكر مع الصفة القيمة في الاصح والمغني (قوله وجوبا) في المثلي وندبا في المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه كذا في النهاية هنا وهو مخالف لما افاده المتن والروض والمنهج وافر الشارح والمغني ولكلامهما في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد كما مر انفا ولذا كتب عليها الرشيدى ما نصه قوله مع وجوب ذكر القيمة فيه لا يخفى ان هذا في الحقيقة تضعيف لاطلاق المتن عدم وجود ذكر القيمة فلا تنسجم مع قوله وقيل يجب معها ذكر القيمة فكان الا صوب خلاف هذا

(قوله كالف درهم فضة خالصه او مغشوشه اشرفية) ليس في هذا المثال تعرض للصحة او للتكسر وعبارة شرح الروض كائة درهم فضة ظاهرة صحاح او مكسرة (قوله بناء على الاصح انه مثلي) قضيته اعتبارا ذكر القيمة في الدين المنقوم لكن عبر في المنهج وشرحه بقوله ومتى ادعى نقدا او ديننا مثليا او متقوما وجب ذكر جنس ونوع وقدرو وصفة تؤثر في القيمة اه ولم يتعرض لاعتبار ذكر القيمة (قوله وصفها بصفة السلم) وجوبا في المثلي وندبا في المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه لعدم تاتي التميز الكامل بدونها ش مر

(وقيل يجب معها ذكر القيمة) احتياطاً وقضيته أنها لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط لكن ناقضاه في القضاء على الغائب نقلاً عن الأصحاب وجوبها في المتقوم دون المثلي ومرفاهه فإن لم تضبط بالصفات كجوهر أو ياقوتة أو جواهر (٢٩٥) أو يواقيت وجب ذكر القيمة

قال الماوردي مع جنس ونوع ولون واختلاف ولا تسمع بان له في ذمته نحو ياقوتة لأنه لا يثبت فيها نعم أن ذكر السبب كاسم له دينار في ياقوته وإطالته به لفساد السلم أو ادعى اتلافاً أو حيلولة وطلب القيمة وقدرها سمعت واعتراض الزركشي وغيره زيادته على أصله معها بان الثاني يكتفى بها وحدها كما بينه الرافعي ولو وجبت قيمة المفسوب للحيلولة كفى ذكرها وحدها على الوجه لأنها الواجبة الآن ولا بد أن يصرح في مذبوحه وحامل بان قيمتها مذبوحه أو حاملاً كذا ومر في القضاء على الغائب ما يجب في ذكر العقار والدعوى في مؤجر على المستاجر وإن كان لا يخصم لأنه بيده الآن دون مؤجره (فان تلفت العين وهي مقومة) بكسر الواو (وجب ذكر القيمة) مع الجنس كما بحثه جمع كعبد قيمته كذا بل قال البلقيني مع ذكر صفات السلم وبسطه لكن المعتمد الأول لأنها الواجبة حينئذ بخلاف المثلية لا بد من ذكر صفاتها ليجب مثلها وقضية ذلك الاكتفاء في المقومة التالفة بذكر القيمة

الصنيع على أنه ناقض ما قدمه في باب القضاء على الغائب بالنسبة للعين الحاضرة وظاهر أن المعلوم عليه ما هنا لأن من المرجحات ذكر الشيء في بابه وهو هناك تابع لابن حجر وإيضاحه جزم به هنا جزم المذهب بخلافه ثم وإيضاح من المرجحات تأخير أحد القولين اهـ (قوله وقضيته) أي تعبيره بقيل وقوله أنها أي القيمة وذكرها (قوله لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط) المثلي يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر القيمة والمتقوم يجب فيه ذكر القيمة ويستحب ذكر صفات السلم مر اهـ سم ومر انفائه بخلاف الدين والروض والمنهج والشارح والمغني (قوله ومر الخ) أي في فصل ادعى عيناً غائبة عن البلد وقوله ما فيه حكميناه انفا (قوله فان لم تضبط) إلى قوله قال الماوردي في النهاية والمغني (قوله وجب ذكر القيمة) فيقول جوهر قيمته كذا ويقوم بفضة سيف على بذهب كعكسه وبأحد همان حلي هماناً برة وروض ومغني (قوله نحو ياقوتة) أي بما لا يضبط بصفات السلم (قوله وقدرها) أي بين قدر القيمة (قوله زيادته) أي المصنف على أصله أي المحرر معها أي هذه اللفظة بأن الثاني أي المذكور بقول المتن وقيل الخ يكتفى بها الخ أي بالقيمة ولا يرجب ذكر صفة السلم (قوله ولو وجبت قيمة المفسوب الخ) عبارة المغني والنهاية واستثنى البلقيني ما لو غصب غيره منه عيناً في بلد ثم لقيه في آخره وهي باقية ولكن لنقلها مؤنة فانه يجب ذكر قيمتها لأنها المستحقة في هذه الحالة فاذا رد العين رد القيمة اهـ أي لان أخذها كان للحيلولة عش (قوله ولا بد أن يصرح) إلى قوله قال الغزالي في النهاية الا قوله كما بحثه جمع وقوله قال البلقيني إلى وقد تسمع وقوله وعليه يحمل إلى بل قد لا تتصور (قوله بان قيمتها مذبوحه أو حاملاً كذا) أي ويصدق في ذلك ولو فاسقاً حيث ذكر قدر الايقاع عش ولعل ذلك التصديق بالنسبة لصحة الدعوى لا للتغريم إضافاً ليراجع (قوله ما يجب في ذكر العقار) عبارة المغني وبين في دعوى العقار الناحية والبيدة والمحلة والسكة والحدود وأنه في مئة داخل السكة أو يسرته أو صدرها ذكره البلقيني ولا حاجة لذكر القيمة كما علم بامام اهـ (قوله والدعوى) أي من ثالث عش (قوله على المستاجر الخ) انظره مع ما يأتي من أن المدعى عليه إذا قرأ لم تكن خصمته انصرفت عنه الخصومة ولعل هذا مقيد لذلك فيكون محل ذلك فيما إذا لم يكن لمن العين في يده حق لازم فيها بخلاف نحو الأخير ولعل وجهه أنه لو جعلنا الدعوى على المؤجر لم يمكنه استخلاص العين من المستاجر لأنه يقول له ان كنت مالاً كالفداجر تقي وأيس لك أخذ العين حتى ينقضي أمداً لا جارة وان كنت غير مالك لها فلا سلطة لك عليها وحينئذ فيكون مثله نحو المرتن فليراجع رشيدى (قوله بكسر الواو) إلى قوله قال الغزالي في المغني الا قوله كما بحثه جمع وقوله قال البلقيني إلى لأنها الواجبة وقوله إن لم ينحصر إلى بل قد لا تتصور (قوله كما بحثه جمع) جزم بذلك النهاية والمغني (قوله وقضية ذلك) أي التعليل المذكور (قوله الا اكتفاء في المقومة التالفة بذكر القيمة وحدها) أي فلا يحتاج لذكر شيء معها من الصفات لكن يجب ذكر الجنس ومغني (قوله وقرار) أي ولو بنكاح كالقرار به ومغني وأسنى (قوله مجرد تحبده) أي تحبده ملك الغير رشيدى ومغني (قوله ان لم ينحصر حقه في جهة الخ) أي بان كان يستحق المروور في الأرض من سائر أجزائها كذا عبر الغزالي وفي نسخة منه بدل أجزائها جواربها سم (قوله وعليه يحمل الخ) عبر هنا بالمضارع وفي قوله الآتي وعليه حمل الخ

(قوله وقضيته أنها لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط) المثلي يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر القيمة والمنقدم يجب فيه ذكر القيمة ويستحب ذكر صفات السلم مر (قوله ولو وجبت قيمة المفسوب للحيلولة الخ) ولو غصب من غيره عيناً في بلد ثم لقيه في آخره وهي باقية ولنقلها مؤنة قال البلقيني ذكر قيمتها وان لم تلف لأنها المستحقة في هذه الحالة فاذا رد العين رد القيمة كالودع القيمة شمر (قوله مع الجنس) كتب عليه مر (قوله ان لم ينحصر حقه في جهة) بان كان يستحق المروور في الأرض من سائر أجزائها كذا عبر الغزالي وفي نسخة منه بدل أجزائها جواربها (قوله وعليه يحمل وقوله الآتي وعليه حمل) عبر هنا بالمضارع

وحدها وقد تسمع الدعوى بالمجمول في صور كثيرة كوصية أو قرار لان المقصود ثبوت الاصل لا غير ودية وغرة لا تضبطها شرعاً وعمر أو بجري ماء بملك الغير بل يكفي مجرد تحبده ان لم ينحصر حقه في جهة منه وعليه يحمل إطلاق المروور عدم وجوب تحبده أي ذكر قدره

والاوجب بيان قدره وعليه حمل اطلاق غيره وجوب بيانه بل قد لا تتصور الا بجهوله وذلك فيما يتوقف تعيينه على القاضى كغرض مهر ومتعة
وخكومة وورضخ قال الغزى ومن تبعه ودعوى زوجة او قريب النفقة ورد بان واجب الزوجة مقدر لا اجتهاد فيه ونفقة القريب للمستقبل
لا تسمع الدعوى بها وللماضى ساقطة وبعد فرض القاضى معلومة ويجاب بأن نفقة الزوجة يتوقف تقديرها على النظر فى اعسار الزوج
وغیره وذلك خاص بالقاضى فسمعت (٢٩٦) على ان منها نحو الادم وهو غير مقدر لا ناطته بالعبادة ونظر القاضى وما ذكر فى

القريب يتصور بمطالبة
بنفقاته الان فتسمع دعواه
بانه متمتع من اتفاقى الان
مع احتياجه له ويشترط
للدعوى ايضا كونها ملزمة
كما علم مما مر بان يكون المدعى
به لازما فلا تسمع بدین
حتى يقول وهو متمتع من
ادائه ولا بنحو بيع او هبة
او اقرار حتى يقول وقبضته
باذن الواهب او اقبضته
ويلزم البائع أو المقر
التسليم الى ويزيد المشتري
ان لم ينقد الثمن وها هو ذا
او الوثن مؤجل ولا يره
بان قال هذا ملكى رهنته
منه بكذا إلا ان قال
واجضرتة فيلزمه تسليمها
الى اذ قبضه واعتمد الباقين
فى فتاويه وغيره ان دعوى
المرتهن الرهن لا تسمع الا ان
ادعى القبض المعبر قال
وذكر النووي فى التحالف
فى القراض والجماعة ما
يقضى خلاف ذلك
والمعتمد ما ذكره هنا
وأخر الغزى من ذلك انه
لا تسمع دعوى المؤجر
المستأجر بالعين قبل مضى
المدة لانه لا يمكنه أن
يقول ويلزمه التسليم الى

بالماضى مع أن الحمل فى الموضوعين للغزى سم (قوله والا) أى بان كان حقه منحصرا فى جهة من الارض
وهو قدر معلوم كذا عبر الغزى سم (قوله كغرض مهر) أى للمفوضة معنى (قوله ومتعة الخ) أى وحط
الكتابة والابراء من المجهول فى ابل الدية بناء على الاصح من صحة الابراء منه فيها وتصح الشهادة بهذه
المستثنيات لمرتبها عليها (فرع) لو احضرت ورقة قهبا دعواه ثم ادعى ما فى الورقة وهو موصوف بماسر هل
يكتفى بذلك ولا وجهان وجهان كما اشار اليه الزركشى الاول اذا قرأه القاضى او قرى عليه معنى وروض
مع شرحه وتقدم للشارح فى باب دعوى الدم والقسامة مثله بزيادة اشتراط معرفة الخصم ما فيها كلقاضى
(قوله ويشترط) الى قوله ويزيد المشتري فى المغنى والى المتن فى النهاية الا قوله واعتمد الباقين الى واخذ
الغزى (قوله ويشترط للدعوى ايضا الخ) أى اذا كان الغرض منها تحصيل الحق فلو قصد بالدعوى دفع
المنازعة لا تحصيل الحق فقال هذه الدار لى وهو يمنعنيها سمعت دعواه وإن لم يقل هى فى يده لانه يمكن ان ينزعه
وان لم تكن فى يده معنى وروض مع شرحه (قوله مما مر) أى فى باب دعوى الدم والقسامة (قوله وهو
متمتع من ادائه الخ) عبارة الاسنى والمغنى وهو متمتع من الاداء الواجب عليه لانه قد يرجع الواجب ويفسخ
البائع ويكون الدين مؤجلا او من عليه مفلسا اه (قوله ولا بنحو بيع الخ) أى بما الغرض منه تحصيل
الحق معنى (قوله وقبضته الخ) نشر على غير ترتيب اللف (قوله ويلزم الخ) عطف على وقبضته الخ (قوله او
المقر التسليم الخ) قال الغزى لاحتمال انه اقر له وان المقر له رده او ان العين المقر بها ليست فى يد المقر او ان
الاقرار غير صحيح لكون المقر له لا يملك المقر به فان الاقرار اخبار عن حق سابق انتهى اه سم (قوله
واحضرتة) أى كذا (قوله فيلزمه تسليمها الى اذ قبضه) انظر هلا قال مثل ذلك فى المسئلة قبلها رشيدى
(قوله تسليمها) أى العين المرهونة وكان الانسب التذكير كفى النهاية (قوله ان دعوى المرتهن) أى بان
ادعى ان هذا مرهون عن حقى (قوله خلاف ذلك) أى السماع وان لم يدع القبض المعبر (قوله ما ذكره
هنا) أى من اشتراط غرض القبض المعبر (قوله من ذلك) أى من قولهم ويشترط للدعوى ايضا الخ او
من قولهم ولا يره بان قال هذا ملكى رهنته منه بكذا الا ان قال الخ (قوله ورد بانه الخ) هذا لا يلاقى كلام
الغزى لانه فرض كلامه كما هو واضح فى الدعوى المطلوب فيها تحصيل الحق وهى متى يشترط فيها الا لزام
كما صرحوا به وما ذكره المطلوب فيه دفع المنازعة لا تحصيل الحق فليس من فرض كلام الغزى فتأمل
رشيدى (قوله وانه منعه الخ) الاولى حذف الواو (قوله وان لا يناقضها الخ) عطف على قوله كونها ملزمة
(قوله دعوى اخرى) أى منه او من اصله كما ياتى رشيدى (قوله من ذلك) أى التناقض (قوله فواضح) أى
عدم التناقض (قوله ولا تسمع دعوى دائن ميت على من تحت يده الخ) يفيد تصوير المسئلة بالعين دون الدين

وفى الآتى بالماضى مع أن الحمل فى الموضوعين للغزى (قوله والا) بأن انحصر (قوله ايضا والا) أى بان كان
حقه منحصرا فى جهة من الارض وهو قدر معلوم كذا عبر الغزى (قوله وهو متمتع من ادائه) قال الغزى
احترازا عن الدين المؤجل اه (قوله او المقر التسليم الى) قال الغزى لاحتمال انه اقر له وان المقر له رده او ان
العين المقر بها ليست فى يد المقر او ان الاقرار غير صحيح لكون المقر له لا يملك المقر به فان الاقرار اخبار بحق
سابق اه (قوله ولا تسمع دعوى دائن ميت على من تحت يده مال للميت الخ) يفيد تصوير المسئلة بالعين

ورد بانه قد يريد التصرف فى الرقة فيمنعه المستأجر بدعوى الملك فيمنعه صحة
دعواه وانه منعه من بيعها بغير حق وقيم بينه بذلك وان لا يناقضها دعوى اخرى وليس من ذلك من اثبت اعساره وانه لا مال له ظاهرا
ولا باطا ثم ادعى على آخر بماله لانه اطاقه فواضح لاحتمال حدوثه وان ارخه زمن قبل ثبوت الاعسار فلان المال المنقضى فيه ما يجب
الاداء منه وهذا ليس كذلك لان الغرض ان المدعى عليه متبرك ولا تسمع دعوى دائن ميت على من تحت يده مال للميت

مع حضور الوارث فان غاب او كان قاصرا والاجنبي مقر به لاحكام ان يوفيه منه وعلى هذا حمل قول السبكي للوصي والدائن المطالبة بحقوق الميث اى بالرفع للقاضى ليوفيهما ما ثبت له ولو ادعى ولم يقل سله جواب دعوى (٢٩٧) ونحوه جاز للقاضى سؤاله

أن يستفصله عن وصف اطلقه لا شرط اهملة بل يلزمه الاعراض عنه حتى يصح دعواه كأمير وليس له سماع الدعوى بعقد اجمع على فساد له لا لنحو رد الثمن وله سماعها بمختلف فيه ليحكم فيه بما يراه بخلاف الشفعة لا تسمع دعواها الا فيما يراه لانها مجرد دعوى فتبطل برده لها بخلاف العقد الفاسد لا بد من الحكم بابطاله وبمحت الغري سماعها فيها ان قال المشتري ان طالبها يعارضني فيما اشتريته بلاحق فيمنعه من معارضته وحينئذ ليس له الدعوى بها عند من يراها (او) ادعى رجل ويأتى ان المرأة مثله في ذلك وكان الاختصار عليه لانه الغالب (نكاحا) في الاسلام (لم يكف الاطلاق على الاصح بل يقول نكحتها) نكاحا صحيحا (بولى مرشد) او سيد بلى نكاحها او بهما في مبعضة (وشاهدى عدل ورضاها إن كان يشترط) لكونها غير مجبرة وباذن ولي ان كان سفيها او سيدي إن كان عبدا لان النكاح فيه حق الله تعالى وحق الآدمى فاحتيط له كالقتل بجامع انه

سم (قوله مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في باب القضاء على الغائب في شرح قوله واذا ثبت مال على غائب الخ سم بخذف (قوله والاجنبي مقر به) قضيته انه لو كان منكرا لم تسمع الدعوى عليه والقياس سماعها لتولية القاضى حقه بما تحت يد الاجنبي حيث اثبتت عرش وتقدم في باب القضاء تصريح الشارح بذلك وهو الظاهر وان نقل سم عن الجمال الرملى خلافه كما يأتى انفا (قوله وعلى هذا حمل قول السبكي الخ) وسيأتى للشارح ايضا حمل كلام السبكي على العين وانه تجوز الدعوى بها على غريم الغريم وان لم يوكله الوارث بخلاف الدين وذكرك الشهاب ابن قاسم انه بحث مع الشارح في هذا الحمل الاتى فبان في انكاره ولا بد من الرفع للحاكم ليوفيه من العين كالدائن اذا كانا بائنين ولا تصح الدعوى بواحد منهما ارشيدى وقد مر عن ع ش وفاقا للشارح ان القياس الصحة (قوله جاز للقاضى سؤاله) اى وجاهله تركه ولا ينفذ حكمه الا اذا ساله اياه كما تقدم ع ش (قوله كأمير) اى في دعوى الدم والقسم (قوله فحينئذ) اى حين منع القاضى طالب الشفعة (قوله فحينئذ ليس له الدعوى الخ) قضيته ان له الدعوى بها عند من يراها في المسئلة بقاءا وحينئذ فلينظر ما معنى قوله فتبطل برده لارشيدى وقد يدعى رجوع هذا التفريع للمستلئين جميعا فلم يراجع (قوله عند من يراها) اى كاجنبي ع ش (قوله ويأتى) اى في الفرع (قوله في الاسلام) الى قوله اما اذا لم يشترط في المعنى والى قول المتن او عقدا لما يأتى النهاية لا قوله قال البلقينى الى المراد بمرشد (قوله في الاسلام) سيد كمرشده (قوله نكاحا صحيحا) قيد لا بد منه كما يأتى وقد صرح ايضا بذلك اى اشتراط التقييد بالصحة شيخ الاسلام والمعنى والانوار (قوله بولى مرشد) الا ان تكون ولايته بالشوكة اسنى (قوله او سيد) ولا يشترط التعرض لعدالة السيد وحرية انوار (قوله فاحتيط له الخ) عبارة الاسنى للاحتياط في النكاح كالدلم اذ لو طء المستوفى لا يتدارك كالدلم اه (قوله وانما لم يشترط ذكر انتفاء الموانع الخ) قد يقال ان اعتبرنا ما زاد به قوله السابق نكاحا صحيحا كان في معنى ذكر انتفاء الموانع وسيأتى ما يصرح باعتبار تلك الزيادة سم عبارة الرشيدى قوله ذكر انتفاء الخ اى تفصيلا ولا فقد تضمنه قوله نكاحا صحيحا اه (قوله لان الاصل عدمها ولا انها كثيرة يعسر ضبطها معنى) (قوله بل لزوجها الخ) اى ان ادعى عليه بقرينة ما بعده المجربرة تصح الدعوى عليها او على مجبرها وانظر حينئذ ما معنى تعرضه ولعل في العبارة مسامحة فليراجع رشيدى وقد يقال المراد بلزوم تعرضه انه لا يكفي ما في المتن بل لا بد من نسبة التزويج الى المجبر كان يقول انكحتها الى نكاحا صحيحا وانت اهل للولاية او عدل بشاهدى عدل عبارة الانوار ودعوى النكاح تارة تكون على المرأة البالغة وتارة على وليها المجبر وتارة عليهما واذا ادعى على واحد منهما وحلفه فله الدعوى على

دون الدين (قوله مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في باب القضاء على الغائب في شرح قوله واذا ثبت مال على غائب ومنه قوله مانصه وجزم ابن الصلاح بان لغريم ميت لا وارث له اوله وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعين له تحت يده لعله يقر قال والاحسن اقامة البينة بها وتبعه السبكي قال الغزى وهو واضح وما ذكره في المنع انما هو في الدين للفرق بينهما والغائب كالميت فيما ذكره وقول شرح بمتنع اقامة غريم الغائب بينة بملكه عيننا منظر فيه او يحول على ما اذا اراد ان يدعى ليقم شاهدا ويحلف معه اه وهو يفيد ان حضور الوارث مع عدم دعواه يجوز ايضا لدعوى الغريم وقياس ذلك جواز دعواه ايضا اذا كان غائبا او قاصرا لان ذلك لا يربط على حضوره مع عدم دعواه فليتأمل وقد بحثت مع م ر في ذلك فبان في مخالفة هذا المنقول عن ابن الصلاح والسبكي والغزى من جواز اقامة الغريم البينة لانيات العين وقال لافرق في المنع بين الدين والعين فلا يصح من الغريم اثبات واحد منهما وانما له اذا كان الحق من عين او دى ثابتا بالرفع الى الحاكم ليوفيه منه (قوله وشاهدى عدل) هو شامل لمستورى العدالة لانه ادهما ومعلوم انه وان صححت الدعوى بذلك لا يحكم به الا اذا ثبتت العدالة للمير اجمع (قوله وانما لم يشترط ذكر انتفاء الموانع الخ)

قال البلقيني وقوله مرشد ليس صريحا (٢٩٨) في عدل فينبغي تعيينه ورده الزركشي بان المراد بمرشد من دخل في الرشد اى صلح للولاية

وهو اعم لتناوله العدل والمستور والفاسق ان قلنا بلى وفيه نظر بل المراد بمرشد عدل وإنما أثره لانه الواقع في لفظ خبر لا نكاح إلا بولي مرشد وأما بحثه انه لا يحتاج لوصف الشاهدين بالعدالة لان عقاده بالمستورين وتنفيذ القاضى لما شهد به مالم يدع شيئا من حقوق الزوجية فلا بد من التزكية اه فيرد بان ذلك إنما هو في نكاح غير متنازع فيه وأما المتنازع فيه فلا يثبت إلا بعدلين فتعين ما قالوه قال القمولى ولا يشترط تعيين الشهود إلا ان زوج الولي بالاجبار اه وفيه نظر بل لا يصح كما هو ظاهر أمانكاح الكفار فيمكن فيه الاقرار مالم يذكر استمرازه بعد الاسلام فيذكر شروط تقريره (فرع) ادعت زوجة و ذكرت مامر فانكر خلقت ثبتت زوجيتها ووجبت مؤنها وحل له إصابتها لان إنكار النكاح ليس بطلاق قاله الماوردى وحل إصابتها باعتبار الظاهر لا الباطن إن صدق في الانكار (فان كانت) الزوجة (أمة) أى بها رق (فالاصح وجوب ذكر مامر مع ذكر اسلامها إن كان مسلما) والعجز عن طول) أى مهر لحره (وخوف عنت) وانه ليس تحتة حرة

الاخر وتخليفه ولا تسمع على الصغيرة ولا على غير المجربا كان او غيره لانه لا يقبل إقراره اه (قوله قال البلقيني) الى قوله وفيه نظر في المغنى (قوله تعيينه) اى بان يقول بولى عدل مغنى (قوله ورده الزركشي الخ) اقره المغنى (قوله ان قلنا بلى) اى او كانت ولايته بالشوكه مغنى وسيد عمر (قوله وأما بحثه) عبارة النهاية وما بحثه البلقيني الخ فليتأمل هل هو كذلك والزركشي متابع له واشتبه على صاحبه ما رجع الضمير في قول النخبة وأما بحثه الخ سيد عمر عبارة المغنى قال الزركشي وينبغي الاكتفاء بقوله وشاهدين بغير وصفهما بالعدالة فقد ذكرنا في النكاح انه لو دفع نكاح عقد بمستورين الى حاكم لم ينقضه نعم ان ادعت المرأة شيئا من حقوق الزوجية احتاج الحاكم الى التزكية اه (قوله فيرد بان ذلك إنما هو في نكاح غير متنازع فيه الخ) صريح هذا ان المراد بالعدالة في قولهم وشاهدى عدل العدالة الباطنة وانه لا بد من ذلك لكن في حواشى سم عند قول المصنف وشاهدى عدل مانصه هو شامل لمستورى العدالة لان عقاده بهما ومعلوم انه وان سحت الدعوى بذلك لا يحكم به الا ان ثبتت العدالة فليراجع اه وقضيته ان المراد بالعدالة العدالة الظاهرة وعليه فلا يرد بحث البلقيني بذلك لانه بناء على ان المراد العدالة الباطنة رشيدى (قوله وأما المتنازع فيه الخ) فيه ان كلام المصنف في تصوير اصل النكاح لتصحيح الدعوى كما هو ظاهر لافى اثباته بعد المتنازع والدعوى فلا يظهر قول الشارح فتعين (قوله إلا ان زوج الولي بالاجبار) عبارة شرح الروض اى والمغنى والانوار ولا يشترط تعيين الولي والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع انتهت اه سم (قوله وفيه نظر) اى فى الاستثناء (قوله أمانكاح الكفار) الى الفرع فى المغنى (قوله وذكر مامر) عبارة المغنى واذا ادعت المرأة بالنكاح فى اشتراط التفصيل وعدمه ما فى اشتراط فى دعوى الزوج ولا يشترط تفصيل فى اقرارها بنكاح لانها لا تقر إلا عن تحقيق ويشترط تفصيل الشهود بالنكاح تبعاً للدعوى ولا يشترط قولهم ولا نعلبه فارقبها وهى اليوم زوجته اه وفى الاسنى والانوار ما يوافقه إلا فى قوله ولا يشترط قولهم ولا نعلبه الخ فعجربا الى اشتراط ذلك القول (قوله فانكر) اى ونكل كما هو ظاهر وقوله خلقت ينبغى او اقامت بينة سم عبارة الانوار والروض مع شرحه ولو ادعت امرأة على رجل النكاح سمعت اقترن بها حق من الحقوق كالصداق والنفقة والميراث او لم يقرن فان سكوت واصر عليه اقامت البينة وان انكر وقال مات زوجتك لم يكن ذلك طلاقا فتنقيم البينة عليه ولورجع عن الانكار وقال غلطت قبل رجوعه فان لم تكن بينة وحلف فلا شيء عليه ولان ينكح اختها وليس لها ان تنكح زوجها غيره وان اندفع النكاح ظاهر أحنى يطلقها او يموت وينبغى ان يرفق الحاكم به حتى يقول إن كنت نكحتهم فمبى طالق ليحل لها النكاح وإن نكل الزوج خلقت واستحقت المهر والنفقة ولو ادعت ذات ولدانها منكوحته وان الولد منه وانكر النكاح والنسب صدق بيمينته وإن قال هو ولدى منها وجب المهر وإن اقر بالنكاح لومه المهر والنفقة والكسوة فان قال كان تقوىضا فلها المطالبة بالفرض إن لم يجر دخول وإن جرى وجب مهر المثل اه (قوله وحل إصابتها باعتبار الظاهر الخ) مبتدا وخبر عبارة الاسنى والظاهر ان مراده جواز ذلك فى الظاهر او فيما إذا زال عنه ظن حرمتها اه (قوله الزوجة) الى قوله ولو اجابت فى المغنى (قوله الزوجة) عبارة المغنى تلك المرأة المدعى نكاحها اه (قول المتن امة) اى والزوج حر مغنى (قوله وانه ليس الخ) انظر ما الداعى اليه بعد ذكر خوف العنت رشيدى (قوله ولو سلما) الى قول المتن حلفه فى النهاية (قوله ولو لامة) عبارة المغنى والثانى يشترط التفصيل كالنكاح والثالث ان تعلق

قد يقال ان اعتبرنا ما زاده بقوله السابق نكاحا صحيحا كان فى معنى ذكر انتفاء الموانع وسيأتى ما يصرح باعتبار تلك الزيادة (قوله إلا ان زوج الولي بالاجبار) عبارة شرح الروض ولا يشترط تعيين الولي والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع لان الاصل عدمها وكثيرتها اه (قوله فانكر) اى ونكل كما هو ظاهر وقوله خلقت ينبغى او اقامت بينة (قوله او ادعى عقدا ما ليا الخ) عبارة المنهج وشرحه او ادعى عقدا

تصلح ولو اجابت دعواه النكاح بانها زوجته من متدسنة فاقام آخر بينة بانها زوجته من شهر حكم بها للاول العقد لانه ثبت باقرارها نكاحه فلم يثبت الطلاق لاحكم للنكاح الثانى (أو) ادعى (عقدا ما ليا كبيع) ولو سلما (وهبة) ولو لامة

العقد بجمالية وجب اجتنابا للوضع واختاره ابن عبد السلام اه (قول المتن كفى الاطلاق الخ) اى ولا يشترط التفصيل معنى وشرح المنهج (قوله) لانه دون النكاح الخ) اى ولهذا لا يشترط فيه الاشهاد بخلافه معنى (قوله نعم) الى الفرع فى المعنى (قوله نعم) لا بد فى كل عقد نكاح او غيره الخ) عبارة المعنى (تنبيه) مقتضى تعبير المصنف بالاطلاق انه لا يشترط التقييد بالصحة ولكن الاصح فى الوسيط اشتراطه وهو قضية كلام الرافعى ومحل الخلاف فى غير بيع الكفار فاذا تبايعوا ببيع عاقسة وتبايعوها بانفسهم او بالزام حاكمهم فانا نمضيها على الاظهر كما هو مقرر فى الجزية فلا يحتاج فيها الى تلك الشروط وتسمع الدعوى من المدعى على خصمه وان لم يعلم بينهما مخالطة ولا معاملة ولا فرق فيه بين طبقات الناس فتصح دعوى دنى على شريف وان شهدت قرأتين الحال يكذب به كان ادعى ذى استتجار امير او فقيه لعلف دوابه او كنس بيته اه وقوله وتسمع الدعوى من المدعى الخ قد سرفى الشرح مثله (قوله من وصفه بالصحة مع مامر) كذا فى غيره من كتب المذهب وقضية هذا الاطلاق انه لا يكفى فى دعوى النكاح الاقتصار على وصفه بالصحة مطلقا سواء كان المدعى عاميا او عارفا خالفا وموافقا لصنيعهم كالصريح فى ذلك فانقله البجيرى عن بعض المتأخرين بما نصه ولو قال تزوجت هانزا واجا صحيحا شرعيا كفى عن سائر الشروط من العارف دون غيره كما يحتمل العللاوى سم وحلى انتهى مخالف لذلك ولا يجوز العمل به فيما يظهر (قوله مع مامر) لعله راجع لخصوص عقد النكاح فلا يشترط فى دعوى العقد المالى غير الوصف بالصحة عبارة شرح المنهج او ادعى عقدا ماليا كبيع وهبة وصفه وجوبا بصحة ولا يحتاج الى تفصيل كفى النكاح اه وتقدم عن المعنى ما يوافقها (قوله على الناظر لا المستحق) قال الشهاب سم لم افهم معنى ذلك ثم رايت مر تبعة فى ذلك فبحثت معه فيه فتوقف فيه ثم قال بعد ذلك قد ابدلت لفظ من انتهى واقول لا خفاء فى فهم ما ذكر لان من جملة ما يصور به ان يكون بعض المستحقين يستولى على الربيع دون بعض فهذا الذى لم يصل اليه استحقاقه لا يدعى به الا على الناظر دون المستحق المستولى واما تفسير على من فيلزم عليه تغيير كلام الاذرى وان ينسب اليه ما لم يقله ثم انه يقتضى انه لا تسمع الدعوى من المستحق اذا لم يكن ناظرا وليس كذلك لان المستحق ان كان موقفا عليه كاحد الاولاد فقد نقل الشارح نفسه فى حواشى شرح الروض عن التوشيح سماع دعواه وان كان غير موقوف عليه كان يستحق فى ربيع نحو مسجد له عمله فيه فقد صرح ابن قاسم نفسه فى باب الحوالة من حواشى شرح البهجة بانه تسمع دعواه على الساكن اذا سوغه الناظر عليه على انه يمكن تصوير الدعوى على الناظر من غير المستحق بان يدعى عليه ناظر نحو المسجد بربيع للمسجد فى الوقف الذى هو ناظر عليه وكان توقف الشهاب ابن قاسم هو الذى حمل شيخنا على حمل كلام الاذرى على غير ظاهره حيث قال قوله ان الدعوى بنحو ربيع الوقف على الناظر اى ان الطالب بتخليص ربيع الوقف على الناظر فهو المدعى وليس على المستحق طلب انتهى مع ان ما حمل عليه شيخنا كلام الاذرى لا يلائمه ما فى الشرح بعد كما لا يخفى على المتأمل رشيدى (قوله لا بد من حضورهم) انظر هل المراد حضورهم والدعوى عليهم او مجرد الحضور وعلى الثانى فما الفرق بينهم وبين ما اذا كان الناظر القاضى المذكور بعد وكذا يقال فى قوله على بعض الورثة مع حضور باقيهم رشيدى اقول ان ما ذكره من التردد ثم استشكل الاحتمال الثانى مبنى على ان قول الشارح وان كان الخ للشرط وقوله فالدعوى جوابه ويحتمل بل هو الاظهر ان الاول غاية والثانى متفرع على ما قبلها والله اعلم (قوله ونازعه الغزى الخ) عبارة النهاية لكن الاوجه كما قاله الغزى سماعها الخ (قوله بان المتجه سماع الدعوى على البعض الخ) اى ولو مع غيبة الباقيين كما يدل له ما بعده اى خلافا للاذرى رشيدى (قوله لكن لا يحكم الا بعد اعلام الباقيين) تقدمت له هذه المسئلة فى فصل بيان قدر النصاب فى الشهود لكن عبارته هناك ويكفى فى ثبوت دين على الميت حضور بعض

ماليا كبيع وهبة وصفه وجوبا بصحة ولا يحتاج الى تفصيل كفى النكاح الخ اه (قوله على الناظر لا المستحق) لم افهم معنى ذلك ثم رايت مر تبعة فى ذلك فبحثت معه فيه فذكر انه توقف فيه ثم بعد ذلك قال

(كفى الاطلاق فى الاصح)
لانه دون النكاح فى الاحتياط
نعم لا بد فى كل عقد نكاح
او غيره اريد اثبات صحته
من وصفه بالصحة مع مامر
(فرع) بحث الاذرى
ان الدعوى بنحو ربيع
الوقف على الناظر لا
المستحق وان حضر فى
وقف على معينين مشروط
لكل منهم النظر فى حصته
لا بد من حضورهم وان
كان الناظر عليهم القاضى
المدعى عنده فالدعوى عليهم
قال ومن هذا القبيل
الدعوى على بعض الورثة
مع حضور الباقيين ونازعه
الغزى بان المتجه سماع
الدعوى على البعض فى
المستثنين لكن لا يحكم الا
بعد اعلام الباقيين بالحال
وللسببى كلام طويل فيما
اذا كانت الدعوى لميت او
غائب او محجور عليه تحت
نظر الحاكم اوليت المال
او على احده ولا ثم استقر
رايه على ان القاضى

لا يتوجه عليه دعوى اصل ولا على (٣٠٥) نائبه بل لا بد ان ينصب الشافعي من يدعى ومن يدعى عليه عنده او عنده غيره فيما يتفق بوقف

او مال نحو يقيم او بيت مال
وتخصيصه نصف ذلك
بالقاضي الشافعي انما هو
باعتبار ما كان في تلك
الازمنة من اختصاصه
بالنظر في هذه الامور دون
غيره من الثلاثة واما الان
فالنظر في ذلك متعلق
بالخفي لا غير فليختص ذلك
به (ومن قامت عليه بيعة)
بحق (ليس له تحليف
المدعى) على استحقاق ما
ادعاه لانه تكليف حجة بعد
حجة فهو كالطعن في الشهود
نعم له تحليف المدين مع البيعة
باعتباره لجواز ان له مالا
باطنا وكذا لو شهدت له بيعة
بعين وقالوا لانه لم يبع ولا
وهب للمخصم تحليفه انها
ما خرجت عن ملكه بوجه
اما المدعى عليه كان اقام عليه
بيعة ثم قال لا تحكم عليه حتى
تحلفه فبحث الرافعي بطلان
بيعته لا اعترافه بانها مالا
يجب الحكم بها ورده
المصنف بانه قد قصد ظهور
اقدامه على عین فاجرة مثلا
فيمضي ان لا تبطل اه ولا
نظر فيه خلافا لمن زعمه (فان
ادعى عليه) (اداه) له (او
ابراه) منه او انه استوفاه
(او شرأ عين) منه (او
هبتها واقبضها) اى انه
وهبه اياها واقبضها له
(حلفه) اى مدعى نحو

الورثة لكن الحكم لا يتعدى لغير الحاضر انتهت وبين العبارتين مبانة فذاهل رشيدى اقول عبارة الشارح
هناك مثل عبارة النهاية وقديف التباين بان يراى بالحكم هنا الحكم المتعدى للجميع فيحتاج بالنسبة لغير
الحاضر الى استئناف اقامة البيعة والحكم كإسطه سم هناك (قوله لا يتوجه عليه الخ) اى ولا تجوز منهما
اخذا من قوله الاقلى لا بد الخ فليراجع (قوله بل لا بد ان ينصب الشافعي من يدعى) اى فيما اذا كانت
الدعوى لمن ذكر وقوله ومن يدعى عليه اى اذا كانوا مدعى عليهم رشيدى (قوله بحق) الى قوله اما المدعى
عليه فى المغنى (قوله نعم له تحليف المدين مع البيعة الخ) اى وان لم يدع هو يساره وبهذا فارت هذه والى
بعدها ماسياتى استثناءه فى قول المصنف للوادعى اداه او ابراء الخ فلا يقال كان من - ق الشارح تاخير
استثناء هاتين عما استثناء المصنف رشيدى (قوله اما المدعى عليه الخ) اى اما تحليف المدعى عليه عبارة
النهاية ولو اقام المدعى بيعة ثم قال لا تحكم الخ (قوله ولا نظر فيه الخ) عبارة النهاية وما نظر به فى كلامه غير
محول عليه اه (قوله عليه) اى المدعى الذى اقام البيعة بما ادعاه مغنى (قول المتن او شرأ عين) اى العين
التي ادعاه سم اى اقام البيعة بها (قوله منه) اى من مدعى العين التي اقامها البيعة (قوله اى مدعى
الخ) فاعل وقوله مقيم الخ مفعول سم (قول المتن على نفيه) يشعر بانه لا يكلف توفية الدين او لا بل يحلف
المدعى ثم يستوفى وهو كذلك على الصحيح مغنى (قول المتن على نفيه) اى نفي ما ادعاه وهو انه ما تادى منه الحق
ولا ابراء من الدين ولا باعه العين ولا وهبه اياها مغنى ونهاية اى او لا قبضه اياها (اى الاداء) الى قوله فإ
صوبه فى النهاية والى المتن فى المغنى (قوله هذا) اى الحلف على نفي ما ذكر (قوله هذا ان ادعى حدوث شىء
من ذلك الخ) لم يذ كر مثل ذلك فى قوله الاقلى وكذا لو ادعى عليه بفسق شاهده او كذبه فى الاصح وهو يقتضى
التفرقة بينهما وهكذا يصنع الروض وغيره وعبارة المنهج وشرحه كالصريح فى التفرقة فتقبل دعواه عليه
بفسق شاهده او كذبه للتحليف ولو بعد الحكم وبحث فى ذلك مع مر فوافق عليها وقد سئل عما لو علق
انسان طلاقا بفعل شىء وفعله وحكم الحاكم بالطلاق والفرقة ثم ادعى الزوج انه فعله ناسيا فقلت صدق يمينه
وبان عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم ثم رايت سئل مر عن ذلك مع زيادة واعتذر الزوج عن عدم
دعواه ذلك قبل الحكم بنحو انه ظن ان ذلك لا يفيد ثم اخبر بانه يفيد ولم يعتذر بشىء فاجاب بما نصه نعم يقبل
قوله فى النسيان يمينه ويتبين عدم حشيه والله اعلم انتهى اه سم بخذف اقول وكذا صنيع المغنى حيث

قد ابدلت على بمن (قوله او شرأ عين) اى العين التي ادعاه (قوله اى مدعى وقوله مقيم) مفعول (قوله
هذا ان ادعى حدوث شىء من ذلك الخ) لم يذ كر مثل ذلك فى قوله الاقلى وكذا لو ادعى عليه بفسق شاهده
او كذبه فى الاصح وهو يقتضى التفرقة بينهما وهكذا يصنع الروض وغيره وعبارة المنهج وشرحه ظاهرة
فى التفرقة حيث قال ولا يمين على من اقام بيعة بحق لانه كطعن فى الشهود الا ان ادعى خصمه مسقطا له كادامه
او ابراء او شرأه من مدعيه وعلمه بفسق شاهده فيحلف على نفيه الى ان قال ومحل فى غير الاخيرة اذا ادعى
حدوثه قبل قيام البيعة والحكم وكذا بينهما ومضى زمن امكانه والا فلا يلتفت الى قوله اه فقوله فى غير
الاخيرة اى دعوى عليه بفسق شاهده كالصريح فى عدم اعتبار هذا التقييد فى الاخيرة وانه فيها تقبل دعواه
للتحليف ولو بعد الحكم وكان مدار الفرق ان القدر بعد الحكم ان رجع للحكم به كان الحكم مانعا من
دعواه وما يترتب عليها وان رجع للحكم لم يكن مانعا من ذلك وقد بحثت بجميع ذلك مع مر فوافق عليه
وقد سئل عما لو علق انسان الطلاق بفعل شىء وفعله وحكم الحاكم بالطلاق والفرقة ثم ادعى الزوج انه
فعله ناسيا فقلت يصدق يمينه وبان عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم وهذا من القسم الثانى لانه يرجع
الى القدر فى نفس الحكم ثم رايت مر سئل عن علق الطلاق على فعله شيئا ثم فعله لرفع الى حاكم شافعي
وحكم بوقوع الطلاق عليه وفرق بينهما ثم ادعى الخالف انه انما فعله ناسيا واعتذر عن عدم دعواه ذلك قبل
الحكم بنحو انه ظن ان ذلك لا يفيد ثم اخبر بانه يفيد وحصل له دهشة او غفلة عن ذكر ذلك او لم يعتذر
بشىء فقلت تفيد هذه الدعوى بعد الحكم فاجاب ومن خطه نقلت بما نصه نعم يقبل قوله فى النسيان يمينه

قبل قيام البيعة والحكم أو بينهما ومضى زمن امكانه والام يلفت اليه خلافا لما اعتمد الاذرع والبلقيني والزر كشي من تحليفه اذا دعى بعد الحكم وقوع ذلك قبله لانه لو اقر به نفعه ولم يكن المدعى حلف مع شاهده او يمين الاستظهار والام يحلف كما صوبه البقيني من وجهين اطلقهما لانه قد تعرض في يمينه لاستحقاقه الحق فلا يحلف بعدها على نفي ما ادعاه الخصم ولا (٣٠١) تسمع دعوى ابراهيم من الدعوى لانه باطل

وتقبل دعوى اجير لم يثبت انه بغير عرقه يومها بحيث لا يمكنه وصوله اليها عادة الحج من غير بيعة ولا يمين ومطلقة ثلاثا انها تحملت من غير بيعة ولا يمين ايضا (وكذا لو ادعى) خصمه عليه (علمه بفسق شاهده) او نحوه من كل ما يبطال الشهادة (او كذبه) فانه يحلف على نفيه (في الاصح) لانه لو اقر به بطلت شهادته له وسيعلم بما ياتي ان كل ما لو اقر به نفغ خصمه لخصمه تحليفه على نفيه نعم لا يتوجه حلف على شاهد او قاض ادعى كذبه قطعا وان كان لو اقر نفعه لانه لا يؤدي الى فساد عام ولو نكل عن هذه اليمين حلف المدعى عليه وبطلت الشهادة ومرفى الاقرار ان للمقر تحليف المقر له اذا ادعى انه انما اشهد على رسم القبالة ولو اجاب بالمدعى عليه بعين بلا امكنك منها لم يكن له المنع ولم تقبل بيئته الا اذا حلف انها حين قوله ذلك لم تكن بيده (واذا استعمل) من قامت عليه البيعة اي طالب الامهال (لياتي بدافع) وفسره والواجب استسفاره ان كان عاميا اي او مخالفا لمذهب الحاكم كما هو ظاهر

ذكر هذا القيد هنا فقط وعم القيد الاتي للموضعين كالصريح في التفارقة (قوله قبل قيام البيعة الخ) هو وما عطف عليه متعلقان بادعى بدليل قوله خلافا لخصم (قوله ومضى زمن امكانه الخ) عبارة المغني وشيخ الاسلام وكذا بينهما بعدمضى زمن امكانه فان لم يمض زمن امكانه لم يلفت اليه اه (قوله ولم يكن المدعى الخ) عطف على قوله ادعى حدوث شيء الخ (قوله او يمين الاستظهار) اي في الدعوى على الغائب والصبي والمجنون والميت بجبري (قوله والا) اي وان كان المدعى حلف مع شاهده او يمين الاستظهار (قوله فلا يحلف بعدها الخ) ينبغي ان يحلف ان اسند المدعى ذلك الى ما بعده حلفه وهو ظاهر فليراجع رشدي عبارة السيد عمر قوله لانه قد تعرض في يمينها الخ وهذا واضح فيما اذا كانت دعوى نحو الاداء قبل الحلف المذكور واما اذا كانت بعده وقبل الحكم مع مضى زمن يمكن فيه ذلك فالظاهر ان له تحليفه فليتامل اه قوله ولا تسمع دعوى ابراهيم من الدعوى الخ كذا في النهاية (قوله خصمه) الى قوله نعم لا يتوجه في المغني والى قوله وتسمع في عقد بيع في النهاية الا قوله اي او مخالفا لمذهب الحاكم وقوله كما صرح به الماوردي لكن ضعفه البلقيني وقوله واستشكل بما لا يجدي قوله وتقبل بعضهم الى ولو ادعى دين او قوله ويجرى ذلك الى ومرا من شروط وقوله في الدعوى على من في الدعوى لعين (قوله خصمه) كان الظاهر ان يقول بدله من ذكر او نحو رشدي (قوله ولو نكل الخ) راجع لما قبل وكذا لو ادعى الخ ايضا (قوله لم تكن بيده) لعل المراد لم تكن في ملكه وتصرفه رشدي وفيه توقف بل الظاهر ان المراد لم تكن تحت يده (قوله ان كان عاميا) اي بخلاف ما اذا كان عارفا اسنى ومغني عبارة الرشدي هو قيد لقوله وفسره كما يعلم من كلام غيره وان اوه سياقه خلاف ذلك فغير العامي يميل وان لم يفسر اه (قوله ان خيف هربه) الظاهر انه راجع لاصل الاستدراك رشدي (قوله لانه مائة) الى المتن في المغني الا قوله كما صرح الى ولو عين (قوله ولو احضر الخ) ولو عاد المدعى عليه ولو بعد الثلاثة وسال القاضي تحليف المدعى على نحو ابراء اجابه اليه ليسر في الحال ولا يكاف توفية الدين او لا مغني زاد الاسنى بخلاف قوله للوكيل المدعى ابرأني ووكلك حيث يستوفي منه الحلق ولا يؤخر الى حضور الموكل وحلفه لعظم الضرر بالتأخير اه (قوله ولو عين جمعة الخ) اي من نحو داء او ابرأ مغني (قول المتن ولو ادعى رقب بالغ الخ) ويجوز شراء بالغ ساكت عن اعترافه بالرق وعن دعوى الحرية بمن يستره عملا باليد والاحوط ان لا يشتري الا بعد اعترافه بالرق لمن يبيعه خروجه من الخلاف في ذلك وما نقل من تحريره وطء السراري حتى يخمس ويقسم محمول على تحقق سبب من روض مع شرحه (قوله في الاصل) الى قوله ونقل بعضهم في المغني الا قوله على ما مر الى المتن وقوله ونحوها الى لان الاصل وقوله وذكرت هنا الى

ويتبين عدم حنثه اه (قوله قبل قيام البيعة) هو وما عطف عليه يتعلق بادعى ايضا بدليل قوله خلافا لخصم (قوله ولا تسمع دعوى ابراهيم الخ) على احد وجهين في الروض وهو مقتضى كلام اصله وصححه في الشرح الصغير (قوله ولو ادعى رقب بالغ الخ) لو اعترف البالغ له بالرق ثم اقام اعني البالغ المعترف بيعة بالحرية سمعت لان الحرية حق لله تعالى م اقول ذكر البلقيني ما يوافق ذلك امكن صرح الاسنوي وغيره بانه لا تسمع اقامته البيعة كما تقدم بهامش باب الحوالة (قوله فقال انا حر في الاصل) وقع السؤال عما لو كانت امه رقيقة وقال انا حر الاصل فهل يقبل قوله يمينه ايضا لاحتمال حرية الاصل مع ذلك بنحو وطء شبهة يقتضي الحرية او لا بد من بيعة لان الولد يتبع امه في الرقب فالاصل في ولد الرقيقة هو الرقب فيه نظر و لعل الوجه الثاني وبه افاق مر متكررا ويؤيده تعليلهم بموافقة الاصل وهو الحرية فلا يقال في ولد الرقيقة ان الاصل فيه

لانه قد يعتقد ما ليس بدافع دافعا (امهل) وجوبا لكن بكفيل والافعال ترسم عليه ان خيف هربه (ثلاثة ايام) ويمكن من سفر ليحضره ان لم تزد المدة على الثلاث لانها مدة قريبة لا يعظم الضرر فيها ولو احضر بعد الثلاث شهود الدافع او شاهدها واحدا امهل ثلاثة اخرى للتعديل او التكميل كما صرح به الماوردي لكن ضعفه البلقيني ولو عين جهة ولم يأت بيمينتها ثم ادعى اخرى عند انقضاء مدة المهلة واستعمل لها لم يميل او اثناءها امهل بقيتها (ولو ادعى رقب بالغ) عاقل مجهول النسب ولو سكرانا (فقال انا حر) في الاصل

ولم يكن قد اقر له بالملك قبل وهو رشيدى على ما مر قبيل الجعالة (فأقول قوله) يمينه وان تداولته الايدى بالبيع وغيره موافقته الاصل وهو الحرية ومن ثم قدمت بيعة الرق على بيعة الحرية لان الاولى معها زيادة علم بنقلها عن الاصل أما لو قال اعتقنى هو او غيره فيحتاج للبيعة واذا ثبتت حرته الاصلية بقوله رجوع مشتريه (٣٠٢) على بائعه بشمته وان اقر له بالملك لانه بناه على ظاهر اليد (او ادعى (رق صغير) او

مجنون كبير (ليس في يده) وكذبه صاحب اليد (لم تقبل الابينة) او نحوها كعلم قاض ويمين مرودة لان الاصل عدم الملك (او في يده) او يد غيره وصدقه (حكم له به ان) حلف لعظم خطر الحرية (لم يعرف استنادها) فيهما (الى التقاط) ولا اثر لانكاره اذا بلغ لان اليد حجة بخلاف المستندة للتقاط لان اللقيط محكوم بحريته ظاهرا كما مر في بابها وذكرت هنا تنميما لاحوال المسئلة فلا تكرر (ولو انكر الصغير وهو عيز) كونه فنه (فانكاره لغو) لان عبارته ملغاة (وقيل كبايخ) لانه يعرف نفسه وكذا لا يؤثر انكاره بعد كماله لانه حكم برقه فلا يرتفع ذلك الا بحجة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل في الاصح) اذا يتعلق بها الزام ومطالبة في الحال نعم ان كان بعضه حالا ادعى ب كله ليطالبه ببعضه وان قل ويكون المؤجل تبعا قاله الماوردى واستشكل بما لا يجدى وبحت البلقين صحة الدعوى بقتل خطأ او شبه عمد على القاتل وان استلزم الدية

المتن (قوله ولم يكن قد اقر الخ) ولم يحكم برقه كما حال صخره والام تسمع دعواه عنانى وزياى اى مجرمى (قوله قد اقر له) ينبغى اولبايخه سم (قوله على ما رآه) عبارة النهاية كما رآه (قول المتن فأقول قوله) ولعل الاوجه ان هذا اذا لم تكن امر رقيقة والا فلا بد من بيعة كما اتى به مر لان الولد يتبع امه فى الرق فالاصل فى ولد الرقيقة هو الرق سم (قوله وان تداولته الايدى الخ) اى وسبق من مدعى رقه قرينة تدل على الرق ظاهر اكا استخدام واجارة شيخ الاسلام ومغنى (قوله ومن ثم قدمت الخ) عبارة المغنى ولو اقام المدعى بيعة برقه و اقام هو بيعة بانه حر فالذى جزم به الرافعى فى الدعوى تبعا للبعوى ان بيعة الرق اولى لان معها زيادة علم وهو اثبات الرق ونقل المروى عن اصحاب ان بيعة الحرية اولى اى يكون الاولى نافذة عن الاصل عبارة الزياى لانها نافذة وبيعة الحرية مستصحية اه (قوله اما لو قال الخ) عبارة المغنى وخرج بقوله حراى بالاصالة كما مر ما لو قال اعتقنى الخ وما لو قال انا عبد فلان فالصدق السيد اه (قوله وان اقر له) اى المشتري للبائع رشيدى (قوله فيهما) اى في يده او يد غيره (قوله ولا اثر الخ) يغنى عنه قوله وكذا لا يؤثر الخ (قوله لان اليد الخ) علة لما فى المتن (قوله بخلاف المستندة للتقاط) اى فلا يصدق الا بحجة مغنى (قوله وكذا لا يؤثر الخ) اى فى صورة عدم الاستناد الى الالتقاط مغنى (قوله واستشكل بما لا يجدى) عبارة المغنى فان قيل الدعوى بذلك مشكل بان الحال اذا كان قليلا كدبرهم من الف مؤجلة يبعد الاستتباع فيه وبانه اذا اطاق الدعوى لم يفد وان قال يلزمه تسليم الالف الى لم تصح الدعوى وكان كاذبا وان فصل وبين كان ذلك فى حكم دعوتين فابن محل الاستتباع اجيب بان محل الاستتباع عند الاطلاق ولا يضر كون الكثير تابعا للقليل للحاجة الى ذلك اه وقوله لم تصح الدعوى فيه تأمل وقوله بان محل الاستتباع عند الاطلاق منع لقول السائل اذا اطلق الدعوى لم يفد وقوله ولا يضر الخ منع لما قبله (قوله بحت البلقين الخ) فيه ان هذا الحكم وهو صحة الدعوى بقتل خطأ او شبه عمد مذكور فى كلامهم حتى فى المتن فلا وجه لاسناده لبحث البلقين وانما الذى نسب للبلقين التنبيه على ان هذا الذى ذكره مستثنى من عدم سماع الدعوى بالمؤجل رشيدى اقول وايضا ينافى ذلك الا سناد قوله الاق قاله الماوردى (قوله على القاتل) فلوا دعى ذلك على العاقلة لم يجز جزم ما لانه لم يتحقق لزومه لمن ادعى عليه لجواز موته فى اثناء الحول واعساره آخره مغنى (قوله وهو متجه الخ) (تتمة) تسمع الدعوى باستيلا دوتدبير وتعليق عتق بصفة ولو قبل العرض على البيع لانهما حقوق ناجزة مغنى وروض مع شرعه (قوله لان المقصود منها) اى من دعوى القتل المذكورة (قوله نازعه) اى الماوردى (قوله فظاهر كلامهم انها لا تسمع مطلقا) من هذا يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان شخصا تقرر فى نظارة على وقف من اوقاف المسلمين فوجده خرابا ثم عمره على الوجه اللائق به ثم سال القاضى بعد العمار فى نزول كشف على المحل وتحديد العماره وكتابة حجة بذلك فاجابه بذلك وعين معه كشافا وشهودا ومهندسين فقطعوا قيمة العماره المذكورة اثني عشر ألف نصف واخبروا القاضى بذلك فكتب له بذلك حجة ليقطع على المستحقين معاليهم ويمنع من يريد اخذ الوقف الى ان يستوفى المقدار المذكور من غلة الوقف وهو انه لا يعمل بالحجة المذكورة وان القاضى لا يجيبه لذلك لانه لم يطالب بشئ اذ ذاك ولا وقعت عليه دعوى والكتابة انما تكون لدفع ما طلب منه وادعى به عليه وليس ذلك موجودا هناك وطريقه فى اثبات العماره المذكورة ان يقيم بينه تشهد له بما صرفه يوما فيوما مثلا ويكون ذلك جوا بالدعوى ملزمة ثم ان لم يكن له بيعة يصدق فيما صرفه يمينه حيث ادعى قدر الاثقال وساخ له صرفه بان كان فيه مصلحة واذن له القاضى الحرية (قوله ولم يكن قد اقر له) ينبغى اولبايخه (قوله قاله الماوردى) كتب عليهم وقوله وبحت

مؤجلة لان القصد ثبوت القتل ومن ثم صحت دعوى عقد بمؤجل قصد بها اثبات اصل العقد قاله الماوردى وهو متجه لان المقصود فيما منها مستحق فى الحال ونقل بعضهم عن ابن ابى الدلم انه نازعه وبعضهم انه استحسنه ولعل كلامه اختلف ولو ادعى دين على مفسر وقصد اثباته ليطالبه به اذا ايسر فظاهر كلامهم انها لا تسمع مطلقا

واعتمده الغزى وقضية ما تقرر عن الماوردى سماها لأن القصد اثباته ظاهر مع كونه مستحقاً بقطعه لا بقدر يساره التريب عادة
 بأو يجرى ذلك فمن له دين على عبد يتبع به بعد العتق هل تسمع الدعوى عليه به ولا ثم رأيت البلقينى قال والا قرب تشبيه هذه بالدعوى
 لدين على من تحقق اعساره وقال قبل ذلك الذى يظهر انه يعطى حكم الحال اخذاً من تصحيحهم الحوالة عليه المستلزم أن ما عليه من الدين
 له حكم الحال لا المؤجل للجل بوقت استحقاقه ومران من شروط الدعوى ان لا ينافيها دعوى اخرى ومنه ان لا يكذب اصله فلو ثبت اقرار
 رجل بانه عباسى فادعى ولده انه حسن لم تسمع دعواه ولا يثبت كما افتى به ابن الصلاح (٣٠٣) (تنبيه) هذه الشروط الثلاثة المعلومة

عما سبق العلم والالزام
 وعدم المناقضة معتبرة في
 كل دعوى ويزيد عليها في
 الدعوى على من لا يخلف
 ولا يقبل اقراره ولى بيته
 اريد ان اقيمها فلو طلق
 امرأة ثم نكحت آخر فادعى
 الاول انه نسكحها في عدته
 لم تسمع دعواه حتى يقول
 ولى بيته اريد ان اقيمها
 على انى طلقها يوم كذا
 فلم تنقض عدتي وفي
 الدعوى لعين بنحو بيع
 او هبة على من هي بيده
 واشترتها او اتبعتها من
 فلان وكان يملكها او
 وسلمتها لان الظاهر انه
 انما يتصرف فيما يملكه
 وفي الدعوى على الوارث
 بدين ومات المدين وخلف
 تركته تفي بالدين او بكذا
 منه وهى بيد هذا وهى يعلم
 الدين اى اولي به بيته
 وتسمع الدعوى في عقد
 بيع فاسد قطعاً لرد الثمن
 وفي مختلف فيه ليحكم بما
 يراه كشفعة الجوار كما
 مروا ودعى عليه الفارقضا
 فقال بل ثمننا مثلاً لومه
 الالف لاتفاقهما عليها
 فلم ينظر لاختلافهما في

فما يتوقف على اذن كالقرض على الوقف من مال غيره او من ماله او كان في شرط الواقف ان للناظر اقتراض
 ما يحتاج اليه الحال من العارة من غير استئذان اه ع ش (قوله واعتمده الغزى) وهو المعتمد وافتى به
 الوالدر رحمه الله تعالى شرح مر اه سم (قوله وقضية ما تقرر عن الماوردى الخ) عبارة النهاية وان اقتضى
 ما قررناه عن الماوردى الخ (قوله لان القصد الخ) هو تعليل لما اقتضاه كلام الماوردى وكان الاولى ان
 يقول ووجهه ان القصد الخ رشيدى (قوله ويجرى ذلك) اى ما مر في دعوى الدين على المعسر (قوله انه
 يعطى) اى الدين على من تحقق اعساره (قوله ومنه) اى غير المنافى وقوله ان لا يسكن الخ كان الاولى
 حذف لفظة لا وارجاع ضمير ومنه الى المنافى (قوله ويزيد الخ) مفعوله ولى بيته الخ سم ويصح كونه فاعلاله
 لان زاد يستعمل لازماً ومتعدياً (قوله على من لا يخلف الخ) اى من الغائب والصبي والمجنون والميت (قوله
 ولو طلق امرأة الخ) يتامل وجه هذا التفرع سم (قوله واشترتها الخ) مفعول يزيد المقدر بالعطف (قوله
 وكان يملكها) راجع لسكن من البيع والهبة (قوله لان الظاهر الخ) تعليل للاكتفاء بقوله وسلمتها عن
 قوله وكان يملكها رشيدى اقول مقتضى هذا ان قول المدعى وكان يملكه يغنى في دعوى الهبة ايضاً عن قوله
 وسلمتها لسكن كلام الشارح السابق في شرح وجب ذكر القيمة كالصريح في استراط ذكر نحوه (قوله
 وخلف تركته الخ) مفعول يزيد المقدر (قوله بكذا) اى كثلث منه اى الدين (قوله كاسر) اى قيل قول المتن
 او نكاحاً لم يكف الخ سم وقد يقال فلم اعاده (قوله بقوله شهودى الخ) ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يقول
 ذلك قبل الشهادة وبعدها (قوله والخالف) ظاهره وان لم يدع خصمه عليه بنحو فسق بيته الاخرى (قوله
 سمعت دعواه) اى لا يثبت

ه (فصل) ه في جواب الدعوى (قوله في جواب الدعوى) الى التنبيه في النهاية (قوله وما يتعلق به) اى
 بالجواب ع ش اى من قوله وما قبل اقرار عبده الخ بغير مى (قول المتن اصر المدعى عليه الخ) وفي السكوت
 كلام طويل في اصرار المدعى عليه اذا كان وكلاً او ولياً تتعين من ارجعته سم (قوله فلم يثبت) لدل المراد لم يجب
 مع زوال نحو جهله رشيدى (قوله وعرف بذلك) اى بقوله او جاهل الخ (قوله وهو ان يحكم) اى فلا
 يصيرنا كلابجراً دالسكوت فقط بل لا بد من الحكم بالنسكول او يقول للمدعى احلف عزى اه بغير مى
 (قوله ولا يمكن الساكت من الحلف الخ) اى الا برضا المدعى كما يأتى ع ش اى في مبحث النسكول (قوله
 وسكوت اخرس) الى قوله كما مر في المغنى (قوله كذلك) اى كسكوت الناطق معنى (قوله والا) اى وان لم يفهم
 الاشارة (قوله فهو كمجنون) اى فلا تصح الدعوى عليه معنى (قوله على ما مر فيه) اى من ان الدعوى على

البلقينى كتب عليه مر (قوله واعتمده الغزى) افتى به شيخنا الشهاب الرملى ش م ر (قوله ويزيد عليها)
 مفعوله ولى الخ (قوله ولو طلق الخ) يتامل وجه هذا التفرع (قوله وفي مختلف فيه) هذه تقدمت قبيل
 قول المصنف او نكاحاً لم يكفه الاطلاق الخ

ه (فصل) ه اصر المدعى عليه على السكوت الخ (قوله اصر الخ) في السكوت كلام طويل في اصرار

السبب ولا تبطل دعواه بقوله شهودى فاسقة او مبطلون فله اقامة بيته اخرى والحلف وقول البائع المبيع وقف مثلاً مسموع كبيته ان لم يصرح
 حال البيع بملكه ولا سمعت دعواه لتحليف المشتري انه باعه وهو ملكه والله اعلم (فصل) في جواب الدعوى وما يتعلق به اذا (اصر المدعى
 عليه على السكوت عن جواب الدعوى) الصحيحة وهو عارف او جاهل او حصلت له دهشة ونبه فلم يثبت كما افاد ذلك كله قوله اصر وتنبيهه عند
 ظهور كون سكوته لذلك واجب وعرف بذلك بالاولي ان امتناعه عنه كسكوته (جعل كسكرنا كل) فيما يأتى فيه بقيد وهو ان يحكم القاضى بنكوله
 او يقول للمدعى احلف فحينئذ يحلف ولا يمكن الساكت من الحلف لو اراد ويسر له تكرير اجبه ثلاثاً وسكوت اخرس عن اشارة
 مفهمة او كتابة احسنها كذلك ومثله اصم لا يسمع اصلاً وهو يفهم الاشارة والافو كمجنون على ما مر فيه في باب الحجج

(تنبيه) يقع كثير ان المدعى يجب قوله (٣٠٤) ثبت ما يدعيه فطالب للقضاء المدعى بالاثبات ففهمهم ان ذلك جواب

وليه عرش (قوله عليه) الى قول المتن وقيل في النهاية لا قوله فيجب مهر المثل وكذا في المغنى الا قوله او عفو في الثانية وقوله وجواب دعوى الف الى ويكفي (قول المتن فقال لا تلزم مني الخ) وان قال في جوابه هي عندى او ليس لك عندى شئ فهذا ظاهر مغنى (قول المتن حتى يقول ولا بعضها الخ) وان ادعى دار بيد غيره فأنكره فلا بد ان يقول في حلفه ليس تملك ولا شئ منها ولو ادعى انه باعها اياها كفاه انه لم يبيعها مغنى وروض مع شرحه (قوله) وانما يطابقنا الخ) اى وقوله لا يلزم مني العشرة انما هي نفي لمجموعها ولا يقتضى نفي كل جزء منها مغنى (قول المتن فكل) ينبغي ان يكون محله في غير معدور لجل او دهش ولا فوره بشكل فليتأمل وليحذر سديد عمر عبارة البيهقي قوله فكل عماد ونهاى هذه العبارة بعض اجمال لانه لا يكون ناكلا بمجرد حلفه على نفي العشرة بل لا بد بعد هذا الحلف ان يقول له القاضى هذا غير كاف قل ولا بعضها فان لم يحلف كذلك فكل عماد دونها شيخنا عزيزى اه (قوله) وان قل شامل لما لا يتمول وهو ظاهر ان ادعى بقاء العين فان كانت نالفة فلا لانه مطالبة بما لا يتمول عرش وفيه تأمل لان المطلوب هنا انما هو غير الاقل لا الاقل (قوله نعم) ان نكل المدعى عليه الخ) كانه اراد بالنكول الانكار مع الحلف والا فالتنكول عن اليمين يقتضى حلف المدعى على العشرة واستحقاقها سم اقول قوله والا فالتنكول الخ انما ينتج مادعا له ولم يصح تاليه والحال لا محذور في التزام صحته فاصل المقام انه اذا اجاب المدعى عليه بلا تلزم مني العشرة ولا جزء منها واستحلفه القاضى على العشرة فقط فتنكول عن الحلف عليها فللمدعى ان يحلف على استحقاقها من غير تجديد دعوى وليس له ان يحلف على استحقاق مادونها الا بعد تجديد دعوى وتنكول المدعى عليه فمذ لا محذور فيه فليراجع ثم رايت في الانوار ما نصه واذا عرضه القاضى اليمين على العشرة ودونها لحلف على نفي العشرة واقتصر عليه فكل عماد دون العشرة وللمدعى الحلف على استحقاق مادونها بقليل ولو نكل المدعى عليه من مطلق اليمين واراد المدعى الحلف على بعض العشرة فان عرض القاضى اليمين على العشرة وعلى كل جزء منها فله الحلف على بعضها وان عرض على العشرة وحدها لم يكن له الحلف على بعضها بل يستأنف الدعوى للبعض الذى يريد الحلف عليه اه ويتضح بذلك عدم ارادة ماقاله المحشى سم وان كلام الشارح على ظاهره ولا محذور فيه والله اعلم (قوله فقط) اى ولم يقل ولا شئ منها نهاية (قوله تنكول الخ) اى او باعها داره ورضونها (قوله فان نكل لم تحلف هي الخ) اى بل ان حلفت بين الردضى لها واستحققت الخمسين لان اليمين المردودة كالاقرار وان لم تحلف لم تستحق شيئا لان مجرد الدعوى مع تنكول المدعى عليه لا يثبت شيئا هذا هو الموافق للقواعد فقول الشارح فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر سواء بنى ذلك على حلفها بين الرداو على عدمه لا يقال وجه قوله فيجب مهر المثل ان الزوج معترف بالنكاح لا نانا نقول لا نسلم انه معترف به لان انكاره انه تنكح بخمسين شامل لانكار نفس النكاح ولو سلم فيمجرد الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجة كما يعلم بمراجعة ما تقدم في بحث الاختلاف قبيل الوليه فراجع وتامله تعرفه ثم بحثت بجميع ذلك مع مر فوافق عليه اه سم ولك ان تجيب بحمل كلام الشارح على الاعتراف وتقدير الا ان ثبت خلافه اخذنا بما ياتى في دعوى الف صداقا (قوله لم تحلف هي على انه الخ) قال في شرح البهجة الا اذا استأنفت الدعوى عليه ببعض الخمسين فانها تحلف عليه لنكوله كافي الروضة واصلها سم وعبارة الاسنى والنهاية الا بدعوى

المدعى عليه اذا كان وكلا او وليا تتمتع راجعته (قوله تنبيه يقع كثير ان المدعى عليه يجب بقوله يثبت ما يدعيه الخ) ويقع ايضا انه اعنى المدعى عليه بعد الدعوى بقول ما بقيت اتحاكم عندك او ما بقيت ادعى عندك والوجه انه يجعل بذلك منكر انا كلاف يحلف المدعى ويستحق ولو تنازع عاقل الدعوى فطلب احدهما الاصل اى القاضى الكبير وطلب الاخر نائيه اجيب من طلب الاصل في وقت انتصابه للحكم مر (قوله نعم) ان نكل كانه اراد بالنكول الانكار مع الحلف والا فالتنكول عن اليمين يقتضى حلف المدعى على العشرة واستحقاقها (قوله فان نكل لم تحلف هي على انه تنكحها بدون الخمسين) اى بل ان حلفت بيمين الردضى لها واستحققت الخمسين لان اليمين المردودة كالاقرار وان لم تحلف لم تستحق شيئا لان مجرد الدعوى

صحيح وفيه نظر ظاهر اذ طلب الاثبات لا يستلزم اعترافا ولا انكارا فتعين ان لا يكتفى منه بذلك بل يلزم بالصرح بالانكار او الاقرار (فان ادعى) عليه (عشرة) مثلا (فقال لا يلزم مني العشرة لم يكف) في الجواب (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان توجهت اليمين عليه لان مدعى العشرة مدع بكل جزء منها فلا بد ان يطابق الانكار واليمين دعواه وانما يطابقها ان نفى كل جزء منها (فان حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فكل عماد دون العشرة) فيحلف المدعى على استحقاق دون عشرة بجزء وان قل من غير تجديد دعوى (وبأخذه) لما يأتى ان التنكول مع اليمين كالاقرار نعم ان نكل المدعى عليه عن العشرة وقد اقتصر القاضى في تحليفه على عرض اليمين عليها فقط لم يحلف المدعى على استحقاق مادونها الا بعد تجديد دعوى وتنكول الخصم لانه انما نكل عنها فلا يكون ناكلا عن بعضها هذا ان لم يستند المدعى به لقد واللا كان ادعت انه تنكحها بخمسين وطالبته بها كفاه نفى العقد بها والحلف

لانه ينافى دعواها ولا وهو النكاح بالخسنيين فيجب مهر المثل ولو ادعى عليه ما لا فانكر وطلب منه البين فقال لا احلف واعطى المال لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله تحليفه لانه لا يامن ان يدعى عليه بما دفعه بعد وكذا لو نكل عن البين (٣٠٥) واراد المدعى ان يحلف بين الرد فقال

خصمه أنا أبذل المال بلا
بين فيلزمه الحاكم بان يقر
ولا احلف المدعى (وإذا
ادعى ما لا مضافا إلى سبب
كأقرضتك كذا كفاه في
الجواب لا تستحق) انت
(على شيئا) أولا يلزمني
تسليم شيء إليك (أو) ادعى
عليه (شفعة كفاه) في
الجواب (لا تستحق على
شيئا) ولا نظر لكون العامة
لا يعدون الشفعة مستحقة
على المشتري (أو لا تستحق
تسليم الشقص) ولا يشترط
التعرض لنفي تلك الجهة
لان المدعى قد يصدق فيها
ولكن عرض ما سقطها
من نحو اداء او ابراء او
اعسار أو عفو في الثانية
فان نقاها كذب وان أقر
بها لم يجد بينة فاقضت
الضرورة قبول اطلاقه
ومر في بابها كيفية دعواها
وجواب دعوى الوديعة لم
تودعني أولا تستحق على
شيئا او هلكتك او دفعتها
دون قوله لم يلزمني دفع او
تسليم شيء إليك لانه لا يلزمه
ذلك بل التخلية وجواب
دعوى الف صداقا لا
يلزمني تسليم شيء إليها ان لم
يقر بالزوجة وإلا لم يكفه
وقضى عليه بمهر المثل إلا
ان ثبت خلافه وقد شنعوا
على جهلة القضاة بمبادرتهم

جديدة ونكل المدعى عليه اه (قوله لانه ينافى دعواها أولا) ظاهره ان حلفها المنفي انه تزوجها بخمسة
مثلا وحينئذ فتم لهم لا بدعى جديدة مشكل لانها لا تخرجها عن المناقاة والظاهر ان المراد بالذي تحلف
عليه بدعى جديدة استحقاقها للخمسة مثلا لانه نكحها بالخمس وعبرارة الرافي وان استأنفت رادعت عليه
ببعض الذي جرى النكاح عليه فيبازعته جاز لها الحلف عليه انتهت فتقر له ببعض الذي جرى النكاح عليه
صريح فيبازعته ففعل انه ليس لها ان تدعى بعد بانه نكحها باقل رشدي وقوله وعبرارة الرافي الخ مثله في
الانوار ومرا انعام مثل البضائع سمع عن شرح المهجة (قوله لم يلزمه قبوله) مفهوما جواز القبول وقوله
من غير اقرار اري من المدعى عليه وقوله وله تحليفه اي للمدعى ع ش (قوله فيلزمه الحاكم الخ) عبارة المغنى
فله ان يحلفه ويقول له الحاكم اما ان تقر بالحق او يحلف المدعى بعد نكولك اه وقوله بعد نكولك
لا حاجة اليه لان الكلام فيمن تحقق نكوله (قوله بان يقر ولا احلف المدعى) لعل علته ما مر قبله رشدي
(قوله ولا نظر لكون العامة الخ) عبارة المغنى ونازع البلقيني في جواب دعوى الشفعة وقال اكثر الناس
لا يعدون الشفعة مستحقة على المشتري لانها ليست في ذمته ولا يتعلق به ضمانها كالغصب وغيره فالجواب
المعتبر لا شفعة لك عندى كما عبر به في الروضة وعبرارة المحرر لا تستحق على شفعة اه والمعتمد ما في المتن اه
(قوله في الثانية) اي الشفعة غ ش (قوله في بابها) اي الشفعة (قوله لم يلزمني دفع الخ) كذا في اصله وفي
النهاية وكان الانسب التعبير بلا اذ لم لنفي الماضي ثم رايت المغنى عبر بلا سيد عمر (قوله وجواب دعوى الف
الخ) عبارة الانوار ولو ادعت عليه الفاصدا فكيفيه ان يقول لا يلزمني تسليم شيء إليها قيل للفقهاء هل للقاضي
ان يقول هل هي زوجتك فقال ما للقاضي ولهذا السؤال لكن لو سال فقال نعم قضى عليه بمهر المثل إلا ان
يقيم بينة انه نكحها بكذا فلا يلزمه اكثر من ذلك اه (قوله وإلا لم يكفه) اي لان من اعترف بسبب يوجب
شيئا لا يكفيه في نفي ما يوجب ذلك السبب جواب مطلق مثل لا تستحق على شيئا بل لا بد من اثبات عدم
ما اوجبه بطريقه ع ش (قوله وقضى عليه بمهر المثل) انظره مع ما بعده رشدي وقد يقال ان ما ياتي تفصيل
لما هنا فليراجع (قوله إلا ان ثبت خلافه) اي ثبت انه نكحها باقل من ذلك فلا يلزمه اكثر منه اسنى وانوار
وينبغي كما مر عن سم واخذ ما ياتي او ثبت بنحو يمينها المردودة انه نكحها بذلك اي الالف فيلزمه ذلك
(قوله بمبادرتهم إلى فرض مهر المثل) لعله فيها اذا اجاب بان لم ينكحها بهذا القدر حتى يفارق ما قبله والا
بان كان جوابه لا يلزمني دفع شيء إليها كيف يسأل عن القدر فليراجع رشدي وقد يقال كما مر ان ما هنا
تفصيل لما مر وحاصله انه متى اقر بالزوجة فلا يكفيه في الجواب لا يلزمني دفع شيء إليها فيسأل عن القدر
كما مر انفا عن ع ش (قوله فان ذكر قدر الخ) وان لم يذكره فما حكمه وهل يجمل كمنكرنا كل بعيده
فليراجع وليحرر (قوله غير ما ادعته) لعل المراد دون ما ادعته اي واما اذا ذكر قدره او فوقه فالامر ظاهر
(قوله فلو صدقها سلبت له الخ) تقدم مثله قبيل الفصل عن الانوار والروض بزيادة بسط (قوله حل له نحو

مع نكل المدعى عليه لا يثبت ثبثا هذا هو الموافق للقواعد فتقول الشارح فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر سواء
بنى ذلك على حلفها بين الرد او على عدمه لا يقال رجع قوله فيجب مهر المثل ان الزوج معترف بالنكاح
لانا نقول لا نسلم انه معترف به لان انكاره انه نكح بخمسين شاملا لانكاره نفس النكاح ولو سلم فيجوز
الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجة كما يعلم مما رجعة ما تقدم في بحث الاختلاف
قبيل الوليمة فراجع ما له تعرفه ثم بحث بجميع ذلك مع مرفا فافق عليه (قوله وقد اقتصر القاضي
في تحليفه على عرض البين عليها فقط) اي ولم يقل ولا شيء منها (قوله لم تحلف على الخ) قال في شرح المهجة
الا اذا استأنفت الدعوى عليه ببعض الخمسين فانها تحلف لانكره كأي الروضة واصلها اه (قوله إلا ان
ثبت خلافه) قال في شرح الروض اي انه نكحها باقل من ذلك فلو صدقها سلبت له كذا في الروض

أختها وليس لها زوج غيره حتى بطلت أو بمرت تنقض عتقها وبغضها لا كما أن يرفق به لينول ان كنت تكتمها فهي طالق (ويحلف على حسب جوابه هذا) ليتطابق الحلف (٣٠٦) والجواب (فان أجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه) ليتطابق اليمين الجواب (وقيل له

حلف بالنفي المطلق) كالأجواب به وورده وضوح الفرق أو بالاطلاق فكذلك ولا يكلف التعرض لنفي السبب فان تعرض له جاز لكن لو اقام المدعى به بينة لم تسمع بينة المدعى عليه باداء أو ابراء لانه كذبها بنفيه للسبب من أصله وعلم بما تقرر انه لو ادعى ديناً وهو مؤجل ولم يذكر الاجل كفى الجواب بلا يلزمي تسليمه الآن ويحلف عليه ولو ادعى على من حلف لا يلزمي تسليم شيء اليك بان خلفك إنما كان لاعسار والآن ايسرت سمعت دعواه ويحلف له ما لم تتكرر دعواه بحيث يظن منه التعتت (تنبيه) ما تقرر من الاكتفاء بلا تستحق على شيئا استثنوا منه مسائل منها ما إذا أقر بان جميع ما في داره ملك زوجته ثم مات فاقامت بينة بذلك فقال الوارث هذه الاعيان لم تكن موجودة عند الاقرار فانه يحلف لأعلم أن هذه ولا شيئا منها كان موجوداً في البيت إذ ذلك ولا يكفى حلفه على أنها لا تستحقها (ولو كان بيده مرهون أو مكري وادعاء مال ككفاه) في الجواب (لا يلزمي تسليمه) لانه جواب

أختها) أي ظاهر أو كذا باطنا ان صدق كما هو ظاهر من نظائره رشيدى (قوله) وليس لها زوج غيره) أي ظاهر أو كذا باطناً صدقت أخذاً من نظائره (قول المتن ويحلف) أي المدعى عليه على حسب بفتح السين بخطه ويجوز اسكانها أي قدر جوابه هذا وعلى نفي السبب لا يكلف التعرض لنفيه فان تبرع بأجاب الخ معنى عبارة الروض مع شرحه ويحلف المدعى عليه اذا قصر على الجواب المطلق وأفضى الأمر إلى حلفه كجوابه أو على نفي السبب وإن كان الجواب مطلقاً فلا يلزمه التعرض لنفي السبب عينا اهـ (قول المتن بنفي السبب المذكور) كقوله في صرورة الفرض السابقة على ما قرضتني كذا معنى (قوله) أو بالاطلاق فكذلك الخ) لا يخفى انه مكرر مع قول المتن ويحلف على حسب جوابه هذا فكان الاولى ان يسقطه وبذكر قوله ولا يكلف التعرض لنفي السبب قيل قول المتن فاجاب الخ كما مر عن المعنى (قوله) ولا يكلف التعرض الى قوله أي وحينئذ في النهاية لا أقوله فانه يحلف لا أعلم أن إلى يكفى حلفه (قوله) فان تعرض الخ) متصل بقول المصنف كفاه في الجواب لا تستحق على الخ ولو قدمه لكان أوضح ع ش عبارة الرشيدى قوله فان تعرض له جاز لا حاجة إلى هذا مع ما قبله وحق العبارة ولو تعرض لنفي السبب و اقام المدعى به بينة الخ على انه تقدم له خلاف هذا وانه تسمع من المدعى عليه البينة حينئذ بما ذكر فليراجع اهـ وقوله تقدم لعل في شرح امهل ثلاثة ايام وقوله خلاف هذا وانه الخ أي إلا ان يدعى ان ما تقدم محله فيما اذا لم يسند المدعى المدعى به إلى سبب فليراجع (قوله) فان تعرض له) أي لنفي السبب وقوله ولو اقام المدعى بكسر العين به أي بالسبب ووجوده (قوله) وهو مؤجل) أي في نفس الامر ع ش (قوله) ولم يذكر الاجل) هو تصحيح للدعوى لان الدعوى بالمؤجل لا تسمع كما مر اسنى وهذا كالصريح في صحة دعوى الذين المطلق بدون تقييده بالحلول (قوله) كفى الجواب الخ) ولا يجوز انكاره استحقاقه بان يقول لا شيء له على في احد وجهين قال الزركشى انه المذهب كما حكاه الرويانى عن جده ولو اقر له خصمه بشوب مثلاً وادعى تلفه فله تحليفه أنه لا يلزمه تسليمه اليه ثم يقع منه بالقيمة وان نكل حلف المقر له على بقائه وطالبه به معنى وروض مع شرحه (قوله) بذلك) أي الاقرار المذكور (قوله) فقال الوارث هذه الاعيان لم تكن الخ) أي فيكتفى منه بذلك ع ش (قوله) ولا شيئاً منها) الاولى أو شيئاً الخ (قوله) ولا يكفى حلفه على انها لا تستحقها) أي ولا شيئاً منها أخذاً من أول وكلامه (قول المتن وادعاء) أي كلامها ما لم يكنه أو نائبه معنى (قول المتن كفاه) لا يلزمي تسليمه) فان اقام بينة بالملك وجب تسليمه انوار وفي هامشه واعر ض ذلك بانه حينئذ يضيع حق الرهن والاجارة فكيف يجب التسليم اليه والجواب انه لا حيف على المدعى عليه فانه يمكن له استئناف دعوى الرهن واقامة البينة عليه أو تحليف المدعى اهـ (قوله) لانه جواب) الى قوله كما سيعلم في المعنى الا قوله كذا قالوه الى المتن (قوله) ولا يلزمه التعرض للملك) أي لنفيه بان يقول ليس ملكك ولا لثبوته كما يعلم بما ياتي بجبرمي (قول المتن جمده) (بسكون الحاء المهملة على انه مصدر مضاف للفاعل أي خاف ان يجحد المدعى الرهن الخ) (تنبيه) لو ذكر المصنف قوله ولا بعد قوله بالملك كان أولى فان عبارة ته توهم تعلق ولا يخاف ولا معنى له معنى (قول المتن إن ادعت ملكاً مطلقاً) أي عن رهن واجارة معنى عبارة البجيرمي عن العزيزي أي ان كان دعواك بملك العين التي ادعتها ملكاً مطلقاً عن التقييد بالرهن أو الاجارة أي إن لم تقيد المدعى به بالرهن أو الاجارة فلا يلزمي تسليمه لك لانه لا يلزم من ملك شيء استحقاق تسليمه وإن ادعت مرهوناً أو مؤجراً أي إن قيدت المدعى به بالرهن أو الاجارة أي إن كان مرادك التقييد بذلك فاذكره لا يجب عنه بان أقول لم تفرغ مدة الاجارة أو لم استوف الدين الذي هو رهن عنه اهـ (قوله) كفى الجواب بلا يلزمي تسليمه الخ) قال في الروض وفي جواز انكاره استحقاقه أي بان يقول لا شيء له على وجهان قال في شرحه قول الزركشى المذهب المنع كما حكاه شريح الرويانى عن جده اهـ (قوله)

مفيد ولا يلزمه التعرض للملك (قلو اعترف) له (بالملك وادعى الرهن أو الاجارة) وكذبه المدعى (فالتصحيح انه لا يقبل) في دعوى الرهن والاجارة (إلا بينة) لان الاصل عدمهما (فان عجز عنها وخاف أو لا اعترف بالملك) للدعى (جمده) مفعول خاف (الرهن أو الاجارة فحينئذ أن يقول) في الجواب (ان ادعت ملكاً مطلقاً فلا يلزمي تسليم)

(أو) أضافها لمن لا تمكن
مخاصمته كقوله (هي لرجل
لا اعرفه أو لابني الطفل)
أو المجنون أو السفهيه سواء
ازاد على ذلك إنها ملكه
أو وقف عليه أم لا كما هو
ظاهر (أو وقف على الفقراء
أو مسجد كذا) وهو ناظر
عليه (فلا يصح أنه لا تنصرف
الخصومة) عنه (ولا تنزع
العين) منه لأن الظاهر أن
ما في يده ملكه أو مستحقه
وما صدر عنه ليس بمزيل
ولم يظهر لغيره استحقاق
كذا قاله هنا وقد ينافيه
قولهما عن الجويني وأقراء
لوقال للقاضي يدي مال لا
اعرف مالكم فالوجه
القطع بأن القاضي يتولى
حفظه ويحجب بحمل هذا
على ما إذا قاله لافي جواب
دعوى وحينئذ يفرق بأن
هنا قرينة تؤيد اليدهي ظهور
قصد الصرف بذلك عن
المخاصمة فلم يقو هذا الاقرار
على انتزاعها من يده بخلافه
ثم فانه لا قرينة تؤيد يده
فعمل باقراره (بل يحلفه
المدعى) لا على أنها نحو ابنته
بل على (أنه لا يلزمه التسليم)
للعين رجاء أن يقرأ وينكل
فيحلف المدعى وتثبت له
العين في الاولين في المتين
والبدل للحيلولة في البقية وله
تحليفه كذلك (إن) كان
للمدعى بينه أو (لم تكن)
له (بينه) كما سيعلم من كلامه

(قوله لمدعاك) أي لما ادعته على معنى (قول المتن وإن ادعت سرهوا الخ) ويحتمل هذا التردد وإن كان على
خلاف الأصل للحاجة وعكسه بأن ادعى المرتن على الراهن ديناً وخاف الراهن حرج المدعى الرهن لو
اعترف له بالدين يقول في جريته إن ادعت الفالاهن به فلا يلزمي أو به رهن هو كذا فذكره حتى اجب ولا
يكون مقراً بذلك هنا ولا فإمر وكذلك يقول في ثمن مبيع لم يقبض فلا يلزمي مطلقاً ووض مع شرحه وأنوار
من ثمن مبيع مقبوض فذكره حتى اجب أو عن ثمن مبيع لم يقبض فلا يلزمي مطلقاً ووض مع شرحه وأنوار
ومعنى (قول المتن أو لابني الطفل) أي بخلاف نحو الطفل الغلام يلهي غيره لما سيأتي وحينئذ فمضى قولهم
لا تمكن مخاصمته أي ولو بوليته فمضى أمكنت مخاصمته بنفسه أو بوليته انصرفت الخصومة عنه على ما سيأتي
رشيدى عبارة الحلبي أي ولا يثبت له ولا لا فسمع الدعوى على المحجور حينئذ (قوله وهو ناظر عليه)
أي الوقف فإن كان ناظر غيره انصرفت الخصومة إليه كما ذكره الشهاب الرملي رشيدى وكذا في سم لا قوله
كما ذكره الخ (قوله وما صدر عنه ليس بمزيل) ومن ثم لو ادعاه لنفسه بعد سماع رشيدى ومعنى عبارة سم قال
في الروض وإن ادعاه أي المدعى عليه بعد لنفسه سمعت أي دعواه اه وهو المعتمد اه (قوله وقد ينافيه)
أي قولهم وما صدر عنه ليس بمزيل (قوله يحمل هذا) أي قول الجويني (قوله في الاولين) أي فيما ليس هي
له وهي لرجل لا اعرفه (قوله والبدل للحيلولة في البقية) هو تابع في هذا كالشهاب ابن حجر أي والمغنى
لما في شرح المنهج وقد قال الشهاب البرلسي إنه وهم وانتقال نظر اه والذي في شرح الروض انه
إذا حلف المدعى يمين الردي في هذه الصورة ثبتت العين به عليه ابن قاسم رشيدى عبارة سم كتب شيخنا الشهاب
البرلسي هامش شرح المنهج مانصه فيه بحث وذلك لأن التفريع على عدم انصراف الخصومة وحينئذ
فاليمين المردودة مفيدة لا نزاع العين في المسائل كلها نعم إن قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المحجور
والوقف على الفقراء أو المسجد كما ذهب إليه الغزالي وأبو الفرج كان له الحلف لتفريع البدل فاقاله الشارح
يعني شيخ الاسلام هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة إلى حالة اه ولم يزد في شرح الروض على
قوله بعد المسائل كلها ويحلف المدعى عليه اه لا يلزمه تسليمها اليه رجاء ان يقرأ وينكل فيحلف المدعى
وتثبت له اه وهو ظاهر فيما قاله شيخنا اه أقول وبعبارة الانوار ايضا ظاهرة فيما قاله الشهاب البرلسي
(قوله إن كان للدعى بينه) ولم يقمها رشيدى (قوله رسياتي فيه تفصيل عن البغوى) حاصل التفصيل انه إذا
كان الاقرار بعد إقامة البينة وقيل الحكم بها للدعى حكمه بها من غير إعادة البينة في وجهه المقر له ان علم ان
المقر متعنت في اقراره ولا فلا بد من اعادتها لكن فرض تفصيل البغوى فيما إذا اقر بها لمن تمكن
مخاصمته ولذا قال ان قاسم ويمكن الفرق اه بل التفصيل غير متات هنا إذا لا يصح إقامة البينة في وجهه
المقر له هنا فتأمل رشيدى (قوله أي المذكور) بالجر تفسير للضمير المحرور وغرضه من هذا تاويل تذكير

وهو ناظر عليه) لعل التقيد به لقوله فلا يصح أنها لا تنصرف الخصومة عنه فإذا كان الناظر عليه غيره
انصرفت الخصومة إليه أخذ من قوله لا في بل تنصرف أو ليوم الضمير في عليه الوقف لا لمسجد كذا فليتأمل
(قوله لا على أنها نحو ابنته) قال في الروض وإن ادعاه أي المدعى عليه بعد لنفسه سمعت أي دعواه اه وهو
المعتمد (قوله والبدل للحيلولة في البقية) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلسي بخطه هامشه ما نصه
فيه بحث وذلك لأن التفريع على عدم انصراف الخصومة وحينئذ فاليمين المردودة مفيدة لا نزاع العين في
المسائل كلها نعم إذا قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المحجور والوقف والمسجد كما ذهب إليه الغزالي وأبو
الفرج وكذا في الاولين على وجه كان له التحليف لتفريع البدل فاقاله الشارح يعني صاحب شرح المنهج
هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة إلى حالة اه ولم يزد في شرح الروض على قوله بعد المسائل كلها
ويحلف المدعى عليه اه لا يلزمه تسليمها اليه رجاء ان يقرأ وينكل فيحلف المدعى ويثبت له اه وهو ظاهر
فيما قاله شيخنا (قوله رسياتي فيه تفصيل عن البغوى) ان اراد ما يأتي قريباً بقوله وفي فتاوى البغوى ان

الآتي وفيما إذا كان له بينه وأقامها يتقاضى اه بها كذا اطرفه وسياتي فيه تفصيل عن البغوى ونازع البلقين في هذه الصير
واطال بما ليس هذا محل بسطه مع الجواب عنه (وإن اقر به) أي المذكور (لمعين حاضر) بالبدل (تمكن مخاصمته وتحليفه)

جمع بينهما أيضا حاولا فاحدهما من عن الآخر لاستزامه له ثم التقييد به ليس لافادة انه إذا اقر به لم يمكن خصمته وهو المحجور لا تنصرف الخصومة عنه بل تنصرف عنه لولي له وانما هو لترتب عليه قوله (سئل فان صدقه صارت الخصومة معه) لصيرورة البدله (وإن كذبه ترك في يد المقر) لما مر في الاقرار أي وحينئذ لا تنصرف الخصومة عنه كما هو ظاهر عملا بالظاهر نظير ما مر (وقيل يسلم إلى المدعى) إذا لا طالب له سواء وزيفه الامام بان القضاء له بمجرد (٣٠٨) الدعوى محال (وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك) له كما في الاقرار وفي الانوار عن

فتاوى القفال لو ادعى دارا في يد آخر و اقام شاهدا ثم ثانيا فقال المدعى عليه قبل شهادته هي لزوجتي سمعه القاضي وحكم بها للمدعى ثم تدعى الزوجة عليه قيل وهو مشكل لان المدعى عليه معترف بانها لغيره فكيف تتوجه الدعوى عليه ويرد بانه مقصر بسكوته عن ذلك حتى سمعت الدعوى وشهادة الاول فلم يقبل منه الصرف للغير وبهذا رد قول المستشكل فكيف تتوجه الدعوى عليه ويانه أنها توجهت وسمعت هي ثم شهادة الاول فقبول الثاني والحكم تميم لا ابتداء دعوى عليه وفي فتاوى البغوى ان اقامها فافر ذواليد بالعين لآخر قبل الحكم للمدعى حكم بهام غير اعادتها في وجه المقر له ان علم ان المقر متعنت في اقراره والاعادها في وجهه قال الاذرعى والظاهر أنه لا بد من اعادة الدعوى في وجهه ايضا (وان اقر) به (المعين) غائب فالاصح انصراف الخصومة عنه ويوقف الامر حتى يقدم الغائب) لان المال يظهر

ضمير العين وهي مؤنث رشیدی (قوله جمع بينهما) أي بين إمكان خصمته وإمكان تحليفه معنى (قوله ثم التقييد) إلى المتن في المغنى (قوله لمن لا يمكن الخ) أي وولي غير (قوله وهو المحجور) انظر ما وجه هذا الحصر مع ان الوقف الذي ناظره غيره كذلك كما مر رشیدی (قول المتن ترك في يد المقر لما مر الخ) يؤخذ منه انه يترك في يده ملكا سم (قوله أي وحينئذ لا تنصرف الخصومة عنه) أي فيقيم المدعى البينة عليه او يحلفه انوار (قوله كما مر في الاقرار) أي واعاد المصنف المسئلة هنا ليفيد التصريح بمقابل الاصح وهو وقيل الخ معنى (قوله قبل شهادته) أي الثاني (قوله ثم تدعى الزوجة عليه الخ) انظر إلى الحاشية الاتية عند قول الشارح اما بالنسبة لتحليفه فلا الخ سم (قوله عن ذلك) أي الاعتراف (قوله وبهذا رد قول المستشكل فكيف تتوجه الدعوى عليه) يغنى عنه ما قبله (قوله ويانه) أي الرد (قوله لا ابتداء دعوى عليه) هذا يدل على ان مراد المستشكل بالدعوى في قوله فكيف تتوجه الدعوى عليه الدعوى من المدعى لامن الزوجة ثم قد يقتضى هذا البيان ان الحكم كذلك إذا اقر قبل شهادة الاول ايضا وانه ليس كذلك إذا اقر قبل الدعوى سم (قوله وفي فتاوى البغوى الخ) انظر مخالفته لما تقدم عن فتاوى القفال إلا أن يحمل ذاك على الشق الاول مما هنا سم اقول بل الاولى حمل ذاك على نفوذ الحكم بالنسبة للاخذ من ذي اليد لا بالنسبة للمقر له ايضا اخذا بما يأتي عن المغنى والروض مع شرحه (قول المتن ويوقف الامر) أي حيث لا بينة كما يأتي ع ش (قوله لان المال) إلى التنبيه في النهاية (قول المتن فان كان للمدعى بينة الخ) أي وان لم يكن للمدعى بينة فله تحليف المدعى عليه انه لا يلزمه تسليمه اليه فان نكل حلف المدعى واخذه ثم اذا حضر الغائب وصدق المقر رد اليه بلا حجة لان اليد له باقرار صاحب اليد ثم يستأنف الخصومة معه معنى و مر آ نقافي الشرح عن الاذرعى ما يؤيده (قوله شروط القضاء على الغائب) أي المتقدمة في بابه (قوله وعبارة اصله الخ) فانه قال فان لم يكن بينة يوقف الامر الى ان يحضر الغائب وان كان له بينة فيقتضى له معنى (قوله بمثله) الاولى الاخصر به (قوله) أقامها الخ فيمكن الفرق (قوله ترك في يد المقر لما مر في الاقرار) يؤخذ منه أنه ترك في يده ملكا (قوله ثم تدعى الزوجة عليه) في الروض فرع لو ادعى على غيره وقف دار بيده عليه واقر بها ذواليد فلان و صدقه المقر له لم يكن له تحليف المقر ليغرمه أي قيمتها لان الوقف لا يعتاض عنه وفيه نظر قال في شرحه لان الوقف يضمن بالقيمة عند التلاف والحيلولة في الحال كالتلاف اما اذا كذبه المقر له فيترك في يد المقر كما مر نظيره ولو اقام المقر له فيما مر بينة على الملك لم يكن للمدعى تحليف المقر ليغرمه لان الملك استقر بالبينة وخرج الاقرار عن أن تكون الحيلولة به صرح به الاصل هو قوله ولو اقام المقر له فيما مر كانه اشارة الى قوله قبل الفرع المذكور وله أي للمدعى تحليفه أي المدعى عليه حيث انصرفت الخصومة عنه أي بان اقر بالمدعى به لغائب انه لا يلزمه تسليمها اليه وان ما اقر به ملك للمقر له رجاء ان يقر له به او ينكل فيحلف ويغرمه القيمة بناء على ان من اقر بشيء لشخص بعد ما اقر بغيره يغرم القيمة للثاني هو هذا يظهر اشكال قوله السابق من فتاوى القفال ثم تدعى الزوجة عليه ان اريد الزوج على المقر للتحليف فليتأمل (قوله لا ابتداء دعوى) هذا يدل على أن مراد المستشكل بالدعوى في قوله فكيف تتوجه الدعوى عليه الدعوى من المدعى لامن الزوجة (قوله ايضا لا ابتداء دعوى) قد يقتضى هذا ان الحكم كذلك اذا اقر قبل شهادة الاول ايضا وانه ليس كذلك اذا اقر قبل الدعوى (قوله وفي فتاوى البغوى الخ) انظر مخالفته لما تقدم عن فتاوى القفال

الاقرار للغائب اذ لو قدم و صدقه اخذ (فان كان للمدعى بينة) بمسافة
و وجدت شروط القضاء على الغائب (قضى) له (بها) وسدلت له العين قيل هذا تنافى لان الوقف ينافيه ما فرعه عليه وعبارة اصله سالمة منه اه
ولانها فت فيه لانه بان هذا التفريع ان قبله مقدرا هو حيث لا بينة ومثل هذا ظاهر لا يعترض بمثله الا ليقب له لبراد المتبادر من العبارة بادني
تأمل (وهو قضاء على غائب فيحلف) المدعى (معها) يمين الاستظهار كما مر لان المال صار له بحكم الاقرار (وقيل) بل قضاء (على حاضر)

فلا يمين (تنبيه) أطلقوا
 الغائب وقيدوا الحاضر
 بالبلد فاقضى ان المراد
 بالغائب الغائب عن البلد
 ولودون مسافة العدوى ثم
 قالوا هو قضاء على غائب
 فاقضى انه مسافة العدوى
 وحينئذ تنافى مذهب الحاضر
 والغائب فيمن بدون مسافة
 العدوى والذي يتجه فيه انه
 كالحاضر فان سهل سؤلّه
 وجب ورتب عليه مامر
 وإن لم يسهل وقف الامر
 إلى حضوره ولا تسمع عليه
 حجة الا لنحو تعزرا وتوارثم
 انصراف الخصومة عنه في
 الصور السابقة والوقف
 إلى قدوم الغائب إنما هو
 بالنسبة للعين المدعاة اما
 بالنسبة لتحليفه فلا اذ للدعي
 طلب يمينه أنه لا يلزمه
 للتسليم اليه فان نكل حلف
 المدعي وأخذ بدل العين
 المدعاة بناء على الاظهر السابق
 او اخر الاقرار ان له اقر له به
 غرم له بدله للحيلولة بينهما
 باقراره الاول ولو اقام المدعي
 بينة بدعواه والمدعي عليه
 بينة بانها للغائب عمل بينته
 ان ثبتت وكالته والالم
 تسمع بالنسبة لثبوت ملك
 الغائب والحاصل ان المقر
 متى زعم انه وكيل الغائب
 احتاج في ثبوت الملك للغائب
 الى اثبات وكالته وان العين
 ملك الغائب فان اقامها بالملك
 فقط لم تسمع الادفع التهمة
 عنه

بمسافة العدوى) صوابه فرق مسافة العدوى (قوله ثم انصراف الخصومة) الى قوله وكذا في المغنى والى قوله
 اى او كان عيناً في النهاية الا قوله ووقع إلى التنبيه (قوله في الصور الخ) لعل الجع نظراً لما افاده الشارح
 بقوله ثم التقييد به الخ وقوله والذي يتجه الخ والا فأتقدم في المتن الا صورة واحدة هي ما اذا اقر الحاضر ثم
 رايت قال الرشيدى قوله في الصور لعله في الصورة بزيادة تاء بعد الراء اى اذا اقر بهما الحاضر اه (قوله
 اما بالنسبة لتحليفه فلا الخ) وفي الروض فرع لو ادعى على غيره ووقف دار بيده عليه وأقر بها ذواليد
 لفلان وصدقه المقر له لم يكن له تحليف المقر ليغرمه اى قيمته لان الوقف لا يعتاض عنه وفيه نظر اه وفي
 شرحه لان الوقف يضمن بالقيمة عند الاتلاف والحيلولة في الحال كالاتلاف اما اذا كذب المقر له فيترك في
 يد المقر كما مر نظيره ولو اقام المقر له فيما مر بينة على المالك لم يكن للدعي تحليف المقر ليغرمه لان المالك استقر
 بالبينه وخرج الاقرار ان تكون الحيلولة به صرح به الاصل اه وقوله فيما مر كانه اشارة الى قوله قبل
 الفرع المذكور وله اى للدعي تحليفه اى المدعي عليه حيث انصرفت الخصومة عنه اى بان اقر بالمدعي
 به لغائب انه لا يلزمه تسليمها اليه أو إن ما اقر به ملك للمقر له رجاء أن يقر أو ينكحل فيحلف ويغرمه القيمة
 بناء على ان من اقر بشيء لشخص بعدما اقر به لغيره يغرم القيمة للثاني اه وبهذا يظهر إشكال قوله
 السابق عن فتاوى القفال ثم تدعى الزوجة عليه ان اريد على الزوج المقر للتحليف فليتأمل سم اى واما
 اذا رجع الضمير الى المدعي كما هو الاقرب فلا إشكال بل الظاهر عدم صحة رجوع الضمير للزوج المقر
 فتأمل (قوله اذ للدعي طلب يمينه الخ) وحينئذ فلم يبق فرق بين قولنا لا تنصرف عند الخصومة فيما مروى بين
 قولنا هنا تنصرف الا ان هناك يأخذ منه العين اذا أثبتنا على ما مر فيه وهنا يأخذ بدله مطلقاً والافنى كل من
 الموضوعين يحلفه ويقيم عليه البينة كما علم رشيدى وفي قوله ويقيم عليه الخ بالنسبة للاقرار لمعين حاضر نظر
 ظاهر (قوله انه لا يلزمه التسليم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه تنبيه المدعي تحليف المدعي
 عليه حيث انصرفت الخصومة عنه أنه لا يلزمه تسليمها اليه وإن ما اقر به ملك للمقر له رجاء أن يقر به له او
 ينكحل فيحلف ويغرمه القيمة بناء على ان من اقر لشخص بشيء بعد ما اقر به لغيره يغرم القيمة للثاني فان
 نكل عن اليمين وحلف المدعي اليمين المردودة أو اقر له بالعين ثانياً اى وأقر المقر له وغرم له القيمة ثم اقام
 المدعي بينة بالعين او حلف بعد نكول المقر له رد القيمة واخذ العين لانه اخذها للحيلولة وقد زالت اه زاد
 الانوار على ذلك مانصه ولو رجع الغائب وكذب المقر في الاقرار له فالحكم كالأول اضافة الى حاضر فكذبه
 ولو اقام المقر له الحاضر او الغائب بعد الرجوع بينة بالملك لم يكن للدعي تحليف المقر اه (قوله انه لو اقر له به
 الخ) اى بعد ان اقر به لاخر كما يعلم من قوله باقراره الاول رشيدى (قوله عمل بينته) اى المدعي عليه لزيادة
 قوتها اذا باقرار ذى اليد له اسنى ومعنى (قوله والحاصل الخ) وفي الروض في هذا المبحث المسئلة السادسة
 يطالب المدعي عليه بالكفيل بعد قيام البينة وان لم تعدل لاقبالها فان لم يكفل اى يقيم كفيلاً حبس اه قال
 في شرحه لا متناعه من اقامة كفيل لاثبوت الحق وامتناعه منه اه سم (قوله فان اقامها بالملك فقط
 لم تسمع الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان لم يقيم بينة بوكالته عن الغائب واقام بينة بالملك سمعت بينته
 لاثبوت العين للغائب لانه ليس نائبا عنه بل تندفع عنه اليمين وتهمة الاضافة إلى للغائب سواء تعرضت
 بينته لكونها في يده بعارية او غيرها ام لا وهذه الخصومة خصومة المدعي مع المدعي عليه والمدعي

إلا أن يحمل ذلك على الشق الاول بما هنا (قوله والحاصل ان المقر متى زعم انه وكيل الغائب الخ) في الروض
 في هذا مبحث المسئلة السادسة يطالب المدعي عليه بالكفيل بعد قيام البينة وإن لم تعدل لاقبالها فان لم يكفل
 اى يقيم كفيلاً حبس قال في شرحه لا متناعه من اقامة كفيل لاثبوت الحق وامتناعه منه اه (قوله فان
 اقامها بالملك فقط لم تسمع الخ) عبارة الروض وشرحها فان لم يثبت اى يقيم بينة بوكالته عن الغائب واثبت
 اى اقام بينة بالملك للغائب سمعت بينته لاثبوت العين للغائب لانه ليس نائبا عنه بل ليندفع عنه اليمين وتهمة
 الاضافة إلى الغائب سواء تعرضت بينته لكونها في يده بعارية او غيرها ام لا فهذه الخصومة خصومة للمدعي

وكذا لو ادعى لنفسه حقا فيها كره من مقبوض وإجارة فتسمع بينته أنها ملك فلان الغائب لان حقه لا يثبت إلا إن ثبت ملك الغائب فيثبت ملكه بهذه البيعة وتوقع من الغير واحد من (٣١٠) الشراح مالا ينبغي فاحذره (تنبيهان) الاول فان قال المدعى عليه هي لي وفي يدي فاقام المدعى

بيعة وحكم الحاكم له بها ثم بان نها ليست في يد المدعى عليه فالذي يتجه أنه لا ينفذ إن كان ذو اليد حاضرا وينفذ إن كان غائبا ووجدت شروط القضاء على الغائب الثاني علم مما مران من يدعى حقا لغيره وليس وكيل ولا وليا لا تسمع دعواه وعمله إن كان يدعى حقا لغيره غير منتقل اليه بخلاف ما إذا كان منتقلا منه اليه أي او كان عينا لمدينه له بها تعاق كما علم مما مر ويأتي في ضابط الخالف فن الاول مالو اشترى امه ثم اراد ان يثبت على بائعه انه اقر بانها معصوبة من فلان بخلاف ما لو ادعى فساد البيع لاقراره قبله بغصبه لانه هنا يثبت حقا لنفسه هو فساد البيع وإنما سمعت بينته باقراره قبل البيع انها عتيقة لانه لا يثبت حقا لآدمي ومنه دعوى دائن ميتة ان لها مورا على زوجها ودعوى زوجة دين الزوجها فلا تسمعان وإن كان لو ثبت ذلك تعلق به حق الدائن ونفقتها في الثانية ومن الثاني مالو اشترى سهما شاعا من ملك واثبت في غيبة البائع ان ما اشتراه منه هو الذي خصه من تركه ابيه فادعى اخوه ان اياه

مع الغائب خصومة أخرى انتهى اه سم (قوله) وكذا لو ادعى لنفسه حقا فيها الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للروض وشرحه والغنى والانوار عبارة وإن تعرضت أي بيعة انتم مع ذلك أي كونه ملكا للغائب اذ كونه في إجارة الحاضر اورهته سمعت اصرف الخصومة وانصراف التحليف ورجعت بيعة المدعى فاذا حضر الغائب فان اعاد البيعة او اقام غيرها قدمت على بيعة المدعى وإن لم يقيم فيقر راك على ذلك ولو قال للقاضي زد في الكتاب انما عاد ولم يدع او لم يقيم البيعة يلزمه الاجابة (قوله) فتسمع بينته الخ) أي إذا تعرضت لكونها في إجارة الحاضر اورهته أخذنا مما مر عن الانوار (قوله) فيثبت ملكه بهذه البيعة) ولا ينافيه ما مر من أنه ليس له لإثبات مال لغيره حتى ياخذ دينه منه لان محل ذلك في اصل الدين الذي لا غلبة له فيه او هنافي حق التوثيق او المنفعة مع تعاق حقه بها نهاية وقوله لان محل ذلك الخ أي على مختاره واما عند الشارح فحله في الدين كمر في القضاء على الغائب ويأتي في ضابط الخالف (قوله) ووجدت شروط القضاء أي بان كان الغائب منكر او متوريا او متززا او فوق مسافة الدوى على ما مر خ ش (قوله الثاني الخ) (فرع) لو ادعى جارية على منكرها فاستجدها بحجة ووطئها واولدها ثم اكذب نفسه لم تذكر زانية بذلك لانها تنكر ما يؤول ولم يبطل الا بالادوية الولد لان إقراره لا يلزم غيره وإن وافقته الجارية على ذلك إذ لا يرفع ما حكم به برجوع محتمل فيلزمه المهر إن لم يتعرف هي بالزنا ويلزمه الارش إن تعقت ولم يولد لها وقيمة الولد واه إن اولد لها ولا يؤولها بعد ذلك إلا بشراء جديد فان مات قبل شرائها او بعده تعقت عملا بقوله الاول وواف ولاؤها إن مات قبل شرائها وكذا الحكم لو انكر صاحب اليد وحالف انها له واولدها ثم اكذب نفسه فيأتي فيها جيع ما مر فلا تكون زانية باقراره ولا يبطل الا بالادوية الولد ويلزمه المهر والارش وقيمة الولد واه ولا يؤولها إلا بشراء جديد فان مات تعقت وواف ولاؤها ويجب اجرة مثلها في الخالفين روضه مع شرحه وكذا في الغنى والانوار لا قوله فلا تكون زانية باقراره الخ (قوله) بما مر) أي في شروط الدعوى او في قوله ولو اقام المدعى بيعة بدعواه والمدعى عليه بيعة بانها للغائب الخ (قوله) ولا وليا) أي ولا ناظر اكامر (قوله) ومحله) أي محل عدم السماع فيما ذكر (قوله) لمدينه) الا وفق لما مر ويأتي لمدينه بغيره (قوله) له بها تعاق) أي ثابت بالفعل وسابق على الدعوى والاثبات بخلاف التعاق الآتي في قوله ومنه دعوى دائن ميتة الخ (قوله) بما مر) أي في قوله ولو اقام المدعى بيعة بدعواه الخ او في القضاء على الغائب في شرحه وإذ اثبت مال على غائب وله مال (قوله) فن الاول وهو غير المنتقل (قوله) انه اقر الخ) ظاهره قبل البيع او بعده (قوله) لاقراره الخ) متعلق بالفساد (قوله) وإنما سمعت الخ) جواب سؤال منسوخ قوله فن الاول مالو اشترى امه الخ (قوله) ومنه) أي الاول (قوله) فلا يسمعان) الاولى الثانية (قوله) وإن كان لو ثبت الخ) أي تبعا كدعوى دينه على الميتة ونفقتها على زوجها ولو بقصد وفاء الدين او النفقة من ذلك كما هو مقتضى كلامه الآتي في شرحه ومن توجهت عليه يمين الخ وصرح كلامه السابق في القضاء على الغائب في شرحه وإذ اثبت مال على غائب وله مال سم (قوله) حق الدائن) أي في الاولى (قوله) فيحالف مع شاهده) يعني إذا عجز عن شاهد آخر مثلا (قوله) لانه يدعى الخ) علة لقوله سمعت

مع المدعى عليه والمدعى مع الغائب خصومة أخرى اه (قوله) فتسمع بينته أنها ملك فلان الغائب) قد يؤيد هذا ما تقدم بالهامش قبيل او ادعى نكاحا عن ابن الصلاح والسبكي إلا ان يفرق (قوله) فلا تسمعان) إلا تبعا كدعوى دينه على الميتة ونفقتها على زوجها القصد الوفاء من ذلك فيما يحتمل ثم رايت كلام الشارح في شرح قول المصنف الآتي من توجهت عليه يمين الخ يقتضى خلاف ذلك وكلامه السابق في القضاء على الغائب في شرح قول المصنف وإذ اثبت مال على غائب وله مال يصرح بخلاف ذلك (قوله) ايضا فلا تسمعان) أي لان كلام من مهر الميتة ودين الزوج لا ينتقل للبدعي وإن كان لو ثبت تعلق به حقه ففرق بين ما ينتقل ومالا لكن يتعلق به الحق لكن يتامل الفرق بين ذلك وما تقدم قبيل التنبيه الاول ويفرق بان مدعاه فيما

وهبني ذلك الملك كله لازمة وأقام بيعة بذلك فاقام المشتري شاهدا بان الاب رجع في الهبة سمعت دعواه وبيته فيحلف مع شاهده لانه يدعى ملكا لغيره منتقلا منه اليه كالوارث فيما يدعيه ما روي بخلاف غريم الغريم قاله ابن الصلاح

ومنه ما رقبيل التنبيه الاول في دعوى الرهن والاجارة ومنه ما لواقره من له أخ بملك لابنه (٣١١) فلان ثم مات فادعى الاخ انه الوارث وان

المقر ببنته ولد على فراش
فلان واثبت ذلك ثبت
نسب المقر به من ولد على
فراشه وبطل اقرار الميت
ببنته ومنه ما لو ادعى
دارا ابدا بكونه اشتراها من
زيد المشتري لها من عمرو
المشتري لها من بكر فانكر
سمعت بينته بالبيعين (وما
قبل اقرار عبد) أي قن (به
كقوبة) لادعى من قودا وحده
قذف او تعزير (فالدعوى عليه
وعليه الجواب) ليرتب
الحكم على قوله لقصور اثره
عليه دون سيده اما عوبة لله
تعالى فلا تسمع الدعوى
بها مطلقا كما (وما لا)
يقبل اقراره به (كارش)
لعيب وضمان متاف (فعلى
السيد) الدعوى به والجواب
لان متعاقه الرقبة وهي
حق السيد دون القن فلا
تسمع به عليه ولا يخلف
كالمعلق بذمته لانه في معنى
المؤجل نعم الدعوى
والجواب على الرقيق في
نحو قتل خطأ او شبه عمد
بمحل اللوث مع انه لا يقبل
اقراره وذلك لاتعلق للدية
برقبته لادعى اقسام الولي وقد
يكونان عليهما كما في
نكاحه ونكاح المكاتبه
لتوقف ثبوته على اقرارهما
(فصل في كيفية
الحلف وضابط الحالف

دعواه وينتبه (قوله) ومنه ما رقبيل التنبيه الاول) يتأمل كون ذلك منه سم ولك ان تقول وجهه ان المراد
بالثاني ما يشمل قول الشارح اي او كان لمدينه الخ (قوله) ومنه ما لواقره من له اخ الخ) يتأمل وجه كون هذا
من الثاني وان المدعى به فيه حق للغير منتقل منه للمدعى فان المدعى به انه الوارث وان المقر ببنته ولو
على فراش فلان وو احد من هذين ليس حقا للميت منتقلا منه للمدعى الا ان يراد انه يترتب على ذلك حق
كذلك وهو الارث سم (قوله) بالبيعين) اي بيع بكر لعمرو وبيع عمرو لزيد واما بيع زيد للمدعى فليس
بما نحن فيه (قوله) اي قن) الى الفصل في المغنى وكذا في النهاية الاما انبه عليه (قول) المتيقن فالدعوى عليه
الخ) وتصح الدعوى ايضا على الرقيق بدين معاملة تجارة اذ زل فيها سيده مغنى (قوله) على قوله) اي القن
(قوله) مطلقا) اي لا عليه ولا على سيده (قوله) كما مر) اي في اول الباب (قوله) لعيب) عبارة المغنى لتعيب
او اتلاف اه وعبارة البجيرمي قوله كارش لعيب الخ كان ادعى عليه انه جرح دابته او اتلفها اه (قوله)
دون القن الخ) نعم قطع البغوى بسماعها عليه ان كان المدعى بينة اذ قد يمتنع اقرار شخص بشيء وتسمع
الدعوى به عليه لاقامة البينة فان السفه لا يقبل اقراره بالملك وتسمع الدعوى عليه لاجل اقامة البينة
نهاية (قوله) فلا تسمع به الخ) عبارة المغنى فلو ادعى عليه فنى سماعها وجهان قال الرافعي والوجه انها تسمع
لا ثبات الارش في الذمة لانه لعله بالرقبة قال تفرعنا على الاصين يعني ان الارش المتعاق بالرقبة يتعاق
بالذمة ايضا وان الدعوى تسمع بالمؤجل قال البلقيني فيخرج منه ان الاصح انها لا تسمع عليه بذلك لان الاصح
انه لا يتعلق بالذمة ولا تسمع الدعوى بالمؤجل وبهذا جزم صاحب الانوار اه (قوله) نعم الدعوى والجواب)
كان وجه ذلك ان يمين الولي حجة ففى بمنزلة البينة سم (قوله) في نحو قتل خطأ الخ) انظر ما المراد بنحوه وقد
اسقط المغنى وشرح المنهج لفظة النحو (قوله) وذلك لتعاق الدية برقبته الخ) هو تعليل لعدم قبول اقراره
رشدي (قوله) لادعى القسم الولي) اي ولي الميت (قوله) وتذكر ان عليه ما) اي تكون الدعوى والجواب على كل
من الرقيق والسيد مغنى (قوله) كافي نكاحه) اي العبد كان ادعت حره على عبد وسيده بان هذا زوجي وزوجه
سيده لى وقوله ونكاح المكاتبه بان ادعى رجل عليه وعلى سيدها بانها زوجته زوجها سيدها باذنها
بمحضرة شاهدي عدل فلا يثبت الا باقرارها مع السيد اه بجيرمي (قوله) لتوقف ثبوته الخ) لانه لا بد من
اجتماعهما على التزويج فلو اقر سيد المكاتبه بالنكاح وانكرت حلفت فان نكلت وحلف المدعى حكم
بالزوجة ولو اقرت فانكر السيد حلف السيد فان نكل حلف المدعى وحكمه بالنكاح وياقنى مثل ذلك
في المبعضة مغنى وعنائى

(فصل في كيفية الحالف وضابط الحالف) (قوله) في كيفية الحالف) الى قول المتن وسبق في النهاية الا
قوله واعترض الى لافى اختصاص (قوله) وما يتفرع عليه) اي الحلف (قوله) اليمين المردودة) الى واعترض
في المغنى الا قوله ويظهر الى المتن (قوله) ومع الشاهد) اي اليمين مع الشاهد مغنى وقضية اقتصارهم على تينك
الصورتين انه لا تغلظ يمين الاستظهار فليراجع (قوله) بنحو طلاق الخ) عبارة المغنى والاسنى ولا يغلظ على

تقدم تعلق حقه بالعين ثم رايت قول الشارح ومنه ما رقبيل التنبيه الاول الخ ومنه يؤخذ الفرق على ما فيه
ما يعرف بالتأمل (قوله) ومنه ما رقبيل التنبيه) يتأمل كون ذلك منه (قوله) ومنه ما لواقره من له اخ بملك
لابنه فلان الخ) يتأمل وجه كون هذا من الثاني وان المدعى فيه حق للغير ينتقل منه للمدعى فان المدعى انه
الوارث وان المقر ببنته ولد على فراش فلان وو احد من هذين ليس حقا للميت منتقلا للمدعى الا ان يراد
انه يترتب على ذلك حق كذلك وهو الارث (قوله) لان متعلقه الرقبة) وهي حق السيد دون القن فلا تسمع به
عليه الخ نعم قطع البغوى بسماعها عليه ان كان للمدعى بينة اذ قد يمتنع اقرار شخص بشيء وتسمع الدعوى
به عليه لاقامة البينة فان السفه لا يقبل اقراره بالملك وتسمع الدعوى لاجل اقامة البينة شرح مر (قوله)
نعم الخ) كان وجه ذلك ان يمين الولي حجة فهو بمنزلة البينة (فصل تغلظ يمين مدعى ومدعى عليه الخ)

وما يتفرع عليه (تغلظ) ندبا وان لم يطلبه الخصم بل وان اسقط
كما قاله القاضى (يمين مدعى) اليمين المردودة ومع الشاهد (و) يمين (مدعى عليه) ان لم يسبق لاحدهما حلف بنحو طلاق انه لا يخلف يميننا مغلظة

ويظهر تصديقه في ذلك من غير عين لانه يلزم من حلفه ملاحقه ظاهر افساوى الثابت باليمين (فيما ليس بمال ولا يهده مال) كمنكاح وطلاق وايلاء ورجعة ولعان وعق وولاء ووكالة ولو في درهم وسائر ما مر مما لا يثبت برجل وامراتين وذلك لان اليمين موضوعه للزجر عن التعدى فتعاط مبالغته وتأكيد الردع فيما هو (٣١٢) متأكد في نظر الشرع وهو ما ذكر وما في قوله (و) في (مال) اوحقه كخيار واجل (يلغ)

نصاب زكاة) وهو كما قاله
ماتوا درهم او عشرون
دينارا وما عداهما لا بدان
تبلغ قيمته احدهما واعترض
بان نص الام والمختصر ان
العبرة بالذهب لا غير
واعتمده البلقيني وبجواب
بانه لا يظهر هنا تعين الذهب
معنى فلذا اعرض عنه اى
وما هو التعين يحمل على
انه تصوير لا غير لافى
اختصاص ولا فيما دون
نصاب اوحقه كان اختاف
متبايعان في ثمن فقال البائع
عشرون والمشتري عشرة
لان التنازع انما هو في
عشرة وذلك لانه حقير في
نظر الشرع ولهذا لم يجب
فيه مواساة نعم ان
راه لنحو جرامة الخالف
فعله وبحث البلقيني ان له
فعله بالاسماء والصفات
مطلقا (وسبق بيان التغليظ
في اللعان) بالزمان وكذا
المكان في غير نحو مريض
وحائض ويظهر ان يالحق
بالمريض سائر اعداء الجماعة
وان التغليظ به حينئذ حرام
لكن يشكل على ذلك ان
المخدر يغلف عليها به وان
قلنا لا نحضر للدعوى عليها
وقد يفرق بان نحو المراض
عذر حسي بخلاف التحذير
وغيرهما نعم التغليظ

حالف لانه لا يحلف يمينا مغلفة بناء على أن التغليظ مستحب ولو كان حلفه بغير الطلاق كما هو قضية النص اه
(قوله في ذلك) اى في لانه حلف لانه لا يحلف الخ ع ش (قوله يلزم من حلفه طلاقه) اى لان هذا الحلف
يعاط لانه فيما ليس بمال الخ وذلك يقتضى الحنث وقد يمنع هذا الزوم إذ يمكن ان يحلف يمينا غير مغلفة انه
سبق له حلف بما ذكر اذ التغليظ مندوب فيجوز تركه خصوصا لضرورة الحلف فليتامل سم (قوله ظاهرا)
اى لزوم اظهاره (قوله فساوى) اى قوله انه حلف انه لا يحلف الخ (قوله ووكالة) اى وقود وصاة وتعاط
في الوقف ان بلغ نصابا على المدعى والمدعى عليه واما الخالف فالتلخيص ان المال ان ادعاه الزوج وانكرت
الزوجة وحلفت او انكرت وحلف هو فلا تغليظ على واحد منهما وان ادعته وانكر وحلف او نكل
وحلفت هي غلط عليهم لان قصدها الفرق وقصده استدامة النكاح اما الخالف بالكثير فتعاط فيه مطلقا
معنى وروض مع شرحه (قوله ولو في درهم) اى لان المقصود من الوكالة انما هو الولاية رشيدي (قوله
فغلف) اى الحلف عبارة المغنى فشرع التلخيص اه (قوله كخيار الخ) اى وحق الشفعة اسنى ومعنى (قوله وهو
كما قاله الخ) عبارة المغنى قضية كلام المصنف التغليظ في اى نصاب كان من نعم ونبات وغيرهما وهو وجه
حكاه الماوردى ويلزم عليه التغليظ في خمسة واسق شعير وذرة وغيرهما لا يساوى خمسين درهم او الذي في
الروضة واصلاها اعتبار عشرين مثقالا ذهبا او مائتي درهم فضة تحديدا او المنصوص في الام والمختصر اعتبار
عشرين دينار عينا او قيمة وقال البلقيني انه المعتمد حتى لو كان المدعى به من الدراهم اعتبر بالذهب انتهى
والاوجه كما قال شيخنا اعتبار عشرين دينار او مائتي درهم او ما قيمته احدهما اه (قوله وما اوم التعين الخ)
اى من نص الام والمختصر (قوله ولا فيما دون نصاب الخ) اى وان كان لقيم او لوقف ع ش (قوله نعم ان
راه الخ) عبارة المغنى والاسنى نعم للفاضل ذلك فيما دون النصاب ان راه لجرأة بجد هافى الخالف اه عبارة
ع ش قوله ان راه الحالك اى فيما دون النصاب اه انظر هل الاختصاص مثل ما دون النصاب في ذلك ام لا
وقضية اطلاق الشارح والنهاية الاول فليراجع وسيأتى عن ع ش ما يوافقه (قوله وبحث البلقيني ان له فعله
الخ) هذا التعبير يقتضى انه يتمتع عليه التغليظ بغير الاسماء والصفات فانظر هل هو كذلك وما وجه رشيدي
اقول يظهر ان الامر كما اقتضاه وجهه زيادة اداء الخالف (قوله مطلقا) اى في المال وغيره بلغ نصابا ام لا
وشمل ذلك الاختصاص فقضية ان له تغليظ اليمين فيه ع ش (قوله بالزمان) الى قوله ويظهر في المغنى (قوله
في غير نحو مريض الخ) عبارة المغنى ويستثنى من اطلاق المصنف المريض الذى به مرض شاق والزوم
والحائض والنفساء فلا يغلف عليهم بالمسكان لعذرهم اه (قوله ويظهر ان يالحق الخ) قضية ما مر انفا عن
المغنى عدم الالحاق (قوله به) اى المسكان حينئذ اذ كان الخالف نحو مريض او حائض (قوله على ذلك)
اى استثناء نحو المريض (قوله وقد يفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق سم (قوله وغيرهما) بالجر عطف
على الزمان ويحتمل رفعه عطف على المسكان (قوله نعم) الى قوله ويسن في النهاية والى قوله اما ولا في المغنى
الا قوله وتكرير اللفظ قوله هو معروفة الى من الطالب (قوله وهو معروفة) كان يقول والله الذى لا اله
الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذى يعلم السرو العلانية مغنى واسنى (قوله فيها) اى اليمين (قوله
لاتوقيف فيه) عبارة المغنى لم يرد توقيف في الطالب الغالب اه (قوله او الغزالي) كذا في اصله بخط رحمه

(قوله يلزم من حلفه طلاقه ظاهرا) اى لان هذا الحلف يعاط لانه فيما ليس بمال وذلك يقتضى الحنث وقد
يمنع هذا الزوم إذ يمكن ان يحلف يمينا غير مغلفة انه سبق له حلف بما ذكر اذ التغليظ مندوب فيجوز تركه
خصوصا هنا لضرورة الحلف فليتامل (قوله وقد يفرق بان نحو المراض عذر) لا يخفى ما في هذا الفرق

بحضور جمع أقلمهم أربعة وبشكرير اللفظ لا يعتبر هنا ويسن زيادة الاسماء والصفات أيضا وهي معروفة ومرواائل الله
الايمان ان ما يذكر فيها من الطالب الغالب المدرك المهلك معترض بانه لا توقيف فيها واسماء الله لا يجوز اطلاقها الا بتوقيف وان
هذا لا يأتى الا على كلام الباقلاني او انزال الى المشتريين انتفاء الاشعار بالنقص دون التوقيف والجواب بان هذا من قبيل

اسم المفاعلة الذي غلب فيه معنى الفعل دون الصفة فالتحق بالافعال التي لا تتوقف اضافتها على توقيف ولذا توسع الناس فيها غير صحيح اما اولها فهي ليست من ذلك القبيل لفظا وهو واضح ولا معنى وكونها تقتضى تعلقا يؤثر فيه لا يختص بها بل اكثر الاسماء التوقيفية كذلك واما ثانيا فن الذي صرح على طريقة الاشعرى بان الاسماء والصفات التي من باب المفاعلة لا تقتضى (٣١٣) توقيفا بل الفعل لا بد فيه من التوقيف

لكن الفرق بينه وبين الاسم والصفة ان هذين لا بد من ورود لفظهما بعينه ولا يجوز اشتقاقهما من فعل أو مصدر وورد كما صرحوا به بخلاف الفعل لا يشترط ورود لفظه بل يكفي ورود معناه او مرادفه بل عدم اشعاره بالنقص وان لم يردا وهذا وان لم ار من صرح به كذلك إلا انه ظاهر من خوى عبارات الاصوابين فتأمله ويسن أن يقرأ عليه آية آل عمران ان الذين يشترون بعهده الله وايمانهم ثمنا قليلا وان يوضع المصحف في حجره ويحلف الذمي بما يعظمه مما تراه نحن لا هو ولا يجوز التحليف بنحو طلاق أو عتق بل يلزم الامام عزل من فعله اي إن لم يكن يعتقد كما هو ظاهر وقد يختص التغليط باحد الجانبين كما اذا ادعى فن على سيده عتقا او كتابة فانكره السيد فتغليظ عليه إن بلغت قيمته نصا با فان رد اليمين على القن غلط عليه مطلقا لان دعواه ليست بمال (ويحلف على البت) وهو الجزم فيما ليس بفعله ولا فعل غيره كان طلعت الشمس او ان كان هذا

الله تعالى وكان الظاهر والغزالي بالواو سيد عمر (قوله اسم المفاعلة) يعنى اسم دال على المشاركة (قوله غير صحيح) خبر قوله والجواب عبارة المعنى اجيب بان هذا الخ قال الاذرعى والاحوط اجتناب هذه الالفاظ ولهذا لم يذكره الشافعى وكثيرون من الاصحاب اه وهو كما قال اه (قوله وكونه تقتضى) اى من جهة تحقق مدلولاتها (قوله تعلقا) اى متعلقا (قوله التوقيفية الخ) لعل حق المقام الغير التوقيفية (قوله فن الذى الخ) استفهام انكارى (قوله ولا يجوز) اى لا يكفي في جواز اطلاقه (قوله او مرادفه) لعله من عطف الخاص (قوله بل عدم اشعاره بالنقص الخ) هذا لا يلائم قوله تعالى بل الفعل لا بد فيه من التوقيف سيد عمر وسم (قوله وإن لم يرد) اى معناه او مرادفه (قوله وهذا) اى قوله بل عدم اشعاره الخ (قوله ويسن) اى قوله ويفرق في المعنى لا قوله اى إن لم يكن كذا وقد يختص وقوله ولا اعلمك اين ابى وإلى قول المتن ولو ادعى ديننا في النهاية (قوله وان يوضع المصحف في حجره) اى ولم يحلف عليه لان المقصود تحويه بحلفه بحضرة المصحف عرش وكلام المعنى يفيد ان الحلف على المصحف مستحب ايضا عبارته ويحضر المصحف ويوضع في حجر الحالف قال الشافعى وكان ابن الزبير وطرف قاضى صنعاء يحلفان به وهو حسن وعليه الحكم بالين وقال رضى الله تعالى عنه في باب كيفية اليمين من الامم وقد كان من حكم الافاق من يستحلف على المصحف وذلك عندى حسن وقال القاضى وهذا التغليط مستحب اه (قوله ويحلف الذمي الخ) عبارة المعنى هذا اذا كان الحالف مسلما فان كان يهوديا حلفه القاضى بالله الذى انزل التوراة على موسى ونجاه من الفرق او نصرانيا حلفه بالله الذى انزل الانجيل على عيسى او مجوسيا او وثيا حلفه بالله الذى خلقه وصوره زاد الانوار ولو حلف مسلما بالله الذى انزل التوراة على موسى أو الانجيل على عيسى جاز اه (قوله لا هو) كقوله والله الذى ارسل كذا او انزل كذا من رسول او كتاب لانهم فهموا معنى (قوله ولا يجوز التحليف الخ) اى من القاضى فلو خالف وفعل انعقدت يمينه حيث لا اكرهه منه عرش وينبغي حمله على ما اذا كان يعتقده القاضى كما يأتى في بحث اعتبارنية القاضى عن شرح المنهج ومحشية الزيادة (قوله بنحو طلاق الخ) كنذر معنى (قوله اى إن لم يكن الخ) اى القاضى الذى يفعله قال المعنى وقال ابن عبد البر لا اعلم احدا من اهل العلم يرى الاستحلاف بذلك اه (قوله لان دعواه ليست بمال) اى وإن كان حلفه مفوتا لمال على السيد عرش (قوله فيما ليس بفعله الخ) عبارة المعنى قال الزركشى وظاهر كلام المصنف حصر اليمين في فعله وفعل غيره وقد يكون اليمين على تحقيق وجود لا على فعل ينسب اليه ولا الى غيره بل اى يقول لزوجته ان كان هذا الطائر غرابا فانت طالق ولم يعرف فادعت انه غراب وانكر وقد قال الامام انه يحلف على البت اه (قوله كان طلعت الشمس او ان كان هذا غرابا) اى ثم ادعت عليه الزوجة ان الشمس طلعت او كان هذا غرابا فانكر فيحلف على البت انها لم تطعم او أنه لم يكن غرابا رشيدى (قوله نعم المودع) بكسر الدال (قوله يحلف) اى المودع (قوله وفى فعله) عطف على قوله فيما ليس بفعله الخ (قوله نفيا او اثباتا) فيقول فى البيع والشراء فى الاثبات والله لقد بيعت بكذا او اشتريت بكذا وفى النفي والله ما بيعت بكذا او ما اشتريت بكذا معنى (قوله وان كان ذلك الفعل وقع منه الخ) اى وقد توجهت اليمين عليه بعد كماله معنى (قوله مثلا) اى او اغترائه او سكره الطافح معنى (قول المتن فعلى نفي العلم) ولا يتبين ذلك فيه فلو حلف على البت اعتد به كما (قوله بل عدم اشعاره بالنقص) أنظر هذا مع قوله بل الفعل لا بد فيه الخ (قوله كلا اعلمه فعل كذا

(٤٠ - شروانى وابن قاسم - عاشر) غرابا فانت طالق نعم المودع اذا ادعى المودع والتلف ورد اليمين عليه يحلف على نفي العلم مع ان التلف ليس من فعل احد (فى فعله) نفيا او اثباتا لاحاطته بفعل نفسه اى من شأنه ذلك وان كان ذلك الفعل وقع منه حال جنونه مثلا كما أطلقوه (وكذا فعل غيره ان كان اثباتا) كبيع واتلاف وغصب لسهولة الوقوف عليه (وان كان نفيا) غير محصور (فعلى نفي العلم) كلا اعلمه فعل كذا

ولا أدلك ابن أبي البراء لو عرف على العلم بالبرق بينه وبين خدم جواز الشهادة بالنفي خير المحم و رمانه يكتفي في الدين بادن ظن بخلاف الشهادة فلا بد فيهم من اتقان القوى القريب من العلم كحرام المحصورة قضية تجوزهم الشهادة به لانه كالاثبات في سهولة الاحاطة بذاته انه يخاف عليه بتأبى لا ولي قال البلقيني وقد يكلف الحلف على البت في فعل غيره الذي كحلف البائع ان لم يأت بقائه من ملا وكحلف مدعي النسب اليه المردودة انه ابنه وحلف مدين انه معسر (٣١٤) واحد الزوجين اليه المردودة ان صاحبه به عيب ورد الاول بانه حلف على فعل عبده

والحلف فيه ولو نفيا يكون بنا والثاني يرجع إلى انه ولد على فراشه وهو اثبات والحلف فيه بت وان لم يكن فعله والثالث نفي الملك نفسه على شيء مخصوص والرابع فعله تعالى فهو حلف على فعل الغير اثباتا قال والضابط انه يحلف بتأني كل يمين الا فيما يتعلق بالوارث فيما ينفيه وكذا العاقلة بناء على ان الوجوب لافي القاتل ويرد عليه مسائل مرت في الوكيل في القضاء على الغائب وفي الوكالة فيما لو اشترى جارية بعشرين وان المشتري لو طلب من البائع ان يسلمه المبيع فادعى عجزه الآن يحلف على نفي العلم بعجزه (ولو ادعى دين المورثه فقال ابراني) منه واستوفاه او احوال به مثلا (حلف على) البت ان شاء كحرام او على (نفي العلم بالبراءة) لانه حلف على نفي فعل الغير ويشترط هنا وفي كل ما يحلف المنكر فيه على نفي العلم التعرض في الدعوى لكونه يعلم ذلك قال البلقيني ومحل ان علم

قاله القاضي أبو الطيب وغيره لانه قد يلم ذلك معنى (قوله ولا أدلك ابن أبي) وجه التثليل به لما نحن فيه انه في معنى لم يلدك ابي فتأمل سيد عمر عبارة سم ما فعل النفي في هذا المثال الا ان يكون ولادته على فراشه ايه اخذاعما يأتي اه (قوله على العلم به) اي بالنفي المطابق معنى (قوله) وبفرق بينه الخ) قد يقال لا مخالفة بين المستثنين حتى يحتاج للفرق فكما لا يجوز الشهادة بالنفي المذكور كذلك لا يحلف عليه وإنما يحلف على نفي العلم به والذي في شرح الروض التسوية بينهم ما فان قلت مراد الشارح ان الذي غير المحصور تحلف فيه على نفي العلم ولا يجوز الشهادة فيه على نفي العلم قلت هذا مع انه لا تعلق به العبارة لا بتأويل لا يلائمه التعليل رشدي (قوله انه لا يأتى الخ) عبارة المختار اتي العبد يأتى بكثير الباء وضمة شاعش (قوله انه ابنه) انظر اي نفي في هذا رشدي اي وفي الرابع (قوله) ورد الاول بانه قضية الرد بما ذكر ان البائع يكلف الحلف بان العبد ما أتى عنده لما ادعى المشتري انه كان آتيا في يد البائع وقضية ما ذكره في الرد بالعيب انه يكفيه ان يقول ما يلزمه من قبوله ولا تستحق على الرد ونحو ذلك فاعمل المراد بما ذكره البلقيني انه اذا ذكر السبب كلف الحلف على البت فلا ينفيه الا اكتفاء بنحو لا يلزمه من قبوله فراجع عرش (قوله والثاني يرجع الخ) حق المقام هنا وفي المعاطيف الآتية ان يزيد لفظه بانه يعيد اسم العدد كافي النهاية او يقول ابتداء ورد بان الاول الخ (قوله بت) اي على البت نهاية (قوله نفي الملك نفسه الخ) يعني فهو حلف على نفي فعل نفسه (قوله على شيء مخصوص) وهو ما يجب الاداء منه (قوله قال) اي البلقيني (قوله فيما ينفيه) اي من فعل المورث رشدي (قوله وكذا العاقلة) اي تحلف لا على البت وقوله بناء على ان الوجوب الخ انظر مفهومه رشدي (قوله لافي القاتل) اي ابتداء على الرابع عرش (قوله ويرد عليه) أي على ذلك الضابط (قوله وان المشتري) عطف على قوله مسائل الخ (قوله الآن) اي لافي وقت العقد (قوله فانه يحلف) اي المشتري عرش (قوله لعجزه) قد يقال العجز ليس بفعل احدهم (قول المتن فقال ابراني) اي مورثك وأنت تعلم ذلك معنى (قوله او استوفاه) الى قوله اي لم يحز في المعنى الا قوله البت الى المتن الى قول المتن ويعتبر في النهاية الا قوله واعترض الى وفي قن وقوله ان تذكر الى المتن وقوله وظاهر الى بخلاف ما اذا (قوله مثلا) اي او اعتاض عنه معنى (كحرام) في اي محل مر (قوله ومحل) أي الاشتراط (قول المتن ولو قال جني) عبارة المغني ولو قال في الدعوى على سيد بما لا يقبل فيه اقرار العبد عليه كقوله جني الخ (قول المتن عبدك) اي العاقل الذي لا يعتد وجوب طاعة الأمر كما يعلم بما أتى عرش (قوله ان انكر) الى قول المتن ويعتبر في المعنى الا قوله واعترضه الى وفي قن وقوله وعبارة أصله الى المتن (قوله ان انكر) اي السيد وكذا ضمير عليه (قوله على المقابل) اي من ان الحلف على نفي العلم معنى (قوله او يعتد وجوب طاعة الأمر) اي والأمر السيد كما هو الظاهر اما اذا كان الأمر غيره فظاهر ان الأمر منوط به رشدي عبارة المغني محل الخلاف في العبد العاقل فان كان مجنوناً حلف السيد على البت قطعاً الخ قال البلقيني ولو امر عبده الذي لا يميز او الاعجمي الذي يعتد وجوب طاعة السيد في كل

ولا أدلك ابن أبي الخ) ما فعل الغير في المثال الثاني الا ان يكون ولادته على فراشه أي أخذاعما يأتي (قوله قال والضابط انه يحلف بتأني كل يمين الا فيما يتعلق بالوارث) عبارة الزركشي والعبارة الوافية ان يقال يحلف على البت الا نفي فعل الغير وقد قالها البندنجي وغيره وعبر بها في الروضة وفيها شيء ماه وعبارة الروض وهو اي الحلف على البت الاعلى نفي فعل غيره اه (قوله فانه يحلف على نفي العلم بعجزه) قد يقال العجز

المدعى ان المدعى عليه يعلمه والام يسعه ان يدعى انه يعلمه اه أي لم يحزه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ما لأن يوجه اطلاقهم بانه قد يتوصل به إلى حقه اذ انكل المدعى عليه فيحلفه وفسومح له فيه (ولو قال جني عبدك) أي قنك (على بما يوجب كذا) فالاصح حلفه على البت ان انكر لان قن ماله وفعله كفعل نفسه ولذا سمعت الدعوى عليه واعترضه الاذرعى وغيره بان الجهور على المقابل وفي قن مجنون أو يعتد وجوب طاعة الأمر يحلف بتأني لانه كالبرية المذكورة في قوله (فات ولو قال جنت به بك)

على زرعى مثلا (حالف على البت قطعوا الله اعلم) لانه لما ضمن له تهريره في حفظها فهو من فعله ومن ثم لو كانت يده من يمينه فعلها كمتاجر
وهو مستير كانت الدعوى والحالف عليه فقط كما يجنبه الا ذرعى وغيره وسبقهم اليه ابن الهلال (٣١٥) في الاجير (ويجوز البت بظن مؤكد

يعتمد ذلك الظن (خطه)
ان تذكر والا فلا وعبرة
اصل الروضة مؤكدا يحصل
من خطه والمعنى واحد (او
خطه ايه) او مورثه
الموثوق به بحيث يرجع
عنده بسببه وقوع ما فيه
وظاهر ان ذكر المورث
تصوير فقط فلوراي بخط
موثوق به ان له كذا على
فلان او عنده كذا جازله
اعتماده ليحالف عليه بخلاف
ما اذا اتوى الامر ان ومن
القرائن المجوزة للحالف
ايضا نكول خصمه اى
الذى لا يتورع مثله عن
اليمين وهو حق فيما يظهر ثم
رايت البلقينى اشار لذلك
(ويعتبر) فى اليمين هو الالة
كلماتها عرفا ثم يحتمل ان
المراد به عرفهم فيما بين
الايحاب والقبول فى البيع
ويحتمل ان المراد به عرفهم
فى الخلع بل اوسع ولعله
الا قرب لان العود يحنط
لها أكثر وطلب الخصم لها
من القاضى وطلب القاضى
لها بمن توجهت عليه (نية
القاضى) او نائبه او المحكم
او المنصوب للظالم وغيرهم
من كل من له ولاية التحليف
(المستحلف) وعقيدته
مجتهدا كان او مقلدا دون
نية الحالف وعقيدته

ما أمره به فالجاني هو السيد فيحالف قطعا اه (قوله على زرعى مثلا) اى فعليك ضمانه فانكره اليكها معنى
(قوله كسناجر الخ) اى غاصب معنى (قوله كانت الدعوى والحالف عليه) اى ويحالف على البت ايضا معنى
(قوله فى الاجير) اى الصادقة عليه عبارة الا ذرعى وغيره رشيدي (قوله ان تذكر الخ) وفاقا للمعنى وخلافا
للتناية عبارته وظاهر إطلاقه جواز ذلك وان لم يتذكر وهو ما فى الشرحين والروضة منا وقال الا ذرعى
المشهور وهو المعتمد وان نقل فى الشرحين والروضة فى اوائل القضاء عن الشامل اشتراط التذكر اه وفى
سم مثله (قوله او مورثه الموثوق به الخ) وضابطه ان يكون بحيث لو وجد فيها مكتوبا ان على
لفلان كذا لم يحالف على نفيه بل يطيب خاطره بدفعه نهاية وسم (قوله ليحالف عليه) اى بالبت (قوله
وهو بحق) اى المدعى عليه بحق يعنى أنه اذا كان المدعى عليه زعاده أنه اذا كان عفا فيما يقول لا يمنع
عن اليمين ورد اليمين على المدعى كان الرده. والحالف المدعى على البت لا زرد المدعى عليه الموصوف بما
ذكر يفيد المدعى الظن المؤكد بثبوت الحق على المدعى عليه ع ش (قوله فى اليمين) الى التنبيه فى النهاية إلا
قوله ثم يحتمل الى وطالب القاضى (قوله هو الالة كذا الخ) والمراد بالالاء ان لا يفصل بين قوله والله
وقوله ما فمات كذا. لا ع ش (قوله والله) اى الاحتمال الثانى (قوله وطالب الخصم) الى قوله وان
اشتمها فى المعنى (قوله وطالب الخصم الخ) عطف على قوله هو الالة كلماتها (قوله ونية القاضى الخ) قال
الباقي عليه اذا لم يكن الحالف عفا المانواه والا فله برة بينه لا بنية القاضى اه ومراده بالحق الحق على
ما يعتمده القاضى فلا ينافيه ما يأتى فبما لو كان القاضى حنفيا حكم على شافعى بشفعة الجوار من أنه يتنذ
حكمه وان كان استخف لحلف انه لا يستحق على شيئا اشتم اه عبارة ع ش بعد نقله كلام الباقي انها
فاذا ادعى انه اخذ من ماله كذا بغير إذنه وسال رده وكان إنما اخذ من دين له عليه فاجاب بنفى الاستحقاق
فقال خصمه للقاضى حلفه انه لم ياخذ من مالى شيئا بغير إذنى وكن افاضى يرى اجابته لذلك المدعى عليه ان
يحلف انه لم ياخذ شيئا من ماله بغير إذنه وينوى بغير الاستحقاق ولا ياتى بذلك وما قاله لا ينافى ما يأتى فى
مسئلة تحليف الحنفى الشافعى على شفعة الجوار فتأمل اه شرح الروض وهو مستفاد من قول الشارح ولم
يظلمه كما يحتمل الباقي اه أقول بل هو دين قول الشارح وامام من ظلمه الخ (قوله وعقيدته) عطف تفسير لنية
القاضى (قوله مجتهدا كان الخ) وسواء كان موافقا للقاضى فى مذهبه ام لا معنى (قوله اضاعت الحقوق)
اى اذ كل احد يحالف على ما يقصده فاذا ادعى حنفى على شافعى شفعة الجوار والقاضى يعتمد لثباتها فليس
للمدعى عليه ان يحلف على عدم استحقاقها عليه عملا باعتقاده بل عليه اتباع القاضى معنى وروض (قوله اما
لو حلفه نحو الغريم الخ) اى كبهض العظام او الظلماء فتتفع التورية عنده فلا كفارة عليه وان اشتم الحالف
انه لزم منها تفويت حق الغير ومنه المشد وشيوخ البلدان والاسواق فتتفع التورية عندهم سواء كان
الحلف بالطلاق أو بالله ع ش عبارة شرح المنهج فلوحالف لإنسان ابتداء أو حلفه غير الحاكم أو حلفه
الحاكم بغير طلب أو بطلاق أو نحوه اعتبر نية الحالف ونفعه التورية وان كانت حراما حيث يبطل بها حق
المستحق اه اى حيث كان القاضى لا يرى التحليف به اى بنحو الطلاق كالشافعى فان كان له التحليف
بغير الله كالحنفى لم تتفع التورية وهو ظاهر زيادى وسياق فى الشارح والمعنى ما وافقه (قوله وعليه
يحمل) اى على ما ذكر من تحليف نحو الغريم والحالف ابتداء (قوله فى غير الاخيرة) اى فيما زاده

ليس فعل أحد (قوله ان تذكر والا فلا) المعتمد أنه لا يشترط التذكر خلافا لابن الصباغ وان أقراه
فى الروضة واصلها فى باب القضاء وعبرة التصحيح هناك مانصه وما افهمه المنهاج هنا من منع الحالف على
الاستحقاق اعتمادا على خطه حتى يتذكر نقله فى الشرحين والروضة عن الشامل وأقراه ونسبه

مجتهدا كان أو مقلدا أيضا لخبر مسلم اليمين على نية المستحلف وحمل على الحاكم لانه الذى له ولاية الاستحلاف ولا نلوا عبرت نية
الحالف لصاعت الحقوق أو ماله حلفه نحو الغريم من ليس له ولاية الاستحلاف أو حلفه ابتداء فالعبرة بينته وان اشتم بها ان أبطلت حقا
لغيره وعليه يحمل خبر مسلم يمينك ما يصدقك عليه صاحبك (تنبيه) معنى يعتبر فى ذير الاخيرة يشترط وفيها يعتمد (نلو روى)

لا يسمعه القاضي لم يدفع
اشم اليمين الفاجرة) والا
لبطلت فائدة اليمين من
انه هاب الاقدام عليها
خوفامن الله تعالى اما من
حلف بنحو طلاق فتنفعه
التورية والتاويل وان
رأى القاضي التحليف به
على ما اعتمده الاسنوى ونقله
عن الاذكار وردبانه وهم
اذليس فيه الغاية المذكورة
بل كلامه يقتضى ان محله
فيمن لا يراه وهو ظاهر
وأما من ظلمه خصمه في
نفس الامر كان ادعى على
معسرفحلف لا يستحق على
شينا اي تسليمه الان
فتنفعه التورية والتاويل
لان خصمه ظالم ان علم
ومخطى ان جهل وهى قصد
بجاز لفظه دون حقيقته
كالمه عندى درهم اي قبيلة
كذا قاله شارحوالذى في
القاموس اطلاقه على
الحديقة ولم يذكر القبيلة
وهو الانسب هنا وقيص
اي غشاء القلب او ثوب
اي رجوع وهو هنا اعتقاد
خلاف ظاهر لفظه لشبهة
عنده واستشكل الاستثناء
بانه لا يمكن في الماضي اذلا
يقال آتلفت كذا ان شاء
الله واجيب بان المراد
رجوعه لعقد اليمين ومر
عن الاسنوى في الطلاق
ماله تعليق بذلك وخرج
بحيث لا يسمع ما اذا سمعه

الشارح وقوله وفيها أى الأخيرة وهى ما فى المتن (قوله الحالف بالله) إلى قوله وضابط من تلزمه فى المغنى
لأقوله كما يحتمل الملقني وقوله وهى قصد مجاز إلى كالمه عندى وقوله كذا قاله إلى اوقيص وقوله ومر إلى
وخرج إلى قوله ولا ينافى فى النهاية لأقوله وان رأى إلى وامان ظلمه وقوله كذا قاله إلى اوقيص وقوله ومر
إلى وخرج (قوله الحالف بالله) وقوله ولم يذمه خصمه سيد كرمترهما (قول المتن او تاول خلافا)
اي بان اعتد خلاف نية القاضي كحرفي - ف شافعياعلى شفعة الجوار فحالف انه لا يستحقها عليه وقوله
أو استثنى أى كقوله عقب يمينه ان شاء الله تعالى مغنى (قوله شرط) اي كان دخلت الدار مغنى وكان كان له
عليه خمسة فادعى عشرة واقام شاهدا على العشرة وحلف ان له عليه عشرة وقال سرا الا خمسة والمراد
بالاستثناء ما يشمل المشيئة بجيرى (قوله مثالا) اي اوصفة او ظرفا (قوله والا لبطلت الخ) فان كل شىء قابل
للتاويل فى اللغة مغنى (قوله بنحو طلاق الخ) اي كاعتاق مغنى (قوله وردبانه) اي رد الاسنوى بان نقله عن
الاذكار (قوله الغاية المذكورة) وهى وان رأى القاضي التحليف به (قوله ان محله) اي محل نفع
ما ذكر فى الحلف بنحو الطلاق وقوله فيمن لا يراه أى فى قاض لا يرى التحليف بذلك كالمشافى فعلم ان من
يراه كالحرفى لا ينفع ما ذكر عنده مغنى (قوله ظالم) اي بالاطالة مغنى (قوله ان علم الخ) اي عدم استحقاقه
(قوله وهى) اي التورية نهاية وسم (قوله اطلاقه) اي مجاز او الاطلاق المثل له (قوله اوقيص
الخ) عبارة المغنى وماله قبل ثوب ولا شفعة ولا قيص والثوب الرجوع والشفعة البعد والقيص غشاء
لقلب اه (قوله وهو) اي التورية مغنى فكان الاولى الثانيت (قوله واستشكل الاستثناء) اي المذكور
فى قول المصنف او استثنى ع ش (قوله آتلفت كذا الخ) وكذا لا يقال مالك على شىء ان شاء الله مغنى (قوله
واجيب بان المراد رجوعه لعقد اليمين) اي فيكون المغنى تنعقد يمينى ان شاء الله واما اذا وجهه الى نفس
الفعل فانه لا يصح لان الاستثناء انما يكون فى المستقبل كالشرط اه مغنى (قوله منعه واعادها) فان قال
كنت اذكر الله تعالى قبل له ليس هذا وقته مغنى (قوله وضابط من تلزمه اليمين الخ) وفى فتاوى السيوطى
استفتيت عن رجل اقر بانه استاجر ارضا من مال كها وانتهى وتسلم واشهد على نفسه بذلك ثم عاد بعد مدة
وانكر الروية وطلب يمين المؤجر بذلك هل له ذلك فاجبت بان له تحليفه على التسليم لاعلى الروية ثم بلغنى
عن بعض المفتين اجاب بان له التحليف فى الروية ايضا فكسبت له ان هذا امر تاباه القواعد فلا يقبل الا بنقل
صريح فكسبتلى ما ملخصه ان ذلك معلوم من عموم قولهم ان كل ما لواقر المدعى عليه به نفع المدعى تجوز
الدعوى به وتسمع وخصوص قول المناهج فى باب الاقرار لواقر ببيع او هبة واقباض ثم قال كان فاسدا
واقرت لظنى الصحة لم يقبل وله تحليف المقر ولم يفرق الاصحاب بين علة فساد وعلة صحة واذا حلف بعد اقرار
المدعى بالبيع فتحليفه عند انتفاء شرطه أولى الى آخر ما نقله عن هذا البعض ثم بالغ فى رده واطال والمشتبدران
له التحليف على الروية ايضا ثم ذكرت ذلك لم فبالغ فى منازعة الجلال فيما افتى به والميل الى ان له التحليف
بل جزم بذلك اه سم بحذف (قوله او النكول) فيه نظر كما يعلم من قول المغنى مانصه وما ذكره المصنف
ليس ضابطا لكل حالف فان اليمين مع الشاهد الواحد لا يدخل فيه ولا يمين الرد ولا يمين القسامة واللعان وكأنه
اراد الحالف فى جواب دعوى اصلية وايضا فهو غير مطرد لاستثناءهم منه صور كثيرة اشار فى المتن لبعضها
فى الصغير لغيره أيضا لسكن ياقى فى الدعوى الجزم بالجواز عند الظن المؤكد وان لم يتذكر كما فى
الشرحين والروضة هناك قال الاذرى وغيره وهو المشهور قال فى التوشيح وغيره وقد يقال لا يتصور الظن
المؤكد فى خطه الا بالثبوت بخلاف خط الاب وضبط القفال الوثوق بخط الاب كما نقلناه واقراه بكونه بحيث
لوجود فى التذكرة لفلان على كذا لم يجد من نفسه ان يحلف على نفى العلم به بل يؤديه من التركة انتهى
(قوله وهى قصد مجاز لفظه دون حقيقته) اي التورية (قوله وضابط من تلزمه اليمين فى جواب الدعوى او
النكول الخ) فى فتاوى السيوطى قال استفتيت عن رجل اقر بانه استاجر ارضا من مال كها وانتهى وتسلم

بقوله

فيعزروه ويعيد اليمين ولو وصلها كالم يفهمه القاضي منعه وأعادها (و) ضابط من تلزمه اليمين فى جواب الدعوى

أو النكول أكل (من توجهت عليه يمين) أى دعوى صحيحة كما بأصله أو المراد طلبت منه يمين ولو نذر دعوى كطاب قاذف ادعى

عليه يمين المقدوف او وارثه مازنى وحيد فبارت احسن من عبارة اصله فزعم انها سبقت قلم ليس في محله (لو اقر بمطوبها) اى اليمين او الدعوى لان مؤداهما واحد (لزمه) وحيد فاذا ادعى عليه بشئ كذلك (فانكر) حلف (٣١٧) للخبر السابق واليمين على من انكروا

ينافي هذا الضابط حكايتهما له في الروضة واصلها بقل لانهم لم يريد الا انه اطول بماقبله فلا يحتاج اليه لانه غير ماقبله بل هو شرح له ثم كل منهما اغلبي إذ عقوبة الله تعالى كحد زنا وشرب لا تحليف فيها لامتناع الدعوى بها كما في شهادة الحسبة ولو قال ابرأني عن هذه الدعوى لم يلزمه يمين على نفيه لان البراء من الدعوى لا معنى له ولو علق طلاقها بفعلها فادعته وانكر فلا يحلف على نفي العلم بوقوعه بل ان ادعت فرقة حلف على نفيها على ما مر في الطلاق بما فيه انه لا يقبل قولها في ذلك ولا فلا ولو ادعى عليه شفعة فقال انما اشترت لابني لم يحلف ولو ظهر غريم بعد قسمة مال المفلس بين غرماته فادعى انهم يعلمون دينه لم يحلفوا ولو ادعت امة الوطء وامية الولد فانكر السيد اصل الوطء لم يحلف ومر في الزكاة انه لا يجب على المالك فيها يمين اصلا ولو ادعى على ابيه انه بلغ رشيد او انه كان يعلم ذلك وطلب يمينه لم يحلف مع انه لو اقر به انزل وان لم يثبت رشد الابن باقرار ابيه او على قاض انه زوجه

بقوله ولا يحلف قاض الخ (قوله يمين المقدوف الخ) مفعول للطلاب (قوله وحيد) اى حين ضبط الحالف بما ذكر (قوله عليه) اى الشخص وقوله كذلك اى دعوى صحيحة لو اقر بمطوبها لزمه (قول المتن حلف) يضم اوله بخطه مغنى (قوله بماقبله) وهو كل ما يتوجه عليه دعوى صحيحة مغنى (قوله ثم كل منهما) اى اى الضابطين (قوله اذ عقرب به الله تعالى الخ) ولك ان تجيب بان هذه خارجة عن الضابطين بقيد دعوى صحيحة (قوله ولو قال) الى المتن في النهاية (قوله ولو قال ابرأني عن هذه الدعوى الخ) قصد به الاستثناء هذه المسائل عن الضابط المذكور وفيه ان الصورة الاولى ليست من مدخول الضابط لانه لو اقر بمطوبها لم يلزمه شئ كما مر رشدي وايضا ان الدعوى المذكورة ليست بصحيحة كما مر (قوله ولو علق) الى قوله ولو ادعى على ابيه في المغنى لا فوله على ما مر الى ولو ظهر (قوله بفعلها) اى كالدخول (قوله فرع بحلف الخ) عبارة المغنى قاله قول فلو طلت المرأة تحليفه على انه لا يعلم وقوع ذلك لم يحلف نعم ان ادعت وقوع الفرقة حلف على نفيها ام (قوله والا) اى ولو قلنا يقبل قولها في ذلك فلا اى فلا يحلف الزوج على نفي الفرقة (قوله لم يحلف) اى ويؤخذ الشقص من الابن بما اشترى به له عس (قوله بعد قسمة مال المفلس الخ) اى من الحاكم مغنى (قوله لم يحلفوا) اى بل يطلب منه اثبات الدين فان اثبتته زاحمهم والافلا عس (قوله لم يحلف) عبارة المغنى فالصحيح في اصل الروضة انه لا يحلف وصوب البلقيني التحليف سواء كان هناك ولد ام لم يكن وصوب السبكي حمل ما في الروضة على ما اذا كانت المنازعة لاثبات النسب فان كانت لامية الولد ليمتنع من بيعها وتعتق بعد الموت فيحلف قال وقد قطعوا بتحليف السيد اذا انكر الكتابة وكذا التدبير ان قلنا ان انكاره ليس برجوع اه وعبارة عس قوله لم يحلف لعل وجهه انه لا فائدة في اثبات امية الولد بتقدير اقراره لانها انما تعتق بالموت نعم لو اراد بيعها فادعت ذلك فينفي تحليفه لان بيعها قد يفوت عتقها اذ مات السيد اه (قوله ومر في الزكاة الخ) عبارة المغنى ومنها اى المستثنيات ما لو ادعى من عليه زكاة مسقط لم يحلف ايجابا اه (قوله وانه كان يعلم الخ) انظر ما فائدة لفظ كان (قوله ولو قصد) اى زيد وقوله عليه اى خالد (قوله ونظر فيه) اى في عدم السماع (قوله فقد قال الخ) تأييد للنظر وهذا التأييد معتمد عس

واشهد على نفسه بذلك ثم عاد بعد مدق وانكر الرق وبوطاب يمين المؤجر بذلك هل له ذلك فاجبت بان له تحليفه على التسليم لاعلى الرقبة ثم بلغني عن بعض المفتين انه اجاب بان له التحليف في الرقبة ايضا فكتبت له ان هذا امر تابه الفروا عدا فلا يقبل الا بنقل صريح ورفق بينه وبين مسئلة القبض فكتب لي ما ملخصه ان ذلك معلوم من خصوص وعموم اما العموم فقروا ان كل ما لو اقر المدعى عليه بنفع المدعى تجوز الدعوى به وتسمع واما الخصوص فقول المهاج في باب الاقرار ولو اقر ببيع او هبة واقباض ثم قال كان فاسدا او اقررت لظني الصحة لم يقبل وله تحليف المقر اه قال ولم يفرق الاصحاب بين علة فساد وعلة صحة قال ولا حلف بعد اقرار المدعى بالبيع فبحليفه عند انتفاء شرطه الخ ما نقله عن هذا البعض ثم بالغ في رده واطال بما منه ان قروا كل ما لو اقر المدعى به الخ قاعدة اكثرية لا كلية وانه شتان ما بين مسئلة المناهج وهذه المسئلة لان مسئلة المناهج صورتها فمين اقر بعقد اجمالى مشتمل على جزئيات وصفات وشروط فعاد ولم يكذب نفسه ولكن انكر شرطا من شروطه او شيئا من لوازمه او صفة من صفاته قالنا لمعتذر الم اظن ان فواته يفسد العقد فلماذا سمعنا بالتحليف لان مثل هذا قد يخفى عليه واما مسئلتنا فصورته انه اقر على نفسه انه راى ما شهد عليه بذلك ثم عاد وانكر ذلك بالسكينة واكذب نفسه بلا عذر ولا ناويل الخ ما اطال به والله اعلم والمعتبد ان له التحليف على الرقبة ايضا ثم ذكرت ذلك للراى فبالغ في منازعة الجلال فيما اتى به والميل الى ان له التحليف بل جزم بذلك

بجنونة فانكر لم يحلف مع انه لو اقر قبل او الامام على الساعى انه قبض زكاة فانكر لم يحلف ايضا ولو ثبت لزيد دين على عمرو فادعى على خالد ان هذا الذى بيده لعمرو فقال بل لي لم يحلف لاحتمال رده اليمين على زيد ليحلف فيؤدى لحذور هو اثبات ملك الشخص يمين غيره ولو قصد اقامة بيعة عليه لم تسمع ونظر في مشيخنا والنظر واضح فقد قال ابن الصلاح لو اقر خالد ان الثوب لعمرو وبيع في الدين

ولو كان له حق على ميت فأنبته وحكم له به ثم جاء بمحضر يتضمن ما كالتبعية وأراد أن يشبهه ليدفع في دينه ولم يوكله الوارث في إثباته فلا حسن القول بجواز ذلك اه وصرح بمثله السبكي (٣١٨) فقال للوارث والوصى والدائن المطالبة بحقوق الميت اه ومر أن قولهم ليس للدائن

(قوله ولو كان له حق على ميت فأنبته الخ) تقدم قبيل قول المتن أنه كما لم يكف الاطلاق الخ أنه لا تسمع دعوى دائن على من تحت يده مال للميت مع حضور الوارث وتقدم في هامش ذلك أنه تقدم في القضاء على الغائب ما يتعلق بذلك ومنه ما نصه وجزم ابن الصلاح بان الغريم ميت لا وارث له اولا وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعين له تحت يده لعله يقر قال والاحسن إقامة البينة بها وتبعه السبكي الخ وهو يقتضى التقييد لدعوى الدائن بعدم الوارث او عدم دعواه وتقدم هامش ذلك المحل اعتماد م المنع حتى في العين فراجع سم عبارة الرشيدى قوله ومر أن قولهم ليس للدائن الخ لم يبر له ذلك بل الذى مر له في شروط الدعوى أنه له ليس له ان يدعى بشئ للغريم ديناً او عيناً او حمل كلام السبكي على ما اذا كان الحق ثابتاً فرفع الامر الى الحاكم ليوفيه منه ومر في هامشه أن ابن قاسم ذكر أنه بحث معه في الحمل الذى ذكره هنا فبالغ في إنكاره اه (قوله ثم جاء بمحضر) اى حجة ع ش (قوله بحقوق الميت) شمل الدين والعين لكن الشارح حمله على العين بدليل قوله وصرح بمثل اى بمثل ما قاله ابن الصلاح وهو ليس الا في العين وبدليل قوله الا لا يتخالف ذلك للفرق بين العين والدين رشيدى (قوله ومر) اى في القضاء على الغائب في شرحه واذا ثبت مال على غائب وله مال (قوله ان قولهم ليس للدائن) صريح هذا السياق امتناع الدعوى بالدين ولو لقصد إثباته للوفاء منه سم (قوله لا يتخالف ذلك) خبر ان والاشارة الى ما ذكره عن ابن الصلاح والسبكي (قوله للفرق بين العين والدين) اى بان العين انحصرت حقه فيها ولا تشبه بغيرها بخلاف الدين ع ش (قوله لان ذلك) ما مر آنفاً (قوله لانه لا يقبل لإقراره) اى وان وكله في الاقرار ع ش (قوله كما مر) اى في باب الاختلاف في كيفية العقد (قوله نعم الخ) عبارة المغنى (تنبه) قد يفهم قول المصنف لو أقر بمطوبها لزمه الخ أن من لا يقبل لإقراره لا يحلف وهو كذلك لكن يستثنى منه صورتان الاولى لو ادعى على من يستخدمه أنه عبده فانكر فانه يحلف وهو لو أقر بعد انكاره الرق لم يقبل لكن قاعدة التحليف ما يترتب على التفويت من تغريم القيمة لو نكل والثانية لو جرى العقد بين وكيلين الخ مع ان إقرار الوكيل لا يقبل لكن فائدة الفسخ اه (قوله وهذا مستثنى ايضا) اى من المفهوم بخلاف ما مر فانه من المنطوق رشيدى (قوله ونحوهم) اى كالوديع والقيم ع ش (قوله لا ان يكون الوصى وارثاً) اى والدعوى على الميت كما هو ظاهر لا على نحو طفل سيد عمر (قوله ولو اوصت) اى ومات وقوله فادعى اخرانه ان عمها اى ليرث منها ع ش (قوله غالباً) احتراز عما مر آنفاً من نحو الوصى (قوله وهذا لصدقة احدهما) اى الوصى او الزوج ع ش والاولى الاخصر لو صدقاه (قوله لان النسب لا يثبت بقوله) اى الامد لعم كونه وارثاً حائزاً (قوله لان الخ) اى للمدعى عليه (قول المتن لم يكذب) اى في شهادته شيخ الاسلام ومغنى (قوله لا ارتفاع منصبهما) الى قوله ولو ثبت لجمع في النهاية الا قوله لا احتمال الى والخصر (قوله لا ارتفاع منصبهما) يؤخذ منه أن المحكم ونحوه بمن تقدم في التوربة يحلف وهو ظاهر للعللة المذكورة ع ش (قوله بهذا الاستثناء) هو قوله ولا يحلف قاض الخ لانه استثناء مغنى من قوله ومن توجهت عليه بين الخ ع ش (قوله لانه غير صحيح الخ) فكيف قال وما يستثنى الخ (قوله وخرج) الى قوله ولو ثبت

أن يدعى على من عليه دين لغريمه الغائب او الميت وإن قلنا غريم الغريم غريم لا يتخالف ذلك للفرق بين العين والدين وكذا يقال فيما مر في ثانی التبيين السابقين آنفاً لان ذلك في الدين كما علمت وخرج بلو اقر الى اخره نائب المالك كوصى ووكيل فلا يحلف لانه لا يقبل لإقراره نعم لو جرى عقد بين وكيلين تحالفاً كما مر وهذا مستثنى ايضا وكالوصى فيما ذكر ناظر الوقف فالدعوى على احد هؤلاء ونحوهم إنما هي لإقامة البينة إذا قرارهم لا يقبل ولا يحلفون ان انكروا ولو على نفي العلم الا أن يكون الوصى وارثاً ولو أوصت غير زوجها فادعى اخرانه ان عمها ولا بينة له لم تسمع دعواه على الوصى والزوج لانها إنما تسمع غالباً على من لو اقر بالمدعى به قبل وهذا لصدقة احدهما لم يقبل لان النسب لا يثبت بقوله نعم ان كان الزوج معتقاً او ابن عم اوخذ باقراره بالنسبة للبال وان انكر خصم وكالة مدع لم يحلفه على نفي العلم بها لان له طلب اثباتها وان اقر بها (و) مما يستثنى ايضا من الضابط انه (لا) يحلف قاض على تركه

الظلم في حكمه ولا شأده أنه لم يكذب) لا ارتفاع منصبهما عن ذلك وان كانا لو أقر ا انتفع المدعى به وعدل عن قصر ربح أصله لجمع بهذا الاستثناء لانه غير صحيح لخرج هذا من قوله توجهت عليه دعوى الامر أن هذين لا تسمع عليهما الدعوى بذلك وخرج بقوله في حكمة

غيره فهو فيه كغيره (ولو قال مدعى عليه أنا صبي) في وقت يحتمل ذلك (لم يحلف) لأن يمينه تثبت صباه والصبي لا يحلف (ووقف) الأمر (حتى يبلغ) ثم يدعى عليه وإن كان لو أقر بالبلوغ في وقت احتماله قبل ومن ثم قيل هذه المستثنيات من الضابط نعم لوسي كافر أنبت فادعى استعجال الانبات بدواه حلف فإن نكل قتل (واليمين تفيد قطع الخصومة في الحال لا براءة) من الحق للخبر (٣١٩) الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أمر حالفا

بالخروج من حق صاحبه
أى كانه علم كذبه كما رواه
أحمد (فلو حلفه ثم أقام بينة)
بمداه أو شاهدا ليحلف
معه (حكم بها) وكذا وردت
اليمين على المدعى فنكل ثم أقام
بينة لاحتمال أن نكوله
تورع ولقول جمع تابعين
البينة العادلة أحق من
اليمين الفاجرة رواه البخاري
والخصم في خبر شاهدك أو
يمينه ليس لك إلا ذلك إنما
هو حصر لحقه في النوعين
أى لا ثالث لهما وأما منع
جمعهما بأن يقيم الشاهدين
بعد اليمين فلا دلالة للخبر
عليه وقد لا يفيد البينة كما
لو أجاب مدعى عليه بوديعة
بنفى الاستحقاق وحلف
عليه فلا يفيد المدعى إقامة
بينته بأنه أودعه لأنها لا
تخالف ما حلف عليه من
نفي الاستحقاق ولو اشتملت
الدعوى على حقوق قلها
التحليف على بعضها دون
بعض لا على كل منها يميننا
مستقلة إلا أن فرقها في
دعوى بحسبها كما قاله
المأوردى ولا يكلف جمعها
في دعوى واحدة ولو أقام
بينته ثم قال هي كاذبة أو
مبطلة سقطت هي لأصل
الدعوى ولو ثبت لجمع حق

الجمع في المغنى إلا قوله ولا يكلف جمعها في دعوى واحدة وما أنبه عليه (قوله غيره) أى كدعوى مال وغيره
وقوله فهو فيه كغيره يحكم فيه خليفته أو فاض آخر مغنى (قول المتن ولو قال مدعى عليه أنا صبي الخ) كان
ادعى عليه البلوغ لتصحيح نحوه عدد صدر منه فادعى الصبا لا بطلاله بجمري (قوله والصبي لا يحلف) عبارة المغنى
وشرحى لروض والمنهج وصباه يبطل حلفه في تحليفه باطال تحليفه اه (قوله وأن كان الخ) غاية (قوله
ومن ثم قيل هذه من المستثنيات الخ) أى والواقع أنها ليست منها لأن الإقرار بالبلوغ ليس مقصود الدعوى
لأنها ليست بالبلوغ بل بشيء آخر وان توقف على البلوغ رشيدى (قوله أنبت) أى نبتت عاتته أسنى (قوله
حلف) أى وجوب بالسقوط القتل مغنى وحكم برقه روض (قوله فإن نكل قتل) ولو كان دعوى الصبا من
غيره كما إذا ادعى له وليه مالا وقال المدعى عليه من تدعى له المال بالغ فللولى طلب يمين المدعى عليه أنه لا يعلمه
صغيرا فإن نكل لا يحلف الولي على صباه وهل يحلف الصبي وجهان في فتاوى القاضى بناء على القولين في
الأسير اه أى والأظهر منها أنه يحلف كما مر أنفا (قول المتن واليمين الخ) أى غير المردودة مغنى (قوله أى
كانه علم الخ) كان للتحقيق فلو قال لأنه لكان أظهر بجمري وقد يجاب بأن كانه هى الرواية (قوله كما رواه
أحمد) فدل عن أن اليمين لا توجب براءة مغنى (قوله كما رواه الخ) أى قوله كانه علم كذبه (قوله ليحلف معه)
الأولى وحلف معه (قول المتن حكم بها) أى وإن نفاها المدعى حين الحلف مغنى (قوله ثم أقام بينة) انظر لو أقام
شاهد ليحلف معه سم أقول عبارة الأنوار ولو أتى بشاهد ليحلف معه مكن اه (قوله تورع) أى عن اليمين
الصادقة مغنى (قوله ولقول جمع تابعين الخ) صريح صنيعة أنه علة لما زاده لكن جعله المغنى علة للتين حيث
قال عقب المتن لقوله صلى الله عليه وسلم البينة العادلة الخ (قوله لأنها لا تخالف ما حلف عليه) أى لأنه يمكن أنه
أودعه لكن تلفت الوديعة من غير تقصير أو رد هاله فلا يستحق عليه شيئا مراه بجمري (قوله بحسبها)
أى الحقوق (قوله لأصل الدعوى) أى لاحتمال كونه عاقبا فيها والشهود مبطلين بشهادتهم بما لا يعلمونه
أسنى فلو أقام بينة أخرى سمعت بجمري (قوله من توجهت) إلى قوله وترد اليمين في النهاية الأقوله لكن ينبغي
إلى المتن وقوله ولا يجاب لحلفه إلى ما لو قال (قوله فله استئناف دعوى الخ) قضية تنكير دعوى أنه ليس له
إعادة الدعوى الأولى والتحليف فليراجع (قوله الذى طالب) إلى قوله ولو قال للدعى في المغنى (قوله حينئذ)
أى حين الإطلاق لأنه قد يحلله ويظن أنه كتحليف القاضى لا سيما إذا كان خصمه لا يتفطن لذلك أسنى ومغنى
(قوله من ذلك) أى تحليفه المدعى مغنى (قوله ما لم تكن له بينة ويريد إقامتها) يتامل رشيدى أقول يظهر
مراد الشارح بقول الأنوار ولو قال حلفى عند قاض آخر أو أطلق وأقام بينة به سمعت وإن استعمل لياى بها
قال القاضى يميل بما قال ابن القاص ثلاثا وهو القياس وإن لم تكن بينة وأراد تحليفه مكن اه وفي الروض

(قوله ثم أقام بينة) انظر لو أقام شاهدا ليحلف معه (قوله ولو ثبت لجمع الخ) ينبغي مع ملاحظة هذا ملاحظة
ما تقدم في شرح قول المصنف في باب الشهادات ولو ادعت رة فما لا لورثهم الخ وما ذكر هناك عن البلقينى
وغيره وما فى هامش ذلك المحل وقوله بخلاف ما لو أنكر ورثة ميت الخ راجع هل الأمر كذلك لو ادعى أدبنا
لمورثهم على مدين هل يكفيه يمين واحد أخذ من قوله وبوجه الخ فيمكن أن يكون على هذا قوله ولو ثبت لجمع الخ
مفروضا في غير ذلك (قوله ولا يجاب لحلفه يمين لأصل) لا بعد استئناف دعوى الخ قال ابن الرفعة تفقها
فإن أصر على ذلك بعد استئناف الدعوى حلف المدعى على الاستحقاق واستحق اه شرح الروض
(قوله أيضا ولا يجاب لحلفه يمين لأصل) أى وإن نكل المدعى عليه يمين الرد وطلب أن يحلف يمين الأصل

على واحد حلف لكل ميمناو لا تكفى يمين واحد وإن حضر بها بخلاف ما لو أنكر ورثة ميت دعوى دين عليه ووردوا اليمين على المدعى فانه
يحلف لم يميننا واحدة وبوجه بان خصمه في الحقيقة إنما هو الميت وهو واحد (ولو قال) من توجهت إليه يمين أبرأك عنها سقط حقه منها
لكن في هذه الدعوى لا غير فله استئناف دعوى وتحليفه وإن قال (المدعى عليه) الذى طالب تحليفه (قد حلفنى مرة) على هذه الدعوى عند
قاضى آخر أو اطلق لكن ينبغي نذب الاستئناف حينئذ (فلا حلف إلا لم يحلفنى) عليها (مكن) من ذلك ما لم تكن له بينة ويريد إقامتها فيميل له

ثلاثة أيام (في الاصح) لان ما قاله محتمل (٣٢٠) ولا يجاب المدعى لو قال قد حلفنى انى لم اخلفه فليحلف على ذلك ائلا يتسلسل الامر فان

مع شرحه نحوه (قوله بينة الخ) أى على سيق التحليف (قوله ولا يجاب لحلفه يمين الاصل) أى لو نكل المدعى عليه عن يمين الرد وطلب ان يحلف يمين الاصل سم وانوار (قوله يمين الاصل) أى لا يمين التحليف المردودة عليه معنى (قوله لا بعد استئناف دعوى الخ) قال ابن الرفعة تفقه فان اصر على ذلك بعد استئناف الدعوى حلف المدعى على الاستحتماق واستحق اه شرح الروض ومراه سم (قوله امالو قال الخ) أى الخصم للقاضى روض (قوله حلفنى عندك) أى ايا القاضى نهاية (قوله فان تذكر) أى القاضى تحليفه معنى (قوله عنه) أى ما طلبه معنى أى من الحلف (قوله ولم تقده) أى الخصم لا لا البيئة أى بالحق (قوله ولا تنفعه) أى المدعى عليه (قوله ولا) أى وإن لم يتذكر القاضى تحليفه اسنى (قوله ان القاضى لا يعتمد الخ) عبارة غيره ان القاضى متى تذكر حكمه امضاء ولا فلا يعتمد البيئة اه (قوله او بائى) أى او نحوه ممن تلقى الملك منه (قوله ممكن) أى المدعى عليه (قوله حلف هو) أى المدعى عليه يمين الرد الخ (قوله على مقر له) بفتح القاف (قوله فقال الخ) أى المدعى فهو تفسير للدعوى (قوله لا ملك المقر لك) لعل الوجه لا ملكك لان الاقرار اخبار عن الحق السابق وعبارة الاذرى لو اقر رجل بدار فى يده لا نسان فجاء رجل وادعى بها على المقر له فاجابه بانك حلفت الذى اقر لى بها تسمع دعواه وله تحليفه ولو اقام بيعة تسمع وإن نكل فلمقر له ان يحلف انه حلفه هذا إذا ادعى مفسرا بان هذه الدار ملكى منذ كذا ولم تكن ملكا لمن تلقيت منه فاما إذا ادعى مطلقا فلا يقبل قول المدعى عليه بانك حلفت من تلقيت الملك عنه لانه يدعى ملك الدار من المدعى عليه لا بمن تلقى الملك منه اه رشيدى (قوله فقال) أى المقر له المدعى عليه (قوله قد حلفته) أى المقر (قوله فيمكن) أى المقر له (قوله من تحليفه) أى المدعى (قوله انكر مدعى اياه فامر بالحلف فامتنع ونكل عن اليمين) فيه تطويل والاخصر الاوضح ما فى المغنى والمنهج وإذا نكل المدعى عليه عن يمين طلبت منه اه (قوله اليمين المردودة) معمول حلف المدعى ويجوز ان يتنازع فيه ذلك وامر القاضى (قوله إن كان مدعىا عن نفسه) قيد به اخذا من قول المصنف الآتى ولو صبى الخ ع ش (قوله أى ممكن) المدعى منه أى الحق (قوله أنه لا يحتاج بعد اليمين الخ) بل يثبت حق المدعى بمجرد الحلف معنى بناء على ان اليمين المردودة كالقرار زياى (قوله ومخالفة ابى حنيفة واحمد فيه) أى بقولها بالقضاء للدعى بمجرد نكول الخصم (قوله ردت الخ) فيه شيء من حيث الصنيع بالنسبة لاحمد فقد بر سيد عمر ويجاب بان مخالفة ابى حنيفة قبل احمد لا تؤثر فى انعقاد الاجماع قبل ابى حنيفة (قوله الاجماع قبلهما الخ) أى الاجماع الكائن قبلهما ممن تقدم عليهما والاجماع حجة لا تجوز مخالفتها ع ش (قوله وضح انه) دليل ثان للتمتع عبارة الاسنى والمغنى عقب المتن لانه ^{عليه السلام} ورد اليمين الخ ولان نكول الخصم بحتمل ان يكون تورعا عن اليمين الصادقة كما يحتمل ان يكون تحرزا عن اليمين الكاذبة فلا يقضى به مع التردد فردت على المدعى اه (قوله رد اليمين على طالب الحق) أى وقضى له به ووجه الدلالة منه انه لم يكتف بالنكول ع ش (قوله لافى محض حق لله تعالى) بل لا تسمع فيه الدعوى كما مر (قول المتن والنكول) لغة ما خوذ من نكل عن العدو وعن اليمين جين معنى (قوله يحتمل) الى قول المتن لم تسمع فى النهاية لا فوله وسيعلم الى ومن النكول وقوله او تحلف وقوله على المنقول المعتمد وقوله فان حلف الخصم الى ولو نكل وقوله لانها حجة الى المتن (قول المتن أن يقول أنا ناكل الخ) عبارة الروض مع شرحه والنكول ان يقول له القاضى احلف او قل والله والله لان يقول له ان تحلف بالله فيقول لا او يقول أنا ناكل فقول له هذا بعد قول القاضى المذكور نكول وانما لم يكن نكولا بعد قوله له ان تحلف لان ذلك من القاضى استخبار لاستحلاف اه فيعلم من هذا مع قول الشارح الاق فى جانب المدعى او تحلف الفرق بين تحلف فى جانب المدعى عليه وجانب المدعى سم (قوله بعد عرض اليمين) الى قوله كما اعتمدها فى المغنى

(قوله أيضا ولا يجاب لحلفه يمين الاصل لا بعد استئناف دعوى لانها الآن فى دعوى أخرى) فان اصر على ذلك قال ابن الرفعة حلف المدعى واستحق مر (قوله والنكول ان يقول أنا ناكل الخ) عبارة الروض

نكل حلف المدعى عليه يمين الرد وان دعت الخصم معه ولا يجاب لحلفه يمين الاصل لا بعد استئناف دعوى لانها الآن فى دعوى أخرى امالو قال حلفنى عندك فان تذكر منع خصمه عنه ولم تقده لا لا البيئة والاحلفه ولا تنفعه البيئة بالتحليف لما مر ان القاضى لا يعتمد بيعة بحكمه بدون تذكره ولو قال للمدعى قد حلفت أبى أو بائى على هذا ممكن من تحليفه على نفي ذلك ايضا فان نكل حلف هو وكذا لو ادعى على مقر له بدار فى يد المقر فقال هى ملكى لا ملك المقر لك فقال قد حلفته فاحلف انك لم تحلفه فيمكن من تحليفه (وإذا) انكر مدعى عليه فامر بالحلف فامتنع (و) (نكل) عن اليمين (حلف المدعى) بعد أمر القاضى له اليمين المردودة ان كان مدعىا عن نفسه لتحويل اليمين اليه (وقضى له) بالحق أى ممكن منه اذ الذى فى الروضة واصلا انه لا يحتاج بعد اليمين الى القضاء له به (ولا يقضى له بنكوله) أى الخصم وحده ومخالفة ابى حنيفة واحمد فيه ردت بنقل مالك رضى الله عنهم فى موطن الاجماع قبلهما على خلاف قولها

وصح أنه ^{عليه السلام} رد اليمين على طالب الحق وترد اليمين فى كل حق يتعلق بالآدمى ولو ضمننا كفى صودة الغاذف لافى محض حق الله (قوله تعالى كما لا يحكم القاضى فيه بعله) (والنكول) يحصل بأمر منها (أن يقول) بعد عرض اليمين عليه (أنا ناكل أو يقول له القاضى احلف فيقول

لا أحلف) إصراحتهم فيه ومن ثم لو طالب العود إلى الحلف لم يرض المدعى لم يجب كما اعتداه وإن نازع فيه جمع ورجح البلقيني أنه لا بد من الحكم لأنه يجتهد فيه وسيعلم بما يأتي في مسألة الحرب أن محل قولها هنا لم يجب ما إذا وجه (٣٢١) القاضي اليمين على المدعى ولو باقائه عليه ليحلفه

فقول شيخنا كغيره هنا

فانه ردها وإن لم يحكم به مرادهم وإن لم يصرح بالحكم به لما صرحوا به في مسألة الحرب بقولهم للختم بعد نكوله إلى آخر ما يأتي الصريح في أنه لا يسقط حقه من اليمين بمجرد النكول وحيث استوت هذه ومسألة السكوت الالية في أنه لا بد من حكم القاضي حقيقة أو تنزيلا فان قلت بل يفترقان في أن هذا قبل الحكم التنزيلى يسمى ناكلا بخلاف الساكت قلت ليس لاختلافهما في مجرد التسمية فائدة هنا فان قلت يمكن تأويل قولهم الاتي بعد نكوله أى بالسكوت ويبقى ما هنا على إطلاقه أنه لا يحتاج إلى حكم ولو تنزيلا قلت يمكن لولا قول الروضة ومقتضاه التسمية الخ فتأمله ومن النكول أيضا أن يقول له قل بالله فيقول بالرحمن كذا أطلقوه ويظهر تقييده اخذا بما يأتي فيمن توسم فيه الجهل بأن يصبر عليه بعد تعريفه بأنه يجب أمثال ما امر به الحاكم وكلامهم هنا صريح في الاكتفاء بالحلف بالرحمن وهو ظاهر خلافا للبلقيني وفي قل بالله فقال والله أو تالله وجمان والمعتد أنه ليس بناكل

(قوله ومن ثم لو طالب) أى المدعى عليه العود إلى الحلف أى بعد حكم الحاكم بالنكول ولو تنزيلا كما يعلم من كلامه بعد كذا في ع ش وقال الرشيدى والظاهر أن الشارح إنما اسقط هذا أى قول ابن حجر وسيعلم من قوله من النكول قصد الاعتماد على إطلاق الشيخين بدليل أنه تبرأ عن اشتراط الحكم في مسألة الحرب الالية لكنه تبع ابن حجر فيما يأتي من قوله بعد امتناع المدعى عليه وقوله وبما تقررها وفيما مر علم الخ اه (قوله أنه لا بد من الحكم) أى ولو تنزيلا (قوله مما يأتي) أى اتفاق الشارح (قوله ولو باقائه عليه ليحلفه) عبارة شرح الروض قال في الاصل وإن أقبل عليه ليحلفه ولم يقل بعد أحلف فهل هو كما لو قال أحلف وجهان قال في الكفاية أقربهما نعم بل نقله البغوى في تعليقه عن الأصحاب كما قاله الأذرى اه سم (قوله فقول شيخنا الخ) أى في شرح الروض (قوله هنا) أى فيما لو صرح بالنكول (قوله فانه ردها وإن لم يحكم به) عبارة في شرح الروض بخلاف ما لو صرح بالنكول فانه ردها وإن لم يحكم به اه سم (قوله مرادهم) أى لم يصرح بالحكم به) خلافا للنهية على ما مر عن الرشيدى وللمغنى عبارة عقب المتن لصراحتهم في الامتناع فيرد اليمين وإن لم يحكم القاضي بالنكول ثم قال في شرح فان سكت حكم القاضي الخ لا بد من الحكم باليمين عليه رد اليمين بخلاف ما لو صرح بالنكول ترد وإن لم يحكم القاضي به اه وفي الانوار والمنهج نحوها (قوله وحيث استوت الخ) خلافا للمغنى كما مر وللنهية على ما مر عن الرشيدى (قوله هذه) أى مسألة المتن من التصريح بالنكول (قوله بل يفترقان) الاولى التانيث (قوله في أن هذا) أى المصرح بالنكول كان يقول أنا ناكل (قوله ما هنا) أى قول المتن والنكول أن يقول أنا ناكل الخ (قوله ومن النكول) إلى قوله كذا أطلقوه في المغنى (قوله مما يأتي) أى اتفاق الشارح فان سكت حكم القاضي بنكوله (قوله توسم) أى ظهر ع ش وعبارة الانوار وتقرس اه (قوله بأن يصرخ) متعلق بالتقييد (قوله عليه) أى بالرحمن (قوله وهو ظاهر) انظر هل الحلف بغير الرحمن من الاسماء والصفات مثله رشيدى أقول الظاهر نعم إلا أن يوجد نقل بخلافه (قوله وفي قل بالله) إلى قوله لوجود الاسم في المغنى (قوله وكذا في عكسه الخ) أى بأن قال قل تالله أو والله فقال بالله عبارة المغنى ولو قال له قل تالله بالمشاة فرق فقال بالله بالوحدة قال الشيخان عن القفال يكون يمينانا بلغة واشهر اه (قوله خلافا للبلقيني) وافقه المغنى عبارة قال الشيخان ويجريان فيما لو غلط عليه باللفظ أو الزمان أو المكان وامتنع وصحح البلقيني أيضا أنه لا يكون نكولا وهو الظاهر لان التغليظ بذلك ليس واجبا فلا يكون الممتنع منه ناكلا اه (قوله لان التغليظ الخ) قد يرد ما مر في العدول عن بالله إلى بالرحمن (قوله بعد عرض اليمين) إلى قوله وبما تقرر في المغنى إلا قوله ومنه ما يأتي وقوله امتناع المدعى عليه وقوله أو تحلف إلى المتن (قوله لانه حدة) أى كالغباوة والجهل والخرس

والنكول أن يقول له أحلف أو قل والله لا تحلف بالله فيقول لا أو يقول أنا ناكل اه قال في شرحه وإنما لم يكن نكولا بعد قوله له أحلف لان ذلك من القاضي استخبار لا استخلاف لهذا لو بادر الختم حيث سمع ذلك أحلف لم يعتد بيمينه اه فيعلم من هذا مع قول الشرح الاتي في جانب المدعى أو تحلف الفرق بين التحلف في جانب المدعى عليه وجانب المدعى (قوله ولو باقائه عليه ليحلفه) عبارة شرح الروض قال في الاصل وإن أقبل عليه ليحلفه ولم يقل بعد أحلف فهل هو كما لو قال أحلف وجهان قال في الكفاية أقربهما نعم نقله البغوى في تعليقه عن الأصحاب كما قاله الأذرى اه قوله فقول شيخنا كغيره هنا فانه ردها الخ عبارة في شرح الروض بخلاف ما لو صرح بالنكول فانه ردها وإن لم يحكم به اه (قوله والمعتد أنه ليس بناكل) انظر على الوجه الاخر أنه ناكل هل تكون اليمين منعقدة حتى تلزم الكفارة عند الحنث فيها والقياس انعقادها لكن في كلام بعضهم التصريح بعدم انعقادها فلا يرجع وليحذر (قوله فناكل على المعتد) كتب عليه مر

(٤١) - شروانى وابن قاسم - عاشر - وكذا في عكسه لوجود الاسم وإنما التفاوت في مجرد الصلة فلم يؤثر ولو امتنع من التغليظ بشيء مما مر فناكل على المعتد خلافا للبلقيني (فان سكت) بعد عرض اليمين عليه لانه حدة (حكم القاضي بنكوله) بلن

يقول له جعلناك ناكلا أو نكلك بالتدبير لا متاعه ولا يصير هنا ناكلا بغير حكم ومنه ما يأتي لأن ما صدر عنه ليس صريح نكول ويسن للقاضي عرضها عليه ثلاثا وهو في الساكت آكد (٣٢٢) ولو توسم فيه جهل حكم النكول عرفه به وجوب بان يقول له ان نكولك يوجب حلف

المدعى وأنه لا تسمع يفتك بعده باداء أو نحوه فان حكم عليه ولم يعرفه نفذ لانه المقصر بعدم تعلبه حكم النكول (وقوله) أى القاضي (للدعى) بعدم امتناع المدعى عليه أو سكوته (احلف) أو اتخلف واقباله عليه ليحلفه وان لم يقل له احلف على المنقول المعتد (حكم) منه (بنكول) أى نازل منزلة قوله حكمت بنكوله فليس للمدعى عيه ان يحلف الا ان رضى المدعى وبما تقرر هنا وفيما مر علم ان الخصم بعد نكوله العود الى الحلف وان كان قد هرب وعاد مالم يحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلا والالم يعدله الا ان رضى المدعى فان لم يحلف لم يكن للدعى حلف المردودة لتقصيره برضاه بحلفه ولو هرب الخصم من مجلس الحكم بعد نكوله وقبل عرض القاضي لليمين على المدعى امتنع على المدعى حلف المردودة كما علم مما تقرر وله طلب يمين خصمه بعد اقامة شاهد واحد وحينئذ لا ينفعه الا البيعة الكاملة فان حلف الخصم سقطت الدعوى وليس له تجديدها في مجلس آخر ليقيم البيعة لتقصيره ولو نكل في جواب وكيل

بجبرى (قوله هنا) أى فى النكول الضمنى وهو السكوت المذكور بجبرى ولا يخفى انه ليس بقيد عند الشارح لما مر من قوله وحينئذ استوت الخ وإنما هو قيد عند المغنى كما مر وعند النهاية على ما مر (قوله ومنه) أى من الحكم بالنكول ما يأتي أى فى المن والشرح (قوله) وهو فى الساكت آكد ظاهر هذا انه يعرض عليه بعد تصريحه بالنكول رشيدى أقول ويصرح بذلك قول المغنى والاستحباب فيما إذا سكت أكثر منه فيما إذا صرح بالنكول اه (قوله) يوجب حلف المدعى واخذ الحن منك اسنى ومغنى (قوله) نفذ أى وأثم بعدم تعلبه عرش (قوله) بعد امتناع المدعى عليه كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى ما نصه الا صوب حذفه لما مر ان الامتناع صريح نكول فلا يحتاج إلى حكم خلافا لليلقى وقد مر انه تبع فى هذا ابن حجر اه (قوله) وبما تقرر الخ كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى ما نصه قد مر انه تبع فى هذا ايضا ابن حجر ولم يقدم هو ما يعلم منه هذا اه (قوله) فان لم يحلف أى بعد رضا المدعى سم و رشيدى (قوله) لم يكن للدعى حلف المردودة على ما قاله الرافعى عن البغوى كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى ما نصه أى وإلا فاقدمه فى صدر مسألة النكول خلافا وهذا التبرى يدل على انه لما أسقط ما قدمناه عن ابن حجر قصدا لعدم اعتماده اياه وان تبعه فيما نبهنا عليه اه وسياقنى عن سم ما يتعلق بالمقام (قوله) لتقصيره ولا ينفعه بعد ذلك إلا البيعة ولو شاهد أو مينا فلا يتمكن من تجديد الدعوى وتحليف خصمه فى مجلس آخر انوار وروض مع شرحه (قوله) كما علم مما تقرر أى لانه علم انه فى تحول اليمين للدعى من حكم بالنكول حقيقة أو تنزيلا ولم يوجد فيما ذكر سم (قوله) وله طلب يمين إلى قوله فعليه يجب الحق فى المغنى لإقوله لانها حجة إلى المتن (قوله) وحينئذ أى حين إذ طلب يمين خصمه بعد إقامة الشاهد سم (قوله) لا ينفعه إلا البيعة الكاملة) أى وليس له ان يعود ويحلف سم و رشيدى زاد الانوار ولا استئناف الدعوى وإعادة الشاهد ليحلف معه اه (قوله) فان حلف الخصم سقطت الدعوى) أى وان نكل حلف المدعى كما قاله الاسنوى ونقله عن مقتضى كلام الرافعى قاله سم ثم قال بعد سرد عبارة الروض وشرحه فعلم ان الشارح أى التحفة مشى على ما فرعه الاصل أى الروضة على ما عليه الامام ومن تبعه والحاصل عليه ان يسقط حق المدعى بمجرد طلبه يمين الخصم من اليمين ولا ينفعه إلا البيعة مالم يحلف الخصم وإلا انقطعت الخصومة أو ينكل ولا حلف هو ثم لا يخفى ان الكلام فيما إذا طلب المدعى يمين الخصم بعد اقامة شاهده وينبغى فيما إذا رضى المدعى يمين الخصم بعد الحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلا انه كذلك حتى يجرى فيه جميع الحاصل المذكور وسياقنى انه اذا لم يحلف المدعى ولم يتعلل بشئ ان له اقامة البيعة فعلى ثبوت هذا الحاصل يعلم الفرق بين ما لو طلب يمين الخصم وما لو امتنع ولم يطلب وانه يتمتع اقامة البيعة بعد ذلك اذا حلف الخصم بخلاف الثانى اه أقول وقوله حتى يجرى فيه جميع الحاصل المذكور يخالف قول الشارح المتقدم فان لم يحلف لم يكن للدعى حلف المردودة ويوافق التبرى المتقدم عن النهاية (قوله) فله ان يحلفه) عبارة الاسنوى والمغنى والانوار ان يحلف وفى الرشيدى بعد ذكرها عن الاخير ما نصه فالضمير فى فله للموكل وعبارة الانوار صوب اه (قوله) من المدعى عليه أو القاضي (قوله) لعل الاول راجع للنكول الصريح والثانى للنكول الضمنى والا فلا بد من طلب القاضي لليمين مطلقا كما مر (قوله) (أى غالبا) لعله احتراز به عن المستثنيات الآتية بقول المصنف ومن طوّل بزيادة الخ (قوله) توصل

(قوله) فان حكم عليه ولم يعرفه نفذ) كتب عليه مر (قوله) فان لم يحلف أى بعد رضا المدعى بدليل التعليل (قوله) كما علم مما تقرر) أى لانه علم انه لا بد فى تحول اليمين للدعى من حكم بالنكول حقيقة أو تنزيلا ولم يوجد فيما ذكر (قوله) وحينئذ لا ينفعه الا البيعة) أى وحينئذ له طلب يمين خصمه بعد اقامة الشاهد (قوله) ايضا وحينئذ لا ينفعه الا البيعة الكاملة) فليس له ان يعود ويحلف (قوله) فان حلف الخصم سقطت الدعوى) أى وان نكل حلف المدعى كما قاله الاسنوى ونقله عن مقتضى

بيناه المدعى ثم حضر الموكل فله ان يحلفه بلا تجديد دعوى (واليمين المردودة) من المدعى عليه أو القاضي على المدعى (فى قول) انها (كبينة) يقيمها المدعى لانها حجة مثلها أى غالبا (و) (فى) (الظاهر) انها (كأقرار المدعى عليه) لانه بنكوله توصل للحق فاشبهه أقراره

(هـ) عليه يجب الحق بفرأغ المدعى من يمين الرد من غير افتقار إلى حكم كاسر و (لو أقام المدعى عليه بعدها بيعة) أو حجة أخرى (بإدائه أو إبرامه) أو نحوهما من المسقطات (لم تسمع) لتكذيبه لها بقراره وقال في محل آخر تسمع وصحح الأسنوي الأول والبلقيني الثاني وبسط الكلام عليه وتبعه الزركشي فصوره بأنه أقرار تقديره لا بتحقيق فلا تكذيب فيه واعترض بأن ظاهر كلام (٣٢٣) الشيخين تفريع السماع على الضعيف

ببناء المجهول عبارة شرح المنهج لانه يتوصل باليمين بعد نكوله إلى الحق الخ (قوله فعلية الخ) أي على الاظهر (قوله كاسر) أي انفافي شرح وقضى له (قوله الاول) أي عدم السماع (قوله واعترض) أي كلام البلقيني ومن تبعه (قوله وهو متجه) أي الاعتراض (قوله قات) أي الدميري (قوله ويرده الخ) لما يرد عليه لو سلم ما قاله الدميري وقد قال شيخنا الشهاب الرمي أن المعتمد خلاف ما نقله الدميري وأنه لا فرق بين الدين والعين سم (قوله ويوجه الخ) خلافاً للنهاية والمعنى عبارة الاول ولا فرق في ذلك أي عدم السماع أن يكون المدعى به ديناً أو عيناً وان نقل الدميري عن علماء عصره أنهم افتوا بسماعها فيما إذا كان المدعى به عيناً اه وعبارة الثاني ظاهر كلام المصنف انه لا فرق في ذلك بين كون المدعى به عيناً أو ديناً وهو كذلك وتوهم بعض الشراح من قول المصنف بإدائه أو إبرامه أن ذلك في الدين فقط وان يثبت تسمع في العين على الثاني ايضاً اه (قوله ويوجه) أي ما تقرر عن الدميري (قوله مطلقاً) أي حكم القاضي بنكوله ام لا (قوله وحكم القاضي الخ) عطف على قوله سمكت (قوله عامر) أي في نكول المدعى عليه (قوله هنا) أي في نكول المدعى عن يمين الرد (قوله والحكم يمينه) لا حاجة اليه كإقدمه في شرح وقضى له (قوله وايضاً فالمدعى عليه الخ) مجرد تفنن في التعبير والافعال التعليلين واحد (قول المتن من اليمين) أي المردودة وغيرها معنى (قوله لا عراضه) إلى قوله ومحله في المعنى الا قوله والى المتن والى قوله وهذا هو المعتمد في النهاية الا قوله ولا تجاهه الى المتن وقوله وفيه نظر إلى وعلى الاول (قوله فليس له العود اليها) ولا ردها الى المدعى عليه لان المردودة لا ترد معنى واسنى (قوله والا) أي وان لم نقل بذلك نهاية (قول المتن وليس له مطالبة الخصم) أي اذا كانت الدعوى تتضمن المطالبة فان كانت تتضمن دفع الخصم كافي المسئلتين الاتيتين لم يندفع عنه وبهذا يعلم ما في قول الشارح ومحله الخ كإساق التنبية عليه رشدي (قوله الا ان يقيم الخ) ينبغي بعد تحديد دعوى بمجلس آخر فليراجع سم (قوله بيعة) أي ولو شاهد أو يميناً أسنى وانوار (قوله كما إذا ادعى عليه المالح) لعل فيه

كلام الرافعي وعبارة الروض وشرحه ونكول المدعى مع شاهده كنكوله عن اليمين المردودة فيما مر فان قال للمدعى عليه احلف انت سقط حقه من اليمين فليس له أن يعود ويحلف الا بتجديد دعوى في مجلس آخر واقامة الشاهد هذا نقله الاصل عن المحاملي وهو مذهب العراقيين ثم قال وعلى الاول يعني ما عليه الامام ومن تبعه لا ينفعه الا بيعة كاملة وهو مانص عليه في الام واقتضى كلامهم ترجيحه واعتمده البلقيني وجرم به صاحب الانوار وغيره قال الأسنوي ومحله إذا لم يحلف الخصم المردودة والا انقطعت الخصومة ولا كلام ومحله ايضاً إذا لم ينكل عنها والاحلف أي المدعى على الصحيح وهذا مقتضى كلام الرافعي في آخر القسامة فعلم ان الشارح مشى على ما نوه الاصل على ما عليه الامام ومن تبعه والحاصل عليه انه يسقط حق المدعى بمجرد طلبه يمين الخصم من اليمين ولا ينفعه الا البيعة ما لم يحلف الخصم والا انقطعت الخصومة او ينكل والاحلف هو فليتأمل ثم لا يخفى فرض هذا الكلام الذي حاصله ما ذكر فيه إذا طاب يمين الخصم بعد اقامة شاهده ويلبغى فيما إذا رضى يمين الخصم الحاصل بعد الحكم بنكراه حتمية أو تنزيلاً اه كذلك حتى يجري فيه جميع الحاصل المذكور وسيأتي انه إذا لم يحلف المدعى ولم يتعل بشيء ان له إقامة البيعة فعلى ثبوت هذا الحاصل يعلم الفرق بين ما لو طلب يمين الخصم وما لو امتنع ولم يطلبر انه يمتنع إقامة البيعة في الاول ان حلف الخصم ولا يمتنع في الثاني (قوله ويرده الخ) انما يرد عليه لو سلم ما قاله الدميري وقد قال شيخنا الشهاب الرمي أن المعتمد خلاف ما نقله الدميري وأنه لا فرق بين الدين والعين (قوله الا أن يقيم بيعة) بهذا مع قوله السابق

بمجرد امتناعه من اليمين يتحول الحق للمدعى فامتنع على القاضي التعرض لاسقاطه بخلاف نكول المدعى فانه لا يجب به حق لغيره فيسأله القاضي عن سبب امتناعه (سقط حقه من اليمين) لا عراضه فليس له العود اليها في هذا المجلس وغيره والا لاضرره ورفع كل يوم إلى قاض (وليس له مطالبة الخصم) الا ان يقيم بيعة كالحلف المدعى عليه ومحله ان توقف ثبوت الحق على يمين المدعى والا لم يحتج ليمينه كما إذا ادعى الغامن ثمن مبيع فقال المشتري أقبضتك ياها فانكر البائع فيصدق بيمينه

بمجرد امتناعه من اليمين يتحول الحق للمدعى فامتنع على القاضي التعرض لاسقاطه بخلاف نكول المدعى فانه لا يجب به حق لغيره فيسأله القاضي عن سبب امتناعه (سقط حقه من اليمين) لا عراضه فليس له العود اليها في هذا المجلس وغيره والا لاضرره ورفع كل يوم إلى قاض (وليس له مطالبة الخصم) الا ان يقيم بيعة كالحلف المدعى عليه ومحله ان توقف ثبوت الحق على يمين المدعى والا لم يحتج ليمينه كما إذا ادعى الغامن ثمن مبيع فقال المشتري أقبضتك ياها فانكر البائع فيصدق بيمينه

فان نكل وحاشا المشتري ان يطعن في نكل ايضا الزم بالالف لا بالحكم النكول بل لاقراره بلزوم المال بالشراء ابتداء ومثله ما اذا ولدت وطلقها ثم قال ولدت قبل الطلاق فاعتدى فقالت بل بعده فيصدق يمينه فان نكل وحلفت فلا عدة وإن نكلت أيضا اعتدت لا للنكول بل لاصل بقاء النكاح وآثاره فيعمل به ما لم يظهر دافع (ولأن تعال) المدعى (باقامة بيئته أو مراجعة حساب) أو الفقهاء أو بارادة ترو (أمهل) وجوباً على الاوجه (ثلاثة أيام) فقط للثلاث (٣٢٤) يضر بالمدعى عليه فيسقط حقه من اليمين بعدمضى الثلاثة من غير عذر (وقيل

مساحة لان الكلام في امتناع المدعى من يمين الرد وليس هذا ذلك الا ان يقال المشتري يدعى الاقباض وقد امتنع من يمين الرد سم عبارة الرشيدى لا يخفى ان هناك عريتين الاولى من البائع وهى المطالبة بالثمن والثانية من المشتري وهى دعوى الاقباض والزام المشتري بالالف لانما هو باعتبار نكوله عن اليمين المردودة بالنسبة لدعواه فلم يندفع عنه خصمه اذ مقصود دعواه دفع مطالبة البائع فهو على قياس كلام المصنف فلا حاجة لقول الشارح ومحل الخ وكذا يقال في المسئلة التي بعدها فتأمل اه (قوله ولأن نكل الخ) اى المشتري (قوله) فيعمل به اى بهذا الاصل (قول المتن وان تعال باقامه بيئته) بان قال عندى بيئته اريد ان قيمها اسنى (قوله) أو الفقهاء الى قوله وفيه نظر في المعنى لا في قوله ولا نتجهاه الى لكن فرق (قول المتن ثلاثة أيام) قال الرويانى وإذا أمهلناه ثلاثة فاحضر شاهد ابعدها وطلب الامهال لياتى بالشاهد الثانى امهلناه ثلاثة اخرى اسنى (قوله) فانه يمهل ثلاثا قال في التنبيه وللمدعى ملازمته حتى يقيم البيئته قال ابن النقيب فان اراد دخول منزله دخل معه ان اذن والا منعه من دخوله كذا حكاه الرويانى اه سم (قوله كما سر) اى اول الباب معنى (قول المتن امهل الى اخر المجلس) ولا يزداد الا برضا المدعى انوار (قوله لان مراد ذلك القول الخ) يرد عليه ان سئلنا ان مراده ذلك لكن امهاله بمشئته المدعى لا بتقيد بمشئته امهاله الى اخر المجلس فانه لو شاء امهاله ابدًا جاز فلا وجه للتقيد فتأمل ومن هنا اعتمد شيخنا الشهاب الرملى ان المراد ان شاء القاضى سم عبارة الرشيدى وبما يرد كون المراد ان شاء المدعى انه لو كان كذلك لم يكن للتقيد باخر المجلس وجه اذ له ترك الحق بالكلية اه (قوله وعلى الاول) ان المراد ان شاء القاضى (قوله ان محله) اى محل جواز امهال القاضى (قوله لكون بيئته الخ) اى أو نفس المدعى سلطان (قوله ان المراد) اى بالمجلس نهاية (قوله مجلس القاضى) اى مجلس هذين الخصمين كذا فى عرش لعل فيه سقطه والاصل اى لا بمجلس الخ (قوله وكالنكول) اى المذكور فى قوله ولأن لم يحلف المدعى الخ سم عبارة الرشيدى يعنى كامتناع المدعى من يمين الرد فى التفصيل المار اه (قوله لم يلزمه) اى المدعى عليه عرش (قوله اما بعد اقامة شاهد) ظاهره ولو واحد بلا يمين لكن تعبير الروض بالبيئته مع تعليل شرحه بان المدعى اتى بما عليه والنظر فى حال البيئته من وظيفة القاضى الخ كالصريح فى اشراط شاهدين او شاهدين يمين ثم رأيت فى الانوار ما نصه ولو أقام شاهدين بعين أو دين فطلب

أبدا) لان اليمين حقه فله تأخيرها كالبيئته ولا تجاهه انتصر له بان الجمهور عليه لكن فرق الاولون بان البيئته قد لا تساعده ولا تحضرو اليمين اليه (وان استعمل المدعى عليه حين استخلف لينظر حسابه) او طلب الامهال واطلق كما فهم بالاولى (لم يمهل) الا برضا المدعى لانه مجبور على الاقرار واليمين بخلاف المدعى فانه مختار فى طلب حقه فله تأخيرها (وقيل) يمهل (ثلاثة) من الايام للحاجة وخرج لينظر حسابه ما لو استعمل لا قامة حجة بنحو اداء فانه يمهل ثلاثا كما مر (ولو استعمل فى ابتداء الجواب) لينظر فى الحساب او يسأل الفقهاء مثلا (امهل الى اخر المجلس) ان رآه القاضى كما اقتضاه كلامهما وجرى عليه جمع والقول بان المراد ان شاء المدعى رده البلقينى بان هذا لا يحتاج اليه لان للمدعى ترك الدعوى من اصلها اه وفيه نظر لان مراد ذلك القول ان شاء المدعى

وليس له تجديدها فى مجلس اخر اى يقيم البيئته يعلم الفرق بين ما لو امتنع من اليمين وطلب يمين الخصم كما هو السابق وما لو امتنع منها ولم يطلب ذلك فانه فى الاول يتمتع عليه اقامة البيئته بعد ذلك اذا حلف الخصم بخلاف الثانى (قوله الا ان يقيم بيئته) ينبغى بعد تجديده دعوى بمجلس اخر فليراجع (قوله كما اذا ادعى الخ) لعل فيه مساحة لان الكلام فى امتناع المدعى من يمين الرد وهذا ليس امتناع المدعى من يمين الرد الا ان يقال المشتري يدعى الاقباض وقد امتنع من يمين الرد (قوله وجوباً على الاوجه) كتب عليه مر (قوله فانه يمهل ثلاثا كما مر) قال فى التنبيه وللمدعى ملازمته حتى يقيم البيئته قال ابن النقيب فاذا اراد دخول منزله دخل معه ان اذن والا منعه من دخوله كذا حكاه الرويانى اه (قوله ان رآه القاضى) كتب عليه مر (قوله لان مراد ذلك القول الخ) يرد عليه ان سئلنا ان مراده ذلك لكن امهاله بمشئته المدعى لا بتقيد بمشئته امهاله الى اخر المجلس فانه لو شاء امهاله ابدًا جاز فلا وجه للتقيد فليتأمل ومن هنا اعتمد شيخنا الشهاب الرملى ان المراد ان شاء القاضى (قوله وكالنكول) اى المذكور فى قوله وان لم يحلف المدعى الخ

كفيلاً كقيلاً ان هذه مدة قريبة جدا وفيها مصلحة للبدعى عليه من غير مضرة على المدعى فلم يحتج لرضاه وعلى الاول يتجه أن محله ما لم يضر الامهال بالمدعى لكون بيئته على جناح سفر كما هو ظاهر ويظهر ان المراد مجلس القاضى وكالنكول ما لو أقام شاهد يحلف معه فلم يحلف فان علل امتناعه بعذر امهل ثلاثة ايام ولا فلا (تنبيه) ادعى عليه ولم يحلفه وطلب منه كفيلاً حتى يأتى بيئته لم يلزمه واعتقاد القضاء خلافه محله الامام على ما اذا خيف هربه اما بعد اقامة شاهد وان لم يعدل فيطالب بكفيل

فان امتنع - بس الامتناع لاثبوت الحق (ومن طواب) بجزية بعد اسلامه فقال وقد كاز غاب اسلمت قبل تمام السنة وقال العامل بل بعدها حلف المسلم فان نكل اخذت منه لتعذر ردها فان ادعى ذلك وهو حاضر لم يقبل واخذت منه او (بزكاة فادعى دفعها الى ساع آخر او غلط خارص) او مسقطا اخر ندب تحايفه فان نكل لم يطالب بشيء (و) اما اذا (الزمناه اليه) على خلاف المعتد السابق (فشكل وتعذر رد اليمين) لعدم انحصار المستحق (فالاصح) على هذا الضعيف (انها تؤخذ منه) لا للحكم بالنكول بل لان ذلك هو مقتضى ملك النصاب والحوال ولو ادعى ولد مرتزق البلوغ بالا حلام لثبت اسمه حلف فان نكل لم يعط لالقضاء بالنكول بل لان (٣٣٥) الموجب لاثبات اسمه وهو الحالف لم

يوجد ولو نكل مدعى عليه بمال ميت بلا وارث او نحو وقف عام او على مسجد حبس الى ان يحلف او يقر وكذا الوادعى وصى ميت على وارثه انه اوصى بثلث ماله للفقراء مثلا فانكر ونكل عن اليمين فيحبس الى ان يقر او يحلف (ولو ادعى ولي صبي) او مجنون ولو وصيا او قيعا (ديناله) على اخر (فانكروا نكل لم يحلف الولي) كما لا يحلف مع الشاهد لبعد اثبات الحق لانسان يمين غيره فيوقف الى كاله (وقيل يحلف) لانه بمنزلة (وقيل ان ادعى مباشرة سبيه) اى ثبوته بمباشرة لسبيه (حلف) لان العهدة تتعلق به وهذا هو المعتد لانه الذى رجحاه فى الصداق واعتمده الاسنوى وغيره ورد بان ما قاله ثم لا يخاف ما هنا لانه انما يحلف على فعل نفسه والمهر ثبت ضمنا لا مقصودا وكذا البيع بخلاف غيرهما وان تعلق بمباشرة وهو ما هنا ويجاب بانه حيث تعلق

كفيل الى ان بعد لا طواب أى المدعى عليه به إن لم يتزع المال ولم يحبس المدينون ولو امتنع الخ أى ومثلها الشاهد ومين (قوله فان امتنع) أى من اعطاء الكفيل (قول الماتن ومن طواب الخ) اشار بذلك لمسائل تستثنى من القضاء بالنكول عن اليمين معنى (قوله بجزية) الى قوله وكذا الوادعى فى المغنى الا قوله وقد كان غاب وقوله فان ادعى الى الماتن وقوله او مسقطا اخر ولغة نحو فى او نحو وقف (قوله بجزية) اى كاملة (قوله لم يقبل الخ) اى لكون دعواه خلاف الظاهر (قول الماتن او غلط خارص) اى او لم يدع دفعها بل ادعى غلط خارص بعد اتمامه القدر الواجب معنى (قوله السابق) اى انفا (قوله لان ذلك) اى وجوب الزكاة (قوله والحوال) موقوف على ملك رشيدى (قوله لم يعط) الاول لم يثبت (قوله ولو نكل مدعى عليه بمال ميت الخ) بان يدعيه القاضى او منصوبه معنى وانوار (قوله نحو وقف الخ) اى كالنذر للفقراء (قول الماتن ولو ادعى الخ) اشار به لما يستثنى من رد اليمين على المدعى معنى (قوله او مجنون) الى قوله وهذا هو المعتد فى المغنى (قوله ولو وصيا الخ) عبارة الانوار ولو ادعى ولي الصبي او المجنون ديناله على انسان فانكر ونكل فلا برد اليمين على الولي ولو اقام الولي شاهدا لا يحلف معه ولو ادعى عليه دين فى ذمة الصبي لا يحلف الولي اذا أنكر لان اقراره غير موقوف على الوصى والتميم وقيم المسجد والوقف كولو فى الدعوى والدعوى عليهم ولو ادعى قيم المحجور عليه نكل المدعى عليه حلف المحجور عليه انه يلزمه تسليم المال ولا يقول الى قيمه يقول فى الدعوى ويازمك تسليمه الى اه زاد المغنى قبيل قوله ولو ادعى قيم السفينة المحجور الخ ولو اقر القيم بما ادعاه الخصم انزل و اقام القاضى غيره ولو ادعى ان هذا القيم قبضه فانكر حلف ومن وجب عليه يمين نقل المصنف عن البويطى انه يجوز ان يفديها بالمال قال الزركشى والمذهب المنع والتجوز من قول البويطى لا الشافعى ونقل المنع ايضا عن القاضى ابى الطيب وهذا هو الظاهر اه زاد ايضا عقب قوله تسليم المال لفظ الى ولي (قول الماتن لم يحلف الولي) اى ما لم يرد ثبوت العقد الذى باشره بيده فيحلف ويثبت الحق ضمنا ومثله يجزى فى الوصى والوكيل سم اه بجري (قوله فيونف الى كاله) عبارة المغنى والروض والانوار فيكتب القاضى بما جرى محضر او يوقف الامر للبلوغ او الافاقه اه (قوله اى ثبوته بمباشرة لسبيه) كان ادعى بشن ما باشره به لموليه اسنى (قوله وهذا هو المعتد) خلافا للشيخ الاسلام والنهاية والمغنى والانوار (قوله فى الصداق الخ) عبارة الاسنى قال الاسنوى والفتوى على هذا التفصيل فقد نص عليه فى الامم وهو الموافق لما مر فى الصداق فيما اذا اختلف فى قدره زوج وولى صغيرة او مجنونة اه (قوله ورد الخ) جرى على هذا الرشد شيخ الاسلام والنهاية والمغنى (قوله لانه انما يحلف الخ) اى فى الصداق على فعل نفسه وهو العقد الذى جرى على كذا نهاية (قوله بخلاف غيرهما الخ) فانه يحلف ان موليه يستحق كذا وهو متنع نهاية (قوله ومر) الى الفرع فى النهاية (قوله بها) اى بيمينه (قوله ونظيره اى الوارث) (قوله بقيدته) لعله كونه قبل بينة المدعى

(قوله لم يحلف الولي) كتب عليه مر (قوله وقيل ان ادعى مباشرة سبيه حلف) تضعيف هذا لا ينافى ما تقدم فى الصداق لانه انما يحلف ثم على ان العقد جرى على كذا وهو فعل نفسه وان ترب عليه استحقاق المولى عليه

العهدة بمباشرة له لتسببه مع عجز المولى عن اثباته ساخ للولى اثباته بيمينه المتعلقة بفعل نفسه رعاية لمصلحة المولى بل ضروره وهو مر فى القضاء على الغائب حكم المولى وجب لمولى على مولى دين ولو ادعى لموليه دين او اثبتة فادعى الخصم نحو اداء اخذ منه حالا واخرت اليمين على نفي العلم الى كمال المولى كما مر (فرع) علم بما قدمته فى التنبيه الذى قبل الفصل انه لو اقام خارج بينة تشهد له بالعين فادعى ذواليد انه اشتراها من اشتراها من المدعى و اقام شاهدا جازله ان يحلف معه لاسيما ان امتنع بائعه من الحالف لانه وان أثبت بهاملكا لغيره لكنه لما انتقل منه اليه كان بمنزلة اثباته ملك نفسه ونظيره الوارث فانه ثبت بهاملكا لغيره مستقلا منه اليه بخلاف غريم الغريم ونظيره قوطم لو اوصى له بعين فى يد غيره فلقبوصى له ان يدعى بها ويحلف مع الشاهد أو اليمين المردودة (فائدة) قد لا تسمع البينة من مدعى عليه كفت يمينه كياقنى فى الداخل بقيدته

(فصل في تعارض البيتين إذا ادعى) (٣٣٦) أى اثنان أى كل منهما عينا في يد ثالث لم يسندهما إلى أحدهما قبل البينة ولا بعدها وأقام

كل منهما بينة بها (سقطتا) لتعارضهما ولا مرجح فكان لا بينة فيحلف لكل منهما يمينان أقر ذواليد لاحدهما قبل البينة أو بعدها رجحت بيته ولو زاد بعض حاضري مجلس قبل إلا ان احتفت القرائن الظاهرة على ان البقية ضابطون له من أوله الى آخره وقالوا لم نسعها مع الاصغاء الى جميع ما وقع وكان مثلهم لا ينسب للغة في ذلك حينئذ يقع التعارض كما هو ظاهر لان الزنى المحصور يعارض الاثبات الجزئي كاصحوا به (وفي قول يستعملان) صيانة لها عن الالغاء بقدر الامكان فتبين عن ذى اليد وحينئذ (ففي قول يقسم) المسال بينهما نصفين لخبر أى داود بذلك وحمله الأول على ان الدين كانت يدهما (وفي قول يقرع) بينهما ويرجح من خرجت قرعته لخبر فيه مرسل له شاهد واجاب الاول بحمله على انه كان في عتق أو قسمة (وفي قول يوقف) الامر حتى يتبين أو يصطلحا) لا شكل الحال فيما يرجي انكشافه (و) على التساقط (ولو كانت) العين (في يدهما وأقاما بينتين) فشهدت بيته الاول

(فصل في تعارض البيتين) (قوله في تعارض البيتين) الى قوله وحل التساقط في المعنى لا قوله ولو زاد الى المتن وقوله لخبر ابي داود الى المتن وقوله لخبر فيه الى المتن الى قوله وهذا ما اتى به ابن اله لاح في النهاية لا قوله ولو زاد الى المتن وقوله عن جزم الى لافرق (قوله في تعارض البيتين) اى وما يتعلق به كالأودعى ملكا مطلقا وذكر البينة سيده ع (قول المتن عينا في يد ثالث) الحاصل انها ان تكون يد ثالث او يدهما او بيد احدهما او لا بيد احدهما (قول المتن وأقام كل منهما بينة) اى مطلقا التاريخ او متفقته او احدهما مطلقة والاخرى مؤرخة اسنى ومغنى ولو كان لاحدهما بينة قضى له انوار (قوله فان اقر ذواليد لاحدهما الخ) فلو اقر بانهما هما فهل يجعل بينهما سم ويأتى عنه الجزم بذلك الجعل (قوله ولو زاد) اى صنعة مثلا ع ش وقوله بعض حاضري مجلس اى على بعض سم (قوله قبل) اى ذلك البعض او ما زاده (قوله ضابطون له) اى لما وقع في المجلس (قوله لم نسعها) اى الزيادة سم (قول المتن تستعملان) بمثناة فوقية اوله اى البيتين معنى (قوله الامر) مقتضاه ان قول المصنف يوقف بالياء وقال المعنى بمثناة فوقية اى العين بينهما اه (قوله لا شكل الحال الخ) ولم يرجع المصنف واحدا من الاقوال اعدم اعتمادهما لفرعها على الضعيف واصحها اى الاقوال الضعيف الاخير اى الونف نهاية ومعنى (قول المتن ولو كانت في يدهما الخ) وفي فتاوى السيوطى ثلاثة وضعوا ايديهم بالسوية على دار فادعى احدهم انه يملك جميعها واقام بيته بذلك ثم ادعى الثاني انه يملك ثلثي الدار واقام بيته بذلك ثم ادعى الثالث انه يملك ثلث الدار واقام بيته بذلك فاذا يفعل الحاكم الجواب لكل منهم ثلثها لان بيته كل منهم شهدت له بما في يده وشهدت للاولين بزيادة فلم تثبت الزيادة من اجل المعارضة امام مدعى الكل فلان بيته في الزائد معارضة بيته مدعى الثلثين وبيته مدعى الثلث في الثلث فتساقطا وسقطت دعواه في الثلثين وامام مدعى الثلثين فلان بيته في الزائد معارضة بيته مدعى الكل فيه فتساقطا وسقطت دعواه بالثلث الزائد وامام مدعى الثلث في بيته لم تشهد بزيادة على ما في يده ولا عارضها بيته مدعى الثلثين بل عارضها مدعى الكل ولكن اليد مرجحة فاستقر لكل منهم الثلث الذي في يده وهل هذا الاستقرار باليد فقط او بها وبالبينة معا فيه كلام طويل ليس هذا محلها اه (قوله فان اقر ذواليد لاحدهما الخ) فلو اقر بانها هما فهل يجعل بينهما سم (قوله ولو زاد بعض حاضري مجلس) اى على بعض (قوله نسعها) اى الزيادة

ذلك بخلاف ما هنا فانه يحلف على ان موليه يستحق كذا وهو ممتنع شمر

(فصل في ادعاء عينا في يد ثالث واقام كل منهما بينة سقطتا) (قوله ادعاء عينا في يد ثالث) وفي فتاوى السيوطى ثلاثة وضعوا ايديهم بالسوية على دار فادعى احدهم انه يملك جميعها واقام بيته بذلك ثم ادعى الثاني انه يملك ثلثي الدار واقام بيته بذلك ثم ادعى الثالث انه يملك ثلث الدار واقام بيته بذلك فاذا يفعل الحاكم الجواب لكل منهم ثلثها لان بيته كل منهم شهدت له بما في يده وشهدت للاولين بزيادة فلم تثبت الزيادة من اجل المعارضة امام مدعى الكل فلان بيته في الزائد معارضة بيته مدعى الثلثين وبيته مدعى الثلث في الثلث فتساقطا وسقطت دعواه في الثلثين وامام مدعى الثلثين فلان بيته في الزائد معارضة بيته مدعى الكل فيه فتساقطا وسقطت دعواه بالثلث الزائد وامام مدعى الثلث في بيته لم تشهد بزيادة على ما في يده ولا عارضها بيته مدعى الثلثين بل عارضها مدعى الكل ولكن اليد مرجحة فاستقر لكل منهم الثلث الذي في يده وهل هذا الاستقرار باليد فقط او بها وبالبينة معا فيه كلام طويل ليس هذا محلها اه (قوله فان اقر ذواليد لاحدهما الخ) فلو اقر بانها هما فهل يجعل بينهما سم (قوله ولو زاد بعض حاضري مجلس) اى على بعض (قوله نسعها) اى الزيادة

له بالكل ثم بيته الثاني له به (بقيت) يدهما (كما كانت) اذ لا اولوية لاحدهما نتم يحتاج الاول لاعادة بيته للنصف الذي بيده لتقع بعد يمين بيته الخارج بالنسبة لذلك النصف ولو شهدت بيته كل منهما له بالنصف الذي يد صاحبه حكم له به وبقيت يدهما لا بجحة سقوط

ولا ترجع يد لا تدأخ يد كل بينة الآخر اما اذا لم تكن يد احد وشهدت بينة كل له بالكل فيجعل بينهما وعمل التساقط اذا وقع تعارض حيث لم يتميز احدهما بمرجع والاقدم هو بيان نقل الملك على ما ياتي قبيل قوله وانها لو شهدت بملكه امس الى آخره ثم اليد فيه المدعى او مان اقر له به او انقل له منه ثم شاهدان مثلا على شاهدتين ثم سبق تاريخ ملك احدهما بذكر من اوبيان انه ولد في ملكه مثلا ثم بذكر سبب الملك وتقدم ايضا ناقله عن الاصل على مستصحة له ومن تعرضت لان البائع مالك عند البيع (٣٢٧) ومن قالت نقد الثمن او هو مالك الآن

على من لم يذكر ذلك لا بالوقف

ولا بينة انضم اليها الحكم بالملك على بينة ملك بلا حكم على المعتمد كما قاله الاسنوي وغيره خلافا للبغوي كما ياتي ومن جزم بالاول ابو زرعة وغيره وظاهر كلامه في فتاويه اول الدعاوى انه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب وهو ظاهر لان اصل الحكم لا يرجح به فالولى حكم فيه زيادة على الآخر امالو تعارض حكمان بان اثبت كل ان معه حكم القاضى لكن احدهما بالموجب والآخر بالصحة فالوجه تقدم الثاني لانه يستلزم ثبوت الملك بخلاف الاولى ومر قبيل العارية أن القاضى اذا اجل حكما بان لم يثبت استيفاء بشروطه حمل حكمه على الصحة ان كان عالما ثقة امينا وقد ذكر المصنف اكثر هذه المرجحان بذكر مثلها فقال (ولو كانت العين بيده) تصرفا او امساكا (فأقام غيره بها) اي بملكها من غير زيادة (بينه) اقام (هو) بها (بينة) يثبت سبب ملكه ام لا او قالت كل اشتراها او

يمن للنفي والاثبات مغنى وروض مع شرحه (قوله ولا ترجع يده) اي بل بالينة التي اقيمت عس (قوله) اما اذا لم تكن يد احد الخ) صوره بهضم بعقار او مناع ملقى في طريق وليس المدعيان عنده مغنى وسم وزيا دى (قوله) وشهدت بينة كل له) اي بالكل نهاية (قوله وهو) اي المرجح (قوله او مان اقر له به) اي فلو اقر به لهما جميعا فقياس ما تقرر ان يكون بينهما نصفين فليتأمل سم على المنهج اه عس (قوله) ثم شاهدان مثلا) اي او شاهد او امر اتان او اربع نسوة فيما يقبلان فيه على ما في عس (قوله) ثم تذكر سبب الملك) عطف على ثم سبق تاريخ (قوله ناقله عن الاصل الخ) كقتل ادعاه وارث ميت واقام به بينة فتقدم على موت بفر اشه شهدت به اخرى لان الاولى نائلة عن اصل عدم عروض القتل والاخرى مستصحة له فتصح الجواد (قوله لان البائع) اي لكون البائع نهاية (قوله لا بالوقف) عبارة النهائية ولا ترجع بوقف الخ (قوله) لا فوق بين الحكم بالصحة الخ) اي في بيئتين شهدت احدهما بالملك والاخرى بالحكم فتساويان سواء اشهدت بينة الحكم به مطلقا او بالصحة او بالموجب عس (قوله لان اصل الحكم لا يرجح به الخ) قال الشهاب ابن قاسم يوهم ان هذا في تعارض حكيمين احدهما بالصحة والاخر بالموجب فامعنى مقابلته لما بعده اه اي مع ان فرض المسئلة ان الحكم في احد الجانبين فقط فان كان مرادا لشارح ان اصل الحكم لا ترجح به فلا نظار لكونه بالصحة او بالموجب فلان سلم الاولية فلا يلزم من عدم التراجع بالاعم عدم التراجع بالخاص الذى فيه زيادة مع انه لا يناسب قوله بعد على الاخر فتأمل رشيدى (قوله حمل حكمه) اظن ارفى محل الاضمار (قوله بذكر مثلها) بضمين جمع مثال (قوله من غير زيادة) لعله احتراز عن نحو ما ياتي في قوله ومن ثم لو شهدت بينة المدعى الخ و قول المتن ولو قال الخارج هو ملكى الخ (قوله يثبت سبب ملكه ام لا) عبارة المغنى والاسنى اقتضى كلام المصنف انه لا يشترط في سماع بينة صاحب اليد ان يبين سبب الملك من شراء وارث او غيره كينة الخارج اه و عبارة الانوار ولا فرق في ترجيح بينة الداخل بين ان يبين الداخل والخارج سبب الملك او يطلقا ولا يبين اسناد البيئتين واطلاقهما ولا اذا وقع التعرض بين ان يتفق السبيان او يختلفا ولا يبين ان يسند الى شخص بان يقول كل منهما اشتريته من زيد او تقول المرأة اصدقني زوجى ويقول خصمها اشتريته من زوجك او الى شخصين بان يقول احدهما اشتريته من زيد والاخر اشتريته من عمرو او تقول المرأة اصدقني زوجى ويقول خصمها اشتريته من غيره اه (قوله او غصبها) انظر صورته بالنسبة لبينة الداخل وكذا يقال في قوله الاتى ولو قالت بينته غصبها منه والثانية اشترها منه الا ان يقال فيما ياتي ان المراد بالثانية بينة الداخل فتكون الاولى بينة الخارج وربما بدل عليه ما عقبه به رشيدى (قول المتن صاحب اليد) اي بينته مغنى (قوله منه) اي من ذى اليد (قوله وان احدهما) اي ذى اليد ونحو بائعه غصبها اي منه اي المدعى اخذا بما بعد وحذفه اكتفاء بما قبله (قوله قدم) اي المدعى (قوله قولهما) اي شاهدى المدعى وكان الاولى اسقاط الميم (قوله يد الداخل غاصبة) اي بدون منه (قوله ويوجه بانه الخ) فيه تأمل (قوله ولو قالت منه الخ) اي لو قالت بينة الخارج يد الداخل غاصبة منه اي الخارج (قوله والثانية الخ) اي ولو قالت بينة الداخل اشترها اي الداخل منه اي لخارج (قوله وكذا لو قالت) اي بينة الداخل (قوله وشهدت بينة كل له بالكل الخ) وكذا بالبعض بالاولى بل لا تعارض حيثئذ بينهما (قوله فالولى حكم فيه زيادة على الآخر) يفهم ان هذا في تعارض حكيمين احدهما بالصحة والاخر بالموجب فامعنى مقابلته بما

غصبها من الآخر (قدم) من غير يمن (صاحب اليد) ويسمى الداخل وان حكم بالاولى قبل قيام الثانية لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك كما رواه ابو داود وغيره وترجع بينته وان كانت شاهدا ويمينا والاخرى شاهد بين يده ومن ثم لو شهدت بينة البدعى بانه اشترها منه او من بائعه مثلا او ان احدهما غصبها قدم لبطان اليد حيثئذ ولا يكفى قولهما يد الداخل غاصبة على ما ذكره جمع ويوجه بانه مجرد افتاء ولو قالت غصبها منه والثانية اشترها منه قدمت لبيانها النقل الصحيح وكذا لو قالت يده بحق لانها تعارض الغصب

فبقي أصل اليد هذا ما اُفتي به ابن الصلاح في ميت عن دار ادعى ناظر بيت المال انها له شخصها المبيت واقام به بينته والوارث ان يده بحق كموثته الى موته واقام به بينته صدق لان مع بينته زيادة علم وهو حصول الملك اه وفيه نظر لان بينته الغصب معها زيادة علم فهي ناقله وتلك مستصحية على أن قولها بحق أمر محتمل وسيأتي ومثله لا يقبل من الشاهد على ما مر بما فيه ولو أقام بينته بأن الداخذل أقر له بالملك قدمت ولم تنفعه بينته بالملك الا ان ذكرت انتقالا يمكن من المقر له (٣٢٨) اليه وتقدم من قالت اشتراه من زيد وهو يملكه على من قالت وهو في يده او وتسلبه منه وبحث

(قوله فيقي أصل اليد) لم يذكر م ما بعده سم أي قول الشارح وهذا ما اُفتي به الى ولو أقام بينته الخ (قوله انها له) اي لبيت المال (قوله وفيه نظر لان بينته الغصب الخ) وقد يتوسط ويقال ان كانت البينة من اهل البصرة والتميز الذين يميزون الغد الصحيح المستوفى المعتبر فيه شرعا من غير ما يتوقف من اعلى حصول القبض وما لا يتوقف قدمت بينته الداخذل لان الظاهر من حالهم انهم انما قطعوا بكون اليد بحق لاطلاعهم على ناقل معين خفي دلي بينته الخارج وان لم يكونوا كذلك فينبغي للقاضي البحث عن حقيقة الحال فليتامل سيد عمر اقول يرد ما قاله ما يأتي في شرح ومن أقر اغيره بشي ثم ادعاه الخ (قوله وتلك) اي بينة حقية اليد (قوله محتمل) اي انحو الاستعارة (قوله على ما مر الخ) اي قبل فصل الشهادة على الشهادة (قوله ولو أقام بينته الى الماتن) في النهاية الا قوله ولا يعارضه الى ولو ادعى (قوله وتقدم من قالت اشتراه الخ) اي وان كانت هي بينته الخارج ومثله ما لو قالت بينته انه اشتراه من زيد منذ سنةين وقالت بينته الداخذل انه اشتراه من زيد هذا منذ سنة فتقدم بينته الخارج لانها اثبتت ان يد الداخذل عادية بشرائها من زيد بعده ازال ملكه عنها كما سيأتي في شرح وانه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ بد قدمت والحاصل ان عمل قولهم يقدم ذو اليد ما لم يعلم حدوث يده كمانه عليه الشهاب ابن حجر فيما يأتي رشيدى (قوله وبحث ان ذات اليد) عبارة النهاية نعم يتجه ان الخ (قوله ان ذات اليد الخ) يعني ان من قالت اشتراه من زيد وهو في يده ارجح من قالت اشتراه من زيد وتسلبه منه (قوله اغير الاول) اي غير المتزعم منه (قوله ولو افادت بنت الخ) اي او غيرها حيث كانت الازين في يده ع ش اقول وانف ونف) بالاضافة (قوله لم يفدها شيئا) ضعف ع ش (قوله اترجح الواف باليد) اي يد الواف حين الواف التي حكمها مستمر كما يعلم مما يأتي رشيدى (قوله وانما يتجه هذا) أي عدم افادة ما ذكر رشيدى (قوله ان كان التراجع من مجموع الامرين) اي بان قلنا ان كلام اليد وحكم الحاكم مرجح ع ش (قوله اما اذا قلنا ان حكم الحاكم غير مرجح الخ) قد يقال بل وان قلنا انه مرجح للملة الاتية رشيدى (قوله فالذى يتجه تقديم بينتها) معتمد ع ش (قوله ولا يعارضه) اي تقديم بينتها بالتملك (قوله لان بينتها) اي البنت (قوله بخلافه) اي الواف (قوله ولو ادعى لقيط الخ) عبارة المغنى وما ذكره من تقديم صاحب اليد لا يخالف ما ذكره فيما اذا ادعى الخ (قوله واقام كل بينة) اي انه ملكه ع ش (قوله استويا) اي لا يرجح صاحب اليد معنى (قوله وان لم تعدل) الى قول الماتن ثم اقام بينة في النهاية الا قوله وقيل الى وافهم (قوله لان الحجة انما تقام على خصم) فيه ان المدعى خصم ولو قبل اقامة البينة رشيدى وقد يقال ان التعليل المذكور لخصوص ما قبل الدعوى بقرينة ما بعده (قوله وبحث البلقينى سماعها الخ) عبارة النهاية نعم يتجه كما بحثه البلقينى الخ (قوله لا بد من اعادةها) اي ولو كانت هي الاولى بعينها ع ش (قوله اختلف الزوجان الخ) تقدم عن ع ش في باب الاقرار ما يتعلق بهذه المسئلة بزيادة بسط (قوله ولا بينة) فان كان لاحدهما بينة قضى بها انوار ونهاية (قوله ولا اختصاص لاحدهما بيد) ككونه في خزائنه بعده (قوله فيقي أصل اليد) لم يذكر م ما بعده (قوله وفيه نظر لان بينته الغصب معها زيادة علم الخ) هذه المسئلة قبية مما يأتي عن بحث شيخه قبيل ولو شهدت لاحدهما بملكه من سنة مع انه رجع فيما يأتي الشهادة بالملك لا بالغصب لكن فرق بان الشاهدة بالملك هناك كاملة بخلاف الشاهدة بالغصب فانها شاهد ومبين وأيضا تلك مصرحة بالملك وما هنا باليد فليتامل (قوله فالذى يتجه تقديم بينتها) كتب عليه مر (قوله وبحث البلقينى سماعها) كتب عليه مر

أن ذات اليد أرجح من قائله وتسلبه منه ومن انتزع شيئا بحجة صار ذايد فيه بالنسبة لغير الاول فلو ادعى عليه اخر واقام بينة مطلقا اعاد بينته ورجعت بيده ولو أجاب ذو اليد باشتريتها من زيد فاثبت المدعى اقرار زيد له بما قبل الشراء فاثبت المدعى عليه اقرار المدعى بما لزيد قبل الشراء وجعل التاريخ أقرت بيد المدعى عليه لان يده لم يعارضها شيء ولو افادت بنت واقف وقف محكوم به بينة بانه ملكها اياه واقبضه لها قبل وقفه لم يفدها شيئا اترجح الواف باليد قبل وبحكم الحاكم وانما يتجه هذا ان كان التراجع من مجموع الامرين اما اذا قلنا ان حكم الحاكم غير مرجح فالذى يتجه تقديم بينتها ولا عبرة باليد لان بينة التملك نسختهاوا بطلتها ولا يعارضه ما يأتي عن شيخنا قبيل ما لومات عن ابنين مسلم ونصراني لان بينتها هنا رفعت يد الواف صريحا بخلافه فيما يأتي ولو ادعى لقيط بيد

أحدهما واقام كل بينة استويا لانه لا يدخل تحت اليد (ولا تسمع بينته إلا بعد) بينة (المدعى) وإن لم تعدل لان الحجة انما تقام على خصم وقيل تسمع لغرض التسجيل قال الزوجاني وعليه العمل اليوم في سائر الآفاق وافهم الماتن انها لا تسمع بعد الدعوى وقبل البينة لان الاصل في جانبه اليمين فلا يعدل عنها مادامت كافية وبحث البلقينى سماعها لدفع تهمة نحو سرقة ومع ذلك لا بد من اعادةها بعد بينة الخارج (فرع) اختلف الزوجان في امتعة البيت ولو بعد الفرقة ولا بينة ولا اختصاص لاحدهما بيد فكل تحليف الاخر

فاذا حلفا جعل بينهما وان صلح لاحدهما فط او حلف لاحدهما فط فله كماله (٣٢٩) اختص باليد وحلف وكذا وانما هو وارث

أحدهما والاخر (ولو
ازيلت يده بيينة) حسابان
سلم المال لخصمه او حلفا
بان حكم عليه به فقط (ثم
اقام بيينة بملكه مستندا إلى
ما قبل لزاله يده) حتى في
الحالة الثانية فيما يظهر
خلاف لابن الاستاذ ونظاره
لبقاء يده يرد بانها بعد
الحكم بزوالها لم يبق لها
اثر (واعذر بغيبة شهوده)
او جعله بهم او بقولهم
مثلا (سمعت وقدمت) إذ لم
تزل إلا لعدم الحجة وقد
ظهرت فينقض القضاء
واشترط الاعتذار هنا مع
انه لم يظهر من صاحبه ما
يخالفه ليسهل نقض الحكم
(وقيل لا) تسمع ولا ينقض
الحكم لزاله يده فلا يعود
وزيفه القاضي ابو الطيب
بانه خلاف الاجماع وليس
هنا نقض اجتهاد باجتهاد
لان الحكم إنما وقع بتقدير
ان لا معارض فاذا ظهر عمل
به وكانه استثنى من الحكم
وخرج بمسند إلى آخره
شهادتها بملك غير مستند
فلا تسمع (ولو قال الخارج
هو ملكي اشتريته منك
فقال) الداخل (بل) هو
(ملكى واقاما بينتين) بما
قاله (قدم الخارج) لزيادة
علم بيئته بالاتفاق ولذا
قدمت بيئته لو شهدت انه
ملكه وإنما ودعه او آجره
او اعاره للداخل او انه باعه

أو في صندوق مفتاحه بيده وليس من المرجحات كون الدار لاحدهما فيما يظهر عرش (قوله فاذا حلفا) أى
او نكلا انوار (قوله وان صلح لاحدهما فط) غاية كماله وصرح كلاهما في باب الاقرار وصرح قول النهاية
والانوار هنا ما نصه سواء ما يصلح الزوج كسيف ومنطقة او لزوجته كخلى وغزل او لها كدراهم ودنانير
او لا يصلح لها كصحف وهما ايمان ونبل وتاج ملك وهما عاميان اهوزاد الثمانى كمال تنازع دباغ وعطافى
جلد او عطرو هو فى ايدهما او غنى وفقر فى جوهره (قول الماتن ولو ازيات يده) أى الداخل عن العين التى بيده
مغنى (قوله بان سلم المال لخصمه) أى بعد الحكم له روض (قوله فقط) أى ولم يسلم المال اليه (قول الماتن
مستندا إلى ما قبل لزالته) أى مع استدامته إلى وقت الدعوى مغنى واسنى (قوله حتى في الحالة الثانية) وفقا
لصنيع النهاية (قوله خلاف لابن الاستاذ) أى حيث لم يشترط الاستناد فى الثانية ووافقه الروض وشرحه
والمغنى والانوار (قول ونظاره) أى ابن الاستاذ بتدو قوله لبقاء يده أى الداخل متعاق بذلك وقوله يرد
الخبره (قوله بانها) أى يد الداخل (قول الماتن واعذر بغيبة شهوده) فهو ما نال ولم يعتذر بما ذكر لم ترجع
بيئته وصرح به فى شرح المنهج وكتب شيخنا الزياى على قوله وانذر الخ ليس بقيد اه وعبارة سم
عليه وتقييد المنهاج وغيره بالاعتذار تمثيل مر انتهت اه عرش عبارة النهاية واعذر بغيبة شهوده مثلا
سمعت الخ قال الرشيدى قوله مثلا اشار به إلى ان قول المصنف واعذر الخ ليس بقيد وإنما هو مجرد التمثيل
والتصوير كما صرح به غير ذلك فالاعتذار ليس بقيد فتسمع بيئته وان لم يعتذر اه وقوله اشار به الخ فى جزءه بذلك
نظر لاحتمال انه اشار به إلى ما زاده الشارح بقوله او جعله بهم الخ بل هو ظاهر صنيع النهاية (قوله
واشترط الاعتذار) وفقا للروض وشيخ الاسلام والمغنى وخلاف للنهاية على ما مر عن الرشيدى وللزياى
كما مر (قوله مع انه لم يظهر من صاحبه الخ) أى صاحب المذرى كما ظهر فى مسألة المراجعة شرح المنهج أى كما
لو قال اشتريت هذا بمائة وبعته بمائة وعشرة ثم قال غلطت من ثمن متاع إلى اخره وإنما اشتريته
بمائة وعشرة عرش فقوله غلطت الخ هو العذر اه بجبرى (قوله ولا ينقض الحكم) إلى قوله ووافق ابن
الصلاح فى النهاية (قوله فلا تعود) أى اليد عبارة النهاية فلا يعود حكمها اه أى اليد (قوله وخرج بمسند
الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه بخلاف ما إذا لم تستند بيئته إلى ذلك او لم يعتذر بما ذكر ونحوه فلا تقدم
بيئته لانه الان مدع خارج اه (قوله فلا تسمع) ينبغى ملاحظة ما يأتى فى التنبيه قبيل قول المصنف فى
الفصل الا تى ولو قال كل منها بيعتكم بكذا الخ اذ يعلم به ان نفي السماع ليس على اطلاقه سم (قوله لزيادة
علم بيئته) إلى قوله فان اختص فى المغنى (قوله ولذا قدمت الخ) وفى عكس الماتن وهو لو اطلق الخارج دعوى
الملك وقال الداخل هو ملكى اشتريته منك واقام كل بيئته قدم الداخل وكذا أى يقدم الداخل لو قال الخارج
هو ملكى ورثته من ابى وقال الداخل هو ملكى اشتريته من ابيك مغنى وانوار وروض مع شرحه (قوله او
انه باعه) أى الداخل غصبه أى المدعى به منه أى الخارج (قوله ولو قال كل) الاولى التفريع (قوله عليها)
أى الدابة او فيها أى الدار او الخيل أى حمل الدابة او الزرع أى الذى فى الارض عبارة الانوار ولو تنازعا
ارضا واحدهما فيها زرع او بناء او غراس فهمى يده او دابة او جارية حاملة او الخيل لاحدهما بالاتفاق

(قوله واشترط الاعتذار هنا الخ) قال فى شرح المنهج واشترط الاعتذار ذكره الاصل كالروضه
واصلها قال البلقينى وعندي انه ليس بشرط والعذر انما يطلب اذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كمسئلة
المراجعة وقال الولى العرقى بعد نقله ذلك ولهذا لم يتعوض له الخاوى اه ويجب بانه انما شرط هنا وان لم
يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لغيره فاحتيط لذلك ليسهل نقض الحكم بخلاف ما مر
ثم انتهى ما فى شرح المنهج ويمكن حل كلام المنهاج وغيره على ما قاله البلقينى بجعل التقييد للتمثيل دون
الاشتراط وبذلك يظهر ان الشارح تبع جواب شرح المنهج فجزم به (قوله وخرج بمسند الخ) ينبغى
ملاحظة ما يأتى فى التنبيه قبيل قول المصنف فى الفصل الا تى ولو قال كل منها بيعتكم بكذا الخ اذ يعلم به ان

(٤٢ - شروانى وابن قاسم - عاشر) أو غصبه منه وأطلقت بيئته الداخل ولو قال كل للآخر
اشتريته منك وأقام بيئته ولا تاريخ قدم ذو اليد ولو تداعيا دابة أو أرضا أو دارا لاحدهما متاع عليهما

أو فيها أو الحل أو الزرع باتفاقهما أو بينة قدمت على البينة الشاهدة بالملك المطابق لانفراده بالاتفاق فإلده وبه فارق ما لو كان لاحدهما
دلى العبد ثوب لأن المنفعة في لبسه للعبد لا لصاحبه فلا يدل له أن اختص المتاع ببيت فإلده في قط ولولة أخذت ثوب من دارك فقال بل هو
ثوب أم حيث لا بينة له برده إليه لانه (٣٣٠) ذويد كالمو قال قبضت منه ألفا إلى عليه أو عنده أنكر فيؤمر برده إليه ولو قال أسكنته داري ثم

أخرجته منها فإلده للساكن
لا قرار الاول لها فيحلف
انها له و قوله زرع على اعانة
او اجارة ليس فيه اقرار له
بيدولو تنازع مكر ومكتر
في متصل بالدار كرف أو سلم
مسمر حلف الاول اوفى
منفصل كتاع حلف الثاني
للعرف وما اضطرب فيه
كغير المسمر من الاولين
والغلق بينهما إذا تحالفا إذ
لا مرجع وافتى ابن الصلاح
في شجر فيها بأن السيد
للتصرف فيه ومن ثم لو
تنازع خياط وذو الدار في
مقص وبرة وخيط حلف
لأن تصرفه فيها أكثر
بخلاف القميص فيحلف
عليه صاحب الدار وبهذا
أعنى التصرف يفرق بين
هذا وبين الامتعة المتنازع
فيها بين الزوجين وان
صلح لاحدهما (ومن أقر
لغيره بشيء) حقيقة أو حكما
كان ثبت اقراره به وان
انكره (ثم ادعاه لم تسمع)
دعواه (إلا ان يذكر
انتقالا) يمكننا من المقر له
إليه لأن الاقرار يسرى
للمستقبل ايضا والام يكن
له كبير فائدة وهل يجب
بيان سبب الانتقال في هذا

فهو في يده أو دار أو لاحدهما فيها متاع أو دابة أو لاحدهما عليها حل فهم في يده اه (قوله باتفاقهما الخ)
راجع لجميع ما تقدم (قوله قدمت الخ) يعني بينة ذلك الاحد عبارة المغنى قال قول قوله اه (قوله بالملك
المطلق) احتراز عن نحو ما مر في المتن (قوله لانفراده) أي صاحب المتاع أو الحل أو الزرع (قوله وبه) أي
بقوله لانفراده الخ (قوله على العبد) أي المتنازع فيه (قوله لا لصاحبه الخ) أي الثوب (قوله فإلده في قط)
أي كانت الدلة فيه خاصة نهية (قوله ولو قال أخذت ثوب الخ) عبارة النهاية ولو أخذ ثوبا من دار وادعى
ملكه فقال ربه بل هو ثوبي أمر الأخذ برد الثوب حيث لا بينة لأن اليد لصاحب الدار كالمو قال قبضت منه
الفاه إلى عليه أو عنده فأنكر فانه يؤمر برده اه (قوله إليه) أي إلى صاحب الدار (قوله فيحلف الخ) أي
يصدق الساكن بيمينه (قوله اقراره) أي للزارع (قوله اوفى منفصل كتاع الخ) هل محله ما لم يكن ذلك
المنفصل في تصرف الاول اخذ ما يأتي في مسألة الخياط سم عبارة ع ش قوله اوفى منفصل الخ شمل
ما لو توقف عليه كمال الانتفاع بالدار كالمو تنازع ع لم يصعد منه إلى مكان في الدار وهو بما ينقل وقضيته تصديق
المكترى وقياس ما صرحوا به من انه لو باع دار أدخل فيها ما كان متصلا بها أو منفصلا توقف عليه نفع
متصل كصندوق الطاحون ان المصدق هنا المكترى وقد يقال المتبادر من قوله كتاع ان المراد ما يمتنع به
صاحب الدار فيها كالواني والفرش فيخرج مثل هذا فلا يصدق فيه المكترى بل المكترى وقوله صاحب
الدار يعني صاحب منفعتها وهو المكترى (قوله من الاولين) أي الرف والسلم (قوله والغلق) حذف على غير
المسمر (قوله بينهما) خبر وما اضطرب الخ أي يجعل بينهما (قوله ان تحالفا) أي او تكلا كما مر عن الانوار
(قوله في شجر فيها) أي في الدار المؤجرة (قوله بخلاف القميص الخ) ان قلت القميص داخل في المتاع
المنفصل قلت ان كان صورة الخياط انه استاجر له ليخيط له في داره فلا اشكال وان كان الخياط قد استأجر الدار
فهو من افراد ما تقدم فينبغي انه المصدق سم (قوله وبهذا اعنى التصرف يفرق الخ) قد يقال من الامتعة
نحو كتب العلم وتصرف الزوج العالم فيها أكثر وقد يقال ان ثبت تصرف الزوج فيها دونها فالقول قوله
وهذا ظاهر سم وقضيته ان نحو الحل ان ثبت تصرف الزوجة فيه دون الزوج فالقول قولها (قوله وان
صلح الخ) الاولى التانيث (قوله حقيقة) إلى قوله وهو يرد في المغنى الا قوله ونظائره إلى وبحث غيره إلى قوله قال
البحر في النهاية الا قوله وهو لم يودخل (قوله كان ثبت الخ) وكالثابت باليمين المرذودة ع ش (قوله
لأن الاقرار يسرى الخ) بدليل ان من أقر امس بشيء يطالب به اليوم واذ كان كذلك فيستحب ما أقر به
إلى ان ثبت الانتقال مغنى (قوله وهل يجب بيان سبب الانتقال الخ) أي يكفي ان يقول انتقل إلى بسبب صحيح
مغنى عبارة النهاية ويتجه وجوب بيان سبب الانتقال في هذا ونظائره كما مال إليه في المطلب تبعا الخ (قوله
وبحث غيره الخ) عزا المغنى هذا البحث إلى ابن شبة وأقره (قوله إذ وظيفة الشاهد الخ) لا يخفى ان الكلام

نفي السماع ليس على اطلاقه (قوله اوفى منفصل كتاع حلف الثاني) هل محله ما لم يكن ذلك المنفصل
في تصرف الاول اخذ ما يأتي في مسألة الخياط (قوله بخلاف القميص) ان قلت القميص داخل
في المتاع المنفصل قلت ان كان صورة الخياط انه استاجر له ليخيط له في داره فلا اشكال وان كان الخياط قد
استاجر الدار فهو من افراد ما تقدم فينبغي انه المصدق (قوله وبهذا اعنى التصرف يفرق بين هذا وبين
الامتعة الخ) قد يقال من الامتعة نحو كتب العلم وتصرف الزوج العالم فيها أكثر وقد يقال ان ثبت تصرف
الزوج فيها دونها فالقول قوله وهو هذا ظاهر (قوله وما إلى اشتراط البيان) وهو متجه ش م

هنا
ونظائره نقل فيه في المطلب تحالفا بين الاصحاب وما إلى اشتراط البيان تبعا للقول وغيره للاختلاف
في اسباب الانتقال وبحث غيره التفصيل بين الفقيه الموافق للقاضي وغيره كما ذكره في الاخبار بتنجس الماء ويرد بانه يحتاط لما نحن
فيه بما لم يحتط بمثله فم بل لاجماع بين المحلين إذ وظيفة الشاهد التمين والقاضى النظر في المعينات ليرتب عليها مقتضاها وقال
الزركشى نص في الام على انه لا يشترط بيان السبب وعليه الجمهور ومر قبيل فصل الشهادة على الشهادة

ما يعلم منه المنة في ذلك ودخل في قولي كان إلى آخره الوادعي عليه ضيعة في يده فأنكر فاقام الدعي عليه بينة انه اقر له بهان من شهر فاقام ذواليد بينة انها ملكة فلا تدفع بينة المدعي لعدم ذكر سبب الانتقال ولا احتمال اعتماد البينة ظاهر البينة قدم إقراره ومرفى الاقرار انه لو قال وهبته له وما ملكه لم يكن إقرارا بالقبض لجواز اعتقاده حصوله بجردها بعدد وحينئذ فقبل دعواه به بعد هذا الاقرار من غير ذكر انتقال (ومن أخذ منه مال بينة ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح) لان البينة لم تشهد الا على التاني حالاً فلم يتساقط اثرها على الاستقبال وبه فارق ما مر في المقر وقضيته انها لو اضافت لسبب يتعلق بالمأخوذ منه كانت كالإقرار وهو ما يحتمه البلقيني (والمذهب أن زيادة عدد) أو نحو عدالة شهود (أحدهما لا ترجح) بل يتعارضان لكمال الحججة من الطرفين ولان ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة (٣٣١) والنقص كدنية الحرو وبه فارق تاتر الرواية بذلك لان مدارها على

أقوى الظنين ومنه يؤخذ انه لو بان لك الزيادة عدد التواتر رجحت وهو واضح لا فادتها حينئذ العلم الضروري وهو لا يعارض قال البغوي ويرجح بحكم الحاكم فيما لو اقاما بينتين إحداهما محكوم بها ورده الاسنوي وغيره بان المعتمد خلافه في تعارضان ولا يعمل بواحدة منهما إلا بمرجح آخر وهذا فائدة التعارض وليس منها نقض الحكم لانه باق إذ لم يتعين الخطأ فيه وإنما العمل به متوقف على مرجح له وهذا هو المراد من بحث السبكي ومن تبعه انه إذا قامت بينة بخلاف البينة التي حكم بهالم بنقض حكمه (وكذا لو كان لاحدهما رجلا وللآخر رجلا وامرأتان) أو اربع نسوة فيما يقبلن فيه لكمال الحججة من الطرفين ايضا (فان كان للآخر شاهد وبين رجح الشاهدان) والشاهد والمرأتان والأربع

هنا في سماع الدعوى وعدمه لا في سماع الشهادة وعدمه ولا يلزم بينهما في الصحة وعدمه ما رشدي وقد يقال ان بينهما لازما في الغالب وما هاناه (قول ما يعلم منه المنة الخ) عبارة هناك ولك ان تجمع بعمل الاول اي عدم السماع على من لا يوثق به والثاني اي السماع على من يوثق به اه وتذيقا لهذا بين البحث المتقدم (قول لعدم ذكر سبب الانتقال) تذييقا بل لم يذكر اصل الانتقال سم (قول ومرفى الاقرار الخ) ولو باع شيئا ثم ادعى انه وقف لم تسمع بينته كفي الروضة واصحابها عن العقول وغيره مخفي وتقدم في الشارح قبل فصل اصر المدعي عليه على السكوت خلاف اطلاقه راجعه (قول - هو له) اي الملك بجردها بعدد اي قد اهلبة (قول) وحينئذ فقبل دعواه به بعد هذا الخ) نعم يظهر تقييده اشذان التعليل بما اذا كان ممن يشبهه عليه الحال نهاية (قول المتز ومن اخذ منه مال بينة) اي قامت عليه به ثم ادعاه لم يشترط اي في دعواه ذكر الانتقال اي من المدعي عليه اليه في الاصح لانه قد يكون له بينة بما كره وترجح باليد السابقة وهذه المسئلة من صور قوله قبل ولو ازيات يده الخ لو ذكر ما عتقها كان أولى معنى (قول وقضيته) اي التعليل (قول لو اضافت) اي البينة الملك (قول اسبب يتعاق بالمأخوذ منه) اي كبيع وهبة مقبوضة صدرا منه سم ومعنى (قوله وهو ما يحتمه البلقيني) عبارة المعنى كما قال البلقيني (قوله او نحو عدالة الخ) كورع مخفي (قوله بل يتعارضان) الاولى التانيث (قوله وبه فارق تاتر الرواية بذلك لان مدارها الخ) عبارة النهاية والقديم نعم كالرواية وقرئ الاول بما مر بان مدار الشهادة (قوله لان مدارها) ظاهر صنيعه ان الضمير للرواية وهو صريح صنيع المعنى خلافا لما في النهاية وعلى ذلك لا يظهر قوله ومنه يؤخذ الخ إلا ان يرجع ضمير منه إلى قوله بل يتعارض الخ لا إلى قوله لان مدارها الخ (قوله ويرجح) اي احدا المتداعيين (قوله وليس منها) اي من فوائد التعارض (قوله وهذا) اي التوقف على المرجح (قوله والشاهد والمرأتان) إلى قوله كما مر في المعنى الا قوله والأربع إلى المتن (قوله والأربع نسوة الخ) قضية إمكان التعارض بين الشاهد واليمين وبين اربع من النسوة وهو مشكل لان الشاهد واليمين انما يقبلان في المال وما يقصده به المال والنسوة إنما يقبلن في نحو الرضاع والبركة عما لا تطلع عليه الرجال ويمكن تصويره بما لو حصل التنازع في عيب تحت الثياب في امة يؤدي إلى المال أو في حرة لتقص المهر مثلا ع (قوله بين سبب) فعل فثائب فاعله وكان الاولى بينا سببا (قوله كما مر) اي في شرح قدم صاحب اليد (قول ولعل هذا أقوى) عبارة النهاية والثاني اوجه اه (قوله اي متنازعين) إلى قوله وقد يرجح في المعنى إلا قوله او لا يحدو إلى قول المتن وانه لو كان في النهاية (قول المتن وللآخر من اكثر) اي بمن يمكن فيه انتقال الملك اسنى ولا يشترط ان يكون السبق بزمان معلوم حتى لو قامت بينة احدهما انه ملكه من سنة وبينه الاخر انه ملكه اكثر من سنة قدمت الثانية أنوار (قوله لما ياتي)

(قوله لعدم ذكر سبب الانتقال) قد يقال بل لم يذكر أصل الانتقال (قوله وقضيته انها لو اضافت لسبب يتعلق بالمأخوذ منه) اي كبيع وهبة مقبوضة صدرا منه (قوله ولعل هذا أقوى) كتب عليه مر

النسوة فيما يقبلن فيه (في الاظهر) الاجماع على قبول من ذكر دون الشاهد واليمين نعم ان كان معهما يد قدما بين سبب أو لا لا اعتضادهما كما مر وبحث شيخنا انهما لو تعرضا للغصب هذا لما في يده والشاهدان للملكة قدم الشاهد واليمين لان معهما زيادة علم قال ويحتمل العكس لان الثانية حجة اتفقا مع قوة دلالة اليد اه ولعل هذا أقوى ولو (شهدت) البينة (لاحداهما) أي متنازعين في عين يديهما او يد ثالث او لا بيد احد (بملك من سنتو) شهدت بينة اخرى (للآخر) بملكه لها (من اكثر) من سنتو قد شهدت كل بالملك حالا او قالت لانعلم مزبلا له لما ياتي ان الشهادة لا تجمع ملك سابق الا مع ذلك (فلا ظاهر ترجيح الاكثر) لانها اثبتت الملك في وقت لا تمارضها فيه الاخرى وفي وقت تمارضها فيه فيبطلان في محل التعارض وبعمل بعض احبته الاكثر فيما لا تمارض فيه والاصل في كل ثابت دوايه اما اذا كانت بيد متقدمة التاريخ

فيقدم قطعا أو متأخرته فسيأتي وقد ترجح بتأخر التاريخ وحده كان ادعى شراء دار بيد غيره وأقام به بيعة وقد بانست مستحقة ومعية وإراد ردها واسترداد الثمن وأقام ذوالبيينة بانه (٣٣٢) وهما من المدعى ولم يؤرخا تبارضا الموارخنا حكم بالاخيرة على ما أفتى به القنصل

(ولصاحبها) أى المتقدمة (الاجرة والزيادة الحادثة من يومئذ) أى من يوم ملكه بالشهادة لأنها فوائدها ملكه نعم لو كانت العين بيد الزوج أو البائع قبل القبض لم تلزمه اجرة كما علم مما مر فى بابيهما (ولو اطلقت بيينة) بان لم تعرض لزمن الملك (وارخت بيينة) ولا يدل أحدهما واستوى فى ان لكل شاهدين مثالا ولم تبين الثانية سبب الملك (فالمذهب أنهم مساواة) فيتعارضان ويجرد التاريخ ليس بمرجح لاحتمال ان المطلقة لو فسرت فسرت بما هو أكثر من الاولى نعم لو شهدت أحدهما بدين والاخرى بالابراء من قدره رجحت هذه لانه انما يكون بعد الوجوب والاصل عدم تعدد الدين ولو اثبت لإقرار زيد له بدين فاثبت زيد إقراره بانه لا شئ له عليه لم يؤثر لاحتمال حدوث الدين بعد ولان الثبوت لا يرتفع بالنفي المحتمل ومن ثم قال فى البحر لو اثبت انه أقوله بدار فادعى أن المقر له قال لا شئ له فيها احتمل تقديم الاول وإن كانت اليد للثاني لرجوع الاقرار الثاني إلى النفي المحض اما إذا كان لاحدهما يد او شاهدان والاخر شاهد

أى فى قول المصنف وأنها لو شهدت بملكه أمس الخ (قوله فسيأتي) أى فى قول المصنف وأنه لو كان الخ (قوله وحده) أى بلا يد (قوله كان ادعى شراء دار الخ) هذه تفارق ما مر من حيث ان كلاما من المتداعيين موافق على ان العين ملك المدعى وإنما خلا فهمافى سبب الملك لكن لم يظور لى وجه العمل بالمتأخرة هنا فليتامل رشيدى ولعل لذلك تبرا الشارح عنه بقوله على ما أفتى به اليقنى (قوله وهما الخ) أى واقبضها له (قوله حكم بالاخيرة) أى فان كانت بيينة المدعى حصل الترجيح بتأخر التاريخ وحده فليتامل سم (قوله على ما) أسقطه النهاية (قوله أى من يوم) إلى المتن فى المغنى (قوله أى من يوم ملكه بالشهادة) وهو الوقت الذى ارخت به البيينة لامن وقت الحكم فقط ع ش وانوار (قوله نعم لو كانت العين بيد الزوج) أى بان تدعى عليه لأحدى زوجتيه انه اصدقها هذه الدار التى عنده من سنة وتدعى الاخرى انه اصدقها إياها من سنتين وتقيم كل بيينة بدعواها فيحكم بها للثانية ولا اجرة لها على الزوج وقوله او البائع أى بان يدعى اثنان على واحد فيقول أحدهما باعنى هذا من سنة ويقول الاخر باعنى إياه من سنتين ولم يقبضه البائع لالهذا ولا لهذا وأقام كل بيينة بدعواها فيثبت لى الاكثر تاريخا ولا اجرة له على البائع لانه لا يضمن المنافع الفائتة تحت يده كما مره بجيرى عن شيخه وعبرة الرشيدى قوله نعم لو كانت العين بيد الزوج او البائع لعل صورتهما ان الدين بيد الزوج فادعت الزوجة انه اصدقها إياها واقامت بيينة مؤرخة واقام اخرى بيينة كذلك انه باعها منه فالملك ان تقدم تاريخ بيئته ولا اجرة له لان كلاما من البائع والزوج لا تلزمه اجرة فى استماله قبل القبض (قوله ولا يدل الخ) سيد كر محترزاته اه (قوله ولا يدل أحدهما) أى يترجح بان انفرد باليد فدخل فى ذلك ما إذا كانت اليد لها أو الثالث أو لا يبدأ أحد رشيدى (قوله فيتعارضان) إلى قوله والاصل فى المغنى (قوله من الاولى) أى من المؤرخة مغنى (قوله لم يؤثر) أى إقرار المدعى ع ش أى لافى (قوله لا شئ لى فيها) أى من الدار (قوله وكذا المبينة لسبب الملك) أى والصورة ان المدعى تعرض له فى دعواه كما يعلم بما يأتى آخر الفصل رشيدى (قوله كنتج) عبارة المغنى ولو اطلقت أحدهما الملك وبينت الاخرى سببه أو ان الثمرة من شجره والحنطة من بذر قدمته على المطلقة لزيادة علمها ولا ثباتها ابتداء الملك لصاحبها ومحل ذلك كما قال شيخنا إذا لم يكن أحدهما صاحب يد ولا افتقد بيئته كما يؤخذ مما مره (قوله ملكها) أى بنت دابته ع ش (قوله اثنان) وانه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ بد قدمت محله كما يعلم بما يأتى ما إذا لم يذكر كل من البيئتين الانتقال إن شهد له من معين متحد كزيد واما قول الشارح سواء أذكرنا أو أحدهما الانتقال لمن تشهد له من معين أم لا الخ فقد ناقضه بعد بقوله وبه يعلم انه لو ادعى الخ سم ورشيدى ويأتى عن السيد عمر مثله (قوله لمن الخ) وقوله من معين متعلقان بالانتقال (قوله أم لا) أى لم يوجد ذكر الانتقال (قوله وإن اتحد ذلك المعين) انظر مع قوله الاتى وبه يعلم الخ وفى هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلسى عن الفتاوى البغوى وغيرهما ناصه ان سبق تاريخ الخارج مقدم عند اسناد البيئتين إلى الانتقال من شخص واحد لكن رايته فى الخادم حاول بحثا خلاف ذلك اه وتقدم فى شرح ولو كانت بيده الخ ان بيئته الخارج تقدم ايضا إذا شهدت بانه اشتراها من الداخل او من بائعه مثلا ويوافق ما ذكر عن فتاوى البغوى قوله الاتى وبه يعلم الخ سم وجزم الانوار بما ذكر عن فتاوى البغوى ومال اليه الاسنى وحذف النهاية قول الشارح سواء إلى لتساوى

(قوله أو متأخرته فسيأتي) أنه يقدم متأخرته (قوله بالاخيرة) أى فان كانت بيينة المدعى حصل الترجيح بتأخر التاريخ وحده فليتامل (قوله وإن اتحد ذلك المعين) هذا مناف لقوله الاتى وبه يعلم انه لو ادعى فى عين الخ فتامله (قوله ايضا وإن اتحد) انظر مع قوله الاتى وبه يعلم الخ وفى هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلسى ما نصح فى الفتوى من عدة مواضع عن فتاوى البغوى وغيرها ان سبق تاريخ الخارج مقدم عند اسناد

ويمين تقدم اليد والشاهدان وكذا المبينة لسبب الملك كنتج أو أثمر أو نسج أو حلب من ملكه أو ورثه من أبيه ولا اثر لقولها بنت دابته من غير تعرض للملكها (و) المذهب (انه لو كان اصحاب متأخرة التاريخ يد) لم يعلم انها عادية (قدت) سواء أذكرنا أو أحدهما الانتقال لمن تشهد له من معين أم لا وإن اتحد ذلك المعين

لتساوي البيتين في إثبات الملك حالا فيتمساقطان وتبقى اليد في مقابلة الملك السابق وهي اقوى سراء اشهدت كل بوقف ام ملك كما اقي به المصنف
كابن الصلاح واقتضاء قول الروضة بيننا الملك والوقف يتعارضان كيتي الملك قال البلقيني (٣٣٣) وعلى ذلك العمل ما لم يظهر ان اليد

عادية باعتبار ترتبها على بيع صدر من اهل الوقف او بعضهم اه واعتمده غيره وفي الانوار عن فتاوى القفال ما يؤيده وبه يعلم انه لو ادعى في عين يده غيره انه اشتراها من زيد من مندستين فاقام الداخل بيته انه اشتراها من زيد من مندستة قدمت بيته الخارج لانها اثبتت ان يد الداخل عادية بشرائه من زيد ما زال ملكه عنه ولا نظر لاحتمال ان زيد استردها ثم باعها للآخر لان هذا خلاف الاصل والظاهر ويؤيده ما ياتي في شرح قول المتن حكم للاسبق نعم يؤخذ مما ياتي في مسئلة تعويض الزوجة انه لا بد ان يثبت الخارج هنا انها كانت يده زيد حال شرائه منه والا بقيت يده من هي يده وسياتي في التنبيه في الفصل الآتي ما يعلم منه ذلك فان ادعاه اعنى الاسترداد فعليه البينة به وان محل العمل باليد ما لم يعلم حدوثها والا كما هنا فهي في الحقيقة للاول فهو الداخل ومن ثم لو اتحد تاريخهما او اطلقتهما او لاحدهما قدم ذواليد لانه لم يثبت حدوث يده وعلى ذلك يدل

البيتين الخ (قوله) لانه اوى البيتين الى قوله واعتمده في الاسنى والمغنى لا قوله كما قى الى قال البلقيني ولم الى قوله ويؤيده في النهاية لا لذلك القول (قوله) هي اقوى اى من الشهادة على الملك السابق بدليل انها لا تزال بها اسنى ومغنى (قوله) سراء اشهدت الخ اى واحداهما ملك والاخرى بوقف عبارة المغنى والنهاية تشمل اطلاقهما وكانت مقدمة التاربخ شهادة بوقف المتاخرة التي معها يد شهادة بملك او وقف اه (قوله) كما اقي به اى بالاعتماد الثانى ركبا الاشارة الى قوله الاتى وعلى ذلك الخ قال ع ش منه يؤخذ جراب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان جماعة بايديهم اما كن يذكرون انها موقوفة عليهم وبأيديهم تمسكات تشهد لهم بذلك فنازعهم آخرون وادعوا ان هذه الاماكن موقوفة على زاوية وأظهروا بذلك تمسكا وهو انه يقدم ذواليد حيث لم يثبت انتقال عمن وقف على من يده الاماكن الى غيره الانسب ان يقول عن نحو متولى الزاوية الى من يده الاماكن (قوله) وعلى ذلك العمل اى تقديم متاخرة التاربخ التي معها يد شهادة بملك او وقف على سابقته الشهادة بوقف نهاية (قوله) ما لم يظهر ان اليد عادية اى بغير سبب شرعى فهناك يقدم العمل بالوقف اسنى ونهاية ومغنى (قوله) واعتمده غيره عبارة المغنى قال ابن شبة وهو متعين (قوله) وبه يعلم انه الخ لا يلائم قوله السابق سواء ذكرنا واحداهما لا انتقال الخ سيد عمر (قوله) وبه يعلم الخ اى بقول البلقيني ما لم يظهر أن اليد عادية الخ (قوله) قدمت بيته الخارج الخ في هذا تقديم سبق التاربخ على اليد من غير اعتراف الداخل بان العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج ولا قيام بينته بذلك فهذا بما يخالف ما ياتي عن السبكي سم وباقي في قول الشارح نعم يؤخذ الخ تقييد ما هنا بما يوافق ما ياتي عن السبكي فلا اعتراض وعبارة ع ش قوله قدمت بيته الخارج معتمدا اه (قوله) ما زال ملكه عنه ماموصولة عبارة النهاية بعد زوال ملكه عنه اه (قوله) ويؤيده اى عدم النظر لاحتمال المذكور لما ذكر (قوله) ما ياتي اى في الفصل الاتى (قوله) بما ياتي اى قيل التنبيه (قوله) انه لا بد ان يثبت الخارج الخ ويصرح بذلك ايضا ما ياتي عن السبكي (قوله) ما يعلم منه ذلك اى اشتراط ما ذكر قال الرشيدى بعد رد قول الشارح نعم يؤخذ الخ هنا ما نصه وكان الشارح يعنى النهاية لا يشترط هذا لانه حذفه، نه هنا ومن مسئلة تعويض الزوجة الاتية الا انه اشترط ذلك في مواضع تاتي فليراجع معتمدا اه اقول وكذا قول الشارح الاتى تفقه منه اه مخالف لما ذكره هنا ففي كلامه اضطراب ايضا (قوله) وان محل العمل الخ معطوف على قوله ذلك فكان الانسب ان يقدم قوله فان ادعاه الخ على قوله نعم يؤخذ الخ (قوله) ففى اى اليد (قوله) وعلى ذلك اى قوله ولا كما هنا فهي في الحقيقة للاول الخ (قوله) واعتمده شيخنا كغيره الاول) وكذا اعتمده النهاية عبارته وظاهر كلام ابن المقرئ والروضة واصلهما تقديم بيته ذى اليد الصورية هنا وان اناخر تاريخ يده واعتمده الاول وحينئذ فيقيد به اطلاق الروضة ولهذا الوابعا شيئا من وكيل بيت المال واقام كل بيته ببيع صحيح قدم الاسبق لسبق التاربخ الخ (قوله) الاول اى تقديم بيته الخارج ع ش (قوله) البيع الصحيح هو الاول الخ مقول فقال (قوله) متقدمين عددهم في

البيتين الى شخص واحد الى الالة قال منه اه لكن رأيت في الخادم حاول بحثا خلاف ذلك اه ما كتبه وتقدم في شرح قول المصنف ولو كانت يده الخ ان بيته الخارج تقدم ايضا اذا شهدت بانه اشتراها من الداخل او من بائنه مثلا ويوافق ما ذكر عن فتاوى البغوى قوله الاتى وبه يعلم انه لو ادعى في عين يده غيره انه اشتراها من زيد من مندستين الخ (قوله) قدمت بيته الخارج لانها اثبتت الخ في هذا تقديم سبق التاربخ على اليد من غير اعتراف الداخل بان العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج ولا قيام بينته بذلك فهذا بما يخالف ما ياتي عن السبكي (قوله) تقديم ذى اليد صور به هنا وان اناخر تاريخ يده واعتمده الاول ش م

كلام غير البلقيني أيضا كجميع متقدمين لكن ظاهر كلام العزيز أو صريحه كجميع آخرين تقديم ذى اليد الصورية هنا وان اناخر تاريخ يده ويجرى ذلك في نظائره من دعواهما لإجارة أو نحوها واعتمده شيخنا كغيره الاول فقال فمن ابتاعا شيئا من وكيل بيت المال واقام كل بيته البيع الصحيح هو الاول كما أفاده كلام جمع متقدمين عددهم لسبق التاربخ مع الاتفاق على ان الملك لبيت المال

ولا عبرة بكون اليد للثاني وبهذا يقيد إطلاق الروضة وأصلها وغيرهما تقديم الداخل وإن كانت يئنة الخارج سبق وقول السبكي إنما يقدم سبق التاريخ عن اليد إذا اعترف الداخل بأن العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج أو قامت به يئنة تفقه منه (و) المذهب (أنها لو شهدت بملكه أمس ولم تتعرض للحال لم تسمع حتى يقولوا ولم يزل ملكه أو لا نعلم من يلا له) أو تبين سببه لأن دعوى الملك السابق لا تسمع فكذلك البيئنة ولا نها شهدت له بمالم بدعه وليس في قول الشاهد (٣٣٤) لم يزل ملكه شهادة بنفى محض لأن الشيء قد يتقوى بانضمامه لغيره كشهادة الاعسار وقد تسمع

الشهادة وإن لم تتعرض للملك حالا كما يأتي في مسألة الإفراق كان شهدت أنها أرضه وزرعها أو دابته نتجت في ملكه أو هذا أثرته نخلة في ملكه أو هذا الغزل من قطنه أو الطير من بيضه أمس أو بان هذا ملكه أمس اشتراه من المدعى عليه أو أقر له به أو ورثه أمس وكان شهدت بانه اشترى هذه من فلان وهو بملكها أو نحوه فتقبل وإن تم تقل أنها الآن ملك المدعى أو بان مورثه تركه لميراثا أو بان فلانا حكم له به فتقبل وذلك لأن الملك ثبت بتامه فيستصحب إلى أن يعلم زواله بخلافها بأصله لا بدأن ينضم اليها اثباته حالا وكان ادعى رق شخص بيده فادعى آخر أنه كان له أمس وأنه اعتقه فتقبل بيئته بذلك لأن القصد بها اثبات العتق وذكر الملك السابق وقع تبعاً وكان قال عن عين بيد غيره هي لى ورثتها من أبى ولا وارث له غيرى فشهدا له بذلك وقال نحن من أهل الخبرة الباطنة فيقضى لها بها لأنها إذا ثبتت أرثا استصحب

هذا التعبير تأمل إلا أن يراد بعدد ذكرهم ثم يجعل بدلاً من فاعل متقدمين المستتر (قوله ولا عبرة بكون اليد للثاني) أى انتهى قول شيخ الاسلام (قوله وبهذا) أى بقوله أن محل العمل باليد مالم يعلم حدودها الخ (قوله يقيد إطلاق الروضة الخ) أى كما قيدنا به كلام المنهاج رشيدى (قوله تفقه منه) لا يخفى أن هذا المشعر بعدم اعتماده لقول السبكي المذكور يخالف قوله السابق نعم يؤخذ الخ المشعر باعتقاد ذلك لكن قوة كلامه هنا وفيما يأتي في الفصل الآتى تفيدان معتمده ما تقدم الموافق لقول السبكي المذكور والله اعلم (قول المتن أمس) أى والشعر الماضى مثلاً مغنى وانوار (قول المتن لم تسمع) أى تلك الشهادة وقوله حتى يقولوا الأولى تقول كما اشار إليه الشارح بقوله أو تبين الخ ولم يقل أو يبينوا (قوله أو تبين) لى قوله وليس فى المغنى وإلى المتن فى النهاية إلا قوله وكان قال الى ولو قال لخصمه وقوله تنبيه الى باليد فضلاً (قوله أو تبين سببه) قال فى شرح المنهج كان يقول اشتراه من خصمه أو أقر له به أمس اه وسياقى فى كلام الشارح اه سم (قوله ولا نها شهدت بمالم بدعه) هذا التعليل إنما يظهر فيما إذا صححت الدعوى بأن ادعى الملك فى الحال كما اشار إليه الانوار فلو قال ولا نها لم تشهد بما ادعاه كان أنسب (قوله لغيره) وهو هنا ملكه أمس (قوله وقد تسمع الشهادة وإن لم يتعرض للملك حالا كما يأتي الخ) هذه امثلة لما زاد على المتن فيما مر بقوله أو تبين سببه رشيدى (قوله وكان شهدت) الى قوله وكان قال عن عين فى المغنى الا قوله له أرضه وزرعها وقوله أو بان مورثه الى وكان ادعى (قوله أو دابته نتجت فى ملكه أو هذا أثرته نخلة الخ) أى ولم يتعرض للملك الوالدو الثمرة فى الحال مغنى (قوله أو هذا الغزل الخ) أى أو الآجر من طينه مغنى وزاد الانوار والشوب من غزله أو قطنه أو الابريسم من فيلجه أو الدقيق من حنطته أو الخبز من دقيقه أو الدراهم من فضته اه (قوله أمس) اسقطه المغنى والانوار (قوله أو بان هذا الخ) عطف على قوله أنها أرضه الخ على توهم أنه باظهار الباء (قوله أو نحوه) أى نحوه بملكها (قوله فتقبل الخ) أى الشهادة فى جميع ما ذكر (قوله أو بان فلانا) أى من القضاة (قوله وذلك) أى القبول فى هذه المستثنيات (قوله باصله) أى اصل الملك من غير بيان نحو سببه (قوله لا بد الخ) لعل الأولى التفرع (قوله ان ينضم اليها) أى الى الشهادة بالملك (قوله فادعى آخر أنه كان له أمس الخ) هذا هو محط الاستثناء (قوله لا نها إذا ثبتت) أى العين (قوله كذلك) أى أنها من أهل الخبرة (قوله توقف) أى القاضى حتى يبحث عن حال مورثه فى البلاد التى سكنها وطرقها ويغلب عن ظنه أنه لا وارث سواه ثم يعطيه أياها بلا ضمان وإن لم يكن ثقة موسراً اكتفاء بان الظاهر أنه لا وارث له سواه وروض مع شرحه (قوله ثم ان ثبت الخ) عبارة الروض مع شرحه وإن شهدوا أنه ابنه أو أخوه ولم يذكروا كونه وارثاً نزاع بهذه الشهادة المالم بمن هو بيده وأعطيه بعد بحث القاضى وإن قالوا لا نعلم له وارثاً فى البلد سواه لم يعط شيئاً لأن ذلك يفهم أن له وارثاً فى غير البلد اه (قوله وإن الدار) الانسب العين (قوله وتعرف الحاكم) أى تفحص (قوله فحينئذ) أى حين إذا غلب على ظن الحاكم أن لا وارث له سواه وروض (قوله فان ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها والابقيت الخ) كذا قيل والوجه تقديم بينتها أى الزوجة مطلقاً لا اتفاقهما على اصل الانتقال من

(قوله أو تبين سببه) قال فى شرح المنهج كان تقول اشتراه من خصمه أو أقر له به أمس اه وسياقى فى كلام الشارح (قوله واقامت به يئنة) لم يعتبر هذا القيد فى النظائر السابقة (قوله فان ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها والابقيت بيد من هى بيده الآن) قيل والوجه تقديم بينتها مطلقاً لا اتفاقهما على

حكمه فان سكتا عن نحن من أهل الخبرة ولم يعلمها الحاكم كذلك توقف ثم ان ثبت أنه وارث وأن الدار ميراث أبيه نزعت زيد من ذى اليد وتعرف الحاكم الحال حتى يقين أنه لو كان له وارث آخر لظهر فحينئذ يسلمها اليه ولو قال لخصمه كانت بيدك أمس لم يكن إقراراً ولو قال من بيده عين اشتريتها من فلان من منذ شهر وأقام به يئنة فقالت زوجة البائع ملكى تعوضتها منه من منذ شهرين وأقامت به يئنة فان ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها والابقيت بيد من هى بيده الآن (تنبيه) قضية قولنا أو بان فلانا حكم له به الى آخره

رد ما نقله الزركشي حيث قال لم تشهد بذلك أصلاً ولكن شهدت على حاكم في زمن متقدم أنه ثبت عنده الملك كمعادة المكاتب في هذا الزمان قال بعض المتأخرين لم أرفه نقلوا ويحتمل التوقف لأن الحاكم بها غير مستند حاضراً بل اعتماداً على استصحاب ما ثبت في زمن ماض مع احتمال زواله وظهور اليد الحاضرة على خلافه اه فاعال به بمنوع لما نقرر أن الملك حيث ثبت بآله لا يضر كونه في زمن ماض ولا عبرة باحتمال بخلاف الاستصحاب فيه الاقوى من غيره كما يوصى اليه قوله باليد فعلا عن الملك لأن اليد (٢٣٥) تكون عادة بخلاف كانت ملكك أمس

زيد فعمل بأسبقهما انار بخاتمة (قوله رد ما نقله الخ) خبر فضية الخ (قوله كمعادة المكاتب) أي المستندات (قوله قال بعض المتأخرين الخ) افره المغني (قوله بها) أي بالشهادة على الحاكم (قوله بغير مستند الخ) خبر ان (قوله فاعال) أي البعض والفاء للتعليل (قوله الاقوى الخ) صفة الاستصحاب (قوله كما يوصى اليه) أي كون الاستصحاب اقوى قوله أي كلام البعض (قوله باليد فعلا) إلى المتن حدة ان يكتب عقب قوله السابق ولو قال لخصمه كانت يديك أمس لم يكن إقراراً كما هو كذلك في النهاية ولعل تأخيرها إلى هنا من الناسخ (قوله فيؤاخذ به) فتخرج منه كالمقامات بينه بأنه أقر له به أمس مغني (قوله بل يجب) إلى قوله وفي الانوار عن فتاوى القفال في النهاية لا لقوله على ما مر او قوله فلم يستحق إلى المتن وقوله ولا أقام بينة إلى المتن وقوله في عهدة العقود إلى وخرج وقوله قال (قوله اعتماداً) إلى قوله ونبه الاذرعى في المغني (قوله وللحاجة لذلك الخ) إذ لا يمكن استمرار الشاهد مع صاحبه دائماً لا يفارق لحظة لأنه متى فارق أمكن زوال ملكه عنه فتعذر عليه الشهادة نهاية (قوله ومحل) يعني محل قبول الشهادة المستندة على الاستصحاب (قوله نعم إن بت الشهادة الخ) عبارة النهاية والمغني لكن يتجه حمل على ما إذا ذكره على وجه الريبة والتردد فان ذكره لحكاية حال أو تقوية قلت معه اه (قوله لمستند) الاولى لعله كما عبر به في باب الشهادة (قوله على ما مر) أي في باب الشهادة (قوله الا ان علم) أي الشاهد ع ش (قوله واكثر من يشهد الخ) هذا من كلام الاذرعى ايضا من كلام الغزى وعبارته واعلم انه إنما تجوز له الشهادة للوارث والمشتري والمتب ونحوهم إذا كان ممن يجوز له أن يشهد للتنقل منه اليه بالملك ولا يكفي الاستناد إلى مجرد الشراء وغيره مع جملة بملك البائع والواهب والموصى والمورث ونحوهم قطعاً وأكثر من يشهد بهذا يعتمد ذلك جهلاً انتهت اه رشيدى (قوله أي المدعى عليه) إلى قوله فعلم ان حكم الحاكم في المغني (قوله بالملك المتقدم) أي بانها كانت ملكه أمس مغني (قوله وفارق) أي الشهادة بالاقرار فكان الاولى التانيث (قوله بان ذاك شهادة الخ) عبارة الاسنى والمغني بان الاقرار لا يكون الا عن تحقيق والشاهد بالملك قد يتساهل ويعتمد التخمين اه (قوله من غير تعرض الخ) سيد ذكر محترزه (قوله من غير تعرض لملك سابق) ظاهر وإن قامت قرائن قطعية على تقدم الملك وكان ترك ذكر الملك السابق لنحو غباوة لكن بحث الاذرعى ان ذلك مثل التعرض لذلك السابق قال ويشبه حل إطلاقهم عليه رشيدى (قوله معنى ظاهرة) عبارة النهاية يعني مؤبرة اه وعبارة المغني (تنبيه) قيد البلقيني الثمرة الموجودة بان لا تدخل في البيع لكونها مؤبرة في ثمرة النخل او بارزة في التين والعنب ونحو ذلك فان دخلت في مطلق بيع الشجرة استحقها مقيم البينة بملك الشجرة اه (قوله ظاهرة) أي بارزة او مؤبرة سم (قوله من اجزاء العين) أي الدابة والشجرة نهاية (قوله في بيعها) أي المطلق نهاية ومعنى (قوله لا تثبت الملك) قال الدميرى وإن شئت قلت لا تنسؤه رشيدى (قوله والثمر غير الظاهر) عبارة النهاية وثمره لم تؤبر (قوله الموجود) أي كل من الخمل والثمر (قوله تبعاً للام والاصل) أي وإن لم تتعرضه البينة مغني (قوله كالمو اشتراها) الاولى التثنية كافي النهاية (قوله بنحو وصية) أي كنذر (قوله لملك سابق على حدوث ما ذكر) أن أصل الانتغال من زيد فعمل بأسبقهما انار بخاتمة (قوله لم يستحق ثمرة موجودة) أي مؤبرة بدليل قوله ولذا لا يدخلان في بيعهما وقوله والثمر غير الظاهر الموجود (قوله معنى ظاهرة) أي بارزة مؤبرة بر

المتقدم بأن ذاك شهادة بأمر يقيني فاستصحاب هذه بأسر على فاذا لم ينضم له الجزم حالاً لم يؤثر (ولو أقامها) أي الحجة (بملك دابة أو شجرة) من غير تعرض لملك سابق (لم يستحق ثمرة موجودة) معنى ظاهرة (ولا وادام منفصلاً) عند الشهادة لأنها ليسا من أجزاء العين ولذا لا يدخلان في بيعهما ولأن البينة لا تثبت الملك بل تظهره فكفي تقدمه عليها بلحظة فلم يستحق ثمره او نتاجاً حصل قبل تلك اللحظة (ويستحق الخمل) والثمر غير الظاهر الموجود عند الشهادة (في الاصح) تبعاً للام والاصل كالمو اشتراها ولا عبرة باحتمال كون ذلك لغير مالك الام والشجرة بنحو وصية لانه خلاف الاصل أما إذا تعرضت للملك سابق على حدوث ما ذكر فيستحقه فلم أن حكم الحاكم لا ينطفئ على ما مضى لجزا ان يكون ملكه لها

حدث قبل الشهادة (ولو اشترى شيئا) (٣٣٦) وا قبض ثمنه (فاخذ منه بحجة) اى بيته (مطلقة) بان لم تصرح بتاريخ الملك (رجع على بائعه)

الذى لم يصدقه ولا أقام
بيته بانه اشتراه من المدعى
ولو بعد الحكم به (بالثمن)
لمسيس الحاجة لذلك في
عهدة العقود مع ان الاصل
انه لا معاملة بين المشتري
والمدعى ولا انتقال منه اليه
فيستند الملك المشهود به
إلى ما قبل الشراء وخرج
بحجة التي هي البيته هنا كما
تقرر مالموا اخذ منه باقراره
أو بحلف المدعى بعد نكوله
لانه المقصر وبمطلقة مالموا
أسندت الاستحقاق إلى حالة
العقد ف يرجع قطعاً وقال
البلقينى لا حاجة له بل لو
أسندت لما بعد العقد رجع
ايضاً على مقتضى كلام
الاصحاب خلافاً للقاضى
لان المسندة لذلك الزمن
حكما بالنسبة لما قبله حكم
المطلقة وبياتعه بائع بائعه
فلا رجوع له عليه لانه لم
يتلق منه وبلم يصدقه مالموا
صدقه على أنه ملكه فلا
يرجع عليه بشىء لا اعترافه
بان الظالم غيره نعم لا يضر
قوله ذلك له في الخصومة ولا
ان قاله معتمداً فيه على ظاهر
اليد وادعى ذلك فيرجع
عليه مع ذلك لعذره ومن ثم
لو اشترى قنا وافر بانه قن
ثم ادعى بحرية الاصل
وحكم له به ارجع بثمانه ولم
يضر اعترافه بركة لانه
معتمد فيه على الظاهر ولو
اقر مشتريه ملك المبيع لم
يرجع على بائعه بالثمن ولا

عبارة المغنى لوقت مخصوص ادعاه المشهود له فاحصل من التناج والثرة له وإن تقدم على وقت أداء الشهادة
ولو أقام بيته بملك جدار أو شجرة كانت شهادة بالاس لا المغرس كما اقتضاه كلام الامام اه (قوله قبل
الشهادة) اى بلحظة (قول المتن منه) اى من المشتري (قوله بان لم تصرح بتاريخ الملك) اى ولا بسببه مغنى
(قوله الذى لم يصدقه) اى لم يصدقه المشتري رشيدى اى فهو صلة جرت على غير من هي له وكان حقها الا برار
عند البصريين (قوله ولا أقام بيته بانه الخ) الظاهر ان الضميرين للبائع وحيداً ففى مفهومه توقف الا ان
يراد به تبين بطلان الاخذ والحكم به فیر ذلك الشىء المأخوذ إلى المشتري إذا أقام المدعى البيته بعد الحكم
للمدعى وتقدم بينته على بيته المدعى ان أقامها بعد ما قبل الحكم له فإيراجع (قوله لمسيس الحاجة) إلى قوله
ولو اقر مشتري في المغنى لا أقوله وقال البلقينى إلى وبياتعه (قوله لمسيس الحاجة الخ) عبارة البجيرى ولا
يرجع من اخذه منه عليه بشىء من الزوائد الحاصلة في يده ولا بالاجرة لانه استحقها بالملك ظاهراً واخذه
الثن من البائع مع احتمال انها انتقلت منه للمدعى بعد شرائه من البائع لانهما ولمسيس الحاجة الخ ع ش قال
الزيادى وهذا كالمستثنى من مسألة الشجرة حيث اكتفى فيها بتقدير الملك قبيل البيته ولو راعينا هنا ذلك
امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره مسيس الحاجة الخ اه (قوله باقراره) اى اقرار المشتري للمدعى
(قوله وقال البلقينى) عبارة النهاية بل لا حاجة اليه كما قاله البلقينى إذ لو أسندت الخ (قوله لا حاجة له) يعنى
لقول المصنف مطلقة لان مقتضى كلام الاصحاب خلافاً للقاضى صاحب الوجه الاق انه يرجع مطلقاً سواء
أسندت لما قبل العقد ام لا بعده ام لم تسند فلا حاجة لتقييد المصنف الموهم لقصر الرجوع على الصحيح على
الاخير لكن فيما ذكره من عدم الاحتياج إلى ما ذكر نظر ظاهر بل هو محتاج اليه لاجل الخلاف كما علم
رشيدى وقد يقال وعلى هذا كان ينبغي للمصنف ان يرداوه ورخة بما بعد العقد لانها من محل الخلاف ايضاً
(قوله حكما بالنسبة لما قبله الخ) لا يخفى ما فيه من البعد وبياتعه الخ اى خرج بياتعه الخ (قوله فلا رجوع
له عليه) اى وإن لم يظفر بياتعه بل يرجع كل من المشتريين على بائعه مغنى وروض مع شرحه (قوله مالموا
صدقه الخ) اى أو شهدت البيته باقرار المشتري حقيقة أو حكماً بانه ملك البائع مغنى (قوله نعم لا يضر
قوله ذلك الخ) عبارة النهاية نعم لو كان تصديقه له اعتماداً على ظاهر يده أو كان في حال الخصومة لم يمنع
رجوعه حيث ادعى ذلك لعذره حيث ذاه (قوله ذلك) اى انه ملكه (قوله له) لا حاجة اليه (قوله وادعى
ذلك) اى كون التصديق في حال الخصومة أو اعتماداً على ظاهر اليد (قوله فيرجع عليه الخ) وكذا لو قال
ابتداءً يعنى هذه الدار فانها ملكك ثم قامت بيته بالاستحقاق فيرجع بالثمن مغنى (قوله مع ذلك) اى التصديق
في الخصومة أو المعتمد على ظاهر اليد (قوله قنا) اى في الظاهر مغنى (قوله وافر الخ) اى المشتري وقوله
ثم ادعى الخ اى القن رشيدى (قوله وحكم له بها) اى للقن بالحرية (قوله ولو اقر مشتري الخ) هذا عين
ما قدمه في قوله مالموا اخذ منه باقرار الخ غير انه زاد هنا عدم سماع الدعوى لقيام البيته رشيدى (قوله ولا تسمع
دعواه عليه الخ) في هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلى ماصورته (فرع) لو أقام البائع بيته بان المشتري
ازال ملكه لهذا المدعى فلا رجوع واستشكل بقولهم لو اقر أى المشتري بالعين للمدعى ثم رام ان يقيم
بيته تشهد بان المدعى يملك العين ليرجع بالثمن على البائع فانها لا تسمع لانه ثبت بها ملكاً لغيره بغير توكيل
وهذا المعنى موجود هنا ما كتبه شيخنا ويمكن أن يفرق بانه مقصر بالاقرار والبائع محتاج للدفع عن
الثن فاغتفر له ذلك سم (قوله حتى يقيم به الخ) حتى هنا تعليلية لا غاية بقرينة ما بعده رشيدى

(قوله ولو اقر مشتريه ملك المبيع لم يرجع على بائعه بالثمن) ولا تسمع دعواه عليه بانه ملك للمقر له (قوله
حتى يقيم الخ) في هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلى ماصورته فرع لو أقام البائع بيته بان المشتري
ازال ملكه لهذا المدعى فلا رجوع واستشكل بقولهم لو اقر بالعين ليرجع بالثمن على البائع فانها لا تسمع
لانه ثبت بها ملكاً لغيره بغير توكيل وهذا المغنى موجود هنا ما كتبه شيخنا ويمكن أن يفرق بانه
مقصر بالاقرار والبائع محتاج للدفع عن الثمن فاغتفر له ذلك

نعم له تخليفه انه ليس ملكا للمقر له فان أقر أو خذ به (وقيل لا) يرجع المشتري على بائعه بالثمن (إلا إذا ادعى) المدعى على المشتري (ملكاً سابقاً على الشراء) ليتنى احتمال الانتقال من المشتري اليه وإطال البلقيني في الانتصار له وإن لم يقله أحد قبل القاضي وإن الأول يلزمه محال عظيم هو أن المشتري يأخذ الثمار والثمار المتصلة كلها وهو قضية صحة البيع ويرجع على البائع بالثمن وهو قضية فساد البيع ويرده ما من تعليل الرجوع وليست الزوائد كالثمن بل هي كالعين وقد تقرر أولاً أن حكمهم غير حكم زوائد هاتين ومحل الخلاف أن قبض المشتري المبيع والارجع بالثمن قطعاً تنزيلاً لذلك منزلة هلاك المبيع قبل القبض (ولو ادعى ملكاً) لدار مثلاً يديده (مطلقاً) بأن لم يذكر له سبباً (فشهدوا له) به (مع) ذكر (سببه لم يضر) ما زادوه في شهادتهم لأن سببه (٣٣٧) تابع له وهو المقصود وقد وافقت

الهيئة فيه الدعوى نعم لا يكون ذكرهم للسبب مرجحاً لأنهم ذكروه قبل الدعوى به فإن أعدد دعوى الملك وسببه فشهدوا بذلك رجحت حينئذ وفي الأنوار عن فتاوى القفال لو ادعى شراء عين فشهدت بينة له بملك مطلق قبلت لكن رد بان الصحيح أنها لا تسمع حتى تصرح له بالشراء وفيه نظر بل الأوجه الأول إذ لا فرق بين هذه وما في المتن من حيث أن الشاهدين في كل منهما لم يصرحا بما يناقض الدعوى ويؤيده قولهم أن خالف الشاهد الدعوى في الجنس أي الشامل للنوع والصف بل والصفة كما هو ظاهر ردوا في القدر حكم بالآقل من الدعوى والهيئة ما لم يكذبا المدعى (وأن ذكر سبباً وهم سبباً آخر ضرر) في شهادتهم لما قضتها الدعوى ويفرق بين هذا وما لو قال له على ألف من ثمن عبد فقال المقر

(قوله نعم له) أي للمشتري تخليفه أي البائع (قوله فإن أقر) أي حقيقة أو حكماً (قوله المدعى الخ) قضية هذا الحل أن ادعى في المتن بناء الفاعل وقال المغني أنه يضم الدال بخطه اهـ (قوله ليتنى) إلى قوله وليست في المغني (قوله وإطال البلقيني الخ) في حاشية شيخنا الزبيري نقل هذا عن الزبيري غش عبارة الرشيدى اعلم أن الغزالي سبق البلقيني إلى ما قاله حيث قال عجيب أن يترك في يده نتائج حصل قبل البينة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع اهـ فإقاله البلقيني إنما هو إيضاح لكلام الغزالي واجيب عنه أيضاً بأن أخذ المشتري للذكريات لا يقتضى صحة البيع وإنما أخذها لأنها ليست مدعاة أصالة ولا جزءاً من الأصل مع احتمال انتقالها إليه بوصية إليه مثلاً من أي المدعى اهـ أي فعدم الحكم به بالمدعى لعدم ادعائه إياها وانتفاء كونها جزءاً من مدعاه وعدم الحكم به للبائع لاحتمال الانتقال انتهت أقول وهذا كالصريح أو صريحة في أن الزوائد المنفصلة يحكم بها للمدعى أن ادعاهما فليراجع (قوله وإن لم يقله الخ) لعل صوابه وأنه لم يقله الخ كما هو كذلك في بعض نسخ النهاية ويقتضيه قول المغني ورجحه البلقيني وقال أنه الصواب والمذهب الذي لا يجوز غيره قال ربحي القاضي الحسين الأول عن الأصحاب وهو لا يصر في كتاب من كتب الأصحاب في الطريقتين وهي طريقة غير مستقيمة جامعة لا مرمحاً وهو أنه يأخذ النتائج الخ وهذا محال واجيب عنه بما تقرر اهـ (قوله المتصلة) صوابه المنفصلة كما في الأسنى والنهاية والمغني (قوله ويرده) أي البلقيني (قوله وليست الزوائد كالثمن) محل تأمل (قوله وقد تقرر الخ) أي في مسألة الشجرة (قوله قال) أي البلقيني (قوله ما زادوه) إلى قوله وفي الأنوار في المغني (قوله بل الأوجه الأول) وفاقال للروض وأقره شرحه عبارتهما ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدوا به وبسببه أو بالعكس بأن ادعى ملكاً وذكر سبباً فشهدوا بالملك مطلقاً قبلت شهادتهم لأنهم شهدوا بالمقصود ولا تناقض فيه لأن ذكر السبب ليس مقصوداً في نفسه وإنما هو كالتابع اهـ (قوله إذ لا فرق الخ) فيه تأمل (قوله رد) أي الشاهد (قوله أو في القدر) عطف على في الجنس (قوله ما لم يكذبا) أي الشاهدين (قوله في شهادتهم) إلى الفرع في النهاية (قوله بما قبل الرهن) أي باقرار قبل الرهن (قوله أخذه كله) ظاهره حالاً ولا يصرف منه شيء في الدين

(فصل في اختلاف المتداعين) (قوله في اختلاف المتداعين) إلى التنبيه في النهاية إلى أقوله كما لو شهدت إلى أملاً إذا أقوله أحدهما بأنه إلى المتن وقوله أو تسلمه إلى المتن وقوله أي كما تنقله إلى وخرج وقوله كذا قالاه إلى المتن (قوله من دار) بيان لما أكثرى (قوله أو أجرته) أي في قدر أجرته ما أكثرى كان قال أكرتلك البيت بعشرين فقال بل أكرتيه بعشرة وقال ع ش أي القدر اهـ (قوله شهر كذا) إنما قيد كذا لأنه لا يصح بدونه كما هو ظاهر رشيدى (قوله مثلاً) في موضعين يستغنى عنه بكان سم (قوله أطلقنا) إلى قوله لتناقضهما في المغني (قوله أو أحدهما) فيه عطف على ضمير مرفوع متصل بلاتاً كيد بمنفصل (قوله فصل قال أجرتك البيت بعشرة الخ) (قوله بعشرة مثلاً) قد يستغنى عن مثلاً في الموضعين بكان

(٤٣ - شرواني وابن قاسم - عاشر) له لا بل من ثمن دار بأنه يغتفر في الأقرار ما لا يغتفر في الشهادة المشترط فيها المطابقة للدعوى لافيه (فرع) أقر الراهن بالرهن لاجني فإن أرخت بينة المقر له بما قبل الرهن أخذه كله أو بما بعده لم يكن له إلا ما فضل عن الدين فإن أطلقت بينة الأقرار أو أرخت بينة الرهن أو أطلقت تعارضاً ولم يثبت رهن ولا أقرار كما فتى به ابن الصلاح لكن نازعه في القوت ولا تقبل الشهادة بنى إلا أن حصر كلم يكن بمحل كذا وقت أو مدة كذا فتقبل وإن لم تكن الحاجة (فصل في اختلاف المتداعين) في نحو عقد أو سلام أو عتق إذا اختلفا في قدر ما أكثرى من داراً وأجرته أوهما كان (قال أجرتك البيت) شهر كذا مثلاً (بعشرة) مثلاً (فقال بل) أجرتنى (جميع الدار) المشتعلة عليه (بالعشرة) أو بعشرين (وأقاما بينتين) أطلقنا أو أحدهما أو اتحد تاريخهما

وكذا إن اختلف تاريخهما وانفقا على أنه لم يجر إلا عقد واحد (تعارضتا) فيسقطان على الأصح لتناقضهما في كيفية العقد الواحد فيتحالفان
ثم يفسخ العقد كما علم بمصر في البيع (٣٣٨) (وفي قول يقدم المستاجر) لاشتغال بيته على زيادة هي اكتمار جميع الدار كما لو شهدت بيته

وانفقا) أي المتدعيان سيد عمر (قوله فيسقطان) الأولى التأييد (قوله فيتحالفان الخ) وكذا الحكم إذ لم
تسكن بيته أسنى وانوار (قوله ثم يفسخ العقد) أي ويرجع المستاجر بالاجرة إن كان دفعها له وترجع الدار
للمؤجر عرش وعلى المستاجر اجرة مثل ما سكن في الدار ولو أقام أحدهما بيته دون الآخر قضى له بها انوار
وروض مع شرحه (قول المتن وفي قول يقدم الخ) محله في غير مختان التاريخ معنى (قوله بأنه لا تنافي بينهما)
أي لأن الشهادة بالالف لا تنافي للفين أسنى وفيه وقفة ظاهرة فيما إذا استندت الدعوى إلى سبب كالبيع
نعم إن فرض كون البيتين من جانب المدعي فقط يظهر الإطلاق لكن لا يكون بما نحن فيه (قوله بخلافه) أي
الامر والشان (أما إذا اختلف) إل قوله والحق الرافعي في المعنى (قوله ولم يتفقا على ذلك) أي على عقد
واحد كان شهدت إحداهما أنه أجر كذا سنة من أول رمضان والآخرى من أول شوال معنى وأسنى (قوله على
ذلك) أي أنه لم يجر إلا عقد واحد عرش (قوله فتقدم السابقة) أي لأن السابق من العقدين صحيح لا محالة معنى
وأسنى (قوله أو بالبعض أفادت الثانية صحة الاجارة) ظاهره أن مالك العين لا يستحق على المستاجر سوى
العشرة وعلى هذا فامعنى العمل بسابقة التاريخ مع أنه على هذا الوجه إنما عمل بمأخرة التاريخ أيضا إلا أن
يقال إن المراد من العمل بها نفي التعارض وإلا ففي الحقيقة عمل بمجموع البيتين عرش عبارة الرشيدى
قوله صحة الاجارة الخ أي بالسقوط من العشرة الثابتة كما هو ظاهر اهـ (قوله والحق الرافعي بخنا الخ) أقره
شيخ الاسلام (قوله في هذا) أي عدم التعارض أسنى ونهاية (قوله إذ لم يتفقا على ذلك) أي أنه لم يجر إلا عقد
واحد والمعمد التساقط مطلقا بجري (قوله لجواز الاختلاف الخ) أي اختلاف التاريخ فلم يتحقق التعارض
سم (قوله فيثبت الزائد الخ) لك أن تقول أي يثبت مع احتمال تقدم الشهادة بالكل في نفس الامر
فتلغو الأخرى سيد عمر وفيه نظر ظاهر إذ ما ذكره موجود في الصورة المتقدمة أيضا (قوله بالبيته الزائدة)
أي بيته المكترى الشهادة بالزيادة أي بأنه استاجر جميع الدار بجري (قوله لا يفيد) قد يقال بل يفيد
بدليل إفادة مجرد احتمال تعدد العقد في قوله السابق فتقدم السابقة فإنه لا مستند له إلا مجرد احتمال التعدد
لا يتيقنه إذ مجرد عدم الاتفاق على أنه لم يجر إلا عقد واحد لا يفيد يقين التعدد سم وقد يقال فرق بين
الاحتمالين إذا احتمال التعدد يترجح بضم يقين اختلاف التاريخ إليه كما هو ظاهر (قوله وإلا لم يحكم بالتعارض
الخ) قد تمنع هذه الملازمة سم (قوله لكن يؤيده) أي الإلحاق (قوله تعدد ثم يقينا) أي بمقتضى البيتين
لأن العقد الصادر من أحد المدعين غير الصادر من الآخر يقينا بخلاف ما هنا فإن العاقد واحد لجاز اتحاد
العقد وتعددده وبهذا يندفع ما نازعه بالشهاب سم في الجواب المذكور ولعله نظر إلى ما في نفس الامر مع
أنه ليس الكلام فيه ولو نظر ناليه لاحتمل انتفاء العقد بالكلية فتأمل رشيدى عبارة سم قوله يقينا فيه
نظر إذ البيته خصوصا المعارضة باخرى لا توجب اليقين بل ولا الظن بمجردهما (قوله ذلك) أي يقين
تعدد العقد (قوله فإن أقر به) أي أو أقام أحدهما بيته بما ادعاه أسنى (قوله لأحدهما الخ) أي وإن أقر
لها نصف بينهما انوار (قوله حلف لكل منهما يمينا) فإن رد إلى أحدهما حلف للثاني انوار (قوله وإن
ادعيا شيئا على ثالث) إنما عدل عن قول المصنف في بدائل إلى ما قاله ليشمل ما إذا لم يكن في يد البايع كما ستأتي
الإشارة إليه رشيدى (قوله بزعمه) متعلق بحقه وخبره بالمقر له (قوله أو أنه اشتراه الخ) عطف على قوله

بالف وبيته بالفين يجب
الفان وفرقوا بأنه لا تنافي
بينهما بخلافه هنا فان العقد
واحد وكل كيفية تنافي
الآخرى أما إذا اختلف
تاريخهما ولم يتفقا على
ذلك فتقدم السابقة ثم إن
كانت هي الشهادة بالكل
لفت الثانية أو بالبعض
أفادت الثانية صحة الاجارة
في الباقي والحق الرافعي
بحكمًا بالتخلفتين في هذا
للمطلقين أو أحدهما إذا
لم يتفقا على ذلك لجواز
الاختلاف حينئذ فيثبت
الزائد بالبيته الزائدة ولك
أن تقول مجرد احتمال
الاختلاف لا يفيد إلا لم
يحكم بالتعارض في أكثر
المسائل لكن يؤيده بل
يصرح به قول المتن الآتي
وكذا إن اطلقنا أو أحدهما
إلا أن يجب بان العقد
المرجوب للثمن تعدد ثم يقين
فساعد احتمال اختلاف
الزمن فعملوا به لقوة مساعده
وأما هنا فليس فيه ذلك فلم
يؤثر فيه مجرد جواز
الاختلاف (ولو ادعيا) أي
كل من اثنين (شيئا في يد
ثالث) فإن أقر به لأحدهما
سلم إليه وللآخر تخليفه إذ
لو أقر به له أيضا غرم له بدله
وإن أنكر ما ادعياه ولا بيته
حلف لكل منهما يمينا وترك
في يده (و) إن ادعيا شيئا

(قوله وكذا إن اختلف تاريخهما الخ) لا يقال هلا قدمت سابقة التاريخ كما في نظائره السابقة للمعنى السابق
ولا ينافيه وانفقا الخ (قوله لجواز الاختلاف حينئذ) فلم يتحقق التعارض (قوله لا يفيد) قد يقال بل
يفيد بدليل إفادة مجرد احتمال تعدد العقد في قوله السابق فتقدم السابقة فإنه لا مستند له إلا مجرد احتمال
التعدد لا يتيقنه إذ مجرد عدم الاتفاق على أنه لم يجر إلا عقد واحد لا يفيد يقين التعدد (و) إلا لم يحكم بالتعارض
قد تمنع هذه الملازمة (قوله يقينا) فيه نظر إذ البيته خصوصا المعارضة باخرى لا توجب اليقين بل ولا الظن

على ثالث (و) أقام كل منهما بيته) أحدهما بأنه غصب منه والآخرى بأنه أقر أنه غصب منه قدمت الأولى لأنها أثبتت الغصب أحدهما
بطريق المشاهدة فكانت أقوى ولا يغرم شيئا للمقر له لأن الملك للاول إنما ثبت بالبيته في الحائلة بين المقر له وبين حقه بزعمه أو (أنه اشتراه)

منه وهو يملكه أو وسله اليه أو تسله منه والمبيع بغير يده والأكاهو الفرض المعلوم من (٣٣٩) قول المأثني يد ثالث لم يحتج لذلك كما

يأتي (ووزن له ثمنه فان
اختلف تاريخ حكمه للاسبق)
منهما تاريخا لخال معهما زيادة
علم ولان الثاني اشتراه من
الثالث بعد مازال ملكه
عنه ولا نظر لاحتمال عوده
اليه لانه خلاف الاصل بل
والظاهر واستثنى البلقيني
مالو ادعى صدور البيع
الثاني في زمن الخيار وشهدت
بيته به فتقدم وللأول الثمن
ومالو تعرضت المتأخرة
لكونه ملك البائع وقت
البيع وشهدت الأولى بمجرد
البيع فتقدم المتأخرة
ايضا أي كما نقله وقره
وحاصله ان من شهدت من
البيتين بملك المدعي للبائع
وقت البيع أو للمشتري
الان أو بنقد الثمن دون
الآخرى قدمت ولو متأخرة
لان معها زيادة علم ولان
التعرض للنقد يوجب
التسليم والآخرى لا توجب
لبقاء حق الحبس للبائع فلا
تكفي المطالبة بالتسليم
ويأتي أول التنبيه الاتي
ماله تعلق بذلك ايضا وخرج
بقوله ووزن له ثمنه مالو لم
تذكره فاذا ذكرته احداها
قدمت ولو متأخرة لانها
تعرضت لموجب التسليم
كذا قاله لكن اطلال
البلقيني في رده (والا)
يختلف تاريخهما بان

احداها بانه غصبه الخ لا على قوله انه غصبه الخ وإن اومه مزجه (قوله منه) أي الثالث معنى (قوله أو
وسله الخ) عطف على وهو الخ وكان الأولى حذف الو او ليصير كقوله أو تسله الخ عطفًا على وهو (قوله
بغير يده) أي من يدعي عليه البيع وقوله والاي وإن كان المدعي به في يده لم يحتج أي في تصحيح الدعوى لذكر
ذلك أي قوله وهو يملكه رشدي (قوله كما يأتي) أي في التنبيه (قول المتن ووزن له الخ) بفتح الزاي يتعدى
باللام كما استعمله المصنف وبفسه وهو الاصح معنى (قول المتن فان اختلف تاريخ) كان شهدت احدي
البيتين انه اشتراه في رجب والآخرى انه اشتراه في شعبان معنى (قول المتن حكمه للاسبق) أي وبطال به الآخر
بالتن معنى عبارة سم أي ويلزم المدعي عليه للاخر دفع ثمنه لثبوته بينة من غير تعارض فيه كما هو ظاهر وكلام
الروض صريح فيه ثم ظاهره انه لا فرق في ذلك أي الحكم للاسبق بين ان يتفقا على انه لم يجر الا عقد واحد ولا
فان كان كذلك فهذا مما يختلف فيه المستلтан فقد يرد على قوله الاتي ان حكمهما واحد في التعارض وتقديم
الاسبق اه واجاب عنه الرشدي بانفسه ولا يأتي هنا مقدمته في المسئلة السابقة من ان محلها ان لم يتفقا
على انه لم يجر سوى عقد واحد اذا لصوره ان العاقد مختلف فلا ياتي اتحاد العقد فواقع للشهاب ابن
قاسم هنا سواء (قوله واستثنى البلقيني الخ) عبارة النهاية ويستثنى كما قال البلقيني الخ (قوله في زمن الخيار)
أي للبائع أو لماعش (قوله وحاصله) إلى قوله وبما قررته في المعنى الا قوله ولان التعرض إلى المتن
وقوله قدمت بيته ذي اليد (قوله وحاصله الخ) أي حاصل ما في المقام (قوله بملك المدعي) أي به (قوله أو
نقد الثمن) عطف على ملك المدعي (قوله دون الآخرى) راجع لكل من الصور الثلاث (قوله فلا تكفي
المطالبة) أي في ترجيح البيته (قوله وخرج بقوله الخ) اعلم ان قوله وخرج إلى المتن كان في اصل الشارح ثم
ضرب عليه وابدله بقوله وحاصله الخ وصاحب النهاية تابعه على المرجوع عنه وهو قوله وخرج اه سيد
عمر (قوله مالو لم تذكره) سكت عن حكمه وظاهر بما بعده ان الحكم عدم صحة هذه الشهادة اذ لا الزام فيها
رشدي (قوله فواضح) أي يسلم المدعي به للمقر له انوار ومعنى (قوله والا) أي وان لم يقر واحد منهما واما
إذا اقر لاحدهما فقط فيحلف للاخر كما ر (قوله حلف لكل الخ) أي انه ما باعه معنى (قوله كما ر) أي في
شرح ولو ادعيا شيئا (قوله ومحل) إلى قوله وبما قررته في الاسنى والانوار والمعنى الا قوله قدمت بيته ذي
الي (قوله ومحل) أي التعارض ع ش أي والرجوع (قوله ان لم يتعرضا) الأولى التانيث (قوله والا
قدمت بيته ذي اليد) انظر إذا لم يكن لاحدهما يد وقوله ولا رجوع الخ هذا ظاهر إذا تعرضت كل منهما
بخلاف ما إذا تعرضت احدهما فقط مع ان والا شامل له ايضا فليراجع سم عبارة الرشدي قوله والا
قدمت بيته ذي اليد الخ) كان الاصول والا فلا رجوع لو احدهما ثم ان كان في يد احدهما قدمت بيته
واعلم ان الماوردي جعل في حالة التعارض اربع حالات لان العين إما ان تكون في يد البائع أو في يد احد
المشتريين أو في يديهما أو في يد اجنبي إلى ان قال الحالة الثانية ان تكون العين في يد احدهما ثم ذكر فيها
وجهين مبينين على الوجهين في الترجيح بيد البائع اذا صدق احدهما وقال فان رجحناه بيده وبينته أي وهو

بمجردهما (قوله حكمه للاسبق) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يتفقا على انه لم يجر الا بيع واحد ولا فان
كان كذلك فهذا مما يختلف فيه المستلتان فقد يرد على قوله الاتي علم ان حكمهما واحد في التعارض وتقديم
الاسبق (قوله ايضا حكمه للاسبق) أي ويلزم المدعي عليه للاخر دفع ثمنه لثبوته بينة من غير تعارض
فيه كما هو ظاهر وكلام الروض صريح فيه (قوله وسقوطها انما هو فيما تعارضتا فيه وهو العقد فقط
ومحلها ان لم يتعرضا لقبض المبيع) عبارة الروض فان تعارضتا حلف لكل ولها استرداد الثمن
لان تعرضت البيته لقبض المبيع قال في شرحه فليس لها استرداد الثمن منه لتقرر العقد بالقبض وليس
على البائع عهدة ما يحدث بعده اه وهذا ظاهر ان تعرضت كل منهما بخلاف ما اذا تعرضت احداها
فليراجع (قوله والا قدمت بيته ذي اليد) شامل لتعرضهما وتعرض احداها وانظر اذا لم يكن

اطلقنا واحداهما أو اارختا بتاريخ متعدد (تعارضتا) فيتساقلان ثم ان أقر لهما فواضح والاحلف لكل مينا ويرجمان عليه بالثمن
لثبوته بالبيته وسقوطهما انما هو فيما تعارضتا فيه وهو العقد فقط ومحلها ان لم يتعرضا لقبض المبيع والا قدمت بيته ذي اليد

ولارجوع لو احدهما بالثمن لأن العقد قد استقر بالقبض وبما قرره في هذه والتي قبلها علم أن حكمها واحد في التعارض وتقديم الأسبق وكأن المتن إنما خالف أسلوبها الموهوم لتخالف أحكامها لاجل الخلاف ويجرى ذلك في قول واحد اشترتها من زيد وآخر اشترتها من عمرو على الوجه المذكور وأقاما بينتين كذلك (٣٤٠) فيتعارضان ويصدق من العين يده فيحلف لكل منهما أو يقر (تنبيه) لا يكفي في

الدعوى كالشهادة ذكر الشراء إلا مع ذكر ملك البائع إذا كان غير ذي يد أو مع ذكر يده إذا كانت اليد له ونزعت منه تعديا أو مع قيام بينة أخرى باحدهما يوم البيع ويصيران كهيئة واحدة وكذا كل ما ذكره شرط لو تركته بينة وقامت به أخرى كافتراء امرأة لفلان وقت كذا بمحل كذا فشهد آخران بانها فلانة وإنما تسمع البينة بالملك المطلق إن كان المدعى أو بيد المدعى من لم يعلم ملكه ولا ملك من انتقل منه إليه أو لم يكن يباحدو فيها عدا ذلك قد تسمع لكن لا يعمل بها كالأنتزاع خارج عينا من داخل بينة فاقام الداخل بينة بملكها مطلقا فانها تسمع وفادتها معارضة بينة الخارج فقط لتردد العين إلى يده ولو أقام بينة بان هذا رهني واقبضني داره في ربيع الاول سنة كذا وآخر بينة بأنه اقربى بها تلك السنة ولم يذكرها شهرا قال ابن الصلاح تعارضتا لأن الرهن يمنع صحة الاقرار فلا يشترط رهن ولا اقرار كما مر آنفا بما فيه (ولو قال كل منهما) والمبيع في يد المدعى عليه (بعته كذا) وهو ملكي ولا لم تسمع الدعوى فانكر (٣٤١) قاما هما أي البينتين بما قالاه وطالباه بالثمن

الاصح كما أشار إليه الشارح بقوله ثم إن أقر الخ رجوع الآخر بالثمن الذي شهدت به بينة إلى آخر ما ذكره فما ذكره الشارح هو حالة من تلك الاحوال الاربعة ويكون محل قول الماوردي فيها رجوع الآخر بالثمن اما إذا لم تعرض بينته لقبض المبيع وظهر ان مثلها في ذلك غير هام من بقية الحالات لكن قول الشارح وإلا من قوله ولا أقدمت بينة ذي اليد شامل لما إذا تعرض كل من البينتين لقبض المبيع وما إذا تعرضت لإحدهما فقط مع ان قوله ولا رجوع لو احدهما بالثمن خاص بما إذا تعرض كل منهما لذلك وإلا اختص عدم الرجوع بمن تعرضت بينته لذلك كما هو ظاهر بما مر وفي كلام الماوردي أن من العين في يده لا رجوع له مطلقا هو قوله وكان الاصول الخ تقدم عن قريب عن الاسني والانوار والمغني ما يؤيده (قوله) لأن العقد قد استقر بالقبض أي وليس على البائع عهدة ما يحدث بعده أسنى ومعنى (قوله) وبما قرره في هذه هي قول المصنف ولو ادعى الخ وقوله والتي قبلها هي قول المصنف قال آجر تلك البيت الخ ع (قوله) وكان المتن إنما خالف أسلوبها الموهوم لتخالف أحكامها الخ قديوجه المتن ايضا بأنه مع اختلاف التاريخ قد يتعارضان في الاولى وذلك إذا اتفقنا على أنه لم يجر الاعقد واحد سم (قوله) الموهوم أي المتن من حيث سلوكه لاسلوبين (قوله) لاجل الخلاف) ينبغي حيث اتحد حكمهما واختلفا في الخلاف بيان سرجريان الخلاف في إحداهما دون الاخرى مع اتحاد حكمهما سم وقد يقال السر تعدد العاقد هنا واتحاده هناك (قوله) ويجرى ذلك أي قول المصنف ولو ادعى الخ (قوله) في قول واحد الخ أي لمن يده دار أسنى (قوله) على الوجه المذكور) أي بان يقول كل منهما وهو يملكه أو ما يقوم مقامه أسنى وانوار (قوله) من العين يده أي من المتنازعين وزيد عمرو أو شخص خامس (قوله) فيحلف أي من العين يده لكل منهما أي المدعين للشراء (قوله) لا يكفي) إلى قوله ونزعت في الانوار والروض مع شرحه (قوله) في الدعوى كالشهادة (الانساب لما بعده العكس (قوله) إلا مع ذكره ملك البائع) أي أو ما يقوم مقامه عبارة الروض مع شرحه ويشترط في دعوى الشراء من غير ذي اليد ان يقول المدعى اشترتها منه وهي ملكه أو تسلمتها منه أو سلمها إلى كالشهادة يشترط فيها ان يقول الشاهد اشترها من فلان وهي ملكه أو تسلمها منه أو سلمها اليه لافي دعوى الشراء من ذي اليد فلا يشترط فيها ذلك بل يكفي بان اليد تدل على الملك اه (قوله) ومع ذكر يده) الاولى حذف لفظة مع (قوله) ونزعت منه تعديا) لعله ليس بقيد اخذ من سكوت الروض والانوار ههنا فليراجع (قوله) او مع قيام بينة الخ عطف على قوله مع ذكر ملك البائع الخ (قوله) باحدهما) أي بملك البائع أو يده (قوله) إن كان المدعى) أي به (قوله) او يده لم يعلم ملكه الخ) انظر هل صورة عدم العلم أنما هي نحو ان يقال ذو اليد حالا أو في الاصل لا اعلم مالكة أو له صورة أخرى (قوله) ولم يذكرها (قوله) كما مر آنفا الخ) أي في الفرع الذي قبيل الفصل (قول المتن ولو قال كل منهما) أي من المتداعيين لثالث بعته الخ وهذه عكس التي قبلها معنى (قوله) والمبيع) إلى قوله وحيث امكن في المغني لا قوله كالمولم يكن إلى المتن وإلى قوله ولو أقام بينة بان هذه الدار في النهاية (قوله) وهو ملكي) انظر هل يكفي وهو في يدى كما قد يدل عليه ما في التنبيه المار آنفا

لا حدهما يد (قوله) ولا رجوع لو احدهما بالثمن) هذا ظاهر إذا تعرضت كل منهما مع أزول شامل لتعرض لإحدهما فقط (قوله) وبما قرره في هذه والتي قبلها إلى قوله لاجل الخلاف) ينبغي حيث اتحد حكمهما واختلفا في الخلاف بيان سرجريان الخلاف في إحداهما دون الاخرى مع اتحاد حكمهما (قوله) لا خالف) قديوجه المتن ايضا بأنه مع اختلاف التاريخ أيضا قد يتعارضان في الاولى وذلك إذا اتفقنا على أنه لم يجر إلا عقد واحد (قوله) وهو ملكي) انظر وهو في يدى هل يكفي كما قد يدل عليه ما في التنبيه المذكور

المدعى عليه (بعته كذا) وهو ملكي ولا لم تسمع الدعوى فانكر (٣٤١) قاما هما أي البينتين بما قالاه وطالباه بالثمن (فان اتحد تاريخهما تعارضتا) وتساقتنا لا متاع كونه ملكا في وقت واحد لكل وحده فيحلف لكل كالمولم يكن لو احدهما بينة وإن كان لا حدهما بينة قضى له وحلف للآخر (وإن اختلف) تاريخهما (لزمه الثمان) لا مكان دعواهما ومن ثم اشترط اتساع الزمن للعقد الاول سم

ثم الانتقال للبائع الثاني ثم العقد الثاني والاحلف لكل (وكذا) يلزمه الثمنان (ان اطلقنا) او اطلقت (احدهما) وارخت الاخرى (في الاصح) لاحتمال اختلاف الزمن وحيث أمكن الاستعمال فلا استعجال وفارقت هذه ما قبلها بان العين تضيق عن حقهما معا فتعارضتا والقصد هنا الثمنان والذمة لا تضيق عنهما فوجبوا شهادة البينتين على اقراره كهي على البيعين فيما ذكر وفي الانوار عن فتاوى الفقهاء لو شهدا انه باع عاقلا وآخر ان به مجنون ذلك اليوم عمل بالاولى او انه باع مجنوناً فادما وفي فتاوى (٣٤١) القاضي نحوه وهو لو قالت بيته اقر بكذا يوم

كذا فقالت أخرى كان مجنوناً في ذلك الوقت قدمت لان معارضة علم وقيدته البغوى بمن لم يعرف له انه يجن وقتاً ويفيق وقتاً والاتعارضتا ولو اقام بيته بان هذه الدار التي بيده وقفها ابى على وهو مالك حائز يومئذ فاقام ذواليد بيته بانها ملكه قدم مالم تقم بيته اخرى بانه غصبها من الواقف لانه ذواليد حينئذ ولو ظهر في موقف محكوم بصحته بعد ثبوت ملك الواقف وحيازته مكتوب محكوم بصحته يشهد بالملك والحيازة لاخر قبل صدور الوقف لم يبطل الوقف بمجرد ذلك كما افتي به شيخنا قال لانه يجوز بتقدير صحته ان يكون المالك انتقل من صاحبه الى الواقف لاسيما واليد لا واقف او من قام مقامه كما هو ظاهر السؤال

اهو لا يعارضه ما رقبيل قوله وانما لو شهدت بمكة امس لتحقق ان اليد عادية ثم فلم ينظر لاحتمال الانتقال بخلافه هنا ولو شهدت بيته على منكر الشراء له بضمن جزاف قبل ان قال لا حلال لان

سم أقول الظاهر الفرق بين المطالبة بالعين فيكون فيها ذكر اليد والمطالبة بالثمن فلا بد فيها من ذكر الملك أو ما يقوم مقامه كما هو قضية اقتصارهم عليه هنا (قوله ثم الانتقال) أي من المشتري (قوله والاخ) أي بان ذكر الشهود زمننا لا يتأتى فيه ذلك فلا يلزمه الثمنان للتعارض وحلف الخ نهاية ومعنى (قوله وحيث أمكن الاستعمال) أي للبينتين (قوله وفارقت هذه) هي قول المصنف ولو قال كل منهما الخ وقوله ما قبلها هو قوله ولو ادعى الخ (قوله بان العين الخ) أي هناك (قوله على اقراره) أي الثالث المدعى عليه (قوله كهي على البيعين الخ) أي فيلزمه الثمنان الا ان اتحد تاريخ الاقرارين أو لم يمتز ما يمكن فيه الانتقال فلا يلزم مانه للتعارض اسنى (قوله قدما) أي الاخران (قوله وفي فتاوى القاضي) وفي الروض مع شرحه وإن قامت بيته مجنون القاتل عند قتله والاخرى بعقله عنده تعارضتا انتهى وقياس ما ذكر عن الفقهاء تقديم الاولى سم (قوله نحوه) أي نحو ما في فتاوى الفقهاء اخبرنا (قوله في ذلك الوقت) ان اريد وقت الاقرار كان نحو ما مر عن الفقهاء كما قال لكن لا يحتاج لتقيد البغوى المذكور وان اريد بالوقت يوم الاقرار فليس نحو ما مر عن الفقهاء بل الموافق له حينئذ تقديم الاولى فليتأمل سم على حجج اه رشدي وقوله بل الموافق له حينئذ تقديم الاولى أقول وقد يفرق بان البيته الاولى في مسألة القفال قيدت بالعقل دون مسألة القاضي (قوله وقيدته) أي ما في فتاوى القاضي (قوله والاتعارضتا) أي ولا يتأتى التعارض كان مجنوناً في ذلك الوقت لانه ليس صريحاً في استغراق الجنون ذلك الوقت سم ولعله مبنى على ان ايراد بالوقت يوم الاقرار واما اذا اريد به وقت الاقرار فالمنافاة ظاهرة كما مر (قوله بانه غصبها) أي او ترتب بيده على بيع صدر من اهل الوقف او بعضهم كما مر في شرحه وان لو كان لصاحب تاخرة التاخير الخ (قوله من الواقف) أي او بمن قام مقامه كما يأتي (قوله لانه) أي الواقف (قوله حينئذ) أي حين ثبوت الغصب منه (قوله بتقدير صحته) أي ذلك المكتوب او الحكم (قوله لتحقق ان اليد عادية الخ) من اين تحقق ذلك ثم لا هنا فان قيل بمقتضى شهادة المعارضة قلنا بتقدير افادتها التحقق هي موجودة في المسئلتين لكن فرق بينهما فان البينتين اسندتا الى الانتقال من شخص واحد هناك لا هنا سم وايضا قد حكم بالصحة هنا لا هناك (قوله له) أي للمبيع (قوله قبلا) أي الشاهدان (قوله ابى خصمه) بالاضافة (قوله ولا يرث المدعى) أي به (قوله بخلافه في وقدره) الا وضع الاخصر بخلاف وقدره (قوله لنحو اقراره الخ) نائب فاعل ان يقال (قوله لما هو معلوم الخ) تعليل لتعيين ما قاله (قوله لان هذا) أي وهو وارثه (قوله انسان) إلى قوله وقيد البليغ في المغنى الا قوله يظهر انه إلى يشترط

(قوله وفي فتاوى القاضي نحوه) وهو لو قالت بيته اقر بكذا فقالت أخرى كان مجنوناً في ذلك الوقت الخ في الروض وشرحه او اثل الجراح مانصه وإن قامت بينتين مجنوناً وعقله أي قامت احدهما مجنون القاتل عند قتله والاخرى بعقله عنده تعارضتا وقياس ما ذكر عن الفقهاء تقديم الاولى (قوله في ذلك الوقت) ان اريد وقت الاقرار كان نحو ما مر عن الفقهاء كما قال لكن لا يحتاج لتقيد البغوى المذكور وإن اريد بالوقت يوم الاقرار فليس نحو ما مر عن الفقهاء بل الموافق له حينئذ تقديم الاولى فليتأمل (قوله والاتعارضتا) أي ولا يتأتى التعارض كان مجنوناً في ذلك الوقت لانه ليس صريحاً في استغراق الجنون لذلك الوقت (قوله لتحقق ان اليد عادية الخ) من اين تحقق ذلك ثم لا هنا فان قيل بمقتضى شهادة المعارضة قلنا بتقدير افادتها

حذفه لان الجزاف حلال وحرام ولو اقام بيته بان هذه التي بيده ملكي فاخذها فاقام آخر أخرى بانه اشتراها من كانت بيده وهي ملكه حينئذ حكم بها لهذه الزيادة علم ينتهت بتقديم بيته قالت ملك أي به وقدره ثم على بيته قالت ملك اب خصمه وهو وارثه لجواز كونه وارثاً ولا يرث المدعى لدين مستغرق فليس فيه تصريح بملكه بخلافه في وقدره (تنبيه) ه الاولى بل المتعين ان يقال بدل لدين مستغرق لنحو اقراره به لاخر بعد موت ابيه وذلك لما هو معلوم ان الدين لا يمنع الارث وقد يقال في اصل التعليل لان هذا ليس فيه التخصيص على تلقى ملك هذا عن الاب لانه لم يشهد بارث شي خاص بخلاف وقدره فانه خص على انه متلق ملكه من ابيه فلا احتمال فيه بخلاف ذلك (ولومات) انسان (عن ابنين مسلم ونصراني

فقال كل منهما مات على دين (فأمره ولا يبدى) فان عرف أنه كان نصرانيا صدق النصراني) يمينه لان الاصل بقاء كفره (و ان اقاما بينتين مطلقتين) بما قالاه (قدم المسلم) لان مع بينته زيادة علم بالانتقال والاخرى مستصحية وكذا كل ناقله ومستصحية ومنه تقديم بينة الجرح على بينة التعديل (وان قيدت) احدهما (ان اخر (٣٤٢) كلامه اسلام) اى كلفته وهى الشهادتان (وعكسته الاخرى) فقيدت ان اخر كلامه النصرانية

كثالث ثلاثة ويظهر أنه لا يكتفى هنا بمطلق الاسلام والتصر لآمن فقيه موافق للحاكم على ما مر في نظائره بما فيه ثم رايهم قالوا يشترط في بينة النصراني ان تفسر كلفة التصرف في وجوب تفسير بينة المسلم كلفة الاسلام وجهان ونقل ابن الرفعة والاذرعى عدم الوجوب عن جمع ثم رجح الوجوب لاسيما من شاهد جاهل أو مخالف للقاضي (تعارضتا) وتساقتا لتناقضهما اذ يستحيل موته عليهما فيحلف النصراني وكذا لو قيدت بينته فقط وقيد البقيني التعارض بما اذا قالت كل آخر كلمة تكلم بها مكشفا عنده الى أن مات وأما اذا اقصرنا على آخر كلمة تكلم بها فلا تعارض فيه لاحتمال أن كلا اعتمدت ما سمعته منه قبل ذهابها عنه ثم استصحب حاله بعدها ولو قالت بينة الاسلام علينا تنصره ثم اسلامه قدمت قطعا (وإن لم يعرف دينه و اقام) كل منهما (بينه) انه مات على دينه تعارضتا اطلقنا قيدنا لفظه عند الموت لاستحالة اعمالها فان قيدت واحدة واطلقت

ولم يقل المتن ولو مات نصراني في النهاية لا لقوله بما فيه ثم رايهم وقوله فهل يتعارضان الى فظاهر اطلاقهم وقوله في صورتين في موضعين (قوله ومنه) اى من تقديم الناقل على المستصحية (قوله احدهما) اى بينة المسلم معنى (قوله ويظهر انه الخ) عبارة النهاية والوجه الخ (قوله هنا) يعنى في قول المصنف وان قيدت ان اخر كلامه الخ رشيدى (قوله وجهان ونقل ابن الرفعة والاذرعى عدم الوجوب عن جمع ثم رجح الوجوب) عبارة النهاية وجهان اصحهما نعم اه (قوله ثم رجح الخ) اى الاذرعى معنى (قوله فيحلف النصراني) اى لان الاصل بقاء كفر الاب وقوله وكذا الخ اى يحلف النصراني سم (قوله بينته) اى بينة النصراني كذا في المغنى وشرحي المنهج والروض بالاظهار ويصرح بذلك قول الشارح الا ترى وكأنه اخذه من نظيره في المسئلة السابقة اى بخلاف ما لو قيدت بينة المسلم فقط فتقدم كاعلم بالاولى من قول المصنف الماروان اقاما بينتين الخ ويعلم بذلك ان قول الرشيدى قوله بينته هو كذا في نسخ الشارح بهاء الضمير لكن عبارة الروضة بينة بلاهاه وهى الاصول اه ناشئ عن عدم المراجعة (قوله فلا تعارض فيه) اى وتقدم بينة المسلم عرش زاد السيد عمر كما هو ظاهر لانها ناقله اه (قوله بعدها) اه كلام البقيني (قوله ولو قالت الخ) اى فيما اذا قيدت بينة النصراني بان اخر كلامه نصرانية (قول المتن وان لم يعرف الخ) قد يقال هذا لا يتأتى مع قوله اولا مسلم ونصراني لانه يلزم من نصرانية احدهما نصرانية الاب وقد يصور ذلك بان يدعى كل من اثنين على شخص انه ابوهما ويصدقهما في ذلك عرش وحلي (قول المتن دينه) اى دين الاب وروض عبارة المغنى اى دين الميت اه (قوله و اقام كل منهما) اى النصراني والمسلم كما هو ظاهر السياق وانظر ما صورة ابن نصراني واب لا يعرف دينه رشيدى ومر آتقان عرش والحلي تصويره (قوله ام قيدنا لفظه الخ) اى بمثل ما ذكر مغنى (قوله فهل يتعارضان الخ) عبارة النهاية اتجه تعارضهما واذ تعارضتا الخ (قوله او تقدم بينة المسلم الخ) اى فيما اذا قيدت فقط (قوله لانه حيث ثبت الخ) متى ثبت هناسم وقد يقال ثبت بمقتضى زيادة علم بينته (قوله ولم يوجد) اى اليقين (قوله وجرى شارح الخ) واقفه المغنى (قوله السابقة) اى انفا (قوله فعارض) اى التقييد يعنى بينة النصراني المقيدة فقط (قوله وهذا) اى التقوية (قوله في صورتين) اى صورتى تقييد احدهما فقط ويحتمل أن المراد صورة الاطلاق وصورة التقييد منهما او من احدهما (قوله وإذا تعارضتا) الى قوله ولو قالت في المغنى لا لقوله وحلف الى او يدعيهما (قوله وحلف كل الخ) اى او نكلا اخذنا من نظائره (قوله في صورتين) اى صورتى التعارض وعدم البينة (قوله تقاسما نصفين) قال الزياىدي وإن كان احدهما ذكر او الاخر اثنى اه اى مع انه لو ثبت مدعى الاثنى لم تأخذ سوى النصف وهذا نظير ما ذكره فيما لو ادعى رجل عينا واخر نصفها وهى في يدهما و اقاما بينتين حيث تبقى لهما نصفين رشيدى وقوله اى مع انه الخ فيه تامل (قوله اذ لا مرجح) عبارة المغنى والاسنى وكذا ان كان في يد احدهما على الاصح اذ لا اثر للبعد اعتراف صاحبها بانه كان للبيت وانه ياخذها رثا فكاكه يدهما اه (قوله فالقول قوله)

التحقق هو موجودة في المستلثين لكن فرق بينهما فان البينتين استندتا الى الانتقال من شخص واحد هناك لاهنا (قوله ثم رجح الوجوب) كتب عليه مر (قوله فيحلف النصراني) اى فان الاصل بقاء كفر الاب وقوله وكذا لو قيدت اى يحلف النصراني (قوله فان قيدت واحدة واطلقت الاخرى فهل يتعارضان الخ) فان قيدت واحدة واطلقت اخرى اتجه تعارضهما مشاه (قوله لانه حيث ثبت) متى ثبت هنا (قوله او يدا حدهما تقاسما) الخ قال في شرح الروض ولا يختص به ذواليد لانه لا اثر للبعد اعتراف صاحبها

الاخرى فهل يتعارضان ايضا او تقدم بينة المسلم احتياطا للاسلام لانه حيث ثبت لا يرفع الا ليقين ولم يوجد كل محتمل وجرى اى شارح في تقييد بينة النصراني فقط على التعارض وكأنه اخذه من نظيره في المسئلة السابقة لكن الفرق واضح فان تقييدها ثم قوى بعلم تنصره قبل فعارض بينة الاسلام لقوته حيث تدور هذا مفقود في مسئلتنا ومع ذلك فظاهر اطلاقهم التعارض في صورتين واذ تعارضتا اولا بينة لاحدهما وحلف كل للاخر يمينتا في صورتين والمال بيدهما او يدا حدهما تقاسما نصفين اذ لا مرجح او يد غيرهما فالقول قوله ثم

التعارض إنما هو بالنسبة لنحو الارث بخلاف نحو الصلاة عليه وتجهيزه كسلم ودفنه في مقابرنا ويقول المصلي عليه في النية والدعاء إن كان مسلماً وظاهر كلامهم وجوب هذا القول ويوجهه بأن التعارض هنا صير مشكوكاً في دينه فصار كالاختلاط السابق في الجنائز ولو قالت بيته مات في شوال وأخرى في شعبان قدمت لأنها نافذة ما لم تقل الأولى رأيتها حياً أو يبيع مثلاً في (٣٤٣) شوال والاقدمت على المعتمد أوبرى من

مرضه الذي تبرع فيه وأخرى مات فيه قدمت الأولى على الأوجه خلافاً لقول ابن الصلاح بالتعارض لأنها نافذة ولو مات نصراني عن ابنين مسلم (حالة الاختلاف) ونصراني قتال المسلم أسلمت بعد موته (أي الأب) فالمرث بيننا فقال النصراني بل (أسلمت) (قبله) فلا رث لك (صدق المسلم يمينه) لأن الأصل استمراره على دينه فيحلف ويرث ومثله كما باصله وحذفه للعلم به بما ذكره المفهم أنه لا فرق في تصديق المسلم بين اتفاقهما على وقت موت الأب وعدمه لو اتفقا على موت الأب في رمضان وقال المسلم أسلمت في شوال والنصراني في شعبان (وإن أقامهما) أي البيتين بما قالاه (قدم النصراني) لأن بيته نافذة عن الأصل الذي هو التنصر إلى الإسلام قبل موت الأب فهي أعلم وقيدته البلقيني بما إذا لم تقل بيته المسلم علينا تنصره حال موت أبيه وبعده ولم تستصحب فان قالت ذلك قدمت والا لزم الحكم برده عند موت أبيه والأصل عدم الردة

أي في أنه لنفسه أو لأحدهما كذا في حاشية الشيخ وقد قيده في الانوار بأن يدعيه الغير لنفسه فليراجع رشيدى عبارة الانوار فإن لم يكن بيته وكان المال في يد غيرهما يدعيه لنفسه صدق يمينه اه ثم ينبغي حل قول ع ش أو لأحدهما على الاقرار المطلق له وما إذا اقر بأنه لأحدهما المعين ارثاً من أبيه فحكمه كما إذا كان يداً أحدهما (قوله بالنسبة لنحو الارث الخ) عبارة المعنى بالنسبة للارث خاصة وأما بالنسبة للدفن وغيره فإنه يدفن في مقابر المسلمين ويصلى عليه ويقول المصلي عليه الخ (قوله بخلاف نحو الصلاة) أي فإنه يجعل فيه كسلم بدليل ما بعده رشيدى وقال سم انظر نحو الصلاة إذا لم يكن لأحدهما بيته اه اقول قضية اطلاق قول الاسنى والانوار ويدفن هذا الميت المشكوك في اسلامه في مقابر المسلمين الخ عدم الفرق بين التعارض وعدم البيته (قوله كالاختلاط الخ) أي اختلاط موتى المسلمين بموتى الكفار معنى (قوله ولو قالت بيته مات في سؤال الخ) لا يظهر لوضع هذا محل بل هو عين قول المصنف الاتي وتقدم بيته المسلم على بيته غاية الامر ان المصنف فرضها في صورة خاصة على ان قوله هنا ما لم تقل الأولى رأيتها الخ نافذة في شرح المتن الذي اشرنا اليه كما سيأتي التنبيه عليه رشيدى (قوله والا) أي وان قالت الأولى نحو ما ذكر قدمت الخ أي لزيادة عليها (قوله لأنها نافذة) علة للأوجه رشيدى (قول المتن قبله) وينبغي ان المعية كالقبلة ع ش (قوله فلا رث لك) بل هو لي معنى (قوله لأن الأصل) أي قوله ونظيره ما تقرر في النهاية الا قوله ثم رايت الى المتن (قوله استمراره) أي المسلم على دينه أي الأصلي وهو التنصر (قوله ومثله) أي مثل اطلاقهما (قوله المفهم أنه لا فرق الخ) لك ان تقول حيث كان ذلك مفهوماً من اطلاق المتن فهو من مشمولاته ومن افاده فهو مذكور في المتن بحيث انه لو ذكره ثانياً كان تكراراً فلا ينبغي هذا الصنيع الموهوم خلاف ذلك فتأمل رشيدى وقوله فهو من مشمولاته الخ أي كما اشرنا اليه المعنى بقوله عقب المتن ما نصه سواء اتفقا على وقت موت الأب ام اطلقا اه (قوله لو اتفقا الخ) خبر قوله ومثله الخ عبارة النهاية ما لو اتفقا الخ بزيادة ما هي احسن (قوله وقيدته البلقيني بما إذا لم تقل الخ) اقره المعنى عبارته (تنبيه) محل تقديم بيته النصراني ما إذا لم تشهد بيته المسلم بانها كانت تسمع تنصره إلى ما بعد الموت والافتقار ضماناً وحينئذ يصدق المسلم قال البلقيني ومحلها ايضاً إذا لم تشهد بيته المسلم انها علمت منه دين النصرانية حين موت أبيه وبعده وانها لم تستصحب فان قالت ذلك قدمت بيته المسلم لانها لو قدمنا بيته النصراني لزم ان يكون مرتداً حال موت أبيه والأصل عدم الردة اه فسكت عليه ولم يعقبه بما في الشرح (قوله والا) أي بان تقدم بيته النصراني معنى (قوله وقياس ما يأتي في رأينا الخ) عبارة النهاية فالوجه قياساً على ما يأتي الخ (قوله يمينه) أي قوله فيحلف النصراني في المعنى (قوله نعم) أي قوله اما إذا لم يتفقا كذا في الروض وشرح المنهج (قوله ان قالت) أي بيته النصراني معنى (قوله تعارضتا) انظر هذا مع قوله فيما مر ولو قالت بيته مات في شوال وأخرى في شعبان حيث ذكرهم انه تقدم المؤرخة بشوال حيث قالت علينا حيا فيه ع ش عبارة الرشيدى تقدم له اعتماد تقديم الشاهدة بالموت في شوال حينئذ المناقض لما هنا كما نبهنا عليه لا ينبغي ان الذي يجب اعتماده لا شارح ما هنا اذ من المرجحات ذكر الشيء في محله ولا نه جعل ما هنا اصلاً وقاس عليه ما استوجهه قريار داعي البلقيني في شرح المتن قبل هذا والقاعدة العمل باخر قول المجتهد وان ذكر في الاول ما يشعر باعتداده ولا نه موافق لما قاله الشيخان اه بخذف (قوله فيحلف النصراني)

بأنه كان للبيت وأنه باخذه ارثاً فكانه يدهما اه (قوله بخلاف نحو الصلاة عليه الخ) انظر نحو الصلاة اذ لم يكن لأحدهما بيته اه (قوله وقياس ما يأتي الخ) هو الأوجه ش م ر

وفيه نظر وقياس ما يأتي في رأينا حيا في شوال التعارض فيحلف المسلم ثم رأيت غير واحد جزم به (فلو اتفقا) أي الابنان (على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني مات) (في شوال صدق النصراني) يمينه لأن الأصل بقاء الحياة (وتقدم بيته المسلم على بيته) إن أقاما بيته بذلك لأنها نافذة من الحياة إلى الموت في شعبان والأخرى مستصعبة الحياة إلى شوال نعم ان قالت رأينا حيا في شوال تعارضتا كما قالاه فيحلف النصراني أما إذا لم يتفقا على وقت الاسلام فيصدق المسلم كما مر لأصل بقائه على دينه

وتقدم بينة النصراني لانها نافلة ما لم تقل بينة المسلم عاينا الاب ميتا قبل اسلامه في رمضان ويحلف المسلم ونظير ما تقرر في رأينا حيا وعائنا ميتا شهادة بينة بان ابا مدع مات يوم كذا فور ثم وجدته فاقامت امرأة بينة بانه تزوجها يوم كذا اليوم بعد ذلك اليوم ثم مات بعده فتقدم بينتها لان معها زيادة علم ومن ثم لو شهد ابو تهو آخر ان بغيته بعد ذلك قدمت بينة الحياة لزيادة علمها وقد يشكك بذلك قول ابن الصلاح لو شهدت بينة بانه برى من مرضه الفلاني ومات من غيره واخرى بانه مات منه تعارضنا بخلاف ما لو شهدت بينة بانه مات في رمضان سنة كذا فاقام بعض الورثة بينة بانه اقر له بكذا سنة كذا السنة بعد تلك (٣٤٤) فان بينة موته في رمضان مقدمة اه فتقديم هذه يشكك بما تقرر الا ان يحاجب بانه لا يلزم من شهادتها باقراره

رويته فليس معها زيادة علم بل المثبتة لموته اعلم بخلاف الشهادة بالتزوج وبالحياة بعد الموت ثم ما اطلقه في الاولى لوقيل فيه بناء على اعتماده محله في ينتين استوتا وتقرار بتاني معرفة الطب ولا قدمت العارفة به دون غيرها لم يبعد ولو مات عن اولاد واحد عن ولد صغير فوضعوا يدهم على المال فلما كمل ادعى بمال ابيه وبارث ابيه من جده فقالوا مات ابو ك في حياة ابيه فان كان ثم بينة عمل بها ولا فان اتقى هو وهم على وقت موت احدهما واختلفا في ان الاخر مات قبله او بعده حلف من قال بعده لان الاصل دوام الحياة والا صدق في مال ابيه وهم في مال ابيهم ولا يرث الجد من ابنه وعكسه فاذا حلفا او نكلا جعل مال ابيه له ومال الجد لهم ذكره شيخنا (ولو مات عن ابوين كافرين وابنين مسلمين) بالغين فقال كل من الفريقين (مات على

كذا في النهاية وشرح المنهج وهو الموافق لقول المتن صدق النصراني اذ التعارض كعدم البينة فقول المغني هنا فيصدق المسلم يمينه لعلمه من سبق القلم ثم رايه قال السيد عمر بعد ذكر كلام المغني المذكور مانصه وقوله فيصدق المسلم محل تامل والظاهر النصراني كما في التحفة اه (قوله فتقدم بينتها الخ) ثم قوله قدمت بينة الحياة الخ كل منهما لا يوافق ما ذكره قبيل قول المتن ولو مات نصراني الخ ولا فاقولوا فاقولوا ما مر انفا التعارض (قوله بذلك) اي بتقديم بينة الزوج وبينة الحياة (قوله الا ان يحاجب بانه الخ) لا يخفى وهن هذا الجواب لاسيما بالنسبة للتزوج فتدبر سيد عمر (قوله ثم اطلقه) اي ابن الصلاح في الاولى اي في مسئلة البرء من المرض وقوله بناء على اعتماده الخ اي ولا يقدم قبيل قول المتن ولو مات نصراني الخ ان الاوجه فيها تقديم بينة البرء (قوله العارفة به) اي بالطب (قوله ولو مات) الى التهمة في النهاية لا قوله واعترضه البلقيني بما لا يصح وقوله ومثل ذلك الى المتن وقوله واطال البلقيني الى المتن (قوله ولو مات عن اولاد الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه (فرع) لو مات لرجل ابن وزوجة ثم اختلف هو واخو الزوجة فقال هو مات قبل الابن فورثتها انا وابني ثم مات الابن فورثته وقال اخوها بل ماتت بعد الابن فورثته قبل موتها ثم ورثتها انا ولا بينة يصدق الاخ في مال اخته والزوج في مال ابنة يمينهما فان حلفا او نكلا لم يرث ميت عن ميت قال الابن لا ييهو مال الزوجة بين الزوج والاخ فان اقاما بينتين بذلك تعارضتا فان اتفقا على موت واحد منهما يوم الجمعة مثلا واختلفا في موت الاخر فله او بعده صدق من ادعاه بعد لان الاصل بقاء الحياة فان اقاما بينتين بذلك قدم بينة من ادعاه قبل لانها نافلة ولو قال ورثة ميت وزوجته كنت امة ثم عتقت بعد موته او كنت كافرة ثم اسلمت بعد موته وقالت هي بل عتقت او اسلمت قبل صدقوا بايمانهم لان الاصل بقاء الرق والكفر وان قالت لم ازل حرة او مسلمة صدقت يمينها دونهم لانها الظاهر معها اه (قوله فقالوا مات ابو ك في حياة ابيه) اي فلا يرث له من مال الجد وهو ورث من ماله (قوله على وقت موت احدهما) اي كيوم الجمعة (قوله ولا) اي وان لم يتفقا على وقت موت احدهما (قوله في مال ابيه) اي بالنسبة اليه (قول المتن وابنين مسلمين) ومثلهما الابن الواحد وابن الابن والبنت وبنت الابن مغني (قوله من الفريقين) الى قوله ولو شهدت في المغني (لا قوله واعترضه البلقيني بما لا يصح) (قوله لانه) اي الولد نهاية ومغني (قوله لتساوى الحالين) اي احتمالي الكفر والاسلام بعد بلوغه اي الولد الملت (قوله وبه زالت التبعية) عبارة المغني ونحوها في النهاية لان التبعية تزول بالبلوغ اه (قوله وفي عكس ذلك) اي بان مات شخص عن ابوين مسلمين وابنين كافرين فقال كل مات على ديننا (قوله او بلغ بعد اسلا منا) لا يضر موافقته لقوله اسلمنا قبل بلوغه لانها صورتان حكمهما واحد سم عبارة الحلبي قوله او بلغ بعد اسلا منا اي فهو مسلم تبعا وفيه ان هذه عين قوله اسلمنا قبل بلوغه الا ان يقال الاولى اختلاف في وقت الاسلام والثانية اختلاف في وقت البلوغ اه (قوله في الثالثة) هي قوله او بلغ بعد اسلا منا ع ش (قوله عملا بالظاهر) اي في الاولى وقوله واصل بقاء الصبي اي في الثانية رشيدى ومغني وشرح المنهج (قوله ولو شهدت) اي البينة ع ش (قوله في لحم جاءه الخ) كذا (قوله او بلغ بعد اسلا منا) لا يضر موافقته في المغني لقوله اسلمنا قبل بلوغه لانها صورتان حكمهما واحد

ديننا صدق الابوان باليمين) لانه محكوم بكفره ابتداء تبعا لهما فيستحب حتى يعلم خلافه (وفي قول بوقف) الامر (حتى يتبين) بهما الحال (او يصطلحوا) لتساوى الحالين بعد بلوغه وبه زالت التبعية واعترضه البلقيني بما لا يصح وفي عكس ذلك ان عرف الابوين كفر سابق وقالوا اسلمنا قبل بلوغه واسلم هو او بلغ بعد اسلا منا وانكر الابن ولم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابن لان الاصل بقاء الكفر وان لم يعرف الابوين كفر او اتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابن وان عملا بالظاهر واصل بقاء الصبا ولو شهدت بان هذا اللحم مذكاة او لحم حلال وعكست اخرى قدمت الاولى كما اخذه بعضهم من قولهم يقبل قول المسلم في لحم جاء به المسلم اليه هذا اللحم ميتة لان اللحم

في الحياة محرم الآن فيستحب حتى تعلم ذكاته فعلم ان الاولى ناقله عن الاصل فقدمت ومثل ذلك فيما يظهر بينة شهدت بالافضاء وأخرى بعده ولم يعض بينهما ما يمكن فيه الالتحام فتقدم الاولى لان معها زيادة بالنقل عن الاصل وبه يرد على من افتى بتعارضهما (ولو شهدت) بينة (انه اعتق في مرضه) الذي مات فيه (سالمًا وأخرى) انه اعتق فيه (غانمًا وكل واحدك ماله) ولم تجز الورثة (فان اختلف تاريخ) للبينتين (قدم الاسبق) لما مر ان تصرفه المنجز يقدم السابق منه فالسابق وهكذا ولان معها زيادة (٣٤٥) علم (وان اتحد) التاريخ (اقرع) بينهما

لعدم مزية احدهما نعيم ان اتحد بمقتضى تعليق وتنجز كان اعتقت سالمًا فغانم حر ثم اعتق سالمًا فيعتق غانم معه بناء على تقارن الشرط والمشروط وهو الراجح تعين السابق من غير اقرار لان الاقوى والمقدم في الرتبة كما مر في نكاح المشرک (وان اطلقنا) او احداهما (قليل يقرع) بينهما لاختلاف المعية والترتيب واطال البلقيني والزركشي وغيرهما في الانتصار له نقلاً ودليلاً ومن ثم صححه في الروضة في موضع وقيل (في قول يعتق من كل نصفه قلت المذهب يعتق من كل نصفه والله أعلم) لاستوائهما والقرعة بمنفعة لثلاث تخرج بالرق على السابق الحر فيلزم ارقاق حر وتحرير رقيق فوجب الجمع بينهما لانه العدل ولا نظر للزوم ذلك في النصف لانه أسهل منه في الكل (ولو شهد أجنبيان انه اوصى بعق سالم وهو ثلثه) اي ثلث ماله (ووارثان حائزان) او غير حائزين ولا بما ذلك قديماً بعده (انه رجع

بهاء الضمير فيما يبدنا من نسخ الشارح ولعله من تحريف الناسخ يجعل الهمزة هاء عبارة النهاية فيما لو جاء المسلم اليه بلحم بصفات السلم وقال هو منكم وقال المسلم هذا لحم ميتة فلا يلزم منى قوله اه (قوله ومثل ذلك فيما يظهر الخ) خلافاً للذاتية عبارة وتوجه كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى التعارض في بينة شهدت بالافضاء والاخرى بعده الخ وان بحث بعضهم تقديم الاولى لزيادة عليها بالنقل عن الاصل لان الشهادة بعده معارضة لمثبتة فالعمل بعد التعارض على الاصل وهو عدم الافضاء اه وقوله وان بحث بعضهم الخ قال ع ش مراده حجج اه وقال الرشيدى هو الشهاب ابن حجر واعلم ان الشهاب ابن قاسم نقل افتاء والد الشارح هذا ثم قال عقبه اقول ولا يخفى ما فيه اه (قوله ولم يعض بينهما الخ) كان الظاهر ان يقول وقد مضى بينهما الخ لانه اذا لم يعض ذلك فالشهادة بالافضاء كاذبة ولا بد ان الصورة كما هو ظاهر من كلامه انها الآن غير مفضاة فتأمل رشيدى (قوله عن الاصل) وهو البكارة (قوله وبه يرد الخ) اي بالتعليل (قوله على من افتى بتعارضهما) اي كالشهاب الرملى سم (قوله الذي مات فيه) الى قوله اما غير الحائزين في المعنى الا قوله نعم ان اتحد الى المتن وقوله فوجب الجمع الى المتن وقوله او غير حائزين الى المتن وقوله وهو ثلثاه الى وكان سالمًا (قوله ولم تجز الورثة) اي ما زاد على الثلث معنى (قوله لما مر) اي في الوصية (قوله زيادة علم) محل تأمل (قول المتن وان اتحد اقرع) فان كان احدهما سدس المال وخرجت القرعة له اعتق هو ونصف الآخر وان خرجت للآخر عتق وحده ولو شهدت بينتان بتعليق عتقهما بموته او بالوصية باعتاقهما وكل واحد منهما ثلث ماله ولم تجز الورثة ما زاد عليه اقرع بينهما سواء اطلقنا او احداهما ام ارضا معنى وروض مع شرحه (قوله وهو كذا) يعني عنه ما قبله (قوله تعين السابق الخ) اي سالم وهو جواب ان اتحد بمقتضى الخ (قول المتن قلت المذهب يعتق من كل نصفه) ولو قال قلت المذهب الثاني لكان اخصر معنى (قول المتن ووارثان) اي عدلان وقوله انه رجع عن ذلك الخ ولو لم يتعرض للرجوع اقرع بينهما نعم ان كانا فاسقين عتق غانم وثلثاه سالم كما يحتمل بعض المتأخرين معنى (قوله اما اذا كان) اي غانم وقوله دون ثلثه اي كالسدس وقوله فيمالم يثبت له الخ وهو نصف سالم وقوله وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة اي فعلى ما صححه الاصحاب من صحة التبعض يعتق نصف سالم مع كل غانم والمجموع قدر الثلث معنى واسنى (قوله خلاف تبعض الشهادة) وفي شرح البهجة فان بعضنا هاعتق نصف سالم الذي لم يثبت له بدلاً وكل غانم والمجموع قدر الثلث وان لم نبعضها وهو نص الشافعي في هذه المسئلة عتق العبدان الاول بشهادة الاجنبيين والثاني باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما اذا كانا حائزين والاعتق منه قدر حصتهما اه قال ابن قاسم وقوله وان لم نبعضها الخ هو المعتمد قال واقول قوله والمجموع قدر الثلث لعله فرض غانم قدر السدس فليتأمل انتهى اه رشيدى وحلى (قوله وقدمر) لعله اراد ما قدمه في شرحه ولا تعارضنا (قوله وهو) اي قدر ما يحتمله ثلثاه اي غانم (قوله باقرار الوارثين) متعلق بقوله ويعتق من غانم وقوله مؤاخذه للورثة متعلق بقوله وكان سالمًا قد هلك الخ (قوله وبه يرد على من افتى بتعارضهما) افتى بتعارضهما شيخنا الشهاب الرملى ووجه بان الشاهدة بعده معارضة لمثبتة فالعمل بعد التعارض على الاصل وهو عدم الافضاء ثم اقول لا يخفى ما فيه (قوله وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة) قال في شرح البهجة فان بعضنا هاعتق نصف سالم الذي لم يثبت له بدلاً وكل غانم

(٤٤ - شرواني وابن قاسم - عاشر) عن ذلك ووصى بعق غانم وهو ثلثه ثبتت الوصية (الثانية لغانم)

لانهما اثبتا للرجوع عنه بدلاً يساويه فلا تهمه وكون الثاني اهدى لجمع المال الذي يرثونه عنه بالولاة بعيد فلا يقدح تهمه اما اذا كان دون ثلثه فلا يقبلان فيما لم يثبت له بدلاً للتهمه وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة وقدمر (فان كان الوارثان) الحائزان (فاسقين لم يثبت الرجوع) لان شهادة الفاسق لغو (فيعتق سالم) بشهادة الاجنبيين لان الثلث يحتمله ولم يثبت الرجوع عنه (ويعتق من غانم) قدر ما يحتمله (ثلث ماله بعد سالم) وهو ثلثاه باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما ماله وكان سالمًا قد هلك او غصب من التركة مؤاخذه للورثة باقرارهم

اما غير الحائزين فيعتق من غانم قدر ثلث حصتها (تتمة) في فروع يعلم اكثرها امر لو باع دار اثم قامت بينة حسبة ان اياه وقفها وهو يملكها عليه ثم على اولاده انتزعت من المشتري ورجع ثمنه على البائع ويصرف له ما حصل في حياته من الغلة ان صدق الشهود ولا اوقفت فان مات مصر اصرفت لا قرب الناس الى الواقف قاله الرافعي كالقفال ومررت الاشارة اليه في مبحث شهادة الحسبة ولو شهد ابدن وآخران بالبراءة منه واطلقا أو احدهما قدمت البراءة كما مروا ان رختا فالتاخرة والوجه فيها لو شهدوا بالمال وآخر به ثم بالبراءة منه ان الشهادة بالمال تمت وهذا شاهد بالبراءة فيحلف معه مدعيها ويجب تفصيل سبب الشهادة في مسائل ولو من فقيه موافق على المعتمد لا اختلاف أئمتنا أنفسهم في ذلك منها الا كراه وقول الغزالي (٣٤٦) وغيره يكتفي بإطلاقه من فقيه لا يشتبه عليه أي موافق ضعيف كما يعلم مما مر بما فيه او اخر الشهادات

والسرقة ما لم يقصد المسروق منه مجرد التغريم والردش وانقضاء العدة والرضاع والقتل وكل مختلف في موجهه كالطلاق والنكاح والبلوغ بالسن فان لم يقل بالسن لم يحتج لتفصيل وكونه وارث فلان او يستحق وقف كذا او نظره او الشفعة في كذا وكون هذا وقفا او وصية فلا بد من بيان المصروف أي الا في شهادة الحسبة فيما يظهر وزعم الاصبحي انه لا يكتفي هذا وقف على مسجد كذا الا ان عين الواقف وهو بعيد بل لا وجه له وكون نحو البائع زائل العقل وبراءته من دين فلان كما رجحه الغزالي ورجح غيره الاكتفاء باطلاقه وقولها اوصى له بكذا فيذكر ان انه يده حتى مات ومن عهده جنون وعقل فقامت بينة بانه حال يبعه مثلا عاقل واخرى بانه مجنون تعارضتا ان اارختا بوقت واحد أو

(قوله أما غير الحائزين الخ) (تتمة) لو قال السيد لعبد له ان قتلت أو مت في رمضان فأنت حر فأقام العبد بينة بانه قتل في الاولى او بانه مات في رمضان في الثانية وأقام الوارث بينة بموته حنف انفه في الاولى وموته في شوال في الثانية قدمت بينة العبد لان معناه زيادة علم بالقتل في الاولى وبحدوث الموت في رمضان في الثانية ولا قصاص في الاولى لان الوارث منكر للقتل فان اقام الوارث بينة في الثانية بموته في شعبان قدمت بينته لانها ناقله وإن علق عتق سالم بموته في رمضان او في مرضه وعلق عتق غانم بموته في شوال او بالبرء من مرضه فأقاما يمتين بموجب عتقهما فهل تعارضان كما قاله ابن المقرئ او تقدم بينة سالم كما قاله صاحب الانوار او بينة غانم كما استظهره شيخنا اوجه اظهرها اخرها مغنى اقول وجهه ظاهر في الثانية لان مع بينة غانم فيها زيادة علم بالبرء لافي الاولى فان قضية ما ذكره في اول التتمة بل قضية مسائل الفصل ما في الانوار لان بينة سالم فيها ناقله وبينة غانم مستصحية والله اعلم (قوله عليه) متعلق بوقفها والضمير للبائع (قوله له) أي للبائع (قوله فالتاخرة) أي قدمت (قوله سبب الشهادة) أي المشهود به بدليل ما بعده (قوله أنفسهم) الاولى انفسهم بزيادة همزة الجمع (قوله لإطلاقه) أي الا كراه (قوله مجرد التغريم) أي بدون الحد (قوله في موجهه) بكسر الجيم (قوله والنكاح الخ) عطف على الا كراه ويحتمل على الطلاق (قوله وزعم الاصبحي) فعل وفاعل (قوله إلا ان عيناً) أي الشاهدان (قوله باطلاقة) أي الدين (قوله وقولهما) أي الشاهدين (قوله ومن عهده جنون الخ) هو خامس الفروع (قوله بانه مجنون) أي حال يبعه مثلاً (قوله ان اارختا بوقت الخ) سكت عن اختلاف التاريخ وقياس نظائره تقدم سابقته فليراجع (قوله والفعل يصدر من العاقل والمجنون) سكت عما لو كان لا يصدر عادة إلا من احدهما فقط ولعل المتقدم حيث ذكرك ذلك الاحد كما قد يشعر به سياق كلامه (قوله من جهل حاله) أي قبل من الاعسار او اليسار (قوله وإلا كان شهدت بسفاهه اول بلوغه والاخرى برشده قدمت) كان وجهه انه لا رشد قبل البلوغ فاثبات الرشد اول البلوغ نقل عن الاصل وإثبات السفه حيث ذكرك استصحاب له فليتأمل سم (قوله برشده) أي اول بلوغه (قوله فلم تقيد الخ) أي بان اطلقا وانظر إذ اقيدت احدهما فقط ويظهر اخذاً من نظائره انه كاطلاقهما بل قد يدعى دخوله في كلامه فليراجع (قوله لان الاصل الغالب الرشد) أي فتكون الاولى ناقله عن الاصل سم (قوله وعليه) أي على الاطلاق (قوله قال) أي ابن الصلاح (قوله باحتياج نحو يقيم الخ) الانسب بان يبيع قيم مال نحو يقيم بمائة

والمجموع قدر الثلث وان لم نبعضها وهو نص الشافعي في هذه المسئلة عتق العبدان الاول بالاجنبيين والثاني باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما ان كانا حائزين والاعتق منه قدر حصتهما اه (قوله والا كان شهدت بسفاهه اول بلوغه والاخرى برشده قدمت) كان وجهه انه لا رشد قبل البلوغ فاثبات الرشد اول البلوغ نقل عن الاصل وإثبات السفه حيث ذكرك اثبات له فليتأمل (قوله لان الاصل الغالب الرشد) فتكون الاولى ناقله

أد القتا واحداهما وكذا ان جهل حاله والفعل يصدر من العاقل والمجنون فان لم يعرف له الا عقل قدمت بينة الجنون وخمسين لا باناقله او الاجنون قدمت بينة العقل لذلك ولو شهدت بينة باعسار من جهل حاله واخرى بيساره قدمت ان يفت ما يسره وسببه وانه باق معه الى الان اما اذا علم احدهما فتقدم الناقله عنه وكذا بينة السفه والرشد فان علم احدهما قدمت الناقله عنه والا كان شهدت بسفاهه اول بلوغه والاخرى برشده قدمت فان لم تقيد باول بلوغه قدمت الاولى لان الاصل الغالب الرشد وعليه يحمل اطلاق ابن الصلاح تقدمها قال كالجرح قال ولو تكررت بينتا يسار واعسار كلما شهدت واحدة بواحد منهما شهدت الاخرى بضده قدمت المتأخرة الا ان يظن ان بينة الاعسار مستصحية اعساره الاول ولو قامت بينة باحتياج نحو يقيم لبيع ماله وان قيمته مائة وخمسون فباعه القيم به وحكم كما بمصلحة البيع ثم قامت اخرى بانه يبيع بلا حاجة او بان قيمته مائتان نقض الحكم وحكم بفساد البيع عند ابن الصلاح قال لانه انما حكم

بناء على سلامة البينة من المعارض ولم تسلم فهو كالأصل يداخل بينه خارج ثم أقام ذو اليد بينة فان الحكم ينقض لذلك وخالفه السبكي قال لان الحكم لا ينقض بالشك اذ التقويم حدس وتخمين وقد تطلع بينه الاقل على عيب فعمها زيادة علم وانما نقض في المقيس عليه لاجل البداى الثابتة قبل ولقولهم لو شهدا بان قيمة المسروق عشرة وشهد آخران بأنها عشرون وجب الاقل لانه المتيقن بخلاف نظيره في الوزن لان مع بينة الاكثر زيادة علم اه واطال غيرهما كولد التاج وابى زرعة في فتاويه في الاجارة وغيرها الكلام في المسئلة حتى زعم التاج ان المسئلة في الرافعي فيها قولان من تخريج ابن سريج وهو عجيب منه فان صورة الرافعي في امرين محسوسين وهما الموت في رمضان او شوال ومستثنان في امرين تخمينيين وشتان ما بينهما على انه اختلاف في الراجح من ذينك القولين فرجع الحجازي في مختصر الروضة اخذا من عبارتهما النقض ونه غيره من مختصر بها على انه مبني على ضعيف وانه على الصحيح لا يتصور فيه نقض وعلى كل فلا شاهد في (٣٤٧) واحدا من هذين لما نحن فيه لما علمت من بعد ما بين

التخمينات والمحسوسات
وخسين الحاجة وانه قيمته وحكم الخ (قوله بالشك) المراد به غير اليقين بدليل ما بعده (قوله اذ التقويم الخ) اي وقد تطاع بينه الحاجة بوجودها دون بينة نفيها وايضا المثبت مقدم على النافي (قوله ولقولهم الخ) عطف على لان الحكم الخ (قوله غيرهما) اي غير السبكي وابن الصلاح (قوله وغيرهما) اي الاجارة (قوله الكلام الخ) مفعول اطال (قوله وهو) اي الزعم المذكور وقوله منه اي من التابع (قوله او شوال) الاولى الواو (قوله من ذينك القولين) اي في مسئلة الرافعي (قوله وعلى كل) اي من النقض وعدمه (قوله من هذين) اي الترجيحين (قوله في التنبيه الخ) خبر ان (قوله هذا) اي اخذ هذا (قوله وبه الخ) اي بالاخذ (قوله ووفقا الخ) عطف على اخذ الخ (قوله وان وافق السبكي) اي اطلاقه (قوله الاسنوي الخ) فاعل مؤخر (قوله حل الاول الخ) اي قول ابن الصلاح وقوله والثاني اي قول السبكي (قوله ولا تواتر) اي في صفات العين (قوله كلام ابن الصلاح) اي اطلاقه (قوله باننا لانسلم الخ) رد للاول من تعليل السبكي وقوله وما قالوه قبل الحكم الخ (قوله وما قالوه قبل الحكم الخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فانه قد يقال اذا وجب الاقل عند التعارض قبل الحكم فبعده اولى لنا كدالوجوب به سم اي فهذا الجواب لا يؤيده ما قاله ابن الصلاح بل يردده (قوله فيها) اي في العين او في مسئلتنا (قوله امتنعا) اي البيع والحكم كما صرح هو اي السبكي به اي بالامتناع حينئذ (قوله ونفي تسليم الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله اي نفي الشيخ تسليم ان ذلك نقض بالشك (قوله باطلاقه) متعلق بالنفي والضمير له اي بلاسند لذلك المنع (قوله والفرق الخ) في هذا الفرق رد على كلام ابن الصلاح سم (قوله محرم له) اي للحكم (قوله وعدمه) اي عدم التعارض قبل الحكم موجب له اي للحكم (قوله فاذا وقع الخ) اي الحكم (قوله بعد اشهاره) اي البيع يعني ارادته (قوله وبهذا) اي الجواب العلوي (قوله ويجرى ذلك) اي الخلاف واعتماد التفصيل (قوله نحو وكيل الخ) اي كالتاظر (قوله عليه) اي القيم (قوله لانها) اي المصلحة (قوله وثن المثل من صفات البيع) عطف على اسم ان وخبرها (قوله جواز له) اي جواز البيع للقيم بوجود المصلحة (قوله في صفته) اي في ثمن المثل (قوله لا بد من اثباته) اي القيم (قوله فيكلفها) اي اثبات المصلحة والتايت باعتبار المضاف اليه (قوله فكذا ثمن المثل) اي يكلف القيم او الوصى اثباته (قوله وفرقه) اي بين المصلحة وثن المثل (قوله ايضا) اي للمصلحة (قوله ايضا) اي كثن المثل (قوله وكون هذا الشيء الخ)

عن الاصل (قوله وما قالوه قبل الحكم الخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فانه قد يقال اذا وجب الاقل عند التعارض قبل الحكم فبعده اولى لنا كدالوجوب به (قوله والفرق بين ما قبل الحكم الخ) في هذا الفرق

لبعضهم اه ونفي تسليم ذلك باطلاقه غير متضخ والفرق بين ما قبل الحكم وما بعده واضح كيف والدوام يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء وايضا فالتعارض قبل الحكم محرم له وعدمه موجب له فاذا وقع واجبا ثم عورض وجب ان لا ينظر لمعارضه لان كان ارجح على ان السبكي يجوز عند التعارض قبل الحكم البيع بالاقل بعد اشهاره ما لم يوجد راعب بزيادة مما يعلم ما في اطلاق شيخنا عنه منع البيع عند التعارض ويجرى ذلك كله في لفظا هذه المسئلة وبحسب السبكي ان القول قول القيم في الاشهار وان بابه ثمن المثل وكذا نحو وكيل وعامل قراض قال ولا تناصرق المولى اذا ادعى بعد كماله عليه البيع بلا مصلحة لانها المسوغة للبيع كما يحتاج الوكيل لاثبات الوكالة ومن المثل من صفات البيع فاذا ثبت جواز له صدق في صفته لا دعائه الصحة وادعاء غيره الفساد اه وفيه نظر ظاهر بل الذي يتجه انه لا بد من اثباته الاشهار وثن المثل وليس كالوكيل وغيره لان نحو الوكيل لا يكلف لاثبات مصلحة ثمن المثل اولى واما القيم او الوصى فيكلفها لانه لم يتصرف باذن المالك فكذا ثمن المثل وفرقه المذكور يرد بان ثمن المثل مسوغ ايضا وكون هذا الشيء يباع لحاجة المولى من صفات البيع ايضا لجعله الثمن صفة والحاجة مسوغة كالتحكم

فما له ونظره لادعائه الصحة يلزم عليه انه لا يكلف إثبات المصلحة لادعائه الصحة ايضا فحل تصديق مدعى الصحة حينئذ حيث لم يكلف إثبات مسوغ البيع ولو شهدت بيته بان فلا نأحكم لهذا به وبينه بان آخر حكم به لا آخر ففيل يحكم بالحكم الاخير لانه ناسخ وقيل يتعارضان فيتساقطان اى ويرجح بواحد عامر بما يمكن بجته (٣٤٨) هنا فان اتحاد الحاكم ففيل كذلك وقيل يلغى الثانى الذى يتجه انه لا فرق وان الحكمين

حيث اختلف تاريخهما
قدم السابق إلا ان يرجح
الثانى بشئ عامر نظير
ما مر فى البيتين وزعم
النسخ هنا مشكل جدا الا
على القول المردود انه
ينفذ باطنا وان لم يكن باطن
الامر كظاهره فان لم يؤرخا
كذلك تعارضتا نظير ما مر
فى البيتين ايضا
(فصل فى القائف)
الملحق للنسب عند الاشتباه
بما خصه الله تعالى به وهو
لغة متبوع الاثر والشبه من
فقوته تبعته والاصل فيه
خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
دخل على عائشة رضى الله
عنها ذات يوم مسرورا
فقال الم ترى ان مجززا اى
بجيم وزاين معجمتين
المدلجى دخل على فراى
اسامة بن زيد وزيدا عليهما
قطيفة قد غطيا رؤسهما
وبدت اقدامهما فقال ان
هذه اقدام بعضهما من
بعض قال ابو داود كان
اسامة اسود وزيد ابيض
قال الشافعى رضى الله عنه
فلوم يعتبر قوله لمنعه من
الحجازة لانه صلى الله عليه وسلم لا يقر
على خطأ ولا يبرر إلا بحق
(شرط القائف) ما
تضمنه قوله (مسلم عدل)

أى وبأن كون الخ (قوله انه لا يكلف الخ) اى الولى الشامل للقيم والوصى (قوله حينئذ) اى حين أن لا يستلزم ادعاء الصحة عدم التكليف باثبات المصلحة قوله وقيل يتعارض الخ) الظاهر الثابت (قوله بما يمكن الخ) اى كزيادة علم (قوله كذلك) اى كتعدد الحاكم فى جريان الوجهين (قوله انه لا فرق) اى بين تعدد الحاكم واتحاده (قوله انه) اى حكم الحاكم (قوله فان لم يؤرخا كذلك) اى بان اطلقا او احدهما او اتحد تاريخهما (قوله ايضا) اى كاختلاف التاريخ
(فصل فى القائف) (قوله فى القائف) الى قوله وقضية كلامهما فى النهاية لا قوله اى بجيم وزاين معجمتين وقوله وهو ظاهر الى وكونه مع الام والى قول المتن وكذا لو اشتركا فى المعنى لا قوله وهو ظاهر الى وكونه مع الام وقوله وكون ذلك اولى الى المتن (قوله الملحق للنسب) صفة كاشفة بحسب الاصطلاح غش عبارة المعنى والقائف لغة متبوع الآثار والجمع قافة كبائع وباعة وشرعاً من يلحق النسب الخ (قوله وزاين الخ) اى اولاهما مشددة مكسورة وسعى بذلك لانه كان كذا اخذا سير اجز زراسه اى قطعه بحجرى (قوله قال ابو داود الخ) وعكسه الشيخ ابراهيم المروزي وقال غيره كان زيد اخضر اللون واسامة اسود اللون رشدي عبارة المعنى وسبب سروره صلى الله عليه وسلم بما قاله مجززان المناققين كانوا يظنون فى نسب اسامة لانه كان طويلا اسودا قفى الانف وكان زيد اقصر ايبين السواد والياض اخنس الانف وكان طعنهم مغیظة له صلى الله عليه وسلم اذ كانا حبيبه فلما قال المدلجى ذلك وهو لا يرى إلا اقدامهما سر به نقله الراعى من الأئمة وقال ابو داود الخ وروى ابن سعد ان اسامة كان احمر اشقر وزيد مثل الليل الاسود اه (قوله قال الشافعى الخ) عبارة المعنى وزوى مالك ان عمر دعا قائفين فى رجلين تداعيا مولودا وشك انس فى مولود له فدعاه قائفارواه الشافعى رضى الله تعالى عنه وبقولنا قال مالك واحمد وخالف ابو حنيفة وقال لا اعتبار بقول القائف وهو محجوج بما مروى فى عجائب المخلوقات عن بعض التجار انه ورث من ابيه مملوكا اسود شيخا قال فكنت فى بعض اسفارى راكباً على بعير والمملوك يقود فاجتاز بنا رجل من بنى مدلج فامعن فينا نظره ثم قال ما شبهه الراكب بالقائد قال فرجعت الى اى فاخبرتها بذلك فقالت صدق وان زوجى كان شيخا كبير اذا مال ولم يكن له ولد فزوجنى بهذا المملوك ثم تكنى واستلحقك وكانت العرب تحكم بالقيافة وتفتخر بها وتعدّها من اشرف علومها وهى والفراسة غرائز فى الطباع يعان عليها المحبول عليها ويعجز عنها المصروف عنها اه (قوله فلوم يعتبر قوله لمنعه الخ) اى وعلى هذا فيجب العمل بقوله ويثاب على ذلك وهل تجب له الاجرة على ذلك ام لا فيه نظروا الا قرب الاول ع ش (قوله وهل تجب) الاول وهل تجوز (قول المتن شرط القائف) اى شروطه معنى (قوله ما تضمنه قوله الخ) تصحيح للحمل (قول المتن مسلم عدل) اى فلا يقبل من كافر ولا فاسق معنى (قوله لمن بنى الخ) وقوله لمن يلحق الخ ببناء المفعول (قول المتن مجرب) بفتح الراء بخطه فى معرفة النسب معنى (قوله للخبر الحسن لاحكام الاذوتجربة) الاستدلال به قد يفيد قراءة مجرب فى المتن بكسر الراء فانظر هل هو كذلك رشدي تقدم انفا عن المعنى ضبطه بخط المصنف بفتح الراء (قوله وكايشترط الخ) عبارة المعنى وكالا يولى القضاء لا بعد معرفة عليه بالا احكام اه وهى احسن (قوله ان يعرض عليه ولدى دوسة) ويجوز له نظره للضرورة ع ش (قوله فى اشتراط الثلاث) بل فى اشتراط الاربع (قوله وهو ظاهر

رد على كلام ابن الصلاح

(فصل شرط القائف مسلم عدل مجرب الخ) (قوله ورده البلقينى) كتب عليه مر

اى اسلام وعد القو غيرهما من شروط الشاهد السابقة ككونه بصيرا ناطقا رشيدا غير عدو لمن بنى عنه ولا بعض لمن يلحق به لانه حاكم او قاسم قال فى المطلب عن الاصحاب سمعنا ورده البلقينى وهو متجه (مجرب) للخبر الحسن لاحكام الاذوتجربة وكايشترط علم الاجتهاد فى القاضى وفسر اصله التجربة بان يعرض عليه ولدى نسوة غير امة ثلاث مرات ثم فى نسوة هى فيهن فاذا اصاب فى الكل فهو مجرب اه وهو صريح فى اشتراط الثلاث واعتماده فى اللروضة واصلا وهو ظاهر وان اطال البلقينى فى اعتماد الاكتفاء بمرقونه مع الام ذير شرط

بل للاولوية فيكفي الاب مع رجال وكذا سائر العصبية والاقارب واستشكل البارزي خلو أحد ابويه من الثلاثة الاول بأنه قد يعلم ذلك فلا يبق فيهن فائدة وقد يصيب في الرابعة اتفاقا قال فالاولى ان يعرض مع كل صنف ولدوا احد منهم او في بعض الاصناف ولا يخص به الرابعة فاذا اصاب في الكل علمت تجربته حينئذاه وكون ذلك اولى ظاهرا وحينئذ فلا ينافي كلامهم (والاصح اشتراط) وصفين آخرين علما من العدالة المطلقة وصرح بهما للخلاف فيهما وهما الحرية والذكورة فلا يكفي الا لحاق الامن (حر ذكر) لما تقرر انه حاكم او قاسم (لا عدد) فيكفي على الاصح قول واحد لذلك (ولا كونه مدليا) اي من بنى مدح فيجوز كونه من (٣٤٩) سائر العرب بل العجم لان القياقة علم فن علمه

عمل به (فاذا ادعيا مجهولا)
لقيطا أو غيره (عرض عليه) مع المتداعيين إن كان صغيرا لما قدمه في الاقرار ان العبرة في الكبير بمن صدقه (فن الحق به لحقه) كما مر في اللقيط والمجنون كالصغير قال البلقيني وكذا مغنى عليه ونائم وسكران لم يتعدوا الا لم يعرض لانه كالصاحي ويصح انتسابه وكون النائم كذلك بعيد جدا وقضية كلامهما هنا انه لا فرق بين أن يكون لاحدهما عليه يد وان لا لكن الذي استحسنة الرافعي أن يدا لا التقاط لا تؤثر ويد غيره مقدم صاحبها ان تقدم استلحاقه على استلحاق منازعه ولا استويا فيعرض عليه (وكذا لو اشتركا في وطء) لامرأة والحق به البلقيني استدخال مائهما اي المحترم (فولدت ممكنا منهما) وتنازعا بان وطئا بشبهة (كان ظنها كل زوجته او امته وللشبهة صور اخرى ذكر بعضها عطفًا للخاص على العام فقال (او)

الخ) عبارة النهاية لكن قال الامام العبرة بغلبة الظن وقد يحصل بدون ذلك اه زاد المغنى وهذا نظير ما رجحوه في تعلم جارحة الصيد اه قال ع ش قوله لكن قال الامام الخ معتمداه (قوله من الثلاثة الاول) اي الثلاث مرات الاول ع ش (قوله انه قد يعلم) اي المجرب ذلك اي ان التجربة تكون بتلك الكيفية (قوله فيهن) اي في الثلاثة الاول (قوله لو احد منهم) اي من الاصناف الاربعة (قوله ولا يخص به الرابعة) اي ولا غيرها اه عبارة المغنى وينبغي ان يكتفى بثلاث مرات اه وقد مر ان الامام يعتبر غلبة الظن فتى حصلت بما في الروضة او بما قاله البارزي كفى اه (قوله علما من العدالة المطلقة) اي في المتن حيث لم يقيد بها بقييد والشيء اذا اطلق ينصرف للفراد الكامل رشيدى اي وهو عدالة الشهادة (قوله لذلك) اي لما تقرر انه حاكم او قاسم (قول المتن فاذا ادعيا) اي شخصان او احدهما وسكت الاخر او انكر مغنى وقوله وسكت الاخر محل تأمل (قوله لقيطا الخ) حيا او ميتا لم يتغير ولم يدفن مغنى (قوله ويصح انتسابه) اي ولو انتسب في هذه الحالة عمل به مغنى (قوله وكون النائم كذلك بعيد) وكذلك كون المغنى عليه والسكران كذلك بعيد حيث كان القائم بهما قريب الزوال ع ش (قوله لكن الذي استحسنة الرافعي الخ) عبارة المغنى والاشبه بالماذهب كما قال الرافعي تفصيل ذكره الففال الخ (قوله فيعرض عليه) اي على القائف (قوله لامرأة) الى قوله وان انكر في النهاية لا ما انبه عليه ولى قوله قال البلقيني في المغنى الا قوله او وطئ زوجته الى او وطئ امته (قول المتن وتنازعا) اي ادعاه كل منهما او احدهما وسكت الاخر او انكر ولم يتخلل بين الوطئين حيضة كاسياى مغنى (قوله في طر واحد) راجع للمعطوف عليه ايضا (قوله وإلا) اي بان تتخلل بينهما حيضة (قوله لتعذر عوده) اي القيد الاتى في كلام المصنف وهو قوله فان تتخلل الخ ع ش (قوله لا يمكن عوده اليها) اي الى جميعها لتعذر ذلك في بعضها مغنى لعل هذا البعض قول المتن او امته الخ لان قوله ولم يستبرى الخ مغنى عن القيد الاتى (قوله او انكرا) اي الواطئان (قوله فان لم يكن قائف) الى الكتاب في النهاية الا قوله وعمل الى قال البلقيني وقوله وقيل الى وفيما اذا (قوله فان لم يكن قائف) اي في مسافة القصر (تنبيه) لو قلت سقطا عرض على القائف قال الفوراني اذا ظهر فيه التخطيط دون مالم يظهر وفائدة ايما اذا كانت الموطوءة مائة وباعها احدهما من الاخر بعد الوطء والاستبراء ان البيع هل يصح وامة الولد عن ثبت وفي الحرية ان العدة تنقضى به عن منهما مغنى (قوله او تجبر) اي او الحق بهما او نفاه عنهما وروض مغنى (قوله اعتبر انتساب الولد الخ) اي الى احدهما بحسب الميل الذي يجده ويحبس ليختار ان امتنع من الانتساب لان لم يجد ميلا الى احدهما فيوقف الامر بالاحبس الى ان يجد ميلا ولا يقبل رجوع قائف عن الحاقه الولد باحدهما الا قبل الحكم بقوله ثم لا يقبل قوله في حق الاخر لسقوط الثقة بقوله ومعرفة وكذا لا يصدق لغير الاخر الا بعد مضى امكان تعلمه مع امتحان له لذلك مغنى وروض مع شرحه (قوله بعد كاله) اي بالبلوغ والعقل مغنى واسنى (قوله وبرهنوا الخ) عبارة المغنى لان الوطء لا بد ان يكون على التعاقب واذا اجتمع ماء الاول مع ماء المرأة وانعد الولد منه حصلت عليه غشاوة تمنع من اختلاط ماء الثاني بماء الاول كما نقل عن اجماع الاطباء اه (قوله للاشراك في الفرائض) لعله احتراز عن المجهول

وطئا (مشتركة لهما) في طهر واحد والافو الثاني كما يؤخذ من كلامه الآتي قياسا لتعذر عوده الى هذا لان بينهما صور لا يمكن عوده اليها (او وطئ مزوجته فطلق فوطئها اخر بشبهة او نكاح فاسد) كأن نكحها في العدة جاهلا بها (او وطئ) امته فباعها فوطئها المشتري ولم يستبرى وواحد منهما) فيعرض عليه ولو مكلفا يلحق بمن الحق منهما وان انكر لان الحق فيه لله تعالى او انكر الا ان الولد صاحب حق في النسب فلا يسقط حقه بانكار الغير بخلاف المجهول فان لم يكن قائف او تحير اعتبر انتساب الولد بعد كاله وعمل بالحق القائف لما مر في الخبر ولا استحالة انعقاد شخص من ماء شخصين كما اجمع عليه الاطباء وبرهنوا عليه قال البلقيني ولو كان الاشتباه للاشراك في الفرائض

لم يعتبر الحاق القائف إلا بحكم حاكم ذكره الماوردي وحكامه في المطلب في ما يخص كلام الاصحاب (وكذا الوطى) بشبهة (منكوحه) لغيره
نكاحا صحيحا كما باصله واستغنى عنه بقوله الآتي في نكاح صحيح (في الاصح) ولا يتعين الزوج للحاق للاستيه ولا يثبت ذلك حتى يعرض على
القائف إلا ببينة بوطه الشبهة فلا يكفي (٣٥٠) اتفاق الزوجين والوطى لأن الولد له حق في النسب وليس ذلك حجة عليه هذا ما ذكره

الرافعي هنا لكن اعتمد
البليغني ما اقتضاه كلامه في
اللعان انه يكفي ذلك الاتفاق
وكالبينة تصديق الولد
المكلف لما تقرر ان له حقا
(فاذا ولدت لما بين ستة
اشهر واربع سنين من
وطئها وادعياء) اولم
يدعياء (عرض عليه) اى
القائف لا مكانه منهما
(فان تخلل بين وطئها
حيضة) الولد (لثاني)
وان ادعاه الاول لظهور
انقطاع تعلقه به لاذ الحيض
امارة ظاهره على البراءة
منه (الا ان يكون الاول
زوجا في نكاح صحيح)
والثاني واطنا بشبهة او نكاح
فاسد فلا ينقطع تعلق
الاول لان امكان الوطء
مع فراش النكاح الصحيح
قائم مقام نفس الوطء
والامكان حاصل بعد الحيضة
بخلاف ملك البين والنكاح
الفاسد فانها لا يثبتان
الفراش الا بعد حقيقة
الوطء (وسواء فيهما) اى
المتنازعين (اتفقا اسلاما
وحرية ام لا) كما مر في
اللقيط لان النسب لا يختلف
مع صحة استلحاق العبد هذا
ان الحق به نفسه والا كان
تداعيا اخوة المجهول فيقدم
الحر لما مر ان شرط من

السابق كما يفيد ما يأتي عن الرشيدى قيل الكتاب (قوله لا بحكم الحاكم) اى بالحاق القائف ع ش اى
فيكون الحاقه بمنزلة شهادة البينة عبارة سم عبارة العباب ولا يصح الحاق القائف حتى يامر به القاضي
وإذا الحقه اشترط تنفيذ القاضي ان لم يكن حكم بانه قائف اه (قوله في ملخص كلام الخ) اى عن ملخصه
نهاية (قوله بشبهة) الى الكتاب في المغنى لا قوله كما باصله الى المتن وقوله هذا ما ذكره الى وكالبينة وقوله
هذا ان الحق له ولو الحق قائف وقوله وقيل الى وفيما اذا (قوله ولا يثبت ذلك) اى ووطء الشبهة وقوله
حتى يعرض الخ حتى تعاليمه لا غائية (قوله اتفاق الزوجين الخ) اى على ووطء الشبهة (قوله وليس ذلك) اى
الاتفاق (قوله حجة عليه) اى على الولد فان قامت به بينة عرض على القائف مغنى ونهاية (قوله هذا ما ذكره
الرافعي هنا لكن اعتمد البليغني الخ) عبارة النهاية ما ذكره المصنف في الروضة هنا هو المعتمد وان لم يذكره
في اللعان واعتمد البليغني الا كفاء بذلك الاتفاق اه قال ع ش قوله هو المعتمد اى فيحيث لا بينة يلحق
بالزوج اه (قوله وكالبينة تصديق الولد الخ) وعلى هذا فيفيد كلام المتن باقامة بينة الوطء او تصديق الولد
المكلف اياه مغنى (قول المتن فاذا ولدت) اى تلك الموطوءة في المسائل المذكورة مغنى أولم يدعياء بل ادعاه
احدهما وسكت الآخر او انكر امغنى (قوله اى القائف) اى فيلحق من الحق به منهما مغنى (قوله لظهور
انقطاع تعلقه به الخ) اى وإذا انقطع عن الاول تعين للثاني مغنى (قوله على البراءة منه) اى من الاول مغنى
(قول المتن اتفقا اسلاما وحرية) اى بكونهما مسلمين حرين ام لا اى كسلم وذى وحر وعبد مغنى (قوله هذا
الخ) اى قول المصنف وسواء فيهما الخ ع ش (قوله وان الحق بالعبد) اى والحق به بنفسه كما بحثه شيخنا
مغنى (قوله ولو الحق قائف الخ) اى بأحدهما وقوله وقائف اى بالآخر يشبهه حتى اى كالحلق وتشاكل
الاعضاء ولو الحق القائف التوامين باثنين بان الحق احدهما باحدهما والآخر بالآخر بطول قوله حتى
يتمتع ويغلب على الظن صدقه فيعمل بقوله كالحق الواحد باثنين ويطل ايضا قول قائفين اختلاف في
الالحاق حتى يتمتعنا ويغلب على الظن صدقهما ويلغو انتساب بالغ او توامين الى اثنين فان رجع احد
التوامين الى الآخر قبل ويؤمر البالغ بالانتساب الى احدهما متى امكن كونه منهما عرض على القائف
وان انكره الآخر أو أنكره لان الولد حق في النسب فلا يسقط بالانكار من غيره وينفقان عليه الى ان
يعرض على القائف او ينتسب ويرجع بالنفقة من لم يبا حقه الولد على من لحقه ان اتفق باذن الحاكم ولم يدع
الولد ويقلان له الوصية التي اوصى له بها في مدة التوقف لان احدهما ابوه ونفقة الحامل على المطلق فيعطيا
لها ويرجع بها على الآخر ان الحق الولد بالآخر فان مات الولد قبل العرض على القائف عرض عليه ميتا لان
تغير او دفن وان مات مدعيه عرض على القائف مع ابيه واخيه ونحوه من سائر العصبه مغنى وروض مع
شرحه وقوله حتى يتمتعنا ويغلب على الظن صدقهما محل تأمل (قوله ويلحق بمن وافقه) اى يعمل بقوله
والصلة جارية على غير من هي له ولم يبرز لعدم الالباس على مذهب الكوفيين وقوله منهما اى من القائفين
الاولين (قوله وفيما اذا ادعاه مسلم) عبارة المغنى فلو ادعاه مسلم وذى واقام الذى بينه تبعه نسبنا وديننا كما
لو اقامها المسلم او لحقه بالحاق القائف او بنفسه كما بحثه شيخنا تبعه نسبنا لا ديننا لان الاسلام يعلم ولا يعلم عليه
فلا يحضنه لعدم اهليته لحضنته اه (قوله يقدم ذو البينة) اى ثم يحكم الحاكم بالحاقه بمن الحق به كما مر
(قوله لم يعتبر الحاق القائف الا بحكم حاكم) عبارة العباب ولا يصح الحاق القائف حتى يامر به القاضي
وإذا الحقه اشترط تنفيذ القاضي ان لم يكن حكم بانه قائف اه (قوله هذا ما ذكره الرافعي الخ) وهو
المعتمد مر ش (قوله وكالبينة تصديق الولد المكلف) كتب عليهم

عن
يلحق بغيره أن يكون وارثا حائزا ويحكم بحريته وان الحق بالعبد لا احتمال انه ولد من حرة ولو الحق قائف بشبه
ظاهر وقائف بشبه حتى قدم لان معه زيادة حذق وبصيرة وقيل يقدم الاول وابدى شارح احتمالا انه يعرض على ثالث ويلحق بمن وافقه
منهما كما قيل به في اختلاف جواب المفتين ويرد بان القائف حاكم بخلاف الملقى فلا يقاس به وفيما اذا ادعاه مسلم وذى يقدم ذو البينة نسبنا

تبعه نسباً فقط فلا يحضنه
 (كتاب العتق) أى
 الاعتاق المحصل له وهو
 إزالة الرق عن الادمى من
 عتق سبق أو استقل ومن
 عبر بإزالة الملك احتاج
 لزيادة لا إلى مالك تقريباً
 إلى الله تعالى ليخرج بقيد
 الادمى الطير والبهائم فلا
 يصح عتقها على الأصح
 وقال ابن الصلاح الخلاف
 فيما يملك بالأصطلياد أما
 البهائم الأنسية فاعتاقها من
 قبيل سوائب الجاهلية وهو
 باطل قطعاً ورواية أبى
 نعيم أن أبا الدرداء كان
 يشتري العصفير من
 الصبيان ويرسلها تحمل أن
 صحت على أن ذلك رأى له
 ويقتد لا إلى مالك الوقف
 لأنه مملوك له تعالى ولذا ضمن
 بالقيمة وما بعده لتحقيق
 الماهية لا لإخراج الكافر
 لصحة عتقه وإن لم يكن قرينة
 على أن قصد القرينة يصح منه
 وإن لم يصح له ما قصدوه وأه
 قبل الإجماع قوله تعالى
 فك رقبة وخبر الصحيحين
 من اعتق رقبة مؤمنة وفي
 وفي رواية أمر أمة مسلمان
 الله بكل عضو منها عضواً من
 أعضائه من النار
 الفرج بالفرج وصح خبر
 أمة أمرى مسلم اعتق الله
 أمراً مسلماً كان فكاكاً له
 من النار وأما أمرى مسلم
 اعتق امرأتين مسلمتين
 كاتفاكاً له من النار وبه

عن البلقينى رشيدى (قوله ودينأ) ومعلوم أن محل إلحاقه بالذى فى الدين إذ لم تكن أمه مسلمة رشيدى (قوله
 فلا يحضنه) أى فلا يكون له حق فى تربيته وحفظه ولا يحكم بكفره بعباله وأما النفقة فيطالب بها بمقتضى
 دعواه أنه ابنه ع (خاتمة) لو استأحق بمجمل ولا نسب له زوجة فأنكرته زوجته لحقه عملاً بأقراره
 دونها لجواز كونه من موطء مشبهة أو زوجة أخرى وإن ادعته والحالة هذه امرأة أخرى وأنكره زوجها وأقام
 زوج المنكورة وزوجة المنكرين تعارضاً فتسقطان ويعرض على القائف أن إلحاقه بها لحقه بها لحقها وكذا
 زوجها على المنصوص كما قاله الأسنوى خلافاً لما جرى عليه ابن المقرئ أو بالرجل لحقه وزوجته فإن لم يتم
 واحد منها بينة فالأصح كما قاله الأسنوى أنه ليس ولد واحد منها ولا يسقط حكم قائف بقول قائف

(كتاب العتق)

آخر معنى واسنى

(قوله أى الاعتاق الخ) أشار به إلى أن العتق مجاز من باب إطلاق المسبب وإرادة السبب وهذا مبنى على أن
 العتق لازم مطاوع لا عتق إذ يقال اعتقت العبد فعتق وجوز بعضهم استعماله متعدياً يقال عتقت العبد
 وأعتقته وعاليه فلا حاجة إلى التجوز ع عبارة الرشيدى بل مر عن تحرير المصنف أن العتق مصدر أيضاً
 لعتق بمعنى اعتقه (قوله وهو الخ) أى شرعاً معنى (قوله من عتق سبق الخ) أى ما خوذ من قولهم عتق
 الفرس إذا سبق وعتق الفرج إذا طار واستقل فكان العبد إذا فكاك من الرق يخلص ويستقل معنى (قوله
 بإزالة الملك) أى عن الادمى سيد عمر (قوله لا إلى مالك) كان المراد بالمالك هنا مالك ما هو مملوك عادة حتى
 يفارق العتق الوقف وإلا فالعتق مملوك لله تعالى كسائر الموجودات سم (قوله تقر بالى الله تعالى) هذا
 معتبر على التعبيرين معاً خلافاً لما يوهى صنيعة من اختصاصه بالثانى الذى جرى عليه السيد عمر فيما يأتى عنه
 (قوله ليخرج) متعلق بقوله احتاج الخ لكن بالنسبة للعطوف الاق فقط خلافاً لما يوهى صنيعة من توقف
 خروج نحو الطير بقيد الادمى إلى تلك الزيادة والأسبب السالم أن يقول من عتق سبق أو استقل وهو إزالة
 الرق عن الادمى تقر بالى الله تعالى ومن عبر بإزالة الملك احتاج لزيادة لا إلى مالك ليخرج بها الوقف
 وخرج بقيد الادمى الخ (قوله تحمل الخ) إنما يحتاج إلى هذا الحمل لو قصد أبو الدرداء إرسال العصفير
 الاعتاق الشرعى المفتضى لعدم صحة تملك الخلق لتلك العصفير بوجه بخلاف ما إذا قصد بذلك تخليصها من
 إيذاء الصبيان فقط فإنه لا يخالف المذهب بل ينبغى الحمل عليه إلا أن تثبت الرواية بذلك (قوله لأنه مملوك له
 تعالى) فى هذا التعليل نظر لأن العتق بل جميع المخلوقات مملوك له تعالى أيضاً والاولى أن يقول مملوك
 للوقوف عليه حكماً ولذا الخ (قوله لتحقيق الماهية الخ) لك أن تقول يلزم من تحقيقها به اعتباره فيها وإلا فلا
 معنى لتحقيقها به وهو ظاهر ويلزم من اعتباره فيها إخراج الكافر لعدم تحققه فيه كما هو مبنى ما قبل العلاوة
 والالاتحداً فقامت سم وكتب عليه السيد عمر أيضاً ما نصه هذا لا يلائم قوله آتفاً احتاج لزيادة الخ إلا
 أن يقال هذا أيضاً يحتاج إليه فى تحقيق الماهية وإن لم يكن محتاجاً إليه فى الجامعة والمالعية أه وقد يقال
 يلزم على هذا الجواب أنه حينئذ لا بد منه فى التعبير الاول أيضاً وليس من مدخول الزيادة كما يفيدها أى
 اللبسية صنيعة النهاية (قوله وخصت الرقبة الخ) أى فى الآية والخبر (قوله كالغل الذى فيها) أى فى رقبة
 الرقيق فهو محبس به كما تحبس الدابة بالحبل فى عنقها فإذا اعتقه أطلقه من ذلك الغل الذى كان فى
 رقبته معنى (قوله وهو رقبة الخ) أى العتق المنجز من المسلم أما المعلق فى الصداق من الرافى أن التعليق
 ليس عقد قرينة وإنما يقصد به حدث أو منع أى أو تحقيق خبر بخلاف التدبير وكلامه يقتضى أن

(كتاب العتق)

(قوله لا إلى مالك) كان المراد بالمالك هنا مالك ما هو مملوك عادة حتى يفارق العتق الوقف وإلا فالعتق مملوك
 لله تعالى كسائر الموجودات (قوله لتحقيق الماهية الخ) لك أن تقول يلزم من تحقيقها به اعتباره فيها وإلا
 فلا معنى لتحقيقها به وهو ظاهر ويلزم من اعتباره فيها إخراج الكافر لعدم تحققه فيه كما هو مبنى ما قبل
 العلاوة والالاتحداً فقامت (قوله لأن الرق كالغل) أى أنه بمنزلة الغل ومحل الغل الرقبة

يعلم أن عتق الذكر أفضل وفى رواية من أعتق رقبة مؤمنة كانت فداؤه من النار وخصت الرقبة بالذكر لأن الرق كالغل الذى فيها وهو رقبة

اجماعا ولم يذكره اكتفاء بما سلكه (٣٥٢) في الكتابة بالاولى ويسن الاستكثار منه كما جرى عليه اكابر الصحابة رضوان الله عليهم

تعليقه العار عن قصد ما ذكر كالتدبير وهو كما قاله شيخنا ظاهر معنى ويأتى عن النهاية ما وافقه (قوله) ولم يذكره) أى كون الاعتاق قرينة (قوله بالاولى) أى لعلمه منه بالاولى (قوله) واكثر من بلغنا الخ) عبارة المغنى (فائدة) اعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة ونحر بيده في حجة الوداع ثلاثا وستين بدنة واعتقت عاتقة تسعا وستين نسمة وعاشت كذلك واعتق ابو بكر كثيرا واعتق العباس سبعين واعتق عثمان وهو محاصر عشرين واعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة واعتق عبد الله ابن عمر الفا واعتمر الف عمره وخرج ستين حجة وحبس الف فرس في سبيل الله واعتق ذو الكراع الحميري في يوم ثمانية آلاف واعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفا اه (قوله) وعن غيره الخ) في عطفه على قوله عنه انه الخ لا يخفى فالاولى عطفه بتقدير بلغنا على قوله واكثر الخ (قوله) كامل الحرية) أى قوله نعم يصح في المغنى وإلى قول المتن وإضافته في النهاية لإلا قوله اما العتق إلى ويجرى وقوله ويردد النظر إلى المتن (قوله) ولو كافر الخ) ويثبت ولاؤه على عتيقه المسلم سواء اعتقه مسلما أم كافرا ثم اسلم مغنى واسنى (قوله) ومكره بشرط ان لا ينوى العتق سم عبارة عس أى بغير حق اما إذا اشترى عبدا بشرط العتق وامتنع منه فأكراه على ذلك فإنه يعتق لانه كراه بحق اه وعبارة المغنى ومكره بغير حق ويتصور الاكراه بحق في البيع بشرط العتق ويصح من سكران ولا يصح عتق موقوف لانه غير محلول ولان ذلك يبطل به حق بقية البطون اه (قوله) وصية السفية الخ) أى أو المبعوض بعتق ما ملكه ببعضه الحر أو تدبيره أو تعليق عتقه بصفة بعد الموت لانه بالموت يزول عنه الرق فيصير اهلا للولاية عس (قوله) وعتقه) أى السفية (قوله) قن الغير الخ) الاولى لقن الغير باللام (قوله) وعتق مشتر الخ) أى المبيع (قوله) على ما يأتى) كذا في النهاية قال عس قوله على ما يأتى والمعتمد منه عدم الصحة اه وقال الرشيدى الذى يأتى له الجزم بعد الصحة لا غير وقد تبع هنا ابن حجر وكلام الخطيب في شرح الغاية في فصل الولاء موافق لابن حجر اه (قوله) وبهذا علم ان شرط العتق الخ) لعله علم من عدم نفوذ العتق من المفلس ومن الراهن المعسر بتعلق حق الغرماء والمرتهن بالعتق عس (قوله) ان لا يتعلق به حق الخ) بان لا يتعلق به حق أصلا أو يتعلق به حق جائز كالمعار أو يتعلق به حق لازم وهو عتق كالمستولدة والمكتوبة أو يتعلق به حق لازم غير عتق لا يمنع بيعه كالمؤجر بحيرى (قوله) غير عتق) صفة لقوله حق لازم وقوله يمنع بيعه صفة أخرى له والمتبادر انه احتراز بقوله غير عتق عن الاستيلاد لكنه ليس بعتق إلا ان يريد بالعتق ما يتضمن حق العتق وقد يقال هذا الضابط غير موجود في الرهن إذا كان الراهن موسرا فليتأمل سم ورشيدى (قوله) بخلاف نحو إجارة) أى فانه وان كان لازما إلا انه لا يمنع البيع رشيدى عبارة عس أى فلا يمنع اعتاقه وان اعتقه على عوض مؤجل والفرق بينه وبين الكتابة حيث لا تصح من المؤجر ان المكاتب لا يعتق إلا بأداء النجوم والمؤجر عاجز عن التفرغ لتحصيلها والعتق يحصل حالا وان تأخر اداء ما علق عليه فاشبهه ما لو باع لمعسر بشمن في ذمته (قوله) لا يندفع بالجهل) أى بكونه باقيا على ملكه أو خرج عنه فهو باعتبار نفس الامر وكيل عن المالك المتلمس للاعتبار عس (قوله) جاهلا) أى بكونه عبده (قوله) وبهذا) أى بتصریحهم بذلك (قوله) بصفة) أى قوله فليس للوارث في المغنى إلا قوله نعم عقد التعليق إلى ولا يشترط وقوله قيل إلى وافهم وقوله نعم إلى وليس لمعلقه (قوله) كجنون السيد) أى فلو قال السيد لعبده ان جننت فأنت حر عتق العبد وهذا قد يخالفه ما يأتى من أن العبرة في نفوذ العتق بوقت الصفة دون وقت التعليق إلا ان يصور ما يأتى بصفة محتمل وقوعها في زمن الحجز وغيره وما هنا بصفة لا يمكن وقوعها في غير زمن الحجز وهذا الفرق بناء على ما يأتى هنا من أن العبرة في نفوذ العتق بحالة وجود

أجمعين وأكثر من بلغنا عنه ذلك عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه فإنه جاء عنه انه اعتق ثلاثين ألف نسمة وعن غيره انه اعتق في يوم واحد ثمانية آلاف عبد وازكانه ثلاثة عتيق وصيغة ومعنى ولكونه الاصل بدأ به فقال (انما يصح من) حر كامل الحرية مختار (مطلق التصرف) ولو كافر احريا كسائر التصرف المالى فلا يصح من مكاتب ومبعض ومكره ومحجور عليه ولو بفلس نعم تصح وصية السفية به وعتقه قن الغير باذنه وعتق مشتر قبل قبضه وامام لقن بيت المال كما يأتى وولى لقن مولى عن كفارة مرتبة على مامر وراهن موسر لمهون ووارث موسر لقن التركة وبهذا علم ان شرط العتق ان لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كرهن والراهن معسر بخلاف نحو إجارة واستيلاد ولو قال بائع لمشتري منه شراء فاسدا أعتقه فاعتقه لم يعتق على البائع على ما قاله الماوردى لانه إنما أذن بناء على أنه ليس بملكه ورد بان العتق لا يندفع بالجهل إذا العبرة فيه كسائر العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن

المكلف ومن ثم صرحوا بأنه لو قال غاصب عبد المالك أعتق عبدي هذا فاعتقه جاهلا نفذ على المالك وبهذا

يزيد انتضاح صف كلام الماوردى (ويصح تعليقه) بصفة محتملة بعوض وغيره كجنون السيد لما فيه من التوسعة لتحصيل القرينة

الصفة واما على ما سياتى فى آخر كتاب التدبير ان الاصح أن العبرة بوقت التعليق فلا إشكال ع ش بحذف
(قوله) نعم عقد التعليق الخ عبارة النهاية وهو غير قرينة إن قصد به حث أو منع أو تحقيق خبر ولا فقرينة
 اه ومر عن المغنى وشيخ الاسلام ما يؤيده **(قوله)** اما لا يثبت نفسه الخ محل تأمل لان الذى رخص بكونه قرينة
 او غير قرينة فعل المكلف فعله هنا عقد التعليق لا غير واما لا يثبت الذى هو زوال الرق عند رجود المعلق
 عليه فليس بفعل له بل اثر من آثار فعله فليتأمل سيد عمر وقد يقال ان الاثر المترتب على فعله بمنزلة فعله وله فى
 كلامهم نظائر لا تخصى **(قوله)** فقرينة أى حيث كان من المسلم ع ش ورشيدى **(قوله)** مطلقا أى منجزا
 او معلقا **(قوله)** ويجرى الخ لا يخفى ان الزوجة فى الطلاق معدودة من المبالى فهل الرقيق هنا كذلك
 او يفرق بان العتق مرغوب له غالبا فلا يحصر على مراعاة السيد او يفصل بين من علم منه حرصه على مراعاة
 السيد وبين غيره سم اقول قياس نظرهم فى الطلاق إلى الغالب الثانى وإبراجم **(قوله)** ولا يشترط
 لصحة التعليق الخ أى وما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار إطلاق التصرف فيها ليس بمراعى **(قوله)** لصحته
 الخ عبارة المغنى فانه يصح تعليقه من الرهن المعسر والموسر على صفة توجب بعد الفك أو يحتمل وجودها
 قبله وبعده وكذلك مالك العبد الجانى التى تعلقت الجناية برقبته ومن المحجور عليه بفلس أو ردة اه
(قوله) ومرشد اه لان العبرة فى التعليق بوقت وجود الصفة ع ش **(قوله)** قيل الخ اقره مع انه صحيح
 فى باب الوقف خلاف مضمونه حيث قال هناك اما ما يضاى التحريك اذا جاء رمضان فقد وقف هذا المسجد
 فانه يصح كما يحثه ابن الرفعة لانه حينئذ كالعق انتهى وعليه فيجاب عن هذا القيل بمنع ما قاله من عدم صحة
 التعليق إن أراد ان تعليقه يبطله وإن أراد تعليقه لا يعتبر فما قاله مسلم سم **(قوله)** ولا يصح تعليقه
 جملة حالية **(قوله)** ورد الخ على ان المرجح فيه أى الوقف صحته مع التعليق كما مر نهاية **(قوله)** صحة تعليقه
 أى العتق ع ش **(قوله)** انه لا يثاثر الخ أى بخلاف الوقف معنى **(قوله)** له أى للسيد **(قوله)** أو توقيته
 عطف على ان شرط الخيار له وقضية صنع المغنى عطفه على شرط فاسد **(قوله)** فيتأبد أى ولغا التوقيت
 معنى **(قوله)** وإن اقترن بما فيه الخ أى اقترن الشرط الفاسد بتعليق فيه الخ **(قوله)** افسده أى افسد
 الشرط العوض رشيدى **(قوله)** وليس لمعلقه رجوع الخ أى لا يعتد به وقوله ولا يعود أى التعليق وقوله
 يعود أى الرقيق إلى ملك البائع ع ش والاولى ملك المعلق **(قوله)** ولا يبطل تعليقه بصفة بعد الموت الخ
 هذا موصو كما هو صريح اللفظ بما إذا كان المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو اطلقه كان دخلت الدار فانت حر
 فان التعليق يبطل بالموت كما هو ظاهر وإنما يبطل فى الاول لانه لما قيد المعلق عليه بما بعد الموت صار وصية
 وهى لا تبطل بالموت سم ورشيدى وسياق ما يصرح بذلك وهو انه إذا علق بصفة وأطلق اشتراط وجودها
 فى حياة السيد ع ش **(قوله)** فعله أى العبد ع ش **(قوله)** وامتنع منه بعد عرضه الخ ولو عاد بعد الامتناع

نعم عقد التعليق ليس قرينة
 بخلاف التدبير اما العتق
 نفسه فقرينة مطلقا ويجرى
 فى التعليق بفعل المبالى
 وغيره هنا ما مر فى الطلاق
 ولا يشترط لصحة التعليق
 إطلاق التصرف لصحته
 من نحو رهن معسر
 وفلس ومر تدقيل وقف
 المسجد تحرير ولا يصح
 تعليقه ورد بان حد العتق
 السابق يخرج هذا فلا
 يرد على المتن وافهم صحة
 تعليقه انه لا يثاثر
 بشرط فاسد كان شرط
 الخيار له أو توقيته فيتأبد
 نعم إن اقترن بما فيه
 عوض افسده ورجع
 بقيمته نظير ما مر فى النكاح
 وليس لمعلقه رجوع بقول
 بل بنحو بيع ولا يعود بعوده
 ولا يبطل تعليقه بصفة
 بعد الموت بموت المعلق
 فليس للوارث تصرف فيه
 إلا ان كان المعلق عليه
 فعله وامتنع منه بعد عرضه
 عليه

(قوله) نعم عقد التعليق ليس قرينة قال فى شرح الروض نقلا عن الرافعى وإنما يقصد به حث أو منع أى أو
 تحقيق خبر بخلاف التدبير قال وكلامه يقتضى ان تعليقه العارى عن قصد ما ذكر كالتدبير وهو ظاهر اه
(قوله) ويجرى الخ لا يخفى ان الزوجة فى الطلاق معدودة من المبالى فهل الرقيق هنا كذلك او يفرق بان
 العتق مرغوب له غالبا فلا يحصر على مراعاة السيد او يفصل بين من علم منه حرصه على مراعاة السيد
 وبين غيره **(قوله)** قيل الخ اقره مع انه قد مر فى الوقف ما يمنع مضمونه من عدم صحة التعليق وقف المسجد
 حيث قال هناك اما ما يضاى التحريك اذا جاء رمضان فقد وقف هذا المسجد فانه يصح كما يحثه ابن الرفعة
 لانه حينئذ كالعق اه وعليه فيجاب عن هذا القيل بمنع ما قاله من عدم صحة التعليق إن أراد ان تعليقه
 يبطله وإن أراد ان تعليقه لا يعتبر فما قاله مسلم **(قوله)** ولا يبطل تعليقه بصفة بعد الموت بموت المعلق الخ هذا
 موصو كما هو صريح اللفظ بما إذا كان المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو اطلقه كان دخلت الدار فانت حر
 فان التعليق يبطل بالموت كما هو ظاهر وإن كان يتوهم خلافا من هذه العبارة وإنما يبطل فى الاول لانه
 لما قيد المعلق عليه بما بعد الموت صار وصية وهى لا تبطل بالموت

(فرع) افق القلعي في إن حافظت على الصلاة فانت حر بانه يعتق إن حافظ عليها أي الخمس أداء وإن لم يصل غيرها فيها يظهر سنة كاستبراء الفاسق اه وبتردد النظر فيها لو اخل بها لعذر والقياس ان العذر إذا باح إخراجها عن الوقت كان نقاذ مشرف على هلاك لم يؤثر ولا أثر (و) تصح (إضافته إلى جزء) من الرقيق معين كيد ويظهر ضبطه بما مر في الطلاق مما يقع باضافته إليه أو مشاع كبعض أو ربع (فيعتق كله) الذي له من موسر ومعسر سرية نظير ما مر في الطلاق وذلك لخبر أحمد وأبي داود بذلك وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما ولم يعرف له مخالف من الصحابة وقد لا يعتق كله بان وكل وكيل في إعتاق عبده فاعتق نصفه فيعتق فقط واستشكله الاسنوي بانه لو وكله شريك في عتق نصيبه فاعتقه الشريك سرى لنصيبه قال فاذا حكم بالسراية إلى ملك الغير هنا ففي ملك الموكل أولى ويجاب بان الذي سرى إليه العتق هنا ملك المباشر الاعتاق فكفي فيه أدنى سبب واما ثم

وأق بال فعل قبل تصرف الوارث فالذي يظهر أنه يعتق والله أعلم سيد عمر (قوله في إن حافظت على الصلاة الخ) بقي ما لو قال إن حافظت على الصوم أو الحج مثلاً هل تكفي المحافظة على صوم رمضان سنة واحدة وعلى حج سنة واحدة فيه نظر والاول ظاهر في الصوم سم (قوله أي الخمس الخ) أي فلا يتركها إلا للضرورة كنوم أو جنون عش (قوله والقياس الخ) هذا هو الظاهر عش (قوله من الرقيق) إلى قول المتن وصريحه في النهاية والمغنى (قوله ضبطه) أي الجزء (قوله مما يقع باضافته) أي الطلاق (قوله الذي له) سيد كر محترزه (قوله سرية) راجع لقول المصنف فيعتق كله أي لا تعبیر بالجزء عن الكل وهو وجه ثان في المسئلة وللخلاف ثمرات في المطولات رشیدی وسياق ذلك الوجه في الشارح وبعض تلك الثمرات عن المغنى (قوله نظير ما مر في الطلاق) أي من أنه تصح إضافته إلى أي جزء ليس فضلة كاليد ونحوها عش (قوله وذلك) أي عتق الكل باضافته إلى الجزء (قوله لخبر أحمد الخ) أي والنسائي بذلك أي ان رجلاً اعتق شقصة من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأجاز عتقه وقال ليس لله شريك مغنى (قوله ولم يعرف له مخالف الخ) أي فصار إجماعاً سكوتياً (قوله بان وكل وكيلاً في إعتاق عبده الخ) أنظر هل مثله ما إذا وكله في عتق البعض فقط فان كان مثله فواجه التخصيص في التصوير أي يعتق الكل وإن لم يكن مثله فواجه الفرق مع ان المتبادر انه أولى بالحكم بما هنا رشیدی عبارة عش وحاصله أي ما في شرح الروض انه لو وكله في إعتاق كل العبد أو بعضه مخالف الموكل واعتق دون ما وكل في إعتاقه وهو نصف العبد أو ربعه مثلاً لم يسر اه (قوله فاعتق نصفه الخ) بقي ما لو وكله في إعتاق يده مثلاً فاعتقها قبل يلغو أو يصح ويسرى إلى الجميع فيه نظر والاقرب الثاني صونا لعبارة المكلف عن الالغاء ما أمكن وبقي أيضاً ما لو وكله في إعتاق جزء منهم فاعتقه فلا يسرى فيه نظر والاقرب الاول لانه من باب التعبير بالجزء عن الكل صيانة لعبارة المكلف عن الالغاء عش (قوله فيعتق فقط) أي النصف فلو اعتق بعضه فأي قدر يحكم بعتقه وهل له تعيين القدر سم (قوله فيعتق فقط الخ) عبارة المغنى فلا يصح عتق ذلك النصف كما صححه في اصل الروضة لكن رجح البلقيني القطع بعتق الكل واستشكل في المهمات عدم السراية بان في اصل الروضة أنه لو وكل شريكه الخ فكيف يستقيم الجمع بينهما اه (قوله فاعتقه) أي نصيب الموكل وقوله سرى لنصيبه أي لنصيب الوكيل نفسه وقوله إلى ملك الغير وهو الموكل وقوله هنا راجع لقوله لو وكله الخ عش (قوله أدنى سبب) وهو المباشرة للاعتاق (قوله واما ثم الخ) قضية هذا الفرق ان الحكم كذلك وإن لم يخالف الوكيل الاجنبى كالموكله احد الشريكين باعتاق حصته فاعتقها بتمامها فلا يسرى لخصه الشريك

(قوله فرع افق القلعي في أن حافظت على الصلاة فانت حر الخ) بقي ما لو قال إن حافظت على الصوم أو الحج مثلاً هل يكفي المحافظة على صوم رمضان سنة واحدة وعلى حج سنة واحدة فيه نظر والاول ظاهر في الصوم (قوله فيعتق فقط) أي النصف فلو اعتق بعضه فأي قدر نحكم بعتقه وهل له تعيين القدر (قوله ايضاً فيعتق فقط) قال في شرح الروض لانه لما خالف امر موكله كان القياس ان لا يعتق شيء لكن تشوف الشارع إلى العتق اوجب تنفيذ ما اعتقه الوكيل ولم تترتب السراية على ما ثبت عتقه على خلاف القياس ولان عتق السراية قد لا يقوم مقام المباشرة فيفوت غرض الموكل لانه قد يوكاله في عتقه عن الكفارة فلو نفذ باعتاق بعضه بالسراية لما اجزأ عن الكفارة ولا احتاج المالك إلى نصف رقبة اخرى بخلاف ما إذا قلنا بعتق النصف فقط فان النصف الآخر يمكنه عتقه بالمباشرة عن الكفارة اه وقد يؤخذ منه جواب الاسنوي (قوله واستشكله الاسنوي الخ) قد يؤخذ من هذا الاشكال وجوابه انه لا سراية في إعتاق الوكيل الاجنبى وإن لم يقع منه مخالفة كالموكله احد الشريكين في إعتاق حصته فاعتقها بتمامها فلا يسرى على الموكل إلى حصه الشريك الآخر فانه لا يتقيد عدم السراية بالمخالفة كما يتوهم من تصوير المسئلة المستشكلة بانه وكله في إعتاق عبده فاعتق نصفه وذلك لانه لو تقيد عدم السراية بالمخالفة لم يتوجه لاستشكل ولم يحتاج للجواب إلا بعد ان تقرر انه لا فرق في السراية بتوكيل الشريك بين ان يوافق أو يخالف فليتأمل (قوله واما ثم الخ)

فالذي يسرى اليه غير ملك المباشرة فلم يقتصر فيه لضعفه على السراية إذ لا يصح فيها كما قاله الزركشي ان العتق يقع على ما عتقه ثم على الباقي بها وهو اوجه من ترجيح الديميري لمقابله انه يقع على الجميع دفعة واحدة إذ تفرقة (٣٥٥) الشيخين التي ذكرناها واجبنا عنها تقتضي

ترجيحهما لما رجحه الزركشي اما اذا كان لغيره فسيأتي ويشترط في الصيغة لفظ يشعر به أو اشارة أخرس أو كتابة (وصريحه) ولو من هازل ولاعب (تحرير واعتاق) أي ما اشتق منهما لورودهما في القرآن والسنة متكررين اما نفسيهما كانت تحرير فكناية كانت طلاق واعتقك الله أو عكسه صريح على تناقض فيه كطلاقك الله وأبرأك الله وفارق نحو باعك الله وأقالك الله وزوجك الله فانها كنيات لضعفها بعدم استقلالها بالمقصود بخلاف تلك ولو كان اسمها حرة قبل الرق عتقت بيا حرة مالم بنو ذلك الاسم وقول ابن الرفعة لا تعتق عند الإطلاق مردود بان هذا فيمن اسمها ذلك عند النداء ولو زاحمته امرأة فقال تأخرى با حرة فبانت امته لم تعتق كما افتى به الغزالي ويشكل عليه ما مر في نظيره من الطلاق الا أن يجاب بان هنا معارضا قويا هو غلبة استعمال حرة في نحو ذلك بمعنى العفيفة عن الزنا ولا كذلك ثم ولو قيل له أمتك زانية فقال بل حرة

الآخر على هذا وهو منقول عن مرفأيراجع سم (قوله فالذي يسرى اليه) أي يحتمل سرايته اليه (قوله) وهو اوجه من ترجيح الديميري لمقابله الخ ومن فوائد الخلاف انه لو قال ان دخلت الدار فإمامك حر فقطع ابهامه ثم دخل فان قلنا بالتعبير عن السكل بالبعض عتق والا فلا ومنهما لو حلف لا يعتق رفيقا فاعتق بعض رفيق فان قلنا بالتعبير عن السكل بالبعض حنت ولا فلا معنى (قوله إذ تفرقة الشيخين) أي بين مسألة توكيل الشريك ومسألة توكيل غيره (قوله التي ذكرناها) أي أنفا (قوله واجبنا عنها) أي عن استسكالها (قوله ترجيحهما) أي الشيخين لما رجحه الزركشي أي المارآتقا من ان العتق يقع على ما عتقه ثم على الباقي بالسراية (قوله اما اذا كان لغيره الخ) محترز قوله الذي له سم أي فكان ينبغي ان يقول ببعضه لغيره (قوله فسياتي) أي في قول المصنف ولو كان عبد لرجل نصفه ولاخر ثلثه ولاخر سدسه الخ ع ش (قوله ولو من هازل) إلى قوله على تناقض في المعنى وإلى قول المتن وهي لا ملك في النهاية مع مخالفة سائبة عليها سيد عمر ولا قوله على تناقض فيه وقوله مع انه معلوم الى المتن (قوله أي ما اشتق منهما) كانت محررا وحرك او عتق او معتق معنى (قوله كانت تحرير) أي واعتاق معنى (قوله كانت طلاق) أي كقوله لزوجه انت طلاق معنى (قوله او عكسه) أي الله اعتقك نهاية (قوله بعدم استقلالها الخ) أي فانه لا بد معها من القبول ويعلم من ذلك ان ما يستقل به الفاعل لا يحتاج الى قبول اذا اسنده لله تعالى كان صريحا وما لا يستقل به كالبيع اذا اسنده له تعالى كان كناية ع ش (قوله ولو كان اسمها حرة الخ) عبارة المعنى لو كان اسم امته قبل ارقاقها حرة فسميت بغيره فقال لها حرة عتقت ان لم يقصد النداء لها باسمها القديم فان كان اسمها في الحال حرة لم تعتق إلا اذا قصد العتق اه (قوله بان هذا الخ) أي عدم العتق عند الإطلاق (قوله فقال تأخرى الخ) أي واطلق كما يفيد جوابه الا في بخلاف ما اذا قصد المعنى الشق ع فتعتق (قوله ولا كذلك ثم) أي فيما مر في نظيره من الطلاق (قوله فبانت امته لم تعتق) وانما اعتر الشافعي رضي الله تعالى عنه امته بذلك تورعا معنى اقول امل قوله تورعا فانه اذا كان لا ترى العتق بذلك فهي باقية على ملكه نعم ان أتى بعد ذلك بصيغة عتق فلا إشكال سيد عمر (قوله ولو قيل) إلى قوله وهو اوجه في المعنى (قوله لم يعتق عليه باطنا الخ) عبارة النهاية عتق عليه ظاهر الا باطنا واعتمد الاسنوي خلافة كما اقتضاه كلامهم الخ وصوب الديميري الاول وهو المعتمد قياسا على ما لو قيل له اطلقت الخ زان رد بان الاستفهام الخ سيد عمر وعبارة المعنى لم يعتق عليه باطنا وقول الاسنوي ولا ظاهرا كما لو قال لها انت طالق وهو يحلها من وثاق ثم ادعى انه اراد إطلاقها من الوثاق مردود فان ذلك انما هو قرينة على انه اخبار ليس بانشاء ولا يستقيم كلامه معه إلا اذا كان على ظاهره اه (قوله خلافة) وهو انه يمتد ظاهر الا باطنا نهاية وقوله كما قيل الخ من كلام الديميري (قوله ويرد قياسه بان الاستفهام منزل فيه الجواب على السؤال) تنزيل الجواب على السؤال لا يقتضي كون الجواب انشاء بل يقتضي كونه اخبار لان السؤال لما يكون عن امر قد انقضى أي اذا كان يمثل هذه الصيغة الماضية والحاصل ان قوله بان الاستفهام الخ لا حاصل له وقوله بخلاف مسائلنا سلم لكن قد يقال القرينة ضعيفة كما في قوله لانه افرغ من العمل فليتأمل سيد عمر (قوله فلم ينظر فيه لضعفه الخ) لفائل ان يقول الكلام فيما اذا قيل له اطاعتك وزوجتك استخبارا لا التماسا لانشاء

قضية هذا الفرق ان الحكم كذلك وان لم يخالف الوكيل كما لو وكله احد الشريكين باعتاق حصته فاعتقها بتمامها فلا يسر لخصه الشريك الآخر على هذا وهو معلق عن مرفأيراجع وقد يؤيده انه لو سرى الى حصته الشريك لسرى الى باقية فيما كان كلاء الموكل وفيه نظر (قوله اما اذا كان لغيره) محترز قوله الذي له (قوله فلم ينظر فيه لضعفه الخ) لفائل ان يقول الكلام فيما اذا قيل له اطاعتك وزوجتك استخبارا لا

واراد عفيفة قبل وكذا ان اطلق فيما يظمر للقرينة القوية هنا ولو قال لكس خو فامنه على فنه هذا حر لم يعتق عليه باطنا قال الاسنوي ولا ظاهرا كما اقتضاه كلامهم في انت طالق لمن يحلها من وثاق بجامع وجود القرينة الصارفة فيهما وهو اوجه من تصويب الديميري خلافة كما لو قيل له اطلقت زوجتك فقال نعم قاصد الكذب ويرد قياسه بان الاستفهام منزل فيه الجواب على السؤال كما صرحوا به فلم ينظر فيه لضعفه وبفرض المساواة

ليس من اقراره على الصدق بخلاف ما اذا (٣٥٦) لم يقله خوفاً لاذ لا فرينة وقوله لغيره أنت تعلم أنه حراً اقراره بحريته بخلاف أنت تظن ولو قال لقنه يعق عند الاطلاق يحمل على ما اذا (٣٥٦) لم يقله خوفاً لاذ لا فرينة وقوله لغيره أنت تعلم أنه حراً اقراره بحريته بخلاف أنت تظن ولو قال لقنه

بدليل قوله قاصداً الكذب إذ الكذب لا يدخل الانشاء بل الخبر كما تقر في محله وحيداً يتوجه على قوله فلم ينظر فيه لقصدده انه لو لم ينظر لقصدده الكذب لكان الكلام محملاً على الصدق لانه إذا انتفى قصد الكذب لزم الحمل على الصدق إذ الكلام فيمن تكلم على قصد فاذا الغى قصد الكذب ثبت حكم الصدق فكان يلزم الوقوع باطنا ايضاً مع انه ليس كذلك فليتأمل وقد يقال مراد الشارح ان العبرة بالسؤال فاذا قصد به الانشاء حكماً بنا بالوقوع ظاهر الجواب لنزله على السؤال فاذا كان المجيب قصد الاخبار كاذباً قبل باطنا لا ظاهراً فليتأمل سم (قوله ليس هنا) اي في مسألة الاستفهام (قوله وعند الخرف لا فرق الخ) محل تأمل لان كلامهم في مسألة الطلاق المقيس عليها بقرض تسليمه مقيد بحالة الارادة فليتأمل سيد عمر (قوله وقوله لغيره) إلى قوله الاول بالانشاء في المغنى (قوله اقراره بحريته) اي فان كان صادقا عتق باطنا ايضاً والاعتق ظاهر الا باطنا ع (قوله بخلاف أنت تظن) أي أوترى مغنى (قوله قبل العشاء) ليس بقيد ع (قوله دين) اي فيعتق ظاهر الا باطنا ع (قوله فيه) اي في حمل الوثائق (قوله بخلاف الحرية الخ) اي استعمالها (قوله وانت حر الخ) ولو قال السيد لضارب عبده عبد غيرك حر مثلك لم يحكم بعقده لانه لم يعينه كالموالات لفتها ياخو اجانهاية ومغنى قال ع (قوله لم يحكم بعقده) اي حيث قصد بذلك انه لا تسلط للضارب على عبده غيره كما انه لا تسلط له على الحر او اطلق كما هو ظاهر اه وهذا يفيد انه إذا اراد العتق يحكم بعقده فليراجع وقال السيد عمر قوله كالموالات لفتها الخ ووضح ان محله ما لم يرد به عقده اه (قوله إلى عبد آخر) اي له عتق الاول اي المخاطب دون ذلك العبد مغنى (قوله اي ما اشتق منه) اي كمفكوك الرقبة مغنى (قوله فانه) لا حاجة اليه (قوله كهي في الطلاق) اي فان فهمها كل احد فصريحة او الفطن دون غيره فكناية ولا فلفوع (قوله المتن ولا يحتاج إلى نية) بل يعق به وان لم يقصد ايقاعه نهاية عبارة المغنى لا يقاعه كسائر الصرائح لانه يفهم منه غير عند الاطلاق فلم يحتاج لتقويته بالنية ولان هـ له جد كما مر فيقع العتق وان لم يقصد ايقاعه ما قصد لم يظ الصريح لمعناه فلا بد منه ليخرج العجمي تلفظ بالعتق ولم يعرف معناه اه (قوله اقولاه) اي الاتي وكان الاولى لما بعد (قوله مع انه) اي قوله الاتي (قوله لئلا يتوهم الخ) اي وذكروا هذا القول مع كونه معلوماً لئلا الخ (قوله المتن كناية) وفي نسخة النهاية والمغنى من كنياته هاء الضمير (قوله احتفت) عبارة النهاية انضمت (قوله قرينة) الانسب لما قبله قرأت بصيغة الجمع (قوله لاحتياها) أي غير العتق نهاية (قوله نظير مامر في الطلاق) والمعتمد منه انه يكفي مقارنتها لجزء من الصيغة ع (قوله اي السكناية) إلى المتن في المغنى وإلى قول المتن والولاء للسيد في النهاية لا قوله قال لانه إلى وقوله أنت ابني وقوله وهو متجه إلى المتن (قوله كثيرة الخ) ولو قال اي المصنف هي كقوله الخ كما فعل في الروضة كان أولى لئلا يتوهم الحصر مغنى (قوله زال ملكي الخ) اي ونحو ذلك كازالت ملكي او حكى عنك مغنى (قوله بفتح التاء) بخط المصنف مغنى (قوله مطابقاً) اي ذكر اركان الخطاب به او ضده نهاية (قوله لاشعارها) اي الصيغ المذكورة

افرج من العمل قبل العشاء وانت حر وقال اردت حراً من العمل دين أي لان القرينة هنا ضعيفة بخلافها في حل الوثائق لان استعمال الطلاق فيه شائع بخلاف الحرية في فراغ العمل او انت حر مثل هذا العبد وأشار إلى عبد آخر عتق الاول او مثل هذا عتقا الاول بالانشاء والثاني بالاقرار ومن ثم لم يوجب كذب لم يعق باطنا (وكذا فك رقبة) اي ما اشتق منه فانه صريح (في الاصح) لو روده في القرآن وترجمة الصريح صريحة وإشارة الاخرس هناك في الطلاق (ولا يحتاج) الصريح (إلى نية) كما هو معلوم وذكر توطئة لقوله مع انه معلوم ايضاً لئلا يتوهم من تشوف الشارع اليه وقوعه بها من غير نية (وتحتاج إليها كناية) وان احتفت بها قرينة لاحتياها ويظهر أن يأتي في مقارنة النية لها نظير مامر في الطلاق وهي اي السكناية كثيرة وضابطها كل ما انبأ عن فرقة او زوال ملك فنها (لا ملك) او لا بد ولا امر او لا امر او لا حكم او لا قدرة (لي عليك ولا سلطان) لي عليك (ولا سييل) لي عليك (ولا خدمة) لي

عليك زال ملكي عنك (أنت) بفتح التاء أو كسرهما مطابقاً لاذ لا أثر للحن هنا (سائبه أنت مولاي) أي (قوله سيدي أنت لله لاشعارها) بازالة الملك مع احتمالها لغيره ووجهه في مولاي انه مشترك بين العتيق والمعتق وكذا يامسدي

کارجہ فی الشرح الصغیر ورجع الزرکشی أنه انو قال لانه اخبار بغير الواقع أو خطاب تخلف فلا إشعار له بالنق اد وفيه نظر وذل أنت سیدی کذلک أو یقطع فیہ بانہ کنایۃ کل محتمل وتولہ أنت انی اوابی اوبتی اوی اعتناق ان امكن من حیث السن وإن عرف کذبہ ونسبہ من غیرہ ویالانی کنایۃ (وکذا کل) انظ (صریح أو کنایۃ للطلاق) أو الظہار وھو کنایۃ هنا کمر (۳۵۷) مع ما یستثنی منہ کاعند واستبرحک للعبد

فانه لغو وإن نوى العتق
لاستحالة الوهم ثم لو قال
لغنه اعتق نفسك فقال للسيد
اعتقتك كان لغوا أيضا
بخلاف نظيره في الطلاق
وعلم بما تقرر أن الظهار
كناية هنا لا ثم (وقوله
لعبده أنت حر) قوله لا مته أنت
حر صريح (تغليبا للإشارة
(ولو قال) له (عتقتك إليك)
عبارة أصله جعلت عتقتك
إليك وكأنه حذفه لعدم
الاحتياج إليه وهو متجه
وفاقا للبلقينى لكنه عبر
بمحتمل وقول الزركشى
لا بد منه فيه نظر (او خيرتك)
من التخيير وقول أصله في
بعض نسخه حررتك مردود
بأنه صريح تنجيز كما مر
(ونوى تفويض العتق
إليه فاعتق نفسه في المجلس)
أى مجلس التخاطب أى بان
لا يؤخر بقدر ما ينقطع
به الإيجاب عن القبول كذا
قيل ويظهر ضبطه بما مر
في الخلع لأن ما هنا أقرب
إليه منه إلى نحو البيع فهو
كتفويض الطلاق إليها
(عتق) كما في الطلاق فيأتى
هنا ما مر في التفويض ثم
وجعلت خيرتك إليك
صريح في التفويض لا
يحتاج لنية وكذا عتقتك
إليك فقوله ونوى قيد في

(قوله كارجحه في الشرح الصغير) وهو الاصح نهاية ومعنى (قوله كذلك) اى مثل ياسيدى فى جريان الخلاف (قوله اعتناق الخ) الظاهر ان المراد بطريق المأخذة سم اى فاعتنق ظاهرا لا باطنا وينبغى ان عمله حيث قصد به الشفقة والحنون ولو اطلق اعتنق ظاهرا او باطنا عى عبارة الرشيدى قوله اعتناق اى صريح اه (قوله ان امكن الخ) اى ولا كان انواع عى وفيه تامل لما اتقرر فى عمله انه لا يشترط فى المجاز والكنية اى كان المعنى الحق (قوله اول الظاهر) الى التثنية فى المعنى (قوله هو كناية هنا) ويستثنى من ذلك ما لو قال لرفيقه انا منك طاق او بائن ونحو ذلك ونوى اعتناقه عبدا كان أو أمة لم يعتنق بخلاف نظيره من الطلاق والفرق ان الزوجية تشمل الزوجين والرق خاص بالعبد معنى عبارة الروض مع شرحه لا انا منك طاق او مظاهر او نحوهما كقولنا حر منك اه وفى عى بعد ذكر ذلك ذكر عن البيهجة وشرحهما انصه اقول وينبغى ان يكون عمل كونه غير كناية هنا بالمعية صدىبه ازالة العلة بينه وبين رقيقة وهى عدم النفقة ونحوها بحيث صار منه كلاجنبى وإلا كان كناية اه اقول هذا مخالف لما فى الروضة مع شرحه ما نصه وقوله انا منك حر لغو وإن نوى به العتق ادم إشعاره به اه (قوله كاعتدوا ستر حرك) اى وكانت على كذا ظهر اى للعبد فان معناه لا يتبقى فى الذكر بخلافه فى الاثني فانه يكون كناية عى (قوله للعبد) ولو قال لامته فوجهان اصحهما العتق معنى (قوله وعلم ما تقرر) اى من قوله اول الظاهر هو كناية عى (قوله ان الظاهر كناية هنا) اى فى الاثني دون الذكر اخذ من قوله مع ما يستثنى منه عى (قوله لا ثم) اى فى الطلاق معنى (قول ائمن لعبده انت الخ) بكسر الهمزة بخطه وقوله ولا مته انت الخ بفتح التاء بخطه ايضا ايضا معنى (قوله تغلبا بالاشارة) اى على العبادة اسى ومعنى (قوله ودومته) وقافا للنهاية وخلافا للمعنى (قوله لكنه غير محتمل) يؤخذ منه ان محتمل من صيغ الترجيع عندهم فليتأمل سيد عمر اى بفتح الميم واما بكسر هاء فلا يشعر بالتجريح لانه معنى ذو احتمال اى قابل للجهل والتأويل كما مر منه فى اوائل ربع العبادة (قوله وقول الزركشى الخ) وافقه المعنى كما مر (قول ائمن او خيرتك) اى فى اعتناك معنى (قوله من التخيير) اى بصفة الفعل الماضى من التخيير بخلافه معجمة (قوله وقول اصله الخ) عبارة المعنى وعبر فى الروضة بقوله وحررتك بحاء مهملة من التحرير قال الاسودى وهو غير مستقيم فان هذه اللفظة صريحة وصوابه حررتك مصدره ايضا قافا كاللفظ المذكور قبله وهو العتق اه (قوله تتجيز) عبارة للنهاية لتحرير (قوله مجاس الخطاب) اى لا الحضور معنى (قوله ويظهر ضبطه) الى قوله او التملك فى المعنى (قوله بتمام فى الخلع) اى فيغتفر الكلام اليسير هنا كما اغتفر ثم عى (قوله فقوله ونوى) اى الى اخره (قوله او التملك عتق الخ) وينبغى ان مثله مالو اطلق ويرجع فى نية ذلك اليه عى عبارة السيد عمر بقى مالو اطلق وهبتك نفسك هل يلحق بالاول او بالثانى الاقرب الثانى اه (قوله اشترط القبول الخ) اى ولو على التراخى عى (قوله او قال) اى لعبده فى الايجاب اعتنقك على الف اى مثلا فى ذمتك وقوله او قال له العبد اى فى الاستيجاب وقوله فاجابه اى فى الحال معنى (قول ائمن ولزمه الالف) اى فورا حيث لم يذكر السيد اجلا فان ذكره ثبت فى ذمته ويجب انظاره فى الحالة الاولى الى اليسار كالديون اللازمة للمعسر عى (قوله فى الصور الثلاث) الى قوله فلعله فى المعنى الا قوله ويأتى الى فى الحال (قوله بل اولى) هذا بالنسبة لاصل العتق رشيدى اى لا لزوم الالف ايضا بدليل ما بعده (قوله معاوضة فيها شوب تعلق) اى فلا عتق الا بعد تحقق الصفة ولا رجوع له عنه قبله وقوله معاوضة اى للملكة نفسه فى مقابلة ما بذله فيها شوب فجعله (قوله كارجحه فى الشرح الصغير) اى وهو الاصح ش م ر وقوله انت ابنى او ابنتى او اى اعتناق الخ

خيرتك فقط ولو قال وهبتك نفسك ناويا العتق عتق من غير قبول أو التملك عتق إن قبل فوراً كما في ما سكتك نفسك ولو أوصى له برقبته اشترط القبول بغد الموت (أو) قال (أعتقتك على الف أو أنت حر على الف فقبل) فوراً (أو قال له العبد اعتقني على الف فاجابه عتق في الحال ولزمه لا إف) في الصور الثلاث كالخلع بل أولى لتشوف الشارع للعتق فهو من جانب المالك معاوضة فيها شوب تعليق ومن جانب المستدعي

أى لبذله العوض له في مقابلة تحصيله لغرضه وهو العتق الذى يستقل به كالعالم في الجمالة (قوله) وإن كان
 تمايكا عبارة المغنى ولا يقدح كونه تمايكا إذ يغتفر الخ (قوله) ما مرفى الخلع) عبارته هناك ولا ذاعلى ما عطاء
 مال أو اتيانه أو مجيئه كان اعطيتنى كذا فوضعتة أو أكثر منه بين يديه بحيث يعلم به ويتمكن من اخذها طلعت
 وإن لم يأخذها (قوله قبل) وافقه المغنى عبارته (تنبيه) قوله في الحال تبع فيه الحرر ولا فائدة له ولهذا
 لم يذكره في الشرح والروضة وإنما ذكره بعد هذه الصورة فيما لو قال اعتقتك على كذا إلى شهر
 قبل عتق في الحال والعوض مؤجل وصورة الكتاب أن يكون الألف في الذمة كاعتدته في كلامه فإن
 كانت معينة في القفال إذا كان في يده عبده أف درهم أكتبها فقال السيد اعتقتك على هذا الألف ففيه
 ثلاثة أوجه ثالثها يعتق والألف ملك السيد ويرجع على العبد تمام قيمته وهذا هو الظاهر اه (قوله إلى هذه)
 أى مسألة إلى شهر (قوله ما ذكر) أى انتقال النظر (قوله غفلة عن كون المصنف ذكره الخ) أى
 ذكر قوله في الحال في المسئلة الالية عقب هذه ذكره في المحايين يبعد كونه صادرا عن انتقال النظر
 وبهذا يندفع قول سم كانه في غير هذا الكتاب ثم أن كونه ذكره عقب ذلك لا ينافي انتقال النظر لأن
 الجمع بين مسئلتين لا ينافي انتقال النظر من حكم أحدهما إلى حكم الأخرى كما هو في غاية الظهور فدعوى
 الغفلة ممنوعة بل لها غفلة اه ويحتمل أيضا أن غفلة هذا المعترض من حيث كونه تخص الاعتراض
 بالمسئلة المتقدمة مع توجهه إلى المسئلة التي ذكرها المصنف عقبها والشهاب سم فهم أن الضمير في ذكره
 راجع إلى مسألة إلى شهر وليس كذلك كما دلت رشيدى أقول ما ترجماه سم بقوله كانه في غير هذا الكتاب
 جزم به المغنى كما هو عنه آفقا وما فهمه سم في مرجع الضمير لما مر عن المغنى آفقا وأيضا سياق كلام الشارح
 كالصريح فيه (قوله بما يفسد به الخلع) أى عوضه رشيدى (قوله مثلا) أى أو خنزير مغنى (قوله ولو
 خدمه نصف المدة ثم مات الخ) أى العبد بقى مالومات السيد فهل يستحق الوارث عليه نصف القيمة أو بقيمة
 الخدمة ولعل المراد الأول لأن خدمة السيد لا تصدق بخدمة وارثه سم (قوله فليسيد في تركته الخ) أى لانه
 لمافات العوض انتقل إلى يده وهو القيمة لا اجرة مثله بقيمة المدة ع ش (قوله ولا يشترط النص الخ) أى فلو
 نص على تأخير ابتداءها عن العقد فسد العوض ووجب القيمة كما يفيد قوله الاتى لا نصرا فها إلى ذلك ع ش
 (قوله عملا بالعرف) أى وعليه فلو طار للسيد ما يوجب الاحتياج في خدمته إلى زيادة عما كان عليه حال
 السيد وقت العقد فهل يكافئها العبد أو يفسد العوض فيما بقى ويجب قسطه من القيمة فيه نظر والاقرب
 أنه يكافى خدمة ما كان متعارفها حال العقد ع ش (قوله في ذمتك) إلى التنبيه في المغنى الا قوله وخرج
 إلى الماتن (قوله لأن هذا الخ) عبارة المغنى لأن البيع أثبت والعتق فيه اسرعه اه (قوله فلا يصح الخ)
 خلافا للمغنى ووافقه سم وع ش عبارة الأول قوله فلا يصح الخ هلا صح بقيمته كما صح خلع الامة بلا
 إذن سيدها بعين مال له أو لغيره ووجب مهر في ذمتها وبين الخلع والاعتاق تقارب كما دل عليه قوله السابق
 ما مرفى خلع الامة وبيع النفس من قبيل الاعتاق اه وعبارة الثانية قوله لانه لا يملكه أى ومع ذلك
 يعتق وتجب قيمته كما لو قال له اعتقتك على خمر اه (قول المتن والولاء للسيد) أى ولو كان كافرا وإن لم
 يرثه خطيب وفائدة أنه قد يسلم السيد فيرثه وعكسه كعكسه ع ش (قوله لما تقر الخ) عبارة المغنى لعدم
 خبر الصحيحين الولاء لمن اعتق اه (قوله وعليه) أى على الراجح من أن الولاء للسيد (قوله لو باعه)

الظاهر أن المراد بطريق المأخذة (قوله ذكره) كانه في غير هذا الكتاب ثم أن كونه ذكره عقب ذلك
 لا ينافي انتقال النظر لأن الجمع بين مسئلتين لا ينافي انتقال النظر من حكم أحدهما إلى حكم الأخرى كما هو في
 غاية الظهور فدعوى الغفلة ممنوعة بل لعلها غفلة فإيتام (قوله فلو خدمه نصف المدة ثم مات الخ) بقى مالو
 مات السيد فهل يستحق الوارث عليه نصف القيمة وبقيّة الخدمة ولعل المراد الأول لأن خدمة السيد لا تصدق
 بخدمة وارثه (قوله فلا يصح لانه لا يملكه) هلا صح بقيمته كما صح خلع الامة بلا إذن سيدها بعين مال له أو لغيره
 ووجب مهر في ذمتها وبين الخلع والاعتاق تقارب كما دل عليه قوله السابق ما مرفى خلع الامة وبيع النفس من

وإن كان تمليكاً إذ يغتفر في
 الضمى ما لا يغتفر في المقصود
 ويأتى في التعليق بالا عطاء
 ونحوه هنا ما مرفى خلع
 الامة قبل قوله في الحال لغو
 وإنما ذكره في اعتقتك
 على كذا إلى شهر فقبل فانه
 يعتق حالا والعوض مؤجل
 فاعله انتقل نظره إلى هذه اه
 وليس بسديد بل له فائدة
 ظاهرة هي دفع توهم توقف
 العتق على قبض الألف على
 أن ترجمه ما ذكر غفلة عن
 كون المصنف ذكره عقب
 ذلك وحيث فسد بما يفسد
 به الخلع كان قال على خمر
 مثلا أو على أن تحمى منى أو
 زاد أبدا أو إلى صحى مثلا
 عتق وعليه قيمته حينئذ أو
 تحمى منى عشر من سنة مثلا
 عتق ولزمه ذلك فلو خدمه
 نصف المدة ثم مات فليسيد
 في تركته نصف قيمته ولا
 يشترط النص على كون
 المدة إلى العتق خلافا للاذرى
 لا نصرا فها إلى ذلك ولا
 تفصيل الخدمة عملا بالعرف
 نظير ما مرفى الاجارة (ولو
 قال بعثك نفسك بالف)
 في ذمتك حالا أو مؤجلا
 تؤديه بعد العتق (فقال
 اشترت فالذهب صحة البيع)
 كالكتابة بل أولى لأن
 هذا الزم واسرع (ويقت
 في الحال) عملا بمقتضى العقد
 وهو عقد عتاق لا يبيع فلا
 خيار فيه وخرج بقوله بالف
 قوله بهذا فلا يصح لانه

بعض نفسه سري عليه ولا - ظهنا لصفه شبه بالكتابة (تنبية) أفتى بعض تلامذة ابن عبد السلام بصحة بيع وكيل بيت المال عبده لنفسه وخالفه الاصفهاني شارح المحصول وصوب التاج السبكي الاول نظر الى أنه ليس مجا بابل بعوض فلا تضيق فيه على بيت المال بل له العتق بغير عوض إذا أذن له فيه الامام وقد ذكر أنه لو جاء ناقن مسلم فالامام دفع قيمته من بيت المال (٣٥٩) ويعتق عن كافة المسلمين اه ومرفى العارية

ان المعتمد المنع وما يدل له قولهم ان الامام في مال بيت المال كالولي في مال اليتيم والولي يتمتع عليه التبعية كما يعلم مما يأتي في الكفاية كهذا البيع ولو باضعاف قيمته لان ما يكتسبه قبل العتق ملك لبيت المال وبعد العتق لا يدري حاله ولا حجة فيما ذكر عنهما لان ذلك اضرة خوف ارتداداه لورد اليهم ولو قيل لسيد قن لمن هذا المال فقال لهذا الغلام وأشار له لم يعتق وإنما كان قوله لغيره يعني هذا اقرارا له بالملك لان اضافة الملك لمن عرف رقة تجوز بيع كثيرا بخلاف البيع فانه لا يكون الا من مالك حقيقة (ولو قال الحامل) مملوكة له هي وحملها (أعتقتك) وأطلق (أو أعتقتك دون حملك عتقا) لانه جزء منها وعتقه بطريق التبعية لا السراية لانها في الاشخاص دون الاشخاص وإنما لم يضر استثناء لقوة العتق بخلاف البيع (ولو أعتقه عتق) ان نفخت فيه الروح والا

اي الرقيق (قوله سري عليه) اي على البائع فان قلنا لا ولا لم يسر كالو باعه من غيره قاله البغوي في فتاويه مغنى (قوله هنا) اي في الاعتاق بعوض عبارة المغنى انهم سكوت المصنف في هذه وما قبلها عن حط شيء ان السيد لا يلزمه حط شيء وهو المشهور ولا خلاف انه لا يجب شيء في الاعتاق بغير عوض اه (قوله عبده) اي عبد بيت المال وقوله لنفسه اي نفس العبد (قوله الاصفهاني) وافقه النهاية (قوله الاول) اي الصحة (قوله انه ليس الخ) اي الاعتاق المذكور (قوله ويعتقه) بالنصب عطف على الدفع (قوله المعتمد) الى قول المتن وعليه قيمة ذلك في النهاية لا قوله ولا حجة الى ولو قيل وقوله وعتقه الى وإنما لم يضر وقوله والخلاف الى المتن (قوله المنع) اي منع البيع (قوله وإنما كان قوله لغيره الخ) لو قاله لرقيق سم يظهر انه مثل هذا المال لهذا الغلام لا يعتق فليراجع (قوله يعني هذا) اي المال (قوله تجوز) بل قد تكون حقيقة كان ملكه سيده او غيره وقلنا بصحته على الضعيف ع ش اي او اعتقد ذلك بلا تقليد صحيح (قول المتن ولو قال الحامل أعتقتك الخ) شمل لإطلاقه ما لو قال لها انت حرة بعد موتي وفيها في الرافعي في باب الوصية وجهان احدهما لا يعتق الحمل لان اعتاق الميت لا يسرى واصحهما يعتق لانه كعضو منها مغنى (قوله مملوكة) الى قول المتن وعليه قيمة ذلك في المغنى الا قوله والخلاف الى المتن وقوله نعم الى المتن (قول المتن عتقا) اي عتقت وتبعها في العتق حملها ولو انفصل بعضه حتى ثانی توأمين لانه كالجزء منها وظاهر عبارته انهما يعتقان معا لا مرتبا والتعليل يقتضيه لكن قول الزركشي فيما لو اعتقه في مرضه والثالث بغير بهادون الحمل فيحتمل انها تعتق دونه كولو قال اعتقت سالما ثم غانما وكان الاول ثلث ماله يقتضي الترتيب وهو الظاهر مغنى قال ع ش قول المتن عتقا ظاهره ولو كان الحمل علقه او مضغة او نطفة اخذ من قول الشارح لانه جزء منها ومن قوله ولو اعتقه عتق حيث نفخت فيه الروح ع ش (قوله لانه الخ) عبارة النهاية لدخوله في بيعها في الاولى ولانه كالجزء منها في الثانية فاشبهه بالوقال أعتقتك الا يدك اه (قوله بخلاف البيع) كان قال بعتك هذه الجارية دون حملها فانه لا يصح البيع نهاية (قوله ان نفخت فيه الروح) الظاهر أن المراد بلوغه أو ان نفخ الروح الذي دل عليه كلام الشارع وهو مائة وعشرون يوما ع ش (قوله والا الخ) اي وان لم تنفخ فيه الروح كضغطة كان قال اعتقت مضغتك فهو لغو مغنى (قوله فان زاد الخ) اي فان لم يزد ذلك لا يصير مستولدة وظاهره عدم الاستيلاد وان اقر بوطئها وتدبوجه بان مجرد الاقرار بوطئها لا يستدعي كون الولد منه لجواز كونه متاخرا عن الحمل به من غيره او متقدما عليه بمن لا يمكن كونه منه ع ش ومغنى (قوله علقته بها منى في ملكي) اي او نحوه مغنى (قوله لانه لا استتباع الخ) اي ولا تنافي السراية لما تقدم سم (قول المتن واذا كان بينهما) اي الشر يكتن سواهما كانا مسلمين ام كافرين ام مختلفين وقوله فاعتق اي بنفسه أو وكيله وقوله أو نصيبه أي أو بعضه مغنى (قوله والخلاف في هذه الخ) اي فيما بعد كذا عبارة الروض مع شرحه وان اعتق نصف المشترك وأطلق فهل يقع العتق على النصف شائعا لانه لم يخصه بملك نفسه او على ملكه لان الانسان انما يعتق بما ملكه وجهان حرم صاحب الانوار بالثاني منهما كما في البيع والاقرار وهو مقتضى كلام الاصحاب في الرهن قال الامام ولا يكاد يظهر لهذا الخلاف فائدة الا في تعليق طلاق او عتق كان يقول ان اعتقت نصف من هذا العبد فامراتي طالق فان قلنا بالاول لم تطاق او بالثاني طلقت اه (قوله غير نحو التعليق) اي في غير قبيل الاعتاق (قوله ان المعتمد المنع) كتب عليه مر (قوله وانما كان قوله لغيره يعني هذا الخ) لو قاله لرقيق (قوله لانه لا استتباع الخ) اي ولا تنافي السراية لما تقدم (قوله لا فائدة له في غير نحو التعليق) قال في الروض

لغا على المعتمد (دونها) وفارق عكسه بانه لكونه فريدها تصور تبعيته لها ولا عكس وقوله مضغة هذه الامة حرة اقرار بانعتقاد الولد حر افان زاد علقته بها منى في ملكي كان لإقرار ابكون الامة أم ولد (ولو كانت لرجل والحمل الاخر) بنحو وصية (لم يعتق أحدهما بعتق الاخر) لانه لا استتباع مع اختلاف المالكين وإذا كان بينهما عبد أو أمة (فاعتق أحدهما كله أو نصيبه) كنصيب منك حر وكذا انصفك حر وهو يملك نصفه والخلاف في هذه هل العتق انحصر في نصيبه او شاع فعق ربعه ثم سري لربعه لا فائدة له في غير نحو التعليق (عتق نصيبه)

التعليق وادخل بالنحو الايمان **قول** مطلقا) أى وسرا كان أم معسرا مائة **(قول** عند الاعتناق) وسياق
ان ايلا واحد الشريكين نافذ مع اليسار واما ان لو كان معسرا عند الاعتناق او الملوقة ثم ايسر بعد فهل يؤثر
ذلك فيحكم بنفوذا الاعتناق والملوقة وقتها ولا او يفرق بين الاعتناق فيحكم بعدم نفوذه لانه قول اذ ارد
كفى بنفوذا الاستيلاء لانه من قبيل الاتفاق فيه نظرا وتضيعة قول الشارح في اخراجهات الاولاد والعبدة
في اليسار وعدمه بوقت الاحبال الخ ان طر واليسار لا اثر له وقياس ما مر في الرهن من انه لو احبها وهو
معسرا فيعت في الدين ثم ملكها نفذ الايلا لانه هنا كذلك اذا ملكها عشا اقول الفرق بين ما هنا الذي
بطريق السراية وبين الرهن واضح وايضا قولهم هنا عند الاعتناق صريح في عدم تاثير طر واليسار هنا فيعتين
الاحتمال الثاني ثم رايت في الانوار مانصه والاعتبار في اليسار بحالة الاعتناق فان كان معسرا ثم ايسر فلا
تقوم واستيلاء واحد الشريكين الجارية وسرا كالاتفاق الخ **(قول** بشرط الخيار له) اي او لمباع ش **(قول**
فلا شركة حينئذ الخ) بل قديقال لا شركة حقيقة حين الاعتناق ايضا لانه اذا كان الخيار له فملك المبيع له فليتام
سم **(قول** بان ملك الخ) عبارة المغنى والمراد بغير المعسر ان يكون وسرا ببيعة - حصة شريكه فاضلا ذلك
عن قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه وليتولد دست ثوب يلبسه وسكنى على ما سبق في الفلاس ويصرف الى
ذلك كل ما يباع ويصرف في الدين اه **(قول** فاضلا الخ) حال من قوله الاتى ما في بقيته اي قيمة الباقي
(قول اي نصيب شريكه) - هلا قال اي الباقي كما هو المتبادر من المتن سم **(قول** ما لم يثبت له
الاستيلاء الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويستثنى من ذلك ما لو كان نصيب الشريك مستولدا
بان استولدها وهو معسرا فلا سراية في الاصح لان السراية تنص من النقل ويجرى الخلاف فيما استولدها
احدهما وهو معسرا ثم استولدها الاخر ثم اعتمها احدهما ولو كانت حصة الذي لم يعتق موقوفه لم يسر العتق

مطلقا وفي عتق نصيب
شريكه تفصيل (فان كان
معسرا) عند الاعتناق
(بقي الباقي لشريكه) ولا
سراية لمفهوم الخبر الاتي
نعم ان باع شقفا بشرط
الخيار له ثم اعتق باقيه
والخيار باق سرى وان
اعسر بحصة المشتري
لكنه بالسراية يقع الفسخ
فلا شركة حينئذ حقيقة
فلا يرد (والا) يكن معسرا
بان ملك فاضلا عن جميع
ما يترك للفلاس ما بقي
بقيته (سرى اليه) اي
نصيب شريكه ما لم يثبت
له الاستيلاء بان استولدها

وان اعتق نصف المشترك وأطلق فهل يقع شائعا وعلى ملكه وجهان قال في شرحه جزم صاحب الانوار
بالتاني منهما كما في البيع والاقرار وهو مقتضى كلام الاصحاب في الرهن الخ ثم قال في الروض وعلى كلا
التقديرين لا يعتق جميعه الا ان كان وسرا قال الامام ولا يكاد تظهر فائدة الا في تعليق طلاق او عتق اه
قال في شرحه قال جماعة وتظهر فائدة في مسائل اخر منها ما لو وكل شريكه في اعتناق نصيبه فان قلنا بالاول
عتق جميع العبد شائعا عنه وعن موكله او بالتاني لم يعتق نصيب الموكل وهذه ستاتي بعد اه فليظن هذا مع
ما تقدم من اشكال الاسنوى ولا يتأتى ان يكون ما ذكره الاسنوى مبنا على الاول هنا لان
كلام الاسنوى يدل على عتق الجميع عن الموكل وما ذكره هنا صريح في وقوع العتق عنهما وان يكون
مبنا على الثاني لصراحته في انه يعتق نصيب الموكل ويسرى الى نصيب الوكيل وصراحة ما هنا على
الثاني في انه يعتق نصيب الوكيل دون الموكل فان قلت يمكن ان المراد الذي يعتق بطريق المباشرة
نصيب الوكيل دون نصيب الموكل لكن يسرى العتق اليه قلت هذا لا يمنع المخالفة لان الذي عتق ابتداء على هذا
نصيب الوكيل ثم سرى عليه الى نصيب الموكل بخلاف ما ذكره الاسنوى فان الامر عليه بالعكس
نعم قول شرح الروض وهذه ستاتي بعد اشارة الى قول الروض بعد ذلك وان وكل شريكه في عتق نصيبه
فاى النصفين عتق قوم على صاحبه نصيب الاخر وان اطلق حمل على نصيب الوكيل اه وحينئذ فيمكن ان
يجاب ببناء ما ذكره الاسنوى على الثاني وحمله على ما اذا اراد الوكيل نصيب الموكل فيعتق ويسرى الى نصيب
الوكيل وحمل ما ذكره هنا على الثاني كالاول على ما اذا اطلق فيعتق على الثاني نصيبه دون نصيب الموكل
اي باعتبار المباشرة فليتامل **(قول** غير نحو التعليق) قال في شرح الروض كان يقول ان اعتقت
نصني من هذا العبد فامرأتى طالق فان قلنا بالاول يعنى وقوعه شائعا لم تطلق او بالتاني يعنى وقوعه على
ملكه طلقت اه **(قول** فلا شركة حينئذ حقيقة) بل قديقال لا شركة حقيقة حين الاعتناق ايضا لانه اذا
كان الخيار له فملك المبيع له فليتامل **(قول** اي نصيب شريكه) هلا قال اي الباقي كما هو المتبادر من المتن

مالك من الخبر الصحيحين من عتق شريكه في عبد وكازله مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه ذمة عدل وأعطى شريكه حصصهم وعتق عليه العبد ولا تعد عتقه ما عتق وقيس بما فيه خير مما مروى في رواية للدارقطني وروى عنه مارق قال الحافظ ورواية السامية مدرجة فيه وبفرض ورودها حجت جلية بين الأحاديث على أنه يستسعى لسيد الذي لم يعتق (٣٦١) بمعنى يخدمه بقدر نصيبه إلا يظن أنه يحرم

عليه استخدامه (أولى ما أيسر به) من قيمته ليقرّب حاله من الحرية ولو كان لثلاثة فاعتق اثنين منهم نصيبهما معاً واحدهما وسرقه قط يوم جميع ما لم يعتق عليه وحده (وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق) أي وقت لانه وقت الاتلاف كجناية على من سرت لنفسه تبرّقه يومه ما لا يوم ووته كذا الطائفة شارح وهو غلّة عمار في المتن في النص من قوله فان جنى وتلف بسراية قالوا يجب الاتلاف وبما صرح به من أن الواجب هنا قيمة البعض لا بعض القيمة صرح به جمع مقدّمون ويظهر أن يأتي هنا ما من في نظائر ذلك من الصداق إلا أن يفرق بان الزوجة امتازت بأحكام في مقابلة كسرها لا تأتي في غيرها فلا بعد أن تجب هنا قيمة البعض لانه المتلف دون بعض القيمة وإن أوجبناه ثم لما تقرر من التميز (وتقع السراية بنفس الاعتاق) للخبر الظاهر فيه ولأن ما يترتب على السراية في حكم الاتلاف والقيمة تجب بسبب الاتلاف فيعطى حكم الأحرار عقب العتق وإن لم

قولا واحداً (أقول ما لك) أي مالك النصيب عتق (قوله ثمن العبد) أي ثمن ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة عتق وسم (قوله قدم العبد) أي نصيب الشريك منه (قوله مما مر) أي من أشرتك العبد بين اثنين وكون المشرّك أمة وقوله يأتي أي من الأيسار بضم قيمة نصيب الشريك (قوله ورواية السامية) عبارة الاسنى والمغنى والرشيدي وأما رواية فان لم يكن له مال قوم العبد عليه قيمة عدل ثم استسعى صاحبه في قيمته خير مشقة وقوله في درجة في الخبر كما قاله الحافظ وأما قوله الخ (قوله يعني يخدمه) لا يخفى عدم تأني هذا الجواب مع قوله قوم عليه ومع قوله في قيمته رشدي (قول المتن إلى ما يسر به) أن كان ما عبارة عن الجزء من نصيب الشريك كما هو الموافق للعطوف عليه فالهاء في قوله به على حذف مضاف أي بقيته أو عن الجزء من القيمة كما هو المناسب لتناق الأيسار به فاعلى حذف مضاف أي إلى قسط ما يسر به والا فالسراية ليست إلى ما يسر به من القيمة بل إلى ما يقابلها من حصة الشريك وقول الشارح من قيمته إنما يناسب الثاني والألف المناسب الأول أن يقال عتق به أي بقيته فإيناهل سم (قوله من قيمته) عبارة المغنى من نصيب شريكه (قوله أوم جميع ما يعتق الخ) ببناء المفعول وقوله عليه أي المومر متعلق بقوم عبارة المغنى قوم جميع نصيب الذي لم يعتق على هذا المومر كما جزم ما به والمرضى من السراية في ثلث ماله كما سيأتي فإذا اعتق نصيبه من عبد مشرك في مرضه ووته فإن خرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وعتق جميعه وإن لم يخرج إلا نصيبه عتق بلا سراية اه وقوله والمرضى الخ في الروض مع شرحه (قول المتن وعليه) أي المومر على كل الأقوال الاتية قيمة ذلك أي القدر الذي أيسر به (تنبيه) للشريك طالبا المعتقد بدفع القيمة وأجباره عليها ولو مات أخذت من تركته فإن لم يطالبه الشريك بالمعبد طالبا ناز لم يطالب طالبا إفاضى وإن اختلفا في قدر قيمته فإن كان العبد حاضرا قرب العمد بالعق ووجع اهل التوقيم أو مات أو غاب أو طال العمد صدق المعتقد لا نا غارم مغنى وقوله ولأن اختلف الخ في الروض مع شرحه (قوله أي وقته) إلى قوله كذا طائفة شارح في النهاية والمغنى (قوله كذا طائفة الخ) راجع إلى المقيس عليه فقط (قول في مقابلة كسرها) أي بالطلاق (قول) وإن أوجبناه ثم الخ وهو المعتمد كما مر هناك (قول المتن وتقع السراية بنفس الاعتاق) فتنتقل الحصة إلى ملك المعتقد ثم تقع السراية به (تنبيه) يستثنى من ذلك ما لو كاتبه الشريك كان ثم اعتق أحدهما نصيبه فأنما يحكم بالسراية بعد العجز عن أداء نصيب الشريك فإن في التمتع جيل ضرر على السيد بفوات الولاء مغنى ونهاية (قوله ما ترتب الخ) وهو العتق (قوله فيه على الخ) تفرع على المتن (قوله لا يقع الاعتاق) إلى قول المتن ويعتق نصيب المدعى وقوله في النهاية الاقوله من مجبور عليه إلى من مريض وقوله فاذا أوجب إلى ولو كان بالدين (قوله أو الاعتياض عنها) فلا يكفي الإبراء كما قاله الماوردي مغنى (قوله وحينئذ فيدل الأول الخ) محل تأمل (قوله يوقف إلا مر) إلى قول المتن ولا يسرى تدبير في المغنى الاقوله كما يحتمل الأذرعى وقوله واعتماد جمع إلى ويجب مع ذلك وقوله وعلى الثالث إلى وعلى الثاني (قول رعاية للجانبين) عبارة المغنى لأن الحكم بالعق يضرب السيد والتأخير إلى أداء القيمة يضرب بالعبد والتوقف أقرب إلى العدل ورعاية الجانبين اه (قوله فعليه) أي

(قوله في الحديث الشريف ثمن العبد) يتأمل حكمة التعبير بالعبد مع أن الواجب قيمة حصة الشريك فقط ولا شك أنه المراد بدليل بقية الحديث (قوله ما يسر به) إن كان ما عبارة عن الجزء من نصيب الشريك كما هو الموافق للعطوف عليه فالهاء في قوله به على حذف مضاف أي بقيته أو عن الجزء من القيمة كما هو المناسب لتعلق الأيسار به فاعلى حذف مضاف أي إلى قسط ما يسر به والا فالسراية ليست إلى ما يسر به

(٤٦ - شرواني وابن قاسم - عاشر) يؤد القيمة (وفي قول) لا يقع الاعتاق إلا (بأداء القيمة) أو الاعتياض عنها الخبر الصحيحين إن كان مومرا يقوم عليه قيمة عدل ثم يعتق وأجابوا أنه إنما يدل على أن العتق بالتقويم لا بالدفع وحينئذ فيدل الأول لانه إنما قوم لانه صار متلفاً وإنما يتلف بالسراية (وفي قول) بوقف الأمر رعاية للجانبين فعليه (إن دفعها) أي القيمة (بأنها) أي السراية حصلت

(بالا تناق) وإلا بان انه لم يعق (واستيلاد احد الشريكين الموسري) إلى حصة شريكه كالعق بل أولى لانه فعل وهو اقوى ولذا نفذ من محجور عليه دون عتقه كما يحتمل الاذرعى ومن مريض من راس المال واعتاقه من الثالث اما من المعسر فلا يسرى كالعق إلا من والد الشريك لانه ينفذ منه ايلادها كلها (وعليه) اى (٣٦٢) الموسر (قيمة) ما ليس به من (نصيب شريكه) لانه اتلفه بازالة ملكه عنه (وحصته من

مهر المثل) لاستمتاعه بملك غيره ان تاخر الانزال عن تغيب الحشفة كما هو الغالب وإلا لم تلزمه حصة شهر لان الموجب له تغيب الحشفة في ملك غيره وهو منتف لما يأتى ان السراية تقع بنفس العلوق واعتاد جمع وجوبها مطلقا مبنى على ضعيف كما يعلم من التعليل الاتى بوقوع العلوق في ملكه وبذلك يندفع الفرق بين هذا وما مر في الاب بانه إنما قدر الملك فيه حرمة ويجب مع ذلك في بكر حصته من ارش البكارة (وتجوز الاقوال) السابقة (في وقت حصول السراية) إذ العلوق هنا كالاتاق ثم (فعلى الاول) وهو الحصول بنفس العلوق (والثالث) وهو التبين (لا تجب قيمة حصته من الولد) لانه على الاول انعقد حر الوقوع العلوق في ملكه وعلى الثالث نزل استحقاق السراية منزلة حصول الملك وعلى الثانى تجب (ولا يسرى تدبير) لبعضه من مالك كل او بعض إلى الباقي لانه ليس اتلافا لجواز بيع المدبر فموت السيد بعق ماد بره فقط لأن

قول الوقف (قوله إلى حصة شريكه) أى حيث كان موسرا بالكل وإلا ففيما يسرى به فقط كما يأتى وقوله ولا يسرى إلخ أى ويكون الولد حرا فيغرم لشريكه قيمة نصفه عبا ب اه سم على المنهج وسياقى في كلام الشارح في امهات الاولاد حكاية خلاف فيه وظاهره ان المعتمد منه انه مبعض ع ش (قوله من محجور عليه) أى يجنون اوسفه او فلس مغنى (قوله دون عتقه) اى اعتاقه (قوله إلا من والد الشريك إلخ) صورة المسئلة ان احد الشريكين الذى هو والد الشريك الاخر استولدها رشيدى عبارة المغنى نعم ان كان الشريك المستولد اصلا لشريكه سرى كما لو استولد الجارية التى كلها له اه وفى سم بعد ذكر مثلها عن كنز الاستاذ ما نصه ولم يذكر اشارح نظير ذلك فى الاعتاق بان اعتق احد الشريكين المعسر الذى هو اصل الشريك الاخر حصته فهل يسرى وتبقى القيمة في ذمته او لا ويفرق بينه وبين الايلاد فيه نظر فليراجع والثانى وهو مقتضى تصرف استثناء بعضهم الآتى في ما ش أحدها اليسار اه (قوله ايلادها كلها) اى ايلاد الجارية التى كلها لولده (قول ان تاخر الانزال) راجع الى طوف فقط (قول وإلا إلخ) اى بان تقدم او قارن ولو تنازعا فزعم الواطى تقدم الانزال والشريك تاخره صدق الواطى فيما يظهر عملا بالاصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تاخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لان الأصل فيه ان تعدى في ملك غيره الضمان حتى يوجد مدة طول ولم تتحقق وهذا اقرب ع ش وقوله بان تقدم او قارن وافق لما ذكره الشارح في باب النكاح في الادفاف ومخالف لما فى المغنى فانما نصه نعم ان انزل مع الحشفة ونذا بما صححه الامام من ان الملك ينتقل مع اللوق فقيمة كلام الاصحاب كفى المطالب الوجوب واحترز المصنف بالموسر عمالو كان معسرا فان الاستيلاد لا يسرى كالعق فلو استولدها الثانى وهو معسر فهى مستولدها بمصادفة ملكه المستقر ويجب على كل منهما نصف مهرها الاخر و يأتى فيه أقوال النفاص اه (قوله لان الموجب له) الاولى التانيث (قوله لما يأتى ان السراية إلخ) علة لقوله وهو منتف (قول وجوبها) اى الحصة من مهر المثل (قوله مطلقا) اى تقدم الانزال اولا ع ش (قول على ضيق) اى من ان السراية تقع بأداء القيمة (قوله وبذلك) اى بقوله لان الموجب إلخ (قول يندفع الفرق) اى فرق ذلك الجمع القائل بالوجوب مطلقا هنا (قوله بين هذا) اى استيلاد شريكه موسرا يس باب (قول وما مر في الاب) اى فى النكاح فى نزل الاعفاف من تقييد الوجوب بتاخر الانزال (قوله بانه) متعلق بالفرق (قول) ويجب مع ذلك في بكر حصته إلخ) ينبغى ان يحل هذا ان تاخر الانزال عز اذ اتها وإلا فلا يجب لها ارش ولعله لم ينبه عليه لبداهة العلوق من الانزال قبل زوال البكارة ع ش (قوله وعلى الثانى) وهو حصول السراية بأداء القيمة (قوله لبعضه) إلى قوله قال البلقينى فى المغنى إلا قوله كل او قوله وحصوله إلى المتن (قوله ولذا نفذ إلخ) عبارة المغنى ولهذا لو اشترى عبدا واعتقه نفذ اه (قوله ليس له) اى المراهن (قوله لم يسر قطعا) اى ولا يقال انه موسر بالرهن رشيدى عبارة ع ش اى لانه معسر ولا تشكل هذه بما مر من ان الدين لا يمنع السراية لان ذلك مفروض فيمن له مال يدفع من حصة شريكه بخلاف هذا اه (قوله وهو محجور عليه) اى بفلس مغنى (قوله لم يسر) وفى نظيره فى حجر السفه يعتق عليه والفرق ان المفلس لو نفذ ناعته ضررنا بالغرماء بخلاف السفه مغنى (قوله بناء على الاصح ان العبرة إلخ) يتامل هذا فان الاصح فيما يأتى آخر كتاب التدبير ان العبرة من القيمة بل إلى ما يقابلها من حصة الشريك وقول الشارح من قيمته إنما يناسب الثانى وإلا فلما يناسب الاول ان يقال عقب به اى بقيمته فليتامل (قوله إلا من والد الشريك) صورة المسئلة ان احد الشريكين الذى

الميت معسر وحصوله فى الحمل ليس سراية بل تبعا كعضو منها (ولا يمنع السراية دين) حال (مستغرق) بدون حجر (فى الاظهر) بوقت لانه مالك لما فى يده نافذا التصرف فيه ولذا نفذ اعتاقه قال البلقينى ولا حاجة لمستغرق فى جريان الخلاف فاذا اوجبت السراية مائة وهى عنده وعليه خمسون لم يسر على الضعيف إلا فى خمسين ولو كان بالدين الحالى رهن لازم ليس له غيره ولا يفضل منه شىء لم يسر قطعا ولو علق وهو متعلق ثم وجدت الصفة وهو محجور عليه لم يسر بناء على الاصح ان العبرة فى توفى العتق بحالة وجود الصفة (ولو قل لشريكه

الموسر أعتقت نصيبك فعليك قيمة نصبي فانكر) ولاينة (صدق المنكر بيمينه) إذا حصل عدم العتق (فلا يعتق نصيبه) ان حالف وإلا حالف المدعى واستحق قيمة نصيبه ولا يعتق نصيب المنكر لان الدعوى إنما سمعت عليه لاجل القيمة فقط وإلا فهي لا تسمع على آخر انك اعتقت حتى يخلف نعم ان كان مع الشريك شاهد آخر فلا حسبة اى ان كان قبل دعواه القيمة كما يحتمل الزركشى اتمته حينئذ (ويعتق نصيب المدعى باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق) وخذله باقراره وتقيده بما إذا حالف المنكر أو المدعى البين المردودة معترض بان له لا وجه له إذ لو نكلا معا فالحكم كذلك لوجود العلة وهي اقراره (ولا يسرى إلى نصيب المنكر) وان (٣٦٣) أيسر المدعى لا تلم ينشئ عتقا فهو كقول

شريك لآخر اشترت نصبي وأعتقت فانكر فانه يعتق نصيب المدعى ولا يسرى (ولو قال لشريكه) المعسر أو الموسر (ان أعتقت نصيبك فنصبي حر) فقط أو زاد (بعد نصيبك فاعتق الشريك) المقول له نصيبه (وهو موسر يسرى إلى نصيب الاول ان قلنا السراية بالاعتاق) وهو الاصح (وعليه قيمته) اى نصيب المعاق ولا يعتق بالتعلق لان السراية أقوى منه لانها قهرية تابعة لعتق الاول لا مدفع لها والتعلق قابل للدفع ببيع ونحوه وإذا اجتمع سببان لا يمكن اجتماعهما قدم أقواهما وبهذا فارق ما وقع لها في الوصايا قبيل الركن الرابع من التسوية بينهما لا مكانها اما لو كان المعقق معسر افعتق على كل نصفه تنجزا في الاول وبمقتضى التعليق في الثانى (فلو قال لشريكه ان اعتقت نصيبك) فنصبي حر قبله) أو معه أو حال عتقه

بوقت التعاقب حتى لو عاق مستقلًا وجدت الصفة بعد الحجز عتق نظر الحالة التعليق وقد يقال ما هنا مبنى على مقابل الاظهر فيما يأتي عرش (قول الماتن الموسر) قال الرافعى احتتر به عن المعسر فانه إذا انكر وحالف لم يعتق من العبد شئء فلو اشترى المدعى نصيب المدعى عليه عتق عليه ولا سراية في الباقي معنى (قوله ولاينة) اى للمدعى الى قوله نعم ان كان فى المغنى (قوله ان حالف) فيه ان عدم العتق على اطلاقه وليس مقيد بالحالف فكان المناسب ثم ان حالف لا يستحق عليه المدعى القيمة ولا حالف المدعى واستحقها رشيدى وسيدكر الشارح ما يوافقه وإنما ذكر هذا القيد هنا تمهيدا لقوله الآتى وتقيدهما الخ (قوله لان الدعوى الخ) عبارة المغنى ولا يعتق نصيب المنكر بهذا البين لان البين إنما توجهت عليه لاجل القيمة والبين المردودة لا تثبت إلا ما توجهت نحوه وإلا فلا معنى للدعوى على انسان انك اعتقت عبدك وإنما ذلك من وظيفة العبد اه عبارة سم قوله وإلا فهي لا تسمع الخ وبهذا يدفع ما عساه ان يقال هلا عتق نصيب المنكر لان البين المردودة كالأقرار فهو معتق نصيبه وخذله باقراره وذلك لان البين إنما يعتقها بالنسبة للقيمة فلم توجد بين مردودة بالنسبة للعتق الا اقرار بالنسبة اليه اه (قوله اتمته حينئذ) اى امان كان بعد دعواه القيمة فلا تلمته فهو لتعليل لمقدر عرش (قول الماتن ان قلنا يسرى الخ) معتد عرش عبارة لغنى ان قلنا بالراجع من انه يسرى بالاعتاق في الحال اه (قوله وتقيدهما له) اى الشيخين في غير المنهاج واصله لعتق نصيب المدعى الخ (قوله وان ايسر) الى قوله ولو سلكوه يوجب فى المغنى الا قوله وبهذا فارق الى اما لو كان والى قول الماتن ولو كان عبد في النهاية الا قوله وبهذا فارق الى مالو كان وقوله المنجز الى الماتن (قوله شريك لآخر) عبارة المغنى أحد الشريكين لرجل اه (قوله لعتق الاول) اى اعتاق المعقق الاول عبارة النهاية العتق نصيبه اه (قوله لا سكانها) اى التسوية (قوله تنجزا في الاول) اى فى المعقق الاول وهو من نجز العتق عرش (قول الماتن قبله) اى قبل عتق نصيبك معنى (قوله بالنسبة الخ) متعاق باطلنا الدور (قوله وهو الاصح) اى بطلان الدور (قوله يعتق نصيب كل الخ) بيان لوجه الشبه لقول المصنف وكذا ان كان الخ (قوله ولا سراية) من عطف اللازم (قوله يمنعها) اى السراية (قوله عتق الشريك) اى اعتاق الشريك المطلق التصرف نصيبه من غيره وجب (قوله معها) اى القبلية (قوله فيسرى) اى على نصيب المخاطب بناء على ترتب السراية على العتق معنى وزيدى (قوله فيبطل عتقه) اى عتق المخاطب وكذا ضمير من عتقه (قوله لتوقف الشئ الخ) عبارة المغنى وفيما ذكر دور هو توقف الشئ على ما يتوقف عليه وجودا وعدما وهو دور لفظى اه (قوله لتوقف الشئ) وهو عتق نصيب المخاطب على ما يتوقف

هو والد الشريك الآخر استولدها وعادة كنز الاستاذ ولو كان الشريك المستولد اصلا لشريكه يسرى وان كان معسرا كالمستولد الجارية التى كلها له اه (ايضا الامن والد الشريك) لم يذكر نظير ذلك فى الاعتاق بان اعتق أحد الشريكين المعسر الذى هو اصل الشريك الآخر حصته فهل يسرى وتبقى القيمة فى ذمته أولا ويفرق بينه وبين الايلاذ فيه نظر فليراجع والثانى هو مقتضى تضعيفه استثناء بعضهم الآتى فى هامش احدها اليسار (قوله وإلا فهي لا تسمع على آخر انك اعتقت حتى يخلف الخ) وبهذا يدفع ما عساه ان يقال هلا عتق

(فاعتق الشريك) المخاطب نصفه (فان كان المعلق معسر اعتق نصيب كل عنه) المنجز حالا والمعلق قبله ولا سراية وخص المعلق بالاعسار لانه لا فرق فى الآخر بين المعسر والموسر (والاولاها) لا اشترا كما فى العتق (وكذا ان كان المعلق موسرا وبطلنا الدور) اللفظى الآتى بيانه بالنسبة للقبلية إذ لا يتأتى إلا فيها وهو الاصح يعتق نصيب كل عنه ولا سراية لان اعتبار المعية والحالية يمنعها والقبلية ملغاة لاستحالة الدور المستلزم هنا سد باب عتق الشريك فيصير التعليق معها كمواع المعية والحالية (وللا) نبطل الدور فى صورة القبلية (فلا يعتق شئء) على واحد منهما إذ لو نفذ اعتاق المخاطب عتق نصيب المعاق قبله فيسرى فيبطل عتقه المزمع من عتقه عدله لتوقف الشئ على ما يتوقف عليه

ولكونه يوجب المجر على المالك المطلق التصرف في اعتاق نصيب نفسه من غير وجوب ولا تخيير له ضعفه الاصحاب هذا كله ان لم ينجز المعتاق عتق نصيبه والاعتق عليه قطعاً وسرى (٣٦٤) بشرطه (ولو كان) أي وجد (عبد لرجل نصفه وآخر ثلثه وآخر سدسه فاعتق الآخران)

عليه وهو عتق نصيب المعلق (قوله ولو لكونه) أي تصحيح الدور (قوله ضعفه الخ) أي تصحيح الدور اللفظي (قوله وهذا كله) أي قول المتن وكذلك ان كان الخ (قوله والاعتق) أي نصيب المعلق (قوله بشرطه) أي بشرط السراية الآتية في المتن والشرح (قوله أي وجد) إلى قوله نعم يأتي في المغني لا قوله بدليل التفريع الآتي وفي النهاية لا قوله او علقاه بصفة واحدة وقوله وان ايسر ابدون الواجب إلى المتن وقوله بمباشرته او قوله أي وجد قد يفهم من هذا التفسير انه إشارة إلى ان كان تامة وعليه فجعله لرجل نصفه وماعطف عليها نعت عبد ولكن لا يتعين ذلك بل يجوز نقصانها وتكون الجملة المذكورة خبرها سم (قوله ليوافق كلام اصله) وهو فاعتق الثاني والثالث معنى لكن الكسرة تميز في تعبير المصنف فتأمل (قوله بصفة واحدة) أي كدخول الدار (قوله او وكلا او كلا الخ) الفرق بين هذه وبين ما تقدم من انه لو وكل في اعتاق نصيبه من عبد فاعتق الوكيل نصف النصيب حيث لا يسرى الاعتاق إلى باقيه انه ثم لما خاف الوكيل موكله فيما اذن له في اعتاقه كان القياس الغاء لاعتاقه لكن نفذناه فيما باشر اعتاقه لتشوف الشارع للعتق ولم يسر لباقيته اضيف تصرفه بالخالفه ما وكله وهذا ما اتى بما امره به نزل فعوله منزلة فعل موكله وهو لو باشر الاعتاق بنفسه سرى إلى باقيه فكذلك اوكيله نبه على ذلك في شرح الروض ع ش (قول اما نعتا نصيفان) أي على عدد رؤوسهما لا على قدر الحصص معنى (قوله ما مر في الاخذ بالشفعة) أي حيث كان بقدر الحصص لا على الرؤوس سم (قوله بالكل) أي بقدر الواجب معنى (قوله فان تفاوتا في اليسار الخ) ولو ايسر احدهما بقيمة النصف والاخر بدون حصته منها فينبغي ان على هذا ما ايسره والباقي على الاول فايراجع سم (قوله احدهما اليسار) استثنى بعضهم من اشتراط اليسار ما لو وهب الاصل نصف عبده لفرعه ثم اعتق النصف الآخر فيسرى للموهوب من غير غرم شيء لجواز الرجوع له والمعتد بخلافه شرح مر اه سم (قوله أي مباشرته) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي مباشرة الشريك الاعتاق ولو تنزىلا عبارة المغني أي المالك ولو بنائبه اه (قوله ولو بتسبيه) كان المناسب خلاف هذا الصنيع لان هذا جواب ثان عن عدم ملازمة التفريع الآتي في اما نعتا لقله اعتاقه والجواب عنه من وجهين الاول ابقاء الاعتاق على حقيقته وتقدير شيء يتنزل عليه التفريع ويكون التفريع دليل التقدير وهذا هو الذي اشار اليه بقوله او تملك الخ والثاني استعمال الاعتاق فيما يشمل التسبب فيه وهو المشار إليه بقوله ولو بتسبيه فتأمل رشيدى (قوله كأن اتهم الخ) عبارة المغني كشرائه جزء أصله أو فرعه أو هبته أو الوصية به اه ع ش (قوله في تجيز السيد الخ) صوابه في تجيز السيد الخ بالعين بدل النون (قوله ما يعكر على ذلك) أي على قولهم ولو بتسبيه ويأتي ايضا هناك الجواب عنه (قوله وخرج بذلك الخ) عبارة المغني وليس المراد بالاختيار مقابل الاكراه بل المراد التسبب في الاعتاق ولا يصح الاحتراز بالاختيار عن الاكراه لان الكلام فيما يعتق فيه الشقةص والاكراه لا يعتق فيه اصلاً وخرج باختياره ما ذكره بقوله فلو ورت (قوله لان ذاك) أي الاختيار المقابل

نصيب المنكر لان اليقين المردودة كالاقرار فهو مقر يعتق نصيبه فيؤاخذ باقراره وذلك لان اليقين إنما اعتد بها بالنسبة للقيمة لانها تابعة للدعوى والدعوى إنما سمعت بالنسبة للقيمة فلم يوجد يمين مردودة بالنسبة للعتق فلا إقرار بالنسبة اليه (قوله أي وجد الخ) قد يفهم من هذا التفسير انه إشارة إلى ان كان تامة وعليه فجعله لرجل نصفه وماعطف عليها نعت عبد ولكن لا يتعين ذلك بل يجوز نقصانها وتكون الجملة المذكورة خبرها (قوله وهذا فارق ما مر في الاخذ بالشفعة) أي حيث كان بقدر الحصص لا على الرؤوس كما هنا (قوله فان تفاوتا في اليسار الخ) ولو ايسر احدهما بقيمة النصف والاخر بدون حصته منها فينبغي ان على هذا ما ايسره والباقي على الاول فليراجع (قوله احدهما اليسار) استثنى بعضهم من اشتراط اليسار ما لو وهب الاصل نصف عبده لفرعه ثم اعتق النصف الآخر فيسرى للموهوب من غير غرم شيء لجواز الرجوع

بكسر الخاء كما بخطه لكن ليوافق كلام اصله لا للتقييد إذ لو اعتق اثنان منهم أي اثنين كانا فالحكم كذلك كما في الروضة وغيرها (نصيبيهما) بالثنية (معاً) بان لم يفرغ احدهما منه قبل فراغ الآخر او علقاه بصفة واحدة او وكلا وكيلا فاعتقه بلفظ واحد فالقيمة للنصف الذي سرى اليه العتق (عليهما) نصفان على المذهب لان ضمان المتلف يستوى فيه القليل والكثير كالومات من جراحاتهما المختلفة وهذا فارق ما مر في الاخذ بالشفعة لانه من فوائد المالك وثمراته فوزع بحسبه وهذا ضمان متلف كما تقرر هذا ان ايسر بالكل فان ايسر أحدهما قوم عليه نصيب الثالث قطعاً وان يسر ابدون الواجب سرى لذلك القدر بحسب يسارهما فان تفاوتا في اليسار سرى على كل بقدر ما يجد (وشرط السراية) أمور احدها اليسار كما علم مما مر ثانياً (اعتاقه) أي مباشرته او تملكه بدليل التفريع الآتي (باختياره) ولو بتسبيه فيه كان اتهم بعض قريبه او قبل الوصية له به نعم يأتي في تجيز السيد آخر الفصل الآتي ما يعكر على ذلك وخرج بذلك ما لو عتق عليه بغير اختياره

لا اكراه

وزعم انه خرج به عتق المكره وهم لان ذاك شرط لاصل العتق وما هنا شرط للسراية مع وقوع العتق ثم عتقه عليه بغير اختياره له صور كثيرة

منها الارث (فلوورث بعض راده) مثلا (لم يسر) ما عتق منه الى ابيه لما تقر بأن سبيل (٢٦٥) النرية سبيل غرامة الخلف لم يوجد منه

لا كراه (قوله منها الارث) ومنها مالوا استخالت ماء المحترم بعد خروجه وحماه منه فلا سراية ع ش (قول
المتن بعض ولده) اى وان سفل مغنى (قوله مثلا) اى او بعض اصله وان علامغنى (قوله مثلا) الى قوله وقد
تقع السراية فى المغنى (الى قوله ثم رايت فى الهاية) (قوله ومنها مالوا) اوصى لزبد مثلا ببعض ابن
اخيه فوات زيد قبل القبول وقبله الاخ عتق عليه ذلك البعض ولم يسر لانه يقبوله يدخل البعض فى ملك مورثة
ثم ينقل اليه بالارث ومالو عجز مكانب اشترى جزء بعض سيده فانه يعتق عليه ولم يسر سواء اعجز بتعجيز
نفسه ام بتعجيز سيده لعدم اختيار السيد فان قيل هو مختار فى الثانية اجيب بانه لما قصد النعيج والمالك حصل
ضمنا ومالوا اشترى او اتب المكاتب بعض ابنة او ابيه وعتق بتمه لم يسر لانه لم يمتق باختياره بل ضمنا مغنى
(قوله شقصة امن يعتق الخ) اى حصته من رقيق مشترك بينه وبين اجنبى ويعتق الخ (قوله كالارث) عبارة
المغنى لانه قهرى كالارث اه (قوله ويسرى على ماياتى) اى من الخلاف والمعتمد منه عدم السراية ع ش
اى عند النهاية والمغنى لا الشارح كما يأتى فى اواخر الفصل الاق (قوله ماياتى قريبا) اى قبيل التنبيه (قوله
ثالثها) الى قوله نعم فى المغنى لا افوله او المروى الى رابعها (قوله او الموقوف الخ) عطف على الموصول
(قوله او اللازم عتقه بموت الموصى) لعل صورته انه اوصى بعتق حصته ثم مات فان عتق حصته لازم بلزوم
الاتفاق بعدموته واما قبل موته فلا مانع من السراية اخذنا من قول الروض وشرحه ويسرى العتق الى
بعض مدبر لان المدبر كالغن فى جواز البيع فكذلك فى السراية ولى بعض مكانب عجز عن اداء نصيب الشريك
اه فان الموصى باعتاقه قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب المذكور فليتامل سم عبارة المغنى ولا الى
المندور باعتاقه ونحوه مما لازم عتقه بموت المريض او المعلق على صفة بعد الموت اذا كان اعتق بعد الموت اه
(قوله لا يملك غيره) اى بخلاف مالو ملك غيره فيسرى وفى الروض مع شرحه ويسرى العتق الى بعض مروهون
لان حق المرتبه ليس باقوى من حق المالك فكما قوى الاعتاق على نقل حق الشريك الى القيمة قوى على نقل
الوثيقة اليها اه وهذا لا ينافى ما ذكره الشارح لانه فى معسر سم (قوله فصيح التعبير الخ) اى من باب
التعبير باللازم عن الملزوم اذ عتق حصته شريكه لازم لعتق حصته سم (قوله به) اى بعتق نصيب شريكه
وقوله عنها اى عن عتق حصته على حذف المضاف (قوله لم يسر منها الخ) فى المغنى والاسنى خلافا لغيره ما ولو
استولد احدهما نصيبه معسرا ثم اعنته وهو موسر سرى الى نصيب شريكه وقول الزركشى نقلا عن
القاضى ابى الطيب لا يسرى اليه كعكسه ممنوع اه وذكرها سم عن الثانى وأقروا (قوله فى عتق
التبرع) الى الفصل فى النهاية الا قوله او كلها وقوله بالكل (قوله فى عتق التبرع) سيذكر مختزله (قوله
له والمعتمد خلافه شرح مر (قوله او اللازم عتقه بموت الموصى) لعل صورته انه اوصى بعتق حصته ثم مات
فان عتق حصته لازم بلزوم الاتفاق بعدموته واما قبل موته فلا مانع من السراية اخذنا من قول الروض
وشرحه الى اى ويسرى العتق الى بعض مدبر لان المدبر كالغن فى جواز البيع فكذلك فى السراية ولى بعض
مكانب عجز عن اداء نصيب الشريك رسنوضح فى الكتابة متى يسرى العتق الى بعض المكاتب والاصح انه
حيث عجز كما اشار اليه هنا بقوله عجز اه فان الموصى باعتاقه قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب
المذكورين فليتامل (قوله بل لو رهن نصف قن لا يملك غيره الخ) فى الروض ويسرى اى العتق الى بعض
مروهون قال فى شرحه لان حق المرتبه ليس باقوى من حق المالك فكما قوى الاعتاق على نقل حق الشريك
الى القيمة قوى على نقل الوثيقة اليها اه ولا ينافى ما ذكره الشارح لانه فى معسر فليتامل (قوله فصيح التعبير
به) اى من باب التعبير باللازم عن الملزوم اذ عتقه لخصه شريكه لازم لعتق حصته (قوله فواستولد شريك
معسر حصته ثم باشر عتقه موسرا لم يسر الخ) فى شرح الروض ولو استولد احدهما نصيبه معسرا ثم اعنته
وهو موسر سرى الى نصيب شريكه وقول الزركشى نقلا عن القاضى ابى الطيب لا يسرى اليه كعكسه
ممنوع مع انى لم اراه فى تعليق القاضى اه

فلا والله بشرك معصية ثم بأشرك عتقا هوسا لم يدر منها اللبغية (والمر بغير) في عتق الزرع (معبر الافي ثلث ماله)

فاذا أعتق) إلى قوله وكذا إن خرج في المغنى (قوله فاذا أعتق الخ) عبارة الروض (فرع) لو أعتق شريك نصيبه في مرض موته وخرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وإن لم يخرج من الثلث إلا نصيبه عتق ولا سراية لأن المريض فيما زاد على الثلث معسر وثلث يعتبر حالة الموت لا الوصية اه سم (قوله فلا سراية) معتمد ع ش (قوله وكذا إن خرج الخ) خلافا للروض كما مر انفا وله غنى عبارة فان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية للباقي اه (قوله بعض حصص شريكه الخ) عبارة النهاية وكذا إن خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية في الباقي لما مر في الوصية لكن قال الزركشى الخ اه قال ع ش قوله لكن قال الزركشى التحقيق الخ هو عند التامل لا يخالف ما قبله في الحكم لما قرره فيه من انه إذا خرج بعض حصص شريكه من الثلث مع حصصه عتق ما خرج وبقي الزائد ومفهومه انه إذا خرج كله من الثلث عتق جميعه اه (قوله او كلها) الصواب إسقاطه فان السراية فيه محل وفاق وإنما التردد فيما إذا خرج بعض حصص شريكه من الثلث مع حصصه فهل يسرى لذلك البعض او لا والمعتمد الاول (قوله لكن قال الزركشى الخ) هذا لا موقع له بعد تقييده فيما مر المرض بمرض الموت فكان ينبغي حذفه فيما مر حتى يتأتى تفصيل الزركشى رشيدى (قوله انه) أى المريض في عتق التبرع (قوله فان شفى سرى) أى إن كان موسرا ع ش (قوله بدل السراية) أى لنصيب الشريك او بعضه (قوله بان رد الزائد) أى بقى الزائد على الثلث من نصيب الشريك او بعضه فلا يسرى اليه (قوله عن كفارة مرتبة) قضيته عدم السراية في الخيرة ويوجه بانه لما لم يخاطب بخصوص العتق بل بالقدر المشترك الحاصل في كل من الخصال كان اختياره لخصوص العتق كالنبرع وعليه فتجب عليه خصلة غير العتق لأن بعض الرقة لا يكون كفارة فليراجع ع ش (قوله بالكل) اسقطه النهاية ولعله لتوهمه منافاة ذلك لما قبله من قوله بعض قنه ولما بعده من قوله فانه يسرى ولك أن تمنع المنافاة (قوله فانه يسرى الخ) هذا كالصريح في انه يقع الكل كفارة (قوله ولا يقتصر على الثلث) أى لانها وجبت كاملة ع ش (قوله مطلقا) إلى قوله ومن ثم في المغنى (قوله مطلقا) أى خلف تركه كاملا ع ش والاول أى في الثلث وغيره (قول المتن فلو أوصى) أى أحد شريكين في رقيق مغنى (قوله للانتقال المذكور) أى آتفا في قوله لا انتقال تركته الخ (قوله نعم ان أوصى الخ) هو استدراك على المتن رشيدى (قوله بالتكميل سرى الخ) عبارة الروض مع شرحه فلو أوصى أحدهما أى الشريكين بعتق نصيبه من عبد وتكميل عتق العبد كمال ما احتمله الثلث حتى لو احتمله كله عتق جميعه اه (قوله لانه) أى الميث حيث ذاب حين إذا أوصى بالتكميل اسنى (قوله استبقى لنفسه قدر قيمته الخ) أى العبد فكان موسرا به اسنى (قوله وقديسرى) أى على الميث ع ش (قوله واختارت) أى الامة المذكورة (قوله ثم مات) أى من ولدت منه ع ش (قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس أو هو مستثنى قليتا مل السبب في استثنائه على أنه في الشرط الخامس ما لم يما كتبه بما مشه عن شرح الروض اه سم وقدمناك عن المغنى مثل ما في شرح الروض (قوله ولو أوصى الخ) (تممة) أمة حامل من زوج اشتراها ابنها الحروز وجها معا وموسرا فالحكم كالو أوصى سيدها بها والمأوقلا الوصية معاتقت الامة على الابن والحق لم يفتق علمها ولا يقوم مغنى (فصل في العتق بالبعضية) (قوله في العتق) الى قوله وقديم ملكه في المغنى الا قوله اجماعا وقوله والوالد

فاذا أعتق) إلى قوله وكذا إن خرج في المغنى (قوله فاذا أعتق الخ) عبارة الروض (فرع) لو أعتق شريك نصيبه في مرض موته وخرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وإن لم يخرج من الثلث إلا نصيبه عتق ولا سراية لأن المريض فيما زاد على الثلث معسر وثلث يعتبر حالة الموت لا الوصية اه سم (قوله فلا سراية) معتمد ع ش (قوله وكذا إن خرج الخ) خلافا للروض كما مر انفا وله غنى عبارة فان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية للباقي اه (قوله بعض حصص شريكه الخ) عبارة النهاية وكذا إن خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية في الباقي لما مر في الوصية لكن قال الزركشى الخ اه قال ع ش قوله لكن قال الزركشى التحقيق الخ هو عند التامل لا يخالف ما قبله في الحكم لما قرره فيه من انه إذا خرج بعض حصص شريكه من الثلث مع حصصه عتق ما خرج وبقي الزائد ومفهومه انه إذا خرج كله من الثلث عتق جميعه اه (قوله او كلها) الصواب إسقاطه فان السراية فيه محل وفاق وإنما التردد فيما إذا خرج بعض حصص شريكه من الثلث مع حصصه فهل يسرى لذلك البعض او لا والمعتمد الاول (قوله لكن قال الزركشى الخ) هذا لا موقع له بعد تقييده فيما مر المرض بمرض الموت فكان ينبغي حذفه فيما مر حتى يتأتى تفصيل الزركشى رشيدى (قوله انه) أى المريض في عتق التبرع (قوله فان شفى سرى) أى إن كان موسرا ع ش (قوله بدل السراية) أى لنصيب الشريك او بعضه (قوله بان رد الزائد) أى بقى الزائد على الثلث من نصيب الشريك او بعضه فلا يسرى اليه (قوله عن كفارة مرتبة) قضيته عدم السراية في الخيرة ويوجه بانه لما لم يخاطب بخصوص العتق بل بالقدر المشترك الحاصل في كل من الخصال كان اختياره لخصوص العتق كالنبرع وعليه فتجب عليه خصلة غير العتق لأن بعض الرقة لا يكون كفارة فليراجع ع ش (قوله بالكل) اسقطه النهاية ولعله لتوهمه منافاة ذلك لما قبله من قوله بعض قنه ولما بعده من قوله فانه يسرى ولك أن تمنع المنافاة (قوله فانه يسرى الخ) هذا كالصريح في انه يقع الكل كفارة (قوله ولا يقتصر على الثلث) أى لانها وجبت كاملة ع ش (قوله مطلقا) إلى قوله ومن ثم في المغنى (قوله مطلقا) أى خلف تركه كاملا ع ش والاول أى في الثلث وغيره (قول المتن فلو أوصى) أى أحد شريكين في رقيق مغنى (قوله للانتقال المذكور) أى آتفا في قوله لا انتقال تركته الخ (قوله نعم ان أوصى الخ) هو استدراك على المتن رشيدى (قوله بالتكميل سرى الخ) عبارة الروض مع شرحه فلو أوصى أحدهما أى الشريكين بعتق نصيبه من عبد وتكميل عتق العبد كمال ما احتمله الثلث حتى لو احتمله كله عتق جميعه اه (قوله لانه) أى الميث حيث ذاب حين إذا أوصى بالتكميل اسنى (قوله استبقى لنفسه قدر قيمته الخ) أى العبد فكان موسرا به اسنى (قوله وقديسرى) أى على الميث ع ش (قوله واختارت) أى الامة المذكورة (قوله ثم مات) أى من ولدت منه ع ش (قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس أو هو مستثنى قليتا مل السبب في استثنائه على أنه في الشرط الخامس ما لم يما كتبه بما مشه عن شرح الروض اه سم وقدمناك عن المغنى مثل ما في شرح الروض (قوله ولو أوصى الخ) (تممة) أمة حامل من زوج اشتراها ابنها الحروز وجها معا وموسرا فالحكم كالو أوصى سيدها بها والمأوقلا الوصية معاتقت الامة على الابن والحق لم يفتق علمها ولا يقوم مغنى (فصل في العتق بالبعضية) (قوله في العتق) الى قوله وقديم ملكه في المغنى الا قوله اجماعا وقوله والوالد

(قوله فاذا أعتق في مرض موته نصيبه ولم يخرج من الثلث غيره الخ) عبارة الروض (فرع) لو أعتق شريك نصيبه في مرض موته وخرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وإن لم يخرج من الثلث إلا نصيبه عتق ولا سراية لأن المريض فيما زاد على الثلث معسر وثلث يعتبر حالة الموت لا الوصية اه سم (قوله وكذا إن خرج بعض حصص شريكه الخ) أى وكذا إن خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية في الباقي لما مر في الوصية لكن قال الزركشى الخ ش مر

(فصل في العتق بالبعضية) (قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس أو هو مستثنى

(أهل تبرع أصله) من النسب وإن علا الذكور والانات (أوفرعه) وإن سفل (٣٦٧) كذلك (عتق) عليه إجماعاً الاداود الظاهري

والأحقة في خبر مسلم إن
يجزى ولد والده إلا أن يجده
مملوكاً فيشتريه فيعتقه لأن
الضمير راجع للشراء
المفهوم من يشتريه لرؤية
فيعتق عليه والولد كالولد
بجامع البضعية ومن ثم
قال صلى الله عليه وسلم فاطمة
بضعة مني أما بقية الأقارب
فلا يعتقون بذلك وخبر من
ملك ذارحم محرماً فندعت
عليه ضعيف وخرج باهل
تبرع والمراد به الحر كله ولا
يصح الاحتراز عن الصبي
والمجنون لما ياتي انهما اذا
ملكاً عتق عليهما وكذا
من عليه دين مسفرق كما
علم مما مر مكاتب ملكه
بنحوه وهو يكسب مؤنته
فله قبوله فيملكه ولا يعتق
عليه لئلا يكون الولاء له وهو
محال ومبعض ملكة ببعضه
الحر لتضمن العتق عنه
الارث والولاء وليس من
اهلها وإنما عتقت أم ولد
المبعض بموته لأنه حينئذ
أهل للولاء لا تقطع الرق
بالموت ومالو ملك ابن أخيه
فمات وعليه دين مسفرق
وورثة أخوه فقط وقلنا
بالاصح أن الدين لا يمنع
الارث فقد ملك ابنه ولم
يعتق عليه لأنه ليس اهلاً
للتبرع فيه لتعلق حق
الغير به وقد يملكه أهل
التبرع ولا يعتق في صور
ذكرها شارح ولا تخلو
عن نظر (ولا) يصح أن

الى وخبر من ملك وقوله وكذا إلى مكانب والى قول المتن ولو وهب لعبد في النهاية لا قوله ملكه بنحوه إلى
ومبعض وقوله وكذا يصح شراء إلى المتن (قوله من النسب) عبارة المغنى أصله أوفرعه الثابت بالنسب ثم
قال وخرج بقولنا الثابت بالنسب ما لو ولدت المزني بها ولد انتم ملكه الزاني لم يعتق عليه وخرج أصله ووفرعه من
الرضاع فإنه لا يعتق عليه اه (قوله كذلك) أي الذكور والانات من النسب (قول المتن عتق) أي
اتحد دينهما ولا معنى وأسنى (قوله إجماعاً الخ) عبارة المغنى أما الأصول فلقوله تعالى واخفض لهما جناح
الذل من الرحمة ولا يأتى خفض الجناح مع الاسترقاق ولما في الصحيح مسلم إن يجزى ولد والده إلا أن يجده
مملوكاً فيشتريه فيعتقه أي فيعتقه الشراء لأن الولد حر المعتق بالنسبة العتق كما فهمه داود الظاهري بدليل رواية
فيعتق عليه وأما الفروع فلقوله تعالى وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً إن كل من في السموات والأرض إلا آتى
الرحمن عبداً وقال تعالى قالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفى اجتماع الولدية
والعبدية اه وهي سالمة عن اشكال الرشدي بما نصه قوله إجماعاً الاداود الظاهري قد يقال إن كان خلاف
داود انما جاء بعد انعقاد الإجماع فهو خارج للإجماع فيمكن في دفعه خرقة ولا يأتى الاستثناء وإن كان خلافه
قبل انعقاد الإجماع فلا إجماع اه وإن أمكن الجواب عنه باختيار الثاني ومنع قول فلا إجماع بقول جمع
الجوامع مع شرحه وعلم أن اتفاقهم أي المجتهدين في عصره على أحد القولين لهم قبل استقرار الخلاف بينهم بأن
قصر الزمان بين الاختلاف والاتفاق جائز ولو كان الاتفاق من الحادث بعدهم بأن ماتوا ونشأ غيرهم اه
(قوله لأن الضمير) أي المستتر في يعتقه (قوله للشراء الخ) أي للولد المشتري كما فهمه داود الظاهري
(قوله والولد كالولد الخ) فيه أنه لم يقدم دليلاً مستقلاً في الود حتى يقيس عليه الولد وخبر مسلم انما جاء
في مقام الرد على تمسك داود به لا الاستدلال وهو انما استدلل بالإجماع لا غير رشدي أي والإجماع دليل
لكل من الأصل والفروع ولك أن تقول إن سوق خبر مسلم للرد المذكور الصريح في الدلالة على مسألة الولد
مغن عن إعادته ثانياً للاستدلال عليها بل تعد تكراراً (قوله بضعة) بفتح الباء ع ش ورشدي (قوله
بذلك) أي الملك مغنى (قوله ضعيف) بل قال النسائي أنه منكرو الترمذي أنه خطأ وقال أبو حنيفة أحمد
بعتق كل قريب ذي رحم محرماً وقال مالك بعتق السبعة المذكورين في آية الميراث وقال الأذرعى بعتق
كل قريب محرماً كان أو غيره مغنى (قوله والمراد به الحر كله) أي حيث لم يتعاق بالرقيق حق الغير بدليل
قوله الاتي ومالو ملك ابن أخيه الخ رشدي (قوله ولا يصح الاحتراز) أي باهل تبرع (قوله لما ياتي)
أي اتفاق قول المصنف ولو وهب له أو وصى له الخ (قوله عتق عليهما) ولو اشترى الحر زوجته الحامل
منه عتق عليه الحمل كما قاله الزركشي ولو اشترى في مرض موته ثم انفصل قبل موته أو بعده لم يرث أي
لأن عتقه حينئذ وصية وسياق الكلام على ذلك مغنى عبارة ع ش (فرع) لو ملك زوجته الحامل منه
الظاهر أن الحمل يعتق فلما طلع على عيب امتنع الردف ما يظهر ووجب له الارش اه (قوله وكذا من عليه
الخ) أي يعتق عليه بعضه إذا ملكه كالصبي والمجنون (قوله مما مر) أي عن قريب بقول المصنف ولا يمنع
السراية دين مستغرق في الأظهر (قوله مكاتب) فاعل خرج (قوله بنحوه) أي كالوصية مغنى (قوله
بمبعض) عطف على مكاتب (قوله لا تقطع الرق الخ) أي زوال آثاره ع ش (قوله وما لو ملك الخ)
معطوف على المكاتب والمبعض رشدي (قوله فمات) أي مالك ابن أخيه (قوله ذكرها شارح) أقره
المغنى عبارته وأورد على المصنف صور منها مسائل المريض الآتية ومنها ما لو وكله في شراء عبد فاشترى من
يعتق على موكله وكان معيباً فإنه لا يعتق عليه قبل رضاه بعيبه اه (قوله ولا يصح) أي قول المتن ولو وهب
لعبد في المغنى لا قوله على ما قاله إلى المتن وقوله ويفرق بينه إلى المتن وقوله موجب الشراء إلى عتقه وقوله إن
اعسر إلى لأنه كالمهرن (قوله لأنه لا غبطة له الخ) لأنه يعتق عليه وقد يطالب بنفقته وذلك ضرر عليه
مغنى (قول المتن له) أي لمن ذكر مغنى (قول المتن أو وصى له الخ) ومن صور الوصية بالاب أن يتزوج

أو مبنى على ما ذكره ثم عن شرح الروض فليتأمل السبب في استثنائه على أن في الشرط الخامس ما يعلم بما

(يشتري) من جهة الولي (لطفل) ومجنون وسفيه (قريبة) الذي يعتق عليه لأنه لا غبطة له فيه (ولو وهب) القريب (له أو وصى له)

به فان كان الموهوب أو الموصى به (كاسبا) أى له كسب بكيفية (فإن الولي) وجوبا (قوله ويدعى) على المولى إذ لا ضرر عليه ولا نظر لاحتمال عجزه فتجب نفقته لانه خلاف الاصل مع أن المنفعة محتملة للضرر مشكوك فيه (وينفق) عليه (من كسبه) لاستغنائه عن قريبه (ولا) يكن كاسبا (فإن كان الصبي) ونحوه (معترا ووجب) على الولي (القبول) لأن المولى لا عساره لا نفقة عليه ولا نظر لاحتمال يساره لماسر (ونفقته في بيت المال) أن كان مسله وليس له منفق غير المولى أما الذي فينفق عليه منه لكان قرضا على ما فاده في موضع وقال في آخر تبرعا (أو موسرا حرم) قبوله ولا يصح (٣٦٨) لنضره بانفاقه عليه هذا كله إذ اوجب مثله له فوجب له بعضه وهو كسوب والمولى

موسر لم يقبله ولله لئلا يعتق نصيبه ويسرى فنلزمه قيمة شريكه ويفرق بينه وبين قبول العبد لبعض قريب سيده وأن سرى على ما يأتي بأن العبد لا يلزمه رعاية مصلحة سيده من كل وجه فصح قبوله إذا لم تلزم السيد النفقة وأن سرى لتشوف الشارع للعتق والولى تلزمه رعاية مصلحة المولى من كل وجه فلم يحزله التسبب في سرية تلزمه قيمتها (تنبيه) فرضه الكلام في الكاسب انما هو على جهة المثال مع انه لا يتأتى إلا في الفرع لأن الاصل تجب نفقته وإن كان كسوبا والمراد انه متى لم تلزم المولى نفقته لا عساره أو لكسب الفرع أو لكون الاصل له منفق آخر لزوم الولي القبول والا فلا (ولو ملك في مرض موته قريبه) الذي يعتق عليه (بلا عوض) كارت (عتق) عليه (من ثلثه) فلو لم يكن له غيره لم يعتق الا ثلثه (وقيل) يعتق (من

عبد بخرقة ويولد لها ولدا فهو حر ثم وصى سيد العبد به لانه ومن ضرر الوصية بالابن أن يتزوج حراما فيولد لها فالولد رقيق للمالك الامة ثم وصى سيد الولد به لانه لا يملكه (قول المتن فعلى الولي) ولو وصيا او قياما معنى (قوله) إذ لا ضرر عليه (اى مع) تحصيل الكمال لقريبه ولعموم الأدلة السابقة معنى (وجب على الولي القبول) فان أتى الولي قبل له الحاكم فأنى قبل هو الوصية إذا كمل لا الهبة انما اتى بالتأخير قال الاذرى بشبهه أن الحاكم لو أتى عن نظر واجتهاد كان رأى أن القريب يعجز عن قرب او أن حرفته كثيرة الكساد فليس له القبول بعد كماله اه وهو ظاهر أن أباه بالفول دون ما إذا سكنت معنى (قوله لماسر) أى لنظيره من أن اليسار خلاف الاصل الخ (قوله أن كان مسله) اى تبرعا ع (قوله وليس له منفق الخ) اى بزوجة او قرابة معنى (قوله قرضا) معتمد ع (قوله على ما فاده الخ) عبارة النهاية كما فاده الخ (قوله هذا كله الخ) كان حقه ان يقدم على قول المصنف ولا الخ كما في النهاية (قوله مثلا) اى او وصى معنى (قوله له كله) اى كما هو ظاهر اطلاقه معنى (قوله لئلا يعتق الخ) عبارة المغنى لانه لو قبله ملكه وعتق عليه وحينئذ يسرى على المحجر فيجب قيمة نصيب الشريك وهذا ما في الروضة واصلها وهو المعتمد وأن رجح في تصحيح التنبيه أنه يقبله ويعتق ولا يسرى لأن المفتضى للسرية الاختيار وهو منتفاه (قوله على ما يأتي) اى في آخر الفصل (قوله والمراد الخ) الاولى التفرع (قوله أولكون الاصل له منفق آخر الخ) لعل المراد آخر يقدم على هذا بخلاف من يشاركه هذا في الاتفاق سم وقد يصرح بذلك قول المغنى فلو وصى لطفل مثلاً بجده وعمه الذى هو ابن هذا الجد حى موسر لزوم الولي قبوله ولو كان الجد غير كاسب إذ لا ضرر عليه حينئذاه (قوله كارت) أى أوهبة معنى (قوله وهو المعتمد) وقافا للنهج والنهاية والمغنى (قوله لانه لم يبدل ما لا الخ) اى وان وجد السبب باختياره كما لو ملك هبة او وصية ع (قوله على ما يأتي) اى في آخر الفرع من مله فكانه لم يدخل اه (قوله قول المتن او ملكه) اى فى مرض موته معنى (قول المتن بلا محاباة) قال فى المصباح حاباه محاباة سامحه ما خرد من حبوته إذا أعطيته الشىء من غير عوض اه ع (قوله يعتق ما وفى به الخ) عبارة المغنى فلا يعتق منه الا ما يخرج من الثلث وليس للبائع الفسخ بالتفريق لو لم يخرج من الثلث إلا بعضه اه (قول المتن ولا يرث) راجع للمستثنين على اعتبار العتق من الثلث معنى (قوله هنا) اى فى العتق من الثلث وسيد كر محترزه بقوله بخلاف من يعتق الخ (قوله فيبطل) اى الارث لتعذر اجازته اى العتق (قوله بخلاف من يعتق من رأس المال) يؤخذ منه ان التبرع على الوارث إنما يتوقف على الاجازة ان كان من الثلث ع (قوله لعدم التوقف) اى فيرث لعدم الخ معنى (قوله مستغرق له) أى لما له وسيد كر محترزه قوله ما إذا كان للدين الخ (قوله لئلا يملكه الخ) عبارة المغنى لأن تصحيحه يؤدى إلى ملكه ولا يعتق عليه فلم يصح كما لا يصح شراء الكافر العبد المسلم اه (قول المتن والصحيح صحته الخ) ويخالف شراء الكافر للمسلم لأن الكافر يتمتع الملك للعبد المسلم نهاية (قول المتن بل يباع فى الدين) وبلغز بهذا حرم موسر اشترى من يعتق عليه ولا يعتق معنى

كتبناه بهامشه عن شرح الروض (قوله أولكون الاصل له منفق آخر الخ) لعل المراد آخر يقوم على

(قوله

رأس المال) وهو المعتمد كفى الروضة والشرحين واعتمده البلقين وغيره فيعتق جميعه وإن لم يملك غيره لانه لم يبدل ما لا والملك زال بغير رضاه (أو ملكه بعوض بلا محاباة) بان كان بشمن مثله (فمن ثلثه) يعتق ما وفى به لانه فوت ثمنه على الورثة من غير مقابل (ولا يرث) هنا إذ لو ورث لكان عتقه تبرعا على وارث فيبطل لتعذر اجازته لتوقفها على ارثه المنوقف على عتقه المتوقف عليها فتوقف كل من اجازته وارثه على الآخر فامتنع ارثه بخلاف من يعتق من رأس المال لعدم التوقف (فإن كان عليه) أى المريض (دين) مستغرق له عند موته (فقيل لا يصح الشراء) لئلا يملكه من غير عتق (والاصح صحته) إذ لا يخل فيه (ولا يعتق بل يباع للدين)

لأدوم وجب الشراء المالك والدين لا يمنع منه وعقده معتبر من الثلث والدين يمنع منه وكذا يصح شراء ما ذن عليه ديون بعض سيده باذنه ولا يعتق
 إن أعمر سيده بخلاف ما لو أيسر كافى المطالب عن الأصحاب لأنه كالمهرين بالدين أما إذا كان الدين غير مستغرق فيعتق منه ما يخرج من الثلث
 بعد وفاته أو مستغرقا وسقط بنحو إبراء فيعتق منه ما يفي بثلث المال حيث لا إجازة فيه ما (ار) ملكه (بجارية) من بائعه له كان اشتراؤه بخمسين
 وهو يساوى مائة (فقدرها) وهو خمسون في هذا المثال (كهبة) فيحسب نصفه من رأس المال على المعتد السابق (والباقي من الثلث ولو وهب
 لعبد) (أى قن غير مكاتب ولا مبعوض (بعض) (أى جزء (قريب) (أى أصل أو فرع) سيده فتقبل وقنا يستقبل به) (أى القبول من غير إذن السيد
 إذ لم تلزمه نفقته وهو الأصح) (عتق وسرى وعلى سيده قيمة باقيه) (إذا هبته له هبة (٣٦٩) السيد وقبوله كقبول سيده شرعا هذا ما جزم

به الرافعى هنا واستشكله
 وفي الروضة ثم بحث عدم
 السراية لأنه دخل في ملكه
 قهرا كالارث وجريا عليه
 في الكتابة قال الرافعى وقول
 الغزالي بالسراية لم أجده
 في النهاية ولا غير هاو اعتمده
 البلقينى وقال السراية
 غريبة ضعيفة لا يلتفت
 اليها رادا بذلك تصويب
 الأسنوى لها لما مر أن
 فعل عبده كفعله وفي الرد
 نظر لما قدمته آنفا أن
 العبد تصرفه كصرف
 سيده من وجه دون وجه
 لأنه ليس نائبا عنه حتى
 تلزمه رعاية مصلحته من كل
 وجه ولا مستقلا حتى يلزمه
 رعاية ذلك أصلا فراعوا
 مصلحة السيد من وجه فنعه
 القبول إذا لزمه النفقة
 ومصلحة القريب من وجه
 وهو صحة قبوله والسراية
 إذ لم تلزمه النفقة ولتنزيلهم
 فعل العبد منزلة فعل السيد
 في الحلف وغيره بما مر لم
 يتمحض فعله للقهر على
 السيد فانضح ما في المتن

(قوله إذ وجب الشراء الخ) بفتح الجيم وهذا علة لصحة الشراء وقوله وعقده الخ علة لعدم العتق مع أنه قدم
 تعليل الأولى في قوله إذ لا دخل فيه رشيدى (قوله والدين لا يمنع منه) أى فلم يمنع صحة الشراء نهائية (قوله
 والدين يمنع الخ) أى كما يمنع العتق بالاغتياق نهائية (قوله منه) يعنى من التبرع بالثلث (قوله عليه ديون) أى
 للتجارة معنى (قوله أما إذا كان الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى فإن لم يكن مستغرقا وسقط ببراء أو غيره ع
 أن يخرج من ثلث ما بقى بعد وفاء الدين فى الأولى أو ثلث المال فى الثانية أو إجازة الوارث فيهما أو الاعتق منه
 بقدر ثلث ذلك أهأى ثلث ما بقى بعد وفاء الدين أو ثلث المال (قوله بنحو إبراء) كان فيه اجنبى أو الوارث
 ولم يقصد الوارث فداءه ليبقى له أسنى (قوله فيهما) أى فى السقوط وعدم الاستغراق (قوله أو ملكه) أى فى
 مرض موته بموض معنى (قوله من بائعه الخ) خرج به المحاباة من المريض كان اشتراؤه بمائة وهو يساوى
 خمسين فقدرة تبرع منه فإن استوعب الثلث لم يعتق منه شيء وإلا قدمت المحاباة على العتق فى أحد أوجه
 استظهره بعض المتأخرين معنى (قوله فيحسب نصفه الخ) يعنى يعتق نصف القريب من رأس المال بخير مى
 (قوله غير مكاتب ولا مبعوض) سيدكر محترزه (قوله أى جزء) إلى الفصل فى النهاية لا قوله قال الرافعى إلى أما
 إذا كان (قوله وهو الأصح) إلى الفصل فى المغنى لا قوله قال الرافعى إلى واعتمده وقوله راد إلى وأما المكاتب
 (قوله وهو الأصح) أى القول باستقلال العبد بالقبول (قوله هذا) أى قول المصنف وسرى الخ (قوله ما جزم
 الرافعى الخ) أى والمنهج (قوله وجريا عليه فى الكتابة) وهو المعتمد نهائى ومعنى (قوله واعتمده) أى عدم
 السراية (قوله وقال السراية) أى فى المنهاج معنى (قوله لما قدمته آنفا) أى قبيل التنبيه (قوله والجواب
 الخ) عطف على ما فى المتن (قوله ولا يعتق) أى من موهوبه بشيء معنى (قوله ولأن كان هو الخ) غاية والضمير
 للسيد (قوله وفى نوبة السيد كالقن) أى فيعتق ويسرى على ما فى المتن الذى ارتضى به الشارح والمنهج خلافا
 للنهاية والمغنى كما مر (قوله فأتعلق به) أى المبعوض وحرية (قوله فيه مامر) أى من الخلاف المرجح من
 السراية عند الشرح والمنهج وعدمها عند النهاية والمغنى

(فصل فى الاعتاق فى مرض موته) (قوله وبيان القرعة) أى وما يتبع ذلك كعدم رجوع الوارث بما
 انفقه ع ش (قوله تبرعا) سيدكر محترزه (قول المتن لا يملك غيره) أى ولا دين عليه معنى (قوله مات كله
 حر الخ) واعتمد النهاية موت كله رقيقا واستظهر المغنى موت ثلثه حر أو باقى رقيقا عا بارته هذا أن بقى بعد
 السيد فإن مات فى حياته فمل يموت كله رقيقا أو حر أو ثلثه حر أو باقى رقيقا قال فى أصل الروضة فيه أوجه
 أصحها عند الصيدلانى الأول وجرى عليه ابن المقرئ فى روضه لأن ما يعتق ينبغى أن يبقى للورثة مثله ولم
 يحصل لهم هنا شىء ونقل فى الوصايا عن الأستاذ أبى منصور تصحيح الثانى واقتصر عليه وصوبه الزركشى

هذا بخلاف من يشاركه هذا فى الانفاق (قوله وجريا عليه فى الكتابة) أى وهو المعتمد شرح مر
 (فصل) أعق فى مرض موته عبد لا يملك غيره الخ (قوله مات كله حرا على الأصح) أى تنزىلا له منزلة

(٤٧ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

والجواب عن بحث الروضة المذكور فتأمل
 أما إذا كان السيد بحيث تلزمه نفقة البعض فلا يصح قبول العبد له جز ما وأما المكاتب فيقبل ولا يعتق على السيد لأن الملك له نعم إن عجز عتق
 البعض ولم يسر لعدم اختيار السيد مع استقلال المكاتب وإن كان هو المعجز له لأنه إنما قصد التعجيل والملك حصل ضمنا وأما المبعوض وممهاياة
 ففى نوبته لا عتق وفى نوبة السيد كالقن فإن لم تكن ممهاياة فأتعلق به قن وبسيده فيه مامر (فصل) فى الاعتاق فى مرض الموت وبيان القرعة
 فى العتق إذا (اعتق) تبرعا (فى مرض موته عبد لا يملك غيره) عند موته (عتق ثلثه) لأن المريض إنما ينفذ تبرعه من ثلثه نعم أن مات فى
 حياة السيد مات كله حرا على الأصح ومن ثم لو وهبه فأقبضه فمات السيد حيا مات على ملك الموهوب له ومن فوائد موته حرا

في الاولى انجرار ولاولده من موالى امه (٣٧٠) الى معتقه (فان كان عليه دين مستغرق) واعتقه تبرعا ايضا (لم يعتق منه شيء) مادام الدين

باقيا لان العتق حينئذ كالوصية والدين مقدم عليها ومن هم لوا بر الغرماء منه او تبرع به اجنبي عتق ثلثه اما اذا كان نذر اعتاقه في صحته ونجزه في مرضه فيعتق كله كالمواعتقه عن كفارة مرتبة وخرج بالمستغرق غيره فالباقي بعده كانه كل المال فينفذ العتق في ثلثه (ولو اعتق) في مرض موته (ثلاثة) معا كقوله اعتقتكم (لا يملك غيرهم قيمتهم سواء) ولم تجز للورثة (عتق احدهم) يعني تميز عتقه (بقرعة) لانها شرعت لقطع المنازعة فتعينت طريقا ولخبر مسلم أن انصاريا اعتق ستة مملوكين له عند موته لا يملك غيرهم فجزاهم ^{صلى الله عليه وسلم} اثلاثا ثم اعتق اثنين وارق اربعة قال في البحر والمراد جزاؤهم باعتبار القيمة لان عيب الحجاز لا تختلف قيمتهم غالبا ويدخل الميت منهم في القرعة فان قرع رق الاخران وبان انه مات حرا فبعت به كسبه ويورث وتعين القرعة فلا يجوز اتفاقهم على انه ان طار غراب فهذا حرا ومن وضع صيده عليه حرا (وكذا لو قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرا) فيقرع لتجتمع الحرية في واحد لان

تنزيله منزلة عتقه في الصحة وإطلاق المصنف يقتضي ترجيح الثالث وهو الظاهر وصححه البغوي وقال في البحر انه ظاهر المذهب وقال الماوردي انه الظاهر من مذهب الشافعي كما لو مات بعده قال البغوي على خلاف ولا وجه للقول بان مات رقيقا لان تصرف المريض غير ممتنع وفائدة الخلاف فيما لو وهب في المرض عبدا لا يملك غيره واقبضه ومات قبل السيد فان قلنا في مسألة العتق بموته رقيقا مات هنا على ملك الواهب وتلزمه مؤنة تجهيزه وان قلنا بموته حر مات هنا على ملك الموهب له فعليه تجهيزه وان قلنا بالثالث وزعت المؤنة عليها ما تأمل المانع من فرض فائدة الخلاف في موت العتق في مسألة العتق سيد عمر وتبعه الاذرعى (قوله في الاولى) اي المذكورة بقوله نعم ان مات الخ (قول المتن عليه) اي من اعتق في مرض موته عبدا لا يملك غيره معنى (قوله واعتقه) الى قول المتن او بالقيمة دون العدد في المغنى وكذا في النهاية الاقوله لان اعتاق هذا على القول بموته رقيقا الى المتن وقوله قال اذا الى وقال (قوله واعتقه تبرعا ايضا) يغني عنه ضمير عليه في المتن (قوله حينئذ) اي حين كون الدين مستغرقا له (قوله منه) اي الدين (قوله او تبرع به اجنبي) عبارة المغنى او تبرع متبرع بقضاء الدين اه وعبارة الاسنى او وفي الدين من غير العبد سواء وفاه الوارث ام اجنبي كما قاله القاضي وظاهر أن محله في الوارث اذا وفاه ولم يقصد فداءه ليليق له اه (قوله اما اذا كان نذرا الخ) محترز قوله تبرعا ع ش (قوله بعده) اي بعد اداء الدين (قوله معا) خرج به ما اذا رتبها فيقدم الاسبق فقط ولا قرعة كما ياتي (قول المتن قيمتهم سواء) كذا في المحلى والنهاية بلا واو وعبارة المغنى والمنهج وقيمتهم الخ بالواو (قوله ولم تجز الورثة) اي هتقهم معنى عبارة ع ش اي فيما زاد على الثلث اه (قول المتن عتق احدهم) وهل يجوز التفريق بين الوالد وولدها اذا اخرجت القرعة أحدهما ام لا فيه نظر والا قرب الاول لان التفريق انما يمتنع بالبيع وما في معناه ع ش (قوله يعني تميز عتقه) اي والا فاصل عتق احدهم حاصل قبل القرعة سم (قوله ثم اعتق اثنين الخ) عبارة النهاية والمغنى ثم اقرع بينهم فاعتق الخ ولعله سقط من قلم الناسخ والا فهو محط الاستدلال (قوله فان قرع الخ) اي اخرجت له القرعة ع ش (قوله رق الاخران الخ) اي وان خرج له الرق لم يحسب على الورثة لان غرضهم المال نعم ان كان موته بعد موت الموصى ودخوله في يد الوارث حسب عليه اذا اخرجت القرعة برقه سم (قوله فلا يجوز اتفاقهم الخ) اي ولم يكف مغنى (قوله حر) عبارة المغنى فهو حرا (قوله لان اعتاق الخ) اي وانما لم يعتق ثلث كل منهم في هاتين لان الخ مغنى (قوله كاعتاق كله) اي لان اعتاق البعض يسرى للكل بجبري (قوله لما مر) اي انما من قوله لان اعتاق الخ (قول المتن اقرع الخ) وفهم من الامثلة التصوير بما اذا اعتق الابعاض معا فخرج ما اذا رتبها فيقدم الاسبق كما لو كان له عبدان فقط فقال نصف غانم حرو وثلث سالم حر عتق ثلثا غانم ولا قرعة ذكر اه في باب الوصية مغنى (قوله لو لا تشوف الشارع الخ) قضيته انه اذا قال اعتقتكم او اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرا بعد موتي عتق واحد لا بعينه والقرعة كما سبق ويرد عليه انه اذا قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرا كان بمنزلة ما لو قال اعتقت ثلث كل واحد لان الاضافة للعموم ودلالة العام كلية يحكم فيها على كل فرد فرد فكان كالمو قال اعتقت ثلث فلان وثلث فلان ولعلم لم ينظروا الى ذلك بناء على ان ثلثكم مضاف الى المجموع وان دلالة من باب

عتقه في الصحة وهذا ما نقله الشيخان في باب الوصية عن تصحيح الاستاذ ونقلنا هنا عن تصحيح الصيد لاني انه بموت رقيقا واقتصر عليه في الروض وصحح البغوي انه بموت ثلثه حرا او باقيه رقيقا وقد بسط بيان ذلك في شرح الروض ووجه تصحيح الصيد لاني بان ما يعتق ينبغي أن يحصل للورثة مثله ولم يحصل لهم هنا شيء مو مشى في الروض في مسألة الهبة المذكورة على انه بموت على ملك الواهب فعليه تجهيزه (قوله عتق ثلثه) قد يشك بان اعتاقه قولي وهو اذا رد لنا كما في اعتاق الراهن المعسر الا ان يفرق بان هذا في حكم الوصية ومنظور فيه الى وقت الموت فكانه معلق به فلا يلغو بمجرد عدم نفوذه في الحال (قوله يعني تميز عتقه) أي والا فاصل عتق احدهم حاصل قبل القرعة (قوله فان قرع رق الاخران بان انه مات حرا الخ) اي وان خرج له الرق

إعتاق بعض الفن كاعتاقه كله فصار كقوله اعتقتكم (فلو قال اعتقت ثلث كل عبد) منكم (اقرع) لما مر (وقيل الكل يعتق من كل ثلثة) ولا اقرع لتصريحه بالتبعيض وهو القياس لو لا تشوف الشارع الى تكميل العتق المتوقف على القرعة ولو قال ثلث

كل حرب بعد موتى عتق ثلثه ولا قرعة لان العتق بعد الموت لا يسرى (والقرعة) علمت بما امر في القسمة وتعمل في هذا المثال باحد شينين الاول
(أن تؤخذ ثلاث رقايع متساوية) ثم (يكتب في ثنتين رقى وفي واحدة عتق) لان الرق ضعيف الحرية (وتدرج في بنادق كاسبق) ثم (وتخرج واحدة
باسم احدهم فان خرج العتق ورق الاخران) بفتح الخاء (او الرق ورق واخر جرت اخرى باسم اخر) فان خرج العتق ورق الثالث والا
فالعكس ويجوز الاقتصار على رقتين في واحدة ورق وفي أخرى عتق كما رجحه البلقيني كالامام قال اذ ليس فيه إلا أن رقعة الرق إذا خرجت على
عبد تدرج في بندقتها مرة أخرى فتسكون الثلاث ارجح فقط وقال ابن النقيب كلامهم يدل (٣٧١) على وجوب الثلاث اهـ والاول اوجه

(و) ثانيهما أنه (يجوز أن
تكتب اسماءهم) في الرقايع
(ثم تخرج رقعة) والاولى
اخر اجها (على الحرية) لا
الرق لانه اقرب إلى فصل
الامر (فنخرج اسمه عتق
ورقا) اي الباقيان لانفصال
الامر بهذا ايضا وقضية
عبارة ان الاول اولى لكن
الذي صوبه جمع متقدمون
ان الاول الثاني لان
الاخراج فيه مرة واحدة
بخلافه في الاول فانه قد
يتكرر (وان) لم تكن قيمتهم
سواء كان (كانوا) ثلاثة قيمة
واحد مائة وآخر مائتان
وأخر ثلثمائة اقرع) بينهم
(يسمى رقى وسهم عتق)
بان يكتب في رقتين رقى
وفي واحدة عتق ويفعل ما
مر (فان خرج العتق لذى
المائتين عتق ورقا) اي
الباقيان لان به يتم الثلث
(او) لذى (الثلثائة عتق
ثلثاه) لانها الثلث ورق
باقية والاخران (أو)
خرجت (للاول عتق ثم
يقرع للآخرين يسهم رقى
وسهم عتق) في رقتين (فن

الكل لا الكلية وثلث المجموع من حيث هو مجموع واحد فليتامل ع ش (قوله عتق ثلثه) أي ثلث كل منهم
ع ش (قوله في هذا المثال) أي فيما إذا كان العبيد ثلاثة معنى (قوله لان الرق ضعيف الحرية) أي فتسكون
الرقايع على نسبة المطلوب في الكثرة والقلّة معنى (قول المتن في بنادق) أي من نحو شعبة معنى (قوله ثم) أي في
باب القسمة (قوله ولا فالعكس) أي وان خرج له الرق ورق وعتق الثالث معنى (قوله كما رجحه) أي
الجواز (قوله الا ان رقعة الرق الخ) أي وان خرج العتق ابتداء لو احدث عتق ورق الاخران ع ش (قوله
والاول الخ) أي عدم وجوب الثلاث وجواز الاقتصار على رقتين (قوله وقضية عبارة الخ) أي تعبيرة في
الثاني بالجواز معنى (قوله لان الاخراج فيه مرة الخ) أي بالظر الاول الذي قدمه من الاخراج على الحرية
رشيدي عبارة سم قوله فانه قد يتكرر وقد يقال والثاني قد يتكرر وذلك بان تخرج على الرق فليتامل إلا
أن يقال يمكن التزم عدم التكرار في الثاني بان يختار الاخراج على الحرية بخلاف الاول اهـ (قوله ويجوز
الطريق الاخرى) أي كتابة الاسماء هنا أي في اخلاف قيمتهم ايضا كافي الاستواء (قوله فان خرج) أي
على الحرية اسم الاول أي اسم ذى المائة معنى (قوله معا) سيدكر محترزه (قول المتن) وامكن توزيعهم
بالعدد والقيمة) أي بان يكون العدد له ثلث صحيح والقيمة لها ثلث صحيح مر اهبجيري (قوله في جميع الاجزاء)
إلى قول المتن ولا يرجع الوارث في النهاية (قوله في جميع الاجزاء) أي الثلاثة معنى (قوله فيضم الخ) أي في
المثال الذي زاده رشيدي (قوله في كل الاجزاء) أي لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة في كل شيء من الاجزاء
بمعنى انه لم يوافق ثلث العدد مع ثلث القيمة في شيء من الاجزاء كما في المثال الذي ذكره فانه ليس شيء من
الاجزاء فيه بحيث يكون ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة اهـ سم أي بخلاف مثال المصنف فان الاثنان
فيه ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة (قوله والاثنان جزءا) أي ثانيا (قوله اوفى بعضها) أي لم يمكن التوزيع
بالعدد مع القيمة في بعض الاجزاء وامكن في بعض بمعنى ان بعض الاجزاء لم يكن ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة
وبعضها كان كذلك فان جزءا اثنين ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة وجزء واحد او الثلاثة ليس ثلث العدد
وان كانت قيمته ثلث القيمة سم (قول المتن وثلاثة مائة) كذا في المعنى والنهاية بناء وفي اصل الشرح

لم يحسب على الورثة لان غرضهم المال نعم ان كان موته بعد موت الموصى ودخوله في يد الوارث حسب عليه
إذا خرجت القرعة برقه (قوله لان الاخراج فيه مرة الخ) أي إذا كان الاخراج على الحرية بخلاف ما إذا
كان على الرق مع انه جائز كما افاده قوله والاولى اخرجها الخ لكن قد يشكك على قوله قد يتكرر إذا الثاني
كذلك (قوله فانه قد يتكرر) قد يقال والثاني قد يتكرر وذلك بان يخرج على الرق فليتامل إلا ان يقال
يمكن التزم عدم التكرار في الثاني بان يختار الاخراج على الحرية بخلاف الاول (قوله في كل الاجزاء) أي
لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة في شيء من الاجزاء بمعنى انه لم يتوافق ثلث العدد مع ثلث القيمة في شيء من
الاجزاء كما في المثال الذي ذكره فانه ليس شيء من الاجزاء فيه بحيث يكون ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة
(قوله اوفى بعضها) أي لم يكن التوزيع بالعدد مع القيمة في بعض الاجزاء وامكن في بعض بمعنى ان بعض

خرج العتق على اسمه منهما (تم منه الثلث) فان خرجت للثاني عتق نصفه او للثالث فثلثه وتجوز الطريق الاخرى هنا ايضا فان خرج
اسم الاول عتق ثم تخرج اخرى فان خرج اسم الثاني عتق نصفه او الثالث عتق ثلثه (وان كانوا) أي المعتقون معا (فوق ثلاثة) لا يملك
غيرهم (وامكن توزيعهم بالعدد والقيمة) في جميع الاجزاء (كسمة قيمتهم سواء) ومثلهم مائة قيمة ثلاثة مائة وثلاثة خمسون خمسون
فيضم كل خسيس انفيس (جعلوا اثنين اثنين) أي جعل كل اثنين جزءا وفعل كما مر في الثلاثة المستويين في القيمة (أو) امكن توزيعهم
(بالقيمة دون العدد) في كل الاجزاء كخمسة قيمة احدهم مائة واثنين مائة واثنين مائة جعل الواحد جزءا والاثنان جزءا والثالثا
اوفى بعضها (كسمة قيمة احدهم مائة وقيمة اثنين مائة) قيمة (ثلاثة مائة جعل الاول جزءا والاثنان جزءا والثلاثة جزءا) واقرع كاسبق

وثلاث بلاتاء سيد عمر (قوله إن خرج) أى العتق لها ع ش ورشيدى (قوله فقوله دون العدد صادق الخ) فاصل المراد بدون العدد دون العدد في جميع الاجزاء بمعنى سلب العموم بخلاف قول الشارح في كل الاجزاء فانه اراد به عموم السلب فقوله ببعض الاجزاء أى بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض الاجزاء سم أى مع إمكانه بالنسبة إلى بعض منها (قوله في جميع الاجزاء) متعلق بالثبت الخ (قوله على المتن) أى في جعله الستة المذكورة مثالا لا مكان التوزيع بالقيمة دون العدد (قوله مثالا لا الاستواء في العدد دون القيمة) أى وهو عكس ما في المتن (قوله في الكل) أى بل في البعض (قوله ومن ثم قال الشارح الخ) أقول الذى يظهر في تحقيق ذلك ان المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها اثلاثا ومن لازم ذلك تساوى الاقسام في القيمة ولا فليست اثلاثا كما هو معلوم وحينئذ فتارة تتساوى الاقسام ايضا في العدد كما في قوله كستة قيمتهم سواء وتارة لا كما في قوله كستة قيمة احدهم الخ فعلم ان التقسيم بالعدد دون القيمة بان تتساوى الاقسام في العدد وتتفاوت في القيمة ليس من التوزيع فى شيء لاذن المحال تفاوت الاثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الاقسام في المقدار فأتضح قول المحقق لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة وأن قول الشارح بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه ان اراد فيه مطلق الاستواء بمعنى الانقسام بمجرد العدد فلا وجه لقوله وإن كان الخ إذا لا انقسام بمجرد العدد لا مدخل للقيمة فيه وإن اراد فيه بالاستواء التوزيع بالمعنى المراد هنا فهذا لا يتصور الا باعتبار القيمة ولا دخل فيه الا للقيمة فلا يكتفى بقوله وإن كان الخ وليس هذا مراد الروضة وأصلها كما لا يخفى فتدبر ثم رایت قوله ولك ان تقول الخ وهو موافق لما حققناه ومصرح بان مراده بما قبله خلاف ذلك ولا يخفى أنه لا استقامة له إذ لا يستقيم ما ذكره إلا بالمعنى الذى حققناه كما هو جلي للتمامل سم (قوله واجاب شيخنا) أى في شرح المنهج (قوله عن هذا التناقض) أى بحسب الظاهر رشيدى (قوله والروضة وأصلها) أى وبين الروضة الخ (قوله بالعدد مع القيمة) أى فلو قسمنا القيمة ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن ان يوافقها العدد في انقسامه ثلاثة اجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوما

الاجزاء لم يكن ثلث العدد وقيمة ثلث القيمة وبعضها كان كذلك كما في مثال المصنف فان جزء الاثنين ثلث العدد وقيمته ثلث القيمة وجزء الواحد او الثلاثة ليس ثلث العدد وإن كانت قيمته ثلث القيمة (قوله ببعض الاجزاء) فاصل المراد به دون العدد في جميع الاجزاء بمعنى سلب العموم بخلاف قول الشارح في كل الاجزاء فانه اراد به عموم السلب (قوله ايضا ببعض الاجزاء) أى بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض الاجزاء (قوله قال الشارح المحقق لا يتأتى التوزيع الخ) أقول الذى يظهر في تحقيق ذلك ان المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها اثلاثا ومن لازم ذلك تساوى الاقسام في القيمة ولا فليست اثلاثا كما هو معلوم وحينئذ فتارة يتساوى الاقسام ايضا في العدد كما في قوله كستة قيمتهم سواء وتارة لا كما في قوله كستة قيمة احدهم الخ فعلم ان التقسيم بالعدد دون القيمة بان يتساوى الاقسام في العدد وتتفاوت في القيمة ليس من التوزيع فى شيء لاذن المحال تفاوت الاثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الاقسام في المقدار فأتضح قول المحقق لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة وأن قول الشارح بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه فان اراد فيه مطلق الاستواء بمعنى الانقسام بمجرد العدد فلا وجه لقوله وإن كان الخ إذا لا انقسام بمجرد العدد لا مدخل للقيمة فيه وإن اراد فيه بالاستواء التوزيع بالمعنى المراد هنا فهذا لا يتصور الا باعتبار القيمة ولا دخل فيه الا للقيمة فلا يكتفى بقوله وإن كان الخ وليس هذا مراد الروضة وأصلها كما لا يخفى فتدبر ثم رایت قوله الآتى ولك ان تقول الخ وهو موافق لما حققناه ومصرح بان مراده بما قبله خلاف ذلك ولا يخفى أنه لا استقامة له إذ لا يستقيم ما ذكره إلا بالمعنى الذى حققناه كما هو جلي للتمامل سم (قوله لا يتأتى التوزيع بالعدد) أى والتوزيع بالعدد دون القيمة غير الاستواء في العدد دون القيمة كما علم مما حققناه في الحاشية الاخرى فلا منافاة بين قول الشارح المحقق المذكور وجعل الروضة وأصلها الستة المذكورة مثالا لما ذكر (قوله بالعدد مع القيمة) أى فلو قسمنا القيمة ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن

وفي عتق الاثنين إن خرج وافق ثلث العدد ثلث القيمة فقوله دون العدد صادق ببعض الاجزاء في مقابلته للثبت قبله في الاجزاء فلا اعتراض على المتن ولا مخالفة بينه وبين ما في الروضة وأصلها من جعل الستة المذكورة مثالا للاستواء في العدد دون القيمة نظرا إلى أن القيمة مختلفة فلا يمكن التوزيع بها في الكل بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه وإن كان للنظر الى القيمة في ذلك دخل ومن ثم قال الشارح المحقق لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة أى مع قطع النظر عنها أصلا واجاب شيخنا عن هذا التناقض بين المتن وأصله والروضة وأصلها بان مثال الستة المذكورة صالح لامكان التوزيع بالقيمة دون العدد نظرا الى عدم تأتى توزيعها بالعدد مع القيمة

ولعكسه نظر الى عدم تاتي توزيعها بالقيمة مع العدد وهو يرجع لما قدمناه اذ عدم التاتي في كل من الامرين انما هو بالنظر لما مر فنام له ولك ان تقول لا منافاة بينهما من وجه آخر وهو ان اثنين وأصله عبر بالتوزيع والروضة وأصلها انما عبر بالتسوية وبين التوزيع والتسوية فرق واضح اصدقه في السنة المذكورة ولو مع قطع النظر عن القيمة لانه نصح جعل الروضة وأصلها لهما انما لا ما ذكر او جعل اثنين وأصله لهما انما لا ما ذكر اذ لم يأت في قول الروضة وأصلها وانما يمكن التسوية بالعدد دون القيمة كسنة الى آخره (وانما ار) توزيعهم (بالقيمة) وبالعدد ان لم يكن لهم ولا لقيمة منهم ثلث صحيح (كاربعة قيمتهم سواء في قول يجوزون ثلاثة أجزاء واحد) جزءه (واحد) جزءه (واثنان) جزءه لانه الاقرب الى فعله ^{صلى الله عليه وسلم} (٣٧٣) (فان خرج العتق لو احدث

سواء أكتب العتق والرق أم
الاسماء (عتق) كله (ثم
أقرع) بين الثلاثة الباقيين
بعد تجزئتهم أثلاثا (ليتم
الثلث) فنخرج له سهم
الحرية عتق ثلثه هذا ما
دلت عليه عبارة الشيخين
وصرح به في التذييل وهو
يرد ما فهمه جمع من الشراح
من بقاء الاثنين على حالهما
ثم تردوا فيما اذا خرجت
للاثنين هل يعتق من كل
سدسه أم يقرع بينهما
ثانيا فنقرع عتق ثلثه
زاد الزركشي ان الاول
مقتضى كلامهم لانهم جعلوا
الاثنين بمثابة الواحد
(أو) خرج العتق (للاثنين)
المجولين جزأ (رق
الاخران ثم أقرع بينهما)
اي الاثنين (فيعتق من
خرج له العتق وثلث الاخر)
لانه بذلك يتم الثلث (وفي
قول يكتب اسم كل عبد في
رقعة) فالرقاع اربع ثم
يخرج على العتق واحد

بثلث القيمة سم (قوله ولعكسه نظرا الخ) فيه نظر فان العكس ان يمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا
ليس مرادنا لانه يلزم من التوزيع بالعدد اختلاف اقيمة مع انه لا بد من الاستواء فيها وهذا التناوب
بعيد جدا على انه لا فائدة لذكره لانه لا يثبت ثم رابت في سم على حج مانصه اقول الذي يظهر في تحقيق
ذلك الخ يجزئ (قوله بالقيمة مع العدد) اي ولو قسم العدد ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن قسمة القيمة ثلاثة
اقسام متساوية بحيث يكون كل قسم منها قيمة قدم من العدد سم (قوله بخلافه) اي التوزيع (قوله
فصح جعل الروضة وأصلها لهما انما لا الخ) فيه ما مر عن البجيرمي وسم من انه لا فائدة لذكرهما لهما لان
الحكم المعتبر هنا انما هو التوزيع باعتبار القيمة (قوله وبالعدد) الى قول اثنين ولا يرجع في المغنى الا قوله
زاد الزركشي الى اثنين (قول اثنين يتم الثلث) كذا في أصله رحمه الله تعالى وفي نسخ المغنى والنهاية ليعتم
الثلث سيدعر (قوله هذا) اي اعاد القرعة بين الثلاثة الباقيين بعد تجزئتهم الاثلاثا مغنى (قوله جمع من
الشراح) منهم الدويري مغنى (قوله ان الاول) اي العتق من كل سدسه ع ش (قوله اي الاثنين) اي
الذين خرج لهما رقعة العتق مغنى (قوله بعد اخرى الى ان يتم الثلث) الاول ثم اخرى ليم الثلث (قوله
وصوبت) كان وجهه ان الباقي الثلاثة وليس مراد سم قول اثنين قوله وقبل في ايجاب والمعتد الاول
نهاية ومغنى (قوله الاقربية الخ) عبارة المغنى لانه اقرب الى فعله ^{صلى الله عليه وسلم} اه (قوله اما اذا اعتق الخ)
مختبر قوله معافي موضعين (قول اثنين واذا اعتقنا به ضم الخ) ولو اعتقناهم ولم يكن عليه دين ظاهر ثم ظهر
عليه دين مستغرق لتركه بطل العتق نعم ان اجاز الوارث العتق وقضى الدين من مال اخر صرح وان لم يستغرق
لم تبطل القرعة ان تبرع الوارث بقضائه والارد من العتق بقدر الدين فان كان الدين نصف التركة رد من
العتق النصف او ثلثها رد منه الثلث فلو كانوا امثلا لاربعة قيمتهم سواء وعتق بالقرعة واحد وثلث ثم ظهر دين
بقدر قيمة عبد بيع فيه واحد غير من خرجت له القرعة ثم يقرع بين من خرجت قرعتها بالحرية بسهمهم رق
وسهم عتق فان خرجت للحركة عتق وقضى الامر وان خرجت للذي عتق ثلثه فثلثه حر وعتق من
الاخر ثلثا روض مع شرحه (قوله ويلزمها مهر الخ) اي الواطى من الوارث او الاجنبي وان كان
الاول وهو الاقرب ع ش عبارة المغنى ولو وطئها الوارث بالملك لزمه مهرها ولو كان الوارث باع احدهم
او آجره او وهبه بطل تصرفه ورجع المؤجر على المستاجر باجرة مثله اه زاد النهاية او رهنه بطل رهنه
فان كان اعتقه بطل اعتاقه ولاؤه للاول او كاتبه بطلت الكتابة ورجع على الوارث بما دى اه (قوله

ان يوافقها العدد في انقسامه ثلاثة اجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوما بثلث القيمة (قوله
بالقيمة مع العدد الخ) اي لو قسم العدد ثلاثة اقسام اي متساوية بحيث يكون كل قسم منها قيمة قسم من
العدد (قوله وصوبت) كان وجهه ان الباقي الثلاثة وليس مراد

بعد اخرى الى ان يتم الثلث (فيعتق من خرج) او لا (و) تعاد القرعة بين الباقيين فنخرج له ثانيا بان ان ثلثه هو الباقي من الثلث فيعتق (ثلث
الباقي) وهو الفارع ثانيا لان هذا اقرب الى فصل الامر وفي بعض النسخ الثاني بالثلثة والنون وصوبت (قلت اظهرهما الاول والله اعلم) لما مر
ان تجزئتهم ثلاثة اجزاء اقرب لما مر في الخبر (والقولان في استحباب) لان المقصود يحصل بكل (وقيل) وانتصر له بانه نص الام وقضية
كلام الاكثرين (في ايجاب) للاقربية المذكورة اما اذا اعتق عبدا مر تباعا لقرعة بل يعتق الاول فالاول الى تمام الثلث (واذا اعتقنا بعضهم)
اي الارقام (بقرة فظهر مال) اخر للبيت لم يعلم وقت القرعة (وخرج كلهم من الثلث عتقوا) اي بان عتقهم وانهم احرار اتجرى عليهم احكام
الاحرار من حين اعتاقه (و) من ثم كان (لهم كسبهم) ونحوه كارش جنابة ومهرامة وتبعية ولدها لها (من يوم) اي وقت (الاعتاق)
وبطل نكاح امة زوجها الوارث بالملك ويلزمه مهرها ان وطئها ويكمل حد من جلد كقن ويرجم ان كان محصنا (ولا يرجع

الوارث بما اتفق عليهم) مطلقا وان اطال البلقنى في ترجيح تفصيل فيه لانه انفق على ان لا يرجع كمن نكح فاسدا يظن الصحة لا يرجع بما اتفق قبل التفريق ويظهر انهم يرجعون عليه بما استخدمه هم فيه لا بما خدموه له وهو ساكت اخذا بما مر في غصب الحر (وان خرج) من الثلث (بما ظهر عبد) أو بعضه أو أكثر منه (آخر أقرع) يئنه وبين من بق منهم فمن قرع عتق أيضا (ومن عتق) ولو (بقرعة حكم بعته من يوم الاعتاق) لا القرعة لانها مبنية للعتق (٣٧٤) لا مثبته بخلاف الموصى بعته فانه يقوم وقت الموت لانه وقت الاستحقاق (وتعتبر

قيمه حينئذ) أى حين إذ عتق لما تقرر انه بان بها انه حر قبلها (وله كسبه) ونحوه بما مر (من يوم مثله غير محسوب من الثلث) لحدوثه على ملكه (ومن بقى رقيقا قوم يوم الموت) لانه وقت استحقاق الوارث هذا ان كانت القيمة يومه اقل او لم تختلف ليوافق ما في الروضة واصلا من انه يعتبر اقل قيمة من وقت الموت الى قبض الورثة للتركه لانها ان كانت وقت الموت اقل فالزيادة على ملكهم او وقت القبض اقل فما نقص قبل ذلك لم يدخل في ملكهم فلا يحسب عليهم كغصب او ضائع من التركة قبل ان يقبضوه (وحسب) على الوارث (من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل الموت) ظرف لكسبه (لا الحادث بعده) فلا يحسب عليه لحدوثه على ملكه فلا يقضى دين المورث منه (فلو اعتق ثلاثة لأملاك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة فكسب احدهم مائة) قبل موت السيد (أقرع فان خرج العتق

مطلقا) أى قبل ظهور المال أو بعده (قوله قبل التفريق) أى تفريق القاضى بينهما معنى (قوله) ويظهر انهم يرجعون عليه بما استخدمه هم فيه لا بما خدموه) فلو اختلفوا صدق الوارث لان الاصل براءة ذمته ثم ما قاله مفروض فيما لو جهل كل من المستخدم والعبد بالعتق وبقي انه يقع كثيرا ان السيد يعتق ارقاه ثم يستخدمهم وقياس ما ذكره هنا وجوب الاجرة لهم حيث استخدمهم وعدمها ان خدموه بانفسهم ويحتمل وهو الاقرب ان يفرق بين مالو علوا بعتق انفسهم فلا اجرة لهم وان استخدمهم السيد لان خدمتهم له مع علمهم بالعتق تبرع منهم وبين ما اذا لم يعلموا بالعتق لا خفاء السيد اياه عنهم فيكون حالهم ما ذكر سواء كانوا بالغين ام لا فان للصبي المميز اختيار او ياتى ذلك ايضا فيها يقع كثير من ان شخص يموت وله اولاد مثلا فيتصرف واحد منهم في الزراعة وغيرها والباقيون يعاونونه في القيام بمصالحهم من زراعة وغيرها عيش وقوله ويأتى ذلك ايضا الخ يتأمل المراد به (قوله بما استخدمهم) صادق بما اذا كان بمجر دامر من غير الزام فليتأمل وقد يوجه بان مجرد الامر بالنسبة اليهم كالالزام لانهم يمتقدون وجوب امتثاله بالنسبة لظاهر الحال سيد عمر (قول المتن بما ظهر) أى بمال اخر ظهر للميت بعد القرعة (قوله او اكثر منه) أى من عبد (قوله ولو) اسقطه النهاية والمعنى ولا تظهر له فائدة (قوله لا القرعة) الى قوله وحذف من اصله في المعنى والنهاية (قوله بخلاف الموصى الخ) حقه ان يكتب في شرح وتعتبر قيمته حينئذ كما في المعنى (قول المتن وله كسبه الخ) سواء كسبه في حياة المعتق ام بعد موته معنى (قوله بامس) أى في شرح ولهم كسبهم (قول المتن ومن بقى الخ) أى استمر معنى (قوله فالزيادة على ملكهم) أى حدثت في ملكهم معنى (قول المتن قبل الموت) أى موت المعتق وقوله بعده أى موت المعتق معنى (قوله فلا يقضى الخ) عبارة المعنى حتى لو كان على سيده دين بيع في الدين والسكسب للوارث لا يقضى منه الدين خلافا لاصطخرى اه (قول المتن عتق) أى ورق الاخران وقوله وله المائة أى التي اكتسبها معنى (قوله له كسبه الخ) أى غير محسوب من الثلث معنى (قوله ضعف ما فات عليهم) أى مثلا قيمة الاول وما عتق من الثاني معنى (قوله لا بذلك) فانه يعتق ربعه وقيمه خمسة وعشرون وتبعه من كسبه قدرها وهو غير محسوب عليه فيبقى من كسبه خمسة وسبعون وبقي منه ما قيمته خمسة وسبعون وبقي عبدان قيمة كل مائة فجلمة التركة المحسوبة ثلثمائة وخمسة وسبعون منها قيمة العبيد ثلثمائة ومنها كسب احدهم خمسة وسبعون فجلمة ما عتق الخ معنى (قوله فجلمة ما عتق مائة وخمسة وعشرون الخ) لانك اذا أسقطت ربع كسبه وهو خمسة وعشرون يبقى من كسبه خمسة وسبعون مضافة الى قيمة العبيد الثلاثة يصير المجموع ثلثمائة وخمسة وسبعين ثلثاها مائتان وخمسون للورثة والباقي وهو مائة وخمسة وعشرون للعتق نهاية (قوله كما مر) أى انفا (قوله طريقة ذلك بالجبر والمقابلة) بان يقال عتق من العبد الثاني شىء وتبعه من كسبه مثله يبقى للورثة ثلثمائة لاشيئين تعدل مثلى ما عتق وهو مائة وشىء فثلاثة مائتان وشيئان وذلك يعدل ثلثمائة لاشيئين فيجبر ويقابل فائتان واربعة اشياء تعدل ثلثمائة تسقط منهما المائتان يبقى مائة تعدل اربعة اشياء فالثمسة وعشرون فعلم ان الذى عتق من العبد ربعه وتبعه ربع كسبه شيخ الاسلام ومعنى ونهاية قال ع ش قوله عتق من العبد الثاني شىء أى مبهم وقوله فيجبر ويقابل أى يجبر الكسر فتم الثلثمائة وتزيد مثل ما جبرت به على الكسر في الطرف الاخر فيصير احد الطرفين ثلثمائة والاخر مائتين واربعة اشياء فيسقط المعلوم من الطرفين وهو مائتان من كل منهما فالباقي

للكاسب عتق وله المائة) لما مر ان من عتق له كسبه من حين عتقه (وان خرج لغيره عتق ثم أقرع) بين الكاسب والاخر ليمثل الثلث (فان خرجت) للقرعة (لغيره عتق ثلثه) وبقي ثلثاه مع المكاسب وكسبه للورثة وذلك ضعف ما فات عليهم (وان خرجت له) أى للمكاسب (عتق ربعه وتبعه ربع كسبه) لانه يجب ان يبقى لهم ضعف ما عتق ولا يحصل الا بذلك فجلمة ما عتق مائة وخمسة وعشرون وما بقى مائتان وخمسون واما الخمسة والعشرون التي هي ربع كسبه فغير محسوبة كما مر وحذف من اصله طريقة ذلك بالجبر والمقابلة لحفظها

﴿فصل﴾ في الولاية بفتح الواو والمد من الموالاة أي المعاونة والمقاربة وهو شرعاً عصبية ناشئة عن حرية حدث بعد زوال ملك متر أخيه عن عصبية النسب تقتضي للمعتق وعصبته الارث وولاية النكاح والصلاة عليه والعقل عنه والاصل فيه قبل الاجماع الاخبار الصحيحة نحو إنما الولاية لمن أعتق الولاية كالحمة النسب بضم اللام وقتحها (من عتق عليه) خرج به (٣٧٥) من اقرب بحرية قن ثم اشتراه فانه يحكم عليه

بعتقه ويوقف ولاؤه ومن أعتق عن غيره او عن كفارة غيره بعوض او غيره وقد قدر انتقال ملكه للغير قبيل عتقه فولأؤه لذلك الغير ووقع في شرح فصول ابن الهائم للباردني وشيخنا انه اذا اعتق عن الغير بغير اذنه يكون الولاية للمالك بخلاف ما اذا كان باذنه او بغير اذنه لكن في معرض التكفير فانه يعتق عن اعتق عنه والمعتق نائب عنه في الاعتاق اه وهو عجيب لتوقف الكفارة على النية المتوقفة على الاذن وقد اتفقت عباراتهم على ان لغير المكفر التبرع عنه بالتكفير باذنه فقوله بانه صريح في توقف التكفير عنه بالاعتاق وغيره على اذنه وكذا كل ما يحتاج للنية لا يفعل عن الغير الا باذنه كخراج زكاة الفطر وغيرها فاحفظ ذلك فانه مهم نعم يصح حمل كلامها على عتق اجنبي عن كفارة الغير الميت اذا كانت مرتبة بناء على ما في الروضة واصحابها الايمان وجري عليه في شرح الروض ان للاجنبي العتق عنه فيها لكنه في شرح منهجه فرع ما فيها على تعليل المنع

مائة من الثمانية يقابل بينها وبين الاربعة الاشياء الباقية بعد إسقاط المائتين من الطرف الآخر وتقسم المائة عليها يخص كل شيء خمسة وعشرون اه
﴿فصل في الولاية﴾ (قوله في الولاية) الى قوله أو كفارة غيره في المغنى وإلى قوله وقد اتفقت عباراتهم في النهاية (قوله من الموالاة أي المعاونة الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى لئلا القرابة مأخوذة من الموالاة وهو المعاونة الخ (قوله ناشئة عن حرية حدث بعد زوال ملك) عبارة شيخ الاسلام والمغنى عصبية سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية اه (قوله حدث بعد زوال ملك) أنظر ما الحاجة إلى هذا بعد قوله ناشئة عن حرية وقوله متر أخيه عن عصبية النسب بين هذا والذي بعده خاصة الولاية ثم انه ولا فها غير محتاج اليها في التعريف رشدي عبارة المغنى وهي متر أخيه الخ (قوله والصلاة) معطوف على النكاح وقوله والعقل الخ معطوف على الارث (قوله الاخبار الصحيحة الخ) وقوله تعالى ادعهم إلى آبائهم إلى قوله ومو اليكم مغنى (قوله بضم اللام) اقتصر عليه في المختار ع ش (قوله خرج به الخ) فيه نظر عبارة النهاية بعد قول المصنف ثم لعصبته وخرج بقول المصنف من عتق عليه الخ من أفر الخ وهي ظاهرة (قوله ويوقف ولاؤه) أي إلى الصلح أو تبين الحال ع ش عبارة المغنى ولا يكون ولاؤه له بل هو موقوف لان الملك برغمه لم يثبت له ولا نعتق عليه وواحدة له بقوله اه (قوله ومن اعتق الخ) ومالو اعتق الكافر كافراً فلعن العتق بدار الحرب واسترق ثم اعتقه السيد الثاني فولأؤه للثاني ﴿تنبيه﴾ يثبت الولاية للكافر على المسلم كمكسه وإن لم يتوارثا كما يثبت علاقة النكاح والنسب بينهما وإن لم يتوارثا ولا يثبت الولاية بسبب آخر غير الاعتاق كاسلام شخص على يد غيره وحديث من أسلم على يد رجل فحق الناس بمجاءه وماتاه قال البخاري اختلفوا في صحته وكالتقاط وحديث وتخو المرأة ثلاثة ما رثت عتقها ولقيطها ولدها الذي لا عتق عليه ضعفه الشافعي وغيره وكالحلف والموالاة مغنى (قوله او عن كفارة غيره) الاولى كفارة ام لا (قوله بعوض) راجع للمعطوفين (قوله وقد قدر انتقال ملكه للغير) أي بان كان العتق بالاذن بشرطه رشدي عبارة ع ش أي فرض ذلك بان اذن له الغير وهو المكفر عنه للمالك في الاعتاق او كان المالك ولياً محجوراً لزمته كفارة بالقتل فان المالك اذا أعتقه عن الآذن أو المولى عليه قدر دخوله في ملكها قبل العتق اه (قوله يكون الولاية للمالك) معتمد ع ش وقياس التصديق عن الغير بدون اذنه حصول الثواب هنا للغير وإن لم يكن الولاية له وقد يفيد ما يأتي عن المغنى عند قول الشارح للخبيرين المذكورين (قوله وهو عجيب) عبارة النهاية وهو غير صحيح لتوقف الكفارة الخ قال ع ش قوله وهو الخ أي قوله لكن في معرض التكفير الخ ففتى كان الاعتاق بغير اذن من وجبت عليه الكفارة كان الولاية للمعتق ع ش (قوله لتوقف الكفارة على النية الخ) هذا التعليل يوهم وقوع العتق عنه لكن لا عن الكفارة وظاهر انه ليس كذلك رشدي وفيه نظر ان أرادني حصول الثواب للغير لما رآنا من حصول الثواب بان تصدق عنه بلا اذن فلان ما مل (قوله وغيره) الو او معنى او (قوله حمل كلامها) أي كلام البارديني وشيخ الاسلام في شرح الفصول (قوله وجري) أي شيخ الاسلام عليه أي على ما في الروضة واصحابها (قوله عنه) أي الغير الميت بنية فيها أي في الكفارة (قوله ما فيها) أي في الروضة واصحابها (قوله وإنما السبب) أي سبب المنع وعلته (قوله بذلك) أي بان السبب إنما هو ذلك الاجتماع (قوله عنه) أي الميت (قوله بما ذكر) أي بالاجتماع المذكور (قوله كلامها) أي البارديني وشيخ الاسلام (قوله عنه) أي الميت (قوله لتعليل شيخنا) أي البارديني (قوله ومن اعتقه الامام الخ) لعله عطف على قوله

﴿فصل من عتق عليه رقيق﴾

فرع ما فيها على تعليل المنع في الخيرة بسهولة التكفير بغير اعتاق أو ليس الامر كذلك وإنما السبب اجتماع بعد العباداة عن النيابة وبعد الولاية للبيت وجزم بذلك في شرح البهجة فقال لا يؤدي اجنبي اعتاقه ولو في مرتبة وعلله بما ذكر فان قلت يحمل كلامها على عتق الوارث عنه قلت يمكن بل يتعين بدليل لتعليل شيخنا بان المعتق نائب عنه في الاعتاق ومن أعتقه الامام من عبيد بيت المال فان ولأؤه للسلبين

كذا قيل وهو ضعيف لعدم جرحهم بان الامام لا يجوز له العتق لانه كولي اليتيم ومن ثم كان الوجه من اضطرار اب انه ليس له بيع عبد بيت المال من نفسه كما لم يعم مرانفا عتقه في صورة (٣٧٦) فيمكن حمل ذلك عليها (رقيق باعناق) منجز او معاق ومنه بيع العبد من نفسه لما مر انه عتقه عتاقه

(او كتابة او تدبير)
والكون العتق في هذه
اختيار يا وفيما بعدهما قريا
غابر العاطف على ما في
نسخ وفي بعضها العاطف
بالواو في الكل وكثير منها
العاطف بها فباعد الكتاب
وكان وجهه انه جعل
المباشرة الحقيقية قسما وما
عدها اقساما اخر فقال
(واستلاد وقرابة وسراية
فولاؤه له) للخبرين
المذكورين (ثم لعصبته)
المتعصبين بانفسهم الاقرب
فالاقرب كما مر في الفرائض
للخبر السابق والترتيب انما
هو بالنسبة لفوائد الولاء
المترتبة عليه من ارث وولاية
ترويج وغيرهما لا لثبوته
فانه ثبت لعصبته معه في
حياته ومن ثم لو تعذر ارثه
به دونهم ورثوا به كالمعتق
مسلم نصرانيا ومات في
حياته وله بنون نصارى
فانهم الذين يرثونه ثم المنتقل
اليهم الارث به لا لارثه فان
الولاء لا ينتقل كما ان نسب
الانسان لا ينتقل بموته
وسببه ان نعمة الولاء تختص
به ومن ثم قالوا الولاء لا
يورث بل يورث به اما
العصبة بغيره كالبنات مع
الابن ومع غيره كهي مع
الاخت فلا ترث به (و) من
ثم (لا ترث امرأة بولاء)

من اقر بحرية قن الخ كما هو صريح صريح المغنى (قوله كذا قيل) ومن قال بذلك المغنى (قوله كسر) اى في
تنبيه اوائل الباب وقوله مرانفا اى في ذلك التنبيه خلافا لما يوهى صديقه وقوله في صورة عبارته هناك وقد
ذكرنا انه لو جاءنا قن مسلم بالامام دفع قيمته من بيت المال ويعتقه عن كافة المسلمين اه (قول المتزريق)
اى او بعض باعناق اى او باعناق ذير رفيقه عنه باذنه اه مغنى (قوله او منجز) الى الكتاب في النهاية لا
قوله على ما في نسخ الى فقال وقوله للخبر السابق وقوله وهذا مستثنى الى المتزريق وقوله ولو كان معاق الاب الى التز
وقوله اى الاب الى ثم يبدو واليه (قول ومنه) اى من الاعتناق عبارة المغنى منجز اما مستثلا او بوض
كبيع العبد من نفسه او ضمنا كقوله اعتق عبدك عنى فاجابه او معاقه على صفة وجدت اه (قول ما مر) اى
في اوائل الباب قبيل التنبيه (قوله في هذه) اى الاحوال الثلاث نهاية (قوله على ما في نسخ) اى من ضعف
هذه باو وما بعدهما بالواو (قوله وكان وجهه) اى ما في الكثير (قوله المباشرة الحقيقية) وهى الاعتناق
والكتابة (قوله قال الخ) ضعف على قولنا غابر العاطف (قول المتزريق) كذا ورث قريبه الذى يهتق
عليه او انك يبيع او هبة او وصية وقوله او سر اية كفى عنق احد الشريكين الموصى به مغنى (قول الخبرين
المذكورين) اى فى اول الفصل وعبارة المغنى اما بالاعتناق فللخبر السابق واما بغيره فبالقياس عليه اما
اذا اعتق ذيره عبده عنه بغير اذنه فانه يحل بيعه الكفر لا يثبت له الولاء واما ما ثبت للمالك خلافا لما وقع في
اصل الروضة من انه يثبت له الولاء لو اعتق عبده على ان لا ولاء له عليه او على ان يكون سائبة او على انه
لغيره لم يطل ولاؤه ولم ينتقل كنسبه لخبر الصحيحين كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل قضاء الله احق
وشرطه اوثق انما الولاء لمن اعتق اه (قوله المتعصبين) الى الكتاب في المغنى الا قوله كالبنات الى الارث
وقوله لان الولاء الى المتزريق وقوله لان نقصه الى وخرج (قوله المتعصبين بانفسهم) سيذكر محترزه (قوله
للخبر السابق) وهو الولاء لجهة كل جهة النسب (قوله والترتيب) اى الى الذى افاده ثم (قوله انما هو بالنسبة
لفوائد الولاء الخ) اى بناء على الغالب من الاتفاق في الدين ولا تفقد يعكس الترتيب سم (قوله وغيرهما) اى
بما مر في اول الفصل (قوله ومن ثم لو تعذر ارثه به دونهم الخ) عبارة المغنى وهو قضية قول الشيخين فيما اذا
مات المعتق وهو مسلم والمعتق حر كافر وله ابن مسلم فغير انه الابن المسلم اه وعبارة الروض مع شرحه وان
اعتق مسلم كافر اثم مات الكافر عن المسلم او اولاده او اولاده كافر ورثه دونهم وبذلك لم ازولاء العصبية
ثابت لهم في حياة المعتق وهو المذهب اه وبذلك يعلم ان ما ياتي عن المغنى في اخر الفصل بما ينافي ما مر عنه
انفا منى على المرجوح (قوله لارثه به) اى ارث المعتق بالولاء (قوله كان نسب الانسان الخ) وذلك ان النسب
عمود القرابة الذى يجمع متفرقا ولا يتصور فيه انتقال عيش (قوله وسببه) اى سبب عدم انتقال الولاء
(قوله ومع غيره) الواو بمعنى او كما عبر به النهاية (قوله كهي مع الاخت) هل صوابه كالاخت معها فتأمل
سم (قوله من ثم) اى من اجل عدم ارث العصبية بالغير او معه (قول المتزريق) لا ترث امرأة بولاء فاذا كان
للمعتق ابن وبنت أو أب وأم أو أخ وأخت ورث المذكورون الا بنى نهاية ومغنى (قوله لان الولاء اضعف
الخ) بدليل تاخره عنه سم (قوله دون اخواتهم) فاذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم والعمة فبنت المعتق اولى لانها
ابعد منهن نهاية (قوله وكل منتم اليه الخ) اى لم يمسهرق كما سيأتى رشيدى (قوله نحو اولاده الخ) النحو
استقصاى (قوله شتمهم) اى اولاده وعتقاءه وقوله كاشمات المعتق وهو بفتح المشاة رشيدى (قوله فاستتبعوه)

باعناق او كتابة او تدبير الخ (قوله والترتيب انما هو بالنسبة لفوائد الولاء الخ) اى بناء على الغالب
من الاتفاق في الدين ولا تفقد يعكس الترتيب (قوله كهي مع الاخت) هل صوابه كالاخت معها فتأمل
(قوله اضعف) اى بدليل تاخره عنه (قوله فاستتبعوه) يتأمل

لان الولاء اضعف من النسب المتراخى ولا ذراخى النسب ورث المذكور فقط الا ترى ان ابن الاخ والعم وبنيهما يرثون يتأمل
دون اخواتهم (لا من عتيقوا) كل منتم اليه بنسب او ولاء نحو (اولاده) وإن سفلوا (وعتقائه) وعتقائه عتقائه وهكذا لانه صلى الله عليه وسلم جعل
الولاء على بريرة لعائشة رضى الله عنها ولان قصة اعتاقها شتمهم كشمات المعتق فاستتبعوه في الولاء وهذه ايسر مما في الفرائض

فلا تكرر او خرج بمنتم من عقلت به عتقة بعد العتق من حر اصلي فانه لا ولا عليه لاحد (فان عتق عليها ابو هاشم اعتق عبد افات بعد موت الاب بلا وارث) له ولا للاب بان مات عنها وحدها (فاله للبنت) لا لكونها بنت معتقة بل لانها معتقة اما اذا مات عنها وعن نحو اخي ايها فانه له ولا شيء لانه عصبه نسب وهو مقدم على معتق المعتق وهذه التي يقال اخطا (٣٧٧) فيها اربعة ائمة قاض لانهم راوها اقرب

مع ان لها عليه عصبه فورثوها وغفلوا عن ان المقدم في الولاء المعتق فعصبته فعتقة فعصبته فعتق معتقة فعصبته وهكذا وحكي الامام غلط اوائك ايضا فيما اذا اشترى اخ واخت اباهما فعتق عليهما ثم اعتق قنومات ثم مات العتق فقالوا ميراثه لهما لا شترهما كما في الولاء وهو غلط بل الارث له وحده (والولاء لا على العصبات) كالنسب فلو مات معتق عن ابنين وثبت لهما ولأه العتق فمات احدهما عن ابن فولاء العتق للابن لانه لو قدر موت العتق حينئذ لم يرثه الا الابن ولو مات المعتق عن ثلاث بنين ثم مات احدهم عن ابن وآخر عن اربعة وآخر عن خمسة فالولاء بين العشرة بالسوية فيرثون العتق اعشارا لاستواء قربهم (ومن مسه رق) فعتق (فلا ولأه عليه لا لمعتقه وعصبته) ثم بيت المال دون معتق اصوله لان ولأه المباشرة لقوته يقطع ولأه الاسترسال وهذا مستثنى مما مر ان الولاء على العتق وفروعه

يتأمل سم عبارة الرشيدى صوابه فتبعوه كما هو كذلك في نسخة اه (قوله فلا تكرر) عبارة المغنى وهذه المسئلة قد تقدمت للمصنف في الفرائض وذكرها هنا توطئة لقوله فان عتق الخ اه (قوله وخرج بمنتم من عقلت به الخ) فان هذا لم يتم الى عتيق اذ ليس ابوه عتيقا بل حر اصلي سم (قوله من عقلت به عتقة الخ) اي ولد العتقة الذي عقلت به بعد العتق من حر اصلي معنى (قول المتن فان عتق عليها ابوها) اي كان اشترته وقوله بلا وارث اي من النسب معنى (قوله بان مات) اي العبد العتق (قوله لا لكونها بنت معتقة) اي لما مر انها لا ترث معنى (قوله اما اذا مات الخ) عبارة النهاية والمغنى هذا اذا لم يكن الاب عصبه فان كان كاخ وابن عم قريب او بعيد فيراث العتيق له ولا شيء لها اه (قوله له) وقوله لانه اي نحو اخي اني البنت (قوله عصبه نسب) اي لمعتق العبد (قوله وهذه) اي مسئلة ما اذا مات عنها وعن نحو اخي ايها (قوله اربعة ائمة قاض) اي غير المتفقة نهاية (قوله مع ان لها عليه عصبه) اي بولائها عليه معنى (قوله فورثوها) من التورث عبارة النهاية فنجعلوا الميراث للبنت اه (قوله ثم اعتق) اي الاب (قوله لا شترهما كما في الولاء) عبارة المغنى لانهما معتقا معتقه اه (قوله بل الارث له) اي الاخ (قوله كالتب) ولما رواه ابو داود وغيره عن عمرو وعثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم الولاء للكبر وهو بضم الكف وسكون الباء اكبر الجادة في الدرجة والقرب دون السن معنى زاد النهاية ومثل هذا لا يكون الا عن توقيف اه (قوله عن ابنين) واخوين معنى (قوله) اي دون ابن الابن عتق (قوله دون معتق اصوله) صورته ان ولد رقيقة رقيقا من رقيق او حر واعتق الولد ما لم يكن له ابوه او امه الكرم معنى وشرح المنهج قال الجبري معنى قوله ان ولد رقيقة الخ بان يزوج شخص امته فاني ولدتهم بعتقه سيد هاشم يبيع الامه فيعتقها واشترىها فالولاء على الولد لمعتقه لا لمعتق الامه عتق وقوله واعتق ابويه اي اذا كانا رقيقين وقوله او امه اذا كانت هي الرقيقة فقط اي فلا ولأه على ذلك الولد لمعتق ابويه او امه اه (قوله وهذا مستثنى مما مر الخ) اي ضمنا في قول المصنف الامه من عتقها واولاده عبارة المغنى وهذا مستثنى من استرسال الولاء على اولاد المعتق واحفاده واستثنى الرافعي صورة اخرى وهي من ابوه حر اصلي فلا يثبت الولاء عليه لموا الى الام على الاصح لان الانتساب للاب ولا ولأه عليه فكذلك الفرع فان ابتداء حرية الاب تبطل دوام الولاء لموا الى الام كاسياني فدواهم اولى بان يمنع ثبوتها لهم اما عكسه وهو معتق تزوج بحرة اصلية فثبوت الولاء على الولد وجهان اصحهما ثبت تبعاً للنسب والثاني لانها احدا الولدين فخرتها بنوع الولاء على الولد كالأب ولا ولأه على ابن حرة اصلية مات ابوه رقيقا فان عتق ابوه بعد ولادته فل عليه ولأه تبعاً لايه ام لا لانه لم يثبت ابتداء فكذلك ابوه كالأب وان كان ابوه حرين وجهان رجح منهما البلقيني وصاحب الانوار الاول ومن ولد بين حرين ثم رق ابوه ثم زال رقبته الا ولأه عليه لان نعمة الاعتاق لم تشمل له حصول الحرية له قبل ذلك فله عليه الزكشي اخذ انما ياتي اه وكذا في الروض مع شرحه لا قوله اما عكسه الى ولا ولأه على ابن حرة وقوله ومن ولد بين حرين الخ وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض وشرحه ما نصه وعبارة العباب ولا على ولد حرة اصلية من عتيق او من رقيق فان عتق فولأه لموا الى ايها اه فانظر الفرق بين قوله من عتيق وقوله فان عتق الخ اه (قوله على العتيق) خبر ان الولاء (قوله ومن ثم لو تزوج عتيق بحرة اصلية الخ) انظره مع ما مر انفا عن العباب من قوله ولا على ولد حرة اصلية من عتيق سم وقد تقدم

(قوله وخرج بمنتم من عقلت به الخ) فان هذا لم يتم الى عتيق اذ ليس ابوه عتيقا بل حر اصلي (قوله فانه لا ولأه عليه الخ) عبارة الروض وشرحه ولا ولأه على من ابوه حر اصلي ولم يمس الرق احد ابائه وامه عتقة لا من جهة

(٤٨) - شرواني وابن قاسم - عاشر) وان سفلوا وكذا من ابوه حر اصلي فلا ولأه عليه لموا الى امه لان الانتساب للاب ومن ثم لو تزوج عتيق بحرة اصلية ثبت الولاء على الولد لموا الى ايها (ولو نسكح عبدا معتقة فانت بولد فولأه لموا الى الام) لانهم انعموا عليه لعتقه بعتقها (فان اعتق الاب انجر) الولاء اي بطل وانقطع من حين عتق الاب عن موا الى الام (الى مواليه) لان الولاء فرع النسب الى مواليه والنسب اليه وان علادونها وانما ثبت مواليا عند تعذر من جهة الاب برقه فاذا امكن بعتقه عاد لموضع

ولا يعود لموالى الام ولو كان معتق الاب هو الابن نفسه فسياتي (ولو مات الاب رقيقا وعق الجدة) ابو الاب وإن علا دون ابى الام (انجر) الولاء (الى مواليه) اى الجدة لانه كالاب ويستقر فبعدهم لبيت المال (فان اعتق الجدة والاب رقيقا انجر) لموالى الجدة (فان اعتق الاب بعده) اى بعد انجر ارموالى الجدة (انجر) من موالى الجدة (الى مواليه) اى الاب لانه انما انجر لموالى الجدة لرقه فاذا اعتق عاد لمواليه لانه اقوى ثم بعد مواليه لبيت المال (وقيل) لا ينجر لموالى الجدة بل (يبقى لموالى الام حتى يموت الاب) رقيقا (فينجر الى موالى الجدة) لانه ما بقى مانع فاذا مات زال المانع (ولو ملك هذا الولد) الذى من العبد والعتيقة (اباه) حرولا اخوته لايه من موالى الام (اليه) لان اباه عتق عليه فثبت له الولاء عليه وعلى اولاده من أمه وعتيقة اخرى (وكذا ولأه نفسه) يجره اليه (فى الاصح) كاخوته (قلت الاصح المنصوص لا يجره والله أعلم) بل يبقى لموالى أمه والى لثبته له على نفسه وهو محال ومن ثم ثبت للسيد على قن كاتبه أو باعه نفسه وأخذ منه النجوم أو الثمن (كتاب التدبير)

هو لغة النظر فى عواقب

عنه التوقف فيما قاله العباب وعن المغنى انه وجهه رجوح (قوله فاذا انقرضوا الخ) عبارة المغنى (تنبيه) معنى الانجر ان ينقطع من وقت عتق الاب عن موالى الام فاذا انجر الى موالى الاب فلم يبق منهم احدم يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال ولو لحق موالى الاب بدار الحرب ففسبوا اهل يعودوا لولاء لموالى الام حكى ابن كيج فى التجريد فيه وجهين وينبغى ان يكون كالمسئلة قبلها يعنى كما هو ظاهر اه كمسئلة انقرض موالى الام فلا يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال وقال السيد عمر قوله اى المغنى وينبغى ان يكون النخ اى فينجر لموالى الام اه لعله من تحريف الناسخ والاصل فلا ينجر النخ ثم قال اى السيد عمر لكن يبقى النظر فيما لو عاد موالى الاب الى الحرية هل يعود اليهم الولاء لانه لما زال مانعهم لمانع وقد زال اولا محل تامل ولعل الاول اقرب اه (قوله ولو كان النخ) ليس بغاية عبارة المغنى ومحل الانجر ارموالى الاب اذالم يكن معتق الاب هو الابن نفسه فان اشترى اباه فعتق عليه فلا صح أن ولأه الابن باقى لموالى امه كسياتي اه اى فى قول المصنف وكذا ولأه نفسه فى الاصح قلت الخ (قوله ويستقر) اى ولا يتوقع فيه انجر ارمغنى (قول) لانه اى الاب (قوله ما بقى النخ) ما مصدرية عبارة النهاية لان وجود مانع النخ (قول المتن ولو ملك هذا الولد اباه النخ) ويتصور ذلك فى نكاح الغرور بان يغرق رقيق بحرية امة فى وطء الشبهة ونحوهما روض مع شرحه (قوله ولأه اخوته لايه) تصدق بالاخوة للاب والام وبالاخوة للاب وحده ع ش (قول المتن اليه) اى الولد قطعاً مغنى (قوله وعتيقة اخرى) الو او بمعنى او كما عبر به النهاية والمغنى (قوله يجره اليه) كالو اعتق الاب غيره ثم يسقط ويصير كحرولا ولأه عليه مغنى (قوله ومن ثم الخ) اى من اجل استحالة ثبوت الولاء للشخص نفسه سم (قوله تثبت للسيد على قن النخ) اى ولم يثبت لذلك لقن وإن اعتق نفسه بالكتابة واداء النجوم او بشرائها لانه يلزم ثبوت الولاء للشخص على نفسه سم (قوله واخذ منه النجوم الخ) اى وعتق (خاتمة) لو اعتق عتيق اباه معتقه فلكل منهما الولاء على الاخر وإن اعتق اجنبى اختين لا بوي او لاب فاشترى اباهما فلا ولأه واحد منهما على الاخرى ولو خلق حر من حرين اصلين واجداده ارقاء ويتصور ذلك فى نكاح الغرور وفى وطء الشبهة ونحوهما فاذا اعتقت امه قالو لأه عليه لمعتقها فان عتق ابو امه انجر الولاء الى مولاه فاذا عتقت ام ابيه انجر الولاء الى مولاه فاذا عتق ابو ابيه انجر الى مولاه لان جهة الابوة اقوى واستقر عليه حتى لا يعود الى من انجر اليه كما مرو لو اعتق كافر مسلماً وله ابن مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد موت معتقه فولأه للمسلم فقط ولو اسلم الاخر قبل موته فولأه لها ولو مات فى حياة معتقه فبهراته لبيت المال اه مغنى وكذا فى الروض مع شرحه لا قوله ولو مات فى حياة معتقه الخ المخالف لكلامه وكلام غيره المارين عند قول المصنف ثم لعصيته (كتاب التدبير)

(قوله هو لغة) الى قوله ولا يرد فى المغنى لا قوله ومع شىء قبله الى قوله وهما فى الارشاد فى النهاية لا قوله ففلم الى وأصله وقوله على أن ما أطلقه الى المتن وقوله أو بعضه فبعينه وارثه وقوله لا يحويده الى المتن وقوله فان قلت الى المتن وقوله ومن ثم الى المتن وقوله ومن التدبير المقيد لا المعلق خلافا لبعضهم (قوله النظر فى عواقب الاب) اذ لا ولأه عليه ولا من جهة الام لان الانتساب الى الاب ولا ولأه عليه فكذا الفرع فان ابتداء حرمة الاب يبطل دوام الولاء لموالى الام فدوامها اولى ان يمنع ثبوته لهم ولا ولأه على ابن حرة اصلية مات ابو رقيقة فان عتق ابو رقيقة بعد ولأه عليه ولا تبعاً لايه ام لا لان لم يثبت ابتداء فكذا بعده كالمو كان ابو اه حرين وجهان رجح منهما البلقينى وصاحب الانوار الاول اه وعبارة العباب ولا على من لا يمس الرق أحد آبائه و أمه عتيقة ولا على ولد حرة اصلية من عتيق أو من رقيق فان عتق فولأه لموالى ابيه اه فانظر الفرق بين قوله من عتيق وقوله فان عتق النخ انظره مع ما فى أعلى الها مش عن العباب من قوله ولا على ولد حرة اصلية من عتيق (قوله ومن ثم ثبت للسيد على قن كاتبه أو باعه النخ) اى ولم يثبت لذلك لقن وإن اعتق نفسه بالكتابة وادى النجوم او بشرائها لانه يلزم ثبوت الولاء للشخص على نفسه (قوله ومن ثم النخ) اى لاجل استحالة ثبوت الولاء للشخص على نفسه (كتاب التدبير)

الامور وشراعتعليق عتق بالموت وحده او مع شيء قبله من الدبر لان الموت دبر الحياة ولا يرد عليه الميت من راس المال في اذامت فانزح
قبل موت بشهر او يوم مثلاً فمات فجاءة لانه ليس تعليقاً بالموت وإنما يتبين به عتق قبله (٣٧٩) فدل انه متى علقه بوقت قبل الموت او بعده

كان محض تعليق لا تدبير
فلا يرجع فيه بالقول
قطعا ويعتق من راس المال
ان خلا الوقت عن مرض
الموت او زاد على مدته
كما ياتي واصله قبل الاجماع
تقريره صلى الله عليه
وسلم لمن دبر غلاما لا
يملك غيره عليه واركانه
مالك وشرطه تكليف الا
في السكران واختيار ومحل
وشرطه كونه قنا غير ام ولد
كما يعلمان من كلامه وصيغة
وشرطها الاشعار به لفظا
كانت او كتابة او إشارة وهي
صريح او كناية و(صريحه)
ألفاظ منها (انت حرب بعد
موتي أو اذامت أو متي مت
فانت حر) أو عتيق (أو
اعتقتك) أو حررتك (بعد
موتي) ونحو ذلك من كل
مالا يحتمل غيره ونازع
البقي في اذامت أعتقتك
أو حررتك بانه وعد نحو
إن أعطيتني ألف درهم
طلقتك وبحاج بان ما بعد
الموت لا يحتمل الوعد بخلاف
ما في الحياة عل ان ما اطلقه
في طلقتك مرفيه ما يرده
(وكذا دبرتك أو انت مدبر
على المذهب) لان التدبير
معروف في الجاهلية وقرره
الشرع واشتهر في معناه فلا

الامور) اي التامل اي فيها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام التدبير نصف المعيشة عتاني (قوله او مع شيء قبله)
اي بخلافه مع شيء بعده فانه تعليق عتق بصفة كما سياتي رشدي وعش (قوله من الدبر) اي ولفظ التدبير
ماخوذ من الدبر مغنى (قوله لان الموت الخ) اي سمي لان الخ نهاية (قوله ولا يرد عليه) اي على تعريف
التدبير منعاً (قوله فمات فجاءة) اي او بمرض لا يستغرق شهر او يوماً كما يؤخذ ذلك من قوله في الفصل الآتي
عند قول المتن ويعتق بالموت من الثلث الخ وحيلة عتق كله الخ عش ويصرح بذلك قول الشارح الآتي
آتفاً فعلم انه الخ (قوله وإنما يتبين به الخ) اي بالموت (قوله فلا يرجع) ببناء المفعول (قوله ان خلا الوقت)
اي الذي قبل الموت وعلق به العتق (قوله على مدته) اي مرض الموت (قوله كما ياتي) اي في الفصل الآتي
(قوله تقريره الخ) عبارة شيخ الاسلام خبر الصحيحين ان رجلاً دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله
عليه وسلم فتقريره له وعدم انكاره يدل على جوازه واسم الغلام يعقوب ومدبره ابو مذكور الانصاري اه
زاد المغنى وفي سنن الدارقطني ان النبي صلى الله عليه وسلم باعه بعد الموت ونسب الى الخطا اه عبارة البجيرمي
قوله فباعه الخ وبيعه صلى الله عليه وسلم كان بالولاية العامة والنظر في المصالح وباعه بثمان مائة درهم ثم ارسل
ثمنه الى سيده وقال اقض دينك ابن شرف على التحرير وقوله فتقريره الخ اي حيث لم يقل لا عبرة بهذا التدبير
سم اه بجيرمي (قوله واركانه مالك الخ) عبارة المنهج مع شرحه واركانه ثلاثة صيغة ومالك ومحل وشرط
فيه كونه قنا غير ام ولد لاها تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير وشرط في الصيغة لفظ يشعر به وفي معناه
ما مر في الضمان اما صريح الخ (قوله الا في السكران) اي المتعدي (قوله واختيار) ينبغى ان محل اشتراط
الاختيار ما لم يندره فان زده فأكراه على ذلك صح تدبيره عش (قوله كما يعلمان) اي اشتراط المالك بما
ذكر واشتراط المحل بما ذكر (قوله او كتابة او إشارة) في ادخالهما في الصيغة تسامح والاولى صنيع شرح
المنهج المار آتفاً (قوله الفاظ منها انت حر الخ) اي فايوهمه كلامه من الحصر فيما ذكره ليس بمراد فلو قال
مثل كذا كان اولى مغنى (قول المتن او اعتقتك الخ) عطف على انت حرب بعد موتي (قوله ونحو ذلك الخ)
كانت مفكوك الرتبة بعد موت مغنى (قوله بانه وعد) اي فيكون لغوا عش (قوله مرفيه ما يرده) اي اذ
قد ير يد بطلقتك معنى فانت طالق فيكون تعليقاً سم (قول المتن وكذا دبرتك أو انت مدبر) اي بلا احتياج
مادة التدبير الى ان يقول بعد موتي بخلاف غيرها كما يؤخذ من صنيعه بجيرمي (قوله ويصح) الى قوله ويفرق
في المغنى لا قوله او بعضه فيعينه وارنه (قوله لا نحو يده الخ) وافاقاً للاسنى والمغنى والعباب وخلافاً للنهاية
ووافقه سم عبارة النهاية وفي دبرتك مثلاً وجهان اصحهما انه تدبير صحيح في جميعه لان كل تصرف قبل
التعليق تصح اضافته الى بعض محله وما لا فلا وظاهر انه لو لفظ بصريح عجمي لا يعرف معناه لم يصح وان له
كسر التاء للذكر وفتحها للأنث لم يضراهما وفي سم بعد ذكرها مانصه عبارة الروض ودبرت نصفك
صحيح ولا يسرى ودبرت يدك هل هو لغو ام تدبير صحيح وجهان اه قال في شرحه كظيره في القذف قاله
الرافعي وقضيته ترجيح الاول وهو الظاهر كما قاله الزركشي اه واقول قد يقال قضية قاعدة ان ما قبل التعليق
صح اضافته الى بعض محله ترجيح الثاني لان التدبير يقبل التعليق كما سياتي فليتامل نعم قوله في شرحه عقب
فهو لغو يعني ليس بصريح يقتضي ان الخلاف في مجرد الصراحة اه (قوله ويفرق بينه) اي التدبير

(قوله على ان ما اطلقه في طلقتك مرفيه ما يرده) اي اذ قد ير يد بطلقتك معنى فانت طالق فيكون تعليقاً
(قوله ويصح تدبير نحو نصفه او بعضه فيعينه) اي وفي دبرتك مثلاً وجهان اصحهما انه تدبير صحيح في جميعه
لان كل تصرف قبل التعليق تصح اضافته الى بعض محله وما لا فلا وظاهر انه لو لفظ بصريح التدبير اعجمي
لا يعرف معناه لم يصح وان له كسر التاء للذكر وفتحها للأنث لم يضراهما (قوله لا نحو يده الخ)
عبارة الروض ودبرت نصفك صحيح ولا يسرى ودبرت يدك هل هو لغو ام تدبير صحيح وجهان اه قال

يستعمل في غيره وبه فارق ما ياتي في كاتبتك انه لا بد ان يضم له فاذا اديت فانت حر او نحو ويصح تدبير نحو نصفه او بعضه فيعينه
وارنه ولا يسرى لا نحو يده كما اقتضاه كلام الرافعي واعتمده الزركشي وغيره ويفرق بينه وبين العتق بانه أقوى

فأثر التدبير فيه بالبرهان عن الجملته بخلاف (٣٨٠) التدبير ومن ثم لو قال إن مات في ذلك حره فانت عتق كله لان هذا يشبه العتق المنجز من حيث

(لزومه بالموت بخلاف دبرتها) ويصح بكنائية عتق) وهي ما يحتمل التدبير وغيره (مع نية كناية سيالك بعد موتي) او اذا مات فانت حرام أو مسيب ونحو ذلك لانه نوع من العتق فدخلته كنياته ومن الكناية هنا صريح الونف كحسبك بعد موتي فان قلت هذا صريح في الوصية بالوقف من الثالث بعد الموت كما مر وما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره قلت الوصية والتدبير متجانان أو قريبان من الاتحاد كما يعلم مما يأتي فصحت نية التدبير بصريح الوصية القريبة لذلك (ويجوز) التدبير (مقيدا) بصفة (كان مت في هذا الشهر أو) هذا (المرض فانت حر) فان وجدت الصفة المذكورة ومات عتق والا فلا ونبه بقوله في هذا الشهر على انه لا بد من امكان حياته المدة المعينة عادة فتحوان مت بعد الف سنة فانت حر باطل (ومعلقا) على شرط آخر غير الموت (كان دخلت) الدار (فانت حر بعد موتي) لانه اما وصية او تعليق عتق بصفة وكل منهما يقبل التعليق فان وجدت الصفة ومات عتق والا (لا توجد فلا) يعتق (ويشترط الدخول قبل موت السيد) كما هو

(قوله فأثر التعبير فيه بالبرهان) يتأمل مع ما رجحه فيما تقدم في العتق فيما إذا أضافه لجزء ان عتق الجميع بطريق السراية سم (قوله ومن ثم) أي لاجل كون العتق أقوى من التدبير (قوله لو قال ان مات الخ) عبارة العباب وان تجز تدبيره أي اليد مثلا فهل يلغو أو يكون تدبير الكاهن وجهان كتنظيره في القذف وان علقه كاذمات في ذلك حرصا فاذمات عتق كله انتهت وكان وجه عتق الكل ان هذا العتق ليس من باب السراية لان الجزء المعين كاليد لا يتصور اتصافه وحده بالعتق بخلاف الجزء الشائع ولو كان هذا العتق من باب السراية لم يعتق كله اذ لا سراية بعد الموت اه سم بخذف (قوله من حيث لزومه بالموت) هل المراد ان يخرج من الثالث كما هو حكم التدبير سم وظاهر ان الامر كذلك (قوله بخلاف دبرتها) يتأمل سم ولعل وجه التامل ان قول الشارح هذا لورجع إلى قوله لان هذا يشبه العتق المنجز الخ فظاهر المنع أو إلى ما قبله ففيه مصادرة (قول الماتن مع نية) أي مقارنة للفظ وباقى فيه ما مر في الخلاق نية والمعتمدة منه الا كتفاء بمقارنتها بجزء من الصيغة عشر (قوله او اذا مات) إلى قول الماتن على التراخي في المعنى الا قوله فان قلت إلى الماتن (قوله ونحو ذلك) وقوله أنت حر بعده موتي أو لمست بحر لا يصح كنه في الخلاق والعتق أي في قوله أنت طالق أو لمست بطالق وقوله أنت حر أو لمست بحر وهذا كما قال الاذرعى فيما اذا اطلق أو جهات ارادته فان قاله في معرض الانشاء عتق أو على سبيل الاقرار فلا على ما قالوه في الاقرار مغنى واسنى (قوله صريح الونف) قضية ان كنياته ليست كناية في العتق وقياس كناية الطلاق انها كناية هنا عتق (قوله مما يأتي) أي في آخر الفصل (قوله القريبة الخ) الأولى اسقاطه (قوله بصفة) عبارة المعنى مع الماتن ويجوز التدبير مطلقا كما سبق ومقيد بشرط في الموت بمدة يمكن بقاء السيد الهاه (قوله أو هذا المرض) أي سواء كان الموت بالمرض أو بغيره فيه كان انهدم عليه جدار عشر (قوله ومات) ينبغي حذفه اذ الصفة هي موته في الشهر أو المرض المشار اليهما كما لا يخفى رشدي عبارة المعنى فان مات على الصفة المذكورة عتق والا فلا اه (قوله على شرط اخر الخ) أي في الحياة مغنى (قوله وكل منهما يقبل التعليق) مثال تعليق التعليق ما مر في باب الطلاق في نحو ان اكلت ان دخالت فالاول عتق على الثاني ومن ثم فلا تطلق الا ان فمات الاول بعد الثاني كما مر رشدي (قول الماتن ويشترط) أي في حصول العتق مغنى (قوله بطل التعليق) فلا تدبير مغنى ونهاية (قول الماتن فان قال ان مات ثم دخالت) او اذا دخلت الدار بعده موتي وقوله اشترط أي في حصول العتق مغنى (قوله كان تعليق عتق بصفة) أي لا تدبير كما سياتي رشدي عبارة المعنى تنبيه هذا تعليق عتق بصفة لا تدبير كسائر التعليق فلا يرجع فيه بالقول لانه ان التدبير تابع العتق بموته وحده هنا عتق بموته ودخول الدار بعده اه (قوله بقضية ثم)

في شرحه كتنظيره في القذف قال الرافعي وقضيته ترجيح الاول وهو الظاهر كما قاله الزركشي اه وأقول قد يقال قضية قاعدة ان ما قبل التعليق تصح اضافته إلى بعض محله ترجيح الثاني لان التدبير يقبل التعليق كما سياتي فليتأمل نعم قوله في شرحه عقبه هل يلغو أو ينفى ليس بصريح يقتضى ان الخلاف في مجرد الصراحة وعبارة العباب وان تجز تدبيره مثلا فهل ينفى أو يكون تدبير الكاهن وجهان كتنظيره في القذف وان علقه كاذمات في ذلك حرصا فاذمات عتق كله اه وكان وجه عتق الكل ان هذا العتق ليس من باب السراية لان الجزء المعين كاليد لا يتصور اتصافه وحده بالعتق بخلاف الجزء الشائع ولو كان هذا العتق من باب السراية لم يعتق كله اذ لا سراية بعد الموت لكن قولنا لان الجزء المعين كاليد لا يتصور اتصافه وحده بالعتق فيه نظر لان هذا لا يمنع صحة السراية بدليل نظيره في الطلاق الا ان يفرق فليتأمل (قوله فأثر التعبير فيه بالبرهان) يتأمل مع ما رجحه فيما تقدم في العتق فيما إذا أضافه لجزء ان عتق الجميع بطريق السراية (قوله من حيث لزومه الخ) هل المراد ان يخرج من الثالث كما هو حكم التدبير (قوله بخلاف دبرتها) يتأمل (قوله فنحو ان مت بعد الف سنة فانت حر باطل) في التجريد وجهان عن الروايات (قوله ومن ثم لو اتى بالواو) لو اتى بالواو كان مت ودخلت اشترط الدخول بعد الموت الا ان يريد الدخول قبله هذا هو المعتمد

صريح لفظه فان مات قبل الدخول بطل التعليق تعلم أنه لا يصير مدبرا الا بعد الدخول (فان قال ان) أي أو اذا (مت ثم دخلت فانت حر) كان تعليق عتق بصفة (واشترط دخول بعد الموت) عملا بقضية ثم ومن ثم لو اتى بالواو واطلق

أجزاء الدخول قبل الموت
ومن جعلها كشم جرى على
الضعيف أنها للترتيب كما
أفاده كلامهما في الطلاق
(وهو) أي الدخول بعد
الموت (على التراخي) بمعنى
أنه يشترط فيه الفور لا
أنه يشترط التراخي وأن
كان قضية ثم ويوجه بأن
خصوص التراخي لا غرض
فيه يظهر غالباً فالغوا
النظر إليه بخلاف الفور
في الغاء اذن لو عبر بها اشترط
اتصال الدخول بالموت
ومن التدبير المقيد لا المعلق
خلافاً لبعضهم أن يقول إذا
مت أو متى أو أن مت فانت
حروا أو إذا أو متى دخلت
شئت مثلاً فان نوى شيئاً عمل
به أو الاحمل على الدخول أو
المشيئة عقب الموت لأنه
السابق إلى الفهم هنا من
تأخير المشيئة عن ذكره
وهنا في شرح الارشاد
الكبير ما يتعين الوقوف
عليه واخذت من اعتبارهم
السابق إلى الفهم هنا ما
أفتيت به فيمن قال في مرض
موته عبدي مدبر على
والدني فان السابق إلى
الفهم منه أنه علق عقبه
على خدمتها بعد موته إلى
أن تموت فيعتق حينئذ
(وليس للوارث بيعه)

أي من الترتيب في ذلك معنى (قوله أجزاء الدخول قبل الموت) وفاقاً للمعنى واليه ميل كلام الاسني
وخلافاً للروض والهاية عبارتهما وكذا لو قال أن مت ودخلت الدار فانت حراً شرط الدخول بعد
الموت إلا أن يريد الدخول قبله أه زاد الثاني فيدفع وهو المعتمد اه (قول المتن وهو على التراخي)
مقتضاه ترك العبد على اختياره حتى يدخل وفيه ضرر على الوارث والاوجه أن محله قبل عرض الدخول
عليه فان عرض عليه فاني فللوارث بيعه كتنظيره في المشيئة الآتية اسني ومعنى ويأتي في الشارح مثله
(قوله وان كان) أي اشترط التراخي وقوله ويوجد أي عدم اشتراطه (قوله ومن التدبير المقيد لا المعلق
الخ) قد يقال المعلق عليه في هذا القول ليس هو الموت وحده اذ قد علق على الدخول والمشيئة أيضاً وسيأتي أن
ما هو كذلك لا يكون تدبيراً ويجاب بأن المعلق على الدخول والمشيئة أو المقيد بذلك ليس هو الحرية حتى
ينافي كونه تدبيراً بل تعليق الحرية بالموت فليتامل سم (قوله خلافاً لبعضهم) يعني الجوهرى في شرح
الارشاد سم (قوله أن يقول إذا أو متى الخ) عبارة النهاية ولو قال اذ مات فانت حراً دخلت الدار وشئت
ونوى شيئاً الخ أو عبارة المغنى والروض مع شرحه وقوله اذ مات فانت حراً دخلت الدار وشئت أو اذ اشئت أو انت حراً إذا
مت أن شئت أو اذ اشئت يحتمل أن يريد به المشيئة في الحياة والمشيئة في الموت فيعمل بنيتها فان لم ينو شيئاً حمل على
المشيئة بعد الموت وكذا سائر التعاليقات التي توسط فيها الجزاء بين الشرطين كقوله لو وجته أن أو اذ دخلت
فانت طالق أن كلمت زيداً فإنه يعمل بنيتها فان لم ينو شيئاً حمل على تأخير الشرط الثاني عن الاول وتشترط
المشيئة هنا فوراً بعد الموت عند الأكثرين اه (قوله فان نوى شيئاً) أي من كون الدخول أو المشيئة في
الحياة أو بعد الموت سم ومرآة نفعان الروض وشرحه والمغنى مثله وقال ع ش أي من الفور أو التراخي
ويعلم ذلك منه بأن يخبر به قبل موته اه (قوله عقب الموت) فيه نظر ظاهر بالنسبة للتعليق بالدخول مطلقاً
وبالمشيئة بمعنى كما يعلم من صنيع المغنى والروض مع شرحه الماراً نفاً ومن مسئلة المشيئة الآتية في المتن ومن
كلام الشارح هناك خلاصة ما يستفاد من كلامهم أن التعليق الذي توسط فيه الجزاء بين الشرطين يحمل
عند الإطلاق على تأخير الثاني عن الاول وهو الموت هنا مطلقاً وعلى فوريته أن كان التعليق الثاني بالقضاء
مطلقاً وبالمشيئة بغير نحو متى وعلى التراخي في غير ذلك والله اعلم (قوله لانه السابق الخ) أي تأخير الدخول
أو المشيئة عن الموت كما هو صريح الاسني خلافاً لما يوهمه صنيعه من رجوع الضمير إلى كون التأخير فورياً
(قوله عن ذكره) أي ذكر الموت (قوله من تأخير المشيئة) أي مثلاً وقول ع ش قوله من تأخير المشيئة
وعليه فلو قدم ذكر المشيئة على الدخول هل يكون الحكم كذلك فيه نظراً وقضية قوله الاتي اما لو صرح
بوقوعها بعد الموت أو نواه فيشترط وقوعها بعده بلا فوراً هنا كذلك اه معنى على أن قول الشارح
دخلت أو شئت مثال واحد وليس كذلك بل مثالان كما هو صريح صنيع الروض وشرحه والمغنى كما مر ومفاد
والفرق بينهما وبين أن دخلت وكلمت زيداً فانت طالق فإنه لا فرق فيه بين تقدم الاول وتأخره أن الصفتين المعلق
عليهما الطلاق من فعله بغير بينهما تقدماً وتأخيراً أو الصفة الاولى في مسئلتنا ليست من فعله وذكر التي من
فعله عقبها يشعر بتأخرها ش مر (قوله أجزاء الدخول قبل الموت الخ) عبارة الروض اشترط الدخول
بعد الموت إلا أن يريد قبله اه وكذا ش مر (قوله ومن التدبير المقيد لا المعلق خلافاً لبعضهم) يعني
الجوهرى في شرح الارشاد أن يقول الخ قد يقال المعلق عليه في هذا القول ليس هو الموت وحده اذ قد علق
على الدخول أو المشيئة أيضاً وسيأتي آخر الصفحة أن ما هو كذلك لا يكون تدبيراً ويجاب بأن المعلق على
الدخول أو المشيئة أو المقيد بذلك ليس هو الحرية حتى ينافي كونه تدبيراً بل تعليق الحرية بالموت فليتامل
قد يقال لو كان المعلق على ما ذكره تعليق الحرية بالموت اعتبر وجوده أغنى ذلك المعلق عليه أولاً ويمكن
أن يجاب بمنع هذه الملازمة فليتامل (قوله خلافاً لبعضهم) أي الجوهرى (قوله فان نوى شيئاً) أي من
كون الدخول أو المشيئة في الحياة أو بعد الموت (قوله والاحمل على الدخول أو المشيئة بعد الموت الخ) قد يقال
قضية قاعدة اعتراض الشرط على الشرط اعتبار الدخول أو المشيئة قبل الموت الخ ويجاب بأن توسط الجزاء بين

ونحوه من كل مزيل الملك (قبل الدخول) وغرضه عليه إذ ليس له إبطال الميث وإن كان الميث أن يبطله نعم له تنجيزه كصوبه
 شارح لأن التصدقة كيف كان وفيه نظر إذا كان يخرج كاهن الثالث ما يلزم عليه من إبطال الولاء الميث وهذا قصد أي تصودق لذى
 يتجه حينئذ أنه لا ينفذ منه فإن قلت لو استغرق ونوى بالعق تنفيذ وصية الميت فلم ينفذ لبقاء الولاء على حاله للميت حينئذ قلت لا يتصور وقوع
 العتق للميت إلا أن عتق بمعلق عليه وعتق الوارث وإن نوى به ذلك أجنبي عما علق عليه بكل تقدير فلغائهم رأيت البغوى أطلق أنه ليس له
 اعتاقه ثم قال ويمكن أن يقال يعتق عن الميت ويمكن بناؤه على أن إجازة الوارث تنفيذ فيجوز ويكون عتقه عن الميت أو تملك فلا يجوز كما
 لا يجوز بيعه اه وهو صريح في أن الأصحاب (٣٨٢) على منع اعتاق الوارث وإن ما ذكره عقبه بحث له وفيه نظر ظاهر كما علم بقررت

قول الشارح مثلاً (قوله ونحوه) إلى قوله نعم في المغنى وإلى قوله فإن قلت في النهاية (قوله من كل مزيل للملك)
 قال سم نقل عن الطبري أنه يحرم عليه وطؤها أيضاً لا احتمال أن تصير مستولدة من الوارث فيتأخر عتقها
 ع ش وفيه وقفة وقياس الإجازة الآتية لجواز العتق بمجرد وجود الدخول فليراجع (قوله وعرضه الخ)
 أي من الوارث ع ش (قوله إذ ليس له إبطال تعليق الميت) كالأوصى لرجل بشيء ثم مات ليس للوارث
 بيعه وإن كان للصوى أن يبيعه نهاية زاد المغنى وليس للوارث منعه من الدخول وله كسبه قبله اه (قوله
 نعم له) أي للوارث (قوله كما صوبه) الاوفق لتظهيره الآتي على ما صوبه الخ (قوله إذا كان يخرج كله من
 الثلث الخ) فيه أنه تقدم عن المغنى والرشيدى وباقى في الشارح أن ما هنما من التعليق بصفة لأمن التدبير
 فيعتق من راس المال إلا أن يفرض كلامه فيما إذا كان التعليق في مرض الموت (قوله لو استغرق) أي
 الثلث المدبر (قوله أنه ليس له) أي للوارث (قوله يعتق) أي الوارث (قوله بناؤه) أي اعتاق الوارث المدبر
 (قوله وإن ما ذكره الخ) أي البغوى بقوله ويمكن أن يقال يعتق عن الميت الخ (قوله فليس هنا إجازة) أي
 لأنها إنما تكون فيما زاد على الثلث (قوله بيناته) أي اعتاق الوارث على أنها أي إجازته (قوله لو صح) أي
 اعتاق الوارث (قوله فإنه لا يمنع) أي تنجيز الوارث عتق المسكاتب (قوله لا يمنع التصرف) قد يقال الكلام
 هنا فيما بعد موت السيد وحكم المدبر حينئذ كحكم المسكاتب بل اشد لزوماً (قوله لجواز رفعه الخ) مرافيه
 (قوله فيما لم يخرج منه) أي في البعض الذي لم يخرج من الثلث (قوله ولزومه قيمته) يتأمل سم وجهه ظاهر
 إذ الوارث إنما تصرف في حق نفسه فلا وجه للزوم القيمة عليه وعلى فرض تسليمه فلن تكون هذه القيمة
 (قوله أما ما لا يزيل) إلى قوله لا سيما في المغنى الإقوله ما لم يرجع إلى قوله بالموت في الأخير الإقوله ما لم
 يرجع وقوله حر إلى المتن وقوله مدبر إلى المتن وقوله في غير الأخيرة وقوله أو نفي الخطاب إلى لم بشرط (قوله
 فله ذلك) ظاهره وإن طالت المدة بعد الإجازة ولو وجدت الصفة المعلق عليها هل تنفسخ الإجازة من حينئذ
 أو لا وإذا قيل بعدم الانفساخ فهل الإجازة للوارث أو للميت لا نقطع تعليق الوارث به فيه نظرو الأقرب
 الانفساخ من حينئذ لأنه تبين أنه لا يستحق المنفعة بعدم ته اه ع ش وقوله بعدم ته صوابه بعد وجود الصفة
 (ما لم يرجع) بأن يريد الدخول بعد امتناعه منه والمراد الرجوع قبل بيعه وإن تراخي ع ش (قول المتن ولو
 قال إذا تمت ومضى شهر الخ) أو أنت حر بعدم موتك بشهر مثلاً مغنى (قوله أي بعدم موتي) إلى قول المتن ولو قال إن
 شئت في المغنى (قوله أيضاً) أي كقوله إن مت ثم دخلت فانت حر (قول المتن استخدامي) أي وأجارته ولو إعارته
 مغنى (قوله ونحوه) أي من كل تصرف يزيل الملك (قوله لما مر) أي من أنه ليس له إبطال تعليق المورث
 شرطين كما هنا ليس من تلك القاعدة كما يعلم مما تقدم في الإيلاء ثم رأيت ما في هامش الصفحة الآتية (قوله
 ولزومه قيمته ولا يسرى عليه) يتأمل

لأنه إن كان يخرج من الثلث
 كما هو الفرض فليس هنا
 إجازة حتى يقال بيناته على
 أنها تنفيذ أو تملك وإن
 لم يخرج منه لم يصح على
 ما قاله أيضاً لما تقرر أن
 العتق إنما يقع عن الميت
 أن عتق بالصفة التي علق
 عليها وأما لو علقه بصفة
 فنجزه الوارث فهذا عتق
 مبتدأ فلا يجري فيه خلاف
 التنفيذ والتملك بل يكون
 لغو المأمراً أنه لو صح لم يمكن
 وقوعه للميت وأنه يلزم
 عليه إبطال حقه من الولاء
 الذي قصده فإن قلت سلمنا
 ضعف كلام البغوى بل
 وأنه لا وجه له لكن ما المانع
 أن تنجيز الوارث هنا
 كتنجيزه عتق المسكاتب فإنه
 لا يمنع العتق عن الكتابة
 بل يكون الولاء للسيد كما
 سيعلم بما يأتي آخر الكتابة
 فيما لو مات عن ابنين وعبد
 قلت الفرق بين الصورتين

وأضحى لأن التعليق بصفة لا يمنع التصرف في رقبة القن لجواز رفعه من أصله بنحو البيع بخلاف المسكاتب لأن الكتابة لازمة فيه مغنى
 كالاستيلاء حينئذ يكون تنجيز العتق فيها موافقاً للزومها فوقع تنجيز الوارث مؤكداً لها لا رافعاً كتنجيز المورث بخلاف المعلق عتقه فإن
 سبب عتقه ضعيف لجواز رفعه كما تقرر فلم يقع تنجيز الوارث مؤكداً بل رافعاً ويلزم من كونه رافعاً كونه إنشاء مبتدأ
 وقد تقرر امتناع رفعه لاستلزامه رفع ولأه الميت الذي قصده بتعليقه لعتقه ولو خرج بعضه فقط من الثلث فظاهر أنه يصح التنجيز منه فيما لم
 يخرج منه ولزومه قيمته ولا يسرى عليه لما يلزم عليه من إبطال حق الولاء للميت في البعض أما ما لا يزيل الملك كإيجار فله ذلك وأما لو عرض عليه
 الدخول فامتنع فله ما لم يرجع بيعه لاستلزامه إجازة لا منفعة فيه فيصير كالأغية (ولو قال إذا تمت ومضى شهر) أي بعدم موتي (فانت حر)
 فهو لتعلق عتق بصفة أيضاً (فلو وارث استخدامي) وكسبه (في الشهر) كماله ذلك فيما مر قبل الدخول لبقائه على ملكه (لا يبيعه) ونحوه لما مر

مغنى (قوله وسبق) أى فى أول الباب بقوله فعلم انه متى علق الخ (قوله ان الصورتين) أى قوله ان مت ثم دخلت فانت حرو قوله إذ امت ومضى شهر فانت حرو وكذا كل تعليق بصفة بعد الموت مغنى (قوله ليس هو الموت وحده) أى ولا مع شىء قبله عس ورشيدى (قول المتن اشترطت المشيئة) أى لصحة التدبير والتعلق فى الصورتين مغنى (قوله بلفظة الخ) عبارة المعنى اتصالا لفظيا بان يوجد فى الصورة الاولى عقب اللفظ وفى الثانية عقب الموت لان الخطاب يقتضى جوابا فى الحال كالبيع ولا نه كالتملك والتملك يقتضى القبول فى الحال اه (قوله فى غير الاخيرة) أسقطه وقوله الآتى وبالموت فى الاخيرة شرح مره سم والمراد بالاخيرة قوله انت مدبر ان أو إذا شئت الخ (قوله وقد اطلق) حقه ان يذكر قيل قول المصنف اشترطت المشيئة كفى النهاية (قوله بان يأتى بها فى مجلس التواجب) أى ان يأتى بها قبل طول الفصل كما قدمه فى العتق بقوله والاقرب ضبطه بما مر فى الخلع أى وهو يغتفر فيه الكلام السير عس (قوله قبل موت السيد) لاجابة اليه رشيدى (قوله ذلك) أى القبول فى الحال مغنى (قوله لاهو) والاولى ولا نه تملك الخ كفى المغنى لانه علة ثانية لاصل المدعى لاعلة للعلة الاولى (ومن ثم لو اتنى ذكر المشيئة) عبارة النهاية ومحل ما ذكره من الفورية إذا اضافة للعبد كما علم من تصويره فلو قال ان شاء زيد أو إذا شاء زيد فانت مدبر لم يشترط الفور كما قاله الصيمرى فى الايضاح وجزم به الماوردى بل متى شاء فى حياة السيد صار مدبرا ولو على التراخى ولو سبق منه رد لان ذلك من حيز العتق بالصفات فهو كتعليقه بدخول الدار والفرق ان التعليق بمشيئة زيد صفة يعتبر وجودها فاستوى فيها قرب الزمان وبعده وتعليقه بمشيئة العبد تملك فاختلف فيه قرب الزمان وبعده وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العبد العتق ثم قال لم أشأ لم يسمع منه وان قال لا أشأؤه ثم قال أشأؤه فكذلك لا يصح منه فلم يعتق والحاصل انه متى كان المشيئة فورية فالاعتبار بما شاءه أو لا او متراخية ثبت التدبير بمشيئته له سواء اتقدمت مشيئته له على رده ام تأخرت عنه اه بزيادة شىء من عس (قوله او نفى الخطاب) خلافا للنهاية كما مر آنفا وكان الاولى او الخطاب (قوله اما لو صرح الخ) مقابل وقد اطلق سم (قوله وبالموت) عطف على بلفظه وفيه حزا لانه يقتضى انه ايضا فى حيز قوله أى وقوعها

(قوله أو إذا شئت الخ) هذا المثال نظير ما تقدم فى قوله ان مت فانت حر ان شئت لافرق بينهما إلا بالتقديم والتأخير وقد اختلف حكمهما حيث اطلق هنا اعتبار المشيئة فى حياة السيد وفصل فى ذلك بين ان يريد شيئا فيعمل به أو لا فيحمل على المشيئة بعد الموت وفى الروض وقوله إذ امت فانت حر ان شئت او انت حر إذا مت ان شئت يحتمل المشيئة فى الحياة وبعد الموت فيعمل بنيه فان لم ينو حمل على المشيئة بعد الموت قال فى شرحه لانه اخر ذكرها عن ذكره فالسابق إلى الفهم منه تأخيرها عنه وكانهم لحظوا فى هذا التملك فاعتبروا تأخير المشيئة لتقع الحرية عقب القبول ولا لا يشك على ما مر فى الطلاق من انه إذا تواتى الشرطان يعتبر تقديم الثانى على الاول وعليه فيستثنى منه التعليق بمشيئة الزوجة مع ان ذلك يشك ايضا على ما لو قال ان شئت فانت حر إذ امت فانه يعتبر فيه المشيئة فى الحياة كما مروا ان كان الجزاء فيه متوسطا بخلافه هنا وقد يجاب بان المتبادر من كل منهما ما ذكر فيه لتقدم المشيئة ثم وتأخرها ههنا اه ولما نقل الشارح فى شرح الارشاد جواب شرح الروض بقوله وكانهم لحظوا الخ قال ويلزم عليه انه يستثنى مما مر ثم التعليق بمشيئة الزوجة وكلامهم يخالفه فالاولى ان يجاب بان وضع التدبير الذى من جملة هذه الصيغ وجود الصفة بعد الموت فحملنا هاهنا عند الاطلاق على ذلك وان خالف قضية ما مر ثم عملا بوضع اللفظ ثم ووضع اصل صيغة التدبير ههنا اه فليتأمل جدا فان المقام فى غاية الاشكال (قوله اشترطت المشيئة متصلة) وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العتق ثم قال لم أشأ لم يسمع منه وان قال لا أشأؤه ثم قال أشأؤه فكذلك ولم يعتق والحاصل انه متى كانت المشيئة فورية فالاعتبار بما شاءه أو لا او متراخية ثبت التدبير بمشيئته له سواء تقدمت مشيئته له على رده او تأخرت عنه شمر (قوله اما لو صرح بوقوعها الخ) مقابل وقد اطلق (قوله وبالموت) عطف على بلفظه وفيه حزا لانه يقتضى انه ايضا فى حيز قوله أى وقوعها فى حياة السيد

وسبق ما يعلم منه ان الصورتين ليستا تدبيرا لان المعلق عليه ليس هو الموت وحده بل مع ما بعده (ولو قال ان) أو إذا (شئت) أو أردت مثلا (فانت) حر إذ امت او فانت (مدبر أو أنت) مدبر ان أو إذا شئت أو أنت (حر بعد موتى ان شئت اشترطت المشيئة) أى وقوعها فى حياة السيد (متصلة) بلفظه فى غير الاخيرة وقد اطلق بان يأتى بها فى مجلس التواجب قبل موت السيد نظير ما مر فى الخلع لاقتضاء الخطاب ذلك إذ هو تملك كالبيع والهبة ومن ثم لو اتنى ذكر المشيئة كأن ذكر بدلها نحو دخول أو اتنى الخطاب كان شاء عبدى فلان فهو مدبر لم يشترط فور وان كان جالسا معه لانه مجرد تعليق اما لو صرح بوقوعها بعد الموت أونواه فيشترط وقوعها بعده بلا فور وبالموت فى الاخيرة مالم يرد قبله لما مر فى نظيرها آنفا فى نحو ان مت فانت حر ان شئت لانها مثلها فى التبادر السابق

وفي نحو أنت مدبر ان دخلت ان مت لا بد من تقدم الموت كما هو المقرر وفي اعتراض الشرط على الشرط وحمل المتن على ما قررته متعين كما يتضح بمراجعة شرحي للارشاد الكبير وان لم ار احدا من شرحة تعرض لذلك (فان قال متى) او مهابثا (شئت فلانراخي) لان نحو متى موضوع له لكن بشرط وقوع المشيئة قبل موت السيد مالم يصرح بما مر أو ينوه (ولو قال لا) أي قال كل من شريكي (لعبدهما اذا امتثا فت حرمت يعق حتى يموتا) لتوجد الصفتان ثم ان مانا (٣٨٤) معا كان تعليق عتق بصفة لا تدبير الا انه تعليق بموتين او مرتبا صار نصيب اخرهما

في حياة السيد مع عدم تصوره فتأمله سم (قوله وفي نحو أنت مدبر الخ) مستأنف (قول المتن وان قال متى شئت) أي بدل ان شئت معنى (قوله او مهابثا) إلى قول المتن ولودبر كافر في النهاية لا قوله وعتقه من ثلثه إلى المتن وكذا في المغنى لا قوله مكره وقوله لمسلم او ذمي (قوله لكن بشرط وقوع المشيئة الخ) لعله في غير الاخيرة سم وصنيع المغنى كالصريح في ذلك (قوله او ينوه) الاولى ابدال او بالواو (قول المتن ولو قال لا) أي معا او مرتبا ع (قوله لا تدبير) او يرتب على ذلك انها اذا قال ذلك في حالة الصحة فانه يعق نصيب كل بموته من راس المال بخلاف ما اذا قلنا انه مدبر فلا يعق إلا ما خرج من الثلث بجبري (قوله لا نه تعليق بموتين) أي بموته وموت غيره والتدبير ان يعلق العتق بموت نفسه رشيدى (قوله لا نه حينئذ معلق بالموت وحده) وكأنه قال اذا مات شريكي فنصيب مدبر رشيدى (قوله بخلاف نصيب اولها) أي موتا فلا يصير مدبرا لان المعلق عليه ليس هو موته وحده بل مع ما بعده من موت غيره (قوله وله) أي لو ارثه نحو استخدامه الخ أي نحو استخدام وكسب نصيبه كإرش الجناية بجبري (قوله بعد الموت) أي وقبل الاعتاق (قوله مستحق) أي العتق معنى ويحتمل ان الضمير للكسب كما هو ظاهر صنيع الشارح (قوله ولا يصح تدبير مكره) أي إلا اذا كان بحق بان نذر تدبيره فأكره على ذلك قياسا على ما مر في الاعتاق عن عرش اه بجبري (قوله حال جنونه) اما اذا تقطع جنونه ودبر في حال افاقته يصح كافي بالبحر ولو قال انت حران جنت فجن هل يعق قال صاحب الافصاح يحتمل وجهين احدهما نعم لان الايقاع حصل في الصحة والثاني المنع لان المضاف للجنون كالمبتدأ فيه انتهى والاول اوجه مغنى (قوله ويصح من مفلس) ومن مبعوض مغنى وشرح المنهج زاد سم وانظر تدبير المكاتب لما ملكه راجعه اه اقول قضية تعليق المغنى عدم صحة تدبير المجنون والصبي بعدم اهليتهما للتبرع عدم صحة تدبير المكاتب لما ملكه ايضا يؤيده عدم صحة كتابة المكاتب لعبده (قوله وسفيه الخ) ولوليه الرجوع في تدبيره بالبيع للمصلحة روض ومغنى (قوله ومن سكران) أي متعده (قوله لا تؤثر فيها سبقها) بدليل عدم فساد البيع والهبة السابقين عليهما نهائية ومغنى (قوله لحقه) أي العبد مغنى (قوله وعتقه من الثلث) استئناف بياني (قوله ورثه) أي خاصة (قول المتن ولو ارث المدبر) أي واستولى عليه اهل الحرب مغنى (قول المتن لم يبطل) وفائدته تظهر فيما لو عاد إلى الاسلام ولو بعد مدة بان اتفق عدم قتله لتواريه مثلا عش عبارة المغنى ثم ان مات السيد قبل قتله عتق ولو التحق بدار الحرب ففسب فموت على تدبيره ولا يجوز استرقاقه لانه ان كان سيده حيا فموت له وان مات فلا يؤده له ولا يجوز ابطاله وان كان سيده ميتا ففى استرقاق عتيقه خلافا سبق في محله ولو استولى الكفار على مدبر مسلم ثم عاد إلى يد المسلمين فهو مدبر كما كان اه (قوله ولو حارب مدبر لمسلم او ذمي الخ) ما ذكره في المسلم واضح واما في الذمي فلا يتضح ان كان السبي في حياة السيد اما بعد موته فيجوز استرقاقه كما مر في السير فكان الاولى الاقتصار على المسلم رشيدى وعش (قوله بخلاف المكاتب الخ) عبارة المغنى (تنبيه) حكم مستولدة الحربى كدبره فيها مخراف مكانه الكافر الاصل فانه في حكم الخارج عنه وبخلاف مدبره المر تدبيره علقه الاسلام كما يمنع الكافر من شرائه اه (قوله اما المسلم الخ) مختز قوله مع عدم تصوره فتأمله (قوله لكن بشرط وقوع المشيئة قبل موت السيد) لعله في غير الاخيرة (قوله ويصح من مفلس وسفيه الخ) هل يصح تدبير المبعوض لما ملكه ببعضه الحر ينبغي نعم وانظر تدبير المكاتب

موتا بموت أولهما مدبر الا انه حينئذ معلق بالموت وحده بخلاف نصيب اولها (فان مات احدهما فليس لو ارثه بيع نصيبه) ونحوه من كل مزيل للذلك لانه صار مستحق العتق بموت الشريك وله نحو استخدامه وكسبه وفارق ما لو اوصى باعتاق عبد فان الكسب بعد الموت له لانه يجب اعتاقه فور افاكان مستحقه حال الا كتنساب (ولا يصح تدبير مكره و مجنون) حال جنونه (وصبي لا يميز وكذا يميز في الاظهر) لان عبارتهم لغو لرفع القلم عنهم (ويصح من مفلس وسفيه) وان حجر عليهما كما مر الثاني في بابيه لا ضرر فيه مع صحة عبارتهما ومن سكران (وكافر أصلي) ولو حريا كما يصح استيلاده وتعليقه العتق بصفة لصحة عبارته وملكه (وتدبير المرتد مبنى على أقوال ملكه) كما مر في بابيه فعلى الاصح ان اسلم بان انت صحته ولا فلا (ولودبر) قنا (ثم ارتد) السيد (لم يبطل) تدبيره (على المذهب) فاذا

مات مرتد اعتق العبد لان الردة لا تؤثر فيما سبقها مع الصيانة لحقه عن الضياع وعتقه من ثلثه وان كان ماله فيثا لا ارثا لان الشرط بقاء الثلثين لمستحقتهما وان لم يكنونا ورثة (ولو ارث المدبر لم يبطل) تدبيره لان اهداره لا يمنع كونه بملوكا ولو حارب مدبر لمسلم او ذمي ففسب لم يجز استرقاقه لان فيه ابطالا لحق السيد (ولحرى حمل مدبره) الكافر الاصل من دارنا (الى دارهم) وان دبره عندنا واني الرجوع معه لان احكام الرق جميعها باقية فيه بخلاف المكاتب لا يحمله الا برضاه لا استقلاله اما المسلم والمرتد

فيمنع من حملهما كالا يجوز له شرأوهما (ولو كان لكافر عبد مسلم قد بره) بعد اسلامه ولم يزل ملكه عنه (نقض) تدبيره (وبيع عليه) لما بقا ملكه عليه من الازلال وهذا عطف بيان للمراد بالنقض بين به حصوله بمجرد البيع عليه من غير توقفه على لفظه (ولو دبر كافر كافر افا سلم) العبد (ولم يرجع السيد) في التدبير بان لم يزل ملكه عنه (نزع من سيده) واستكسب له في يد عدل دفعا للذل عنه ولا يباع لتوقع حرثته (وصرف كسبه اليه اى السيد كما لو اسلمت مستولدة) (وفي قول يباع) لئلا يبقى في ملك كافر (وله) اى (٣٨٥) السيد غير السفية ولوليه (بيع

المدير) وكل تصرف يزيل الملك لانه صلى الله عليه وسلم باع مديرا نصارى في دين عليه رواه الشيخان وروى مالك في الموطأ والشافعي والحاكم وصححه عن عائشة انها باعت مديرة لها سحرتها ولم ينكر عليها ولا خالفها احد من الصحابة واحتمال البيع في الاول للدين ردوه بانه لو كان كذلك لتوقف على طلب الغرماء ولم يثبت فان قلت كيف يصح هذا مع قول الراوى في دين عليه قلت مجرد كون البيع فيه لا يفيد انه لاجله فحسب لتوقفه حيثئذ على الحجر عليه وسؤال الغرماء في بيعه ولم يثبت واحد منهما على ان قضية عائشة كافية في الحجية (والنديير تعليق عتق بصفة) لان صيغته صيغة تعليق (وفي قول وصية) للعبد بالتعلق نظرا الى ان اعتاقه من الثلث (فلو باعه) مثلا السيد (ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب) لان كلامه من التعليق والوصية يبطله زوال الملك وكالا

الكافر الاصل (قوله فيمنع من حملهما) اى ولان رضيا ع ش (قول المتن ولو كان لكافر عبد مسلم) اى ملكه بارث او غيره من صور ملك الكافر للمسلم المذكورة في كتاب البيع مغنى (قوله نقض تدبيره) اشعر بصحة التدبير وهو ظاهر ويدل عليه قوله فيما مروى بشرط في المحل كونه قنا غير ام ولد فرائدته انه لو مات السيد قبل بيع الفن حكم بعثته ع ش عبارة المغنى قال في المهمات وقوله نقض هل معناه ابطاله بعد الحكم بصحته حتى لو مات السيد قبل ابطاله عتق العبد او معناه الحكم بطلانه من اصله وعلى الاول هل يتوقف على لفظ ام لافيه نظر انتهى ولا وجه لتوقفه في ذلك كما قاله ابن شهبة فانه لا خلاف في تدبير الكافر المسلم وانما الخلاف في الاكتفاء في ازالة الملك به اى بالبيع والراجح الاكتفاء به كما مر آنفا (قوله وهذا عطف بيان) عبارة المغنى قوله نقض وبيع عليه فيه تقديم وتأخير ومعناه بيع عليه ونقض تدبيره بالبيع اه (قوله بين به الخ) اى تبين مع عدم ما يشعر بالتبيين في العبارة بل يتبادر منها مغايرة البيع للنقض سم (قوله في التدبير بان لم يزل) الى الفصل في النهاية الا قوله لانه قد يؤدى الى المتن وقوله وفرق بعضهم الى انه اذا كان الاسبق (قوله واستكسب) الى الفصل في المغنى الا قوله وروى مالك الى المتن وقوله لانه قد يؤدى الى المتن وقوله ويوجه الى انه اذا كان الاسبق (قول المتن وصرف كسبه اليه) وان لم يكن له كسب فنفقته على سيده ولو لحق سيده بدار الحرب انفق عليه كسبه وبعث بالفاضل له (تنبيه) لو اسلم مكاتب الكافر لم يبع فان عجز ببيع مغنى (قوله ولوليه) اى اما هو فلوليه رشيدى (قوله في الاول) اى فيما رواه الشيخان (قوله ولم يثبت) قد ورد عليه انه يمكن احتماله في سقوط الاستدلال لان الواقعة فعلية سم (قوله قلت مجرد كون البيع فيه الخ) لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف لان الظاهر المتبادر من كون البيع في الدين ليس الا انه لاجله فقط خصوصا مع اسناد البيع الى الامام الذى هو امام الائمة عليه افضل الصلاة والسلام اذ لا امام ان يبيع على الاحاد للاسباب المقتضية لذلك والواقعة فعلية يكفى في سقوط الاستدلال بها احتمال سؤال الغرماء والحجر بل السؤال هو الظاهر اذ من البعيد انه عليه الصلاة والسلام باعه من غير سؤال احد سم (قول المتن والتدبير) اى مقيدا كان أو مطلقا مغنى (قوله مثلا) اى او وهبه واقبضه نهاية (قوله وكتابة) اى بنية نهاية (قول المتن فسخته الخ) حذفه حرف العطف من المعطوفات لغة بعض العرب كقولهم كلت سمكا تمر الحامشما مغنى (قوله ومن ثم) اى لاجل بقائهما بحالهما (قول المتن وله وطه مديرة) اى ومعلقة عتقها بصفة ورض (قوله لبقاء ملكه فيها) ولما روى الشافعي عن نافع عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما انه دبر أمته وكان يطؤها

لما ملكه وراجعه (قوله بين ه) اى تبين مع عدم ما يشعر بالتبيين في العبارة بل يتبادر منها مغايرة البيع للنقض (قوله ولم يثبت) قد ورد عليه انه يمكن اشتماله في سقوط الاستدلال لان الواقعة فعلية (قوله قلت مجرد كون البيع الخ) لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف لان الظاهر المتبادر من كون البيع في الدين ليس الا انه لاجله فقط خصوصا مع اسناد البيع الى الامام الذى هو امام الائمة عليه افضل الصلاة والسلام اذ لا امام لا يبيع على الاحاد الا لاسباب المقتضية لذلك الواقعة فعلية يكفى في سقوط الاستدلال بها احتمال سؤال الغرماء والحجر بل السؤال هو الظاهر اذ من البعيد انه عليه الصلاة والسلام باعه من غير سؤال احد على انه يحتمل ان الانصارى امتنع من الاداء والامام حيثئذ البيع وسؤال الغرماء من غير حجر

(٤٩) - شروانى وابن قاسم - عاشر

يعود الخنث في اليمين (ولو رجع عنه بقول) ومثله اشارة اخرس مفهومة وكتابة (كما بطلته فسخته نقضته رجعت فيه صح) الرجوع (ان قلنا) بالضعيف انه (وصية) لما مر في الرجوع عنها (والا) نقل وصية بل تعليق عتق بصفة كما هو الاصح (فلا) يصح بالقول كسائر التعليقات (ولو علق مديرا ومكاتب) اى عتق احدهما (بصفة صح) كما يصح تدبير وكتابة المعلق عتقه بصفة والتدبير والكتابة بحالهما (و) من ثم (عتق بالاسبق من) الوصفين (الموت) او اداء النجوم (والصفة) تعجيلا للعتق فان سبقت الصفة المعلق بها عتق بها أو الموت فيه عن التدبير أو الاداء فيه عن الكتابة (وله وطه مديرة) لبقاء ملكه فيها كالمستولدة مع انه لم يتعلق بها حق لازم

(رجوعا) عن التدبير لانه قد يؤدى إلى العلوق المحصل لمقصود التدبير وهو عتقه بخلاف نحو البيع (فان اولدها بطل تدبيره) لان الاستيلاء اقوى منه اذ لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين فرفعه كما يرتفع النكاح بملك اليمين (ولا يصح تدبير ام ولد) لما تقرر ان الايلاء اقوى والاضعف لا يدخل على الاقوى (ويصح تدبير مكاتب) كما يصح تعليق عتقه بصفة (وكتابة مدبر) لموافقتها لمقصود التدبير فيكون كل منهما مدبرا مكاتباً ويعتق بالاسبق من الوصفين موت السيد واداء النجوم ويبطل الآخر الا ان كان هو الكتابة فلا تبطل احكامها بل يتبع العتيق كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ في الاولى مخالفا فيه ابا حامد وغيره وقيس بها الثانية وفرق بعضهم واعتمده ابن المقرئ ويوجه بان طروها واجب ضعفها فبطلت احكامها ايضا وسيعلم ما ياتي قريبا انه اذا كان الاسبق الموت لم يمتي كله الا ان وسعه الثلث والا فقدر ما يوسعه فقط (فصل) في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة وجناية المدبر وعتقه اذا (ولدت مدبرة) ولدا (من نكاح اوزنا) لا يثبت للولد

مغنى (قول المتن ولا يكون رجوعا) اى سواء اعزل عنها ام لا مغنى ونهاية (قوله) والاضعف لا يدخل الخ قد يقال التدبير اضعف من الكتابة فلم يدخل عليها اسم (قوله) ويبطل الآخر الخ عبارة النهاية فان مات السيد عتق بالتدبير ولا تبطل الكتابة على الاصح فيتبعه كسبه وولده فان عجز في مسئلة الكتابة اى كتابة المدبر عنه ثلث ماله عتق بقدره وبقي الباقي مكاتباً فاذا ادى قسطه عتق وإن مات وقد بر مكاتباً عتق بالتدبير ولم تبطل الكتابة كما قاله ابن الصباغ وقال الاسنوى انه الصحيح وبه جزم في البحر وهو المعتمد خلافاً للشيخ ابى حامد وعلى الاول اى المعتمد يتبعه كسبه وولده كما مر نظيره اهو عبارة المغنى في شرح ويصح تدبير مكاتب فان ادى المال قبل موت السيد عتق بالكتابة وبطل التدبير ولو عجز نفسه او عجز سيدة بطلت الكتابة وبقي التدبير وان لم يؤد المال حتى مات السيد عتق بالتدبير قال الشيخ ابو حامد وبطلت الكتابة وقال ابن الصباغ عندى لا تبطل ويتبعه كسبه وولده كمن اعتق مكاتباً له قبل الاداء فكما لا يملك ابطال الكتابة بالاعتاق فكذا بالتدبير انتهى والصحيح كما قال الاسنوى ما قاله ابن الصباغ وبه جزم صاحب البحر وان لم يحتمل الثلث جميعه عتق منه بقدر الثلث بالتدبير وبقي ما زاد مكاتباً وسقط عنه من النجوم بقدر ما عتق فان عتق نصفه فنصف النجوم ام ربه فربما لم يحذف (قوله) الا ان كان هو (قوله) فى الاولى) اى في تدبير المكاتب (قوله) وقيس بها الثانية) اى كتابة المدبر اعتمده النهاية كما مر وكذا المغنى عبارة في شرح وكتابة مدبر ويعتق بالسابق من الموت واداء النجوم فان اداها عتق بالكتابة وإن مات السيد قبل الاداء عتق بالتدبير قال ابن المقرئ وبطلت الكتابة اخذ من كلام الشيخ ابى حامد في المسئلة قبلها والاوجه كما قال شيخنا اخذ من مقابله فيها الذى جرى هو عليه انها لا تبطل فيتبعه كسبه وولده قال شيخنا ويحتمل الفرق بان الكتابة هنا لاحقة وفيه امر سابقة انتهى والاوجه عدم الفرق كما مر (قوله) بان طروها) اى الكتابة على التدبير في الثانية (قوله) انه اذا كان الاسبق الموت الخ) اى في كل من المسئلتين (قوله) ولا فقدر ما يسعه فقط) اى وبقي الباقي مكاتباً فاذا ادى قسطه عتق سم (تمت) تسمع الدعوى من العبد بالتدبير والتعلق على السيد في حياته وعلى ورثته بعد موته ويحلف السيد على البت والوارث على نفي العلم كما علم مامر في الدعاوى ويقبل على الرجوع شاهدين واما التدبير فلا بد في اثباته من رجلين لانه ليس بمال وهو ما يطع عليه الرجال غالباً مغنى

(فصل) في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة (قوله) في حكم حمل المدبرة) إلى الكتاب في النهاية إلا قوله او قبله الى المتن وقوله بالفعل الى المتن (قوله) وعتقه) اى وما يتبع ذلك كالتنازع في المال الذى بيد المدبر ع (قوله) اذا ولدت مدبرة ولدا) بان علقته به بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد اسنى ومغنى (قول المتن من نكاح اوزنا) اى او من شبهة بامه مغنى عبارة الرشيدى اى مثلاً والا فقله مالوات به من شبهة حيث حكمنا برفقه او من نكاح فاسد ونحو ذلك كما ذكره والدارس ارحاه (قول المتن في الاظهر) والثاني يثبت كولد المستولدة بمجامع العتق بموت السيد وهذا قال الائمة الثلاثة مغنى زاد سم عن شرح الارشاد مانصه وانتصر له الزركشى بانه قياس تبع الولد للام في نذر الهدى والاضحية ويرد بان النذر لازم فقوى على استنباع الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم يقو على ذلك اه (قوله) لانه عقد) الى قول المتن وفي قول في المغنى

(قوله) والاضعف لا يدخل الخ) قد يقال التدبير اضعف من الكتابة فلم يدخل عليها (قوله) والا فقدر ما يسعه فقط) اى وبقي الباقي مكاتباً فاذا ادى قسطه عتقه

(فصل) في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة وجناية المدبر وعتقه (قوله) لا يثبت للولد حكم التدبير في الاظهر) قال في شرح الارشاد وقيل يلحقه التدبير ونقله في الشرح الصغير عن ترجيح الاكثرين وبه قال الائمة الثلاثة وانتصر له الزركشى بانه قياس تبع الولد للام في نذر الهدى والاضحية ويرد بان النذر لازم فيقوى على الاستنباع الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم يقو على ذلك اه

يسرى للولد الحادث بعده كالأمر بخلاف الاستيلاء وخرج بولدت مالو كانت حاملا عند (٨٧) موت السيد في تبعها جزما (ولو دبر حاملا)

يملكها أو حملها ولم يستثنه
(ثبت له) أي الحمل وإن
انفصل في حياة السيد (حكم
التدبير على المذهب) لأنه
كبعض أعضائها (فإن
مات) الأم في حياة السيد
بعد انفصاله أو قبله ثم انفصل
حيا (أو رجع في تدبيرها)
بالفعل أن تصور أو
(بالقول) على القول به (دام
تدبيره) وإن اتصل (وقيل
أن رجع وهو متصل فلا)
يدوم تدبيره بل يتبعها في
الرجوع كما يتبعها في التدبير
وفرق الأول بقوة العلق
وما يؤول إليه ولو خصص
الرجوع به أدام قطعاً أما إذا
استثناء فلا يتبعها ويفرق
بينه وبين ما مر في العلق
بقوته كما تقرر ومحل ذلك
أن ولدته قبل الموت والا
تبعها لأن الحرة لا تلد إلا
حراً أي غالباً ويعرف كونها
حاملاً حال التدبير بما مر
أول الوصايا (ولو دبر حاملاً)
وحده (صح) تدبيره كما يصح
اعتاقه دونها ولا يتعدى
إليها لأنه تابع (فإن مات)
السيد (علق) الحمل (دون
الأم) لما تقرر أنه تابع (وإن
باعها) مثلاً حاملاً (صح)
البيع (وكان رجوعاً عنه)
أي عن تدبيره كالأمر بالمدير
ناسياً لتدبيره (ولو ولدت
المعلق عتقها) بصفة ولدا
من نكاح أوزنا (لم يعتق

الأقوله أو قبله ثم انفصل حيا وقوله بالفعل إلى المتن وقوله ويفرق إلى محل ذلك (قوله وخرج بولدت الخ)
حاصل المسئلة أنها إذا كانت حاملاً في أحد الوقتين وقت التدبير ووقت الموت دون الآخر أو فيهما معا يتبعها
الولد أو الأفلأ وهذا حاصل ما أشار إليه في ولد المعلق عتقها كما يأتي سم (قوله فيتبعها جزما) ولا يتبعها ولدها
الذي ولدته قبل التدبير قطعاً معنى ونهاية (قوله المتن ولو دبر حاملاً) أي نفخت فيه الروح أم لا أخذ من قول
الشارح الأني ويعرف كونها حاملاً الخ ع ش (قوله ولم يستثنه) سيد كمرته (قوله بالفعل أن
تصور) قال سم هل من صورته أيلادها كما تقدم انتهى ولا يخفى عدم تأتبع مع قول المصنف وقيل أن
رجع وهو متصل فلا فلا يمكن أيلادها وهو متصل رشدي (قوله على القول به) أي المرجوح ع ش ومعنى
(قول المتن دام تدبيره) أي الحمل أم في الأولى فكما لو دبر عبد من فوات أحدهما قبل موت السيد أو أم في الثانية
فكالمرجوع بعد الانفصال معنى (قول المتن أن رجع) أي وأطلق معنى (قوله بقوة العلق الخ) عبارة المغنى
بأن التدبير فيه معنى العلق والعتق له قوة الما لوقال رجعت عن تدبيرها دون تدبيره فانه يدوم فيه قطعاً اه
(قوله دام قطعاً) أي تدبير الحمل ع ش (قوله وبين ما مر في العلق) أي فيما لوقال اعتقتك دون حملك
حيث يعتقان معا ع ش (قوله بقوته) أي العلق وضعف التدبير (قوله ومحل ذلك) أي قوله أما إذا استثناءه
الخ ويحتمل أن المشار إليه الخلاف المذكور بقول المصنف على المذهب (قوله قبل الموت) أي موت
السيد (قوله والاتبعها) أي وبطل الاستثناء سم (قوله أي غالباً) ومن غير الغالب مالو أوصى بما تلده
أمته ثم اعتقها الوارث سم وع ش (قوله ويعرف كونها حاملاً الخ) عبارة المغنى والزبادى ويعرف
وجود الحمل عند التدبير بوضعه لدون ستة أشهر من حين التدبير وإن وضعته لاكثر من أربع سنين من
حينئذ لم يتبعها أو لما بينهما مفرق بين من لها زوج يفتقر شها فلا يتبعها وبين غيرها فيتبعها اه (قوله بما مر
أول الوصايا) أي بأن انفصل لدون ستة أشهر من التدبير أو أكثر ولم يوجد وطء بعده يحتمل كون الولد منه
ع ش (قوله لأنه تابع) أي فلا يكون متبوعاً معنى (قوله مثلاً) أي وأخرجها عن ملسكة بطريق آخر كالهبة
والاقباض (قوله كالأمر بالمدير الخ) محل تأمل عبارة المغنى والأسنى أي تدبير الحمل قصد الرجوع أم لا
لدخول الحمل في البيع اه (قوله ولداً من نكاح الخ) أي بعد التعليق وقبل وجود الصفة أما الموجود عند
أحدهما فيعتق بعتقها كما يعلم من قوله ومن ثم ياتي هنا الخ ع ش (قول المتن وفي قول أن عتقت الخ) وهما
كالقولين في ولد المدبرة ولو كانت حاملاً عند وجود الصفة عتق الحمل قطعاً والحامل عند التعليق كالحامل عند
التدبير فيتبعها الحمل معنى (قوله وتعميم جريان الخلاف) يعني في كون الولد موجوداً عند التعليق حملاً كما
جري في كونه حاداً بعد التعليق الذي صوروا به كلام المصنف وإن قال ابن الصباغ أن الموجود عند التعليق
يتبعها قطعاً وتبعه ابن الرفعة وقال غيرهما أنه يتبعها قطعاً إن كان موجوداً عند وجود الصفة وسياق ذلك في
قول الشارح خلافاً لقطع ابن الرفعة الخ وقطع غيره به أيضاً الخ لكن لم أفهم قوله ومن ثم ياتي هنا على المعتمد
نظير تفصيله المار على أنه قدم في ولد المدبرة أنه إذا كان متصلاً عند وجود الصفة التي هي موت السيد أنه
يتبعها جزماً من غير خلاف فليحرر رشدي (قوله وهو) أي التعميم (قوله ومن ثم) أي من أجل أن ما هنا

(قوله وخرج بولدت مالو كانت حاملاً عند موت السيد الخ) حاصل المسئلة أنها إذا كانت حاملاً في أحد الوقتين
وقت التدبير ووقت الموت دون الآخر أو فيهما معا يتبعها الولد أو الأفلأ وهذا حاصل ما أشار إليه في ولد المعلق
عتقها كما يأتي (قوله بالفعل أن تصور الخ) هل من صورته أيلادها كما تقدم (قوله ويفرق بينه وبين ما مر في
العلق الخ) عبارة شرح الروض والفرق بينه وبين عدم صحة استثناءه من عتق أمه ظاهر اه (قوله والاتبعها)
أي وبطل الاستثناء منه (قوله أي غالباً) ومن غير الغالب مالو أوصى بما تلده أمته ثم اعتقها الوارث (قوله
صح البيع وكان رجوعاً عنه الخ) أي لدخوله في البيع وإن لم يقصد به الرجوع شرح الروض (قوله

الولد) لأنه عقد باحقه الفسخ فلم يعد له كالأمر والوصية (وفي قول أن عتقت بالصفة عتق) كولد أم الولد وجوابه ما تقرر أن هذا قابل للفسخ
وتعميم جريان الخلاف هو ما صرح به المصنف في تصحيح التنبية وهو قياس ما مر في ولد المدبرة ومن ثم ياتي هنا على المعتمد

قياس ونظير ما مر في ولد المدبرة (قوله نظير تفصيله السابق ثم) حاصل ما أشار إليه الشارح أن ولد المعلق عتقه ابصفاً إن كان حراً في وقت التعليق ووجود الصفة أو في أحدهما تبعها وإلا فلا سم (قوله وقطع غيره بها الخ) تقدم عن الرشدي انفان هذا مخالف لما قدمه في ولد المدبرة من الجزم بالتبعية فيه (قوله ومحل ما ذكر الخ) أي من التبعية (قوله ما لا ذابقي) أي التعليق (قوله أو بطل بموتها قبل الانفصال) أي أو بعد الانفصال كما يفهمه التقييد بالغير في قوله أو يغيره بدمه ويشمله تعبير شرح المنهج بقوله وبخلاف ما لو علق عتقه حاملاً وبطل بعد انفصاله تعليق عتقه أو قبله لكن بطل بموتها فلا يبطل تعليق عتقه أه فتقوله وبطل بعد انفصاله تعليق عتقه شامل لبطلانه بالموت أيضاً ثم محل عدم بطلان تعليق عتقه عند بطلان تعليق عتقه بموتها ما إذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار أما لو كان منها كدخولها الدار فإنه يبطل تعليق عتقه لفوات الصفة بموتها كما صرح بهذا التفصيل في شرح الروض فيما يشمل ما نحن فيه سم (قوله أو بغيره) أي كييعها سم (قوله فلا تبعية) أي في التعليق يعني فيبطل التعليق فيه سم (قول المتن ولا يتبع مدبر أولده) أي المملوك لسيده (فرع) لو دبر السيد عبداً ثم ملكه أمة فوطئها فانت بولد ملكه السيد سواء أفلنا أن العبد يملك أم لا ويثبت نسبه من العبد عليه ولا حد عليه للشبهة معنى (قوله وفارق الام) إلى الكتاب في المغنى إلا قوله لخبر فيه إلى ما إذا كان وقوله وقال إلى المتن (قوله في سبب الحرية) وهو التدبير (قوله أو يبعه) ولو بيع بعضه في الجناية بقي الباقي مدبراً معنى (قوله وبطل الخ) لعل الأولى التفریع (قوله أو فداء السيد له الخ) فإن مات وقد جنى المدبر ولم يبعه ولم يختر فداؤه فموته كاعتاق القن الجاني فإن كان السيد موسراً عتق وفدى من التركة لأنه اعتقه بالتدبير السابق ويفديه بالأقل من قيمته والارش كتعذر تسليم المبيع وإن كان معسر لم يعتق منه شيء وإن استغفره الجناية وإلا فاعتق منه ذلك الباقي ولو ضاق الثلث عن مال الجناية ففداء الوارث من ماله فلاؤه كماله لبيت لأن تنفيذ الوارث اجازة لا ابتداء عطية لأنه متمم به قصد المورث معنى وروض مع شرحه (قوله ويبقى التدبير) لعل الأنسب التفریع (قوله والجناية عليه الخ) ادخله المغنى في المتن بأن قال عقب قول المصنف وجنابته أي المدبر منه وعليه اه (قول المتن كله أو بعضه) أي يعتق كله إن خرج من الثلث أو بعضه إن لم يخرج كله من الثلث اه معنى (قول المتن بعد الدين) أي وبعد البرعات المنجزة في المرض وإن وقع التدبير في الصحة معنى (قوله أما إذا كان مستغرقاً الخ) وإن استغرق الدين نصف التركة وهي نفس المدبر فقط يبيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي منه وإن لم يكن عليه دين ولا مال

نظير تفصيله السابق ثم الخ) حاصل ما أشار إليه الشارح أن ولد المعلق عتقه ابصفاً إن كان حراً في وقت التعليق ووجود الصفة أو في أحدهما تبعها وإلا فلا وفي الروض أيضاً ولو قال لأمته أنت حرة بعد موتك بعشرين لم تعتق إلا بمضى المدة ولا يتبعها ولدها إلا لأن أنت به بعد موت السيد فاعتق من رأس المال قال في شرحه كولد المستوردة بجامع أن كلامهما يجوز إرفاقهما ويؤخذ من القياس أن محل ذلك إذا علقته به بعد الموت اه ولعل الكلام في غير ما هو محل عند التعليق أو عند تحقق الصفة (قوله بوجود الصفة) عبارة شرح المنهج بخلاف ما لو علق عتقه حاملاً ثم حملت لا يعتق إن انفصل قبل وجود الصفة ولا عتق تبعاً لأمه اه (قوله أو بطل بموتها قبل الانفصال) أي أو بعد الانفصال كما يفهمه التقييد بالغير في قوله أو بغيره بعده فتامه (قوله قبل الانفصال) أي أو بعده كما يشمله تعبيره في شرح المنهج بقوله وبخلاف ما لو علق عتقه حاملاً وبطل بعد انفصاله تعليق عتقه أو قبله لكن بطل بموتها فلا يبطل تعليق عتقه أه فتقوله وبطل بعد انفصاله تعليق عتقه شامل لبطلانه بالموت أيضاً ومحل عدم بطلان تعليق عتقه عند بطلان تعليق عتقه بموتها إذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار أما لو كانت منها كدخولها الدار فإنه يبطل تعليق عتقه لفوات الصفة بموتها كما صرح بهذا التفصيل في شرح الروض فيما يشمل ما نحن فيه (قوله أو بغيره) أي كييعها (قوله فلا تبعية) أي في التعليق يعني فيبطل التعليق فيه (قوله فلا يعتق منه شيء) أي ما لم

نظير تفصيله السابق ثم خلافاً لقطع ابن الرفعة بالتبعية فيما إذا اتصل عند التعليق وقطع غيره بها أيضاً إذا اتصل بوجود الصفة وقدر عتقت بها وإن حدث بعد التعليق ومحل ما ذكر في المتصل بالتعليق ما لا ذابقي أو بطل بموتها قبل الانفصال أو يغيره بعده بخلاف ما لو بطل بغيره قبله فلا تبعية ولم يبين المصنف هذا التفصيل على المعتمد للعلم به مما قدمه في ولد المدبرة كما تقرر فلا اعتراض عليه (ولا يتبع عبداً) مدبر أولده قطعاً وفارق الام بأنه يتبعها دونها وحرية فكذا في سبب الحرية (وجنابته) أي المدبر (كجناية قن) فيما مر فيها من قتله أو يبعه وبطل التدبير أو فداء السيد له ويبقى التدبير والجناية عليه كهي على قن ولا يلزم سيده أن يشتري بما أخذه من قيمته من يدره (ويعتق) المدبر (بالموت) أي موت السيد محسباً (من) الثلث كله أو بعضه بعد الدين) غير المستغرق لخبر فيه الأصح وقفه على راويه ابن عمر رضي الله عنهما ولأنه تبرع يلزم بالموت كالوصية أما إذا كان مستغرقاً فلا يعتق منه شيء وحيلة عتق كله أنت حر قبل مرض موتك بيوم

وإن مت فجأة قبل موتك بيوم فاذا

مات بعد التعليقين بأكثر من يوم عتق من راس المال وإن لم يكن له غيره ولو كان عليه دين مستغرق لان عتقه وقع في الصحة (ولو علق) في صحته (عتقا على صفة تختص بالمرض كان دخلت) الدار (في مرض موتي فانت حر عتق) عند (٣٨٩) وجود الصفة (من الثلث) كالموتنجز عتقه

حيث (وان احتملت) الصفة (الصحة) أي الوقوع فيها كالمرض بأن لم يقيد الصفة به كان دخلت فانت حر بعد موتي (فوجدت في المرض فن راس المال) يعتق (في الاظهر) نظرا لحالة التعليق لانه عنده لم يتهم بابطال حق الورثة هذا ان وجدت الصفة بغير اختياره أي السيد كطلوع الشمس وإلا فن الثلث قطعاً لا اختياره العتق في المرض ولو علقه كاملاً فوجدت وهو محجور عليه بفلس فكما ذكر او مجنون او سفیه عتق قطعاً وفارقاً ذنك بان الحجر فيها لحق الغير بخلاف هذين (ولو ادعى عبده التدبير فأنكره فليس برجوع) وان جوزنا الرجوع بالقول كما ان وجود الردة والطلاق ليس اسلاماً ورجعة وقالوا في موضع آخر انه رجوع واعتمداهنا (بل يخلف) السيد أنه ما دبره لاحتمال انه يقر فان نكل حلف العبد وثبت تدبيره وله رفع اليمين بازالة ملكه عنه (ولو وجد مع مدبر مال) او اختصاص (فقال كسبته بعد موت السيد وقال الوارث) بل (قبله صدق المدبر يمينه) لان البدله ومن ثم لو قالت عن ولدها

سواء عتق ثلثه مغني ونهاية (قوله بعد التعليقين) عبارة المغني بعد التعليق بالافراد (قوله بأكثر من يوم الخ) هذا ظاهر ان مات فجأة واما اذا مات من مرض فباعتبار ان يش قبله بأكثر من يوم عتق ورشدي (قول المتن بالمرض) أي مرض الموت مغني (قوله به) أي بالمرض (قوله كطلوع الشمس) أي وكفعل نحو العبد كما هو ظاهر رشدي (قوله وإلا) أي وان وجدت باختياره كدخول الدار مغني (قوله ولو علقه كاملاً) ولو علق عتق رقيقه بمرض مخوف فرضه وعاش عتق من راس المال وان مات منه فن الثلث ولو مات سيد المدبر وماله غائب او على معسر لم يحكم بعتق شيء منه حتى يصل للورثة من الغائب مثلاً فيتبين عتقه من الموت وبوقف كسبه فان استغرق التركة دين وثلثها يحتمل المدبر فابرى من الدين تبين عتقه وقت الإبراء مغني (قوله فكما ذكر) أي من التفصيل بين وجودها بغير اختياره او باختياره وحيث قد عتق قطعاً ظاهره ولو باختياره سم عبارة الرشدي قوله فكما ذكر أي من التفصيل بين الاختيار وعدمه وقوله عتق قطعاً لعل صوابه مطلقاً أي سواء وجدت الصفة باختياره ام بغير اختياره للفرق الذي ذكره وما في حاشية الشيخ غير ظاهر اه عبارة أي الشيخ قوله فكما ذكر أي من اجراء الاظهر ومقابلته فيه بقرينة قوله او مجنون او سفیه عتق قطعاً وعليه فالهبرة في هذا على الاظهر بوقت التعاقب فاعل قوله فيها سبق قبيل قول المصنف ولو قال اشريكه الموصر اعتقت الخ من ان الهبرة بوقت وجود الصفة مبنية على مقابل الاظهر اه واقول قول المغني عتق بلا خلاف ذكره البغوي اه إنما وافق تعبير الشارح والنهاية بقطعاً واما التعميم الذي ذكره سم والرشدي هنا فقد يفيد الاطلاق هنا والتفصيل في المفاسد والمرضى (قوله وفارقاً) أي المجنون والسفيه مغني (قوله ذنك) أي المرض والمحجور بفلس رشدي وسم (قوله فيهما) أي في المريض والمفلس وقوله لحق الغير وهو الورثة والغرماء وقوله بخلاف هذين أي السفيه والمجنون مغني (قول المتن ولو ادعى عبده الخ) عبارة الروض مع شرحه وتسمع الدعوى من العبد بالتدبير والتعليق لعتقه بصفة على السيد في حياته والورثة بعدهم وانه لانهم احق ان ناجزان ويحلفون أي الورثة يمين في العلم بذلك ويحلف السيد على البت على القاعدة في ذلك اه (قول المتن بل يحلف السيد) انظر ما وجهه وما وجه سماع دعوى العبد وما فائدتها مع ان من شروط الدعوى ان تكون ملزمة رشدي ومراعاة عن الاسنى ما يعلم منه وجههما (قوله فان نكل حلف العبد الخ) وله ايضا ان يقيم البينة بتدبيره ولو قالت بعد موت السيد دبرني حاملاً فالولد حر او ولده بعد موت السيد فهو حر وانكر الوارث ذلك في الاولى وقال بل دبرك حائلاً فهو قن وقال في الثانية بل ولده قبل الموت او قبل التدبير فهو قن صدق يمينه في الصورتين وكذا اذا اختلفا في ولد المستولدة هل ولده قبل موت السيد او بعده او ولده قبل الاستيلاء او بعده وتسمع دعوى المدبرة التدبير لو لدها حصة لتعلق حق الادمي بها حتى لو كانت قن وادعت على السيد ذلك سمعت دعواها مغني وروض

يسقط الدين بنحو ابراء كما هو ظاهر (قوله ولو علقه كاملاً فوجدت وهو محجور الخ) عبارة الروض ولو علق مطلقاً تصرف العتق بصفة فوجدت في حجر الفلس بغير اختياره عتق وإلا فلا او وجدت وبه جنون او حجر سفیه عتق وان علق عتقا مجنوناً نه الجن في وقوعه وجهان اه وقال في شرحه ان وجه الوجهين الوقوع وظاهره حيث لم يفصل في السفيه بين ان توجد باختياره او بغير اختياره انه لا فرق ولا يؤيده ترجيح الوقوع في التعليق بالجنون بناء على ان قياسه الوقوع في التعليق بالسفيه لان الوجود باختيار السفيه يزيد على التعليق بالسفيه كما هو ظاهر لان السفيه ليس باختيار السفيه بخلاف الصفة المختارة له (قوله فكما ذكر) أي من التفصيل بين وجودها بغير اختياره او باختياره وحيث قد عتق قطعاً ظاهره ولو باختياره (قوله وفارقاً ذنك) أي من وجدت في مرضه ومن وجدت في حجر سفیه (قوله ومن ثم لو قالت) أي المدبرة

ولده بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله صدق لانها بدعواها حرته نفت أن يكون لها عليه يد لان الحر لا يدخل تحت اليد وإنما سمعت دعواها لمصلحة الولد (وإن اقاما يمينتين) بما قالاه (قدمت يمينته) لا عضادها باليد ولو شهدت بينة الوارث ان ما بدعه كان ما في حياة السيد

وقال المدبر كان يدي لفلان صدق المدبر (كتاب الكتابة) من الكتب أى الجمع لما فيها من جمع النجوم واصل النجم هنا الوقت الذى يحل فيه مال الكتابة وهى شرعا عقد عتق بلفظها معلق بمال منجم بوقتين معلومين فاكثروا وتطلق على الخارجة السابقة قبيل الجراح وهى اسلامية لاذلا تعرفها الجاهلية ومخالفة للقياس من (٣٩٠) وجوه بيع ماله بماله وثبت مال فى ذمة قن لما لكة ابتداء وثبت ملك للقتن وجازت بل

ندبت مع ذلك للحاجة اذ السيد قد لا يسمح به جانا والعبد قد لا يستفرغ وسعه فى الكسب الا بعدها لازال القرقة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا والخبر الصحيح من من اعان مكاتبا فى زمن كتابته فى فك رقبته اظله الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله وكانت كاخارجة من اعظم مكاسب الصحابة رضى الله عنهم لخلوهم من اكثر الشبهات التى فى غيرهما واركناها قن وسيد وصيغة وعوض (هى مستحسنة ان طلبها رقيق امين قوى على كسب) يبنى بمؤنته ونجومه كما يدل عليه السياق فساوى قول اصله الكسب على انه محتمل ايضا وذلك لان الشافعى رضى الله عنه فسر الخير فى الآية بهذين واعتبر أولهما لثلا يضيع ما يحصله ومنه يؤخذ ان المراد بالامين هنا من لا يضيع المال وان لم يكن عدلا لنحو ترك صلاة ومحتمل ان المراد الثقة لكن يشترط ان لا يعرف بكثرة انفاق ما يديه فى الطاعة لان مثل هذا لا يرجى له عتق

مع شرحه (قوله كان يدي الخ) عبارة المغنى فقال كان فى يدي وديعة لرجل وملكته بعد العتق صدق يمينه ايضا ولو دبر رجلا ن امتهما وانت بولد وادعاء احدهما لحقه وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت ام ولده وبطل التدبير وان لم ياخذ شريكه نصف قيمتها لان السراية لا تتوقف على اخذها كما مروا فى الروض كاصله من ان اخذ القيمة رجوع فى التدبير مبنى على ضعفه وهوان السراية تتوقف على اخذ القيمة ويلغوزد المدبر فى حياة السيد وبعدهم ته كفى المعلق عتقه بصفة (خاتمة) لو قال لامته أنت حرة بعد موتى بعشر سنين مثلام يعنى تلك المدة من حين الموت ولا يتبعها ولدها فى حكم الصفة لان ان اتت به بعد موت السيد ولو قبل مضى المدة فيتبعها فى ذلك فيعتق من رأس المال كولد المستولدة بجامع ان كلا منهما لا يجوز ارقاها ويؤخذ من القياس ان ذلك اذا علقته به بعد الموت اهو فى الاسنى ما يوافقه (كتاب الكتابة)

بكسر الكاف على الاشهر وقيل بفتحها كالعتاقة مغنى ونهاية اى كان العتاقة بالفتح فقط ع ش (قوله اى الجمع) الى قوله خلا فالجمع فى المغنى الا قوله ويطلق الى وهى اسلامية وقوله كاخارجة وقوله كما يدل الى لان الشافعى وقوله ويحمل الى وثانيهما الى قوله لكن بحث فى النهاية الا قوله ويطلق الى وهى اسلامية وقوله وكانت الى واركناها وقوله فساوى الى واعتبر (قوله لما فيها من جمع الخ) عبارة الاسنى والنهية وهى لغة الضم والجمع وشرعا عقد الخ وسعى كتابة لان فيه من ضم نجم الى آخر وهى احسن وزاد المغنى وللعرف الجارى بكتابة ذلك فى كتابه يوافقه اى فتسميتها كتابة من تسمية الشئ باسم متعلقه وهو الصك عزيزى (قوله معلق) صفة ثانية لعتق (قوله اذ السيد قد لا يسمح الخ) عبارة المغنى لكن يجوزها الشارع لمسيس الحاجة فان العتق مندوب اليه والسيد قد لا يسمح الخ فاحتمل الشرع فيها ما لا يحتمل فى غيرها كما احتمل الجهالة فى ربح القراض وعمل الجعالة للحاجة اه (قوله وللخبر الصحيح من اعان الخ) وقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد ما بقى عليه درهم مغنى ونهاية (قوله وكانت) اى الكتابة قبل اول من كتب عبد لعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يقال له ابو امية مغنى (قول المتن هى مستحبة) لا واجبة وان طلبها الرقيق قياسا على التدبير وشراء القريب ولثلا يتعطل اثر الملك وتحكم المالك على المالكين شيخ الاسلام ومغنى (قول المتن رقيق) اى كله او بعضه كما سياتى مغنى (قوله فساوى) اى قوله كسب منكرا (قوله محتمل الخ) اى للجنس الصادق بكسب ما (قوله وذلك) اى التقييد بالامين والقوى (قوله لثلا يضيع الخ) اى فلا يعتق مغنى (قوله ومنه) اى من التعليل (قوله ان المراد بالامين هنا من لا يضيع المال الخ) معتمد ع ش (قوله والطلب) كذا فى شرح المنهج لكن اسقطه الاسنى والمغنى (قوله ولم يجب) وتفاوق الايتاء حيث اجرى على ظاهر الامر من الوجوب كما سياتى لانه مواساة واحوال الشرع لا تمنع وجوبها كالزكاة اسنى ومغنى (قوله لانه بعد الخطر) اى الامر الوارد بعد الخطر والمنع (وهو بيع ماله بماله) معترض بين اسم ان وخبره (قوله للاباحة) اى كما اعتمده فى جمع الجوامع ثم نقل عن جمع انه للوجوب وعن امام الحرمين التوقف سم عبارة ع ش اى والامر بعد الخطر اى المنع لا يقتضى الوجوب ولا الندب ولذا قال وندبهم دليل اخر اه (قوله بل هى مباحة) الى المتن فى المغنى الا قوله لكن بحث الى قول الشارح ويباقى فى النهاية الا

(قوله وقال المدبر كان يدي) عبارة الروض كان وديعة لرجل وملكته بعد اى بعد العتق صدق ايضا اه

(كتاب الكتابة)

(قوله للاباحة وندبها) اى كما اعتمده فى جمع الجوامع ثم نقل عن جمع انه للوجوب وعن امام الحرمين

ذلك

بالكتابة وثانيهما الطالب ليوثق منه بتحصيل النجوم ولم يجب خلا فالجمع من السلف لظاهر الامر

فى الآية لانه بعد الخطر وهو بيع ماله بماله للاباحة وندبهم دليل آخر (قيل أو غير قوى) لانه اذا عرفت أمانته يعان بالصدقة والزكاة ورد بان فيه ضررا على السيد ولا وثوق بتلك الاعانة قيل أو غير أمين لانه يبادر للبحريرة ورد بان يضيع ما يكسبه (ولا تتركه بحال) بل هى مباحة

وان انتفيا والطلب لانها قد تنفضي للعقق لكن بحث البلقيني كراهتها الفاسق يضع كسبه في الفسق ولو استولى عليه السيد لا تمتنع من ذلك قال هو وغيره بل قد ينتهي الحال للتحريم اي وهو قياس حرمة الصدقة والقرض (٣٩١) إذا علم من أخذها صرفهما في محرم ثم

رأيت الاذرعى بحقه فيمن علم منه انه يكتسب بطريق الفسق وهو صريح فيما ذكرته إذ المدار على تمكّنه بسببها من المحرم (وصيغتها) لفظ أو إشارة آخرس أو كتابة تشعر بها وكل من الاولين صريح أو كناية فن صرائحها (كاتبك) أو أنت مكاتب (على كذا) كالف (منجما) بشرط أن يضم لذلك قوله (إذا أدبته) مثلا (فانت حر) لان لفظها يصلح للخارجة ايضا فاحتيج تمييزها باذا وما بعدها والتعبير بالاداء للغالب من وجود الاداء في الكتابة ولا في كذا قال جمع ان يقول فاذا برئت أو فرغت ذمتك منه فانت حر أو ينوي ذلك ويأتي ان نحو الاداء يقوم مقام الاداء فالمراد به شرعا هنا فراغ الذمة وحذف إلى الذي صرح به غيره لانه غير شرط نعم ان صرح به لم يكف الاداء لو كيله فيما يظهر لان الاداء اليه نفسه مقصود فلم يرق الوكيل فيه مقامه بخلاف القاضى في نحو الممتنع لانه منزل منزله شرعا (ويبين) وجوب اقدر العوض وصفته بما مر في السلم كما يأتي نعم ان كان محل العقد نقد غالب لم

ذلك القول (قوله وان انتفيا الخ) الا صوب اسقاط الو او كافي غيره ثم رايته في الرشيدى مانصه الو او للحال وهي ساقطة في بعض النسخ والمراد انتفاء الشروط او بعضها اه (قوله والطلب) من العطف على الضمير المرفوع المتصل بلاتا كيد بمنفصل (قوله لكن بحث البلقيني الخ) عبارة الرشيدى نعم تكره كتابة عبد يضع كسبه في الفسق واستيلاء السيد بمنعه كما نقله الزياى عن البلقيني اه (قوله قال هو وغيره الخ) عبارة المغنى والنهاية ويستثنى كما قال الاذرعى ما اذا كان الرقيق فاسقا بسرة او نحوها وعلم السيد انه لو كاتبه مع العجز عن الكسب لا يكتسب بطريق الفسق فانها تكره بل ينبغي تحريمها لتضمنها التمكن من الفساد ولو امتنع الرقيق منها وقد طلبها سيده لم يجبر عليها ككسبه اه (قوله من ذلك) اي تضيق كسبه في الفسق (قوله) فيمن علم الخ) لعل المراد بالعلم بذلك ما يشمل الظن الغالب فليراجع (قول المتن وصيغتها الخ) اي صيغة ايجابها الصريح من جانب السيد الناطق قوله لعبد كاتبك الخ معنى (قوله تشعر) اي كل منها فكان الأولى التذكير (قوله بشرط) الى قوله والتعبير في المغنى (قوله بشرط ان يضم لذلك قوله الخ) اي او ينويه كما سياتى رشيدى (قوله والتعبير الخ) عبارة المغنى ولا تقيد بما ذكر بل مثله فاذا برئت منه او فرغت ذمتك منه فانت حر اه زاد النهاية ويشمل برئت من حصول ذلك باداء النجوم والبراءة المفوظ بها وفراغ الذمة شامل للاستيفاء والبراءة باللفظ قال البلقيني لو قال كاتبك على كذا منجما الكتابة التي يحصل فيها العتق كان كافيا في الصراحة لان القصد الخارج اه (قوله او ينوي ذلك) اي كما سياتى سم اي فهو عطف على قوله يضم لذلك قوله الخ (قوله ويأتي) اي بعد قول المصنف فن ادى حصته الخ عش (قوله فالمراد به) اي بالاداء فراغ الذمة اي الشامل للاستيفاء والبراءة باللفظ كما مر عن النهاية (قوله وجوبا) الى التنبيه في المغنى الى قول المتن وشرطها في النهاية (قوله يانه) اي العوض التقدم معنى (قوله استوت او اختلفت) يحتمل ان المراد استواؤها في قدرها واختلافها فيه كان يجعل النجمين مثلا شهرين او يجعل احدهما شهر او الاخر سنة ويحتمل ان المراد الاستواء والاختلاف من حيث المال فيها كان يجعل في نجم دينار او في آخر دينارين سم والمتبادر الاول (قوله نعم الخ) هو استدراك على ظاهر المتن في جمعه النجوم رشيدى عبارة عش اشار به الى ان النجوم في كلام المصنف اريد بها ما فوق الواحد اه (قوله لا يجب الخ) عبارة المغنى ويكنى ذكر نجمين وهل يشترط في كتابة من بعضه حر التجميع وجهان احدهما الاشتراط وان كان قديما يملك بعضه الحر ما يؤديه لاتباع السلف معنى ويأتي في الشارح نحوها (قوله وابتداء النجوم الخ) عبارة المغنى ولا يشترط تعيين ابتداء النجوم بل يكتفى بالاطلاق ويكون ابتداءها من العقد على الصحيح اه (قوله وهو المراد هنا) اي بدليل وقسط الخ سم (قوله عقد معاوضة الخ) اي ان يقال اي عقد الخ (قول المتن

التوقف (قوله كاتبك على كذا منجما الخ) قال البلقيني ولو قال كاتبك على كذا منجما الكتابة التي يحصل فيها العتق كان كافيا في الصراحة لان القصد اخراج كتابة الخراج مر (قوله او ينوي ذلك) اي كما سياتى (قوله فالمراد به شرعا هنا الخ) لو قصد حقيقته فينبغي ان لا يقوم الاداء مقامه (قوله ويبين وجوبا قدر العوض وصفته الخ) اي ولو كاتبه بنجمين مثلا على ان يعتق بالاول صح وعق بالاول لانه لو كاتبه مطلقا وادى بعض المال فاعتقه على ان يؤدى الباقي بعد العتق صح فكذا لو شرطه ابتداءه روض وشرحه (قوله استوت او اختلفت) فان قلت سياتى آتانا ان المراد هنا بالنجم الوقت فما معنى استوائها واختلافها قلت يحتمل ان المراد استواؤها في قدرها واختلافها فيه كان يجعل النجمين مثلا شهرين او يجعل احدهما شهرا والاخر سنة ويحتمل ان المراد الاستواء والاختلاف من حيث المال فيها كان يجعل في نجم دينار او في آخر دينارين (قوله وهو المراد هنا) اي بدليل وقسط الخ

يشترط بيانه كالبيع (عدد النجوم) استوت او اختلفت نعم لا يجب كونها ثلاثة كما يأتي (وقسط كل نجم) اي ما يؤدى عند حلول كل نجم لانها عقد معاوضة فاشترط فيه معرفة العوض كالبيع وابتداء النجوم من العقد والنجم الوقت المضروب وهو المراد هنا ويطلق على المال المؤدى فيه كما يأتي في قوله ان اتفقت النجوم (تنبيه) بما يلزم به هنا عقد معاوضة يحكم فيه لاحد المتعاقدين يملك العوض والمعوض معا وهو هذا

فان السيد يملك النجوم فيه بمجرد العدم (٣٩٢) بقاء المسكاتب على ملكه إلى اداء جميع النجوم والغاز بعضهم عنه بملوك لا مالك له

مبنى على ضعيف ان المسكاتب

مع بقاءه على الرق لا مالك له (ولو ترك لفظ التعليق)

للحرية بالاداء (ونواه) بما قبله (جاز) لاستقلال

السيد بالعق المقصود نعم الفاسدة لا بد فيها من التلفظ

به (ولا يكفي لفظ كتابة بلا تعليق ولانية على المذهب)

لما امر انها تقع على المخارجة أيضا وبه فارق ما مر في

التدبير ومر ثم فرق آخر (ويقول) فورا نظير ما مر

في البيع (المسكاتب) لا أجنبي بل ولا وكيل العبد

فيما يظهر لانه لا يصير أهلا للتوكيل الا بعد قبولها

(قبلت) مثلا كغيره من عقود المعاوضة ويكفي

استيجاب وإيجاب ككاتبتني على كذا فيقول كاتبتك

ولما لم يكف الاداء بلا قبول كالا عطاء في الخلع لان

هذا أشبه بالبيع من ذلك وفرق شارح بما فيه نظرو بما

فرقت به بينهما يعلم الفرق بين عدم صحة القبول الاجنبى

هنا لاثم قيل قول أصله العبد أولى لانه لا يمكنه يصير مكاتبا

بعده وهو غفلة عن نحو إني أراي أعصر خمرًا وعن

اتفاق البلغاء على أن الجواز أبلغ (وشرطهما) أى

السيد والفن (تكليف) واختيار فيهما ولو أعيين وقيد الاختيار يعلم بما مر

ولو ترك أى فى الكتابة الصحيحة معنى (قوله لفظ التعليق للحرية) وهو قوله إذا أدته فانت حر معنى (قوله

بما قبله) أى بقوله كاتبتك على كذا الخ معنى ونهاية أى عند وجود جزء منه عش (قوله لاستقلال

السيد الخ) عبارة المعنى لان المقصود منها العتق وهو يقع بالكتابة مع النية جزءا لا استقلال المحاط به اه (قوله من التلفظ به) أى بقوله إذا أدته فانت حر معنى أى أو نحوه مما مر عن المعنى والنهاية (قوله لما مر)

الى قوله ولما لم يكف الاداء فى المعنى الا قوله ولا وكيل العبد الى المتن (قوله انها تقع على المخارجة ايضا) أى فلا بد من تمييز باللفظ أو النية نهاية ومعنى (قوله فرق آخر) وهو أن التدبير كان معلوما فى الجاهلية ولم

يتغير معنى عبارة النهاية و فرق الاول بان التدبير مشهور فى معناه بخلاف الكتابة لا يعرف معناها الا الخواص اه (قوله لا اجنبى) عبارة المعنى قضية قوله ويقول المسكاتب قبلت انه لو قبل اجنبى الكتابة من

السيد لى دى عن العبد النجوم فاذا اداها عتق انه لا يصح وهو ما صححه فى زيادة الروضة لمخالفتة موضوع الباب فعلى هذا لادى عتق العبد لوجود الصفة ورجع السيد على الاجنبى بالقيمة ورد له ما اخذ منه اه

وفى سم بعد ذكر ذلك عن الروض وشرحه ما نصه ولعل صورته كاتبت عبدى على كذا عايلك فاذا أدته فهو حر فقال كاتبتك على ذلك اه (قوله الا بعد قبولها) ظاهره وإن اذن له السيد فى التوكيل عش

(قوله ويكفى استيجاب الخ) أى واستقبال وقبول كالم قول السيد اقبل الكتابة أو تكتب منى بكذا الى آخر الشروط فقال العبد قبلت عش (قوله ككاتبتني على كذا) أى الى آخر الشروط المتقدمة (قوله فيقول

كاتبتك) أى فورا كما فهم من الفاء عش (قوله لان هذا) أى عقد الكتابة وقوله من ذاك أى الخلع (قوله وبما فرقت الخ) وهو قوله لان هذا أشبه الخ (قوله قيل الخ) وعن قال بذلك المعنى (قوله بعد) أى بعد القبول

(قوله اولى) أى من تعبيره بالمسكاتب نهاية (قوله ودو غفلة عن نحو الخ) قد يقال ان ما ذكره انما يفيد صحة تعبير المصنف لا مساواة لتعبير الاصل (قوله أى السيد) الى قوله نعم ان صرح فى المعنى والى قول المتن ومكرى

فى النهاية الا قوله نعم الى ولا ما ذون له وقوله كما بحثه جمع الى المتن (قول المتن تكليف) أى كونهما عاقلين بالغين معنى (قوله واختيار) فان اكرها او احدهما فالكتابة باطلة معنى وشرح المنهج زاد عش وينبغى ان

محله ما لم يكره بحق كان نذر كتابته فاكراه على ذلك فانها تصح حينئذ لان الفعل مع الاكراه بحق كالفعل مع الاختيار ثم هو ظاهر ان كان النذر مقيدا بزم من معين كرهضان مثلا و آخر الكتابة الى ان بقى منه زمن قليل

فان لم يكن كذلك كان النذر مطلقا فلا يجوز اكراهه عليه لانه لم يلتزم وقتا بعينه حتى ياتم بالتأخير عنه فلو اكرهه على ذلك لفعل لم يصح هذا ولو مات من غير كتابة عصى فى الحالة الاولى من الوقت الذى عين الكتابة

فيه وفى الحالة الثانية من آخر وقت الامكان اه (قوله ولو اعميين) أى اوسكرانين شرح المنهج عبارة المعنى وقد يفهم كلام المصنف ان السكران العاصى بسكره لا تصح كتابته لانه يرى عدم تكليفه وقدر

الكلام على ذلك فى الطلاق وغيره اه (قوله فلا يصح من مجبور عليه الخ) ولا من ولى المجبور عليه ابا كان أو غيره لانها تبرع معنى وشيخ الاسلام وكان ينبغى ان يذكره الشارح حتى يظهر حوله وزعم انه الخ

(قوله بملوك لا مالك له) قد يقال ان اراد بالملوك ما يصلح للملك فهذا ليس غريبا حتى يلغز به فان المباحات كالماء والخطب كذلك وان اراد به ما جرى عليه الملك فيما سبق فكذلك لان ما وقع الاعراض عنه مما جرت

العادة بالاعراض عنه كذلك وان اراد ما تعلق به الملك ألا فالكتابة ليس كذلك على هذا القول فليتامل (قوله وبما فرقت به بينهما يعلم الفرق بين عدم صحة قبول الاجنبى هنا لاثم) فى الروض وشرحه ولو قبل الكتابة من السيد اجنبى لى دى عن العبد النجوم لم تصح الكتابة لمخالفتها موضوع الباب فان ادى عتق العبد لوجود

الصفة ورجع السيد على الاجنبى بالقيمة ورد له ما اخذ منه اه ولعل صورته كاتبت عبدى على كذا عايلك فاذا أدته فهو حر فقال قبلت ذلك أو كاتب عبدك على فاذا أدته فهو حر فقال كاتبتك على كذا (قوله وشرطهما تكليف) قال فى الروض ويصح كتابة مدبر ومعلق عتقه بصفة ومستولدة اه قال فى شرحه فيعتق الثانى بوجود

الصفة إن وجدت قبل اداء النجوم والافاداتها والاخران يموت السيدان مات قبل الاداء والافاداة (قوله

فى الطلاق (واطلاق) التصرف فى السيد لما تقرر أنها كالبيع فلا تصح من مجبور عليه ولو بفلس

(قوله

ولو باذن الولي وزعم أنه مطلق التصرف في مال موليه فاسد بل تصرفه فيه مقيد بالصاحبة (٣٩٣) ولأن مكاتب لعبد ولو باذن السيد

وكذا لا تصح من مبيع
لعدم اهليتهما للولاء وفي
العبد فلا تصح كتابة عبد
صغير أو مجنون نعم أن صرح
بالتعليق بالأداء فادى اليه
أحدهما عتق بوجود الصفة
لأن الكتابة فلا يرجع
السيد عليه بشيء وكذا في
سائر أقسام الكتابة الباطلة
ولا ماذون له في التجارة
حجر عليه الخاكم في كسابه
ليصرفها في دينه كالتاجر
والمرهون الاتين وتصح
كتابة عبد سفيه كما بحثه جمع
واعترضوا ما وهمه المان
من عدم صحته بأنه لم يذكره
أحد ونقلوا الأول عن
مقتضى كلامهم ووجهه
بأن الأداء لم ينحصر في
الكسب فقد يؤدي من
الزكاة وغيرها ويؤيده
صححة كتابة عبد مرتد وأن
أوقفنا تصرفه ويصح أداءه
في الردة (وكتابة المريض)
مرض الموت محسوبة (من
الثالث) ولو باضعاف قيمته
لأن كسبه ملك السيد (فإن
كان له مثله) أي مثلاً
قيمه عند الموت (صححت كتابة
كله) سواء كان ما خلفه بما
أداه الرقيق أم من غيره
لخروجه من الثلث (فإن لم
يملك غيره وادى في حياته
مائتين) كاتبه عليهما
(وقيمه مائة عتق) كله لبقاء
مثله للورثة وهذا كالمثال
لما قبله (وإن أدى مائة)

(قوله ولو باذن الولي) غاية أخرى في عدم الصحة من المحجور عليه والمراد بالمحجور عليه بالفلس أن يزيد
دينه على ماله وهو غير مستقل فيحجر القاضي على وليه في ماله فلا تصح الكتابة من وليه وهو ظاهر ولا منه وإن
اذن له وليه فيها ع و اعتبر شرح المنهج الولي في غير المحجور عليه بفلس عبارة ولا من صبي ومجنون
ومحجور سفيه وأولياهم ولأن محجور فلساه ومقتضاه أن المراد بمحجور عليه بفلس المستقل بالبلوغ
والعقل والرشد وهو خلاف ما ذكره أي ع ش (قوله وزعم أنه) أي الولي ع ش (قوله) وكذا لا تصح من
مبيع الخ) الاخصر الأسبك ولا من مبيع كافى النهاية (قوله وفي العبد) عطف على في السيد (قوله نعم أن
صرح) أي السيد (قوله الباطلة) سياق في الفصل الأخير الفرق بينها وبين الكتابة الفاسدة (قوله) ولا
ماذون له الخ) أي ولا تصح كتابة عبد ماذون الخ وذلك لأنه عاجز عن السعي في تحصيل النجوم ع ش (قوله
كما بحثه جمع الخ) عبارة المغني (تنبيه) اشتراط الاطلاق في العبد لم يذكره أحد والذي نص عليه الشافعي
والأصحاب اعتبار البلوغ والعقل فلا ينصرف لانه لم ينحصر الأداء الخ وقد ذكر المصنف ما لا يحتاج إليه
وهو التكليف فإنه يستغنى عنه باطلاق التصرف كما فعل في العتق وترك ما يحتاج إليه وهو الاختيار اه (قوله
صححة كتابة عبد مرتد الخ) يستفاد منه الفرق بين كون السيد مرتداً فلا يصح أن يكاتب وكون العبد مرتداً
فتصح كتابته ولهذا قال في الروض ولا تصح من مرتد ثم قال وتصح كتابة عبد مرتد ويغني بالأداء اه سم
(قوله ويصح الخ) زيادة فائدة لا دخل له في التأييد (قول المتن وكتابة المريض الخ) ولو كاتب في الصحة
وقبض النجوم في المرض أو قبضها وأرثه بعد موته أو أقره في المرض بالقبض لها في الصحة أو المرض عتق من
رأس المال روض مع شرحه (قوله مرض الموت) إلى قوله هذا إن لم يحجر في المغني (قوله ولو باضعاف
قيمه) أي ولا ينظر إليها وقت الكتابة لأن حق الورثة لم يعتق بها إلا لأن احتمال أن السيد يضيعها في مصالحه
بجبري (قوله لأن كسبه ملك السيد) أي وقد جعله للعبد بكتابتها عبد البر أي فقهه على الورثة بكتابتها
وحاصل التعليل أنه لما فوت على الورثة كسب العبد كان تبرع بنفس العبد من غير مقابل فلذلك حسب العبد
من الثلث اه بجبري ويظهر أن المراد أنه لما كان كسب المكاتب المؤدى به النجوم مأكلاً للسيد كان عتقه بها
كالعتق من غير مقابل فحسب من الثلث (قوله أما إذا لم يخلف غيره ولم يؤد الخ) عبارة المغني واحتراز
بقوله وادى في حياته عمال لم يؤد شيئاً حتى مات السيد ثلث مكاتب فان أدى حصته من النجوم عتق ولا يزيد
العتق بالأداء لبطالته في الثلثين فلا تعود (تنبيه) هذا كله إذا لم يجز الورثة الكتابة في جميعه فان أجازوا في
جميعه عتق كله أو في بعضها عتق ما أجازوا والولا للبيت ولو لم يملك إلا عبيدين قيمتهما سواء فكاتب في
المرض أحدهما وباع الآخر نسيئة ومات ولم يحصل بيده ثمن ولا نجوم صحت الكتابة في ثلث هذا والبيع في ثلث
ذاك إذا لم يجز الوارث ولا يزداد في البيع والكتابة بأداء الثمن والنجوم اه وفي الروض مع شرحه مثلاً فاذا

اه وقد يفهم من قوله بموت السيد إن مات قبل الأداء أنها عتق عن الأيلا دلالة عن الكتابة فلا يتبعها كسبها
وأولادها وسياق ما فيه ثم قال في الروض قبل الحكم الخامس فصل وطء مكاتبه حرام إلى أن قال فان أولدها
صارت مستولدة إلى أن قال فان مات أي السيد قبل تعجيلها عتقت بالكتابة أي لا بالاستيلاء وتبعها كسبها
وأولادها الحادثون بعد الكتابة أي ولو بعد الاستيلاء وكذا لو عتق المكاتب بصفة فوجدت قبل الأداء
قال في شرحه عتق بوجود الصفة عن الكتابة وتبعه كسبه وأولاده الحادثون لأن عتق المكاتب لا يقع إلا عن
الكتابة ولو أولدها ثم مات قبل تعجيلها عتقت عن الكتابة وتبعها أولادها الحادثون وكسبها
الحاصل بعد الكتابة صرح به الأصل اه وبهذا يعلم أن قوله في المواضع الأول بموت السيد معناه عن الكتابة
لا كما يتوهم من ظاهره وقضية اطلاق العتق في هذه الصورة عن الكتابة سقوط النجوم عنه ويكون كالمو
اعته فليراجع (وتصح كتابة عبد سفيه) كتب عليه مر (قوله وإن أوقفنا تصرفه الخ) هذا مع قوله الاتي ولو
كاتب مرتداً الخ يستفاد منه الفرق بين كون السيد مرتداً فلا يصح أن يكاتب وكون العبد مرتداً فتصح كتابته

على الجديد) المبطل لوقف العقود وهو الاصح أيضا وعلى القديم لا تبطل بل توقف فان أسلم بان صحتها والا فلا هذا ان لم يحجر الحاكم عليه وقلنا لا حجر عليه بنفس الردة والا بطلت قطعا وقيل لافرق ومرة هذه في الردة ضمن تقسيم فلا تكرار وتصح من حربي وغيره (ولا تصح كتابة) من تعلق به حق لازم نحو (مرهون) وجان تعلق برقبته مال لانه معرض للبيع فيها وانما صح عتقه لانه أقوى (ومكرى) أى سواء استوجرت عينه أم سلم عما في الذمة فيما يظهر وإن كان للبؤجر ابداله نظر للحالة الراهنة ويحتمل التخصيص بالاول لانه المتبادر من قولهم مكرى ومن تعليمه له بقوله لان منافعه مستحقة للمستأجر فينا فيها ايضا ومثله موصى بمنفعته بعد موت الموصى ومغضوب لا يقدر على انتزاعه (وشرط العوض كونه دينيا) إذ لا ملك له يرد العقد عليه موصوفا بصفات السلم نعم الاوجه انه يكفي نادر الوجود عنا (مؤجلا) لانه الماثور سلفا وخلفا ولانه عاجز حالا ولم يكتف بهذا عما قبله قال ابن الصلاح

(أدى) أى بعد موت السيد حصته أى حصة الثلث (قوله عتق) أى الثلث ولا يعتق منه شيء بعد ذلك لان كتابة ثلثه تبطل بمجرد الموت سمو المراد ان ما اداه العبد بعد موت السيد لا اعتبار به فلا تنفذ الكتابة في شيء زاد على الثلث نظر المال الكتابة ع (قوله ولو مرتد الخ) تنبيه لا يبطل الكتابة طرورا بطلانها ولا طرورا بطلانها وان أسلم السيد اعتد بما اخذه حال رده ويصح كتابة مرتد ويعتق بالاداء ولو في زمن رده وان قتل قبل الاداء فافى يده للسيد ولو التحق سيد المكاتب بدار الحرب مرتدا وقف ماله أدى الحاكم تجرم مكاتبه وعتق وان تجزأ تجزأ الحاكم رقبته فان جاء السيد بعد ذلك ولو مسلما بقي التعجيل بحاله مغنى وروض مع شرحه (قوله المبطل لوقوف العقود) أى التى يشترط فيها اتصال القبول بالايحباب بخلاف مالا يشترط فيه ذلك كالتدين والوصية كما تقدم بجبرى عن الحلبي (قوله والا فلا) عبارة للمغنى والا بطلانها اه (قوله هذا) أى الخلاف المذكور (قوله وقلنا لا حجر الخ) وهو المعتمد على ما في بعض نسخ الشارح ثم وفى اكثرها عدم اعتبار هذا القيد فيصير محجورا عليه بنفس الردة ع (قوله وقيل لافرق) أى فى جريان الخلاف بين وجود الحجر وعدمه (قوله فلا تكرار) خلافا للمغنى (قوله وتصح من حربي الخ) وقد شمل ذلك قول المصنف تكليف واطلاق وشمل ايضا المنتقل من دين الى دين فنصح كتابته لبقاء ملكه وان كان لا يقبل منه الا الاسلام اه ع وفيه توقف فليراجع (قول المتن ومكرى) ظاهره وان قصرت المدقوب وجهه بانه لما كان عاجزا فى اول المددة نزل منزلة مالوكا تبه على منفعة لم تتصل بالمقدع ع (قوله وان كان الخ) وقوله نظر الخ كل منهما راجع للمعطوف فقط (قوله ويحتمل التخصيص الخ) وفاقا لظاهر صنيع النهاية والمغنى (قوله بالاول) أى باجارة العين (قوله ومن تعليمه له) أى لعدم صحة كتابة مكرى (قوله لان منافعه) إلى قوله اه فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله نعم الى المتن (قوله ومثله موصى الخ) هذا من تعلق به حق لازم فكان الاول عطفه على ما قبله وتأخير لفظ مثله الى مسألة المغضوب فتأمل رشيدى (قوله بعد موت الموصى) يفيد الصحة قبل موت الموصى وذكر وافي الوصية ان الكتابة رجوع عن الوصية به وهل عن الوصية بمنفعته سم والظاهر نعم (قوله ومغضوب الخ) عبارة الاسنى والمغنى ولا كتابة المغضوب ان لم يتمكن من التصرف فى بد الغاصب واطلاق العمرانى المنع محمول على ذلك اه (قوله موصوفا الخ) أى ان كان عرضا مغنى (قوله والآوجه انه يكفي الخ) أى وان لم يكف ثم نهاية والفرق ان عقد السلم معاوضة محضة المقصود منها حصول المسلم فيه فى مقابلة راس المال فاشترط فيه القدرة على تحصيله وقت الحلول وايضا فالشارع متشوف للعتق فاكتفى فيه بما يؤدى الى العتق ولو احتملا ع (قوله لانه الماثور الخ) عبارة للمغنى لان الماثور عن الصحابة فمن بعدهم قولا وفعلانا ما هو التأجيل ولم يعقدها احد منهم حاله ولو لجاز لم يتفقوا على تركه مع اختلاف الاغراض خصوصاً فيه تعجيل عتقه واختار ابن عبد السلام والرويانى فى حليته جواز الحلول وهو مذهب الامامين مالك وابى حنيفة اه (قوله ولم يكتف الخ) عبارة النهاية وانما لم يكتف الخ لان دلالة الالتزام كما قال

ولهذا قال فى الروض ولا تصح من مرتد ثم قال وتصح كتابة عتق مرتد ويعتق بالاداء اه (قوله فاذا أدى حصته من النجوم عتق) قال فى الروض ولا يزد العتق بالاداء لبطلانها فى الثلثين اه أى لا يراد فى الكفاية بقدر نصف ما أدى وهو سدس لبطلانها فى الثلثين اه ووجه توهيم زيادة العتق بقدر نصف ما أدى انه لو كان قيمته مائة وكتبه على مائة فاذا أدى ثلثها بعد موته حصل للورثة مائة ثلثا العبد وثلث المائة والمجموع مائة فينبغى ان يعتق منه قدر نصفها ليكون ما عتق قدر الثلث وذلك نصف الثلث الذى نفذت الكتابة فيه وقدر نصف ما أدى وهو السدس والمجموع نصفه وقيمته خمسون (قوله ومثله موصى بمنفعته بعد موت الموصى) يفيد الصحة قبل موت الموصى وذكر وافي الوصية ان الكتابة رجوع عن الوصية به وهل عن الوصية بمنفعته (قوله ومغضوب الخ) فى شرح الروض ولا كتابة المغضوب ان لم يتمكن من التصرف فى بد الغاصب واطلاق العمرانى المنع محمول على ذلك اه (قوله نعم الاوجه انه يكفي نادر الوجود) هذا (هنا) كتب عليه مر (قوله لان دلالة المؤجل على الدين

ابن الصلاح لا يكتفى بها الخ (قوله من دلالة التضمن) قد يمنعه ابن الصلاح بأن التضمن قد يسمى بالالتزام سم (قوله ودلالة التضمن يكتفى بها الخ) لأن الصلاح منعه سم فيه أن منعه مكالبة (قوله فالاحسن في الجواب الخ) فيه أن حاصل السؤال الذي اجاب عنه ابن الصلاح أن مؤجلا يدل على دين فلم يكتف به عنه ولا يخفى أن هذا بمعنى لم يصرح بدينا مع عليه من مؤجلا ومعلوم أن هذا لا يندفع بجواب الشارح لأن حاصله إنما صرح به مع عليه من المؤجل للتصريح بما علم من المؤجل ولا يخفى فساد له من تدبر نعم قد يجاب عن المصنف أيضا بأنه لدفع توهم دخول التأجيل في الأعيان اهتماما بالمقام سم عبارة سيد عمر قوله فالاحسن الخ إنما يظهر حسنه لو تأخر قد برأه أي تأخر دينا عن مؤجلا أقول وقد يجاب عن المصنف بما هو مقرر عندهم أن اغناء المتأخر عن المتقدم ليس بمعيب وإنما المعيب العكس (قوله في الذمة) إلى قول المتن وقيل في المغنى الأقوله لكن لما إلى الأعلى خدمة وقوله ومن ثم إلى أما إذا وإلى قوله وإن أطال البلقيني في النهاية لا أقوله لكن لما إلى الأعلى خدمة وقوله ونقل شارح إلى المتن (قوله فيجوز على بناء دارين في ذمته) كأنه احتراز عن المتعلقة بعينه فهي كالخدمة فيما يأتي آنفا سم (قوله في وقتين معلومين) لك أن تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الاجارة لمعنى موجودهنا فيحتمل أن يسوى بينهما بأن يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتين وقتا ابتداء الشروع في كل دار لاجتماع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهنا معوض والعوض أوسع امرأ من المعوض ويتسامح فيه أكثر وأبان ما يتعلق بالعتق المتشوف إليه الشارع يتسامح فيه أو بغير ذلك فلينامل سم لعل الأقرب الأول (قوله لكن لما لم تخل المنفعة الخ) كأن وجهه أن المنفعة متعلقة بأجزاء الزمان المستقبل فكان حضورها متوقفا على حضور تلك الأجزاء فكانت مؤخرة إلى حضورها وكانت مؤجلة وقوله شرطاني الجملة أي كافي مثال بناء الدارين المذكور أي بالنسبة للنجم الثاني دون الأول اخذنا بما يأتي أن المنفعة في الذمة يجوز اتصالها بالعقد وقوله لا مطلقا أي كافي النجم الأول في هذا المثال على ما تقرر فليراجع سم وفي شرح المنهج وحواشيه ما يوافقه (قوله لا على خدمة شهرين الخ) أي بنفسه بجري سم ومعنى (قوله أو منفصلين الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو كاتب عبده على خدمة شهرين وجعل كل شهر نجما لم يصح قال الرافعي لأن منفعة الشهر الثاني متعينة والمنافع المتعلقة بالأعيان لا تؤجل أو كاتبه على خدمة رجب ورمضان فأولى بالفساد لا نقطاع ابتداء المدة الثانية عن آخر الأولى اه عبارة المغنى تنبيه ظاهر كلامه الاكتفاء بالمنفعة وحدها والمنقول أنه ان كان العوض منفعة عين حالة نحو كاتبك على أن تخدمني شهرا أو تخيط لي ثوبا

من دلالة التضمن لا الالتزام
لأن مفهوم المؤجل شرعا
دين تأخر وفاؤه فهو مركب
من شيئين ودلالة التضمن
يكتفى بها في المحاطبات
فالأحسن في الجواب أنه
تصريح بما علم من المؤجل
(ولو منفعة) في الذمة كما
يجوز جعلها ثمنا وأجرة
فتجوز على بناء دارين في
ذمته موصوفتين في وقتين
معلومين لكن لما لم تخل
المنفعة في الذمة من التأجيل
وإن كان في بعض نجومها
تعبيل كان التأجيل فيها
الذي أفاده المتن وغيره
شرطاني الجملة لا مطلقا على
خدمة شهرين متصلين أو
منفصلين وإن صرح بأن كل
شهر نجم لانهما نجم واحد

من دلالة التضمن) قد يمنعه ابن الصلاح (قوله لا الالتزام) لأن الصلاح منعه بأن التضمن قد يسمى بالالتزام (قوله يكتفى بها في المحاطبات) لأن الصلاح منعه (قوله فالاحسن في الجواب أنه تصريح الخ) لك أن تقول هذا ليس بجواب فضلا عن كونه أحسن فيه وذلك لأن حاصل السؤال الذي اجاب عنه ابن الصلاح أن قوله مؤجلا يدل على قوله دين فلم يكتف به عنه ولا يخفى أن هذا بمعنى قولنا لم يصرح بقوله دين مع عليه من قوله مؤجلا ومعلوم أن هذا لا يندفع بجواب الشارح لأن حاصل الكلام حيث ذكرناه إنما صرح به مع عليه من المؤجل للتصريح بما علم من المؤجل ولا يخفى فساد له من تدبر نعم قد يجاب عن المصنف أيضا بأنه لدفع توهم دخول التأجيل في الأعيان اهتماما بالمقام سم (قوله فيجوز على بناء دارين في ذمته) كأنه احتراز عن المتعلقة بعينه فهي كالخدمة فيما يأتي آنفا (قوله في وقتين معلومين) لك أن تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الاجارة لمعنى موجودهنا فيحتمل أن يسوى بينهما بأن يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتين وقتا ابتداء الشروع في كل دار لاجتماع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهنا معوض والعوض أوسع امرأ من المعوض ويتسامح فيه أكثر وأبان ما يتعلق بالعتق المتشوف إليه الشارع يتسامح فيه أو بغير ذلك فلينامل سم (قوله لما لم تخل) كأن وجهه أن المنفعة متعلقة بأجزاء الزمان المستقبل فكان حضورها متوقفا على حضور

إذ المنافع المتعلقة بالاعيان لا يجوز شرط تأجيلها ومن ثم لم يصح على ثوب يؤدى نصه بعد سنة ونصفه بعد سنتين أما إذا لم يكن ديناً فان كان غير منفعة عين لم تصح الكتابة ولاصححت على ما تقرر ويأتى (ومنجما بنجمين) ولو إلى ساعتين وان عظم الهال (فاكث) لانه لما تور أيضاً نظير ما تقرر ولما مر انها مشتقة من ضم النجوم بعضها الى بعض واقل ما يحصل به الضم اثنان (وقيل ان ملك السيد) بعضه وباقيه حرم يشترط اجل وتنجيم) لانه قد يملك بعضه الحر ما يؤديه حالاً وورد بان المنع تعبد اتباعاً لما جرى عليه الاولون لانها خارجة عن القياس فقتصر فيها على ماورد ونفل شارح في هذه وجهين عن الروضة واصلاً بلا ترجيح وهم (ولو كاتب قنه

بنفسك فلا بد معها من ضمانة مال كقوله وتطابق دينار ابد انتضائه لان الضمانة شرط فلم يجوز ان يكون العوض منفعة عين فقط فلو اقتصر على خدمة شهرين وصرح بان كل شهر نجم لم يصح لانها نجم واحد ولا ضمانة ولو كاتبه على خدمة رجب ورمضان فاولى بالفساد إذ يشترط في الخدمة والمنافع المتعلقة بالاعيان ان تنصل بالعقد اه وفي الجبري عن الحلبي بعد ذكر ما يوافق فيه ما نصه وهذا يعلم انه لا فرق بين البناء والخدمة وانما ما دق تعاقباً بالدين لم تصح من غير ضم نجم آخر خلافاً لما يتوهم من كلام الشارح اه (قوله إذ المنافع المتعلقة بالاعيان الخ) فيه دلالة على ان صورة المسئلة خدمته بنفسه سم (قوله ومن ثم لم تصح على ثوب الخ) اي بان وصف الثوب بصفة السلم كافي للروض ووجه ترتب هذا على ما قبله انه إذا سلم النصف في المدة الاولى تعين النصف الثاني للثانية والمعين لا يجوز تأجيله كما قاله في شرحه وما في حاشية الشيخ غير صحيح رشيدى يعنى بذلك قول خ ش قوله على ثوب اى على خياطة ثوب ليكون المعقود عليه منفعة اه (قوله فان كان غير منفعة دين الخ) عبارة شرح المنهج فان لم تكن منفعة دين لم تصح الكتابة ولاصححت انتهت وصحنا إذا كانت منفعة دين لا تنافى فيه لا بد من انضمام شيء آخر حتى يتعد النجم اخذاً بما يأتى في قول المصنف ولو كاتب على خدمة شهر الخ فلا ينافى قول الشارح لا على خدمة شهرين الخ اى لعدم تعدد النجم فيه اه سم (قوله وإلا) اي بان كانت منفعة متعلقة بين المكتاتب حاجي (قوله على ما تقرر) اي من اتصالها بالعقد ع ش (قوله ويأتى) اي بان يضم لها شيئاً آخر كما يأتى في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر مثلاً من الان ودينار الخ بجبري اقول الاولى تفسير كل ما تقرر وما يأتى بمجموع الامر من اتصال المنفعة بالعقد وضم شيء آخر اليها (قوله ولو الى ساعتين الخ) كالسلم الى معسر في مال كثير الى اجل قصير ويؤخذ من ذلك انه لو اسلم الى المكتاتب عقد الكتابة صح وهو احد وجهين وجهه الراجح بقدرته براس المال قال الاسنوى ومحل الخلاف في السلم الحال اما المؤجل فيصح فيه جز ما كما صرح به الامام مغنى وروض مع شرحه وكذا في النهاية لا قوله قال الاسنوى الخ وعبارته فقيه وجهان اصحهما الصحة (قوله لانه لما تور الخ) اي من الصحابة رضى الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جازت على اقل من نجمين لفعله لانهم كانوا يبادرون الى القربات والطاعات ما امكن وقيل يكفي بحجم واحد وقال في شرح مسلم انه قول جمهور اهل العلم اه وبه قال ابو حنيفة ومالك ومالك الى ابن عبد السلام مغنى (قوله نظير ما تقرر) اي في شرح مؤجلاً وهذا تأكيد لقوله ايضا (قوله وبالمسار) اي في اول الباب اه (قوله من ضم النجوم الخ) اي من الكتب الذى هو ضم النجوم الخ (قوله لانه قد يملك) الى قول المتن ولو كاتب عبداً فى المعنى لا قوله اتباعاً الى المتن (قوله ورد الخ) ولو جعل مال الكتابة عيناً من الاعيان التى ملكها ببعضه الحر قال الزركشى في شبه القطع بالصحة ولم يذكره اه وظاهر كلامهم عدم الصحة (تنبيه) يشترط بيان قدر العوض وصفته واقدار الآجال وما يؤدى عند حلول كل نجم فان كان على نقد كفى الاطلاق ان كان في البلد تقدم مفرد او غالب ولا اشترط التبيين وان كان على عرض وصفه بالصفات المشروطة في السلم كما مر مغنى (قوله اتباعاً لما

تلك الاجزاء فكانت مؤخرة الى حضور ما كانت مؤجلة وقوله شرطاً في الجملة اى كافي مثال بناء الدارين المذكور اى بالنسبة للنجم الثاني دون الاول اخذاً بما يأتى ان المنفعة في الذمة يجوز اتصالها بالعقد وقوله لا مطلقاً اى كافي للنجم الاول في هذا المثال على ما تقرر فليراجع (قوله إذ المنافع الخ) قد يخرج ما في الذمة حتى يجوز على خدمته شهرين في الذمة فليراجع (قوله المتعلقة بالاعيان الخ) فيه دلالة على ان صورة المسئلة خدمته بنفسه (قوله على ما تقرر) اين (قوله فان كان غير منفعة الخ) عبارة شرح المنهج فان لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة (قوله أيضاً فان كان غير منفعة لم تصح الكتابة الخ) عبارة شرح المنهج فان لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة ولاصححت اه وصحتها إذا كانت منفعة عين لا ينافى فيه لا بد من انضمام شيء آخر حتى يتعد النجم اخذاً بما يأتى في قوله ولو كانت خدمة شهر الخ فلا ينافى قول الشارح

على منفعة عن مع غير ما مؤجل (بحر خبيرة شهر) مثلا من الآن (ودينار) في اثنا عشر سنة (٢٩١) كبري من بعض منة (عند انقضائه) او

خياطة ثوب صفته كذا في
أثنائه أو عند انقضائه
(صحت) الكتابة لان
المنفعة مستحقة حالا والمدة
لتقديرها والدينار إنما
تستحق المطالبة به بعد المدة
التي عينها لاستحقاقه وإذا
اختلف الاستحقاق حصل
تعدد التنجيم ولا يضر
حلول المنفعة لتقدرته عليها
حالا فعمل ان الاجل إنما هو
شرط في غير منفعة يقدر
على الشروع فيها حالا وان
الشرط في المنافع المتعلقة
بالعين اتصالها بالعقد
بخلاف الملتزمة في الذمة
وان شرط المنفعة التي
توصل بالعقد ويمكن
الشروع فيها عقبه ضمنية
نجم آخر اليها كالمثال
المذكور وان شرطه تقدم
زمن الخدمة فلو قدم زمن
الدينار على زمن الخدمة لم
تصح ويتبع في الخدمة
العرف فلا يشترط بيانها
(أو) كاتبه (على أن يبيعه
كذا) او يشتري منه كذا
(فسدت) الكتابة لانه
كيعين في بيعة (ولو قال
كاتبك وبعثك هذا الثوب
بألف ونجم الألف)
بنجمين فكثر ككاتبك
وبعثك هذا بالف إلى
شهرين تؤدي منهما خمسة
عند انقضاء الاول والباقي

جری الخ انی کون هذا علة للتعبد نظر رشیدی (قوله على منفعة عين) أي للکاتب کخدمته عبارة الجواهر
ثم المنفعة المجمولة عوضا اما ان تتعلق بعین المکاتب او ذمته اه فافهم حصرها في هذين انها لا تتعلق بغيرهما
فتمثل الشارح الجورجی بسکني دار غیر صحيح لان الدار لا تثبت في الذمة فلا تقبل الوصف ولا يمكن تعيينها
لأنها حين الكتابة لا تكون إلا للغير وهي على مال الغير فاسدة سم عن شرح الارشاد (قول المتن عدد
انقضائه) كان على الشارح في المزج ان يزبد قبله لفظه او كاتبه عليه الرشیدی وفعله الشارح فيما بعده
(قوله أو خياطة الخ) عطف على دينار في أثنائه الخ (قوله والمدة لتقديرها) أي والنوعية فيها معنى (قوله
والدينار) أي او الخياطة معنى (قوله لتقدرته عليها حالا الخ) عبارة المعنى لان التأجيل يشترط لحصول القدرة
وهو قادر على الاشتغال بالخدمة حالا بخلاف مالو كاتب على دينارين احدهما حال والاخر مؤجل وهذا
يقين ان الاجل وان اطلقوا اشتراطه فليس ذلك بشرط في المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال
(تنبیه) قول المصنف عند انقضائه يفهم منه انه لو قال بعد انقضائه بيوم او يومين مثلا انه يصح بطريق
الاولى ولهذا لم يختلفوا فيه وفيما تقدم وجه بعدم الصحة اه (قوله وان شرطه الخ) أي النجم المضموم
ويحتمل ان الضمير للمثال المذكور وعبارة المعنى وان الشرط في المنافع المتعلقة بالعين اتصالها بالعقد فلا
تصح الكتابة على مال يؤديه آخر الشهر وخدمة الشهر الذي بعده لعدم اتصال الخدمة بالعقد كما ان
الاعيان لا تقبل التأجيل اه (قوله فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم تصح) يؤخذ من قوله السابق
بخلاف الملتزمة في الذمة انه لو التزم الخدمة في ذمته صح تقديم الدينار على زمن الخدمة سم (قوله فلا يشترط
بيانها) ولا يكفي اطلاق المنفعة بان يقول كاتبك على منفعة شهر مثلا لا خلاف المنافع ولو كاتبه على خدمة
شهر ودينار مثلا فرض في الشهر وفاتت الخدمة انفسخت الكتابة في قدر الخدمة وصحت في الباقي وهل
يشترط بيان موضع التسليم فيه الخلاف الذي في السلم فلو خرب المكان المعين ادى في اقرب المواضع اليه على
قياس ما في السلم معنى وقوله ولو كاتبه إلى قوله وهل يشترط في النهاية مثله قال ع ش قوله وصحت في الباقي وعلى
الصحة فاذا ادى نصيبه هل يسرى على السيد إلى باقيه او لا فيه نظر وقياس ما ياتي في اراء احد الشريكين
السراية وقد يفرق بأن المبرى عتق عليه نصيبه باختياره فسرى إلى حصة شريكه وما هنا لم تعتق حصة ما
اداه العبد باختيار السيد فلا سراية إذ شرطها كون العتق اختياريا لمن عتق عليه وهو واضح اه بخلاف
(قوله لانه كييعتين الخ) عبارة شيخ الاسلام والمعنى لانه شرط عقد في عقد اه (قوله منهما) الاولى
الافراد كافي المعنى (قوله معا) كقبليتهما وقوله او مرتبا كقبليات الكتابة والبيع او البيع والكتابة كما
يشعر به كلام المتن وصرح به في الروضة وأصلها زيادي زاد المعنى وهو مخالف لما ذكره في الرهن من ان
الشرط تقدم خطاب البيع على خطاب الرهن اه (قوله وان اطال البلقيني الخ) عبارة المعنى وفي قول
تبطل الكتابة ايضا ومال اليه البلقيني ولو قال كاتبك على الف في نجمين مثلا وبعثك الثوب بالف صحت
الكتابة قطعا لعدم الصنفقة بتفصيل الثمن واما البيع فقال الزركشي ان قدمه في العقد على لفظ الكتابة

لا خدمة شهرين الخ لعدم تعدد النجم فيه اه (قوله على منفعة عين) مثله في شرح الارشاد بقوله كخدمته
قال وتمثل الشارح يعني الجورجی بسکني دار غیر صحيح لان الدار لا تثبت في الذمة فلا تقبل الوصف ولا
يمكن تعيينها لأنها حين الكتابة لا تكون إلا للغير وهي على مال الغير فاسدة وعبارة الجواهر ثم المنفعة المجمولة
عوضا اما ان تتعلق بعین المکاتب او ذمته فافهم حصرها في هذين انها لا تتعلق بغيرهما اه (قوله ونجم الألف
بنجمين فاكثر الخ) قال في الروض ولو اسلم إلى المکاتب عقب العقد ففي الصحة وجهان اه ويفهم عما
ذكره شرحه ان الاصح الصحة وهو ظاهر وقال في آخر كلامه قال الاسنوي ومحل أي الخلاف في السلم الحال
اما المؤجل فيصح منه جز ما كذا صرح به الامام وهو واضح (قوله فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم
يصح) قال في شرح المنهج كما ان العين لا تقبل التأجيل بخلاف المنافع الملتزمة في الذمة اه وقد يؤخذ منه

عند انقضاء الثاني (وعلق الحرية بادائه) وقبلهما العبد معا او مرتبا فالذهب صحة الكتابة) بقدر ما يخص قيمة العبد من الألف
الموزعة عليها وعلى قيمة الثوب تفريقا للصنفقة وان اطال البلقيني في رد ذلك وما يخص العبد يؤديه في النجمين مثلا (دون البيع)

لتقدم أحده على أهلية العبد لمبايعة السيد (ولو كاتب) عيدين كاعلم بالاولى او (عييدا) صفقة واحدة (على عوض) واحد من نجم بنجمين مثلا (وعلق عتقه بادائه) ككاتبكم على الف إلى شهرين إلى اخر ما مر (فالنص صحتها) لاتحاد مالك العوض مع اتحاد لفظه فهو كبيع عبيد بثمان واحد (ويوزع) المسمى (على قيمتهم ٣٩٨) يوم الكتابة) لانه وقت الحيلولة بينهم وبين السيد (فمن أدى) منهم (حصته عتق) لاستقلال

كل منهم ولا يقال علق العتق بادائهم لان المذهب في الكتابة الصحيحة حكم المعاوضة ولهذا يعتق بالابراء مع انتفاء الاداء (ومن عجز) منهم (رق) لذلك (وتصح كتابة بعض من باقية حر) بان قال كاتب مارق منك لا بعضه لما ياتي وذلك لا فادتها الاستقلال المقصود بالعقد (فلو كاتب كله) او تعرض لكل من نصفيه وقدم الرق لأمر ان الشرط تقدم ما يصح وان علم حرية باقيه (صح في الرق في الاظهر) تفريقا للصفقة فاذا أدى قسط الرق من القيمة عتق (ولو كاتب بعض رقيق فسدت ان كان باقيه لغيره ولم ياذن) في كتابته لعدم استقلاله حينئذوافاد تعبيره بالفساد انها تعطى أحكام الكتابة الفاسدة فيما ياتي خلاف تعبير اصله بالبطلان اذ هذا الباب يفرق فيه الفاسد من الباطن (وكذا ان اذن) فيها (او كان له على المذهب) لانه حيث رقيق بعضه لم يستقل بالكسب سفر او حضر افينا في مقصود الكتابة وقد تصح كتابة البعض كان اوصى بكتابة عبداو كاتبه وهو مريض

بطل وان آخره فان كان العبد قد بدأ بطلب الكتابة قبل إيجاب السيد صح البيع وإلا فلاه وهذا ممنوع لتقدم احد شق البيع على أهلية العبد لمبايعة سيده واستثنى البلقيني من عدم صحة البيع ما إذا كان المكاتب مبعضا وبينه وبين سيده مهايأة وكان ذلك في نوبة الحرية فانه يصح البيع ايضا لفقد المقتضى للإبطال وهو تقدم احد شقيه على أهلية العبد لمعاملة السيد قال ويجوز معاملة المبعض مع السيد في الاعيان مطلقا وفي الذمة إذا كان بينهما مهايأة قال ولم ار من تعرض لذلك وهو دقيق الفقه اه (قوله لتقدم احد شقيه) إلى الفصل في النهاية لا قوله أو تعرض لكل الى وإن علم وقوله كالم لا (قوله احد شقيه) أى البيع وهو الايجاب على أهلية العبد الخ اى بقبول الكتابة (قوله صفقة واحدة) الى قول المتن فمن أدى في المغنى (قوله إلى اخر ما مر) اى تؤدون خمسمائة عند انقضاء الاول والباقي عند انقضاء الثانى عبارة المغنى فاذا اديتم فأنتم احرار اه (قول المتن عتق) ولا يتوقف عتقه على اداء الباقي مغنى وشرح المنهج (قوله لان المذهب الخ) اى وكأنه كاتب كل واحد منهم على انفراد وهو علق عتقه على اداء ما يخصه وقوله ولهذا اى ولكون المذهب فيها حكم المعاوضة يعتق بالابراء الخ أى ولو نظر إلى جهة التعليق توقف العتق على الاداء ع ش (قول المتن ومن عجز) اى او مات مغنى (لذلك) اى لانه لم يوجد الاداء منه مغنى ونهاية اى ولا ما يقوم مقامه (قوله لا بعضه) اى بعض مارق ع ش (قوله لما ياتي) اى فى قول المصنف ولو كاتب بعض رقيق الخ او فى قوله لانه حيث رقيق بعضه الخ (قوله وذلك) راجع إلى المتن (قول المتن ولو كاتب بعض رقيق الخ) دخل فيه المغنى بقوله ثم اعلم ان من شروط الكتابة ان كل رقيق استيعاب الكتابة له وحينئذ لو كاتب الخ وقوله كله ليس بقيد بل الاولى إسقاطه ليشمل المبعض (قوله لعدم استقلاله الخ) أى العبد بالكسب ع ش قال المغنى ولان القيمة تنقص بذلك فيتضرر الشريك اه (قول المتن وكذا ان اذن) اى الغير له فيها مغنى وقوله او كان له اى كان الباقي للمكاتب ع ش (قوله لانه حيث) الى الفصل في المغنى الا قوله او كاتبه وهو مريض وقوله كاعلم الى ولا (قوله لانه حيث الخ) ولانه لا يمكن صرف سهم المكاتبين له لانه يصير بعضه ملكا لملك الباقي فانه من اكسابه بخلاف ما اذا كان باقيه حرا نهاية ومغنى (قوله ولم يخرج الخ) راجع لكل من الصورتين (قوله وكذا الوأوصى بكتابة البعض) ظاهر صنيعة كالتهاية والمغنى وشرح المنهج ولوزاد الثالث على ذلك البعض (قوله على ما بحثه الا ذرعى) عبارة المغنى ومنها مالو كان بعض العبد موقوفا على خدمة مسجد ونحوه من الجهات العامة وباقيه رقيق فكتابته مالك بعضه قال الا ذرعى في شبه ان تصح على قولنا في الوقف انه ينتقل الى الله تعالى لانه يستقل بنفسه في الجملة ولا يبق عليه احكام ملك بخلاف ما اذا وقف بعضه على معين اه والاوجه كما قال شيخنا خلافاً له لما فاته التعليلين السابقين ولو سلم فالبناء المذكور لا يختص بالوقف على الجهات العامة ومنها مالو مات عن ابنين وخلف عبدا فاقرا أحدهما أن أباه كاتبه وأنكر الآخر كان نصيبه مكاتباً قال في الخصال وفي استثناء هذه كما قال ابن شبة نظر ومثله مالو ادعى العبد على سيده انها كاتباه فصدقه أحدهما وكذبه الآخر اه (قوله او كاتب البعض في مرض موته الخ) فانه يصح قطعاً قاله الماوردى مغنى (قوله وهو الخ) اى البعض في الصور الثلاث (قول المتن ان اتفقت النجوم) هلاصح مع اختلاف النجوم ايضا وقسم كل نجم على نسبة المالكين فإى محذور فيما لو ملكاه بالسوية وكاتباه على نجمين أحدهما دينار في الشهر الاول والاخر درهم أو ثوب في الشهر الثانى مثلاً فان العوض أنه لو التزم الخدمة في ذمته صح تقديم الدينار على زمن الخدمة (قوله لأمر أن الشرط تقديم) أى وعلى مقابله أن ذلك ليس بشرطه لافرق هنا ايضا (قوله ان اتفقت النجوم) هلاصح مع اختلافها ايضا وقسم كل

ولم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة وكذا الوأوصى بكتابة البعض أو كان الباقي موقوفا على مسجد او جهة عامة على ما بحثه الا ذرعى او كاتب البعض في مرض موته وهو ثلث ماله (ولو كاتباه) اى عهدهما استوى ملكهما فيه أم اختلف (معا أو وكلا) من يكاتبه أو وكل أحدهما الآخر (صح) ذلك (ان اتفقت النجوم) جنسا وصفة

وعدد او أجلا (وجعل) عطف على صح (المال نسبة ملكيها) صرح بذلك أم أطلقا (٣٩٩) املا يؤدي الى انتفاع أحدهما بمال الآخر

فان انتفى شرط بما ذكر بأن جعلاه على غير نسبة المالكين فسدت (فلو عجز) المكاتب (فعجزه أحدهما) وفسخ الكتابة (واراد الآخر ابقاءه) أي للعقد في حصته وانظاره (فكابتداء عقد) على البعض او هو مثله فلا يجوز ولو باذن الشريك كامر (وقيل يجوز) لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (ولو ابرأ) أحد المالكين العبد (من نصيبه) من النجوم (او اعتقه) أي نصيبه منه او كله (عق نصيبه) منه (وقوم) عليه (الباقى) وعق عليه وكان الولاء كله له (ان كان موسرا) وقد عادر رقه بان عجز فعجزه الآخر كما علم بما قدمته في بحث السراية فلا اعتراض عليه وذلك لما مر ثم ولانها ابراه من جميع ما يستحقه شبهه مالو كاتب جميعه وأبراه من النجوم اما اذا اعسر اولم يعد الرق وادى نصيب الشريك من النجوم فيعتق نصيبه عن الكتابة ويكون الولاء لها وخرج بالابراء والاعتاق مالو قبض نصيبه فلا يعتق وان رضى الآخر بتقدمه لانه ليس له تخصيص أحدهما بالقبض (فصل) في بيان ما يلزم

معلوم وحصه كل واحد منه معلومة ثم ظهر انه يحتمل أن المراد باتفاق النجوم جنسا أن لا يكون بالنسبة لاحد هادنا نيرولا لآخر دراهم لان لا تكون دنانير ودرهم بالنسبة لها جميعا كما في المال الذي فرضناه سم (قوله وعدد) كانه احتراز عما لو جعل حصه أحدهما في شهرين والآخر في ثلاثه سم وفيه ان المراد بالنجوم المؤدى لا الوقت المضروب كانه على ذلك المغنى ولو سلم يغنى عنه حيثنقول الشارح واجلا ويظهر انه احتراز عما لو جعل حصه أحدهما ذهبن كبيرين مثلا وحصه الآخر اربعة ذهبات صفارا (قول المتن وقيل يجوز) بالاذن قطعاً مغنى (قوله أحد المالكين الخ) أي معاً مغنى (قول المتن او اعتقه) أي بنجز عقده عرش (قوله وقد عا د الخ) الو او حاله عرش (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة المغنى (تنبيه) كلامه يفهم ان التقويم والسراية في الحال وهو قول والاظهر انه لا يسرى في الحال بل عند العجز فاذا أدى نصيب الآخر من النجوم عتق عنه والولاء بينهما وان عجز وعاد الى الرق حيثن يسرى ويقوم ويكون كل الولاء له وان كان معسراً فلا يقوم عليه وان مات قبل التعجيل والاداء مات مبعضاً وان ادعى انه وفاهما وصدقه أحدهما وحلف الآخر عتق نصيب المصدق ولم يسر وللشكذب مطالبة المكاتب بكل نصيبه او بالنصف منه وياخذ النصف ما في يد المصدق ولا يرجع به المصدق وترد شهادة المصدق على المكذب وان ادعى دفع الجميع لاحدهما فقال له بل أعطيت كلاماً نصيبه عتق نصيب المقر ولم تقبل شهادته على الآخر وصدق في أنه لم يقبض نصيب الآخر بحلفه ثم للاخر ان ياخذ حصته من المكاتب ان شاء او ياخذ من المقر نصف ما اخذ وياخذ النصف الآخر من المكاتب ولا يرجع المقر بما غرمه على المكاتب كما مر نظيره اه (قوله وذلك لما مر الخ) عبارة المغنى اما في الاعتاق فلما مر في بابها وما في الابراء فلا نه لما ابراه الخ (قوله اما اذا اعسر الخ) بقى مالو اعسر المبرى عن قيمة نصيب شريكه وقد عاد الى الرق فهل يضر ذلك في الحصه التي ابراهما لكها من نجومها ولا فيه نظرو ظاهر عبارة الثاني حيث عبر باوفان التقدير معها اما اذا اعسر المبرى وعاد الى الرق او ايسر ولم يعد الى الرق الخ وهو مشكل فيما لو اعسر المبرى وعاد الى الرق بانه يتبين به ان الكتابة للبعض فتكون فاسدة وقد يجاب بان العتق المنجز لا سبيل الى رده فاغتفر لكونه دواً ما فاشبهه مالو اعتق أحد الشريكين حصته وهو معسر عرش (فصل في بيان ما يلزم السيد ويسن له ويحرم عليه) ومالولد المكاتب من الاحكام وغير ذلك (قوله في بيان ما يلزم السيد) الى قوله وخبر ان المراد في المغنى الا قوله وحيثن الى المتن والى قول المتن والحق فيه للسيد في النهاية الا قوله بخلاف الكتابة كما مر وقوله حتى النظر الى ومثلاً المبعضة (قوله ومالولد المكاتب والمكاتب من الاحكام) عبارة المغنى وبيان حكم ولد المكاتب اه (قول المتن ان يحط عنه جزء من المال او يدفعه اليه) الخيرة للسيد حتى لو اراد الدفع اليه واني المكاتب الا الحط اجيب السيد فيجبر المكاتب على الاخذ فان لم يفعل قبضه القاضي مر اه سم عبارة المغنى والروض مع شرحه واذالم يبق على المكاتب من النجوم الا القدر الواجب في البناء لا يسقط ولا يحصل التقاص لانا وان جعلنا الحط اصلاً فللسيد ان

نجم على نسبة المالكين فأى محذور فيها لو ملكاه بالسوية وكاتباه على نجمين أحدهما دينار في الشهر الاول والاخر درهم في الشهر الثاني مثلاً او ثوب في الشهر الثاني مثلاً فان العوض معلوم (١) وحصه كل واحد منه في شهرين والآخر في ثلاثه ثم ظهر انه يحتمل ان المراد باتفاق النجوم جنسا ان لا يكون بالنسبة لاحد هادنا نيرولا لآخر دراهم لان لا يكون دنانير ودرهم بالنسبة لها جميعا كما في المثال الذي فرضناه (قوله على نسبة ملكيها الخ) وفي الروضة وان اختلفت النجوم في الجنس او قدر الاجل او العدد لو شرطاً للتساوى في النجوم مع التفاوت في الملك أو بالعكس ففي صحة كتابتهما القولان فيما اذا انفرد أحدهما بكتابة نصيبه باذن الآخر اه (قوله وقوم عليه الباقي ان كان موسراً الخ) قال الزركشى وظاهر كلام المصنف انه يقوم في الحال ليسرى والاظهر انه لا يسرى في الحال بل عند العجز فاذا أدى نصيب الآخر عتق عن الكتابة وان عجز وعاد الى الرق ثبتت السراية حيثن ذاه (فصل يلزم السيد ان يحط عنه جزء من المال الخ)

السيد ويسن له ويحرم عليه ومالولد المكاتب والمكاتب من الاحكام وبيان امتناع السيد من القبض ومنع المكاتب من الزوج والفسرى ويمنع للمكاتب أو لنجومه وتوابع لما ذكر (يلزم السيد) (١) قوله وحصه كل واحد منه الخ لعل هنا سقطاً فليحذر

(أو يدفعه) أى جزء من المعقود عليه بعد أخذه أو من جنسه لا من غيره كالزكاة إلا أن رضى (اليه) لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذى آتاكم والامر للوجوب إذا صار ف عنه بخلاف الكتابة كما مر ولو أراه من الكل فلا وجوب كما أفهمه المتن وكذا لو كاتبه فى مرض موته وهو ثلث ماله أو كاتبه على منفعة (والحط أولى) من الدفع لانه المأثور عن الصحابة رضى الله عنهم ولان الاعانة فيه محقة والمدفوع قد ينفقه فى جهة أخرى ومن ثم كان الاصل هو الحط والاياء انما هو بدل عنه (و) الحط (فى النجم الاخير أليق) لانه أقرب الى تحصيل مقصود العتق وحينئذ فينبغى أن أليق بمعنى أفضل (والاصح أنه يكفى) فيه (ما يقع عليه الاسم) أى اسم مال (ولا يختلف بحسب المال) قلته وكثرة لانه لم يصح فيه توقف وخبر ان المراد فى الآية ربع مال الكتابة الاصح وقفه على رايه على كرم الله وجهه فاعلمه من اجتهاده وادعاء أن هذا لا يقال من قبل الراى فهو فى حكم المرفوع ممنوع (و) الاصح (ان

يعطيه من غيره وليس له تعجيزه كما سياتى فى الفصل الآتى لان له عليه مثله لكن يرفعه المكاتب الى الحاكم حتى يرى رايه ويفصل الامر بينهما (قوله أو وارثه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان مات السيد ولم يؤته شيئاً لم الوارث أو وليه الا ياء فان كان النجم باقياً تعين منه وقدم على الدين ولان تلف النجم قدم الواجب على الوصايا وإن وصى بأكثر من الواجب فالزائد عليه من الوصايا (قوله مقدماله على مؤن التجهيز) أى تجهيز السيد ومات وقت وجوب الاداء أو الحط وذلك بان لم يبق من مال الكتابة إلا قدر ما يجب الا ياء لما يأتى من انه يدخل وقته بالعقد ويتضيق إذا بقي من النجم الاخير قدر ما يبقى به من مال الكتابة ع ش (قوله المكاتب عليه) أى والالف واللام فى المال للعهد معنى (قوله إلا أن رضى) أى العبد ع ش عبارة المغنى فان اعطاه من غير جنسه لم يلزم مقبوله ولكن يجوز وان كان من جنسه وجب قبوله اه (قوله كما مر) أى من الامر فيها بعد الحظر والامر بعده للاباحة وندبها من دليل آخر (قوله ولو ابراه من السكل فلا وجوب الخ) لزوال مال الكتابة وكذا لو وهبها له كقوله الزركشى وكذا لو باعه نفسه أو عتقه ولو بعوض معنى وروض مع شرحه (قوله وكذا الخ) أى لا وجوب سم أى وليس المراد ان كلامه افهم ذلك ايضاً ع ش (قوله وهو ثلث ماله) أى ولو بضم النجوم الى غيرهما من المال ع ش (قوله على منفعة) أى منفعة نفسه كذا فى النهاية والمغنى ومقتضاه اختصاص الحكم بما اذا كان الكتابة على منفعة متعلقة بعينه بخلاف ما اذا كانت على منفعة فى ذمته لكن لا يظهر وجه الاختصاص فليراجع (قوله لانه المأثور من الصحابة الخ) أى قولاً وفعلماً معنى (قوله والمدفوع قد ينفقه الخ) أى وفى الدفع موهومة فانه قد ينفق المال فى جهة الخ نهاية ومعنى (قوله ومن ثم الخ) راجع لكل من التعليين (قوله كان الاصل هو الحط الخ) ما معنى أصالة الحط من ان الاياء هو المنصوص فى الآية الا ان يريد بها ارجحيته فى نظر الشرع وانما نص على الاياء لفهم الحط منه بالاولى ثم رايت فى شرح غاية الاختصار للحصنى ما نصه قال بعضهم والاياء يقع على الحط والدفع الا ان الحط أولى لانه انفع له وبه فسر الصحابة رضى الله تعالى عنهم اه سم (قوله والحط) أى أو الدفع معنى (قوله وحينئذ فينبغى الخ) قد يقال لا حاجة لذلك بل يكفى انه يترتب على الايقية الافضلية سم (قوله أى اسم مال) هو صادق باقل متمول كشيء من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المالك متعدداً وهو ظاهر وكسب سم على قول المنهج متمول انظر لو كان المتمول هو الواجب فى النجمين هل يسقط الحط اه اقول الاقرب عدم السقوط وينبغى ان يحط بعد ذلك القدر (قول المتن ولا يختلف بحسب المال) هذا ما نقله عن نص الام ع ش عبارة الروضة اقل متمول وهو المراد من عبارة الكتاب قال البلقينى ان هذا من المعضلات فان ايتاء فلس لمن كوتب على الف درهم تبعد ارادته بالاية الكريمة وأطال فى ذلك والثانى لا يكفى ما ذكر ويختلف بحسب المال فيجب ما يليق بالحال فان لم يتفقا على شيء قدر الحاكم باجتهاده (تنبيه) لو كاتب شريكاً مثلاً عدا لزم كلاهما ما يلزم المنفرد بالكتابة كما بحثه بعض المتأخرين اه وهذا ينافى قول ع ش المار ولو كان المالك متعدداً (قوله الاصح وقفه الخ) ومقابله انه رفعه الى النبي ﷺ وعبارة المحلى أى والاسنى والمغنى وروى عنه أى عن على رفعه الى النبي ﷺ ع ش (قول المتن ان وقت وجوبه) أى الحط أو الدفع معنى (قوله أى يدخل الخ) عبارة المغنى والثانى بعده لينفع به وعلى الاول انما يتعين فى النجم الاخير ويجوز من اول عقد الكتابة

(قوله أن يحط عنه جزء من المال الخ أو يدفعه اليه الخ) الخيرة للسيد حتى لو أراد الدفع اليه وأبى المكاتب الا الحط اجيب السيد فيجب المكاتب على الاخذ فان لم يفعل قبضه القاضى م (قوله وكذا) أى لا وجوب (قوله ومن ثم كان الاصل هو الحط الخ) ما معنى أصالة الحط مع أن الاياء هو المنصوص فى الآية الا ان يراد بها ارجحيته فى نظر الشرع وانما نص على الاياء لفهم الحط منه بالاولى ثم رايت فى شرح غاية الاختصار للحصنى ما نصه قال بعضهم والاياء يقع على الحط والدفع الا ان الحط أولى لانه انفع له وبه فسر الصحابة رضى الله عنهم اه (قوله وحينئذ فينبغى أن أليق معنى أفضل الخ) قد يقال لا حاجة لذلك بل يكفى

الكتابة صرح به الاصل انتهت فان قيل قولهم هنا في المستثنين أعني إيلاد المكاتب وكتابة المستولدة انها تعتق
عن الكتابة يخالف قوله في التدبير فيما لو كاتب المدر او دبر المكاتب انه يعتق بالاسبق من موت السيد واداء
النجوم ويبتل الاخر لان كان هو الكتابة فلا تبطل احكامها وكان قياس ما هنا ان يقال انها بموت
السيد تعتق عن الكتابة قلت لان سلم المخالفة لجواز ان المراد يعتقها بالاسبق اذا كان هو الموت عتقها به عن
الكتابة فالمراد بما في البابين واحدا قاله سم ثم اطال في تأييد ذلك بكلام الروض وشرحه في التدبير (قوله
عتقت لكن عن الكتابة) اي فتيبها اكسابها سم زاد ع ش وولدها الحادث بعد الكتابة وقبل
الاستيلاء وهذا هو الفائدة كون العتق عن الكتابة اه (قوله عن الكتابة) اي لا عن الابلا دخلا فالوجه
الثاني فعلى هذا الولد الحادث بعد الكتابة وقبل الاستيلاء هل يتبعها فيه الخلاف الآتي كما قاله الاذرعى اي
بخلافه على الوجه الثاني فانه يتبعها قطعاً رشيدى وفيه تأمل (قوله كالو بنجر الخ) عبارة المغنى كما لو اعتق
مكاتبه منجزاً او علقه بصفة فوجدت قبل الاداء ويتبعها كسبها واولادها الحادثون بعد الكتابة
(تنبيه) وطء امة المكاتب حرام على السيد ولا حد عليه بوطنها ويلزمه المهر بوطنها جز ما فان احبلها فالولد
حر نسيب للشبهة ولا يجب عليه قيمته وتصير الامة مستولدة له ويلزمه قيمتها لسيدها ومن كاتب امة حرم
عليه وطء بنتها التي تكاتب عليها ويلزمه به المهر ولا حد للشبهة وينفق عليها منه ومن باقى كسبها ويوقف
الباقى فان عتقت مع الام فهو لها ولا للسيد فان احبلها صارت ام ولد ويلزمه قيمتها للكتابة والولد حر
نسيب لا يجب قيمته عليه لانه قدمك الام ولا قيمة امة لامها لانها لا تملكها وتعتق اما تعتق امها او موت
سيدها اه (قوله بان رقت) اي بان عجزها سيدها او عجزت نفسها ع ش عبارة سم قوله بان رقت الخ
هذا يخرج مالومات السيد قبل تعجزها فعتقت بموته اه (قوله بجهة اخرى) اي غير الكتابة الاولى مغنى
(قوله سببا لاعانته الخ) قد رد عليه ان عتقه تبعاً لامة ولا شئ عليه كما تقدم فامعنى السببية للاعانة المذكورة
الا ان يحجب بان له مكاتب السيد ايضا وتعتق بالاسبق من الاداء من كافى العباب فقد يكون ما ذكره سببا
لاعانته على العتق ولو بكتابة اخرى سم (قوله لانه مكاتب عليها) اي فيكون الحق فيه لها مغنى (قوله

النجوم ويبتل الاخر لان كان هو الكتابة فلا تبطل احكامها وكان قياس ما هنا ان يقال انها بموت السيد
تعتق عن الكتابة قلت لان سلم المخالفة لجواز ان المراد يعتقها بالاسبق اذا كان هو الموت عتقها به عن
الكتابة فالمراد بما في البابين واحداً يؤيد ذلك تعبير الروض في التدبير بقوله وان مات وقد دبر مكاتباً اعتق
بالتدبير ويتبعه كسبه وولده كمن اعتق مكاتباً اه فتظيره بمن اعتق مكاتباً الذى سوا بينه وبين ايلاد
المكاتب في ان العتق عن الكتابة كالصريح في ان المراد منهما واحد وما ذكر في شرحه ان اصله لم يصح
شيئاً من مقالتي بطلان الكتابة وعدم بطلانها فيما لو دبر المكاتب قال وذكرا الاصل المسئلة آخر الحكم
الرابع من احكام الكتابة فانه صحح فيمن احبل مكاتبته ثم مات قبل ادائها انها تعتق عن الكتابة لا عن
الايلاد حتى يتبعها ولدها وكسبها ثم قال وجرى هذا الخلاف في تعليق عتق المكاتب بصفة وقد علمت ان الراجح
في التدبير انه تعليق عتق بصفة اه فقد جعل اجراء الخلاف في تعليق العتق بصفة الذى جعله كايلا
المكاتب شاملاً للمسئلة التدبير وذلك صريح في ان المراد في البابين واحد فتامله سم (قوله عتقت لكن عن
الكتابة) اي فتيبها اكسابها (قوله وولدها الى المكاتب الخ) عبارة العباب فن كوتبت ولها ولد
يملكه سيدها لم يتبعها في الكتابة وتفسد بشرطه لكن تعتق بادائها او في يدها مال وشرطه لها فسد خلافاً
للشيخين او وهى حامل تبعا وعتق بجاننا بعتهها وكذا مات تحمله بعد الكتابة من زوج او زنا فان مات قبل
الاداء وكذا ان رقت وان اعتقت بعد ذلك ولو كاتب ولدها الحادث الاهل صح ويعتق بالاسبق من
ادائها اه (قوله بان رقت الخ) هذا يخرج مالومات السيد قبل تعجزها فعتقت بموته (قوله سببا لاعانته
على العتق) قد رد عليه ان عتقه تبعاً لامة ولا شئ عليه كما تقدم فامعنى السببية للاعانة المذكورة الا ان يحجب
بان للسيد مكاتبته ايضا وتعتق بالاسبق من الاداء من كافى الها مش عن العباب فقد يكون ما ذكره سبباً

لكن عن الكتابة كالو بنجر
هتق مكاتبته (وولدها) أى
المكاتب لا بقيد الاستيلاء
الريق الحادث بعد الكتابة
وقبل العتق (من نكاح او
زنا مكاتب) أى يثبت له
حكم المكاتب (فى الاظهر
يتبعها لوطاً وعتقاً) لانهم من
كسبها فيتبعها فى ذلك كولد
المستولدة نعم لا يتبعها لو
عتقت لا بجهة الكتابة بان
وقت ثم عتقت بجهة أخرى
(وليس عليه) أى الولد
(شئ) من النجوم اذ لا التزام
منه (والحق) أى حق الملك
(فيه) أى الولد (للسيد)
للالام ومن ثم لم يوطئه السيد
لو كان أنثى لم يلزمه مهر
وخولف قضية هذا فى أرش
الجنابة عليه الآتى لانه
بدل جزئه الايل للحرية
فاعطى حكمه وفى حل
معاملته له على ما يحشه كالذى
قبله البلقينى لانه قد يكون
سبباً لاعانته على العتق ومن
ثم وقف فاضل كسبه كما يأتى
(وفى قول) الحق (لها) أى
المكاتب لانه مكاتب عليها
وقضية كلام أصل الروضة

أن ولدها من عبدها ملك لها قطعا كولد مكاتب من أمته ونازع فيه البلقيني بل قال أنه وهم و فرق بان المكاتب ملك أمته والولد يتبع أمه في الرق وولدها إنما جاءه الرق من جهتها لا من جهة أبيه الذي هو عبدها (فلو قتل قيمته) تجب (لذی الحق) منها (والمذهب ان ارش جنایة عليه) أي الولد فيها دون النفس (وكسبه ومهره) إذا كان أثى ووطئت بشبهة (بنفق) (٤٠٣) أراد بالنفقة ما يشمل سائر المؤن (منها) أي

الثلاثة (عليه وما فضل وقف فان عتق فله ولا فلا للسيد) كما ان كسب الام لها ان عتقت والا فلا للسيد (ولا يعتق شيء من المكاتب حتى يؤدي الجميع) أي جميع المال المكاتب عليه ما عدا ما يجب ايتاؤه او يبرأ منه او تقع الحوالة به لا عليه للخبر الصحيح المكاتب عبد ما بق عليه درهم (ولو أتي) المكاتب ومثله في جميع الاحكام الآتية المدين فيها يظهر (بمال فقال السيد هذا حرام) او ليس ملكك (ولا يئنه) له بذلك (حلف المكاتب) انه ليس بحرام او (انه حلال) او انه مملكه وصدق عملا بظاهر اليد نعم ان كان الاصل فيه التحريم كالحكم قال له هذا حرام وجب استفساله على الواجهة فان قال انه ميتة فقال بل حلال صدق السيد لان الاصل عدم التذكية كظنهم في السلم ويظهر ان محله ما لم يقل ذكته وإلا صدق لتصريحهم بقبول خبر الفاسق والكافر عن فعل نفسه كقوله ذبحت هذه الشاة وعلى هذا يحمل ما بحث انه ينبغي تصديق العبد واما توجيه اطلاقه بتشوف الشارع للعتق

أن ولدها من عبدها الخ) أي بأن زنى بها عشا (قوله ونازع فيه البلقيني) معتمد أي فيكون كولدها من غيره وسياق ما فيه عشا (قوله قال أنه وهم و فرق الخ) وهذا الوجه معنى (قول المتن فلو قتل) أي الولد قيمته لذی الحق فان قلنا للسيد فالقيمة له كقيمة الام او للام فلها تستعين بها في اداء النجوم معنى (قوله أي الولد) إلى قول المتن ولو يجعل بعضها في النهاية إلا قوله ما عدا ما يجب ايتاؤه وقوله ومثله إلى المتن وقوله نعم إلى المتن وقوله وقد افيت بخلافه وقوله وما وقع لها إلى المتن (قوله فيا دون النفس) أي واما في النفس فقد تقدم آتفا سم (قوله بشبهة) أي منها وإن كان زنا من الواطئ فان قلت لم قيد بوطء الشبهة فاخرج النكاح قلت لعله لاجل قول المصنف ينفق منها لانه لو كان نكاح كان الاتفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر إذ قد يزول النكاح بعد وجوب المهر فينفق منه حيثنذ سم أي فينبغي حذفه لذلك القيد كما في المعنى (قول المتن ينفق منها الخ) فان لم يكن له كسب او لم يف بمؤنته فعلي السيد مؤنته في الاولى وبقيتها في الثانية ويصدق السيد يمينته انه ولد قبل الكتابة حتى يكون رقيقا له وإن امكن انه ولد بعدها لانه اختلاف في وقت الكتابة فصدق فيه كاصلها فان نكل عن اليمين قال الدارمي قال ابن القطان وقف الامر حتى يبلغ الولد ويحلف وقيل ان الام تحلف فان شهد للسيد بدعواه اربع نسوة قبلن وإن اقاما بينتين تعارضتا معنى (قوله ما عدا ما يجب الخ) قضيته انه يعتق مع بقاء القدر المذكور وهذا مخالف لما يأتي في الفصل الآتي من قوله نعم لا اثر لعجزه عما يجب حطه فبرفع الامر للحاكم الخ ففعل المراد ما ذكره هنا ما يجب إعطاؤه لا يسوغ معه الفسخ من السيد حتى لو فسخ لم ينفذ فسخه لانه يعتق بمجرد بقاءه وعلى هذا فلو مات العبد فالقرب انه يرفع الامر للقاضي بعدم ته ليحكم بالتقاص ان رآه عتق العبد فيموت حرا ويكون ما كسبه لورثته فيوافق ما تقدم من انه لو لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء عشا (قوله او يبرأ منه الخ) عطف على يؤدي الجميع وعبرة النهاية مثل الاداء الا براء او الحوالة به لا عليه وعبرة المعنى وفي معنى اذا نه حط الباقي من الواجب والبراء منه والحوالة به ولا يصح الحوالة عليه ولا الاعتياض (تنبيه) لو كاتبه مطلقا وأدى بعض المال ثم اعتقه على ان يؤدي الباقي بعد العتق صح ولو شرط السيد انه إذا أدى النجم الاول عتق وبقى الباقي في ذمته يؤديه بعد العتق صح ايضا كما يقتضيه كلام الروضة اه وقوله لو كاتبه مطلقا الخ نقله سم عن الروض مع شرحه وافرده (قوله لا عليه) أي فانه لا يعتق بحوالة السيد عليه بالنجوم لعدم صحة الحوالة كما مر في بابها رشدي وسم (قوله للخبر الصحيح) تعليل للبتن (قوله او ليس ملكك) إلى قول المتن وإن خرج في المعنى إلا قوله ويظهر إلى المتن وقوله وهو خبر إلى نعم وقوله وكان كافته البينة وقوله زيفا وقوله ونوزع فيه وقوله قال الرافعي إلى ونظير ذلك (قوله وجب استفساله) فان قال انه سرفه فكذلك نهاية أي المصدق المكاتب عشا (قوله والكافر) أي ولو حريا ومرندا عشا (قوله وعلى هذا) أي إخبار المكاتب عن تركه بنفسه (قوله توجيه اطلاقه) أي البحث (قوله ففيه نظر ظاهر) عبارة النهاية فردو بان فيه إضرار أبسده حيث يلزم بقبول ما يحكم بنجاسته لان من رأى لحا وشك في تركه يجرم عليه اكله اه (قول المتن ويقال للسيد) أي إذا حلف المكاتب (قوله لومه دفعه له) أي إن صدقه مغنى (قوله وإن لم يعين) أي مالكا وعينه ولم يصدق مغنى (قوله إن لم يبق الخ) قيد لا عاتته على العتق ولو بكتابة أخرى (فيا دون النفس) أي وأما النفس فقد تقدم (قوله ووطئت بشبهة) أي منها وإن كان زنا من الواطئ فان قلت لم قيد بوطء الشبهة فاخرج النكاح قلت لعله لاجل قول المصنف ينفق منها لانه لو كان نكاح كان الاتفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر إذ قد يزول النكاح بعد وجوب المهر فينفق منه حيثنذ (قوله او تقع الحوالة به لا عليه) تقدم صحتها

ففيه نظر ظاهر كما يعلم من كلامهم على قطعة اللحم المرمية مكشوفة أو في إناء (ويقال للسيد تأخذه أو تبرئه عنه) أي عن قدره وهو خبر بمعنى الانشاء لتعنته نعم فيها إذا اقرب بمرته ان عين له مالكا وقبضه لومه دفعه له مؤاخذه له باقراره وإن لم يعين امره بما ساء كذا إلى تبين صاحبه ومنع من التصرف فيه فان كذب نفسه وقاله والمكاتب قبل ونفذ تصرفه فيه (فان أبي قبضه القاضي) وعتق المكاتب إن لم يبق عليه شيء أما إذا كان

له بينة بما يقوله فلا يجز على قبضه سموت ان لم يبين ان المصرب منه لان له غير هذا ظاهر ابا الامتناع من الحرام (فان نكل المكاتب) عن الحائز
(حلف السيد) وكان كاقامته (ع . ع) البينة (ولو خرج المؤدى) من النجوم (مستحقا) أو زيفا (رجع السيد ببدله) لفساد القبض (فان

كان) ما خرج مستحقا أو
زيفا (في النجم الاخير)
مثلا (بان) ولو بعد موت
المكاتب أو السيد (ان
العتق لم يقع) لبطان
الاداء (وان كان) السيد
(قال عند اخذه) اى متصلا
بالقبض (انت حر) أو
اعتقك لانه بناء على ظاهر
الحال وهو صحة الاداء وقد
بان خلافه اما لو قال ذلك
منفصلا عن القبض
والقرائن الدالة على انه ائما
رثبه على القبض فلا يقبل
منه قوله انه بناء على ظاهر
الحال كما رجحاه وقول
الغزالي لافرق قيده ابن
الرفعة بما اذا قصد الاخبار
عن حاله بعد أداء النجوم
فان قصد انشاء العتق يرى
وعتق وتبعه البلقيني وزاد
ان حالة الاطلاق كحالة
قصد الانشاء ونوزع فيه
وانه في الحالين يعتق عن
جهة الكتابة ويتبعه كسبه
واولاده ولو قال له المكاتب
قلته انشاء فقال بل اخبارا
صدق السيد للقرينة قال
الرافعي وهذا السياق
يقتضى ان مطلق قول
السيد محمول على انه حرم
بما أدى وان لم يذكر ارادته
اه ونظير ذلك من قيل له
أطلقت امرأتك فقال نعم
طلقتها ثم قال ظننت ان

للعق فقط (قوله سموت) اى يبينته ولا يثبت ها ولا يمينه ملك لن عينه ولا يسقط بحلف المكاتب حق
من عينه معنى (قوله ان لم آمين الخ) اى البينة والاولى التذكير كائى الهامة والمغنى بارجاع الضمير للسيد
(قوله كان كاقامته البينة) يرد عليه ان اليمين مردودة كالافار على الراجح عليه فاعلم انما قال ذلك لتقدم
حكم البينة فاحال عليه ع ش (قول المتن ولو خرج المؤدى اى او بعد حلفه مستحقا) اى بينة شرعية والزام الحاكم
لا باقرار او يمين مردودة معنى (قوله او زيفا) اى كان خرج نحا ساجل خلاف الردى فانه لا يتبين به عدم
العتق كما يعلم من قول المصنف الاق وان خرج معيا الخ ع ش (قول المتن رجع السيد ببدله) المراد انه يرجع
بمستحقة ولو عبر به كان اولى معنى (قوله مثلا) عبارة المغنى تنبيه لا يتميد ذلك بالنجم الاخير فتوكان
في غيره ودفع الاخير على وجه معتبر تبين بخروج غيره مستحقا كونه لم يعتق ايضا ولذلك عبر في الروضة
ببعض النجوم اه (قوله ولو بعد موت المكاتب) فان ظهر الاستحقاق بعد موت المكاتب بان انه مات
رقيقا وان ما تركه للسيد دون الورثة معنى وزيادى (قول المتن وان كان قال الخ) صورة المسئلة اذا قصد
الاخبار او اطلق فان قصد الانشاء عتق زيادى ويأتى عن سم مثله (قوله بالقبض) اى بالقرائن الدالة على
انه ائما رثبه على القبض اخذ ائما يأتى (قوله وقد بان خلافه) اى فلم ينفذ العتق معنى (قوله اما لو قال الخ)
محترز قوله متصلا بالقبض ع ش (قوله والقرائن) قضية افراد القرينة فيما يأتى ان النعد ليس بمرداد
هنا (قوله فلا يقبل منه قوله الخ) اى في الظاهر كما يدل عليه كلامه اما الباطن فهو دائر مع ادارته وان
انتفت القرائن كما لا يخفى رشيدى (قوله وقول الغزالي الخ) قضية هذا الصنيع انه لا فرق فيما اذا كان
متصلا بين قصد الاخبار وقصد الانشاء والاطلاق وفيه نظر رسم (قوله لا فرق) اى بين ان يكون متصلا بقبض
النجوم او غير متصل معنى وع ش (قوله قيده ابن الرفعة الخ) معتمد ع ش (قوله وتبعه البلقيني وزاد الخ)
عبارة المغنى وقال البلقيني محل عدم عتقه اذا قال ذلك على وجه الخبر بما جرى فلو قال على سبيل الانشاء
او اطلق لم ترتفع بخروج المدفوع مستحقا بل يعتق عن جهة الكتابة ويتبعه كسبه واولاده اه وينبغى
ان يكون الحكم كذلك فيما لو قال لزوجه ان ابرائى طلقك فارائه من مجهول فقال انت طالق ثم تبين
ان الابراء من مجهول اه (قوله ويوزع فيه) وفي حاشية شيخنا الزياى انه كما لو قصد الاخبار اه وهو
ظاهر لوجود القرينة الدالة عليه ع ش (قوله وانه الخ) عطف على ان حالة الاطلاق الخ (قوله في الحالين)
اى حالة قصد الانشاء وحالة الاطلاق (قوله ولو قال له المكاتب الخ) انظر هل هذا في صورة الاتصال
أو صورة الانفصال رشيدى أقول قضية السيان انه فيها معاوان كان قوله للقرينة يقتضى رجوعه للاولى
فقط (قوله للقرينة) عبارة المغنى يمينه اه (قوله قال الرافعي الخ) تأييد لقوله ونوزع فيه (قوله ان
مطلق قول السيد) اى قوله انت حر وقد اطلق (قوله ونظير ذلك) اى ما ذكر في صورة الانفصال كما يدل
عليه قوله فلا يقبل منه الا بقرينة رشيدى (قوله وقد افيت بخلافه فلا يقبل الخ) عبارة المغنى وقد افيت الفقهاء
بخلافه ونازعته صدق يمينه اه (قول المتن وان خرج) اى المؤدى من النجوم معيا اى ولم يرض السيد به
معنى (قوله او رد ببدله الخ) هذا صريح في انه عند تلفه او بقاءه مع حدوث عيب فيه عبده يرد ببدله وياخذ

(قوله وسمعت وان لم يعين) كتب عليهم وهو الوجه (قوله وان لم يعين المغصوب منه) والا فلا (قوله)
كاقامة البينة) هل هو بناء على ان اليمين مردودة كالبينة (قوله وقول الغزالي الخ) قضية هذا الصنيع انه لا فرق
فيما اذا كان متصلا بالقبض بين قصد الاخبار وقصد الانشاء والاطلاق وفيه نظر (قوله فان قصد انشاء العتق
يرى وعتق) قد يشك على حصول البراءة والعتق هنا عدم حصولها في قوله الآتى ولو عجل بعضها ليرثه من
الباقى فابراه لم يصح الدفع ولا الابراء الا ان يلتزم هنا حصول العتق عند الاتصال بالقبض وان قصد الانشاء
او اطلق فليحرج (قوله او رد ببدله الخ) هذا صريح في انه عند تلفه او بقاءه مع حدوث عيب فيه عبده يرد ببدله

لان العقد انما يتناول السليم وبرده او بطالب الارش يدين ان العليم يهل وإن كان قال له عند الاداء أنت حر كم فاز رضى به وكان في النجم
الاخير بان حصول العتق من وقت القبض (ولا تزوج) المكاتب (لا باذن سيده) لانه (هـ) عبد كافر في الخبر (ولا تسرى) يعنى

لا يبطأ مملوكه وإن لم ينزل
(بأذنه على المذهب) لضعف
ملكه وما وقع له فى موضع
بما يقتضى جوازه بالأذن
مبنى على الضعيف أن العن
غير المكاتب يملك بتمليك
السيد ويظهر أنه ليس له
الاستمتاع بما دون الوطء
ايضا (وله شراء الجواري
للتجارة) توسعاه فى طرق
الاكتساب (فان وطئها)
ولم يبال بمنعنا له (فلاحد)
عليه (والولد) من وطئه
(نسب) لاحق به لشبهة
المالك ولا مهر لانه المالك
وإن ضعف ملكه (فان ولده
فى) حال بقاء (الكتابة)
لا ييه او مع عتقه (او بعد
عتقه) لكن (لدون ستة
اشهر) منه (تبعه رقا وعتقا)
ولم يعنق حالا لضعف ملكه
ومع كونه مملوك لا يملك نحو
بيعه لانه ولده ولا يعنق عليه
لضعف ملكه بل يتوقف
عتقه على عتقه وهذا معنى
قولهم انه تكاتب عليه (ولا
تصير مستولدة فى الاظهر)
لأنها عقلت بمملوك (وإن
ولده بعد العتق لفوق ستة
أشهر) أو لستة أشهر من
العتق كما فى الروضة ولا
تخالف لانه لا بد من لحظة
فالماتن اعتبرها فى بعض
الصور كما يعلم مما ساقره

بدله وفيه نظر ظاهر وقياس ما تقدم فى المبيع أن لا رد بل له الارش ثم رأيت الزركشى قال إنما ثبت الرد له
إذا لم يحدث ما يمنع فلو حدث عنه عيب فله الارش فان دفعه المكاتب استقر العتق وإلا ارتفع اه ورايت
الروض قال وإن علم أى بعبه بعد التالف ولم يرض أى به بل طلب الارش بان لا عتق فان أدى الارش
عتق من حيث اداه قال فى شرحه فان رضى بالعيب نفذ العتق ثم قال فى الروض وإن وجد ما قبض ناقص وزن
او كيل فلا عتق وإن رضى عتق بالابراء عن الباقي اه سم (قوله لان العقد) إلى قول الماتن ولود جعل النجوم
فى المغنى الا قوله ويظهر الى الماتن وقوله لانه لا بد الى الماتن (قوله يعنى لا يبطأ الخ) انما أول بذلك لان
التسرى يعتبر فيه امران حجب الامة عن ادين الناس وانزاله فيها نهاية ومعنى أى وذلك لا يشترط ههنا رشيدى
(قوله لانه المالك) أى ولو وجب عليه لكان له نهاية (قوله منه) أى من الوطء معنى وعش وقال فى شرح المنهج
من العتق اه وهو المطابق لما يأتى فى مقابله من قوله أو لستة أشهر من العتق (قول الماتن تبعه رقا وعتقا)
أى فى الاولى وعتقا فقط فى الثانية والثالثة حابى وعش (قوله ولم يعنق حالا) أى فى الصورة الاولى
معنى (قوله ولا يعنق عليه اضعف ملكه) مكرر مع قوله ولم يعنق حالا الخ فكان الاولى حذفه كفى المغنى
(قوله بل يتوقف عتقه على عتقه) فان عتق عتق والارق وصار للسيد معنى (قوله وهذا) أى توقف عتقه
على عتق ابيه (قوله انه الخ) أى ولد المكاتب وقوله عليه أى على المكاتب (قوله فى بعض الصور) أى صورة
الوطء بعد العتق لزيادة المدة حينئذ على ستة أشهر بلحظة الوطء بعد العتق سم ورشيدى (قول فى قوله الخ)
أى فى شرح قوله الخ على حذف المضاف (قول مع العتق) أى طاعة اشرح المنهج أى أنت به لستة أشهر او
لا أكثر من العتق بحجرى (قوله واما كن الخ) قيد فى البعدية فقط كما هو صريح صانع شرح المنهج وصريح قول
الشارح الاقوى وما تقرر الخ (قوله فاكثر منه) أى من الوطء معنى (قوله وبما تقرر الخ) فى قول الماتن وان
ولده بعد العتق الخ مع قول الشارح أو لستة أشهر من العتق (قوله ان التقييد) أى تقييد الوطء بعد العتق
فقط كما هو صريح صانع شرح المنهج ويبيده ايضا قول الشارح الاقوى واما اذا قارن الخ كما مر (قوله انما
هو الخ) يتأمل معنى هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج لذلك التقييد فى صورة الستة ايضا لصدقتها مع الوطء
مع العتق ولا كلام ومع الوطء بعد العتق ولا يمكن حينئذ كون الولد من الوطء ففائدة ذلك التقييد فى
صورة الستة الاحتراز عن هذه الحالة ولو كانت عبارة هكذا انما هو فى صورة الوطء بعد العتق لم يكن فيها
اشكال فليحجر اه سم على حجر رشيدى وقد يجاب بان الحالة التى ذكرها ليس بما يتوهم فيها الملقوق مع الحرية
حتى يحتاج الاحتراز عنها بخلاف صورة الاكثر أى ما اذا ولده لا أكثر من ستة أشهر من العتق مع كون

ويأخذ بدله وفيه نظر ظاهر وقياس ما تقدم فى المبيع أن لا رد بل له الارش ثم رأيت الزركشى قال إنما ثبت
الرد له إذا لم يحدث ما يمنع فلو حدث عنه عيب فله الارش فان دفعه المكاتب استقر العتق وإلا ارتفع اه
ورايت الروض قال وإن علم أى بعبه بعد التالف ولم يرض أى به بل طلب الارش بان لا عتق فان أدى
الارش عتق حينئذ اه قال فى شرحه فان رضى بالعيب نفذ العتق ثم قال فى الروض وإن وجد ما قبض ناقص
وزن او كيل فلا عتق وإن رضى عتق بالابراء عن الباقي اه سم (قوله يعنى لا يبطأ الخ) انما أول بذلك لان التسرى
يعتبر فيه الحجب عن عين الناس وانزاله فيها شمر (قوله فى بعض الصور) الظاهر أن هذا البعض هو صورة
الوطء بعد العتق لزيادة المدة حينئذ على ستة أشهر بلحظة الوطء بعد العتق (قوله انما هو الخ) يتأمل معنى
هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج لذلك التقييد فى صورة الستة ايضا لصدقتها مع الوطء مع العتق ولا كلام
ومع الوطء بعد العتق ولا يمكن حينئذ كون الولد من الوطء ففائدة ذلك التقييد فى صورة الستة الاحتراز
عن هذه الحالة ولو كانت عبارة هكذا انما هو فى صورة الوطء بعد العتق لم يكن فيها اشكال فليحجر (قوله

فى قوله وكان يطؤها والروضة حذفها لانها معلومة فتغليط الماتن هو الغلط (وكان يطؤها) ولو مرة مع العتق أو بعده وأمكن كون
الولد من الوطء بان كان لستة أشهر فاكثر منه وبما تقرر من فرض ولادته بعد العتق بستة أشهر او أكثر يعلم ان التقييد بالامكان
المذكور انما هو فى صورة الاكثر فقط وأما اذا قارن الوطء العتق فيلزم الامكان منه لان الفرض انه لستة بعد العتق فتأمل

(فهو حر وهي أم ولد) ظهور العلوق بعد الحرية تغليباً لها فلا ينظر لاحتماله قبلها فإن انتفى شرط بما ذكر بان لم يطأها مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطء لم تكن أم ولد لعلوقها به في حال عدم محبة إيلاده (ولو عجل) المكاتب (النجوم) قبل وقت حلولها أو بعضها قبل محله (لم يجبر السيد على القبول إن كان له في الامتناع) من قبضها (غرض) صحيح نظير ما مر في السلم (كثوة حفظه) أي مال النجوم إلى محله أو علقه كما بأصله وما قبله يغني عنه لأنه مثال (أو خوف عليه) لنحو نهب وإن كاتبه في وقته لما مر في الاجبار حينئذ من الضرر وكذا لو كان يؤكل عند المحل طرياً قال البلقيني أو لثلاث تتعلق به زكاة (٤٠٦) (والا) يكن له غرض صحيح في الامتناع (فيجبر) على القبول لأن للمكاتب غرضاً صحيحاً فيه

وهو العتق أو تقريبه من غير ضرر على السيد ولم يقولوا هنا بنظير ما مر أنفاً من الاجبار على القبض أو الإبراء فيحتمل أن يكون هذا كذلك وهو ما رجحه البلقيني وحذف هنا للعلم به من ثم وعليه فارق ذلك ما مر في السلم من عدم الاجبار على الإبراء بان الكتابة موضوعة على تعجيل العتق ما أمكن لتشوف الشارع إليه فضيق فيها بطلب الإبراء ويحتمل الفرق لحلول الحق ثم لا هنا (فإن أبي) قبضه لعجز القاضى عن إجباره أو لكونه لم يجده (قبضه القاضى) عنه وعتق المكاتب إن حصل بالمؤدى شرط العتق لأنه نائب الممتنع كالأغاب وإن لم يقبض دين الغائب في غير هذا لأن الغرض هنا العتق ولا خيرة للسيد فيه وشم سقوط الدين عنه وبقاؤه في ذمة المدين أصلح للغائب من أخذ القاضى له لأن يده عليه يد أمانة ولو أتى به في غير بلد

الوطء بعده كما هو ظاهر (قوله بعد الحرية) هلا قال أو معها سم (قوله لاحتماله قبلها) أي احتمال العلوق قبل الحرية (قوله المكاتب) إلى قول ولو أتى به في المغنى لإلا قوله وحذف إلى المتن (قوله قبل محله) بكسر الحاء أي وقت حلوله نهاية (قوله أي مال النجوم الخ) كالطعام الكثير مغنى (قوله وما قبله) هو قوله مؤنة حفظه عيش (قوله يغني عنه) أي عن قوله أصله أو علقه (قوله لأنه مثال) ولأن حفظه شامل لحفظ روحه ولعل هذا أولى بمقاله الشارح رشيدى (قوله لنحو نهب الخ) عبارة المغنى بسبب ظاهر يتوقع زواله بان كان زمن نهب أو إغارة ولو كاتبه في وقت نهب ونحوه وعجل فيه لم يجبر أيضاً لأن ذلك قدير ولعند المحل قال الرويانى فإن كان هذا الخوف معهوداً لا يرجى زواله لزمه القبول قولاً واحداً وبه جزم الماوردى أه (قوله قال البلقيني الخ) وهو ظاهر مغنى (قوله وهو العتق) أي إذا عجل جميع النجوم وقوله أو تقريبه أي إذا عجل بعضه عيش (قوله بنظير ما مر الخ) أي من أنه إذا أتى المكاتب بمال فقال السيد هذا حرام ولا بينة وحلف المكاتب أنه حلال أجبر السيد على أخذه أو الإبراء عنه مغنى وسم (قوله فيحتمل أن يكون هذا كذلك الخ) وهو الوجه كما جرى عليه البلقيني مغنى عبارة النهاية والوجه كما قاله البلقيني أن يقال هنا بنظيره المار من الاجبار الخ (قوله وهو ما رجحه البلقيني) أي وجزم به شرح المنهج سم (قوله قبضه) أي والإبراء عنه على ما مر مغنى أي من أن ما هنا كنظيره المار (قوله أو لكونه لم يجده) أن كان المغنى أن المكاتب لم يجد القاضى لم يثبت مع قول المصنف قبضه القاضى وأن كان المغنى أن المكاتب أو القاضى لم يجد السيد لم يثبت مع قول المصنف فإن أبي ولعل المراد الثاني وكان قد هرب مثلاً بعد الإبراء رشيدى أقول ويؤيد الثاني قول المغنى أو غاب (قوله أن حصل الخ) قيد لعتق المكاتب لا لقبض القاضى لأن ما يحضره المكاتب يقبضه القاضى وإن كان بعض النجوم عيش عبارة المغنى أن أدى الكل أه (قوله كالو غاب) أي السيد (قوله فيه) أي في بقاء النجوم في ذمة المكاتب (قوله لأن يده) أي القاضى (قوله ولو أتى به) أي مال الكتابة بعد حلوله (قوله مؤنة) أي لها وقع عيش (قوله أي النجوم) إلى الفرع في المغنى لإلا قوله نعم إلى ويجرى وإلى الفصل في النهاية إلا قوله وكذا أن أطلق فيما يظهر (قوله أي بشرط ذلك الخ) لعل الأولى إسقاط الباء (قوله يشبهه بالجاهلية الخ) أي من حيث جلب النفع حلي أي والأفاهنا في مقابلة النقص من الواجب وما في الجاهلية في مقابلة الزيادة أو من حيث جعل التعجيل مقابلاً بالإبراء من الباقي فهو كجعلهم زيادة الأجل مقابلاً بمال يجرمى (قوله بالجاهلية) أي المجمع على حرمة مغنى (ويجرب ذلك) أي ما ذكره المصنف مغنى وما ذكره الشارح من الاستدراك (قوله لم ينفذ) أي تعجز الموصى له عيش (قوله للورثة) أي ورثة السيد (قوله لأنه لا يبيع) إلى قوله وفارق في المغنى (قوله للزومه) أي السلم (قول المتن والاعتياض الخ) أي الاستبدال كان يكون النجوم دنائير فيعطى المكاتب بدلها دراهم مغنى (قوله كما صححاه هنا) تبعاً للبعوى وهذا الوجه مما نقله

بعد الحرية) هلا قال أو معها (قوله ولم يقولوا هنا بنظير ما مر) كأنه يريد قول المصنف السابق في مسألة مالو أتى بمال فقال السيد هذا حرام ويقال للسيد تأخذه أو تبريه (قوله وهو ما رجحه البلقيني) أي وجزم

العقد ولنقله إليها مؤنة أو كان نحو خوف لم يجبر ولا أجبر قاله الماوردى (ولو عجل بعضها) أي النجوم قبل المحل (ليبرته) الرافعى من الباقي) أي بشرط ذلك من أحدهما ووافق الآخر (فأبراه) مع الأخذ لم يصح الدفع ولا الإبراء للشرط الفاسد لأنه يشبهه بالجاهلية كان أحدهم إذا حل دينه قال لمدينه أقض أو زدتان لم يقضه زاد في الدين والأجل فعلى السيد رد المأخوذ ولا عتق نعم لو أبرأه عالماً بفساد الدفع صح وعتق كما بحثه الزركشى كالأذرعى أخذ من كلام المصنف ويجرى ذلك في كل دين عجل بهذا الشرط (فرع) أوصى بنجوم المكاتب فعجز فعجزه الموصى له لم ينفذ وكان رد أمانه للوصية أخذ من قول الماوردى ما يؤدبه بعد ذلك يكون للورثة (ولا يصح بيع النجوم) لأنه لا يبيع ما لم يقبض وما يتطرق السقوط إليه كالمسلم فيه بل أولى للزومه من الطرفين (و) كذا لا يصح (الاعتياض عنها) من المكاتب كما صححاه هنا

لعدم استقرارها لكن اعتمد الاسنوى وغيره ماجرى عليه في الشفعة من صحته للزومها من جهة السيد مع تفوق الشارع للعق (فلو باء) بها السيد لآخر (وادا) ها المكاتب (الى المشتري لم يعتق في الاظهر) وإن تضمن البيع الاذن في قبضها لان المشتري يقبض لنفسه بحكم الشراء الفاسد فلم يصح قبضه فلاعتق (ويطالب السيد المكاتب بها (و) يطالب (المكاتب المشتري بما اخذ منه) لما تقرر من فساد قبضه وفارق المشتري الوكيل بانه يقبض لنفسه كما تقرر ومن ثم لو علما فساد البيع واذن له السيد (٤٠٧) في قبضها كان كالوكيل فيعتق بقبضه

(ولا يصح بيع رقبته) اى
المكاتب كتابة صحيحة بغير
رضاه (في الجديد) كالمستولدة
وفارق المعلق عتقه بصفة
بان ذلك يشبه الوصية فجاز
الرجوع عنه بخلاف
المكاتب وشراء عائشة
لبريرة رضى الله عنهما مع
كتابتها كان باذن بريرة
ورضاها فيكون فسخا
منها ويرشده امره صلى الله
عليه وسلم بعتقها ولو بقيت
الكتابة لعقت بها فان
الاصح على القديم ان
الكتابة لا تنفسخ بالبيع
بل تنتقل للمشتري مكاتبا
وبحث البلقيني صحة بيعه
بشرط العتق وينازع فيه
قولهما لا يصح بيعه بيعا
ضمنيا ولكنه خالف في هذه
ايضا وبحث ايضا جواز
بيعه لنفسه كيعة من غيره
برضاها فيكون فسخا للكتابة
كما تقرر (فلو باء) السيد
(فادى النجوم الى المشتري
ففى حقه القولان) السابقان
في بيع نجومه اظهرهما
المنع (وهيته) وغيرها
(كبيعه) فتبطل بغير رضا
ايضا وكذا الوصية به

الرافعي في باب الشفعة عن الاححاب من الجواز لما مر وإن صوب الاسنوى ما هنالك وجرى عليه شيخنا هنا في
منهجه معنى عبارة النهاية وهذا هو المعتمد وان اعتمد الاسنوى وغيره ماجرى عليه في الشفعة الخ (قوله) فلو
باعها السيد الخ) اى على خلاف منعامنه ع ش (قوله) المشتري الوكيل) فاعل ففعول (قوله) بانه) اى
المشتري (قوله) واذن له) اى للمشتري وظاهر كلامهم اشتراط صراحة الاذن هنا وعدم كفاية الاذن الذى
تضمنه البيع فليراجع (قوله) كتابة صحيحة) خرج بها الفاسدة فان المنصوص في الام صحة البيع فيها إذا علم
البائع بفسادها لبقائه على ملكه كالمعلق عتقه بصفة وكذلك ان جعل بذلك على المذهب معنى (قوله) بغير
رضاه) اى فان رضى به جاز وكان رضاه فسخا كما جزم به القاضى الحسين في تعليقه لان الحق له وقد رضى
باطاله معنى (قول المتن في الجديد) وبهذا قال ابو حنيفة ومالك والقديم يصح كييع المعلق عتقه بصفة وبهذا
قال احمد معنى (قوله) كالمستولدة) فديقال لو اشبه المستولدة استوى رضاه وعدمه سم عبارة المعنى لان
البيع لا يرفع الكتابة للزومها من جهة السيد فيبقى مستحق العتق فلم يصح بيعه كالمستولدة (تنبيه) محل
الخلاف إذ لم يررض المكاتب بالبيع فان رضى به جاز وكان رضاه فسخا كما جزم به القاضى حسين في تعليقه
لان الحق له وقد رضى بابطاله وعلى هذا تستثنى هذه الصورة من عدم صحة بيع المكاتب اه وهى سالمة
عن الاشكال المذكور (قوله) وفارق الخ) رد لدليل القديم (قوله) ويرشده) اى يدل للفسخ (قوله) ولو بقيت
الكتابة الخ) بقاء الكتابة لا ينافى اعتاقها لصحة اعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما علم مما تقدم سم
(قوله) بل تنتقل) اى رقة المبيع (قوله) وبحث البلقيني) الى الفصل في المعنى الا قوله وذكر التزويج الى المتن
وقوله سواء الى المتن (قوله) وبحث البلقيني الخ) عبارة النهاية والوجه كما بحثه البلقيني جواز بيعه من نفسه
الخ لا يبيعه بشرط عتقه كما دل عليه قولهما لا يصح بيعه ضمينا خلافا لما بحثه البلقيني هنا اه وعبارة
المعنى ويستثنى ايضا صور منها ما اذا بيع بشرط العتق فانه يصح وإن لم يررض المكاتب وترفع الكتابة
ويلزم المشتري اعتاقه والولاء له ذكره البلقيني ومنها البيع الضمنى إذا قال اعتق مكاتبك عنى على الف
ذكره البلقيني ايضا وقال انه اولى بالجواز من التى قبلها مع اعترافه بان المنقول فى اصل الروضة البطلان وإذا
كان المنقول فى هذه البطلان فالبطلان فى التى قبلها بطريق الاولى وهو كذلك ومعنى البطلان فى هذه ان
العتق لا يقع عن السائل ولكن يقع عن المعتق ولا يستحق العوض كما سياتى ومنها ما اذا باع المكاتب من
نفسه فانه يصح وترفع الكتابة فلا يتبعه كسبه ولا ولده ومنها ما اذا جنى ز منها اذا عجز نفسه اه بخلاف (قوله)
فى هذه) اى فى مسألة البيع الضمنى (قوله) وذكر التزويج الخ) عبارة المعنى تنبيه مسألة النكاح مكررة سبقت
فى النكاح اه (قول المتن ولو قال له) اى للسيد وقوله رجل اى مثلا معنى (قوله) وكذا ان اطلق الخ) يقتضيه
كلام المنهج ع ش عبارة السيد عمر قوله فيما يظهر عبارة المعنى محل ذلك ما اذا قال اعتقه واطلق اما اذا قال
اعتقه عنى الخ وبه يعلم ان صورة الاطلاق منقولة وإن اوههم كلام الشارع انها مبجوتة له اه (قول المتن
عتق) اى من الآن وفاز السيد بما قبضه من المكاتب من النجوم ع ش (قوله) بل عن العتق) اى كالتى قبلها
به فى شرح المنهج فقال وظاهر مما مر انه لا يتعين الاجبار على القبض بل اما عليه او على الابراء ويفارق نظيره
فى السلم وساق الفرق الذى نقله الشارع (قوله) كالمستولدة) فديقال لو اشبه المستولدة استوى رضاه وعدمه
(قوله) ولو بقيت الكتابة الخ) بقاء الكتابة لا ينافى اعتاقها لصحة اعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما

ان نجزها لان علقها بعدم عتقه (وليس له بيع ما فى يد المكاتب واعتاق عبده) اى عند المكاتب (وتزويج امته) وغير ذلك من التصرفات
لا به معه فى المعاملات كما جنى وذكر التزويج هنا لينبه على امتناع غيره بالاولى وفى النكاح لغرض آخر فلا تكرار (ولو قال له) رجل اعتق
مكاتبك) عنك وكذا ان اطلق فيما يظهر (على كذا) سواء اقال على ام لا خلافا لمن قيد بالاول (ففعول عتق ولو لمه ما التزم) كما لو قال ذلك فى
المستولدة وهو بمنزلة فداء الاسير اما لو قال اعتقه عنى على كذا فقال اعتقه عنك فلا يعتق عن السائل بل عن المعتق ولا يستحق المال ولو

عق كما مر وبرى عن
النجوم فيتمه كسبه

(فصل) في بيان لزوم
الكتابة من جانب

وجوازها من جانب وما
يترتب عليهما وما يطرأ

عليهما من فسخ أو انقاسخ
وجنائه أو الجنائية عليه

وما يصح من المكاتب
وما لا يصح (الكتابة)

الصحيحة كما يعلم من كلامه
الآتي (لازمة من جهة

السيد) لانها لفظ المكاتب
فقط فكان كالمترين

والسيد كالراهن ويعلم من
لزومها من جهة أنه (ليس

له فسخها) لكن صرح به
ليرتب عليه قوله (إلا أن

يعجز عن الاداء) عند المحل
ولو عن بعض النجم فله

فسخها فتفسخ بغير حاكم
ولا تنفسخ بمجرد عجزه من

غير فسخ نعم لا اثر لعجزه
عما يجب حظه في رفع الامر

لحاكم يلزم السيد بالائتاء
والمكاتب بالاداء او يحكم

بالتقاص ان رآه المصلحة
ولما لم يحصل التقاص

بنفسه لعدم وجود شرطه
الآتي إلا أن غاب كإتي أو

امتنع مع القدرة من الاداء
فلسيد فسخها حيثئذ

(وجائزة للمكاتب فله ترك
الاداء وإن كان معه وفاء)

لان الحظ له

رشيدى عبارة عش أى لاز في عتقه عن السائل تملك له وهو باطل فالغنى تقييد الاعتاق بكونه عن السائل
ونقي اصله اه (قوله عتقه) أى المكاتب (قوله كمر) أى فى التدبير قيل فصل فى حكم حل المدبرة
(فصل فى بيان لزوم الكتابة من جانب السيد) (قوله فى بيان لزوم الكتابة) إلى قوله فان فات مرفى
الطلاق فى النهاية إلا قوله وهذا تص وير إلى المتن وقوله لكنه أكد فيه بظاهر وقوله لادين إلى المتن وقوله
ليستوفيه وقوله ونفله بعضهم إلى المتن وقوله والاذن قبل الحلول إلى المتن (قوله عليهم) أى على المزوم
والجواز وقوله عام إلى على الكتابة (قول وجنائه أو الجنائية عليه) لم تقدم للضمير مرجع رشيدى (قوله
الصحيحة) اما الفاسدة ففى جائز من جهة تدلى الاصح معنى (قول من كلامه) الاق) أى فى الفهم الاق
(قوله لانها) إلى قول المتن ولو استعمل فى المعنى إلا قوله أو يحكم بالانقاص إلى وإلا ان غاب وقوله وهذا
تص وير إلى المتن وقوله لكنه أكد فيه بظاهر (قول لكن صرح به) أى بقوله ليس له فسخها قول المتن إلا أن
يعجز أى المكاتب معنى وسيم (قول فله فسخها الخ) أى فله السيد الفسخ قال الماوردى ويشترط ان يقول قد
عجزت عن الاداء وقول السيد فسخت الكتابة ولا حاجة فيه إلى حاكم لانه متفق عليه كالمفاد بالخ بالعبء معنى
عبارة سم قال فى شرح البهجة بازى قول فسخت الكتابة أو ابطالها أو عجزت عنه بدون ذلك اه ومثله فى
الروض وبه يظهر الفرق بين تعجز السيد بنفسه وتعجز السيد بآية بشرطه وان الاول لا تنفسخ به الكتابة
بخلاف الثانى اه (قول لا اثر لعجزه الخ) عبارة المعنى اما اذا عجز عن القدرة الذى يقطع عنه أو يذلل فانه لا
يفسخ لان عايه مثله ولا يفسد التقاص لان السيد ان وثيقه من غيره لكن يرفع المكاتب الامر إلى الحاكم
الخ قال عرش ولو اختلفا صدق السيد وجاز له الفسخ حيث ادعى ان الباقي أكثر مما يجب فى الائتاء وحاف
عايه اه (قوله اعدم وجود شرطه الخ) عبارة شرح الارشاد لتعلق العتق بالاداء ولان الحظ وإن
كان اصلا فليسيد ابداله من مال اخر انتبت اه سم (قول شرطه الآتى) أى من اتفاق الدينين فى
الجنس والحلول والاستقرار ولعل صورة المسئلة ان القيمة من غير جنس النجوم والافال مانع من
التقاص اللهم إلا ان يقال ان ما يجب حظه فى الائتاء ليس ديننا على السيد وازوجب دفعه رفقا بالعبء ومن
ثم جاز للسيد ان يدفع من غير النجوم عش وقوله ان القيمة لم يظهر إلى المراد به عبارة اشرح فى الفصل
الآتى بان كانا دينين نقدين واتفق جنسا ونوعا وصفة واستقرارا وحلولا اه (قول والا ان غاب الخ)
عطف على المتن عبارة المعنى تنبيه يرد على حصره الاستثناء صورتان احدهما إذا امتنع من الاداء
مع القدرة عليه فليسيد الفسخ كما فى الروضة كاصلها الثانية إذا حل النجم والمكاتب غائب ولم يبعث
المال كما سيذكره المصنف اه (قول المتن وفاء) أى ما بقى بنجوم الكتابة معنى (قوله لان الحظ له)

علم بما تقدم

(فصل الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها الخ) (قوله إلا أن يعجز) أى المكاتب (قوله فله
فسخها) أى السيد (قوله فله فسخها) قال فى شرح الروض وان لم يثبت عجزه باقراره أو بيئته لتعذر
وصوله إلى العوض كالبايع إذا افلس المشتري بالثمن ويفسخ بنفسه وكذا بالقاضى لكن عنده أى القاضى
يحتاج ان يثبت أى بيمين بالكتابة وحلول النجم اه وهذا الصنيع كالصريح فى تعليق قوله وان لم يثبت
عجزه الخ بقوله وكذا بالقاضى فانظر إذا نازع المكاتب فى عجزه (قوله من غير فسخ) قال فى البهجة وفسخها
له أى للسيد فسخ الكتابة عند حلول نجمها ان عجز المكاتب عن الاداء قال فى شرحها بان يقول فسخت
الكتابة أو ابطالها أو عجزت العبد ونحو ذلك اه ومثله فى الروض وبه يظهر الفرق بين تعجز السيد نفسه
وتعجز السيد بآية بشرطه وان الاول لا تنفسخ به الكتابة بخلاف الثانى وصرح فى الروض بعد تعجز السيد
من صيغ الفسخ حيث قال فرع قول السيد فسخت الكتابة أو ابطالها ونقضها وعجزه ففسخ ولا تعود
بالتقدير اه (قوله لعدم وجود شرطه الخ) عبارة شرح الارشاد لتعلق العتق بالاداء ولان الحظ وإن كان
اصلا فليسيد ابداله من مال اخر اه (قوله او امتنع مع القدرة من الاداء فليسيد فسخها) قال فى شرح

(فاذا عجز نفسه) بقوله انا عاجز عن كتابتي مع تركه الاداء ولو مع القدرة عليه وهذا هو المدار لما هو على الامتناع مع القدرة فتى امتنع من الاداء عند المحل (فليسيد) ولو على التراخي (الهرب والفسخ بنفسه وان شاء بالحاكم) لانه يجمع عليه فلم يتوقف على حاكم لكنه أكد فيما يظهر (وللمكاتب) وان لم يعجز نفسه (الفسخ) لها (في الاصح) كما ان للمرتهن فسخ الرهن وإذا عاد للرق فاكسبه كلها للسيد إلا اللقطة كأمرو (ولو استعمل المكاتب) السيد (عند حلول) النجم الاخير او غيره لم يعجزه عن (٤٠٩) الاداء حينئذ (استحب) له استجبا بماؤ كذا

(امهاله) اعانة له على العتق
اولا لعجز لزمه الامهال بقدر
اخراج المال من محله
وزنه ونحو ذلك ويظهر
انه يلزمه لما يحتاج اليه
كاكل وقضاء حاجة وانه
لا توسع الا عذارها توسعها
في الشفعة والرد بالعيب
لان الحق هنا واجب
بالطالب فلم يجوز تأخيرها إلا
للأمر الضروري ونحوه
ومن ثم يظهر ان المدين في
الدين الحال بعد مطالبة
الدائن له كالمكاتب فيما
ذكر لانه لا يلزمه الاداء فور
بعد الطلب (فان أمهاله)
(ثم اراد) السيد وفهم ان
الضهير للعبد غايط (الفسخ
فله) لان الحال لا يتأجل
(وان كان) له دين ثابت
على ملي او (معه عروض
أمهاله) وجوب بالاستوفيه او
(ليبيعها) لقرب مدتها
وعظيم مصلحتها (فان عرض
كساد) او غيره (فله ان لا
يزيد في المهلة على ثلاثة
ايام) لتضرره لولزمه امهال
اكثر من ذلك ويفرق بينه
او بين ضبط ما يملكه بدون
يومين بان مانع البيع لا
ضابط له فقد يزيد ثمنه وقد

أى فأشبه المرتهن معنى (قوله وهذا) أى تقييد المصنف الفسخ بتعجز المكاتب نفسه سم (قوله فتى امتنع الخ) أى مع القدرة (قوله ولو على التراخي) المناسب تأخيرها مع حذف الغاية عن قول المصنف والفسخ بنفسه كفى المغنى والنهاية (قول اثنين وان شاء بالحاكم) ان ثبتت الكتابة عنده وحلول النجم والعجز باقرار او بيعة مغنى (قوله لانه يجمع عليه الخ) تعاميل لاصل اثنين رشيدى (قوله وإذا عاد للرق الخ) في الروض و برق كل من تكاتب عليه من ولدو والدائ إذ اذ مات رقيقا او فسخ السيد كتابته لعجز او غيره وصار وما فى يده أى من المال ونحوه للسيد ان لم يكن عليه دين قال في شرحه وإلا فسيبقى حكمه انتهى اه سم (قوله فاكسبه كلها للسيد) ولكن يجب عليه ان يرد ما ادخل من الزكاة مغنى زاد الاسنى على من اعطاه ان كان باقيا وبده ان كان نافيا اه (قوله إلا اللقطة) أى فالامر فيها للقاضى ع ش (قوله كأمرو) أى فى بابها مغنى (قوله لزمه الامهال الخ) ويذكر ما منع طار كضباغ المفتاح او نحوه فيعمل لذلك اخذنا ما أتى من انه لو غاب ماله دون مرحلتين أهمل ع ش (قوله السيد) إلى قوله ويفرق فى المغنى (قوله ونهم ان الضهير) أى ضهير اراد رشيدى عبارة المغنى قوله فان أهمل السيد مكاتبه ثم اراد الفسخ بسبب ما امر فله ذلك اه (قوله له دين) عبارة المغنى تنبيه: قول لا يضار دين حال على ملي مقرر او عليه بيعة حاضرة و احضار مال و دعه اه (قوله او مع عروض) أى وكانت الكتابة تأخيرها واستعمل لبيعها مغنى (قوله ليستوفيه) أى الدين (قوله لقرب مدتها) أى المهلة (قوله وعظيم مصلحتها) وهو العتق (قوله لتضرره الخ) أى بتمتع من الوصول إلى حقه وان لم يكن محتاجا اليه ع ش (قوله بينه) أى بين ضبط الامهال هنا ثلاثة ايام (قوله ما يملكه) أى لو غاب ماله (قوله فانيط الامر) أى عدم الوجوب (قوله ومالا) أى لا يجعله كالحاضر (قوله فيبامر) أى فى باب القضاء على الغائب (قوله يتجه اعتمادا فى اثنين) وهذا أى ما فى اثنين ما جزم به المحررون بما للبعوى وجرى عليه ابن المقرئ وغيره وهو المعتمد مغنى (قوله المذكور) صفة الوغاب الخ (قول اثنين وان كان ماله غائبا) أى واستعمل لا حاضرة مغنى (قوله أمهاله وجوبا) أى ولو تبرع عنه اجنبى بالمال ليس للقاضى قبوله لجواز ان لا يرضى المكاتب بتحمل منه ع ش (قوله وجوبا) إلى قوله ويذكر انه ندم فى المغنى (قوله لانه بمنزلة الحاضر) ظاهره وان عرض له ما يقضى الزيادة على ثلاثة ايام وهو محتمل حيث كانت الزيادة يسيرة عرفا بحيث يقع مثلها كثيرا للمسافر فى تلك الجهة اه ع ش اقول ما مر انفا فى مسألة عروض الكساد كالمصريح فى خلاف ما قاله (قوله ثم غاب بغير اذن السيد) سيد كرمه بقره بقوله ولو انظره الخ (قوله او حل وهو أى المكاتب غائب) أى ولو باذن

الروض وهذا ما جرى عليه جمع منهم صاحب الحلوى الصغيرة فتقييد الاصل الفسخ بتعجز المكاتب نفسه ليس بظاهر اه (قوله فاذا عجز نفسه) فليسيد الهرب والفسخ الخ) منه لم يملكها لا تنفسخ بمجرد تعجزه نفسه بخلاف تعجز السيد اياه بشرطه كفى الحاشية الاخرى (قوله وإذا عاد للرق فاكسبه كلها للسيد) فى الروض و برق كل من تكاتب عليه من ولدو والدائ إذ اذ مات رقيقا او فسخ السيد كتابته لعجز او غيره وصار وما فى يده من المال ونحوه للسيد ان لم يكن عليه دين قال في شرحه وإلا فسيبقى حكمه اه وفى الروض ايضا قبل ذلك ومتى فسخت بفوز السيد بما اخذ لكن يرد ما ادخل من الزكاة أى على من اعطاه ان كان باقيا وبده ان

(٥٢) - شروانى وابن قاسم - عاشر

ينقص فانيط الامر فيه بما يطول عرفا وهو ما زاد على الثلاثة
واما الغائب فالمدار فيه على ما يجعله كالحاضر ومالا وقد تقرر فيما مر ان مادون المرحلتين كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك وبهذا يتجه
اعتماد ما فى المتن دون ما اقتضاه كلام الروضة واصحابها اولالا انه لما يلزمه امهال دون يومين كالمغاب ماله المذكور فى قوله (وان كان
ماله غائبا أمهاله) وجوبا (إلى الاحضار ان كان دون مرحلتين) لانه بمنزلة الحاضر (ولإلا) بان غاب لمرحلتين فاكثر (فلا) يلزمه امهال لطول
المدة وللسيد الفسخ (ولو حل المنتجم) ثم غاب بغير اذن السيد او حل (وهو) أى المكاتب (غائب) عن المحل الذى يلزمه الاداء فيه إلى مسافة قصر

الزركشى كالو غاب ماله ونقله بعضهم عن ابن الرفعة في كفايته فبحثه في مطلبه انه لا فرق فيه نظر وان اعتمده شيخنا (فللسيد الفسخ) بلا حاكم وان غاب باذنه أو عجز عن الحضور لنحو خوف أو مرض وذلك لتعذر الوصول الى الغرض وكان من حقه ان يحضر او يبعث المالك والاذن قبل الحلول لا يستلزم الاذن له في استمرار الغيبة ولو انظره بعد الحلول وسافر باذنه ثم رجع لم يفسخ حالا لان المكاتب غير مقصر حيثئذ بل حتى يعمله بالحال بكتاب قاضي بلد سيده الى قاضي بلده بعد ثبوت مقدمات ذلك ويحلف ان حقه باق ويذكر ان ندم على الاذن والانتظار وان رجع عنهما ويظهر ان ذكر الندم غير شرط ومخالفة البلقيني في بعض ما ذكرته ضعيفة (ولو كان له مال حاضر فليس للقاضي الاداء منه) بل يمكن السيد من الفسخ حالا لانه ربما لو حضر امتنع من الاداء أو عجز نفسه (ولا تنفسخ) الكتابة ولو فاسدة (بجنون) أو اغماء (المكاتب) ولا بالحجر عليه لسفه للزومها

لسيد معنى (قوله لادونها) معتمد ع (قوله وان اعتمده شيخنا) أى في شرح منهجه والافلم يزد في شرح الروض على قوله والمراد بالغيبة كما قال ابن الرفعة في كفايته مسافة القصر قلت والقياس فوق مسافة العدوى اه سم عبارة المغنى وقال شيخنا والقياس فوق مسافة العدوى اه والوجه ما في الكفاية اه (قول المتن فللسيد الفسخ) وينبغي انه لو ادعى الفسخ بعد حضور العبد وارادة دفعه المالك لم يقبل منه ذلك لا لبيته كما لو ادعى احد العاقلين بعد لزوم البيع الفسخ في زمن الخيار حيث صدق النافي للفسخ ع وشوباتي عن المغنى والروض ما يؤيده (قوله بلا حاكم) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويفسخ بنفسه ويشهد لثلايكذبه المحاسب وله الفسخ بالحكم نظير ما مر في الفسخ بالعجز لكن بعد اقامة البينة بالكتابة وبحلول النجم والتعذر لتحصيل النجم وحلف السيد انه ما قبض ذلك منه ولا من وكيله ولا أراه منه والا أنظره فيه كما نص عليه الشافعي والعراقيون ولا يعلم له مالا حاضرا لان ذلك قضاء على الغالب والتخفيف المذكور نقله في اصل الروضة عن الصيدلاني وافرده وهو المعتمد وان قال الاذرعى انه غريب اه (قوله) وان غاب باذنه الخ) كان حقه ان يذكر عقب قول المصنف وهو غائب كما مر عن المغنى (قوله) والاذن قبل الحلول لا يستلزم الخ) وفاقا للبعني والاسنى وخلافا للنهاية عبارة وقيدته اي جواز فسخ السيد البلقيني نقلنا عن جمع ونص الامام بما اذا لم ينظره قبل الحلول او بعده ولا اذن له في السفر كذلك اي قبل الحلول او بعده والامتنع عليه الفسخ وليس له انظار لازم الا في هذه الحالة اه قال ع ش قوله ولا امتنع الخ معتمدا اه وقال السيد عمر بعد ذكر عبارته المذكورة مانصه وكذا كان في اصل الشارح ثم ضرب عليه وابدله بقوله والاذن الخ اه (قوله ولو انظره الخ) هل مثله ما لو اذن له قبل الحلول بلحظة في السفر الى مرحلتين فاكثروا سافر سم وقد يقال ان قضية ما قبيله انه كذلك (قوله ثم رجع) اي السيد عن الانتظار والاذن (قوله غير مقصر الخ) ور بما اكتب في السفر ما بقي في الواجب عليه اسنى ومعنى (قوله بل حتى يعمله بالحال) اي وبعد اعلامه المذكور تفصيل طويل في الروض سم (قوله بكتاب قاضي بلد سيده الى قاضي بلده) فان عجز نفسه كتب به قاضي بلده الى قاضي بلد السيد ليفسخ ان شاء فان لم يكن يبلد السيد قاض وبعث السيد الى المكاتب من يعمله بالحال ويقبض منه النجوم فهل هو ككتاب القاضي فيأتي فيه مامر فيه خلاف والوجه كما قال شيخنا الاول وهو ما اختاره ابن الرفعة والتمه في معنى (قوله بعد ثبوت مقدمات ذلك) عبارة الاسنى بان يرفع الامر الى قاضي بلده ويثبت الكتابة والحلول والغيبة ويحلف ان حقه الخ (قوله في بعض ما ذكر) وهو التخفيف المذكور (قوله بل يمكن السيد من الفسخ الخ) وان عاق المكاتب عن حضوره مرض او خوف في الطريق شيخ الاسلام ومعنى (قوله ولو فاسدة) وفاقا للنهاية وخلافا للبعني حيث قيد بالصحيحة (قوله أو اغماء) الى قوله فان قلت في المغنى الا قوله ولو من المحجور (قوله لسفه) أى أو فلس ع ش ويحرم (قوله الزومها من احد الطرفين الخ) أى وانما يفسخ بذلك العقود الجائزة من الطرفين كالوكالة والقراض

كان تالفا اه (قوله) وان اعتمده شيخنا) أى في شرح منهجه والافلم يزد في شرح الروض على قوله والمراد بالغيبة كما قال ابن الرفعة في كفايته مسافة القصر قلت والقياس فوق مسافة العدوى اه (قوله فللسيد الفسخ) قال في الروض بنفسه ويشهد وكذا بالحاكم لكن بعد الاثبات بالحلول والتعذر اي لتحصيل النجم والحلف انه ما قبض ولا أبرأ ولا يعلم له مالا حاضرا ولو كان له مال حاضر لم يكن للقاضي الاداء ويمكن السيد من الفسخ وان عاق المكاتب مرض او خوف اه قال في شرحه لانه ربما عجز نفسه لو كان حاضر اولم يؤد المال وربما فسخ الكتابة في غيبته قال الاسنى وهذا مع قوله قبل انه يحلفه انه لا يعلم له مالا حاضرا لا يجتمعان اه والتخفيف المذكور نقله الاصل عن الصيدلاني وافرده لكن قال الاذرعى انه غريب وعليه الاشكال اه وقد يشكك في الاشكال مع اعتبار تعذر تحصيل النجم اذ مقتضاه اعتبار ان لا يكون له مال حاضر اذ مع حضوره لا تعذر لا مكان القاضى منه (قوله ولو انظره) هل مثله ما لو اذن له قبل الحلول بلحظة في السفر الى مرحلتين فاكثروا سافر (قوله حتى يعمله بالحال) اي وبعد اعلامه المذكور تفصيل طويل

(تنبیه) لو أراد السيد فسحها بجنون حال جنون المكاتب لم يفسخ بنفسه بل يشترط أن يأتي الحاكم وقيم البيعة بجميع ما مر فيما إذا أراد الفسخ على الغائب من الكتابة والحلول وتعذر التحصيل عند الحاكم ويطالب بحقه ويحلف على بقائه مغنى وروض مع شرحه (قوله) ثم إن لم يكن له مال (الخ) كان الأسبق أن يذكره في شرحه ويؤدى القاضي (الخ) كافي المغنى حيث قال بعد ذكر مثل ما في الشرح هناك مانصه فان لم يجد له القاضي ما لا يفسخ السيد باذن القاضي وعاد بالفسخ قتاله فان أفاق من جنونه وظهر له مال كان حصله من قبل الفسخ دفعه إلى السيد ونقض التعجيز وعق قال في أصل الروضة كذا أطلقوه واحسن الامام إذ خص نقض التعجيز بما إذا ظهر المال بيد السيد ولا فهو ماض لانه فسخ حين تعذر حقه فاشبهه ما لو كان ماله غائبا فحضر بعد الفسخ اه قال في الخادم وهذا مع مصادمته لا إطلاقهم مصادم لنص الشافعي والفرق انه لا تقصير من الحاكم عنده غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبلد ثم قال المغنى وارتفاع الحجر عنه كفايته من الجنون وكلام المصنف يؤم تعين القاضي في صحة الاداء اي فيما إذا كانت المصلحة في الحرية وليس مراد افلواؤه الجنون له أو استقل هو باخذه عتق لان قبض النجوم مستحق اه وفي شرح المنهج مثله إلا مقالة اصل الروضة ومقالة الخادم (قوله) جاز للسيد فسحه) اي بعد الحلول كما يدل عليه السياق رشيدى ومرآتنا عن المغنى والروض مع شرحه ما يصرح بذلك (قوله) فينتقض فسحه) اي حكم بانتقاضه لعدم وجود مقتضيه باطنا ولا يتوقف على نقض القاضي عرش (قوله) ويعتق) ويطالبه السيد بما انفق عليه قبل نقض التعجيز لانه لم يتبرع عليه به وإنما انفق عليه على انه عبده قال الاذرعى وقيد الدارمى بما إذا أنفق عليه بأمر الحاكم وهو ظاهر بل متعين نعم ان علم ان له مالا فلا يطالبه بذلك قال الرافعى ولو أقام المكاتب بعد ما أفاق بينه انه كان قد أدى النجوم حكم بعته ولا رجوع للسيد عليه لانه لبس وانفق على علم بحريته فيجعل متبرعا فلو قال نسيت الاداء فهل يقبل ليرجع فيه وجهان قال الاسنوى وغيره الصحيح منهما عدم الرجوع ايضا مغنى وروض مع شرحه قال الامام (الخ) ضعيف عرش عبارة سم قال الزركشى في الخادم وهذا مع مصادمته لا إطلاقهم مصادم لنص الشافعي والفرق انه لا تقصير من الحاكم عنده غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبلد اه وافر كلام الخادم المغنى ايضا كما مرآنا (قوله) واستحسنه) اعتراضية بين قال ومقوله (قوله) وان كان له مال (الخ) عدل لما قبله في الشارح ودخول في المتن لكنه لا ينسجم مع قوله ان وجد له مالا فاقام (قوله) اتى (الخ) اي السيد (قوله) وحينئذ يؤدى اليه القاضي (الخ) شامل لصورة الاغماء سم (قوله) ولم يستقل (الخ) اي والحال عرش عبارة الرشيدى هذا قيد للبتن اي اما إذا استقل بالاخذ فانه يعتق لحصول القبض المستحق خلافا للامام والغزالي وهو مقيد بالمصلحة ايضا كما يعلم مما يأتى اه ومرآتنا عن المغنى وشرح المنهج ما يوافقها (قوله) وظهرت المصلحة (الخ) هو قيد ثان للبتن وانظر معنى قوله ولو من المحجور رشيدى ومر عن المغنى ما يعلم

في الروض (قوله) جاز للسيد الفسخ) ظاهره ولو بلا اذن الحاكم لكن في شرح الروض التقييد باذن (قوله) فينتقض فسحه) قال في الروض ويطالبه السيد بما انفق عليه اي ان انفق بأمر الحاكم كما بينه شرحه لان علم بالمال اه وفي شرحه لذلك ما ينبغي مراجعته (قوله) قال الامام (الخ) قال الزركشى في الخادم وهذا مع مصادمته لا إطلاقهم مصادم لنص الشافعي والفرق انه لا تقصير من الحاكم عنده غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبلد (قوله) وحينئذ يؤدى اليه القاضي (الخ) شامل لصورة الاغماء (قوله) ان وجد له مالا) قال في الروض وشرحه وان لم يجد له القاضي ما لا يفسخ السيد باذن القاضي وعاد بالفسخ قتاله اه فظاهره انه لا يفسخ بغير اذن القاضي بخلاف ما تقدم فليراجع (قوله) ولم يستقل السيد (بالاخذ) قال في شرح المنهج وخرج بزبادى ولم ياخذه السيد ما لو اخذه استقلا لافاقه يعتق لحصول القبض المستحق اه (قوله) وظهرت المصلحة (الخ) قال الغزالي واستحسنه الشيخان قال لكنه قليل النفع مع قولنا ان للسيد إذا وجد ماله ان يستقل باخذه إلا ان يقال ان الحاكم يمنعه من الاخذ والحالة هذه اي فلا يستقل بالاخذ اه

جاز للسيد الفسخ فيعود قنا
وتلزمه مؤنته ما لم ين له مال
بني فينتقض فسحه ويعتق
قال الامام واستحسنه في
يد السيد ولا مضى الفسخ
كما لو غاب ماله ثم حضر
وان كان له مال آتى
الحاكم واثبت عنده
الكتابة وحلول النجم
وطالب به وحلف يمين
الاستظهار على بقاء
استحقاقه (و) حينئذ
(يؤدى) اليه (القاضي)
من ماله (ان وجد له مالا)
ولم يستقل السيد بالاخذ
ولو من المحجور وظهرت
المصلحة له في العتق بان لم
يضع به على المعتمد لانه
ينوب عنه لعدم اهليته
بخلاف غائب له مال حاضر
اما إذا لم تظهر المصلحة له
فيه فلا يجوز للحاكم الاداء

عنه ولا للسيد الاستقلال بالأخذ (ولا) تنسخ بجنون أو اغمى (السيد) ولا بهوته أو الحجر عليه لازمه من جهة (ويدفع) المكاتب النجوم (إلى وليه) إذ اجن أو حجر عليه أو وارثه إذ أدامت لانه قائم مقامه (ولا يعتق بالدفع إليه) أى الجنون لعدم أهليته فيسترده المكاتب لبقائه بملكه نعم لا يضمه لو تاف في يده انتصيره (١٣٤) بالدفع له بل لولى تجيزه إذ لم يبق بيده شيء فان فات مرفى الطلاق أن الجنون لا يوجب اليأس

وإن اتصل بالموث لان ضرب الجنون كضرب العاقل فقياسه هنا الاعتداد بأخذ الجنون قلت ممنوع لان المدار هنا على اخذ ملك والجنون ليس من اهله بخلاف نحو الضرب (ولو قتل) المكاتب (سيده) عمدا (فلو ارثه قصاص فان عني على دية أو قتل خطأ) أو شبه عمدا (أخذها) أى الوارث الدية (مما معه) وما سيكسبه إن لم يختار تعجيزه لان السيد مع المكاتب في المعاملة كاجنبي فكذا الجنانية وقضية الماتن وجوب الدية بالغة ما بلغت واعتمده البلقيني ونقله عن الام واطال في رد ما اقتضاه كلام الروضة واصلها من وجوب الاقل من قيمته وأرش الجنانية كالجناية على أجنبي ويأتى الفرق بينهما على الاول (فان لم يكن) في يده شيء أصلا أو بنى بالارش (فله) أى الوارث (تعجيزه في الاصح) لانه يستفيد به رده إلى محض الرق وإذا رق سقط الارش فلا يتبع به إذا عتق كمن ملك عبدا له عليه دين (أو قطع)

منه معنى ذلك القول (قوله ولا للسيد الاستقلال) أى ولا يجوز للسيد الاستقلال بالأخذ حتى لو أخذ لم يعتق بذلك عشا (قوله ويدفع المكاتب إلخ) أى وجوب ما غنى (قوله أو وارثه إذ أدامت) سكت عن يدفعه إليه إذ اغمى على السيد ولا يبعد انه الحاكم سم (قوله أى الجنون) أى ومن معه (قوله في يده) أى السيد وقوله لتقصيره أى المكاتب عشا (قوله عمدا) إلى قوله ولو قطع المكاتب في المغنى إلا قوله ولو كان وجه ذكره إلى الماتن وقوله إن لم يختار تعجيزه وقوله ويوجه إلى الماتن وقوله فان اختار العفو وقوله ان كان السيد إلى الماتن وإلى الفصل في النهاية إلا قوله وكان وجهه إلى الماتن وقوله ان كان السيد إلى الماتن وقوله ولو قطع المكاتب إلى الماتن وقوله على ما ذكرناه من قوله وان ما تصدق إلى ويبحث (قول الماتن مما معه) أى حالا أو مآلا فدخل ما سيكسبه سم (قول إن لم يختار تعجيزه) لا ينبغي اختصاصه بقوله وما سيكسبه سم أى فيما إذ لم يف ما معه الدية (قوله لان السيد إلخ) تعادل الماتن (قوله فكذا الجنانية) أى في الجنانية نهاية ومعنى (قوله وجوب الدية بالغة ما بلغت) وهو المعتمد نهاية عبارة المغنى وهذا هو الظاهر وجرى عليه شيخنا في شرحه من جهة محل الخلاف فالم معتمده السيد بعد الجنانية فان اعنته بعد ما وفى يده وفاء وجب ارش الجنانية على المذهب المطوع به اه (قول ويأتى الفرق إلخ) أى في قوله وفارق ما مر إلخ (قوله على الاول) وهو قضية الماتن (قوله أو بنى بالارش) أى او كان ولم يف بالارش معنى ونهاية (قوله أو قطع المكاتب طرفه إلخ) وجنانيته على طرف ابن سيده كجنانيته على اجنبي وان قتله للمسيد القصاص فان عني على مال او كان القتل غير عمد فكسجنانيته على السيد معنى وفى سم بعد ذكر ذلك عن الروض ما نصه قال في شرحه وكان به يده غيره من يرثه سيده وهو واضح انتهى وقضية وجوب الارش هنا بالغاما باغ كالسيد فالمراد بالاجنبي في قوله الاتى ولو قتل اجنبيا من عدا السيد ومن يرثه السيد اه (قوله فان اختار العفو فعفا إلخ) كذا في اصل الشارح رحمه الله تعالى ومقتضاه انه أى عفا بنى للفعل ولكن في المغنى معنى يضم العين بخطه أى عني المستحق انتهى ومقتضاه انه بنى للدفع والتعويل عليه اولى في تصحيح الماتن فانه صرح بان عنده نسخة بخط المصنف سيد عمر (قوله وكان وجهه ذكره إلخ) يتأمل سم عبارة المغنى وقوله وما سيكسبه ليس هو في الروضة ولم يذكره المصنف في جنانيته على سيد قال ابن شهاب يحتاج إلى الفرق بينهما على ما في الكتاب انتهى والظاهر أنه لا فرق لانه سكت عنه هناك وصرح به هنا والمراد بما سيكسبه ما بقيت كتابته اه (قوله اضاع حقه) لعله فيما إذ لم يكن في يد المكاتب شيء او كان ولم يف بالارش او وفى به ولم يقتدر المستحق على إثباته وقوله واحتاج إلخ فيما إذا كان في يد المكاتب ما بنى بالارش واقتدر المستحق على إثباته (قول الماتن الاقل من قيمته والارش) في إطلاق الارش على دية النفس تغليب فلا يطالب باكثر مما ذكر ولا يفدى بنفسه إلا باذن سيده ويفدى نفسه بالاقل بلاذن ويستثنى من إطلاقه ما لو اعنته السيد

وسكتا عن يدفعه إليه إذ اغمى عليه ولا يبعد أنه الحاكم (قوله ولو قتل سيده إلخ) قال في الروض وان قتل ابن سيده فللسيد القصاص فان كان خطأ فكسجنانيته على السيد قال في شرحه وكان سيده غيره من يرثه سيده هو واضح اه وقضية وجوب الارش هنا بالغاما باغ كالسيد فالمراد بالاجنبي في قوله الاتى ولو قتل أجنبيا من عدا السيد ومن يرثه السيد (قوله أخذ مما معه) أى حالا أو مآلا فدخل ما سيكسبه فتأمل (قوله بالغة ما بلغت) أى وهو المعتمد شمر (قوله وكان وجهه ذكره إلخ) يتأمل (قوله الاقل من قيمته والارش) قال في الروض لأكثر أى من قيمته بان زاد الارش عليها فلا يطالب به ولا يفدى نفسه به

المكاتب (طرفه) أى السيد (فاقتصاصه والدية كما سبق) في قتله (ولو قتل) المكاتب (أجنبيا أو قطعه) عمدا بعد وجب القود فان اختار العفو (فعني على مال أو كان) ما فعله (خطأ) أو شبه عمد (أخذ مما معه وما سيكسبه) إلى حين عتقه وكان وجهه ذكره لهذا دون جنانيته على السيد ان السيد لما ملك تعجيزه عند العجز بنفسه من غير مر اجعة قاض لم يكلف وارثه الصبر لا كسأبه المستقبل بخلاف الاجنبي فانه لو لم يتعلق بها لضاع حقه واحتاج إلى كلفة الرفع للقاضى (الاقل من قيمته والارش) لانه يملك تعجيز نفسه

فلا يبق الارش تولد سري رقبته فلزم الاول من قيمتها الارش يفرق ما سرفى جنايته (٤١٣) على سيد، بان حق السيد يولى بدمته

دون رقبته لانها ملكه
فلزم كل الارش بما فى يده
كدين المعاملة بخلاف
جنايته على الاجنبى لما
تعلن برقبته فقط كما تقرر
(فان لم يكن معه شيء) قدر
الواجب (وسال المستحق)
وهو المجنى عليه او وارثه
(تعجزه عجز الفاضى) قال
الفاضى او السيد وبحت
ان الرفعة اخذا من
كلام النفيه ومن ان بيع
المرهون فى الجناية لا يحتاج
الى فك الرهن انه لا يحتاج
هنا لتعجز بل يتبين بالبيع
انفساخ الكتابة اهو يوجه
اطلاقهم بان قضية
الاحتياط للعق التوقف
على التعجز والفرق بينه
وبين الرهن وانما يعجزه
فما يحتاج لبيعه فى الارش
فقط الا ان لا يتاى بيع
بعضه على الاوجه (وبيع
منه بقدر الارش) فقط ان
زادت قيمته عليه لانه
الواجب (فان بقى منه شيء
بقيت فيه الكتابة) فاذا ادى
حصته من النجوم عتق ولا
سراية (وللسيد فداؤه)
باقل الامرين ويلزم
المستحق القبول لتشوف
الشارع للعق (وابقاؤه
مكاتب ولو اعتهقه بعد
الجناية و ابراه) عن النجوم
(عتق) لان كان السيد
موسرا فى مسألة الاعتاق
اخذ من كلامهم فى اعتاق

بعد الجناية رقبته وفاء المنصوص الذى قطع به الجمهور له الارش بالغام بلغ معنى (قوله فلا يبق الارش
الخ) اى واذا عجزها فلا يبق الخ (قوله ما سرفى جنايته) على سيد، اى حيث رجبت فيها الدية بالغة
ما بلغت ع (قوله قدر الواجب) عبارة المعنى او كان لم يبق الواجب ام (قول المتن وسال المستحق)
اى الارش الفاضى معنى وقوله يعجزه اى وجربا عش وقوله الفاضى اى المستحق معنى (قوله قال الفاضى
او السيد الخ) عبارة النهاية او السيد كما قاله الفاضى وما يجزى ان الرفعة الخ برهان الاوجه الاحتياط لافهم
ويوجه بان قضية الاحتياط الخ (قوله او السيد) اى فان امتنع من ذلك انما وبقي الحق بدمه المكاتب
وظاهره ايضا جريان ذلك ولو بعد المجنى عليه عنها عش (قوله وبحت ان الرفعة الخ) افره شرح
المنهج وقال المعنى وينبغى اعتماده اه (قوله والفرق) معطوف على النوقم رشيدى وقوله بينه وبين
الرهن اى بما تقدم من ان العتق يحتاط له بخلاف الرهن عش (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية وللمعنى
عبارة الثانى ومتمضى كلام المصنف انه يعجز جميعه ثم يبيع منه بقدر الارش قال الزركشى والذى يفهمه
كلامه انه يعجز البعض ولهذا حكموا ببقاء الباقي على كتابته ولو كان يعجز الجميع لم يات ذلك لانفساخ
الكتابة فى جميعه فيحتاج الى تجديد عقد ويحتمل خلافه ويعتقد عدم التجديد للضرورة انتهى وما
افهمه كلامه هو الظاهر وهذا اذا كان يتاى بيع بعضه فان لم يات لعدم رغب قال الزركشى فالقياس
بيع الجميع للضرورة وما فضل ياخذ السيد اه وفى عش عن سم على المنهج وفيه اى فى قول
الزركشى وما فضل ياخذ السيد نظر اه (قوله وان زادت الخ) اى والا فكله معنى (قول المتن بقيت فيه
الكتابة) قال فى شرح الروض وقضية بقاء الكتابة فى الباقي انه لا يعجز الجميع فيما اذا احتيج الى بيع بعضه
خاصة لكن قضية صدر كلامهم ان له ان يعجز الجميع ويوجه بانه تعجز مراعى حتى لو تعجز ثم ابراعن الارش بقى
كلامه مكاتب انتهى وقول الشارح السابق وانما يعجزه الخ يوافق القضية الاولى سم (قوله ولا سراية) اى
على سيد معنى (قوله باقل الامرين) من قيمته و الارش معنى (قوله لتشوف الشارع الخ) قضية انه لو
كان غير مكاتب وفداه السيد انه لا يلزمه القبول فليراجع رشيدى عبارة سم قضية انه لا يلزمه القبول
فى غير المكاتب وفيه نظر اه (قول المتن ولو اعتهقه الخ) اى او قتله روض ومعنى وقوله و ابراه اى بعد
الجناية معنى (قوله فى مسألة الاعتاق) اخرج مسألة الابراء فراجع سم اقول قضية التحليل الآتى
عدم الفرق (قول المتن ولزمه الفداء) اى له قال فى الروض وفداء من يعتق بعثته ان جنى قال فى شرحه بعد
تكاتبه عليه واعتق هو المكاتب او ابراه من النجوم لان قتله وإن اقضى كلامه خلافه انتهى اه سم
(قوله بخلاف ما لو عتق بالاداء الخ) اى فلا يلزم السيد فداؤه ولو جنى جنايات وعتق بالاداء فدى نفسه
او اعتهقه السيد ابراه فداؤه معنى (قول المتن ولو قتل المكاتب) بعد اختيار سيده الفداء لزم السيد فداؤه
او قبله فلا شيء عليه وبطلت كتابته فى الحالين معنى (قوله وإن لم يخلف وفاء) اى بالنجوم معنى (قوله
الا باذن اى من سيده كتبرعه اه (قوله بقيت فيه الكتابة) قال فى شرح الروض وقضية بقاء الكتابة
فى الباقي انه لا يعجز الجميع فاما اذا احتيج الى بيع بعضه خاصة لكن قضية كلامهم ان له ان يعجز الجميع
ويوجه بانه تعجز مراعى حتى لو عجزه ثم ابرى عن الارش بقى كلامه مكاتب اه وقول الشارح السابق وانما
يعجزه الخ يوافق القضية الاولى (قوله لتشوف الشارع الخ) قضية انه لا يلزمه القبول فى غير المكاتب وفيه
نظر (قوله ايضا لتشوف الشارع الخ) اخرج مسألة الابراء فراجع سم (قوله ولو اعتهقه بعد الجناية) اى
او قتله كافى الروض وقوله لزمه الفداء اى له قال فى الروض وفدى من يعتق بعثته ان جنى قال فى شرحه بعد
تكاتبه عليه واعتق هو المكاتب او ابراه من النجوم لان قتله وإن اقضى كلامه خلافه اه (قوله
بخلاف ما لو عتق بالاداء الخ) الجناية اى فلا يلزم السيد فداؤه ويفدى نفسه بالاقل وانما يلزم السيد
فداؤه وإن كان هو الفاضل النجوم قال فى شرح الروض لانه يجبر على قبوله فالحال على المكاتب اولى اه

المعلن برقبته مال (ولزمه الفداء) بالاقل لانه فوت رقبته بخلاف ما لو عتق بالاداء الجناية (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته (ومات رقيقا)
لفوات محل الكتابة فلا سيد ما يركه بحكم الملك الارث ويلزمه تعجزه وإن لم يخلف وفاء (وللسيد فداؤه) على قتله (المكاتب) له

لبقائه بملكه (والا) يكافئه (فالقيمة) له هي الواجبة له عليه لانها اجنبية على نه فان قلعه سيده يلزمه الا الكفارة كما بأصله وحذفه لالم به بما قدمه في بابها بخلاف ما لو قطع طرفه فانه يضمه له ولو قطع المكاتب طرف أبيه المملوك له قطع طرفه به ولم تراع شبهة الملك لان حرمة الابوة أقوى منها (ويستقل) المكاتب (بكل تصرف) (٤١٤) لا تبرع فيه ولا خطر (كعامله بشمن مثل لان في ذلك تحصيل العتق المقصود) (والا) بأن

والا يكافئه) أي أو كان اقتل غير عمد مغني ورشدي (قوله فان قتله الخ) أي المكاتب الذي لم يجن على أجنبي والا فعلى السيد فداؤه كما مر عن الروض والمغني (قوله الا الكفارة) أي مع الاثم إن كان عامدا عشا وشرح المنهج (قوله في بابها) أي الكفارة (قوله فانه يضمه له) قال الجرجاني وليس لنا من لا يضمن شخصا ويضمن طرفه غيره والفرق بطلان الكتابة بموته وبقاؤه مع قطع طرفه والارض من اكسابه مغني (قوله قطع طرفه به) قاله ابن الصباغ ثم قال ولا يعرف للشافعي مسئلة يقص فيها من المالك الا هذه وحكي الرويان في هذا في البحر عن نص الام ثم قال وهو غريب اه والمذهب انه لا قصاص لشبهة الملك مغني وفي سيم مانصه بقي ما لو قطع خطا او شبه عمد او قتله عمدا او غيره ولعله لاشيء اه (قوله ولم يراع الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغني (قول المتن لا تبرع فيه) أي على غير السيد مغني (قول المتن ولا خطر) بفتح الطاء بخطة مغني (قوله كعامله) الى الفصل في المغني الا قوله من كل محسوب الى او خطر وقوله امتناع تكفيره الى ان ما تصدق وقوله لخبر بريرة وقوله ووطء وقوله لو كان الولاء للسيد (قوله بشمن مثل) أي بعوض المثل مغني (قوله كالبيع نسيئة الخ) أي والقرض مغني (قوله وإن أخذ رهنا وكفيلة) لان الكفيل قد يفسد والرهن قد يتلف ويحكم الحاكم المرفوع اليه بسقوط الدين مغني (قوله على ما ذكره هنا) وهو المعتمد وان صحاح كتاب الرهن الجواز بالرهن او الكفيل مغني (قوله امتناع تكفيره بالمال) معتمد عشا (قوله وان ما تصدق الخ) عطف على امتناع تكفيره الخ (قوله بما يؤكل الخ) أي من نحو لحم وخبز مغني (قوله التبرع به) ظاهره كشرح المنهج وإن كان له قيمة ظاهرة وهو ظاهر حيث جرت العادة باهداء مثله الا كل بل لو قيل بامتناع أخذ عوض عليه في هذه الحالة لم يكن بعيدا عشا (قوله وبحت ان له الخ) عبارة المغني واستثنى بما فيه خطر ما الغالب فيه السلامة ويفعل المصلحة كتوديع البهاشم وقطع السلع منها والفسد والحجامة وخن الرقيق وقطع سلاته التي قطعها خطر لكن في بقائها أكثر وله اقتراض واخذ قراض وهبة بثواب معلوم وبيع ما يساوي مائة بمائة نقدا وعشرة نسيئة وشراء النسيئة بشمن النقد ولا يرهن به ولا يسلم العوض قبل المعوض في البيع والشراء ولا يقبل هبة من تلزمه نفقته الا كسوبا كفايته فيسن قبوله ثم يتكاتب عليه ونفقته في كسبه والفاضل للسكرات فان مرض قريبه أو عجز لزوم المكاتب نفقته لانه من صلاح ملكه وان جنى بيع فيها ولا يقديه بخلاف عبده اه (قوله نحو قطع السلعة) عبارة النهاية قطع نحو السلعة اه (قوله مما الغالب فيه) أي في القطع عشا (قوله لخبر بريرة) فيه انه قدم في شرح ولا يصح بيع رقبته في الجديدان شراء عائشة لبريرة كان باذنها ورضاها فكان فسخا منها للكتابة (قوله ما فيه تبرع الخ) أي بما تقدم وغيره مغني (قوله وخطر) الواو بمعنى أو كما عبر بها النهاية (قوله قبوله منه الخ) أي قبول السيد من العبد ما تبرع به بالعبد عليه عشا (قوله باداء ماعليه) أي بأدائه للسيد دينه على مكاتبه الاخر (قوله كما يأتي) أي أنفا عدم صحة العتق والكتابة واما عدم جواز الوطء فقد تقدم في الفصل الاول خلافا لما يوهمه صنيعة (قول المتن من يعتق على سيده) أي من أصله أو فرعه مغني (قوله في صورته) أي صورة شراء البعض (قوله لما مر في العتق) أي من عدم ملكه له اختيارا عشا (قوله لانه تكاتب عليه) عبارة المغني لتضمنه العتق والزامه النفقة اه (قول المتن ولا يصح اعتاقه) أي ولو عن كفارة (تتمة) لا يصح ابرأؤه عن الديون ولا هبته مجانا ولا بشرط الثواب لان في قدره اختلافا على

كان فيه تبرع كبيع بدون ثمن مثل ونحوه من كل محسوب من الثلث لو وقع في مرض الموت او خطر كالبيع نسيئة ولو باكثر من قيمته وإن أخذ رهنا وكفيلة على ما ذكره هنا (فلا) يستقل به لان أحكام الرق جارية عليه ونقل البلقيني عن النص امتناع تكفيره بالمال مع أنه لا تبرع فيه وان ما تصدق به عليه بما يؤكل ولا يباع عادة له التبرع به لخبر بريرة وبحت أن له نحو قطع السلعة مما الغالب فيه السلامة وإن كان فيه خطر (ويصح) ما فيه تبرع وخطر (باذن سيده في الاظهر) لان المنع إنما هو لحقه وكاذنه قبوله منه تبرعه عليه أو على مكاتبه آخر باداء ماعليه نعم ليس له عتق ووطء وكتابة ولو باذنه كما يأتي (ولو اشترى) كل أو بعض (من يعتق على سيده صح) ولا يعتق على السيد لاستقلال المكاتب بالملك (فان عجز وصار لسيد عتق) عليه لدخوله في ملكه ولا يسرى البعض في صورته الى الباقي وإن اختار سيده

تعجزه لما مر في العتق (أو) اشترى من يعتق (عليه) لو كان حرا (لم يصح بلا إذن) من سيده لانه تكاتب عليه كما يأتي (و) شرأؤه له القول (باذن) منه (فيه القولان) في تبرعاته أظهرهما الصحة (فان صح) الشراء (تكتاتب عليه) فتيبته رقا وعتقا وليس له نحو بيعه (ولا يصح اعتاقه وكتابته) لقته (باذن) من سيده (على المذهب) لانه منهما الولاء وليس من أدله نعم لو أعتقه عن سيده أو غيره باذنه صح

وكان الولاء للسيد (فصل) في بيان ما تفارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة وما (٤١٥) توافق أو تبين فيه الفاسدة الصحيحة وتخالف

المكاتب وسيده أو وارثه وغير ذلك (الكتابة الفاسدة لشرط) فاسد كان شرط أن كسبه بينها أو تأخر عتقه عن الاداء (أو عوض) فاسد كان كاتبه على نحو خمر (أو أجل فاسد) كان يؤجل بمجهول أو يجعله نجما واحدا أو لغير ذلك كان يكتب بعض الرقيق (كالصحيحة في استقلاله) أي المكاتب (بالكسب) لأنه يعتق فيها بالاداء أيضا وهو إنما يحصل بالتمكن من الاكتساب وخرج بها الباطلة وهي ما اختل بعض أركانها كاختلال بعض شروط العاقدين السابقة كالعقد بنحو دم وكفقد إيجاب أو قبول فهي لغو إلا في تعليق عتق أن وقعت بمن يصح تعليقه وكذا يفترقان في نحو الحج والعارية والخلع (و) في (أخذ أرش الجفانة عليه) (و) في أخذاه ما وجب لها من (مهر) عقد صحيح عليها أو وطء (شبهة) لانهما في معنى الاكتساب (و) في انه يعتق بالاداء) للسيد عند المحل بحكم التعليق لوجود الصفة ولكون المقصود بالكتابة العتق لم تتأثر بالتعليق الفاسد ومن ثم لم يشاركه عقد فاسد في إفادة ملك أصلا

القول بين العلماء ولأن الثوب إنما يستقر بعد قبض الموهوب وفيه خطر ووصيته باطلة سواء أوصى بعين أو بثلك ماله لأن ملكه غير تام معنى (قوله وكان الولاء للسيد) ظاهره في صورتين سم عبارة الرشيدى فى مسئلته اه وعبارة ع ش هو ظاهر فيما لو اعتقه عن سيدة اما حيث اعتقه عن غيره فالذى يظهر ان الولاء فيه للغير لان غايته انه هبة ضمنية لغير السيد فهو تبرع وهو جائز على الغير باذن السيد اللهم إلا ان يقال المراد أن سيدة اذن له ان يعتقه عن الغير من غير هبة له فيكون تبرعا محضا بالاعتاق عن غيره وليس بيعا ولا هبة فلمغو وقوعه عن الغير ويقع عن السيد لانه لما كان الاعتاق من المكاتب وتعذر وقوعه عنه لعدم اهليته للولاء صرف إلى سيدة تنفيذا للعتق ما أمكن اه

(فصل في بيان ما تفارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة) (قوله في بيان) إلى قول المتن قلت في النهاية إلا قوله وله معاملته وقوله ولا بالاداء لو كمل السيد وقوله فيما إذا عتق بالاداء وما إذا عتق بلا اداء إلى وما تخالف الصحيحة (قوله وتخالف المكاتب الخ) بالجر عطفًا على ما تفارق الخ (قوله وغير ذلك) أي كيان ما توافق أو تبين فيه الفاسدة التعليل (قوله ان كسبه الخ) أي أو ان يبيعه كذا معنى (قول المتن في استقلاله الخ) شامل لمكاتبته بعض الرقيق فليراجع سم عبارة البجيرمى على المنهج ظاهره حتى في كتابة البعض والظاهر انه لا يستقل إلا ببعض الكسب شيخنا اه (قوله لانه يعتق) إلى قول المتن فان تجاوزنا في المعنى إلا قوله وله معاملته وقوله يمنع من السفر وقوله وفي انها تبطل إلى المتن وقوله فيما إذا عتق بالاداء وقوله بعد تلفه (قوله ايضا) أي كالصحيحة (قوله وهو) أي الاداء (قوله وخرج بها) أي الفاسدة ع ش عبارة المغنى (تنبيه) قوله فاسد يعود إلى الثلاث كما تقرر واحتراز به عن الشرط الصحيح كشرط العتق عند الاداء وبالفاسدة عن الباطلة وهي ما اختلت صحتها باختلال ركن من أركانها ككون الصيغة محتملة بان فقد الإيجاب أو القبول أو أحد العاقدين مكرها أو صيبا أو مجنونا أو عقدت بغير مقصود كدم أو بما لا يتمول فان حكمها الالغاء الخ (قوله الا في تعليق الخ) أي فلا تكون لغوا بل يعتق معها الرقيق عند وجود الصفة ع ش (قوله ان وقعت) أي الفاسدة (قوله وكذا يفترقان) أي الفاسد والبطل معنى ورشيدى وع ش وقول سم أي الصحيح والفاسد لعله من تحريف الناسخ (قوله وفي أخذ أرش الجفانة الخ) أي من اجنبي فان كانت من السيد لم يأخذ منه شيئا في الفاسدة دون الصحيحة سم على المنهج اه ع ش (قوله وفي أخذاه) أي مكاتبه (قوله عند المحل) بكسر الحاء متعلق بالاداء (قوله لم يتأثر) أي عقد الكتابة (قوله بالتعليق الفاسد) أي الذى تضمنها الكتابة الفاسدة يعنى لو علق باعطاء نجم واحد مثلا فسدت ومع ذلك اذا دفع المعلق عليه عتق ع ش (قوله ومن ثم) أي لاجل عدم التأثير بذلك (قوله لم يشاركه) أي عقد الكتابة الفاسد عبارة المغنى وليس عقد فاسد يملك به الا هذا فقول ع ش أي العقد الصحيح سبق لم (قوله وولده) مبتدأ خبره ككسبه (قوله يبيعه) أي ونحوه بما يزيل الملك (قوله ان نفقته الخ) عبارة شرح المنهج عطفًا على استقلاله الخ وفي انه تسقط نفقته عن سيدة اه أي بخلاف فطرتها فانها على السيد سم عبارة المغنى وقضية كلام المصنف ان الفاسدة كالصحيحة فيما ذكره فقط وليس مراد بل كالصحيحة في ان نفقته تسقط عن السيد اذا استقل بالكسب بخلاف الفطرة كما سيأتى اه (قوله كفطرتها) أي المكاتب فان الفطرة تلزم في الفاسدة دون

نسيئة وشرأ النسيئة بضمن النقد قال في شرحه قال في الاصل ولا يرهن به لان الرهن قد يتلف فان كان بضمن النسيئة فقال البغوى تبعًا للقاضى لم يجوز بلا اذن لانه تبرع وقال الرويانى في جمع الجوامع يجوز اذا لاغى فيه قال الاذرى وهو المذهب المنصوص وعليه جرى العراقيون وغيرهم وما ذكره البغوى وجه شاذ للقاضى تبعه عليه اه (قوله وكان الولاء للسيد) ظاهره في صورتين

(فصل الكتابة الفاسدة لشرط الخ) (قوله في استقلاله) شامل لمكاتبته بعض الرقيق فليراجع (قوله وكذا يفترقان) أي الصحيح والفاسد (قوله ان نفقته على السيد) عبارة شرح المنهج عطفًا على

(و) في انه (يتبعه) إذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق وولده من أمته ككسبه لكن لا يجوز له يبيعه لانه تكاتب عليه ويعتق اذا عتق وكذا ولد المكاتب ككتابة فاسدة وقضية كلاهما ان نفقته على السيد كفطرتها لكن قال الامام والغزالي

تسقط عنه وجزم به غيرهما وله معاملة (وكالتماثل) بصفة (في انه لا يعتق ابراء) عن الجرم لا بآداء من الغير عنه تبرعا او وكالتماثل لا بالآداء
تركيل السيد لئلا يحصل الصفة واجرا (٤١٦) في الصحيحة لان المقلب فيهما وضو الاداء والبراء فيهما واحد (و) في ان كتابته (تبطل

بوت سيده) قبل الاداء
لجوازها من الجانبين ولعدم
حصول التعليق عليه ولا
يمتنع بالاداء للوارث
بخلاف الصحيحة نعم ان قال
ان اديت لي اول وارث لم
تبطل (و) في انه (يصح)
نحو يديه وريته واعتاقه
عن الكفارة (الوصية
برقبته) وان ظن صحة
الكتابة لان العبرة بما في
نفس الامر (و) في انه (لا
يصرف اليه سهم المكاتبين)
لانها جائزة من الجانبين
فالاداء فيها غير موقوف به
وفي انه يمتنع من السفر ولا
يطؤها ولا يعتق بتجديد
النجوم وبما تقرر علم ان
في كل من الصحيحة والفاسدة
عقد معاوضة وان المقلب
في الصحيحة معنى المعاوضة
في الفاسدة معنى التعليق
(وتخالفهما) اي الفاسدة
الصحيحة والتعليق (في ان
للسيد فسحها) بالفعل
كالبيع والقول كابطلتها
فلا يعتق بآداء بعد الفسخ
لان تعليقها في ضمن
معاوضة لم يسلم فيها العوض
كما ياتي فلم تلزمه واطلاق
الفسخ فيها فيه تجوز لانه
انما يكون في صحيح وقيد
بالسيد لانه يمتنع عليه
الفسخ في الصحيحة كما قدمه
وكذا في التعليق واما العبد
فتجوز له الفسخ في الصحيحة

الصحيحة ع (قوله) تسقط عنه اي مالم يحتاج نهاية الى انفاق بان عجز عن الكسب واما فطرته فلا
تسقط عن السيد في الفاسد وتسقط عنه في الصحيحة سم على المنهج (قوله) له معاملة (خلافا للنهاية
والمغنى عبارة سم عبارة الروض ولا يماثل سيده اه قال في شرحه اه اما نقله الاصل عن تهذيب
البغوي ثم قال ولعله اقوى ونقل قبله عن الامام والغزالي ان له ان يعامله كالمكاتب كتابة صحيحة وقد راجعت
كلام البغوي فرايته انما ذكر ذلك تفريعا على ضيقه الى ان قال قال لا فري قول الامام والغزالي انتهى اه
(قوله) لئلا يحصل الصفة اي حيث كانت الصيغة اذا ادته فانت حر ع ش وهي اداء اي الصفة اداء
النجم من المكاتب للسيد (قوله) واجزا اي اذ كان من الابرار اداء الغير وهل يجب على السيد القبول فيما
لو تبرع عنه الغير ولا فيه نظر والافرب عنه فيدفعه للعبد ان اراد التبرع عليه ع ش ويظهر جريان
مثله في قول المتن في انه لا يعتق ببراء ما زاده الشارح هناك كما مر من الاشارة اليه من ع ش (قوله) وفي ان
كتابه (الاولى ابدال الضمير بال (واعتاقه) بالرفع رشيدى (قول المتن ولا يصرف اليه سهم المكاتبين)
فلو اخذ من سهم المكاتبين ولم يعلم بفساد كتابته فادفعه للسيد ثم علم بفسادها استرد منه ما دفعه على ما اقتضاه
شرح الروض ع ش وظاهر ان عدم العلم بالفساد ليس يقيد (قوله) وفي انه يمتنع من السفر) اي بخلافه
في الصحيحة فانه جائز بلا اذن مالم يحل النجم شرح الروض اه سم (قوله) ويطؤها) وفاقا للشيخ الاسلام
والمغنى وخلافا للنهاية (قوله) ويطؤها عبارة النهاية ولا يطرؤها وكذا كان في اصل الشارح رحمه الله تعالى
ثم كسخت لا وهو متعين فان اثباتها سبق قلم سيد عمر عبارة الرشيدى قوله ولا يطرؤها الصواب حذف لا اه
ولعل سم لم يطلع على الكسح وكذا كتب ما نصه قوله ولا يطرؤها عبارة شرح المنهج وجواز وطء الامة
اي بخلاف الصحيحة وعبارة شرح الارشاد للشارح ووطؤها فلا حده ولا تعزير ولا مهر انتهت فليتأمل
عبارة هنا اه (قول المتن ان للسيد فسحها) اي بالقضى وبفسه ولا يطلها القاضي غير اذن السيد مغنى (قوله)
بآداء بعد الفسخ) اي بخلاف التعليق فانه لا يبطل بالفسخ لما مر من ان التعليق لا يبطل بالقول فاذا ادى
بعد فسح بسخ السيد له عتق لبقاء التعليق ع ش (قوله) لان تعليقها (الخ) لا يظهر تقريره عبارة المغنى
وشرح المنهج بالفعل كالباع والقول كابطات كتابته لم يسلم له العوض حتى لو ادى المكاتب المسمى
بعد فسحها لم يعتق لانه وان كان تعليقا فافرو في ضمن معاوضة فاذا ارتفعت المعاوضة ترفع ما تضمنه من
التعليق اه وهي ظاهرة التقرب (قوله) لم يسلم فيها) قدمه المغنى وشرح المنهج على التفرع وجعل لاد
قيد المبتن كما مر انفا (قوله) كاي (اي في مسئلة التحالف (قوله) فلم تلزم) اي الفاسدة (قوله) فيه تجوز (الخ)
وكان الاولى للصف ان يعبر بالابطال كما عبر به الشافعي رضى الله تعالى عنه مغنى (قوله) فيه تجوز) لكن
لما كان للفاسدة ثمرات تترتب عليها كالصحيحة عبر بالفسخ تنبيه على ان له ابطال تلك العلقه ع ش (قوله)
والحجر عليه بسفه) اي بخلاف الصحيحة فانها لا تبطل بالحجر على السيد بسفه وبدفع العوض الى وليه كما تقدم
ع ش (قوله) فيما اذا عتق (الخ) سيأتي محترزه (قوله) والا) اي بان تلف (قوله) وقيمه (الخ) هل العبرة في القيمة
بوقت التلف او القبض او اقصى القيم فيه نظر وقياس المتبوض بالشراء الفاسد ان يكون مضمونا باقصى

والفاسدة دون التعليق (و) في انها تبطل بنحو اغناء السيد والحجر عليه بسفه كما ياتي لافس بخلاف بنحو اغناء العبد والحجر
عليه وفي (انه لا يملك ما يآخذه) لفساد المقد (بل يرجع) فيما اذا عتق بالاداء (المكاتب به) اي بيمينته (ان) بقي والا فبمثلته في المثلي وقيمه

في المتقوم ان (كان متقوما) يعني له قيمة كما باصله فليس المراد قسم المثلث اما مالا قيمة له كخمر فلا يرجع بعد تلفه على سيده بشئ نعم بحث شارح ان له اخذ محترم غير متقوم كجلده ميتة لم يدبغ (وهو) اي السيد يرجع (عليه) أي المكاتب (بقيته) لان فيها معنى المعاوضة وقد تلف المعقود عليه بالعق اذ لا يمكن رده فهو كتلف مبيع فاسد في يد المشتري يرجع على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة وتعتبر القيمة هنا (يوم العتق) لانه يوم التلف ولو كاتب كافر كافرة على فاسد مقصود كخمر وقبض في الكفر فلا تراجع كما علم مما ر في نكاح المشرک (فان تجانسا) اي ما يرجع به العبد وما يستحقه السيد عليه بان كانا دينين نقدين وانفقا جنسا ونوعا وصفة واستقرارا وحلولا (فاقوال التقاص) الآتية (ويرجع صاحب الفضل به) ان فضل شيء لانه حقه اما اذا عتق لا باء بان اعتقه السيد لانه الكتابة ولو عن كفارته ومثل ذلك لو باعه أو وهبه أو رهنه أو اوصى رقبته ولم يقيد بعجزه فانه يصح ويكون فسخاها فلا يتبعه كسب ولا ولد وما تخالف الصحبة فيه انه

القيم عش (قوله ان كان متقوما) قيد في كل من مستثنى الرجوع بالعين والبدل رشیدی (قوله يعني له قيمة) اي فيشمل المثلث عش (قوله بعد تلفه) وكذا اذا كان باقيا وهو غير محترم كافي شرح المنهج رشیدی اي وفي المعنى كما يأتي (قوله ان له اخذ محترم الخ) اي مادام باقيا نهاية عبارة المعنى وشرح المنهج واحترز بذلك عما لا قيمة له كالخمر فان العتق لا يرجع على السيد بشئ الا ان كان محترما كجلده ميتة لم يدبغ وكان باقيا فانه يرجع به فان كان تالفا فلا رجوع له بشئ اه ويظهر بذلك انه لا ينسجم قوله نعم الخ مع قوله بعد تلفه فكان ينبغي حذفه كافي المعنى (قوله كجلده ميتة الخ) اي بان كاتبه على جلود ميتة فهي فاسدة وتصويره بالحیوان كافي سم حيث قال كان صورة المسئلة انه لو كان الماخوذ حيوانا فوات فله اخذ جلده اه الظاهر انه غير صحيح لانه بتلفه في يده تلزمه قيمة الحيوان وحيث لم يتلف يجب رده عش (قوله لم يدبغ) قيد به لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كما ذكره اي شرح المنهج والا فالدبوغ يرجع به ان بقي وببدله ان تلف شيئا اه بجري (قول المتن بقيته) اي المكاتب (قوله فاسدا) اي بيعا فاسدا معنى (قوله وتعتبر القيمة هنا الخ) ينبغي من نقد البلد الغالب سم (قوله ولو كاتب الخ) عبارة المعنى ولو كاتب كافر اصلي كافرا كذلك على فاسد مقصود كخمر وقبض في الكفر فلا تراجع ولو اسلموا ترافعا اليها قبل القبض ابطانها ولا اثر للقبض بعد ذلك او بعد قبض البعض فكذلك فلو قبض الباقي بعد الاسلام وقبل ابطالها عتق ورجع السيد عليه بقيته او قبض الجميع بعد الاسلام ثم ترافعا اليها فكذلك ولا رجوع له على السيد بشئ والخمر ونحوه اما المردان فكالمسلمين اه (قوله كافرة) أي أو كافرا فلو قال كافرا كان أوضح عش (قول المتن فان تجانسا) أي فان تلف ما أخذه السيد من الرقيق واراد كل الرجوع على الآخر وتجانسا اي واجبا السيد والعبد اه معنى (قوله واستقرار الخ) انظر ما معنى اشتراط الحلول والاستقرار هنا مع ان ما نحن فيه لا يكون فيه الدينان الاحالين مستقرين لان ما على السيد بدل متلف وما على العبد بدل رقبته التي حكمنا بعتق رشیدی وفي عش بعد ذكر مثله زيادة تفصيل عن سم مانصه وقد يجاب بان هذه شروط للتقاص لا بقيد كونه متعلقا بالسيد والعبد وان كان ذلك هو الظاهر من العبارة اه ولكن يأتي ان الاصح ان التقاص لا يصير الا في الحالين بخلاف ما وجد من طرف او طرفين لان ادى إلى العتق فالأولى اسقاط قيد الحلول والاستقرار هنا (قول المتن ويرجع صاحب الفضل) اي الذي دينه زائد على دين الآخر به أي بالفاضل معنى (قوله لانه الكتابة) كان نجز عتقه عش (قوله ولم يقيد بعجزه) اي اما اذا قيد بعجزه فلا يكون فسخا كما هو ظاهر حتى اذا ادى قبل التعجيز عتق سم (قوله وما تخالف الخ) حقه ان يقدم على قول المصنف وتخالفا الخ كافي المعنى ثم المناسبات لقوله الاتي وفي صور الخ ان يقول هنا وتخالف الصحيحة ايضا في انه الخ (قوله ولا يمنع رجوع الاصل) فاذا كاتب عبدا وهب له اصله كتابة فاسدة بعد قبضه باذنه كان الاصل الرجوع ويكون فسخا

الارشاد للشارح ووطنها فلا حد به ولا تعزير ولا مهر اه فليتأمل عبارته هنا (قوله كجلده ميتة لم يدبغ) كان صورة المسئلة انه لو كان الماخوذ حيوانا فوات فله اخذ جلده وقد يقال لا حاجة لذلك لانه لا مانع من ان صورتها انه كاتبه على جلود ميتة فهي فاسدة كالمالك كاتبه على خمر ويجاب بان الحاجة لذلك حتى لا يتصور رجوع بعد التلف (قوله وتعتبر القيمة هنا يوم العتق) ينبغي من نقد البلد الغالب (قوله وحلولا) قد يقال لا حاجة إلى اشتراط اتفاقهما في الحلول اذ لا يكونان الاحالين ولا يتصور اختلافهما فيه اذ القيمة المستحقة للسيد لا تكون الا حاله وما يرجع به المكاتب ان كان عين مادفعه فهو عين لادين فلا يوصف بحلول ولا تاجيل وإن كان بدله فلا يكون الا حالا وكذا يقال في قوله واستقرار الا يتصور اختلافهما فيه ويمكن ان يجاب بان هذه شروط للتقاص لا بقيد كونه متعلقا بالسيد والعبد وان كان ذلك هو الظاهر من العبارة وهذا علم من تفسير التجانس بما ذكر انه ليس المراد به مجرد الاتفاق في الجنس بل المراد به التماثل الصادق بجميع ما ذكر (قوله وحلولا) عبارة شرح المنهج وحلول و أجل وكذا مر (قوله ولم يقيد بعجزه) اي اما اذا

ولا تحرم النظر على السيد ولا نوجب (٤١٨) عليه مهراً بوطئه لها وفي صور أخرى تبلغ ستين صورة (قلت أصبح أقوال التقاص سقوط

أحد الدينين بالآخر) أى
يقدره منه ان اتفقا في
جميع ماض وكانا قهدين
(بلا رضا) من صاحبها او
من احدهما لان طلب
أحدهما الآخر بمثل ماله
عليه عبث وهذا فيه شبه
بيع تقدير او النهى عن
بيع الدين بالدين اما
مخصوص بغير ذلك لانه
يغتفر في التقديرى مالا
يغتفر في غيره واما محله في
بيع الدين لغير من عليه
(والثاني) انما يسقط
(برضاها) لانه يشبه
الحالة (والثالث) يسقط
(برضا احدهما) لان
للمدين ان يؤدى من حيث
شاء (والرابع لا يسقط)
وان تراضيا (والله اعلم)
لانه يشبه بيع الدين بالدين
اما اذا اختلفا جنسا وغيره
مما مر فلا تقاص كالوكانا
غير نقدين وهما متقومان
مطلقا ومثليان لان حصل
به عتق لتصرف الشارع
اليه املوا اتفاقا اجلا في
وجه وجه الامام وتبعه
اليلقيني واستشهد به بنص
الم القاص وفي آخر المنع
وجه البغوى كالمقاضي
واقضاه كلام الشرح
الصغير لاتفاء المطالبة
ولان اجل احدهما قد
يجل بموته قبل الآخر ولو
تراضيا يجعل الحال قصاصا
عن المؤجل لم يجز كارجاه
وحمل على ما اذا لم يحصل به

مغنى أى بخلاف ما عليه إذا كانه كتابة صحيحة امتنع عليه الرجوع فيه ع (قوله ولا يحرم) أى عقد الكتابة
الفاسدة النظر إلى المكتوبة (قوله وفي صور الخ) منها صحة اعتنا في الكفارة ومنها عدم وجوب الارش
على سيده إذا جنى عليه ومنها ان للسيد منع الزوج من تسليها نهارا كالقنعة ومنها ان له منعه من صوم الكفارة
إذا حلف بغير اذنه وكان يضعفه الصوم ومنها انه لا تنقطع زكاة التجارة فيه فيخرج عن زكاتها لتمكنه من
التصرف فيه ومنها ان له منعه من الاحرام وتحليله إذا حرم بغير اذنه وله ان يتحلل ومنها عدم وجوب
الاستبراء إذا عادت اليه ومنها ان الكتابة الفاسدة الصادرة في المرض ليست من الثلث لاخذ السيد القيمة عن
رقبته بل هي من رأس المال ومنها ما إذا زوجها بعد لم يجب المهر ومنها وجوب الفطرة ومنها تملكه للغير فان
الصحيحة تخالف الفاسدة في ذلك كما وقد اوصى الولي العراقي في نسخته الصور المخالفة إلى نحو ستين صورة
ما ذكر منها فيه كفاية لا ولي الالباب ومن اراد الزيادة على ذلك فليراجع النكت مغنى (قوله تبلغ الخ)
أى جميع صور المخالفة لا الصور الاخرى فقط لما مر عن المغنى ولفظ النهاية وفي غير ذلك بل اوصى بعضهم
إلى ستين صورة اه (قوله أى بقدره) إلى قوله املوا اتفاقا أجلا في النهاية (قوله وأما محله في بيع الدين لغير
من عليه) أى هذا ليس كذلك مع ان بيع الدين لغير من هو عليه صحيح كما مر عن الروضة مغنى (قوله لانه
يشبه الحوالة) أى لانه ابدال ما في ذمة فاشبهه الحوالة لا بد فيها من رضا المحيل والمحتال مغنى (قوله لان
للمدين الخ) أى وكل منهما مدين رشيدى (قوله لانه يشبه بيع الدين) إلى قول المتن ثم ان لم يكن في المغنى إلا
قوله ويتجه إلى المتن وقوله اراد بها إلى المتن (قوله مطلقا) أى حصل به عتق او لا (قوله املوا اتفاقا اجلا الخ)
هذا بالنظر لغير مسألة الكتابة سم (قوله وفي آخر المنع الخ) وهو المعتمد مغنى (قوله ولو تراضيا الخ) أى
فما إذا اختلف الدينان حلا ولا واجلا (قوله قصاصا) أى عوضا (قوله وقياسه تقييد الوجين الخ) والحاصل
أن التقاص انما يكون في النقدين فقط بشرط ان يتحد اجنسا وصفة من صحة وتسكرو وحلول واجل
إلا إذا كان يؤدى إلى العتق ويشترط ايضا كالوقال الاسنوم ان يكون الدينان مستقرين فان كانا سلبين فلا
تقاص وإن تراضيا لا امتناع الاعتياض عنهما قال القاضى الماوردى ونص عليه الشافعى واذا منعنا
التقاص في الدينين وهما نقدان من جنسين كدراهم ودنانير فالطريق في وصول كل منهما إلى حقه من غير
اخذ من الجانبين ان ياخذ احدهما ماعلى الآخر ثم يجعل الماخوذ ان شاء عوضا عما عليه ويرده اليه لان
العوض عن الدراهم والدنانير جائز ولا حاجة حينئذ إلى قبض العوض الآخر او هما عرضان من جنسين
فليقبض كل منهما ماله على الآخر فان قبض واحد منهما لم يجز رده عوضا عن الآخر لانه يبيع عرض قبل
للقبض وهو ممنوع إلا ان استحق ذلك للعوض بقرض او اتلاف وان كان أحدهما عرضا والاخر نقدا وقبض
العوض مستحقه جاز له رده عوضا عن النقد المستحق عليه ان لم يكن دين سلم لان قبض النقد مستحقه فلا
يجوز له رده عوضا عن العرض المستحق عليه إلا ان استحق العرض في قرض ونحوه من الاتلاف او كان ثمتا
وإذا امتنع التقاص وامتنع كل من المتدينين من الدائن بالتسليم لما عليه حسبما حتى يسلم ما قال الاذرى
وقضيته ان السيد والمكاتب يحبسان إذا امتنعا من التسليم وهو منابذ ولهم ان الكتابة جائزة من
جهة العبد وله ترك الاداء وان قدر عليه واجيب انه انما يباذما ذكر لو لم يمتنع من تعجيز المكاتب املوا
امتناعه مع امتناعهما عما مر فلا وعليه يحمل كلامهم مغنى وروض مع ترجمه (قوله تقييد الوجين)
الاولى تقييد الوجه الثانى كافي المغنى (قول المتن فان فسدها) أى الفاسدة مغنى وسم عن السكندر وفي
عش بعد ذكر ذلك عن المحلى مانصه ومنها الصحيحة إذا ساغ للسيد فسدها بان يحجز المكاتب نفسه او
امتنع أو غاب على مامر ولعله انما قصره على الفاسدة لان الفسخ بها لا يتوقف على سبب اه (قوله
قيد بعجزه فلا يكون فسدها كما هو ظاهر حتى إذا أدى قبل العجز عتق (قوله لان للمدين الخ) فمهم منه ان ذلك
الاخذ هو المدين (قوله املوا اتفاقا اجلا) هذا بالنظر لغير مسألة الكتابة (قوله فان فسدها السيد) قال في

او العبد (فليشهد) ندبا احتياطا لثلاثا جدا (ولو ادى) المسكاتب (المال فقال السيد) له (كنت فسنخت) قبل ان تؤدى (فانكره) العبد
 اى اصل الفسخ او كونه قبل الاداء (صدق العبد يمينه) لان الاصل عدم ما ادعاه السيد فلزمه البينة (والاصح بطلان) الكتابة (الفاصلة
 بين السيد واغنامه والحجر عليه) بالسفه (لا يجوز العبد) لان الحظ له فاذا افاق وادى المسمى عتق وثبت التراجع (ولو ادعى كتابة فانكره)
 (سيداه) وارثه (صدقا) اى كل منهما باليمين لان الاصل عدمها (وحلف الوارث على نفى العلم) والسيد على البت كما علم ما روى ادعاه السيد
 وانكر العبد جعل انكاره تعجيزا منه لنفسه نعم ان اعترف السيد مع ذلك باداء المال عتق باقراره ويتجه ان محل ما ذكر في الانكار ان تعمده
 من غير عذر (ولو اختلف في قدر النجوم) اى الاوقات او ما يؤدى كل نجم (او صفحتها) اراد (٩١٩) بهما يشمل الجنس والنوع والصفة

وقدر الاجل ولا بنة او
 لكل منهما بينة (تحالفا)
 كما مر في البيع نعم ان كان
 خلاهما يؤدى لفسادها
 كأن اختلفاهل وقعت على
 نجم واحد او اكثر صدقه
 مدعى الصحة يمينه نظير
 ما مر ثم (ثم) بعد التحالف
 ان لم يكن السيد (قبض ما
 بدعيه لم تنفسخ الكتابة في
 الاصح) قياسا على البيع (بل
 ان لم يتفقا) على شئ (فسخ
 القاضي) الكتابة لهما
 لانه يحتاج لنظر واجتهاد
 كالفسخ بالعنة وبه فارق ما مر
 في نحو البيع لانه منصوص
 عليه فاندفعت كما قاله الزركشى
 تسوية الاسنوى وغيره
 بين ما هنا والبيع (وان كان)
 السيد (قبضه) اى ما ادعاه
 بنماه (وقال المسكاتب
 بعض المقبوض) لم تقع به
 الكتابة وانما هو (ودفعة)
 اودعته اياه ولم ادفعه عن
 جهة الكتابة (عتق)

او العبد) الى الكتاب في النهاية الا قوله لاهما الى المتن (قول المتن فقال السيد) اى بعد ذلك مغنى (قول
 المتن واغنامه) من زيادته على المحرر ولو اقتصر عليه لفهم الجنون بالاولى نهاية ومغنى (قوله بالسفه) اما
 الفلاس فلا يبطل به الفاسدة بل يباع بالدين فاذا بيع بطلت مغنى (قول المتن لا يجوز العبد) اى واغنامه
 والحجر عليه كما قدمه (قول المتن صدقا) الاولى ان يقول صدق المنكر لان العطف باو يقتضى افراد الضمير
 مغنى (قوله فاذا افاق الخ) قضيته انه ليس للقاضى ان يؤدى من ماله ان وجد له مالا وتقدم في الصحيحة انه
 يؤدى ذلك ان راي له مصلحة في ذلك قال في شرح الروض لان الغلب هنا التعليق والصفة المعلق عليها وهى
 الاداء من العبد ولم توجد انتهى اه ع ش (قوله جعل انكاره تعجيزا الخ) اى فليتمكن السيد من الفسخ
 الذى كان متمتعاً عليه ولا يفسخ بنفس التعجيز لما مر من ان المكاتب اذا عجز نفسه تخير سيده بين الصبر
 والفسخ ومن ثم عبر هنا بقوله جعل انكاره تعجيزا ولم يقل فسخا ع ش اقول قضية قول شرح المنهج
 والمغنى صار قنوا جعل انكاره تعجيزا عدم الاحتياج الى فسخ السيد فليراجع (قوله ان تعمده من غير
 عذر) ويقبل دعوى العبد اياه ان قامت عليه قرينة ع ش (قوله ما يؤدى كل نجم) اى في كل نجم مغنى
 (قوله وقدر الاجل) كان قال المسكاتب هو عشرة اشهر وقال السيد ثمانية كذا في البجيرى على المنهج ويرد
 عليه انه يغنى عنه قول الشارح اى الاوقات الا ان يكون ذكره نظر للتفسير الثانى للنجوم (قوله خلاهما)
 اى اختلاف السيد والمكاتب (قوله تسوية الاسنوى الخ) اعتمدها النهاية والمغنى (قوله بين ما هنا
 والبيع) فيفسخان هما واحد هما والحاكم نهاية ومغنى (قوله اى ما ادعاه بتمامه) الى الكتاب في المغنى الا
 قوله لم تقع الى المتن وقوله وكان در اى المتن وقوله الذى قطع به الاصحاب وقوله كالو كالتا الى لكن لا سراية
 وقوله كالو اوصى الى المتن وقوله كالو قال الى وخرج (قول المتن بعض المقبوض) وهو الزائد على ما اعترف
 به في العقد مغنى وشرح المنهج (قوله لم تقع به الكتابة) اراد به اصلاح المتن فتأمل رشيدى (قوله على
 التقديرى) اى كون البعض ودبعة او من النجم (قوله او قيمته من جنس الخ) يقتضى ان قيمته قد لا تكون
 من جنس قيمه العبد وصفقتها مع ان الظاهر ان كلا منهما من غالب نقد البلد سم عبارة المغنى وقد يتقاصان
 بان يؤدى الحال الى ذلك بتلف المؤدى وتوجد شروط التقاص السابقة اه (قوله بسفه) اى وفلس مغنى
 عبارة ع ش قيد به اى بقوله بسفه اخذ من قوله ان عرف الخ اه (قوله طرا) اى اما اذا كان مقارنا للبلاغ
 فلم يحتاج لقوله ان عرف سبق ما ادعاه مغنى (عاقلا) الا صوب كاملا كما في عبارة غيره رشيدى اى كالمغنى
 وشيخ الاسلام (قوله ثم ادعى ذلك) اى فقال كنت محجورا على او مجنونا يرمي زوجته مغنى (لان الحق
 تعلق بثالث) وهو الزوجة ومثل النكاح البيع فلو قال كنت وقت البيع صبيبا او مجنونا لم يقبل وان امكن
 الكنز اى الفاسدة (قوله تسوية الاسنوى الخ) المعتمد التسوية المذكورة ع ش م ر (قوله بعض المقبوض)
 قال في شرح المنهج وهو الزائد على ما اعترف به في العقد (قوله من جنس قيمة العبد الخ) يقتضى ان قيمته

لا اتفاقا على وقير العتق على التقديرين (ويرجع هو) اى العبد (بما ادى) جميعه (و) يرجع (السيد بقيمته) اى العبد لانه لا يمكن رد العتق
 (وقد يتقاصان) ان وجدت شروط التقاص السابقة بان تلف المؤدى وكان هو او قيمته من جنس قيمة العبد وصفقتها (ولو قال كاتبتك وانا
 مجنون او محجور على) بسفه طرا (فانكر العبد) وقال بل كنت عاقلا (صدق السيد) يمينه كما باص له (ان عرف سبق ما ادعاه)
 لان الاصل بقاؤه فقوى جازيه ومن ثم صدق مع كونه يدعى الفساد على خلاف القاعدة وانما لم يصدق من زوج بنته ثم ادعى ذلك وان عهده
 لان الحق تعلق بثالث بخلافه هنا (والا) يعرف ذلك (فالعبد) هو المصدق يمينه لان الاصل ما ادعاه (ولو قال) السيد وضعت عنك النجم الاول
 او قال وضعت (البعض فقال) المكاتب (بل) وضعت (الاخر او الكل صدق السيد) يمينه لانه اعرف بارادته وفعله في الصورة ان النجمين

اختلفا قدرا والالم يكن للاخلاف فائدة (ولو مات عن ابين وعبد فقال) لهما وهما كاملان (كاتبى ابو كما فان انكرا) ذلك (صدقا) بيمينهما على نفي علمهما بكتابة الاب وهذا علم من قوله انفا او وارثه واعاده ليرتب عليه قوله (وان صدقاه) او قامت بذلك بينة (فمكاتب) عملا بقوله (او البينة) (فان اعتق احدهما (٤٢٠) نصيبه) او ابراه عن نصيبه من النجوم (فالاصح) انه (لا يعتق) لعدم تمام ملكه (بل يوقف فان

ارى نصيب الاخر عتق كله
وولاؤه للاب) لانه عتق
بحكم كتابته ثم ينتقل لهما
سواء (وان عجز قوم على
المعتق ان كان موسرا)
وقت العجز وولاؤه كله له
(والا) يكن موسرا (فنصيبه
حر والباقي قن للاخر قلت
بل الاظهر) الذى قطع به
الاصحاب (العتق) في الحال
لما اعتقه (والله اعلم) كما لو
كاتبها عبدا واعتق احدهما
نصيبه لكن لاسراية هنا
لان الوارث نائب الميت
وهو لاسراية عليه ومن ثم
لوعتق نصيب الآخر اداء
او اعتاق او ابراه كان
الولاء على المكاتب للاب
ثم لهما عصوبة على مامر
وان عجزه بشرطه عادقنا
ولا سراية لما تقرر ان
الكتابة السابقة تقتضى
حصول العتق بها والميت
لاسراية عليه (وان صدقه
احدهما فنصيبه مكاتب)
مكاتب (مؤاخذه له باقراره
واغتفر التبعض في الكتابة
للضرورة كما لو اوصى
بكتابة عبد فلم يخرج الا
بعضه (ونصيب المكذب
من) اذا حلف على نفي العلم

الصبا وهد الجنون لانه معاوضة محضة والاقدام عليها يقتضى استجماع شرائطها بخلاف الضمان والطلاق
والقتل اه شيخنا الزياى اى فانه يقبل من ذلك ان غرف عش (قوله) اختلفا قدرا (الخ) اقول او اتفقا
قدرا لكن اختلفا جنسا كدينار و ثوب يساوى ديناراً سم اى فالاولى اسقاط قدرا كما في المغنى (قوله) او
قامت بذلك بينة) اى او نكلا وحلفا العبدان المردود مغنى (قوله) او البينة) اى او عين العبد المردود
واذا اراد إقامة بينة احتاج الى شهادة عدلين لان مقصود الكتابة العتق دون المال ولو حلف احدهما ونكل
الاخر ثبت الرق في نصيب الحالف وترد اليه من نصيب الناكل مغنى (قول المتن فان اعتق احدهما (الخ)
اى بعد ثبوت الكتابة بطريق مأمور مغنى (قول المتن فالاصح (الخ) ضعيف ع ش اى كما ياتي في المتن (قوله)
انه لا يعتق) اى نصيبه مغنى (قول المتن بل يوقف) اى العتق فيه فان ادى اى المكاتب (قوله) وان عجز) اى
المكاتب عن اداء نصيب الابن الاخر قوم اى الباقي وقوله على المعتق اشار به الى انه اذا كان ابراه عن نصيبه
من النجوم لم يعتق منه شيء بالعجز لان الكتابة تبطل بالعجز والعتق في غير الكتابة لا يحصل بالابراه مغنى
(وولاؤه كله له) اى وبطلت كتابة الاب مغنى (قول المتن فنصيبه) اى الذى اعتقه من المكاتب مغنى اى او
ابراه عنه (قوله) لما اعتقه) اى أو ابراه عنه مغنى (قوله) لكن لاسراية هنا) اى في مسئلة المتن على هذا القول
(قوله على مامر) اى فى او اخر كتاب العتق مغنى ويحتمل ان مراد الشارح بمامر ما قدمه انفا في شرح وولاؤه
للأب (قوله) فان عجزه بشرطه (الخ) عبارة المغنى وان عجزه بالآخر عاد نصيبه قنا اه (قوله) لما
تقرر) اى انفا (قوله) ونصفه للمكاتب) اى يصرفه الى جهة النجوم مغنى (قوله) اى كله او نصيبه منه) اقتصر
المغنى على المعطوف (قوله في هذه) اى فيما لو قال لشريكه الخ وقوله واما في مسئلة ما مع قوله فالذهب الخ ع ش
(قوله) لزعم المنكر) اى السابق انفا والجار متعلق باستلزاما وقوله لا لاقراره عطف على استلزاما اى
ولم تثبت السراية باقرار المنكر بما يوجب السراية (قوله) فكانت اتلافا (الخ) واستشكل جمع السراية من
حيث ان حصة المصدق محكوم بكتابتها ظاهرا والمصدق لم يعترف بغير ذلك وبزعم ان نصيب الشريك
مكاتب ايضا ومقتضاه عدم السراية فكيف يلزم المصدق حكمهما مع عدم اعترافه بموجبها الجيب عنه بان
المكذب يزعم ان الجميع قن ومقتضاه نفوذ اعتاق شريكه وسرايته كما لو قال لشريكه في عبد قن قد اعتقت
نصيبك وانت موسر فانا نؤاخذه ونحكم بالسراية الى نصيبه لكن هناك لم يلزم شريكه القيمة لعدم ثبوت
اعتاقه وهنا تثبت السراية باقرار المكذب وهى من اثر اعتاق المصدق واعتاقه ثابت فهو باعتاقه متلف
لنصيب شريكه بالطريق المذكور ويضمن قيمة ما تلفه نهاية ولا يخفى ان الاشكال قوى والجواب لا يقاومه
بل لا يلاقيه وان كان الحكم مسلما (قوله) فوجبت قيمته له) تصريح بالغرم خلاف ما اعتمده في شرح
الروض اه سم (قوله) وخرج باعتق الخ) (خاتمة) لو اوصى السيد للفقراء او المساكين او لقضاء
دينه من النجوم تعين له كما لو اوصى بالانسان ويسلمها المكاتب الى الموصى له بتفريقها او بقضاء دينه
منها فان لم يكن سلمها للقاضى ولو مات السيد والمكاتب من يعتق على الوارث عتق عليه ولو ورث رجل
قد لا تكون من جنس قيمة العبد وصفتهما مع ان الظاهر ان كلامهما من غالب نقد البلد (قوله) اختلفا قدرا
(الخ) اقول او اتفقا قدر الكن اختلفا جنسا كدينار و ثوب يساوى ديناراً (قوله) لزعم منكر الكتابة) بهذا
يفارق عدم السراية في قول الشارح السابق لكن لاسراية هنا الخ (قوله) فوجبت قيمته له الخ) تصريح
الغرم خلاف ما اعتمده في شرح الروض

بكتابة بايه استصحب بالاضال الرق فنصف الكسب له ونصفه للمكاتب (فان اعتقه المصدق) اى كله ونصيبه منه (فالذهب
انه يقوم عليه ان كان موسرا) لزعم منكر الكتابة انه رقيق كله لهما فاذا اعتق صاحبه نصيبه سرى اليه عملا بزعمه كما لو قال لشريكه اعتقت نصيبك
وانت موسر فانا نؤاخذه ونحكم بالسراية الى نصيبه لكن لما ثبتت السراية في هذه بمحض اقرار ذى النصيب لم تجب له قيمة واما في مسئلة ما
فهي انما تثبت استلزاما نفي عم المنكر لا لاداره له كانت الا لالنصيبه فوجبت قيمته له وخرج باعتق عنه عليه اداء او ابراه فلا يسرى

زوجته المكاتبة أو ورثت امرأته زوجها المكاتب انفسخ النكاح لان كلا منهما ملك زوجته أو بعضه ولو اشترى المكاتب زوجته أو بالعكس وانقضت مدة الخيار أو كان الخيار للبشترى انفسخ النكاح لان كلا منهما ملك زوجته مغنى وروض مع شرحه

(كتاب امهات الاولاد)

(قوله يضم الهمزة) الى قوله منها انه صلى الله عليه وسلم في المغنى إلا قوله لما كان الى تسمع وقوله كأنه فربه بما (قوله يضم الهمزة الخ) قضيته ان فيه أربع لغات لكن الذي قرى به في السبع ثلاث لانه على ضم الهمزة ليس الافتح الميم وعلى كسرها في الميم الفتح والكسر بجري (قوله تسمع الشارح الخ) ويحتمل ان الشارح اشار الى تسمع الجوهري وان مراده ما ذكره الشارح سم عبارة البجيري عن الطبري ولقائل ان يقول المحلى لم ينقل ما ذكره عن صحاح الجوهري بل عن الجوهري فيجوز ان يكون قاله في غير الصحاح لكون كلامه لم ينحصر في الصحاح اه وعبارة المغنى ويمكن ان نسخ الجوهري مختلفة واختلاف النحاة في ان الهاء في امهات زائدة أو أصلية على قولين فذهب سيوريه أنها زائدة لان الواحدة أم ولقولهم الامومة وقيل أصلية بقولهم تامهت وإذا قلنا بالزيادة اختلف فيه على قولين احدهما ان الهاء زيدت في المفرد ولا فليل امهت ثم جمعت على امهات لان الجمع تابع للمفرد والثاني ان المفرد جمع على امات ثم زيدت فيه الهاء وهذا اصح قاله الجوهري اه (قوله فجعلها نقلا عنه الخ) والتسمع من حيث النقل عن الصحاح والافكونها جمعا للاصل اولي لوجود الهاء فيها بجري (قوله وكأنه فر) اي الشارح المحقق به اي بالجعل المذكور (قوله مما قيل هذا الجمع الخ) حكاه المغنى عن ابن شبة (قوله لان مفردة) وهو أم (قوله ونظيره سماء وسوات) صرحوا بأن جمع سماء على سموات من المقصور على السماع سم يعني فلا يقاس عليه وقد يجاب بان مراد ابن شبة نظيره في الورد على خلاف القياس لانه مقيس عليه (قوله ويجمع الخ) عطف على ما تضمنه اول كلامه من ان اما يجمع على امهات (قوله لكن الاول) اي امهات وقوله والثاني اي امات (قوله ختم) اي المصنف رحمه الله تعالى كتابه مغنى (قوله تفاؤلا) ورجاء ان الله تعالى يعتيقه وقارئة وشارحه من النار فنسال الله تعالى من فضله وكرمه ان يجيرنا ووالدينا ومشايخنا وأصحابنا وجميع أهلنا ومحبينا منها مغنى (قوله وختم) أي أبواب العتق بهذا اي باب امهات الاولاد (قوله فهو اقواها) والاصح ان العتق باللفظ اقوى من الاستيلاء لترتب مسيبيه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة أولا ولان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء نهاية اسم قال ع ش قوله اقوى اي من حيث الثواب وقدي خذ من هذا انه لا يترتب على عتق المستولدة ما يترتب على الاعتاق المنجز باللفظ ومنه ان الله تعالى يعتق كل عضو من العتيق عضو من المعتق اه (قوله ويجاب الخ) قضية هذا الجواب تقييد كونه قرابة بقصد الترسل للعتق سم عبارة المغنى والاولى ان يجي فيه التفصيل السابق في النكاح وهو ان قصده مجرد الاستمتاع فلا يكون قرابة او حصول ولد ونحوه فيكون قرابة اه وعبارة النهاية وهو اي قضاء الوطرق قرابة

(كتاب امهات الاولاد)

(قوله تسمع الشارح فجعلها الخ) اي ويحتمل ان الشارح اشار الى تسمع الجوهري وان مراده ما ذكره الشارح (قوله ونظيره سماء وسوات) صرحوا بان جمع سماء على سموات من المقصور على السماع (قوله فهو اقواها) والاصح ان العتق باللفظ اقوى من الاستيلاء لترتب سبيه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة أولا ولان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء ثم (قوله ويجاب بان للوسائل الخ) قضية هذا الجواب تقييد كونه قرابة بقصد الترسل للعتق (قوله فلا يبعد مع ذلك في كونه قرابة الخ) اي وهو قرابة في حق من قصده حصول ولد او ما يترتب عليه من عتق وغيره وقد قام الاجماع على ان العتق من القربات سواء بالمنجز والمعاق واما

(كتاب امهات)

يضم الهمزة وكسرها مع فتح الميم وكسرها جمع أم وأصلها أمهة كافي الصحاح فهو جمع للفرغ دون الاصل لكن لما كان ما يثبت للفرغ يثبت لاصله غالباً تسمع الشارح فجعلها نقلا عنه جمعا لاهة وكأنه فربه مما قيل هذا الجمع مخالف للقياس لان مفردة اسم جنس مؤنث بغير تاء ونظيره سماء وسموات ويجمع على امات لكن الاول غالب في الناس والثاني غالب في غيرهم (الاولاد) ختم بابو العتق تفاؤلا وختمها بهذا لانه قهرى فهو اقواها لكن لشائبة قضاء الوطرقه توقف ابن عبد السلام في كونه قرابة ويجاب بان للوسائل حكم المقاصد فلا يبعد مع ذلك في كونه قرابة

والاصل فيه الاخبار الصحيحة منها انه ^{عليه السلام} استولد مارية القبطية بابراهيم وقال اعتمها ولدها اي اثبت لها حق الحرية لانه ان عقد حرا
اجماعا ومن ثم لما تناظر ابن سريج (٤٢٢) وابن داود الظاهري في بيعها فقال ابن داود اجمعنا على انها تباع قبل الولادة فيستصحب

في حق من قصده حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره وقد قام الاجماع على ان العتق من القربات
سواء المنجز والمعلق واما تعليقه فان قصده حدث او منع او تحقيق خبر فليس بقربة ولا فهو قربة اه (قوله)
والاصل فيه اي في الباب نهاية ومعنى (قوله في بيعها) اي ام الولد (قوله قبل الولادة) يعني قبل الحمل
(قوله قال ابن سريج اجمعنا على انها لا تباع مادامت حاملا) اعترض هذا الاستدلال بالحامل بحر من وطه
الشبهة فانها لا تباع مادامت حاملا وتباع اذا وضعت واجيب بقيام الدليل فيها بجواز البيع بعد الوضع بخلاف

ام الولد سم (قوله ان يجيب) اي ابن داود (قوله وقدر) اي الجواب المذكور وقوله يمنع زواله اي
زوال السبب الطاري فماتن فيه (قوله وهذا الوصف) اي كون جزئها ثبتت له الحرية الخ (قوله لانها
تختص) اي من حيث الوضع (قوله والمظنون) اي والكثير اخذ من السياق والسباق (قوله ونظيره) اي
مثال كل من اذا وان ولو قال نحو اذا قم الخ كان اولي (خص الوضوء) الاولى خص اقامة الصلاة (قوله)
فلا كثرة الله الخ) الجار متعلق بقوله الاتي بان الخ والجملة استثنائية (قوله واتى باذا الخ) عطف على
يجمع على اني بان الخ ومتعلقه المقدم (قوله لندرتها) علة لقوله مع ان الوضع لان والضمير لمس الضر بتاويل
اصابة السيئة وقوله مبالغة علة لقوله واتى باذا الخ (قوله كما اشار اليه) اي الي كونه قليلا (قوله حركته) اي
قول المتن فولدت في المعنى والى قوله حيا او ميتا في النهاية (قوله حر) اي مسلم وكافر اصلي اما المرتد فايلاده
موقوف فان اسلم تبين نفوذه والا فلا معنى وباتي مثله عن النهاية (قوله وكذا بعضه) هذا هو المعتمد خلافا لما
جرى عليه شيئا في شرح الروض من عدم نفوذ ايلاد المبعوض معنى عبارة النهاية يقولوا ولد المبعوض امة لمسكها
بعضه الحر نفذ ايلاده كما اقتضاه كلام المصنف وصححه البلقيني وغيره وجزم به الماورى ولا يشكل عليه كونه
غراهل للولاء لانه انا يثبت له بموته فان عتق قبله فذاك والا فقد زال ما فيه من الرق بموته اه وسيا عن
سم ما يتعلق بهذا (قوله ومكرها ومجور سفه) الواو بمعنى او كما عبر بها المعنى (قوله ورجع السبكي خلافة
الخ) وهو المعتمد نهاية وماله المعنى الى الاول عبارته وكونه كاستيلاء الراهن المفسر شبه من كونه
كالريض فان من يقول بالنفوذ يشبهه بالريض ومن يقول بعدمه يشبهه بالرمان المعسرا (قول المتن اتمه)

تعليقه فان قصده حدث او منع او تحقيق خبر فليس بقربة ولا فهو قربة ش م (قوله قال ابن سريج
اجمعنا على انها لا تباع مادامت حاملا الخ) اعترض هذا الاستدلال بالحامل بحر من وطه شبهة فانها لا تباع
مادامت حاملا وتباع اذا وضعت واجيب بقيام الدليل فيها بجواز البيع بعد الوضع بخلاف ام الولد
(قوله وكذا بعضه) قال في شرح الارشاد على ما صححه الماورى وتبعه جماعة عوقا اليه البلقيني لكن مر عن
الشيخين في ايلاد الاب المبعوض امة ابنة انها لا نصير مستولدة بايلاده وهذا صريح في عدم نفوذ ايلاد المبعوض
وايده الزركشي بقول الاصحاب ان المبعوض ليس اهلا للعتق ووقع لشيخنا تناقض فانه جزم هنا بنفوذ ايلاده
وفي الكلام على ما ذكر عن الشيخين بعدمه فقال والمبعوض والمكاتب لا يثبت الاستيلاء بايلادهما امتهما
فبايلاد امة ولد هما ولي ولفرق البلقيني بين ثبوت استيلاءه لامته وعدم ثبوتها بايلاده امة فرعه بما لا يجدى
بل لا يصح لتمامه فاحذر فان قلت نقل عن نص الام موافقة الماورى قلت بتقدير صحة هذا النقل لا يضرنا
لان للشافعي في المسئلة قولين رجح منهما الماورى النفوذ وبقية الاصحاب لما ذكر عنهم عدمه وجرى على
هذا الشيخان كما علمت فكان هو المعتمد اه ما في شرح الارشاد وقوله ولفرق البلقيني الخ ذلك الفرق هو ان
الاصل في المبعوض ان لا يثبت له شبهة الاعفاف بالنسبة الى نصفه الرقيق ولا كذلك المبعوض في الامة التي
استقل بمسكها اه (قوله على المنقول الخ) احتجوا له بان حجر القاس دائر بين حجرى السفه
والمرض وكلاهما ينفذ معهما الا بلادورديانه امتاز عن حجر المرض بعدم الحجر عليه فيما معه وعن حجر
السفه بكونه لحق الغير (قوله لكن رجح السبكي) كتب عليه م

قال ابن سريج اجمعنا على
انها لا تباع مادامت حاملا
فيستصحب فانقطع ابن
داود لكن كان من الممكن
ان يجيب بان المنع هنا
لطر وسبب هو الحمل وما
طرا لسبب زال بزواله
كحدوث تنجس الماء الكثير
بتغيره وقدر زواله لان
السبب ليس هو مجرد حملها
به بل كون جزئها ثبت له
الحرية ابتداء منجزه فسر
اليها تعبلا لكن منتظرة كما
هو شان تراخي التابع عن
متبوعه وهذا الوصف لم يزل
فكان الحق ما استدلل به ابن
سريج (اذا) اثرها على
ان لانها تختص بالمشكوك
والموهم والنادر بخلاف
اذا المتيقن والمظنون ولا
شك ان احوال الاماء كثير
مظنون بل متيقن ونظيره
اذا قمنا الى الصلاة وان كنتم
جنبنا خص الوضوء باذا
لتكرره وكثرة اسبابه
والجناية بان لندرتها
ولكثرة اللغو عن الموت
حتى صار كانه منسى
مشكوك فيه اتى بان معه
في نحو ولئن تم واتى باذا
في واذا مس الناس ضرمع
ان الموضع لان نحو وان
تصبرم سيئة لندرتها مبالغة
في تخويفهم واخبارهم
بانه لا بد ان يمسم شي من

العذاب وان قل كما اشار اليه تنكير ضرر ولفظ المس (احبل) حركه وكذا بعضه ولو مجنون او مكرها ومجور
سفه وكذا فلس على المنقول الذي اعتمده البلقيني كابن الرفعة لكن رجح السبكي خلافة وتبعه الاذرعى والزركشي وخرج البحر المكاتب

فلا تعتق بموته أمته ولا ولدها لما مر أنه ليس من أهل الولاء (أمته) أي من له فيها ملك (٤٣٣) وإن قل لما قدمه في العتق بقوله واستيلاء

أحد الشريكين المورس
يسرى ومثله استيلاء أصل
أحدهما ولو كانت زوجة
أو محرمة أو مسلمة وهو كافر
ويحال بينه وبينها كالأول
أسلمت مستولدة أو حبلت
من غير فعلة كان استدخلت
ذكره أو ماله المحترم
(فولدت) في حياة السيد أو
بعد موته بمدة يحكم بثبوت
نسبه منه وفي هذه الصورة
الأوجه كإرجاعه بعضهم
أنها تعتق من حين الموت
فتملك كسبها بعده (حياء أو
ميتا بشرط أن ينفصل كله
على ما اقتضاه قولها في العدد
تبقى أحكام الجنين مع
انفصال بعضه كمنع إرثه
وعدم أجزاءه عن الكفاية
ووجوب الغرة بالجنانية
على الأم حيث تدركونه يتبعها
في نحو البيع والهبة والعتق
أه وصرح غيرهما بأنه
لا يثبت له حكم المنفصل إلا
في مسئلتين الصلاة عليه
إذا علمت حياته قبل انفصال
كله وإن مات قبل ذلك
والقود بمن حزر قبته وقد
علمت حياته قبل ذلك أيضا
لكن قال غير واحد إن
انفصال الكل لا يشترط
هنا أيضا وهو صريح قوله
(أو ماتجب فيه غرة) كان
وضعت عضوانه وإن لم
تضع الباقي أو مضغة فيها

خرج به إيلاد المرتد فإنه موقوف كملكه وإيلاد الوافق أو الموقوف عليه الأمانة الموقوفة فإنه لا ينفذ ومالو
استدخلت متى سبها المحترم بعد موته فإنها لا تصير أم ولد لا تنفاه ملكها حال علوقها وإن ثبت نسب
الولد وورث منه لكون المني محرما ولا يعتبر كونه محرما حال استدخالها خلافا لبعضهم فقد صرح
بعضهم بأنه لو أنزل في زوجته فساحقت بنته فحبلت منه لحقه الولد وكذا لو مسح ذكره بحجر بعد أنزله في
زوجته فاستجمرت به أجنبية فحبلت منه نهاية وقوله فإنه لا ينفذ قال عشي والاقرب أن الولد رقيق لأن
الموطوعة ليست أمته والشبهة ضعيفة أه وقوله ومالو استدخات إلى قوله فقد صرح في المغني (قوله فلا
تفتق بموته) أي مطلقا حراً أو رقيقا قبل العجز أو بعده مغني (قوله أمته) أي التي أولدها (قوله لما مر
أنه ليس من أهل الولاء) لك أن تقول والمبعض كذلك ليس من أهل الولاء فإن قلت لارق بعد الموت فيصير
حيثئذ من أهل الولاء قلت فيلزم مثله في المكاتب ثم رابت الشارح بسط في شرح الإرشاد أمر القول بنفوذ
إيلاد المبعض سم (قوله استيلاء أصل أحدهما) أي إذا كان الأصل مورساً نهاية ومغني وسم (قوله
ولو كانت زوجة الخ) غاية للبتن عبارة النهاية وشمل قوله أحبل أحباله بوطء حلال أو حرام بسبب حيض
أو نفاس أو إحصاء أو فرض صوم أو اعتكاف أو لسكونه قبل استبرائها أو لسكونه ظاهر منها ثم ملكها قبل
التكفير أو لسكونها محرماً له بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو لسكونها زوجة أو معتدة أو بحوسبة أو وثنية
أو مرتدة أو مكانة أو لسكونها مسلمة وهو كافر أه (قوله أو محرمة) من التحريم (قوله كان استدخلت
ذكره) ولو كان نائماً مغني (قوله أو ماله المحترم) أي في حال حياته مغني ونهاية ومن استدخال المني مالو
ساحقت زوجته أمته أو إحدى أمته أخرى فنزل ما بفرج المساحقة فحصل منه حمل فتعلق بموته كإحصاء
عش (قول المتن حيا أو ميتا) أي ولو لا حدثوا من كاهن ظاهر وإن لم ينفصل الباقي مطلقاً لوجود مسمى
الولد والولادة سم (قوله بشرط أن ينفصل كله) وفاقاً للنهاية والمغني عبارة الأول نعم لو مات أي السيد بعد
انفصال بعضه ثم انفصل باقيه لم تعاق إلا بتمام انفصاله أه وعبارة الثاني وخرج بقوله فولدت حيا أو ميتا
مالو انفصل بعضه كان خرج راسه أو وضعت عضو أو باقيه بحيث ثم مات السيد فلا تعلق وإن خالف في ذلك
الدارمي فقد قالوا أنه لا أثر لخروج بعض الولد متصلاً كان أو منفصلاً في انقضاء عدة ولا في غيرها من سائر
أحكام الجنين لعدم تمام انفصاله إلا في وجوب القود إذا حاز جان رقبته وهو حي وإلا في وجوب الغرة بالجنانية
على أمه إذا مات بعد حياته والاستثناء معيار العموم أه (قوله تبقى الخ) مقول القول (قوله أن انفصال
الكل لا يشترط الخ) تقدم أنفاً عن النهاية والمغني خلافه (قوله أيضاً) أي كمنسلة الصلاة والقود (قوله
كان وضعت عضوانه) خلافاً للمغني كما مر أنفاً (قوله أو مضغة) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله ولو
للقوابل) ويعتبر أربع منهن أو رجلاً خبيراً أو رجلاً من أهل الخبرة هل
فيها خلق أدى أو لا فقال بعضهم فيها ذلك ونفاه بعضهم فالذي يظهر أن المثبت مقدم لأن مدعى زيادة علم مغني

(قوله لما مر أنه ليس من أهل الولاء الخ) لك أن تقول والمبعض ليس من أهل الولاء فإن قلت لارق
بعد الموت فيصير حيثئذ من أهل الولاء قلت فيلزم مثله في المكاتب ثم رابت الشارح بسط في شرح
الإرشاد أمر القول بنفوذ إيلاد المبعض (قوله ومثله استيلاء أصل أحدهما) لكن يعتبر هنا يسار الأصل
أم يكن يسار فرعه فيه نظراً وعبارة البلقيني في تصحيحه تقتضي الأول وهي ولو كانت الأمانة مشتركة بين
فرعه وغيره نفذ الاستيلاء في نصيب فرعه ويسرى إلى نصيب الأجنبي إذا كان المستولد مورساً أه وأما
ما في شرح البهجة عنه أعني هن البلقيني حيث قال ويستثنى من اعتبار اليسار مالو كان المستولد أصلاً
لشريكه فلا يعتبر يساره كالأول الأمه التي كلها لفرعه قاله البلقيني أه ومثله في شرح الإرشاد
للشارح في مسئلة أخرى صورنها وطى الإنسان الأمانة المشتركة بينه وبين فرعه فينفذ الإيلاد إلى نصيب
الشريك الأجنبي فإن كان معسراً لم يسر شمر (قوله حيا أو ميتا) أي ولو أحدثوا من كاهن ظاهر
وإن لم ينفصل الباقي مطلقاً لوجود مسمى الولد والولادة (قوله ولو للقوابل) ويعتبر أربع منهن أو

تخطيط ظاهره ولو للقوابل بخلاف ما إذا لم يكن فيها تخطيط كذلك وإن قلن لو بقي تخطيط وإنما انقضت به العدة لأن الغرض ثم برادة الرحم

وهنا ما يسمى ولدا (عتقت)
هو ناصب اذا عند الجمهور
والمحققون على ان ناصبها
شرطا (بموت السيد) ولو
بقتلها للخبر الصحيح ايما
امة ولدت من سيدها فهي
حرة بعد موته وفي رواية
عن دهر منه وروى البيهقي
عن عمر رضي الله عنه ان
السلط كغيره وقد لا تعتق
بموته كان ولدت منه امة له
مرهونة او جانية تعلق
برقبها مال اولعبد المدين
المأذون له في التجارة او
لمورته وقد تعلق بالركة
دين وهو معسر ومات كذلك
وكان نذر مالها التصديق
بها او بثمانها استولدها
ورد استثناء هذه بزوال
ملكها عنها بمجرد النذر
وكان اوصى بعق امة
تخرج من ثلثه فاولدها
الوارث فلا ينفذ ايلاده مع
انها ملكة لثلاث بطل الوصية
وكان وطى صبي له تسع
سنين امته فولدت لاكثر
من ستة اشهر فيلحقه وان لم
يحكم ببلوغه قال البلقيني
وظاهر كلامهم انه لا يثبت
استيلاده اى ويفرق بانه
محتاج للنسب مالا يحتاج
لغيره (تنبيه) القياس
بموته لكن لما وهم العتق
وان اتفقت عنه بمسوخ
شرعى اظهر الضمير لبيان
انها انما تعتق ان كان سيدها
وقت الموت (او) احبل
(امة غيره) او حبلت منه

(قوله) وهنا ما يسمى ولدا (عتقت) بوضع البعض كالعضو سم وتقدم عن المغني آنفا
الجزم بذلك (قول المتن عتقت بموت السيد) ولو سببت مستولدة كافر زال ملكه عنها ولم تعتق بموته وكذا
مستولدة الحربي اذ ارق ولو قهرت مستولدة الحربي سيدها عتقت في الحال نهاية قال ع ش قوله ولو قهرت
الح اي بحيث تتممكن من التصرف فيه وان تخلص بعد ذلك اه (قوله) ولو بقتلها (الى قوله) اى ويفرق في المغني
والى قول المتن ويحرم في النهاية الا قوله فلو اولدها الى المتن وقوله وحذفه الى وكمسكها وقوله شبهة الملك الى
الطريق وقوله كذا ذكره في الدعوى وقوله فيما يظهر الى المتن وقوله وصرح اصله الى المتن (قوله) ولو
بقتلها (الى) عبارة النهاية وشمل قوله عتقت بموته ما لو قتله فانها تعتق بموته وان استعجلت الشئ قبل اوانه
وتجب ديبته في ذمتها اى حيث لم يوجب القتل قصاصا والاقتصاص منها ع ش وعبارة المغني ودخل
في قوله بموته ما اذا قتله به صرح الرافي في اوائل الوصية كحلول الدين المؤجل بقتل رب الدين للمدين وهذا
مستثنى من قولهم من تعجل بشئ قبل اوانه عوقب بحرمانه كقتل الوارث المورث ويثبت عليها القصاص
بشرطه واما الدية فيظهر وجوبها ايضا لان تمام الفعل حصل وهي حرة وقو يؤخذ من ذلك انها لو قتلت سيدها
المبعض عمدا انه يجب عليها القصاص لانها حال الجناية رقيقة والقصاص يعتبر حال الجناية والدية بالزهر
اه (قوله) وقد لا تعتق بموته كان ولدت منه (الح) عبارة المغني ويستثنى من عتقها بموت السيد مسائل منها
ما اذا تعلق بها حق الغير من رهن او ارش جناية ثم استولدها وهو معسر ثم مات مفسا فانها لا تعتق بموته وقد
ذكر المصنف حكم ذلك في محله لكن الاستثناء من اطلاقه هنا ولو رهن جارية ثم مات عن اب فاستولدها
الاب قال القفال لا نصير ام ولد لانه خليفة فزول منزلته اه وعبارة النهاية وعمل ما ذكره اذالم يتعلق بالامة
حق الغير والام ينفذ الا بلاد كالواولدران معسر مرهونه بغير اذن المرتن الا اذا كان المرتن فرعه
كاجنحه بعضهم فان انفك الرهن نفذ في الاصح وكالواولدران معسر امته الجانية المتعلقة برقبته مال الا اذا
كان الجني عليه فرع مالها اه قال ع ش قوله فان انفك الرهن نفذ الح ومثله مالو بيعت في الدين ثم
ماسكها اه (قوله) اولعبد المدين (الح) عبارة النهاية وكالواولد معسر جارية تجارة عبده المأذون المديون
بغير اذن العبد والغرماء اه (قوله) وهو معسر (الح) راجع اكل من المسائل الاربع كما علم مما قدمناه عن
المغني والنهاية والضمير للمحبل (قوله) وكان نذر مالها (الح) وكان اولدوارث امة نذر مورثه اعتاقها نهاية
(قوله) التصديق بها او بثمانها (ب) خلاف ما لو نذر اعتاقها نهاية (قوله) ورد استثناء هذه (الى من كلام
المصنف) والا فهمى على التقديرين لا نصير مستولدة ع ش (قوله) بزوال ملكها (الح) شامل لصورة نذر
التصدق بثمانها لكن ذكر السيد السمعودي خلافة فانه ذكر انهم لم يتعروا لذلك وانه يبعد القول فيه
بزوال الملك سم اسكن في النهاية والمغني مثل ما في الشارح كما نبهنا اليه (قوله) بمجرد النذر (الى) ولما صح
بيعه لها اذا كان نذر التصديق بثمانها لان الاشارة ثابت له ولاية ذلك رشيدى (قوله) وكان اوصى (الح)
وكان اولدوارث امة اشتراها مورثه بشرط اعتاقها لان نفوذه مانع من الوفاء بالعق عن جهة مورثه وكان
اولد مكاتب امته فلا ينفذ نهاية (قوله) وظاهر كلامهم انه لا يثبت (الح) وهو المعتمد مغني ونهاية (قوله) لكن
لما وهم العتق (الح) لا يقال ان الاضمار اظهر في دفع الابهام لان الاضمار وان لم يكن صريحا في اتحاد
مرجع الضمائر حتى يكون مرجع بموته هو مرجع احبل امته كان ظاهرا في ذلك ظهورا تاما قريبا من
الصريح بخلاف الاظهار فانه وان لم يكن ظاهرا في اختلاف الظاهر مع الضمير قبله كان محتملا لذلك احتمالا

رجلان خبران اورجل وامرأتان ش مر (قوله) وهنا ما يسمى ولدا (عتقت) بوضع البعض كالعضو سم وتقدم عن المغني آنفا
البعض كالعضو (قوله) بزوال ملكها (الح) شامل لصورة نذر التصديق بثمانها لكن ذكر السيد السمعودي
خلافة فانه ذكر انهم لم يتعروا لذلك وانه يبعد القول فيه بزوال الملك (قوله) لكن لما وهم العتق (الح)
لا يقال ما ذكره ممنوع لان الاظهار اظهر في دفع هذا الابهام لان الاضمار وان لم يكن صريحا في اتحاد مرجع
الضمائر حتى يكون مرجع بموته هو مرجع اصل امته كان ظاهرا في ذلك ظهورا تاما قريبا من الصريح

(بنكاح) ولم يغر بغيرتها لما قدمه في خيار النكاح او زنا (فالولد رقيق) لسيدها لانه يتبع امه رقا وحرية (ولا تصير ام ولد اذا ملكها) لان امية الولد انما تثبت لها تبعاً لحرية وهو قن نعم ان ملكها وهي حامل منه بنكاح عتق عليه الولد كما باصه وحذفه لما قدمه في العتق بما يشمله وملكها مالو ملكها فرعه كان نكح حراماً اجنبياً ثم ملكها ابنه او عبداً ابنه ثم عتق فلا يفسخ النكاح فلو اولدها ثبت الاستيلاء وانفسخ النكاح كما صححه البلقيني (او) حبلى منه امه الغير (بشبهة) منه بان ظنها زوجته الحرة وان كانت زوجته الامه بان تزوج حرة وامه فوطيء الامه يظن انها الحرة او امته كما باصه وكانه حذفه للعلم بما خرج به وهو مالو ظنها زوجته الامه فان الولد رقيق من قوله اولاً بنكاح وكالشبهة نكاح من غر بغيرتها كما مر آنفاً (فالولد حر) عملاً بظنه وعليه قيمته لسيدها وخرج بتفسير الشبهة بما ذكره الملك كالمشتركة وقد مرت آنفاً الطريق كان وظنها بجهة قال بها عالم فلا تؤثر حرية لا تنفاه ظنها (ولا تصير ام ولد اذا ملكها في الاظهر) لانها عقلت به في غير ملكه فلا نظر لحرية

قويلاً لا نأقول الاضمار وان كان صريحاً في عدم مرجع الضمان لكن ليس صريحاً في اتحاده مع وصف كونها امته فليتامل سم بحذف (قوله ولم يغر) الى الفرع في المعنى الا قوله وحذفه الى وملكها وقوله فلو اولدها الى المتن وقوله وكانه حذفه الى وكالشبهة (قوله فالولد رقيق لسيدها) بالاجماع الا اذا كان سيد الامه المنكوحه ممن تعتق عليه الولد لسكونه بعضه فانه يصير حرانها به اي كان تزوج شخص بامه ايه فاحبلم افان الولد يعتق على سيدها لانه ولد له وعش (قوله لانه يتبع امه الخ) ويتبع الاب في النسب واشرفهما في الدين وايجاب البدل وتقرير الجزية وأخفهما في عدم وجوب الزكاة وأخسهما في النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكحة نهاية (قوله تبعاً لحرية) اي الولد (قوله نعم ان ملكها وهي حامل الخ) قال الصيدلاني وصورة ملكها حاملاً ان تضعه قبل ستة اشهر من يوم ملكها او لا يطاها بعد الملك وتاده لدون اربع سنين نهاية رسم قال عس قوله وصورة ملكها الخ اي على وجه يعتق فيه الولد ولا تصير مستولدة اه (قوله بنكاح) اي بخلاف مالو ملك الحامل منه بن نافلا يعتق عليه لعدم نسبته له شرعاً وقوله عتق عليه الولد اي ولا تصير به ام ولد عس (قوله لم يفسخ النكاح) لان الاصل في النكاح الثابت الدوام معنى (قوله فلو اولدها الخ) خلافاً للمعنى والنهاية بمارت هما فلو استولدها الاب ولو بعد عتقه في الثانية وملك ابنه لها في الاولى لم ينفذ استيلاءها لانه رضى برق ولده حيث نكحها ولان النكاح حاصل بمحقق فيكون واطناً بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما لا ذم يكن نكاح وهذا ما جرى عليه الشيخان في باب النكاح وهو المعتمد وان قال الشيخ ابو محمد ثبت الاستيلاء ويفسخ النكاح ومال اليه الامام وصححه البلقيني اه وفي سم عن الروض مع شرحه في الباب العاشر من ابواب النكاح مثلها (قوله زوجته الحرة) اما اذا ظنها زوجته الامه فالولد رقيق معنى ونهاية (قوله بان تزوج حرة وامه فوطيء الامه الخ) فالاشبه كما قاله الزركشي ان الولد حر كما في امه الغير اذا ظنها زوجته الحرة نهاية ومعنى (قوله او امته) عطف على قوله زوجته الحرة فعبارة المحرر بان ظنها زوجته الحرة او امته وفي النهاية عطف على ذلك لان ظنها مشتركة بينه وبين غيره او امه فرعه او مشتركة بين فرعه وغيره خلافاً لبعضهم اه اي فالولد رقيق في هذه الثلاث كما رجحه الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض رشيدى (قوله وهو) اي ما خرج به وقوله من قوله الخ متعلق بالعلم (قوله وكالشبهة نكاح من غر بغيرتها الخ) اي فالولد قبل العلم حر نهاية اي فالولد الحادث قبل العلم بخلاف الحادث بعده رشيدى (قوله والطريق) وكذا لو اكره على وطء امه الغير كما قاله الزركشي وفي فتاوى البغوى لو استدخلت الامه ذكر حر نائم فعلفت منه فالولد حر لا زمل ليس بنان من جهة ويوجب قيمة الولد عليه ويحتمل ان يرجع عليها بعد العتق كالمغرور اه (قوله كان وظنها بجهة الخ) كان اباحه سيد الامه ووطنها على قول من يقول بجوازه باباحة السيد فانت بولد فانه لا يكون حراً عس (قوله فلا تؤثر حرية) (فرع) جارية بيت المال كجارية الاجنبى فيحدوا طوها وان اولدها فلا نسب ولا استيلاء وان ملكها بعد سوا مكان فقير ام لا لان الاعفاف لا يجب من بيت المال معنى زاد النهاية ولو وطئ جارية ابيه او امه ظاناً لخلها له او اكره على الوطء فالذي يظهر كما قاله الاذرعى ان الولد رقيق اه قال عس قوله فلا نسب ولا ابلاى رعايه المرح حيث لم تطاوعه وقوله ولو وطئ جارية الخ مثله بالاولى مالو وطئ جارية زوجته ظاناً لذلك قوله ان الولد رقيق اي ولا حد عليه اذا كان ممن يخفى عليه ذلك

لان الاصل والغالب اتحاد الضمان وعدم تشبهها بخلاف الاظهار فانه ان لم يكن ظاهر اى اختلاف الظاهر مع الضمير بقاءه كان محتملاً لذلك احتمالاً لا قوياً اذ ليس الاصل والغالب اتحاد الظاهر المتأخر مع الضمير قبله لا نأقول الاضمار وان كان صريحاً في اتحاد مرجع الضمان لكن ليس صريحاً في اتحاده مع وصف كونها منه فليتامل (قوله وهو قن) قد يكون حراناً ووطنها ظاناً انها زوجته الحرة (قوله نعم ان ملكها وهي حامل الخ) قال الصيدلاني وصورة ملكها حاملاً ان تضعه قبل ستة اشهر من يوم ملكها او لا يطاها بعد الملك وتاده لدون اربع سنين (قوله ثبت الاستيلاء وانفسخ النكاح) هذا خلاف ما جزم به في الروض في الباب العاشر

للشبهة وهل ثبت نسبه منه في الصور الثلاث أم لا فيه نظر وظاهر اقتضاره على نفي الحرية في هذه دون نفي النسب والتصريح بنفيه بما قبلها ثبت في الثلاث فثبت عليه الارث إذا عتق وعدم القتل بقتله إلى غير ذلك من الاحكام فليراجع اهـ (قوله) وكذلك ماله حق الملك الخ) أي في ثبوت الاستيلاء والعتق بالموت عبارة المغني ويستثنى من إطلاقه مسائل منها ما لو أولد السيد أمة مكاتبه فانه ثبت فيها الاستيلاء ومنها ما لو أولد الاب الحر أمة ابنته التي لم يستولدها فانه ثبت فيها الاستيلاء وإن كان الاب معسر أو كافرا ومنها ما لو أولد الشريك الأمة المشتركة إذا كان مرسرا كما سرفان كان مرسرا ثبت الايلاء في نصيبه خاتمة وكذا الأمة المشتركة بين فرع الواطيء وأجنبي إذا كان الاصل موسرا ولو أولد الاب الحر مكاتبه ولده هل ينفذ استيلاءه أو لا وجهان أو جهها كما جزم الفقهاء الاول ولو أولد أمة ولده المزدوجة نفذ ايلاء كايلاء السيد لها وحرمت على الزوج مدة الحمل وكذلك في النهاية الاقواء ولو أولد الاب الحر مكاتبه ولده الخ (قوله) وأمة ابنته الخ) ويجب على الاصل قيمتها وكذا مهرها إن تأخر الانزال عن مغيب الحشفة ومن المستثنيات ما لو وطئ أمة اشتراها بشرط الخيار للبائع باذنه لحصول الاجازة حينئذ وما لو وطئ جارية المغنم بعض الغانمين واحبلا قبل القسمة واختيار التملك والولد حر نسيب إن كان الواطيء موسرا وكذا معسرا كما نقلناه عن تصحيح القاضي أبي الطيب والرويانى وينفذ الايلاء في قدر حصته إن كان معسرا ويسرى إلى باقية إن كان موسرا نهاية بخلاف (قوله) إذا لم يستولدها الابن) قيد بالابن لان المكاتب لا يصح استيلاءه سم (قوله) لم يقبل قوله) أي فينفذ استيلاءه (قوله) لكنه يغرم له) أي للمهر له ع (قوله) نقصها وقيمتها) انظر ما المراد بالنقص المغنوم مع القيمة وسيأتي آخر مسألة في الكتاب نقل عن الروضة انه يغرم قيمتها وقيمة الولد والمهر وسيأتي ثم انه يحرم عليه وطؤها حتى يشترها من المنتزعة منه وظاهر ان محل الحرمة إن كان صادقا في كذابه نفسه رشيدى ويحتل أن المراد بالنقص ما حصل بالوطء والحمل وبالقيمة قيمتها بعد تمام الانفصال لا قيمتها وقت الوطء فلا يندرج الاول في الثاني (قوله) فكما س) أي من عدم قبول قوله ع (قوله) ع (قوله) فيجوز في المدعى عليه نظير ما ترقى المدعى اهـ (قوله) لا تفاقم عليه اخرا) أي با كذابه نفسه ع (قوله) ويلزم الثاني له قيمة الولد) علم منه انه لا يحكم بحريته رشيدى وفيه وقفة بل الذى يفهم منه الحكم بحريته وهو قياس ما سرف في اول الفرع وقياسه ايضا انه يوقف الولاء هنا (قوله) اجماعا) إلى قوله) وكأنه اكتفى في المغني الا قوله فيما يظهر من إطلاقهم وقوله ثم رايت إلى المتن وقوله وصرح اصله (قوله) ما لم يقم به الخ) عبارة المغني ما لم يحصل هناك مافع اهـ وهى احسن (قوله) ككونها محرمة) أي على المحبل بنسب أو رضاع أو مصاهرة مغنى أو كونها مجوسية أو وثنية نهاية (قوله) أو كونه مبعضا الخ) أي كون المحبل مبعضا أي أو كون الأمة مشتركة بينه وبين اجنبى اذا احبلا الشريك المعسر أو مشتركة بين فرع الواطيء وأجنبي إذا كان الاصل موسرا كما سرف مغنى أو كونها موصى بمنافعها اذا كانت بمن تحبل فاستولدها الوارث فالولد حر وعليه قيمته يشترى بها عبدا ليكون مثلها رقبته للوارث ومنفعته للموصى له ويلزمه مهرها وتصير ام ولد فتعتق بموته مسلوقة المنفقة وليس له وطؤها الا باذن الموصى له بالمنفعة بخلاف من لا تحبل فيجوز بغير اذنه كما صححه في اصل الروضة أو كونها أمة تجارة عبده المأذون المديون لا يجوز له وطؤها الا باذن العبد والغرماء كما سرف فان احبلا وكان

الولد وكله ماله حق الملك فيه كامة مكاتبه وأمه ابنته اذا لم يستولدها الابن (فرع) نزع أمة بحجة ثم أحبلها ثم اكذب نفسه لم يقبل قوله وان واقفه المقر له لكنه يغرم له نقصها وقيمتها والمهر وتعتق بموته ويوقف ولاؤها فان لم يجد حجة غلف المنكر وأحبلها ثم أكذب نفسه وأقربها له فكما مر كذا ذكره في الدعاوى وسكتا عما لو أولدها الاول ثم الثاني ثم أكذب الثاني نفسه الاوجه ثبوت ايلادها للاول لا تفاقم عليه آخر ويلزم الثاني له قيمة الولد والمهر والنقص (وله) وطء أم الوالد اجماعا ما لم يقم به مافع ككونها محرمة أو مسلبة وهو كافرا أو موطوءة ابنته أو مكاتبته أو كونه مبعضا

من أبواب النكاح حيث قال مانعه فيحرم أي نكاح جارية الولد الاعلى أب رقيق فلو تزوجها أي الاب الرقيق ثم عتق أو تزوج حر رقيقه ثم ملكها ابنته لم يفسخ نكاحه فلو استولدها لم ينفذ أي استيلاءها اهـ ولم يزد في شرحه على تقرير ذلك وتوجيهه وعدم نفوذ الاستيلاء هو ما قاله الشيخ ابو حامد والعراقيون والشيخ ابو على والبغوى وغيرهم ورجحه الاصفهاني وجزم به الحجازى والنفاذ قال به الشيخ ابو محمد ومال اليه الامام ورجحه البلقينى ش م (قوله) اذا لم يستولدها الابن) قيد بالابن لان المكاتب لا يصح استيلاءه (قوله) والمهر) سكت عن قيمة الولد (قوله) ككونها محرمة أو مسلبة وهو كافرا أو موطوءة ابنته الخ) عبارة السيد السمودى

مع مر اثبت الاستيلاء بالنسبة الى السيد فينفذ إذا ملكها بعد أن يمت كالمرونة ولا يجوز له الوطء قبل بيعها إلا بالاذن أو كونها أم ولد الميرتد لا يجوز له وطؤها في حال ردته أو أم ولد ارتدت أو أم ولد كاتبها نهاية أو كونها أم لم ينفذ فيها الاستيلاء لردن وضعي أو شرعي أو جنائية (فرع) لو شهد اثنان على إقرار سيد الأمة بإيادها وحكم به ثم رجعا عن شهادتهما لم يغر ما ثبت لان الملك باق فيهما ولم ينفذ إلا لسلطنة البيع ولا قيمة لها بانفرادها فان مات السيد غر ما قيمتها لو ارثه في نهاية لان هذه الشهادة لا تنقطع عن الشهادة بتعليق العتق ولو شهدا بتعليقه فوجدت الصفه وحكم بعتقه ثم رجعا غر ما غنى (قوله) واذن له الخ أي في الوطء بعد الإيلاء (قوله) وله استخداما وأجارها وأغارتها أي وولدها بطريق الأولى مغنى (قوله) وأجارها لا من نفسها ولو أجارها ثم مات في أثناء المدة عتقت وإنه سخط الأجارة ومثلها المعلق عتقه بصفة والمدبر بخلاف ماله أجرة عبده ثم اعتقه فان الأصح عدم الانقضاء والفرق تقدم سبب العتق بالموت والصفة على الأجارة فيمن بخلاف الاعتاق ولهذا الوسيط الإيجار الاستيلاء ثم مات السيد لم تنسخ لتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق نهاية ومغنى قال عرش قوله وإنه سخط الخ أي ورجع المستأجر لفسط المسمى على التركة ان كانت وإلا فلا مطالبة له على أحد وقوله لم تنسخ أي الأجارة وينبغي عليها من بيت المال فان لم يكن فيه شيء أو منع متوليه فعلى مياسير المسلمين اهـ (قوله) بان له قيمتها إذا قتلت جزم به المغنى بلا عزو (قوله) على بدل النفس) الأولى على ما يشمل بدل النفس (قول المتن وكذا تزويجها الخ) وله تزويج بنتها جبر أو لا حاجة إلى اعتبارها بخلاف الأم لفراشها ولا يجبر ابنها على النكاح ولا لانه ان ينكح بلا إذن السيد وبأذنه يجوز وما استثناه البغوى من ان البعض لا يزوج مستولده ممنوع كقوله البلقيني لان السيد يزوج أمته بالملك لا بالولاية مغنى وقوله وما استثناه البغوى الخ كذا في النهاية (قوله) ولو مبعضا معتمد عرش (قول المتن بغير اذنهما) أي بكر أو ثيبا كان صاقلها فدخل منيه في فرجها بلا إيلاج فهي باقية على بكرتها وإن ولدت وزالت الجلدة لانهم لم يوطئها بوطء في قبلها عرش (قوله) بخلاف كافر الخ) عبارة النهاية والكافر لا يزوج أمته المسلمة بخلاف ماله كان السيد مسلياً وهي كافرة ولو وثنية أو مجوسية لان حق المسلم في الولاية أكد وحضانة ولدها لها وإن كانت رقيقة لتبعته لها في الاسلام اهـ (قوله) ولا يصح إلى الفرع في النهاية والمغنى إلا قوله على ما حكاه الرويان عن الأصحاب وقوله كذا قالاه إلى وتصح كتابتها وقوله سهله إثبات الاختصار (قوله) ولا يصح أي يبيعها وقوله به أي بصحة بيعها على حذف المضاف (قوله) لانه مخالف لنصوص الخ) ومخالف للاجماع وقد اجمع التابعون فمن بعدهم على تحريم بيعها قال المصنف في شرح المذهب هذا هو المعتمد في المسئلة إذا قلنا الاجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف وحينئذ فيستدل بالأحاديث وبالاجماع على نسخ الأحاديث في بيعها نهاية قال عرش قوله يرفع الخلاف معتمد اهـ عبارة المغنى وقد قام الاجماع على عدم صحة بيعها واشتھر عن علي رضي الله عنه أنه خطب يوم اعلی المنبر فقال في أثناء خطبته اجتمع رأيي ورأي عمر على ان أمهات الأولاد لا يبعن وأنا الان أرى يبعن فقال عبيدة السلماني رأيك مع رأي عمر وفي رواية مع

وإن أذن له مالك بعضه فيما يظهر من إطلاقهم خلافا للبلقيني ثم رأيت شارحا رد عليه بما أشرت اليه من كلام الروضة وغيره (و) له (استخدامها) وأجارها ولأغارتها (وارش جنائية عليها) وعلى أولادها التابعين لها وله قيمتهم إذا قتلوا لبقاء ملكه على الكل وانما تجزأجارة الاضحية المنذورة لخروجها عن الملك وصرح أصله بأن له قيمتها إذا قتلت وكانه اكتفى عنه بدخوله في ارش جنائية عليها لانهم قد يطلقون الارش على بدل النفس (وكذا) ولو مبعضا (تزوجها بغير اذنهما في الاصح) لانه يملكها من غير مانع فيه بخلاف كافر في مستولده المسلمة (ويحرم بيعها) ومثلها ولدها التابع لها كما علم من كلامه ولا يصح بل لو حكم به قاض نقض على ما حكاه الرويان عن الأصحاب لانه مخالف لنصوص وأقيسة جليلة وصح أمهات الأولاد لا يبعن

وأضاف غيره لذلك أربعة وهي ماله وأولد مكاتبته فانها تصير أم ولد ولا يحل له وطؤها ثم قال وثانية عشر وهي أم ولده إذا كاتبها لما سياتي من صحة كتابتها والمكاتبية محرم وطؤها اهـ وفي الروض في ابواب النكاح (فرع) أولد مكاتبته ولده فهل ينفذ استيلاءه وجهان اهـ قال في شرحه قال في الأصل اصحهما عند البغوى الأول وقطع المروى بالثاني قال الزركشي ورجح الخوارزمي الأول وجزم به القفال في فتاويه اهـ وعلل اعني في شرحه الأول بان الكتابة تقبل الفسخ بخلاف الاستيلاء والثاني بان المكاتبية لا تقبل النقل ويؤخذ منه انه على الأول تنفسخ الكتابة ثم إن كانت موطوءة لابن حرم على الاب وطؤها وإلا فلا كما هو ظاهر (قوله) ثم رأيت شارحا رد عليه) عبارة شرح الروض قال البلقيني ويستثنى البعض فليس له وطء مستولده إلا باذن مالك بعضه اهـ وهو مفرع على ضعيف كما علم من باب معاملات العبيد اهـ (قوله) بخلاف كافر

ولا يرهن ولا يورثن يستمتع بها سيدها مادام حيا فإذا مات فهي حرة صحح الدار قطنى والبيهقى وقفه على عمر رضى الله عنه وابن القطان رفعه وهو المقدم لأن مع راويه زيادة علم وخبر جابر رضى الله عنه كذا نبيع سرارينا امهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وآله لا نرى بذلك بأسا اما منسوخ او منسوب له ^{صلى الله عليه وآله} وسلم استدلالا واجتهادا فقدم ما نسب اليه من النهى المذكور قولا ونصا ولان ما كان فيه من خلاف فى القصر الاول فقد انقطع وصار مجمعا على منعه كذا قالوا ههنا لكنهما صححا فى محل آخر عدم نقضه لان المسئلة اجتماعية والادلة فيها متقاربة وتصح كتابتها ونحو بيعها من نفسها واخذ منه الزركشى صحة بيعها ممن تعتق عليه كاصلها وفرعها وفيه نظر اذا الاول عقد عتاقة لا بيع بخلاف الثانى ويصح بيع المرهونة والجانية وام ولد المكاتب كما مر (ورهنها) لانه يسلط على البيع (وهبتها) ولو مرهونة وجانية لانها تنقل المالك (ولو ولدت من زوج) رقيقا (أو) من (زنا) او من شبهة بان ظن كونها زوجته الامة كما علم بامر

الجماعة أحب اليها من رأيك وحديثك فقال انصوافيه ما أنتم قاضون فأنى أكره أن أخالف الجماعة اه (قوله ولا يرهن) والذي فى النهاية والمغنى ولا يورثن اه ولعل الرواية متعددة (قوله وخبر جابر الخ) أى والذي استدلل به القديم على جواز البيع مغنى (قوله سرارينا) بتشديد الباء جمع سرية (قوله امام منسوخ الخ) وقيل أن النبي صلى الله عليه وآله لم يعلم بذلك كما قال ابن عمر كنا نأخبر بأربعين سنة لا نرى بذلك بأسا حتى أخبرنا بذلك رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن المخاربة فركناها مغنى زاد النهاية ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهى او قبل ما استدلل به عمر وغيره من امر النبي صلى الله عليه وآله على عتقهن ومن فعله منهم لم يبلغه ذلك النهى وهو ظاهر فى أن قوله لا نرى بالنون لا بالياء وقال البيهقى ليس فى شيء من الطرق انه اطلع عليه اه (قوله استدلالا واجتهادا) أى منا أخذنا بظاهر قول جابر أن النبي صلى الله عليه وآله حتى لا نرى بذلك بأسا رشيدى عبارة البجيرمى قوله امام منسوخ أى إن قرىء لا يرى بالياء التحية وقوله او منسوب الخ أى إن قرىء بالنون وكذلك يصح كونه منسوخا عليها ان ثبت انه ^{صلى الله عليه وآله} اطلع عليه واقره لكانه ثبت أنه لم يطلع وإنما أسند اليه بطريق الاجتهاد من جابر أى ظن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله اطلع على بيعهن واقره شيخنا عز بنى اه (قوله قولا ونصا) وهو الحديث السابق من الدار قطنى مغنى اقوله ولان ما كان الخ) عطف على قوله لانه يخالف لنصوص الخ (قوله وصار) أى البيع (قوله ونحو بيعها) كان يقرضها نفسها فتعتق وتأتى له بأمة مثما بدلها بجيرمى عبارة النهاية والمغنى وكيعها فى ذلك هبتها كما صرح به البلعنى والاذرى بخلاف الوصية بها لاحتياجها إلى القبول وهو إنما يكون بعد المات والعتق يقع عقبه اه قال الرشيدى قوله بخلاف الوصية بها أى لنفسها أى فتحرم لتعاطى العقد الفاسد وكذا وقفها اه (قوله واخذ منه الزركشى الخ) عبارة النهاية قال الزركشى ينبغي صحة بيعها الخ وهو مردود اه وعبارة المغنى وليس له بيعها ممن تعتق عليه ولا بشرط العتق ولا ممن أقر بجزئتها فاننا لو قلنا انه من جهة المشترى اقتداء هو بيع من جهة البائع ففيه نقل ملك اه (قوله اذا الاول) أى بيعها من نفسها عقد عتاق على الصحيح ويؤخذ منه أن محل بيعها من نفسها إذا كان السيد حرا لكل اما إذا كان ^{معتقا} لا يصح لانه عقد عتاق كما مر وهو ليس من اهل الولاء وهذا ما خوذ من كلامهم ولم ار من ذكره والهبة كالبيع فيها ذكره وهذا كله اذا لم يرتفع الا بالادان ارتفع بان كانت كافرة وليست لمسلم وسيت وصارت قفنه فانه يصح جميع التصرفات فيها فلو عادت لما حكمنا بعد ذلك لم يعد الاستدلال لا بطلناه بالكلية بخلاف المستولدة المرهونة إذا بيعت ثم ملكها الراهن لاننا إنما بطلناه الاستدلال فيها بالنسبة الى المرتن وقد زال تعلقه وهذا هو الظاهر مغنى وقوله وهذا كله الخ فى النهاية مثله (قوله ويصح بيع المرهونة الخ) عبارة النهاية ويستثنى من ذلك مسائل يجوز بيعها الاولى المرهونة وهنا وضعيا وشرعيا حيث كان المستولد معسرا حال الايلا الثانية الجانية وسيدها كذلك الثالثة مستولدة المفلس اه قال عرش قوله وهنا وضعيا أى بان رهنها المالك فى حياته وقوله او شرعيا أى بان يموت مالهما وعليه دين فالتركة مرهونة بشرعا وقوله وسيدها كذلك أى معسرا حال الايلا اه (قول المتن ورهنها وهبتها) عبارة المغنى ويحرم ويبطل بيعها ورهنها وهبتها لخبر الدار قطنى السابق فى الاول والثالث ولانها لا تقبل النقل فيها وقياسا للثانى عليهما ولان فيه تسليطا على البيع اه (قوله ولو مرهونة الخ) عبارة النهاية وظاهر ان ام الولد التى يجوز بيعها لعلقة رهن وضعى او شرعى او جناية او نحوها تتمتع هبتها اه (قوله لانها تنقل المالك) والحاصل أن حكم أم الولد حكم الفنة إلا فيما ينقل به المالك أو يؤدى الى انتقاله وانما صرح المصنف برهنها مع فهمه من تحريم بيعها للتنبيه على أن تعاطى العقود الفاسدة حرام وان لم

أى لأن الكفر مانع (قوله امام منسوخ الخ) قد يقال شرط النسخ عدم امكان الجمع وهو هنا ممكن بحمل النهى على التنزيه (قوله وفيه نظر) كتب عليه مر (قوله وام ولد المكاتب كما مر) فى استثنائه نظر لان المكاتب لا يصح استيلاده كما مر والله اعلم وهذا اخر ما وجد على نسخة التحرير امام الدنيا بلا نزاع وعالم هذا

يتصل به المقصود كما نص عليه في الام قال الزركشي والدميري ولا تصح الوصية بها ولا وقفها ولا تدبيرها
 نهاية (قوله بعد الاستيلاء) متعلق بقول المصنف ولدت (قول الامن فالولد للسيد الخ) سكت عن حكم اولاد
 اولاد المستولدة ولم ار من تعرض لهم والظاهر اخذهم كلامهم انهم ان كانوا من اولادها الاثلاث فحكمهم
 حكم اولادها او من الذكور فلا لان الولد يتبع الام رقاً وحرية كما مر (فرع) لو قال لامته انت حرة بعد
 موتي بعشرين مثلاً فاما تعق إذا مضت هذه المدة من الثلث واولادها الحادثون بعد موت السيد في هذه
 المدة كأولاد المستولدة ليس للوارث ان يتصرف فيهم بما يؤدي الى ازالة الملك ويعتقون من رأس المال كما
 ذكره في باب التدبير اه معني (قوله وان ماتت امه) هذا احد المواضع التي يزول فيها حكم المتبوع ويبقى
 حكم التابع كافي لتأج الماشية في الزكاة بخلاف المكاتبه إذا ماتت او عجزت نفسها تبطل الكتابة ويكون
 الولد رقياً للسيد لانه يعتق بعقها تبعاً بلا ادائه او نحوه ولد المستولدة انما يعتق بما تعتق هي به وهو
 موت السيد ولهذا لو اعتق ام الولد او المدبرة لم يعتق الولد كالعكس بخلاف المكاتبه اذا اعتقها بعق ولدها
 وواد الاضحية والهدى المنذورين له حكمهم الزوال الملك عنهما ولد الموصى بمنفعتها كالام رقبة للوارث
 ومنفعته للموصى له لانه جزء من الام والمؤجرة والمعاراة لا يتعدى حكمهما الى الولد لان العقد لا يقتضيه وولد
 المرهونة الحادث بعد الرهن غير مرهون وولد المضمونة غير مضمون وولد المغصوبة غير مغصوب وولد
 المودعة كالثوب الذي طيرته الريح الى داره وولد الجانية لا يتبعها في الجانية وولد المرتدين مرتد وولد العدو
 تصح شهادته على عدو اصله وولد مال القراض يفوز به المالك وولد المستأجرة غير مستأجر وولد الموقوفة
 لا يتعدى حكم الوقف اليه لان المقصود بالوقف حصول الفوائد والمنافع للوقوف عليه قال الزركشي وضابط
 ما يتعدى الى الولد كل ما لا يقبل الرفع كالمؤجر عتق جاريته يجب عتق ولدها وكذا ولد الاضحية والهدى اه
 معني عبارة الهية والولد الحادث بين ابوين مختلفي الحكم على اربعة اقسام الاول ما يعتبر بالابوين جميعاً كما
 في الاكل وحل المنهي عن المناكحة والزكاة والتضحية به وجزء الصيد واستحقاق سهم الغنيمة والثاني ما يعتبر
 بالاب خاصة وذلك في سبعة اشياء بالنسبة له وتوابعه والحرية اذا كان من امته او من امه غريباً او ظناً
 زوجته الحرة او امته او من امه فرعه والكفارة والاولا فانه يكون على الولد بمو الى الاب وقد رجع في موهر
 المثل وسهم ذوى القرى والثالث ما يعتبر بالام خاصة وهو شيان الحرية اذا كان ابوه رقيقاً والرق اذا كان
 ابوه حراً وامه رقيقة الا في صور ولدا امته ومن غريباً او من ظناً زوجته الحرة او امته ولدا امه فرعه
 وحمل حرة من مسلم وقد سبقت والرابع ما يعتبر باحدهما غير معين وهو ضربان احدهما ما يعتبر
 باسرها كافي الاسلام والجزية يتبع من له كتاب او اعظمهما كافي ضمان الصيد والدية والغرة والضرب
 الثاني ما يعتبر باخسهما وذلك في النجاسة والمناكحة والذبيحة والاطعمة والاضحية والعقيقة واستحقاق سهم
 الغنيمة وولد المدبرة والمعلق عتقها بصفة لا يتبعها في العتق الا إذا كانت حاء لا به عند العتق او وجود الصفة
 وولد المكاتب الحادث بعد الكتابة يتبعها رقاً وعتقاً بالكتابة ولا شيء عليه وولد الاضحية والهدى الواجبين
 بالتعيين له اكل جميعه كما مر في الكتاب تبعاً لاصله وجرى جماعة على انه اضحية وهدى فليس له اكل شيء منه
 بل يجب التصديق بجميعه وولد المسيعة يتبعها ويقتل بجزء من الثمن وولد المرهونة والجانية والمؤجرة والمعاراة
 والموصى بها او بمنفعتها وقد حملت في الصورتين بين الوصية وموت الموصى سواء اولدته قبل الموت او بعده
 وولد الموقوفة وولد مال القراض والموصى بخدمتها والموهوبة اذا ولدت قبل القبض لا يتبعها اما اذا كانت
 الموصى بها او بمنفعتها حاملاً به عند الوصية فانه وصية او حملت به بعد موت الموصى او ولدت الموهوبة به بعد

بعد الاستيلاء (فالولد للسيد
 يعتق) وان ماتت امه
 (بموته) ويمتنع نحو بيعه
 (كهى) لان الولد يتبع
 أمه رقاً وحرية وكذا
 في سببها اللازم نعم لو غر
 بخربتها

العصر بلاد فاع شيخ مشايخ الاسلام شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي طيب الله ثراه وجعل الجنة
 مثواه بجاه سيدنا محمد خير انبياء وبعلمه في الدنيا والاخرة آمين وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه أجمعين سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

قيمته وخرج بزواج وزنا
ولدها من السيد فهو حر
وان ظننا زوجته الامة و
ان ادخال الكاف على
الضمير فيه نوع شذوذه
اينار الاختصار (واولادها
قبل الاستيلاء من زوج او
زنا لا يعتقون بموت السيد
وله بيعهم) لحدوثهم قبل سبب
الحرية اللازم ونظيره مالو
اولد معسر موهنة فيعت
في الدين ثم ولدت من زوج
او زنا ثم ملكها فلا يعتق
ولدها بموته لحدوثه قبل
سبب الحرية اللازم
(فرع) اتى القاضى
فيمن اقر وطء امته فادعت
انها اسقطت منه ما تصير به
ام ولد بانها تصدق ان امكن
ذلك يمينها وحكى ابن
القطان فيه وجهين رجح
منهما الاذرى تصديقه وان
اعترف بالحل لم تمض مدة
لا يبقى الحل فيها مجتاولو
ادعى ورثة سيدها مالا له
بيدها قبل موته فادعت
تلفه اى قبل الموت صدقت
يمينها كما نقله الازرق وكلام
النهاية يؤيده اما دعواها
تلقه بعد الموت فيظهر
عدم تصديقها فيه لان يدها
عليه حينئذ يد ضمان لانه
ملك الغير وهى حررة وقبل
شهادة الاب على ابنه باقراره
بالاستيلاء وان تضمنت
الشهادة لولد الولد لانها
تابعة والمقصود الشهادة
على ولده بالاستيلاء وتسمع
دعواها على السيد الايلاء

القبض وقد حملت به بعد الهبة فانه يتبعها لحصول الملك فيها للقابل حينئذ فان كانت الموهوبة حاملا به عند
الهبة فهو هبة ولو رجع الاصل في الموهوبة لا يرجع في الذى حملت به بعد الهبة وولده بعد القبض وولد
المقبوضة والمعارة والمقبوضة ببيع فاسد او بسوم والمبيعة قبل القبض يتبعها في الضمان لان وضع اليد
عليه نابع لو وضع اليد عليها وحل الضمان في ولد المعارة اذا كان موجودا عند العارية او حادثا وتمكن من
رده فلم يردده وولد المارتان انعقد في الردق واولاده مرتدان فمرتدان وان انعقد قبلا او فيها واحدا وله مسلم فلم
اه قال الرشدي قوله وولد جزاء الصيداى ما يجعل جزاء للصيد فيما اذا كان احدا بويه مجزى في الجزاء الآخر
لا مجزى وقوله واستحقاق سهم الغنيمة اى بالنسبة للركوب كما اذا كان متولدا بين ما يسهم له وما يرضخ له
وقوله لموالى الاب اى حيث امكن فلا يردانه قديكون لموالى الام قبل عتق الاب وقوله وقدر الجزية يتأمل
وقوله وولد المبيعة يعنى حملها بخلاف ما بعده فان المراد فيه الولد المنفصل وقوله فان كانت الموهوبة يعنى التى
قبضت وانظر ما يترتب على الحكم بكون ولدها موهوبا او تابعا له وقوله وجرى جماعة الخ منهم الشارح
وكذا المغنى كما رأنا (قوله كان ولده الخ) اى الحادث قبل العلم برقيتها نهاية (قوله فيه نوع شذوذ) ولو قال
كالروضة فحكم الولد حكم امه لكان اولى ايشمل منع البيع وغيره من الاحكام معنى (قوله ونظيره الخ) عبارة
النهاية في شرح فالولد للسيد الخ ومحل ما ذكره المصنف اذ لم تبع فان بيعت في رهن وضعى او شرعى او فى جنابة
ثم ملكها المستولدهى واولادها فانها تصير ام ولد تلى الصحيح واما اولادها فارقا لا يعطون حكمها لانهم
ولدوا قبل الحكم باستيلائها اما الحادثون بعد ايلائها وقبل بيعها فلا يجوز له بيعهم وان بيعت امهم
للضرورة لان حق المرتين والمجنى عليه مثلا لا يتعلق بهم فيعتقون بموته دون امهم بخلاف الحادثين بعد
البيع لحدوثهم في ملك غيره اهازا للمغنى وظاهر التعايل ان الحكم كذلك ولو كانت حاملا به عند العود
وهو ما في فتاوى القاضى اه (قوله لحدوثه قبل سبب الحرية الخ) الاولى قبل الحكم باستيلائها كما مر عن
النهاية والمغنى (قوله وحكى ابن القطان فيه وجهين رجح الخ) اعتمدته النهاية عبارة تفروغ ابن القطان
لو قالت الامة التى وطئها السيد اليقوت سقطت به ام ولد وانكر السيد القاءها ذلك فمن المصدق وجهان
قال الاذرى الظاهر ان القول قول السيد لان الاصل معه لا سيما في الاستسقاط والعلق مطلقا وقيمة
اذا اعترف بالحل احتمال والا قرب تصديقه ايضا الا ان تمضى مدة لا يبقى الحل مجتئنا اليها ولو اتفقا على
انها اسقطت وادعت انه سقط مصورو قال بل لاصوره فيه اصلا فالظاهر تصديقه ايضا لان الاصل معه اه
قال عرش قوله الظاهر ان القول قول السيد معتمدا (قوله وتسمع دعواها الخ) ولو ادعت المستولدة
ان هذا الولد حدث بعد الاستيلاء او بعد موت السيد معتمدا (قوله وتسمع دعواها الخ) ولو ادعت المستولدة
ان هذا الولد حدث بعد الاستيلاء او بعد موت السيد فهو حر وانكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء
فهو قن صدق يمينه بخلاف مالو كان في يدها مال وادعت انها اكتسبته بعد موت السيد وانكر الوارث فانها
المصدقة لان اليد لها فترجح بخلافه في الاولى فانها تدعى حرية والحر لا يدخل تحت اليد معنى عبارة النهاية ولو
تنازع السيد ووارثه والمستولدة في ان ولدها ولدته قبل الاستيلاء او بعده فالقول قول السيد والوارث
وتسمع دعواها ولو كان لأمته ثلاثة اولاد ولم تكن فراشاله ولا مزوجة فقال احدهم ولدى فان
عين الاوسط ولم يكن اقراره يقتضى الاستيلاء فالآخران رقيقان وان اقتضاه بان اعترف بايلائها في ملكه
لحقه الا صغر ايضا للفراش وان مات قبل التعيين عين الوارث فان تعذر فالقائف فان تعذر فالقرعة ثم ان كان
اقراره لا يقتضى ايلاء او خرجت القرعة ولم يثبت نسبها ولا يوقف نصيب ابن وان كان
اقتضاه فالصغير نصيب على كل تقدير ويدخل في القرعة ليرق غيره ان خرجت القرعة له فان خرجت لغيره
عتق معه اه قال الرشدي قوله وان مات قبل التعيين هذا مقابل قوله فان عين الاوسط وسكت عما اذا
عين الاكبر او الاصغر فالحكم فيها ظاهر مما ذكره وقوله عتق وحده اى حكم بعثته اى عملا بقوله هذا ابني
اذ هو من صبي العتق كما مر في بابيه وقوله ولم يثبت نسبها اى لان القرعة لا تدخل لها في النسب اه (قوله

ويكافئ من يدك جدا كثيرا طيبا مباركا (٤٣٢) فيه كما تحب يا ربنا وترضى جدا كالذي نقول وخيرا مما نقول يلا السموات والارض

ويقوم بحقوقها (قوله ويكافئ من يدك) همزة في آخره أي يساوي ما تر بد من النعم ويقوم بشكره (قوله جدا كثيرا) كمنظيره الآتين عطف على جدا أي في الخ بعاطف مقدر (قوله ربنا) كمنظيره الآتي منادى بيا مقدر (قوله يلا السموات الخ) أي بتقدير تجسمه من نور (قوله من شيء بعد) أي بعدهما كالكرسي والعرش وغيرهما مما لا يحيط به إلا علم علام الغيوب (قوله أهل الثناء الخ) أي بأهل المدح والعظمة ويحوز الرفع بتقدير أنت (قوله أحق الخ) مبتدأ خبره قوله لا مانع الخ وجلة وكنالك عبدة مترضة بينهما (قوله ولا ينفع ذا الجد الخ) بفتح الجيم أي لا ينفع صاحب الغنى عندك غناه وإنما ينفعه عندك رضاك ورحمتك وما قدمه من أعمال البر بفضلك وكرمك (قوله وأزواجه الخ) عطف على عبدك (قوله كاصليت) لم يزد وسلمت وإن اقتضاها حسن المفاصلة اقتصارا على ما ورد (قوله ورضاك) عطف على المضاف أو المضاف إليه (قوله وكما يليق الخ) عطف على قوله كاصليت الخ (قوله وما تحب الخ) عطف على قوله كما يليق الخ (قوله وعلينا معهم الخ) عطف على قوله على عبدك ثم الظاهر أن الشارح قصد بنون الجمع نفسه مع غيره من المؤمنين امتثالا لحديث إذا دعوتهم فعمموا (قوله بالاخلاص فيه) أي في تأليف الشرح من الرياء والسمعة وحب الشهرة والمحمدة بأن يقصد به نفع العباد ورضا الرب سبحانه وتعالى (قوله دعواهم فيها سبحانه اللهم الخ) إنما ختم كتابه بهذه الآية التي نزلت في أذكار أهل الجنة وما يختصمون به دعواهم من الحمد لرب العزة رجاء أن يجعله الله تعالى من أهل السعادة والجنة والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وكان الفراغ بحمد الله وعونه وتوفيقه والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وصحبه من تسويد هذه الحواشي الجامعة لمعتمدات ما أخرى الشافعية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي في مكة المشرفة زادها الله ثمرات توفيقا وتكريما ومهابة وتعظيما في منتصف ربيع الثاني من شهر سنة ألف ومائتين وتسع ومائتين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحيات وأرجو من فضل الله أن يجعلها في حيز القبول فإنه كريم يعطي خير ما مول والمرجو من اطلاع عليها أن يدعو لقليل البضاعة بالخير والمباعدة عن كل شر وضير وأن يقبل العثرات ويعفو عن التسهلات والسيئات فإن الإنسان محل للقصور والنسيان خصوصاً في هذه الأعوام والأزمان وإني والله معترف بقصر الباع وكثرة الزلل ولكن فضل الله وكرمه لا يعمل بشيء من العلل ونسأله حسن الختام بجاء سيدنا محمد عليه وآله وصحبه الصلاة والسلام

تم

وما شئت ربنا من شيء بعد
أهل الثناء والمجد أحق ما قال
العبد وكنالك عبد لا مانع
لما أعطيت ولا معطى لما
منعت ولا ينفع ذا الجد منك
الجد وصل اللهم وسلم
وبارك أفضل صلاة وأفضل
سلام وأفضل بركة على عبدك
ونبيك ورسولك النبي الأبي
وأزواجه وذريته وعلى آله
وأصحابه وانصاره وتابعهم
باحسان إلى يوم الدين كما
صليت وباركت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم في العالمين
إنك حميد مجيد وكما يليق بعظيم
شرفه وكماله ورضاك عنه
وما تحب وترضى له عدد
معلوماتك ومداد كلماتك
أبداً الآبدية ودهر الداهرين
كلما ذكرك وذكره الذاكرون
وكلما غفل عن ذكرك وذكره
الغافلون وعائنا معهم برحمتك
يا أرحم الراحمين سبحانه
ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والحمد لله
رب العالمين أسألك اللهم بجلال
وجهمك وباهر قدرتك
وواسع جودك وكرمك
أن تنفع بهذا الشرح المسلمين
منفعة عامة وأن تمن علي
بالاخلاص فيه ليكون
ذخيرة لي إذا جاءت الطامة
وان لا تعاقبني فيه ولا في
غيره من سائر أثارى
بقبيح ما جنبت من الذنوب
وعظيم ما اقترفت من
العيوب إنك أرحم

الراحمين وأكرم الأكرمين دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

ولو في المرض) إلى قوله صلى الله عليه وسلم في النهاية والمغنى الا قوله كما بينته الى وكذا (قوله ولو في المرض الخ)
 عبارة المغنى والنهية سواء احبها او اعقها في المرض أم لا وصى بها من الثلث أم لا بخلاف ما لو وصى بحجة
 الاسلام فان الوصية بها بحسب من الثلث لان هذا الانلاف حصل بالاستمتاع فاشبهه انفاق المال في اللذات
 والشهوات (خاتمة) ولو وصى بشريك أو أمة لها وانت بولد أو ادعى استبراء وحلفا فلا نسب ولا استيلاد
 وان لم يدعيه فله احوال احدها ان لا يمكن كونه من احدهما بان ولدته لاكثر من اربع سنين من وطء الاول
 ولاقل من ستة اشهر من وطء الثاني أو لاكثر من اربع سنين من آخرهما وطافا فكلوا ادعى الاستبراء الحال
 الثاني ان يمكن كونه من الاول دون الثاني بان ولدته لما بين اقل مدة الحمل واكثرها من وطء الاول ولما دون
 اقل مدة الحمل من وطء الثاني فيلحق بالاول ويثبت الاستيلاد في نصيبه ولا سراية ان كان معسرا أو يسرى ان
 كان موسرا الحال الثالث ان يمكن من الثاني دون الاول بان ولدته لاكثر من اربع سنين من وطء الاول
 ولما بين ستة اشهر وأربع سنين من وطء الثاني فيلحق بالثاني ويثبت الاستيلاد في نصيبه ولا سراية ان كان
 معسرا وان كان موسرا سرى الحال الرابع ان يمكن من كل واحد منهما بان ولدته لما بين ستة اشهر وأربع
 سنين من وطء كل واحد منهما وادعيه او احدهما فيعرض على القائف فان تعذر امر بالانتساب اذا بلغ
 وان انت لكل منهما بولد وهما موسران وادعى كل منهما ايلاده قبل ايلاد الاخر لها ليسرى ايلاده الى
 بقيتها فان حصل الياس من بيان القبلية عتقت بموتها لا تفاهما على العتق ولا يعتق بعضها بموت أحدهما
 لجواز كونها مستولدة للاخر ونفقتها في الحياة عليهما ويوقف الولاة بين عصبتها لعدم المرجح وان كانا
 معسرين ثبت الاستيلاد لكل واحد في قدر نصيبه فاذا مات أحدهما عتق نصيبه وولاؤه لعصبة فاذا ماتا
 عتقت كلاهما والولاة لعصبتهم بالسوية وان كان أحدهما موسرا فقط ثبت ايلاده في نصيبه والنزاع في نصيب
 المعسر فنصيب نفقتها على الموسر ونصفها الاخر بينهما ثم ان مات الموسر أو لا عتق نصيبه وولاؤه لعصبة فاذا
 مات المعسر بعده عتقت كلاهما وقف ولاؤه بين عصبتهم ما وان مات المعسر أو لا لم يعتق منها شيء فاذا مات الموسر
 بعده عتقت كلاهما وولاة نصفها لعصبة ووقف ولاة النصف الاخر اما لو ادعى كل منهما سبق الاخر وهما
 موسران او أحدهما موسر فقط ففي الروضة كاصلهما عن البغوى يتحالفان ثم يتفان عليها فاذا مات
 أحدهما في الصورة الاولى لم يعتق نصيبه لاحتمال صدقه وعتق نصيب الحي لاقراره ووقف ولاؤه فاذا مات
 عتقت كلاهما ووقف ولاه الكل واذا مات الموسر في الثانية عتقت كلاهما نصيبه بموته وولاؤه لعصبة ونصيب
 المعسر باقراره ووقف ولاؤه وان مات المعسر أو لا لم يعتق منها شيء لاحتمال سبق الموسر فاذا مات الموسر
 عتقت كلاهما وولاة نصيبه لعصبة وولاة نصيب المعسر موقوف ولو كانا معسرين فكلوا ادعى كل منهما انه
 أولدها قبل استيلاد الاخر لها وقد تقدم حكمه والعبرة باليسار والاعسار بوقت الاحبال ولو عجز السيد عن
 نفقة ام ولده اجبر على تخليتها لتكسب وتنفق على نفسها او على ايجارها ولا يجبر على عتقها او تزويجها كما
 لا يرفع ملك اليمين بالعجز عن الاستمتاع فان عجزت عن الكسب فنفقتها في بيت المال كما مر في النفقات اه
 (قوله وان نجز عتقها فيه) أي في مرض موته ولا نظر الى ما فوته من منافعتها التي كان يستحقها الى موته لان
 هذا التلاف في مرضه فاشبه ما واتفقه في طعامه وشرابه وبالقياس على من تزوج امرأة باكثر من مهر
 مثلها في مرض موت نهاية (قوله للخبر السابق) أي في اول الباب في حديث مارية القبطية عبارة المغنى
 والنهية لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أعنتها ولدها اه (قوله ياربنا لك الحمد) أي يا خالقنا ومرينا مختص
 بك الشاء بالجميل ولما كان تمام التاليف من النعم حمد الله عليه كما حمد على ابتدائه فكأنه قال الحمد لله الذي
 أقدرنى على اتمامه كما أقدرنى على ابتدائه وآثر الجملة الاسمية لا فادتها الدوام المناسب للمقام وقدم المسند
 المشتمل على اللام وضمير الخطاب ليفيد الاختصاص على سبيل الرجحان ويكون حمده على وجه الاحسان
 ويتلذذ بخطاب الملك المنان (قوله حمدا الخ) مفعول مطلق نوعي ثان للحمد (قوله يوفى نعمك) أي يوفى بها

ان أرادت اثبات امية الولد
 لانسبه (وعتق المستولدة)
 ولو في المرض وان نجز عتقها
 فيه أو وصى بعقبتها من
 الثلث كما بينته في شرح
 الارشاد مع الفقيه بينه وبين
 ما مر في حجة الاسلام وكذا
 اولادها الحادثون بعد
 الاستيلاد (من رأس المال)
 مقدما على الديون والوصايا
 للخبر السابق عنه صلى الله
 عليه وسلم وشرف وكرم
 ياربنا لك الحمد كما ينبغي
 لجلال وجهك وعظيم
 سلطانك حمدا يوفى نعمك

❦ خاتمة ❦

ليس بين علماء الاسلام من يجهل ما لعلم الفقه من الافضلية على سواء من العلوم ، إذ هو علم العبادات التي هي الوصلة بين العبد وربّه ، وهو علم الحلال الذي أمر الله تعالى عباده به والحرام الذي نهاهم عنه وحذرهم منه ، وإن مذهب الامام القرشي محمد بن إدريس الشافعي أشهر المذاهب الاسلامية انتشارا وأكثرها أتباعا لما عرف عن صاحبه رضي الله عنه من قوة العارضة وبراعة الاستنباط مع المحافظة القادرة لكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم إن كتاب « منهاج الطلاب » مع شرحه « تحفة المحتاج » تصنيف الامام البارع والعلامة المحقق « ابن حجر الهيتمي » نزيل مكة المكرمة - من أنفس كتب المذهب وأحفظها بالفروع الفقهية وأجمعها لنوادره ، وقد كان هذا الكتاب بعيد المنال مع شدة الحاجة إليه واشتداد رغبة أهل العلم في الحصول عليه ، وكُم تأقت نفوس أهل العلم وعشاق التزود من بحار الشريعة إلى اقتنائه فمز عليهم الحصول عليه ، وقد أشار علينا كثير من أهل العلم بطبعه وإعادة نشره مع حاشيتيه العظيمتين : أولاهما تصنيف العلامة المدقق خاتمة العلماء الشيخ أحمد الشهير بابن القاسم العبادي ، والثانية تأليف شيخ العلماء ومعدن التحقيق الشيخ عبد الحميد الشرواني ، فقمنا بطبع هذه المجموعة النادرة المثال على الوجه الذي يرضى عنه الله تعالى ورسوله وأهل العلم الاسلامي ، في عشرة أجزاء كبار تبلغ قرابة ٥٠٠٠ خمسة آلاف صفحة من القطع الكبير ، راجين بذلك رضا الله ورسوله ، وقد عاوننا بارشاده وتشجيعه الاستاذ العالم والرجل الصالح الشيخ محمد علي حسين مالكي المدرس بالحرم المكي ، فنحن نثني عليه بما هو أهل له ونرجو الله أن يجزيه عنا أحسن الجزاء ويثيبه عن العلم والدين خير المثوبة ، آمين .

المكتبة التجارية الكبرى	رجب الفرد سنة ١٣٥٧ هـ
بشارع محمد علي بمصر	سبتمبر سنة ١٩٣٨ م
لصاحبها : الحاج مصطفى محمد	



﴿ فهرست الجزء العاشر من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صفحة	
٢	(كتاب الايمان)
١٦	فصل في بيان كفارة اليمين
٢٠	فصل في الحلف على السكنى
٣٣	فصل في الحلف على الاكل والشرب
٤٤	فصل في صور منثورة
٦١	فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري
٦٧	(كتاب النذر)
٨٧	فصل في نذر النكاح والصدقة والصلاة وغيرها
١٠١	(كتاب القضاء)
١٢٠	فصل فيما يقتضى انزال القاضى او عزله
١٢٩	فصل في آداب القضاء وغيرها
١٥٠	فصل في التسوية
١٦٣	باب القضاء على الغائب
١٧٩	فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضى
١٨٦	فصل في الغائب الذى تسمع البيعة ويحكم عليه
١٩٣	باب القسمة
١٢١	(كتاب الشهادات)
٢٤٥	فصل في بيان قدر النصاب في الشهود
٢٦٧	فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك
٢٧٤	فصل في الشهادة على الشهادة
٢٧٨	فصل في الرجوع عن الشهادة
٢٨٥	(كتاب الدعوى)
٣٠٢	فصل في جواب الدعوى
٣١١	فصل في كيفية الحلف وضابط الخالف
٣٢٦	فصل في تعارض البينتين
٣٣٧	فصل في اختلاف المتداعيين
٣٤٨	فصل في القائف
٣٥١	(كتاب العتق)
٣٦٦	فصل في العتق بالبعضية

(تابع فهرست الجزء العاشر من جواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

- ٣٦٩ فصل في الاعتاق في مرض الموت
 ٣٧٥ فصل في الولاء
 ٣٧٨ (كتاب التدبير)
 ٣٨٦ فصل في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة
 ٣٩٠ (كتاب الكتابة)
 ٣٩٩ فصل في بيان ما يلزم السيد ويسن له ويحرم عليه
 ٤٠٨ فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب السيد
 ٤١٥ فصل في بيان ما تفارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة
 ٤٢١ (كتاب أمهات الاولاد)

(تمت)

